

إلى الأفاضل الكريمين أبي عبد الله  
محضر الله

أ. ر. هاشم الزبيدي  
١٤١٦/٢/٢٩

جامعة الأزهر  
كلية اللغة العربية

تحقيق كتاب القواعد للسيد الشريف الجرجاني  
مع العرض والتحليل والنقد

رسالة دكتوراه

مقدمة إلى كلية اللغة العربية (جامعة الأزهر)  
لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في البلاغة والنقد

إعداد

فريد محمد بزي الشكدي

إشراف  
الأستاذ الدكتور

كامل إسماعيل الخولي

١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

## القسم الثاني من البحث



تحقيق كتاب المصباح للسيد الشريف الجرجساني





## :: مقدمة الشارح ::

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقائق<sup>(١)</sup> المعاني ، ببداية البيان •  
وأطلعنا عليه من حقائق المثاني<sup>(٢)</sup> بذرائع البرهان<sup>(٣)</sup> • ونصلى على نبيك المبعوث  
بأشرف الأديان ، ورسولك المختار من بنى عدنان ، محمد سيد الأنام ، وعلى آله  
الكرام وأصحابه العظام والذين اتبعوهم بإحسان الى يوم القيام • •  
( وسعد ) (٤)

فقد طال ما جال بصدرى ، ودارنى خلدى<sup>(٥)</sup> أن أرتب للقسم الثالث — من  
مفتاح العلم شرحا يذلل<sup>(٦)</sup> صحابه ، ويميط عن مخدراته<sup>(٧)</sup> نقابه ، أنقص فيه  
نتائج الأفكار ، وأضع فيه خزائن الأسرار ، وكان يحول بينى وبينه صروف الزمان<sup>(٨)</sup> ،  
وخشوب الأحداث<sup>(٩)</sup> ، حتى ابتليت فى آخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر<sup>(١٠)</sup> فرجعت  
هناك أقواما عطشى الأقباد ، يحومون حول الكتاب ولا يمتدون الى موارد سبيل ،  
وآخرين منحرفين عن السداد<sup>(١١)</sup> ، قد خاضوا فى لججه<sup>(١٢)</sup> بلا إرشاد ، فلم يجدوا  
على فرائده<sup>(١٣)</sup> دليلا ، وكانوا فى حل تراكيبه والكشف عن نكت أساليبه متكئين على  
شريح أكثرها جريح ، وأمثلها مدخول ومجروح ، لا ترى فيها لخليل<sup>(١٤)</sup> شفاء ، ولا

- 
- (١) دق انشىء : صار دقيقا  
(٢) تسمى فاتحة الكتاب مثانى لأنها تشتمل على كل ركنة — وأيضا يسمى جميع القرآن  
بذلك لاقتراح آية الرحمة بآية العذاب •  
(٣) الذرائع مفرداتها ربيعة وهى الوسيلة — والبرهان : الحجة •  
(٤) ساقطة من ( ب )  
(٥) الخلد بالفتح : البان ، أى وقع فى رعى وقلبي •  
(٦) الذل بالكسر : اللين وهو ضد الصعوبة (٧) يميظ : يذهب ويزيل — والخدر : الستر  
(٨) حدثانه ونوائبه (٩) الأحداث : نوب الدهر  
(١٠) وهى البلاد التى تقع وراء نهر جيحون بخراسان من شرقه •  
(١١) أى الصواب  
(١٢) اللجة : معظم الماء ، استعار البحر للكتاب •  
(١٣) الفريد : الدر إذا نظم وفصل — وفرائد الدر : كبارها •  
(١٤) الخليل والخلة : حرارة العطش •

لعليل دوا<sup>(١)</sup> - كسراب بقية يحسبه الظلمان ماء<sup>(٢)</sup> - قد اتخذوها مسارج أنظارهم  
ومطارج أفكارهم<sup>(٣)</sup> ، فقلنا لهم : يا أهل الكتاب لستم على شيء<sup>(٤)</sup> ، تنفخون بلا  
ضرام<sup>(٥)</sup> وتتسمنون بلا أورام ، تضيعون الأعمار ولا تستضيئون بالأنوار ، وتحسبون  
أنكم تحسنون صنعا<sup>(٦)</sup> .

فلعمري ما أنتم إلا كباسط كفيه إلى الماء<sup>(٧)</sup> ، أو كناج من البثر بلا رشاء  
بل كطالب للرقى<sup>(٨)</sup> إلى السماء ، فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء<sup>(٩)</sup> فوقموا  
في حيرة واضطراب ، وقالوا : ان هذا لشيء عجاب<sup>(١٠)</sup> ، ما سمعنا بهذا في آياتنا  
الأولم<sup>(١١)</sup> فأتنا بآية ان كنت من الصادقين<sup>(١٢)</sup> فأريناهم من آياتنا الكبرى<sup>(١٣)</sup> ،  
فظلت أعناقهم لها خاضعين<sup>(١٤)</sup> ، وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين<sup>(١٥)</sup> ، فزدنا  
من لدنك علما ، وهى لنا من أمرنا رشدا<sup>(١٦)</sup> ، فوجهنا ركاب النظر لشر مطالبهم  
وتوجهنا تلقاء مدين مآرهم<sup>(١٧)</sup> ، نعلو عليهم ما ينجيهم عن الضلال<sup>(١٨)</sup> وحظيهم  
بأجزل نوال ، في عبارات موضحه بلا املال ، وإشارات موقفة<sup>(١٩)</sup> بلا اخلال ، نشيد  
فيه من قواعد الفوائد ، ونمهد<sup>(٢٠)</sup> فيه موائد الحوائد<sup>(٢١)</sup> معرضين عما لا طائل فى  
رده ، ولا حاصل فى نقده ، ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر من اللباب<sup>(٢٢)</sup>

- (١) اقتباس من الآية رقم ( ٣٩ ) سورة النور .
- (٢) يعنى أنهم قصروا أنفسهم عليها وجعلوها كل غايتهم .
- (٣) اقتباس من الآية ( ٦٨ ) سورة المائدة .
- (٤) الضرام بالكسر : اشتعال النار فى الحلقاء ونحوها ، وأيضا : دقائق الحطب  
الذى يسرع اشتعال النار فيه .
- (٥) اقتباس من الآية ( ١٠٤ ) سورة الكهف .
- (٦) اقتباس من الآية ( ١٤ ) سورة الرعد ( ٧ ) فى " أ " للترقى
- (٨) اقتباس من الآية ( ١٠ ) سورة الصف ( ٩ ) اقتباس من الآية ( ٥ ) سورة ص
- (٩) اقتباس من الآية ( ٢٤ ) سورة المؤمنون .
- (١٠) اقتباس من الآية ( ١٠٦ ) سورة الاعراف .
- (١١) اقتباس من الآية ( ٢٣ ) سورة طه ( ١٢ ) اقتباس من الآية ( ٤ ) سورة الشعراء
- (١٢) اقتباس من الآية ( ٨٤ ) سورة المائدة ( ١٣ ) اقتباس من الآية ( ١٠ ) سورة الكهف
- (١٤) اقتباس من الآية ( ٢٢ ) سورة القصص
- (١٥) فى " أ " الضلال .
- (١٦) أى محببة
- (١٧) تمهيد الأمر : تسويته واصلاحه
- (١٨) المائدة : المحروف والصلة والمنفعة
- (١٩) اللب : خالص كل شيء .

هدية منى الى كل ذكى جبل<sup>(١)</sup> على الانصاف طبعه وعصم على الاعتصام نفسه ، وقليل ما هم<sup>(٢)</sup> فان<sup>(٣)</sup> أكثرهم - كما ترى - اما على قلوبهم أكنة<sup>(٤)</sup> ، فلا يكادون يفقهون حديثنا<sup>(٥)</sup> ، أولئك كالانعام بل هم أضل سبيلا<sup>(٦)</sup> أو يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله<sup>(٧)</sup> ، فاذا جاء ما عرفوا من الحق كفروا به<sup>(٨)</sup> وأرادوا بـ<sup>(٩)</sup> تلبيسا وتدلّيسا<sup>(١٠)</sup> ، أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون<sup>(١١)</sup>

( ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب )<sup>(١٢)</sup> ، منك المبدأ واليك المآب

\*\*\*\*\*

- 
- (١) أى خلق وطبع  
(٢) اقتباس من الآية ( ٢٤ ) سورة ص  
(٣) فى " أ " وان  
(٤) اقتباس من الآية ( ٥٧ ) سورة الكهف  
(٥) اقتباس من الآية ( ٧٨ ) سورة النساء  
(٦) اقتباس من الآية ( ١٧٩ ) سورة الاعراف  
(٧) اقتباس من الآية ( ٥٤ ) سورة النساء  
(٨) اقتباس من الآية ( ٨٩ ) سورة البقر  
(٩) ساقطة من " أ "  
(١٠) لبست عليه الامر : أى خللت ، والتدليس : كتمان عيب السلعة عن المشتري .  
(١١) اقتباس من الآية ( ١٩ ) سورة المجادلة .  
(١٢) الآية ( ٨ ) سورة آل عمران .

شرح القسم الثالث  
من مفتاح العلوم فى علمى المعانى والبيان  
للمعلمة الشريف الجرجانى

القسم الثالث من الكتاب فى علمى المعانى والبيان \*

قوله : " القسم الثالث من الكتاب " :

أقول : رتب كتابه على ثلاثة أقسام وأردفها (١) بتكملة وفنيين .  
وتوجيهه : أن علم العربية - المسمى بعلم الأدب - علم يحتز به عن الخلل فى  
كلام العرب لفظا أو كتابه ، وينقسم - على ما صرحوا به - الى اثنى عشر قسما ، منها  
أصول هى الحمدة فى ذلك الاحتراز ، ومنها فروع .  
أما الاصول : فالبحت فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها ، فعلم العربية  
أو من حيث صورها وهيأتها ، فعلم الصرف .

أو من حيث انتساب بعضها الى بعضها لاصالة والفرعية ، فعلم الاشتقاق .  
وأما عن المركبات على الاطلاق : فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها -  
الأصلية فعلم النحو - أو باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعانى .

أو باعتبار كيفية تلك الافادة فى مراتب الوضع فعلم البيان .  
وأما عن المركبات الموزونة : فاما من حيث وزنها فعلم العروض . . . أو من حيث  
أواخر (٢) أبياتها فعلم القافية .

وأما الفروع : فالبحت فيها اما أن يتعلق بنقوش الكتابة ، فعلم الخط أو يختص  
بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر ، أو بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب  
أولا يختص بشئ منها فعلم المحاضرات ، ومنه التواريخ . وأما البديع : فقد جعلوه ذبلا  
لعلمى (٣) البلاغة - لا قسما برأسه - فاختار المصنف الاصول وترك منها اللغزة ،  
لأن مباحثها جزئية منتشرة - مع كونها مستقصاة فى الكتب المبسطة - ، الا أنه

(٢) فى " ب " آخر

(١) أى أتبعها

(٣) فى " ب " لعلم

.....

٣ جمل القسم الأول من كتابه في الصرف وخلص به الاشتقاق بأنواعه الثلاثة ، لأن معرفة  
هيات (١) المفردات إنما يتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض أصالة وفرعية .

والقسم الثاني : في النحو ، وحكم بأن تمامه يعلم بالمعاني والبيان وذلك :  
لأنهما يجريان منه مجرى اللب في القشر (٢) ، لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقائق  
الكلام ومزايده ، والمرقا (٣) المنصوبة الى ذروة (٤) الإعجاز - مع كثرتيهما أصلاً - ولا  
وفرهما - أورد هما في القسم الثالث .

وانما جمعتهما فيه لاتحادهما فيما نحو الغرض منهما مآلاً - أعني البلاغة المكتسبة  
وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها ، والترقى الى الكشف عن وجوه الإعجاز ،  
ولكون البيان شعبة من المعاني .

وزعم أن علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا أنه - كما قال - مبني على  
التحقيق البحت (٥) ، وتحكيم العقل الصرف ، والتحرز عن شوائب (٦) الاحتمال بخلاف  
سائر اجزائه المبنية على لدائف (٧) المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرائح (٨)  
فلم يستحسن أن يكون معها في قرن (٩) ، ولا أن يجعل قسماً على حدة ، فأفرد  
عنها في تكملة للقسم الثالث .

وأدعى أن التدريب في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم المحجج  
الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تنمة الغرض منهما ، وأورد هما في فن .

ولما رأى لبعض الجمل أن مناعن في القرآن متعلقة بعلم النظم جعل دفعهما فنا  
ثانياً من تنمة الغرض .

فظهر أن علمي البلاغة هما الغاية القصوى ، يكملان ما ذكر قبلهما ، ويستتبعان  
ما تأخر ذكره عنهما ، وان الكتاب - كما صرح به - منحصر في ثلاثة أقسام - أعني

- (١) في "ب" بيان ، وهو خطأ (٢) أي هما من صميمه
- (٣) المرقا بالفتح : الدرجة ، وترقى في العلم : اذا رقى فيه درجة درجة .
- (٤) الذروة بالفتح والكسر : أعلى السنام ، وذرى الشيء : أعاليه .
- (٥) وهو الصرف والخالص من كل شيء (٦) الشوائب : الأدناس والأقذار .
- (٧) اللطف في الحمل : الرفق فيه ، ولطف الشيء بالنظم : صغر ودق .
- (٨) المراد : استنباط العلم بجودة البليغ وصحته .
- (٩) بالفتح : وهو جبل يقرن به البعيران معاً .

التكملة والفنين - من تنمة القسم الثالث \*

ثم انه - بعد ما عين أن كل قسم فى أى علم - تفنن فى ذكر الأقسام فقال :  
" أما القسم الأول : فمشتغل على ثلاثة فصول " ، وترك " أما " فى القسمين -  
الباقين ، اعتمادا على ظمير كونهما قسيمين للأول - وأعاد التعيين فيهما ليعمد  
المصنف ، وحيث كان اللام فى القسم الثالث للمشهد كما فى نظيره فقوله " م -  
الكتاب " اما صفة مؤكدة ، بأن يقدر (١) متعلقه معرفة ، أى الكائن منه على القول  
لجواز حذف الموصول بعد الصلة \*

وأما حال مؤكدة عن (٢) المبتدأ عند من يجوز ، أو من ضميره فى الخبر -  
أعنى فى على المعانى والبيان - إذ لا مانع منها ، كما فى القسم الأول \*

وتثنية العلم : تنبيه على أنهما نوعان (٣) منه متميزان معلوما وحدا ، ولفظا  
المعانى والبيان : علما ليهذين العلمين - كالنحو والصرف - كقولك (٤) : علم  
المعانى كشجرة الأراك (٥) .

٤ والقسم الثالث : هو هذه العبارة والألفاظ المخصوصة ، أى هذه العبارات  
فى بيان معلوماتها ، وما هو تنمة لهما من الحدين والغرض ، فيكون بيان مدلولات  
الألفاظ ظرفا لهما ، وهذا توسع شائع ، يقال : هذه الآية فى تحريم الخمر ، وتلك  
القصيدة فى مدح فلان - أى فى بيانها أو فى شأنها ، ولا ينافيه ما اشتهر -  
أيضا من كون الألفاظ أوعية وقوالب لانفس المعانى لكونها مستفادة وماخوذة  
منها (٦) ، وقصر على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة فى الكتاب (٧)

(١) فى " ب " يعتبر (٢) فى " ب " من

(٣) فى " أ " علما

(٤) فى كل النسخ : فقولك ، والصواب ما أثبتناه

(٥) شجر من الحمص

(٦) انظر دلائل الإعجاز ص ٣٦ - ٣٧

(٧) فى " ب " الكتاب

وفيه مقدمة لبيان حدى العلمين والفرضيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما .

قال : " وفيه مقدمة " - أقول : لا اشكال فى كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه - أعنى المقدمة والفعليين - ، وإيراد اللام الجارة فى لفظى البيان والضبط ، لوجود معنى الاختصاص ، ويجوز إبداءها بـ " بناء على أن ( القول ) (١) التوسع المشهور ، ولذلك قال : " الفصل الأول فى ضبط معاقده علم المعانى " ، وتوحيد الفرض - لما مر - ولا ينافيه تفصيله فى الحدين الى الاحترازين .

وجعل العلمين ظرفا له ، أشعار باحاطتهما به مستقلين بأفادته ، والحد عنده هو : المعرف الجامع المانع .

والفرض : هو الفائدة المرتبة على الشئ من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه ، وذكرهما فى المقدمة تبصرة للمطالب بتتبعهما يطلبه اجمالا ، وتعيين (٢) الفائدة ليوفر عليه ما يستحقه من الجهد والاجتهاد ، ومعاقدهما : موضوعاتهما ومبادئهما فان ذوات المسائل موقوفة عليهما مرتبطة (٣) بها أشد ارتباطا ، حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم : مسائله كما يشعر به قوله : " والكلام فيهما " .

وموضوع المعانى : هو التراكيب الخبرية والسلبية من حيث انها تفيد معانى مغايرة لاصل المعنى هى موضوع البيان أيضا ، ولكن من حيث أنها مختلفة فى وضوح الدلالة ، ولما بين تلك التراكيب فى الفصل الاول ، اقتصر فى الفصل الثانى على ضبط الدلالات بيانا لأحيثية المختبرة هناك .

فموضوع كل منهما مضبوط فى فصله كما يتبادر من قوله : " وفصلان لضبط معاقدهما " .

(١) ساقطة من " ب " .

(٢) فى " ب " وتعينت

(٣) فى " ب " مربوطة

المقدمة : اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل  
بها ، من الاستحسان وغيره .

### ( مقدمة لبيان حدى المعانى والبيان : )

قال : " المقدمة " - أقول : أى المقدمة فى بيان حديهما والغرض منهما ،  
كلمة " اعلم " حث للمخاطب على أن يلقى سمعه الى ما يعقبها وهو شهيد<sup>(١)</sup> ، يقال  
تبعثت الشئ : اذا استقرته شيئا فشيئا ، فأراد بالتتبع ههنا : المعرفة المسببة  
له ، فانه مجاز لا تشبيه .

وفيه فوائد : التنبيه على طريقة العلم - والاشعار بصحوة القلب ، فعلى  
الطالب أن يشمر<sup>(٢)</sup> ولا عليه أن يقلد صاحبه - كما سيأتى - والاشارة من أول -  
الأمر الى أن علم الله تعالى وملائكته بالخواص ومعرفة العرب بها<sup>(٣)</sup> لا يسمى علم  
المعاني . وقوله : " فى الافادة " قيد للخواص ، اما صفة لها ، واما حال منهما ،  
وانما احتيج الى ذلك : لأن المتبادر من خواص التراكيب : ما يختص بها ، اما على  
الاطلاق . واما بالاضافة ، فيندرج فيها الصفات المختصة بها الراجعة الى هياتها  
التركيبية أو مفرداتها الواقعة فيها ، فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعانى التى  
تفيدها التراكيب ، وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبمها ، فكأنها محيطه  
بها .

واختيرت " الافادة " على الدلالة ، لأن المعتبر فى الخواص : افادة التراكيب  
اياها للسامع ، لا مجرد دلالتها عليها ، " وما يتصل " عطف على الخواص .

وضمير بها : للتراكيب ، وحمل " الاستحسان " على المحسنات البدعية غير  
صحيح ، لأن تلك المحسنات لا مدخل لها فى الاحتراز المذكور ، ولا فى تحصيل  
البلاغة أصلا فكيف يجعل جزءا من علم المعانى ؟ - وادراجها فى حده مع جعلها  
تابعة له خارجة عنه ، مالا يقبله فطرة سليمة<sup>(٤)</sup> ، والتمسك بالاتصال المنبى عن

(١) أى يرجع سمعه ترجيحها حسنا نحو ما يلقى عليه من أمور ، ثم يعمل بها - معجم  
الفاظ القرآن ج ٢ ص ٣٩٦ .

(٢) يقال : شمر فى أمره ؟ أى خف (٣) فى " ب " لها .

(٤) وهذا رد الكلام التفتازانى حيث قال : " ثم حاول ادراج البديع فى المعانى  
على وجه يشعر بكون معلوماته من قبيل اللواحق على الخواص ما يتصل بالتراكيب



ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره .

التبعية وهم ، فان معلومات علم واحد قد يثصل بعضها ببعض ، على أن المشهور في العبارة عنها : وجوه التحسين - لا وجوه الاستحسان - .

فالصواب : أن يحمل الاستحسان على مفهومه الحقيقي ، وغيره على عدمه ، وذلك أن التراكيب المفيدة لخاصية - كالخبر المؤكد مثلاً - قد يستحسن من متكلم في مقام ، فيحمل على أنه قصدها ، ولا يستحسن من آخرنى هذا (١) المقام لسوء ظن به ، فلا يحمل على قصدها ، بل على أن صدوره (٢) منه اتفاقاً ، وكذا حال المخاطب ، وقد صرح بذلك حيث قال : " ومن مميزات البلاغة ما قد سبق لى من أن نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير بليغ (٣) ، وان اتحد المقام ، بل لا بد لحسن الكلام من الطباق له على ما لأجله يساق ، وممن صاحب له عراف (٤) بجهات الحسن لا يتخطاها ، ولا بدمع ذلك - من أذن لاقتناناً الكلام مصوغة " (٥) .

فظهر أنه لا بد لصاحب المعاني - مع معرفة الخواص - من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ، ليتمكن من إيراد تراكيبه مندابقة على ما ساقها لأجله - ومستحسنة في مواعدها ، ومن حمل كل تركيب <sup>عليه</sup> يرد على ما لا يليق بحال المتكلم ، فان البلفاء - أيضاً - على درجات متفاوتة ، فربما يستحسن الكلام في مقام من بليغ فيحمل دقائق جمته ، ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها ، بل على ما يناسب منها مرتبته .

وقوله : " ليحترز " متعلق بالتبعية وتنبيه على الفرض ، ويجوز جعله جزءاً من الحد ، فان قيده قد لا يكون لإخراج شيء ، والمراد : أن هذا الاحتراز فائده دون هذا العلم لأجلها ، فينبغى أن يقصده المتبوع ، فلو قصد بتحصيله غرضاً آخر ٦

== أى يعرض لها تبيناً لما هو المقصود الأصلي ، أو بالخواص ، يعنى يلحقها ويعد في مميزات من الاستحسان وغيره . الورقة ٥ " أ " شرح سعد للقسم الثالث من المنتاح رقم ٣٢ والعلامة الشيرازى : جعل البديع من مميزات علم المعاني وجزءاً منه ، انظر شرحه الورقة ٧ ، برقم ٣٤٤ طلعت .

- (١) فى " أ " ذلك (٢) فى " أ " صدتها وبمو خطاً  
(٣) فى " ب " البليغ (٤) الصراف : الكائن والطبيب ، والعالم بالأمور .  
(٥) أى مخلوطة .

وأعني بتراكيب الكلام : التراكيب السادرة عن له فضل تمييز ومعرفة .

لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني ، وذكر الوقوف بعد المعرفة : إشارة الى حضور تلك المعلومات ( مشاهدة ) (١) ، ان بذلك - مع الرعاية اللازمة للمشاهدة عادة - يتمكن من الاحتراز .

والحال : هو الأمر الذي الى إيراد الكلام على وجه مخصوص ، وذلك الوجود مقتضى الحال ، - وتطبيق الكلام على مقتضاه : إirاده مشتملا عليه . فانك - مخاطب - مثلا - أمر يقتضي تأكيد الخبر لردده ، فالإنكار : حال ، والتأكيد : مقتضاه ، وتطبيقك لكلامك عليه : إirاده مؤكدا ، ولكلام غيرك : حمله على خواص تناسب ما فيه من مقتضيات الأحوال ، وسيرد عليك ان شاء الله مزيد تفصيل لهذا المقام .

ثم ان الخطأ في تطبيق الكلام : اما لعدم معرفة خواصها ، واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب تستحسن (٢) من من ؟ أو مع من ؟ فتأمل .

واعلم أيضا : أن أسماء العلوم - كالمعاني مثلا - قد يدل على معلوماتها - التي هي القواعد - وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى ، أعني ملكة استحضارها متى أريد (٣) .

قال : ( وأعني بتراكيب الكلام ) : - أقول : معرفة المضاف - من حيث هو مضاف - يتوقف على معرفة المضاف اليه ، فاذا احتاجا الى تنسيق أو تعيين كان المضاف اليه أولى بالتقديم ، فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي أطلقها وأراد بها قسما منها ، أعني " التراكيب السادرة عن له فضل " تمييز (٤) يميز بين الأمور الداعية الى تركيب الكلام على وجوه مختلفة ، وفضل " معرفة " بدقائق معان مناسبة لتلك الوجوه ، فيورد كلا من تراكيبه على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه ، وأما الذي تجرد تمييزه (٥) ومعرفته عن الفضل فلا (٦) يميز بين مقتضيات الدواعي ولا يعرف

(١) ساقطة من " أ " (٢) نى " أ " مستحسن

(٣) انظر المطول للتنازاني ص ٣٤

(٤) أى بقى معه شيء من التمييز (٥) نى " أ " تمييزها

(٦) نى " ب " ولا

- وهى تراكييب البلغاء - لا الصادرة عن سواهم لنزولها فى صناعة البلاغة منزلة

دقائق المعانى ، فتتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه ، اذ لا يقصد بها افادة (١) شىء مما يناسبها ، بل جل همته مقصور على افادة المعانى الأصلية بلا تصرف منه يعتمد به ، فالتراكييب الصادرة عنه فى تحريرها عن اعمال الروية (٢) ، وافادة اللطيفة بمنزلة " أصوات تصدر عن حيوانات " على مقتضى طباعها - وتوله : " وهى تراكييب البلغاء " جملة توسطت بين المحدثين لزيادة تعيين المراد ، مع الاشعار بأن فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة أو ما يساويها ، وقد يروى " لا الصادرة " مرفوعا معطوفا على تراكييب البلغاء ، فالضمير فى (٣) " سواهم " حينئذ للبلغاء ، والصناعة : علم يتعلّق (٤) بكيفية العمل ، سواء حصل بمزاولة العمل - كعلم الخياطة - أو بدونها - كعلم الطب مثلا - وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة (٥) لتحصيل غرض من الأغراض ، بحسب الامكان ، وانما أطلقت عليها ، لأنها المطلوبة من العلوم العملية ، فصناعة البلاغة : علم المعانى والبيان .

وان حملت على المحنى الثانى كانت الاضافة بيانية ، وأما تفسير حده للبلاغة وما يتعلّق به من السؤال والجواب ، فموضعه اللائق به آخر الكتاب ، وتنكير " حيوانات " للقصود الى غير معين ، وليتوصل به الى تنكير " أصوات " فيوصف بجملة " تصدر " وقال : " عن محالها " دون عنها ، اشعارا بأنها محال تخرج هذه الأصوات عنها بلا قصد منها ، ولفظة " ما " مصدرية ، أى بحسب اتفاق الأصوات وحصولها بلا حالة علة مقتضية لها قاعدة اياها ، أو موصولة ، أى بحسب ما يتفق معها من الأمور التى لا تقتضيها .

(١) فى " أ " انادته .

(٢) الروية فى الأمر : ان تنظر ولا تعجل وأن تفكر فيه .

(٣) فى " ب " نيماء

(٤) فى " أ " متعلق

(٥) البصيرة : الحجة والاستبصار فى الشىء .

منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ، وأعني بخاصية التراكيب : ما

قال : " وأعني بخاصية التراكيب " - أقول : قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد - كما في التراكيب - فاختار المفرد الدال على الماهية ( مضافا الى مفرد مثله ، لأن التصود بالتحريف هو الماهية )<sup>(١)</sup> دون جزئياتها ، وألحق به الياء المشددة ، تنبيهها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء - كما مر - أو دلالة على أن الخواص اسم جمع " والخاصية " : بمعنى الأثر ، يقال : ما خاصية ذلك الشيء ؟ أى ما أثره الناشئ عنه ؟<sup>(٢)</sup> - وأما قول الأطباء : هذا الدواء يعمل بالخاصية ، فقد عبروا بها عن السبب المجهول للأثر المعلوم ، وهذا الموضع من مداخض<sup>(٣)</sup> الكتاب ، فاستمع لما يتلى عليك : (٤)

( قد )<sup>(٥)</sup> ذكر في صدر الكتاب أن بعضا من علم البلاغة مبنى على لطائف الاعتبارات الخطابية ، وبعضا آخر على التحقيق البحث - كما نقلنا عنه<sup>(٦)</sup> - ، ثم صرح فى آخر القسم الثالث بأن كلاما من بابى التحديد والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك أيضا : " وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها " ، وعرف علم الاستدلال : " بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام فى الاستدلال<sup>(٧)</sup> " ولم يبين هناك أن المراد بالخواص ماذا ؟ فوجب أن يكون تحريفه عنها للخاصية متناولا للخواص الخطائية والاستدلالية ، أى : أعني بخاصية تراكيب البليغ فى الافادة : المعنى الذى يسبق منه الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللزم لذلك بسبب عدووه عن البليغ ، وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات الصرفية " والعلاقات الظنية - كما بين التاكيد

(١) ما بين القوسين ساقطة من " أ "

(٢) فى " ب " منه

(٣) مكان دحضه باسكان الحاء وتحريكها : أى زلق .

(٤) اقتباس من الآية ( ٨٣ ) سورة الكهف .

(٥) ساقطة من " ف "

(٦) انظر مقدمة مفتاح العلوم للسكاكى

(٧) مفتاح العلوم ص ٢٢٩

يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللزوم له ، لكونه صادرا عن البليغ ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو ، أو لازما له لما هو هو حيناً .

ونفى الشك (١) أو رد الانكار - فهذه الخواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو ، بل جارية مجرى اللزوم له لصدوره عنه ، اذ البليغ يلزمه - عرفا - أن يقصد بتركيبه ما يناسبها ، أو المعنى الذى يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى " لازما له لما هو هو " ، وهذا هو الخواص الاستدلالية التى أوردتها فى التكملة فان عكس التضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية ، يستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذاتها اذ لم يرد بالتركيب : الالفاظ من حيث انفسها ، بل من حيث انها دالة على معانيها التى يمتنع تحقيقها بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية (٢) وقوله : " حيناً " اشارة الى أن الخواص الاستدلالية والتراكيب المفيدة لها تكون فى حين من أحيان البليغ ، بخلاف الخطابية فانها توجد فى أعم أوقاته ، فان قلت : اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث هو هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له ايضا ، فيوجد الخواص لغير تراكيب اليلفا ؟ .

قلت : هى لازمة ، لكنها ليست متصودة بالافادة الا للبليغ .

وقد اعتبر فى الخواص الافادة - كما اشار اليه - وسيصرح به فى الأمثلة وكذا الحال فى الخواص الخطابية ، فان التركيب المؤكد اذا صدر عن البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعى ، والسبب فى ذلك كله : عدم شعوره بالمناسبات الظنية ، والقطعية وعدم تصده الى رعايتها .

ولا شك أن المعتبر فى المتعارف هو المعانى التى يقصدها المتكلم : ونفى قوله " يسبق " دون يصل ، ايماء الى أن من حق المعانى أن تسبق الالفاظ فتصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ فى الآذان (٣) ، ونفى قوله " ذلك التركيب " بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمير ، مزيد اعتناء بتمييز التركيب الممتاز عن سائر التراكيب بافادة مقاصد جلية ، وقوله : " لكونه صادرا " متعلق بجاريا وقد عطف عليه " لا لنفس التركيب " دفعا لتوهم بعيد ، أعنى كون الجريان محلا بذات التركيب ، وتصريحا بالتقابل بين قسمى الخاصية .

(١) فى " أ " ودفن (٢) هذا دخول من الشارح فى تضايي المنطق  
(٣) انظر البيان والتبيين ج ١ ص ٩١ - ودلائل الاعجاز ص ١٧٣

وأعنى بالفهم فهم ذى الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب : ان زيدا منطلق ، اذا سمعته عن الحارث بصياغة الكلام . من أن يكون مقصودا به نفى الشك

وقوله : " لما عو عو " أحد الضميرين للموصول<sup>(١)</sup> والآخر للتركيب ، و " حيناً " ظرف مستقر صفة للزما ، أى لازماً حاصل فى حين من أحيانه ، لا من أحيان التركيب لينافى للزوم الذاتى .

وما يقال : من أن اللزم هو خاصية الأمثال ، أو خاصية ما أخرج على مقتضى ظاهر الحال ، وهو مثل التعجب السابق فى قوله تعالى ( كيف تكفرون بالله )<sup>(٢)</sup> ، أى مع وضوح الآيات - فيما لا يحتد به أصلاً<sup>(٣)</sup> ، إذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات الفية كما لا يخفى على ذى<sup>(٤)</sup> مسكة .

قال و " أعنى بالفهم " - أقول : أطلق الفهم فى تعريف الخاصية وأراد به قسماً منه ، فاحتاج الى تعيينه - كما نى التراكيب - " والفطرة " : الخلقة التى جبل عليها الانسان ، وسلامتها : خلوها عن الآفات القاذحة<sup>(٥)</sup> فى ادراك لذائذ التراكيب ، والاطلاع على ما بينها من المناسبات الدقيقة ، وفيه إشارة الى أن فطرة الانسان على الفطنة<sup>(٦)</sup> وأن خلقتها لافقة .

(٧)

وأما ( فطرت الله التى فطر الناس عليها ) من السلامة عن العتائد الباطلة والاخلاق الرديئة ، فلا يناسب المقام ، كيف ؟ ولشأن الجاهلية كانوا على هذه الفطرة ، وقد بدلوا فطرة الله تبديلاً ، فلا بد فى الخواص من كون المخالط ذا فطرة سليمة ، كما لا بد لها من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة ، قال : " مثل ما يسبق " - أقول : فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته - أعنى : تعيين المراد من لفظ الفهم - فشرع فى تمثيلها توضيحاً لها ، فقوله " مثل " بالنصب اما بدل من " ما يسبق " واما حال منه ، واما مصدر ليسبق ، بتقدير مضاف ، أى : مثل سبق ما يسبق ، ولا بد

- (١) أى ذلك (٢) الآية ( ٢٨ ) سورة البقرة (٣) وبهذا ما ذهب اليه سعد الدين التفتازانى ، انظر شرحه للتسم الثالث من المفتاح . الورقة ٦ (٤) يقال : فيه مسكة من خير ، أى : بقية . (٥) القادح : الصدع فى العود ، والسواد الذى يظهر فى الأسنان . (٦) الفطنة : كالفهم ، منه تقول : فطنت للشئ (٧) الآية ( ٣٠ ) سورة الروم

أوردا لانكار ، أو من تركيب : زيد منطلق ، من أنه يلزم مجرد القصد الى الاخبار  
أو من نحو : منطلق - بترك المسند اليه - من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجـه  
الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها .

وكذا اذا لفظ بالمسند اليه ، وهكذا اذا عرف أو نكر ، أو قيد ، أو أطلق ،

---

- حينئذ - من التقدير ، لأن " ما " موصولة - لا معدومة - بدليل رجوع المستتر في  
يسبق اليها وتبيينها بقوله : " من أن يكون " وفي خطاب " فهمك " تشيـط  
للمخاطب ، وتنبيه على أن الأخذ في كتابة ينبغى أن يكون كذلك ، وأراد " بالعارف  
بصياغة الكلام " : من له فضل تمييز ( ومعرفة )<sup>(١)</sup> والصياغة : هي الصنعة المعروفة  
شبه تأليف الكلام بترتيب كلماته متناسقة الدلالات على حسب الأغراض المقصودة منه ،  
بصياغة الحلبي ، ومنه قول الجاحظ : ( الشعر صياغة وضرب من التصوير )<sup>(٢)</sup> والمستتر  
في " أن يكون " راجع الى تركيب " أن زيدا منطلق " وابتصر في المثال الاول على  
ذكر القصد - أعنى الكلام المؤكد له معان أخرى<sup>(٣)</sup> ظاهرة - وذكر في الأخيرين  
اللزوم لكونهما أقرب الى اللزوم من الأول ، ولم يرد أن فيهما لزوما عقليا ، لأن الكلام  
المجرد من التأكيد جاز أن يحصل به نفي الشك أو رد الانكار ، فلا يلزمه - عقلا -  
مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار .

وأما الاختصار الحاصل بحذف المسند اليه . فانه وان كان لازما للتركيب  
المأخوذ مع حذفه لزوما عقليا ، لكنه نسب اللزوم الى طلب افادته ، وذلك مما لا يلزمه  
قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاستدلالية ، وقيد " السماع عن العارف " : محتمر  
في الجميع ، انما قال : " أو من نحو منطلق " بترك التركيب ، لاختفاء صورته فيه ،  
وحصر المطلوب به في الاختصار ، لأنه لازم فلا بد ، أن يكون مقصودا للعارف اما وحده  
واما مع افادة لطيفة أخرى من الدلائل الخدائية التي " يلوح بها " أى يشير اليها  
باب طى المسند اليه ، وانما " الوجه " الى " الاختصار " يناسبه : مشعرة بوقوع

---

(١) ساقطة من " ب " .

(٢) أنظر الحيوان للجاحظ ج ٣ ص ١٣٢ والجاحظ هو : أبو عثمان عمرو بن بحر بن

محبوب ، كان عالما بالأدب ، فصيحاً ، بليغاً ، مصنفاً في فنون العلم ، وكان  
من أئمة المعتزلة وتلميذا للنظام ، حافظاً للفريب ، راوية للشعار والأخبار ، أخذ  
عن الرياشي وابن الأعرابي ، وقد أصيب بالفالج وتوفي سنة ٢٥٥ هـ .

(٣) في " ب " آخر .

أو تقدم أو آخر ، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا مساق الكلام في الصلmin  
بإذن الله تعالى .

وأما علم البيان : فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة

#### الاختصار موقعا .

قوله : ( وكذا إذا لفظ بالمسند إليه ) لفظ " ذا " في كذا . إشارة إلى مصدر  
يسبق في " مثل ما يسبق " أي : ومثل السابق في هذه الأمثلة السابق إذا لفظ  
العارف بالمسند إليه — أي لم يتركه — إذ هناك أيضا يسبق إلى فهمك معان مقصودة  
كالاحتياط ، وزيادة التقرير ، وغيرهما .

وجاز أن يكون إشارة إلى " ما يسبق " أي : ومثل ما يسبق في هذه الصورة  
ما يسبق إذا لفظ — قواء : " وهذا إذا عرف " أي : إذا عرف المسند إليه أو  
نكره ، إلى آخر ما ذكره ، — وجاز أن يراد بحذف المفعول : عموم هذه الأفعال  
للمسند إليه وغيره ، فاعادة لفظة " كذا " مصدرية بحرف التنبيه : أما لكثرة ما ذكر —  
بعد ما ، وأما لكثرة مع العموم ، وما صرح به من أمثلة الخواص أو أشار إليه كلها —  
خطابية جارية مجرى اللزوم سوى الاختصار .

وانما لم يهتم بأمثلة اللزوم لما هو : لأنه أفرد الخواص الاستدلالية في التكملة  
وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها ، قوله : " على ما يطلعك " ( ما ) مصدرية ، والجار  
متعلق بيسبق في " مثل ما يسبق " أي يسبق هذه الخواص المصريح بها والمشار إليها  
كأنه على أن يطلعك عليها سوق الكلام في الصلmin ، وقد تجعل موصولة ، أي كأنه  
على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك المساق .

والمقصود : أحالته بمعرنتها على قواعد هذين الصلmin معا ، فان الخواص  
— كما عرنت — هي المعاني المخايرة لأصل المعنى ، وقد يعبر عنها : بالتثنية  
التركيبة — لا لمجرد الوضع<sup>(١)</sup> سواء أنادى بها بحض مفرداتها ، أو هيئاتها ، التركيبية .  
ولا شك : أن المعاني المجازية والمكنى عنها داخلة فيها ، فالبحث عن افادة

(١) انظر دلائل الإعجاز ص ٢٥٤ وما بعدها .



فى وضوح الدلالة عليه ، وبالتقصان ليحترز بالتوقف على ذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتعام المراد منه .

التركييب للخواص ، سواء كانت مقصودة أصلية منها ، أو كانت من مستتبعاتها ، وظيفة علم المعانى ولذا لك ذكرت فيه معان مجازية ومكنى عنها ، والبحث عن كيفية افادتها للمعانى التى تصدت بها أصالة وظيفة علم البيان ، لأن افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفياتها<sup>(١)</sup> ، فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو فى العلمين - لا فى أحدهما - وقوله : " شيئا فشيئا " نصب على المصدر - أى : اطلعا مدرجا - وقوله : " باذن الله تعالى " - أى : بتيسيره - متعلق بيطلمك ، أو بمساق .

قوله : " وأما علم البيان " - ايراد العلمين فى قسم واحد مشعر بتقاربهما ، فحين ذكر حد أحدهما كان مظنة أن يقع فى ذهن السامع أن أحد الآخر قريب من هذا ، ويتردد فى أنه ماذا ؟ فأورد كلمة " أما " تفصيلا للمجمل الواقع فى ذهنه وإزالة لتردده ، وقد يقال : أراد تفصيل ما فى المقدم مقمن الحدين والفرض ، فجعل أولا كلمة " اعلم " مكان ( أما ) لأنها تغنى عنها ، ثم جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى .

وتصريحه " بالمعترنة " فى هذا الحد ، اشعار بأنها المرادة فى الحد الأول كما أن تصريحه بالتبع هناك مشعرا بأن المراد ههنا : المعترنة المسببة له ، أى : علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعانى التى يقصد اليها فى تركيب مختلفة فى مراتب ، وضوح الدلالة عليه ، فان العارف بالتواعد البينانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده فى عبارات مختلفة ، وذلك لأن له لوازم ومازومات مختلفة - بحسب القرب والبعد ، فتختلف دلالتها عليه قطعا ، ولا استحالة فى الاحالة بما لايتناهى اجمالا - كما فى سائر العلوم - وذكر " الايراد " ههنا أنسب بالطرفى التى عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها اتصال الطرق الى ما يقصده ، كما أن ذكر الافادة<sup>(٢)</sup> هناك أنسب بالخواص التى هى الآثار ، واعتصر على " الوضوح " لأن مقابله مردود .

وأما اختلاف مراتبه فلا يضر - وان وصف بعضهم بالخطأ - نظرا الى ما هو

وفيمما ذكرنا ما ينبىء على أن الواقع على تمام مراد الحكيم - تعالى وتقد من - من كلامه  
مفتقر الى هذين العلمين كل الانتقار ، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو  
فيهما راجل .

أصلى منه ، وصرح " بالنقصان " - وان كان منه وما من الزيادة - تنبيهها على أنه  
مقصود أيضا ، والوضوح : صفة للمدلول ، وصف به الدلالة تبعا ، أو صفة لها  
لاختلافها بالظهور في أنفسها على حسب تفاوت أسبابها في القوة ، وسيأتيك في  
الفصل الثاني : <sup>(١)</sup> الاختلاف إنما هو في الدلالات العقلية - دون الوجدانية - وتبين  
ههنا أن الدال بالوجدانية وحدها كأصوات الحيوانات <sup>(٢)</sup> .

فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق : إنما يكون بالدلالات العقلية ، وقوله  
" ليحترز " متعلق بالمعرفة ، وتنبيه على ما هو فائدة العلم ، وينبغي أن يكون مقصودا  
للمارف كما مر ، ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب  
السليقة <sup>(٣)</sup> . لأنها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع ، وذكر " الوقوف " لما مر .

والمراد من " الكلام " هو المعنى الذي يناد به ، " وتام المراد منه " ،  
كيفية افادته اياه ، فانها من توابح افادة المعنى وتتمتها ، والمتكفل <sup>(٤)</sup> بالاحتراز  
عن الخطأ في الافادة علم المعاني ، وعن الخطأ في كيفية علم البيان ، وتبدل  
التطبيق " بالمطابقة " تفنن في العبارة وإشارة الى أن تصرف المتكلم في الافادة أكثر  
منه في كيفيةها .

قوله : " وفيما ذكرنا ما ينبىء " - قد بين ما ذكر في الحدين ، أن معرفة  
خواص تراكيب البلغاء ، وكيفية افادتها لها موكولة الى هذين العلمين .

ولا شك : أن خواص تراكيب نظم القرآن أكثر ، ووجوه دلالته عليها أحسن  
والطف ، فلا بد لمن أراد الوقوف عليها - إذا لم يكن بليغا سليقة - في تحصيل

(١) في " أ " الثالث ، وهو خطأ

(٢) أي الخالي عن الخواص التي تفيدها التراكيب .

(٣) السليقة : الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بالسليقة ، أي بطبيعة لا عن تدبر .

(٤) في " أ " والتكفل وهو خطأ .

ولما كان علم البيان شعبة من علم المناني لا تنفصل عنه الا بزيادة اعتبار  
جري منه مجرى المركب من المفرد ، لاجرم آثرنا تأخير

مراده من عذرين الصليين<sup>(١)</sup> ، وبذلك يظهر فضلها ووجوب الاعتناء بشأنها .

وقد عرفت أن المراد من الكلام : هو الخواص ، وأن تمامه : كيفية افادتها ،  
ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده - تعالى - بهذا المعنى ، وإن كان وقوفه  
على جميع ما أراد ، تعالى من كلامه متمنعا عند بعض المعتزلة ، ومنهم المصنف .

وقد يقال : ( انه )<sup>(٢)</sup> أراد به جميع ما أريد به فهمه من البشر ، وفي قوله  
" ينبئ " إشارة الى أنه من حقه أن يكون - لوما ، إلا أنه قد يغفل عنه ، وقد أصاب  
بذكر الحكيم " محزة " <sup>(٣)</sup> ، وقوله : " فالويل " تنفير عن التقصير في تحصيلها ، وبيان  
لمضرة العمل بها ، والقصور فيهما ، وذلك أن من لم يعرف ممن ذكر تواعدهما وشرع  
في تفسير القرآن واستخراج لطائفه أخذا غالبا ، وإن أصاب نادرا كان مخدئا فسي  
اقدامه عليه بداية ، ومنه يعلم : أن الناظر في العلوم الاسلاوية يجب أن يعتني بهما ،  
إذ لا يخلو عن أخذها في تفسير آيات منه .

قوله " ولما كان علم البيان " - اتول : فرغما ونهج المقدمة له - من بيان

الحدين والغرض - فألحق به بيان ترتيب إيراد الصليين في الفصلين .

١٢

وحاصله : أن علم المناني - كما عرفت - يبحث عن انادة التراكيب خواصها ،  
وعلم البيان يبحث فيه ( عن )<sup>(٤)</sup> كيفية تلك الانادة ، ولا خفاء أن كيفية الانادة متفرقة  
عليها ومتمثلة شعبة منها ، وكالمركب بالقياس اليها ، فكان حق العلم الباحث عنها  
أن يؤخر عما يبحث عن الانادة نفسها ، وقوله " لا تنفصل " يروى بتأنيث الضمير ، على  
أن الجملة صفة " شعبة " وتذكيره على أنه خبر ثان ، والاعتبار النائد : هو الكيفية  
التي غمت الانادة على وجه الاضائة ، وقوله : " جرى " جواب " لما " رتب كونه كالمركب

(١) انظر الكشاف ، المقدمة ص ٢ (٢) ساقطة من " ب "

(٢) وهذا مثل يضربني إصابة المعنى ، انظر البيان والتبيين ج ١ ص ٨٦ .

(٤) ساقطة من " أ "

.....

على كونه شعبة ، ورتب تأخيره على تركيبه ، وكلمة من فى " منه " ومن المفرد  
اتصالية كما فى قوله ( أنت منى بمنزلة هرون من موسى ) (١) .

والأولى عفة لمعذوف ، والثانية حال ، أى جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى  
المركب كائنا من المفرد ، " ولا جرم آثرنا " : جملة استثنائية بيانا للنتيجة .

قال الفراء : " معنى جرم فى الأصل : لا بد ولا محالة ، ثم استعمل بمعنى حقا  
نيجرى مجرى القسم ، ويجاب باللام يقال : لا جرم لأفعلن " (٢) .

\* \* \*

\* \*

---

(١) وهذا من حديث أبى سعيد قاله النبى صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى الب  
بعد أن خلفه فى غزوة تبوك وقال بعض الناس : ان الرسول كره صحبته فأخبر  
على النبى بذلك فذكر له هذا الحديث ، الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣  
ص ٢٣ ، وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٧٠ .

(٢) انظر : معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٨ ، ٩ ، واللسان مادة ( جرم ) .  
والفراء هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ، كان من أئمة الكوفيين  
فى علمهم قيل عنه : لولا الفراء ما كانت عربية ، لانه حصنها وضبطها ، ولولا  
الفراء لسقطت العربية ، ومن مؤلفاته : معانى القرآن وغيره ، توفى سنة ٢٨٧ هـ

## الفصل الأول :

~~~~~

فى ضبط معائد علم المعانى والكلام فيه - اعلم أن مساق الحديث يستدعى تمهيد أصل ، وهو : أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت ، كما ستقف عليه : إذا انقضت النوبة الى التعرض له من هذا الكتاب باذن الله تعالى ، فتارة تقتضى مالا يفتقر فى تأديته الى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق ، وهو الذى سيناه فى علم النحو : أصل

## :: الفصل الأول ::

### فى ضبط معائد علم المعانى وأحواله

(تمهيد : فى انقسام مقتضى الحال : )

~~~~~

قوله : " الفصل الأول " - إضافة المعائد الى علم المعانى وحده ، دلت على أن ضبط معائد البيان فى الفصل الثانى - كما أشرنا اليه - لكته غير أسلوب الكلام هناك فقال : ( الفصل الثانى فى علم البيان ) أى : فى ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك : اعتمادا على ما ذكره ههنا ، " والكلام " بمعنى التكلم ، ومحطوف على الضبط .

ولما أراد ضبط التراكيب - التى هى موضوع المعانى - ولم تكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا ، بل من حيث يقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال - ولم يكن ذلك التطبيق أيضا على أمثلة كما يتوهم من عبارته فى بيان الغرض ، بل مقيدا ، بمقتضى الحال ، الذى يقتضى ما يفتقرنى تأديته الى أزيد من دلالات وضعية - احتاج الى تمهيد ذلك الأصل<sup>(١)</sup> على انقسام مقتضى الحال الى ذينك التسمين ، واستغناء القسم الأول عن علم المعانى ، والذى يشهد به الذوق السليم بـ " أن قوله<sup>(٢)</sup> : " فتارة " وأخرى " تفصيل لقوله : " أن مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت " أى : تارة يكون مؤخرًا متناه مالا يفتقر ، وأخرى ما يفتقر ، وأن حق قوله : " كما ستقف " أن يكون مؤخرًا عن القسم الثانى ، لأنه المستحق لأن<sup>(٣)</sup> بفصل ويعتنى به فى هذا العلم ، إلا أنه

(٢) فى " أ " ، و " ب " قولهم

(١) جواب لما  
(٣) فى " ب " أن

المعنى ، ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات ، وأخرى تقتضى ما تفتقر فى تأديته الى أزيد .

ونظاير أن الخطأ الذى نحن بصدده لا يجامع فى الأول أدنى التمييز فضلاً أن يقع فيه من العاقل المتفطن ، وإنما مثار الخطأ هو الثانى .

بادربالحوالة دفعا لأن يتوهم - من أول الأمر - أن تفصيله الذى شرع فيه واف بما يراد من بيان تناوته ، وليس كذلك ، بل هو بمقدار الحاجة <sup>(١)</sup> اليه ههنا ، والمراد : " بالألا يفتقر فى تأديته " : أى أدائه والتائه الى السامع هو المعنى ، لأنه المتصود الأصيل بالأداء ، وجاز أن يراد : اللفظ ، لأنه مؤدى وملقى اليه أيضاً ، وأراد - ١٣ - بالدلالات الوضعية : دلالات المفردات ، ويقول " كيف كانت " أن الألفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة ، واللام نى قوله " لمجرد " يتعلق " بنظم " على ( معنى ) <sup>(٢)</sup> التليل ، أى : نظم وجمع لها لتحصيل - مجرد التأليف بينهما ، حتى يتأدى بها أصل المعنى ، لا لتحصيل كينيات وصفات يتناضل بها مراتب تراكيب الكلام ، ويستفيد منها خواصها ، ويستحق أن يسمى جمع مفرداتها نظاماً ، تشبيهاً بنظم الدرر المتناسقة وقوله : " يخرجها عن حكم النعيق " <sup>(٣)</sup> صفة لنظم ، أى ذلك النظم المحصل لمجرد التأليف بين تلك الألفاظ يخرجها عن حكم النعيق ، وعمواشارة الى ما ذكر فى النحو : من أن وضع المفردات ليس لإفادة مسمياتها ، لاستلزامها الدور - كما هو المشهور - بل لإفادة المعانى التركيبية ، فالمفردات بلا تأليف فى حكم النعيق ، لخلوها عن الفائدة ، فإذا ألفت على التواعد النحوية خرجت عن حكمه وأنادت فائدة معتبرة فى صناعة النحو لكنها فى صناعة البلاغة كأصوات الحيوانات .

والاثر بـ - بحسب المعنى - أن " يخرجها " صفة للتأليف ، على أنه فى قوة النكرة والضمير فى " سمياء " ونزلناه " راجع الى " ما لا يفتقر " فان عنى به المعنى احتيج فى الثانى الى تقدير - أى : نزلنا لفظه - وان عنى به اللفظ ، احتيج اليه فى الاول - أى : سمينا معناه - .

(١) فى " ب " حاجته (٢) ساقطة من " ب "

(٣) انظر : دلائل الاعجاز ص ٣٦

(٤) النعيق : صوت الراعى بغنمه لزعجها ، وأيضاً صوت الشراب .

لا يقال : اذا كان مقتضى الحال ما ذكر ، وقد وجب على البليغ رعايته ، كان  
الصادر عنه كأصوات الحيوانات ؟ •

لانا نقول : اذا كان المخاطب ممن لا يفهم إلا أصل المعنى ، لزمه أن يخاطبه  
بما يناسبه ، لكنه - مع ذلك - يقصد معنى زائدا يفهمه سامع آخر ، هو تجريد عن  
الخواص رعاية لمقتضى الحال ، وبذلك يرتقى عن منزلة تلك الأصوات •

قوله : " وظاهر أن الخطأ " ، أى : الخطأ فى تدقيق الكلام على مقتضى الحال  
الذى نحن بصدده ، أى : قرينه ( ونحن )<sup>(١)</sup> نجعل المعانى وسيلة الى الاحتراز  
عنه لا يجمع فيما لا يفترق تأديته الى أزيد من دلالات وضعية أدنى التمييز ، فكيف  
يتصور وقوعه ممن له عقل وفطنة ؟ وانما الذى يثور منه الخطأ المذكور ثوران الغبار ،  
المانع عن الأبصار<sup>(٢)</sup> وهو القسم الثانى ، فيحتاج فيه الى علم المعانى - دون الاول  
" وفضلا " مصدر منصوب بفعل محذوف أبداً يتوسط بين أدنى وأعلى ، للتنبيه بنفسى  
الأدنى ، واستبعاده على نفى الأعلى واستحالة ، فيقع بعد نفى صريح كقولـه :  
" لا يجمع " ، أو ضمنى كما فى قولهم<sup>(٣)</sup> : ( تقاعرت اللهم عن ظواهر الملوم فضلاً  
عن دقائقها ) وهو من قولك : فضل من المال كذا<sup>(٤)</sup> ، : ذهب أكثره وبقي أقله ،  
ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ، ومعنى القلة والكثرة ، ظهر هناك توجيهان  
- فمن نظر الى المعنى الأول قال : تقدير الكلام ههنا " فضل " أى : ببقى عدم  
مجامعة الخطأ لأدنى التمييز عن وقوعه من العاقل المتفطن ، أى : وقوعه منه منتف  
بالكلية ، والباقى هو ذلك عدم • وحينئذ يفوت شيان معتبران فى أصل الاستعمال :  
كون الباقى من جنس الذائع ، وكونه أقل منه ، اذ ليس انتناءً الأدنى من جنس الأعلى  
ولا معنى لكونه أقل منه •

- ومن نظر الى المعنى الثانى قال : تقديره : فضل انتناءً مجامعة الخطأ  
لأدنى التمييز عن انتناءً وقوعه من العاقل المتفطن ، أى : مجامعته للفطنة على معنى

(١) ساقطة من " ب " (٢) وهذا تشبيه له بثوران النبار  
(٣) فى " ب " قولك (٤) فى " ب " فضل عن الماء وهو خطأ

وان أختلج في وهمك أن الاحتراز عن الخطأ في الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه ، وان توقف عليه ، ولا شبهة في أن الكلام فيه من القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على تعريفه سابق ويتسلسل أو يدور .

---

أن انتفاء الاول - لكونه انتفاء ممكن مستبعد - قليل بالنسبة الى انتفاء الثاني لأنه انتفاء ممتنع ، وحينئذ يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ، ويحتاج الى تقدير النفي بعد " فضلا " الى تكلف في تعلق كلمة " عن " المقدرة شهنا ، بأن يجعل تعلقها بفضل باعتبار معنى القلة ، أو باعتبار الاستعمال الأصلي ، دون المعنى المراد .

- وقد يوجه توجيهها ثالثا : مبنيا على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط فضلابينه وبين الأعلى ، كأنه ( قيل )<sup>(١)</sup> يجمع الخطأ أدنى التمييز فضلا عن مجامعته للفظانة ، على معنى : فضلت ، أى : بقيت المجامعة الأولى التى هى من جنس الثانية وذهبت الثانية ، ثم أورد النفي على البقية<sup>(٢)</sup> ، وإذا انتفى بقية الشيء كان ما عداها أتم منها فى الانتفاء ، وكان حاصل المعنى : تبعت البقية فى الانتفاء لما عداها فيظهر المبالغة المتصورة<sup>(٣)</sup> .

قوله : " وان اختلج " ، قد تبين أن مقتضى الحال على قسمين ، وأن الاحتراز عن الخطأ فى القسم الاول لا يحتاج الى علم المعاني ، فتبين أن الاحتياج اليه انما يكون فى القسم الثانى ، فأشار الى شبهة ربما وقعت فى بعض الأذهان ، وأورد لها بكلمة " ان " ولفظ " الاختلاج " <sup>(٤)</sup> الدال على الخلل والاضطراب - مع ذكر الوهم - الذى ينسب اليه الابطال ، تنبيها على ضعفها ، وتقديرنا : أن الاحتراز عن الخطأ فى القسم الثانى " ان لم يتوقف على علم المعاني " كان مستغنى عنه بالكليته وان " توقف عليه " لزم أن " يتوقف تعريفه " أى : تحصيل المعرفة بعلم المعاني - أى معلوماته - على تعريفه سابق - على التعريف الاول . وذلك لأن العلوم المدونة كسيية سواء كانت تطعيمية او ظنية ، فلا بد لها من أداة تناسبها ،

---

(١) ساقطة من " أ " (٢) فى " أ " الباتية

(٣) يؤخذ على الشارح اتباع طرق أهل المنطق فى هذا .

(٤) الاختلاج : الشك .



ناستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم الصروض ان قيل : ان كان العقل أو الطبع يكتفى في البابين فليستغن عن تعليمهما ، والا كان تعليمهما موقوفاً على

وتكتسب على منها ، ومن أخذ شيئاً منها تقليداً لا يسمى عالماً به ، بل حاكياً له .

ثم ان علم المعاني : هو معرفة قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف مالها من النواع المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال - مثلاً - : اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد ، وتعرفت أنها تفيد دفع الشك ، أو رد الانكار ، أو غيرهما ، وتبين لك أن افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التأكيد المناسب لها بوجه خطابي ، حصل عندك قاعدة كلية ، هي : أن كل كلام مؤكد - من حيث هو مؤكد - صالح لافادة تلك المعاني ، فهذه القاعدة مسألة من علم المعاني ، دليلها : استقرار تلك الجزئيات ، وتس على ذلك تتبع جزئيات سائر أنواع التراكيب ، واستخراج القواعد منها .

فيكون الجزئيات التي استقرت ، دلائل استقرائية للقواعد ، فيتوقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ( ولا شك أن خواص تلك الجزئيات )<sup>(١)</sup> مما يفترق تأديتها الى أزيد من دلالات وضعية ، فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني ، فقد توقف تعريف علم المعاني الى تعريف سابق بمرتبتين ، فان كان متعلق التعريفين<sup>(٢)</sup> علماً واحداً "دار" أى : توقف تعريفه على نفسه ، والا تسلسل .

- فان قيل : جاز تعدد التعريف المتعلق بمعلوم واحد .

- قلنا : ان جوز ذلك كان الدور ، أو التسلسل في التعريفات المتعددة ، وانما ذكر "تعريفه" دون معرفته : لأنه بتصنيفه في علم المعاني قد تصدى لتعليمه ، فقل له : ان تعليمك هذا محال ، ودخول الناء في قوله "فيتوقف" لوقع الفصل ، وان كان الناصل ما تبين به لزوم الجزاء للشرط ، قوله "ناستوضح ما أجبنا به" ، هذا جواب لقوله "وان اختلج" يقال : استوضحت الشيء : إذا وضعت يدك على عينيك تنظر هل تراه ؟ و "ان قيل" ظرف لأجبنا ، واختار كلمة "أو"

(١) ما بين القوسين سابقاً من "ب" (٢) في "أ" التعريف

(٣) في "ب" هذا جواب سؤال ، وهو خطأ

تعليم سابق ، والآل اما الدور أو التسلسل ، وسننظم لك هذين العلمين فى سلك  
التعرض لهما اذا حان وقته باذن الله تعالى .

وان قد عرفت هذا فنقول : ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض  
لتراكيبه ضرورة .

فى موضع الواو ، اشارة الى أن تقرير الشبهة ثارة بكفاية العقل ، وأخرى بكفاية الذبح  
ولو كانت بمعنى الواو لقال : يكفى ان ، أى : ان كان العقل كافيا فى تعلم علم  
الاستدلال - أى فى تحصيل العلم به لكونه <sup>(١)</sup> ضروريا - لم يحتج عاقل فى تحصيله  
الى تعلم من غيره ، فلا حاجة الى تصنيف فيه لتعليمه ، وان لم يكن كافيا فى تحصيل  
العلم به - لكونه كسبيا - احتيج فى تعلمه ، بل ونى تعليمه الى قانون آخر للاكتساب  
هو أيضا كسبى ، فيحتاج فى تعليمه الى الاول فيدور ، أو الى قانون ثالث كسبى  
أيضا فيتسلسل ، وقس على ذلك حال الطبع فى المروض . قوله : " فليستغن عن  
تعليمهما " أى : عن تعليم كل ( واحد ) <sup>(٢)</sup> منهما ان كان العقل والطبع كافيين  
فيهما ، وعن تعليم احدهما ، ان كان الكاثنى احدهما فى بابه ، وكذا الكلام فى  
قوله " والا لكان تعليمهما موقوتا " وتعده لهذا المعنى مما لا يشتبه على أحد ،  
سواء حمل كلامه على الحذف ، أو على أن التعليم المنسوب اليهما يتناول - بعموم  
المجاز - ما يتعلق بكل منهما ، وما يتعلق بأحدهما .

وملخص الجواب : الذى اشار اليه فى الاستدلال ، أى : بعضا منه ضرورى  
فينبه المخاطب عليه ، فان لم يتنبه ( له ) <sup>(٣)</sup> محونا عن دفتر المخاطبين ( اذ كل  
ميسر لما خلق له ) <sup>(٤)</sup> ، وان تنبه علمناه به البعض الآخر الكسبى ، وبذلك يعلم الجواب  
فى علم المعانى فيقال : ان جماعة فهموا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب  
البلغاء ، واستنبطوا منها قواعد فدونها ، واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات ،  
فان أرادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات ، فان تنبه

(١) فى " ب " لكان (٢) ساقطة من " أ "

(٣) ساقطة من " ب "

(٤) هذا من حديث أبى بكر رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله : " العمل  
على ما فرغ منه ، أو على أمر مؤتلف ؟ قال : بل على أمر قد فرغ منه ، قلت : نقيم  
العمل يا رسول الله ؟ قال : كل ميسر لما خلق له " مسند الامام احمد بسن

لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايرادها تحت الضبط ، تبعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق .

والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان : الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها ، وما سوى ذلك نتائج امتناع اجراء

---

لها علم القواعد بدلائلها ، والا اعرضوا عنه ، وعلى هذا القيام في علم البيان والنحو والصرف .

قوله " واذا قد عرفت " ، أى : اذا تحققت الاصل الذى مهد به ، وما تبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ، ظهر لك أن من التراكيب ماله خواص ، أى : معان يفترق في تأديتها الى أزيد من دلالات وضعية ، وأن علم المعانى يبحث فيه عن تلك الخواص ، واناذة التراكيب اياها .

ولا شك أن التعرض لخواص تراكيب الكلام - من حيث انها مفادة بها - موقوف على التعرض لتراكيبه توقفاً معلوماً بالضرورة ، فوجب عليه أن يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لينضبط التراكيب التى هى موضوع علم المعانى ، قوله : " لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة " أى هى على الانتشار معلومة لك فى علم النحو ، وليس يحصل به ما هو مقصود (١) من ضبط معان المعانى . قوله " وسابق في الاعتبار " أى : فى نظر أرباب هذه الصناعة ، وقوله : " ثم حمل " محذوف على " تبعيين " فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل " شيئاً فشيئاً " أى : حملاً مدرجاً كائناً على ما يوجبه سوق الكلام ويتقنيه .

- لا يقال : اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط ، لم يحصل الضبط الا بتدرج أيضاً ؟

- لأننا نقول : يكفي هنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالاً .

---

(١) فى " أ " مقصودا

الكلام على الاصل وعساك نيام ترى أن تقتحمه عيناك ، لكلك اذا اجتليته أو ان كشف  
القناع عنه وجدت من نفسك الشأن بخلافه

( :: الكلام عن الخبر والطلب :: )

توله : " والسابق نى الاعتبار " حصل أصول التراكيب الثامة فى الخبر والطلب  
المنحصر عنده ايضا فى : التمنى - والاستغنى - والامر - والنهى - والنداء ، وأدعى  
أن ماسوى ذلك فروع متولدة .

ف قيل : أراد ماسوى المذكور من الخبر والطلب ، فان الخبر أيضا قد يمتنع  
اجراؤه على أصله فيحمل على معنى آخر ، كالدعاء نى : رحمك الله ، وكالمعانى  
المتصودة بصيغ العقود وغيرها ، - وقيل : أراد ماسوى الابواب الخمسة ، لانه تعرض  
للحمل عنك فقال فى صدر الثانون الثانى : " متى امتنع اجراء هذه الابواب على  
الاصل تولد منها ما يناسب المقام " ، وساق الكلام فى بيان المعانى المتولدة منها  
اجمالا ، وتعرض لها أيضا نى تفاصيل الابواب الخمسة ، فكانه لم يلتفت الى نتائج  
امتناع اجراء الخبر على أصله ، أما : لقلتها ، أو لعدم تحلق غرض بالبحث عنها . ١٦

ولم يعتمد أيضا بالترجى لانحطاطه عن أن يعد اصلا برأسه ، وعدم اند راجعه  
فى أحد الاصلين (١) ، وعند بعضهم : أن طلب الاقبال خارج عن النداء الذى هو  
صوت يهتف به الرجل ، لكنه يلزمه ، وأن التمنى ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل  
لا يطلب ما يعلم استحالة .

توله : " وعساك " ، الحكم بأن ماسوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام  
على الأصل مما يستبعد ويظن أنه يرمى به جزانا (٢) ، ان هناك أنواع كثيرة الاستعمال  
كالتهريب والانكار ، والتعجب ، والاستبطاء ، والتهديد وغيرها ، فأنى يتسنى ردها  
الى ما ذكر ؟ قد دفعه بأنا نستوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تسميته ، و " ما " فى  
ماترى " ، أما : مصدرية أى فى ظنك ، وأما : موصولة ، أى فى الذى تراه - أى تجعل  
مبصرا اياه - .

(١) أى : الخبر أو الطلب

(٢) الجزاف مثلثة : الحدس فى البيع والشراء ، محرب

فلنعيّنهما أعني : الخبر والدّلب لا فتتاح الكلام لما نحن له ، والله المستعان .

أعلم أن المعتنين بشأنهما فرقتان : فرقة تحوجهما الى التعريف - وفرقة تنفيهما عن ذلك ، واختيارنا : قول هؤلاء ، فأما : في الخبر فلأن كل أحد من المعتلا ممن لم يمارس الحدود والرسوم ، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب ، بدليل أنهم يصدّون أبداً في مقام التصديق ، ويكذبون أبداً

والعامل في الظرف " عسى " لما فيها من معنى المتابعة ، أي : لعلك قاربت في ظنك ، أو في شأن ما أريته ، والضمير في " تتحمه " لما ذكر من أن ما سوى ذلك نروع ، أو للموصول الذي هو عبارة عنه ، يقال : اتحمته عيني ، أي : ازد رأته واستحترته واجتليت العروس : إذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة ، شبه الصورة المعقولة ، بالصورة المحسوسة فأثبت لها اقتحام السنين والاجتلاء وكشف القناع<sup>(١)</sup> ، قوله : " بخلافه " أي : بخلاف الاقتحام ، أي : وجدت من نفسك ( الاستحسان والاستعظام )<sup>(٢)</sup> " فلنعيّنهما أي : إذا كان السابق في الاعتبار الخبر والدلب وجب علينا تعيينهما لا فتتاح الحديث لما نحن منتصبون له ومتوجهون اليه من خواص التراكيب .

قال : " أعلم أن المعتنين " - أقول : قوله " فرقة تحوجهما " أي : تحكّم احتياجهما الى التعريف ، وتزعم أنهما كسبان .

- ومحصل ما استدل به على ما اختاره من استثناء الخبر عن التعريف : أن المعتلا الذين لم يزاووا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ، ولا عرّوا كيف تتكسب الاشياء بهما ؟ بل الصغار الذين لا يتوهم منهم ذلك أصلاً يعرفون مفهومى الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما المتكلم ، وذلك : لأنهم إذا صدّقوا المتكلم ، - أي حكموا بأنه صادق - أوردوا أبداً تصديتهم في مقام التصديق ، أي : في مقام صالح في نفسه لأن يوصف فيه المتكلم بأنه صادق ، وكذلك إذا كذّبوه ، أي : وصفوه بأنه كاذب .

ولولا أنهم عارنون بهذين المفهومين ، ومميزون للمقامات الصالحة في أنفسها لها من غير ما لما يتسر منهم ذلك على الاستمرار قطعاً .

(١) القناع : ما تمنع به المرأة ، وكشفه : إزالته لرؤية ماتحته .

(٢) ساقطتين من " ب " .

فى مقام التكذيب فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك ، لكن العلم بالصادق والكاذب — كما يشهد له عقلك — موقوف على العلم بالخبر الصادق والخبر الكاذب .

ثم أن مفهوم الصادق : هو المتكلم بالخبر الصادق<sup>(١)</sup> ، ومفهوم الكاذب : هو المتكلم بالخبر الكاذب<sup>(٢)</sup> فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذى هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور الضرورى أولى بأن يكون ضروريا ، وأنت تعلم أن موقع ما ذكر : الى أن الحكم بأن هذا صادق وذاك كاذب ضرورى يتوقف على كسب قطعا — لصدوره عن لا يتصور فيه اكتساب اصلا — فوجب أن تكون تصورات أطرافه ، وما يتوقف عليه ضرورية ، إلا أنه زاد عليه أن الحاكم بذلك الحكم يميز<sup>(٣)</sup> المقامات الصالحة فى أنفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها ، وهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو : أن اللازم بداهة<sup>(٤)</sup> تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما ، وليس يلزم منها بداهة تصور كنه<sup>(٥)</sup> الخبر الذى هو المتنازع فيه ، قوله " أما فى الخبر " أى : أما اختيارنا فيه تولهم ، أى الاستغناء ، وما فى " لما " زائدة و " من لم يمارس " صفة مخصصة لكل أحد بعد تخصصه بصفة كونه من العقلاء ، وقابل " الحدود بالرسوم " على مصطلح القوم<sup>(٦)</sup> مبالغة فى نفس الممارسة ، وقوله " بل الصغار " يروى بالنصب عطفًا على كل أحد ، والضمير فى " يعرفون " لهما (معا)<sup>(٧)</sup> أو للصغار فيقدر لكل أحد ، خبر ، أى يعرف ، وبالجرح عطفًا على " العقلاء " ، وعطفه على " من لم يمارس " يمنعه " أدنى تمييز " ، وجمع الضمير فى : يعرفون جينثذ ، لرجوعه الى ما دل عليه " كل أحد " من معنى الجماعة ، والمراد بلكن " : أن عرفانهم للصادق والكاذب — وإن لم يكن مطلوبا — لكنه يستلزمه ، فالاستدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله " الخبر الصادق والخبر الكاذب " أى : الصادق والكاذب ، فإن الخبر يوصف بهما أصالة ، والمتكلم تبعًا ، وإنما لم يفتح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما معا لما ذكر أولا .

(١) فى " ب " الصادق (٢) فى " ب " الكاذب

(٣) فى " أ " بمنزلة وهو خطأ

(٤) البداهة : أول جرى الفرس ، ويدعه بأمر : اذا استقبله به .

(٥) كنه الشيء : نهايته ورويته ، وهو كلام مولد .

(٦) يعنى المتكلمين (٧) ساقطة من " أ "

هذا والحدود التى تذكر كقولهم : الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب  
أو التصديق والتكذيب ، وكقولهم : هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور التى  
أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا بعد تعريفهم الكلام بأنه : المنتظم من الحروف المسموعة  
المتميزة ، وكقول من قال : هو القول المتضمن بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفس

( :: تعريفات الخبر ومناقشتها :: )

قوله : " هذا والحدود " بين أن تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده  
أصلاً ، إلا أنه تنزل عن ذلك إلى تزيف حدود الفترة الأولى ليعلم بطلانها على  
مذهبهم أيضاً ، قوله " والحدود " مبتدأ خبره : " ليتمها صلحت " أما : على تقدير  
التول على المشهور ، وأما : على تأويله بمعنى : لا تصلح للتحويل <sup>(١)</sup> ، وفي صيغة  
التمنى إشارة إلى أن صلوحها له كالمستحيل .

وتجوز وقوع الانشائية خبراً للمبتدأ بلا تقدير ولا تأويل ليس بشئ <sup>(٢)</sup> .  
— والحد الأول : للجمهور ، وأرادوا بالكلام : المركب التام المتناول للخبر والانشاء  
وباحتماله للصدق والكذب : أن ذلك الكلام إذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا  
خصوصية ( الخبر ) <sup>(٣)</sup> بل نظر إلى محصل مفهومه وهو : أن المحكوم عليه هو المحكوم  
به — أو ليس إياه كان صالحاً للاتصاف بكل منهما بدلاً عن الآخر على سواء ؟ —  
فيندرج فيه خبر الصادق قطعاً ، ونحو قولنا : اجتماع النقيضين حق أو باطل ، ثم  
أن بعضهم بدّلوا في هذا الحد : " الصدق والكذب " بالتصديق والتكذيب ،  
متوهمين اندفاع الدور بذلك — أى : الكلام الذى يحتمل أن يقال فى شأنه أنه صادق  
أو كاذب .

— والحد الثانى : لابی <sup>(٤)</sup> الحسين وأتباعه ، وأرادوا بالكلام — على ما صرحوا

- (١) يقال : عول على بما شئت : أى استحسن بهى .
- (٢) والتأويل بهذا سعد الدين التفتازانى ، انظر شرحه للقسم الثالث من  
مفتاح العلوم الورقة ٥٤ أ مخد. ولابريز ٣٢ بالقة بدار الكتب المصرية .
- (٣) سائطة من " ب "
- (٤) وهو محمد بن على البصرى المصنوعلى ، كان جيد الكلام ، مليح العبارة ==

أو بالاثبات ، ليتها صلت للتعويل .

بـه - : المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ، فالحرف الواحد ، وما انتظم من الحروف المتخيلة أو المكتوبة ، وما انتظم من المسموعة التي لا تميز ليس بكلام .

وتد يزداد بعد " المتميزة " قيدان آخران فيقال : المتواضع عليها اذا صدرت عن تادر واحد ، فيخرج بالاول : المهملات التي هي (على) <sup>(١)</sup> أكثر من حرف واحد ، وبالثاني : نحو : اضرب اذا صدرت حروفه عن تادرين مثلاً ، قالوا : وهذا هو الكلام الذي يسمى به الشخص متكلماً في اللغة ، فان أورد عليهم بنحو " ق " أجابوا : بأنه مركب من الحروف تدويراً ، وأما نحو : همزة الاستفهام فلا مخلص فيه الا بالالزام .

وانما تعرض المصنف لتعريفهم الكلام تمهيداً لما سيورد عليهم من الالزام ، وأخرجوا بـ " المفيد " إضافة أمر الى أمر " الالفاظ المفردة " ، وبـ " النفي والاثبات " المركبات الناتجة الانشائية ( بالتياس الى معانيها الحقيقية ، وبـ " بنفسه " أي بصريحه - كما سيأتى - المركبات الانشائية ) <sup>(٢)</sup> من حيث افادتها للوازمها الخبرية كإفادة : تم - مثلاً - معنى : أطلب منك القيام ، والمراد بالاضافة : ان كسان المعنى المحدرى " فنفياً واثباتاً " نصب على المصدرية - أي اضافة نفي أو اثبات - . فان أريد بها النسبة التي بين الأمرين ، فالنصب على البدلية أي : نسبة نفى أو اثبات ، وفائدة " من الامور " تأكيد للاطلاق في بنائى المسند والمسند اليه .

واعلم ان الطلب المستعمل فى معنى الخبر مجازاً داخل فى الحد الاول ، لان احتمال الصدق والكذب انما ينوب بالنظر الى المعنى المتصور ( ادائه ) <sup>(٣)</sup> لا فى الثانى ، لأن افادته للمعنى الخبرى ليست بنفسه ، بل بالترينة ، الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ، ولصاحبه ان يلتزم ذلك ، ألا يرى أن مفردات الكلام تد تستعمل فى معان آخر ، كبعت ، ولم يضرب ؟ ولا تخرج بذلك عن أصولهم -

== وكان امام وشمه ، وله تصانيف فائقة فى اصول الفقه ، منها : المعتمد ، وتصحيح الادلة ، وشرح الاصول الخمسة وانتفع الناس بعلمه وكتبه وتوفى ببغداد سنة ٤٣٠ هـ .

وانظر مذهبه فى الخبر ومثية المذاهب فى ج ٢ ص ٥ - ١٣ الاحكام فى اصول الاحكام للأمدى . (١) ساقطة من " أ " (٢) ما بين التوسين ساقطة من " أ " (٣) ساقطة من " أ "



أما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه الصدق بأنه الخبر عن الشئ على ما عوبه  
والكذب : بأنه الخبر عن الشئ لا على ما عوبه كيف دار ؟ فخرج عن كونه معرفا  
ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على أن وسع الدائرة .

وحدودها .

- والحد الثالث : لحد التاهر<sup>(١)</sup> ، وهو قريب من الحد الثاني ، " قال قول "   
بمعنى المركب مطلقا ، " والمتضمن " بمعنى المفيد ، وتصريحه بتفيد فائدة بنفسه  
والنسبة بمعنى الاضائة ، " والمعلوم " بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعلومية ،  
وقد اشار بذلك الى أن المسند والمسند اليه لا بد وأن يكونا معلومين ولو بوجه ما ،  
قوله " أما ترى " ، أبدال الحد الاول ، بأن صاحبه حين أراد تفسيره بتصوير الصدق  
والكذب المأخوذ في فيه ، أخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا .

وأجيب عنه : بأن المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب ، واللذان هما  
صفة الخبر أعني مطالبته للواقع ، وعدم مطالبته له ، وما أخذ في حد الخبر ، صفة  
للمتكلم .

وأیضا الخبر المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام ، بل بمعنى الاخبار -  
أى : الكشف والاعلام - ولهذا عدی " بمن " .

١٩

فصدق المتكلم : اخباره وكشفه عن الشئ الذى هو المسند اليه على الوجه الذى  
هو بنفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له ، أو انتفائه عنه .

وكذبه : اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما عوبه ، وحمل " الشئ " على  
النسبة - أى : الاخبار عنها على الوجه الذى نى ملتبسه به - من الثبوت أو الانتفاء  
بعيد ، لأن المتعارف فى الاستعمال : أخبرت عن زيد - مثلا - دون أخبرت عن  
نسبة الأيام اليه .

(١) انظر دلائل الاعجاز ص ٣٣٥ - ٣٣٨ - وعبد التاهر هو : عبد التاهر بن  
عبد الرحمن البعرجاني النحوى الامام ، المشهور ، أخذ النحو عن ابن أخت  
الفارسي ، وكان من كبار ائمة العربية والبيان ، أشعريا صوفيا ، ومن مصنفاته  
دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة ، والمغنى فى شرح الايضاح ، والجمال ،  
والنواميس المائة . وانظر : اسرار البلاغة ص ٢٨١ .

والحد الثاني حين أوجب أن يكون قولنا في باب الوصف : الغلام الذي لزيد  
أو ليس لزيد خبرا ، لكونه كلاما على قول صاحبه ، ومفيد بصريحه اضافته أمر - وهو  
الغلام - الى أمر - وهو زيد - بالاثبات في أحدهما والنفي في الآخر . مع انتفاء  
كونه خبرا بدليل انتفاء لازم الخبر ، وهو : صحة احتمال الصدق والكذب ، فلا نزاع

---

ثم قال : ومن ترك في هذا الحد ( الصدق والكذب " ذاهبا الى " التصديق  
والتكذيب " فقد وسع دائرة الدور ، لأن تصديق الكلام : هو الحكم بكونه صادقا ،  
وتكذيبه : هو الحكم بكونه كاذبا ، فزيد في الدور مرتبة فيختنى ويصير أتبع قوله " كيف  
دار ؟ " مفصول ثان لتري ، وكلمة " كيف " في موضع الحال من ضمير " دار " أى :  
( على أى )<sup>(١)</sup> صفة دار الحد الاول ، والمعنى : أنه دار كائنا على صفة عجيبة  
ظاهرة ، فقد انسلخ عن معنى الاستفهام ، فجاز أن يشمل في الظرف السابق عليه -  
أعنى " حين عرف - " وان روى جانب الصيغة : تدر كيف دار ؟ تهل حسين ،  
ويجمل المذكور تفسيرا له ، وأما جعله ظرفا " لتري " فهو بحسب المعنى كما ترى ،  
وتسر على ذلك حال الظرف ، والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين -  
الأخيرين .

توله " والحد الثاني " : أى : وأما ترى الحد الثاني كيف خرج عن أن يكون  
مصدرا حين أوجب ؟ نأبدله بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب  
الوصف ، دون الاخبار : " الغلام الذي لزيد ، أو ليس لزيد " ، ومثل قولنا :  
أنزدا غلام ، أو ليس غلاما " بفتح أن - لا بكسرها - فلا يكون مطردا ، وبين  
دخولهما في الحد : بأن كل واحد منهما كلام عن صاحبه لكونه منتظما من الحروف  
المسموعة المتميزة ، ومفيدا بصريحه اضافة امر الى أمر اثباتا أو نفيا ، وذلك لانهما  
يفيدان اضافة " الغلام " الى " زيد " اثباتا أو نفيا هذا ظاهرا في المثال الثاني ،  
وأما في الاول : فالاولى أن يقال : انه يفيد نسبة أمر - هو : الكون لزيد - الى  
أمر - هو : الغلام - لأن تديره هكذا : الغلام الذي كان ، أى حصل لزيد ،  
فالمنسوب : هو الكينونة لزيد ، والمنسوب اليه هو : الغلام ، وليس المراد بالنسبة  
مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد ، بل ما يصلح للاثبات والنفي .

---

(١) ساقط من " ب " .

فى كون ذلك لازم الخبر ، انما النزاع فى أن يكون حدا والحال ماتدم ، وكذا تولنا :  
أن زيدا غلام ، أوليس غلاما ، بفتح أن كيف خرج عن أن يكون مطردا .

والحد الثالث حين أوجب أن لا يكون تولنا مالا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت  
ولا ينفى خبرا لامتناع أن يقال : مالا يعلم بوجه من الوجوه معلوم - مع أن الكلام  
خبر - كيف خرج عن أن يكون منكمسا ؟ مع انتقاضه بالنقيضين المذكورين وهما : الغلام

لا يقال : يلزم المثال الاول معنى تولنا فى باب الوصف ايضا : زيد الذى له  
٢٠ غلام أوليس لغلام ، وبذلك يتم كلامه ، لأنه اذا نظر الى هذا المعنى اللزوم لم يكن  
المعنى مفيدا له بصريحه ، على أن المسند فى هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد  
- لا كونه غلاما - كما يفهم من كلامه ، فكانه أورد " بصريحه " مكان بنفسه ، تبنيها  
على اتحاد مؤداهما ، وبين خروج المثاليين عن المحدود - أعنى الخبر - بانتفاء  
اللازم (١) عنهما - أعنى احتمال الصدق والكذب - لكنه بالغ فى نفي الاحتمال فزاد  
الصحة ، أى : لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وتوله " فلانزاع " دسح  
لأن يقال : قد منعتهم كون المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال  
لازما للخبر ؟ يستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية ، اذ على هذا يكون تحديده به  
صحيا ، أى : لا نزاع لأحد فى أن الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده ، انما  
النزاع فى أن يكون مذكورا فى حده ، والحال ماتدم من لزوم الدور ؟ .

والجواب : المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقع النسبة ، أولا وقوعها - أعنى  
ايعاها أو انتزاعها - وليس فى شىء من المثاليين ايتاع ولا انتزاع صادر من المتكلم  
بل فيهما اشارة الى حكم معتول - كما سيصرح به المصنف - فلان تضبيهما أصلا .

توله " والحد الثالث " ابطله أولا بعدم انعكاسه ، لخروج ما هو من أفراد  
المحدود انتفاء عنه ، وقال " لامتناع أن يقال " مهالفة فى امتناع كون مالا يعلم بوجه  
من الوجوه معلوما ، حتى كان التول به ممتنع .

وثانيا : (٢) بعدم اطراد ، لان انتقاضهما للنقيضين المذكورين فى ابطال الحد

(١) فى " ب " لازمة

(٢) هذا هو الامر الثانى لابطال الحد الثالث من حدود الخبر .

الذى لزيد ، أو ليس لزيد ، وأن زيدا غلام ، أو ليس غلاما - بفتح أن - فتدبر ،  
ولسؤال المعلوماتية وجه ودفع يذكر فى الحواشى .

الثانى ، وثال " فتدبر " أى : انتفاضة بهما ، وذلك : بأن يعلم أن التسؤل  
يتناولهما كاللآلم فى الحد الثانى ، وأن المتضى بصريحه لا يخرجهما ، على تياس  
ما عرفت هناك ، والنتيضان مندفعان بما مر ، لا يجعل التول مرادفا للآلم بمعنى  
المركب التام ، اذ لا مسند له لغة واصطلاحا .

وأما عدم الانعكاس : فقد اأمار الى جوابه بقوله " ولسؤال المعلوماتية وجه  
دفع " أى وللأسؤال الذى نشأ من اعتبار المعلوماتية وجه دفع يذكر فى الحواشى ، وأراد  
بها حواشى المفتاح التى وعدناها فى صدر الكتاب<sup>(١)</sup> ، ولعل ذلك الوجه هو : أن  
مالا يعلم بوجه من الوجوه - أعنى المجهول مثلا - صفة وذات ، نمتلك الصفة - أعنى  
مفهوم اللامعلوم - معلومة بلا اشتباه ، كما أن مفهوم المعلوم كذلك ، وتلك الذات  
المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة - كما نى تولك : مالا يعلم  
بوجه - عارت معلومة بهذا الاعتبار ، وبالملة لان يحكم عليها بأنها متصنة بامتناع  
الحكم من حيث اتصانها بهذه الصفة ، فمعلوماتيتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة  
كافية فى اندراجها تحت العلوم ، ودخول ذلك التول فى حد الخبر ، ومصححة للحكم  
عليها بأنها لا تثبت ولا تنفى - أى : لا يحكم عليها اصلا - وربما يقال : ان عبارته  
مشعرة بأن هناك سؤالا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس . وهو : أنا لا نمنع<sup>(٢)</sup> أن ما  
لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما - بل نؤمنه بالمعلومية باعتبار صفة اللامعلومية كما  
عرفت .

ولذلك السؤال وجه دفع هو : أنه لو كان مالا يعلم بوجه من الوجوه معلوما  
باعتبار لاجتماع النتيضان ، لأن المراد به : مالا يكون معلوما بوجه دائما ؟ .

والجواب عن هذا الدفع : أنك اذا قلت : مالا يعلم بوجه من الوجوه دائما ،  
فقد توجهت باللامعلومية الدائمة الى ذات ، فلا بد أن تصير معلومة لك فى نفس  
الامر بهذا الاعتبار ، وأما لا معلوماتيتها الدائمة فبحسب نرض العقل ، حيث توجه

(١) انظر مقدمة مفتاح العلوم - ٣ (٢) فى "أ" لاندن

وأما فى الطلب : فلأن كل واحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى ، وينادى ، يوجد كلام من ذلك فى موضع نفسه عن علم ، وكل واحد من ذلك طالب مخصوص ، والعلم بالطلب المخصوص موقوف بالعلم بنفس الطلب ، ثم إن الخبر والطلب بعد افتراضهما

اليها بهذه الصفة — لا بحسب نفس الامر — فلا تنأ .

وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا ، وعلى الأخيرين بالخروج عن الايراد والانكاس ، اشارة الى أن الدورى لا يفيد معرفة أصلا لاستلزامه الحال وأن غير المطرد ، وغير المنحسب لا يفيد معرفة بوجه ما ، ولذلك : جوز جماعة فى التعريفات الناجمة أن يكون أعم ، أو أخفى ،

(استغناء الطلب عن التعريف : )

~~~~~

قوله " وأما فى الطلب " استدلال على استغناء الطالب عن التعريف لكونه بديهيا بأكل أحد من العلماء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ، ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب ، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز ، ولا يتوهم الاكتساب منهم أصلا ، يوردون كلاما اتسام الكلام الطلبى الدالة على معنى التمنى ، والاستفهام ، والأمر ، والنهى ، والنداء فى موضعه عن علم بذلك الايراد ، واختيار ولا يخطئون فى ذلك ، فلا يوردون الكلام الدال على التمنى — ( مثلا ) (١) فى موضع الاستفهام ، وإذا أجابوا عن شئ منها ، أجابوا بما يناسبه ، فهم عالمون بتلك الاتسام ، ومعانيها ، ومواضعها الثلاثة بها ، وأجوبتها المناسبة أياها ، وكل واحد منها كلام طلبى مخصوص ، والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام ، فيكون الكلام الطلبى معلوما لهؤلاء بديهية .

والجواب : (٢) أن ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص ، والخاص معلوما باللكهوهما ممنوعا فى صورة النزاع ، وإن أراد : أن هذه الاتسام ، ومطلق الكلام الطلبى معلومة بوجه ما لا نزاع فيه ، وانما الكلام فى تصور الطلب بالكنه : " وأما نسي

(٢) غذا رد وتوجيه لكلام السكاكى

(١) ساطعة من " أ "

بحقيقتيهما - يفترقان باللائم المشهور ، وهو احتمال الصدق والكذب ، والكلام فى  
الطلب وما نسبنا اليه لا يقصر على ما قرعنا به سمعك هنا ، لكننا سنفرغ فى صماخيك  
بإذن الله تعالى أو ان التصدى لتحقيقه ما ينقش صورته فى ذهرك النقش الجلى ولنكتف  
بهذا القدر من التنبيه على استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدى ، ولنميين

الطلب " أى : وأما اختبارنا فى الطلب قبل الفرقة الثانية القائمة باستغنائيهما عن  
التعريف ، وقوله " بتمنى " أى : بأتى بكلام يدل على التمنى ، وهو ما عطف عليه خبر  
ان ، و " يوجد كلا " يدل منه ، وجعل الأولى صفة لكل أحد ، والثانى خبرا ، لا يلائم ٢٢  
ما مر فى بحث الخبر .

قوله " ثم ان الخبر " يريد : أنه ما بعد انقراجهما وبعد اننا بحقيقتيهما -  
البديهيتين ، يفترقان أيضا باللائم المشهور وثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب ، وهذا  
نوع توطئه منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرة .

ولما قدم مباحث الخبر رتبنا على مباحث الطلب ، أراد أن يجعل الشارح  
فى كتابه على صدق رجاء وثقة باستيفاء تلك المباحث المؤخره أيضا فقال " والكلام فى  
الطلب وما نسبنا اليه " من أقسامه الخمسة وما يتولد منها " لا يقصر " على هذا  
الكلام الاجمالى الذى أوردناه هنا " قرعنا به سمعك " غير أن ينفذ فيه ويوصل  
معناه على ما ينبغى الى قلبك ، لكننا فى " أو ان التصدى " لتحقيق مباحثه " سنفرغ " <sup>(١)</sup>  
ونصب بتيسير الله تعالى فى ثقتى أدنك بحيث يصل الى " صماخيك " (١) كما  
ينقش " فى ذهرك صورة مباحثه ، ومن كفية انقسامه الى أقسامه وتفاصيل أحواله ،  
وتوليدها لما يتولد منها " النقش الجلى " الذى لا خفاء فيه ، وهذا يعد أقصر  
وأشمل مما سبق فى وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات وقوله " ولنكتف " عطف على  
مقدر ، أى : فلنشرع فى المتصور الاصلى ولنكتف ، وصرح بأن ما ذكره فى معرض  
الاستدلال على استغنائيهما عن التعريف ، تنبيه على حكم بديهى ، إشارة الى أن  
ما يعترضه عليه لا يجدى نفعا .

وقيد التعريف " بالحدى " أى : الذى يحسن فى الذهن صورة لم تكن  
حاصلة فيه ، احترازا عن التعريف اللفظى ، أعنى : الذى يقصد به تعيين صورة

(١) الصماخ بالكسر : خرق الأذن ، ويقال : هو الأذن نفسها ، وبالسین لفه .

لمساق الحديث في كل واحد منهما قانونا •

---

حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظ كذا - كقولك : الغضنفر : الأسد - فانه يجرى في الهديهييات أيضا بخلاف الأول ، سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات ، أو حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات •

" والقانون " : كلمة سرمانية بمعنى المسطرة ، ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليه فيها ، ويسمى تلك القضية : أصلا وقاعدة ، وتلك الأحكام : فرعا ، واستخراجها من ذلك الأصل : تفريعا ، وانما سمي كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب قانونا ، لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المائى •

\* \* \* \*

\* \* \*

## القانون الأول :

فيما يتعلق بالخبر : اعلم أن مرجح الخبرة ، واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لفهم كما تجده فاعلا ذلك إذا قال : هو لزيد ، هو ليس لزيد ، لا إلى حكم مفعول بشير إليه إشارته إذا قال : الذي هو لزيد ، أو ليس لزيد ، فأوقعه صلة للموصول الذي من حقه أن يكون صلته قبل اقترانه

## :: القانون الأول ::

( فيما يتعلق بالخبر ومباحثه )

قوله " اعلم " أقول : قدم مباحث الخبر ، لكونه أكثر استعمالا ، وأوفر اشتمالا على الخواص ، وأقدم اعتبارا في الاشتقاق ، فان ألفاظ الطلب مأخوذة بتصرف في ألفاظ الخبر .

ثم ان قولنا : زيد قائم ، يطلق عليه أنه جزء محتمل للصدق والكذب ، وأنه مفيد للمخاطب <sup>(١)</sup> ، وأنه صادق ، أو كاذب ، فأراد أن يبين مرجح ذلك كله فقال " اعلم أن مرجح " أي : رجوع الخبرة - التي حصلها في الحقيقة ، احتمال الصدق والكذب - إلى الحكم الصادر من المتكلم في خبره ، فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال أولا وبالذات ، ثم يتصف به المجموع المرتب منه ، ومن طرفيه ثانيا وبالعرض

وتلخيصه : أن المتصف بالخبرة هو المجموع ، لكن إذا حقق خبرته رجعت إلى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الأولية للحكم ، فإذا قيل للكلام أنه خبر ، كان محصوله أنه باعتبار حكمه محتمل قول المخبر - أي : الذي هو بصدد الإخبار والاعلام وضمير يحكمه " راجع إلى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم ، على تضمين - معنى الفعل ، كما يرشد إليه قوله " فاعلا ذلك " أي يفعله حاتما في خبره بفهم لفهم اثباتا كان أو نفيا ، وما في " كما تجدد " أما : عبارة عن الحكم أي : كالحكم الذي تجدد المخبر فاعلا ذلك الحكم ، فوضع اسم الإشارة موضع المضمرة ، " وكما تجدد " حال

(١) في " أ " يفيد المخاطب .



به معلومة للمخاطب ، أو اذا قال : أنه زيد - بفتح أن - فنقل الحكم بثبوت الزيدية للضمير الى جملة تصورا مشارا اليه ، يحكم له أوبه اذا قال : حق أنه زيد ، أو قال : الذي أدعيه أنه زيد ، فأما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب فهو امكان

من المراءى في " يحكمه " - واما : مصدرية ، والحال من ضمير المخبر في " يحكمه " أى : كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا ، والحكم ههنا بمعنى : ايقاع النسبة أو انتزاعها ، لانه المحصور بالاحتمال والصدق <sup>(١)</sup> أو الكذب ، وهو الذى يفعله المخبر دون وقوع النسبة أولا وقوعها ، وانما قال : " هو لزيد " - باللام - تنبيها على أن الاصل في المسند أن يتبادر منه الوصف ، قوله " لا الى حكم مفعول " أى : اذا أتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة أو انتزاعها - بل أشار الى حكم مفعول - فان ذلك اللفظ المشتمل على الإشارة الى الحكم المفعول لا ينون خبرا - أى محتملا للصدق والكذب - ولم يكن ربوع الخبر ريسة الى الحكم المفعول المشار اليه ، ومث لذلك بمثالين ، أحدهما : الجملة الواقعة صلة ، فان فيها إشارة الى نسبة قد علمها المخاطب ، وحكم بها قبل أن تجعل - هذه الجملة صلة ، والثانى : الجملة التى دخل عليها أن المفتوحة ، فانك اذا قلت عندى أن زيدا قائم ، فقد اشترت الى علمك بكونه قائما ، قبل أن تجعل أن مع مافى حيزها محكوما عليه ، وكان الاولى : أن يقتصر على ذكر الصلة فان قولك : مشكوك أن زيدا قائم ، ليس فيه إشارة الى حكم مفعول لاحد ، بل المفتوحة مع مافى حيزها بتأويل مفرد يحكم عليه ، أوبه ، وليس يقتضى أن يشار به الى حكم مفعول ، بخلاف الصلة - فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا - فليست بتأويل مفرد ، وفيها إشارة الى حكم المخاطب قطعاً .

هذا ، وما يقال : من أن الصلة جملة خبرية ، لم يريدوا بها أنها خبر

٢٤ حال كونها صلة ، بل انها كانت خبرا قبل ذلك ، وكذا الحال فى الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ ، أو صفة للنكرة ، أو حالا ، فانها جعل ، وليست خبرا - أى : كلاما مقابلا للطلب - وذلك : لخرج نسبها <sup>(٢)</sup> عن كونها متصورة بالذات ، فاذا قلت : زيد أبوه منطلق ، كان القصد الى : اثبات انطلاق الأب لزيد ، لا الى

(١) فى "أ" بالصدق ، بدين راء الصف (٢) فى الأصل : نسبتها

تحقيق ذلك الحكم مع كل واحد منهما ، من حيث أنه حكم مخبر ، ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر ، كقولك : زيد عالم ، لمن ليس واقفا على ذلك .

---

اثبات الانطلاق لآبيه ، فانه مقصود تبعا ، فليس كل جملة كلاما ، ولا كل جملة غير انشائية خبرا .

قوله " فأما السبب " - أقول : قد علمت أن الخبرية صفة للكلام ، وأنها في المآل راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول للمخبر في خبره . ويرصف به الكلام تبعا لذلك الحكم ، فالآن يريد : بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال ، فذكر كلمة ( أما ) لمثل ما مر في حد البيان ، وصدرها بالفاء : لان الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر سببه ، وأما " بذلك الحكم " الى الحكم المفعول للمخبر ، وقال : " من حيث هو حكم مخبر " تنبيها على ما مر في حد الخبر ، من وجوب قسح النظر عن خصوصية المخبر والحكم ، ليتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور .

فان قلت : احتمال الحكم للصدق والتذب ، هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الآخر ، فكيف جعل سببا له ؟

قلت : ان الاحتمال هو الايمان ( الذهني ) أعني : تردد الذهن ، وقد علل بالامكان (١) الذي ( هو ) (٢) بحسب نفس الامر ، أى : احتمال الحكم لهما فى العقل لا مكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر .

وقد يتوهم : أن السبب : احتمال الخبر ، وسببه : احتمال الحكم .

( أغراض الخبر : )

قال : " ومرجع كون الخبر مفيدا " - أقول : أى اعلم أن كونه مفيدا والظاهر من عبارته أن " ذلك الحكم " إشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره - أعني : الايقاع أو الانتزاع - لكن المقصود الاصلى من الخبر - كما لا يخفى - افادة المخاطب

---

(١) ما بين الترسيين سابقا من الاصل (٢) سابقة من " أ "

أو استفادته منه أنك تعلم ذلك الحكم — كقولك لمن حفظ التوراة : قد حفظت التوراة  
ومسمى هذا لازم فائدة الخبر •

الحكم ، بمعنى : وقوع النسبة أولا وقوعها ، وذلك الحكم المفعول ، وسيلة اليه ،  
فان المخاطب يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو الحكم المتصود  
بالاعلام ، فكانه خبرهمنا عن وقوع النسبة •

أولا وقوعها " بذلك الحكم " لأن ذكرنا متعلق به — اعني الحكم المفعول  
في قوة ذكره ، يرشدك الى ذلك قوله " أو استفادته منه أنك تعلم ذلك الحكم " ان  
لا يشتبه أن المراد : علم المتكلم بالوقوع — لا بالابقاع الصادر منه <sup>(١)</sup> — ولو قال :  
الى استفادة المخاطب منه الحكم ، لكان الامر أعرج •

فان قلت : الاستفادة فرع الافادة ، فكيف ترجع الافادة الى فرعها ؟  
قلت : أراد أن حكما يكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه  
أحد هذين الأمرين •

وملخصه : أن معنى افادته له : افادته إياه أحدهما ، فاذا لم يفد شيئا  
منه — لم يفد مفيدا له كقولك : السماء فوقنا ، قوله : " مسمى هذا " — أى :  
الحكم بمعنى الوقوع أو اللاتوقع — فائدة الخبر ، لانه المتصود الاعلى الذي وضع  
الخبر لعالم به ، وكذا " لازم فائدة الخبر " : كون المخبر عالما بالوقوع أو اللاتوقع  
وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال : " والسبب في ذلك هو أن فائدة  
الخبر لما كانت على الحكم ، وألزامة كما عرفت ، هي أولى قانون الخبر ، ولازم الحكم ،  
وعو أنك تعلم حكما أيضا " ، فمن قال : ( فائدة الخبر : استفادة الحكم ولازمها :  
كون المتكلم عالما ) فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه <sup>(٢)</sup> ، وانما مثل بحفظ  
التوراة لانه بما يندر ويخفى غالبا •

قال : " والاولى بدون هذه " — أقول : بمعنى أن تسمية ماسماه لازم فائدة  
الخبر ، انما هي بسبب كونه لازما له ، وأراد بقوله " هذه " لازم الفائدة وأنشأه

(١) في الاصل عنه

(٢) يقصد به العادة الشيرازي ، انظر شرحه للقسم الثالث من مفتاح العلوم ، الورقة  
الورقة ٣٢ برقم ٣٤٣ بالذقة سلحت — مخروط بدار الكتب •

والأولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، كما هو حكم اللازم المجهول  
المساواة ، ومرجع كونه عدتا ، أو كذبا عند الجمهور : الى مطابقة ذلك الحكم للواقع

باعتبار أنه في نفسه أيضا فائدة ، كما صرحت به عبارته المنقولة آنفا ، ومعنى امتناع  
الأولى بدون هذه ، أنه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب أن  
يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم ، وذلك لما عرفت من أن المعتبر في  
العرف فهم المعاني المتصورة للمتكلم ، فإذا حصل للمخاطب من المخبر علم بالحكم -  
أي : اعتقاد به قطعي أو ظني ، فإنه يسمى علما في المتعارف - كان ذلك بسبب  
علمه بأن المتكلم عالم به . قاصد بالخبر تفهيم آياه ، " وهذه بدون الأولى لا تمتنع " .  
لجواز أن يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ، ولا يحصل له  
منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر ، كما في " حفظت التوراة " .

وما يقال : ( من أن علم المخاطب بالحكم من الخبر ، هو حضوره في ذهنه  
لمجرد سماعه سواء اعتد به أم لا ) ليس بشيء <sup>(١)</sup> ، لأن ذلك الحضور قد يحصل  
بسماع الخبر من النائم ، ولا يعد خبره مفيدا عند أرباب اللغة ، وكذا مجرد حضوره  
في ذهن المتكلم لا يعد علما ( عند عم ) <sup>(٢)</sup> أصلا .

ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه  
- كما بيناه - لا باعتبار تحقتهما في أنفسهما ، كما هو المتبادر من لزوم أحدهما  
الشيئين للآخر ، كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين . أي :  
العلمين ، وأما قوله " اللازم المجهول المساواة " فالمناسب للمقام أن يجعل كناية  
عن اللازم الأعم ، بناء على كونه أولى بمجهولية المساواة .

وقد يقال : أن تمتنع ، ولا تمتنع ، بمعنى حكم العقل بالامتناع ، وعدم حكمه  
به ، أي العقل . يحكم بامتناع الأولى بدون الثانية ، ولا يحكم بامتناع الثانية بدون  
الأولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ، فإن العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه  
ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه ، مساويا كان في الواقع أو أهم <sup>(٣)</sup> .

قال : " ومرجع كونه عدتا أو كذبا " - أتول : أشار بذلك الحكم ، الى الحكم

(١) انظر المطول للتفتازاني ص ٤٥ (٢) سائفة من الاصل

(٣) وهذا مأخوذ من عبارة سعد الدين بتصرف ، أنظر شرحه للتسم الثالث من  
مفتاح العلوم الورقة ١٨ برقم ٣٢ بلاغة بدار الكتب .

أو غير مطابقته له ، وهو المتعارف بين الجمهور ، وعليه التأويل .

المفصول للمخبر في خبره — أعنى : الإيقاع أو الانتزاع — فانه — كما مر — هو المفصول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب ، وهو المصنف بمطابقته الواقع ، أو لا مطابقته ، دون وقوع النسبة ، أو لا وقوعها ، وحمل الحكم في هذه المواضع الثلاثة على الوقوع أو اللاتوقع — كما في بحث افادة الخبر — مما لا وجه لصحته .

وأما مذنب جمهور المحققين : أنه لا شك أن الجملة الخبرية : كزيد قائم ، أو ليس قائم — مثلاً — مشتملة على حكم إيجابى ، أو سلبى مفصول للمخبر في خبره وهذا ، ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية ، فهذه النسبة الذهنية ، ان طابعت النسبة التي بين زيد والقيام ، بحسب نفس الامر في الكيفية بأن تكونا ثبوتيتين معاً أو سلبيتين معاً ، كان الخبر صادقاً ، وان لم تطابعا ، بأن كانت (النسبة) <sup>(١)</sup> الذهنية ثبوتية ، والنسبة الاخرى سلبية ، أو بالعكس ، كان الخبر كاذباً .

وتحقيقه : أن الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة أخرى في الواقع ، موافقة للاولى في الكيفية ، وهذه النسبة الاخرى مدلوله للخبر بتوسط الاولى ، ومعنى المتسودة بالانادة كما مر ، فال كانت هذه النسبة الاخرى المشعريها حاصلة ، كان الخبر صادقاً ، والا كان كاذباً ، ومن ثمة قيل : ان صدق الخبر بوثوق مدلوله عنه <sup>(٢)</sup> ولا استحالة في ذلك ، لأن دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية — لا عقلية — ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلى ، فجاز أن يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بـ واسطة ، فضلا عن مدلولها بواسطة ، وهذا — معنى ما قيل : من أن مدلول الخبر هو الصدق ، والكذب فاحتمال عقلى .

قوله " أو غير مطابقة " أراد : أولاً مطابقته على جعل " غير " بمعنى لا ، كما يشهد له قوله " والى لا طباقه " ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقاً ، لأن سائس صفات الحكم كاليقينية ، والظنية ، والضرورية ، والكسبية ، مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها ، وأراد بمرجوع كون الخبر صادقاً أو كاذباً اليها : أن معنى

(١) ساقطة من " أ "

(٢) انظر الايضاح ج ١ ص ١٣ — ١٥ — والمطول ص ٣٨ — ٤٣

وعند بعض : الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه ، والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا ، بناء على دعوى تبرئ المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع ، واحتجاجة لها بأن لم يتكلم بخلاف الاعتقاد أو الظن

---

صدقه وكذبه ، مطابقتها للواقع ، وعدم مطابقتها له ، وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس ، فانهم لا يعرفون سوى ذلك " وعليه التحويل " أى الاعتماد ، لما سيذكره فى اجماع المسلمين على تصديق اليهود ، وتكذيبه فى قوله ، محتأيده بالنقل عن أئمة اللغة والتعارف فيما بين أربابها .

قال : " وعند بعض " ، أقول : ومرجح كون الخبر صدقا أو كذبا عند بعض ، وأراد به النظام <sup>(١)</sup> ، ونكره تحقرا لمذهبه فى هذا المطلب " الى طباق الحكم " المفعول للمخبر فى خبره لاعتقاده الجازم ، أو ظنه " والى لا طباقه لذلك " الاعتقاد أو الظن ، فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان عادقا ، سواء طباق الواقع أو لم يطابقه ، والا لكان كاذبا ، فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده اينما ، لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب ، سواء كان هناك اعتقاد أولا ، وقدم كون الاعتقاد خطأ ، على كونه صوابا ، اذ حينئذ يظهر الانتراق بين معنى الصدق ، ولم يرد بقوله " سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا " أنه لابد - على تقدير الطباق واللاطباق - من اعتقاد أو ظن . حتى يشعر بالواسطة ، بل أراد أنه <sup>(٢)</sup> لا اعتبار بمطابقتها للواقع ، ولا مطابقتها فى هذا المذهب أصلا ، وقوله " بناء " نصب على أنه مفعول ( <sup>(٣)</sup> ) أو حال ، أو مصدر لفعل مقدر وهو حال ، والعامل معنى قوله : ومرجمهما عند بعض ، أى حكم بعض برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء ، أو بانيا ، أو يبنى بناء . وقوله " واحتجاجة " عطف على " دعوى " أى هذا البعض يبنى مذهبه على أن المخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعى تبرؤه عن الكذب ، ويحتج لدعواه هذه بأن خبره كان

---

(١) وهو أبو اسحاق ، ابراهيم بن سيار النظام ، كان استاذا للجاحظ ، وهو من المتكلمين واليه تنسب فرقة النظامية من المعتزلة ، وقد طالع كثيرا من كسب الفلاسفة ، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وينفرد عن أصحابه بمسائل ، أنظر آراؤه ومذهبه ج ١ ص ٧٧ من الملل والنحل ، للشهرستاني .

(٢) فى الاصل : بل أنه أراد (٣) ساقطة من الاصل

لكن تكذينا لليهودى مثلاً اذا قال : الاسلام باطل ، وتصديقنا له اذا قال : الاسلام حق ، ينحيان بالقلع على هذا ، ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى : ( اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين

على وفق اعتقادهم أو ظنه ، ويسلم له ذلك من يحضره ، فلولا أن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ، ولما سلموه له ، فوجب أن يكون الصدق مطابقة الاعتقاد أيضاً .

والجواب : أنه انما يتبرأ عن الكذب بعدا - أى مع العلم بكونه كذبا - دفعا للاستحقاق اللائمة عرفا ، قوله " لكن تكذينا " استدراك عن قوله " بناء " دفعا لتوهم استحكامه ، وتشديد ما بنى عليه ، أى اجماع المسلمين على تكذيب اليهودى فى قوله " الاسلام باطل " مع مطابقتها لاعتقادهم ، واجماعهم على تصديقه فى قوله " الاسلام حق " مع مخالفتها لاعتقادهم " ينحيان " أى يقبلان بالقلع على هذا البناء ، يقال : أنحى عليه بالسوط ، اذا أقبل به عليه .

والمعنى : أنهما يقلعان هذا البناء وما بنى عليه باقبال وتوجه تام ، فهو أبلغ من يقلعانه ، يعنى أن هذا دليل قطعى يثبت به مذهب الجمهور ، ويضمحل<sup>(١)</sup> به مذهب النظام ، ويتلاشى ما بناء عليه ، لأنه ظنى ضعيف جدا صادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به ، فلم يبق أثر من البناء المذكور ، والمبنى والمبنى عليه ، قوله " ويستوجبان " أى : يستحقان ، وذلك لأن الآية الكريمة ظاهرة الدلالة على رأى النظام وقد وقعت فى مقابلة القاطع الذى يستحق ، بل يوجب تأويل الشاعر ، أى صرفه عن ظاهره .

أما ظهورها : فلأن الله تعالى كذب المنافقين بأبلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم : ( انك لرسول الله )<sup>(٢)</sup> مع مطابقتها للواقع - دون الاعتقاد - فتصين أن يكون الكذب لا مطابقة الاعتقاد ، فالصدق مطابقتها ، اذ لا قائل بالفصل .

(١) اضمحل ، وامضحل : ذهب وانحل

(٢) الآية ١ سورة المنافقون .

لكاذبون ) ، وهو حمل قول المنافقين على كونه مقرونا بأنه قول عن صميم القلب ، كما يترجم عنه ان واللام ، وكون الجملة اسميقي قولهم لارباب البلاغة ، وسيأتيك تعرض لهذه الآية .

وان قد عرفت أن الخبر يرجع الى الحكم بمفهوم لمفهوم ، وهو الذى نسميه الاسناد الخبرى ، كقولنا : شىء ثابت ، شىء ليس ثابتا ، نأنت فى الاول تحكم بالثبوت للشىء

وأما تأويلها : فهو أن التكذيب راجع الى خبر ضمنى يشمر به تأكيدهم كلامهم بأن واللام ، وكون الجملة اسمية ، وهو أن اخبارنا هذا صادر عن صميم<sup>(١)</sup> قلوبنا وقلوب اعتقادنا ، ووفور رغبتنا ونشاطنا ، لا الى خبرهم المذكور صريحا ، ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله ( والله يعلم انك لرسوله )<sup>(٢)</sup> على ما سيأتيك فى ( باب )<sup>(٣)</sup> الاطناب ، قوله " كما يترجم " أى يفسر ويكشف عنه ، أى عن أنه قول عن صميم القلب أى خالصه ، وقوله " لأرباب البلاغة " متعلق بـ " يترجم " .

قال : " وان قد عرفت أن الخبر " - أقول : حصر أصول تراكيب الكلام فى تسمين وسين حال تصوريهما ، وجعل القانون الاول للخبر ، وذكر مرجع خبريته ، فشرع فى ضبط بيان الاحوال التى بها يفيد الخبر خواصه ، أى عرفت ما مضى من بيان مرجع الخبرية ، أن الخبر يرجع الى الحكم الذى يحكمه المخبر فى خبره ( بمفهوم لمفهوم ) يعنى أن الخبر لا بد فيه من ذلك الحكم ، الذى لا بد له من دليويه ، فتحقق به هذه الاشياء الثلاثة - التى هى أجزاؤه - بلا توقف على غيرها ، الا أن الحكم لما كان جزءا أخيرا كالصورة ، ومستلزما للدرفين جملة مرجعا للخبر .

وانما قال : " لمفهوم " إشارة الى أن المحكوم عليه هو المدة الكبرى ، لانه الذى قصد فى الخبر اثبات صفة له ، أو نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له ، وفى قوله " نسميه " إشارة الى أن هناك معنى آخر للاسناد ، فان النحاة يفسرون الاسناد الخبرى : بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالشىء والثابت ،

(١) صميم الشىء : خالصه

(٢) الآية ١ سورة المنافقون

(٣) زائدة فى " أ "



وفى الثانى بالاثبوت للشيء ، عرفت أن فنون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلاثة ، فن يرجع الى حكم ، وفن يرجع الى المحكوم له - وعو المسند اليه - وفن يرجع الى المحكوم به وعو المسند .

أما الاعتبار الراجع الى الحكم فى التركيب من حيث هو حكم من غير التعرض لكونه

لأنهما فى غاية العموم والابهام<sup>(١)</sup> ، أى هذا القدر كاف فى تحقق الخبر ، وما زاد من مخصوص فى المحكوم عليه أو به ، فليس يعتبر فى تحقق ماهيته ، بل فى تربية الفائدة والتكثير فى قوله " شئ " يدل على صفة - أى : شئ من الأشياء - فجاز وقوعه مبتدأ والمراد " بالاثبوت " سلب الثبوت ونفيه ، وقد يقال : نسر السالبة بالمعدولة ، اشمارا بأن الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن بينهما فرق ، لأن موضوعيهما انتفاء الموضع فى الخارج وانما يفترقان اذا جعل الثبوت رابطة ، كما فى قولك : زيد ليس بكاظم ، وزيد لا كاتب .

فان قلت : اذا كان الخبر راجعا الى الحكم بمنهوم لفهمه ، لم يتناول الخبر الشرطى ؟ قلت : سيأتى فى الكتاب أن الجملة الشرطية جملة خبرية - ( هى الجزاء )<sup>(٢)</sup> - مقيدة بقيد مخصوص - عو الشرط - محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر فى الحمل ، وسينكشف لك الحال هناك باذن الله تعالى .

قوله " لا تزيد على ثلاثة " أى الاعتبارات الراجعة الى الخبر فى افادته للخواص منحصرة فى فنون ثلاثة راجعة الى اجزائه الثلاثة ، وليس هذا حصرا عقليا ، ليعترض عليه بجواز أن يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع من حيث هو ، لاشئ من اجزائه ، أو يتصف بها اثنان منها ؟ .

ولما كان متعلقات المسند والمسند اليه كالأجزاء منهما أدرج الاعتبارات الراجعة اليهما فى ثنیهما .

قال : " أما الاعتبار الراجع الى الحكم " - أقول : جمع الاعتبار أولا نظرا الى أنها فنون ثلاثة ، وأترده عنها لانه فن واحد من تلك الفنون ، وقوله " فى

(١) امر مهمم : لا مأتى له ، واستبهم عليه الكلام : أى استغلق .

(٢) عكذا فى " ج " وساقط من بقية النسخ .

لفويا أو عقليا ، فان ذلك وظيفة بيانية ، فلكون التركيب تارة غير مكرر ومجردا عن لام  
الابتداء ، وان المصيبة ، والقسم ولامه ، ونونى التأكيد ، كحو : زيد عارف ، وأخرى  
مكررا أو غير مجرد ، كحو : عرفت عرفت ، ولزيد عارف ، وان زيدا عارف ، وان زيدا  
لعارف ، ووالله لقد عرفت ، أو لأعرفن فى الاثبات ، وفى النفى كون التركيب غير مكرر ،  
ومقتضورا على كلمة النفى مرة ، كحو : ليس زيد منطلقا ، وما زيد منطلقا ، ولا رجل

التركيب " حال من الحكم " والعامل هو " الراجع " أى الذى يرجع الى الحكم حال  
ثبوته فى التركيب ، أى يرجع اليه باعتبار كونه نية ، فيخرج الاعتبار الذى لا يكون رجوعه  
اليه مقيدا بحال كونه واقعا فى التركيب ، ككونه ضروريا أو كسبيا ، يقينيا أو ظنيا ، وقوله  
" من حيث هو " حال أخرى ، أى مأخوذا من هذه الحيثية ، وقوله " غير التعرض " (أى  
لا من جهة التعرض) (١) تفسير لهذه الحيثية ، أو بدل منها ، لكلا يتوهم أن المقصود  
رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه ، فيعترض بأن شيئا من الاعتبارات  
المذكورة ليس كذلك ، " وكون الحكم لفويا " إشارة الى ما ذهب اليه طائفة من أن الفصل  
- كأنبت - مثلا - موضوع للاسناد الى القادر المختار ، فإذا أسند اليه كان الحكم  
واقعا على ما يقتضيه أصل الوضع ، وإذا أسند الى غيره ، كان خارجا عنه ، وعلى  
التقديرين ، كان الحكم منسوبا الى اللغة .

وكونه " عقليا " إشارة الى ما هو المختار من أن اللغة لا مدخل لها فى تعيين  
ما يسند اليه الفصل ، بل ذلك مفوض الى العقل - كما سيأتى تحقيقه - (٢) ولو قال :  
من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازا - كما ذكره فى المسند اليه - لكان أظهر فى كونه  
وظيفة بيانية ، وكان مثال الاول : انبت الله البقل ، فانه حقيقة عقلية على المذهب  
المختار ، ولفوية على المذهب الآخر ، ومثال الثانى : انبت الربيع ، فانه مجاز -  
اما : عقلى أولغوى - والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر فى قسمين : كونه مجردا عن  
التأكيد ، وكونه مقارنا له ، وللتأكيد اسباب . كالتكرير ، ولام الابتداء ، وأخواتها ، اما  
منفردة ، واما مجتمعة (٣) ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال : " فلكون التركيب تارة  
تارة غير مكرر " لظهور هذه الامور فى التركيب ، وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم ،

(١) ساقطة من الاصل ومن أ ، ب (٢) أى فى علم البيان

(٣) فى " أ " أو

عندى • ومرة مكررا كحو : ليس زيد منطلقا ، ليس زيد منطلقا ، وغير مقصور على كلمة  
النفى كحو : ليس زيد بمنطلق ، وما أن يقوم زيد ، ووالله ما زيد قائما ، فهذه ترجع  
الى نفس الاسناد الخبرى ، وأما الاعتبار الراجع الى المسند اليه فى التركيب ، من حيث  
عموم مسند اليه ، من غير التعرض لكونه حقيقة أو مجازا ، فكأنه محذوف ، كقولك :  
عارف • وأنت تريد : زيد عارف ، أو ثابتا معرفا من أحد المعارف واستمررها •

٣٠ وأورد كاف التشبيه اشعارا بتجوز التأكيد بوجه آخر غير ما ذكر ، ونفى بعض النسخ : فكون  
بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله " فى الاثبات " متعلق بقوله " فكون التركيب ( تارة )  
غير مكرر ( وقوله : فى النفى كون التركيب غير مكرر )<sup>(٢)</sup> مع طوف على كون التركيب نفسى  
الاثبات — الا أنه قدم متعلق الكون فى المحطوف — وعلى النسخة الاولى ، فتقدير الكلام  
هذا فى الاثبات ، والاعتبار الراجع الى الحكم فى النفى كون التركيب ، وإيراد الكاف فى  
" كحو " إشارة الى كثرة الامثلة ، وقوله " لارجل عندى " قبل مرفوع على أن " لا " بمعنى  
ليس ، وقيل مفتوح لأن " لا " نافية الجنس تفيد عموما ، لا تأكيدا ، وقوله " فهذه " ترجع  
الى نفس الاسناد الخبرى " دفع لما يتوهم من أن الباء الزائدة داخلة على خبر  
ليس ، ونون التأكيد لاحقة بالمسند الذى هو فعل ، ولام الابتداء واردة على المسند  
اليه والمسند ، فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له ، أو المحكوم به — لا الى الحكم  
— فإشار الى أن الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم ، كما مر •

قال : " وأما الاعتبار الراجع الى المسند اليه " — أقول : قدم الاعتبار الراجع  
الى الاسناد لانه جزئى ضرورى يحصل به الخبر بالفعل ، وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند  
اليه ، لانه السمة الكبرى ، وقوله : " فى التركيب " حال من المسند اليه ، واحتراز  
عما لا يكون رجوع اليه مقيدا بحال كونه وانما فى التركيب — كالادغام والاعلال — وقوله  
" من حيث هو " حال أخرى منه ، وقوله " من غير التعرض " بيان أو بدل ، على  
قياس ما تحققته فى الحكم •

والبحث عن كونه حقيقة أو مجازا : وظيفة بيانیه ، وذكر الحذف فى المسند اليه  
والترك فى المسند : تفنن فى العبارة ، ولذلك قال فيما سبق " أو من نحو منطلق "

مصحوبا بشئ من التوايح أو غير محبوب ، مقرونا بفصل ، أو غير مقرون ، أو منكسرا  
مخصوصا أو غير مخصوص ، مقدما على المسند ، أو مؤخرا عنه ، وأما الاعتبار الراجع الى  
المسند - من حيث هو مسند ايضا - فككونه متروكا ، أو غير متروك وكونه مفردا أو جملة

#### بترك المسند اليه .

وقد يقال : في اختيار الحذف والدلي في المسند اليه - كطسياتي - اشعار  
بأنه الركن الاعظم ، فكانه ذكر ثم اسقط ، أو طوى ، وأما المسند فقد ترك ، ولم يؤت  
به ، وتقدير الحذف على الاثبات : لكونه أغرب وأرسخ في اقتضاء الخاصية ، ولأن عدم  
الذكر مقدم عليه ، وقد راعى التفنن أيضا في ذكر أمثلة الاعتبارات فاستوفينا في الاسناد  
لقلتها ، واتقصر على مثال الحذف في المسند اليه ، ولم يتعرض لها في المسند : لكثرة  
اعتباراتهما روما<sup>(١)</sup> للاختصار بعد الارشاد ، وقدم التعريف على التكرير في المسند  
اليه وعكس في المسند ، رعاية لما هو الاصل في كل منهما ، وعقب المعرف بذكر " التوايح "  
لانه يستوفيها اتفاقا ، وتقارنه غالبا ، وبذكر الفصل لاختصاصه به .

وما راء سيبويه من قول أهل المدينة : ظننت رجلا هو خيرا منك<sup>(٢)</sup> ، بنصب خيرا  
ولم يستحسنه ، فقد نسبته أبو عمرو<sup>(٣)</sup> الى اللحن .

وعد الفصل<sup>(٤)</sup> من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا ، واتقارنه به فسي  
اللفظ أولا ، وان كان معناه متعلقا بهما معا ، نانه لقصر المسند على المسند اليه ،  
ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له أيضا وجه ، ان يؤتى به ليفصل بين المسند  
والنعت ، وقوله " معرنا " خبر آخر لكونه - لاصفة - لقوله " ثابتا " لأن التعريف يصم  
الثابت والمحذوف ، ومن في قوله " من أحد المعارف " بيان به " والظرف صفة لمعرف وكذا  
قوله " مصحوبا ، ومقرونا " صفتان له ، وقوله " مقدما " خبر آخر ايضا ، قال " وأما الاعتبار

(١) تقول : رمت الشئ : اذا دلت به .

(٢) أنظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ - هذا ، وسيبويه هو أبو بشر ، عمرو بن عثمان  
ابن قنبر ، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع في النحو مثل كتابه  
أخذ عن الخليل والأخفش الأكبر وناظر الكسائي ، وشهرته لا تقف عند حد ، توفي  
سنة ١٨٠ هـ .

(٣) وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار ، المازني البصري ، أحد القراء السبعة ، كان  
من أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، وكان مقدما في عصره ، توفي سنة ١٥٤ هـ .

(٤) في " ج " وعد ضمير الفصل .

وفى افراده من كونه فعلاً أو اسماً ، منكراً أو مفعلاً ، مقيداً كل من ذلك بنوع قيد ، أو غير مقيد ، وفى كونه جملة ، من كونها اسمية ، أو فعلية أو شرطية أو ظرفية ، وكونه مقدماً ، أو مؤخراً ، هذا اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ، اما اذا انتظمت مع أخرى ، فيقع ان ذاك اعتبارات سوى ما ذكر ، فن رابع .

---

الراجع الى المسند " - أقول : ترك ههنا قيداً - فى التركيب - اتكالا على ما ذكره غير مرة ، وأشار بقوله " أيضاً " الى أن قيد حيثية المسند منسرة بما فسر به حيثية المسند اليه ، أعنى عدم التضرع لكونه حقيقة أو مجازاً وعموداً أى ، بمعنى هاد ، ويجب حذف ناصبه ، أى عادات الحيثية فى المسند الى ذلك التفسير المذكور فى المسند اليه ، أى رجعت اليه وتقيدت به .

قوله " وفى افراده " أى " وفى افراده " اعتبارات " من كونه فعلاً " ، وفى كونه جملة " اعتبارات : " من كونها اسمية " ولا بأس حينئذ فى عطف " كونه مقدماً أو مؤخراً " على كونه مفرداً " ولا على " كونه متروكاً " لأن الفاصل فى تنمة المصنوف عليه أو المصنوف الأول ، ويجوز أن يقدر : وكالات الاعتبار الراجع اليه فى افراده وفى كونه جملة .

وتقدم فى اعتبارات افراد ، الفعل : لاحتالته فى كونه مسنداً من حيث أنه يدل على النسبة الحكيمية ، وفى اعتبارات كونه جملة الاسمية ، لكونها على الوضع الطبيعى من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة ، أو ليقترن بالتحلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية ، وقوله " مقيداً " خير آخر لكونه ، أى مقيداً كل من الفعل والاسم المنكر ، والمصرف بنوع قيد يناسبه .

واعلم أن الاسناد اذا اطلق على الحكم ، كان المسند والمسند اليه من صفات المعانى ، ويوصف بهما الالفاظ تبعا ، واذا اطلق على الضم المذكور ، كان الأمر بالعكس وأن اعتبارات الاسناد تجرى فى كلامه مثنوية على سواء .

وأما اعتبارات المسند والمسند اليه ، فانما يظهر جريانها فى الالفاظ .

قال " هذا اذا كانت " - أقول : أى انحصر الاعتبارات الراجعة الى الخبر فى نون ثلاثة : انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة أخرى أما

ولا يتضح الكلام فى جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال ، فبالحرى أن لا نتخذه ظهريا ، فنقول - والله الموفق للصواب - لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكرياين مقام الشكاية ، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب .

إذا كانت مع أخرى ، فهناك اعتبارات أخرى " على فن رابع " يعنى مباحث الفصل والوصل ، والايجاز ، والالطاف ، قوله " إذا انتظمت " أى اقترنت والعامل فى " إذا " كلمة " أما " أى مهما يكن من شئ فى زمان انتظامها مع أخرى ، فلا ينحصر اعتبارا بينهما فى الفنون الثلاثة ، لانه يقع ان ذلك الانتظام حاصل ، أى يقع فى زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر .

وقوله " فن رابع " خبر مبتدأ محذوفه أى على فن رابع ، أو بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يحمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والالطاف ، بل عما يجريان فى جملة واحدة ايضا ، وكذا كثير من أحوال الاسناد والمسند اليه ، والمسند يعم الانشاء ، الا أنه لما ذكرها فى قانون الخبر اكتفى به ، ان به يعرف حال الإنشاء بالمقايسة ، وربما نبه عليها فى بعض المواضع بإيراد الامثلة الانشائية .

(الكلام على مقتضى الحال : )

قال " ولا يتضح " - أقول : أى لا يتضح الكلام فى جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الأربع حق " اتضاحه " الا بالتعرض لمقتضى الحال ، وذلك لانه ليس المقصود فى علم المعانى من معرفة تلك الاعتبارات ، الا أن تورد كلامك مشتملا عليها على ونق مقتضى الحال لينتد خواص مقصودة مناسبة لما ، أو تصدق بأنها فى كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليسبق منها الى فهمك ما يناسبها ، وبالجمل : يبحث فى علم المعانى عن افادة التراكيب لخواصها بحسب منابذة اعتباراتها للأحوال ومقتضياتها . قوله " فبالحرى " (١) أى اذا كان كذلك فملتبس بالحرى عدم اتخاذ مقتضى الحال

(١) يقال : هو حرى أن يفعل ، بالفتح ، أى خليق وجدير ، ولا يشنى ولا يجمع وإذا قلت هو حرى بكسر الراء ، وحرى على فحيل ، تثبت وجمعت .

ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء ، يفاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال ، يفاير مقام البناء على الإنكار ، جميع ذلك معلوم لكل لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يفاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر .

---

"ظهيريا" أى منسيا لا يلتفت اليه ، وقد يروى بالتشديد على زيادة الياء ، أى الحسرى ذلك .

قال : " فنقول والله الموفق " - أقول : قد عرفت أن الحال نحو الأمر الداعى الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة ، وقد يطلق عليه المقام أيضا ، والفرق بينهما : بحسب الاعتبار ، فإن ذلك الأمر الداعى من حيث أنه بمنزلة زمان يقارن ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ، ومن حيث أنه بمنزلة مكان حل<sup>(١)</sup> فيه ذلك الوجه يسمى مقاما .

ثم انه نبه على تناوت الاحوال والمقامات . اذ بذلك يتضح التفاوت بين مقتضيات نذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة - أى متقابلة - يقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله ، ونحو الى قوله " يباين مقام الهزل " . ومعرفته بهذه المقامات ، ومقتضياتها ، وتطبيق الكلام عليها ، مما لا يحتاج فيه الى علم المعانى ، فذكرها عن هنا توطئة ( لما بعدنا من المقامات ، فكأنه قال : لا يخفى عليك أن تلك المقامات مختلفة ، فكذلك هذه المقامات ) (٢) .

لا يقال : اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام ، لم يكن داعيا الى ايراد وجه مخصوص فى الكلام ، فلا يكون حالا ؟ .

لأننا نقول : خصوصية كل نوع من كلام وجه مخصوص لمذائق ، الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب حتى خلو ذهنه ، واستخباره ، وانكاره ، ونحو مغايرة بمعنى أنها ليست متقابلة تتقابل المقامات السابقة ، ومقتضية لوجوه مختلفة فى جملة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ، ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظة " كذا " وكما ذكر هناك مقامين

---

(١) فى " أ " دخل (٢) ما بين القوسين ساقط من " أ "

ثم اذا شرعت فى الكلام ، فلكل كلمة مع صاحبها مقام ، ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام ،

٣٣

يجامع كل منهما كل واحد مما عداهما - أعنى مقامى الجد والهزل - ذكرهما هنا ( أيضا ) (١) مقامين يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب ، - أعنى ذكاهم وغاوتهم - نعم الذكى يتفاوت اقتضاء ثلاث الاحوال - دون الشبى - وفصلهما عنهما " بكذا " لكونهما جبليين (٢) ، وذكر فيهما التفاضل - دون التباين - نظرا الى أنهما لا يوجبان اختلاف أصل الكلام ، بل تفاوتاً فى وجوب الاسناد فى كلام واحد ، ونبه بقوله " ولكل من ذلك " أى المذكور من المقامات " مقتضى غير مقتضى الآخر " على ما عـوـصـد به من بيان مقتضى الحال وتفاوته .

ثم أشار الى الاحوال المعتمدة فى الفنون الثلاثة الاخيرة بقوله " ثم اذا شرعت " وانما فصلها عن احوال الاسناد : لأن الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قباه حتى يتصور أن المتكلم أخذ ذلك الموجود ونضمه الى غيره ، فيعتبر لاهوال فى ذلك الضم ، بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام ، بخلاف المسند والمُسند اليه ، فانه يتصور وجودهما قبل الكلام ، فكان المتكلم - اذا اراد أن يشرع فى الكلام - يأخذ أحدهما ويضمه الى الآخر ويجمعه مصاحبا له ، فلكل واحد منهما احوال فى ضمه الى صاحبه ، وكذلك الجمل المتعاطفة ، فأحوال هذه الصور (٣) الثلاثة راجعة الى أشياء باعتبار انضمامها الى أشياء أخرى ، وأراد بقوله " كل كلمة " ما يتناول طرنى الاسناد ومتعلقاتها ، ويتناول الجملة أيضا .

والمعنى : أن المسند اليه اذا أريد ضمه الى المسند ، نله مقام يقتضى تحريفه أو تنكيره الى غير ذلك - وكذا المسند وما يتعلق بهما ، وكذا الجملة اذا أريد ضمها الى أخرى فلها مقام يقتضى نسلها أو وصلها ، قوله ( ولكل حد ) أى ولكل مرتبة من مراتب الإيجاز والانتساب يصل اليها الكلام مقام يقتضيهما ، وانما انرد الإشارة الى ذلك - مع ادراجه فى الفن الرابع - لانه ( فى نفسه ) (٤) باب برأسه .

(٢) الجبل : الخلق

(٤) ساقطة من " أ "

(١) ساقطة من " أ "

(٣) فى أبواب الفنون



وارتفاع شأن الكلام فى باب الحسن والقبول ، وانحطاطه فى ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذى نسميه مقتضى الحال ، فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم نحسن الكلام تجريده عن المؤكدات الحكم ، وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك ، فحسن

قال : " وارتفاع شأن الكلام " أقول : لما أشار الى المقامات المقتضية لنفسون الاعتبار الاربعة ، رغب فى الاعتناء بها فقال " ارتفاع شأن الكلام " أى الكلام الذى يمتد به ، ولا يعد من أصوات الحيوانات فى باب حسنه الذاتى ، وكونه مقبولا عند النقاد ( وانحطاطه ) فى ذلك الباب بقدر مصادفة المقام <sup>(١)</sup> لما يليق به من الاعتبارات ، والكينيات ، فكلما كانت المصادفة أتم وأوفر ، كان حسنة قبوله أكمل وأكثر ، وكلما كانت المصادفة انقضت كان حسنه أقل <sup>(٢)</sup> ، قوله " وعو " أى ما يليق بالمقام من الاعتبار " وعو الذى نسميه مقتضى الحال " .

قال : " فان كان مقتضى الحال " - أقول : هذا تفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن ، وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام ، وانتظام جملة مع اخرى ، وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة فى علم المعانى ، وما تقدمها توطئة لها كما مر .

وأراد بـ " اطلاق الحكم " : أن لا يقيد بالتوكيد ، وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات ، فالحال ان اقتضى كيفية مخصوصة على الإطلاق فى أمر منوئى هو الحكم ، واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى فى اللفظ ، هى تجريده عن المؤكد ، نحسن الكلام حينئذ بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود ، أعنى الاطلاق ومجرد الاخبار ، واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتأكيد ، واقتضى بتوسطه اقتران الكلام بالمؤكد ، كان حسنه بتحليله وتزيينه بشئ من المؤكد بقدر مقتضى " ضعفا وقوة " .

ولفظ " المقتضى " يروى بصيغة الفاعل ، أى الحال المقتضى ان كان ضعيفا - كالسؤال ، وأدنى الانكار - يحلى الكلام بمؤكد أقل ، وان كان قويا تحلى بأكثر ، وبصيغة

الكلام تحليله بشئ<sup>١</sup> من ذلك بحسب مقتضى ضعفه وقوة<sup>٢</sup> ، وان كان مقتضى الحال طيبى ذكر المسند اليه<sup>٣</sup> ، فحسن الكلام تركه وان كان مقتضى اثباته على وجه من الوجوه المذكورة<sup>٤</sup> ، فحسن الكلام وررده عاريا عن ذكره<sup>٥</sup> ، وان كان مقتضى اثباته مخصصا بشئ<sup>٦</sup> من التخصيصات<sup>٧</sup> ، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها<sup>٨</sup> ، وكذا ان كان مقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها<sup>٩</sup> ، والايجاز معها أو الانداز<sup>١٠</sup> - أعنى شئ جمل عن البين<sup>١١</sup> ولا يليها<sup>١٢</sup> - فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك<sup>١٣</sup> .

المفعول أى مقتضى الحال - وهو التأكيد - يتفاوت قوة وضعنا فيه راعى<sup>(١)</sup> ذلك ففى المؤكد<sup>٢</sup> ، قوله " وان كان مقتضى الحال طيبى ذكر المسند اليه " لا يخفى عليك أن الطيبى والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ - دون المعنى - فمن زعم أن مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر أولا فى المعنى وتانيا فى اللفظ على قياس ما عرفت فى الاسناد فقد سها<sup>(٢)</sup> .

قوله " اثباته على وجه من الوجوه المذكورة " يعنى كونه معرفا من أحد المصارف الى آخر ما ذكره هناك<sup>٣</sup> ، وقد يتمسك بهذا على أن قوله " معرنا " وما يتبعه صفة لقوله " ثابتا " ، قوله " بشئ " من التخصيصات<sup>٤</sup> يعنى كونه مفردا أو جملة بأقسامها<sup>٥</sup> ، وقوله " عند انتظام الجملة مع الاخرى " الاولى أن يحمل أخرى<sup>٦</sup> على الجملة الاولى<sup>٧</sup> ، لأن كلمة " مع " تدخل على المتبوع - دون التابع - فضمير " فصلها أو وصلها " راجع الى الجملة - كما يقتضيه مساق الكلام - وكذا : ضمير " معها " - أى : مع انتظامها - ونسرا لايجاز والانداز بطيبى جمل ولا طيبها عن بين<sup>(٣)</sup> الجمليتين المنتظميتين<sup>٨</sup> ، لأن طيبى ما دون ذلك<sup>٩</sup> ، ولا يليه من درجا فى النون الثلاثة<sup>١٠</sup> ، واعلم أن مقتضى الحال : هو الوجه الذى يقتضى الحال ايراد الكلام على من اطلاق الحكم وتأكيده<sup>١١</sup> ، وفى المسند اليه<sup>١٢</sup> ، واثباته<sup>١٣</sup> ، وترك المسند وذكره الى غير ذلك مما ذكره<sup>(٤)</sup> (عنه) اجمالا<sup>١٤</sup> ، وسيأتى فى تفصيله<sup>١٥</sup> .

(١) فى الاصل : ويراعى

(٢) يقصد بمن زعم سعد الدين التنتازانى<sup>١</sup> ، انظر شرحه للقسم الثالث من المفتاح الورقة ٣٢ ، والمنطوق ص ٢٢ .

(٣) فى " أ " من الجمليتين (٤) ساقطة من " أ "

وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله ، فاستمع لما يتلى عليك باذن الله ، وقد ترتب الكلام عنها - كما ترى - على فنون اربعة ، الفن الاول : فى تفصيل اعتبارات الاسناد الخبرى ، الفن الثانى : فى تفصيل اعتبارات المسند اليه ، الفن الثالث : فى تفصيل اعتبارات المسند ، الفن الرابع : فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل ، والايجاز والادنى

أما الحالة المقتضية للحذف ( للاثبات )<sup>(١)</sup> ، للتقديم ، للتأخير ، للتعريف ، للتكثير ، فتطبق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه ، وقد يقال : مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه ، وتطبيقه جعله مندرجا تحت المقتضى اندراج الجزئى تحت الكلى ، فالانكار - مثلا - يقتضى كلاما مؤكدا ، فاذا قلت : ان زييدا لقائم ، كان مطابقا للمقتضى ، وجزئيا له<sup>(٢)</sup> ، ويستدل لذلك بقوله فى تعريف المعانى " تطابق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره " فان المذكور حقيقة هو الكلام - لا الحذف والتقديم - وأنت تعلم أن بعض المقتنيات كالمؤكدات ، وأداة التعريف مما يذكره ، فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به فى الاجمال والتفصيل ، فكأنه قال : على ما يقتضى الحال ايراده فى الكلام ، وأيضا كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل أيضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا .

قال : " وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله " - أقول : أى سنفصل لك حديث مقتنيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حالة وما تقتضيه ، وقد ترتب الكلام عنها " أى : فى تفصيل تلك الاعتبارات " على فنون اربعة " أى : اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب ، الا أنه سماها بالفنون ، نظرا الى أنها تبين فنون الاعتبارات الاربعة ، وكل من الفصل والوصل حيث أنه امر عارض للجمل المنتظم يكون مقتضى الحال ، واعتبارا مناسبا له ولذلك قال أولا " واذا كان المقتضى فصلها أو وصلها " ومن حيث أن له أمورا تتعلق به ككون الوصل بالواو أو غيرها<sup>(٣)</sup> ، وكونه للتوسط ، أو دفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال والانقلاص ، يكون له اعتبار مناسب . ولذلك قال عنها " فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل " وكذا الكلام فى الايجاز والاشتغال

(١) بزيادتها نى " ج "

(٢) هذا الكلام مأخوذ من عبارة سعد الدين فى شرحه للقسم الثالث من مفتاح

العلوم ، الورقة رقم ٢٢ ب (٣) فى الاصل : أو انه غيرها .

وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبيهك على أصل لتكون على ذكر منه ، وهو أن ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاصيلها إلى مجرد العقل ، أن يكون الدخيل فيها كالناشي عليها في استفادة الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية واعتبارات الفية ؟ فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه وإن فاته الذوق هناك ، إلى أن يتكامل له على مهل

( للدخيل في المعلوم أن يقلد الناشئ عليها ) :

قال : " وقبل أن نضح " - أقول : نبه على أصل بديهي يبني عليه الثبات على  
مزاولة العلوم ومقاساتها <sup>(١)</sup> رجاء أن يحتل منها بحظوة كاملة ، ولذة وافرة واعطاء فنون  
الاعتبارات حقها " في الذكر " بكسر الذال ، وعمو باللسان أن تفصل بعبارات تحددها ،  
وتمثل لها بشواهد تقررنا ، قوله " ليكون " أي ذلك الأصل " على ذكر منك " بضم  
الذال ، وعمو بالقلب ، أي لا يزول عن حفظك ويروى " لتكون " أي أنت على ذكر منه  
أي على تحفظه لا تغفل عنه ، قوله " في صناعة " أي في علم من العلوم ، " وان كان  
المرجع " أي الرجوع في اصول مسائلها وفروعها " الى مجرد العقل " بأن يستدل عليها  
بدلائل عقلية أو يكتفى بتبسيطاته - كالعلوم الحكيمة - ، والدخيل في الصناعة المبتدى  
فيها ، يقال : هو دخيل في بني فلان ، اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم ، " والناشي  
عليها " المتمرن فيها كأنه جبل عليها ، من نشأ الغلام ، اذا ارتفع وبلغ ، " والدوق  
حالة ادراكية تشبه ذوق العلوم اللذيذة كأنها عيان بعد برهان ، وقد يطلق على القوة  
الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة ، واذا لم يجب تساويهما في العقليات الصرفة ،  
فكيف يجب في صناعة " مستندة " الى تحكمات وضعية " ؟ ككون اللام ، وان - مثلاً -  
للتأكيد ، والى " اعتبارات النية " أي أمور تعتبر بحسب الالف بتركيب البلغاء المبنية  
على مناسبات عادية ، ككون التأكيد لدفع الشك ، أو رد الإنكار ، أو اعتناء المتكلم .

وانما نفى وجوب التساوى ولم يدع امتناعه ، لأن الدخيل ربما زاد على الناشئ ،  
 فى استفادة الذوق لشدة ذكائه وقوة فطامته <sup>(٢)</sup> ، ولأنه كاف فى اثبات مطلوبه فانه اذا لم

(۱) يقال : قاسا، هـ أى كابد،

(٢) والشارح محق في هذا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "انما أنا قاسم والله يعطي" .

موجبات ذلك الذوق ، وكان شيخنا الحاتمي ، ذلك الامام الذي لن تسمح بمثله الادوار  
مادار الفلك الدوار - تخدمه الله برضوانه - يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام اذا  
راجعناه فيها على الذوق ،

يجب التساوى فلا بأس " على الدخيل في صناعة علم الممانى أن يقلد صاحبها " الناشئ  
عليها الذي صار كالمجتهد يقبل منه فتواه ، وان لم يعلم وجهها ، وانما صرح بالبعض  
مع كلمة الشك ، تبينها على أن نوات الذوق - ان كان - فانما يكون في بعض المسائل  
لخفاء دليله الاستقرائي ، وأما أكثرنا : فيتوكل بأدلتها الواضحة ، أو بالتبني عليها  
الى ادراكها الذوقى ، قوله " على مهل " (١) أى على تدرج ، يعنى بالمواظبة على  
الاشتغال بهذه الصناعة ، وتتبع تراكيب أهل البلاغة ، والتفكير (٢) عن مناسبتها لما  
يستفاد منها ، فاذا قيل لك - مثلاً - ان الاستفهام اذا امتنع اجراءه على أصله فربما  
يقصد الاستبطاء بمصونة المقام ، كقول النازل : كم أدعوك ؟ وتقبلته فى بادئ الرأى ،  
فقد قلت فيه ، واذا تتبعت التراكيب ، وتعرفت أن سؤال الداعى عن عدد دعائه تدل  
على كثرة المناسبة لاستبطائه فى الاجابة ، فقد ذقته .

قال : " وكان شيخنا " - أقول : يريد تأنيس (٢) الدخيل بالتقليد ، وترغيبه  
فى استحصال موجبات الذوق بأنه طريقة ميسرة فيما بين أرباب هذه الصناعة ، ووصف  
شيخه شرف الدين الحاتمي ونفسه بما يدفع به توهم أن حالته تلك كانت عن قصور منه ، أو  
عن استقصاء اياه ، " ذلك الامام " نسب على المدح ، أو رفع على البدل ، " لن تسمح  
بمنه " أى فى هذه الصناعة ونسبة ترك السماح الى الادوار : مجازية متعارفة ، لاعلى  
طريقة أهل النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية ، وما نى " مادار " - أى  
يدور - مدركة ، وقد يقال : اشار بدار الى أنه قصد " بلن تسمح " الاستمرار بمالفة  
فى الاطراء ، " تخدمه الله " أى ستره " برضوانه " وجعله غمدا له " يحيلنا " خبر  
كان ، وفى الجمع بينهم ما اشعار بنوع استمرار ، كما يناسبه لفظ كثير ، يقال : أحال بدينه  
على غيره ، كان بيان جهة الحسن كان دينا فى ذمة الحاتمي ، فأحال به على الذوق ،

(١) المهل : بالتحريك : التؤدة (٢) التثنية عن الأمر : البحث

(٢) التأنيس والابناس : خلاف الايحاش

ونحن حينئذ من نبغ في عدة شعب من علم الأدب ، وصبغ بها يده ، وعانى منها وكده ، وكده ، وهامو الامام عبد القاهر - قد سر الله روحه - في دلائل الاعجاز كم يعيد هذا ؟

---

أى القوة التى يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية ، فان هذه القوة على ملاك (١) الامر فى ادراك خواص تراكيب الكلام ، والترقى الى مشاهدة الاعجاز ، وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقة - طول خدمة هذين السلمين - كما سيذكره - وضمير " فيها " للمستحسنات أى : حين إذ كان يحيلنا ، وهو ظرف للخبر ، أعنى " من نبغ " - أى ظهر واشتهر - والعدة : العدد ، " وعلم الأدب " : مامر ، وصبغ اليد : عبارة عن جعلها ملكة ، راسخة يصوغ الصبغ فى يد الصباغ ، على طريقة الاستمارة التمثيلية " وعانى " قاسى " وكده " قصده ، و " كده " شدة جده فى العمل - ثم انه شيد اركان التقليد ، بان واضح هذه الصناعة ومدونها قد بالغ فى الاحالة على الذوق ، الذى لا يتكامل موجباته الا على مهل ، فلا بد للمبتدى من أن يقلد صاحبها فى بعض مستحسناتها ، وكلمة " نا " للتنبية و " مو " ضمير الشأن ، و " عبد القاهر " عطف بيان للامام ، و " كم " يعيد " خبر على تأويله بمعنى الخبر ، أى " يعيد هذا " ، أى الاحالة اعادة كثيرة ، وقوله " فى دلائل الاعجاز " (٢) ظرف ليعيد ، فان روى جانب الصيغة ، قد رملته مقدما عليه .

\* \*  
\*

---

(١) ملاك الامر ، بكسر الهمزة وفتحها : ما يقوم به .  
(٢) انظر دلائل الاعجاز ص ٦٣ ، ١٩٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

الفن الأول : من المعلوم أن حكم العقل حال اطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الافادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاتقية ، فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك انادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار ،

### الفن الأول

( في تفصيل اعتبارات الاسناد الخبري )

قال : " الفن الأول ، من المعلوم أن حكم العقل " - أقول : (أى من) (١) - القضايا المعلومه لكل أحد أن ما يحكم به العقل ، وهو " أن يفرغ المتكلم " أى : يصيب حال اطلاق لسانه عن قيد السكوت ما ينطق به - خبرا كان أو طلبا - " في قالب الافادة " أى : يجعله بقدر ما ، لا ناقصا ولا زائدا ، " تحاشيا " وتجنبنا عن عيب اللغو (٢) ، فانه اذا لم يكن مفيدا أصلا ، كان لغوا محضا ، واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به ، كان فى حكم اللغو ، واذا كان زائدا عليها ، كان مستملا على لغو ، قوله " حال اطلاق اللسان " ، محمول لمقدر ، يدل عليه " أن يفرغ " لا لحكم العقل ، اذ لا معنى لتقييده به ، واذا كان " حكم العقل " ما ذكرنا " فاذا اندفع " أى شرع المتكلم فى الكلام ، " مخبرا " أى آتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتأسف والتعجل ، وبت الشكوى ، والتضرع ونظائرها (٣) ، لزمه أن يكون مقصوده فى حكمه " بالمسند للمسند اليه فى خبره ، ذاك " أى الذى اندفع فيه ، انادته للمخاطب فائدة ما ، " متعاطيا " أى متاولا مناط الافادة ومعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج ، لا أزيد ولا أنقص .

(٢) اللغو : قول الباطل

(١) ساقط من الاصل

(٣) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى - حكاية عن امرأة عمران - ( رب انى وضعتها أنثى ) اظهارا للتحسر والتحزن الى ربها ، - وقوله تعالى - حكاية عن دكرى عليه السلام - ( رب انى ومن المظلم منى ) ، اظهارا للضعف والتخضع ، ومنه قول الشاعر : " تومى هم قتلوا اميم أخى " اظهارا للتفجع والتحزن ، المطول ص ٤٣

فاذا ألقى الجملة الخبرية الى من هو خالى الذ عن عما يلقى اليه ليحضر طرفاها عنده  
وينتقى في ذهنه استناد أحدهما الى الآخر ، ثبوتا أو انتقاء ، كفى في ذلك الانتقاء  
حكمه ، ويمكن لمصادقته اياه خاليا

أتانى عواها قبل أن اعرف الهوى . . . فصادف قلبى خاليا فتمكنا  
فتستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم ، وسى هذا النوع من الخبر ابتدائيا .

(أضرب الخبر : )

قال : " فاذا ألقى " - أقول : شرع يفصل مناط الافادة بقدر الافتقار من  
الاعتبارات الراجعة الى الامتداد الخبرى ، ونى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر  
لانها الأصل ، ولظهور جريان اقسامه الثلاثة فيها ، وذكر الحضور اشارة الى أن الطرفين  
كانا حاصلين عنده الا أنهما غابا فذكرا ليحضرا ويسيرا وسيلة الى المقصود الذى هو  
حصول الاستناد فى ذهنه ، وانتقائه فيه .

لا يقال : قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه ، فلا يتصور حضورهما  
باللقاء ؟ لأننا نقول : لا محذور فى عدم ترتب الفرض أو بعبارة أخرى مقصد به . مع أنه  
يلزم من سماع ( لفظهما الالتفات إليهما ، وهو المراد بحضورهما ، و " كفى " جواب  
( اذا ) أى كفى فى انتقائه (١) الاستناد بالثبوت أو الانتقاء مجرد حكم الملقى بالاثبات  
أو النفى - بمعنى ايقاعه أو انتزاعه - ويمكن الاستناد فى ذهن الملقى اليه لمصادفة  
الاستناد ذهنه " خاليا " عن موانع انتقائه فيه .

واستشهد لذلك استشهادا معنويا ، أى أتانى عواها قبل أن ينتقى فى قلبى  
عوى غيرها ، وأعرف ما الهوى ؟ فتمكر فيه لخلوه عما يمنعه (٢) ، فان قيل : ربما لم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٢) وقد اضطربت الآراء فى تحديد قائل هذا البيت ، فذكر أنه لمجنون بنى عامر  
ونونى ديوانه منذ ص ١٦٤ ، ونسبه له الجاحظ فى البيان والتبيين ج ٢  
ص ٤٦ والحيوان ج ٤ ص ١٦٧ - والبيت ايضا فى ديوان ديك الجس  
ص ١٠٨ ونسب الى ابن الطثرة و ( يزيد بن سلمة الخير ) فى وفيات الاعيان  
ج ٥ ص ٤١٢ والموازنة ص ٦١ ، وفى عيون الاخبار ج ٣ ص ٩ نسب الى  
عمر بن أبى ربيعة وليس فى ديوانه ، ونى بهجة المجالس نسب الى حبيب ،  
وانظر عروس الافراح ج ١ ص ٢٠٤ .



وإذا ألقاها الى ظا لب لها ، متحيرا طرفا عند دون الاستناد فهو فيه بين بين  
لينقذه عن ورطة الحيرة ، استحس تقوية المنقذ بادخال اللام في الجملة أو ان ، كبحو :  
لزيد عارف ، أو ان زيد اعرف ، وسمى هذا النوع من الخبر طلبيا .

يمكن الاستناد في دغمه ، بل أنكره وتردد فيه بعد الاخبار ؟  
قلنا : هو من حيث أنه خالي الذعن ، ومستعد لانتقاه الصور ، لا يقضى عليه الا بقبول  
الحكم ، وتمكنه فيه ، وما ذكرته فلأمر خارج عن الحالة التي عونها ، ويسمى هذا النوع  
من الخبر " ابتدائيا " لانه خبر ابتدئ به من غير أن يسبقه طلب أو انكار .

قال : " وإذا ألقاها " - أقول : أي اذا ألقى الجملة الخبرية " الى طالب  
لها متحير " فيها ، وقوله " طرفا " مبتدأ ، خبره " عنده " ، و " دون " ظرف وقع حالا  
من المستتر في عنده ، أي متجاوزين الاستناد ، نانه ليس عنده ، وقوله " فهو " مبتدأ ،  
خبره " بين بين " أي بين الاثبات والنفي ، وبذء الجملة مع ما عطفت على عليها ، أعني  
جملة " طرفا عند دون الاستناد " صفة كاشفة لقوله " متحير " وضمير منه للاستناد  
والمعنى : فهو حاصل في محل من الاستناد كائن بين بين ، واللام في " لينقذه " ،  
متعلقة بألقى ، أي لينقذ المتكلم المخاطب - كما يقتضيه مساق الكلام بظا عر - ويؤيده  
قوله في القسم الانكاري " ليرده الى حكم نفسه " .

وقد يقال : ( أراد )<sup>(١)</sup> لينقذ حكمه المخاطب ، " والورطة " : الهلاك ، وأصلها  
الارض المطمئنة لا حريق فيها<sup>(٢)</sup> ، وقوله " استحس " جواب اذا وفي اثاره على وجب  
تبيه على الفرق بينه وبين أدنى مراتب الانكار ان هناك يجب التأكيد ، وههنا يستحسن  
لأن المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه وانتقاه الاستناد مجرد الحكم ، قوله " تقوية  
المنقذ " أراد بالمنقذ الحكم ، اذ الفعل قد يسند الى الآلة كالفاليع للسكين - ويؤيده  
قوله في الابتدائي " كنى في ذلك الانتقاه حكمه " وفي الانكاري " استوجب حكمه  
تأكيدا " ، وحمل المنقذ على المتكلم بناء على أنه ناعل لينقذه ، مما يأبأ الطبع  
السليمة<sup>(٣)</sup> .

(١) زائدة في " ج " (٢) انظر الصحاح ١١٦٦/٣

(٣) وهذا - على ما يبدو - ما ذهب اليه سعد الدين ، انظر شرحه للقسم الثالث  
من محتاج العلوم ، الورقة ٢٦ ب .

وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ، ليرده إلى حكم نفسه استوجب حكمه - ليترجع - تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الانكار في اعتقاده كبحو : انى صادق لمن ينكر صدقك انكاراً ، وانى لصادق ، لمن يبالغ في انكار صدقك ، ووالله انى لصادق على هذا ، وان شئت فتأمل كلام رب العزة - علت كلمته - ( اذ أرسلنا اليهم اثنتين فكذبوهما فمززنا بثالث

---

قال : " وإذا ألقاها إلى حاكم " - أنول : أى إلى مخاطب في الجملة بخلاف حكم المتكلم ، بأن يكون حكم أحدهما اثباتاً والآخر نفيًا .

وانما قال " بخلافه " لأن الحاكم بوثاقه ، يكون عالماً ، وسيأتى حكمه ، قوله " ليرده " تحليل لألقاها ، و " استوجب " جواب اذا ، و " ليترجع " مفعول له لاستوجب قدم على المفعول به - أعنى تأكيداً - لكلا يفصل بينه وبين صفة ، - أعنى " بحسب ما أشرب " - اذ لو أخرج عن الصفة أيضاً لبعد عن عامله جداً ، يقال : أشرب الثوب الصبغ - أى دخل في أمثاله - والجار والمجرور - أعنى " في اعتقاده " - متعلق " بحسب " أى تأكيداً كائنا بمقدار اشرب المخالف للانكار في اعتقاد المتكلم فانه يبنى التأكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده - لا على قدره في نفس الامر - قوله " كبحو " أى كبحو قولك " انى صادق " لمن ينكر انكاراً ما ، وقولك " انى لصادق " لمن يبالغ في الانكار ، وقولك " والله انى لصادق " كائنا على هذا القياس المذكور - أعنى زيادة التأكيد بزيادة الانكار - فهو لمن يزيد البهالة في انكار صدقك .

وانما قال " ليترجع " لان رده إلى حكم المتكلم يحتاج إلى ترجيح حكمه بالتأكيد اذ لو وقف على حد التساوى لوقف في ورطة الحيرة .

قال : " وان شئت " - أقول : يريد ان شئت ساعداً على أن التأكيد يسزاد بزيادة الانكار فتأمل هذه الآية ، ولا يخفى عليك موقع " رب العزة ، وعلت كلمته " ههنا " واذ أرسلنا " الخ ، عطف بيان ، أو بدل من كلام " كيف يقرر " ؟ متعلق بتأمل ، على تضمين المعرفة ، و " حيث قال " - أى على سبيل الحكاية عن رسل عيسى

فقالوا انا اليكم مرسلون • قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون • قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون (١) حيث قال أولا ( انا اليكم مرسلون ) وقال ثانيا ( انا اليكم لمرسلون ) كيق يقرر ما ألقى اليك ؟ ويسمى هذا النوع من الخبر انكاريا

واخراج الكلام فى هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراج مثنى الظاهر ، وانه فى علم البيان يسمى بالتصريح ، كما ستقف عليه •

عليه السلام - متعلق به أيضا ، أى : تأمله من هذه الجهة ، متعرفا تقريره المتاعى الكامل لما " ألقى اليك " من أن التأكيد بحسب الانكار ، وانما أكدوا فى المرة الأولى لأن تكذيب الاثنين تكذيب للثالث أيضا لاتحاد مقالتهم (٢) ، ولما بالغ أهل انطاكيا فى تكذيبهم بوجوه ثلاثة زادوا فى المرة الثانية اللام وما عوفى معنى القسم ، أعنى ( ربنا يعلم ) ولم يعرض المصنف للقسم المعنوى ، أما لحصول مقصوده بدونه - وأما لخفاء فى كونه قسما - مع عدم تغييره لصورة الجملة -

وأما قول صاحب الكشاف فى توجيه زيادة التأكيد " ان الاول ابتداء اخبار ( والثانى جواب عن انكاره ) (٣) ، فلننظر الى أن مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار (٤) ، فلا تكذيب لهم فى المرة الأولى ، فيحمل التأكيد فيها على الاعتناء والالتمام منهم بالخبر ، ونظر المصنف أدق ( فمزنا ) قرئ " شددنا " أى قوينا ، يقال : عزز المطر الارض ، اذا لبدنا وشددنا ومخنفا : من عزه : اذا غلبه ، أى نفلبنا عم وقهرنا عم بثالث •

قال : " واخراج الكلام فى هذه الأحوال " - أقول : أى فى أحوال المخاطب

( ١ ) الآيات ١٤ - ١٥ - ١٦ سورة يس (٢) انظر المألول ص ٤٩

( ٣ ) أنظر الكشاف ج ٤ ص ٦ - وصاحب الكشاف عو : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، الامام الاكبر فى التفسير والحديث والنحو ، واللفظ والبيان كان امام عصره ، تشدد اليه الرجال ، صنف التصانيف البديعة منها الكشاف ، لم يصنف فى التفسير قبله مثله ، والفائق فى تفسير الحديث وأساس البلاغة فى اللفظ ، والمفصل فى النحو ، والمستقصى فى أمثال العرب وكان قد سافر الى مكة وجاور بها فقليل له جار الله ، كما كان معتزليا •

( ٤ ) مابين القوسين ساقطا من الأصل •

والذى أيناك اذا ! أعلمت فيه البصيرة استوثقت من جواب أبى المباس للكدى ، حين سأله  
قائلا : انى أجدفى الكلام المربحشوا ، يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله

---

أعنى خلو ذهنه وتردده وانكاره ، و" الوجوه المذكورة " تجريد الكلام عن المؤكد ، وتأكيده  
استحسانا ، أو وجوبا - بحسب مراتب الانكاره ، وأراد " بمقتضى الظاهر " مقتضى ظاهر  
الحال ، ومقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال ، وإضافة " اخراج " السى  
مقتضى الظاهر " لأدنى ملبسة ، فانه اخراج يوافقه .

ثم ان البحث عن انادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها فى الاحوال  
الثلاثة ، من وظيفة علم المعانى ، والبحث عن وجوه الدلالات فى مراتب الجلاء على وجه  
كلى ، ووظيفة علم البيان .

واخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر ، يندرج فى الكناية التى يبحث عنها هناك  
فيطلق عليه اسم الكناية ، واخراجه على مقتضى الظاهر ، يندرج فيما يقابل الكناية - أعنى  
التصریح - فيطلق عليه اسم - وهو المراد بقوله " يسمى بالتصریح " - ولما كان قسرى  
الاندراجين نوع خفاء أورد فيهما كلمة " ان " ، وسيأتى لك لهذا الكلام تنجمة .

واعلم أن تأكيد الكلام ، قد يكون لوفور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما مر ،  
وللرد على ظنه الباطل كقولك : أحسنت اليه ثم انه أساء الى ، وقولها ( انى وضعتهم -  
أنى )<sup>(١)</sup> ولاظهار كمال العناية كقوله تعالى ( انك لمن المرسلين )<sup>(٢)</sup> ، أو كمال  
التضرع والابتهال ، نحو ( اننا آثمنا )<sup>(٣)</sup> أو كمال الخوف نحو ( انك من تدخل النار فقد  
أخزيت )<sup>(٤)</sup> الى غير ذلك من المعانى التى تناسب التأكيد بوجه خطابى .

قال : " والذى أريناك " - أقول : أى أريناك ، وجعلناك مبصرا اياه و" البصيرة "  
للقلب كما مبصر للعين ، واعمالها : جعلها عاملة ، متصرفة فيه أى فى ذلك البصر ، يقال  
استوثقت من كذا ، اذا صرت منه على ثقة ، كأنك أخذت منه ثقة ، واعتمادا عليه ، أى :

---

(١) الآية ٣٦ سورة آل عمران (٢) الآية ٣ سورة يس  
(٣) الآية ١٦ سورة آل عمران (٤) الآية ١٩٢ سورة آل عمران

قائم ، ثم يقولون : ان عبد الله لقائم ، والمعنى واحد ؟ وذلك أن قال : بل المعانى مختلفة ، فقولهم : عبد الله قائم ، اخبار عن قيامه ، وقولهم : ان عبد الله قائم ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه ،

---

عرفت أن " جواب أبى المعباس " المبرد (١) لأبى اسحاق ، المتفلسف الكندى (٢) صادر عن تحقيق ، وصرت يثابته و " حين سأله " ظرف للجواب ، ونفى قوله " انى أجسد " اشعار بأنه كان جازما لوجود الحشو ، فيكون ما ذكره قد حاشى صناعة أبى المعباس - لا اظهرا لتردده - متصديا للاستفادة ، " وذلك " اشارة الى الجواب .

-----

---

(١) وهو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، امام العربية ببغداد فى زمانه ، أخذ عن الكسائى ، وروى عنه نفلويه والصولى ، وكان بليغا مفوها ، وله : معانى القرآن والكامل فى اللنة والادب ، والمقتضب ، وغيره .

(٢) وهو : يعقوب بن اسحاق بن أشعث ، كان أبوا ، أميراً على الكوفة للمهدى ، وكان جده من ملوك كنده ثم أدرك الاسلام ، ويعد الكندى من فلاسفة الاسلام المشهورين - هذا وانزله لائل الاعجاز - ٢٠٦ .

هذا ، ثم انك ترى المفلتين السحرة فى هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا ، وذلك اذا أحلوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبالزم فائدتها علما محل الخالى الذهن عن ذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة ، وان شئت فعليك بكلام رب العزة ( ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبس ما شسروا

### ( اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وأضره )

قال : " هذا ثم انك " - أقول : أى خذ هذا الذى ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وأشار " بتم " الى تراخى الرتبة ، أى للاخراج مرتبة أعلى وأرسخ فى البلاغة من الأولى ، التى هى تربية من كلام الاوساط ، والمطلق : هو الاتى بالمجائب من الفلق بكسر الفاء : وهو الامر الصجيب ، شبه كلام البلغاء فى استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر ، فأطلق السحرة عليهم " فى هذا الفن " أى فى فن الاستناد ، أو فن البلاغة ، والنفث : نفخ معه شئ من الريق ، يقال : نفث ريقه بنفث بالكسر وهو أفصح من الضم ، والمراد بالكثير ، كثرته فى نفسه ، لا أنه أكثر .

وأقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة : حاصلة من تنزيل العالم منزلة أحد الثلاثة المذكورة ، ومنه تنزيل كل منها منزلة الأخيرين ، ( وذلك " اشارة الى النفث ، وتعرض عنها للزم الفائدة ، مبالغة ، مع أن الانتشار على الفائدة كاف و " علما " تمييز عن نسبة المحيط الى المستتر فيه ، و " عن ذلك " اشارة الى العلم ، و " الخالى الذهن " عن العلم بالفائدة يتناول اقساماً ثلاثة ، الا أن المراد هو الخالى عن الاستناد وطرفيه ، و " لاعتبارات متعلقة " بأحلوا " ، " خطابية " أى : اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم ، " مرجعها " أى مرجع تلك الاعتبارات على معنى أن معنى " مرجع احالته محل الخالى بسبب الاعتبارات " تجهيله بوجوه مختلفة " مثل أن لا يعمل بمقتضى علمه ، أو يكون علمه تقليدياً ، أو مستند الى دليل ضعيف ، أو يكون مضمون الجملة أمراً غريباً ، أو يظهر منه سؤال ، أو ملابس انكار .

قال " وان شئت فعليك " - أقول : تنزيل العالم بشئ منزلة الجاهل به مما يستبعد ، فاستشهد له بأن الله سبحانه وصف اليهود بالعلم بشئ على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابى هو أنهم لم يعملوا بعملهم ، أى ان شئت شاهدوا

به أنفسهم لو كانوا يعلمون (١) كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالسلم على سبيل التوكيد القسوى ؟ وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ، ونظيره فى النفى والاثبات (وما رميت اذ رميت) (٢) وقوله ( وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ) (٣) فيسوتون الكلام الى عذامساقه الى ذلك م

بأن المحيط بشىء علما ينزل منزلة الجاعل به فتمسك بكلام رب العزة ، مقولا فى حقسه " كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب " بأنهم علموا أن من اشترى كتاب السحر والشعوذة - أى اختاره على كتاب الله - ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب أصلا على سبيل التوكيد القسوى ؟ لأن اللام فى " لقد علموا " جواب قسم محذوف ، وتجد " آخوين فيه عنهم " لأن " لو " لانتفاء الشىء لانتفاء غيره ، أى لو كانوا يعلمون أن المشتري لا نصيب له لما اشتروا ، أى لم يكونوا يعلمون ذلك .

فان قلت : جاز أن يكون متعلق السلم المنفى مضمون قوله " وليدس ماشروا به أنفسهم " (٤) ( أى باعوا به أنفسهم ) (٥) فانه جملة قسمية أيضا معدوفة على القسمية الأولى ، فلا يتوارد النفى والاثبات على علم واحد ؟

قلت : مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضى تعلق " يعلمون " لما تعلق به " علموا " وأيضا مؤدى مذمومية " ماشروا به " رداً له ، وعدم تعلق نفع به فى الآخرة ، فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا ، وحمل الآية على أنها مثال لتنزيل العالم بنائدة الخبر ولازمها منزلة الجاعل والثاء الخبر اليه ، ليس بشىء ، اذ ليس مضمنا الخطاب لاجل الكتاب (٦) .

وأينما قوله " كيف تجد صدره الخ " صريح فى أن الاستشهاد معنوى ، وأيضا قوله " فيسوتون " من تنمة القاعدة ، فكيف يورد المثال قبل تمامها ؟ قوله " ونظيره " أى ونظيره قوله تعالى ( ولقد علموا ) فى مجرد توارد النفى والاثبات على شىء واحد

(١) الآية ١٠٢ سورة البقرة (٢) الآية ١٢ سورة الانفال

(٣) الآية ١٢ سورة التوبة (٤) الآية ١٠٢ سورة البقرة

(٥) ساقط من " أ "

(٦) أنظر : الايضاح للقرطوبى ج ١ ص ١٨ ، والمطول ص ٤٦ ، والكشاف ج ١ ص ١٢٩

وهكذا قد يقيمون من لا يكون ساءلًا مقام من يسأل ، فلا يميزون في صياغة التركيب للكلام بينهما ، وإنما يصبون لهمافي قالب واحد ، اذا كانوا قد موا اليه مايلوح مثله للنفس اليقظي بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرقة له اشتتشاف الدالالب المتحير.

باعتبارين ، قوله ( مارميت " أى مارميت حقيقة " اذ رميت " صورة " ، وذلك لأن أثره كان خارجا عن طوق البشر ، روى أنه على الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر روى كشاً من الحصا في وجوه المشركين فلم يبق مترك الا شغل بعينه فانهمزوا (١) ، قوله " وان نكثوا " أثبت لهم الايمان باضافتها اليهم ، وايقاع نكثهم عليها ، ثم نثيت عنهم بقوله " لا ايمان لهم " حيث لم يراعوها ، ولم يفوا بها ، قوله " فيسوقون الكلام الى هذا " أى الى المحيط علما " مساقه الى ذلك " أى الى الخالى الذهن ، فيلقى اليه الخبر مجردا ، وعمو علف على " أحلوا " ، عدل عن الماضى الى المضارع لتأخر السوق عن الاحلال أولا ستحذر صورته .

قال : " وهكذا قد يقيمون من لا يكون ساءلا " - أقول : اراد أن يذكر اقسام الكلام لاعلى مقتضى الظا . عر على ترتيب ما ذكره من أقسام مقتضى الظاهر ، فبدأ بأن غير الخالى يقام مقامه ، الا أنه ذكر عنها ، اقامة العالم مقامه ، وأدرج تنزيل المنكر منزله فيما سيأتى من قوله " ويقلبون هذه القضية مع المنكر " ولم يتعد رضى لتنزيل السائل منزلة الخالى اما لظهوره ، أولأن التأكيد مع السؤال استحسانى ، فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ، ثم ذكر تنزيل غير السائل منزله ، لأنه اقتصر عنها على اقامة الخالى مقامه ، ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايضة على تنزيله منزلة الخالى ، ولا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها فى " يقلبون " ثم ذكر أن غير المنكر يتنزل منزله ، ثم أورد عكسه .

وجميع هذه الاقسام فى معرض التفصيل لنفث الكلام لاعلى مقتضى الظاهر ، فوجب أن يكون قوله " وذلك اذا أحلوا " اشارة الى النفث المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة لينفثون ، متعارضة ، نكاته قال : وذلك النفث حاصل اذا أحلوا قساعوا ، واذا كانوا قد موا فأقاموا ، واذا رأوا ما ليس بالانكار فنزلوا ، واذا كان مع المنكر رادع فقلبوا - الا أنه

(١) هذا انقلا عن الكشاف ، انظر ج ٢ ص ١٦٢ ، وتفسير الطبرى ج ١٣ ص ٤٤٤ .



يتميل بين اقدام للتلويع واحجام لعدم التصريح ، فيخرجون الجملة اليه مصدره بان ،  
ويرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابقا للمحز ، او ماترى

ثنتن في هذه الجمل - بذكر الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة ، وذكر  
شرائطها على صيغة الماضى كذلك ، وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى ، وعطف عليه  
الحكم - دون البواتى - .

اذا عرفت هذا فنقول : كلمة ذا من " هكذا " اشارة الى تنزيل العالم منزلة  
الخالى ، وكلمة " قد " للتحقيق ، أى ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غيره  
السائل منزلة السائل ، وهذه الجملة معطوفة على جملة " اذا أحلوا فيسوقون " نظرا الى  
المعنى ، كما بينا .

والمراد " بمن لا يكون ساكنا " هو الخالى ، لأن تقديم الملوح انما يعتبر فيه  
ونمير " يصبونه " للكلام ، و " اذا كانوا " ظرف ليقومون ، ولم يرد أن الملوح جملة  
المخاطب مترددا ليكون ساكنا حقيقة ، بل أراد أنه من شأنه ذلك ، وللتنبية على هذا  
المعنى زاد لفظ مثل ، وقال " للنفس اليقظى " أى من شأن مثله أن يشير من بمييد  
للنفس المتهينة لادراك ما يرد عليها الى حكم ذلك الخبر ، يقال استشرت الشئ : اذا  
رفعت بعرك تنظر اليه ، وسدلت يدك فوق حاجبك كالذى يستظل من الشمس ، وقوله  
" يتميل " أى يتكلف الميل ويتردد ، والرواية بالياء التحتانية كـ فالجملة بيان للمتحير  
أو حال من الدالب المتحير ، ولك أن تقرأ بالتاء الفوقانية ، وتجعله مسند الى نمير  
النفس فانه انسب بسياق الكلام ، حيث قال " بين اقدام للتلويع " قوله " مصدره بان " .  
يعنى أن تأكيد هذا النوع فى الاستعمال يكلمه ان - دون غيرها - ، ويرون " عطف  
على قوله " وهكذا قد يقيمون " لا على " يخرجون " والاسلوب : الفن ، أى النوع يقال :  
أخذ فلان فى أساليب الكلام ، أى فى فنون منه ، ونسبة السلوك الى هذا الاسلوب ،  
لأن أساليب الكلام طرقة ، و " هذه المقامات " اشارة الى جزئيات مقام التلويع ، وانما  
الامثال اليدنا مبالغة فى كثرتها أو تنبيه على أن تنزيل غير السائل منزلة ، قد يكون لغير  
التلويع من أمارات التردد وبواعث السؤال ، " والممز " : المقطع ، وانما به عبارة  
عن الاتيان بالفعل على ما ينبغى من الوجه الاحسن . (١)

بشارا كيف سلكه نى رائيته ؟ :

بكرا صاحبى مهمل الهجير \* ان ذاك النجاح فى التكبير

حين استهواه التشبه بأئمة صناعة البلاغة المهتمين بفطرتهم الى تدقيق مفاصلها وهم الاعراب الخالص — من كل حارث يربوع ، وضبط تلقاه فى بلاغته : " يضع الهناء مواضع النقب " دون المولدين الذين قصارى أمرهم فى منجمار البلاغة أو ان الاستباق ، اذا استفرغوا مجهودهم الاقتداء بأولئك ، ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة ، رواية الاسمى تقبيل خلف الاحمر بين عيني بشار بمحضر أبى عمرو بن العلاء .

قال : " أو ماترى بشارا " — أقول : أى أترتاب فيما ذكرنا وماترى ؟ و " الهجير " الهاجرة ، ونعى ما بين الزوال والعصر ، و " النجاح " الفوز بالملحطوب ، و " التكبير " الذعاب بكرة <sup>(١)</sup> ، " استهواه " استهواه ، أى جعله عاكما ، وتطبيق مفاصل البلاغة : اصابة محازما ، يقال : طبق السيف : اذا أصاب المفصل فأبان المنمو ، وعنه بالخلوص عن نسبة الاعاجم المورثة لفوات الفصاحة ، وبأنهم يسكنون البوادي — دون البلاد — اذ لا يخلو غالبا عن لسان مخالف ، نيورث نقصانا فى بلاغتهم ، و " الهناء " : القطاران و " النقب " بضم النون وسكون القاف : جمع نقبة ، وهو أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة .

وقوله : " يضع الهناء مواضع النقب " <sup>(٢)</sup> مصراع صار مثالا لمن يحسن الصنعة ويضع الاشياء مواضعها ، ورجل " مولد " أى عربى غير محض ، وكلمة مولدة : أى ليست من أصل لغتهم ، و " أولئك " اشارة الى الاعراب الخالص ، فانهم أئمة البلاغة ، والباقيون يقتدون بهم — وان كانوا علماء المعانى والبيان — قوله " لما نحن فيه " أى من حسن هذا الاسلوب ٤٤ ورؤيتهم اياه من كمال البلاغة ، قوله " بمحضر أبى عمرو " فيه تعظيم له اذ كان من عظماء القراء ، وعلماء اللغة والنحو ، وذلك لا ينافى ماورد به الرواية المشهورة من أن أبا عمرو

(١) والبيت من قصيدة قالها فى سلم بن قتبية الباعلى لتهنئته بالامارة على البصرة ، واشتملت على كثير من غريب اللغة ديوان بشار ج ٣ ص ٢٠٣ ، وانظر : دلائل الاعجاز ص ١٢٨ — والاغانى ج ٣ ص ٤٣ .

(٢) وهو عجز بيت تاله دريد بن النعمان فى الخمساء وأوله " متبذلا تبذو محاسنكم " وقبله : ما ان رأيت ولا سمعت به \* كاليوم طالى أنيق جرب  
انظر : البيان والتبيين ج ١ ص ٨٦ ، والامالى ج ٢ ص ١٦٣ ، واملح المنطق ص ١٢٢ .

حين استشهداه قصيدته عنده على ماروي من أن خلفنا قال لبشار بعد ما أنشد القصيدة ،  
لوقلت يا أبا معاذ مكان : ان ذاك النجاح

وخلفا<sup>(١)</sup> كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بخاية الاهظام ، ويقولان له : يا أبا معاذ ما  
أحدث ؟ فيخبرهما وينشد عما يكتبان منه ، فأتيا يوما فقالا : ما عنده القصيدة التي  
أحدثها في ابن قتيبة ؟ قال : هي التي بلغتكما ، قالوا : بلغنا أنك أكثر فيها من  
الغريب ، قال : ان ابن قتيبة بتباصر<sup>(٢)</sup> بالغريب ، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرفه ،  
قالا : فأنشدنا بما . فأنشد عما أياها<sup>(٣)</sup> ، وبشار بن أبي برد - على ما قال الشريف  
المرتضى - " كان مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من  
المجودين " <sup>(٤)</sup> ، فلا استبعاد في تردد أبي عمرو اليه ، فانهم كانوا يأخذون علومهم من  
الاعراب ومن يحذوا حذوهم ، فضمير " استشهداه " لأبي عمرو وخلف والاصمعي <sup>(٥)</sup> راوي  
القصة ، و " القصيدة " مأخوذة من القصد ، لأن الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها ،  
والتاء للنقل الى الاسمية ، أو من القصيد ، وهو المعنى السمين الذي يتقصد ، أي يتكسر  
اذا أخرج من قصبته لسمه <sup>(٦)</sup> ، وقوله " على ماروي " حال من " تقبيل " أي روايته  
الاصمعي تقبيل خلف ، كائنا على مارواه عليه ، قوله " كان أحسن " ان لا سائل هناك  
فالتأكيد مستدرك ، " اعرابية " أي منسوبه اليهم ، كائنة على طريقة قصائد عم ، و " حثيئة "   
أي غريبة منسوبة الى الوحش ، لا متعارفة مبتذلة ، " ولا يشبه " ولا يدخل " معطوفان  
على خبر كان ، أي كان هذا القول من جنس كلام غير الخالص ، وكان غير مشابه لكلام

(١) وهو خلف الاحمر بن حيان ، كان راوية ، ثقة ، يسلك مسلك الاصمعي وكان من أعلم  
أهل زمانه بالشعر وروايته وتوفي سنة ١٨٠ هـ .

(٢) التبصر : التأمل والتعرف

(٣) هذا ماروا بعد الشاعر . دلائل الاعجاز ص ١٧٨

(٤) انظر : أمالي المرتضى ج ١ ص ١٤٠ ، وهذا الشريف المرتضى هو : على بن

الظاهر بن موسى ، ينتهي نسبه الى الامام علي رضي الله عنه ، كان اماما فقيها  
علم الكلام والادب والشعر ، وله فيه ديوان ، كما صنف كتابا في مذهب الشيعة .

(٥) وهو عبد الملك بن قريب ، البصري اللغوي ، أحد أئمة اللغة والملح والنوادر  
كان يخشى تفسير القرآن ، ومن مصنفاته : معاني الشعر ، والنوادر وتوضيحي  
سنة ٢١٥ هـ .

(٦) انظر الصحاح مادة ( قصد )

بكرا فالنجاح فى التبكير ، كان أحسن ، فقال بشار : انما قلتها - يعنى قصيدته -  
اعرابية وحشية فقلت : " ان ذاك النجاح فى التبكير " كما يقول الاعراب البديون ، ولو قلت  
بكرا فالنجاح فى التبكير ، كان غذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ، ولا يدخل  
فى معنى القصيدة التى قلتها ، فقام خلف وقيل ، فهل فحوى ماجرى بين بشار وصاحبيه  
وهم من نحولة هذا النوع ومن المهرة المتقنين ، والسحرة المؤخذين ، الا راشحة  
بتحقيق ما أنت منه على ريبة ؟ وقل لى مثل بشار - وقد تحمد أن يهدر بشقشقه سكان  
مهافى الريح من كل ماضع قيصوم وشيح - اذا خاطب ببكرا ، محرما صاحبيه

الخلص ، وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها أعرابية وحشية ، أى غير مناسبة  
للقصيدة ويجوز عطفها على كان ، والدخول الى المضارع لاستحسان الصورة .

و " فحوى الكلام " لحنه - أى معناه الذى يفدان له منه - والمراد بصاحبيه :  
أبو عمرو وخلف لما مر ، لا الأصمى وخلف على ماتونم<sup>(١)</sup> ، فان الضمير فى قوله " وهم "   
راجع الى بشار وصاحبيه كما يشهد به الفطارة ، والا فيضيق ذكر محضر أبى عمرو " والفحولة "   
جميع نحل ، وبعو القوى من ذكور الابل ، يشبه به البليغ الكامل ، و " هذا النوع " فن  
البلاغة ، و " التأخير " من الأخذة ، وسمى رقية أوزرة يستجلب بها محبة القلوب " الا  
راشحة " بالرفع على أنه خبر فحوى ، والباء صلة الفعل ، يقال : رشحت القرية بالباء ،  
اذا ترشح منها الباء ، و " ما أنت منه على ريبة " تنزيل غير المسائل منزلة التلويع ، ومنه  
متعلق بمحذوف قلبه ، يفسره ما بعده ، أى على ريبة منه ،  
أو حال من المجرور على الشذوذ<sup>(٢)</sup> ، " وقل لى " عطف على مقدر ، أى ارجع  
الى نفسك ، ولفظ " مثل " كناية ، وهو مبتدأ خبر ، " اذا خاطب " مع جوابه " أعنى  
" أنتراه " ، وادخال الهمزة على الجزاء لانكار ترتب على الشرط ، بل لترتب الانكار عليه  
أى اذا خاطب بكذا فلا تلتزمه غير متصور ، قوله " وقد تعدد " حال فى المعنى من ضمير  
خاطب ، فان لم يجعل " اذا " مشافة الى ما بعده فلا اشكال ، والا قدر اذا خاطب  
قبل الحال ، يقال : عذر البشير ، اذا ردد صوت فى حنجرتة ، و " الشقشقة " شبه رثة  
يخرجها الفحل من نيمعند سكره ، يشبه تكلم الفصح بصوت الذحل فى تلك الحالة فيقال :

(١) يقصد بالماتونم : سعد الدين ، انظر شرحه للمفتاح ، الورقة ٣٠

(٢) لأن الحال لا يتقدم على ذى الحال المجرور .

على التفسير عن ساق الجد في شأن السفار ، افتراه لا يتصور عما حائمين حصول  
 هل التكبير يثمر النجاح فيتجانف عن التوكيد ، ولا يثلقا بما بأي هيئات ؟  
 ونظيره : ففتمها وبني لك القدا \* ان غناء الابل الحداء  
 وفي التنزيل : ( ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مفترقون ) وكذا ( وما أبرئ نفسي

عذر بشقشقة ، وخلايب ذو شقشقة ، و " مهافي الريح " مهابها ، جمع مهفي ، من عفت  
 الريح ، أي عبت ، و " القيصوم والشيخ " نبتان في البادية ، ومضغهما كناية عن كسوف  
 الشخص يدويا ، وانعانة الساق الى الجد : للمالبسة ، أو على تشبيهه بذوى جد يشمر  
 أذ ياله عن ساقه ، و " حائمين " حال أو مفصول ثان ، على تضييكن التصور معنى الذلن (١)  
 " فيتجانف " بالرفع ، علقا على لا يتصور ، فان التجانف يترتب على عدم التصور ، و لا  
 وجه لنصبه على أنه جواب للنفي ، لأن ذلك التصور سبب للتأكيد - لا للتجانف - ولا على  
 أنه جواب للاستفهام على معنى أكون ( منك ) (٢) ظن عدم تصوره ؟ ففنه تجانف ،  
 لأن ظن المخاطب لا يكون سببا لتجانف بشاره ، ومدار النصب على سببية الاول للثاني ،  
 وفاعل " هيئات " ضمير عدم التصور ، ونائدة قوله " وقل لي " الخ ، جعل ذلك التحقيق  
 المترشح ظاهرا كأنه سائل منصب ، قوله " ونظيره " أي ونظيره قول بشار في التأكيد  
 لتقديم الملوح ، و " الحداء " السوق ، يقال : حدا الابل حدوا وحداء ، أي ان غناء  
 الابل عوا السوق (٣) .

قوله : وفي التنزيل ( ولا تخاطبني ) (٤) جملة معدولة على جملة قوله " ونظيره  
 ففتمها " أي وفي التنزيل هذا المثال فان قوله ( ولا تخاطبني ) أي لا تدعني في استدناع  
 المذاب عنهم مع ما تقدم من قوله ( واضع الفلك ) يلوح بأنهم محكوم عليهم بالاغتراق (٥)  
 وأحد التأكيدين في قوله ( إن النفس لامارة بالسوء ) لتنزيل المخاطب منزلة السائل

(١) في الاصل " النطق " ويوحدا

(٢) ساقطة من " أ "

(٣) والبيت من الرجز ، ونسب في دلائل الاعجاز ص ١٧٩ لبعض الاعراب ، والطرار  
 ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٤) الآية ٣٧ سورة نود

(٥) معنى الآية نقلا عن صاحب الكشاف ، انظر : ج ٢ ص ٣٠٧

ان النفس لاماره بالسوء<sup>(١)</sup> ، وكذا (وعمل عليهم ان صلاتك سكن لهم)<sup>(٢)</sup> وكذا  
( يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم )<sup>(٣)</sup> ، وأمثال ذلك كثيرة ، واذا  
صادف ما أريناك بصيرة منك ، ووقفت على ما سيأتيك فى الفن الرابع ، أعثرك فى باب  
النقد لتركيبات الجمل الخبرية فى نحو: اعبد ربك ان العبادة حق له ، واعبد ربك  
فالعبادة حق له ، واعبد ربك العبادة حق له على تفاوتها هناك ، واجدا من نفسك  
فضل الأولى على الثانية بحسب المقام ، ورداءة الاخير تارة ، والحكم بالعكس أخرى ،  
وكت الحاكم الفيصل باذن الله تعالى ، - وكذلك قد ينزلون منزله المنكر من لا يكون  
اياء اذا رأوا عليه شيئا من ملابس الانكار ، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد

---

والثانى لكون الحكم مما يتبادر الوجود الى انكاره ، سواء حمل النفس على المصوم أو على  
نفس يوسف - عليه السلام - الظهور نزاعتها ، والملوح فى المثال الاخير ، - أعنى  
الأمر بالاثناء - يلوح بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه .

قال " واذا صادف ما أريناك " - أقول : أى ما أريناك من تنزيل غير السائل منزله  
لتقديم الملوح ، " ووقفت على ما سيأتيك فى الفن الرابع " من أن ترتب شئ على آخر قد  
يفوز الى فهم السامع ، كما فى قولك القائل ثم يدعوك بدل ثم فانه يدعوك " أعثرك  
أى أذلحك ما أريناك - مع ما تنق عليه - وقوله " على تفاوتها " متعلق بأعثرك ، والسمير  
" لتركيبات الجمل " و " هناك " اشارة الى " باب النقد " و " واجدا " حال من كاف  
أعثرك ، فنقول : ان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح ، فالفضل للأولى ، والاخيرة  
ردية جدا ، وللثانية فضيلة ما ، لدلالة الناء على أن ما بعد ناء سبب لما قبلها ، ولما  
كان المسبب حاصلا ، دل على تحقق السبب ، ففى الناء اشارة بالتحقيق فى الجملة -  
وان اقتضى المقام بيان السببية بطريق التوضيح ، فالفضل للاخيرة ، والأولى ردية جدا ،  
اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الأصوليين ، يقال اشتبه عليهم ( ان )<sup>(٤)</sup>  
المكسورة الدالة على التحقيق فقد ، بالمفتوحة المقدره باللام الدالة على التعليق ،  
والثانية فضيلة ما ، لحصول المقصود ايضا .

وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية ، والأولى ردية ، والاخيرة

---

(١) الآية ٥٣ سورة يوسف

(٢) الآية ١٠٣ سورة التوبة

(٣) الآية ١ سورة الحج ، وانظر : دلائل الاجازة - ٢٠٧

(٤) ساقطه من أ

كقولك لمن تصدى لمقاومة مكايح أمامه غير متدبر ، بما كذبتك النفس من سهولة تأنيها له ان  
أمامك مكايح لك ، ومن هذا الأسلوب قوله :

جا شقيق عارضا رحمه \* ان بنى عمك فيهم رماح

فضيله ما ، لحصول أصل المقصود أيضا ، وان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح  
بالسببية ، وجب الجمع بين الفاء وان .

فان قلت : كيف يتصور ترتيب السبب على السبب بالناء مع ان الواقع ترتيبه على السبب ؟  
قلت : من حيث ان ذكر السبب يقتضى ذكر سببه ، " والفصل " هو الذى يفصل بين  
الامياء ، وقيل : هو القضاء النازل بين الحق والباطل وصفبه الحاكم مبالغة ، قال  
" وكذا لك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه " - أقول : هذه الجملة معطوفة على قوله  
" وبكذا قد يقيمون " ولفتة ذلك ، اشارة الى ما أشير اليه بذا نى " بكذا " - أعنى  
تنزيل العالم منزلة الخالى - اوالى تنزيل من لا يكون ساكنا منزلة من يسأل ، واختير  
لفظ " ذلك " لبعد المشار اليه بطول الكلام و " ملابس الانكار " اطاراة الظاهرة ، كأنها  
مشتمة عليه اشتغال الملابس على صاحبها ، وثوب حبير : أى جديد ، والمنوال : خشبة  
يلف الحائك الثوب عليها ، شبه الكلام الواقع بازا ملابس الانكار بالحبير ، وجعل ايراد  
للمنكر وغيره على طريقه واحدة حياكة على منوال واحد .

والمكايح : المخاض " كذبتك النفس " بالتخفيف ، أى خيلت اليه ما لا يكون وكلمه  
" ما " اسمية مبينة بثوله " من سهوله " والسائد محذوف ، أى بما كذبتك به ، والتأتى :  
هو التيسر ، والضمير للمقاومة ، ولا شك ان المتصدى عالم بأن أمامه " مكايح " له ،  
الا ان عدم تدبره - لاغتراره - يشعر بانكاره ، وكذا " شقيق " عالم بأن فى بنى عمه رماحا  
الا ان مجيئه بكذا مدلا بشجاعته ، وانما رحمه على فخذة عرضا اشارة انكاره <sup>(١)</sup> ، فنزل  
العالم منزلة المنكر ، وصدر الجملة الاسمية بما هو علم التاكيد - أعنى ان - .

(١) والبيت من " السريح " وثأله : حجل بن نضلة ، ومعنى مدلا بشجاعته : أى واثقا  
أنذر مساعد التفصيل ج ١ ص ٢٧ ، ودلائل الاعجاز ص ٢١٣ ، الدراز : ج ٢  
ص ٢٠٣ وورد البيت فى : البيان والتبيين ج ٣ ص ١٩٢ ، والايضاح ج ٢ ص ٢٠  
والتبيان لابن الزمكائى ص ٦٤ ، والمؤلف والمختلف للآمدي ص ١١٢ .

ويقبلون هذه القضية مع المنكر ، اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع من الانكار ، فيقولون لمنكر الاسلام ، الاسلام حق ، وقوله — جل وعلا — في حق القرآن ( لا ريب فيه ) — وكم من شقى مرتاب فيه — وارد على ذا .

قوله " ويقبلون " عطف على ينزلون ، مدرج معه تحت " كذلك " لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم يقل : وكذا يقبلون ، و " هذه القضية " عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلتها ، فقلها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة حينئذ الى قوله " مع المنكر " الا للتصريح بما علم ضمنا <sup>(١)</sup> ، وليعود التفسير في " معه " الى مذكور لفظا ، أى مع المنكر دلائل أمارات اذا تأملها ارتدع من انكاره ، ومعنى معيتمها مع المنكر ، كونها معلومة له حاضرة عنده ، كدليل حقيه الاسلام ، فانها لظهورها مشاعرة للمنكر ، جديره بأن يتأملها ، وقد يتحسّف فيقال : " ما " عبارة عن العقل ، أى مع المنكر العقل الذى اذا تأمل به ارتدع <sup>(٢)</sup> ، نحذف الجار وأوصل الفعل ، ولما كان جمل المنكر كغيره — لما ذكره — يتضمن أمرا غريبا ، وهو تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه ، لأمر قالمقه <sup>(٣)</sup> استشهد بقوله تعالى ( لا ريب فيه ) <sup>(٤)</sup> ، أى لاشك فى القرآن ، جمل وجود الريب كعدمه ، ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب ، وغير أسلوب الكلام ، وتعرض لارتباب الاشياء — دون انكارهم — اشعارا بأنهم تنظير لا تمثيل ويؤيد كونه تنظيرا ما سيأتى من قوله " ومن اتقن الكلام فى اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي " واذا جمل ( لا ريب فيه ) — كما ذكر فى الكشف <sup>(٥)</sup> — بمعنى لا ينبغي لاحد أن يرتاب فيه لسطوع البرهان ، على حقيقته ، كان تمثيلا له ، لأنه حكم ينكره كثير من الاشياء ، وقد ترك تأكيد تنزيلا لانكارهم منزلة عدمه وكلمة " ذا " اشارة الى أسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله " وكم من شقى " فى موضع الحال ، أى قال فى حق القرآن هذا القول وقد كثرت الأشقياء المرتابون فيه .

(١) فى " ج " التراما

(٢) ونذا ما قال به العلامة الشيرازى ، انظر شرحه للقسم الثالث من مفتاح العلوم

الورقة ٣٦ ، وعابه سعد الدين ايضا فى شرح للمفتاح ، الورقة ٣٢ .

(٣) يقال : رجل قلع التدم بالكسر : اذا كانت تدمه لا تثبت عند الصراع

(٤) الآية ٢ سورة البقرة

(٥) انظر الكشف ج ١ ص ٢٧



وهذا النوع - أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر - متى وقع عند النظر موقفه ، استهش الأنفس وآنف الاسماع ، وبرز الفرائح ، ونشط الأذهان ، ولأمر ما تجد أرباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حدق البيان ، يستكثرون من هذا الفن في محاوراتهم ، وأنه في علم البيان يسمى بالكناية ، وله انواع تقف عليها وعلى وجهه حسنهما بالتفصيل هناك باذن الله تعالى .

قال " وهذا النوع - أعني نفث الكلام " - أقول : نسره لك لا يتوهم أن المراد به نوع من أنواع النفث - كقلب القضية مع المنكر مثلاً - يقال : " استهش الأنفس جعلها ذات هشاشة " ، أي ارتياح وخفة للمعروف ، " وآنف " أي أعجب ، " وهمز " : أي حرك ، والقريحة : أول ما يستنبط من البشر تفرج ، فاستعريب للعلم المستبسط بجوده الطبيعه ، ثم اطلقت على الطبيعه نفسها ، ونشطه : أي جعله ذات نشاط أي حركه للسرور والذعن : قوة معدة لاكتساب المعارف والعلاوم وأراد أن الأنفس ترتجح للأصناف الى هذا النوع الواقع موقعه في الاسماع تتعجب منه حال وروده عليها ، والقرائح تهتز بوصوله اليها ، والنوى الدراكه تتحرك سرورا بقدمه منازلها .

قوله " ولأمر ما " أي ولا من الأمور عظيم تجد ، و " الدراد " مطاردة الاقتران في الحرب - أعني حمل بعضهم على بعض - يقال : هم فرسان الطراد ، والجار - أعني في ميدانها - بكسر الميم ، متعلق بالطراد ، " السرامية " أي : الذين يرمون سهام البلاغة " في حدق البيان " والفصاحه ، والمراد اعطائه المحز في الاعراب عما في النهمير والمحاوره : المجاوبه ، " وأنه " أي هذا الفن الذي تونفث الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى " بالكناية " أي يطلق عليه الكناية .

وبيان ذلك : أن الخبر المجرد عن التأكيد ، يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار - في عرف البلغاء - دلالة واضحة في الناية ، والمؤكد بتأكيد قوى يدل على انكاره كذلك ، فإذا التى احدكما الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالة عليه ، كان من قبيل التصريح - كما مر - وإذا التى المجرد الى السليم ، وأريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ، ادعائيا ، فقد ذكر ما يدل على اللزم - أعني الخلو - لينتقل منه الى ملزومه الادعائى ، وإذا التى المجرد الى المنكر وأريد به أن معه ما اذا تأمله ارتدع عن الانكار ، فقد اطلق ما يدل على اللزم ، - أعني عدم الانكار - وأريد به ما يستلزمه ، اذا تأمل فيه ، وإذا التى المجرد الى المتردد وقصد به أن معه ما يزيل تردده ، فقد اطلق ما يدل على اللزم - أعني : عدم التردد - وأريد ما يستلزمه

وان هذا الفن ، في لا تلين عريقته ، ولا تنقاد قرونته بمجرد استقرار صورته ، وتتبع  
مظان اخوات لها ، واتسباب النفس بتكرارها .

وكذا اذا القى المؤكد الى العالم ، لم يقصد به انكاره ، بل ملاسته لامارات تستلزم  
انكاره ، فالكل من قبل الكناية ، اذ لا قرينة مانحة من ارادة معانيها الظاهرة ، وقس  
على ذلك سائر الاقسام ، ولا تلتفت الى ما يقال : " من أن ايراد الكلام في مقام  
لا يناسبه بحسب الظاهر ، كناية عن أنك نزلت ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه  
ذلك الكلام بظاهرة لان هذا التنزيل مما يستلزم في ذلك الايراد ، فقد انتقل من  
اللازم - أعني ايراد الكلام على الوجه المذكور - الى ملزومه الذي هو التنزيل " (١) وانما  
قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين قد اتوا من اتصال المتكلم ، بينهما لزوم ، وفي  
الملازم خفاء ، فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه  
فلا يكون كناية أصلا لحيه ، اذ لابد فيها من استحصال لفظ دال على اللازم في ملزومه  
كما نرى قولك : عو طويل النجاد .

والقول : بأن المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها ، يدل على صريح عبارة  
الكتاب .

فان قلت : الحقيقة والجماز ، والصريح والكناية ، أو صاف للالفاظ مقيسه الى  
معانيها التي هي أغراض أصلية منها - كما سيأتي - وما ذكرتم من المعاني ليس أغراضا  
أصلية من المركبات المذكورة ؟

قلت : هي أغراض أصلية منها في عرف البلغاء ، وكلانا عليه ، قوله " وله " أي  
للكناية - بتأويل ترك التصريح - أنواع هي أنسامها الثلاثة ، أعني ما يلبس به نفس الموصوف  
وما يطلب به نفس الصفة ، وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف ، وقد تقسم أيضا باعتبار آخر  
الى تعريف وتلويح ورمز وإيحاء ، وستقف عليها كلها هناك - أي في علم البيان - ،  
فان قلت : هذا الفن - أعني فن الكلام لا على مقتضى الظاهر - من أي قسم من  
تلك الاقسام الثلاثة ؟

(١) وهذا القول لسعد الدين التتازاني ، انظر شرحه للمفتاح الورقة ٣٣ والمطول

واستيداع الخاطر حفظها وتحصيلها ، بل لابد من ممارسات لها كثيرة ، ومراجعات فيها طويله ، مع فضل الهى من سلامة فطرته ، واستقامه طبيعته ، وشهره ذكائه ، وصفاء قريحته ، وعقل وافر .

ومن أتقن الكلام فى اعتبارات الاثبات ، وقف على اعتبارات النفى ،

قلت : الظاهر أنه من الكفايه التى يطلب بها نفس الصفة ، فإن المطلوب بقوله :  
" ان بنى عمك فيهم رماح " الاشاره الى علامات الانكار .

قال : " وان هذا الفن " - أقول : أشار به - كما هو مقتضى السياق - الى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر ، لأن اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب التناول ، و ( المريكه " الطبيعه وفيه <sup>(١)</sup> السنام ، يقال : فلان لانت عريكته ، أى انكسرت نخوته وصار سلسا ، ولين السنام : عبارته عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ، ويقال : انتادت قرونته ، وأسبحت قرونته ، أى ذلت <sup>(٢)</sup> نفسه وتابعت على الامور ، والضمير فى " منه " راجع الى " فن " ونى " لها " الى صور ، ونى " تكرارها " الى الصور وأحوالها ، وكذا باقى الضمائر ، يعنى أن المهار ، فى هذا الفن لا تيسر بمجرد الاحاطه بامور منه ، وأحوال لها ، بل لابد أيضا من مزاوله التبحر <sup>(٣)</sup> والاشتغال <sup>(٤)</sup> بالتحلم فى أزمنه متناوله ، ولا بد - مع ذلك - مما هو فضل وموتبه من الله ( تعالى ) لا مدخل فيه للسعى ، أعنى سلامه الفطره عن الاقاقات القاذحة فى ادراك الدقائق ، واستقامه الطبيعه على سنن الصواب فى تحصيل المبالغ ، وشدة فوه الانتقال اليها ، وصفاء المستبصر لها وونور الفوه الفائز بها كالاتمجز عن كثرتها .

قال : " ومن أتقن " - أقول : الضوابط المذكوره فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ، وعلى خلافه كانت عامه ، متناوله للنفى ، الا أن الأمثله كانت من الاثبات - الذى هو الاصل - فإشار الى أن اتقان اعتبارات الاثبات كاف فى الوقوف على اعتبارات

(١) فى " ج " وقصد السنام ، والصواب ما أثبتناه طبعا لما فى الصحاح .

(٢) وهو من الذلول لملامن الذله - (٣) فى " ل " البليغ

(٤) غير موجوده فى الاصل (٥) أى على وطريقه ووجهه .

وأعلم أنك إذا حذفتي هذا الفن لصدق همتك ، واستفراغ جهدك فيه ، وبالحرى  
أمكنت التسلق به الى المثور على السبب في انزال رب المزة قرآنه المجيد على هــ  
المنهج ان شاء الله تعالى .

---

النفي ، فلذلك تركت أمثله (١) ،

قال : " وأعلم أنك إذا حذفتي هذا الفن " - أقول : أي فن الاسناد ويشهد  
لذلك اشارته آنفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر ، وعلى خلافه ، عند  
من له ذوق سليم ، وأن انزال القرآن المجيد على مناهج التسمين مما ، الحذاقـه :  
المهارة ، وصدق المهمة : خلوص السزيمه واستفراغ الجهد - بالضم - بذل الدناقه ،  
" وبالحرى " أي وملتبس بالحرى " صدق همتك ، واستفراغ جهدك " ، أو الحرى ذلك ،  
والجملة معترضة بين الشرط وجوابه .

يقال : تسلق الجدار ، اذا تسوره وعلاه ، وغدير " به " للفن كضمير " فيه " والمثور  
الادلاع ، أي تطالع على تفاصيل الاسباب المتنبيه لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى  
الظاهر ، وعلى خلافه .

-----

---

(١) ومن أمثله : ليس زيد ، أو ما زيد منطلقا ، أو بمنطلق ، - والله ليس زيد  
منطلقا ، وما ينطلق زيد - وما كان زيد ينطلق ، وما كان زيد لينطلق ، - ولا  
ينطلق زيد ، ولن ينطلق زيد ، والله ما ينطلق زيد ، الايضاح : ج ١ ص ٢١

## الفن الثاني :

لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه ، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك ، المنتصب لاقتداح زناد عقلك ، المتفحص عن تناسيل المزايا التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق

## الفن الثاني

( في تفصيل اعتبارات المسند إليه )

( مقدمة : )

قال : " الفن الثاني لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه " أقول : قد تقدم أن ارتناع شأن الكلام في الحسن ، وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال ، فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شده وضمنا ، ومنه يعلم أن مدار الحسن على الانطباق يوجد بوجوده ، ويعدم بعدمه ، فقد علم هناك أيضا أن مدار قبحه - أعني لأحسنه - على لا انطباقه ، قوله " على انطباق تركيبه " أشار بزيادة تركيب ، إلى أن انطباق الكلام على مقتضى الحال إنما هو بحسب تركيبه ، سواء كان راجعا إلى عيئته التركيبية ، أو إلى مفرداته من حيث أنها واقعة فيه ، قوله " وجب " جواب " لما " وفاعله " أن ترجع " ، قوله " أيها الحريص " وصفه بالحريص والانتصاب والتفحص (١) تشيطا له وتنظيره ، وتبنيها على أنه لا يبحث عن اعتبارات المسند إليه إلا المتصف بها ، والاقتداح : استخراج النار من الزند - وهو الأعلى من العوديق - والأسفل زنده ، والزناد جمع ، فإن حمل على حقيقة الجمعيه كان مجازا عن القوى الادراكيه ، لأن عقلك لا يشبه بجمع من الزند ، وإن حمل على مجموع البودين اللذين عما كآله واحده ، فقد شبه العقل به ، لاشتماله على نكت لطيفة ، مشيئه ، تستخرج منه بالاعتمال كسقط (٢) النار بالاقتداح

(١) التفحص : البحث عن الشيء

(٢) أي : ما يسقط منها عند القدح ، يذكر ويؤنث

والتفاضل ، أن ترجع الى فكرك الصائب ، وذهنك الثاقب ، وخطرك اليقظان ، وانتباهك السجيب الشأن ناظرا بنور عقلك ، وعين بصيرتك فى التصفح لمقتضيات الاحوال فى ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفه ، وصور متنافيه ، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة فى معرضها ، فهو الرمان الذى يجرب به الجياد ، والنضال الذى يعرف به الايدى الشداد فتصرف : أيما حال يقتضى دلى ذكره ؟ وأيما حال يقتضى خلاف ذلك ؟ وأيما حال يقتضى تعرفه : ضمرا ، أو علما أو موصولا ، أو اسم إشارة ، أو معرفا باللام ، أو بالاضافة وأيما حال يقتضى تمحييه بشئ من التوابيع الخمسه ، والفصل ،

---

والمزيه : الفضيله ، والتفاضل : التسالب فى الفضل ، كالتسابق فى السبق ، و"التفاضل" فى الزمى ، والخاطر : فى الاصل ما يختلج فى القلب ، ثم اطلق على محله — أعنى القلب —

وقوله " بنور عقلك " ، وعين بصيرتك " من قبيل لجين الداء<sup>(١)</sup> ، وجاز أن يستعار النور للثوى الدراكه ، وأن يجعل الصين تخبيلا ، على تشبيه البصير ، بالبصر ، أعنى نور العين ، وقوله " فى التصفح " متعلق بترجع ،

و"فى ايراد" حال من مقتضيات ، أو " الاحوال " وأراد بالكيفيات المختلفه ، ما يجتمع ، كالاتيات والتدريج ، والوصف ، وبالنسور المتنافيه ، ما لا يجتمع ، كالحذف والاثبات ، وكالتعريف والتكبير ، وقد يقال : المختلفه ما يلحقه — مع بقاء ، على لفظه —

كالذكر ، والحذف ، والتقديم والتأخير ، والمتنافيه ما يتبدل معها اللفظ ، كالتعريف بالاضمار والحليه والاشارة ، والموصوليه ، و"حتى" متعلقة بترجع ، و" الممرض " الثوب الذى تعرض فيه الجارية على المشترى ، وضمير " فهو " لبروز المسند اليه ،

و" الرمان " : مصدر راعنته ، والمراد : ما يراعى عليه " والجياد " جمع الجواد مسن من الفرس ، و" النضال " : فى الاصل من المناضلة ، أى المراماه ، والمراد ما يناضل عليه ، وقوله " فتصرف " بالنصب ، عطف على " أن ترجع " ، واتضمنه معنى السلم علق بالاستفهام وكلمه ما فى " أيما " زائده ، وفى قوله " تعرفه " وتكره " تنبيهها على أن المصادر المذكوره عنها — كاللحمى والتقديم والتأخير وغيرهما — مصادر للأفعال المبنيه للمفعول ، وأيضا فيه تفنن ، ولذلك : عاد الى لفظ التكبير فى قوله " أو الله حال التكبير " وفى قوله

---

(١) أى : من اعماه المشبه للمهيه به .

وأما حال يقتضى تنكره ، وأما حال يقتضى تقديمه على المسند ؟ وأما حال يقتضى تأخير عنه ، وأما حال يقتضى تخصيصه أو إطلاقه حال التكثير ؟ وأما حال يقتضى قصره على الخبر .

---

وأما الحالة التى تقتضى تنكير ، فـ "أوله" "أو معرفا باللام" عطف على الاحوال المذكورة — أعنى ضميرا وما عطف عليه — أى أو تعرفه معرفا باللام ، ولو قال : أو باللام على تقدير أو تعرفه باللام — لا ولم عطف الظرف اللزوم على الحال ، قوله "تعتيه" أى تحقيق المسند اليه المعروف .

وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف ، وأن الفصل مخصوص به ، قوله "يقتضى" تقديمه "أى تقديم المسند اليه ، معرفا أو منكرا ، كما يدل عليه تأخيرها عن تنكيره .

ولما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر معا ، تقدمه على ما يختص بالمنكر — من التخصيص والإطلاق — ، وأما تأخير القصر عنه — أعنى عما يختص بالمنكر — فلعله لئلا قصر المسند اليه على المسند ، وإنما قال "على الخبر" — دون المسند — لأن قصره فيه لا يتصور ، إلا اذا كان فى موضع الخبر .

فان قلت : لماذا قابل تخصيص المنكر بالإطلاق ، ولم يقابل تحقيق المعرفة بما يقابله — أعنى تركه — ؟ .

قلت : لأن المقتضى للتحقيق : هو القصد الى زياده تخصيصه — كما سنذكره — فالمقتضى لترك التحقيق : عدم القصد اليها .

ولما فصل الاول على ما ينبغى ، استغنى به عن ذكر الثانى وتخصيله ، وأما تخصيص المنكر والإطلاق ، فلم يفصل القول فى شئ منهما ، بل أحالهما على الممهارة فيما تقدمهما ، فلا بد من ذكرهما صريحا ، وأحالتهمما معا اشعارا بالاعتناء لكل منهما .

وأما الحالة التي تقتضى طى ذكر المسند اليه : فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك المقصد اليه عند ذكر المسند ، والترك راجح ، اما : لضيق المقام ، واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، واما لتخييل أن في تركه تمويلا على شهادة الحقل ، وفي

### ( الحالة التي تقتضى حذف المسند اليه )

قال : " وأما الحالة التي تقتضى طى ذكر المسند اليه " — أقول : شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط ، وكلمة " اذا " همنا ظرنه مجردة ، أى هذه الحالة ثابتة نسي وقت كون السامع مستحضرا . . . الخ ، ويحتمل أنه أن خصوصية الحالة على مضمون ما أضيف اليه الظرف .

وقد يقال : اذا هذه ليست بظرف ، بل اسم <sup>(١)</sup> ، أى الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا ، ثم ان استحضاره للمسند اليه ، وعرفانه قصدك اليه عند ذكر المسند ، اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف ، فان الحذف بـ . ومنها الفاز <sup>(٢)</sup> وتعميه ، ولا بد نيمها من استحضار السامع ذات المسند اليه ، ومن عرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند .

ولا بد — مع القرينة المجوزة — من مرجح يندفع به التحكم ، " ونسيق المقام " اما لاختلال الوزن ، أو خوف دلال السامع ، أو سآمه المتكلم أو نوت الفرعه ، وانما قال : ٥٢ " بناء على الظاهر " لأن المسند اليه عمده الكلام ، فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة ، بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المقتضية عنه ، ولأنه قد يحصل بذكره معها فائده خفيه : كالتبويه على غباوة السامع ، والاستلذان ، وغيرها <sup>(٣)</sup> ، ونبه بذكر التخييل — أى ايقاع الشيء في الخيال — على أن ما ذكره ليس امرأ تحقيقيا ، بل الشاعر في الحذف المعقل مع اللفظ المقدر ، وفي الذكر ، اللفظ مع المثل أيضا ، وقوله " من حيث الظاهر " متعلق بالتخييل — دون التحويل <sup>(٤)</sup> — ، إذ لم يرد أن التحويل من حيث

(١) وقال بالاسميه — مع مرجعيتهم — سعد الدين التفتازاني ، انظر شرحه للمفتاح الورق ( ٣٥ )

(٢) تقول : الخرفني كلاله : اذا عني مراده ، والاسم : اللخر — بالفتح —

(٣) وقال بذلك ايضا سعد الدين ، انظر المطول ص ٦٨

(٤) منه تقول : عول على بما شئت ، أى استمن بى .



ذكره تمويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكما بين الشهادتين ؟ واما لايهام  
أن في تركه تطهير اللسان عنه ، أو تطهيرها له عن لسانك ، واما للقصد الى عدم التصريح ،  
ليكون لكسبيل الى الانكار ان مست اليه حاجه ، واما لأن الخبر لا يصلح الا له حقيقته  
كقولك : خالق لما يشاء ، وناعل لما يريد ، أو ادعاء ، واما لأن الاستعمال وارد على  
تركه أو تركه لثبوت كقولهم : نعم الرجل زيد ، على قول من يزى اصل الكلام : نعم الرجل  
هو زيد .

الظاهر مخيل ، بل ( أراد )<sup>(١)</sup> أن هناك تخيلا ناشئا من حيث الظاهر ،

قوله " وكهين الشهادتين ؟ " أى كم فرق حاصل بين الشهادتين ، أى بينهما فرق  
كثير ، قيل ( وبغده )<sup>(٢)</sup> الجملة الاسمية فى موقع الحال من " شهادة العقل ، وشهادة  
اللفظ " .

قوله " واما لايهام " أراد أنه أمر ومعنى محض ، لا تحقق له أصلا - بخلاف التحويل  
- إذ هناك شائبه بثبوت ، وأطلق اللسان أولا ، ايها لادعاء كونه فى الخبث والردالة  
بحيث يتلوث بكل لسان ذكره .

وقيد بالمخاطب ثانيا لاستبعاد<sup>(٣)</sup> أن يدعى أنه من الشرف والنباهه بحيث  
يتلوث بكل لسان يذكره ، بل ذلك توافقه من المتكلم ، على معنى أنى أعونه عن لسانى ،  
قوله " واما لان الخبر لا يصلح الا له " أثر الخبر على المسند ، دلاله على أن المسند  
اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ ، فان الفاعل لا يحذف ، وأورد لهذا مثالا مخصوصا  
لقلته ، والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه ، فاعل لما يريد فعله ، ولا يريد على المصنف  
انه تعالى يشاء ويريد إيمان الكافر وطاعه<sup>(٤)</sup> الفاسق ، ولا يخلقهما ولا يفصلهما .

ومثال الادعاء قولك : واعب الالوف ، أى الامير ،  
فان قلت : اذا لم يصلح الخبر الا له ، كان حذفه احترازا عن العبث ؟

(١) ساقطة من " أ " (٢) ساقطة من " أ "

(٣) فى الاصل لاستعادته ، وهو خطأ

(٤) فى " ج " ولا طاعه

وأما لأغراض سوى ما ذكر مناسبة نى باب الاعتبار بحسب المقامات ، لايهتدى الى أمثالها

قلت : لاشك أن النصد الى عدم صلاحيته لغيره ، مغاير للقيود الى الاحتراز عن العبث ، فجاز أن يقصد كل منهما مع الذمحول عن الآخر ، وأن يشهدا معا ، وقس على ذلك سائر النكت التى يمكن اجتماعها <sup>(١)</sup> قوله " وأما لأن الاستعمال وارد على تركه أوترك نذائره " ورود الاستعمال على تركه يتناول القياسى وغيره ، فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمثلت به فى مرامك على نيته : فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك " ربة من غير رام " <sup>(٢)</sup> ، " وخير قليل ففصحى نفسى " <sup>(٣)</sup> الى غير ذلك ، واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا ، وتكلمت به بحينه لغرض من أغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه .

٥٣

وأما الاستعمال الوارد على ترك نيتحقق بالقياس ، وأيضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من تكلم بذلك الكلام أولا ، بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نذائره فانه يتصور منه ومن غيره ، فالضمير فى " كقولهم " ان كان للنصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه النذائره ، وكذا ان كان للنحاة ولم يسموا خصوصيه نذا التركيب وان سموا ، كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ، ولما كان فى اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال .

قال : " وأما لأغراض سوى ما ذكر " - أقول : يعنى أن المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هناك أغراض أخرى ، كاختبار تبه السامع ، أو مقدار تبهه ، والتبويه على فطانتته ، والاحتراز عن نسبته الى الغباوة ، أو عن تحقير يشعربه لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكوره ثناء ، أو ثلث ، أو أزيد - كما أشرنا اليه - قوله " لايهتدى الى أمثالها الا العقل السليم والذبح المستقيم " أى لما يهتدى الى ادراك تلك الأغراض من تراكيب البلغاء - دون غيرها - فتنبع تراكيبهم وراجعها فيما قصد بها من الأغراض ،

(١) والشايع محق فى هذا إذ لمانع عند البلاغيين من اجتماع أكثر من نكتة فى مثال واحد .

(٢) هذا مثل قاله الحكم بن عديفوث ، نذر ليذبحن مهباه ، فرام صيدا اياما فلم يمكنه ، فطلب منه ابنه مطعم أن يحمله معه ، فرمى الحكم مهبائين فأخطأهما ، فلما عرضت الثالثة ألبسها مطعم فحملها ، قال ذلك ، وهو يضرب فى فلتة احسان من المسي ، المستثنى فى امثال العرب : جالس - ١٠٥ ، مجمع الامثال ج ١ ص ٣١٠

(٣) وهذا مثل قاله امرأه مره الاسدى ، وكانت قد بويت عبدا فى غياب زوجها =

الا المثل السليم ، واللبع المستقيم ، وقلما ملك الحكم عنك شي غيرهما ، فراجع  
في مثل :

قال لي كيف أنت قلت عليل \* سهر دائم وحزن طويل  
كيف تجد الحكم اذ لم يقل : أنا عليل ، وفي مثل قوله حين شك ابن عمه فلدله ، فأنشأ  
يقول :

سريع الى ابن العم يلطم وجهه \* وليس الى داعي الندى سريع  
حريص على الدنيا مضيق لدينه \* وليس لما فيه بيشه بمنيع  
حيث لم يقل : هو سريع ، وفي قوله :  
سأشكر عمرا ان تراخت منيتي \* أبادى لم تمن وان عسى جلت

تهتد اليها ، ولذلك امر بالمراجعة اليهما في الامثلة التي ذكرها ، وكلمة ( ما ) نسي  
" قلما " و " طالما " كانه للفعل عن طلب الفاعل ، ولذلك كتبت مفعوله ، واذا جعلت  
مصدره - والمصدر فاعلا - فحقها أن تكتب مفعوله ، و " هناك " اشاره الى موضع  
التهدى الى الاغراض ، ومعنى القله : النفي ، بدليل الحصر السابق .

قوله : " اذ لم يقل أنا عليل " (١) لا يصح جعله ظرفا لتجد ، ولا لقوله " راجعها " بل  
يل هو تعليل للمراجعة ، وكذا " حيث وحين " المذكوران فيما بعد ، والحذف ههنا  
يحتمل ضيق المقام ، والاحتراز عن العبث ، وتخيل التعميل ، وسهر دائم " اما مبتدا -  
أي بي سهر - أو خبر - أي سبب علتي سهر - والجملة استئنائية فيقدر على الاول ما  
بالك عيلا ؟ وعلى الثاني ما سبب علتك ؟ " ويلطم وجهه " (٢) حال من ضمير " سريع "   
والحذف لتطهير اللسان عنه ، والحذف واسمه ان لا يمر لا ضميره - كما يتوهم - من قوله  
" هو سريع " ، والسين في " سأشكر " (٣) للتأكيد ، أي لا أتركه البتة ( وان تأخرت

وأخذت كلما تمت به أعرضت الى أن واتمها ، فعاد زوجها وقد قام العبد عنها  
فندمت وقالت ذلك ، فدخل عليها زوجها ، وويعد ، فشقت وماتت ، فقام بقتل  
العبد ، مجمع الامثال ، ج ١ ص ٢٢٨ .

(١) والبيت من " الخفيف " ولم يحلم تأمله ، وهو من شواهد عبد القاهر في دلائل الاعجاز

ص ١٥٥ ، والايضاح ج ١ ص ٣٢ ، وانظر معاهد التنصيص ج ١ ص ٣٠

(٢) والبيتان من ( الدليل ) قائلهما : الاقشير ( المغيره بن عبد الله ) ورواه ابن المعتز

في البديع ص ٤٨ " يشتم عزمه " وانظر : دلائل الاعجاز ص ٩٩ والايضاح ج ١

ص ٣٣ والافغانى : ج ١ ص ٥١ ، ومعاهد التنصيص ج ٢ ص ٨٢ ، وخزانة الادب

ج ٤ ص ٤٨٨ .

(٣) والبيتان من ( الدليل ) ونسبا الى عبد الله بن الزبير في : معاهد التنصيص

فتى غير محبوب الغنى من صديقه \* ولا مظهر الشكوى اذا النمل زلت  
اذا لم يقل : عوننى ، ونى مثل قوله :  
أضأت لهم أحسابهم ووجوههم \* دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبة  
نجوم سماء كلما انقضى كوكب \* بدا كوكب تأوى اليه كواكب—  
حين لم يقل : هم نجوم سماء ، وقوله عز قاذلا (سوره أنزلنا عا وفرضنا عا )

منيتى (١) وأيادى : جمع أيد ، من اليد بمعنى النعمة ، وهو مفعول ثان ، اذ يقال :  
شكرته النعمة ، أو بدل احتمال من "عبرا" أى أيادى له ، "ولم تمنن" من المنه ، أو المن  
بمعنى القطع ، "ولا مظهر الشكوى" يروى بالجر على أن لازائده مذكوره للننى الذى  
يتضمنه غيره ، وبالرفع على أنها بمعنى غير ، لكن التى اعرابها على ما بعد عا ، وزله النمل :  
كنايه عن الفقر ، والحذف لتدليها عن اللسان ، أو ادهاء التعمين ، والحسب : ما يمدد  
الرجل من مفاخر نفسه وآبائه ، والمعنى أن أحسابهم بكما لها ، ووجوههم بجمالها أعاء  
لهم الليل البهيم ، وبدلت دجاء بالضيء الى غايه تيسر لثاقب الجزع — وهو يفتح الجيم  
الخرزة المبرونه — تنظيمه فى سلكه (٢) ، وهذا تمثيل (٣) وتصوير لشرف احسابهم  
وسنائها ، وسهجه وجوعهم وسهاها ، وقوله : "كلما انقضى كوكب" صفة لنجوم بتقد يـ  
العائد أى كوكب منها — والمرد : انهم سادات وكبراء يهتدى بهم ، اذا مات منهم  
سيد ، قام مقامه آخر منهم يجتمع اليه البائون ، و"قاذلا" نصب على التمييز — أى عز قاذلتيه  
— ويحتمل الحال ، قوله "اذ لم يقل" هذه سوره أنزلنا عا

- == ج ٢ ص ١٠٥ وخزانه الادب : ج ٢ ص ٢٦٥ — كما نسبنا الى محمد بن سعيد نسي  
معجم الشعراء ص ٣٥٩ وأيضا عا فى ذيل ديوان أبى الاسود الدؤلى ص ٢٤٨  
ضمن الشعر المنسوب اليه ، وكذا وردا فى ديوان ابراهيم بن الهباس ص ١٣٠  
من الطرائف الادبية ، وانظر دلائل الاعجاز ص ٩٨ والامالى للقالى ج ١ ص ٤٠  
(١) ساقطه من الاصل ومن ب ، ج .  
(٢) والبيتل من (الويل) ونسبنا الى ابى الطمحان التينى فى مدح بجير بن أوس  
كما ذكر فى : الاشياء والنثائر ج ١ ص ١٥٢ ، وزعر الاداب ج ١ ص ٥٠٨ والتمد  
ج ٢ ص ١٣٩ ، والاغانى ج ١١ ص ١٢٢ . كما نسبنا الى لقيط بن زراره فى :  
عيون الاخبار ج ٤ ص ٢٥ والحيران : ج ٣ ص ٩٣ والتماعين ص ٢٢٣ وما بعد  
التبيين ج ١ ص ٣٦  
(٣) فى الاصل : تخييل

اذ لم يقل : هذه سورة أنزلناها ، وقوله (وما أدراك ما ميه ، نار حامية ، اذ لم يقل :  
مى نار حامية ، وقوله ( فصر جميل ) وقوله ( اعه مصروفه ) على أحد الاعتبارين فيهما  
ومو : فأمرى صبر جميل ، وأمركم ، أو الذى يطلب منكم - أو طاعتكم طاعة مصروفه ، بحسب  
تفسير المصروفه .

وذلك لتعيين الخبر لها ، فان الصورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ، ليست الا هذه  
ويجوز أن يجعل من حذف المسند ، أى : فيما أوحينا ، إليك ( سورة أنزلناها )<sup>(١)</sup> والحذف  
فى ( نار حامية )<sup>(٢)</sup> للاختصار ودفع التكرار على التوالى ، وانما قال ' على أحد الاعتبارين  
فيهما ' : لما شأتى من حملهما على حذف الخبر ، أى ( صبر جميل )<sup>(٣)</sup> أجمل ، و ( طاعة  
مصروفه )<sup>(٤)</sup> أمثل وقوله " بحسب تفسير المصروفه " فان فسرت بالمشهورة<sup>(٥)</sup> بأنها بالقلب  
- كطاعة الخلق من المؤمنين - فالتقدير : أمركم ، أو الذى يطلب منكم ، وان فسرت  
بالمشهورة بأنها باللسان - دون القلب - فالتقدير : طاعتكم .

فان قلت : لابد فى الحذف من استحضار المحذوف كما مر ، فكيف جاز فى كلام  
واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة ؟ قلت : جاز ذلك  
باعتبار تمازج القرائن ، وباعتبار كل قرينه يتعين محذوف .

---

- 
- (١) الآية ١ سورة النور ، وما ذكره الشارح فيها نقلا عن الكشاف ج ٣ ص ١٦٤  
(٢) الآية ١١ سورة النازعة  
(٣) من الآية ١٨ سورة يوسف  
(٤) الآية ٥٣ سورة النور ، وانظر : الكشاف ج ٣ ص ١٩٧  
(٥) هكذا فى " ج " ونى الاصل ، و " أ " فان فسرت بالحسنة

وأما الحالة التي تقتضى اثباته : فهي أن يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه ، والمراد تخصيصه بمسندين ه كقولك : زيد جاء ه وعمرو ذهب ه ، وخالد نى الدار ه ، وقوله : الله أنجح ما طلبت به \* والبر خير حقيقه الرجل

### ( الحالة التي تقتضى اثبات المسند اليه )

قال : "وأما الحالة التي تقتضى اثباته ، فهي أن يكون الخبر" - أقول : هذه العبارة فى بيان الحالة أظهر مما ذكر فيها اذا ه أو متى ه ، لأن المذكور عنهما نفس الحالة ه ، لا ظرفها الذى يحوج الى تأويل ه ، وعمو أن يقال : لتلك الحالة اعتباران : خصوصيتها - وكونها حاله مقتضيه لكذا ه ، فهي بالاعتبار الثانى حاصله فى زمان ثبوتها بالاعتبار الاول ه والمراد بعموم نسبه الخبر الى كل مسند اليه ه ، أن يكون الخبر المذكور فى ذلك المقام ه ، عالما لأن ينسب الى متعدد ه ، اما لعدم قرينه معينه ه ، واما لعدم رثن القرائن المعينه ه ، فان لم يرد حينئذ تخصيص المسند ه ، أى اثباته لمعين - جاز الحذف ه ، فيفهم - حيث لا قرينه معينه - انتسابه الى كل ما يصلح له ه ، دفعا للتحكم كقولك : خير من هذا الفاسق ه ، أى كل أحد ه ، وحيث تعارضت القرائن يحمل على مقتضى كل بد لا عن الآخر كما فى ( منعه معروفة )<sup>(١)</sup> وان أريد تخصيصه بواحد على التعيين - أى اثباته له فقط - فلا بد من ذكره لعدم قرينه معينه على الخصوص ه ، وليس المراد بالتخصيص - القصر فى الثبوت بل التخصيص بالذكر فى الاثبات .

٥٥

ومن زعم أن عموم نسبه الخبر - بمعنى صلاحيته فى نفسه لمتعدد - وأراد ه التخصيص كإيداع عن عدم القرينه مطلقا ه ، لأن مثل : خالق لما يشاء ه ، وغير من هذا الجاهل ، وجد فيه قرينه الحذف ه ، فقد سهى<sup>(٢)</sup> ، لأن انتفاء قرينتين مخصصتين لا يستلزم انتفاءهما مطلقا ه ، اذ لها أفراد آخره كقندم الذر فى السؤال وغيره .  
فان قلت : اذا لم يوجد قرينه الحذف ه ، وجب الذكر ه ، وكان موجبا للاثبات - لا مرجح له - ؟

قلت : الحالة المقتضيه تتناول الموجب والمرجح فلا إشكال ه ، قوله " زيد جاء " على

(١) الآية ٥٣ سورة النور

(٢) يقصد بهذا سعد الدين التفتازانى ه ، أنظر شرحه للمفتاح الورقة ٣٧

وقوله : النفس راغبة اذا رغبتهما \* واذا ترد الى قليل تنقع  
أر يذكر احتياطا في احضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن ، أو للتنبه على  
نباهة السامع ، أو لزيادة الايضاح والتقرير ، أو لأن في ذكره تعظيما للمذكور أو اسانسة  
له ، كما يكون في بعض الاسامي ، والمقام مقام ذلك .

صيغة اسم الفاعل ، أو على صيغة الماضي ، فيتكرر الجملة الفعلية في الخبر تكرر المفرد .  
" أنجح " من نجاح الامر ، اذ تيسر وسهل ، والباء في " به " زائدة في المفعول أي الله  
يسر مطلوبها ، وأسهل حصولا من كل ما يطلب (١) ، أو من أنجحت حاجته ، اذا قضيتها  
وبناء التفصيل من باب الانفعال قياسه على سبويه (٢) ، والباء حينئذ للسببية الآلية ، أي  
عواقضى للحوائج من كل ما يتوصل به منها ، ولولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقا بتعينه  
له تعالى ، لأنه الاقضى للحوائج كلها .

لكن ربما كان غيره أولى بأن يجادل وسيلة وآلة في طلبها ، و " الحقيقة " : ما يحمله  
الراكب خلفه ، واضافتها الى الرجل ، مجازية لأدنى ملازمة قوله " واذا ترد الى قليل  
تنقع " (٣) عطف على " رغبة " لاعلى معمولها ، أعني " اذا رغبتهما " لفساد المعنى ، فقد  
أشار في الخبر الى الجملة الشرطية ايضا ، لكنه ترك الاسمية ، قوله " أو يذكر " نصب  
عطفًا ، على يكون ، والمعنى أو يراد ذكره ، فان ارادة ذكره للاحتياط : حالة مقتضية  
لإثباته - لا الذكر نفسه - ، و " احتياطا " مفعول له على طريقة قولك : ضرب زيد تاديبا  
وقوله " لقلة " علة للاحتياط ، و " بالقرائن " متعلق بالاعتماد ، على تضمين معننى  
الوثوق ، قوله " أو للتنبه " عطف على احتياطا ، فان حذف اللام مع شرائط النصب غير  
واجب ، وأراد " بزيادة الايضاح " ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القرائن ، لكثير ذكر  
لزيادة ايضاحه وتقريره في ذهن السامع ، قوله " كما يكون في بعض الاسامي " يمعنى

- (١) والبيت من " الكامل " وهو لامرئ القيس ضمن قصيدة في ديوانه ص ٢٣٨ ونسب  
بهمجة المجالس ص ٥٨٥ ذكر أنه لامرئ القيس من عانس ، شاعر مخضرم ، من  
شعراء حضرموت ، وانظر : الايضاح ج ١ ص ٢٣ ، والعمدة ج ١ ص ٢٨٣ .
- (٢) انظر كتاب سبويه ج ١ ص ٣٧ ، ج ٢ ص ٢٥٢
- (٣) وهو من ( الكامل ) لابي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة في رثاء أولاده ، وكانوا  
خمسة ماتوا في عام واحد ، وقد وصفه الاصمعي بأنه ابدع بيت قالته العرب ، ديوان  
الهذليين ج ١ ص ٣ وانظر : الساعاتين ص ٢٩٣ ، والايضاح ج ١ ص ٢٤ وعيون  
الاخبار ج ٣ ص ١٨٥ ، وخزانة الادب ج ١ ص ٤٢٠ .

أو يذكر تبركا به ، واستلذا إذا له ، كما يقول الموحّد : الله خالق كل شيء ، ورازق كل  
 حي ، أولان اصفا السامع مطلوب فيسبب الكلام افتراضا ، بسط موسى ان قيل له (ومما  
 تلك بيمينك يا موسى) <sup>(١)</sup> وكان يتم الجواب بمجرد أن يقول : هـا ، ثم ذكر المسند اليه  
 وزاد فقال : ( على عصا أتوكا عليها وأهش بها على غمي ، ولي فيها مآرب أخرى ) <sup>(٢)</sup> ،  
 ونظيره في البسط (نعمد أصناما فنظل لها عاكفين) <sup>(٣)</sup> قد بسطوا الكلام ابتهاجا منهم  
 بعبادة الأصنام وافتخارا بمواظبتهم متجرفين عن الجواب المطابق المختصر وهو أصناما ،  
 أولان الأصل في المسند اليه هو كونه مذكورا أو ماجرى هذا المجرى ،

كأسماء الاوصاف مثل : العالم ، والزاهد ، والجاهل ، والفاسق ، وكالاعلام اللقبية ،  
 وكالكنى كالاعلام الاسمية ، ان قد يلاحظ فيها المعاني الاصلية ، كاسد ، وكتب ، وأبى  
 فضل ، وأبى جهل ، قوله " والمقام مقام ذلك " أى مقام التعظيم أو الاعانة ، وهذا  
 الشرط معتبر فى جميع ما ذكر ، وما سيأتى فى المسند اليه وغيره ، الا انه يشير اليه فى  
 بعض المواضع تذكيرا وتأكيذا ، ولذلك أعاد الفعل فى قوله " أو يذكر تبركا " ولو أبدل  
 " اصفا السامع " بسماع المخاطب - ليتناول بسط موسى عليه السلام - لكان أولى .

٥٦

قوله " فيسبب " بالرفع ، على أنه جزء ، أى فحينئذ يسبب ، ويروى بالنصب عطفا  
 المقدر المنصوب ، أى أو ان يذكر لاصفا فيسبب ، والافتراض : انتهاز الفرصة ، واغتمام  
 الوقت ، والواو فى قوله " وكان " للمطاف على " قيل " أو للحال ، بتقدير قد من  
 ضمير له ، وانما كان يتم الجواب بمجرد " هـا " لأن السؤال عن الجنس ، كما اذا قيل  
 لك : ما عندك ؟ فقول : كتاب ، وكلمة " ثم " للتراخى فى الرتبة ، وعلى عطف  
 على متد ره ، أى فلم يقتصر على ما عو جواب تام ، والمعلوف بشم هو مجموع الافعال الثلاثة  
 - أعنى ذكر المسند اليه ، وزاد فقال - ، وللملف على كان وجه حسن ، أى ثم تخلى  
 الجواب التسام .

وتفيل " كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته ، بصفاتهما ليظهر له  
 البهانة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ، ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى  
 عليه ( السلام ) <sup>(٤)</sup> لذلك <sup>(٥)</sup> أجاب بأنها خشية من جنس العصا متصفة بما يتصف به

(١) الآية ١٢ سورة دله  
 (٢) الآية ١٨ سورة طه  
 (٣) الآية ٧١ سورة الشعراء  
 (٤) سابقة من " أ "   
 (٥) فى الاصل : ذلك



وأما الحالة التي تقتضى تعرفه فهي : إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة  
يعتمد بمثلها ، والسبب في ذلك هو : أن فائدة الخبر لما كانت على الحكم أو لازمه -  
كما عرفت في أول ثانون الخبر - ولأزم الحكموهو أنك تعلم ، حكم أيضا ولا شبهة أن

---

أفراد جنسها ، من الانتكاء عليها ، والمهمل بها ، وما يناسبها (١) فليس هناك بسسط  
للاقتراض الذي ربما يقدر جرأة في تلك الحذرة ، قوله " ونظيره في البسط " أى فى  
مجرد البسط - لافى كونه للاقتراض - إذ البسط ههنا (٢) للابتهاج ، ولا فى كونه  
بذكر المسند اليه ، والزيادة عليه ، والاصل أن يقال : بالمواظبة عليها - أى على  
العبادة - إلا أنه نزع الخافض وعدى المصدر بالايصال ، قوله " أولأن الاصل " أى الراجح  
هو ذكره فمع جواز الحذف لقيام القرينة ، يقصد رعاية الاصل ، إذا لم يعارضه شىء  
من نكت الحذف ، قوله " أو ما جرى هذا المجرى " يريد به مثل سد طريق الإنكار على  
السامع ، والتصريح باسم المسند اليه لتتشرف بجريانه على لسانك ، أو تشرفه بذلك  
أو لتتعجب منه ، نحو : الصبى يقاوم الاسد .

وايصال زيادة المسرة الى المخاطب ، نحو : حبيبك على الباب ، وتعيين كونه  
مقدما أو مؤخرا ، وكان حق العبارة أن يقال : أو لما جرى هذا المجرى ، إلا أنه عطفه  
على المجرور الذى يجوز حذف اللام منه .

أعنى قوله : " لأن الاصل " .

( الحالة التي تقتضى تعريف المسند اليه )

قال : " وأما الحالة التي تقتضى تعرفه " - أقول : لما كان تعرفه - أى كونه  
معرفة - على وجوه مختلفة : ذكر أولا الحالة المثبتية لتعرفه على الادلاق ثم بسبب  
الحالات المثبتية لتلك الوجوه ، ضمينا للكلام ، وتفصيلا للمرام ، وزاد لفظ " مثل "  
تفخيما للفائدة ، بأن ما هو على حالها وحفتها ، معتمد بها ، ومعنى الاعتداد : أنها

---

(١) راجع الكشاف : ج ٣ ص ٤٤ (٢) فى " ج " هناك .

احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد ، كانت الفائدة في تحريفه أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه ، والمسند كلما ازداد تخصصا ازداد الحكم بعدا ، وكلما ازداد عموما ، ازداد الحكم قربا ، وان شئت فاعتبر حال الحكم في قولك : شئ ما موجود ، وفي قولك : فلان بن فلان حافظ للتوراه ، والانجيل ، يتضح لك ما ذكرت ثم ان تخصيص المسند اليه : اما أن يكون لكونه أحد أئسم المعرفات بحسب ، ونى المنبرات ، والاعلام المبهمة ، أعنى : الموصولات وأسماء

تعد في متعارف الناس نائدة ، فيقال : أفادنى كذا ، قوله " والسبب في ذلك " أى نسي اقتضاء القصد الى افادة النائدة المحتد بها تعرف المسند اليه ، وأراد بفائدة الخبر منها ، ما عوام من المعدلح عليها ، وبالحكم وتويع النسبة أولا وقوعه وبالزوم كـون المتكلم عالما بذلك الحكم - كما مر - وجواب " لما " محذوف ، أى لما كانت فائدة الحكم أو لازمه - الذى هو حكم ايضا - انحصرت فائدة الخبر فى الحكم .

ولا شك : أن الاحكام متفاوتة ، فمنها ما يبعد تحققه فى نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ، ومنها ما يقرب لثباتها على مراتب متفاوتة ، ومتى كان الحكم بعيد التحقيق فى الواقع كان بعيد الارتسام فى الانسان ، فكان اعلامه للسامع مما يحتد به ، ومتى كان تحققه أبعد ، كان ارتسامه ايضا أبعد ، وكان تعريفه - أى اعلامه - أئيد .

نمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما ، لان الحكم الذى من شأنه أن يحلم بأدنى التفات لا يحتد باعلامه عرفا ، ومدار بعده عن المعلومية على بعده تحققه فى نفسه ، وبعد تحققه فى نفسه بحسب تخصيص رفيه - أعنى المسند اليه والمسند - كلما ازداد تخصصا ، ازداد الحكم بعدا ، وكلما ازداد عموما ، ازداد الحكم قربا ، وان شئت منبها على ما ذكرناه ، فاعتبر حال المثالى ينكشف لك ما نقررناه من أن بعده تحققه بحسب تخصيص المسند والمسند اليه ومن أن الاعتداد بحسب البعد .

وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم ، وأخرى الى احتمال تحققه ، تنبنا فى العبارة ، و " يتضح " مجزوم ، على أنه جواب الامر ، أعنى " فاعتبر " قوله " ثم ان تخصيص المسند اليه " يريد أنه قد تقرر فيما تقدم أن المسند اليه اذا كان آخر ، كانت نائدة الخبر أقوى ، ثم ان لتخصصه (١) مراتب ، أغواها أن يكون معرفة - خصوصا

(١) فى " أ " لتخصصه

الامارة المعرفات باللام ، المنان الى المعارف انما فضة حقيقة مع القيد المذكور  
فى علم النحو ، او لما زاد على ذلك من كون صحيحا بشئ من التوابيع الخمسة ، والنمير  
المسمى فعلا ، واما أن يكون لا لما ذكر - كما ستقف عليه - ولكل من ذلك حالة تثنييه ،

اذا كانت مقيدة بشئ زائد - فانه ان القيد الى اداة كاملة يعتد بجلها ، يقتضى  
تعرف المسند اليه .

قوله : " ونى " أى أقسام المعرفات وانما ترك الماطف بين الاخبار ترتيبها على  
أن المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام ، كانه قيل : أقسام المعرفات بهذه  
الاشياء .

وأما ما يقال : من أن الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد البتدأ حقيقة ، أو حكما  
وجب ادخال الواو بين الناظ الخبر اشعارا بأن المجموع خبر واحد ، فلم يلتفت اليه  
المصنف ، لان اشعار الماطف باستقلال كل خبر على حدة أظهر ، ألا يرى : أن ترك  
الواو فى حلوحامض ، أولى من ادخاله الذى جوزه أبو على (١) ، والقيد المذكور فى علم  
النحو ، وعو أن لا يكون المضاف متوغلا فى الابهام - كشه ، وغيره - اذا لم يشتهر  
المضاف بمشابهته المضاف اليه أو بمعنايرته ، قوله " او لما زاد على ذلك " أى على  
كون المسند اليه أحد أقسام المعرفات ، والنمير فى قوله " من كونه " للمسند اليه  
المعرف ، أو لأحد الاقسام ، و " التوابيع " اما جمع تابع ، لانه صار اسما فيوصف بالخمسة  
- كما فى صدر هذا الفن - ، أو جمع تابعة ، فيوصف بالجنس - كما فى نسخة المصنف  
شبهنا - وما عدا المعطوف من التوابيع ، تخصصيه للمسند اليه ظاهرا ، فكانه ادراج فيها  
تغليا ، أو نظرا الى المعطف بكلمة أى ، وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم  
بالقصر .

(١)

انظر شرح الاشمزى ج ١ ص ٦٠٦ . وابى على الفارسى : هو الحسن بن احمد  
من عبد الغفار المشهور ، أوحد زمانه فى علم العربية ، أخذ عنه الزجاج وغيره ،  
من مؤلفات الاغفال وابيات الاعراب ، والتذكرة ، توفى سنة ٣٧٧ هـ .

أما الحالة التي تفتنى كونه مضمرًا ، فهي إذا كان المقام مقام حكاية ، كقوله : -  
 أنا الذي يجد ونى فى صدرى \* لا أرتقى صدرًا منها ولا أرى  
 وقوله :

أنا المرث لا أخفى على أحد \* ذرت بى الشمس للقاصى وللدانى  
 وقوله :

ونحن التاركون لما سخطنا \* ونحن الآخذون لما رضينا

(تعريف المسند إليه بالاضمار : )

قال : "وأما الحالة التي تفتنى كونه مضمرًا ، فهي إذا كان المقام مقام حكاية"  
 أثول : أى : كان الموضع موضع حكاية ، وتعبر عن نفس المتكلم فى المسند إليه قوله "أنا  
 ٥٨ الذى يجد ونى" (١) معناه : انى صرت غصة فى صدرى لازم لا تسوغ ولا تؤب ، ترك  
 نون الوثاية مخون الاعراب فى يجد ونى ، وأورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ،  
 ضمير المتكلم ، نظرًا الى اتحاد الموصول بالهتداء الذى هو أنا ، كما فى قول على -  
 كرم الله وجهه - "أنا الذى سمنى أمى حيدرة" (٢) ونظيره قوله : أنت الذى تنزل  
 الايام وأخراة المذكورة بعده ، و "فى صدرى" مفعول ثان ليجد ونى ، و "لا أرتقى"  
 حال ، والصد رب الفتح : اسم المصدر ، ونصب على الحال ، وأعلى المصدر ، أى ارتقاء  
 صدره ، والمرث : لقب بشار بن برد (٣) ، لرثته - أى قرطه - كانت له فى صفة

(١) وهذا البيت من (البيضا) وفى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤١٤ أن قائله : الكميت  
 ابن زيد ، وفى بهجة المتألمين : ص ٤١٣ نسب الى ليلى بن عمار ، وفى معجم  
 الشعراء : نسبة المرزبانى الى أبى بكر المزرى ص ٣٥٢ ، ثم عاد نفسه الى الكميت  
 ابن معروف ص ٢٣٨ ولم ينسب لمعين فى : ديوان الحماسة ج ١ ص ٣٨٢ ، وعيون  
 الاخباء ج ١ ص ١٠ .

(٢) وتامه "كليت غابات كربه المنطرة" قاله ردا على مرحب اليهودى ، عندما بارزه  
 يوم خيبر ، وحيدرة من أسماء الأسد ، والمعنى : أنا الشجاع الذى ظهرت على  
 أمانة الشجاعة منذ صغرى ، فسمنى أمى باسم الأسد .

ديوان على بن أبى طالب ص ٦٥ - ٦٨ ، وخزانة الادب ج ٢ ص ٥٢٣ .  
 (٣) وهذا البيت من قصيدة من (البيضا) فى عجايب يحيى بن صالح بن على  
 ورواية الديوان : "ذرت بى الشمس للدانى وللنائى" ديوان بشار ج ١ ص ١٢٣  
 والايضاح ج ١ ص ٣٤ .

وقوله :

ونحن بنوعهم على ذاك بيننا \* زرابى فيها بغضة وتنافس  
ونحن كصدع العمران يعط شاعبا \* يدعه وفيه عيبه متشاخص

أو مقام خطاب قوله :

يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا \* وتالد المجد بين المم والخال  
أنت الذى تنزل الايام منزلها \* وتمسك الارض من خسف وزلزال

ومعنى البيت دعوى الاشتهار ، و " لا أخنى على أحد " مؤكدة للجملة الاولى و " ذرت بى " أى أظلمتني وشهرتني ، أو ظلمتني بسببى ، أى أنا ممها يعمرني من يعرفها ، و " نحن التاركون والآخذون " (١) أى المشهورون بذلك ، على أن اللام للعهد ، أو المختصون به على أنها للجنس ، أى لا يقدر أحد على أن يجبرنا على خلاف ما أردناه قوله : " على ذاك " إشارة الى كونهم بنى أعمام ، أى نحن - مع ما بيننا من نسبة الصومة - فرشت بيننا بسلا محشوة بتباغض وتحاسد ، وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لانقبل أصلا كاملا ، وعرضا كشق التدح العظيم ان اعدلى " شاعبا " - أى مسلحا للاسداح - لم يقدر على اصلاح ، بحيث ينكتهم عيبه بل يبتلى " متشاخسا " أى متايلا غير مستتر من تشاخصت أسنانه ، أى اختلفت . (٢)

قوله " أو مقام خطاب " أى موضع تعبير عن حان وجه اليه الخطاب فى المسند اليه " من عدنان " حال من المنادى ، لما فى النداء من معنى الفعل ، أو صفة للاكارم ، بتقدير متعلقه معرفة ، " وتالد المجد " أى وباعديم الشرف كائنا من طرفى الاب والام ، و " تنزل الايام منزلها " أى تضعها أن تتجاوز طورنا ، وتظهر جوورها ، " وتمسك الارض " من أن تخسف بما عليها ، وتضطرب فتخرج الاشياء عن نظامها ، أى للقدرة تامة ، ومرحمة عامة ، و " قد علموا " جملة معترضة ، أى قد علم الناس نسبك وحسبك

(١) والبيت لعمر بن كلثوم من معلقته ، أنظر : شرح المعلقات السبع ص ٢٥٨ وديوان

المسانى / ج ١ - ٩٠ ، ونهاية الارب : ج ٣ ص ٢٠٠ .

(٢) والبيتان من ( الطويل ) وتأثلهما : أرباة بن سمية ، وروى البيت الاول ( على

ذات ) أما البيت الثانى نصوابه ( عيبه متشاخص ) وليس متشاخص كما هو مثبت فى

المفتاح ، شرح ديوان الحماسة ج ١ ص ٣٢٥ .

وقوله :

قد كان قبلك أقوام فجمت بهم \* خلى لنا خللكم سمعا وابصارا  
أنت الذى لم تدع سمعا ولا بصرا \* الا شفا فأمر العيش امرارا

وقوله :

وأنت التى كلفتني دلج السرى \* وجون القطا بالجهلتين جثوم

وقولها :

وأنت الذى أخلفتني ما وعدتني \* وأسمت بي من كان نيك يلموم

المذكورين<sup>(١)</sup> ، - قوله : " فجمت بهم " صفة أقوام ، و " خلى لنا " خبر كان والسمع فى الأصل مصدر ، فاطلق أولا بمعنى الجمع ، وثانيا بمعنى الواحد ، أى فجمت قبلك بأقوام كثيرة فخلى خللكم لى ولمن تأسى بى " سمعا وابصارا " أى لم يذهب سماعنا بسمعنا نعيمهم ، ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وأنت - مع وحدتك - لم تدع لنا منهما " الا شفا " أى شيئا قليلا ، فأمر عيشنا - أى صار مرا - بسبب ذلك الى حد لا غاية وراءه<sup>(٢)</sup> ، و " الدلج " السير فى بعض الليل فانانته الى السرى من اعانة البعض الى الكل و " الجون " جمع جون مثل قولك : رجل صتم ، أى قوى ، وقوم صتم ، وقيل : جمع جوني " ، كصرب وعربى ، و " الجهلة " جانب الوادى ، و " الجثوم " جمع جاثم ، من جثم المثار ، اذا اُلْتُق صدره بالارض وبذا البيت من أبيات لابن الدمينه ، كتبها الى حبيته أمانة يمدد عليها ماناله من شأنهم امن المشاق ، فأجابته بابيات منها قولها :

" وأنت الذى أخلفتني ما وعدتني " <sup>(٣)</sup> تعدد عليه جناياته .

(١) والبيتان من ( البسيط ) تأكلهما : على بن أبى جبلة فى مدح أبى دلف ، وقد قتله المأمون لمبالغته ، أنظر : شعر على بن أبى جبلة ص ٩٥ ، والوساطة ص ٣٨٨ والاغاني ج ١٨ ص ١١٤ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٨٤٢ .

(٢) والبيتان من ( البسيط ) ونما من شعر الحماسة ، ويورى البيت الاول ( خلى لنا فقد هم ) أنظر : شرح ديوان الحماسة ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٣) والبيت من ( النول ) وأنظر : ديوان ابن الدمينه ج ٢ ، والاغاني ج ١٥ ص ١٤٨ ومعايد التنصيص ج ٥ ص ٥٨ وشرح ديوان الحماسة ج ٢ ص ١٤٦ .

وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين ، ثم يترك الى غير معين ، كما تقول :  
فلان كسب ، ان أكرمه أمانك ، وان أحسنت اليه أساء اليك ، فلا تريد مخاطبا بعينه ،  
كأنك قلت : ان أكرم أو أحسن اليه ، قصد الى أن سوء معاملته لا يختص واحدا دون  
واحد ، وانه في القرآن كثير ، يحمل قوله تعالى " ولوترى اذ المجرمون ناكسو  
رؤسهم " على العموم قصد الى تفضيع حال المجرمين ، وان قد بلغت من الظهور الى  
حيث يمتنع خناؤها البتة ، فلا تختص رؤية راء ، دون راء ، بل كل من يتأتى منه الرؤية  
فله مدخل في هذا الخطاب ، وكذا امثال له .

قال ( وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين " - أقول : وذلك لان ضمير المخاطب  
موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين ، أو موضوع لمعنى كلى ، بشرط استعماله فى  
جزئياته المعينة - على اختلاف الراي - فحتم أن يستعمل نيبا وضع له ، أو اشتراط فى  
وضع استعماله فيه ، وأراد بقوله " مع المخاطب " أن حق الخطاب أن يكون حاصلا  
مع مخاطب معين متوجها اليه ، ولو قال : لمخاطب معين ، لكان الظاهر ، فان قولك :  
حصل الخطاب له ، اشد فى المعنى من قولك : حصل الخطاب معه ، " ثم يترك "   
أى حق الخطاب - ميلا ، وذلك با الى غير معين ، قوله " كأنك قلت : ان أكرم أو أحسن  
يعنى : كما أنك لا تقصد سبها مكرما أو محسنا معينا ، كذلك فى سورة الخطاب .  
وفائدة المدول عن هذه العبارة الى الخطاب : البالغة فى تشهير سوء معاملته ، كأنك  
احضرت كل واحد من يصلح أن يخاطب ، فخاطبت بسوء معاملته معه ، وعورته فى ذنبه ،  
وقوله " قصد " مفعول له للنفس فى قوله " فلا تريد " أى : تترك ارادة المخاطب المعين  
قصد ، وكأنه قال : أو أحسن - مع أن الظاهر وأحسن بالواو - ايماء الى أن كل  
واحد منهما شرط جزاء على حدة ، قوله " قصد " الى تفضيع حال المجرمين " يريد أن عزم  
الخطاب يقتضى نسبة الرؤية الى كل من يصلح أن يكون رائيا ، ممن يصح أن يكون مخاطبا ،  
واعتبار الرؤية كذلك عامة ، يدل على أن حال المجرمين - لفظا عنها - وصلت الى غاية  
الظهور " فلا تختص " أى حال المجرمين رؤية راء ( دون راء ) <sup>(١)</sup> بل كل من يتأتى منه  
الرؤية " يتيسر له رؤيتها ، فله مدخل فى الخطاب برؤيتها <sup>(٢)</sup> .

(١) ساقط من الاصل

(٢) وصاحب الكشف - مع قوله بعموم الرؤية - يجوز أن يكون خطابا للنبي عليه السلام  
ويراد به التمنى ، كأنه يقول : وليتنحى ما هم عليه من الخزي ليشتت بهم ، الكشف  
ج ٤٠٣ .

أو كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا ، أو في حكم مذكور لقرائن الاحوال ويراد الإشارة اليه كقوله :

من البيض الوجوه بنى سنان \* لو ان تستنسى بهم أضاوا  
لعم حاء من الشرف الملقى \* ومن حسب المشيرة حيث شاؤا

قوله " وكذا أمثال له " أى وكحل قوله تعالى ( ولوترى اذ المجرمون ناكسو (١) . . .  
الآية ) على الصوم ، يحمل عليه ، أمثال له كثيرة كقوله تعالى ( ولوترى اذ وقفوا على النار (٢)  
( ولوترى اذ وقفوا على ربهم ) (٣) ، ( ولوترى اذ الظالمون موشقون عند ربهم ) (٤) وقد  
يقصد بتعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى ( اذا رأيتمهم حسبتمهم لؤلؤا منثورا .  
واذا رأيتم ثم رأيتمهم نميما وملكا كبيرا ) (٥) .

وانما قال : " أو كان المسند اليه في ذهن السامع " علقا على قوله " كان المشام  
مقام حكاية " ولم يقل : أمثام غيبة ، علقا على مقام خطاب ، لان الاسماء الثلاثة للغيبة  
أيضا ، والضابط فيه : ان مقام كون المسند اليه ضميرا لغيبة ، اجتماع امرين : -  
الاول : كونه حاضرا في ذهن السامع ، وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا أو معنى ، واما  
لكونه في حكم المذكور ، لقرائن الاحوال - لفظية كانت أو معنوية .  
الثاني : أن يقصد الإشارة اليه من حيث أنه حاضر فيه ، فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه  
بضمير الغيبة الا اذا أجرى على خلاف مقتضى الظاهر ، كما في ضمير الشأن  
وضمير باب نعم - على ما سيأتى - وكذا اذا كان حاضرا ، ولم يقصد الإشارة اليه  
من نداء الحيثية كقولك : ان جاءك زيد ( فقد ) (٦) جاءك فاضل كامل .  
ومع اجتماع عذري الامرين ، قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى ، كقولك جاءني رجل

(١) الآية ١٢ سورة السجدة (٢) الآية ٢٧ سورة الانعام

(٣) الآية ٣٠ سورة الانعام

(٤) الآية ٣١ سورة سباء ، هذا والموجود في نسخ الشرح " ولوترى اذ المجرمون  
ويخطوا " ويرجع اما الى اشتباه الامر على الشارح او الى سهو من الناسخ .

(٥) الايتان ١٩ ، ٢٠ سورة الانسان ، ويقول فيهما صاحب الكشاف : " شبهوا نسي  
حسبهم بمصفا الوانهم ، وانبثاثهم في مجالسهم ومنازلهم باللؤلؤ المنثور ، ويمل :  
شبهوا باللؤلؤ الربيب اذا نشر من صدقه ، أحسن وأكثر ما " الكشاف ج ٤ ص ٥٣٨

(٦) سافسة من



وقوله :

بين أبي اسحاق طالت يد الملى \* وقامت قناة الدين واشتد كاهله  
عوا البحر من أي النواحي أتيت \* فلجته المعروف والبر ساحله

وقوله :

أرى الصبر محمود أوعه مذاهب \* فكيف إذا لم يكن عنه مذهب  
عوا المهرب المنجى لمن أهدت به \* مكاره دعر ليس عنهن مهرب

فقال الرجل "قوله "من البيض الوجوه" (١) أي غم من البيض وجوههم و" بنى سنان " بدل أرى  
أو نصب على المدح ، و" حيث شأوا " منقول حلوا ، أي محلا شأوا من الشرف الرفيع  
المكتسب ، ومن الحساب الموروث .

و" أبو اسحاق " كنية الممتصم بالله ، و" يد العلى " استعارة مكينة وتخيل  
وإول اليد : كناية عن الانتدار والوصول إلى المذاهب العالية ، و" قناة الظهر " مجتمع  
فقراته ، وثيام الثاة : استواء الثامة ، واستداد الكاعل - أي ما بين التفتين - عبارة عن  
غاية القوة ، وكمال الثبات ، و" أي " شراية جزاؤنا " فلجته " ومن متعلقة بأنتيتس  
واللجة : محظم الماء ، والساحل : شاطئ البحر (٢) ، قوله " وعنه مذاهب " أي طرق  
يذهب فيها ويتفنى بها عن المكروه والصبر عليه ، فكيف لا يحمد إذا لم يكن عنك  
طريق من تلك الطرق ؟

فإن قيل : لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار أن يكون محمودا حال الانطرار  
فضلا عن كونه بطريق الأولى ، كما يشعر به فكيف لا ؟

أجيب (عنه) (٣) : بأنه في حال الاختيار التاء النفس في التهلكة باختيار فسادا  
حمد غذا ، كان مالم يكن الثاء بالحمد أولى .

وأينما كونه محمودا ، كناية عن وجوب الذناب اليه والتحويل عليه ، قوله " ليس عنهن  
مهرب " : أي لا مهرب عنهن سواء ، دفعا للتناقض ، أولا مهرب عنهن أصلا ، وأراد حينئذ

(١) والبيتان عن ( الوافر ) قالهما القاسم بن حنبل في زفر بن أبي عاصم بن سنان ،  
أنظر : الأشباه والنظائر : ج ١ ص ١٦٠ ، وديوان المصنوع : ج ١ ص ٤٣ ،

وزهر الآداب ج ١ ص ٥٠٩ ودلائل الإعجاز ص ٩٧ ، والمؤلف والمختلف ص ٨١  
(٢) والبيتان من ( الطويل ) فائلهما : أبوتام في مدح المحتصم ، ورواية الديوان :

( عوا اليم ، واليهود ساحله ) وكذا : ( طالت يد الهوى ) ، ديوانه ج ٣ ص ٢٩  
(٣) ساقطة من " أ "

وأما الحالة التي تقتضى كونه علما : فهي اذا كان المقام مقام احضار له بعينه فى ذهن السامع ابتداء ، بطريق يخصه ، كبحو : زيد عديق لك ، وعمرو عدو لك ، وفى قوله : أبو مالك قاصر قفسه \* على نفسه ومشبع غناه

يكون الصبر مهريا ، أنه بمنزلة المهرب المنجى ، فانه اذا اطمأن النفس هان الخطب (١) ،  
أولا مهرب فى الحال فانه المهرب المنجى فى المال (٢) .

(تحريف المسند اليه بالعلمية : )

~~~~~

قال : " وأما الحالة التي تقتضى كونه علما " - أقول : قوله " بعينه أى متلبسا بعينه وشخصه ، احتراز عن النكرة ، قوله " ابتداء " - أى أول مرة - . احتراز عن ضمير الغيبة ، والمعرف بلام المهد ، وقوله " بطريق يخصه " أى لا يطلق على غيره باعتبار ٦١ وضع واحد ، فلا يخرج به الاعلام المشتركة ، بل سائر المعارف .  
فان قلت : هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره ؟

قلت : نعم ، لكن فى تفصيل القيود والاحترازاات تحقيق لمقام العلمية على وجه أبلغ .

لا يقال : علم الجنس - كاسامه - خارج عن الضابط المذكور ؟  
لانا نقول : لا بأس ان الكلام فى الاعلام الحقيقية ، وعلمية اساية تقديرية لضرورة الاحكام - قوله " أبو مالك قاصر " (٣) من قصرت الشئ على الشئ ، اذا حسبته عليه ، لا يتجاوز الى غيره ، أى عو - لكرمه وعلو سمته - لا يظهر حاجته ، ويشيع عطائته ، ولفظ الالهكذا معرفا باللام ، غلب على ذات المعبود بالحق ، وأما للتمتعالى ، فمن الاعلام الغالبة نظرا الى أصله ، ومن المختصة : نظرا الى أنه بعد حذف الهمزة لا يصح

(١) فى " ج " هان الخطب له

(٢) والببتان لابن الرومى من قصيدة قالها فى الصبر والجزع ، والبيت الاول مطلع قصيدة  
أما الثانى فهو الرابع من القصيدة ، ديوان ابن الرومى ج ١ ص ٣٠٧ ، وانظر :  
ديوان المعانى : ج ١ ص ١٣١ ، ونهاية الارب : ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٣) والبيت من ( المتتارب ) وهو من قصيدة للمتدخل الهذلى فى رثاء أبيه ، ديوان  
الهذليين : ج ٢ ص ٣٠ ، والاغانى ج ٢٠ ص ١٤٧ ، والايضاح ج ١ ص ٣٥ .

وقوله :

الله يعلم ما تركت قتالهم \* حتى علوا فرسى بأشقر مزبد  
قال اللطعماني ( تبت يدا أبي لهب ) أو مثام تعظيم والاسم صالح لذلك كما في الكنى  
والالقب المحبودة ، أو اعانة والاسم صالح - كالأسماء المذمومة ، أو كناية مثل قوله :

اطلاقه على غيره تعالى (١) ، و " والله يعلم " جرى مجرى القسم ، وجوابه " ما تركت قتالهم " والباء في " بأشقر " للتعدي ، أي حتى جرحوني ، وعلوا فرسى بدم أشقر ذي زبد ، لكثرة وغليانه ، معتذر بذلك عن فراره (٢) ، قوله " قال الله تعالى تبت يدا أبي لهب " (٣) غدير الأسلوب ، لأن العلم بعنه مضاف إليه في الظاهر ومُسند إليه في الحقيقة ، لأن ذكر اليد كناية ، أي : تب أبو لهب ، وعدا دعاء ، و ( تب ) الذي بعد ، خبره ، قوله : " والاسم صالح " أي : العلم صالح للتعظيم أو الاعانة - دون غيره - من الأسماء التي يمكن أن يعبر بها عن المسند إليه ، وصلاحية العلم لأحدهما باعتبار انبائه - بحسب معناه الأصلي - عن شرف وكمال ، أو خسة ونقصان ، والكنية : علم صدر باب ، أو أم أو ابن و بنت ، واللقب : علم يشمر بمدح ، أو ذم مقصود منه قطعا ، وما عداهما من الأعلام ، يسمى أسماء ، والكنى والالقب المحمودة : كأبي الفضل ، وأبي المعالي ، وأبي المناخر ، وشمس الأئمة ، ( وفخر الإسلام ) (٤) ، ومدر الأفاضل والمذمومة : كأبي الفضول ، وأبي الشر ، وأبي جهل ، وقفة ، وبلعة ، وكرز ، قوله " أو كناية " عطف على " تعظيم أو اعانة " .

وتوجيه الكناية في أبي لهب : أنهم قد يعتبرون في الأعلام المعاني الأعلى (٥)  
ألا تراهم يكون أولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة ؟ يتفانون بذلك ،

(١) أنظر : الكشاف ج ١ ص ٤ ، ٥ ، وشرح المفصل : ج ١ ص ٣

(٢) والبيت من ( الكامل ) وتأمله : الحرث بن عشم ، وكان قد غرّب يوم بدر فمير محسان - رضى الله عنه - بقوله :

ان كنت كاذبة الذي حدثتني \* فنجوت منجى الحرث بن عشم  
ديوان الحماسة : ج ١ ص ١٨٣ ، سيرة ابن عشم : ج ٢ ص ١٨ ، الخصائص : ج ١ ص ٤٢ والسناطين : ص ٤١٤

(٣) الآية سورة المسد (٤) ساقط من " أ "

(٥) في " أ " المعنى الأعلى

(تبت يدا أبى لهب) أى يدا جهنمى ، أو مقام إيهام أنك تستلذ اسم العلم ، أو تتبرك به ، أو مشاكل ذلك مما لمدخل فى الاعتبار .

ومن البين فى ملاحظة المعانى الأصلية فى الكنية قول الشاعر :-

نصدت أبا المحاسن كى أراه \* يشوق كاد يجذبنى إليه  
فلما أن رأيت رأيت فردا \* ولم أر من بنيه أبنا لديه (١)  
وقول من خاطب من الكفرة - الصديق رضى الله عنه بأبى الفصيل ، فأبو لهب معناه  
الأصلى : ملابس اللهب ، ملازمة ملازمة ، كما أن معنى أبى الخير ، ملازم الخير ، وكون  
الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابساً للحبب الحقيقى فأطلق أبو لهب ، على الشخص المسمى  
به ولو حظ معه معناه الأصلى - أعنى ملازمة اللهب - لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه  
جهنميا .

وانما قال : " يدا جهنمى " - بالتكثير - تهويلا ، كانه قال : أى جهنمى ، ولك  
أن تقول : لما اشتهر بهذا الاسم - ويكنه جهنميا ، عار هذا الاسم دال على كونه جهنميا  
دلالة حاتم (٢) على أنه جواد ، فاذا أطلق على ذلك المسمى ، وقصد به الانتقال الى  
وصفه ، لم يكن مجازا ، بل كناية أيضا بلا اعتبار للمعنى الأصلى .

وان أطلق على شخص آخر كان استمارة واذا قلت أبوجهل ، ونصدت الى كونه  
جاهلا ، فقد اعتبرت المعنى الأصلى ، ولم تجعله كناية عن شئ ، فتأمل ، فان هذا المقام  
مما اشتبه على أقوام (٣) .

قوله " أو مقام إيهام " عطف على مقام تمعظيم وترك لفظ الإيهام ، أو ابد لها بالاعلام  
أولى بالاستلذ إذا والتبرك ، قوله " أو مشاكل " عطف على مقام احضار ، أو مقام إيهام ،  
و " ذلك " إشارة الى جميع ما ذكره ومن الأمور التى لها مدخل فى الاعتبار .

(١) ومعناها : أنه لاولد له قلب ، مع أنه مسمى بأبى المحاسن ، وتطلق على المواضع  
الحسنة من البدن ، والمحاسن : جميع لا واحد له ، ونيل : واحد لما محسن ،  
والشوق : نزاع النفس الى الشئ ، وأيضا حركة الهوى .

(٢) وهو : حاتم بن عبد الله الدائى ، وكان شجاعا جوادا ، وشاعرا مظلوما ، ضرب به  
المثل فى الجود فقيل : أجود من حاتم ، أنظر اخباره فى : مجمع الامثال ج ١ ص ١٦٦

(٣) أنظر المصنوع ص ٧٣ .

وأما الحالة التي تقتضى كونه موصولا : فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه ، واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض ، مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم سواء ، أو لمخاطبك فتقول : الذي كان معك أمس لا أعرفه ، والذي كان معنا أمس رجل عالم فأعرفه ، أو الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم ، أولا تعرفهم ،

ايقاع المخاطب في المسرة بنحو : سعد وسعيد ، أو في المساءة بنحو : سفاح وسفاح ، والتنبه على غبارته بأنه لا يتعين عند المسند اليلا باسمه الذي يخصه .

( تعريف المسند اليه بالموصولية : )

~~~~~

قال " وأما الحالة التي تقتضى كونه " - أنول : أى كون المسند اليه موصولا - أى متبعا عن موصول - ، فهي حاصلة في زمان صح فيها حضاره ٠٠٠ الخ ، ولقطة " متى " لمجرد الظرفية مجازا ، وبأل المعنى ما سبق تحقيقه ، قوله " معلومية الانتساب الى مشار اليه " أى الى معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعيينه عنده ، وأما الجملة الواقعة صفة ، فهي معلومة الانتساب الى شئ ما - لا الى شئ معين عنده - ألا يرى أنها لا تشع صفة الا للنكرة ؟ قوله : " واتصل باحضاره " اشارة الى مرجع الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كل حالة ، لكنه قد لا يفصلهما لقلة المرجح - كما في المضمهر والصلح - وقد يفصلهما - كما في الموصول واسم الاشارة - .

وأراد بالفرض : الباعث المتناول للغاية التي يقصد حصولها بإيراد الموصول - كزيادة التفسير ، والاياء الى وجه بناء الخبر - والحامل الذي يتقدم وجوده على ايراد كعدم العلم بخير الصلة ، والاستهجان ، قوله " سواء " أى سوى انتساب الجملة اليه ، قوله " فتقول " بالرفع - أى فحينئذ تقول .

فان قلت : جاز أن يجمل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ؟

قلت : الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة ، والمقصود تعيين وجوه التعريف واختار في المثال الاول " معك " لانه أنسب لخبره ، وقال في الثانى " معنا " - دون معنى - ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ، ونبه في الثالث على أنه اذا انتفى علم المتكلم والمخاطب (١) مما نى مادة ، جاز أن يلاحظ أنتفا كليهما أو أحدهما .

(١) فى " أ " علم المخاطب والمتكلم

أو لا نصرهم ، أو أن تستهجن التصريح بالاسم ، أو أن يقصد زيادة التقرير ، كما نرى قوله — هزوعلا — ( وراودته التي عوفى بيتها من نفسه ) والمدول عن التصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيرا ، وإن أوردت تطويلا .

يحكى عن شريح : أن رجلا أقرعده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح : شهد عليك ابن أخت خالتك ، أثر شريح التطويل ليمد ل عن التصريح بنسبة الحمارة الى المنتر ، لكون الإنكار بعد الإقرار دخالا للعنى فى رقة الكذب لا محالة ، أو للتهمة .

قوله " أو أن يقصد " زاد القصد ليتدرج مع الأغراض السابقة فى كونه حاملا لمتنم الوجود على ذكر الموصول ، فإن زيادة التقرير غاية متأخرة عنه ، والمرادة : مفاعلة من راد يروى ، إذ جاء — وذهب — كالذى يخادح صاحبه عما فى يده — أى خادعته عن نفسه ، واحتالت فى طلب مواقفته أياها ، ناستهجن فى الحكم بالمرادة على المرأة التصريح باسمها <sup>(١)</sup> ، وذكرت بالموصول الذى يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسد إليه ، فإن كونه فى بيتها وتحكمها من مشاعرة جماله حيناً فحيناً مما يحقق مرادتها ، ويفيد أيضاً زيادة تقرير المقصود ، أعنى : نزاهة يوسف عليه السلام — لأن امتناعه منها — مع كمال قدرته عليها — يدل على طهارة ذيلة جدا .

وفيد أيضاً زيادة تقرير المسند إليه ، وتعيينه ، لأن فى زليخا ، وامرأة العزيز — بسبب تجويز الاشتراك فى الاول وارادة الجنس فى الثانى — احتمالاً ليس فى التى هو فى بيتها ، لأنه إشارة الى معهودة معينة <sup>(٢)</sup> .

قوله " والمدول عن التصريح " تأخير هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله ( وراودته التى عوفى بيتها ) <sup>(٣)</sup> شأنه عدل بأنه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا ، وقوله " كثيرا " أى مصيرا كثيرا ، أو زمانا كثيرا ، " وإن أوردت " المصير تطويلا ، ومن لطائف هذا النوع ، أعنى المدول عن التصريح ما يحكىه الشاعر فى قوله :

قالت لترب معها جالسة \* فى قصرها هذا الذى أراه من

(١) وعند انقلا عن الكشاف ج ٢ ص ٣٥٤

(٢) انظر : المدول ص ٧٤ (٣) الآية ٢٣ سورة يوسف

وكذا ما يحكى عنه : أن عدى بن أربطة أتاه معه امرأة له من أهل الكوفة يخاضعها ، فلما جلس بين يدي شريح قال عدى : أين أنت : قلل بينك وبين الحائط ، قال : انى أمرؤ من أهل الشام ، قال : بعيد سحيق ، قال : وانى غدت العراق ، قال : خير مقدم ، قال : وتزوجت هذه ، قال : بالرفاء والبنين ، قال : وأنها ولدت غلاما ،

قالت نفى يشكو الغرام عاشق \* قالت لمن تالت لمن قالت لمن (١)  
ودلالة ابن أخت خالتك " وابن أمك على المخاطب ، بشهادة العرف ، وتريئة المقام المخصصة ( للعام ) (٢) ، فان الثانى يتناول أخاه ، والاول يتناول ابن خالة أخرى ، قوله " ليعدل عن التصريح بنسبه الحماتة الى المنكر " ، أراد : أنه لما لم يصح باسمه — بل كنى عنه — صارت نسبة الحماتة (٣) غير مصرح بها تبعاً ، لان الكناية عنها فى نفس النسبة ، والريقة : حبل فيه عدة عرى يشد به صرار الفهم ، وتكبيرنا للتعظيم هو " لامحالة " بمعنى لابد ، من حال يحول — أى لا تحول ولا انتقال عن أحد الامرين — بل هو لازم قطعاً ، لانه ان كان صادقاً فى اقراره ، ندد دخل فى رتبة الكذب بالانكار ، وان كان كاذباً فيه ، فقد دخل بالانكار فى رتبة التهمة بفتح الهاء ( على وزن النخمة ) (٤) ، وتوسيط " لامحالة " بين الكذب والتهمة ، اشعاراً بتعلقهما بهما ، قوله " وكذا ما يحكى " قيل : ما زائدة ليوافق المصطوف عليه ، والظاهر أنه أراد تشبيه المحكى بالمحكى — لا الحكاية — ، ومعنى " أين أنت ؟ " فى أى شغل أنت — بحسب فكرتك — هل لك فراغ ٦٤  
بال لا استماع قستنا ؟ .

ولما كان فى هذا السؤال سوء أدب غاظ شريحاً (٥) فحمله على مفهومه الحقيقى — أعنى السؤال عن المكان — وأجاب بما فيه غلظة ، أى : انا بين جمادين ، قوله : " بعيد سحيق " أى مكانك بعيد فى غاية البعد ، فقد تعبت فى الانتقال عنه وفيه نوع سخرية منه ، لاشتغالها بما لا فائدة فيه ، ولما اطلع بما جرى على قلة عقله ،

(١) الترب : اللدة والسن ، وترب الرجل : الذى ولد معه ، والغرام : الحب والعشق وما لا يستداع أن يتفصى منه ، وأيضا الولوع ، والعشق : فرط الحب ، وقيل : هو عجب المحب بالمحبيب .

(٢) ساقطة من " أ " (٣) الحمق : قلة المثل

(٤) ساقطة من " أ "

(٥) وشريح : هو أبو أمية ، شريح بن الحارث القاضى ، كان من كبار التابعين ، واستقضاء عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما — على الكوفة ، وكان من أعلم الناس بالقضاء =

قال : ليهنك الناس ، قال : وأردت أن أنقلها الى دارى ، قال : المرء أحق بأعلى  
قال : قد كوت شرطت لها وكرها ، قال : الشرط أملك ، قال : أقض بيننا ، قال :  
فعلت ، قال : فعلى من قضيت ؟ قال : على ابن امك ، عدل شريح عن لفظ عليك  
لكلا يواجهه بالتصريح على ما يشق على المخاض من القضاء عليه ،  
أو أن ترمى بذلك الى وجه بناء الخبر الذى تبنيه عليه فتقول : الذين آمنوا لهم درجات

أنكر سورة غضبه <sup>(١)</sup> فحرب به وقال : خير مقدم " ثم دعا له ،

أى أعزست متلبسا بالموافقة والبنين <sup>(٢)</sup> ، وزاد فى الدعاء بكون الولد هنيئا - أى  
لاثقا به مرضيا - وبإلوفه حد الفروسية <sup>(٣)</sup> ، قوله " الشرط أملك " تمامه : عليك أو لك ،  
وهذا مثل يضرب فى وجوب المحافظة على الشروط والصهود <sup>(٤)</sup> أى عواقبى ملكا وتصرفا  
فيك منك فى زوجتك - أى يجب علينا الوفاء بالشرط - وقوله " على ما يشق " عدى  
التصريح بحلى لتضمينه معنى التخصيص .

قال : " أو أن ترمى " - أقول : عطف على قوله : " أو أن يقصد " غذا نحو الغرض  
الرابع ، وهو غاية متأخرة عن إيراد المسند اليه موصولا ، وقد ذكره بأسلوب الخطاب -  
كالغرض الاول - بعد ذكر الثانى والثالث بصيغة المبني للمفعول ، و " بذلك " إشارة  
الى إيراد المسند اليه موصولا ، واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه  
بتوسط قصة العدول عن التصريح ، وقد فسر الوجه بعملة انتساب الخبر الى المسند اليه ،  
نظرا الى ظاهر المثالين <sup>(٥)</sup> ، فورد : أن الوجه بهذا المعنى لم يوجد فى بعض الأمثلة :  
المتفرعة على الأيما ، كقوله " أن الذى سمك السماء - وأن التى ضربت - وأن الذين  
ترزقهم ( وأن الذى الوحشة فى دار ) ؟ <sup>(٦)</sup> فدفعه بعضهم : بأن كلمة غذا فى قوله  
" ثم يتفرغ على هذا " إشارة الى إيراد المسند اليه موصولا ، وهو مردود بأن لفظ ثم  
وذكر التفرع ، واسم الإشارة للتقريب ينادى على فساد ، وفسر أيضا : بطريق الخبر

- == وذا فتنة وذكا ومعرفة - كما كان شاعرا محسنا ، وتوفى سنة ٨٧ هـ ، انظر :  
وفيات الأعيان ج ٢ ص ١٦٧ والبيان والتبيين : ج ٣ ص ٢٧١ ، ونهاية الأرب :  
ج ٤ ص ٩ (١) سورة الفضب : سئلته وحدته  
(٢) وهو مثل يضرب فى الدعاء للناج ، المستقصى فى أمثال العرب ج ٢ ص ٦ ،  
ومجمع الأمثال ج ١ ص ١٠٦  
(٣) ليهنك الفارس : مثل تضربه العرب للتهنئة بالمولود ، لسان العرب ج ١ ص ١٨٥  
(٤) انظر : مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٨١  
(٥) وأورد غذا سعد الدين أيضا فى شرحه للمفتاح ونقده ، أنظر الورقة ٤٤ ب ،  
والمملول ص ٧٦ (٦) ما بين التوسين زيادة فى " ج "



النعميم ، والذين كفروا لهم دركات الجحيم ،  
ثم يتفرع على غذا اعتبارات لطيفة ، ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم  
كقولك : الذى يرافقك يستحق الاجلال والرفع ، والذى يفارقك يستحق الازلال والصفع  
ومنه قولهم : جاء بعد اللتيا والتى ، وسيأتى فى فصل الايجاز معناه ، أو بالاعانة  
كما اذا قلبت الخبر فى الصورتين ، وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كقوله :

وجهته - كقولك : عملت غذا العمل على وجه عملك أى على طريقه وطريقه ، فالمعنى :  
ان تأتى بالموصول مع الصلة للاشارة الى أن بناء الخبر عليه بناء من أى طريق و( من  
أى )<sup>(١)</sup> جنس ؟ من الثواب والحقاب والمدح والذم الى غير ذلك .

وحاصله : أن تأتى بفتحة الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمة - كالارصاد  
فى علم البديع - وليس ريشى<sup>(٢)</sup> .

أما أولا : فأنه يقتضى استدراك لفظ البناء ، لأن الذى له طارق وأجناس مختلفة  
هو الخبر نفسه - لا بناؤه - .  
وأما ثانيا : فلأن الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة - أى وسيلة الى التعظيم  
والاعانة وسائر المعانى المترتبة - كما ستعرفه - .

فالسواب : أن يفسر الوجه بعملة بناء الخبر ، أى اسناد ، الى المبدأ وربطه  
به سواء كانت علة لثبوت الخبر له فى نفس الامر أولا ، فالإيمان سبب لثبوت الدرجات  
وعلة باعثة على اسناد ، على الموصول وبناء ، وكذا الكفر بالناس الى الدرجات<sup>(٣)</sup> ، قوله  
ثم يتفرع على غذا " أى على الايماء الى وجه بناء الخبر ، وهو عطف على مقدر ، يدل  
عليه " أن تسمى " أى يحصل الايماء ثم يتفرع ، قوله " ربما جعل " استئناف لبيان  
الاعتبارات اللطيفة ، وقوله : " الى التعريض بالتعظيم " أى لغير الخبر من المتكلم ،  
والمخاطب والغائب ، نحو " الذى يرافقتى ، أو يرافقتك ، أو يرافق زيدا " فالمرافقة  
المقيدة بأحد ما علة لثبوت الاستحقاق ادعاء ، وباعثة على الاسناد ، وذكرنا وسيلة الى

(١) ساقط من " أ "

(٢) وهذا التفسير المذكور قد قال به العلامة التفازانى ، أنظر : شرحه للمفتاح الورقة  
٤٤ ب ، والمطول ص ٧٥ ، ولم يرتض هذا الشارح ، فأخذ فى نفيه .

(٣) الدرك : التبعة ، دركات النار : منازل أهلها .

ان الذى سمك السماء بنى لنا \* بيتا دعائمه أعزوا طول  
وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله :  
ان التى ضربت بيتا مهاجرة \* بكوفة الجند غالت ودها غول

التعظيم ، وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرفت بالاعانة بقوله " ومنه " أى من التعريض  
بالتعظيم فى باب الموصول ، وانما فصله لانه ليس من باب المسند اليه ، وأيضا التعريض  
بالتعظيم عنهما من الخذف - لا من الايما - أى جاء بعد الخلطة (١) الصغيرة والكبيرة  
التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعة شأنها (٢) قوله " وربما جعل ذريعة  
الى تعظيم شأن الخبر " أفرد تعظيم شأن الخبر عما تقدم لانه - لظهوره بمنزلة الصريح  
الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج فى التعظيم الحاصل عن عرض الكلام - أى جانبه -  
وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر أيضا كقولك الذى لا يعرف الفقه قد صنف غير سمك السماء (٣)  
ليس علة لبناء البيت ، بل عوالة حاملة على اسناده الى ما أسند اليه ، وناء عليه ،  
وذريعة الى تعظيم شأن الخبر ، بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد ، وأما كون هذه الصلة  
بحيث تسمى الى أن الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له فى التعظيم ، ألا  
يرى أنه لو قيل : بنى لنا بيتا الذى سمك السماء ، كان تعظيم شأن بناء البيت باثباتها  
بلا شبهة ؟ ولا ايما فيه بهذا المعنى اعلا ، فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلصلة  
- لا من ايماها الى جنس الخبر - وتسعى على ذلك حال المرافقة والمفارقة ، فان التعظيم  
والاعانة ناشئ منهما ، تقدم الموصول أو تأخر .

وضرب البيت فى مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة (٥) ، لكنه سبب حامل

- (١) وعلى - بالنم - الامر والقصة
- (٢) وهو مثل اصله : أن رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد ، فتزوج امرأة طويلة  
فقاسى منها ضعف ما قاسى من القصيرة فدلقها وقال : بعد اللثيا والتي لا أتزوج أبدا  
انظر مجمع الامثال ج ١ ص ٨٢ وديوان الصجاج : ص ٢٧٤ .
- (٣) وهذا مذكور أيضا فى المطول ص ٧٦
- (٤) والبيت من قصيدة من ( الكامل ) للفرزدق يفخر على جرير ويهجوهم ، ديوان الفرزدق  
ج ٢ ص ٧١٤ ، ومحايد التنصيص ج ١ ص ٣٧ وانظر : سر الفصاحة ص ١٢٣  
والايشاح ج ١ ص ٣٧ والحمدة : ج ١ ص ٢٥٢ ، ج ٢ ص ١٤٤ .
- (٥) والبيت من قصيدة من ( البسيط ) وقائله : عتبة بن النيب ، وكان قد ساجر لمهاجرة  
حليمة له حتى شهد رقعة بابل ، فلما آيسته رجع الى البادية وقال القصيدة ،  
الفضليات / ج ١ ص ١٣٢ - ١٤٣ ، وسهجة المجالس ص ٢٨١ والايشاح  
ج ١ ص ٣٨ .

وربما جمل د ريمة الى التبيه للمخاطب على خذلنا كقوله :

ان الذين ترونهم اخوانكم \* يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا

او على معنى آخر كقوله :

ان الذى الوحشة فى داره \* يؤسسه الرحمة نسي لحدده

وربما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع الى ما سيخبر به عنه ، منتظرا لوروده عليه حتى

لاسناد الزوال اليها ، وذ ريمة الى تحقيق الزوال ، ودليل على ثبوته ، - بخلاف

سمك السماء - اذ لا يدل على تحقيق بناء البيت ، ولوقيل : غالت الفول ود السبي

شربت بيتا مهاجرة ، لكان فيه تحقيق الخبر ايضا .

وكذا ظن المخاطبين يكون تلك الجماعة اخوانا لهم ملة باعثة على اسناد شفاء الغليل

اليهم ، وذ ريمة للتبيه على الخطأ (١) ، ولو قيل : يشفى صرعكم غليل صدور الذين

ترونهم اخوانكم ، لكان التبيه على الخطأ باقيا على حالة .

وكذا ثبوت الوحشة فى دار البيت باعث فى الاخبار بايناس الرحمة اياه تسليسة

للمتخلفين (٢) ، وفيه تنبيه على معنى آخر ، نحو أن الاولى بهم تقليل ما يوجب تلك الوحشة

من حزنهم وتفجعهم ، ولو آخر الموعول لكان التبيه على ذلك المعنى باقيا قايما ، فقد

استبان أن الايما بمعنى الاشمار بجنس الخبر ، ليس وسيلة الى تلك المعاني ، كيف ؟

ولا يشتبه على ذى مسكة أن قولك : الذى يرافقك يستحق الاجلال . وتوكل : يستحق

الاجلال الذى يرافقك متساويان فى التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا .

ثم ان المنصف أورد الكلام فى الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعى ، ومن

تقدم ذكر الذات على الصفة ، فذكر بناء الخبر - دون اثبات المسند - والا فلا فرق

بينها وبين الفعلية فى اغادة عذء النكتة (٣) أعنى الايما وما ينفرع عليه .

(١) والبيت من قصيدة من ( الكامل ) قالها عبدة بن السبيب يوصى ابنا ، وينصحهم

بتقوى الله وبر الوالد ، والاتحاد والحذر من النمام ، المفضليات ج ١ ص ١٤٣

- ١٤٥ وما عند التخصيص ج ١ ص ٣٦ ، والايضاح : ج ١ ص ٣٧ ، والحيوان

ج ٦ ص ٧٢ .

(٢) والبيت لابي السلاء المعري ، من قصيدة فى رثاء ابن عمه ، وقيل : فى رثاء بعض

الاشراف ، شروح سقط الزند : ج ٣ ص ١٠٢٧ .

(٣) فى " ج " وهذا النكت .

يأخذ منه مكانا اذا ورد كقوله :

والذى حارت البريه نيسه \* حيوان مستحدث من جماد  
وفى هذه الاعتبار كثره ، فحم لها حول ذكائك .

وانما اظننا فى توضيح المقام للثبث اقدمك فى دفع تمويهات الاوسام ، قوله "بيتا"  
يريد بيت العزو الشرف ، دعائم هذا البيت "أعز" أى أقوى وأطول من دعائم كل بيت ،  
وسميت الكوفة ، كوفة الجند لانامة جند كسرى بها ، "غالت" : أى أهلكت ودعا لى "غول"  
فلا يرجى رجوع ذلك الود اليها ، "ترونهم" تظنونهم "والفليل" ما يجده الانسان من  
شدة الفيظ ، وحرارة المطش ، يقال : صرع ، أى القاء على الارض ، قوله "وربما قصد  
بذلك" ، عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى ، أى يقصد بايراد المسند اليه  
موصولا ما ذكر وربما قصد ، ولا يجوز عطفه على قوله "وربما جعل ذريعة" لانه قد استوفى  
فروع الايما بقوله "أو على معنى آخر" معطوفا على خطأ ، وايضا كان المناسب حينئذ  
لفظة هذا ، لقرب الايما .

وانما لم يقل : أو أن يقصد ، عطفنا على أن تسمى ، بل غير الاسلوب الى "ربما"  
قصد "اشارة الى أن ايراد المسند اليه موصولا له مدخل فى التشويق المذكور وليس مستقلا  
بافادته ، ان لابد من تقديمه أيضا . والمعنى : أنه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا  
تشويق السامع ، وتوجه ذهنه الى الخبر ، وذلك بأن يكون الصلة أمرا غريبا مشوئا الى  
سماع الخبر ، فيأخذ الخبر من ذهن السامع مكانه - أى يتمكن فيه - وذلك : لأن الوارد  
بعد التوجه والانتظار ، أعز وأدخل فى القبول ، و "حتى" متعلق بتوجهه ، و "منتظرا"  
حال من فاعله ، قال تلميذ الشاعر فى تنوير السقط : ( المراد حيرة الناس فى خلقه  
آدم عليه السلام من الجماد ، الذى هو التراب ) (١)

وقد يقال : أراد خبرتهم فى حشر الاجساد ، لأن البيت من قصيدة يرثى بها

(١) يقصد بتلميذ الشاعر : يحيى بن على التبريزى ، اللغوى ، كانت له معرفة تامة بالادب  
والنحو ، قرأ على أبى الصلاء المسمى وغيره ، وشرح سقط الزند والمفضليات وغيرهما  
والبيت لابى الصلاء المسمى من قصيدة من ( الخفيف ) يرثى فيها حنانيا .  
شرح التنوير على سقط الزند : ج ١ ص ٢٨٥ ، ومعايد التتبع ج ١ ص ٤٨٥ .

وأما الحالة التي تقتضى كونها اسم إشارة ، فهي متى صح احضاره ، فى ذهن السامع بوساطة  
الإشارة إليه حسا ، واتصل بذلك داع ، مثل : أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه  
سواها ، أو أن تقعد بذلك أكمل تمييز له وتعيين كقوله :  
هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه \* من نسل شيبان بين الضال والسلم

ففيها حنفيا ، قوله " وفى هذه الاعتبار " أى فى المعانى التى تدبره وتبذل أغراضا  
من إيراد المسند إليه موصولا ، و " حم " من حام الطائر حول الماء ليقع على الموضع الذى  
يمكن فيه من شربه ، وتلك المعانى كالترغيب فى قولك : الذى حسن فعالة ، وكمل جماله  
منتظر على الباب ، والتنكير كما فى قولك : الذى دم خلقه ، وذم خلقه <sup>(١)</sup> والحث على  
الترحم كقولك : الذى نهب أمواله وسبى أولاده ، أو على التأمل كما فى قولك : الذى تاه  
فيه الفكر مسألة القنأ والتد ر ،

(تعريف المسند إليه بالإشارة :)

~~~~~

قال " وأما الحالة التي تقتضى كونها اسم إشارة ، فهي متى صح احضاره ، فى ذهن  
السامع بوساطة الإشارة إليه حسا " - أقول : وذلك لأن أسماء الإشارة موضوعة فى أصلها  
لأن يشار بها إلى محسوس مشاهد ، فان أشبه بها إلى غير محسوس ، أو إلى محسوس  
غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد ، وتتميز الإشارة الفعلية بمنزلة الإشارة  
الحسية <sup>(٢)</sup> قوله " واتصل بذلك داع " - أى باع - فان عدم طريق إلى الاحضار سوى  
الإشارة الحسية ، باع متقدم - لا غاية متأخرة عن إيراد المسند إليه اسم الإشارة ، نعم :  
تبيه المخاطب على ذلك عدم متأخرة عن ذلك الإيراد - وكذا القصد المتعلق بأكمل  
التمييز وغيره باع متقدم واسم الإشارة - وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا لمتعدد  
- إلا أنه بسبب اقترانه بالإشارة الحسية يفيد أكمل التمييز والتعيين <sup>(٣)</sup> ، إذ لا يلقى  
اشتباه أصلا بعد الإشارة التى هى بمنزلة وضع اليد ويمتاز المقصود به عند العقل والحس  
مما - بخلاف العلم والمضمر - فان المقصود بهما يمتاز عند العقل وحده ولذلك جعله  
بعضهم أعرف الممارف ، ومن جعل العلم أعرف ، نظر إلى أنه - بحسب وضعه الواحد -  
لا يتناول إلا معينا ، ومن جعل المضمر أعرف ، نظر إلى أن ضمير المتكلم لا يتصور تطرق

(١) الدميم : النبيح والخلق : السجية

(٢) هذه عبارة سعد الدين فى المثلول ص ٧٧

(٣) فى " أ " تمييز وتعيين .

وقوله :

واذا تأمل شخص ضيف قبل \* تسربل سربال ليل أغبر  
أومى الى الكوما هذا طارق \* نحرثنى الأعداء أن لم تحرى

وقوله :

ولا يقيم على ضم يراد به \* الا الاذلان هير الحى والوتد

اشتباه اليه قطعاً ، فكل وجهة نحو موليتها<sup>(١)</sup> ، وأنت تعلم أن الانسب - اتفاقاً - تقديم اسم الإشارة على الموصول ، قوله " فردا " حال ، عاملها معنى الإشارة أو التبيه ، وجعلها حالا مؤكدة أولى ، و " من نسل شيان " حال أخرى ، وبين حال أخرى من شيان على طريقة ( ملة ابراهيم حنيفا )<sup>(٢)</sup> ، و " الضال والسلم " شجرتان فى البادية ، أى سمو - مع كونه من خلد العرب وفصحائهم وكرمائمهم - منفرد فى محاسنه عن غيره<sup>(٣)</sup> ، وهذا مثال للقصص الى أكمل تمييز وتعيين .

قوله " سربال ليل " جعل ظلمة الليل سربالا تسربل به طارق ، فلا يرى الا بتأمل خصوصاً اذا كان هناك غبار ، و " الكوما " : الناتة العظيمة السدام ، أى أومى اليها غايلاً " هذا طارق " نحرثنى - أى قتلتنى - دعاء عليه ، وفيه رعاية المشاكلة ، أو التفت اليها وخطبها بك على مجرى عادتهم فى خطاب الحيوانات فالياً حينئذ نرى " تحرى " ضمير يجب اثباته فى الكتابة<sup>(٤)</sup> وهذا مثال لايراد اسم الإشارة حيث لا

(١) انتباس من الآية ١٤٨ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٩٥ سورة آل عمران ، والآية ١٢٣ سورة النحل

(٣) والبيت من قصيدة من ( البسيط ) وقأه : ابن الرومى فى مدح أبى الصقر الشيبانى وقد عارض بالبيت بيت الخنساء فى أخيها صخرا : وان صخرا ٠٠٠ البيت فقد قال ابن الرومى بعد هذا البيت :

كان الشمس فى البرج المنيف به \* على البرية لا نار على علم  
ماعد التصيين : ج ٣٨ ، وديوان المعانى : ج ٤٢ ، والايضاح  
ج ١ ص ٣٨ .

(٤) والبيتان من ( الكامل ) وفى نهاية الارب : ج ٣ ص ٢٠٣ وذكر أنهما من قصيدة تروى لحسان بن ثابت ومطلعهما :

أنسيم ريحك أم ضيا المنبر \* يا هذه أم ريح مسك أوفر  
وعما موجودان فى مقدمة ديوان حسان ، وذكر محقق الديوان ص ( مكرر ) أنهما

عذا على الخسف مربوط برمته \* وذابشج فلا يرثى له أحد  
وقوله :

أو لك قوم ان بنوا أحسنوا البنا \* وان عاعدوا أو فوا وان عقدوا شدوا  
أو ان يقصد بيان حالة فى القرب والبعد والتوسط كقولك : غذا وذلك وذاك .

طريق سواء ، قوله " ولا يقيم " (١) الضمير فى " به " راجع الى المستثنى - أعينى  
العام - المقدر بحسب المعنى ، فانه المقيم الذى يدل عليه يقيم أى لا يقيم مقيم ، أو  
أحد على نظم يراد به ، وقد يتوهم أن المستثنى منه ضمير مستتر فى مقيم ، راجع الى أحد  
والاذ لان بدل منه كما يشعر به عبارة المتصنف فى قوله تعالى ( ان كانت الا صحيفة  
واحدة ) (١) - و ، لا يرى الا مساكنهم ) (٢) بالرفع فيهما - كما يجى فى مباحث القصر ،  
و " غير الحى " الحمار الا على المشترك بينهم يركبونه ولا يراعيه أحد منهم ، أشار أولاً  
الى امتيازهما عما عداهما فى صفة الذل - أى الهوان - ثم بين ذاتهما ، ثم أورد اسم  
الاشارة لكل منهما فاعدا بذلك تمييزه أكمل تمييز وتعيين ليكون اثبات ما أسند اليه من  
وجه ذلته ، بحيث لا يتدلر الى التباس أصلاً ، و " الخسف " : الذل والجوع ،  
و " الرمة " : القطعة البالية من الجبل ، والشج : الدق والكسر ، و " لا يرثى " - أى  
لا يرق ولا يرحم - والمشهود الحث على عدم تحمل النسيم ، بأن غذا صفة الحمار والجماد  
قوله " أحسنوا البنى " (٤) يقال : بنى وبنى - بالضم فيهما - كدمية (٥) ودمى ،  
وبالكسر فيهما كجزية وجزى ، والمراد ما بنوه من غنائج المهار (٦) ، وكأنه أشار بكلمة  
" ان " الى أن ما بهم من احسان بناء المكارم ، والايقاء بالصهود ،  
وثيق العهود بحيث يعم ما تحقق من هذه الامور وما يتقدر منها ، واشار اسم الاشارة

من الابيات التى عشر عليها فى كتب الادب ، وفى معاهد التفسير ج ١ ص ٣٨ ذكر  
انها قيلت فى مدح حاتم الطائى ، وانظر : الامالى للقالى ج ١ ص ٤٣ ، وديوان  
المعاني ج ١ ص ٦٥ .

(١) والبيتان من قصيدة من (البيداء) لمتلمس جرير بن عبد المسيح " وفى ديوانه برواية  
( ولن يقيم على خسف يسام به ) ديوانه : الورقة ٧ وهو مخطوط برقم ٥٩٨ بدار الكتب  
وانظر الايناح ج ١ ص ٣٩ وديوان المعاني ج ١ ص ١٢٠ ، والمستقصى ج ١ ص ١٣٣  
(٢) من الآية ٥٣ سورة يس

(٣) من الآية ٢٥ سورة الاحقاف وانظر : شرح سعد الدين الورقة ٤٦ ب

(٤) والبيت قاله الحنيفة من قصيدة من (الطويل) يمدح سعدا ، وقال أبو جلال ( انه  
أمدح ما قالت العرب ، وأن معانى القصيدة ابتكار ليس للعرب مثلها ، وكل من تناول  
معناها فانما أخذ من الحنيفة ) ديوان الحنيفة ج ٢ ص ٢٠ ، وديوان المعاني ج ١ ص ٤١  
ونهاية الارب ج ٣ ص ٧٢ والامالى ج ٢ ص ١١٨ ، ومهجة المجالس ج ١ ص ١٦  
(٥) الدمية : الصنم ، ونرى الصورة من العاج ونحوه (٥) المهار : جمع بر على غير قياس

ثم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار ، مثل أن تقصد بذلك : كمال العناية بتمييزه وتعيينه كقوله - عز من قائل - ( أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ) أو أن تقصد بذلك أن السامع غيبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس ، كقول الفرزدق في خطابه جريرا :  
أولئك آباءى فجئنى بمثلهم \* إذا جمعتنا يا جرير الجامع

### لأكمل التمييز ،

قوله " أو أن يقصد " بذلك أى بإيراد المسند إليه اسم الإشارة بيان حاله ، فإن جعل القرب والبعد والتوسط داخلية فى معانى اسم الإشارة ، كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص ، وإن جعلت خارجة عنها يقصد بها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى التثنية والكثرة والتوسط ، كان من علم المعانى (١) .

قال " ثم تتفرع على ما ذكر " - أقول : أى الأصل فى اسم الإشارة أن يقصد به أكمل تمييز ، أو بيان الحال ، ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبه ، أى تارة يقتصر على أن يقصد به أكمل تمييز المسند إليه ليتضح عند السامع غاية الإيضاح ، وغدا أمر مقصود فى نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما أسند إليه كما مر .

وأخرى يقصد به أكمل التمييز ويتوسط بهذا القصد الى قصد معنى آخر يناسبه ، كإظهار كمال غاية المتكلم بتمييز المسند إليه لنوع قرب واعتبار له عنده ، كما فى قوله ( أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ) (٢) .

وكالتبيين على غاوة (٣) السامع - أى غوى عداد الحيوانات - فما لم يجعل الشيء (عنده) (٤) متميزا غاية التمييز - بحيث لم يشاعده - لم يدركه .

كما فى خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه (٥) ، وكذا يقصد تارة بلفظه هذا شبه المكانى وأخرى يتوسل بشبه الى دنو مرتبته ، تشبيها للمراتب المحتولة بالمسافات المحسوسة ، ولما لم يكن إرادة التشبه به مع المشبه ، كان التفرع عنها لمجرد المناسبة المصححة لإرادة

(١) انظر المألول ص ٧٧ - ٧٨ (٢) الآية ٥ سورة البقرة

(٣) منه تقول : غيب عن الشيء ، إذا لم تفلح له ، وغيبى على الشيء ، كذلك إذا لم تعرفه

(٤) ساقطة من " أ "

(٥) والبيت من ( الطويل ) أنظر : ديوان الفرزدق ج ٢ ص ١٧٥ ومعايد التصيبي ج ١



أو أن تقصد بقرنه تحقيره واسترذاله ، كما قالت عائشة : يا عجباً لابن عمرو هذا ! محقرة له ، وبنو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكما يحكيه عزو علا عن الكفار ( ماذا أراد الله بهذا مثلاً ) وفي موضع آخر ( أهذا الذي بعث الله رسولا )<sup>(١)</sup> وفي موضع آخر ( أهذا الذي يذكر آلهتكم )<sup>(٢)</sup> ومنه : ( وما بهذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ) وكما يحكيه القائل عن امرأته :

تقول ودقت نحرى بيمينها \* أبغى هذا بالرخا المتعاس  
وبعده تعظيمه ، كما تقول في مقام التعظيم : ذلك النائل ، وأولك الفحول :

المشهد بخلاف اكمل التمييز ، وكمال العناية بالتمييز - نانها يجتمعان في القصد  
مع المناسبة كما عرفت آنفاً .

قوله " كما قالت عائشة " - رضى الله عنها - تظهر ، فإن اسم الإشارة في كلامها صفة  
للمجرور - لا مسند اليه - أو تمثيل لما قصد بقرنه التحقير ، فإنه يوجد في غير المسند اليه  
أيضاً ، " يا عجباً " منون - أى يا قوم أعجبوا عجباً - وغير منون أيضاً - أى يا عجبى احضر  
فهذا أو أنك - ، وتحقيرنا عبد الله من أجل افتائه بوجوب نقض الشفاثر على النساء عند  
الاغتسال<sup>(٣)</sup> ، أى : هذا أمر نحن أعلم به منه فكيف يخالفنا ؟ و ( مثلاً )<sup>(٤)</sup> تمييز أحوال  
كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله تعالى ينسرب المثل بالذباب والمنكوت والهموض ، قوله  
" وفي موضع آخر " خبر لما بعده ، غير الاسلوب لانه تمثيل ، قوله : " ومنه " فصل عما قبله  
- مع كونه تمثيلاً أيضاً - اما لاحتمال أن يقصد به مجرد قرب الحياة بلا تحقيره ، واما لأن  
المشار ( اليه )<sup>(٥)</sup> فيه حقير في نفسه - بخلاف ما تقدم - ، ونظم الآية ( إلا لهو ولعب )<sup>(٦)</sup>  
فتأخير اللهو - كما في أكثر النسخ - سهو ، وفي سورة الانعام ( وما الحياة الدنيا إلا  
لهو ولهو )<sup>(٧)</sup> بدون اسم الإشارة ، قوله " وكما يحكيه القائل " هذا - أيضاً تنظير - وعطف على  
قوله " وكما يحكيه عز وعلا " وإيراد الأمثلة بينهم ما تفنن منه ، " ودئت " في موضع الحال ،  
وهذا " خبر بعلى ، و " بالرحى " متعلق بما يفسره المتعاس ، أى بعلى هذا

(١) الآية ٤١ سورة الفرقان (٢) الآية ٣٦ سورة الانبياء

(٣) والحديث رواه مسلم في كتاب الحيض ، انظر : صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦٠ ، والسنن

الكبرى للبيهقي : ج ١ ص ١٨١ .

(٤) من الآية ٢٦ سورة البقرة ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ٨٧

(٥) ساقطة من نسخة الاصل (٦) من الآية ٦٤ سورة المنكوت

(٧) من الآية ٣٢ سورة الانعام

وكقوله - عز وجل - ( ألم • ذلك الكتاب )<sup>(١)</sup> ذنبا الى بعده درجة • وتولها فيما يحكيه  
جل وعلا ( قالت فذلكن )<sup>(٢)</sup> ولم تقل : فهذا يوسف حاضرا • رفعا لمنزلته في الحسن •  
واستحقاق أن يحب ويفتتن به • واستبعادا لمحلته • ومن التبديد لقصد التعظيم قوله  
تعالى ( وتلك الجنة التي أورشتموها ) أو خلاف تعظيمه • كما تقول : ذلك اللعين • أو  
ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا السلك • ولطائف هذا الفصل لاتكاد تنضب •

المقاسم بالرحى - أى الذى حصل القمى - ونوعه الحدب - بسبب كثرة ادارة الرحى  
مع تكلف القمى • قالت ذلك منكورة لكونه بعملها<sup>(٣)</sup> • قوله " وبعده تعظيمه " أى وأن يقصد  
بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم • فيجعل علو مرتبته ورفعة محله بمنزلة بعده في المسافة  
قوله : " ومن التبديد لقصد التعظيم قوله تعالى : - وتلك ( الجنة )<sup>(٤)</sup> هذا كلام يقال  
لاهل الجنة في الجنة • فهى حاضرة قريبة • فتلك للتعظيم • وفصله لاحتمال أن يقال :  
( تلك الجنة ) اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا • أى : تلك الموعودة على هذه التى  
أورشتموها • بخلاف قولها ( فذلكن ) فانه مقيم للتعظيم • قوله " أو خلاف تعظيمه " •  
هطف على تعظيمه • أى : أو أن يقصد ببعده خلاف تعظيمه - أى تحفيره وإخفائه - على  
معنى أنه بعيد في الشاية عن ساحة عز الحضور والقرب •

قوله " أو ما سوى ذلك " هطف على قوله " أن لا يكون لك أو لسامعك • وذلك اشارة  
الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها • و " هذا السلك " •  
اشارة الى سلك الدعاء والتفرع • و " هذا الفصل " اشارة الى فصل كون المسند اليه اسم  
اشارة •

ومن جملة اللطائف الداعية أن يورد اسم الاشارة للتبسيط على أن المشار اليه انما  
استحق ما ذكر بعده • لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى ( أولئك على هدى )<sup>(٥)</sup> • ٧٠

(١) الآيتين ٢٤١ سورة البقرة (٢) من الآية ٣٢ سورة يوسف  
(٣) والبيت من ( الطويل ) وقائله : الهذلول بن كعب العبدي • وفي شرح ديوان  
الحماسة ج ٢ ص ٢٢٨ يروى : تقول ومكت • ونسبه المبرد في الكامل : ج ١  
ص ٣٥ الى اعرابي سعدى وانظر : الايضاح ج ١ ص ٤٠ • والخصائص ج ١  
ص ٢٤٥ •

(٤) من الآية ٧٢ سورة الزخرف • وانظر : الكشف ج ٤ ص ٢٠٨  
(٥) من الآية ٥ سورة البقرة • وقد سبقت باوصافهم في الآيتين السابقتين في قوله تعالى  
( الذين يؤمنون بالغييب ويقيمون الصلاة • الآية ) وانظر الكشف ج ١ ص ٣٤ •

وأما الحالة التي تقتضى التعريف باللام : فهي متى أريد بالمسند اليه نفس الحقيقة ، كقولك : الماء مهدأ كل حى ، قال - عز من قائل - ( وجعلنا من الماء كل شىء حى )<sup>(١)</sup> أى جعلنا مهدأ كل شىء حى بهذا الجنس ، الذى هو جنس الماء ، يأتى فى الروايات أنه - جل وعلا - خلق الملائكة من ریح خلقها من الماء ، والجن من نار خلقها منه ، وآدم من تراب خلقه منه ، وكقولك : الرجل افضل من المرأة ، والدنيار خیر من الدرهم والكل

ونول الشاعر : " فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه " (٢) . الا أن مذهب المثاليين عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، ومن اللذائف المتفرقة : قصد التحظيم بالقرب ، بناء على أن عظمة الشىء مما يقتضى التوجه اليه والتقرب منه كقول تعالى ( ربنا ما خلقت هذا باطلا ) (٣) و ( ان هذا القرآن يهدى للتوہى أقوم ) (٤) وسيأتى فى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت أخرى ربما امکن اجراء بعضها فى الاخراج على مقتضى الظاهر

(تعريف المسند اليه باللام : )

قال : " وأما الحالة التي تقتضى التعريف باللام " - أقول : أى تعريف المسند اليه باللام " فهي متى أريد بالمسند اليه نفس الحقيقة " ، أى مع الإشارة الى حضورنا فى ذهن السامع ، فإن معنى تعريف اللام هو هذه الإشارة كما يستحقه ، وقوله " وقال عز من قائل " استشهد بداريق الاستئناف على صدق قوله " الماء مهدأ كل حى " مع أنه مثال لتعريف الحقيقة باللام فى غير باب المسند اليه .

(١) من الآية ٣٠ سورة الانبياء

(٢) وهذا عند ربيت من ( الذويل ) وقائله : حاتم الطائى ، وتامه : ( وان عاشى لم يقدم ضحيئا مذمما ) ، وهذا البيت سبقه أبيات أخرى عددت الصفات التى من أجلها استحق ذلك ، والحسنى : ممد ركا بشرى ، وقيل : اسم للأحسان ومعنى البيت : هذا الرجل - لعلو عتمته - ان يهلك فله ثناء حسن ، وان يعمش بعمش ممدح معززا بسبب ما نفع عليه من صفات طيبة ، ديوان حاتم الطائى ص ٢٩ - ٨٣ وانظر الايضاح للخليل : ج ١ ص ٤١ ، وخزانة الأدب : ج ٣ ص ١٢٥

(٣) الآية ١٩١ سورة آل عمران ، وانظر : الكشف ج ١ ص ٣٥٠

(٤) الآية ٩ سورة الاسراء

أعظم من الجزء ، ونسم الرجل ، وبس الرجل ، ومن تعريف الجنس قوله :  
والخل كالماء يبدى لى نماء ، \* من النساء ويخفيها من الكدر  
وتولى :  
الناس ارض بكـ لـ ارض \* وانست من فوئهم ساء

وقوله : " يأتى فى الروايات " - أقول : استئناف آخر لدفع توهم أن تفسيره للآية  
مخالف لما ورد فى الكتاب واشتهر ، من أن مبدأ الانس التراب ، ومبدأ الجن النار ، ولما  
روى من أن مبدأ الملائكة الريح <sup>(١)</sup> فأشار الى وجه التوفيق ، ثم رجع الى ذكر الامثلة ، واللام  
فى " الرجل والمرأة " ، والدينار والدرهم " لتعريف الجنس والحقيقة ، وليس يلزم من كون  
جنس الرجل أفضل من جنس المرأة أن لا تكون امرأة أفضل من رجل <sup>(٢)</sup> ، لجواز أن يكون  
الجنس الحاصل فى ضمن كل فرد من الرجل ، أفضل من جنس المرأة الحاصل فى ضمن  
أى فرد منها ، مع كون خصوصية فرد منها أفضل من خصوصيات أفراد منه ، وأما قولك :  
" الكل أعظم من الجزء " فمعناه الطامع أن كل واحد من أفراد الكل أعظم من جزئه ، فاللام  
فى الكل للاستغراق ، ونى الجزء هو عن المضاف اليه ، وقد يجعل اللام فى الكل  
للجنس ، لكن يقصد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد منه - لا بعينه - كما سيأتى ،  
فهو أعظم من جزئه .

ولا يصح أن يقال : جنس الكل أعظم من جنس الجزء ، قوله " ونسم الرجل " حمل على  
تعريف الجنس للمبالغة ، كأنه يدعى أن جنس الرجل وما عيته الجامعة للمحاسن والمساوى  
المنسوبة الى هذا الجنس ، هو ذلك المخصوص .

وقد يقال : المراد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد منه - لا بعينه - فيرجع الى  
ما ذكره من أن اللام فيه للعهد الذى ، وسيأتى تمام الكلام فى باب الاذنب ان شاء  
الله تعالى ، قوله : " ومن تعريف الجنس " - أقول : قيل فذلك لاحتمال الاستغراق نى  
بذاته الامثلة ، والبيت الاول يشتمل على أربعة أمثلة - أى جنس الخل كجنس الماء -  
قوله " يبدى " بيان لوجه الشبه ، والمعنى يبدى خيلى لى ، أو يبدى كل من جنس

(١) انظر الكشف : ج ٣ - ١٩٥

(٢) يمكن ذلك فى حالة خمول الرجل وبلادته - مثلاً -

وقوله عز قائلًا : ( أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكمة والنبوة ) ، ولقرب المسافة  
- اذا تأملت - بين أن يعرف الاسم بهذا التعريف ، وبين أن يترك غير معرف به يعامل  
معرفته كثيرا معاملة غير المعرف ، قال :  
ولقد أمر على اللثيم يسبني \* فضيت ثمت قلت لا يعنيني

### الخليل لصاحبه (١).

قوله " الناس أرض " (٢) أى لهذا الجنس صفة ( أرض ) (٣) حيث كانوا ، ولك عليهم  
علو مرتبة ، و ( الكتاب والحكمة والنبوة ) (٤) محمولة على الجنس ، وقد حملت على الاستفراق  
أيضا ، لأن ( أولئك ) إشارة إلى الانبياء ، وآبائهم وذرياتهم وقد أوتوا جميع الكتب والأحكام  
والنبوات على سبيل التوزيع .

" قوله ولقرب المسافة " - أقول : متعلق بقوله " يعامل " ، و " بين " حال من المسافة  
و " اذا تأملت " ظرف للقرب نفسه ، إلا أنه في الحقيقة ، ظرف لظهوره ، و " بهذا التعريف "  
إشارة إلى تعريف الجنس ، ولفتة به " مستدرك لأن المقصود أن يترك الاسم منكرا غير  
معرف بشئ من التعريفات ، وهذا الترتيب إنما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس ،  
إذا أريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه ، لأجل قرينة تقتضى ذلك ،  
كقولك - حيث لأعهد - أكلت الخبز ، وشربت الماء ، فان مؤدى هذا المعرف يؤدى المنكر  
- وهو الفرد المنتشر - كأنك قلت : أكلت خبزا ، وشربت ماء .

والفرق : هو أنك في العرف تشير إلى كون ماغية ذلك الفرد معلومة . وليس فسى  
المنكر هذه الإشارة ، والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف  
المعهد الذمى ، وإذا قصد بالمعرف بلام الجنس الإشارة إلى الماغية من حيث هى -  
كما فى الأشياء التى يراد تحديدها أو اجراء الأحكام على ماغياتها فبين المعرف  
والمنكر يون (٥) بعيد ، لأن المراد بالمعرف الماغية من غير أن يلاحظ معها وجودها فى

(١) البيت من البسيط من قصيدة لأبى العلاء ، وعده ابن سنان من التشبيهات المختارة ،

شعر مقل الزند ج ١ ص ١٢٢ وسرا الفسحة ص ٢٦٤ والإيضاح ج ١ ص ٤٢ .

(٢) وقد ورد هذا البيت فى ديوان المصطفى : ج ١ ص ٢٧ ضمن الأبيات التى أوردها أبو هلال  
فى المدح ، ولم يعين قائله ، ومراده : كون المدح أرفع شأننا من كل الناس .

(٣) زائدة فى أ ب ح .  
(٤) من الآية ٨٩ سورة الأنعام وانظر الكشف : ج ٢ ص ٣٣ .  
(٥) البون : مسافة ما بين الشئين .

فصرف اللثيم ، والمعنى : على لثيم من اللثام ، ولذلك : تنذر : يسهني وصفا - لا حال - ، وله في القرآن غير نظير .

ضمن شئ من افراد غا ، وبالنكر فرد منها مبهم نعم : المصادر التي ليست فيها شائبة الوحدة - كرجسى وذكرى وبشرى - يتحد مؤدى معرفتها ومنكرها ونحو الماعية من حيث على الا أن في المصرف اشارة الى حضورها - دون المنكر - ، فكما يجوز أن يعامل المصرف - اذا أريد به الفرد المنتشر - معاملة المنكر - كما نحو المشهور - ينبغي أن يجوز ذلك في هذه المصادر قوله "يعامل معرفة كثيرا معاملة غير المصرف" - أقول : أراد أن هذه المعاملة جائزة ، أو يجوز أيضا أن يجعل هذا المصرف مبتداً وهذا حال كسائر المعارف ، قوله "على اللثيم" <sup>(١)</sup> لم يرد به لثيما معينا ، إذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ، ولا الماعية من حيث على ، بقرينة المرور ، ولا الاستفراق ، بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراد <sup>(٢)</sup> ، والمعنى : ولقد مرت على لثيم من اللثام ، فمدل الى أمر للاستمرار ، و"ثبت" - بالحق التام - مخصصة بعطف الجمل .

قوله "ولذلك" - أقول : أى ولكونه ، بمعنى لثيم يقدر "يسهني" وعفا - لا حالا - والمراد أن ذلك مصحح للمعدل عن الحال الى الوصف ، - لأنه مرجح للوصفية على الحالية - ، بل المرجح أن جملة وصفا - أى على لثيم عادته المستمرة مسهني - أقعد <sup>(٣)</sup> في المعنى وأدل على وقاره <sup>(٤)</sup> من أن يجعل ثيدا للمرور ، وكأنه قال : امر دائما على لثيم مواظب على سبى <sup>(٥)</sup> فلا التفت اليه وأقول لا يعنيني ، أى لا يريدنى - بل يريد غيرى - ، أو لا يهمنى الاشتغال به ، والانتقام منه .

قوله "وله" - أقول : أى وللمصرف الذى عومل معاملة المنكر "غير نظير" أى لسه نظائر كثيرة ، والمراد الامثلة ، أو لنوله ( على اللثيم يسهني " نظائرا لأشياء كثيرة فى

(١) والبيت من ( الكامل ) ضمن مقطوعة قالها : شمر بن عمرو الحنفى يمدح نفسه بالحلم واحتمال أذى اللثيم ويسخر من صمته ، الاغمميات : ص ١٢٦ ، ونى عروس الافراح : ج ١ ص ٣٢٥ نسب الى حمير ، بن جابر ، وانظر : كتاب سيبويه : ج ١ ص ٤١٦ ، والاغانى : ج ٩ ص ١٢٢ ، والخصائص : ج ٣ ص ٣٣٠ ، والايشاح : ج ١ ص ٤٢ .

(٢) فى "ج" فى ضمن افراد ، (٣) أى : أثبت وأمكن (٤) الوتر : الحلم والثبات (٥) فى "أ" مسهني

أو السموم والاستغراق ، كقوله - غز وعلا - ( ان الانسان لفي خسر ) الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) وقوله ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وقوله ( ولا يفلح الساحر حيث أتى ) .

القرآن ، كقوله تعالى ( كمثل الحمار يحمل أسفارا )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ( الا المستضعفين من الرجال والنساء والولك ان لا يستطيعون )<sup>(٢)</sup> ففي الكشف<sup>(٣)</sup> : أن ( يحمل ) صفة للحمار ، و لا يستطيعون صفة للمستضعفين ، أو للرجال والنساء والولدان ، وفيه ( غير المفضوب )<sup>(٤)</sup> صفة ( للذين أنعمت عليهم ) اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ، ومن هذا يعلم أن الموصول ، كالمعرف باللام في هذه المعاماة .

قوله : " أو السموم والاستغراق " أنول : عطف على نفس الحقيقة ، أي أو أريد بالسند اليه - بل بتعريفه باللام - عموم الحقيقة - لا أفرادها - ولما كان السموم قد يطلق على تناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد ، وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس : جريا على ما هو المشهور وسيحقق اند راجه مع المبدأ الذمى تحت التعريف الجنسى ، الا أنه اشار ههنا الى اند راج الذمى تحته لكونه اظهر ، فلم يجعله قسما على حدة ، وتريئة الاستغراق في ( ان الانسان )<sup>(٥)</sup> : ويؤيد الاستثناء ، وفي المثالبين الأخيرين صحة ورود ،

فان قلت : اللام في ( السارق )<sup>(٦)</sup> و ( الساحر )<sup>(٧)</sup> موصول ، وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر ؟

قلت : ان سلم كون اللام موصولا<sup>(٨)</sup> ، فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك أن صحة استثناء أى عدد يراد تدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية .

لا يقال : ( اذا كان ( الساحر ) عاما وقد وقع في حيز النفى ، وجب أن يقصد به

(١) من الآية ٥ سورة الجمعة (٢) من الآية ٩٨ سورة النساء

(٣) انظر الكشف : ج ٤ ص ٤٢٤ ، ج ١ ص ٥٦٦ ، ص ١٦ ، ١٧

(٤) من الآية ٧ سورة الناحية (٥) من الآية ٢ سورة العصر

(٦) من الآية ٣٨ سورة المائدة (٧) من الآية ٦٩ سورة طه

(٨) انظر الكشف : ج ١ ص ٤٩١ والمطول ص ٨١

أو كان المسند إليه حصّة مضمودة من الحقيقة ، كما إذا قال لك نائل : جامى رجل من قبيلة كذا ، أو رجلا ، أو رجال ، فتقول له : الرجل الذى جاءك أعرف أو الرجلان اللذان جاءك ، أو الرجال الذين جاءوك ، وفى التنزيل ( وابعث فى المداين حاشرين \* يأتوك

نفى العموم - لا عموم النفى - كما اشتهر من أن النفى يتوجه الى قيب الكلام لا الى أصله (١) ؟ .

لأننا نقول : ليس ذلك كليا ، ألا ترى الى عموم قوله تعالى ( لا يحب كل مختال فخور ) والسر فيه : أننا اعتبر قيد العموم فى الكلام أولا ثم أدخل النفى عليه ثانيا ، كان النفى واردا على المقيد نافيا لقيد - أعنى عموم - وان عكس كان القيد واردا على النفى ومقيدا لصحزم نفيه ، والتحويل فى تعيين أحد الاعتبارين على القرائن ، قوله " أو كان المسند اليه حصّة مضمودة من الحقيقة " عطف على قوله " أريد بالمسند اليه نفس الحقيقة ، وإنما لم يقل : أو حصّة مضمودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة أو العموم ، اشعارا بأن تعريف العهد قسم مستقل من التعريف ، مقابل لتعريف الجنس ، ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنس ، قوله " كما إذا قال لك نائل " - أقول : فيه تنبيه على أن الحصّة المضمودة من الحقيقة قد تكون فردا أو قد تكون أكثر ، وعلى أن مضمودية الشئ قد تكون باعتبار كونه مذكورا فى كلام شخص آخر ، وقوله تعالى : ( فجمع السحرة ) (٣) إشارة الى جميع المذكورين ، أعنى ( كل سحار عليهم ) (٤) ، ولا شك أن هذا الجميع حصّة مضمودة من حقيقة الساحر ، فليس فى السحرة استغراق انفراد الحقيقة ، وليس اللام فيه اسما موصولا - وان كان صفة - وإنما يكون ذلك فى الصفات التى يقصد بها الحدوث ، لا فى الصفات التى صارت بمنزلة الاسماء - ولكن سلم - فقد مر أنه فى حكم المعرف باللام .

فان قلت : إذا قلنا - مثلا - كل عدد اما زوج أو فرد ، فالاعداد غير خارجة عنهما ، كان العهد والاستغراق مجتمعين فى لفظ الاعداد ؟ .

(١) قال الامام عبد القاهر : " من حكم النفى اذا دخل على كلام ، ثم كان فى ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه الى ذلك التقييد ، اذا قلت : أنا الذى التمس مجتمعين ، فقال قائل : لم يأتك التمس مجتمعين ، كان نفيه ذلك يتوجه الى التمس الاجتماع الذى هو تقييد فى الاثيان ، دون الاثيان نفسه " ، دلائل الاعجاز

ص ١٨٣ فيما بعدنا . (٢) من الآية ١٨ سورة لقمان (٣) من الآية ٣٨ سورة الشعراء (٤) من الآية ٣٢ سورة الشعراء



بكل سحر عليهم \* فجمع السحرة ) وفى موضع آخر ( كما أرسلنا الى فرعون رسولا \* فعصى فرعون الرسول ) وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق أو العهد بذكر فى الفن الثالث ان شاء الله تعالى .

وأما الحالة التى تقتضى التعريف بالاضافة : فهى متى لم يكن للمتكلم الى احضاره فى ذهن السامع طريق سواها أصلا ، كقولك : غلام زيد ، ان لم يكن عندك منه شىء سواء ، أو عند سامعك ، أو طريق سواها أخصر ، والثناء مقام اختصار .

قلت : اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد ، فلا حاجة الى ملاحظة كونهم مذكورة حتى تكون معهودة ، فمن أين للجتماعيها ؟ على أن الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان أصلا ، قوله ( فعصى فرعون الرسول )<sup>(١)</sup> نبيه بإيراده على أن التعريف باللام لا يخص<sup>(٢)</sup> المسند اليه ، وكثيرا ما يسورد الامثلة من غير الباب الذى هو فيه ، تبينها على عدم الاختصاص ، فيقال : تلك أمثلة للحالة الجارية فى غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها بما يردّها الى الباب . قوله : " وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق والعهد بذكر فى الفن الثالث " ذكر هناك : أن النول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ، ثم حقق كيفية افادتها اياها بأللام موضوعا للعهد ، فكان الاولى به أن يذكر ههنا تعريف الحقيقة أيضا .

(تعريف المسند اليه بالاضافة : )

قال : " وأما الحالة التى تقتضى التعريف بالاضافة " - أقول : أى تعريف المسند اليه بالاضافة ، وقوله " الى احضاره " - أى بعينه - متعلق بدائرىق لتضمنه معنى موصل ، و " أصلا " مصدر مؤكد لانتفاء الطريق ، أو حال من طريق أى انتفى طريق سواها انتفاء كلية ، أو انتفى ملتبسا بالكلية .

قوله " ان لم يكن عندك منه " - أى من الغلام - شىء من طرق التعبير عنه " سواء " أى سوى أنه " غلام زيد " أو لم يكن " عند سامعك " شىء سواء .

(١) من الآية ١٦ سورة الزمّل (٢) فى " أ " لا يختص

كقوله :

عواى مع الركب اليمانيين مصمد \* جنيب وجثمانى بمكة موثق  
أولأن فى اضافته حصول مطلوب آخر ، مثل أن تغنى عن التفصيل المتعذر ، أو الأولى  
تركه بجهة من الجهات كقوله :

وفيه بحث : لأن النسبة الاضافية يجب أن تكون معلومة للمخاطب ، ولا شك أنها  
يصلح أن تقع صلة بأدنى تصرف لا يشبهه على ذى <sup>(١)</sup> مسكة فيقال : الذى هو غلام  
زيد ، فيرجع الى أن الاضافة أخصر ، قوله : " أو طريق سواها أخصر " أى لم يكن عند  
المتكلم طريق غير الاضافة أخصر من الاضافة فيفهم منه - عرفا - أن الاضافة أخصر الطرق  
الحاصلة عنده فى احضاره بمعنى ، ولك أن تجعل " سواها " استثناء من طريق أخصر ،  
فيدل على أن الاضافة أخصر الطرق ، فتوله " عواى - أى مهوى ومحبو - أخصر من  
الذى اعواه ، و " اليمانيين " جمع يمان ، بمعنى يمنى حذف احدى الياءين ، وعوض عنها  
الألف المتوسطة ، " مصمد " أى ميمد ، من أصد فى الأرض ، اذا أبعد فيها ، جنيب  
أى مجنوب مستتب ، يقال لكل تابع منقاد جنيب ، يريد أن حبيبى راحل نحو اليمى ،  
وجسمى مثيد بمكة <sup>(٢)</sup> فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام ، قوله " أولأن "   
عطف على ما تقدم - بحسب المعنى - أى تعريف السند اليه بالانثافة ، أما لانتفاء  
طريق سواها ، أو للاختصار ، أو لأن فى اضافته حصول مطلوب آخر سوى الاختصار .

وقد يقال : هو عطف على " متى لم يكن " عطف ظرف على ظرف ، أى الحالة  
المقتضية للانثافة حاصلة متى لم يكن طريق ، أو حاصلة لأن فى اضافته ، وفيه أن الاسم  
ظاهرة فى الحامل فلا يلزم العطف على الزمان ، قوله " مثل أن تغنى " بالنصب ، على  
أنبدل من " حصول " ، أو حال من " مطلوب آخر " وبالجر على أنه صفة له ، قوله  
" أو الأولى " عطف على المتعذر ، و " تركه " فاعل له .

(١) أى بنية من عتل ، يقال : فيه مسكة " من خير ، أى بقية  
(٢) البيت من ( الدلويل ) وقائله : جعفر بن عتبة الحارثى - عند ما كان مسجوناً بمكة -  
أنظر : شرح ديوان الحماسة : ج ١ ص ٥١ - ٥٢ ، ومعايد للتفصيل : ج ١  
ص ٤٣ ، وخزانة الادب : ج ٤ ص ٣٢١ ، والاغانى : ج ١١ ص ١٤٣ ، الايناح  
ج ١ ص ٤٤ .

بنو مطريوم اللقيا كأنهم \* أسود لها في غيل خنان أشبل  
وقوله :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم \* قبر ابن مارية الكريم المفضل  
وقوله :

نومي نسم قتلوا أميم أخی \* فاذا رميت يصيني سهمي

فيلزم أعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر بدون الشرائط المعتبرة في مسألة الكحل (١)  
فيكون شاذاً ، وجاز أن يكون " الأولى تركه " جملة اسمية معطوفة على صلة اللام فـ  
" المتعذر " نظراً إلى المعنى ، كأندثال : عن التفضيل الذي تعذر ، أو الأولى تركه  
فيلزم جعل الاسم صلة اللام على وجه التسمية .

قوله " لجهة من الجهات " كضيق الثام لعدم الفرصة ، وأداء التفضيل إلى ملال  
السامع ، واشتمال اسمائهم على ثقل وكراخه سمح ، أو صلاحية تلخيص ، وكاستهجان التصريح  
بنسبة الفصل القبيح إلى صريح اسمائهم واقتضاه التفضيل تقديم بعض على بعض فيورث  
عداوة أو أذى خاسر (٢) ،

قوله " بنو مطر " - أنول : هذا من قبيل المتعذر عادة ، لأن المراد القبيلة  
و " بنو اللقيا " معمول بمعنى التشبيه المستفاد من ( كأنهم ) والفيل : الأجمة (٣)  
و " خنان " : مأسدة مشهورة ، والاسد اذا كان ذا شبل - أي ولد - كان أشد  
مقاتلة ومدافعة (٤) قوله " أولاد جفنة " مما ترك تفصيله للأولية إذ المراد اشخاص  
معدودون ، والمعنى : أنهم لم يترقوا بموت أبيهم عن شرعهم ، وأنهم لا ينتجمون (٥)  
كسائر الاعراب ، وترك تفصيلهم احترازاً عن تقديم بعضهم على بعض ، وعن التصريح بأسمائهم

(١) أنظر شرح الايموني : ج ٢ ص ٨٩ (٢) أنظر المحلول : ص ٨٨

(٣) وحي ماوي الاسد

(٤) والبيت من ( اللويل ) وثأله : مروان بن أبي حفصة في معن بن زائدة ، ويعد من  
أمدح ما ناله محدث ، وأنه من صفات الكلام ، وما اجتمع فيه جودة المعنى واللفظ ،  
شعر مروان بن أبي حفصة ، ص ٨٨ ، وأما إلى المرتضى ج ١ ص ٥٨٧ ، والناعتين

ص ١٠٩ والاشياء والنظائر : ج ١ ص ٢١

(٥) النجمة - بنم النون - طلب الكلام في موضعه .

وقوله :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة \* وللسبع خبر من ثلاث وأكثر  
أو مثل أن تتضمن اعتبارا لطيفا مجازيا ، كقوله :  
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة \* سهيل اذا عت غزلها في القرائب

الانك الداخلة فيهم و " مارية " أم جفنة<sup>(١)</sup> ، قوله " قومي " لم يحصر باسماء قتلة أخيه  
من الاقارب ، ولم يفصلها لانه يورث تأكد العداوة ، و " أميم " مرخم أميمة اسم امرأة كانت  
تلومه على ترك الانتقام ، فدفع لاثمتها ، بأن الانتقام منهم يحود بالمشرة اليه ، لأن عز  
الرجل بمشيرته<sup>(٢)</sup> .

قوله : " قبائلنا سبع " (٣) ترك فيه التفصيل ، لان المقصود التفصيل باعتبار كثرة  
العدد المعلومة من السبع صريحا فيضيق التفصيل ، وأيضا الاخبار بسبع عن المفصلين  
يكون لغوا ، وأيضا قد يستهجن التصريح بمعنى اسامي القبائل ككلب وكلاب<sup>(٤)</sup> ، ونمر  
وقال أولا : " ثلاثة " نظرا الى تأويل القبائل بالاحياء ، ثم عاد الى " ثلاث " .

قوله " أو مثل أن تتضمن " : أى الانفاة " اعتبارا لدليفا منسوبا الى المجاز كما  
فى الانفاة لادنى ملابس ، فان الهيئة التركيبية فى الانفاة للامية متنوعة للاختصاص الكامل  
المصحح بأن يخبر عن المناف بأنه للمناف اليه ، فاذا استعملت فى أدنى الملابس  
كانت مجازا لفويا - لا حكما - كما توهم<sup>(٥)</sup> ، لأن المجاز فى الحكم انما يكون بصرف  
النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر لاجل ملابس بين المحليين ، وظلا هو أنه لم  
يقصد صرف نسبة الكوكب عن شىء الى " الخرقاء " بواسطة ملابس بينهما ، بل نسبة  
الكوكب عن شىء الى " الخرقاء " بواسطة ملابس بينهما ، بل نسبة الكوكب اليها لتظهر

(١) والبيت من قصيدة نالها : حسان بن ثابت ، فى مدح الفساسة من آل جفنة ،  
وابن مارية : نحو الحارث الاعرج ، ديوان حسان ص ٣٠٩ ، والشعر والشعراء :  
ج ٢٦٥ .

(٢) والبيت من ( الكامل ) وقوله : الحرث بن ولة الذهلى ، وهو ليس باخبار ولكنه  
تحزن من الشاعر وتنفج بما حدث ، شرح ديوان الحسان : ج ١٩٩ والامالى  
ج ٢٦٢ ، وعيون الاخبار : ج ٢ ص ٨٨ ، ودلائل الاعجاز ص ١٦٥ .

(٣) وهذا البيت من قصيدة نالها : القتال الكلابى ، ديوانه ص ٥٠ وانظر : كتاب  
سيبويه / ج ٢ ص ١٧٥ ، والانصاف فى مسائل الخلاف : ج ٢ ص ٤٥٥ .

(٤) كلب : حى من قنائة ، وكلاب : فى قریش وهو كلاب بن مرة ، وفى عوازن : وهو  
كلاب بن ربيعة بن صعصعة .

(٥) يقصد بالمتوهم سعد الدين اذ يقول : " فالانفاة لادنى ملابس تكون مجازا =

وقوله :

إذا قال قدنى قال بالله حلقة \* لتغنى عنى ذا انائك أجمنا  
أو مثل أن تتضمن نوع تعظيم باعتبار ، كما تقول : عدى حضره فتعظم شأنك أن لك  
عبدا ، أو كما تقول : عبد الخليفة حضره فتعظم شأن العبد ، أو كما تقول : عبد الخليفة  
عند فلان ، فتعظم شأن فلان ، أو نوع تحقير ، كما تقول : ولد الحجام عده ، أو غرضا  
من الأغراض ممكن التعلق بالاضافة .

جدعا فى تهيئة ملابس الشتاء بتفريقها فطنها فى قرابينها ليغزل لها فى زمان طلوعه  
الذى هو ابتداء البرد (١) ، فجعلت هذه الملابس بمنزلة الاختصاص الكامل ، وفيه لطف ،

قوله : " إذا قال " (٢) فيما يشهدان :-

أحد عما أن الاناء للضيف وقد اضافته الى الضيف بالابسته اياه فى شربه منه ، ونسى  
جعل هذه الملابس بمنزلة الاختصاص الملكى ، مخالفة فى اكرام الضيف ولطف .

والثانى : أن " ذا " بمعنى صاحب ، وأريد به اللبن ، وأضيف الى الاناء لما لبسته  
ايا ، بكونه فيه ، وهذه ايضا اضافة لادنى ملابس ، أى اذا قال الضيف : حسبى ما شربته  
قال المضيف : أحلف بالله حلقة ، واللام فى " لتغنى " جواب القسم ، والياء مفتوحة  
بتقدير النون الخفيفة ، أى لتبعدن ذا انائك عنى ولتجعلنه فى غنى منى ، كان الطعام  
محتاج الى من يطعمه ، وتد يروى بكسر اللام على تقدير أن ، وليس شئ من هذين  
المضافين مسند اليه ، فكان الاولى تغيير الاسلوب ، الا أنتمركه تغننا فى ايـــــراد  
الامثلة الخارجة عن الباب ،

قوله " أو مثل أن تتضمن نوع تعظيم " أى للمضاف اليه ، أو المضاف او غيرهم  
" باعتبار " كالمالكية ، والملوكية ، والمصاحبة فى الامثلة الثلاثة المذكورة ، ومثال تحقير

== حكما ، مشعرا بجعل تلك المناسبة بمنزلة المناسبة الكاملة الانماية " شرح المختار  
الورق ( ٥١ .

(١) وهذا البيت من شواهد المنهل ولم يحلم تأكله ، انظر : المنهل ص ٩٠ ، وشرح  
المنهل : ج ٣ ص ٨ ، وخوانة الادب / ج ٣ ص ١١٢ - ١١٣ .

(٢) وهذا البيت ينسب الى حديث بن عتاب الطائى ، وانظر : شرح المنهل ج ٣ ص ٨  
والكشف : ج ٣ ص ٤٨٧ ، ومجالس شعلب : ج ٢ ص ٦٠٦ .

أما الحالة التي تقتضى وصف المصروف : فهي إذا كان الوصف مبيها له ، كاشفا عنه ، كما إذا قلت : الجسم الطويل المريض العميق محتاج الى فراغ يشغله : أو قلت : المتقى الذى يؤمن ويصلى ويذكر على هدى من ربه ، فبينت بالوصف على الطف وجهه - أن المتقى هو الذى يفعل الواجبات بأسرها ، ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها وكشفته

المضاف اليه : ضارب زيد بالباب ، ومثال الأخيرين : مذكور فى الكتاب ، قوله "أوغرضا" هطف على نوع تعظيم ، وذلك كالتحريض على أداء حق المضاف فى قولك : صديقك بالباب ، وعكسه فى قولك : عدوك يسلم عليك ، والاستعطاف فى نحو : اميرك محتاج اليك والابتهاج والتحرن فى نحو : حبيبى شفى أومات .

( وصف المسند اليه : )

قال : "وأما الحالة التي تقتضى وصف المصروف" - أقول : أى يراد نعت المسند اليه المصروف ، نهى إذا كان ذلك لانتعت مبيها للمسند اليه ، كاشفا عن ماغيته .

فالوصف فى المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة ، كاشف عن حقيقته ، وفيه أيضا : إشارة الى علة الحكم - أعنى الاحتياج الى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه - .

٧٦

لا يقال : هناك أوصاف ثلاثة ليس شىء منها كاشفا ؟

لأننا نقول : الوصف فى الأصل مصدره فجاز إطلاقه على المتعدد ، فيقال : المجموع وصف كاشف ، وأيضا تلك الثلاثة بمعنى المتد فى الجهات .

وتد يقال : الكاشف هو الطويل المقيد بصفته - أعنى المريض والعميق - والوصف فى المثال الثانى يحتمل وجودا ثلاثة : الكشف ، والمدح ، والتخصيص ، وذلك أن المتقى ان حمل على معناه الشرعى - أعنى الذى يفعل الواجبات بأسرها ويسترك السيئات برمتها<sup>(١)</sup> - فان كان المخاطب جاعلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا ، وان كان عالما كان مادحا ، وان حمل على مايقرب من معناه اللغوى - أعنى المتجنب عن

(١) أى بجملتها ، ومنه قولهم : دفع اليه الشىء برمته ، وأصله : أن رجلا دفع الى رجل بحيرا بحبل فى عنقه ، فقليل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته .

كشفاً كأنك حددته ، ووجه اللطافة : هو أنك ذكرت أساساً الحسنات ومنصبتها وهو الايمان وعقبتها بأمر العبادات البدنية والمالية المستتبعين لسائر العبادات وهما : الصلاة والزكاة ، فأدلت بذلك فعل الواجبات بأسرها ، وذكرت الناعى من الفحشاء والمنكر وهو الصلاة ، فأدلت بذلك : اجتناب الفواحش عن آخرها ، ونظيره فى تنزيل الوصف منزلة الكاشف للمجرى عليه قول أوس :

الأمسى الذى يظن بك الظن \* كأن تعد رأى وقد سمعا

المعاصى - كان الوصف مخصصاً ، قوله : " بأسرها " أى بتمامها ، والاسر - فى الأصل - القيد الذى يشد به الاسير ، ويقال : نحو لك بأسره - أى مع أسره - وقوله " ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها " - أى عن جميعها - والتقدير متجاوزاً آخرها ، إلا أنه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدى بمن ، أى متباعدة عن آخرها بالتجاوز ، ونفيه مبالغة ليست فى تقدير متباعد عن آخرها . وليس المقام مما يثوهم فيه أنه من تجاوز عنه أى عفى (١) .

ولك أن تقول : والمعنى اجتناباً ناشئاً عن آخرها ، وذلك إنما يكون إذا بلغ فى الاجتناب آخرها ، يؤيده قولهم : جاؤا عن آخرهم ، والفاحشة : ما زاد قبحه قوله " كأنك حددته " شبهة بالحد ، ولم يجعله حداً كالاول لان بعض مفهوم اجزاء (٢) المتقى المذكور التزاماً ، وبينهما فرق آخر ، وهو أن الاول من قبيل كشف الحقائق الميضية والثانى من كشف المفهومات الشرعية ، قوله " ووجه اللطافة " (٣) يريد أن العدول عن العبارة الظاهرة - أعنى الذى يفعل الواجبات بأسرها ، ويجتنب المنكرات عن آخرها - الى قولك : " الذى يؤمن ويصلى ويذكرى "

فوائد :-

الاولى :

~~~~~

أن للحسنات كلها أساساً ومنصباً - أى أصلاً انصبت على فيه - ولا يستغنى عن شئ منها أصلاً وهو شرط لصحتها - أعنى الايمان - .

(١) ومن توهم ذلك هو سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح : الورقة ٥١

(٢) ليست فى الأصل

(٣) نُلِّفَ الشئ : صغر ، والدلف فى العمل : الرفق فيه .

حكى عن الاصمعي أنه سئل عن الالهي فأنشده ولم يزد ، وما يواخي هذا قوله - جل  
وعلا - ان الانسان خلق هلوفا \* اذا مسه الشر جزوها \* واذا مسه الخير منوعا <sup>(١)</sup>

#### الثانية :

• أنقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية •

#### الثالثة :

الاتتمار من القلبية على الايمان ومن الاخيرين <sup>(٢)</sup> على الصلاة والزكاة ، تنبيهها على  
أنها أصول ، وما عدانا منطوية تحتها •

#### الرابعة :

• الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها •

#### الخامسة :

الاياء الى أن واحدة من المبادات البدنية - أعني الصلاة - تستتبع ترك السيئات  
وفى قوله " باتى المبادات " دلالة على أن الصلاة والزكاة ، - وان كانتا اصلين -  
مستتبعين لباعداها ، لكنهما ليسا شرطين <sup>(٣)</sup> لصحته ، فان الام قد يستغنى عنها بعد  
الولادة - بخلاف الاساس - قوله " وذكرت الناعي " عطفا على " ذكرت اسام الحسنات " ٧٧  
وقوله : " ونظيره " أى ونظير قولك : " المتقى الذى يؤمن ويصلى ويذكر " ، فصله عما تقدمه  
لأن الموصوف بهمنا ليس على الطف وجه مسندا اليه ، وانما قال : " وفى تنزيل الوصف  
منزلة الكاشف " - أى فى الكشف - لا فى كونه كاشفا على الطف وجه ، ولم يقل فى كسوف  
الوصف كاشفا لأن الكاشف المطلق هو الحد ، وقد عرفت أن وصف المتقى منزلة الحد ،  
فالوصف نى قول أو من أينما منزل - منزلته ، قوله " للمجرى عليه " أى للموصوف ، وعليه ناعل  
للمجرى ، أو فيه ضمير للموصف ترك ابرازه ، و" الالهي " بالرفع على أنه خبر ان فى البيت  
السابق - أعني قوله - :

ان الذى جمع السماحة والنجدة \* والبر والتقوى جمعا

(١) الآيات : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ سورة البقر

(٢) فى الاصل : الاخيرين (٣) فى " ب " ليسا بشرطين



عن أحمد بن يحيى : قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع ؟ فقلت : قد نسرته  
 اللطعالي ، أو مدحا له كقولك : الله الخالق البارئ المصور ، أو كما اذا قلت : المتقى  
 الذى يؤمن ويصلى ويذكر على هدى ، ولم ترد الامدحه : أو ذما له كقولك : ابليس  
 اللعين ذمال منمل ، أو مخصصا له زيادة تخصيص مفيدا غير فائدة الكشف أو المدح كقولك  
 زيد التاجر عدنا

أو بالنصب على المدح ، وخبر ان فى قوله : فيما بعد خمسة أبيات :-  
 أودى فلا تنفع الاشاحة من \* أمر لمن قد يحاوا البدع<sup>(١)</sup>  
 وصف الالمى - وهو الذكى المتوقد - بما ينكشف به مناه بأدنى التفات ، وهو أنه  
 يسيب فى ظنه كأنه رأى المثلثون ، أو سمعه ، أودى : أى هلك ، والاشاحة الحذر ،  
 والبدعة : الامر الغريب ، أى لا ينفخ طالب الامور الغريبة الحذر من أمركائن لامحالة ،  
 قوله " حكى عن الاصمى " استيناف يدل على كون الوصف كاشفا الالمى ، قوله " ومما  
 يواخى هذا " - أى يناسب قول اوس - نسله عما تقدم لكون الموصوف فيه نكرة ، ولاحتمال  
 أن لا يكون " جزوعا - ومنوعا " صفة لهلوعا - بل حالا مثله - وعلى التقديرين مجموعهما  
 بمنزلة الكاشف للهلوع .

قوله " عن أحمد بن يحيى " نحو أبو النجاس ثعلب<sup>(٢)</sup> ، أى حكى عنه هذا الكلام - أعنى  
 قال ٠٠٠ الخ - قوله " أو مدحا له " عطفًا على قوله " مبينا " أى كان الوصف مدحا  
 للمسند اليه ، قوله " أو كما اذا قلت " الاولى أن يقال : أو كما قلت ، لأنه عطف على  
 قولك - وسيرد عليك كلام فى اذا شذء - والمراد بالمتقى ههنا المعنى الشرعى أيضا ،  
 الا أنك بنيت الكلام على أنه معلوم للسامع ، وذكرت هذه الامور مدحا له ، وخصصتها  
 بالذكر ، اظهرارا لفضلها على غيرها ، لا لاستبعادها لما عداها - كما فى صورة الكشف -

- (١) والابيات من قصيدة من ( المتسرح ) قالها اوس بن حجر فى فضالة بن كلفة ، ديوانه  
 ص ٥٣ - ٥٥ والمستقصى فى أمثال العرب ج ١ ص ٢٠٦ ، والكامل : ج ١ ص ٢٧٤  
 ومعاهد التخصيص : ج ١ ص ٤٥ ، والوساطة : ص ٣١٣  
 (٢) ويحد امام الكوفيين فى النحو واللغة ، روى عنه الاخفش الاصغر وابن الانبارى ، وكان  
 ثقة حجة مقدما ، ومن مصنفاته : الفصح ، ومعانى القرآن ، ومجالس ثعلب ، وتوفى  
 سنة ٢٩١ هـ ، وانظر : المزهري فى علوم اللغة : ج ١ ص ٣١٤ ، والكشاف ج ٤ ص ٤٩٠

أو كما اذا قلت: المتقى الذى يؤمن ويصلى على عدى ، وأنت تريد بالمتقى : المجتنب  
عن المعاصى ، أو تأكيدا له مجردا ، كقولك : أمس الدابر لا يعوده وكان ما تعلق بالوصف  
مطلوبا ، ولما ترى من طلب التمييز بالوصف وامتناع أن تميز شيئا عن شئ بما لا تعرفه له .

بل على المرادة وحدها .

قوله " زيادة تخصيص " وذلك لأن الموصوف معرفة ، ففيه تخصيص قطعا ، فيفيد الوصف  
زيادة تخصيص - أى توضيحا بإزالة الابهام - وفى قوله " منيدا غير نائدة الكشف أو المدح "   
إشارة الى أن التخصيص - أى التمييز - يوجد فى الوصف الكاشف والماسح أيضا ، لكن  
المقصود هناك أحدهما لا مجرد التخصيص - كما فى الصفة المخصصة - ولم يذكر الـ  
اختصارا ، قوله " وأنت تريد بالمتقى المجتنب عن المعاصى " أراد بالمعاصى : المنهيات ٧٨  
التي تعلق النهى بها صريحا ، وترك الواجب منهى عنه ضمنا ، فلا يدخل فى المعاصى  
بالمعنى المذكور ، فلا يراد أن المجتنب عن المعاصى كلها يكون آتيا بالواجبات عن  
آخرها ، فلا يكون الوصف مخصصا .

واعلم : أن صاحب الكشف ، ذكر فى ( عدى للمتقين ) (١) هذه الوجوه الثلاثة  
ونقلها المصنف الى المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه ، قوله " وكان ما تعلق "   
مطلقا على كان الوصف مبينا - أى : الحالة المتفنية لوصف المعرف هى اذا كان الوصف  
مبينا أو مدحا له - . الخ وكان ما يتعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم  
والتخصيص والتأكيد مطلوبا .

قال " ولما ترى " - مقصوده الأسنى ندبنا : اثبات مطالب ثلاثة بين كلا منها بتقديم  
العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف :

الأول :  
~~~~~

أن الوصف حقه أن يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له ،  
وذلك لأن المقصود بالوصف : تمييز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد أن  
يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة أن تميز شيئا عن شئ بما لا تعرف ثبوت

(١) من الآية ٢ سورة البقرة ، وانظر الكشف : ج ١ ص ٢٨

يمكنك أن تتوصل به الى أن حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف وللملك بأن تحقق الشئ للشئ نزع على تحققه في نفسه ، لا يشتبه عليك أن حق كل وصف هو أن يكون في نفسه ثابتا متحققا وأن حق كل ما تقصد ثبوته للغير أن يكون في نفسه ثابتا ، وعندك ، فما لا يكون ثابتا كذلك أو متحققا يمتنع منك جعله وصفا ، وكذا خبرا أيضا بحكم عكس النقيض .

---

له - بخلاف الخبر - إذ حقة أن لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ، ولذا قيل : ان الصفات قبل العلم بها اخبار ، والاخبار بعد العلم بها صفات .

نعم : يشتركان في أن حقهما أن يكونا معلومى التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم .

فان قلت : قد يقصد بالوصف المدح أو غير - دون التمييز - فلا يثبت المدعى كليا ؟ قلت : الاصل في الوصف : هو التمييز ، لكن ربما يقصد به معنى آخر ، مع كون التمييز حاصلًا أيضا - كما بينا اشارته الى ذلك آنفا - ،

وانما قال : " يمكنك أن تتوصل " لأن العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب ، بل لابد من التأمل والنظر ، قوله " لما ترى " متعلق بـ " يمكنك " والضمير في " به " لما ترى .

المطلب الثاني :

~~~~~

أن حق كل وصف أن يكون ثابتا في نفسه ، وذلك لأن تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه . فان قيل : لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم أن يكون متحققا له ، حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز أن يكون اعتقادهما غير مطابق للواقع ؟ .

قلنا : الكلام على تنكير مطابقة ذلك الاعتقاد ، فنقول : يلزم من تحققه للموصوف تحققه في نفسه ، وأما الاعتقاد بتحقيقه فيستلزم الاعتقاد بتحقيقه في نفسه - لا تحققه في نفسه - ، وانما قال " ثابتا متحققا " تبنيها على أن الثبوت والتحقق بمعنى واحد ، وذلك المعنى عند المعتزلة أعم من الوجود ، فلا يرد عليهم النقص بالانصاف الانسانية والاعتبارية التي لا وجود لها في الأعيان - كالابوة ، والبنوة ، والحمى - لجواز أن يقولوا : أنها

وعسى اذا استوضحت ما أريناك أن تجذب بضبعك في تزيف رأى من لا يرى الصفة معلومة  
وأن تتحقق أن محاولة اثبات الثابت في نفسه لشيء آخر يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر في

٧٩ ثابتة في أنفسهم وان لم تكن موجودة ، ولما كان هذا الحكم متاولا للخبر أيضا عمه فقال :  
" وأن حق كل ما يقصد " أى ولا يشتبه عليك أن حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان  
بطريق الاعلام والاخبار - كما في الخبر - أو بطريق الإشارة والاحضار - كما في الوصف -  
أن يكون في نفسه ثابتا ، لما علمت من أن تحقق الشيء للشيء في على تحققه في نفسه ،  
وزاد دهننا ثبوته عند المتكلم حيث قال " وعندك " لان قصدك ثبوت شيء لغيره ، وحكمك  
به يستلزم علمك بثبوته له ، وهو مستلزم لمالك بثبوته في نفسه .

فتلخص من ذلك كله : أن الشيء اذا كان ثابتا لغيره ، وجب أن يكون ثابتا نفسى  
نفسه ، وأنه اذا قصد اثباته لذلك الغير ، فان كان بطريق الوصفية ، وجب أن يكون  
ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخادلب ، وان كان بطريق الخبرة  
وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده .

ثم ان معنى قوله " كل ما تقصد ثبوته للغير " كل ما يمكنك أن تجعله وصفا أو خبرا  
ومعنى قوله " حقا كذا " هو أن يكون متصفا بكذا وجوبا ، نالغضية المثبتة عنهما شيء قولنا :  
كل ما يمكنك أن تجعله وصفا أو خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة ، فتعكس بعكس  
النقيض على طريقة المتدمين الى قولنا : كل ما لا يكون ثابتا كذا لك - أى في نفسه - وعندك  
لا يمكنك ، بل يمتنع منك جعله وصفا ، وكذا جعله خبرا أيضا ، وقوله : " أو متحققا "   
إشارة الى أنه لا فرق بين الصارتين .

وعنا بحث : وهو أن المستحيل منفي اتفاقا ، لا تحقق ولا ثبوت له أصلا وقد  
يوصف بصفات ، ويحكم عليه بأحتمام صادقة ، كقولك : المستحيل الذي لم يعقل (١) امتنع  
الحكم عليه ، ولا يمكن أن يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في أنفسهم بحسب الخارج ،  
وأما الثبوت الذمى فهم لا يقولون به .

قوله : " وعسى اذا استوضحت " غداء إشارة الى مسألة كلامية وهي أن مشايخ

(١) فى " أ " كقولنا : المستحيل الذى لا يعقل .

نفسه لا محالة ، ثم لعلك أن الطلب سعى في التحصيل ، وأن تحصيل الحاصل

المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة ، وعرفوا الذات : بما يصح أن يعلم ويخبر عنه ، وزعموا أن الصفة لا يعلم ، والا لشاركت ان ذات في المعلوماتية وما يتفرع عليها ، من صحة الاخبار ، فيدخل في حد الذات ، فرد عليهم : بأن ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره - وفي نفسه - يدل على أن الصفة المتباعدة للذات معلومة أيضا ، فان قولك : عالم - مثلا - معناه شيء له العلم ( فالشيء هو الذات ، ومعنى له العلم ) (١) هو الصفة عندهم ، فاذا جعل : عالم نعتا ، كان ما يندرج في مفهومه معلوما أيضا ، فالصواب ما ذكره ابو الحسين : من أن الصفة تعلم تبعا - لا أصالة - (٢) .

٨٠ وتحقيقه : أنهم وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها ، وتعرفها وتعرف أحوالها بحيث لا يمكن الاخبار عنها - من هذه الجهة - ولا العلم بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذات ، فالصفة معلومة - تبعا - حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها ، كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا المقدار من المعلوماتية لا يقتضى صحة الاخبار ، إذ لا بد للمخبر عنه من أن يكون ملحوظا في نفسه ، فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات ، وقوله : " اذا استوضحت " متعلق بحسى ، و " أن تجذب " فاعل محسوس وجذب النبع : عبارة عن التقوية والحفظ عن الدلل ، وقوله " وأن تتحقق عطف على " أن تجذب " يريد أن الموصوف والمخبر عنه ، حقهما أن يكونا ثابتين في أنفسهما لانه قد أثبت لهما ما هو ثابت في نفسه ، وثبوت شيء لآخر فرع ثبوت ذلك ( الشيء ) (٣) الآخر في نفسه .

فان قلت : لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تندم ؟

قلت : نعم ، لكنه نظر الى أنك متى تحققت أن ثبوت شيء لغيره فرع ثبوت في نفسه ، تحققت - بلا شبهة - أن ثبوت لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لأن هذا أولى ، ألا يرى : أنهم ( جوزوا ) (٤) كون مبادئ المحمولات الخارجية معدومة فيه - كالمحسوس - ولم يجوزوا ذلك في موهوماتها ؟

(١) ما بين التوسين غير موجود في " أ " (٢) انظر : الملل والنحل ج ١ ص ١٣٠ ،

(٣) ساقطة من " أ "

١٣١ .

(٤) ليست في " أ "

ممتنع - كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب - تعلم أن مدلولك مثله في نحو : هل رأيت كذا وفي نحو : اضرب ، يمتنع أن يكون ثابتاً عندك ومتحققاً ، فيمتنع أن تجعل مثله وصفاً له أو خبراً .

قال : " ثم لعلمك أن الطلب " - أقول : هذا هو الطلب الثالث وأن الجملة الطلبية تمتنع أن تجعل وصفاً أو خبراً ، وإنما ورد لفظة " ثم " لأن إثبات هذا المشهود لا يتم بما ذكره ههنا وحده ، بل مع ما تقدم من كون الوصف أو الخبر ثابتاً عند المتكلم ، قوله " كما سيأتيك كل ذلك في قانون الطلب " : فانه ذكر هناك أن الطلب يستدعي مطلوباً لا محالة ، ويعلم منه أن الطلب سمي في تحصيل شيء ، والا لما استدعي مطلوباً (كذلك) (١) وذكر أيضاً أنه يستدعي فيما هو مطلوبه غير حاصل (٢) وقت الطلب ، (ويعلم منه أنه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعي أن يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب) (٣) ولو ترك الحوالة واعتمد على ثمادة البديهة بأن الطلب سمي في التحصيل ، وأن تحصيل الحاصل محال ، لكان أولى ، قوله " مثله " بدل من " مدلولك " ، أي تعلم أن مثل مدلولك في نحو : هل رأيت كذا ؟ وإنما قال " عندك " لجواز أن يكون المطلوب ثابتاً في نفسه ، ولا يعلمه الدال بطلبه ، وإذا لم يكن ثابتاً عندك لم يكن لكأن تجمعاء وصفاً أو خبراً .

ولتأمل أن يقول : مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه - لا المطلوب - الذي هو ليس حاصله معه ، فالصواب أن يقال : الوصف يجب أن يكون معلوم الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل أن يجري على الموصوف ، والطلب : لا يعلمه المخاطب إلا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه ، وكذا سائر الانشاءات ، فلا يقع شيء منها وصفاً إلا بتأويل .

وأما الخبر فلا يجري فيه ذلك ، والتسك بأن الخبر يحتمل الصدق والكذب (١) والانشاء لا يحتملها غلط ، نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء

(١) ساقطة من " ج " (٢) في " أ " مطلوبه أن لا يكون حاصل

(٣) ما بين التوسين غير موجود في نسخة العمل .

ولذلك تسمنا في مثل قوله : " جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط " نقول تقديره : جاؤا بمدق مقول عنده هذا النول ، أى يحمل المدق رائيهم أن يقول لمشاهد ، مثل رأيت الذئب قط ، لايراده في خيال الرائي لون الذئب بورقته لكونه سمارا ،

واستدل المصنف على ذلك بأن الخبر يجب أن يكون ثابتا في نفسه ومدلول الكلام الطلبى ليس كذلك ، قد ظهر لك بطلان مقدمتيه ، فزعم بعضهم : أنه يجوز وقوع الانشائية خبرا للببتدأ بلا تأويل<sup>(١)</sup> ، والمشهور هو التأويل ، وذلك لأن خبر الببتدأ يجب أن يلاحظ من حيث أنه حال من أحوال الببتدأ وينسب اليه ، سواء أرفعت النسبة بينهما أو استفهم عنها .

ولا شك أن نحو اضرب في قولك : زيدا ضربه ، ليس من أحوال زيد ، — اذا أجرى على ظاهره — كما في قولك : اضرب زيدا ، وأما اذا أول بمقول في حقه ضربه ، على معنى أنه يستحق أن يؤمر بضربه ، فقد صار ملحوظا من حيث هو حال لزيد ، وفيه مهالفة يعزى عنها قولك : اضرب زيدا ، لأنك هناك أمرت بضربه ، وأشارت الى أنس مستحق لذلك ، وتس عليه نحو قوله تعالى ( بل أنتم لا مرجحوا بكم )<sup>(٢)</sup> وأما مثل : أين زيد ؟ ومتى القتال ؟ فليس مما نحن بصدد ، لأن الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين الببتدأ المذكور ، والخبر المقدّر — لا على الخبر وحده — ، قوله : " ولذلك " أى ولا متناع وتوقع الطلب وصفا أو خبرا ، وقوله : " تسمنا نقول " كقولك : سمعت زيدا يقول ، فيقول أما حال — أى سمعته قائلا — والمعنى : سمعت قوله قائلا ، وأما بدل بتأويل المصدر — أى سمعت قوله — وقد يتوهم أنه ثانى مفعولى تسمنا<sup>(٣)</sup> ، والمدق : اللين الممزوج بالما ، وقوله " أى يحمل " تفسير لقوله " مقول عند " ، أى لا يريد أن هذا القول مقول عنده تحقيقا — بل تقديرا — على معنى أن المدق يحمل رائيهم على أن يخاطب مشاهد المدق — أى من يحضر — بمدق النول .

(١) يقصد بمن زعم : سعد الدين لقوله " ثم نفع الانشاء خبرا كثيرا في الكلام ، والتأويل بتقدير النول مما لا ضرورة اليه ، بل يأبى المعنى في كثير من المواضع " شرح سعد الدين للمفتاح . الورقة ٥٤ .

(٢) من الآية ٦٠ سورة ص

(٣) انظر : شرح سعد الدين للمفتاح : الورقة ٥٤ ، وشرح الشيرازي : الورقة ٥٣

وفى مثل : زيدا ضربه ، أو لا تضربه ، أنه محمول على يقال : أى بقا ، فى حقه أضربه  
أو لا تضربه ، ونفس قراءة ابن عباس - رضى الله عنه - ( ولقد نجينا بنى اسرائيل من  
العذاب المهيين \* من فرعون ) على لفظ من الاستفهامى ورفع فرعون ، بأنه لما وصف الله  
تعالى العذاب بكونه مهينا ، بيانا لشدة وفظاعة أمره ، وأراد أن يصور كسبه ، قال :  
من فرعون ؟ هل تعرفونه من عو ؟ •

وحاصله : جاؤا بمذق لونه لون الذئب (١) - الا أنه عدل عنه للمبالغة ، كأنه قال :  
مؤبوحيث من رآه قال لمصاحبه : هل رأيت الذئب ؟ فهذا اللبن لونه مثل لونه ، ولفظ  
"قط" لاستيعاب الازمنة الماضية ، واللام فى " لايراد ، " متعلقة بيحمل ، والضمير  
للمذق ، والوردة : بياض يضرب الى السواد ، والسمار - بالفتح - اللبن الرقيق ، وتسمير  
اللبن : ترقيقه بالماء ، قوله : " وفى مثل زيدا ضربه " أى وتسمنا نقول فى مثله :  
" أنه محمول " ، وانما قدر ههنا " يقال " ونى البيت " مقول " للشعار بجواز الامرين •

وقوله " ونفسر " عطف على " نقول " أن ولد لك تسمنا نفسر ، والظاهر أنه أراد تقدير  
القول فى الآية - وحينئذ ان جعل (العذاب المهيين) (٢) معهودا خارجيا ، قدر القول ٨٢  
معرفا - أى المتول عنه - وان جعل معهودا ذهنيا ، قدر منكرا ، - أى مقول عنه -  
وعلى الوجهين يجوز أن يتقدر " مقولا " على أنه حال ، فان الحال فى حكم الخبر •

وقيل : أراد تفسير الاستفهام على وجه يقع صفة بالتقدير التول ، فان مآل ما ذكره  
هو أن المعنى : من ( العذاب المهيين ) الشديد النظيع فى الفاية ، فقوله ( من  
فرعون ) (٣) فى معنى صفة معرفة ، وتوله " على لفظ من الاستفهامى " احتراز من قراءة  
العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا ، - أى كائنا من فرعون - (٤) •

(١) وقيل الشاعد " حتى اذا كاد الظلام يختلط " وشوم " الرجز " ونى خزانة الادب :  
ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٢ ، ذكر أنه لم ينسب لثاقل معين - وان كان البعض ينسبه  
الى العجاج - وليس فى ديوانه ، وانظر : الكامل : ج ٢ ص ٩٨ ، والكشاف  
ج ٢ ص ١٦٥ (٢) من الآية ٣٠ سورة الدخان

(٣) من الآية ٣١ سورة الدخان

(٤) انظر القراءات فى الآية وتوجيه كل قراءة فى البحر المحيط : ج ٨ ص ٣٧



فى فرط عتوموشدة شكيمته فى تفرغه ، ما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ؟ ثم عرف حاله فى ذلك تأيلاً ( انه كان عالياً من المسرفين )<sup>(١)</sup> وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه حق خدمته على ثمرات محتجبة فى أكماء ، أما الحالة التى تقتضى تأكيد : فهى اذا كان المراد أن لا يظن بك السامع فى حملك ذلك تجوزاً أو سهواً أو نسياناً ، كقولك : عرفت أنا - وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو نفسه أو عينه ، وربما كان القصد مجرد التفسير .

قوله " بأنه " متعلق بنفسه ، والضمير فى " كنهه " للعذاب ، أى كنهه فى الشدة والفظاعة ، و " هل تعرفونه ؟ " بدل من قوله " من فرعون ؟ " ، و " من هو ؟ " بدل من مفعول تعرفونه ، وقوله " فى فرط " : متعلق بمعنى اللغو المستفاد من من هو ؟ كأنه قيل : أى عال هو فى فرط عتوه ؟ والشككة : الحديد الممتزعة فى قم الفرس ، وشدة الشككة مثل فى فرط الأباء عن الانقياد .

والتفرعن : التجبر وتجاوز الحد فى الظلم ، مأخوذ من لفظ فرعون ، لاشتهاره بذلك قوله " ما ظنكم ؟ " بدل من هل تعرفونه ؟ " العذاب " على صيغة اسم الفاعل ، وضمير " به " للعذاب .

قوله : " ثم عرف حاله " عطفاً على " قال " أى عرف حال فرعون فى فرط عتوه وشدة شكيمته ، قوله : " وسيدطلع " لما أظهر بقوله " ولما ترى " الى عنها معانى دقيقة لطيفة كأنها ثمرات كانت مجتمعة فى أكمائها<sup>(٢)</sup> ، أشار الى أن من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظائر لها كثيرة .

(توكيد المسند اليه :)

قال : " وأما الحالة التى تقتضى تأكيد " - أنول : أى تعتدب المسند اليه المعروف بالتابع المسمى تأكيداً ، والمراد بالظن التوهم والاحتمال ، فان السامع ربما توهم فسئ حكمه بالمسند على المسند اليه ، أنك تجوزت فيه - أى نسبت المسند الى غير ما هو له بتأويل ، على طريقة المجاز العقلى - أو سهوت فيه ، بأن غفلت فيه عما عوله فذكرت غيره

(١) من الآية ٣١ سورة الدخان

(٢) الكم والكمة والكامة بالكسر : وعاء الدملج وغناء النور .

كما يطلعك عليه فصل اعتبار التثديم والتأخير مع الفعل ، أو خلاف الشمول والاحاطة  
بقولك : عرفنى الرجلان كلاهما ، والرجال كلهم .

مكانه أونسيته فوضعت غيره موضعه ، والسهو : ما يتبته صاحبه بأدنى تبنيه ، لأنه زوال  
الصورة عن المدركة فقط - دون النسيان - فانه زوالها عن المدركة والحافضة مما فيحتاج  
الى تحصيلها ابتداء ، فاذا أردت دنع ذلك التوهم ، أكدت المسند اليه تأكيداً لفظياً ،  
أما باعادة لفظه بحينه نحو " عرف زيد زيد " ، وأما بذكر ما عوفي حكم اعادته مثل :  
" عرفت أنا " فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان أو تأكيداً معنوياً بلفظ النفس  
أو المين ، فيندفع به توهم التجوز - دون السهو والنسيان - لاحتمال أن يتوهم وتوهم  
زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهواً أو نسياناً . قوله " وربما كان " أى ربما كان القصد بتأكيد  
المسند اليه التأكيد اللفظى والمعنوى المذكور مجرد تقرير - أى تحقيق معناه فى ذهن  
السامع - فانك اذا قلت : جاعى زيد ، وتوهمت أن معنى زيد لم يتقرر فى ذهن السامع ٨٣  
أكدته باعادته لتقرره فيه ، وإنما قال : " مجرد التقرير " تبنيها على أن ما تقدم مشتمل  
على التقرير - أيضاً - إلا أنه قصد به شئ آخر من دفع التجوز وغيره ، فان التأكيد  
اللفظى : ذكر الشئ مرتين فيفيد تقريره قطعاً ، ولفظه " نفسه وعينه " فى قوة التكرير  
فلا يخرج من التقرير ، وأورد لفظه " ربما " : اشارة بأنه قليل القياس الى ما تقدم ،  
قوله " كما يطلعك " ليس متعلقاً بقوله " وربما كان الزعد مجرد التقرير " - كما توهمه  
المعبارة - اذ ليس فى فصل اعتبار التثديم والتأخير مع الفعل ، ما يطلعك على أن  
التأكيد قد يقصد به مجرد التقرير ، بل هو متعلق بما قبله ، وذكر مجرد التقرير اعتراض  
بينهما ، كأنه قيل : ارادة دنع توهم التجوز أو السهو أو النسيان تقتضى تأكيد المسند  
اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل ، فانه ذكر هناك " أن قولك " : أنا سميت فى حاجتك  
يفيد القصر ، وأن قولك : سميت أنا فى حاجتك ، يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو  
والنسيان " فيعلم من ذلك أن تكرير المسند اليه فى نحو : أنا عرفت ، لا يفيد دفع ذلك  
التوهم ، إنما يفيد تكريره على وجه التأكيد ، فيكون ارادة دنع مقتضية لتأكيد المسند  
اليه ، لا لتكريره ، الملقا - قوله " أو خلاف الشمول " عطف على " تجوزاً " ، أى لا يذل  
بك السامع فى حكمك ارادة خلاف الشمول والاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاماً -

ومنه : كل رجل عارف ، وكل انسان حيوان ،

أى ذا أجزاء ، يصح أن يقصد به بعضها - جاز أن يتوهم السامع أنك قد قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكد ، بكل دفعا للتجاوز اللغوى كقولك : جامى الرجال كلهم ، وليس يندفع به توهم السهو أو النسيان أو التجوز العقلى ، وأما "عرفنى الرجلان كالنمى" فقد قيل : انه لتقرير الشمول - لا لدفع خلافه - اذ المثنى نص فى مدلوله فلا يجوز أن يقصد به بعضه .

وقيل : لدفع خلاف الشمول فى الحكم ، بناء على أن الفعل الصادر من أحد المتصاحبين يسند اليهما ، فيكون حينئذ لدفع التجوز العقلى - دون اللغوى - .

وأما اذا أردت دفع توهم أن الجائى رسولان منهما ، وجب أن تقول : أنفسهما - لا كلاهما - ، وكذا اذا أردت دفع توهم أن أحدهما جاء ، والاخر محرض<sup>(١)</sup> على ذلك المجىء بطريق هوم المجاز ، وجب أن تقول : جامى الرجلان ، لأن توهم أن التجوز اللغوى ، انما عوفى المسند ، واذا أردت دفع توهم السهو أو النسيان وجب أن تقول : جامى الرجلان الرجلان .

قوله " ومنه كل رجل " أى ومما يدفع به ثلن خلاف الشمول - وان لم يكن تأكيدا اصطلاحيا - وذلك لأنه فى معنى قولك : الرجال كلهم عارفون ، نبهنا الاعتبار فيه ٨٤ دفع خلاف الشمول .

وقد يقال : الخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواه فهم من النكس العموم ، كما فى قولك : ثمرة خير من جرداة ، فرجل وانسان فى المثالين للشمول ، ولغذا " كل " لدفع توهم خلافه ، واذا تركت التكلف كان " كل " فى المثالين لافساده الشمول ابتداء - لا لدفع توهم خلافه .

(١) التحريض على الشئ : الحث والاحماء عليه

وأما الحالة التي تقتضى بيانه وتفسيره : فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم ، كقولك : صديقك خالد قدم ، وقوله : علت كلمته - ( لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ) من غذا القبل ، شفع الهين باثنين ، واله بواحد لأن لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى الثنية ، وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة ، والذي له الكلام مسوق هو العدد فى الاول والوحدة فى الثانى ،

( بيان المسند اليه وتفسيره : )

قال : " وأما الحالة التي تقتضى بيانه " - أنول : أى تعقيب المسند اليه المعروف بالتابع الذى يسمى عطف بيان ، لافادة بيان متبوعه وتفسيره ،

وانما قال : " زيادة ايضاحه " : لأن المعرفة لا تخرج عن وضوح ، قوله " بما يخصه من الاسم " يتناول العلم وغيره ، فان ( البيت الحرام )<sup>(١)</sup> عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ، ولا يجب أن يكون اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق ، بل اللازم أن يكون مختصا به فى الجملة ، وأقله بالنسبة الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه ، وقد صرح فى قسم النحو بكون عطف البيان أعرف<sup>(٢)</sup> ، لكنه ليس لازما من كونه موضحا لجواز أن يوضح متبوعه عند الاجتماع ، ولا يكون موضح منه عند الانفراد ، قوله : " وتولى علت كلمته " مبتدأ خبره " من غذا التبيل " أى من تبيل التابع الذى يراد به البيان والتفسير ، وان لم يكن عطف بيان صناعيا ، ولا متبوع مسندا اليه فان ( اثنين )<sup>(٣)</sup> وواحد من الصفات المؤكدة ، الا أنه لم يتصد بهما مجرد التأكيد - كما فى أمس الدابر ، و ( نفخة واحدة )<sup>(٤)</sup> - بل قصد به بيان أن الفرض الاصلى من متبوعهما يعود لك المعنى الذى أكد بهما ، وليس فى البيان كالمصفة الناشئة ، اذ فيها بيان مفهوم المتبوع ، وفيهما بيان المقصد الاصلى من مفهومه .

(١) من الآية ٩٧ سورة المائدة ، وانظر الكشف ج ١ ص ٥٣١

(٢) انظر : النسم الثانى من منشاخ العلوم : ص ٤٠

(٣) من الآية ٥١ سورة النحل ، وانظر الكشف : ج ٢ ص ٤٧٥

(٤) من الآية ١٣ سورة المائدة

ففسر اليهن باتنين ، واله بواحد بيانا لما هو الأصل في الفرض ، ومن هذا الباب —  
من وجه — قوله تعالى ( وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ) ذكر في الأرض

وتوهم كونهما من علف البياض باطل<sup>(١)</sup> ، لأنه عرفه في النحو بما يذكر بعد الشيء ،  
من الدال عليه — لا على بعض أحواله — بيانا له لكونه أعرف<sup>(٢)</sup> .

ألا يرى الى أنه أورد الآية الأخرى معها ، ولا مجال لتوهم كونهما من علف البياض ؟  
لأنه اشترط كونه اسما ، قوله : " وكذا لفظ إله يحتمل الجنسية والوحدة " وذلك لأن اسم  
الجنس — كإنسان مثلا — ان كان موضوعا للمعية بقيد الوحدة — أعني الفرد المنتشر —  
كانت الوحدة داخلية في مفهوم ( اله ) كالثنائية في مفهوم ( ألّهين ) ، وان كان موضوعا  
للمعية من حيث هي ، كانت الوحدة مستفادة من تكثير ( آلّه ) وتوحيده ولو التزاما ، قوله  
" والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول " وذلك لأن سوق الكلام للنهي عن  
اتخاذ الاثنين من جنس الاله — لا عن اتخاذ جنس الآله — نصب النهي والاصل فيه هو  
العدد ، وأما الجنس فقيد للنهي عنه متمايا ، وقوله " والوحدة في الثاني " وذلك  
لأن المقصود اثبات الوحدةانية في الألوهية — لا اثبات الألوهية — فانها مسلمة ، قوله ٨٥  
" ففسر " يعني أن تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الفرض الأصلي منهما ،  
قوله " ومن هذا الباب من وجه " أي من باب البيان والتفسير ، وفصله من الآية الأولى ،  
لاختلافهما في أن الصفة في الأولى اسم وفي الثانية فعل أو ظرف ، فكانت هذه أبعد  
من علف البيان فلذلك قال : من وجه ، — وأيضا الصفة في الأولى لبيان أن الفرض  
الأصلي هو العدد والوحدة — مع كون الجنس دخلا في المراد — وفي الثانية لبيان أن  
المراد هو الجنس — دون الفردية — ولذا قال : " لبيان أن المقصد من لفظ دابة ولفظ  
طائر انما هو الى الجنس والى تقديرهما " وكأنه اشار بذكر التقرير الى أن اسم الجنس  
موضوع للمعية ، فكان التمسك منه الى الجنس تقريراً له على معناه الأصلي ، وتجريدا عما  
عرض له في الاستعمال باعتبار التوحيص والتكثير ، وإذا كان المقصد من ( دابة وطائر )

(١) يقصد بالمتوهم : العلامة الشيرازي ، وذكر في الايضاح أن الآية من وصف المسند اليه  
ليانه ، وقد تناول سعد الدين كل هذه الآراء وناقشها في المطول ، انظر : شرح  
الفتاح للشيرازي : الورقة ٥٤ ، والايضاح : ج ٤٩ ، والمطول ص ٩٧-٩٩  
(٢) انظر : القسم الثاني من المفتاح ص ٤٠

مع دابة ، ويطير بجناحيه مع نائر لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر إنما هو الى الجنسین والى تقريرهما .

الى الجنسین فلا اشكال فى الاخبار عنهما بقوله ( الا أم أمثالكم )<sup>(١)</sup> كأنه قيل : وما من جنس من عذیبن الجنسین ( الا أم أمثالكم ) ولا شك أن الجنس مفهوم واحد ، نسلاً يتصور حينئذ كون الوصف مفيد الزيادة التعميم ، وفى الكشف : أن المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة ، كأنه قيل : وما من دابة قط فى جميع الارضين السبع وما من دابة قط فى جو السماء ، من جميع ما يطير بجناحيه الا أم أمثالكم ، محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها<sup>(٢)</sup> .

وتوجيهه : أن النكرة فى سياق النفي تفيد العموم ولكن جاز أن يراد بها دواب أرض واحدة ، وطيور جو واحد ، فيكون استغناء عرفياً ، فلما ذكر وصفان نسبتهما الى دواب آية أرض كانت ، والى طيور أى جو كان<sup>(٣)</sup> على السواء ، اتضح أن الاستغناء حقيقى يتناول دواب جميع الارضين ، وطيور جميع الاقلاق ، فظهر أن الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه : أن النكرة المفردة فى سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنهما بقوله " أم " وكذا لا يصح ذلك الاخبار ان أريد بتلك النكرة النوع ، لأن كل نوع أمة - لا أم - ؟ .

وجوابه : أن النكرة هنا محمولة على المجموع من حيث هو بترينة الخبر ، والى السؤال والجناب أشار حيث قال : فان قلت كيف قيل الا أم مع أفراد الدابة والطائر ؟ قلت : لما كان قوله : ( وما من دابة ، ولا طائر ) دالاً على معنى الاستغراق ومفنياً عن أن يقال : وما من دواب ولا طيور ، حمل قوله ( الا أم ) على المعنى ، وإذا تحققت ما قررناه ، أنكشف لك أن كلامى الشيخين ليسا متحدین<sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ٣٨ سورة الانعام (٢) الكشف : ج ٢ ص ١٦

(٣) فى " أ " كانت

(٤) يقصد بالشيخين : السكاكى والزمخشري ، هذا وسعد الدين بعد أن يعرض لما قيل فى الآية بقول : " وبه يتبين أنه لا خلاف هنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمنصف - الخليل - على ما توجهه البعض " أنذر الملول ص ٩٧ ، ٩٨

وأما الحالة التي تقتضى البدل عنه : فهي اذا كان المراد تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح كقولك : سلب زيد ثوبه ، وجاء القوم أكثرهم

### (الابدال من المسند اليه :)

قال : " وأما الحالة التي تقتضى البدل عنه " - أقول : أى الابدال من المسند اليه

لينا سبما تقدم من البيان والتأكيد والوصف ، فان المراد بها معانيها المصدرية ، وانما ٨٦ قال : " نية تكرير الحكم " ، ولم يقل : اذا كان المراد تكرير الحكم ، لأن المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظاً - وليس كذلك - بل هو مكرر نية وقصدا ، قوله " وذكر المسند اليه " معدول على نية ، وقد جعل البدل منه تارة مسندا اليه ، نظرا الى الظاهر وأخرى " توطئة " للمسند اليه - الذى هو البدل - نظرا الى الحقيقة . قوله " لزيادة التقرير " متعلق بذكر المسند اليه ، وانما قال فى التأكيد وربما كان القصد الى مجرد التقرير ، وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيهها على أن المقصود الاصلى فى البدل كونه منسوبا اليه ، فيكون التقرير فيه امرا زائدا ، بخلاف التأكيد ، فان التقرير فيه مقصود أصلى<sup>(١)</sup> ، اذا عرفت هذا فتقول : فى الابدال أمران : الاول (٢) :

تكرير الحكم نية ، وذلك لكون البدل فى حكم تكرير العامل ، بناء على أنه المقصود الاصلى بالنسبة فيكرر العامل والانتساب ، وأيضا : ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير .

### الثانى :

زيادة التقرير والايضاح ، وذلك لأن كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة تقتضى ذكره مرتين فيوجب تقريره وايضا حقه قلعا ، وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل ونفى بدل البعض أيضا .

وأما فى الاشتغال فالن قولك : سلب زيد ثوبه ، بمعنى سلب شئ من زيد ثوبه ، ومن ثمة يقال فى بدل الاشتغال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا ، وكذا فى بدل البعض

(١) انظر المأول : ص ٩٩ (٢) ليست فى " ج "

وحق عليك الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم في الانواع الثلاثة من البسـد لـ  
- دون الرابع - فلي تأمل .

وأما الحالة التي تنتضى المطف : فهي اذا كان المراد تفصيل المسند اليه مع  
اختصار ، كقولك : جاء زيد وعمرو وخالد ، أو تفصيل المسند مع اختصار كقولك : جاء زيد  
فعمرو فخالد ، أو ثم عمرو ثم خالد ، أو جاء القوم حتى خالد .

فهما في الايضاح أتوى من بدل الكل ، - وان كانا أضعف منه في التقرير - وتمد يكون  
الثاني في بدل الكل أوضح من الأول فيفيد ، ايضاحا من هذه الجهة أيضا .

وتدعيم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما أظهر في الايضاح وأرسخ في البدلية  
لأن الكل يحتمل عطف البيان غالبا ، ولظهور التواضع فيهما ، لأن بدل الكل عـبـن  
البدل منه ، فجعل أحدهما توطئة نوع تحكم .

قوله " في الانواع الثلاثة " متعلق بقولك ، وأمر بالتأمل ، ليقض أن الرابع - أعنى  
بدل الفلذ - انما يكون في كلام يصدر لاعت روية وفطنة ، فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء  
ومن يحذو حذوهم .

(المطف على المسند اليه : )

قال : " وأما الحالة التي تنتضى المطف " - أنول : أى على المسند اليه - وحروته  
- على رأيه - أحد عشر ، ترك ههنا أم لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبره فالسواو  
اذا عطف بها على المسند اليه ، كان المقصود تفصيله - أى ذكره مفصلا - مع رعاية الاختصار  
فلو قيل - مثلاً - جاء رجالان فات التفصيل ، ولو قال : جاء زيد وجاء عمرو ، كان من عطف  
الجميل ونات الاختصار ، وليس في الواو تفصيل المسند ، اذ لا يدل على أن المجىء من  
أحد هما قبل الآخر أو بعده أو معه ، فلا يفهم منها ( تفصيله )<sup>(١)</sup> أو تعدد ، بل يفهم  
منها اشتراكهما في مطلق المجىء ، نعم : يلزم - عقلا - تعدد أنراد المجىء لامتناع ٨٧  
قيام عرض واحد بمحلين .

والفأ : لتفصيل المسند ، لدالاتها على التعتيب ، وهو أن ملبسة المجىء للثاني



ولا بد في حتى من التدرج ، كما ينبغي ، عنه قول من قال :

وكتبت فتي من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندی  
أو كان المراد رد السامع عن الخذلان في الحكم الى الصواب ، كقولك : جاعني زيد لامرو ،  
لمن في اعتقاده أن عمرا جاءك - دون زيد - ، أو أنهما جاءاك معا ، وكقولك : ما جاءني  
زيد لكن عمرو لمن في اعتقاده أن زيدا جاءك - دون عمرو - ،

بعد الاول بلا مهلة ، فينهم منها تفصيله وتعدد ، وأما تفصيل المسند اليه فهو -  
وان كان لازما في اللفظ - ، إلا أنه ليس مقصودا (١) ، بل المقصود الاصلی بیان التعقيب  
كأن قولك : جاعني زيد فعمرو ، خطاب لمن عرف مجيئهما ، ولم يعرف التعقيب بينهما ،  
واعتبر الاختصار عنهما أيضا احترازا عن مثل قولك جاعني زيد فجاعني عمرو ، ومثل  
اللفظ - إلا أنها تدل على المهلة - ، وحتى : تشاركهما في الترتيب وانادة تفصيل المسند  
لكن لا بد فيها من التدرج بأن يكون المسند اليه ذا أجزاء يتصلق بها المسند شيئا  
فشيئا ، حتى يبلغ جزؤه الأخير - أي الأعلى أو الأدنى - المذكور بعد حتى ، والترتيب  
على هذا الوجه معتبر بحسب الذعن - دون الخارج - إذ ربما كان حصول المسند لما  
بعده حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها ، أو في اثناؤه كقولك : مات كل أبلى حتى  
آدم ، ومات الناس حتى الانبياء ، واستشهد على التدرج بالبيت لظهوره فيه ، فإن  
التابع لا ينتقل متبوعا لمتبوعه إلا بتدرج ، وللاضمار يلزم التدرج وحتى - وإن كانت  
لغطف الجمل - فإن ( صار ) جملة عدلت بحتى على " فارتقى " والمعنى : رمانسى  
الحال في الشرارة ورتقاني الى أن صار متبوعى تابعى (٢) ، وبعدة :

ولو هشت حتى مات أحدث بعد ، \* دثاق شر ليس يحدثها بعدى  
قوله " أو كان المراد رد السامع " جوز استعمال " لا " في قصر القلب والافراد ، ونسى

(١) في " ج " ليس مقصود الاصل

(٢) والبيت من ( الناول ) وهو من شواهد الايضاح : ج ١ ص ٥٢ ولم يخبرنا قوله ،  
وان كان من حش الأيضاح قد نسبته الى أبي نواس ، لكنه ليس في ديوانه .

أو كان المراد : صرف حكمك عن محكوم له الى آخر ، كقولك : جامى زيد بل عمرو ، وما  
جامى زيد بل عمرو ، أو كان المراد الشك فيه أو التشكيك ، كقوله : جامى زيد أو عمرو

دلائل الاعجاز : أنها تستعمل للقلب فقط<sup>(١)</sup> ، وأورد لكن فى قصر القلب ، إذ لم يوجد  
استعمالها فى الافراد ، الا أن كونها للاستدراك - أعنى دفع التوهم الفاسد الذى نشأ  
من الكلام السابق - يقتضى أن يكون قولك : ما جامى زيد لكن عمرو ، خطاباً لمن اعتقد  
انتفاء المجىء عنهما ، بعد نفيك المجىء عن زيد ، قوله : " أو كان المراد صرف حكمك "  
كلمة بل إذا كان ما قبلها مثبتاً دل على صرف الحكم عن الاول وجعله فى حكم المسكوت عنه  
بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه ، كأن المتكلم قال : أحكم على الثانى ولا تعرض  
للاول ، ومن قال : ان الحكم على الاول كان خطأ ، أراد أن تعرضه لاثبات المسند  
للاول كان كذلك - لا أن ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع - حتى يلزم انتفاؤه عنه ،  
فانه مما لم ينل به أحد .

وإذا كان ما قبل بل منفياً فهمى عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله  
فى حكم المسكوت ، كما فى حكم الاثبات بيمينه<sup>(٢)</sup> وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند  
للثانى ، وكون الاول فى حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم فكانه اختار مذهب  
المبرد ، وذهب جماعة الى أن النفي فى المتبوع متحقق - كالاثبات فى التابع - وعلى  
هذا المذهب تكون مفيدة للتصريح كما سيمثل بها المصنف فى مباحثه ، وأما إذا أنشأت  
كون الاول فى حكم المسكوت فلا تفيد قصراً ، إذ لا بد فيه من حكمين ، اثبات ونفى<sup>(٣)</sup>  
قوله " أو كان المراد الشك فيه " أى شك المتكلم فى المسند اليه هل هو الاول أو الثانى ؟  
أو تشكيكه للسامع فى ذلك فان التشكيك قد يكون مقصوداً لغرض يتعلق به .

(١) يقول عبد القاهر : " ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : جامى زيد لا عمرو ، أنه لم  
يكن من عمرو مجىء اليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك : جامى زيد وعمرو ؟  
بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو ، فهو كلام تثوله مع من يغلط فى الفصل قد  
كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك " ، دلائل الاعجاز ص ٢٢٠

(٢) انظر : المنتصب للمبرد : ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٨٩

(٣) غذا : وانظر المدلول ص ١٠٢ - ١٠٣

أو اما زيد واما عمرو ، أو كان المراد التفسير ، كقولك : جائي أخوك - أي زيد - على  
قولي الجمهور ، وفي المظف - لاسيما المظف بالواو - كلام يأتيك في الفن الرابع  
إن شاء الله تعالى .

وأما الحالة التي تقتضي الفصل : فهي إذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند  
إليه ، كقولك : زيد هو المنطلق ، زيد هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، زيد هو يذهب

قوله " على قولي الجمهور " على أن أي : حرف تفسير ، وما بعده عطف بيان لما قبله  
ويؤيده أن أئمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ونسب ، والضمير المجرور  
بلا إعادة الجار ، وأن سائر الحروف الداخلة تحت الضمير المغايرة بين المعطوفين ، فإن المظف  
التفسيري بالواو والفاء قليل ، وكأنه نظر إلى أن التشريك في الأعراب بتوسط حرف ،  
قوله " وفي المظف " أي ليس بمباحث المظف متصورة على ما ذكرناه ، بل سيأتيك في باب  
الفصل والوصل دقائق جمة - خصوصا في المظف بالواو - وقال المصنف : " لاسيما يرفع  
ما بعده تارة بوساطة أخذ ما موصولة ، ويجر أخرى - . بأخذ ما زائدة ، وقد ينصب  
بوجه بعيد ، يعني بأن يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير أعني ، أو على  
التمييز إن كان منكرا "

( توسط الفصل بين المسند إليه : )

قال : " وأما الحالة التي تقتضي الفصل " - أتول : أي تعقيب المعرف بما يسمى  
فصلا - قوله " تخصيصه " أي تخصيص الفصل أو المتكلم " للمسند بالمسند إليه " - أعني  
جعله خاضعا للمسند إليه لا يتجاوز به إلى غيره - واشترط في دخول الفصل : أن يكون  
الخبر معرفا باللام ، أو أفضل من كذا - مغيرا عن صيغته أو غير مغير - أو فعلا مضارعا ،  
فأورد أمثلتها ، وتقدم المعرف : لأنه الأصل ، فإن أريد بالمنطلق الجنس ، كان التخصيص  
مستفادا من اللام ، وأفاد الفصل تأكيد ذلك التخصيص ، وإن أريد به المصنوع كان  
التخصيص مستفادا من الفصل وحده ، فلا استبعاد في جريان التخصيص ثلها أو تحيينا  
في المصنوع .

وأما الحالة التي تقتضى تكثيره : فهي إذا كان المقام للأفراد — شخصا أو نوعا — كقولك : جاءنى رجل — أى فرد من أشخاص الرجال — وقوله تعالى ( والله خلق كل دابة من ماء ) — أى من نوع من الماء مختص بتلك الدابة ، أو من ماء مخصوص — وهى النطفة — أو كان المقام غير صالح للتعريف ، أما لأنك لا تعرف منه حقيقة إلا ذلك القدر — وهو

وقد صرحوا بأن الفصل يفرق بين النسب والخبر ، ويفيد تأكيد ثبوته للمخبر عنه وتقصيره فيه . وأما نحو قولك : الكرم هو التقوى — أى لا كرم إلا التقوى — فقصر المسند إليه فيه على المسند مستفاد من اللام ، على طريقة قولك : المنطلق زيد ، وضمير الفصل تمد تجرد معناها عن معنى القصر وأعاد تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه ، فما توغى من أن الفصل يمد يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند أو تأكيد تخصيصه به فليس مثبت (١) ، والتخصيص فى الأمثلة الباقية مستفاد من الفصل إذا لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر مفيد الحصر الخبر فيه ، وكان الأولى به أن يمثل بما يكون نسا فى الفصل نحو قولك : كان زيد هو العالم ، بالنصب فإن كلمة هو فى الأمثلة المذكورة يحتمل أن يكون مبتدأ خبره ما بعده .

( تكثير المسند إليه : )

قال : " وأما الحالة التي تقتضى تكثيره " — أثول : أى تكثير المسند إليه ، "فهي إذا كان المقام " : أى موضع ذكر الكلام " للأفراد " أى لجعل المسند إليه فردا مما يدل عليه لفظه — أما " شخصا أو نوعا " — فإن كان اسم الجنس موضوعا للماعية بفيد وحدة شخصية أو نوعية فاطلاقه عليها ظاهرا ، وإن كان موضوعا للماعية من حيث هى كان الانفراد الشخصى أو النوعى مستفادا من الترائن ، وقوله " شخصا أو نوعا " نصب على المصدر — أى للأفراد أفراد شخص أو نوع — أو على التمييز ، أى لأفراد ، من حيث الشخصية أو النوعية ، قوله : أى من نوع من الماء ، حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة أيضا كذلك ، فقوله " بتلك الدابة " أراد به نوعا منها — وإن كان المتبادر منه الشخص — قوله " أو من ماء مخصوص " أى : من نوع مخصوص من الماء " وهى النطفة " فاعتبر نوعية الماء من وجهين :

أحد ههنا : إضافته الى نوع الدابة .

أنه رجل - أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه ، كما إذا سمعت شيئا فسى  
اعتقادك فاسدا عن موافق كذاب وأردت أن تظهر لأصحابك سوء اعتقادك بمثلت : هل  
لكم فى حيوان على صورة انسان يتول : كيت وكيت ؟ متفاديا أن تقول فى فلان فتسميه  
كأنك لست تعرف منه ولا أصحابك الا تلك الصورة ، ولعله عندكم أشهر من الشمس وعليه

### والثانى :

~~~~~

اعتبار كونها نطفة ، فانها نوع من الماء ممتاز عن سائر أنواعه <sup>(١)</sup> ولم يتعرض لجمل  
التكثير فى ( ماء ودابة ) للأفراد شخصا ، اذ لا يلائم قوله تعالى ( فمنهم من يمشى على  
بطنه <sup>(٢)</sup> . . الآية ) فانه تفصيل للأنواع - لا للأشخاص - ولا حاجة لأن نجعل ماء ودابة  
مسند اليه بالتأويل ، لأن المثال لمقام الاراد الجارى فى غير المسند اليه - كما عرفت  
فى نظائره <sup>(٣)</sup> -

قوله " غير صالح للتحريف " أى لا يصلح المقام لتحريف المسند اليه ، لأن المتكلم  
لا يعرفه بعينه - بل انما يحرف منه التدر الذى يعبر عنه باللكوة - وذلك اما على سبيل  
الحقيقة أو بطريق الالهام ، ونصب " حقيقة " على المصدرية ، أى انتفى عنك معرفته  
انتفاء حقيقة - أى انتفاء حقيقيا لا ادعائيا - ، وجعله تمييزا لا وجه له <sup>(٤)</sup> ، وتوليه  
" أو تتجاهل " مطلقا على قوله " لا تعرف منه حقيقة " وفائدة هذا التجاهل والارادة  
تحذيره وعدم الاعتداد به ، واطهارا أنه غير ملتفت اليه بخصوصه ، وذكر : " كذاب "  
بعد " منتر " مبالغة ، و " متفاديا " أى متجانباه ، محترزا حال من فاعل " قلت " ، وتوليه  
كأنك " - أقول : بيان للتجاهل الذى يتضمنه قوله " قلت فى حيوان " أو حال أخرى  
من ضمير المخاطب - أى قلت مشبها أنت بمن لا يعرف هو ولا أصحابه منه الا تلك  
الصورة - أما عدم معرفتك فمن التكثير ، وأما عدم معرفة أصحابك فمن تولك " وهل لكم ؟ "  
اذ معنا ، بل لكم رغبة فى معرفة حيوان كذا فاد لكم عليه ؟ قوله " لعله " حال متملئة  
بمعنى قوله " كأنك لست " أى تظهر عدم معرفتكم به مرجوا - أى محتملا - كونه " عندكم

(١) راجع الكشف : ج ٣ ص ١٩٤ (٢) من الآية ٤٥ سورة النور  
(٣) وانظر الما اول ص ٨٩ - ٩٠ (٤) وهو قال سعد الديس فى شرحه للمفتاح  
(الورثة) ٥٩

ما يحكيه جل وعلا عن الكفار ، في حق النبي - عليه السلام - ( هل ندلكم على رجل  
ينبئكم اذا مزمعتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد ) كان لم يكونوا يعرفون منه الا أنه رجل  
ما ، وباب التجاعل في البلاغة والى سحرها ، وان شئت فانظر لفظ كان في قوله —  
الخارجية :

أيا شجر الخابور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن طريف ؟  
ماذا هري ؟ أو الاستخبار في قول عالم الفيوب ( فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا نسي  
الأرض وتقطعوا أرحامكم ) متضمنا للتوبيخ لهم على تمريضهم ورخاوة

أشهر من الشمس \* .

قوله " وعليه " أى وعلى التجاعل - وان لم يكن في المسند اليه - كما أن المثال  
السابق - أعنى هل لكم فى حيوان أيضا - كذلك ، والتمزيق : التفريق ، و " كل  
ممزق " أى كل تمزيت ، وترك الفاء فى الجزاء - أعنى ( انكم لفي خلق جديد ) (١) -  
لأنه بمعنى يجدد خلقتكم ، وعدل الى الاسمية للدلالة على التحقق ، قوله " كان لم  
يكونوا " أى قالوا ذلك فى حقه كان لم يكونوا يعرفون منه .

قوله " والى سحرها " أى التجاعل - لاشتماله على نكت بهية تستميل النفوس  
بحسنها - مالك سحر البلاغة والمتصرف فيه يضمه حيث أراد ، وان شئت ان تعرف كونه  
كذلك فانظر لفظ " كان " وما قبله أيضا - أعنى " مالك مورقا " - مقولا فى حقه " ماذا  
ترى " ؟ أى رايها فيه لطائف عجيبة يسأل عنها الناظر فيها ، وذلك لأن التجاعل  
ههنا دل على أنها ولهمت (٢) فتخيلت أن الارض وما عليها تغيرت عن حالها ، وذابت  
نضارتها (٣) تفجعا عليه فويخت شجر هذا الموضع - أى الخابور - من ديار بكر تائلة  
" مالك مورقا ؟ كأنك لم تجزع " ، أو على أنها آذنت بتفخيم شأن المسمية وتجاوزها الحد  
المعهود فى المصائب حتى يجزع بها كل شجر ومدار (٤) ، فأنكرت كون هذا الشجر مورقا  
- مع شدة جزعه وفرط حزنه - (٥) .

(١) من الآية ٧ سورة سبأ ، وانظر الكشاف ج ٣ - ٤٤٩

(٢) الوله : ذهاب المثل والتحير من شدة الوجد

(٣) النضرة : الحسن والرونق (٤) العرب تسمى القرية : مدرة

(٥) وهذا البيت من قصيدة من ( الطويل ) ثالثها ليلى بنت طريف ، وكان أخوها =

عقد هم في الايمان ناعيا عليهم أن يتوقع من أمثالهم - ان تولوا أمور الناس وتأمرؤا عليهم -  
أن يفسدوا في الأرض ويقطعوا أرحامهم ، تتاحروا في الملك وتهالكا على الدنيا ليهجم  
بهم التأمل في المتوقع على ما يشتر من (أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم)

قوله " أو الاستخبار " مفعلى لفظ " كان " ، وفي المدول عن الاستفهام السى  
الاستخبار : رعاية أدب ، وذكر " علام الغيوب " أصاب محزه لدلالته على أن الاستخبار  
ليس على حقيقته ، واختيار " أو " على الواو : اشعارا بأن كل واحد من المثالين كاف  
في التنبه على ما ذكر من أن سوف المعلوم مسان المجهول وإلى سحر البلاغة ، ولا شك  
أنهم لو أخبروا بأنكم ان توليتهم (تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم) <sup>(١)</sup> ويشتر لكم ذلك  
الاستخبار باللعنة والصمم والعمى لاشتد غضبهم ولجوا نى الباطل ، ولم يذعوا للحق ،  
فعدل الى صورة الاستخبار ، ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليننا  
لسورة جماعهم <sup>(٢)</sup> .

قوله " متضمنا " حال من الاستخبار ، والتعريض : التصغير ، يريد تصغيرهم فى  
أمر الدين ، ورخاوة العتد : ضعف الاعتقاد ، و " ناعيا " حال من الاستخبار أيضا يقال :  
نعى عليه غفواته ، اذا شهره بها ، كان كل غفوة موته ، و " أن يتوقع مفعول " ناعيا "  
و " أن يفسدوا " فاعل " يتوقع " أى مشهرا عليهم أن يتوقع الانساد وتطبيع الارحام من  
أمثالهم ، و " ان تولوا " شرط معترض بين " يتوقع " وفاعله جزاءه مضمونها ، قوله " وتأمرؤا "  
عطف على تولوا - تفسيره له - كيلا يظنهم أنه من التولى بمعنى الاعراض ، و " تتاحروا "  
مفعول له " ليفسدوا ويقطعوا " يقال : انتحر الزوم على الشئ ، اذا تشاحوا عليه حرصا  
وتتاحروا فى القتال ، والتهالك : شدة الحرص - كأنه يتوقع نفسه فى الهلاك - قوله  
" ليهجم " متعلق بالاستخبار فى المعنى وهو نكته اختياره على التصريح ، أى استخبر

(=) الوليد قد قتل يزد بن مزيد ، نخرج للقتال فحرب يزد قطة فرسها برمحه ثم  
قال لها : قد فضحت المشيرة ، فاستحييت وانصرفت وشى تقول تلك القصيدة ،  
الاغاني : ج ١١ / ٨ - وأعلام النساء : ج ٣ ص ١٣٨٣ ، والامالى : ج ٢ ص ٢٧٤  
والكشاف : ج ٤ ص ٢١٨ (١) من الآية ٢٢ سورة محمد

(٢) يقال : جَمَعَ الفرس : اذا اعتز نارسه وغلبه ، وسورة الجماج : شدته

كلا يلبسوا لمن اذا عرض لهم بذ لك على سبيل النصيحة جلد النمر وأن لا تثقلب لهم  
حماليهم

استخبارا على الوجه المذكور ، من التضمن والنمى " ليهجم بهم " أى لينظلمهم " التأمل ٩١  
فى المتوقع " الذى هو الانسداد والتقطيع " على ما يشر " أى على ما يفيد ذلك المتوقع  
وهو ( أولئك الذين لمنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم ) (١)

يعنى اشتهاهم واتسامهم بكونهم مملونين صما وعميا حتى يوضعوا بذ لك فى  
الأكسنة ، قوله " كلا يلبسوا " متعلق بالاستخبار أيضا ، فهوالة للمعلل بالعلة السابقة  
سأعنى ليهجم - وجعل كلمة اذا فى مثل " من اذا عرض " وما اذا كان ، زائدة أولى ،  
كما فى قوله :

حتى اذا أسلكوهم فى فتائدة شلا \* كما يطرد الجمالة الشردا (٢)  
على ما صرح به الميدانى

وقد يقال : اذا ظرفية والعامل فيها " كلا يلبسوا " وصلة من مقدرة - أى كلا  
يلبسوا اذا عرض لمن عرض - ، وقيل : جزاؤها محذوف والشرطية صلة ، أى لمن اذا عرض  
لهم لم يلبسوا جلد النمر (٤) ، وهو ركيك جدا ، وجاز أن يقدر الجزاء لم يستحق ذلك  
عرفا ، قوله " على سبيل النصيحة " يعنى أن التوضيح اذا كان على وجه النصيحة  
والارشاد الى الحق برغى لم يكن موجبا للفضب (٥) ، بخلاف ما اذا كان على وجه  
التعيير ، والمدول الى الذين الأبلغ ، فانه يكون أشد اغضابا والهبابا (٦) ، و " لبس  
جلد النمر " عبارة عن شدة الفضب ، فان النمر علم فيها وكذا انثالب الحمالين : عبارة  
عنها ، والحمالق : باطن الجفن ، و " وأن لا تثقلب " عطف على " كلا يلبسوا " .

- (١) الآية ٢٣ سورة محمد ، وانظر الكشاف أيضا ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٨
- (٢) البيت من قصيدة تالها : عبد مناف بن ربح الجربى ، يذكر يوم أنف هاذ ، الجمالة :  
أصحاب الجمال ، فتائدة : تنية ، ومعنى أسلكوهم : جعلوا لهم مسكاه ديوان  
الهدليين : ج ٤ ص ٤٢ ، وانظر أمالى المرتضى : ج ٣ ص ٣٣ ، والكشاف ج ٣ ص ١٤٥
- (٣) هو أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابورى ، الاديب ، كان فاضلا عارفا باللفة وتعد  
أشرف فن العربية - خصوصا اللفة وأمثال العرب - ومن مؤلفاته : الامثال ، والسامى  
فى الاسامى ، وتونى سنة ٥١٨ بنيسابور .
- (٤) هو من تولهم فى المثل : لبس له جلد النمر ، يضرب للمكاشف بالعداوة ، وقيل : كانت  
ملوكا لعرب اذا جلست لتقتل انسان لبست جلود النمر ثم أمرت بقتل من تريد تقتله ،  
المستقصى فى أمثال العرب : ج ٢ ص ٢٧٨ ، ولسان العرب : ج ١٣ ص ٤٤
- (٥) وبذا تربب من قول عبد القاهر فى الاستفهام الانكارى " فان الذى هو محض المعنى  
أنه ليتنبه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ، دلائل الاهجاز ص ٨٢
- (٦) يقال : الهب الفرس : اذا اضطرم جريه .



واما لأنه لا طريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك ، واما لأن في تعيينه مانعا يمنعك ، واما لأنه في شأنه ارتفاعا أو انحطاطا واصل الى حد يوجب أنه لا يمكن أن يعرف فتقول في جميع ذلك : هدى رجل ، أو حضر رجل ، وتولهم : شرأهزنا نأب

---

توله " واما لأنه لا طريق لك " هطف على توله " اما لأنك لا تعرف منه " فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى أمور أربعة :

أحدها :

ما مـ

والثاني :

أن لا يعرف السامع من المسند اليه إلا القدر الذي يعبر عنه بطريق التذكير ، وانما لم ينظمه في سلك الاول - على قياس ما مر في الموصول بأن يقول : اما لأنك لا تعرف منه أنت أو سامعك - لتعده ايراد حديث التجاعيل المخصوص بالمتكلم .

الثالث :

أن هناك مانعا يمنعك من تعيين المسند اليه ، كإرادة الإبهام على السامع وتأتى الإنكار لدى الحاجة ، والتحيز عن التطير بالاسم الذي يحينه أو عن ثقل فيه (١) .

الرابع :

أن المسند اليه في شأنه من جهة الارتفاع والانحطاط " واصل الى حد يوجبهم " تصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ، ثم مثل لهذه الأربعة بجملتين المسند اليه ففى احدهما مبتدأ ، وفى الاخرى فاعل .

قال : " وتولهم شرأهزنا نأب ، من الاعتبار الاخير " - أقول : أى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف ، إذ المراد شرعظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكتسبه كسبه ، فهو من تبيل ارتفاع الشأن ، قوله " فى مثل هذا التركيب " أى فى مثل قولهم

---

(١) هذا وقد مثل سعد الدين لما يمنع من التعريف مانع يقول الشاعر :

إذا سئمت مهنده يمين \* لطول الحمل بد له شمالا

لم يقل : يمينه ، احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين المدوح ، المطلوب

الاعتبار الأخير ، وستسمع في مثل هذا التركيب أعني نحو : رجل جاء وأمرأة حضرت -  
فوائد ، وكذلك قولك في حق من يحترم مقداره في نوع من الأنواع عنده شمة ، قال تعالى  
( ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك ) ومنه ( ان نزلن الاظنا ) وقول ابن أبي السمط :  
له حاجب في كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب  
منه أيضا ، انظر كيف تجد النهم والدور يقتضيانك كمال ارتفاع شأن حاجب الاول وكما  
انحطاط حاجب الثاني ؟

" شرأعر ذاناب " (١) وهو ما كان المسند اليه فيه مبتداً نكرة وخبره فعلا ، قوله " وكذا  
تولك " أي هو أيضا من الاعتبار الأخير - الا أنه من قبيل انحطاط الشأن - فقوله " عنده  
شمة " أي عنده شى قليل حقير ، فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص في ذلك النوع ، ولفظ  
شمة يدل على القلة والحجارة من وجوه ثلاثة : جوهر الكلمة ، وبناء المرة ، والتكسير  
المعارض ، ولا محذور في ذلك لأن القلة ثابتة للزيادة ، فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث  
أن القلة في النهاية ، وكذا الحال في لفظة ( نفحة ) (٢) ، قوله " ومنه " أي ومن الاعتبار  
الأخير ( ان نزلن الاظنا ) (٣) ضعيفا لا اعتداد به - أي ( ظنا قليلا مستحضرا - والمعنى  
لا نلظن الساعة شيئا من الذل الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به ) (٤) .

" وقول ابن أبي السمط " (٥) مبتداً خبره " منه أيضا " أي ومن هو من الاعتبار  
الأخير أيضا ، ولو عطفه على " ان نزلن الاظنا " لأغناه عن تكريره ، - الا أنه راعى  
التأديب فلم ينظمهما في سلك - ، وانظر ايضا الى اشتماله على قسم الاعتبار الأخير -  
أعني الارتفاع والانحطاط - فأورده بجملة على حدة .

وفائدة لفظه " أيضا " الإشارة الى أن التفسير في قوله " ومنه ان نلظن " للاعتبار

- 
- (١) وهو مثل يضرب على ما يستدل به على الشر ، المستقصى : ج ٢ ص ١٠٥  
(٢) من الآية ٤٦ سورة الانبياء (٣) من الآية ٣٢ سورة الباقية  
(٤) ما بين القوسين : ساقط من " أ " .  
(٥) والبيت من ( الداحيل ) ومنسوب لابن أبي السمط ايضا في نهاية الارب ج ٣ ص ١٨٣  
والايناح : ج ١ ص ٤٦ ، وكذا في معاهد التنقيص : ج ١ ص ٤٥ ، وفي الامالى  
ج ١ ص ٢٣٨ غير منسوب ، وفي ديوان المعاني ج ١ ص ٢٣ نسبة أبو هلال الى  
ابى الطحان ، وفي زهر الآداب : ج ١ ص ٥٠٧ ذكر أن ثله : أبو السمط بن أبى  
حفصه .

وقال تعالى ( وعلى أبصارهم غشاوة ) ففكر لتحويل أمرها ، وقال ( ولكم في القصاص حياة ) على معنى ولكم في هذا الجنس من الحكم - الذي هو القصاص - حياة عظيمة ، لمنعه عما كانوا عليه من قتل الجماعة بواحد متى اقتدروا ، أو نوع من الحياة ، وهى الحياة الحاصلة بالارتداد عن القتل لمكان السلم بالاتصاف ، أو ما ترى : إذا عم بالقتل فتذكر الاتصاف فأورثه أن يرتدع كيف يسلم صاحبه من القتل وهو من القود ؟ فيتسبب لحياة

الأخير - لا للتخفيف بخصوصه - ، يقال : شأنه يشينه - أى عابه - و " العرف " : المعروف ، والاتصاف يتعدى الى مفعولين ، يقال : اتصاف الدين .

قوله " حاجب الاول " برفع " حاجب " للحكاية وجر " الاول " لكونه صفة للمضاف وجاز وتوجه صفة له لكونه مرفقة ، إذ قصد الى المعهود - الا أنه ترك اللام رعاية للحكاية ، وإن أريد به اللفظ ، كان أيضا معرفة ، لأنه تأول بهذا اللفظ - لا لأنه علم حقيقة - بناء على ما توهم من أن وضع لفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له ، فانه باطل قديما (١) ، فان الالفاظ المهمة اذا أريد بها أنفسهم كانت مشاركة للالفاظ الموضوعية التى أريد بها أنفسهم فى اجراء حكم المعرفة عليها بلافق ، ودعوى وضع المهمات لانفسها مما لا يلتفت اليه .

قوله " وقال الله تعالى " جملة فعلية معطوفة على الاسمية - التى على قول ابن أبى السمت منه - وحمل تكثير " غشاوة " (٢) على التحويل والتعظيم اتضح لحن المقام من حمله على النوعية - أى على أبصارهم نوع من الأغشية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التامى عن آيات الله تعالى - على ما ذكر فى الكشف - (٣) ، قوله " فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص " جعل اللام فى ( القصاص ) (٤) لتعريف الجنس ، لأنفسه المناسب للمقام - دون المعهود - ، والحكم المتعلق بجنس القصاص جنس من الحكم ، فالمعنى : ولكم فى هذا الجنس من الحكم - الذى هو شرعية جنس القصاص - حياة عظيمة على حياة الجماعة الذين خلصوا من القتل بتشريع القصاص " أو نوع من الحياة " واللام فى

(١) عورد وإبطال الكلام التفاضلى فى شرحه للمفتاح ، انظر : الورقة ٦٠

(٢) من الآية ٧ سورة البقرة (٣) الكشف : ج ١ ص ٤١

(٤) من الآية ١٢٩ سورة البقرة

نفسين ، ولمحنى طلب التعظيم والتهويل بالتكثير قال " فاذنوا بحرب من الله -  
ورسوله " (١) دون أن يقول : بحرب الله ورسوله ، ولخلاف ذلك قال : ( وعد الله المؤمنين  
والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن  
ورضوان من الله أكبر ) دون أن يقول : ورضوان الله قصدا الى افادة : وقد ريسير من  
رضوانه خير من ذلك كله ، لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ، وأما نوله ( أخاف أن يمك  
عذاب من الرحمن ) (٢) بالتكثير - دون عذاب الرحمن - بالاضافة فاما : للتهويل

" لمكان " متعلق بالارتداع ، وزيادة لفظ وكان : تفخيم للمعلم - أى مكانه ومنزله -  
نوله : " أو ماترى " - أثول : بيان لكيفية حصول الحياة بالارتداع المتفرع على المعلم  
بالاقتصاص ، والاول من مفعولى " ترى " متروك لعدم القصد الى محين ، وثانيهما الجملة  
الشرطية ، وجواب اذا " كيف يسلم ؟ " وناعل " أورثه " ضمير الاقتصار أو تذكره ، قوله  
" فيتسبب " عذاف على يسلم ، وناعله ضمير الارتداع ، قوله " ولمحنى طلب التعظيم قدم  
الجار على عامله - أعنى قال - تبينها على اختصاص المثل بالتعظيم ، كما نبه بتقديم  
الجار فى المثل الذى يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم ، وتهويل الشئ : جعله  
هاولا مخوفا ، وعطفه على التعظيم يجرى مجرى التفسير " دون " فى موقع الحال - أى  
قال ذلك متجاوزا أن يقول ، ولاشك أن المتبادر من قوله " ولخلاف ذلك " هو التحقير  
المقابل للتعظيم ، ولكن لاسهيل الى جعل التكثير فى ( رضوان من الله ) (٣) للتحقير بل  
هو للتقليل الذى يقابل التكثير - كما صرح به - حيث فسره بقدر ريسير من رضوانه ، وكأنه  
لما كان التقليل مستلزما للتحقير - غالبا - جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال : أولا  
ولخلاف ذلك ، وفسره بمجرد التقليل كما عرنت وقال ثانيا وأما لخاله ، أى " لخلاف  
التهويل - وفسره به أيضا حيث قال : " نفيان من عذاب الرحمن " أى قد ريسير منه ، وهو  
فى الأصل ما ينفيه الريح من التراب وتجمعه فى أصول الشجر ، وبالتأويل الذى ذكرناه  
ما قيل : من أنه لم يفرق بين التعظيم والتكثير ، وبين التحقير والتقليل (٤) - لأن التعظيم  
والتحقير بحسب المنزلة والرتبة ، والتكثير والتقليل بحسب العدد والكمية .

(١) من الآية ٢٧٩ سورة البقرة (٢) من الآية ٤٥ سورة مريم

(٣) من الآية ٧٢ سورة التوبة ، وانظر : الكشاف ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) والشارح بهذا يرد على اعتراض الخطيب على السكاكى ، انظر : الايضاح ج ١ ص ٤٧  
والمتطول : ص ٨٩ .

وأما : بخلافه ، بمعنى : أخاف أن يصيبك نفيان من عذاب الرحمن ، وقال : ( وان يكذبوك فقد كذبت رسل ) ، المعنى : رسل - أى رسل ذوو عدد كثير وأولو آيات ونذر ، وأصل أعمار طوال وأصحاب صبر وعزم - وما أشبه ذلك .  
وأما الحالة التى تقتضى تنديبه على المسند : فهى متى كان ذكره أسماً ، ثم ان كونه

وتوله " تعدا الى ائادة " حال عاملها " قال " ، قوله " المعنى رسل " جملة وقعت خبراً للبتدأ الذى هو قوله ( وان يكذبوك ) (١) والسائد محذوف أى معناه - وفى بعض النسخ الممول عليه وقال ( وان يكذبوك ) وهو ظاهر .

وعذا المثال يشتمل على قصد التعظيم والتكثير (٢) معاً ، والى الاول اشار بقوله : " ذوو عدد كثير " والى الثانى بقوله : " وأولو آيات " الى قوله " وعزم " وأما قوله : " وما أشبه ذلك " فقول : الانسب - بما جرى به عادة من ختم الحالات بالمعجمات أن يريد به ما أشبه ذلك المذكور من متضيات التكثير ، كقصد العموم فى نحو : (علت نفس) (٣) ، وتمرة خير من جرادة .

والانسب ببيان الكلام والمخالف بالواو ، أن يريد " ما أشبه ذلك " من جهات تعظيم الرسل ، وأيضا لم يبق شئ من متضيات التكثير حتى يعجم لأجله .

والتكثير فى (علت نفس) للتقليل - الا أنه تقليل ادعائى - اذ المقصود استقلال الكثير فى مقام الكبرياء ، والتكثير فى تمرة للأفراد الشخصى ، والعموم مستفاد من تساوى نسبة الخبر الى أفراد الجنس كما مر .

(تقديم المسند اليه على المسند :)

قال : " وأما الحالة التى تقتضى تنديبه على المسند نهى " متى كان ذكره اسماً .  
أقول : أى من ذكر المسند فيقدم المسند اليه - لذلك - على المسند .

(١) من الآية ٤ سورة نادى - فى "أ" على قصد التكثير والتعظيم  
(٢) من الآية ١٤ سورة التكوير ، وكذا من الآية ٥ سورة الانفطار ، هذا : وصاحب الكشف يجعل التكثير فى الآية : للدلالة على معنى الكثرة ، الكشف ج ٤ ص ٦٦٥

أهم يقع باعتبارات مختلفة ، أما : لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول منه ، وستسمع  
كلما نرى هذا المعنى في آخر النسخ الثالث أن شاء الله تعالى .  
وأما لأنه متضمن للاستفهام ، كقولهم : أيهم مندلق ؟ وسيقرر في القانون الثاني ،  
وأما لأنه ضمير الشأن والنسبة ، كقولك : عوزيد مندلق وعن تريب تعرف السرفى التزام  
تقدم

قال سيويه : في ذكر الفاعل والمفعول " كأنهم يقدمون الذي هو هدفهم أهم وهم  
ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهملانهم ويعنيانهم " (١) .

وذكر الشيخ عبد القاهر : " أنا لم نجد شيئا يجرى مجرى الأصل في التقديم سوى  
الحناية " (٢) — إلا أنه لا يكتفى أن يقال : قدم للحناية — بل لابد أن يفسر وجه الحناية  
بشيء ، ويعرف فيه معنى ، فلذلك شرع المسنف في بيان وجوه الانعية ، واختار لفظ " ثم "   
لدلالته على التراخي في الرتبة .

قوله : " وأما لأن أصله " أى الراجع في المسند إليه نحو تقديمه على المسند ، لأن  
المسند صفة له وحال من أحواله ، فيكون مقدما عليه — طبعا — فاسباب أن يراعى ذلك في  
اللفظ إذا لم يكن هناك مانع — كما في الناعل — فإن كون الفعل عاملا منع من تقديمه عليه ،  
قوله " في هذا المعنى " أى في أن الشيء يقدم إذا كان أصله التقديم ولا مقتضى للعدول  
عنه ، وقد فصله في آخر النسخ الثالث وبين أن ذلك كالمبدأ المحرف ، وذو الحال  
المحرف إلى آخر ما ذكره هناك .

قوله : " وأما لأنه متضمن للاستفهام " كان الأولى به أن لا يصرح له لأنه في قانون  
الخبر — كما لم يصرح لأم في مباحث الخلاف — وكأنه نظر إلى أنه من مباحث (٣) المسند  
إليه في الكلام — وإن لم يكن خبرا — فأورد ، عهنا على طريقة إيراد الأمثلة من غير باب  
المسند إليه — ، وقوله : " وسيقرر في القانون الثاني " أى سيقرر هناك الوجه في انتفاء  
تضمن الاستفهام التقديم ، ونحو إشارة إلى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من أنه طلب

(١) كتاب سيويه : ج ١ ص ١٥ (٢) دلائل الإعجاز ص ٢٤

(٣) في " أ " من أحوال

واما لأنه فى تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن فى ذهنه اذا ورده ، كما اذا قلت :

والدليل انما يكون لما يهكم ويعنيك ، الى قوله " فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام " قوله : " واما لأنه ضمير الشأن والنص " غذا كلام راجع الى حكم خبرى فى الذهن فيجوز أن يعتبر أن ذلك الخبر شأن فيذكر الضمير وأنه قصة فيؤث ، إلا أن الاستعمال على أنه لا يؤث الا اذا كان فى الجملة التى تفسره مؤث غير فضلة ، كقولك : هى هند مليحة .

وكلمة عن فى قوله :: " عن تريب " بمعنى بعد كقوله :-

(ومنهل وردته عن منهل) (١) ، أى وبعد تريب تعرف السر ، ويفهم منه - عرفا - اتصال الموعود بالتريب ، أو بمعنى على كقوله :-

وج الفتى للخير ما إن رأيته \* عن السن خيرا لا يسزال يزيده (٢)

أى تعرف السر كائنا على تريب ، وقد صرح بهذا السرفى وضع الضمير موضع المظهر حيث قال : " متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بئى منظرنا المعنى الكلام كيف يكون ؟ فيتمكن المسموع بعده فنقل تمكن فى ذهنه ، وهو السرفى التزام تقديمه ، قوله " اذا ورد ، " أى ورد الخبر السامع ، أو ذهنه ، ولا يخفى أن التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان فى السند اليه طول ، ويتقوى اذا اشتمل على أمر عجيب فلذلك أورد فى المثال عطف البيان والصفة ، والشائع فى الاستعمال كون " الفاعل الصانع " كناية عن أوصاف ذميمة = كالسارق والزانى - لكنه كنى به عن الصفات الحميدة كالفاضل البار والخبر هو " صدوق " و " رجل " توطئة له وفى ذكره مهالفة ، كأنه قيل : صدوق معدود من الرجال الصدن .

قوله " وهو احدى خواص تراكيب الاخبار فى باب الذى " لم يقل : تركيب باب الاخبار

(١) و غذا من ( الرجز ) وتأوله : المعجاج من تصيدة فى مدح يزيد بن معاوية ، ديوان المعجاج / ص ١٥٧ ، وأراجيز العرب : ص ١٨ ، وانظر مغنى اللبيب : ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) و غذا البيت تأوله : المملوط بن بدل التريعى ، وفى اللسان : مادة ( أنن ) ابن بدل بالذال المعجمة ، الخصائص لابن حنى : ج ١ ص ١١٠ ، وخزانة الادب : ج ١ ص ٥٣٦ ، وسط اللآلى : ج ١ ص ٤٣٤ ، وكتاب سيمويه : ج ٢ ص ٣٠٦ .

صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق ، وهو احدى خواص تراكيب الاخبار فى باب الذى ، كما اذا قلت بدل قولك : زيد منطلق ، الذى زيد هو منطلق ، أو بدل قولك : خبر مقدم سرنى ، الذى هو سرنى خبر مقدم مك ، أو الذى خبره سرنى مقدم مك وهو السبب فى التزام تأخير الخبر فى هذا الباب ، وامتناع الاخبار عن ضمير الشأن .

---

بالذى - على ما عرفت المشهور - لكلايتوهم كون الباء صلة ، للاخبار فيحتاج الى دفعه بأنها للاستعانة ، وانما جعل التشويش احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية ، اذ له خواص آخر كالفسر وتأكيد الحكم والاجمال والتفصيل .

قوله : " كما اذا قلت " ، أى كالتشويش الذى يحصل اذا قلت ، و " بدل نصب على الحال بتأويل النكرة من المتول وعو " الذى زيد هو منطلق " ولا يبعد أن يجعل بمعنى مكان - ظرفا مقدرا - كما ذكر فى نصب سوى فى الاستثناء ، مثل أولا للاخبار عن المسند ، وثانيا : للاخبار عن المسند اليه المضاف مأخوذا مع ما أضيف اليه ، اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وحده ، قوله : " وعو " أى التشويش الى الخبر " هو السبب " يريد انهم لما التزموا فى هذا الباب التشويش الى الخبر التزموا تأخيره اذ لو تقدم لم يتصور التشويش اليه .

وانما حصر سبب التزام تأخير الخبر فى التشويش لانه الصيغة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذى ، فكان تقديم المبتدأ متفرعا عليه - لا على قصد تأكيد الحكم - أو الاجمال والتفصيل .

قوله " وامتناع " أى وعو السبب فى امتناع الاخبار عن ضمير الشأن ، وذلك لأن ما يخبر عنه فى هذا الباب يكون خبرا ، والتشويش يوجب تأخير الخبر فى هذا الباب ولو أخبر عن ضمير الشأن لأوجب تأخير ، وعو ممتنع ، فالتشويش بتوسط ايجابه التأخير صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشأن .

قال : " والمراد بالاخبار فى عرف النحويين " يريد أن هذا بحث نحوى ، لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض اوردته استطرادا

قوله : " الى أى اسم شئت " فى الكلام ، أى سواء كان منسوبا أو منسوبا اليه



والمراد بالاخبار في عرف النحويين في هذا الباب هو : أن تعتمد الى أى اسم شئت  
فتزحلقه الى المعجز وتصير ماعداه صلة للذى - ان كانت الجملة اسمية - وأما ان كانت  
فعلية فله أو للألف واللام بمعناه واضعاً مكان المنزحلق ضميراً عائداً الى الموصول مراعيًا في  
ذلك ما أنادك علم النحو ، مثل أن غير الشأن ملتم التقديم وأن الضمير لا ينصب مفصولاً  
وأن الحال لا يكون معرفاً ، وأن ربط المعنى بالمعنى اذا كان بسبب عود الضمير فـ لا  
بد منه وأنا أضرب لك أمثلة لتتحقق جميع ذلك ، هل في الاخبار عن غميرك : أظن الذباب  
يطير في الجو فيغضب أبا زيد ، الذى يظن الذباب يطير في الجو فيغضب أبا زيد أنا ،  
أو الظان الذباب ، وعن الذباب : الذى أظنه يطير في الجو فيغضب أبا زيد الذباب ،  
وعن الجو : الذى أظن الذباب يطير فيه فيغضب أبا زيد الجو ، وعن أبى زيد : الذى  
أظن الذباب يطير في الجو فيغضبه أبوزيد ، وعن زيد : الذى أظن الذباب يطير غسى  
الجو فيغضب أبا زيد ، ولا تخبر في قولك : عواكرامى زيدا نادماً واجب ، عن ضمير  
الشأن لكلا يلزم تأخير الممتنع ، ولا عن الأكرام - لكلا يلزم أعمال الضمير الذى يتبع  
موقعه في زيدا ، ولا عن نادماً لكلا يلزم وقوع الضمير الذى هو مسرفة موقع الممتنع عن

- فضالة أو عدة - ، فان الاخبار جار في الكل اذا أمكن فيه رعاية شرائطه بقوله "فتزحلقه"  
أى تؤخره الى عجز الكلام وتجعله خيراً ، بقوله : "وأما اذا كانت فعلية فله" أى فتصير  
ماعداه صلة للذى ، أو للألف واللام بمعناه ، وفيه إشارة الى أن الموصول مجموع الألف  
واللام ، - لا اللام وحده - كما اختاره سيويه في حرف التعريف<sup>(١)</sup> ، وقوله : "واضعاً  
ومراعيًا" حالان مترادفان من فاعل مزحلقه ، أو ضمير ، ولنظنه "فى ذلك" إشارة الى  
المذكور - أعنى الزحلة والوضع - ، "مثل" منصوب على أنه بدل من "ما أنادك" بقوله :  
"وأن الضمير لا ينصب مفصولاً" الاولى أن يقال بدله : وأن الضمير لا يعمل ، فيعلم  
منه امتناع الاخبار عن الاسم العادل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع أو النصب أو الجر ،  
فكانه نظر الى المثال الذى يورده لامتناع أعمال الضمير ، ان هناك يلزم نصبه للمفعول  
بقوله "لتتحقق جميع ذلك" أى ليتحقق كيفية الاخبار عما يصح أن يخبر عنه ، وامتناعه  
فيما لا يصح .

(١) انظر كتاب سيويه : ج ٢ - ٢٧٢ ، وفتح الهوامع : ج ١ - ٧٩

التعريف وهو الحال ، ولا عن الضمير في واجب ، لكلا يلزم من عود السمعير التائم مقامه اذا عاد الى الموصول ، كما يجب ترك ربط الخبر بالمبتدأ ، واما لأن يقتوى استناد الخبر اليه على الظاهر ، كما ستعرفه في الفن الثالث

قوله : " وعن الذباب الذي أظنه " وان أخبرت باللام عن الذباب قلت : الظاهر أنا يطير في الجو فيفضب أبا زيد الذباب ، وعن الجوق قلت : الظان أنا الذباب يلير فيه الجو ، وهكذا تبرز ضمير الفاعل في الكل لاجراء الصفة على غير من شئ له ، قوله : " ولا تخبر " عطف على " قل " وليس قوله " هو أكرامى زيدا " تامدا واجب " من باب : ضربى زيدا تأمنا ، لأن الحال ههنا من تنمة المبتدأ .

قوله : " واما لأن يقتوى " عطف على قوله : " واما لأن في تقديمه تشويقا " وقد يقال : اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر اولتقوى اسناده اليه ، أو منبسطا عن تعظيمه - كما سذكره - كان جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الالهمية أولى من جعلها من اعتبارات الالهمية ، بناء على أن تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره أهم من ذكر المسند ، ولعل المصنف ادرجها في تلك الاعتبارات روميا لضبط التقديم وحصره في الالهمية ، قوله : " على الظاهر " أى يقتوى استناد الخبر الى المسند اليه المبتدأ حال كون الكلام مجرى على ظاهره وهو أن يكون المتقدم - كأننا مثالا - فى أنا عرفت ، مبتدأ خبره مابعد<sup>(١)</sup> بلا اعتبار تقديم وتأخير يقتوى الاستناد لتكرره .

وأما اذا اعتبر كونه مؤخرا في الاصل ثم تقدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وقد صرح فى بحث تقديم المسند بأن مثل : أنا عرفت ، يجرى تارك على ظاهره وهو : أن يكون أنا مبتدأ وعرفت خبره ، فلا يفيد الاتقوى الحكم ، وأخرى على أن أصله : عرفت أنا ، فيفيد التخصيص

وقد يقال : أراد أن التتوى بناء على الظاهر - دون التحقيق - لأن مبناه على تكرر أسناد الخبر ، بأن يصرفه المبتدأ الى نفسه أولا ويرده الضمير اليه ثانيا<sup>(٢)</sup> ، ولا يخفى أن ذلك الصرف بناء على الظاهر .

(١) فى " أ " وما بعده خبره  
(٢) فى " ا " ويرده الضمير اليه ثانيا

واما لأن اسم المسند اليه يصلح للتناول فتقدمه الى السامع لتسره أو تسوءه ، مثل أن تقول : سعيد بن سعيد نى دار فلان ، وسفاك بن الجراح فى دار صديقك ، واما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب — لانفس الخبر — كما اذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول الزاهد يشرب ويطلب ،

وأىضا : الخبر فى الحقيقة هو الفعل مع الضمير ، وليس اسناد هذا المجموع متكررا الامن حيث الظاهر ، وهو أن اسناد الفعل الى الضمير بمنزلة اسنادهما الى المبتدأ قوله : " يصلح للتناول " ، أراد به ما يتناول الخير والشر ، والمشهور اختصاصه بالخير ، ويستعمل فى الشر التطهير ، فقوله : " فتقدمه " أى اذا كان الاسم يصلح للتناول به فتقدم التأول فتقدم الاسم الى السامع ، بتدعيمه على المسند ليتناول به فيحصل له مسرة أو مسادة ، وذلك لأن التأول والتطهير ، انما يكونان بمستهل الكلام — لا بمبدأ يذكر فى اثناؤه — فبطل ما توهم من أن التأول حاصل — قدم الاسم أو آخر — فالمقتضى لتدعيمه تمجيل المسرة أو المساة بتعجيل التأول (١) .

وانما قال : " فى دار فلان " — دون دارك — لكلا يتوهم أن المراد تأول المخاطب بحصول سعيد بن سعيد فى داره ، فانه تأول متعلق بمجموع الكلام ، وليس يتنصلى بتدعيم المسند اليه ، انما يقتضيه التأول الحاصل بمجرد سماع اسم سعيد بن سعيد ، وقال فى المثال الثانى : " فى دار صديقك " ليجتمع فيه التطهير الحاصل بمجموع الكلام مع التطهير المتعلق بسماع اسم المسند اليه ، فيزداد المساة ، فتأمل وكن على بصيرة .

قوله : " واما لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب " يريد به أن اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يمد من المتضمنين بالمتضمنين به يكون هو المطلوب من الكلام — لا مجرد الاخبار بحصوله له — ، فالخبر الاول بمعنى خبر المبتدأ ، والثانى بمعنى الاخبار (٢) .

وههنا بحث : وهو أن الاستمرار نى قولك " الزاهد يشرب ويطلب " وكذا فى قوله

(١) انظر الايضاح : ج ١ ص ٥٣

(٢) هذا وما بعده من عبارة سعد الدين ، المطول ص ١٠٧ ، وانظر : الايضاح : ج ١ ص ٥٣ .

وأما لتوهم أنه لا يزول عن خاطر أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب وأما لأن تنديسه  
ينبىء عن التعظيم والمقام يقتضى ذلك ، وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص كتوله :

تعالى ( الله يستهزئ بهم )<sup>(١)</sup> ليس مستفادا من التدعيم - بل من المضارع - فانه يفيد  
استمرارا تجدديا اذا كان هناك تمرينة ، كما فى قوله تعالى : ( لو يطعمكم فى كبر من  
الأمر )<sup>(٢)</sup> وقوله : ( فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون )<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى :  
( ففرقنا كذبهم وفريقا تقتلون )<sup>(٤)</sup> وههنا تمرينة دالة على أن المضارع للاستمرار ، وهى  
أن " كيف " إنما يسأل بها عرفا فى الحالات المستمرة<sup>(٥)</sup> فى أكثر الاوقات .

وتيل : أراد أن موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب - دون وصفية الخبر  
له - وهما اعتباران متلازمان ، لكنه قد يتصد الأول كما اذا كان الكلام فى الزاهد ، وأنه  
هل يتصف بالشرب ؟ فيقال : الزاهد يشرب ، وقد يتصد الثانى ، كما اذا كان الكلام ٩٨  
فى الشرب وأنه هل يقع وصفا للزاهد ؟ فيقال : يشرب الزاهد ،

قوله : " وأما لتوهم أنه " - أى المسند اليه لا يزول عن خاطرك - فهو يسبى  
الى لسانك كقولك : وصالك بغيتى ، أو أنه مستلذ عندك فتجربه على لسانك متدا نحو :  
حببى أشتاته . قوله : " وأما لأن تقديمه ينبىء " أنباء التدعيم فى الذكر عن التعظيم  
والتقديم فى الشرف على التأخر متعارف ، إلا أن التأخر ههنا هو الخبر - وبيان  
شرف المبتدأ عليه ما لا يلتفت اليه ، فكانه أراد أن الافتتاح به فى صدر الكلام لما كان على  
سنن تلك الطريقة المتعارفة أنباء عن تعظيمه وشرفه فى الجملة ، وقوله : " والمقام يقتضى  
ذلك " تذكير بما هو مستبر فيما تقدم وتأخر .

قوله : " زيادة تخصيص " لم يرد به التخصيص فى الثبوت - أعنى القصر - إذ لا  
يناسب شيئا من المثالب ، بل التخصيص فى الاثبات - وهو التخصيص بالذكر - لكن يرد :

- (١) من الآية ١٥ سورة البقرة وانظر : الكشف : ج ١ ص ٥١
- (٢) من الآية ٧ سورة الحجرات ، وانظر : الكشف : ج ٤ ص ٢٨٧ -
- (٣) من الآية ٧٩ سورة البقرة (٤) من الآية ٨٧ سورة البقرة
- (٥) فى " أ " عن الاحوال المستمرة

متى تهزز بنى قطن تجدهم \* سيوفا فى عواتقهم سيوف  
جلوس فى مجالسهم رزان \* وان ضيف الم فهم خفوف  
والمراد : هم خفوف ، وتوله :

أن التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت - قدم المسند اليه أو آخر - ، فلا يكون  
تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص ، سواء جملة أضافت الزيادة بيانيه أو لا .

وغاية ما يتكلف له : أن الضمير لو كان مؤخرا ، لاحتمل "خفوف" أن يكون مسندا  
الى غيرهم ، فاذا ذكر الضمير تخص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم الضمير  
تخص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد عتوى بالتقديم  
وازداد به .

وما يقال : من أنه أراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرير الاسناد  
فليس بشئ<sup>(١)</sup> ، لأن هذا غو معنى تتوى الاسناد اليه .

وبهنا بحث : وهو أنه لماذا لم يذكر فى مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص  
الحصري فى مثل : أنا سميت فى حاجتك - كما ذكره فى مقتضيات تقديم المسند - ؟ فقول  
لأن لفظ ( أنا ) - مثلا - فى المثال المذكور عند ، تابع قدم على متبوعه باتيا على حاله  
- لا مسندا اليه - ، وفساده ظاهرا ، وأنت خير بان حمل التخصيص ههنا على النص  
- مع عدم الظهور فى المثال - أقل تكلفا ، ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فصلا لا  
شاهد لها<sup>(٢)</sup> ، بل على مردودة لتصريحهم بالنسبة فى قوله تعالى ( كلمة عواتقها<sup>(٣)</sup> )  
وما أنت علينا بحزير<sup>(٤)</sup> .

المز : التحريك والبحث ، و " بنو قطن " <sup>(٥)</sup> قبيلة ، و " رزان " جمع رزيين

- (١) هذا رد لكلام سعد الدين فى شرحه للمفتاح ، انظر : الورقة ٦٣ ، ٦٤ .
- (٢) يبعد بذلك اعتراض الخطيب على السكاكى ، الايضاح : ج ١ ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (٣) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون .
- (٤) من الآية ٩١ سورة غود ، وانظر : الكشف ج ٢ ص ٣٣١ والمطول ص ١٠٨ .
- (٥) البيتان من ( الوافر ) وثألها : النابغة الجعدي ، وقد عد هما أبو علال  
المسكوى من أحسن ما روى عنه ، ديوان المعاني : ج ١ ص ٣٤ .

بـ بحسبك نرى القوم أن يعملوا \* بأنك فيهم غنى مضر  
مسيخ مليخ كلحم الحوار \* لا أنت حلولا أنت مر  
وأشياء ذلك .

وهو التوتر ، والخوف : جمع خاف ، من الخفة ، وصفهم بالمنى فى الأمور كأنهم سيوف  
وبالشجاعة حيث لم يفارتوا السلاح ، وبالسكون والوثار فى المجالس ، وبالإسراع بأنفسهم  
فى خدمة الأضياف وتراعم .

قوله . رالمراء هم خوف " أى : محل الاستشهاد ذلك - لا قوله " تجد هم سيونا " -  
أذ ليس تديم المسند إليه فيه لذلك ، ولا قوله " جلوس " لاحتمال تنديده فيه مؤخر ،  
والها " فى " بحسبك " زائدة ، ومعناه : كافيك ، وهو مبتدأ خبره : " أن يعملوا " ، والمضر  
من له غرة - أى مال كثير - أو من له غرائر - أى متمتع بأزواج <sup>(١)</sup> - ، والمسيخ : بالخاء  
المعجمة - من الرجال من لا ملاحه له ، ومن اللحم مالا طعم له ، والمليخ : - بالمعجمة  
أيضا - من اتباعه <sup>(٢)</sup> .

والحوار : ولد النائة قبل أن يفصل من أمه ، قوله " لا أنت حلولا أنت مر " أى  
لا أنت نافع للأولياء ، ولا أنت غار للأعداء ، بل أنت ملحق بالعدم <sup>(٣)</sup> ، وكرر المسند  
إليه ليثبت له كل واحد من المسندين على حدة ، مبالغة .

قوله : " وأشياء ذلك " يروى بالنصب ، عطفا على زيادة التخصيص وبالجر ، عطفا على  
" لانه يفيد " - أى وأما لأشياء ما ذكر - والاول أظهر ، وأيا ما كان ، فتلك الأشياء مثل  
أن يتعد فى ابتداء الكلام - الى تحثيره نحو : ولد الحجام حضره ، أو الترحم عليه نحو :  
أسيرك المسكين بالباب ، أو تحذير السامع نحو : الأسد واقف ههنا .  
والضابط : أن كل معنى يصلح له اسم المسند إليه إذا أريد به تعجيل افادته قدم

(١) فى الأصل : بأزولجه (٢) ومن معانيه : الفاسد والضعيف  
(٣) البتان من المتتارب وهما الأشعر - الرتبان الاسدى - كما فى : مجالس شمس  
ج ١ ص ٢٣٩ ، والمستقصى فى أمثال العرب : ج ١ ص ٣٦٥ ، ومهجة المجالس  
ص ٣٦٥ ، وعيون الأخبار : ج ٣ ص ٢٦٩ ، وقد اختلفت روايتهما ، وفى معجم  
الشعراء ص ٣٥ أنهما لعمر بن شعبة ، ثم ذكر أبياتا أخرى نحوها نسبها الى  
عمر بن حارثة ص ١٩ .

وأما الحالة التي تقتضى تأخيرها عن المسند : فهي إذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم - كما سترد عليك في الفن الثالث ان شاء الله تعالى - وأما الحالتان المتضمنتان لاطلاق المسند اليه أو تخصيصه حال التكبير ، فهاتان إذا مهرت فيما تقدم استغنيت عن التعريف فيهما •

#### (تأخير المسند اليه عن المسند : )

قال " وأما الحالة التي تقتضى تأخيرها عن المسند " - أنول : لا شك أن ما يقتضى تقديم المسند يقتضى بعينه تأخير المسند اليه وبالعكس ، فلذلك أحال ههنا تأخير المسند اليه على ما يقتضى تقديم المسند ، وأحال هناك تأخير المسند على ما يقتضى تقديم المسند اليه ، لكن يرد عليه : أن المسند اليه قد يؤخر لسبب في نفسه بلا نظر الى ما يقتضى تقديم المسند ، مثل كون اسمه مما يتطير به ، وكالتصد الى استحضاره ، أو كونه قليل الحضور في الذهن ، وكذا يؤخر المسند لامثال ما ذكره فلأخير ما يؤخر أسباب مغايرة لجهات تقديم ما يقدم عليه ؟

وكان المصنف لم يلتفت اليها لعلتها وخفائها (١) - أو نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيقال : - مثلاً - كون المسند اليه مما يتطير به يقتضى تقديم المسند روماً للضبط باحالة تأخير كل واحد منهما على تقديم الآخر •

#### (اطلاق المسند اليه أو تخصيصه حال التكبير : )

قوله : " لاطلاق المسند اليه أو تخصيصه " الثلاث شر أن يحذف بالواو ليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيوزع ، إذ ليس لكل واحد من الاطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان متضمنانه •

ف قيل : " أو " بمعنى الواو ، وذلك : لأنه لما كثر استعمالها في الإباحة التي معناها جواز الجمع ، استحلت في معنى الجمع - كالواو - على ما نس عليه بعض المحققين

(١) هذا مأخوذ من كلام سعد الدين ، مع تصرف ، أنظر شرحه للمفتاح : الورقة ٦٤

١٠٠

وأما الحالة المتضمنة لقصر المسند اليه على المسند : فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه ، مثل أن يكون عند السامع أن زيدا متمول وجواد فقير له : زيد متمول - لاجواد -

١٠٠

ومن البين في ذلك قول الشاعر :-

سيان كسر رغيغه \* أو كسر عظم من عظامه (١)

وتيل : شاع في اللف الاجمالي أن يذكر نشره بأو ، كقوله تعالى ( وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى ) (٢) لأن الذي وقع عليه اتفاق التولين هو أحد الامرين : والموكول الى السامع هو التعيين ، فكذا همنا اشتركت الحالتان في اقتضاء أحد الامرين لا في اقتضاءهما معا ، وقوله " حال التكثير " متعلق من حيث المعنى بكل (٣) واحد من الاطلاق والتخصيص ، قوله " استغنيت عن التعريف فيهما " - أى استغنيت في الحالتين عن التعليم - يعنى قد عرفت أن المسند اليه المعروف بوجوه مختلفة - من جملتهم - الاضافة - يقيد بالتوابح لأمر تقتضيها فاذا " مهتر " (٤) في ذلك وتعرفت أن انتفاء تلك الامور يقتضى اطلاق أمكنك أن تعتبر أمثالها في المنكر بلا احتياج الى تعليم ، وأيضا بعض موجبات التكثير يوجب اطلاق المنكر ، مثل أن لاتعرف منه سوى الاطلاق - حقيقة أو ادعاء - وأن لا يكون لك طريق الى تعريف الزائد على الاطلاق لسامعك ، أو يكون هناك مانع من التخصيص .

( قصر المسند اليه على المسند : )

قال : " وأما الحالة المتضمنة لقصر المسند اليه " - أتول : عدل عن التميز الى

(١) هذا البيت قاله : دعبل الخزاعي ، ضمن قطعة في ديوانه ص ١٩٤ وينسب ايضا الى يحيى بن المبارك ( اليزيدى النحوى ) كما فى : وفيات الاعيان ج ٥ ص ٢٣٥ وخزانة الادب : ج ٤ ص ٤٢٥ وانظر : نهاية الارب : ج ٣ ص ٣١٨ وعيون الاخبار : ج ٣ ص ٢٤٦ ، وبهجة المجالس : ص ٦٣٧

(٢) من الآية ١١١ سورة البقرة ، وانظر : البحر المحيط لابن حيان : ج ١ ص ٣٥٠

(٣) فى " أ " لكل

(٤) المهارة : الحذق فى الشئ



ليصرف أن زيدا ممتول على التمول لا يتعداه الى الجود ، أو تقول له : ما زيد الا ممتول ، أو انما زيد ممتول ، وعليه ما يحكى عز وجل في حق يوسف عن النسوة ( ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم )<sup>(١)</sup> - أى أنه ممتول على الملكية ، - لا يتخطاها الى البشرية - وما يحكى عن اليهود في قوله ( واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون )<sup>(٢)</sup> أى يقولون : نحن ممتولون على الصلاح .

الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لزيد الايضاح فيهما لكونهما آخر أحوال المسند اليه ، الجارية على مقتضى الظاهر ، على أن اضماره ههنا يوهم رجوعه الى المنكر ، قوله : " وأنت تريد تبرير صوابه ونفي خطئه " هذا في قصر الافراد ظاهراً ، وأما قصر القلب : فالصواب فيه اعتداد بثبوت احدهما مطلقاً ، والخطأ بشوا التعيين .

وأما قصر التعيين - الداخل عنده في الافراد - فقد قيل : الصواب فيه اعتداد أحدهما ، والخطأ عدم الترجيح بينهما<sup>(٣)</sup> .

وفيه نظر : لأن عدم الترجيح ليس حكماً حتى يوصف بكونه خطأ ، وانما جعل حكم السامع بأن " زيدا ممتول وجواد " حكماً واحداً مشوباً<sup>(٤)</sup> بصواب وخطأ ، نظرنا الى أنه حكم بكونه جامعا بين الوصفين ، - وان كان في الحقيقة حكماً - أحدهما : صواب والاخر : خطأ ، قوله : " مثل أن يكون " - بالنسب - حال من حكم " مشوب " ، وقوله : " فتقول " - بالنسب - علقاً على " يكون " ، أو بالرفع - أى تأنت تقول - ، واكتفى بذكر ثلاثة من طرق القصر ، ولم يذكر الرابع - أعنى التقديم - مع أن تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لأنه أراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعهما ، ولأن التقديم دلالة على التصريح بالفحوى - لا بالوضع - مع أنه سيذكره في بحث تقديم المسند .

قوله : " وعليه " أى وعلى قصر المسند اليه على المسند لتبرير الصواب ونفي الخطأ ، والآية الأولى من قصر القلب ، تمرن ما عو صواب من اعتداد السامعين بكون يوصف - عليه السلام - على أحد الوصفين ، ونفي الخطأ الذي عو تعيين البشرية ، والثانية من قصر الافراد ، لأن الظاهر من حال الانسان - وان كان كافراً - اجتماع الاصلاح والافساد فيه ،

(١) من الآية ٣١ سورة يوسف . (٢) الآية ١١ سورة البقرة .  
(٣) انظر المطول ص ٢٠٨ . (٤) الشوب : الخلط في القول أو العمل .

لا يتأتى منا أمر سواء ، واعلم أن التصر كما يكون للمسند اليه على المسند ، يكون أيضا  
للمسند على المسند اليه ، ثم هو ليس مختصا بهذا البين ، بل له شيوخ وله تفرعات ،  
فالاولى : أن نفرد للكلام فى ذلك فصلا ونؤخره الى تمام التعرض لما سواء فى ثانونا لهذا  
ليكون الى الوتوف عليه أقرب .

---

ونهيهم عن الافساد لا ينأتى ذلك ، وتوله : " مقصرون على الصلاح " مبنى على أن الاصلاح  
صلاح ، وتوله " لا يتأتى منا أمر سواء " يناسب تصر الافراد ، كما أن " لا يتخطاها "   
أنسب لتصر القلب ، - أى ليس يتجاوز ويترك صفة الملكية الى البشرية - .

توله : " ثم هو ليس " : كلمة " ثم " للتراخى فى الرتبة ، فان عدم اختصاص  
التصربا بين المسند اليه والمسند وشيوخه فيما بين غيرهما - كالفاعل والمفعول ، وذى  
الحال والحال ، الى غير ذلك - أعلى مرتبة من جريانه فيهما ، توله " وله تفرعات "   
كانتسامة الى الافراد والقلب ، وتأتيه بطرق متعددة لها شروط وأحكام مختلفة .

ولا شك أن افراد فصل للتصرب - مع تأخيرها عن سائر مباحث الثانون - يتنشى أن  
يتوجه اليه بتعدد على حدة مع فراغ بال ، فيكون ذلك أقرب الى الوتوف عليه من أن لا يفرد  
له فصل ، أو يورد فضلة فى أثناء مباحث ثانون الخبر .

وأعلم أن جميع ذلك هو متقضى الظاهر، ثم قد يخرج المسند إليه لا على متقضى الظاهر، فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير، وذلك إذا كملت العناية بتمييزه، أما لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشأن كتوله :

( إخراج المسند إليه لا على متقضى الظاهر )

١ وضع اسم الإشارة موضع الضمير :

قال : " وأعلم أن جميع ذلك " - أتول : أى جميع ما ذكر من مباحث المسند إليه هو متقضى ظاهر الحال .

فان قلت : قد تقدم من الأمثلة ما ليس على متقضى الظاهر، كتوله ( أولئك على هدى )<sup>(١)</sup> - وأولئك آبائي - وهذا على الخسف ، فان اسم الإشارة فيها وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار إليه ؟

قلت : لعله نظر إلى أن الأعيان إذا ذكرت عارت بمنزلة المشار إليه حقيقة ، فاسم الإشارة عنك فى موضعه - بخلاف المعانى إذا ذكرت - فان حتمها أن يمسب ( عنها )<sup>(٢)</sup> بالضمير ، فاذا عبر عنها باسم الإشارة فقد وضع موضع الضمير ، ثم انه أشار إلى بعض صور إخراج المسند إليه لا على متقضى الظاهر إرشادا إلى كيفية سلوك طريقته . ولما كان بعض الصور المشار إليها من قبيل الالتفات انتقل إليه وسط الكلام فيه لأنه فن من فنون البلاغة له شيوخ فى الكلام يحتم المسند إليه وغيره ، وله نوائد عامة ولطائف معان يختص بها موافقه .

٠٢

توله : " أما لأنه اختص " شرع يفصل أسباب كمال العناية بتمييز المسند إليه ، مثل أن يختص بحكم بديع ، فيعنى بتمييزه ليعلم أن هذا المتميز المتميز هو الذى له الحكم العجيب الشأن ، كما نرى قوله : " كم عاتل " <sup>(٣)</sup> - أى كامل فى عقله - " أعيت " أى أعجزته

(١) من الآية ٥ سورة البقرة - (٢) ليست فى " أ "

(٣) والبيتان من ( البسيط ) قالهما : ابن الراوندى ( أحمد بن يحيى ) ، معاهد التفسير، ج ١ ص ٥٣ ، وانظر الإيضاح : ج ١ ص ٦٩ ، وعروس الانراج : ج ١ ص ٤٥٣ وشرح لامية المعجم : ج ٢ ص ١١٤ .

كم عاتل عاتل أعيت مذاهيه \* وجاهل جاهل تلقاه مرزوتا  
 هذا الذى ترك الاوهام حائرة \* وصير العالم التحرير زديتيا  
 واما لأنه تصد التهمك بالسامع والسخرية منه ، كما اذا كان فائد البصر أو لم يكن ثم مشار  
 اليه أصلا ، أو النداء على كمال بلائته بأنه لا يميز بين المحسوس بالبصر وغيره ، أو على  
 كمال فطانتته وبعد غور ادراكه بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ، أو  
 تصد ادعاء أنه ظهر ظهور المحسوس بالبصر كقوله :  
 تعاللتكى أشجى ومابك علة \* تريدن تتلى قد ظفرت بذلك  
 وما شاكل ذلك .

مذاهيه - أى طرقت معاشه - فليس يهتدى اليها ، "وجاهل جاهل" أى كامل فى جهله  
 "تلقاه مرزوتا" غذا اشارة الى ما ذكر من كون العاتل مختل الحال ، والجاهل فارغ  
 البال وقد اختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة ، والعالم التحرير زديتيا - أى مبطنا  
 للكفر نافيا للصانع الحكيم ، أو تناكلا بالهين - خالق الخير وخالق الشر - قوله : " واما  
 لأنه تصد التهمك " .

تد يقال : تصد التهمك بالسامع أو النداء على كمال بلائته ، أو فطانتته ، أو ادعاء  
 الظهور لا يتنسى شىء منها كمال العناية بالتمييز ، فلا ينون من أسبابه ، بل يتنسى  
 اسم الاشارة ، سواء تصد به كمال العناية بالتمييز أم لا ؟

ويجاب : بأن اسم الاشارة يفيد كمال تمييز - كما مر - ولا شك أن التهمك - مثلا  
 - يزيد بزيادة التمييز ، فاذا تصد التهمك اعتنى بالتمييز فتصد أكمل التمييز فأورد اسم  
 الاشارة .

وقوله : " أصلا " مبالغة فى انتفاء المشار اليه بحسب الحس ، حتى يكون البصر  
 هناك بمنزلة فائد البصرنى عدم صلاحية الخطاب بالاشارة الحسية فيتميم تصد التهمك  
 بلا اشتباه ، قوله " أو تصد ادعاء " أعاد الفعل لطول الفصل ، ولأن ما تقدم متعلق  
 بالسامع ، وهذا بالمسند اليه .

ويوضع المضمير موضع المظهر ، كقولهم ابتداءً من غير جرى ذكر - لفظاً أو تهيئة حال -  
 رب رجلاً ، ونعم رجلاً زيد ، وبش رجلاً عمرو ، مكان : رب رجل ونعم الرجل ، وبش  
 الرجل على قول من لا يرى الأصل : زيد نعم رجلاً وعمرو بش رجلاً ، وقولهم : هو زيد عالم  
 وبش هند مليحة ، مكان : الشأن زيد عالم ، والصفة هند مليحة ، ليتمكن في ذهن  
 السامع ما يعتبه ، وذلك أن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى يتى منتظراً لعقبى  
 الكلام كيف تكون ؟ فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه .

"وتماثلت" (١) : أى أظهرت الحالة والمرضى ، و"أشجى" من شجى بالكسر ، أى  
 حزن ، و"تردين" حال أو استئناف ، و"قد ظفرت" استئناف ، وذلك "واقع موضح  
 الضمير الراجع الى القتل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر ، قوله "وما شاكل ذلك" : أى  
 ذلك المذكور ، من أسباب كمال العناية ، وهو عطف على ادعاء ، وكأن اختيار الواو على  
 أو تفنن في العبارة مع التنبه على عدم منع الجمع ، وأراد بما شاكل ، ما يفيد اسم  
 الإشارة من بيان القرب والبعد والتوسط والتحيز والتعظيم .

(وضع المضمير موضع المظهر :)

قال : "ويوضع المضمير موضع المظهر ، كقولهم" - أقول : أى كوضع العرب في قولهم  
 و"ابتداءً" مصدر لفعل في موضع الحال - أى يبتدئون ابتداءً - وقوله : "من غير جرى"  
 كالبيان لابتداء ، و"لفظاً" نصب على المصدر - أى ذكرنا لفظياً - "أو تهيئة حال"  
 عطف على لفظاً بمعنى أوتديراً ، وقد يروى مجروراً ، عطفاً على "جرى" فيبقى حينئذ  
 لفظاً بلا متايل ، و"مكان" ظرف لقولهم ، وقوله "على قول من لا يرى" حال من "نعم"  
 رجل ، أو بش رجلاً ، وإنما اعتبر هذا القيد ، لأن الضمير على القول الآخر يحتمل  
 أن يكون راجعاً الى المخصوص ، لكنه التزم انفراداً فقيل : نعم رجلين الزيدان ، ونعم  
 رجلاً الزيدون ، لأن المخصوص متأخر - غالباً - فعومل بضميره محاملة الضمير المبهم  
 قوله : "ليتمكن" - أقول : متعلق بوضع المضمير ، والمستتر فيما يعتبه لما ، والبارز للمضمر

(١) والبيت من تصيدة (من الاول) قالها : ابن الدمينه في الفزل ، وقد تقدم  
 الشعراء في غزله بملك القصيدة ، ديوانه : ص ١٦ ، ومعاذ التنصيص : ج ١  
 ص ٥٧ ، ودلائل الاعجاز ص ٦٢ .

وهو السرفى التزام تديمه ، قال الله تعالى ( قل هو الله أحد )<sup>(١)</sup> وقال : ( فانها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب )<sup>(٢)</sup> ، كما يوضع المظهر موضع الضمر اذا أريد تمكين

قوله " لعننى الكلام " - أى آخره - ، قوله " فضل تمكن فى ذهنه " لأن الانسان مجبول على شوقه الى معرفة المبهم<sup>(٣)</sup> وزيادة تليته لما سيق اليه بعد الطلب<sup>(٤)</sup> وهذا لا يستقيم فى مثل " نعم رجلا " اذ لا يعرف السامع أن هناك ضميرا الا بذكر النكرة ، ومن ثمة قيل : " ليتمكن " متعلق بقوله " وتولهم هو زيد هالم وعنى هند مليحة " فقط ، وأيد بأن قوله : " وهو السرفى التزام تديمه " يشعر بأن البيان مختص بضمير الشأن ، لأنه الذى تقدم الوعد لبيان سره ، أى التمكن فى ذهن السامع فضل تمكن هو السبب فى التزام تديمه ضمير الشأن<sup>(٥)</sup> .

ورد : بأن التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التديم جار فى كل ضمير بارز فسر بمظهره فالضمير فى " تديمه " للضمير الذى وضع موضع المظهر ، والسر الموعود داخل فى السر المذكور .

قوله : " قال الله تعالى " استشهاد على أن الفائدة هى تمكن ما يعقب الضمير ، فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يستغنى بشأنه ويراد تمكه - كما فى الآيتين - حتى لا يصح أن يقال : هو الذباب يطير ، وعنى النملة تسير<sup>(٦)</sup> .

( وضع المظهر موضع الضمر : )

قوله : " كما يوضع المظهر " متعلق بقوله " ويوضع الضمر " ، وأراد بالمظهر غير اسم الإشارة - لما سبق - وبالضمير غير ضمير المتكلم ، لما سيأتى من قوله : " وتترك الحكاية الى المظهر " قوله : " اذا أريد تمكين نفسه " يعنى : أن وضع المظهر موضع الضمر

- (١) الآية ١ سورة الاخلاص (٢) من الآية ٤٦ سورة الحج
- (٣) هكذا فى " أ " و " ب " و " ج " وفى الاصل : على تشوئه على معرفة المبهم
- (٤) انظر : دلائل الاعجاز ص ٨٨ (٥) وهذا قال سعد الدين ، المصطلح / ص ١٢٨
- (٦) يشير بهذا الى ما ذكره سعد الدين من أنه اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعنى به ، المصطلح : ص ١٢٨ وانظر : الطراز : ج ٢ ص ٤٢ او ٤٣

نفسه زيادة تمكين ، قوله : " ان تسألوا الحق نعط الحق سائله " - وتوله - عز وجل -  
( الله الصمد ) بعد قوله ( قل هو الله أحد ) ونظيره خارج باب المسند اليه ( وبالحق  
أنزلناه وبالحق نزل )<sup>(١)</sup> وكذا ( فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا  
على الذين ظلموا رجزا من السماء )<sup>(٢)</sup> .

وتترك الحكاية الى المظهر اذا تعلق به غرض ، فعل الخلفاء حيث يقولون : أمير

يفيد تمكين نفس المظهر - أى تمكين المعنى الذى أريد به - بخلاف وضع المضمير موضع  
المظهر ، فانه يفيد تمكين ما يعقبه - كما مر - قوله : " ان تسألوا الحق نعط الحق  
سائله " <sup>(٣)</sup> فيه وضع الظل على موضع ضمير الفاعل والمخاطب أيضا ، اذ اصله : نعطه اياكم  
والنحال لوضع المظهر موضع المضمير مطلقا ، فلا حاجة الى تأويل بجعل الحق مسندا اليه ،  
وكانه افتتح بخارج الباب ههنا ونى قوله : " ربه رجلا " لينبه من أول الامر على التعميم .

قوله : " ونظيره " أى نظيره قوله ( الله الصمد )<sup>(٤)</sup> فى وضع المظهر موضع المضمير  
حال ثبوت ذلك المظهر فى خارج باب المسند اليه " نبعلى الخروج ههنا - دون قوله :  
بذلك ، وربه رجلا ، ونعط الحق - تفننا فى عباراته ، وتذكيرا فى بعض المواضع مع  
عدم الالتباس فى شىء منها ، أى وما أنزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق - أى بالحكمة  
الداعية الى انزاله - ، وما نزل الا ملتبسا به<sup>(٥)</sup> ، واذا فسر الحق الثانى بالاوامر  
والنواهي ، لم يكن مما نحن فيه .

(ترك الحكاية الى المظهر : )

قوله : " وتترك الحكاية " عطف على يوضع المظهر موضع المضمير ، وانما أفرد ترك  
الحكاية الى المظهر : ليعنى عليه حديث الالتفات ، و " فعل " نصب على أنه مصدر

(١) من الآية ١٠٥ سورة الاسراء (٢) من الآية ٥٩ سورة البقرة

(٣) هذا صدر بيت من ( البسيط ) وزائله عبد الله بن عمة ، وتامه :

" والدع محقبة والسيوف مقروب " ومحقبة : مشدودة فى الحثائب ، مقروب : موزون

فى قرابه شرح ديوان الحماسة ج ٢ ص ١٤٦ ، الاصحاحيات : ص ٢٢٨

(٤) الآية ٢ سورة الاخلاص

(٥) هذا مأخوذ من عبارة الكشاف / : ج ٢ ص ٥٤٥

المؤمنين يرسم لك ، مكان : أنا أرسم ، وعواد خال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة أو تقوية داعي الأمور ، وعليه تولد تعالى " فإذا عزمت فتوكل على الله " أو فعل الاستعفاف حيث يقول : أسبرك يتضرع اليك ، مكان : أنا أتضرع اليك ، ليكون أدخل في الاستعفاف وعليه قوله : " الهى عبدك العاصى أناكأ " ، وما جرى مجرى هذا الاعتبار ،

" تترك " لأنه فعل أيضا ، كأنه قيل : ترك الخلفاء . .

(١) قوله : " ادخل الروعة " هذا إذا لم يكن له خوف وأريد أحداثه " وتربية المهابة " إذا كان له خوف وأريد ازدياده ، ولم يدخل بينهما أو لتأثيرهما. وقد يقال : المهابة يراد بها عرفا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين إلى الملوك وتربيتهم : تثويتهم — بازديادها ، وأما " الروعة " فالخوف الذي يتجدد بمخاطبتهم قوله : " أو تقوية " علف على ادخال الروعة ، و " عليه " أى على ترك الحكاية إلى المظهر لتقوية داعي الأمور . فان لفظة ( الله ) (٢) تنبى عن كمال الندرة ووجوب الطاعة ، وسعة الرحمة ، واستحقاق تنويز الأمر إليه فيتنوى الداعية إلى التوكل عليه ، قوله " أو فعل " هدف على " ففعل الخلفاء " ، حيث يقول " أى — حين يقول — استصبر حيث للزمان ، قوله : " وعليه " أى وعلى ترك الحكاية إلى المظهر " ليكون أدخل في الاستعفاف " ، فان لفظ العبد أدخل فيه من الضمير — خصوصا — إذ أنيف إلى المخاطب ، وتعام البيت : " مقرا بالذنوب وتد دعاكا " (٣) — قوله " وما جرى مجرى هذا الاعتبار " هو علف على ما تقدم نظرا إلى المعنى ، أى تترك الحكاية إلى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه : كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى ( نأمنوا بالله ورسوله النبي الامى ) (٤) وقوله : " عبدك العاصى " فان الضمير — خصوصا — للمتكلم — لا يوصف ، وكالتعظيم في قولك : أفضل المصر يجاورك ، إلى غير ذلك من المعانى التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر .

(١) المهابة : الاجلال والمخافة (٢) من الآية ١٥٩ سورة آل عمران  
(٣) والبيت من ( الوانر ) وذكر الاستاذ عبد المتعال الصميدى في بنية الايضاح ج ١ ص ١٥٠ أن قائله ابراهيم بن آدم من مقلوبة مطلعها :  
هجرت الخلق طرا نى عواكا \* وأيتمت الحبال لكى أراكا  
وفى معانيه التفسير ج ١ ص ٦١ ذكر أنه لا يعلم قائله .  
(٤) من الآية ١٥٨ سورة الاحراف .



واعلم : أن هذا النوع - أعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة - لا يختص  
المسند اليه ولا بهذا القدر ، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها ينقل كل واحد منها  
الى الآخر ، ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء علم المعاني ، والعرب يستكثرون منه

(١)

:: الالتفات ::

قال : " واعلم أن هذا النوع " - يريد أن هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى  
الظاهر - " وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة - لا يختص المسند اليه " أى لا يختص  
به ، فحذف الجار وأوصل النمل له ، " ولا هذا القدر " : يحتاج الى تقدير - أى ولا  
النقل مطلقا يختص بهذا القدر - وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة ، بل كل واحد  
من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر - أى الى كل واحد من صاحبيه - فالاتسام  
ستة .

وتد يفسر " هذا القدر " بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة - التى هى المظهر -  
فانه المذكور فى قوله " وترك الحكاية الى المظهر " فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكى لا  
يلزم تسميته فى المنقول عنه بقوله : " بل الحكاية " ٠٠٠ الخ

وتد يقال : أراد بهذا النوع النقل من أسلوب الى أسلوب ، وحذف المضاف من  
تفسيره ، أى أعني نوع نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا (٢) ثم ان الانتقال  
من طريق من الثلاثة الى آخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر -

(١) يقول العلوى : " اعلم أن الالتفات من أجل علوم البلاغة ، وهو أمير جنودها وسمى  
بذلك : أخذ له من التفات الانسان يمينا وشمالا ، فتارة يقبل بوجهه وتارة كذا ،  
فهكذا حال هذا النوع فانه فى الكلام ينتقل من صيغة الى صيغة ، وقد يلغى  
بشجاعة العربية ، لأن الشجاعة هى الاندفاع ، والمشجاعة يرد الموارد الصعبة حيث  
لا يرد عا غيره ، وكذلك الالتفات فهو مخصوص بالغة العربية - دون غيرها - ،  
وعرفه : بأنه الحدول من أسلوب فى الكلام الى أسلوب آخر مخالف للأول ، الطراز :  
ج ٢ ص ١٣١ ويذكر ابن الاثير : أنه خلاصة علم البيان التى حولها يدندن ،  
واليها تستند البلاغة ، المثل السائر ج ٢ ص ١٧١ .

(٢) انظر : شرح سعد الدين للفتاح - الورقة ٦٨ ، والمطول : ص ١٣١

ويرون الكلام اذا انتقل من أسلوب الى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية  
لنشاطه وأملأ باستد رار امغائه ، وعم أحرأ ، بذلك ، أليس ترى الأضياف سجيتهم ؟ ونحر  
العشار للضيف دأبهم وهجيراهم ، لا مزقت أيدى الاد وار لهم أديما ، ولا أباحت لهم  
حرما ، أفتراهم يحسنون ترى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم ولا يحسنون  
قري الارواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب ،

كما يشمر به لنظ النقل - وإيراده في الاخراج لا على مقتضاه ، وما ذكر من فائده العامة  
فلا يكون نحو أنا الذى فعل ، وأنت رجل يفعل كذا من الالتفات فى شىء ، لأن حق  
الضمير العائد الى الموصول أو الموصوف أن يكون غائبا ، لأن الأسماء الظاهرة غيب ،  
بل لا يبعد أن يجعل مثل قوله : " أنا الذى سمتنى أبى خيرة " ،

و "أنت الذى أخلقتنى " ، ونحن قوم فعلنا ، و "أنتم قوم تجهلون" (١) من باب  
الالتفات من الغيبة الى التكلم أو الخطاب ، وهو - أعنى الالتفات - من مباحث علم المعانى  
لأنه بحث من خواص تراكيب الكلام فى الافادة ، وانما قال صاحب الكشاف : انه يسمى فى  
علم البيان بالالتفات (٢) لأنه أراد به علم البلاغة الشامل للمعانى والبيان .

وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكاية -  
على ما مر - لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعد ، نعم :  
عده المصنف فى علم البديع من المحسنات المعنوية ، ولا استبعاد فى اشتراك الملمين فى  
مسألة من جهتين - كما حق فى موضعه ، والتطرية بالهمزة - الايراد والاحداث ، من  
طراً عليه ، اذا ورد ، وباليا التجديد ، من طريت الثوب ، اذا عملت به ما يجعله طريا  
كأنه جديد ، والنشاط - بالفتح - : حركة السرور ، " وأملأ أى أشد امتلاء " ، من ملئ  
الاناء - بالكسر - اذا امتلأ فهو ملآن ، أو أقدر من ملؤ - بالنسب - غنى واقدر فهو ملئ  
بكذا ، والاستد رار فى الاصل استجلاب الدر - أى اللبن - والأحرأ : جمع حرى بمعنى  
جدير بذلك - أى بالاستكثار - .

قوله : " أليس " ؟ جملة استثنائية لبيان كونهم أحرأ ، والهمزة لانكار النفى وتثريب

وايراد وايراد ، فان الكلام المفيد عند الانسان ، لكن بالمعنى - لا بالصورة - أشهرى  
غذاء لروحه وأطيب قرى لها ، قال ربيعة بن منزوم :-  
بانت سعاد فأمس القلب معمودا \* وأخلفتك ابنة الحر المواعيد  
فالتفت كما ترى حيث لم يقل : وأخلفتنى ، ثم قال :

الاثبات ، والسجية : الطبيعة ، والمشار : جمع المشرا ، ونى الناقة التى أتت عليها  
من حملها عشرة أشهر ، ونى أعز المال غدهم - والمهجرى : المادة ، وتميزن الاديم :  
- وهو الجلد - عبارة عن العيب والاخلال بالعرض ، وإباحة الحريم - أى الحرم - تسليط  
العدو بالاسر والنهب ، قوله : " أفتراسم " استئناف لبيان أن كون قرى الانصاف - على  
ما ذكر - يقتضى استكثار الالتفات ، أى اثرتاب فيما ذكرنا من كونهم أحراراً فتظنهم ؟  
قوله : " فيخالقون " - أى يوقعون المخالفة فى القرى - والفاء لتفصيل المجل ، وجعل  
الاسلوب بازاء اللون ، والايراد بازاء الدلم ، لا يخرج عن لطف ، قوله : " فان السلام " ١٠٦  
دليل على أن ايراد الكلام قرى للارواح ، ونوله : " لكن " دمج لتوهم ارادة مطلق الانسان .  
والجار متعلق بما فى الانسان من معنى الفعل - أى المتصف بالانسانية بحسب  
المعنى - والمراد : الاتصاف بخواصها من الذكاء والتفطن للتدائن والتلذذ بها .

قوله : " قال ربيعة بن منزوم " (١) استئناف لبيان استكثار العرب من الالتفات  
واستحسانهم اياه ، وصرح بأسماء الشعراء ليعلم أن تلك الامثلة من كلام العرب العرباء ،  
" بانت " : فارتت " فأمسى " أى : فصار محمودا موجعا لا حراك به ، واخلاف الوعد  
يتعدى الى مفعولين ، و " المواعيد " : جمع الموعد ، أو الموعد ، " وأخلفتك " التفات  
على مذهبه ، حيث لا يشترط سبب الطريق الملتفت منه - بل يكفي بمجرد اقتضاء الظاهر  
التعبير به ، ( ثم قال ) أى ربيعة فى هذه القصيدة بعد عدة أبيات و " مالم آلاى " بدل  
من : مالم ألن - فى البيت السابق عليه - أعنى قوله :

(٢) لما تشكت الى الاين قلت لها \* لا تستريحن مالم الى مسعودا

(١) والابيات من ( البسيط ) من قصيدة له فى هج مسعود بن سالم وقد بدأها  
بالنسب ثم وصف الناقة ثم المديح ، المنضليات : ج ٢ ص ١٣ ، ١٤ ، والاغانى :

ج ١٩ ص ٩١ ، وانظر : الايضاح : ج ١ ص ٢١ .

(٢) الاين : الاعياء والتعب .

مالم ألان أمراً جزلاً مواجبه \* سهل الفناء رحيب الباع محمودا  
 وقد سمعت بقوم يحمدون فلم \* أسمع بمثلك لا حلماً ولا جودا  
 فالتفت - كما ترى - حيث لم يقل : بمثله ، وقال :  
 تذكرت والذكرى تهيجك زنباً \* وأصبح باقى وصلها قد تنضبا  
 وحل بفلج والأبائر أهلنا \* وشطت نحللت غمرة فمشبها  
 فالتفت فى البيتين .

وقال عوف بن الاحوس :

لهدمت الحياض فلم يغادر \* يحوى من نصائبه ازا  
 لخولة اذ هم مفنى وأهلى \* وأهلك ساكنون وهم ربا

" جزلاً " أى عذليماً ، " سهل الفناء " أى سهل ورود فناءه ، اذ لا حاجب  
 هناك لأرباب الحاجات ، والرحيب : الواسع - أى واسع الباع بالعطاء - و " يحمدون "   
 ليس صفة لقوم ، بل عو بمنزلة يقول فى : سمعته يقول ، وسمع به ، بمعنى سمعه ، وحلماً  
 تمييز ، ولا : مذكرة للنفى ، والاتفات فى " بمثلك " متفن عليه .

وقال - أى ربيعة - (١) " تذكرت " فيه التفات من الحكاية الى الخطاب - كما فى :  
 أخلفتك - ، و " زنباً " مفعول تذكرت ، والجملة المتوسطة حال أو اعتراض ، يقال : نتاجه  
 أى بعثه وحركه ، وليس فى " تهيجك " التفات لأن مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب  
 بعد العدول اليه " تنضب " أى تقلع ، " والأبائر " تروى بالواو والفاء - أيضاً - على  
 أن الحلول فى هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج ، و " أهلنا " التفات من الخطاب بصيغة  
 المفرد الى التكلم بصيغة الجمع ، و " غمرة - ومثب " بكسر التاء موضعان هو الرواية بالفاء  
 بينهما .

قوله : " لهدمت " (٢) اللام جواب تسم مقدر ، " لم يغادر " لم يترك ، والنصائب  
 جمع نصيبة ، وهى حجارة تنصب حول الحوض ويسد ما بينها من الفرج بالمدة المعجونة ،

(١) والبيتان من قصيدة له من ( الخويل ) وقد بدأها بتذكر هواء أيام الصبا متأسيماً ،  
 وذلك لتباعد ما بينه وبين خليلته ، كما وصف فيها نرسه ورمحه ، المفضليات : ج ٢  
 ص ١٢٥ ، وانظر : الايضاح ج ١ ص ٧١ .

(٢) والبيتان مطلع قصيدة عوف بن الاحوس وهى من المفضليات : ج ١ ص ١٧١ ورويت :  
 هدمت بدون لام .

فالتفت في الثانى ، وقال عبد الله بن همة :

ما ان ترى السيد زيدا فى نفوسهم \* كما تراه بنوكوز ومرهوب  
ان تسألوا الحق نعط الحق سائل \* والدرع محقبة والسيف متروپ  
فالتفت فى : " تسألوا " - وقال الحرث بن حلزة :

طرى الخيال ولا كليله مدلج \* سدا بأرحلتنا ولم يتعرج  
أنى اهتديت إلينا وكنت رجيلة \* والتوم قد قطعوا متان السجسج

والأزاء : مصب الماء الى الحوض ، قوله : " لخولة " صفة للحياض - أى الكائنة لها -  
أو لحوض - أى كائن لها - وعامل فى قوله " أذ هم " أى أصحاب الحياض " مفعلى "  
مصدره ، من غنى بالمكان ، أقام به ، فيقدر مضاف - أى ذروا مفعلى - أو يجعل بمعنى اسم  
الفاعل - أى مقيمون ، " وهم رياء " - أى متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا - فالتفت  
فى " أشلك " من الغيبة الى الخطاب والمنمة ، بفتح العين والنون ، و " السيد وزيد "  
قبيلتان ، يريدان بنى السيد لا يوجبون فى أنفسهم لزيد من الحرمة والتبجيل مثل ما  
يوجبانه سنانا التبيلتان حتى أنهم لا يجيزون قتل واحد منهم بواحد من زيد ، والرؤىة  
بمعنى الإبصار أى لا يعظمون بأعينهم كما يعظمون بأعين بنى كوز ومرهوب ، والنمر فى  
" نفوسهم " للسيد ، و " كما تراه " نصب على المصدر ، والمصدر لزيد ، و " الحق " : الدية  
و " الدرع " مؤنثة ، " محقبة " أى مشدودة فى الحثية " متروپ " أى متروك فى القرب (١)  
فالتفت فى ( تسألوا ) من الغيبة فى زيد ، الى الخطاب ، وكذا فى " نعط " من الغيبة  
الى الحكاية ، لأن النمر للسيد ، وفى " سائله " من الخطاب الى الغيبة - كما مر -  
و " حلزة " (٢) بكسر الحاء واللام المشددة ، وهى فى الأصل معنى التصيرة أو النحيلة  
" طرى الخيال " - أى جاء خيال الحبيبة بالليل - والحال أن لا طرون مثل طرون " ليلة  
مدلج " أى سائر فى أول الليل - يريد به نفسه - والمقصود تفضيل طروقه فى تلك الليلة

- (١) والبيتان من تصيدة له من البسيط ، ونما فى شرح ديوان الحماسة : ج ٢ ص -  
١٤٦ ، ١٤٧ ، والأصمعيات : ص ٢٢٨ ، وانظر : الايضاح ج ١ ص ٧٢ .  
(٢) والبيتان من تصيدة للحرث بن حلزة وقد وصف فيها طرون خيال الحبيبة وقد وافاه  
فى البادية وشو على سفره ، كما انتخر فيها بشرب الخمر والصيد ، المفضليات : ج ٢  
ص ٥٥ ، والامالى : ج ١ ص ٢٠٥ .



فالتفت في الأبيات الثلاثة ، وأمثال ما ذكر أكثر من أن يضبطها القلم .

وفي " يكفلني " من الخطاب إلى التكلم ، وإذا حمل التاء على خطاب الالجب كان فيه التناقض آخر من الغيبة إلى الخطاب (١) .

و " الأئمة " - بفتح الهمزة ، ونهم الميم - موضع ، ويرى بكسرهما ، و " الخلى " الخالي من الحزن ، و " الحائر " : الموار - وهو القذى الرطب الذي تلفظه الصبي حال الوجع - و " الأرم " صفة ذى العائر ، من رمد بالكسر إذا هاجت عينه ، والمراد تشبيهه ٥٨ نفسه بذى الحائر الأرم في الثلق والاضطراب ، وتشبيه ليلته بليته في الاول (٢) - لا أنه اقتصر في الكلام - قوله " وذلك " أى ما ذكره في البيت من سوء الحال لأجل " نبأ جامي وخبرت ذلك النبأ " عن أبى الأسود " : قيل شوخبر قتل أبيه ، وأبو الأسود كنيته ، وقيل سمع ذلك الخبر منه ، قوله " فالتفت في الابيات الثلاثة " :  
أما في الاول :

فمن الحناية إلى الخطاب ، اذ القياس تناول ليلي .  
وأما في الثانى :

فمن الخطاب إلى الغيبة حيث قال : وباب ، والقياس يست على الخطاب ، وليس في لم ترقد ، وبات له ، التناقض لأنهما جاريان على ظاهرهما سبقهما .  
وأما في الثالث :

فمن الغيبة إلى الحكاية في : جامي ، والقياس جاءه . وكأنه لم يجد في أشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية إلى الغيبة فاقصر على أمثلة الانقسام الخمسة من الستة ، ومثاله : ما مر من وضع المظاهر موضع ضمير المتكلم (٣) ، وقوله تعالى :

- (١) أنظر : شرح سعد الدين للمحتاج : الورقة ٧٠ أ  
(٢) والأبيات من ( المتأرب ) ونهى مطلع نصيدة نالها امرؤ القيس في مثل أبيه ، ديوان امرئ القيس : ص ١٨٥ وأنظر : السراز : ج ٢ ص ١٤٠ ، والايضاح : ج ١ ص ٧٢ ، وتحرير التحبير : ص ١٢٤ ، ومعاهد التبيين ج ١ ص ٦١ .  
(٣) كقول الخليفة : امير المؤمنين يرسم كذا ، مكان : أنا أرسم .

وهذا النوع قد يختص موانعه بلطائف معان قلما اتضح الا لأفراد بلفائهم .

ثم أنشأناه خلنا آخر فتبارك الله (١).

واعلم : أن كلام الكشف (٢) - حيث قال : التفت امرئ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات - عريخ فيما ذهب اليها المصنف من عدم اشتراط سهى طريق آخر تحقيقا ، وما يتوهم من أن في لفظ ذلك التفاتان من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلاثة التفاتات على مذهب الجمهور ايضا ، فليس مما يعتد به (٣) ، لجواز أن يكون الكاف خطابا لغيره لانفسه ، على أن المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات .

لا يقال : الفائدة العامة التي ذكروها - أعني نظرية نشاط السامع - إنما يتصور فيما إذا كان الانتقال تحقيقا - لا تنديرا - ؟ .

لأننا نتول : إذا ورد على السامع خلاف ما يتربيه في الاسلوب الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام .

قوله : " أكثر من أن يضبطها القلم " : يرد عليه أن ما بعد من لا يصلح أن يكون مفضلا عليه إذ ليس مشاركا لما قبلها في أصل معنى الفعل - أعني الكثرة - ونظيره قولهم : أكثر من أن يحصى ، وتوله :

الناس أكيس من أن يمدحوا رجلا \* مالم يروا عنده آثار احسان (٤)  
وبنو كثير في كلام المولدين ، فقيل : كلمة " من " متعلقة بفعل يقتضيه اسم التفضيل ، أى متباعدة في الكثرة من ضبط القلم ومن الاحياء ، ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الدالى عن الاحسان .

- (١) من الآية ١٤ سورة المؤمنون (٢) الكشف : ج ١ ص ١١  
(٣) انظر هذا بالتفصيل في : الايضاح : ج ١ ص ٧٣ ، وشرح سعد الدين للمفتاح الورقة ٧٠ ، والمطلول ص ١٣٢ ، وشرح الشيرازي : الورقة ٧٠ .  
(٣) البيت من البسيط ( وثائقه : عبد الملك بن عبد الحميد ، في المهجاء ويرى : ( أن يحمدا أحدا حتى يروا ) ، وفيات الاعيان : ج ٦ ص ٦٧ وما ذكره الشارح هنا من عبارة سعد الدين مع تصرف ، شرحه للمفتاح الورقة ٧٠ ، ٧١ .



أو للحذاق المهرة في هذا الفن والعلماء النحارير ، ومتى اختص موقعه بشئ من ذلك كساه فضل بها ، وروى ، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط ووجد غده من القبول أرفع منزلة ومحل - ان كان ممن يسمع ويعمل - وقليل ما لهم ، أم تحسب أن أكثرهم يسمعون

ورد : بأن " من " اذا لم تكن تفصيلية ، فقد استعمل افضل التفصيل بدون الأشياء الثلاثة - ولا شك : أن التفصيل مراد ، فالمعنى : أكثر ما يمكن أن يشبط بالقلم ومما يمكن أن يحصى ، وأكيس ما يتأتى منه أن يمدح الخالي عن الاحسان ، لأنه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ، قال : " وهذا النوع " : أقول : أراد به الالتفات ، ان هو نوع من أساليب الكلام ، ولفظ " تد " اشارة الى أن الفائدة العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلها ، لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه ، و " يختص " على صيغة المبني للمفعول ، والباء داخله على ما هو مقصور خاصة ، على طريقة : نخصك بالعبادة ، واختص يواو هو المتعارف في الاستعمال ، وان كان الاصل دخول الباء على المفعول عليه - أعني ماله الخاصة - وسيأتيك تحقيقه في تدعيم المسند ان شاء الله تعالى ، " ولما اتضح " من الوضع ، أى لا يتضح الا بالاوضح بين في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في المهارة في هذا الفن .

قوله : " والعلماء النحارير " (١) من عطف الصفات بعضها على بعض ، اشارة بأن المهارة فيه انما تكون للعالم النحرير ، " ومتى اختص " بفتح الالتفات في الكلام بشئ من ذلك المذكور - أعني للاثاف المعاني - كسا الالتفات المختص موقعه بشئ منها - الكلام زيادة بها - أى حسن - ، ( وروى " أى طراوة ، وفاعل " أورث ووجد " ضمير الالتفات أيضا ، وليس في بعض النسخ المصححة لفظ " في الكلام " ، فالمعنى كسا الشئ الموقع وأورث الشئ السامع ، ووجد الموقع ، أو الالتفات المختص موقعه ، " ان كان ممن يسمع " أى يسمع الكلام حين سماعه ويعمل لتأثيره على وجهها ، وكلمة " ما " مهمة لتأكيد الثلة (٢) وأورد " قليل " - مع كونه خبرا لهم - اما لتقدير موصوف مفرد - أى شئ أو خبرين قليل - أو لكونه على صيغة المصدر - كالتمهيد ل (٣) والنهي عن - ، أو لأنهم راجع الى

(١) النحرير : العالم المتقن (٢) فى " أ " لتأكيد العلة

(٣) التمهيد والتسهيل : صوت الفرس

أو يعقلون ، ولأمر ما ، وقع التباين الخارج عن الحد بين مفسر لكلام رب المزة ومفسر ، وبين غواص في بحر فرائده وغواص ، وكل التفات وارد في القرآن - متى صرت من سامعيه - عرفك ما موقعه ؟ وإذا أحببت أن تتبر من سامعيه فاصح ثم ليتل عليك قوله تعالى : ( اياك نعبد و اياك نستعين ) ، فلملك أليس ما يشهد له الوجدان ، بحيث يغنيه عن شهادة ماسواه - أن المرء إذا أخذ في استحضار جنایات جان متقلبا فيها عن الاجمال الى التفصيل وجد من نفسه تفاوتاً في الحال بينا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها ؟ أو ماتراك اذا كت في حديث مع انسان وقد حضر مجلسكما من له جنایات في حقك كيف تصنع ؟ تحول عن الجاني وجهك وتأخذ في الشكاية عنه الى صاحبك تبثه الشكوى معددا جنایاته واحدة فواحدة ، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحى على تزايد يحرك حالة لك غضبية تدعوك الى أن تواب ذ لك الجاني وتشافهه بكل سوء وأنت لا تجيب السى أن

"من" وفي صيغة الافراد اشعار بالثقة أيضا ، قوله "أم تحسب" (١) هذا أيضا : اقتباس استشهاد على قلة من يسمع ويحتل ، فان الاستفهام فيه لانكار الحسان فيدل على الثقة قوله "ولأمر ما" تنويه للذالة على الثقة ، فان الخائس الفائز بالفرائد (٢) في غاية الثقة .

قوله "من سامعيه" - أى حتى سماعه - بأن يتخلل لما فيه من النكت و "ما موقعه ؟ جملة استفهامية في موضح المفعول الثانى ، أى عرنك ذ لك الالتفات موقعه الحسن الجميل فى الغاية بحيث لا يدرك ما لم يسأل عنه . قوله " أن تتبر" أى من سامعى التفات واحد مما ورد فى القرآن - لا من سامعى كل التفات فيه - وإنما قيل : " ثم ليحل " لان التلاوة أعلى مرتبة من الاصاغة (٣) فى صيرورته سامعا له حتى سماعه ، وخبر " لذلك " محذوف أى لذلك تصير من سامعيه الذين يفهمونه - واختار الترجى على الجزم - لما مر - من أن الدخيل ليس كالناشى ، قوله " أليس ؟ " هذه مقدمة وجدانية مشتملة على تصتين مهدما ١١٠ لبيان نكتة الالتفات المذكور ، ولما كان قصة المنعم أقرب الى مانى الآية ، وقصة الجانى أظهر فى وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الانبال امتنشى حسن الترتيب والتعلسم تتديم الجانى على المنعم ، والهجرة لانكار النفى وتبرير المنفى ، " وما يشهد " خبر ليس

(١) اقتباس من الآية ٤٤ سورة الفرقان

(٢) الفريد : الدر اذا نذل وفصل بغيره ، ويثال : فرائد الدر ، كبارنا

(٣) اصاغ له : أى استمع

تغلب فتقطع الحديث مع صاحب ومهاثتك اياه وترجع الى الجاني مشافها له : بالله قل لي هل عامل احد مثل هذه المعاملة ؟ هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت ؟ أما كان لك حياء يضمنك ؟ أما كانت لك مروءة تردعك ؟ على هذا .

وإذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة فاذ أخذت في تعديد نعمه عند صاحبك مستحضرا لتفاصيلها أحسست من نفسك بحالة كأنها تطالبك بالاقبال على منعمك وتزين لك ذلك ، ولا تزال تتزايد - مادمت في تعديد نعمه - حتى تحملك من حيث لا تدري على أن تجدك وأنت معه في الكلام تثني عليه وتدعوه له وتقول : بأى لسان أشكر صنائعك الروائع ؟ وبأية عبارة أحسر عوارفك الذوارف وما جرى ذلك المجرى ، - وإذا وقعت ما قصصته عليك - وتأملت الالتفات في ( اياك نعبد و اياك نستعين ) بعد تلاوتك لما قبله

---

واسمه " ان المرء ... الخ " ، " متشكلا " أى متدرجا فى الانتقال وفاعل " لا يكاد " ضمير الشأن ، وهى جملة مؤكدة لقوله " وجد من نفسه تفاوتاً فى الحال بينا " " وهناك " إشارة الى أخذه فى استحضار الجنايات ، قوله : " أو ماتراك " أى اتشك فيما ذكرناه وماتراك ؟ ، و " كيف تصنع ؟ " ثانى مفعولى ترى ، و " اذا كنت " ظرف لكيف تصنع ؟ - بحسب المبنى - و " تحوّل " بيان له أو استئناف و " تبثّة " تأكيد لتأخذه من ابثثتك سرى ، أى أظهرته لك ، وقوله " واحدة فواحدة " حال من " جناياته " أى مفصلة متعاقبة ، وجملة " وأنت فيما بين ذلك واجد " حال من ضمير معددا ، قوله " على تزايد " أى حميما كائنا على تزايد يحرك ذلك التزايد ، " وأنت لا تجيب " حال من كاف " تدعوك " ، " فتقطع " بالرفع أى فحينئذ تقطع ، " وبالله قل لى ؟ " مفعول مشافها ، لأنه بمعنى تأكلا لبالا المشافهة وفى " قل لى ؟ " التثايت من الغيبة الى الحكاية ، لأن المعتبر فى الالتفات وحدة السامع لاسلوبه - دون وحدة المخاطب الذى يلقي اليد الكلام - ، قوله " على بهذا " نصب على المصدر - أى مشافها لمشافهة كائنة على هذا النسب من التوبيخ - وفيه إشارة الى أن المشافهة لا يجب أن تكون بخصوصية بذكره بل بما كان على هذا الطريق من التعيير والتزيع (١) وقد يقال : معناه تسرد الكلام على هذا المنوال ولا تكفى بالتدريج المذكور ، فهو نظير قوله " وما جرى ذلك المجرى " فى قصة المنعم .

قوله " وإذا كان الحاضر " عطف على قوله " اذا كنت فى حديث " - وإن كان بحسب

من قوله ( الحمد لله رب العالمين \* الرحمن الرحيم \* مالك يوم الدين )<sup>(١)</sup> على الوجه الذى يجب - وهو التأمل التلبى - علمتها موقته ؟ وكيف أصاب المحز وطبق مفعول البالغة ؟ لكونه منبها على أن العيد المنعم عليه بتلك النعم الحظام الفائقة للحصر إذا قدر أنه مائل بين يدي مولا ، من حقه إذا أخذ فى القراءة أن تكون تراءته على وجه يجسد معها من نفسه شبه محرك الى الاقبال على من يحمد ، صائر فى أثناء القراءة الى حالة شبيهة بايجاب ذلك عند ختم الصفات ، مستدعية انطبائهما على المنزل على ما هو عليه والا لم تكن قارئا ، - والوجه هو : اذا افتتح التحميد أن يكون انتقاه عن قلب حاضر ونفس ذاكرة ، يعقل نهم هو وعند من هو ؟

المعنى تسيما لقوله " وتد حضر مجلسكما " وقال ههنا " حتى تحملك " وفيما تتقدم " الى أن تغلب " اشارة الى أن الحالة الفضبية أشد تأثيرا وأقوى ، و " تشنى عليه " ثانى مفعولى تجد ، والصنيعة : المعروف ، والرائحة : المعجبة ، والعارفة : العظيمة ، والذارفة : السائلة - من ذرف الدمع ، اذا سال - قوله " وما جرى ذلك المجرى " أى من المدح ، والاطراء ، وتمداد النعماء ، وهو عطف على مفعول " تقول " .

قوله : " واذا وعيت " أى حفظت - وهو عطف على قوله " واذا أحببت " ، توليه : " على الوجه الذى " أى بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذى يجب ذلك الوجه نفسى التلاوة ، ومعنى يكون التأمل قلبيا أنبتوجه تام من القلب لا يشاركه فيه شائبة وهم ، وكيف أصاب ؟ " عطف على ( ما موقته ؟ ) ولكونه تحليل لما فى حيز العلم ، أى علمت أنه أصاب المحز وطبق لكونه منبها ، " الفائقة للحصر " أى السابتة اياها بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من ناته كذا ، اذا سبته ولم يدركه ، قوله " من حقه " خبر ان المبدع " أن يكون تراءته " فاعل له ، و " اذا قدر " ظرف له ، و " اذا أخذ " بدل من اذا تدر - أى فرض ولا حظ - يقال : مثل بين يديه مثولا ، اذا انتصب قائما و " يجد معها " صفة وجه والمائد محذوف - أى يجده مع القراءة - و " صائر " بالجر - صفة محرك - فكان لفظ " شبيهة " زائد ، كما يشحربه قوله فيما بعد : " ألا يجد محركا ؟ " و " ذلك " اشارة الى الاقبال ، و " عند " ظرف للايجاب ، و " مستدعية " صفة أخرى لحالة ، و ضمير

فإذا انتقل من التحييد الى الصفات أن يكون انتقاله محذوا به حذو الافتتاح فانه متى افتتح على الوجه الذى عرفت ، مجريا على لسانه ( الحمد لله ) أفلا يجد محركا للآمال على من يحمد من معبود عظيم الشأن ، حقيق بالثناء والشكر ، مستحق للعبادة ؟ ثم اذا انتقل على نحو الافتتاح الى قوله ( رب العالمين ) واصفا له بكونه ربا مالكا للخلق لا يخرج شىء من ملكوته وربوبيته ، أفترى ذلك المحرك لا يتقوى ؟ ثم اذا قال ( الرحمن الرحيم ) فوصفه بما ينبىء عن كونه منمما على الخلق بأنواع النعم جلالها ودقائقها مصيها

" انطبأتها " للقراءة ، و " على ما هو عليه " حال من " المنزل " أى كائنا على الوجه الذى هو كائن عليه ، " والا " أى وان لم يكن قراءته كذلك لم يكن هو قارئاً حقيقياً .

وانما كان الالتفات فى الآية منبها على ما ذكره ، لأن الفاتحة أنزلت على لسانهم ليقرؤوها ، فأشير فيها الى كيفية قراءتهم اياها ، قوله " والوجه " أى وذلك الوجه الذى من حى العبد أن يكون قراءته عليه ، و " اذا افتتح " متعلق " بأن يكون " اما على التوسع فى الظروف - واما على كونه مفسرا لما له قوله : " واذا انتقل أن يكون " هتف على اذا افتتح " ، " أن يكون محذوا به حذو الانتاج " أى متدرا تدوير الافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب حاضر ، و ( به ) فاعل محذوا به والضمير للانتقال - لكنه يتمدى بنفسه - يقال : حذوت النمل بالنمل ، فلاحاجة الى الباء ، فكأنه ضمن معنى الذهاب - أى مذنبوا به مذنب الانتاج - ، وقوله " فانه متى افتتح " تحليل لكون ذلك الوجه - المذكور هو هذا ، قوله : " على الوجه الذى عرفت " يعنى كونه عن قلب حاضر ، أى و " أفلا يجد " ؟ جواب متى - على معنى أنه يجد ذلك المحرك قطعا - قوله : " ومن معبود عظيم الشأن " هذه المعانى مستفادة من لفظ " الله " الدال على الذات المتصفة بجميع صفات الجلال والاکرام ، ومحاسن الافعال والانعام ، فإن عظيم الشأن حقيقا بالثناء - لفاية كماله - وبالشكر ، ولونور انعامه ونواله ، و " مستحق للعبادة " أعنى غاية الخضوع والتذلل ، لكونه جامعا لجبهات ذلك الاستحقاق ، - مع أن اللام الجارة تنبىء عن استحقاق الحمد والثناء - ، قوله " ثم اذا انتقل " نبه بلفظ ثم على المهلة - أى ينبىء أن يجرى الحمد أولا ويتأمل ، ثم ينتقل - وهكذا فيما بعده ، قوله : " جلالها " ١١٢ ودقائقها " اشارة الى ما قيل : من أن الرحمن لكونه ابلغ يتناول جلال النعم ، فقدم وأردف بما يتناول دقائقها على سبيل التعميم .

اياهم بكل معروف ، افلا تتضاعف قوة ذلك المحرك عند هذا ؟ ثم اذا آل الأمر الى خاتمة هذه الصفات ، وهى ( مالك يوم الدين ) المنادية على كونه مالكا للأمر كله فى المائة يوم الحشر للثواب والعقاب ، فما ظنك بذلك المحرك ؟ ايسع ذهنك أن لا يصير الى حد يوجب عليك الانبال على مولى ؟ شأن نفسك معه منذ افتتحت التحميد ما تصورت ، فتستطيع أن لا تقبل : ( اياك ) يامن هذه صفاته ( نعبد ونستعين ) - لا غيرك - فلا ينطبق على المنزل على ما هو عليه ، - وليس ابن حجر الكندى يبعد ، وهو المشهود له فى شأن البلاغة والحائز لقبها السبق فى درك اللطائف والمفوائد للناسى من عيون النكت فى افتقانه فى الكلام اذا التفت تلك الالتفاتات وكان يمكنه أنه لا يلتفت البتة ، وذلك :

" فند هذا " أى عند هذا الوصف أو القول ، و " المنادية " - بالجر - على أنها صفة " خاتمة " توله " للأمر كله " هذا الصوم من حذف مفعول ( مالك ) <sup>(١)</sup> مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح ، وقوله ( فى المائة ) بـ ( يوم الدين ) <sup>(١)</sup> فى نظم الآية ، وفيه إشارة الى أن اليوم - مع اجرائه مجرى المفعول به - توسعا - بان على ظرفيته <sup>(٢)</sup> بحسب المعنى ، و " يوم الحشر " تفسير لقوله : " فى المائة " واللام فى : " للثواب " متعلق بالهشر ، وفى قوله " يوجب عليك الانبال " التفت من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه ، اذ الظاهر أن يقال : يوجب عليه ، توله " ما تصورت " أى ما تصورته من أنك تجد من نفسك محركا للقبال يتقوى شيئا فشيئا الى حد الإيجاب ، " فتستطيع " - بالنصب - عطف على " لا يصير " و " فلا ينطبق " عطف على " أن لا تقول " و فاعله ضمير القراءة ، قال : " وليس ابن حجر " - أتول : بعد أن بين النكتة الخاصة فى التفت واحد من التنزيل شرع يبين اللطائف المختصة فى التناات أبـات امرى القيس وذكر ههنا نفسه ونسبته ، تبينها على أنه كان من الملوك ، فان تلك اللطائف مبنية على ذلك ، و " حجر " - بضم الحاء - المهمة وسكون الجيم - من مشاعير ملوك العرب من تهيلة كدة ، و " يبعد " خبر ليس ، وفيه ضمير راجع الى ابن حجر ، و " أن يكون " متعلق بـ يبعد - على تقدير - من أن يكون ، أو بدل اشتغال من فاعله المستتر ، وهو المشهود له " حال من فاعل يبعد ، وفائدتها : تحليل انتفاء البعد ، " والجائز " الجامع ، كان على عادتهم فى سابق الفرس أن تنزى نسبة فى آخر الميدان فمن أخذها عد سابا وكان له الفضل

(١) من الآية ٤ سورة الفاتحة (٢) فى الاصل : الظرفية

أن يسوق الكلام على الحكاية فى الأبيات الثلاثة فيقول : تناول ليلى بالاشد - ونام الخلى ولم أرتده ، وت ويات لنا ليلة - كقول لبيد : ( فوفت أسألها وكيف سؤالنا ) أو أن يلتفت نوعا واحدا فيقول : وت ويات لكم ، وذلك من نبأ جاءكم وخبرتم عن أبى الاسود ، أن يكون حين تصد تهويل الخطب واستفظاعه فى النبأ الموجع ، والخبر المفجع للوائح ، الفات فى المضد ، المحرق للقلب والكبد فصل ذلك منبها فى انتقائه الاول على أن نفسه وتست

والتقدم (١) . ثم عار احرار نصبات السبق فى أمر عمارت عن التقدم والكمال فيه ، والدرك : - بفتح الراء وسكونها - بمعنى الادراك " والمفتلذ " المتطلع من الفلذة - وهى النعمة - و " الاناسى " جمع انسان الصين ، والنكتة : اللطيفة المؤثرة فى القلب ، من النكت ، وهو التأثير فى الارض بنحو تضيق ، أى الأخذ للمختارات من مختارات النكت و " فى افتتانه " متعلق بالمفتلذ ، و " اذا التنت " ظرف ليمد ، وقد كشط فى نسخة مصححة ألف " اذا " نظرا الى أن المعنى على المضى ، " وكان يمكنه " حال من فاعل التفتت بتقدير قد .

والتشيل ببيت لبيد (١) ازالة لاستبعاد افراد الضمير وجمعه لشيء واحد فى ١٣ " بت ويات لنا " وكذا الحال فى " بت " على الخطاب " ويات لكم " فى الوجه الآخر ، و " حين تصد " ظرف ليكون ، أو خبره - أعنى فعل - و " تهويل الخطب " جعله هاء لا - أى عظيما مخوفا منه " واستفظاعه " وجدانه فظيما - أى شنيعا شديدا - و " فى النبأ " متعلق بالتهويل ، أو حال من الخطب ، واللام فى " للواقع " - أى الحادث الذى وقع - متعلق بالنبأ ، يقال : فتة أى كسره ، وقت فى عضده ، (على طريقة) (٣) يجرى فى عرائيسها كناية عن قل (٤) شوكته وتوطين أمره (٥) ، ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالايجاج والتفجيع ، يقال : فجعه ، أى أوجعه ، والحادثة التى أخبر عنها بالفت والاحراق ، وحاصل تندير الكلام : وليس ابن حجر يبعد اذا التفت تلك الالتفاتات - مع إمكان أن لا

انظر : لسان العرب ج ١ ص ٦٧٧

(٢) والمذكور صد ربيت من معلاته ، وتامه : " صا خوالد - ما يبين كلامها "

والصم : الصلاب ، خوالد : بوائى ، يبين : يظهر ، يقول : وففت أسأل الطلول عن

سكاتها ، ثم قال وكيف سؤالنا هجارة بوائى لا يظهر كلامها ؟ أى أن السؤال

لا ينفخ ، ديوان لبيد / ص ٢٩٩ ، وشرح المعلمات السبع : ص ٢٠٨

(٣) ليست فى الأصل (٤) فى " ج " ذل

(٥) وما ذكره الشارح مأخوذ من عبارة سعد الدين ، انظر شرحه للمفتاح الورقة ٧٣ أ

ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله التكلية ، فأقامها مقام المصاب لا يتسلى بعض التسلى الا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه : بتناول ليلك تسليية ، أو نيه على أن نفسه - لفضاعة شأن النبأ ، واستشعارها معكم كذا - وارتماضا - أبدت قلما لا يقلقه كمد ، ونهجرا لا يضجره مرتض وكان من حقها أن تثبت وتتبر ، فعل الملوك ، وجريا على سننهم - السلوك ، عند طوارق النوائب ، وبوارق المصائب ، فحين لم تفعل شككته فى أنها - نفسه فأقامها مقامهم كروب ذى حرق قاذلا له : تاول ليلك ، مسليا ، وفى التفاته الثانى :

يلتفت أصلا - أو يلتفت الثناتا واحدا من أن يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين تعد تهويل الخطب منبها ، وقد ذكر - لتفاته الاول أربع نكت ، وللثانى : ثلاثا ، وللثالث واحدة ، وجمع بين نكتتين من نكت الاول لأن مآلهما التسليية - أعنى كشف السقم - ، والفرق : أن الاولى : اعتبر نيتها كون المسلمى ملكا ، ولم يعتبر ذلك فى الثانية ، وبأن اقامة النفس مقام المصاب مبنية على صفة الملك فى الثانية - دون الاولى - .

قوله : " فأقامها " أى النفس ، " فأخذ يخاطبه " أى ذلك المصاب " تسليية " أو ليحصل له بعض التسلى بسبب تفجع مثل هذا الملك له أو تحزنه عليه ، واللام فى " لفتاحته " متعلقة بأبدت ، وضمير " استشعارها " للنفس ، يقال : استشعر خوفا ، اذا أغمره فى قلبه و " الكمد " الحزن المكثوم ، والارتماض : الاحتراق من الحزن ، والنهجر : القلق والاضطراب من الغم ، وضمير " لا يثقله - ولا يضجره " فى موقع المصدر ، أى لا يقلب ذلك القلق ، ولا يضجر ذلك النهم ، وكان من حقها " حال من ضمير أبدت و " فعل الملوك " نصب على أنه مصدر " لأن تثبت وتتبر " وكذا " جريا " كأنه قيل : وتجرى فى الثبات والصبر جريا على سننهم ، والضمير للنفس - لا للملوك - ، و " عند " ظرف لأن تثبت ، و " النوائب " المصائب ، والبوارق - جمع بارقة ، وهى سحابة ذات برق " فحين لم تفعل " أى النفس التثبت والتبر ، والمعنى فشككته حين لم تفعل ، والفاء للسببية ، لأن التشكيك متفرع على ما تقدم ، و " مسليا " حال من المستتر فى " تاولا " كما أنه حال من المستتر فى " أقامها " قوله : " وفى التفاته الثانى " عطف على قوله : " فى التفاته الاول "

ولا شك : أن تحزن المسلمى اذا كان تحزن صدق لا يتفاوت بحضور المصاب وغيبته كان أقوى فى التسليية ، قوله : " خاطبتك " أى فى " تناول ليلك - أم لم أخاطبك "



على أن المتحزن تحزن تحزن صدق ، ولذلك : لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم خاطبك  
وفى التفاته الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه إلى من سواه ، ونبيه  
فى التفاته الأول على أن ذلك النبأ أثار قلبه ، وأبار له وتركه حائراً باثراً ، فما فطن معه  
لمقتضى الحال من الحكاية فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أمور  
الكبار أمراً ونهياً ، والإنسان إذا دهمه ما تحار له المقبول ، وتطير له الالهاب وتد هسى

أى فى بات ، نبيه بصيغة الغيبة على أن المصاب لو كان غائباً لم يتغير تحزنى عليه ، قوله :  
" لأن جميع ذلك " أى جميع ما ذكره من تداول الليل ، وانتفا ، الرقاد ، وتفاقم الشدة  
بالليل " إنما كان لما خصه " أى لأجل أمر خصه ولم يتجاوز به إلى غيره ، يريد أنه نبيه  
فى التفاته الثالث على أن تلك الشدائد كانت لأمر ورد عليه فيكون عموهتلى بتلك الشدائد  
ومراد بذلك المخاطب والغائب المذكورين أولاً ، ولولا الالتفات الثالث لجاز أن يـراد  
بهما غيره ، فيكون تلك الشدائد لأمر ورد على غيره ، لا عليه - وقد يقال : حصر مجى  
النبأ فى المتكلم يفهم بمحونة العنام وفحوى الكلام - وإن لم يكن فى اللفظ ما يدل على  
الحصر - " أبار " أى أهلك ، " حائراً باثراً " أى متحيراً بما لك ، واللام فى " لمقتضى  
الحال " صلة " فطن " - بالفتح - يقال : فطنت للشئ فطنة ، و " من الحكاية " بيان  
للمقتضى .

ومعنا بحث : ونعو أن حاصل هذه النكتة أن قوله : تداول ليلك ، صدر عنه لا عن  
تعمد وفطنة ، بمنزلة كلام السكران ، فلا يكون الخطاب الذى فيه من جهات حسن الكلام  
ولا يقصد بآيضا التنبيه على ما ذكر ؟

وغاية ما يتكلف لذلك أن يقال : لم يرد أنه نبه على أن ذلك النبأ ( جعله كذلك -  
على ما يتبادر من العبارة - فانه غير معقول ، بل أراد أنه نبه على أن ذلك النبأ ) (١) -  
لشدته وفظاعته - بحيث إذا ورد على انسان سلب عنه تفدائه لمقتضى الحال ، وجعل له  
بحيث يجرى " على لسانه ما كان ألفه " ، ولا شك أن التنبيه على هذا المعنى من كمال  
تفدائه للحال الذى هو ورود النبأ وتفدائه لمقتضاه الذى هو الخطاب ، وكذا أراد بقوله :  
" والإنسان إذا دهمه " أى أسابه وغلبيه " ما تحار له " الخ " أن الانسان إذا ابتلى

(١) ما بين التوسمين من " ج " وليس فى بنية النسخ

معه الفيلن ، لا يكاد يسلم كلامه من أمثال ذلك ، وفي التفاته الثاني : على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركا بعض الادراك ما وجد النفس معه ، فبنى الكلام على الفيبة قايلا : وبات وبات له ، وفي التفاته الثالث : على ما سبق ، أوجب في التفاته الأول : على أن نفسه حين لم تثبت ولم تتصبر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له - على سبيل التوبيخ والتعيير - تطاول ليلك ، وفي الثاني : على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان عو الفيظ والفضب ، فحين سكت عنه الفضب بالعتاب الأول - فان سورة الفضب بالعتاب تيكسر - ولى عنها الوجه وهو يد مدم قائلا : وبات وبات له ، وفي التفاته الثالث - على ما تقدم - ، وانما ذكرت ما ذكرت لتقف على أن الفحول السبزل

يمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه من أمثال ما ذكر ، الا أن الشاعر - لوسوخ عقله ، وكما لفظانته - تثبت في هذا المقام ، ونبه على مقتضاه قوله : " ما وجد " خبرانه ، و " بعد الصدمة " ظرف له قدم عليه قوسعا و " حين أفاق " بدل من " بعد " و " شيئا " نصب على المصدر ، أى افاتمة ما ، و " مدركا " حال من ضمير " أفاق " .

قوله : " غاظه ذلك " أى عدم تثبتها وتصبرها " قائلا له " أى للمستحق للعتاب ، والظرف - أعنى " نحين " - ممول " ولى " فاما أن يجعل الفاء داخله على ولى تقدير ١١٥ - أى فولى حين سكت - واما أن يجعل الظرف بمنزلة شرط جوابه ولى ، والمجموع جواب لما ، وعلى التذييرين يتجه أن المتعارف فى جواب لما هو الفصل الماضى - لفظا أو معنى - بدون الفاء وفى " سكت " مهالفة ، لأنه جعل الفضب الحامل على فعل كالآمر به والمفرد عليه ، فعبر عن سكونه بالسكوت ، وتذكير ضمير " عنها " أولى ، ونظير تأنيثه ما تمجد وجد نسي بعض النسخ المعتبرة : " خاطبتك " أم لم أخاطبك " مقيدا بكسر الكاف ، والدمدمة : الكلام مع النفس خفيا .

قوله " وانما ذكرت ( لك ما ذكرت ) (١) يريد أن التمثيل ( بياك نعيد ) (٢) كساف لما أنا بضدده ، من أن الالتفات قد يختص بمواقفه بلطائف معان - الا أننى ذكرت هذه الاحتمالات الدتيثة فى التفاتات أمرى اليس - ليعلم أنه لما اذا اشتهر بالبلاغة ، واعترف

(١) ساقطة من " أ " (٢) من الآية ٥ سورة الفاتحة

لا يعترفون بالبلافة لأمري ولا يقيمون لكلامه وزنا مالم يعثروا من مطاوي افتقاناته على لطائف اعتبارات ، والتفاضل بين الكلامين قلما يقع الا بأشباهها ، وأعلم أن لطائف الاعتبارات المرفوعة لك في هذا الفن من تلك المطامح النازحة من مقامك لا تثبتها حق اثباتها مالم تعترف بصيرتك في الاستشراف لما عنالك أطباء المجهود ، ولم تخلف في السعي للتقير منها وراءك كل حد معهود ، مادام بضيمك صدق عمة تبطش في متوخابك بباع بسيط أن لا تنزل عن مرمى غرضك ،

---

له بها - مع أن ذكرها - ارشاد للمتعلّم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالتقانات آخره ، و " البزل " - جمع بازل - وهو البصير الداخل في السنة التاسعة ، وحينئذ ينشق نابه ويصير في غاية الثوة ، قوله " لامري " أنسب من أن يقال لرجل نظر الى اسم الشاعر ، وتوهم أنه أراد به اسمه ليس بشي<sup>(١)</sup> ، والمطاوي : - جمع مطوى - موضع الطي ، قوله : " والتفاضل " ابتداء كلام - كالاقتراض - وضمير " أشباهها " لللطائف الاعتبارات ، وذكره الاشياء - بمعنى الامثال - تنخيم لها ، وقيل : الضمير " لما ذكرت " والتأنيث باعتبار المعنى .

قال : " وأعلم أن لطائف الاعتبارات " - أقول : أراد باللطائف الخواص والاعتباراً مناشئها في تراكيب البلغاء ، و " المرفوعة " - بالنسب - صفة اللطائف ، و " هذا الفن " فن المسند اليه ، و " المطامح " - جمع مطمح - من الطموح ، وهو ارتفاع البصر ، و " النازحة " - بالجر - صفة المطامح جعل مناشئ اللطائف - لبعدها عن مصرفة تفاصيلها وما ينشأ منها على ما ينبغي - كالمواضع المرتفعة البعيدة ، واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لتدرك بالبصر ، واستخراجها منها : كرفع تلك الامور .

قوله " لا تثبتها " أي لا تحق تلك اللطائف ولا تعرفها حتى معرفتها الا بامور ثلاثة :  
أحدها :

الجد البليغ والسعي الكامل .

والثاني :

صدق الهمة وونور الرغبة

ولو مقدار بسيط ، مستظهِرا في طماعتك أن تستشعرها بنفسك يقتضى وطبع لطيف ، مع فهم متسارع وخاطر معوان ، وغفل دراك .

وعلماء هذه الطبقة الناضرة بأنوار البصائر ، المخصوصون بالعناية الإلهية المدلون

### والثالث :

النفس اليقظى والذهن السانى .

وانما ذكرها على هذا الترتيب ، لأنه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما يتقرب منه - أعنى السمعى - ثم ذكر ما هو الاصل ، ولواعذ به الواقع ، لانعكس الترتيب والامتراء : افعال ، ١١٦ من المرى ، وهو مسح الضرع لاجراج الدر ، والاستشراف : رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس ، " لما هناك " أى اللطائف التى فى تلك المناطق ، والطبى : - بالضم - للسباع وذوات الجوافر بمنزلة الضرع لذوات الاطلافا (١) ، " والمجهود " الطائفة ، يعنى : ما لم تستخرج عن اقتك ما هو الخالص الصانى منها ، " ولم تخلف " أى أنت ، و " التنقيح " المبالغة فى التفتيش ، واللام فيه متعلقة بالسمى ، ونمير " عنها " لما هنالك وفى ذكر " وراءك " مع " لم تخلف " تأكيد قوله " مجهود " أى كل حد عهد وصول الناس اليه ، ووتوفهم عنده ، و " ماد " حال من فاعل (٢) لم تتمر ، أو لم تخلف - أعنى المخاضب - وايراد الباء فى " بضمك " (٣) لتضمن المد معنى الاخذ والبذل : الاخذ بالثوة ، والمتوخى : المطلوب ، والباع : تدرى يددين ، وصفه بالبسط لافادة زيادة التدرة على الاخذ والحفظ ، " أن لاتزل " - أى كلاتزل - متعلق بتبلى ، أو بماد ، والرمى : موضع الرمى ، والفرض : الهدف ، والفسيط : قلامة الظفر ، " ومستظهم - را " حال أخرى - أى مستعينا بنفسه يقتضى - واللماعية : الطمع ، وأراد باستشعار اللطائف : جعلها شعارا - وهو ما يلى الجسد من الثياب - والمعوان : كثير المصونة .

قوله : " هذه الطبقة " أراد بها علم البلاغة ، كأنه قال : هذه الطبقة التى هى فوق طبقات سائر العلوم ، و " الناضرة بأنوار البصائر " اشارة الى صفاء أذهانهم ، " والمخصوصون بالعناية " اشارة الى التوفيق والرغبة .

(١) الصحاح : ج ٦ ص ٢٤١ (٢) فى " أ " حال مما هو فاعل

(٣) الضبع : المضد

المدلون بما أوتوا من الحكمة وفصل الخطاب على أن كلام رب العزة - وهو قرآنه الكريم - وفرقائه العظيم - لم يكتس تلك الطلاوة ، ولا استودع تلك الحلاوة ، وما أغدقت أسانله ولا أثمرت أعاليه ، وما كان بحيث يعملو ولا يعملوا إلا لانصبابه في تلك التواليب ، ولوروده على تلك الأساليب .

" والمدلون " - من أدلى بحجته ، اذا توسل بها - اشارة الى السمعى والجد ، فقد ذكر تلك الامور الثلاثة على الترتيب بحسب الواقع ، و " الحكمة " : العلم المشفوع بالعمل ، وفصل الخطاب " : تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما أريد به ، وقد يجعل بمعنى المفعول ، أى المفعول من الخطاب الذى يتبينه من يخاطب بهما والفاعل أى الفاعل من الخطاب بين الحق والباطل <sup>(١)</sup> ، قوله : " على أن كلام رب العزة " خبر لقوله " وعلماء عذرة الطلبة " - أى هم - على أن اعجاز القرآن بالبالغة وكونه واردا على أسلوب لا ينسج على منواله - لا بالصرقة وغيرها - مما ذهب اليه طائفة <sup>(٢)</sup> ، وقوله " وهو قرآنه " اشارة الى أن كلامه تعالى هو هذا المتروك والمنتظم من الحروف - كما هو مذهبه - و " الطلاوة " - بالنسب " الحسن والتبول " و " أغدقت " - بالخير المعجمة والسدال المهملة - أى صارت كثيرة الماء ، شبه القرآن بشجرة طيبة استحکم اصولها بكثرة الماء ، وأثمرت فروعها فى السماء قال <sup>(٣)</sup> فى آخر الاستدلال : ( نقل عن أرباب السليقة فى وصف ١١٧ القرآن : " ان له لحلاوة ، وان عليه لطلاوة ، وان أسفله لمندى ، وان أعلاه لثمر ، وأنه يعملوا ولا يعملوا ، وما هو بكلام البشر " <sup>(٤)</sup> والياء فى التواليب " لمزاوجة " الأساليب " والمراد بهما الطرق المذكورة فى نون المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر ، وعلى خلافه والحصر فيهما لما أشرنا اليه من رد الصرقة وأخواتها - لا لعدم اعتبار لمرق الاسناد والمسند وغيرهما - .

(١) انظر الكشف ج ٤ ص ٨٠ (٢) انظر : الطراز ج ٣ ص ٣٨٧ وما بعده  
(٣) أى السكاكى ، وقال ذلك فى ص ٢٧٢ مفتاح العلوم  
(٤) وتأمل هذا : الوليد بن المخيرة ، انظر : سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٧٠ ، والكشاف ج ٤ ص ٥١٨ .

الفن الثالث : للوجه الذى علمت أيها المخصوص بتلاطم أوادى فكره دون أبناء  
جنسه ، المستودع فى استكشافه عن اسرار البلاغة كمال أنسه - النساب ، المحدث فلا  
يحتجب عنه شئ من بدائع النكت فى مكانها ، المستخرج للذائف السحر البيانى عن  
معادنها ، المستطلع لطلح الاعجاز القزلى باستفراق دلوته ، المالك لزمام الحكم كفاً

---

( :: الفن الثالث :: )

~~~~~

فى تفصيل اعتبارات المسند

قال : " الفن الثالث : للوجه الذى علمت " - الوجه الذى علمت له أن لا بد من  
التصنع لمقتضيات الأحوال فى إيراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية والكيانيات المختلفة  
هو أن مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه وأجرائه على مقتضى الحال ،  
فلا بد من معرفة مقتضيات الأحوال فى باب المسند اليه ليبرز لكل حالة فى مدرستها ،  
ولهذا يحينه تعلم أن لا بد من معرفة مقتضيات الأحوال فى باب المسند ليتأتى بسروء  
كذلك ،

قوله : " للوجه " متعلق بتعلم ، ولفظة " له " تكرير ليعمد المهد تجرى مجرى البذل  
من قوله : للوجه ، على طريقة قولك : يزيد مررت به ، ولك أن تجعل للوجه معمولاً لما  
يفسره تعلم له .

وانما قال : " أيضاً " نظراً الى أنه وصف الوجه بأنه علم له شئ آخر ، والماءد  
الموعول : محذوف - أى علمت له - والأوادى - جمع آذى - وهو الموج ، جعل فكرة  
بحراً لكثرتة ، واستماله على أمور نفيسة ، و " دون " فى موضع الحال - أى الذى خص  
بتلاطم أمواج فكره متجاوزاً فى ذلك أبناء جنس المشاركين له فى أصل الفكر ، و " كمال  
أنسه " ثانى مفعولى " المستودع " وأولهما المستتر الراجع الى الموعول ، يقال : استودعته  
الشئ ، إذا طلبت أن يكون وديعة عنده ، وكأنه أشار بكونه وديعة : الى وجوب  
محافظة وكونه محض توثيق ، و " النساب " - بوزن الكتاب - الدلالة ، كأنه ينتسب

المتحددين بعجيب فهمه وغريب ذوقه ، فهو الطلبة وما عداه ذرائع اليه ونحو المرام . وما سواه أسباب للتسلق عليه ، أن لابد من التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند اليه على تلك الصور والكيفيات ، تعلم له أيضا أن لابد من التصفح عن الأحوال المتننية لأنواع التفاوت في المسند ، من كونه متروكا تارة وغير متروك أخرى ، ومن كونه مفردا أو جملة ، وفي أفراد من كونه فعلا نحو : قام زيد ، ويتم وسيقوم ، أو اسما منكرا أو معرفا من جملة المعارف متيدا كل من ذلك بنوع قيد نحو : ضربت يوم الجمعة ، وزيد رجل عالم وعمرو .

الأمشياء فيصل إلى حقائقها ، و " المحدث " السائد في الظن في الأمور كأنه حدث بهما ، قوله : " فلا يحتجب " عطف على الصلاة ، أي الذي حدث فلا يحتجب — كقوله تعالى : ( ان الصدقين — وأعرضوا الله )<sup>(١)</sup> ، وأراد ببداية النكت غرائب خواص التراكيب ومكانتها مواضعها التي اختفت فيها ، ولعلنا في السحر البياني : وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة<sup>(٢)</sup> للقلوب اليها ، " المستخرجة عن معادنها " أي مواضعها المتصفة بهما ، وقد أشار إلى علمي البلاغة ، قوله " المستطلع " إشارة إلى فائدتها — أعني إدراك اعجاز القرآن على الوجه الذي أدركه أرباب البلاغة السليمانية ، يقال : استطلعت رأيه ، أي طلبت الاطلاع عليه ، والطلع — بالكسر — الاسم من الاطلاع ، وبالضافة إلى " الاعجاز التنزيلي " صار نوعا من الاطلاع ، قوله : " لزمام الحكم " أي الحكم بكونه محجزا ، و " كفاء " مصدر كفاؤه ، إذا قابله وصرت نظيره ، ونحو نصب على الحال بمعنى المكافئ ، و " المتحددين " اسم مفعول ، من تحديته إذا نازعته في فعل على سبيل الطلبة ، قوله " فهو " أي : " طلع الاعجاز " بمعنى الاطلاع عليه " هو الطلبة " المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به ، قوله : " أن لابد " مفعول علمت ، وأن مخففة ، وضمير الشأن محذوف ، قوله : " لمقتضيات الأحوال في إيراد " — بفتح النون مع كلمة في — هو الموافق لما مر في صدر باب المسند اليه ، وفي بعض النسخ بكسرها ، ونصب " إيراد " على أنه مفعول لاسم الفاعل وبهذا أنسب بقوله : " عن الأحوال المتننية لأنواع التفاوت في المسند " لا يقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد ؟ .

لأننا نقول : هو في المعنى محتند على الموصوف ، لأن الانفاة بيانية ، فكأنه قيل : لأحوال متننية إيراد المسند اليه ، — ولا شك أن تصفح المتننية يستلزم تصفح المتننية

أخوك الطويل ، أوغير متيد ، ونى كونه جملة من كونها اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية ،  
ومن كونه مؤخرا أو متقدما ، حتى ينتهيا لك أن يتسم لكل مقام بسمة وأن يجرى الى حد  
مقتضاه على أنوم سمة ، فهو المطارح الذي تراز فيه قوى الترائح ، والمطارح الذي يمتاز  
فيه الجذع عن التارح ، - أما الحالة المتضمنة لترك المسند : فهي متى كان ذكر المسند  
اليه بحال يعرف منه المسند وتعلن بتركه غرض : اما اتباع الاستعمال ، كتولهم : ضرسى

وبالعكس ، فكل واحد من النسختين يلاش ما تدم وما تأخره ، اما صورة واما معنى .

قوله : " وفى افراده وفى كونه جملة " معدولونان على قوله : " فى المسند " أى لأنواع  
التفاوت فى افراده وفى كونه جملة ، تدم الفعل لأنه الاصل فى المسند ، ومثل بالماضى  
والحال والمستقبل - دون الأمر - لأن الكلام فى الخبر وتدم الاسم المنكر : لأنه الاصل  
متيسرا الى المعرف ، وأشار بقوله " من جملة المعرفات " الى أنه لا بد لخصوصية كل واحد  
منها من حالة تتضمنها ،

وقوله : " متيدا " صفة فعلا ، وما عطف عليه ، وأورد لكل واحد مثالا ، " ومن كونه  
مؤخرا " عطف على " من كونه متروكا " تدم تأخير المسند ههنا لأنه الأصل فيه ، وأخره ، فى  
ضبط الاعتبار بناء على أن تقديمه يبحث عن الاحوال المتضمنة له ، قوله " حتى ينتهيا "   
متعلق بالتفحيس ، وفاعل " يتسم " ضمير المسند ، والسمة : العلامة ، " وأنوم سمة " أى  
أفضل طريقته ، والضمير " لكل مقام " ، " فهو " أى المذكور من الاتسام والاجراس ،  
و " المطارح " اسم مكان " ، من طارحوا الكلام ، اذا طرحه بعضهم على بعض - كما فى  
المناظرة - و " تراز " أى تمتحن - من الروز - بتقديم المهملة على المعجمة ،  
و " المطارح " اسم مكان من ملاردة الفرسان بعضهم بعضا ، و " الجذع " من الفرس  
ماتم له سنتان ، و " التارح " ماتم له خمس سنين وحينئذ يتوى .

( ترك المسند : )

قال : " أما الحالة المتضمنة لترك المسند " - أقول : أشار الى وجود التريسة  
المجوزة لتركه بقوله " متى كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه " أى من ذلك الحال  
المسند ، والى مرجحه على الإثبات بقوله " وتعلق بتركه غرض " أى داع ، سواء كان غاية



زيدا قائما، وأكثر شربى السوق ملتوتا ، وأخطب ما يكون الأمير قائما ، وقولهم : كل رجل  
وضيعة ، وقولهم : لولا زيد لكان كذا ونحو ذلك ، وأما قصد الاختصار والاحتراز عن  
العمث ، كما اذا قلت : خرجت فاذا زيد ، أو قلت : زيد منطلق وعمرو ، وقوله - عز  
من تامل - ( أفأنبهكم بشر من ذلتم النار )<sup>(١)</sup> اذا حملته على تقدير : النار شر من ذلکم

---

يتصد حصولها بالترك ، أو باعثا متقدم الوجود عليه - على تياس مامر - ثم فصل الأغراض ،  
واتباع الاستعمال انما يتنون غرضنا لغیر المستعمل الاول ، وهو على قسمين :

الاول -

اتباع استعمال وارد على تركه فى الأمثلة السماعية نحو : كلنا وتما ، أى لك  
كلنا وأزيدك تما ، وفى الأمثلة المتييس عليها من التياسيات .

الثانى :

اتباع استعمال وارد على ترك نفاذه - كما فى الأمثلة المتييس من التياسيات .  
والضابط فى ضربى زيد قائما " أن يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله أو مفعوله أو اليهما  
بعد ، حال منهما أو من أحدهما ، أو أنصل تفصيل مضافا الى مصدر كذلك .

والضابط فى " كل رجل وضيعته " أن يعطف على المبتدأ بواو - بمعنى مع - ويكون  
الخبر المماثلة ، أى كل رجل مترون بضيعة ونبيحة ، أى مترونة به ، والضابط فى " لولا  
زيد " أن يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر أمرا عاما ، قوله " ونحو ذلك " يعنى مثل تلك  
لعمرك لأعلن ، ومباحث هذه الضوابط مستوفاة فى كتب النحو ، قوله : " وأما قصد  
الاختصار " لم يذكر لفظ التصد فى اتباع الاستعمال ، لأن اتباعه فى الأمثلة التى ذكرها  
واجب ، وأما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند ، وقد لا يقصد فلا يترك .

" والاحتراز " يروى مفعولا ومجرورا - والجمع بينه وبين الاختصار ، تنبيه على  
جواز الاجتماع فى الاعتبار ، ولذلك : جمع بين المام معهما فانها مرجحات يجوز  
اعتبارها مجتمعة وفردى ، و " اذا " المفاجأة تدل على ميلق الوجود فيحذف خبر  
المبتدأ بعد ما جوازا تياسيا اذا كان عاما ، فيجوز أن يقصد هنا اتباع الاستعمال أيضا  
ونحو " زيد منطلق وعمرو " - أى منطلق - ان جعل من عطف الجملة بأسرها على مثلها

---

(١) من الآية ٧٢ سورة الحج .

واما ضيق المنام مع قصد الاختصار والاحتراز عن المبعث كحو قوله :-

تالت وقد رأت اصفرارى من به \* وتهدت فأجبتها المتهد

إذا حمل على تدير : المتهد هو المطالب - دون هو المتهد - وستعرف فى الحالة المتضمنة لكونه اسما معرفا أى التديرين أولى ، وقوله :

فقد حذف المسند من الجملة الثانية لدلالة المسند الاول عليه ، وإن قصد فيه عطف عمرو على زيد ، وعطف منطلق - المحذوف - على منطلق المذكور - فقد حذف فيه المسند ١٢٠ أيضا ، ولا يقدح فى ذلك كون المحذوف معلقا على مسند آخر ، وفى حذف مفردى جملة على مفردى جملة أخرى - كما فى قولك : كان زيد قائما وعمرو قائدا - دقة فليتأمل ، وقوله : " إذا حملت على تدير : النار شر من ذلكم " أى من فيظكم على من يتلو عليكم الآيات ، وإذا حمل على تدير : هو النار ، كان من حذف المسند اليه <sup>(١)</sup> ولعله أولى ، لأن السامع قد عرف ما عو شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتحيين .

قوله : " واما غيب المنام " كملالة المتكلم ، وفوت الفرقة ، والمحافظة على وزن أو سجع ، ونى قوله " مع قصد الاختصار " اشعار بأن ضيق المنام تابع فى الغرضية ، أو بأن ضيق المنام لا يخرج عن الاختصار الذى هو لازم فى الكل ، قوله : " تالت " أى الحببية والحال أنها رأت اصفرار وجهى ، " من به " أى من المطالب بهذا الاصفرار والمجازى به ، " وتهدت " أى تنفست تنفس المهدأ ، فأجبتها تاءلا : " المتهد " أى الانسان المتهد هو المطالب <sup>(٢)</sup> ، وإذا حمل على هو ، أى المطالب به المتهد ، كان من حذف المسند اليه قوله : " أى التديرين أولى " - أتول : إذا جعل كلمة من فى السؤال مبتدأ ، والمطالب خبرا له كما هو المشهور - وهو مذهب سيويه <sup>(٣)</sup> - كان التدير الاول أولى ، لأن السؤال حينئذ عن مسمى يحكم عليه بالمطالب ( به ) <sup>(٤)</sup> كأنه قيل : أريد

(١) انظر الكشف : ج ٣ ص ١٤٣

(٢) والبيت من ( الكامل ) من تسيده تالها المتبى فى مدح شجاع بن محمد اللاتى ، ديوانه : ج ٢ ص ٥٢ ، ومساند التنصيص : ج ١ ص ٦٧ ، والايضاح : ج ١ ص ٨١

(٣) انظر كتاب سيويه : ج ١ ص ٣٧ وما بعده

(٤) سائطة من " أ "

نحن بما عندنا وأنست بما \* عندك راضٍ والسرائى مختلف  
أى : نحن بما عندنا راضون ، وأما تخييل أن المثل عند الترك هو معرفه وأن اللفظ عند

المطالب أم عمرو أم خالد ؟ - إلا أنه اختصر فى العبارة - فالسائل يطلب بهذا السؤال حكماً يكون المطالب به فيه محكوماً به عليه ( والخصومية - كالتشهد مثلاً - محكوماً عليها )<sup>(١)</sup> فيجب أن يلقى إليه الحكم على الوجه الذى يطلبه - كما ستعرفه - ولذلك : حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشف<sup>(٢)</sup> : بأنه إذا استخبر من التائب ؟ فتيل : زيد كان التذير : زيد التائب ، وإذا جعل " المطالب به " مبتدأ وكلمة " من " خبراً له كان التذير الثانى أولى ، لأن السائل حينئذ يطلب حكماً على المطالب به بالتعيين فيجب أن يراعى ما يطلبه ، وهذه المطابقة بين السؤال والجواب هى المطابقة المعنوية التى أوجبوا رعايتها فى نحو : زيد أخوك ، وأخوك زيد ، حيث قالوا : إنما يتقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه<sup>(٣)</sup> .

وأما زيد فى جواب من قام ؟ فهو مطابق للسؤال هذه المطابقة المعنوية - سواء جعل فاعلاً أو مبتدأ - لأن تام مسند فى المعنى الى زيد - تقدم أو آخر - لكنه إذا جعل فاعلاً فانت المطابقة اللفظية لأن الجواب جملة فعلية ، والسؤال اسمية ، وإنما اختاروا<sup>(٤)</sup> فوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هى : أن الاستفهام بالفعل أولى ، فقولك : من قام ؟ أصله أتام زيد أم قام عمرو أم قام بكر ؟ فلما تعذر التفصيل ، وضع لفظ دال على الذات مطلقاً وضمن بمعنى الاستفهام ، فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة فى الصورة اسمية وسى فى المعنى فعلية<sup>(٥)</sup> ، فاختر فى الجواب الفعلية - إذ لم يكن هناك مانع - تبينها على أصل السؤال ، والدليل على هذا ( الاختيار )<sup>(٦)</sup> : التصريح بالفعلية فى نحو قوله تعالى ( قل يحييها الذى أنشأها )<sup>(٧)</sup> وقوله ( خلقتهم العزيز الحكيم )<sup>(٨)</sup> وأما قوله تعالى ( قل الله ينجيكم )<sup>(٩)</sup> فى جواب من ينجيكم ؟ ففيه مانع ، نحو التصد الى

- (١) ما بين التوسين ليس فى الأصل  
(٢) انظر : دلائل الإعجاز ص ١٥٦ ، والكشاف / ج ١ ص ٣٦  
(٣) انظر : دلائل الإعجاز ص ٩٣ (٤) فى " أ " على فعليتها  
(٥) ليست فى " أ " (٦) من الآية ٧٩ سورة يس  
(٧) من الآية ٩ سورة الزخرف (٨) من الآية ٦٤ سورة الانعام

الذكر هو معرفه من حيث الظاهر ، وبين المعرفين بون ، ولك أن تأخذ من هذا التبيل قوله - عز وجل - ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) ، وأما أن يخرج ذكره الى ما ليس بمراد كما اذا قلت في : أزيد عندك أم عمرو ؟ أم عندك عمرو ؟ فانه يخرج أم عن كونها متصلة

افادة التصر على المذهب المختار ، واذا اطلعت ما تلوناه (١) انكشف لك حقائق الممانى فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور (٢) ، قوله " أى نحن بما عندنا راضون (٣) فالترفة ههنا متأخرة عن المحذوف ، الا أن فى قوله " بما عندنا " نوع اشعار بذلك الخبر المتدرج ، قوله " وبين المعرفين بون " هو كقوله فى باب المسند اليه " وكم بين الشهادتين ؟ " قوله " ولك أن تأخذ من هذا التبيل " أى من حذف المسند - أى الله أحق ورسوله كذلك - فأحق خبر الاول أخر الى موضع خبر الثانى ، ليكون كالصوغ فيه أو نحو خبر للثانى دال على خبر الاول ، وفى كلامه اشارة الى أن هناك وجه آخر أرجح ، وهو أن لا حذف فيه ، وأحق خبر عنهما ، وافراد الضمير فى ( يرضوه ) (٤) لكونهما فى حكم مرضى واحد ، فان رضى رسول الله رضى الله ، وفيه اعتبار لطيف بنو التوبيخ برفعة شأنه وعلو مكانه - صلى الله عليه وسلم -

قوله " وأما أن يخرج " وفى بعض النسخ أن لا يخرج ، وكلاهما صحيح ، فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد ، باعث على الترك داع اليه ، وعدم اخراج ذكره اليه غاية تترتب على الترك ، وقد عرفت أن الغرض أعم منهما ، قوله " كما اذا قلت " يعنى اذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ كانت أم متطوعة تصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق - لا متصلة - اذ ليست على والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظاهر ، وكذا اذا قلت " أم عمرو عندك ؟ " كانت متطوعة أيضا ، لأنك تدر على الاتيان بالمفرد بعد أم وهو أقرب الى الاتصال ، فالمدول عنه الى الجملة دليل الانتطاع .

(١) فى " ب " و " ج " واذا اجتليت ما جلوناه لك .

(٢) انتباه من الآية رقم ٤٠ سورة النور

(٣) والبيت من ( المنسرح ) وقد اختلفت الآراء فى تأوله ، فهو عن تسيده فى ديوان

قيس بن الخليل ص ٥٣ ، ٦٣ قالها قيس فى حرب كانت بينهم وبين بنى جحجسى

وفى الانصاف : ج ١ ص ٦٥ نسب البيت الى درهم بن زيد الانمارى ، وأيضا

نسب الى : عمرو بن امرئ القيس فى : خزنة الادب : ج ٤ ص ٢٧٥ ، وجمهرة

القرشى ص ٢٣٧ ومهجم الشعراء ص ٢٥٦

(٤) من الآية ٦٢ سورة التوبة ، وانظر الكشف ج ٢ ص ٢٢٣

الى أنها منقطعة ، واما لاختبار السامع ، هل يتببه عند قرائن الاحوال ؟ أو ما مقدار تببه عندها ؟ واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور ، ومن حمله عليه تارة وحمله على غيره أخرى ، كقوله ( فسير جميل ) وقوله ( طاعة معروفة ) لحملهما تارة على : فسير جميل أجمل وطاعة معروفة أمثل ، وحملهما أخرى على : فأمرى سبر جميل : وطاعتكم طاعة معروفة ، أى معروفة بالتول - دون الفعل - ،

واما الحالة المتضمنة لذكره : فهى أن لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه

فان قلت : لم لا يجوز أن يكون عمرو فى " أريد عندك أم عمرو ؟ " معطوفا على زيد هــلف مفرد على مفرد للمشاركة فى المسند المذكور - أعنى عندك - كما فى قولك : تام زيد وعمرو ٢٢ فلا يكون هناك ترك مسند للشرعى المذكور ؟ .

قلت : لأن تقدير الكلام : أريد حصل أو حاصل عندك ؟ وفى ذلك المندر مستتر راجع الى زيد ، وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو - بخلاف قام فيما ذكرته من المثال - فانه دال على مطلق الأيام وليس فيه ما يقتضى ريد بزيد فقط ، ألا ترى أنك اذا قلت : زيد قام وعمرو ، لم يجز اسناد تام اليهما معا ؟ لاشتماله على سبر زيد .

قوله " واما لاختبار السامع " ، الظاهر ترك اللام لأن الاختبار نفسه قسم من الشرعى الذى يفصله ، لكنه نظر الى أن اللام قد تقدم بحسب المعنى ، فكانت حال : ترك المسند لما ذكر وللإختبار ، ثم عاد الى طريقة التفصيل افتتانا فقال : " واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور " أى بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه - كما اذا حمل على ترك المسند - أو مسندا - كما اذا حمل على ترك المسند اليه - فلفظ كل واحد من ( سبر جميل ) (١) - و - طاعة معروفة (٢) - أمر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند وأخرى على غير ترك المسند - أعنى ترك المسند اليه - فهذه نقطة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها فى حذف كل منهما .

قوله " أى معروفة بالتول - دون الفعل - " اذا أقدر المبتدأ أمرم أو الذى يطلب منكم ، يراد بمعروفة ، أنها معلومة لاشك فيها ، كطاعة الخالص من المؤمنين على ما مر ، واذا حمل على حذف الخبر أريد بمعروفة بهذا المعنى أيضا .

ما من الوجوه ، كما اذا قلت - ابتداء - زيد عالم ، أو أن في ذكر المسند غرض وهو : اما زيادة التقرير ، أو التعريض بفاوة سامعك ، أو استلذاذه ، أو قصد التعجيب من المسند اليه بذكره ، كما اذا قلت : زيد يقاوم الاسد - مع دلالة قرائن الاحوال - أو تعظيمه أو اهانتة ، أو غير ذلك مما يصلح للقصد اليه في حق المسند اليه ان كان صالحا لذلك

### ( ذكر المسند : )

قال : " وأما الحالة المنتضية لذكره : فهي أن لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه ما من الوجوه " - أقول : أى لا بدائته ولا بقرينة أخرى - حالية أو مقالية - فحينئذ يجب ذكر المسند قوله " أو أن يكون في ذكر المسند غرض " يريد أن هناك قرينة على المسند - إلا أنتمدلى بذكره غرض مرجح - اما غاية مطلوبة ، واما حامل محض<sup>(١)</sup> وانما قال : " زيادة التقرير " لأن القرينة تنثر المسند في ذهن السامع نذكره يزيد تخيره فيه ، قوله : " أو قصد التعجيب من المسند اليه بذكره " فان مفهوم المسند - كمقاومة الاسد مثلا - اذا كان منتضيا للتعجيب من المسند اليه ، وكان هناك قرينة دالة على المسند ، فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه ، واما قصد التعجيب منه فلا ، واذا ذكر - مع كونه مستغنى عنه في الظاهر - فلا بد من نكتة ، وحيث كان قصد التعجيب مناسباً حمل عليه .

وقد يقال : أراد أن التعجيب الحاصل بالذكر أقوى ، فاذا قصد بهذا التعجيب ١٢٣ فلا بد من ذكره ، ولهذا زاد لفظة " بذكره " قوله " مع دلالة قرائن الاحوال " أراد بها ما يعم القرائن الحالية ، كتوجهه الى الاسد ، وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم ، والمقالية كأن يقال : من يقاوم الاسد ؟ فيقول : يقاوم الاسد زيد .

قوله : " أو غير ذلك " كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لأن يقصد اليها في حق المسند اليه ، ان كان المسند صالحا لذلك " النوع من الغرض ، قوله : " والثناء ماثم بسبب " كأن يكون اصحاء السامع مطلوبوا ، وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند ، واللام في قوله " أو لأن الاعمال " للنظر

(١) المحض : الخالص ، وكل شيء أخلاسته فقد أمحضته .

أو بسط الكلام بذكره والمقام مقام بسط ، أو لأن الأصل في الخبر هو أن يذكر ، كما سبق أمثال ذلك في اثبات المسند إليه ، أو ليتعين بالذكر كونه اسما كحو : زيد عالم فيستفاد الثبوت صريحا ، فأصل الاسم - صفة أو غير غفلة - الدلالة على الثبوت ، أو كونه فعلا كحو : زيد علم فيستفاد التجدد ، أو ظرفا ، كحو : زيد في الدار فيورث احتمال

إلى جانب المعنى ، وكذا في قوله " أو ليتعين " أى : ربما دلت القرينة على أن المسند هو - العلم مثلا - ولم تدل على خصوصية شئ من العبارات التي يعبر بها عنه من نحو : عالم ، أو علم ، أو يعلم ، أو له العلم إلى غير ذلك ، فإذا أريد تعيين شئ منها لفرض يتعلق به صرح بذكره ، والاسم - كعالم مثلا - يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه ، وليس فيه تعرض لاقتترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه ، نعم : لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز أن يفيد به الحدوث بمسونة الفرائن - كما في ضائق - ويجوز أن يفيد به الدوام أيضا - كما في مقام المدح والبالغة وكأنه إنما قال : " صريحا " تبينها على مجرد الثبوت يستفاد منه عربيا بأصل وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة ، وبهذا حكم اسم المفعول ، وأما اللفظة المشبهة فلا يفيد بها إلا مجرد الثبوت وضما ، أو الدوام باقتضاء المقام ، والجملة الاسمية إذا كان خبرها اسما فقد يفيد بها الدوام والاستمرار الثبوتى بمسونة الفرائن ، وإذا كان خبرها مضارعا فقد يزيد استمرار تجدد ديا ، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك : زيد قام ، يفيد تجدد القيام - كما سيأتى في كون المسند جملة فعلية - وقوله " فأصل الاسم " دفع لما يقال : من أن الصفات - كاسم الفاعل والمفعول = تدل على الزمان والتجدد ، يعنى أن الأصل في الاسم - صفة كان كعالم ، أو غير صفة كفالم - الدلالة على الثبوت ، وأما الدلالة على التجدد فأمر عارض في الصفات ولا اعتداد به ، قوله : " يستفاد التجدد " - أى صريحا - فان الفعل يدل بوضعه على التجدد - أى الحدوث - والاقتتران بالزمان ، وكذا نوله " فيورث احتمال الثبوت والتجدد " أراد به صريحا - إلا أنه اكتفى به في الاسم - ، ولا شك أن ذكر ١٢٤ الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا - بخلاف القرينة التي لا تدل على تعيين الظرف - وكذا إذا فرضت دالة على تعيينه ، قوله " وإنما حاصل أو حصل " اختار أو في موضع الواو ، نظرا إلى أنهما يتبادران ، وقد مر مثله ، قوله : " سيأتىك " أى في الحالة المنتزعة لأفراد المسند " فيه " أى في الظرف الواقع خيرا " كالم " يدل على أن الانوى تقدير الفصل ،

الثبوت والتجدد بحسب التديرين ، وهما حاصل أو حصل سيايتك فيه كلام ، ويصلح لشمول هذه الاعتبارات قولك عند المخالف : الله الهنا ، ومحمد نبينا ، والسلام ديننا والتوحيد والعدل مذهبنا ، والخلفاء الراشدون أئمتنا ، والناصر لدين الله خليفتنا ، والدعاة والثناء عليه وظيفتنا .

وأما الحالة المفتضية لانفراد المسند : فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعني بالسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت

قوله : " لشمول هذه الاعتبارات " أى لاكثرها - كما صرح به فى بعض النسخ - اذ ليس ههنا مثال التعجيب ، ولا امانة المسند اليه ، ولا مثال ما أشار اليه بقوله " أو غير ذلك " والكل صالح لزيادة التثبير ، والتعريض بغاوة السامع المخالف والاستلذاذ ، وسط الكلام ، ورعاية الاصل ، وتعيين الاسمية من الثلاثة ، وفى الاكثر تعظيم المسند اليه ، والمعتزلة لما أوجبوا على الله ثواب المسيح وعقاب العاصي ، ونفوا عنه خلق الافعال القبيحة وارادتها ، وزعموا أن صفاته تعالى عين ذاته سموا أنفسهم عدل العدل والتوحيد أى نحن ناثلون بأنه تعالى عادل - أى لايفعل قبيحا ولا يخل بواجب - وبأنه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه ، وذكر الناصر لدين الله تعالى ، تاريخ للتصنيف وهو الرابع والثلاثون من الخلفاء العباسية ، بوضع سنة خمس وسبعين وخمسمائة ، وتوفى سنة اثنتين وعشرين وستمائة .

### ( افراد المسند : )

قال : " وأما الحالة المفتضية لانفراد المسند " - أقول : وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكين ، فان المسند المفرد يشتمل على عدة أنسام ، وأراد بالمفرد ما يتقابل الجملة - لا المركب - وضبط انفراد المسند باجتماع أمرين : كون المسند فعليا ، وأن لا ينصد من نفس التركيب تقوى الحكم ، واحترز بالاول عن كونه سببيا ، والثانى عن قصد التقوى بنفس التركيب ، فان كلا منهما يقتضى كون المسند جملة - كما سيأتى - .

لا يقال : نحو زيد قائم ، قصد بنفس تركيبه التقوى وليس المفرد المسند فيه جملة - بل منراد ؟

لأننا نقول : ليس فيه من التقوى ما يعتد به لكونه شبيها بالخالى عن التمييز ، كما ستعرفه



للمسند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك : أبو زيد منطلق والكرين البربستين ، وضرب أخوه عمروه ويثرك بكر أن تعطه ، وفي الدار خالد إذ تغديره : استقرأ أو حصل في السدار

فلا يتناول لفظ التقوى عند إطلاقه ، وإنما قال : " من نفس التركيب " احتراز عن قصد التقوى بالتكرير ، أو إرادة التأكيد فإنه لا ينافي أفراد المسند ، كقولك : قام زيد ، وإن زيدا لقائم ، قوله " وأعني بالمسند الفعلى " جعل في قسم النحو الوصف على قسمين : فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو : مررت برجل كريم وهو الذى سمى النحويون وصف الشئ بحال نفسه — وسببيا : وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو : مررت برجل كريم أبوه<sup>(١)</sup> ، وهو الذى سمى وصف الشئ بحال متعلقه ، وعلى ذلك التماس .

جعل المسند ههنا قسمين : فعليا — وسببيا — ، فقوله : " بالثبوت للمسند اليه " أراد به ما هو المتبادر من لفظه — أعنى الثبوت الحقيقى — وهو قيامه بالمسند اليه ، وكونه حالا له ، وأراد " بالانتفاء عنه " ما يقابله — أعنى رفع الثبوت الحقيقى وهو قيامه — يد لك على ذلك أنه قال فى المسند السببى : " سواء كان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه أو بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بشئ ما هو مبنى عليه تعليقا اثبات له بنوع ما ، أو نفى عنه بنوع ما ، أو نفى عنه بنوع ما " فان جعله تعليق اثبات له بنوع ما ، أو نفى عنه بنوع ما فى مقابلة الثبوت لما هو مبنى عليه أو الانتفاء عنه دليل ظاهرا على أنه أراد بالثبوت أو الانتفاء ما ذكرناه — لا ما يتناول الثبوت التعليقى وانتفاء — وفيما ذكره فى تفسير الوصف الفعلى والسببى اشعار بذلك أيضا ، فلا يرد ما توهم<sup>(٢)</sup> من أن تفسيره للمسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً لمطلق المسند فى الجملة الخبرية ، إذ لا معنى للمسند فيها إلا ما حكم بثبوته للمسند اليه أو بانتفائه عنه فيتناول المسند السببى الذى جعله مقابلا للفعلى ، قوله " كقولك " تمثيل للمسند الفعلى سواء كان مفردا أو جملة ألا يرى أنه أورد الأمثلة بعد تفسيره ثم قال : " وتفسير تقوى الحكم يذكر فيما بعد " فلو كانت أمثلة للمسند المفرد لأخرتها عن التعرض لقيدى ضابطه الأفراد — كما يشهد به

(١) مفتاح العلوم — قسم النحو ص ٤٠

(٢) هذا رد على اعتراض الخطيب القزوينى على كلام السكاكى ، انظر الايضاح ج ١ ص ٨٧

على أقوى الاحتمالين لتتام الصلة بالظرف كقولك : الذى نى الدار أخوك — كما يقرره أئمة النحو ، وتفسير تقوى الحكم يذكر فى حال تنديم المسند على المسند اليه ، وأما الحالة

الذوق السليم — فالمثال الأول للفعل الذى هو اسم مفرد ، والثانى لما هو ظرف متأخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة أو مفردا ، والثالث لما هو فعل ماض غير مفيد ، والرابع لما هو مضارع مفيد بالشرط وكلاهما مفرد ، وعدم الظرف على الفعل لمشاركته المثال الاول فى صيرورته بالتصرف مثالا للسببى الذى هو جملة اسمية ، الخامس لما هو ظرف مقدم على المسند اليه ، وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر " فخالد " مبتدأ ، و ( فى الدار ) خبره ، ولم يقصد بقوله " ان تقديره استقرأ وحصل " أنه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا ، بل لما كان الاعتبار من المسند الفعلى الثبوت الحقيقى أو انتفاءه ، ولم يكن ذلك ظاهرا فى قولك : فى الدار ، أراد تقديره بما يكون ثبوت المسند اليه ثبوتا حقيقيا — الا أنه قد رده بما هو المختار عنده — وأورد — على سبيل الاستطراد — دليلا عليه وهو أن الظرف يقع صلة ، وحينئذ يكون مقدرا بالفعل اتفافا ، فكذا ينبغى أن يقدرا اذا وقع خبرا لأن معناه فيهما واحد . لا يقال : اذا كان " فى الدار " مقدرا بحصل كان الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديره عليه كما فى زيد قام ؟ .

لأننا نقول : سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل — ولا التماس معهما — لأن الظرف غير مفيد ، فلا يجوز اعماله على المختار ، وانما لم يمثّل للمسند المفرد معهما : لأنه اما فعل ماض ، أو مضارع ، أو ما اسم — منكر أو مخبرف — وقد ذكر فيما بعد أمثلتها وفوائدها ، ولا يتصور للمطلق مثال سوى ما يذكر فى انسابه ، فمن <sup>(١)</sup> زعم أن " ستين " مقدرا باسم الناعل ، وأن " نى الدار خالدا " محمول على أن " خالدا " ناعل للظرف كما عموما سبب الاخفش <sup>(٢)</sup> — بناء على أن الأمثلة للمسند المفرد ، فقد تعسف بلا طائل .

(كون المسند فعلا : )

قال : " وأما الحالة المنتزعة لنونه " — أثول أى لكون المسند المفرد فعلا

(١) يقصد بمن زعم : العلامة الشيرازى ، لأنه الثائل بذلك فى شرحه للمفتاح الورقة ٨٢

(٢) انظر مذنبه فى : شرح الكافية ج ١ ص ٨٤ — والاخفش : هو سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن ، قرأ النحو على سيويه ، وكان معتزليا ، ودخل بغداد وصنف بها =

المقتضية لكونه فعلا : فهي اذا كان المراد تخصيص المسند بأحد الازمنة على اخصر ما يمكن ، مع افادة التجدد ، كقوله - عز و علا - : ( فويل لهم بما كتبت ايد يهم وويل لهم مما يكسبون )<sup>(١)</sup> أى وويل لهم بما أسلفت ايد يهم من كتبة ما لم يكن يحل لهم ، وويل لهم مما يكسبون بذلك بعد ، من أخذ الرشا ، وقوله : ( ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون )<sup>(٢)</sup> أى فريقا كذبتموه على التمام وفرغتم عن تكذيبه ما بقى منه غير مكذب ، وفريقا تقتلون ما تيسر لكم قتله على التمام ، وانما تبذلون جهدهم أن تتموا قتله فتحومون حول نخل محمد ، فانتم بعد على

بدليل ما تقدم من قوله " ونى انراده من كونه فعلا " وما تأخر من قوله : " وأما الحال - المقتضية لكونه جملة " ومعنى تخصيص المسند بأحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضى أو الحال أو المستقبل ، وانما كان الفصل اخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث - الذى هو المسند - وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه الى الدلالة على الزمان الى شئ آخر ، كقولك : زيد قائم فى الزمان الماضى ، وقد يقال : خرج بهذا القيد أيضا نحو : زيد قائم ، فانه يفيد التخصيص بأحد الازمنة - مع التجدد - لكنه ليس بأخصر ، لأن الضمير فى حكم الملفوظ ، ولا حاجة الى ذلك لأن الكلام فى تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا - كما عرفت - فمثل : زيد قائم ، خارج بضابطه الافراد ، وأما افادة التجدد - أى الحدث - فللزمنة لدخول الزمان فى مفهوم النحل ، اذ لم يقصد بذلك مجرد اعتبار الحدث بالزمان - بل حدثه فيه - فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام - لا تنفيد لاحتراز - فنحو : علم الله ، ويعلم الله ، لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغيير القديم ، بل تجدد تعلفه ولا محذور فيه كما علم فى موضعه ، ونحو : زيد كاتب وأكل يفهم منه التجدد والاختصاص ٢٧ بأحد الازمنة الثلاثة بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث - لا بحسب أصل وضعه - وانما تعمرغى لتفسير الآيتين دلالة على أن " كتبت - وكذبتم " للماضى ، و " يكسبون " وتقتلون " للحال ، وكلمة " ما " فى الآية الاولى موصولة فى الموضعين أو مصدرية ، لكن بيان المصنف بقوله " من كتبة ما لم يكن يحل لهم " وينوله " من أخذ الرشى " ايثار منه لكونها موصولة نيمها ، وانما بين المكسوب بأخذ الرشى - لا بالرشى - لأن مكسوب الببد

== ويعد من أعلم الناس باللام وأخذ فهم بالجدل ، ومن مسنقاته : الاوساط والامتنان وغيرهما .

القتل ، وقوله ( فسيفكفكمهم الله ) (١) وقوله ( سيفول السفهاء ) (٢) وقوله ( سنستد رجهم ) (٣) والمراد بالزمان الماضي : ما وجد قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل : ما يترقب وجوده ، ويزمان الحال : أجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فترطها لتوتراخ ، والحاكم في ذلك هو الصرف لا غير .

حقيقة فعله الذي يثاب عليه أو يعائب ، وإذا أطلق المكسوب على الرشى - مثلا - أريد أنها مكسوب تحصيلها ، قوله " مما يكسبون بذلك بعد " أى بعد ماضى ، فيكسبون للحال ، وكذا " تقتلون " اذ ليس القتل ماضيا محضا ، لأن بعضه - أعنى قتل محمد عليه السلام - لم يتيسر بعد ، ولا مستقبلا محضا لأنهم قتلوا بعضا - كزكريا وشعيبا عليهم السلام - وفى تقتلون " مجاز غلى ، حيث أسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضر - ومجاز لغوى أيضا محبب جعل قصد القتل بمنزلة القتل ، فان قصد مشامل للكل وثابت فى الحال فمحمد - صلى الله عليه وسلم - داخل فى الثريتين .

وقد يقال : نثله عليه السلام لم يقع أصلا ، وقتل من قتل قد تغادم عهده ، فأنسى يجتمعان فى الحال المفسر بأواخر الماضي وأوائل المستقبل ؟ .

فالوجه : أن يراد بالفريق الثانى من قتلوه من الانبياء عليهم السلام ، ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة (٤) ، والآيات الثلاث الأخيرة أمثلة للاستقبال صريحة فيه ، وقوله " والمراد بالزمان الماضي " هذه تعريفات تبهية يفهم منها أصل اللفظة مأخوذ المقصود بمبارتها ، فلا يتوجه أن لفظ " قبل " ظرف زمان فيلزم أن يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد هو فيه ، أو يكون الشئ ظرفا لنفسه ، ولأن لفظ " يترقب " ان جعل بمعنى الاستقبال فمعنى الترقب ، اذ لا يتصور ترقب الاستقبال فى الاستقبال ، وان جعل بمعنى الحال ، كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا فى تعريف الآخر فيلزم الدور ، على أنه قد يقال : التعابير الاعتبارية يسحح الظرفية فى الجملة وقد بين فى علوم أشرنا للاحظ نيتها جانب المعنى فقط أن يقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض يذواتها - لا بأزمنة أخرى - بخلاف الزمانيات ، قوله " والحاكم فى ذلك هو

(١) من الآية ١٣٧ سورة البقرة (٢) من الآية ١٤٢ سورة البقرة  
(٣) من الآية ١٨٢ سورة الاعراف (٤) انظر الكشاف : ج ١ ص ١٢١

وأما الحالة المتضمنة لتفيده : فهي اذا كان المراد تربية الفائدة ، كما اذا قيدته بشئ ، مما يتصل به من نحو المصدر ، كخو : ضربت ضربا شديدا ، أو ظرف الزمان كخو : ضربت يوم الجمعة ، أو ظرف المكان كخو : ضربت أمامك ، أو السبب الحامل كخو : ضربت تأديدا ، وفرت جينا ، أو المنعول به بدون حرف كخو : ضربت زيدا ، أو بحرف كخو :

لنرى لاغير يريد أن تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ، فلا يتمتع له مقدار مخصوص ، فانه يقال : يأكل ، ويشئ ، ويحج ، ويكتب القرآن ، ويجاهد الكفار ، ويعد كل ذلك حالا ، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها ، هذا : وأما الفاعلون : بأن الزمان موجود متصل لايجوز اجتماع اجزائه ، فقد زعموا أن الحاضر عرضي حال في الزمان هو الآن ، كالنقطة في الخط ، ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو عنده موشوم محض .

#### ( تفييد الفعل : )

قال : "وأما الحالة المتضمنة لتفيده" — أقول : أى لتفييد المسند المفرد الذى هو الفعل — كما يشهد به سياق كلامه — وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التفييدات فى الاسماء المتصلة بالافعال — كالمصدر والصفات — لانه الاصل فى هذا التفييد ، نعلم تفييد ما عداه بالمنايسة عليه ، وأما قوله " فهذه كلها تفييدات للمسند " فاشارة الى التعميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير الباب ، قوله " مما يتصل به " أى يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له — كما عدا الشرط — أولا : — كالشرط — ، وفائدة لفظ "نحو" فى قوله ( من نحو المصدر ) يتناول ما ليس مذكورا هنا كالمستثنى المنصوب فى مثل قولك : ما جاءنى أحد الا زيدا ، ثم انه غدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ، ووصفه : ليظهر كونه قيدا ، وعقبه بالزمان ، ان قد يكون مدلول الفعل كالمصدر رثم بالمكان لمناسبته اياه ، ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاخبارية <sup>(١)</sup> عنده ، وعبر عنه " بالحامل " ليتناول الغرض المطلوب والباعث المتقدم ، وأورد مثالهما ، ثم ذكر المفعول به وجعل " بالسوط " منه بناء على أن الجار والمجرور ملحق بما هو أقرب اليه من المفاعيل .

(١) فى " أ " الاختيارية

ضربت بالسوط ، أو : ماضيت الازيدا ، أو المفعول معه كحو : جلست والسارية ، أو الحال كحو : جاء زيد راكبا ، أو التمييز كحو : طاب زيد نفسا ، أو الشرط كحو : يضرب زيدا ان ضرب عمرو ، أو : ان ضرب عمرو يضرب زيد - آخرت أو قدمت - فهذه كلها تفهيمات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا ، ولم أذكر الخبر في نحو : كان زيد منطلقا ، لأن الخبر هناك هو نفس المسند - لا تفيد للمسند - إنما تفيده هو كان

وقد يقال : كل ما صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا ، وهو مستبعد في مثل : ضربته في يوم الجمعة للتأديب ، وقوله : " أو ماضيت الازيدا " إشارة إلى أن المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ، ولا شبهة في أن زيدا مفعول به ، لأن المستثنى منه متروك ولذلك لم يجعل بدلا منه ، وأما كونه بتوسط حرف ، فلأن الفعل المنفى لا يتعدى إلى ما قصد ونوعه عليه إلا بأداة الاستثناء ، قوله " كحو يضرب زيد ان ضرب عمرو " قدم التمثيل بما هو جزء معنى فقط على ما هو جزء لفظا ومعنى ، لأنه أظهر فيما اختاره في الشرطية ، قوله : " آخرت " - على صيغة الخطاب - أي سواء آخرت الشرط أو قدمته فإنه قيد للمسند في الجزاء والترك : أنه إذا قدم انجزم الجزاء إذا وجدت شرائطه ، وإنما رفع عنها " يضرب " - على ما هو الرواية - مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا مانعيا ، قوله " يزداد الحكم بها بعدا " أي فيكون الفائدة في تعريفه أقوى - كما سبق تحقيقه - قوله : " ولم أذكر " كأنه قيل : ان كان مسند هو نحل ، وله قيد هو : خبره الشبيه بالمفعول ، وكان عليك أن تذكره عريحا ؟

فأجاب : بأن الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة - لا قيد للمسند - وذلك لأن الأفعال الناقصة لا تتم بمرفوعات كالأفعال ، فهي في الصورة مسندة إلى ما هو فاعلها ، وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي أخبارها ، ألا يرى أن كان في " كان زيد منطلقا " قيد المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي ؟ وحيث كان في المقام دقة لمخالفة الصورة الحقيقية ، أمر بالتأمل ، قوله : " وعند ظهور لك من هذا " أي : مما ذكرناه من أن الشرط قيد للمسند في الجزاء ، أن الجملة الشرطية - أي المركبة من الشرط والجزاء - " جملة خبرية " هي مضمون الجزاء " مقيدة بقيد مخصوص " هو مضمون الشرط ، وقوله " محتملة في نفسها " إشارة إلى ما تقدم من أن الاحتمال يجب أن يفتح فيه النظر عن خصوصية المتكلم ، والخبر أيضا .

فتأمل ، وقد ظهر لك من هذا أن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بمقيد مخصوص محتملة في نفسها - للصدق والكذب ،

واعلم أن للفعل دأما يتصل به - من المسند اليه وغير المسند اليه - اعتبارات فسي الترك والاثبات والظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ، وله - أعني الفعل - بتقييده

وحاصل ما اختاره : أن الجملة الجزائية جملة اسمية أو فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها - إما اخباراً أو انشأً - فهي جملة خبرية أو انشائية مقيدة بتقيد مخصوص يجرى مجرى الظرف والحال ، فلا يتغير بذلك التقيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه ، وإنما خشي الخبرية بالذكر ، لأنه في غانون الخبر وأورد الجزاء فعلية لأن الكلام في تقييد الفعل ، فإذا قلت - مثلاً - ان ضرب عمرو يضرب زيد ، كان معناه : يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ، ونحن نقول : اذا قلت : ان جئتي أو كلما جئتني أكرمك ، لم يشته على من له أدنى تمييز أن هذا الكلام قد يكون صادقاً - وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام أصلاً - ، ولو كان أكرمك كلاماً خبرياً قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بتقيد ، لوجب أن يكون صدقه بتحقيق الاكرام له مع ما قيد به ، فان صدق الخبر انما يكون بتحقيق مضمونه - مقيداً كان أو مطلقاً - ألا ترى أن قولك : سأكرمك راكباً لا يتصور صدقه الا بتحقيق الاكرام مع قيد الركوب ، ونحو : يضرب زيد فسي وقت ضرب عمرو ، ان أريد به معنى الشرطية - أعني تعليل ضرب زيد بضرب عمرو - جاز صدقه - وان لم يوجد شيء من الضربين - ، وان قصد به مجرد الظرفية ، وجب أن يكون صدقه بتحقيق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو .

فقد انكشف أن الشرط ليس كسائر القيود ، وأن معنى الشرط في متعارف اللغة : الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء ، فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا : فكانت بالاعتبار<sup>(١)</sup> في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضمون طرفيها - كما حقق في موضعه ، الا أن المصنف لما نظر الى أن الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم أنه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر أيضاً كذلك ، لاشتراكهما في التقييد بالشرط - معنى - فحكم بهما برجع الشرطية الى معنى الحملية ، وأشار الى ذلك في

(١) في " أ " ولا اعتبار

بالقيد الشرطى على الخصوص اعتبارات أينما ، يذكر جميع ذلك فى آخر هذا الفن فى فصل لها على حدة ، وأما الحالة المفتضية لترك تقييده : فهى اذا منع عن تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد ، وأما الحالة المفتضية لكونه اسما : فهى اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص بأحد الازمنة الثلاثة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك .

بيان مرجع الخبرة وقلة فى ذلك جماعة وينوا عليه خيالات ( ولم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ) (١) .

قوله " واعلم أن للفعل " يريد أن الفعل الذى ذكرنا تقييده له ولما يتصل به من فاعله وغيره " اعتبارات فى الترك " أى أحوال مفتضية للترك وما عطف عليه ، ولو قال : من الترك كانت الاعتبارات مفتضيات الاحوال ، قوله " وله - أعنى الفعل - " لما أراد انفراد اعتبارات القيد الشرطى بالذكر اظهرها للاعتناء بشأنها ، كان لانضمام الفعل مع تنسيبه بالمظهر موقع حسن ، ولعل الباء فى " بتقييده " بمعنى فى ، والظا حرفى لفظ " اعتبارات " الثانى نحو النصب عطفا على الاول - لكنه يروى بالرفع - اما عطفا على محل اسم ان ، أو على مبتدأ خبره ( له ) وحينئذ لا يدخل فى حيز " أعلم " .

(ترك تقييد الفعل :)

قوله : " مانع قريب " كعدم علمه بالقيود ، أو عدم ارادته اعلام السامع بها ، أو عدم الفرصة لذكرها ، أو علم السامع بها " أو بعيد " كالخوف من توهم كونه مكثرا ، أو قادرا على الكلام ، أو الاعتماد على شهادة العقل ، أو ادعاء ظهورها ، وبالجمل : مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ، ومدار البعد على خلاف ذلك .

(كون السند اسما :)

قوله " فهى اذا لم يكن " المراد السند المفرد - اما اسم أو فعل - والمفتضى لكونه فعلا - على ما مر - ارادة افادة التجدد ، " والاختصاص بأحد الازمنة " على أخسر ما يمكن ، فعدم هذه الارادة يكون مفتضيا لكونه اسما ، قوله " افادة الفعل " .

(١) هذا اقتباس من الآية ١٠٤ سورة الكهف وانظر : المأول ص ١٥٢ ، فقد تصرنى سعد الدين لهذا تفصيلا .



وأما الحالة المفتضية لكونه منكرا : فهي إذا كان الخبر وارد أعلى حكاية المنكر ، كما إذا أخبر عن رجل في قولك : عندي رجل تصديقا لك فقل : الذي عندك رجل ، أو كان المسند إليه كقولك : رجل من قبيلة كذا حانث ، فإن كون المسند إليه نكرة والمسند

نصب على المصدر من المصدر ، أي كإفادة الفعل في كونها (على) <sup>(١)</sup> أخصر وجسه ، قوله : " لأغراض " متعلق بلم يكن ، و " ذلك " إشارة إلى عدم كون المراد ما ذكره متلك ٣١ الأغراض مثل أن لا يكون المسند زمانيا ، كقولنا : الله عالم ، أو لا يختص بأحد الأزمنة الثلاثة كقولك : زيد غلام ، أو كان مختصا وأريد بسط الكلام ، كقولك : زيد غارب في الزمان الماضي .

(تكثير المسند :)

قال : " وأما الحالة المفتضية لكونه " أنول : أي لكون المسند - الذي هو اسم - منكرا ، فهي إذا كان الخبر " خبر المبتدأ أو الحكاية أيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى ، فإذا حكى منكرا ، استبقى على تنكيره ، قوله " كما إذا أخبر عن رجل " يريد الاخبار عنه على طريقة الاخبار بالذي ، فإن الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا - وإن لم يلزم حكاية أعرابه - وقوله " تصديقا " مفعول له لأخبر - على طريقة قولك : ضرب زيد تاديبا - فهو تعليل لفعل الناعل المتروك ، كأنه علل أولا ثم بنى للمفعول ، قوله : " فإن كون المسند إليه نكرة " تعليل لاقتضاء تنكير المسند إليه تنكير المسند ، وقوله : " ليس في كلام العرب " خبر إن ، و " سواء " خبر مبتدأ ، " فلنا يمتنع " أو فلنا " يصح " بتأويل المصدر ، وأو بمعنى الواو - أي مستويان قولنا يمتنع وفلنا يصح - وهذه الجملة مستترنة ، وفيها إشارة إلى أن بعضهم قالوا بامتناع عقلا ، وليس بشي <sup>(٢)</sup> ، فإن الذي يجب عقلا هو أن يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما ، سواء كانا معرفتين ، أو نكرتين ، أو مختلفين ، إذ لا شك أن النكرة معلومة بوجه ما - وإن لم يكن فيها إشارة إلى تعيينها ومعلوميتها - ، والقول : بأن ترك الأصل في المسند والمسند إليه معا ممتنع عقلا ، مما لا يلتفت إليه أصلا .

(١) سائطة من أ ، ب

(٢) هذا وانظر شرح سعد الدين للنتاج ، الورقة ٨٢ ، والمطول ص ١٧٣

معرفة - سواء قلنا : يمتنع عقلا أو يصح عقلا - ليس في كلام العرب ، وتحقيق الكلام فيه ليس مما يهنا الآن ، وأما ما جاء من نحو قوله : ( ولا يك موقفك الوداها ) - وغولسه ( يكون مزاجها عسل وما ) ، وببت الكتاب .

قوله : " وتحقيق الكلام فيه " أى فى أنه ممتنع عقلا أولا " ليس مما يهنا الآن " بل يكفينا لما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستثراء .

لا يقال : مذهب سيويه أن من فى من أبوك ؟ وكذا كم فى : كم مالك ؟ مبتدأ خبره ما بعده فقد اسند المعرفة الى النكرة ؟ (١) .

لأننا نقول : أراد المصنف أن ذلك ليس واثما فى الجملة الخبرية .  
فان قلت : قد ورد ذلك فى الخبر أيضا نحو قوله تعالى ( ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة ) (٢) ونحو قولك : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فان سيويه على أن أفضل مبتدأ وأبوه خبره ؟ - قلت : له أن يحمل ذلك على القلب الذى يذكره ،

( القلب ) : - قوله : " وأما ما جاء " كأنه قيل : كيف ادعيت أن كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس فى كلام العرب مع وروده فى كلام فصحاءهم ؟ - فأجاب : بأن ذلك ١٣٢ على طريقة القلب ، وعوان يجرى حكم أحد جزمى الكلام على الآخر فنهنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند فى حكم الآخر وأعرب بأعرابه ، وإذا رجعت ههنا الى أصل الاستعمال الذى به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة ، والابيات الثلاثة من كتاب سيويه - الا أن الثالث لم يتعين نكرة فيه الى كتاب سيويه ليمتد عليه .

والبيت الاول للقطامي - عمرو بن سليم التغلبي - وصد ره : ( قفى قبل التفرق يسا ضباعا ) (٣) وهو ترخيم ضباعة ، والالف للانلان ، وقوله " الوداها " بتقدير مضاف - أى موقف الوداع - والمراد الدعاء بأن لا يكون وداع وفراق .

والبيت الثانى لحسان ، من قصيدة يمجوبها أبا سفيان ويمدح النبى - صلى

(١) انظر : كتاب سيويه ج ١ ص ٢٩١ وما بعده (٢) من الآية ١٦ سورة آل عمران (٣) والبيت من ( الوائر ) ديوان القطامي : ص ٣١ ، وخزانة الادب ج ٢ ص ٣٦٧ ، والايضاح : ج ١ ص ٧٩ .

"أظبي كان أمك أم حمار" - فمحول على منوال : عرنت الناقة على الحوض - وأصل الاستعمال : ولايك موثقا منك الوداع ، ويكون مزاجها عسلا وماء وظبيا كان أمك أم حمارا ولا تظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه ، ذهبنا إلى أن اسم كان إنما هو الضمير والضمير معرفة ، فليس المراد : كان أمك ، إنما المراد ظبي بناء على أن ارتفاعه بالفعل المفسر -

الله عليه وسلم - وأوله : ( كان سبيطة من بيت رأس )<sup>(١)</sup> ، والسبيطة - بالهزة - الخمر المشتراه للشرب ، وبيت رأس : قرية من الشام بين غزة ورملة ، اشتهرت بجودة خمورها ، وخبر كان قوله بعد :

على أنيابها أو طعم غش \* من التفاح حصره اجتأ  
شبه ريقها بخمر مزجت بحسل وماء ، أو بطعم تفاح طرى كسره اجتأؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته ، - صدر البيت الثالث : ( ناك لا تبالى بعد حول )<sup>(٢)</sup> ومحدث :

لقد لحق الأسافل بالاعالى \* وماج اللؤم واختلط النجار

أى ذهب السؤدد وغلب على الناس اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب ، حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالى انسان أهجينا كان أم غير هجين ؟ وتوجيه كون هذا البيت من تشكير المسند اليه وتشريف المسند ، هو أن " ظبي " مرفوع على أنه اسم كان المحذوف المفسر بكان المذكور ، و " أمك " بالنصب : خبر كان ، وإنما اختير تغدير " كان " لأن الاستفهام بالفعل أولى ، قوله " ولا تظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه " أى من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة ، قوله " والضمير معرفة " يعنى : وان كان عائدا إلى نكرة لانه اشارة إلى ذلك المنكر من حيث أنه معلوم بوجه ما ، ألا يرى أنه يقع مبتدا فى نحو قولك : جامى رجل وهو راكب ؟ وأنه يفسر بذلك الرجل ، فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدا المنكر الذى هو ظبي - لتخصه بالاستفهام ، قوله : " فليس المراد " أى لم يرد أن محل ورود الامثال " كان أمك " بأن اسم كان هذه نكرة

٣٣

(١) وهو من ( الوافر ) : ديوان حسان : ص ٣ ، وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٤٢٢ ، والايضاح : ج ١ ص ٧٨ ، والتكامل للمبرد : ج ١ ص ١١١ ، وكتاب سيويه ج ١ ص ٢٣ .

(٢) والبيت من ( الوافر ) ونسبه سيويه فى كتابه : ج ١ ص ٢٣ إلى خداش بن زهير وانظر خزانة الادب ج ٤ ص ٦٧ ، والمقضب : ج ٤ ص ٩٤ .

لا بالابتداء - ولذلك قد رنا الاصل على ما ترى. وفي البيت اعتبارات : سؤالاً وجواباً فلا عليك أن تتأملها ، وإياك والتبخيت في تخطئة أحد ههنا فيخطئ ابن أخت خالتك. وإن هذا النمط مسمى فيما بيننا بالقلب ، وعلى شعبة من الإخراج لا على مقتضى الظاهر

وخبرنا معرفة حتى يجاب بأن اسمها ضمير وهو معرفة ، وإنما البراد : أن مورد الأشكال هو ظبي - المنكر - على أنه اسم كان المنذر - لما عرفت - والمدول إلى جملة مبتدأ - كما ذكرتم - مخالف لأصل الاستفهام وترك للأولى بلا ضرورة ، "ولذلك" أي ولأن ارتفاع ظبي بالفعل المفسر - لا بالابتداء - "قد رنا أصل" الكلام : أظبياً كان أمك ؟ فجعلنا ظبياً مسنداً ، وأمك مسند إليه ، حتى رجح الكلام إلى أصله ، من كون المسند نكرة والمسند إليه معرفة ، قوله "وفي البيت" أي بيت الكتاب "اعتبارات" بعضها سؤال وبعضها جواب ، و"التبخيت" : القول في شيء بلا علم ، وكأنه اعتماد على البخت<sup>(١)</sup> قوله "فيخطئ" - بالنصب - على أنه جواب النهي - لأن "إياك والتبخيت" بمعنى لا تبخت ، فمن الأسئلة : ما من أنه لم لا يجوز أن يكون ظبي مبتدأ ، خبره الجملة فلا يكون البيت ما نحن فيه ؟

وجوابه : ما من - أيضاً - من أنه عدول عن الأولى بلا ضرورة .

ومنها : أنه إذا قدر الفعل كان الهمزة داخلية على الفعل وأم داخلية على الاسم فلا يعتمدان ؟

وجوابه : أن ذلك الفصل محذوف وجوبا لوجود مفسره ، فكانه لا فعل بمناك فلا خلل .

ومنها : أن الضمير العائد إلى النكرة أقوى منها في الإيهام - لأنه كناية عنها - فيجب أن يكون نكرة ، وعلى هذا يرد الإشكال على "كان أمك" إذا جعل الاسم كان ضمير ظبي ؟ .

وجوابه : أن معنى التعريف هو التعيين ، أي الإشارة إلى معلوم من حيث هو معلوم - وإن كان مبهما - وهذا المعنى موجود في الضمير العائد إلى النكرة دونها ، وهذا يجري عليه أحكام المعارف اثنا ، إنما الكلام في ضمير به رجلا ، ونعم رجلا

(١) البخت : الجد ، وهو معرب

ولها شيوخ في التراكيب ، وهى مما يورث الكلام ملاحه ولا يشجع عليها الا كمال البلاغة  
تأتى فى الكلام وفى الاشعار وفى التنزيل يقولون : عرضت الناقة على الحوض يريدون :

ومنها : أن المسند اليه فى أصل الاستعمال لما كان أمكوجب تأنيث الفعل لأنه  
مسند الى مؤنث حقيقى من الآدميين بلا فصل ، ولو كان الفعل المقدر مؤنثا ، لكان  
مفسره أيضا كذلك ؟ .

وجوابه : أن المقدر مسند فى الظاهر الى ظيى فروعى تذكيره ، نعم : كان الواجب  
على المصنف فى بيان أصل الاستعمال أن يقول : وأظليا كانت أمك - بتأنيث الفعل -  
لكنه نظرا الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث لذات واحدة  
فيجوز تأنيثه وتذكيره ، ثم اختار ما وافق نظم البيت .

قال : " وان هذا النمط " (١) - أقول : أى هذا النوع من التصرف فى الكلام الذى  
ذكرناه مسمى فيما بين علماء المعانى " بالقلب " من قلبت الجراب ، جعلت ظاهره باطنا  
أو باطنه ظاهرا ، وتأنيث الضمائر باعتبار الشبهة ، وفى قوله : " ونى مما يورث الكلام  
ملاحه " (٢) إشارة الى أن القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا ، وان تضمن (٣) ١٣٤  
اعتبارا لطيفا زاد حسنه - على قياس الالتفات - ، قوله : " ولا يشجع عليها الا كمال  
البلاغة " فان الكامل فى البلاغة يتصرف فى الكلام تفننا فيقلب ويجرى احكام اجزاء الكلام  
بعضها على بعض ، اذ ليس عنك الباس فى المشهود - اما بشهادة المعنى أو اللفظ أو  
شهادتهما - مع اظهار قوة التصرف فى أحوال الملفوظ ، وقوله : " تأتى " بيان لقوله :  
" لها شيوخ " - الا أن الموجود فى أكثر الرواية تذكير الضمير نظرا الى القلب ، وقد سلك  
فى ازالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل الترقى فقال : هو واقع فى كلام الناس ومحاوراتهم  
يتداولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدد والاستمرار " عرضت الناقة على الحوض " .  
بل واقع فى اشعار الغمسة الماضين ، بل ثابت فى كلام الله الذى هو فوق كل كلام ، وللشعار  
بشمد الترقى أعاد الجارنى المعطوفين ، قوله " يريدون عرضت الحوض على الناقة " وذلك

(١) النمط : هرب من البسط ، والنمط أيضا الجماعة من الناس أمرهم واحد .

(٢) ملح الشئ - بالنم - أى حسن ، واستملحه : عده مليحا .

(٣) ويذكر الخطيب أنه : ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل ، والارد ، الايضاح ج ١ ص ٧٧ .

عرضت الحوض على الناقة ، وقال القطامي : ( كما طنيت بالندن السياح ) أراد : كما طنيت الفدن بالسياح ، وقال الشماخ : ( كما عصب العلباء بالعود ) وقال خـداشـنـ ( وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر ) أراد : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح ، ولك أن لاتحمله

لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شهور واختياره ، وفي هذا القلب اعتبار لطيف شو : أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض ( الى المعروض )<sup>(١)</sup> عليه ، فحيث أتى بالناقة الى الحوض جعلت كأنه معروضة عليه ، ومن نظائره : أدخلت الخاتم فى الاصبع ، والفلسوة فى السراس .

وأول قول القطامي<sup>(٢)</sup> : ( فلما أن جرى سمن عليها ) أى : على الناقة يقال : طنيت السطح ، أى أصلحته وسويته بالطين ، و" الندن " : القصر ، و" السياح " الطين بالتبين يصف ناقة بالسمين وأنها كفن طين ، وصدر بيت الشماخ :-

منه ولدت ولم يوشب به حسبي \* لياكما عصب العلباء بالمسود<sup>(٣)</sup>  
والضمير فى " منه " للأب ، " لم يوشب " لم يخلطه ، واللى : العصب والشد ، و" العلباء " عصب المنق أى أنا منه - لا من غيره - ثم انى عصبته لاعتصيب العلباء بالمسود - بل أشد وأغوى منه - ، وليس فى البيتين اعتبار لدليف ، والحمل على المبالغة بجمع - الأعل فرعا مستبعد جدا<sup>(٤)</sup> .

قوله " وتشقى " ، أوله : ( وتلحق خيل لاسواد ، بينهما )<sup>(٥)</sup> الهوادة : اللين والرفق والضياطرة : جمع غيطار - وهو الرجل الضخم الذى لا نفع فيه ولا كفاية عنده " والحمير " ١٣٥ جمع أحمر اللون ، وفيل : من لاسلاح منه ، أى يتلاحق فرسان لا صلح بينهم ، ويشقى

- (١) ساقطة من " أ "
- (٢) البيت من الوائره من قصيدة فى مدح زفر بن الحارث ، ويروى ( كما بطلت ) ، انظر : ديوان القطامي ص ٤٠ ، ومعايد التخصيص : ج ١ ص ٦٤ ، والأمالى : ج ٢ ص ٢١١
- (٣) البيت من قصيدة يهجو بها الريح بن علباء السلمى ، ويروى : منه نجلت ، و : لسا بدل : ليا ، ديوان الشماخ : ص ٢٤ والوساطة ص ٤٦٩ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٠
- (٤) انظر : شرح سميد للمنتاح - الورثة ٨٥ ب
- (٥) البيت من ( الخويل ) ويروى : وتركب - بالنون والتاء - ، وتمصى الرماح ، وعده ابن سنان فى سر الفساحه ص ١٢٩ مما فسد فيه المحنى بسبب القلب ، وانظر اللسان مادة ( ضطر ) ، والكشاف ج ٢ ص ١٠٨ ، والايضاح ج ١ ص ٧٦ ، وأمالى المرتضى ج ٢ ص ١١٦ ومجمع البيان ج ١ ص ٣٢١ وتأويل مشكل القرآن لابن تقيية ص ١٥٢ .

على القلب ، بواسطة استعارة الشفاء لكسرهما بالطين ، وقال رؤفة :-  
 وبهمه مغبرة أرجـاء \* كان لون أرضه وسماؤه  
 أراد : كان لون سماءه من غبرتها لون أرضه ، وقال الآخر :-  
 ( يمشى فيقـص أو يكب فيعثر ) أراد : يحثر فيكـب ، وفي التنزيل ( وكم من قرية  
 أهلكناها فجاءها بأسنا )<sup>(١)</sup> أى جاءها بأسنا فأهلكناها ، على أحد الوجهين ، وفيه

رجال لا علم لهم بالقتال ، وفي القلب تشبيه على قوة شقائهم وكثرته حتى كأنه تعدى منهم  
 الى الرماح ، وقد يقال : جعل ضربهم بالرماح شفاء لها دلالة على خستهم ، وأنهم  
 ليسوا أعداء لأن يطمعنوا بها<sup>(٢)</sup> ، فلا قلب حينئذ كما في استعارة الشفاء لكسرنا أيضا ،  
 والمهمه : المفازة ، والمغبرة : المتلونة بلون الغبار ، والارجاء : الاراف ، جمع  
 رجي - بالشر - ، وفي قلب التشبيه بهالفة في غبرة لون السماء حتى كأنه أصل فيها<sup>(٣)</sup>  
 قوله " يمشى " صدره : ( ورأى شيئا قد تحنى صلبه )<sup>(٤)</sup> .

والقمص : خروج الصدر ودخول الظهر - ضد الحدب - ، والاكباب : السقوط  
 على الوجه ، يقال : كبه فأكب ، والعثرة : الزلة<sup>(٥)</sup> ، أى رأت الغواني شيئا منحنيا عند  
 صار أحدب ، اذا مشى يتكلف مشية الاقمص خوف السقوط ، أو يعثر فيكـب ففي القلب  
 تخييل أنه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ،

قوله : " على أحد الوجهين " وفائدة الذى فى هذا الوجه بهالفة فى تعلق  
 الانكاس بهم حتى كأنهم أهلكوا قبل مجئ البأس - أى العذاب - اليهم ، وأما على  
 الوجه الآخر وهو أن معنى أهلكناها ، أردنا إهلاكها فلا قلب<sup>(٦)</sup> ، وهناك وجه ثالث  
 لم يلتفت اليه وهو أن المعنى أهلكناها فحكم بجىء بأسنا أيما أى اشتهر ذلك فيما بين

- (١) الآية ٤ سورة الاعراف (٢) الايضاح : ج ١ ص ٨٠  
 (٣) والبيت من ( الرجز ) ويرى : ولد عامية أعماؤه ، شرح ديوان رؤفة ابن المجاج  
 ص ١٥٢ ، وانظر : معاند التصحيح : ج ١ ص ٦٣ ، والايضاح : ج ١ ص ٧٨ وتأويل  
 مشكل القرآن ص ١٥١ ، ٤٠٨ ، ومغنى اللبيب ج ٢ ص ٢٠٠  
 (٤) والبيت من ( الكامل ) وقائله : المساورس عند ، ويرى : قد تحنى ظهره شرح  
 ديوان الحماسة : ج ٢ ص ٣٢ (٥) زللت تزل زللت ذلاً : أى زلقت فى دأب أو مضيق  
 (٦) الكشف : ج ٢ ص ٦٩

( اذهب بكتابتى بهذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ) على ما يحمل من :  
ألقه اليهم فانظر ماذا يرجعون ؟ ثم تول عنهم ، وفيه : ( ثم دنى فتدلى )<sup>(١)</sup> يحصل  
على : تدلى فدنا ، أو كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا  
منصود الانحصار بالمسند اليه ، كما تقول : زيد كاتب وعمر شاعر ، وإذا تكلمنا فى تعريف  
المسند باللام اقض عندك ما ذكرنا ، أو كان ينبى " تنكيره عما تقدم فى تنكير المسند اليه  
من ارتفاع الشأن أو انحطاطه ، كما قال تعالى ( عدى للمتقين )<sup>(٢)</sup> مريداً بتشكيره : أنه

الناس ، " على ما يحمل " حال من ( اذهب بكتابتى بهذا فألقه )<sup>(٣)</sup> أى هو من التلبيب  
حال كونه على الوجه الذى يحمل عليه ، أشار بذلك الى أن له محملاً آخر لا قلب فيه ،  
وهو أن المعنى : ثم تول عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم ( فانظر ماذا  
يرجعون ) أى اجواب يردون ؟ والنكتة فى القلب : طلب المسارعة فى المراجعة حتى  
كأنه يرجع قبل أن يسمع الجواب ، قوله : " يحمل على تدلى فدنى " وذلك لأن التدلى :  
تكلف القرب وتطلبه فيكون مقدماً على الدنو ، وفى لفظ " يحمل " إشارة الى أن له محملاً  
آخر لا قلب فيه ، وهو أن التدلى هو التعلق من الهواء - أى دنى جبريل - عليه  
السلام - من النبى - عليه السلام - فبقى مقدماً من الهواء وانفاً بين السماء والارض ،  
من تدلت الثمرة من الشجرة<sup>(٤)</sup> .

قوله : " أو كان المسند اليه معرفة " عطاف على قوله : " أو كان المسند اليه نكرة "  
وأراد بالوصف : مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال ، فان لها مفهومات تستدعى الاستناد  
الى ما يوصف بها ، وتعريفها اما بالاضافة - وعلى للمعهد - وقد يقصد بها الجنس أيضاً ،  
وأما باللام : اما للمعهد أو الجنس ، فقوله " غير معهود " احتراز عن مثل قولك : زيد  
المنطلق - اذا أردت به معهوداً - ، وقوله : " ولا مقصود الانحصار " احتراز عن مثل  
قولك : زيد الامير - اذا أردت به الجنس - فانه يفيد الانحصار .

(١) الآية ٨ سورة النجم (٢) من الآية ٢ سورة البقرة

(٣) الآية ٢٨ سورة النمل وانظر الكشاف : ج ٣ ص ٢٨٦

(٤) انظر : الكشاف : ج ٤ ص ٣٣٣ ، وبذلك ينتهى الحديث عن القلب والعودة الى  
تنكير المسند



هدى لا يكتنه كنهه ، وكما قال : ( ان زلزلة الساعة شئ عظيم ) ، وأما الحالة المفتضية للتخصيص أما بالاضافة كقولك : زيد ضارب غلام ، أو بالوصف كقولك : زيد رجل عالم ، فهي اذا كان المراد كون الفائدة أتم لما عرنت في فصل تعريف المسند اليه ، وأما الحالة المفتضية لترك التخصيص فظاهرة لك أن كان ما سبق على ذكر منك .

وقد يقال : انما يفيد اذا كان المقام خطابيا ، وأما اذا كان استدلاليا فلا - كما سيأتى - فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مفتضيا لتكثير المسند ،

قوله : " من ارتفاع " لم يقل من ارتفاع شأنه لأن التسمير ان عاد الى المسند ورد : أن ارتفاع شأنه لم يتقدم في تكثير المسند اليه ؟ وان عاد الى المسند اليه ورد أن تكثير المسند لا ينبىء عن ارتفاع شأن المسند اليه ؟ بل قصد بارتفاع الشأن الجنس ، والتسمير في " انحطاطه " للشأن ، ودلالة الوصف في " شئ عظيم " <sup>(١)</sup> على ارتفاع الشأن لا ينافى دلالة التكثير عليه أيضا كما مر ،

( تخصيص المسند وترك تخصيصه : )

قوله " المفتضية للتخصيص " : - أى تخصيص المسند الذى هو الاسم المنكسر ، وخبر الاضافة والوصف بالذكر ، لأن تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما ، وأما تخصيصه بالمفعول ونحوه ، فهو باعتبار كونه فى معنى الفعل - لا من حيث انه اسم - ويسمى تقييدا ، وقد علم فى ضمن تقييد الفعل ، وتسمية الاضافة والوصف مخصصا ، والمفعول ونحوه مقيدا ، مجرد اصطلاح .

وربما يوجه : بأن الفعل يسند ثم يقيد ، والاسم يضاف أو يوصف ثم يسند ، وفى الأول : تقييد مسند ، وفى الثانى : اسناد مقيد ، فسمى كل قسم باسم تمييزا بينهما ، وكان التخصيص بالاسم أولى ، لأن العموم والاستغراق فى الأسماء أظهر .

قوله : " إن كان ما سبق على ذكر منك " يعنى قوله : " اذا منع من تربية الفائدة مانع قريب أو بعيد " .

وأما الحالة المفتضية لكونه اسما معرفا : فهي اذا كان عند السامع متشخصا بأحدى طرق التعريف معلوما له ، وكأننى بك أسمعك تقول : فالمسند اذا كان متشخصا عند السامع معلوما له استلزم لامحالة كون المسند اليه معلوما له أيضا لما قدمتم أنتم ، واذا كانا معلومين عنده فماذا يستفيد ؟ فانا نقول : يستفيد اما لازم الحكم ، كما ترى فى قولك لمن أثنى عليك بالغيب : الذى أثنى على بالغيب أنت ، معرفا لأنك عالم بذلك ، أو الحكم كما ترى فى قولك لمن تعرف أن له أخا ويعرف انسانا يسمى زيدا أو يعرفه بحفظ التوراة. أو تراه بين يديه لكن لا يعرف أن ذلك الانسان هو أخوه اذا قلت له : أخوك زيد ، أو أخوك

(كون المسند اسما معرفا :)

قال : "وأما الحالة المفتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان " أى المسند " عند السامع متشخصا " ، أى متعينا <sup>(١)</sup> " بأحد طرق التعريف " ، ونحوه : "معلوما له " تأكيد لكونه متشخصا - أى معلوما له بأحد تلك الطرق - .

وقد يتوهم : أن الثانى اشارة الى سبب تعريفه مطلقا ، فان التعريف هو أن يشار الى المعلوم من حيث أنه معلوم <sup>(٢)</sup> ، والأول : اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص ، ١٣٧ وعلى هذا : كان الواجب تقديم الثانى على الاول ، و " بك " خبر كائنى و " أسمعك " حال أو خبر ثان ، والفاء فى قوله : " فالمسند " تنبيه على أن السؤال ناشئ من الكلام السابق. وانما نشأ منه بناء على ظاهرا يقال : من أن محمدا الفائدة هو الخبره فاذا كان معلوما فأننى يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه أيضا معلوما ؟ .

وأجاب : بأنه يستفاد لازم الحكم أو الحكم لأن العلم بكل واحد من الطرفين بأحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد ، ونعم اللازم لأنه أولى بالاستفادة ههنا ، قيل : وأكثر أيضا ، وانما جعلوا الخبر محمدا الفائدة على معنى أن المقصود الاعلى من الكلام استاده الى المخبر عنه - لا على أنه فى نفسه مقصود منه - : " كما ترى " أى كاستفادة تراها فى قولك ، و " معرفا " : حال من يسمي قولك ، وقوله : " اذا قلت " ظرف لقولك " لمن يعرف " أى كما ترى فى مقولك اذا قلت ، وظاهر قوله : " لكن لا يعرف

الذى يحفظ التوراء ، أو أخوك هذا ، فقدمت الأخ ، أو اذا قلت : زيد أخوك ، أو الذى يحفظ التوراء أخوك ، أو هذا أخوك ، فأخبرت الأخ ممرقا له فى جميع ذلك أن أحدهما الآخر ، ولا تقدم نيما نحن فيه ما تقدم بسلامة الأمير ، لكن اذا أثنى عليك بالغيب انسان وعلم أن الثناء نقل اليك وأنت تتصوره كالمستخبر عن حالك هل تعلم أن ذلك المثنى عليك هو ؟ وهل تحكم على ذلك المثنى به ؟ فتقول : الذى أثنى على بالسيب أنت ، فتأتى بالحكم على الوجه المتصور ، أو كان أثنى عليك هو وغيره ، وعلم أن ثناءهما نقل اليك وأنت تتصوره كالدالب أن تبين له كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر ؟ فتقول له :

أن ذلك الانسان هو أخوه لا يلائم تقديم الأخ فى الأمثلة - بل تأخيرها - ، فكان الوجه أن تقول : لك لا يعرف أن أحدهما هو الآخر - كما أشار اليه نيما بعد - وثولسه : " ممرقا له فى جميع ذلك " : حال من سمير " قولك " أو من سمير " اذا قلت " الأول مع ما عطف عليه ، قوله : " ولا تقدم نيما نحن فيه " بين أن درفى الكلام الخبرى اذا كانا معرفتين جاز أن يستفيد السامع منه الحكم أو لازمه ، ومثل لذلك أمثلة قدم فيها احدى المعرفتين ، وأمثلة أخرى قدم فيها المعرفة الأخرى ، فأشار ههنا الى أن ما يقدم من المعرفتين لا يقدم " بسلامة الامر " : أى جزافا بلا سبب داح اليه ، وهذا مثل فى المعجم ، فإن الغلبة من الخدم يأخذون من السوءة أشياء ويتمسكون فى ذلك بسلامة الأمير ، ثم بين الداعى فى تلك الأمثلة وغيرها ، والنابط فى التقديم : أنه يراعى حال السامع ، فاذا تصوره كالدالب أن يعلم حكما على أحد هذين المعرفتين - كزيد مثلا - قدمته وجعلته محكوما عليه بالآخر رعاية للمطابقة مع ما فى ذهن السامع ، وكذا تقدمه اذا تصوره كالدالب أن يعلم لازم حكم عليه ، قوله : " لكن اذا أثنى " استدراك من " لا تقدم "

أى لكن اذا أثنى يقدم ، اذ هناك سبب يقتضيه ، قوله : " هل تعلم ؟ " وقوله : " هل " ١٣٨ تحكم على ذلك المثنى " ؟ اشارة (١) الى أن السامع يستفيد ههنا لازم حكم ، لأن (٢) الحكم معلوما له قطعا ، قوله : " على الوجه المتصور " أى على الوجه الذى تصوره كالدالب للحكم على ذلك الوجه ، وكذا معنى قوله : " على ما تتصوره " ، قوله " كيف حكمك عليه وعلى ذلك الآخر ؟ " جعله محكوما عليه - وان كان محكوما به - لأن المخبر به فى باب الذى هو

(١) فى " نى " يدل على أن (٢) فى " أ " اذ الحكم

الذى أثنى على بالغيث أنت ، فتأني بالحكم على ماتصوره وثيد ، أنك إنما اعتبرت ثناء - دون ثناء غيره - وإذا قلت : أنت الذى أثنى على بالغيث ، قلته إذا كان أثنى عليك ونقل اليك الثناء بمحضه ومحضر غيره فتصورته كالتألب أن يتبين له كيف حكمك عليه ؟ فأنت بالحكم على الوجه المطلوب ، وإذا قلت : أخوك زيد ، قلته لمن يعتقد أخا لنفسه لكن لا يعرفه على التعمين ، فيتصوره طالباً منك الحكم على أخيه بالتعمين ، وإذا قلت : زيد أخوك ، قلته لمن يعلم زيداً وهو كالتألب أن يعرف حكماً له وأنه معتقد أن له أخاً ، لكن لا يعلمه على التعمين ، وكذلك إذا قلت : أخوك الذى يحفظ التوراة ، أو الذى يحفظ التوراة أخوك ، أو أخوك هذا ، أو هذا أخوك ، وإذا قلت : زيد المنطلق ، قلته لمن يدلب أن يعرف حكماً لزيد ، أما باعتبار تعريف العهد - أن كان المنطلق عنده مسموداً - وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها .

وإذا قلت : المنطلق زيد ، قلته للمتضمن فى ذهنه المنطلق بأحد الاعتبارين وهو طالب لتعيينه فى الخارج ، وإذا تأملت ما تلوته عليك أشرك على معنى قول - النحويين - رحمهم الله - لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً .

المخبر عنه فى المعنى ، أى كيف حكمك على المثنى الذى هو مخاطبك والآخر - هل تحكم عليه بالمخاطب اعتداداً بثنائه فقط ؟ أو بالآخر ؟ أو بهما معاً ؟ ففى هذا السؤال يستفيد السامع حصر المثنى فيه وأن المعتقد به ثنائى فقط على سبيل قصر التعمين ، فكانه قيل : الذى أثنى على ثناء معتد به أنت ، فىكون مستفيداً للحكم ، قول " بمحضه ومحضر غيره " متعلق بنقل والمثال يفيد قصر التعمين فىستفيد السامع منه الحكم أيضاً - على ما عرنته - فلا بد وأن يكون ذلك الغير عند أثنى عليه أيضاً ، وإذا نقل الثناء بمحضه وتصورته كالمستخبر عنه ، هل تحكم عليه بالمثنى ؟ استفاد منه لازم الحكم إذا لم يكن هناك ثناء من غيره ، قوله : " لكن لا يعلمه على التعمين " أى لم يتبين عنده أنه زيد أو عمرو - لا أنه لم يتبين باعتبار نسبة الأخوة - حتى لا يصح أخوك ، بل أخ لك ، قوله : " وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها " عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كأنه تفسير له ، لأن اسم الجنس إذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق فى المقام الخطابى فىقال : زيد المنطلق - أى كله - على طريقة قوله :

بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ، وما قد يسبق الى بعض الخواطر من أن المنطلق دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعين للخيرية وأن زيدا دال على الذات فهو متعين للمبتدئية ستقدم أو تأخر - فلا مصرح عليه ، فان المنطق لا يجعل مبتدأ الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وأنه بهذا المعنى لا يجب كونه خبرا ، وان زيدا لا يوقع خبرا ، الا بمعنى صاحب اسم زيد ، ويكون المراد من قولنا : المنطلق زيد ، الشخص

( هم القوم كل القوم يا أم خالد )<sup>(١)</sup> قوله : " أعثر على معنى قول النحويين " يريد : أنهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين ، ومنوا ذلك على أمر لفظي ، هو دفع الالتباس ، ولذلك أجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله : ( بنونا بنسو ابنائنا )<sup>(٢)</sup> ولم يبينوا في ذلك أمرا معنويا داعيا اليه ، لكذلك " اذا تأملت " ما تلوناه عليك عرفت أن السر والحكمة في ذلك هو : أن ما تقدم من المعرفتين هو الذي طلب الحكم عليه فيجب أن يكون مبتدأ ومحكوما عليه .

وفيه بحث : لأن ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الأحوال - لا في صحة التكيب بحسب تأدية اصل المعنى - فكيف يعلل به حكم نحوي ؟ ، قوله : " وما قد يسبق الى بعض الخواطر " رد على الامام الرازي حيث قال : " زيد دال على الذات والمنطلق : على الوصف ، ولا شك : أن الوصف يستند الى الذات - لا الذات الى الوصف - فزيد هو المحكوم عليه قدم أو آخر " (٣) .

(١) هذا عجز بيت ، وصد ره : ( وان الذي حانت بفلج دماؤهم ) وتأوله : الاشهب بن

رميلة يرثى قوما قتلوا بفلج ، وهو موضح ، انظر : كتاب سيمويه ج ١ ص ٩٦ ،

والعمدة : ج ٢ ص ٢٧٢ ، وتأويل مشكل القرآن : ص ٢٨١ ، والبيان والتبيين

ج ٣ ص ٢٤٢ وخزانة الادب : ج ٢ ص ٥٠٧ ، ومجاز القرآن : ص ٢١٦ .

(٢) هذا صدر بيت وتعايه : ( ... وبناتنا \* بنوعين أبناء الرجال الابعاد )

وعند ابن هشام : لا تقديم فيه ولا تأخير ، وأنه جاء على عكس التشبيه ، ولا يعرف

قائله - وإن كان الكرمانى قد نسب الى الفرزدق - ، خزانة الادب : ج ١ ص ٤٤٤ ،

ودلائل الاعجاز ص ٢٤٠ .

(٣) هذا مشحون ما ذكره الامام الرازي في : نهاية الاجاز ص ٤١ - ٤٤ والرازي هو :

محمد بن عمر بن الحسن - فخر الدين الرازي - امام المتكلمين ، كان بحرا في

الشرعيات - تفسيرها ونقها وأصولا - وهو من تلامذة البغوى والاسفرايينى ، وكان

متصوفا وله مناقشات مع المعتزلة ، ومن تصانيفه : التفسير الكبير ، وعيون المسائل ،

وشرح مفصل الزمخشري ، وشرح سقط الوند ، توفى بهراة سنة ٦٠٦ هـ .

الذى له الانطلاق صاحب اسم زيد ، وأما ما قد يقع من نحو قوله : ( نم وان لم أنم كراى كراكا ) ونحو قوله : ( لعاب الافاعى القاتلات لعابه ) مما لا يستقيم معناه الا بالتقديم والتأخير ، فحقه الحمل على القلب المقدم ذكره فاعرفه .

وتقدیر الرد : أن المطلق اذا قدم وجعل مبتدأ ، لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي - أعنى ثبوت الانطلاق لشيء - بل أريد به ذاته ، أعنى ما صدق عليه - وزيد اذا أخر وجعل خبرا ، أريد به مفهوم مسمى بزید - مثلا - فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس - ، وانما أول " زيدا " بصاحب اسم زيد ، لأن الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شيء ، بل هو أمر يحمل عليه المفهومات الكلية ، يشهد بذلك تأملك فى المعانى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ - على أن مذهب الكوفية : أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو فى معناه - ، قوله " فلا يخرج عليه " أى لا تعويل ولا اقامة من عرج على المنزل مدليته ، اذا أقامها عليه ، قوله " وأما ما قد يقع " : كأنه قيل : قد ذكرت أن المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعاً ، ونحن نجد ما يجب فيه أن يكون المقدم خبرا ، كقول أبى تمام لمحبوبه :-

نم وان لم أنم كراى كراكا \* شاعدى الدمع ان ذاك كذاكا (١)  
اذ لا يشتبه ان المراد كراك : كراى ، فانه المناسب للسياق واللاق بالمعاشق ، وكقوليه  
أيضا فى وصف القلم :-

لعاب الافاعى القاتلات لعابه \* وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل (٢)  
فان المعنى : لعابه لعاب الافاعى ، اذ المقصود : تشبيه مداد قلم المدوح بالسهم فى حق الاعداء ، وبالسهم فى حق الأولياء ، فأجاب : بأنه من باب القلب ، فيكون المقدم مبتدأ ، فلا نقض على ما ذكرت ، الا أن الكلام أخرج على خلاف مقتضى الظاهر

- (١) والبيت من ( الخفيف ) وهو مطلع قطعة غزلية ، وفى ديوانه يروى المجرز : ( شاهد منك ) ، ديوان أبى تمام ج ٤ ص ٢٩٨ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٣٩ ، والوساطة ص ٦٨ .  
(٢) والبيت من ( الطويل ) من فريدة لابی تمام ، فى مدح محمد بن عبد الملك الزيات ويذكر الشريف المرتضى فى أماليه ج ١ ص ٥٣٧ أن هذه الابيات أحسن ما قيل فى القلم ، ديوان أبى تمام : ج ٣ ص ١٢٣ ودلائل الاعجاز ص ٢٣٨ ، ومما هدد التتصيص : ج ١ ص ٦٤ ، وخزانة الادب : ج ١ ص ٤٤٥ ، وزعر الاداب : ج ١ ص ٤٣٣ ، والإيضاح ج ١ ص ٧٨ .

وأعلم : أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغرائها مشكل إذا قلنا المراد  
بتعريف الحقيقة : القصد اليها وتمييزها من حيث عى هى ، لنزم أن يدون اسمها الاجناس  
معارف - فانها موضوعة لذلك - وأنه قول لم يقل به أحد ، ولئن التزمه ملترم ليكذب بن فى  
امتناع نحو : رجع رجعى السريعة والبليئة وذكر ذكرى الحسنة أو القبيحة .

---

للمبالغة المطلوبة من التشبة المطلوب ، وكذا الحال فى قوله : " بنونا بنو أبناثنا "   
الأرى : المسل ، والجنى : ما يجتنى ويؤخذ طريا ، اشتارته : اجتنته وأخذت -   
والماسل : من يأخذ المسل ، وصفه بالنايب والنظافة اذ لم يمسه الا أيدى من اجتناء .   
قال : " وأعلم أن القول بتعريف الحقيقة باللام واستغرائها مشكل " - أقول : قد ذكر   
أن اللام فى زيد المطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغرائها لأفرادها ، وكان   
عليه اشكال فأورده عنهما ، ثم اختار ما نرى الأقرب عنده ، فقوله : " اذا قلنا " الى قوله   
" وكل ذلك على ما نرى فاسد " بيان للاشكال .

وتغيره : أن المراد بتعريف الحقيقة : القصد اليها من حيث عى هى وتمييزها . ١٤٠  
عما عداها ، ويلزمه محذوران :

الاول : أن تكون أسماء الاجناس مارة عن طرق التعريف معارف ، فانها موضوعة   
لذلك - أى للقصد الى الحقيقة وتمييزها - ، وليس اللام فى قوله " لذلك " صلة للوضع   
بل للنفاية ، وكونها معارف " نزل لم يقل به أحد " وأورد على هذا الكلام اعتراضين :   
منع الملازمة ، بناء على أن أسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ، ومنع   
بطلان اللزم ، بناء على أن عدم القول بشئ ليس قولاً بعدمه - الا أنه أدخل بحسن   
الترتيب - فقدم منع بطلان اللزم على منع الملازمة ، وانما نسب التزام كون أسماء   
الاجناس معارف الى ملترم مجهول : لأنه مكابرة ، فان سكوت أئمة اللغة عن ذلك - مع   
تعرضهم لأنواع المعارف وأحكامها - دلالة قطعية على أنها ليست معارف ، وكذلك   
امتناع وصفها بالمعارف وقال : " ليكذب بن فى امتناع " ، مع أن الظاهر بامتناع ، تبينها   
على أنه سبب لظرف ليكذب بن - فيما التزمه - ، وأورد فى بيان امتناع الوصف المصدر   
الخالى من التنوين ، لكونه أظهر ، فان المصادر موضوعة للحقائق - دون الأفراد -   
اتفاقاً ، وأخير - أيضاً - " للجنب عن حديث التنوين " اذ يجوز أن يقال : التنوين فى

وانما لم أقل : رجوعا السريع ، وذكرنا الحسن ، قصرا للمسافة في التجنب عن حديث التنوين ما عني ؟ ولئن ذهبت الى أن في نحو : رجل وفرس وثوراء تبار الفردية فليس فيها القصد الى الحقيقة من حيث عني عني ، ليلزمك المصادرون نحو : ضرب وثنيل ، وقيام وقعود ، ورجعى وذكرى ، فليس فيها ذلك بالاجماع ، ولزم أن يكون اللام فسى : الرجل ، أو نحو : الضرب ، لتأكيد تعريف الحقيقة اذا لم يقصد المهد ، وانه قول ما قال به أحد ، واذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها أو تقدير حضورها لم يميز عن تعريف المهد الوارد بالتحقيق أو بالتقدير ، لان تعريف المهد ليس

---

" رجوعا " للتكبر فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة - لا لأنه في نفس غير صالح للوصف بها - فيحتاج الى الجواب : بأن تنوين التكثير انما هو في غير الممكن من الاسماء كصه ، وأما تنوين نحو : رجل فللممكن ، وكذا تنوين زيد ،

الثاني : في قولك : مررت بزيد وزيد آخر ، وتكثيره لكونه في معنى مسمى بزيد فقولك : " ولئن ذهبت " اشارة الى منع الملازمة ، ونسبه الى المخاطب ، لأنه مما ذهب اليه كثير من العلماء ، وأراد " بالاجماع " : اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على أن المصادر المؤكدة <sup>(١)</sup> : متنوعة للحنائق ، ليس فيها اعتبار الفردية - وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف - قوله : " ولزم " عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ، ولم يتصرغ عنها لالتزام الثاني لكونه أظهر بدلا عما تقدم ، وأما منع الملازمة فمبنى على اعتبار الفردية ، وقد دفعه هناك وأشار اليه عنها بقوله " أو نحو الضرب " وقوله : " وانه " أى كون اللام في أسماء الاجناس كلها أو في المصادر وحدها لتأكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به أحد .

الاحتمال الثاني : أن المراد بتعريف الحقيقة : " القصد اليها حال حضورها أو تقدير حضورها " أى الاشارة اليها من حيث أنها حاضرة في ذهن السامع - أما تحفيضا أو تقديرا - ويلزم من ذلك : أن لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف المهد التحفيضي أو التقديري ، لأنه ليس معنى تعريف المهد سوى القصد ، والاشارة الى الحاضر في ذهن

---

(١) في الاصل : المذكورة



شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن - حقيقة أو مجازا - كقولك : جاءني رجل فقال  
الرجل كذا ، وقولك : انطلق رجل الى موضع كذا ، والمنطلق ذو جد ، قال تعالى  
( وليس الذكر كالانثى )<sup>(١)</sup> أى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها ، واذا  
قلنا : المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ، لزم فى اللام كونها موضوعة اغبر التعريف

حضورا حقيقيا أو مجازيا ، أى يلزم أن يكون تعريف الحقيقة مندرجا فى تعريف المصهد  
قسما منه - لا قسيما له كما يزعمون -<sup>(٢)</sup> ، وانما ذكر معنى تعريف المصهد بطريق  
الحصر ، تنبيها على اندفاع ما يتوهم من أن تعريف المصهد : هو القصد والاشارة الى  
حضور الحصة من الحقيقة - لا الى حضور الحقيقة - فيتميز التعريفان قلما ، فكانت  
قال : معنى تعريف المصهد : هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث أنحاضر ،  
وأما أن ذلك الحاضر هو الحقيقة أو حصة منها : فأمر خارج عن حقيقة تعريف المصهد ،  
بل هو اختلاف راجع الى مروض التعريف ، أعنى الحاضر - لا الى معنى التعريف -  
أعنى الاشارة الى الحضور ، فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمى الاشارة الى حضور  
الحقيقة : تعريف الحقيقة ، والى حضور الحصة تعريف المصهد ، كان ذلك امتيازاً  
بمجرد اصطلاح ، والكلام فى تحقيق ما يحى تعريف الحقيقة وامتيازها فى نفسها عن  
تعريف المصهد ، ثم ان سياق كلامه يقتضى أن يكون مراده بالتحقيق والتقدير فى المصهد :  
تحقيق الحضور وتقديره ، ويؤيد ذلك قوله " حقيقة أو مجازا " فان الحضور المجازى :  
أن لا يكون الشئ حاضرا - لكنه يجمل كالحاضر - لما سيأتى من الوجوه الخطابية ،  
وحينئذ يلزم أن يكون تعريف " المنطلق ، والذكر " : للمصهد التحقيق أيضا ، لأن  
المراد بهما : حاضرنى ذهن السامع تحقيقا - وان لم يكن مذكورا لفظا - فقد ترك  
مثال التقديرى : اعتمادا على ما سيذكره من بيان وجوه التقدير ، وقد يقال : الظاهر  
أنه أراد بالمصهد التقديرى ما ليس مذكورا لفظا - كما هو المشهور - وجعلهما مثالين  
له .

الاحتمال الثالث : أن المراد بتعريف الحقيقة : هو الاستغراق ويلزمه محذوران :  
الأول :

أن يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لأن الاستغراق

(١) من الآية ٣٦ سورة آل عمران (٢) انظر : حاشية السيد على المطول ص ١٢٥  
وما بعد

إذا تأملت ، ولزم مع ذلك أن يتون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتافيين ،  
وان صبر في الجمع بينهما الى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والتون في نحو : المسلمون  
امتنع لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني أنواع الأدب ، أدناها وجوب نحو : الرجل الطوال  
والفرس الدهم ، أوصحته لا أثل على الاطراد ، وكل ذلك على ما نرى فاسد ،

معنى مفادير للتسريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف ، نحو : كل رجل ، وكل رجال ،  
ولا رجل ولا رجال ، وقوله : " إذا تأملت " — متعلق بلزم على أنه قيد لظهور اللزوم — لا  
لنفسه — .

الثاني : أن يكون الجمع بن لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتافيين لدلالة اللام ١٤٢  
— حينئذ — على الكثرة ، ودلالة لفظ المفرد على الوحدة ، وهذا إنما يلزم إذا كان  
اسم الجنس المفرد دالا على الماعية يفيد وحدة لا بعينها .

وأما إذا دل على الماعية من حيث على فلا — على أنه جاز على الأول أن يجرد  
عن معنى الوحدة من غير أن يجمع الكل كلمة واحدة ، أو يراد به كل فرد — لا مجموع  
الافراد — فلا منافاة أيضا ، وقوله : " وان صبر في الجمع بينهما " أي ان رجح والتجسي  
في الجمع بينهما الى أن المفرد سلب عنه دلالة على معناه بالمرة وضم اليه اللام ، وجمع  
المجموع دالا على معنى آخره كلفظ " مسلمون " ، وقوله " لوجوه كثيرة " : مثل جـواز  
تأنيث الفعل نحو : جاءت الرجل ، وجواز تأكيده بأجمعين ، وجواز دخول بين عليه كما  
في الجمع ، وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو : الرجل ضربوا ، ولزوم أن لا يكون الاسم  
في الرجل كلمة برأسها " كالواو والتون " في مسلمون ، وقوله " أدناها " جعل وجوب  
الوصف بالجمع أو بجوازه أدنى الوجوه — أي أقلها محذورا — مهالغة .

وقد يقال : أراد قريبا وقوعا الى النوع ، وقوله " أوصحته " ، عطف على وجوب  
والمقصود : أن الوجوب ان دنع بالمحافظة على السورة الاصلية فلا مدفع للجواز والصحة  
— كما في اسماء المجموع — ، وثيد الصحة بقوله " على الاطراد " لأن وصفه بالجمع مسبوغ  
في الجملة — الا أنه شاذ لا يقاس عليه — نحو (أهلك الناس) (١) !د رهم البيض والدينار

(١) ما بين الفرسين غير موجود الا في الأصل .

والأقرب - بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه : بأن اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير - هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد تسمي التعريف ، وهو تنزيلها منزلة المجهود بوجه من الوجوه الخطابية ، أما لأن ذلك ناشئ محتاج إليه على طريق التحقيق فهو - لذلك حاصر في الذهن فكانه مجهود ، أو على طريق التهمك - وستعرف معنى هذا في علم البيان - ، وأما لأنه عظيم الخطر معقود به الهم على أحد الطرفين ، فينبى على

الصفر ، قوله " لا أقل " أى لا أقل من الصحة على الاطراد ، وهى جملة معترضة ، واعتبار معنى القلة نظرا الى أن الصحة بالنسبة الى الوجوب كاليعنى من الكل ، قوله " وكل ذلك على ما ترى فاسد " : اشارة الى ما لم يبين فساد من اللوازم فى الاحتمال الثانى والثالث وقد ظهر لك مما قرره : أن القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل أيضا - كما ادعاء فى صدر الكلام - فلا يرد : أن دليله قاصر عن مدعاه .

قال : " والأقرب بناء " - أقول : هو نصب على انه مفعول له لما يفسره - أى يدل عليه - أن يقال : وكون " اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير " كما قال به " بعض أئمة " الأصول هو الصواب ، بل معنى التعريف مطلقا هو العهد ، أعنى اشارة الى أن مدلول اللفظ مجهود - أى معلوم حاصر فى ذهن السامع ، ففى الكشف : " أن معنى تعريف الجنس فى الحمد ، اشارة الى ما يعرفه كل أحد من أن الحمد ما هو " (١) .

وفى ايضاح المفصل (٢) : " أن زيدا موضوع لمجهود بينك وبينك مخابيك ، وأن غلام زيد لمجهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة " ، ولا شبهة لأحد فى اعتبار معنى العهد ٤٣ فى الموعول ، وإذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا - أى سواء كان الحاصر مابية أو حصية منها - كان تعريف الحقيقة قسما من العهد ، كما أن ما سموه تعريف العهد قسم آخر منه ، ثم ان الحاصر - مابية كان أو حصية - جاز أن يكون حضوره تحقيقا وأن يكون تغديرا ، فكان الاولى به أن يقول : تعريف الحقيقة أحد تسمي تعريف العهد ، وهو : أن يكون الحاصر الحقيقة اما تحقيقا كما فى قولك : أحمد ه حمدا ، وهو الحقيق بالحمد ، وأما تغديرا بأن ينزل الحقيقة منزلة المجهود الحقيقى بوجه من الوجوه الخطابية ، الا أنه تعرض

(١) انظر الكشف : ج ١ ص ٨ .

(٢) وهو شرح ابن الحاجب على كتاب الممثل فى النحو للزمخشري ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٨٥٥ نحوه ، وانظر الورقة ٧٢ منه .

ذلك أنه قلما ينسى ، فهو لذلك بمنزلة المصهود الحاضر .  
 وأما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين ، فيبنى على ذلك حضوره وينزل  
 منزلة المصهود ، وأما لأنه جار على الالسن ، كثير الدور فى الكلام على أحد الطريقين  
 فيقام - لذلك - مقام المصهود ، وأما لأن أسبابا فى شأنه متآخذة ، أو غير ذلك مما  
 يجرى مجرى هذه الاعتبارات ، فيقام الحقيقة لذلك مقام المصهود ويقصد اليها بالـ  
 التحريف ، ثم ان الحقيقة لكونها من حيث على لا متعددة - لتحقيقها مع التوحيد -

لتنزيلها منزلة المصهود لخفائه وكثرة وجوهه - بخلاف كونها مصودة تحقيقا - (١) فانه  
 قليل ظاهره قوله " اما لأن ذلك الشئ " يدل من قوله " بوجه " لتقارب اللام والباء فى  
 المعنى ، واختار ذكر الشئ " ليمس الحقيقة وغيرها ، فانه ايضا قد ينزل منزلة المصهود  
 تحقيقا ، قوله " فهو لذلك حاضر فى الذهن " : أى كالحاضر ، فكأنه مصود حقيقة ،  
 كجوعرى الثمن (٢) والمأكولات المعتادة الثابتة ، قوله " أو على طريق التهمك " بأن يكون  
 ذلك الشئ مستغنى عنه ، فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهمك - أى السخرية  
 والاستمزاز - أو للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج - كالحضور والمصودية - فيصرف  
 باللام ، وسيأتى فى علم البيان : " أن الجبن - مثلا - ينزل منزلة الشجاعة لاحد  
 هذين المذكورين فيقال للجبان : أسد ، قوله : " على احد الطريقين " أى التحقيق أو  
 التهمك ، قوله : " فى شأنه " صفة " أسبابا متآخذة " أى متعانة .

قوله : " أو غير ذلك " - اما مجرور - عطا على ما بعد اللام من قوله " اما لأن ذلك  
 الشئ " أى أولغير ذلك المذكور ، مثل كونه أمرا عجيبا خارجا عن النظائره أو فظيما  
 فيجمل كالحاضره وأما مرفوع - كما فى معنى النسخ المعتبرة - فيكون عطا على ما تقدم  
 نظرا الى المعنى ، قوله : " فيقام الحقيقة لذلك مقام المصود " رجوع الى ما كان بصدده  
 من بيان تعريف الحقيقة بعد الإشارة الى التعميم بذكر " الشئ " - كما مر - ، قوله :  
 " ثم ان الحقيقة " : الظاهر من كلام النحاة أن اللام لها معنيان : - تعريف الحقيقة -  
 وتعريف المصود ، ومن كلام بعضهم : أن الاستغناء معنى ثالث ، وقد يتوهم أن هناك  
 معنى رابعا ، وهو المصود الذهنى الذى غوفى حكم المنكر ، وقد تبين أن معنى اللام

(١) فى " أ " تحقيقا (٢) أى الفضة والذهب ، أو الدرع والدينار

ولا لا متعددة لتحققها مع التكرار ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما .

واحد وهو : العهد المتناول لتعريف الحقيقة ، فلا ينبغي أن يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلاً للعهد - كما فعلوه <sup>(١)</sup> - ، وأن الاستفراق لا يجوز أن يكون معنى اللام ١٤٤ فشرح يبين كيفية استفادة الاستفراق والعهد الذهني من اللام - مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد - وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الأصل وعليه أكثر النسخ هكذا ثم إن الحقيقة لكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ، ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة " وقد صح عن المنصف تغييرها إلى قوله " لا متعددة لتحققها مع التوحد ، ولا لا متعددة لتحققها مع التكرار <sup>(٢)</sup> ، ومعنى هذه النسخة المغير إليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية : من أن الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئاً من المتقابلات التي يحمل عليها ، وإلا لما اجتمعت مع المقابيل الآخر ، بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما .

وأما النسخة الندية فقد حملت على نفس التحليل ، بأن يكون اللام في " لتحققها " متعلقة بمتعددة ، والنفي المستفاد من لا - التي بمعنى غير - منسحب على هذا التحليل ، وكذا اللام في " لتحققها مع الوحدة " متعلقة بمعنى " لا متعددة " أي متوحد ، و " لا " الأولى مذكورة للنفي المنسحب على التحليل <sup>(٣)</sup> وذلك أنه ربما يتوهم أن الماهية - بسبب تحققها مع المتعدد <sup>(٤)</sup> - تكون متعددة ، أو أنها بسبب تحققها مع اللاتعدد - أي التوحيد - تكون لا متعددة ، فنفي كل واحد من عذري التوهمين ، وأنت خبير بركاتهما ، فإن تحقق الماهية مع صفة ، لا يستلزم أن تكون مفتضية لها ، وبأن كل واحد منهما يدفع الآخر ، وبأن تحليل صلوحها للتوحد والتكرار بسلب التحليل المذكور لا يصح ، لأن نفي توهم فاسد ناشئ مما لا يصح أن يكون منشأ له لا يكون سبباً لذلك الصلوح فسي نفس الأمر ، ولا دليل عليه - كما لا يخفى على ذي فطنة سليمة - ، وقد حملت على تحليل

(١) انظر : المدلول وحاشية السيد عليه : ص ١٢٥ - ١٨١ .

(٢) وما ذكره الشارح من تغيير موافق للنسخة المطبوعة بمصر ، بالمطبعة الادبية .

(٣) ليس في " أ " في " أ " التعدد (٤)

صالحة للتوحد والتكر فيكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام ، فاذا كان خطابيا مثل : المؤمن غر كرم والمنافق خب لثيم ، حمل المعرف باللام — مفردا كان أو جمعا — على الاستغراق بعللة ايها أن القصد الى فرد دون آخر — مع تحقق الحقيقة

السلب ايضا ، لأن تحققها مع التعدد — مثلا — يد لعل على أن التعدد ليس بنفسه — ( ونحو ظاخر )<sup>(١)</sup> ولا جزءها ، لأن الجزء متقدم فيكون أمرا خارجا عنها ، ورد : بان المحبة الزمانية لا تتأني الجزئية<sup>(٢)</sup> والمعية الذاتية تتأني العروضة ، لأن العرض متأخر — على أن الخارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته — فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ، ولعل الاعراض عن توجيه مالا طائل تحته أولى ، قوله : " صالحة " خبر " ان الحقيقة " ، واللام في " لكونها " متعلقة به ، " من حيث هي هي " حال من ضمير لكونها — أي مأخوذة من هذه الحيثية — ، " ولا متعددة " نصب على الخبرية .

١٤٥

قوله " فيكون الحكم " أي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكر ، لم يكن المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة أو الكثرة ، بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن — تحقفا أو تقييدا — ، فان قصدت به المانية في هذه الحيثية — كما في مقام التعريفات أو اجراء الأحكام على الماشيات — فذاك ، وان قصدت اليها من حيث وجودها في ضمن الافراد — بناء على أن الاحكام المجراة عليها انما تثبت لها في غيبتها — كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام ، فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه انظن — دون التحقيق اليقين — حمل على الاستغراق ، دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح ، واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين ، حمل على أقل ما يتحقق فيما الحقيقة فقد رجح الاستغراق والمشهد الذهني — أعني الحمل على غير معين — الى تعريف الحقيقة .

فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من المانية معهودة حمل عليها والا : فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها ، حمل على الحقيقة ، وان دلت ثبوتها على ارادتها من حيث الوجود كان المقام مناسباً

(١) سائطة من " أ " .  
(٢) هذا والشارح قد بالغ في تتبعه كلام المناطقة .

فيهما - يعود الى ترجيح أحد المتساويين ، وإذا كان استدلاليا ، حمل على أقل ما  
يحتمل ، وهو الواحد في المفرد والعدد الزائد على الاثنين بواحد في الجمع ، فسلا  
يوجب في مثل : حصل درهم الواحد ، وفي مثل : حصل الدراهم الثلاثة ، وستقف  
على غذا في نوع الاستدلال اذا انتهينا اليه باذن الله تعالى .

للاستغراق حمل عليه ، والا : حمل على غير محين ، وانما قدم الحصة على الماحية  
لأنها أعرف وأقوى في معنى المهد والمعلومية ، قوله : " استغراقا " تمييز للحكم ، والنز  
- بالكسر - هو الذي ينخدع بسهولة لفلة تجاربه ، والخب - بالفتح - الخداع الجريز ،  
قوله : " مفردا " خبر كان ، والجملة - ال من المصرف بلام الحفيضة ، والمراد : التسوية  
بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق أو الأقل ، وتقديم خبر كان في مثل  
هذا الموضع واجب .

وانما زاد لفظ " الايهام " - وهو الايغاع في وهم السامع - لأن تساوى جميع  
الأفراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم أن لا يكون لبعضها ترجيح من جهات أخرى  
قوله : " على أقل ما يحتمل " هو على صيغة المبني للمفعول ، وكذلك " فلا يوجب "  
وفي قوله : " الزائد على الاثنين بواحد " إشارة الى رد ما لا يرتضيه من كون الاثنين جمعا  
أى هو العدد الزائد على الاثنين - لا الاثنان - ، وفيه تنبيه على أن النسبة بين  
المفرد والمثنى والجمع - كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلاثة - وأن الجمع اذا أطلق ١٤٦  
على ما هو أزيد من اثنين بأقل من واحد كان مجازا أيضا ، كما في قوله تعالى : ( الحج  
أشهر معلومات )<sup>(٢)</sup> ، وقوله : " وستقف على غذا " أى على الحمل على الأقل المتيقن فى  
المنام الاستدلالى في نوع الاستدلال ، حيث قال هناك : ( الجملة التى لا تكون مهيمنة  
الحال فى الكل وخلافه كنولنا : المؤمن غير كريم ، سميت مهملة ، واحتمالها الكل وخلافه  
ان استعملت لم تستعمل الا فى المتيقن - وهو البعض - ولطلب اليقين فى الاستدلالى  
لا تترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكفاية )<sup>(٣)</sup>

(١) وهذا من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أخرجه ابو داود فى كتاب الأدب  
باب : فى حسن العشرة ، سنن أبى داود : ج ٤ ص ٢١٥ .  
(٢) من الآية ١٩٧ سورة البقرة (٣) مفتاح العلوم - علم الاستدلال ص ٢٠٨

ومبنى كلامى هذا على أن الاثنين ليسا بجمع ، فان عد العالم الواثق على ما تيسر  
الصناعة بسوايقها ولو احقها للاتين جمعا غير مرتضى منه ، ونهنا دغيفة وهى : أن  
الاستغراق نوعان : عرقى وغير عرقى ، فلا بد من رعاية ذلك ، فالعرقى نحو قولنا : جمع  
الأمير الصاغة ، أى جمع صاغة بلده ، أو أطراف مملكته فحسب — لا صاغة الدنيا — وغير  
العرقى نحو قولنا : الله غفار الذنوب — أى كلها — واستغراق المفرد يكون أشمل ممن  
استغراق الجمع ، ويتبين ذلك بأن ليس يصدق : لا رجل فى الدار فى نفى الجنس اذا

قوله : " ومبنى كلامى هذا " يعنى حكمه بأن الأغل فى الجمع هو ما زاد على اثنين  
بواحد ، قوله : " ليسا بجمع " أى ليسا بجزئى من الجزئيات التى يصدق عليها حقيقتة  
صيغ الجمع الاصطلاحية ، والمرد : بهاتيك الصناعة " : علم البلاغة ، و " سوايقها " :  
اللغة والصرف والنحو ، " ولواحقها " : الحد والاستدلال ، أو علم العربية ، فمبنى  
سوايقها : السوابق منها ، وكذا معنى لواحقها — وعى علم الممانى وما يتبعه — يريد :  
أنه يتبين فى تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والسيغة وعود الضمير وجواز التانيث  
فى نحو : جاعنى الرجال — دون الرجلان — وهذا تصريح لصاحب الكشف حيث قال  
فى ( أشهر معلومات ) " أن لفظ الجمع يشترط فيه ما وراء الواحد " (١) .

قوله " عرقى " الاستغراق العرقى : ما يحد فى الحرف شمولا واحاطة مع خروج  
بمعنى الافراد ، وغير العرقى — وهو المسمى بالحقيقى — ما يكون شمولا لجميع الأنفراد  
فى نفس الامر ، قوله : " غفار الذنوب " أى من شأنه وكرمه أن يغفر الذنوب كلها ، إلا أن  
غفران الكبائر مقيد بالتوبة ضد المعتزلة (٢) ، وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ، ولا يقدح  
ذلك فى شمول الذنوب جميع أفرادها ، قوله : " واستغراق المفرد يكون أشمل " زاد لفظ  
" يكون " : اشعارا بأن استغراق المفرد قد يكون أشمل لا دائما ، ومثلا لنكرة المنفية  
لأنه فى ذلك فيها ، وانما " يصدق لرجال " مع وجود رجل أو رجلين ، لأن مدلول الجمع  
مركب من الجنس والجمعية ، فاذا نفى هذا ( المفهوم ) (٣) المركب انتفى افراد ، وهى  
جمل الجنس — وليس الواحد والاثنان منها .

(١) الكشف : ج ١ ص ١٨٣

(٢) انظر : الملل والنحل للشهرستانى : ج ١ ص ٦١ وما بعده .

(٣) ليست فى " أ " .



كان فيها رجل أو رجلان ، ويصدق لرجال في الدار ، ومن هذا يعرف لطف ما يحكيه تعالى عن زكريا - عليه السلام - ( رب انى وعش العظم منى )<sup>(١)</sup> دون وعن العظام ، حيث توصل باختصار اللفظ الى الاطلاق فى معناه ، واذا عرفت هذا فنقول : متى قلنا : زيد المنطلق أو المنطلق زيد - فى المقام الخدائى - لزم أن لا يكون غير زيد منطلقا ، ولذلك ينهى أن يقال : زيد المنطلق وعمرو - بالواو - ، ولا ينهى أن يقال : زيد المنطلق لا عمرو - بحرف لا - ثم اذا كان الامر فى نفسه كذلك - كما اذا قلت : الله العالم الذات - حمل على الانحصار حقيقة ، والا : كما فى قولك : حاتم الجواد ، وخالد

واعلم : أن المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق يتناول كـ واحد من افراد مفهومه - أعنى الآحاد - فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها ، وأما الجمع المستغرق : فقياسه على المفرد يقتضى تناوله كل جماعة جماعة ،<sup>٤٧</sup> وحينئذ يشترط : أن لا يتداخل الجماعات وأجزاؤها حذرا عن التكرار ، فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة ، فان استلزم ثبوته لها ثبوته لآحادها - كالمجىء مثلا - فهم ثبوته لكل واحد ، والا : فلا ، واليه مال المنصف زاعما أن نسبة الوعد الى العظام لا تدل على ثبوت الوعد لكل عظم<sup>(٢)</sup> فاختصر اللفظ بالانفراد وتوصل به الى الاطلاق فى معناه - وسيأتيك تمام الكلام فى باب الايجاز ان شاء الله تعالى - وفى الكشف : " أن الملك أكثر من الملائكة " (٣) .

وروى عن ابن عباس - رضى الله عنه - " أن الكتاب أكثر من الكتب " (٤) ، واذا كان معناه كل جماعة خرج عن الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد أشمل ، لكن جمهور أئمة التفسير واللغة : على أن الجمع المحلى باللام والمضاف - كالعالمين والمحسنين وعبيدى - يتناول كل واحد - كالمفرد - ، ولذلك يقال : بطل عنه معنى الجمعية بصر للجنسية ، ويؤيد : صحة استثناء الواحد والاثنين من نحو : جاءنى الرجال الا زيدا ، وقد يراد بالجمع : الكل المجموع ، كما فى قولك للرجال : عندي درهم ، اذ لا يلزمك الا درهم واحد .

(٢) انظر : البحر المحيط ج ٦ ص ١٧٣

(٤) ورد هذا فى الكشف : ج ١ ص ٢٥٤

(١) من الآية ٤ سورة مريم

(٣) الكشف : ج ٤ ص ٤٨١

الشجاع ، وقوله عز وجل : ( ألم « ذلك الكتاب » )<sup>(١)</sup> حمل على الانحصار مهالفة وتنزيلا لجود غير حاتم ، وشجاعة غير خالد ، وكون غير القرآن كتابا منزلة المدم لجبهات اعتبارية .  
— وأما الحالة المفتضية لكونه جملة : فهي اذا أريد تفوى الحكم بنفس التركيب ،  
كقولك : أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو زيد عرف ، كما سيأتيك تقرير هذا المعنى

---

وقد فرق فى المعرف بين الجمع والمفرد فى جانب الفلة ، بأن المفرد يجوز أن يراد به بعض الجنس الى الواحد ، وفى الجمع يراد به : بضمه — لا الى الواحد — .

قوله : " واذا عرفت هذا " : أر كون المعرف باللام فى المثنى الخطابى محمولا على الاستفراق ، قوله : " لزم أن لا يكون غير زيد مطلقا " لأن معنى الاول : زيد كـ — مطلق ، ومعنى الثانى : كل مطلق زيد ، ولا يصح " زيد المطلق وعمرو " لاستلزامه التناقض وصح " لاعمر " لافادته التأكيد ، ويصح : المطلق زيد وعمرو — بالواو ايضا — لأن المفسود الى حصر المطلق فيهما مما نتأمل ، قوله : " لجبهات اعتبارية " مثل أن يكون جود غير حاتم — مثلا — قليلا فى نفسه أو خفيا ، أو غير عام ، أو غير واصل الى مخاطبين .

( كون المسند جملة : )

---

قال : " وأما الحالة المفتضية لكونه جملة " — أقول : جعل الحالة المفتضية لكون المسند جملة أمرين : غمد تفوى الحكم بنفس التركيب ، وكون المسند سببيا .

أما الاول :

فلأنه اذا أريد بذلك التفوى ، وجب أن يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ، ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة ، وأحتز " بنفس التركيب " عما اذا أريد تفوى الحكم بالتكرير ، أو أداة التأكيد — كما مر —

وقولك : بكر يشكر إن تعطه ، أو بكر إن تعطه يشكره ، لما عرفت : أن الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية مفيدة بتفيد مخصوص ، وكقولك : خالد فى الدار ما اذا كان المسند سببيا ، وهو : أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه ، أو بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما .

٤٨ والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم — على ما عورناه — فلم يسم يمثل بها ، وأورد المسند اليه فيما اذا كان المسند والجملة الفعلية ضمرا على أحواله الثلاثة ، ومظهرا ، لتشارك الكل فى افادة التقوى ، وعطف المظهر بأول لأن التماثل بتفيد التخصيص أيضا بخلافه ، وقولك : " كما سيأتيك " اشارة الى ما سيذكره من بيان سبب التقوى — أعنى تكرار الاسناد — وذكر الشرط مؤخرا ومندما لعدم الفرق فى التقوى ، وأورد الجزاء جملة فعلية ، إذ حينئذ ينفذ سبب التقوى ، قوله : " لما عرفت " أى الشرطية تشارك الفعلية المحضة فى التقوى لما عرفت من أن الشرطية ٠٠٠ الخ ، وأعاد فى الشرطية لفظ " قولك " وفى الظرفية الكاف أيضا ، لان الظرف أبعد لاحتماله الافراد — بخلاف الشرطية — فانها جملة مفيدة .

وأما الثانى : (١)

فلما بين بقوله " أو اذا كان المسند سببيا ٠٠٠ الخ " وهو عطف على قوله " إذ : أريد تقوى الحكم " ، وقد تقدم : " أن المسند السببى بمنزلة وصف الشئ بحال متعلقه " الا أن مثل : هذا رجل كريم أبوه ، وصف سببى ، ومثل : زيد كريم أبوه ، لا يعد مسندا سببيا لما سيأتى — ثم ان ذلك هو قوله " أو اذا كان المسند سببيا " يدل على أن — المسند السببى يكون نفسه جملة ، لأن المتبادر من قوله " المسند " هو المسند الذى تصدى لبيان الحالة المثبتية لكونه جملة ، وعلى هذا : فالمسند السببى فى هذه الامثلة هو جملة " أبوه منطلق " ونظائرها ، لكن تعريفه يقتضى أن يكون المسند السببى هو نفس " منطلق وانطلق " ففيل : يطلق السببى على كل واحد منهما ، فبعبارة على ذلك فأراد بالمسند المعنى الاول ، وضميره — فى قوله " ونحو أن يكون مفهومه " — المعنى الثانى

(١) أى الأمر الثانى لجعل المسند جملة

أو نفى عنه بنوع ما كقولك : زيد أبوء انطلق ، أو منطلق ، والبر الكرم منه يستبين ، أو يكون المسند فعلا يستدعي الاستناد إلى ما بعده بالاثبات أو بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات أو نفى لكون ما بعده بسبب ما قبله ، نحو : عمرو ضرب أخوه ، لا شيئا متصلا

على طريقة الاستخدام (١) .

قوله : " وهو " أى كونه المسند سببيا ، وإن رجع الضمير إلى المسند ، احتيج إلى تقدير — أى ذو أن يكون — قوله " بح الحكم عليه " العبارة النافذة أن يقال : مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه ، فإن مفهوم المسند ليس محكوما عليه .

وأجيب : بأن كل جزء من أجزاء الكلام — عمدة كان أو فضله — قد حكم عليه بنوع ما بما عوله ، فالمسند — مثلا — حكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه ، والمفعول بأنه قد وقع عليه الفعل ، والمراد بالمبنى عليه هو المبتدأ ، فإنه أساس مبنى عليه الخبر ، وقوله : " المطلوب التعليق " — بالنصف — خبر أن يكون ، و " تعليق اثبات " منصوب على أنه مصدر التعليق .

مثل أولا بالفعل ، ثم بالصفة المشتقة ، ثم بالظرف ، واكتفى بألمة الاثبات ، لأنه ١٤٩ الأصل ، وقوله " أو يكون " نصب عطفا على " أن يكون " وكذا قوله فيطلب نصب عطفا على " أو يكون " (٢) . ووصف الفعل باستدعاء الاستناد إلى ما بعده — مع أن كل فعل كذلك — ليرتب ( على كونه المسند فعلا موصوفا بكذا ) (٣) قوله " فيطلب " ، قوله بسبب ما قبله " أى ملتبسا بتعلق ما قبله — أى متعلقا بتعلق الأخ بزيد — وقال " بنوع اثبات " لأن ضرب أخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا ، بل هو منتسب إليه بنوع ثبوت .

- (١) والاستخدام هو : أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما وبآخر الآخر ، انظر : الايضاح ج ٢ ص ٣٥٤ .
- (٢) ما بين القوسين زيادة فى " ج " .
- (٣) ما بين القوسين ليس فى " أ " .

بالفعل نحو : زيد ضارب أخوه ، أو مشروب أو كريم لسر نطلمك عليه ،

---

فان قلت : كان يمكنه أن يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بأن يقول :  
عوان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو المسند اليه ، أو بالانتفاء عنه . . . . . الخ  
فلماذا عدل عنه ؟ .

قلت : لكلا ينتقض بمثل : زيد منطلق أبوه ، فان المسند ههنا ليس سببياً ، ولذلك  
قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلاً ، وأكد به بأن عطف عليه " لا شيئاً متصلاً بالفعل " .  
ولم يذكر في امثلة المتصل أفعال التفضيل ، لأنه لا يعمل فيما هو بسبب ما قبله .

والسر الذي يدللمك عليه هو : أن الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل  
في الافراد تابعا لما فاعله ضمير ، وإنما جعل مع المضمرة مفرداً لشبهه بالخالي عن  
الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والنية .

وههنا ابحاث :

الاول :

أن منطلق أبوه ، ليس مسنداً فعلياً ، فيلغى أن يكون سبباً لما يقتضيه قياسه  
على النعت . قلنا نعم - لكنه أخرج عن السببي محافظة على الضبط في افتضاء السببية  
كون المسند جملة .

الثاني :

أن المسند في مثل : أنا عرفت اذا قصد به التخصيص ، جملة - وليس سببياً -  
ولم يقصد هناك تفوي الحكم أيضاً ؟ .  
وأجيب : بأن ذلك التمييز تأكيد متقدم - لا مبتدأ - فالمسند مفرد ، والكلام جملة  
فصلية وليس بشئ ، كما سيأتي .

وتد يجاب : بأن المنسود الأصلي هناك التخصيص ، الا أنه لما كان سبب التفوي منعقداً  
كان ايضاً مراداً - يرشدك الى ذلك أنه قال : " اذا جرى أنا عرفت على ظاهره لا يفيد

وما ذكرت لك اذا تحققت مضمونه أعثرك على وجه حكم النحويين : لابد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المسند اليه لفظا أو تقديرا ، وأعثرك على أن الجملة بعد ضمير الشأن في نحوك : هو زيد منطلق ، أو أنه زيد منطلق مستثناء عن هذا الحكم ، لكونها

---

الا التقوى ، واذا اعتبر فيه تقديم و تأخير يفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر فسى  
انادة التخصيص .

الثالث : أن الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن خارجة عما جمله ضابطا لكون  
المسند جملة ؟ .

وأجيب : بأن جعلها مستثناءة عن الحكم المستناد من مضمون الضابط ، تنبيه  
على خروجها منه فلا غير (١) .

الرابع : أن المسند نى مثل : زيد أخوه عمرو ، يشكل جعله سببيا ، اذ لا حاصل  
لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ الأول تدليق اثبات ؟

١٥٠

قلنا : هو ما أول بكونه مسمى بعمرو - كما مر - فيظهر صحة تعليقه بزيد ، كما فسى  
المشتتات والأفعال .

الخامس : أن نحو زيد غريته ، أو ضربت غلامه ، أو : قام عمرو فسى دارة ،  
لا تقوى فيه ، وليس ما بعد الفصل - أعنى فاعله - بسبب ما قبله ؟ .

وأجيب : بالترام التقوى بناء على أن الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا  
فيكتسى الحكم قوة - على ما سيجى - وأنت تعلم : أن كون المسند الى " زيد " جملة  
فى هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوى حتى اذا لم يقصد كان أيضا مسندا الى زيد ،  
ولكن مفردا - كما فسى : أنا عرفت - فتدبر .

قوله : " ما ذكرت لك " أى من أن المفتضى لكون المسند جملة اما ارادة التقوى

---

نفس المخبر عنه ، وأعثر على وجه نيابة تعريف الجنس عن التسمير في : نعم الرجل زيد ، على قول من يرى المخصوص مبتدأ ، ونعم الرجل خبره ، ونيابة المصوم عنه في مثل ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا ننزع أجر من أحسن عملا )<sup>(١)</sup> .

أو كون المسند سببياً ، " اذا تحققت " أى اذا علمت حقيقة مضمونه " أعثر " على ثلاث نكات معتمد بها في علم النحو :-

#### الاولى :

وجه قول النحاة : لا بد للجملة الواقعة خبراً من ذكر يعود الى المبتدأ - وان كان مقدراً - وذلك لأن التقوى المذكور انما يكون باستناد الفعل الى ضمير المبتدأ ، أو بصرف الضمير مطلقاً ( للخبر )<sup>(٢)</sup> الى المبتدأ ، والمسند السببى - بعد بنائه على ما يبنى عليه ، أو اسناده الى ما يحده - لا يكون مطلوب التحليق بغيره الا اذا كان للبنى عليه أو المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير .

#### الثانية :

أن الجملة الواقعة خبر التسمير الشأن مستتاة عن هذا الحكم الكلى - أعنى - اشتراط العائد - ، وذلك لأن التقوى انما يفهم اذا أريد اثبات معنى للمبتدأ وكون المسند سببياً انما يتصور ان أريد تعليق معنى به .

وليس خبر ضمير الشأن الاعين المبتدأ ، لكونه تفسيراً له ، ورافعاً لابهامه فهو بنفسه مرتبطاً بمبتدئه - كالخبر المفرد - ، بل هو أقوى منه .

#### وثالثها :

وجه نيابة تعريف الجنس والمصوم عن التسمير ، وذلك لأن المقصود هو الربط ونحو جعل بهما - كما في التسمير - فالواو في عطف " نيابة المصوم " على " نيابة تعريف الجنس " اشعار بأن ليس معنى الجنس الاستغناء ، بل الماوية التى هى جنس لزيد ، يدل على وعلى غيره ، فاذا ذكر فى الخبر عن زيد علم أنه هو ، فكان رابطاً له بزيد ، وأما كون المصوم رابطاً فظاهراً ، أى لا ننزع أجرهم وأجر غيرهم أيضاً .

(٢) ساقطة من " أ "

(١) الآية ٣٠ سورة الكهف

(٣) فى " أ " ما يبنى

— أما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية : فهي اذا كان المراد التجدد ، كقولك  
زيد انطلق أو انطلق فالفعل موضوع لانفاة التجدد ودخول الزمان — الذى من شأنه  
التفسير فى مفهومه — مؤذن بذلك ،

وأما الحالة المقتضية لكونها اسمية : فهي اذا كان المراد خلاف التجدد والتفسير ،  
كقولك : زيد أبوه منطلق ، فالاسم ان دل على التجدد ، لم يدل عليه الا بالعرض وما

(كون جملة المسند فعلية : )

قال : " وأما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية " : — بين ما يقتضى كون المسند  
جملة على الاطلاق ، فشرح يبين الحالات المثنوية لخصوصيات الجمل الأربع على النمط  
الذى سبق فى المسند المنرد وأقسامه ، فوله " فهي اذا كان المراد " أى من الجملة ١٥١  
التي وقعت مسندة " التجدد " أى حدوث المسند للمسند اليه " فزيد انطلق " يشارك —  
انطلق زيد ، فى الدلالة على تجدد الانطلاق ، ويبينه فى انفاة التقوى ، واللام نفسى  
قوله " لانفاة " ليست صلة للوضع — بل هى للغاية — وأراد بالانفاة : الدلالة كـ — لا  
ينانئ ما ذكره فى خاتمة النحو من أن الألفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها ، إنما تفيد  
معانيها التركيبية <sup>(١)</sup> ، قوله : " مؤذن بذلك " أى يكون الفصل موضوعا للدلالة على التجدد  
فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان فهو متجدد متغير قتلما ، ناسب أن يراعى  
فى وضعه تجدد ذلك الحدث فى ذلك الزمان المتجدد — لا مجرد اقترانه به —

(كون جملة المسند اسمية : )

قوله : " اذا كان المراد خلاف التجدد والتفسير " هذا انما يجرى فى الاسمية الستى  
خبرنا اسم — كالمثال المذكور — وأما نحو : زيد أبوه انطلق ، فانه يفيد التجدد ، ألا يرى  
الى قوله " فالاسم ٠٠٠ الخ " ؟ نانه يدل على أن خلاف التجدد مستند الى الاسم  
الذى وقع مسندا فى الاسمية — لا الى الاسمية مطلقا — فانه توهم فاسد .

والمراد بخلاف التجدد : مطلق الثبوت ، أعنى بلا تعرض للحدث — لا الاستمرار

(١) انظر : مفتاح العلوم — قسم النحو : ص ٦٧



تسمع من تفاوت الجملتين : الفعلية والاسمية - تجددوا وثبوتاً - هو يطلعك على أنـ  
حسين ادعى المنافقون الايمان بقولهم : ( آمنا بالله وباليوم الآخر ) جاثين به جملة فعلية  
على معنى : احدثنا الدخول فى الايمان وأعرضنا عن الكفر ليرجع ذلك عنهم ، كيف طبق  
المفصل فى رد دعوائهم الكاذبة قوله تعالى ( وما هم بمؤمنين )<sup>(١)</sup> ؟ حيث جىء به جملة  
اسمية ومع الباء ، وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ومع شياطينهم

الثبوتى - فانه مفوض ( الى المقام ، كما أن الاستمرار التجددى فى المضارع مفوض )<sup>(٢)</sup> اليه  
أيضاً كما مرء قوله " الا بالعرض " كاسم الفاعل اذا كان عاملاً ، فانه يدل على الزمان -  
أعنى الحال والاستقبال - فيفيد التجدد كالفعل - الا أنه عارض - وكالاسم الموضوع  
للفعل نحو : هيهات ، فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد ، قوله : " وما تسمع  
من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية " يعنى سوا " ونعتا مسندا - كما مر - أولاً - كما  
فى الآيات المذكورة - و " تجددوا " نصب على التمييز ، وضمير " هو " فصل للحصر ،  
أى هو يطلعك لا غير ، وضمير " على أنه " للشأن ، وخبره : " كيف طبق ؟ " وانما جاز -  
مع أن المفسر لضمير الشأن لا يكون الا جملة خبرية - لانه انخلع عن معنى الاستفهام ، وصار  
معناه : طبق تطبيقاً بليفاً كاملاً ، ومن ثمة : جاز أن يكون " حين ادعى " ظرفاً لطبق -  
و قد سبق نظيره - و " جاثين " حال من المنافقين ، أو من ضميرهم فى " بقولهم " والضمير  
فى " به " للمقول ، وقوله : " ليرجع " : متعلق بجاثين ، و " ذلك " إشارة الى  
ادعاء الاحداث ، أى لو جاؤا بالاسمية مدعين أنهم ثابتون فى الايمان لم يكن راجعاً عنهم  
مقبلاً منهم ، كيف ؟ والمتبادر حينئذ : ادعاء الاستمرار ، و " حيث جىء " متعلق  
بـ " ومع الباء " عطف على قوله " جملة اسمية " أى وكأنه مع الباء ، و " قوله تعالى " فاعل  
طابق هو الوجه فى تطبيقه المفصل فى رد دعوائهم الكاذبة : انهم ادعوا احداث الايمان  
- لا ثبوته - ليرجع عنهم ، فرد ذلك عليهم بأنهم مستمرين على عدم الايمان ، مع  
التأكيد بالباء ، فان الجملة الاسمية بجزئيتها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها - بحسب  
المقامات - استمرار الثبوت ، كذلك اذا كانت منفية يقصد بها - بحسبها - استمرار النفي ،  
ويلزم من استمراره انتفاء الاحداث ، فهناك اثبات الشئ بيبينه ، ولو قيل : وما آمنوا  
لم يبلغ هذه المرتبة فى الرد .

(١) من الآية ٨ سورة البقرة (٢) ما بين القوسين ليس فى " أ "

فيما يحكيه جلا وعلا عنهم وهو : ( واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ، واذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم )<sup>(١)</sup> تفاوتنا إلى جملة فعلية ومعنى : آمنا ، وإلى اسمية - ومعنى : ان - ومعنى : انا معكم ، كيف أصاب شاكلة الرمي ؟ وعلى أن ابراهيم حين أجاب الملائكة عن قولهم : ( سلا ) بالنصب ، بقوله لهم : ( سلام ) بالرفع ، كيف كان عاملا بالسدى يتلى عليك في القرآن المجيد من قوله ( واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها )<sup>(٢)</sup> .

وقد يقال : قصد بالاسمية في الجواب اخراج ذواتهم عن له حظ من الايمان ، ويلزمه : انتفاء احداثه ، قوله " وعلى تفاوت " عطف على قوله " على أنه " والمناسب لما تقدم وما تأخر أن يقال : وعلى أن تفاوت ، ولما لم يوجد كلمة أن ، جعل " كيف أصاب " بدل احتمال من " تفاوت " أي يطلعك على تفاوت كالمهم على كيفية اصابته ، والضمير - أعني قوله : وهو - راجع إلى " ما يحكيه جل وعلا " ، ولا شك : أن المحكى " آمنا - وانا معكم " - إلا أنه أدخل ما توصل به إلى الحكاية في المحكى تخليفا - ، وهذا الاعتبار صح أن يكون " فيما يحكيه " ظرفا لتفاوت كلام المنافقين بلا تكلف تجريد<sup>(٣)</sup> ، وقوله " تفاوتنا " مصدر للمصدر ، و " إلى جملة " متعلق بالاول على الاظهر ، والشاكلة : الخاصة ، والرمي : المرمى ، واذا أصاب السهم شاكلة الرمي : تم المرام .

وانما اختاروا مع المؤمنين الفعلية لأنهم يدعون احداث الايمان ، وجردوها عن التأكيد لأن أنفسهم لا تساعد على هذا الكلام ، ومع شياطينهم الاسمية ، لأنهم يدعون الثبات على اليهودية ، وأكدوها لأنهم في ذلك على صدق رغبة ووفور نشاط<sup>(٤)</sup> . ونصب ( سلا )<sup>(٥)</sup> : بتقدير الفعل الدال على التجدد ، ورفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر<sup>(٦)</sup> - أي عليكم - فيدل على ثبوت السلام ، بل على دوامه - بحسب اقتضاء المقام - فيكون تحية عليهم أحسن من تحيتهم .

(١) من الآية ١٤ سورة البقرة (٢) من الآية ٨٦ سورة النساء

(٣) والشارح بهذا يرد على سعد الدين حيث قال : " وهو ان جعل حالا من كلام المنافقين فليس للظرفية كثير معنى ، الا أن يحمل على التجريد " شرح سعد المفتاح الورقة ٩٥ - أ

(٤) هذا الكلام مأخوذ من عبارة الكشاف بتصرف ، انظر : ج ١ ص ٥٠

(٥) من الآية ٦٦ سورة عود (٦) انظر : الكشاف : ج ١ ص ٨

- أما الحالة المفتضية لكونها شرطية ، فستقف عليها في موضعها .
- وأما الحالة المفتضية لكونها ظرفية : فهي إذا كان المراد : اختصار الفعلية ، كقولك : زيد في الدار ، بدل : استقر فيها ، أو حصل فيها ، على أقوى الاحتمالين - على ما تقدم ويظهر لك من هذا : أن مرجع الجمل الأربع الى اثنتين : اسمية وفعلية .

وأما الحالة المفتضية لتأخير المسند : فهي إذا كان ذكر المسند اليه أهم - كما مضى في فن المسند اليه - وإياك أن تظن بكون الحكم على المسند اليه مطلوباً استيجاب

(كون جملة المسند شرطية أو ظرفية : )

قوله " فستقف عليها في موضعها " أي في الحالات المفتضية لتفيد الفعل بالشروط المختلفة ، وإنما جعل الحالات المفتضية لكونها ظرفية ، إرادة اختصار الفعلية - لا إرادة احتمال التجدد والثبوت - ، لأن الكلام في الجملة الواقعة خبراً ، والظرف لا يكون جملة إلا بتقدير الفعل ، وقوله " بدل استقر " نصب على الحال - أي مبدلاً من استقر - و " على أقوى الاحتمالين " حال من ضمير مبدلاً - أي كأننا عليه - و " على ما تقدم " حال من ضمير كأننا ، فهذه أحوال متداخلة ، نوله : " ويظهر لك من هذا " أي من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم - من أن الشرطية جملة خبرية مفيدة بفيد مخصوص هو الشرط - أن مرجع الجمل الأربع المشهورة الى اثنتين ، لأن الظرفية رجعت الى الفعلية ، والشرطية رجعت الى الجملة التي وقعت جزاءً وهي : أما فعلية ، أو اسمية .

(تأخير المسند : )

قال : " وأما الحالة المفتضية لتأخير المسند " : أقول : عدل عن ضمير المسند الى المظهر ، نظراً الى تخلل النازل - أعني تفاصيل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه - وقد تقدم الوجه في اسناد تأخير المسند الى مفتضيات تقديم المسند اليه ، ونصب الى بعض الكونية : أن كون الحكم على المسند اليه مطلوباً يوجب له صدر الكلام ، إذ لا بد أن يعقل المحكوم عليه أولاً ، حتى يكون الحكم على متحقق وبذلك يجب تأخير المسند أيضاً ، فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه ، فسر ،

صدر الكلام له ، فليس عودنا فلا تغفل ، وأما الحالة المفتضية لتقديمه : فهي أن يكون متضمنا للاستفهام - كحو : كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ ومتى الجواب ؟ والقانون الثانى موضع تقريره ، أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه ، كقوله - عز وجل - :

بقوله : " وإياك أن تظن " أى لا تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا ، إذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا " هناك " أى فى مرتبة ( استيجاب الصدر ، أى جعله واجبا له ، بل هو فى مرتبة أدنى ، أو ليس الاستيجاب فى مرتبة <sup>(١)</sup> كون الحكم عليه مطلوبا ، بل فى مرتبة أعلى ، وفى قوله : " فلا تغفل " إشارة الى أن هذا الظن منشؤه الغفلة ، فان الحكم - كما أنه يتوقف على تعقل المحكوم عليه - يتوقف على تعقل <sup>(٢)</sup> المحكوم به ، فلا يجب من غذه الجهة تقدم أحدهما على الآخر فى التعقل على أن التقدم فى التعقل لا يستلزم التقدم فى التلفظ ، نعم : لما كان المسند اليه ذاتا يطلب له الحكم بالوصف الذى هو المسند ، كان الاصل تقديمه عليه - تعقلا وذكرا - وأما وجوب تقديمه عليه لذلك فلا <sup>(٣)</sup> . ألا يرى الى وجوب تأخره فى الجملة الفعلية وجوازه فى الاسمية ؟ .

( تقديم المسند : )

قال : " وأما الحالة المفتضية لتقديمه " - أنول : قد سبق <sup>(٤)</sup> منه إحالة تأخير المسند اليه على ما يقتضى تقديم المسند ، فلا بد له من الاستتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله : " والقانون الثانى موضع تقريره " أى تقرير كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم ، نوله : " أو أن يكون المراد تخصيصه بالمسند اليه " الأصل فى لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص : أن يستعمل بادخال الباء على المنصور عليه - أعنى ماله الخاصة - فيقال : مثلا : خسر المال بزيد ، أى المال له - دون غيره - إلا أن المتعارف فى الاستعمال ادخال الباء على المنصور - أعنى الخاصة - كقولك : خسر زيد بالمال ، بناء على تضمين ١٥٤ معنى التمييز والافراد ، وذلك لأن تخصيص شىء بآخر فى قوة تمييز الآخر به ، فكأنك قلت : متميز زيد بالمال عن غيره ، ومن هذا الاستعمال : خصصت فلانا بالذكر ونحصى

(١) ما بين النوسين ساقط من "أ" (٢) يقال : تعقل : أى تكلف العقل (٣) فى "أ" فكلا (٤) فى "أ" قد سلف

( لكم دينكم ولي دين ) وقولك لمن يقول : زيد اما قائم واما قاعد ، فيرده بين القياس والقعود من غير أن يخصه بأحد هما قائم هو ، وقولهم : تعيى أنا ، وارد على هذا ، وسيأتيك فى هذا المعنى - فى فصل القصر - كلام ، أو أن يكون المراد التبيين على أنه خبر - لا نهت - كقولها : تحت رأسى سرج ، وعلى أبيه درج ، وقوله :

بالعبادة ، واختص بواو ( يختص بمرحمته من يشاء )<sup>(١)</sup> وكذا منه قوله : " تخصيصه بالمسند اليه " أى تمييز المسند وافراده من بين الأشياء السالحة لأن تجعل مسندة باثباته للمسند اليه ، وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ، ومن الاستعمال الاصلى قوله عنهما " من غير أن يخصه بأحد هما " وقوله فى ضمير الفصل : " اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه " - كما مر - ، ومعنى قوله تعالى : ( لكم دينكم ولي دين )<sup>(٢)</sup> أن دينكم مقصور على الحصول بكم لا يتجاوز الى الحصول لى ، ودينى مقصور على الحصول لى لا يتجاوز الى الحصول لكم ، فالنصر للانفراد ، والمقصود : المشاركة ، وقد نسخت الآية القتال ، وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص - بمعنى الحصر - ان سلم لم ينافد لالة التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة على مدلول واحد ، قوله : " فيرده بين القيام والقعود " اشارة الى ما يسمى قصر تعيين - وان كان عنده داخلا فى الانفراد - ، قوله " وارد " هو خبر للمبتدأ الذى هو " قولهم " ، قوله " على هذا " أى كونه جوابا للمتردد<sup>(٣)</sup> ، ويمكن جعل المثالين لقصر التلبى ان يعتد السامع كون زيد قاعدا ، وكون المتكلم قيسيا ، وأما جعلهما لقطع الشركة فلا ، للتناهي بين الوصفين ، " وسيأتيك فى هذا المعنى " أى فى القصر المستفاد من التقديم ، قوله " كقولها " أى قول القائلة - وهى أم تأبط شرا - كانت بعد موته تكيه وتثنى عليه ، فسئلت عن سبب شجاعته ؟ فذكرت كلمات مشهورة من جملتها : ( ولقد حملت به فى ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت رأسى سرج وعلى أبيه درج )<sup>(٤)</sup> ، أشارت بذلك الى ما يزعم العرب من أن المرأة اذا فزعتم وطئت أتت بالولد شجاعا ، والحبك : جمع الحباك - وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والنطاق : شقة ليس لها حجرة ولا نيفق ولا سائنان ، تأتزر المرأة بها فتشد وسطها ، وترسل

(١) من الآية ١٠٥ سورة البقرة (٢) الآية ٦ سورة الكافرون وانظر : البحر المحيط

(٣) فى ج للمردد جاص ٥٢٢ ، والكشاف : ج ٤ ص ٦٤ والمطول ص ١٨٤

(٤) أنظر : الكامل للمبرد : ج ١ ص ١١٩ ، وشرح ديوان الحماسة : ج ١ ص ٨٣ - ٨٩

ومعنى اللبيب : ج ٢ ص ١٩٣

له نغم لا منتهى لكبارها \* ونغمته الصغرى أجل من الدهر  
وقوله :

لها خلق ضيق لو أن وشينه \* فؤادك لم يخطر بقلبك هاجس

أعلامها إلى أسفلها إلى الركبة \* والأسفل ينجر على الأرض وقد يقال : "تحت رأسى سرج" حال من "حملت" بلا واو ، فالظا غير (١) : أن "سرج" فاعل للظرف — لا مبتدأ — فلا يكون ما نحن فيه ، فكأنه مثل ، به على الاحتمال المرجوح — أعنى كونه اسمية وثعت حالاً بالضمير وحده — لمجيئها بعد حال منردة .

قوله : "له نغم" من أبيات حسان في مدح النبي عليه السلام (٢) وقبله :  
له راحة لو أن معشار جود نسا \* على البركان أنسى من البحر  
والنكرة نغمها وفي قوله "لها خلق ضيق" موصوفة تصلح أن تكون مبتدأ ، فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تعالى ( وأجل مسمى غده ) (٣) — على ما سيصرح به — إلا أن الأكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة ، يقال : غدى ثوب جيد ، وكتاب نفيس الاستعمال ، وعبد كيم ، وذلك : لأنه لو أخرج لاحتتمل أن يكون وصفاً آخره ، فكأنه نبه بإيراد الأمثلة من النكرة — موصوفة وغير موصوفة — على أن تقديم الظرف للتبويه المذكور قسماً : واجب — وأولى .

ولما لم يقدم في ( وأجل مسمى ) لأن المعنى : وأى أجل مسمى غده ؟ تنخيماً  
لشأن الساعة ، ولا يبعد أن يجعل التقديم في قوله : "له نغم" للتخصيص .

(١) في ٣ " فظا غير .

(٢) والبيت من ( الطويل ) وليس في ديوان حسان — وإن كان صاحب معاهد التخصيص قد أيد كونه لحسان : ج ١ ص ٧٢ — ونسب البيت إلى بكر بن النطاح ففى : الأغاني ج ١٧ ص ١٥٥ .

والكامل للمبرد ج ٢ ص ٨٧ وقال هـ أبو نلال " أنه من أجود ما قيل في كبر الهمة وعده من مدح الملوك " ديوان المعاني : ج ١ ص ١٠٨ ، والصناعتين ص ٨١ ، وأعجاز القرآن للهاثلي ص ١٣٩ .

(٣) من الآية ٢ سورة الانعام وما ذكره ، نفاً عن عبارة الكشاف ج ٢ ص ٣ .

وقوله :

لكل جديد لذة غير أنسى \* وجدت جديد الموت غير لذيد

وقوله :

عند الملوك مضره ومناقع \* وأرى البرامك لا تضر وتنفخ<sup>(١)</sup>

وقوله :

أغرأبلج ياتم الهداة به \* كأنه علم فى رأسه نار

قوله " لها " أى للدرج - فانه مؤنث سماعى - والحلق : جمع حلقه ، و " ضيق " مصدره وصف به ، والوضين : المنسج - من وضعت النسج ، نسجته - وتذكير الضمير المجرور فى " وضينه " : للنظر الى الشيق - والمهاجس : ما يخطر بالبال<sup>(٢)</sup> .

وغير أننى " استثناء منقطع ، أى لكنى ، والبيت للبيد ثاله عند النزح<sup>(٣)</sup> .

والأعر : الكرم الشريف - وأصله : الأبيض الجبهة من القرس - ، والأبلج : المنسى من أبلج ما غاب ، وأشرق ، " ياتم " : أى يقتدى ، و " الهداة " جمع هاد ، والعلم : الجبل المرتفع ، و " فى رأسه نار " <sup>(٤)</sup> جملة اسمية نعت صفة وجاز أن يكون " نار " فاعل الظرف ، لاعتماده على الموصوف ، فلا يكون ما نحن فيه ، قوله : " وما شاكل ذلك " أى المذكور من الأمثلة ، ونوله " نان النعت " متعلق بقوله " ولا نعت " وتبريل لكون التثنية منبها على أن المقدم خبر - لا نعت - " ولذلك " : أى ولأن النعت لا يقدم ، يقال

(١) نأله : نسيب الأسفرنى مدح البرامكة ، الأغاني ج ٢ ص ٣٤ ، وطبقات الشعراء ص ١٥٦

(٢) وهذا البيت من ( الطويل ) وهو من غريدة لابی الصلاء المصرى يصف دوما بأن لها حلق متداخلة ، لو كان قلبك مثلم فى الضيق لم يخطر له خاطره ، وقد عبده صاحب الوساطة من الاستمارة الحسنة ، التوير على سقط الزند ج ٢ ص ٢٧٤ ، والوساطة ص ٣٤ .

(٣) والبيت من ( الطويل ) والصواب : أن نأله ضابى بن الحرث كما فى : الأغاني ج ٢ ص ٥٧ وخزانة الادب ج ٢ ص ٤١١ ، والمستقصى ج ٢ ص ٢٩١ .

(٤) والبيت من البسيط ) رغو للخنساء ، ويورى : " وان صخرأ لتأتم الهداة به " كما يورى : " أتم أبلج " ، ديوان الخنساء ص ٣ وانظر : السبعة ج ٢ ص ٥٨ ، ٧٤ =

وقوله تعالى : (ولكم في الارض مستغفر ومتاع الى حين) <sup>(١)</sup> وما شاكل ذلك ، فان النعت لا يقدم على المنعوت ، ولذلك يقال : جامئ راكبا رجل ، وانما يصار الى هذا التنبيه لان الظرف بتأخره عن المنكر يكون بالحمل على الوصف اولى منه بالحمل على الخبر لأمريين يتعاضدان في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف ليتقوى بذلك فائدة الحكم - كما سبق في الفن الثاني - وصلاحيه الظرف أن يكون من صفاته ، ولذلك لا يجب تقديم الظرف على المنكر اذا كان موصوفا .

جامئ راكبا رجل " - بنصب راكبا - على أنه حال ، ولاشك : أنه لو آخر لكان نعتا مرفوعا ، فلو لم يمتنع تقديم النعت ليجاز رفعه مئذما ، وربما يقال : أراد أنه يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة ، لكلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها مضموسا ، ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في سورة النصب أصلا ، قوله : " لأن الظرف " يريد أن هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان الابتداء نكرة والخبر ظرفا ، لأنَّه لو آخر الظرف لكان حملة على الوصف أولى ، وانما قال : " عن المنكر " لان المتأخر عن المعرف لا يصلح أن يكون وصفا له ، اذا قدر بالفعل أو باسم الفاعل المنكر ، والنسب في " منه " للظرف ولقذلا " منه وبالحمل " يتعلقان بأولى ، الا أن الاول باعتبار ١٥٦ الفاضلية والثاني باعتبار الفضولية ، كنولك : زيد بالاكرام أجدر <sup>(٢)</sup> منه بالاهانة فتلخيص معناه : زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة ، وقوله : " لأمريين " تعليل للاولوية و " ذلك " اشارة الى الحمل على الوصف ، وقوله " استدعاء " - مع ما عطف عليه - من " أمريين " ، وما سبق في الفن الثاني : نحو ما ذكر في تشریف المسند اليه " من أن ظرفي الحكم كلما ازداد اخصوصا ازداد الحكم بعدا فيتقوى الفائدة في الاعلام به " و " لذلك " أي ولأن المصير الى التنبيه بالتقديم يتعاضد <sup>(٣)</sup> الأمريين " بالحمل على الوصف "

== وخزانة الاله ب : ج ١ ص ٤٣٣ ، ومعاهد التفسير ج ١ ص ١١٦ ، والكامل للمبرد : ج ٢ ص ٨٠ ، وتحرير التعبير ص ٣٤ ، والايضاح ج ١ ص ١٩٩ ، كما عهد الملوي هذا البيت من الايغال الحسن لزيادتها ( في رأسه نار ) مع ارتفاع الجبل ، لزيادة الظهور ، الطراز ج ٣ ص ١٣١ .

- (١) من الآية ٣٦ سورة البقرة . (٢) يقال : فلان جدير بكذا ، أي خليق . (٣) المعاونة : المعاونة .



قال الله تعالى ( وأجل مسمى عنده ) وان سدا التقديم ملترم مع مبتدأ غير مصدره أما مع المصدره كبحو : سلام عليك وويل لك ، فلا ، فرق بين ظرف له حق في التأخير عن مبتدئه ذلك قبل صيرورته مبتدأ ، وذلك قولك : سلاما عليك — بالنصب —

لا يجب تقديم الظرف — حيث لا يتعاذان — كما اذا كان المنكر موصوفا ، فان المنكر حينئذ لا يستدعى الوصف استدعاء اذا لم يكن موصوفا ، فلا تثبت تلك الأولوية ، فلا يجب التقديم .

فان قلت : أولوية الحمل على الوصف اذا أخر انما تفتضى أولوية التقديم — لا وجوبه — ؟

قلت : تلك الأولوية التامة علة باعثة على التزام التقديم ، فاذا انقضت صارت باعثة على ترجيحه — كما عرفت — قوله : " وان سدا التقديم " لما حكم بأن الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه ، وأردفه بأن المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم ، كان المتبادر من كلامه وجوب التقديم بطلنا اذا لم يكن المنكر موصوفا ، فأشار الى أن هناك تفصيلا ، وهو : أن الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق في التأخير عن ذلك المنكر " قبل صيرورته مبتدأ " فانه يجب تقديمه عليه — كما مر — ، وان كان له حق في التأخير عنه لم يجب ، محافظة على الحق القديم ، وفرقا بين القسمين .

لا يقال : هناك أمور أخرى لا يجب التقديم فيها أيضا مثل : ما أحد في الدار ، وأرجل في الدار ؟

لأننا نقول : يعرف حالها بالمقايضة على المنكر الموصوف ، فكما أن الوصف يخص (١) فيفوت تلك الأولوية معه ، كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا ، فلا ينفى تلك الاوايه معهما أيضا ، ومثل للمصدر بما له فعل — " كسلام عليك " — وما لا فعل له — " كويل " — قوله : " فلا " أى فلا يلتزم ، وفرقا علة لنفي الالتزام ، قوله : " عن مبتدئه ذلك " أى عن مبتدئه المنكر الذى ليس موصوفا ، قوله : " وذلك " أى الامر الذى لم يصير بعد مبتدأ ، وللظرف حق في التأخير عن قولك " سلاما عليك " وقوله :

(١) فى " أ " مخصص

منزلاً منزلة : أسلم عليك ، مفيداً التجدد لذلك ، وبين ظرف ليس له ذلك ، أو أن يكون قلب السامع معقوداً به ، كقولك : قد هلك خصمك ، لمن يتوقع ذلك أو لأنه صالح للتفاؤل أو لأنه أهم عند القائل ، كما إذا قلت : عليه من الرحمن ما يستحقه ، أو كقوله : سلام الله يامطرعليها \* وليس عليك يامطرالسلام

" منزلاً " حال من " سلاماً عليك " لأن اللفظ المحكى معرفة ، وكذا " مفيداً " حال منه " لذلك " أى لكونه منزلاً " منزلة : أسلم عليك " وفى تنزيله منزلة أسلم إشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام المتصدر مقامه ، فيكون هو العامل فى " عليك " ويظهر حق التأخر عنه ، والقياس فى " ويل لك " — قبل سيرورته مبتدأ — أن يقال : ويلا لك بأعمال ويسلا فى الذلف ، لأنه بمعنى هلاكاً ، إلا أن الشائع فى الاستعمال : ويلك — بالانغاسة — وأعاد لفظ " بين " لطول المهد .

وقوله : " ليس له ذلك " أى حق فى التأخير ، وإنما قال : " قبل سيرورته مبتدأ " لأنه بعد ما صار مبتدأ كان حق<sup>(١)</sup> الكل أن يتأخر عنه ، قوله " قد هلك خصمك " ولا شك أن كل أحد ينتظر هلاك خصمه ، فهو المهم عنده ، ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم ، قوله : " أو لأنه صالح " عطف على ما تقدم — بحسب المعنى — كأنه قيل : وأما تقديم المسند فلكونه متضمناً للاستفهام ، أو لأنه صالح للتفاؤل نحو : سميد يرافقك أو لأنه أعم عند القائل — كالأمثلة المذكورة — .

قوله : " ما يستحقه " أى من جلائل النعم " أو من شدائد النقم ، فان عذاب الرحمن إنما يكون لموجب قوى ، فيكون شديداً ، وقدم المسند لأن الاشتمام بالوقوع عليه ، قوله " أو كقوله " عطف البيت الأول بأو ، تبنيها على التساوى فى الاستقلال بصحة التمثيل على طريقة ( أو كصيب )<sup>(٢)</sup> ، أو لاحتتماله قصد التخصيص بالتقديم ، مخالفة فى اثبات السلام على المرأة ، التى كانت معه ، كأنها فلفة<sup>(٣)</sup> قمره ، ونظم البيت الثانى فى

(١) فى " أ " حق كل واحد من الطرفين

(٢) من الآية ١٩ سورة البقرة .

(٣) الفلق : باسكان اللام : الشق ، وبالتحريك : النبح

وقوله :

وليس بمن نى المودة شافع \* اذا لم يكن بين الضلوع شفيص  
أو أن يكون المراد بتقديمه نوع تشويق الى ذكر المسند اليه ، كقوله :  
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحاق والقمير  
وقوله :

وكأن نار الحياة نمن رعاد \* أو آخرها وأولها دخان

سلكنا الاول بالواو للاشتراك فى النظم ، وتووين " مطر " الاول للضرورة ، وتقديم  
" عليك " لان الأهم بالنفى تعلق السلام بالمخاطب <sup>(١)</sup> ، وتقديم خبرى ليس ، ولم يكن  
- أعنى " بمن - وبين الضلوع " - للأهمية ايضا .

والمعنى : اذا لم يكن فى قلب المحبوب مودة وبيل ، لم يتيسر لشفاعته من خارج  
وصال ونيل <sup>(٢)</sup> ، وحيث كان التفاؤل واعتماد الفائل غريبين من عند قلب السامع واعتنامه  
غريبهما به ، وغير الأسلوب نيهما ثم عاد الى أسلوبه فقال : " أو أن يكون المراد بتقديمه " .  
قوله : " ثلاثة " فى تقديم هذا المسند - مع تكثيره للبهام ووضنه بما لاجله يهتم الناس  
بمعرفة - تشويق تام الى ذكر المسند اليه ، و " الدنيا " فاعل " تشرق " أى تضيئ  
ببهجة هذه الثلاثة <sup>(٣)</sup> ، وقد يجعل الدنيا مفحولا لتشرق ، على أنه متعدد اما بنفسه  
أو بتضمين الانارة ، وناعله ضمير الثلاثة ، وفيه عدول عن الاستعمال الشائع الى النادر ،  
وعن المعنى القوى الى الضعيف كما جعل الدنيا ظرفا لاشراق الثلاثة ، فمن قبيل  
منح الكلام <sup>(٤)</sup> .

وقد يقال : الأحسن أن يجعل " ثلاثة " مهتدا ، وخبره محذوف ، أى لنا ثلاثة

(١) وهذا البيت : ناوله الأحموس ، وكان يمدح امرأته فمكتم ذلك ، فلما تزوجها  
مطر ، غلبه الامر وقال هذا الشعر ، انظر : خزانة الادب ج ٢ ص ١٥٠ ، والاغانى  
ج ١٤ ص ٦١ ، وكتاب سيويه / ج ١ ص ١٣٣ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ج ١  
ص ١٩٥ .

(٢) ورد هذا البيت فى ديوان المعانى : ج ١ ص ١٦٠ ، ولم يعين ناوله .

(٣) والبيت من ( البسيط ) وناوله : محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله ، الاغانى  
ج ١٧ ص ١٤٢ ، ومعتمد التتبع : ج ١ ص ٧٥ ، والعمدة ج ٢ ص ١٣٩ ،  
وديوان المعانى ج ١ ص ٢٨ ، والطراز : ج ٣ ص ١١٥ ، والايضاح ج ١ ص ١٠٢  
وتحرير التعبير ص ١٩١ .

(٤) ولم يرتض هذا ايضا : سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح الورقة ٩٨ والمطول ص ١٨٥

وحق هذا الاعتبار تداوليل الكلام في المسند والا لم يحسن ذلك الحسن ، أو يكون المراد بالجملة : افادة التجدد - دون الثبوت - فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى ، وقولي : في الدرجة الاولى ، احتراز عن نحو : أنا عرفت ، وزيد عرفت ، فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ، ثم بوساطة عود ذلك

موصوفة بكذا ، فيكون " شمس الضحى " وما عطف عليه بدلا أو بيانا ، ويكون المثال خارجا ١٥٨ عما نحن فيه .

قوله : " وكان نار الحياة " قدم كالنار على الحياة ، و " من رماد " على " أو اخرنا " للتشويق ، أى من جنس الرماد أو اخر الحياة ، وأولها دخان - أى نحو من جنسه - والمراد : بيان وجه الشبه ، يعنى أن زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدرات الهوى ، بمنزلة الدخان ، و زمان الشيخوخة فيه ضعف القوى ، واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد ، وقيله :

وعيشتى الشباب وليس منها \* صباى ولا ذوائبى الهجان (١)

وقوله : " تداوليل الكلام في المسند " اذ هناك يزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن زيادة التمكن ، كما ترى فى " ثلاثة تشرق الدنيا " - دون " كالنار - ومن رماد " - قوله " أو يكون " عطف على ما بعده أن من قوله " أن يكون " ، أى اذا أريد بالجملة افادة التجدد ، جعل مسندا فعلا ، لأنه الموصوع لافادته ، وتقدم البتة على المسند اليه - الذى هو فاعله - فكما أن افادة التجدد تقتضى كون المسند المفرد فعلا - على مامر - كذلك تقتضى كونه مندما على المسند اليه ، وكيف لا ؟ وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله ، قوله : " احتراز " يريد أنه لو قال : " ويقدم البتة على ما يسند اليه " - بلا تقييد بقوله " فى الدرجة الاولى " - لورد عليه نحو : أنا عرفت ، فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ ولم يقدم عليه ، فلما قيد به لم يرد ، وأراد بنحو " أنا عرفت " : الجملة الاسمية التى مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا إلى المبتدأ .

(١) والبيت من ( الوائى ) وغولابى العلا المعرى ، من قصيدة فى مدح أبى الفضائل ، شرح سقلا الزند ج ١ ص ١٧٧ ، ومعاند التصييص : ج ١ ص ٧٦ ، والايضاح ج ١ ص ١٠٢ .

الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية ، واذا سلكت هذه الطريقة ، سلكت باعتبارين مختلفين : أحدهما أن يجرى الكلام على الظاهر وهو : أن أنا مبتدأ ، وعرفت خبره ، وكذلك : أنت عرفت ، وهو عرف ، ولا يقدر تقديم وتأخير ، كما إذا قلنا : زيد عارف أو زيد عرف - اللهم الا في التلظ - وثانيهما : أن يقدر اصل النظم : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف هو ، ثم يقال : قدم أنا وأنت وهو ، فنظم الكلام بالاعتبار الاول -

وقد علم من هذا التنييد أيضا أن افادة التجدد انما تقتضى وجوب تقديم المسند الذى هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى - لا على ما يسند اليه مطلقا - فلا يلزم من ذلك أن الاسمية في نحو : انا عرفت ، لا تبيد التجدد بالقياس الى المبتدأ ، بل الثبوت فانه توهم فاسد <sup>(١)</sup> ، لأن الضمير وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يقصد بثبوت المسند وتجده له معا ، وقد سبق أن الجملة الفعلية اذا رفعت مسندا ، فافادت تجده للمسند اليه ، فلا تغفل .

قال : " واذا سلكت هذه الطريقة " - أقول : شئ أن يستند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ، ثم بوساطة عود الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية ، قوله : " وهو أن أنا مبتدأ " أى من أول الامر بلا اعتبار تقديم وتأخير ، قوله : " ولا يقدر " - بالنصب - عطف على " يجرى " وشبهه في هذا الاعتبار بزيد عارف وزيد عرف ، لانهم متعنان بهذا الاعتبار ، قوله " الا في التلظ " ( أى يقدر تقديم وتأخير في التلظ ) <sup>(٢)</sup> على معنى أن هناك تقدما وتأخرا صوريا - بحسب التلظ - لاحقيقا - بحسب المعنى - فان ذلك انما يكون في المزال عن مثله لا فيما هو ثابت في محله ، وكلمة " اللهم " تستعمل فيما اذا قصد استثناء أمر نادر مستبعد ، كأنه يستعان بالله في تحصيله ، قوله : " ثم يقال قدم أنا " معنى وجعل مبتدأ - لا أندبغى تأكيدا على حاله - حتى يكون : أنا عرفت جملة فعلية - كما نقله بعضهم عن المصنف - فان امتناع تقديم التوابع فى السعة مشهور فيما بينهم ، وسيأتى فى كلامه : ما يدل عليه ، وتسميتها بالتوابع ، وتصريفها بكل ثان : يشهدان بذلك ايضا ،

(١) وقد حقق هذا الامر بالتفصيل سعد الدين ، انظر : المذلول ٨٦ او ما بعده

(٢) ما بين القوسين ليس فى " أ " .

لا يفيد الا تقوى الحكم ، وسبب تقويه : نحو ان المبتدأ - لكونه مبتدأ - يستدعي أن يسند اليه شيء ، فاذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه عرفه المبتدأ الى نفسه فينمقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ نحو : زيد غلامك ، أو كان متضمنا له ، نحو : أنا عرفت وأنت عرفت ونحو عرف ، أو زيد عرف -

قوله : " لا يفيد الا تقوى الحكم " أى لا يفيد التخصيص ، اذ ليس هناك تقديم معنوى ليستفاد منه التخصيص .

ويرد عليه : أنه يجوز استفادته من التقديم اللفظى ، كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ( الله يبسط الرزق لمن يشاء )<sup>(١)</sup> ، قوله : " وسبب تقويه " صرح أولا : بأن الفعل فى نحو : أنا عرفت ، يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ، ثم بواسطة عوده الى المبتدأ يستند اليه فى الدرجة الثانية .  
وثانيا : بأن المبتدأ اذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه عرفه المبتدأ الى نفسه فينمقد بينهما حكم " مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ، ثم أن هناك ضمير عرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ، وينظم من كلاميه معا أنه فى : أنا عرفت ثلاثة أسانيد :  
الاولى :

الاسناد الى المبتدأ الحاصل بمرقه ما بعده الى نفسه .

الثانى :

اسناد الفعل الى الضمير .

الثالث :

اسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه ، وهذا الثالث مذكور فى الموضحين ، وقد حكم بتأخره عن الاولين ، فمنهم<sup>(٢)</sup> من القم الاسانيد الثلاثة ، ونحو بعيد جدا ، لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد ، ونحو اسناد العرفان الى المتكلم وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان : اسناد الفعل الى الضمير ، واسناد الجملة الى المبتدأ .

(١) من الآية ٢٦ سورة الرعد ، وانظر : الكشاف ج ٢ ص ٤١١

(٢) فى بعض الحواشى : أنه ناصر الدين الترمذى

ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة ، فاذا

---

ومنهم<sup>(١)</sup> من قال : اسناد الفعل الى الضمير ، واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير ، متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار ، اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحاً ، فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه ، وان اعتبر كونه عائداً الى ما قبله وعجازه عنه ، سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود ، ولا شك : أن اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله ، فلذلك قال " اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الأولى ، واسناده الى المبتدأ بوساطة عوده اليه ١٦٠ في الدرجة الثانية " فما صرح به أولاً ليس الا اسناداً واحداً له اعتباران : أحدهما متقدم على الآخر ، وأما الاسناد الى المبتدأ - بصرفه ما بعده الى نفسه - فهو اسناد آخر مفاير بالذات للاسناد المذكور أولاً ، وهو ظاهر ومتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباره ، وذلك : لأن المتنبي لهذا الاسناد نحو المبتدأ المتقدم - مع مطلق صلاحية ما يذكر بعده - ، وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ ، الا أنه أشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول ، حيث قال : " ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً " .

وانما اختصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لأنه داخل في سبب التقوى ، وأما اعتباره الاول ، فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه ، وهذا القول هو الصواب ، فان نحو : أنا عرفت ، جملتان : كبرى ، وصغرى اتفاقاً ، ونى كل واحدة منهما اسناد واحد ، ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير ، ونى الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ ، لكن المصنف زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتباراً وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ ، فظن قوم أنه اسناد مفاير بالذات الى اسناد الفعل الى الضمير ، واسناد الجملة الى المبتدأ فوقموا في التثليث<sup>(٢)</sup> .

---

(١) يقصد به العلامة الشيرازي : انظر : شرحه للمفتاح الورقة ١٠٠ وما بعدها ، وانظر ايضاً : شرح سعد الدين للمفتاح : الورقة ٩٩ ، والمطول : ص ١٨٦ ، وما بعدها .  
(٢) أى قالوا بالاسانيد الثلاثة شبههم بمن قالوا : الألهة ثلاثة .

قلت: نحو يعطى الجزيل ، كان المراد : تحقيق اعطائه الجزيل ضد السامع — دون تخصيص اعطاء الجزيل به — ، وعليه قوله — عز وجل — ( واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ) ليس المراد : أن شيئا سواهم لا يخلق ، انما المراد : تحقيق

قوله " أوزيد عرف " عطفه بأر لأنه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله أخواته المشاركة له فى التقوى ، ثم ان ظا هر ما ذكره فى تدليل التقوى يقتضى تقوى الحكم فى مثل : زيد مررت به ، وزيد أبوه منطلق ، فان التزم : ورد أنه جعل المسند السببى نسيما لما يراد به التقوى ، وان خشي التضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه الفعل أولا ، كان تقييدا بلا دليل ؟

وأجيب : بأن الأمثلة المذكورة عننا وما تندم من أن الفعل يسند الى التضمير ابتداء ، يدلان على هذا التندير ، وفيه بحث سيرد عليك .

قوله : " فاذا قلت " متعلق بقوله : " لا يفيد الا تقوى الحكم " واذا أجرى " هو يعطى الجزيل " على ظا سره — لوقوعه فى مقام لا يناسب التخصيص — أفاد التقوى فقط ، ( وعليه ) أى على الاعتبار الأول المفيد للتقوى فقط وردت هذه الآيات اذ ليس معنى التخصيص ماثما لها ، ونظم الآية الاولى هكذا : ( واتخذوا من دونه )<sup>(١)</sup> — لا من دون الله — فهو سهو قلم ، والمراد بقوله " ونحو يتولى الصالحين " تحقيق توليته ١٦١ لهم — لا حصره فيه — اذ غيره قد يتولاهم ، ومعنى ( يوزعون )<sup>(٢)</sup> : يحبسون ويمنعون — أى يحبس أولئهم ليلحق به أو اخرعهم — وذلك لكثرتهم ، والمقصود تحقيق المنع — لا أن غيرهم لا يوزعون — وأريد بقوله ( وهم قد خرجوا به )<sup>(٣)</sup> تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر ، دلالة على انتفاء ما انتحلوه من احداث الايمان بعد الدخول — لا حصر الخروج بالكفر عليهم — ومحل " قد دخلوا " وما عطف عليه ، نصب على الحال من فاعل قالوا ، قوله " وكذا قلت " عطف على " فاذا قلت " ونحو لأنه مثال من النفي يريد به أن التقوى

(١) من الآية ٣ سورة الفرقان ، ونظامها صحيح فى نسخه المطبعة الأدبية ، ويبدو

أن النسخة التى اطلع عليها الشارح كان فيها الخطأ المذكور .

(٢) الآية ١٩٦ سورة الاعراف .

(٣) الآية ١٧ سورة النحل ، وانظر الكشاف ج ٣ ص ٢٧٩ .

(٤) من الآية ٦١ سورة المائدة ، وانظر : الكشاف : ج ١ ص ٥٠٨ ، ودلائل الاعجاز ص ٨٩ ، ٩١ ، وانظر : الطراز ج ٢ ص ٢٨٥ ، ٢٩ ، ٣١



أنهم يخلقون ، وقوله : ( ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين ) وقوله  
( وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والذين هم يوزعون ) وقوله : ( واذا جاؤكم قالوا  
آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به ) وكذلك اذا قلت : أنت لا تكذب كان أقوى للحكم  
بنفى الكذب عن المخاطب من قولك : لا تكذب من غير شبهة ، ومن قولك : لا تكذب أنت ،  
فان أنت عينا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه بأنه عو لاغيره - لا لتأكيد الحكم -  
فتدبر ، وعليه قول تعالى : ( والذين هم يبرهم لا يشركون )<sup>(١)</sup> وقوله ( لقد حق القول على  
أكثرهم أنهم لا يؤمنون ) وقوله : ( نعميت عليهم الأنبياء يومئذ فهم لا يتساءلون ) وقوله :  
( ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون )<sup>(٢)</sup> .

لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيًا ، لأن سبب التقوى موجود - مثبتا كان الخبر أو  
منفيًا - قوله : " من غير شبهة " اذ ليس في " لا تكذب " ما يفيد تأكيد اصلا ، وفي كونه  
أقوى من " لا تكذب أنت " شبهة ، لكنها تزول بأن أنت عينا لتأكيد المسند اليه -  
لا لتأكيد الحكم وتقويته - فان تقوى الحكم انما عو بتكرر الاسناد المرتب على كون أنت  
مبتدأ<sup>(٣)</sup> والباء في قوله : " بأنه عو لاغيره " متعلق بالتأكيد ، والمعنى : أن الحكم متوجه  
اليه نفسه لم يعد ل به اليه من غيره ، تجوزا أو سهوا أو نسيانا ، لا أن انتقاء الكذب ثابت  
له - دون غيره - لينتو تخصيصا له " فتدبر " أي فيما سبق من أن فائدة تأكيد المسند  
اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ، ومن أن سبب تقوى الحكم : تكرر  
الاسناد ، ليتضح لك الفرق بين : أنت لا تكذب ولا تكذب أنت .

" وعليه " أي وعلى تقوى الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الأمثلة من التنزيل ، لان معنى  
التخصيص لا يناسبها ، بل قصد في الاول : تحيين عدم اشراكهم - لا تخصيصه بهم -  
سواء أريد بهم شائفة مخصوصة ، أو من لا يشرك مطلقا ، وفي الثاني : تحقيق عدم  
ايمان أكثر أهل مكة ، وفي الثالث : تحقيق عدم تساهل أهل المحشر ، وفي الرابع :  
تحقيق عدم ايمان الكفار ، ومعنى ( حن القول )<sup>(٤)</sup> : ثبت الحكم وسبق العلم بأنهم

(١) الآية ٥٩ سورة المؤمنون (٢) الآية ٥٥ سورة الأنفال

(٣) هذه خلاصة ما ذكره الشيرازي في شرحه للمفتاح : الورقة ١٠٠

(٤) الآية ٧ سورة يس ، وانظر : الكشاف ج ٤ ص ٣٠

ويقرب من نبيل أنا عرفت ، وأنت عرفت ، وعو عرف - فى اعتبار تقوى الحكم - زيد عارف ،  
وانما قلت : يقرب - دون أن أقول : نظيره - لأنه لما لم يتفاوت فى الحكاية والخطاب  
والغيبة فى : أنا عارف ، وأنت عارف ، وعو عارف ، أشبه الخالى عن الضمير ، ولذلك :  
لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البيت حيث أعرب فى نحو : رجل  
عارف ، رجلا عارفا ، رجل عارف - كما عرف فى علم النحو - ، واتهمه فى حكم الافراد

لا يؤمنون ، ومعنى ( عميت )<sup>(١)</sup> : استعرت عليهم طرق الاخبار فلا يتسألون عما يحتاجون  
به ، بل يسكتون حيرة وانقطاعا ، أو لا يسأل بعضهم بعضا كما كان دأبهم فى الحياة  
الدنيا .

قوله " ويقرب " وذلك لاستناد " عارف " الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر الاسناد ،  
وفيد " زيد عارف " تقوى الحكم - دون التخصيص - على قياس : " زيد عرف " ، وقيل :  
وأما " هو عارف " فيقرب من " هو عرف " فى التقوى ويساويه فى التخصيص ، لجواز أن يقدر  
" هو " مؤخرا على أنه تأكيد للمستتر فى : " عارف " ، وفيما مل ٠٠٠ والضمير فى قوله :  
" لأنه " واجع الى " عارف " ولعل السرف فى عدم تفاوت " عارف " - حكاية وخطابا وغيبة -  
هو أن المعنى على تقدير موصوف ، أى أنا رجل عارف ، وأنت رجل عارف ، وعو رجل  
عارف ، ولعدم تفاوته " أشبه الخالى عن الضمير " من الجوامد - كحيوان مثلا - فيضعف  
التقوى ، فلا يكون نظيرا - بل شريبا - ، و " لذلك " أى ولشبهه بالخالى وصيرورته بهذا  
الشبه فى حكم كلمة واحدة " لم يحكم على عارف مع ضمير " بأنه جملة ولا عومل " معاملة  
الجملة " فى البناء " ، والذى يدل على أن عارف مع ضميره ليس مبنيا ، أنا نعلم أن  
الخبر فى مثل : زيد عارف ، هو عارف مع ضميره ، كما أن الخبر فى " زيد عرف " هو :  
عرف مع ضميره ، ونعلم أيضا أن الاعراب الجارى على " عارف " هو الذى استحقه المجموع  
بسبب كونه خبرا - لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء<sup>(٢)</sup> الثانى أجرى على الاول ، ولا شك :  
أن ما أجرى<sup>(٣)</sup> عليه اعرابه الذى استحقه لا يكون مبنيا ، وليس لعارف وحده استحقات  
الاعراب الذى أجرى عليه حتى يقال : لا يلزم من اعراب الجزء الاول أن يكون المجموع

(١) من الآية ٦٦ سورة القصص ، وانظر : الكشف ج ٣ ص ٣٣٦ .

(٢) فى الاصل : على الخبر (٣) فى الاصل : ما جرى

نحو : زيد عارف أبوه ،

وبالاعتبار الثانى : يفيد التخصيص ، قال تعالى : ( ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم ) المراد : لا يعلمهم الا الله ، ولا يطلع على اسرارهم

مصريا ، كما ( فى يضرب )<sup>(١)</sup> فى : زيد يضرب ، فان المضاف له اعراب فى نفسه ، فاذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع اعراب آخر محلى يختلف بحسب داخل المبتدأ - دون اعرابه فى نفسه - ، وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلى بحسب اعراب الموصوف - دون اعرابه الاول .

وأما : " عارف " نانه يتغير اعرابه الجارى عليه بحسب داخل المبتدأ وبحسب اعراب موصوفه ، فدل على أن الاعراب الذى استحقه المجموع بكونه خبرا أو صفة ، قوله : " وأتبعه " كانه قيل : " عارف " اذا كان مستندا الى ضمير مستتر ، أشبه الخالى لعدم التفاسوت فكان كلمة واحدة ، فلا يجعل جملة ولا يبنى ، وأما اذا كان مستندا الى ظاهر ، فليس فيه هذا الشبه فينبغى أن يكون جملة ومهيا ؟ .

فأجاب : بأن المستند الى الظاهر جعل تابعا للمستند الى الضمير فى الافراد وعدم البناء ، فهما " أتبعه " راجع الى عارف ، وفاعله نحو : " عارف أبوه " الا أنه تسامح فقال : " نحو : زيد عارف أبوه " .

واعلم : أن الوصف - نحو : مررت برجل عارف أبوه - هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع ناعله على شياس : عرف أبوه ، الا أنه أجرى اعراب الوصف على الجزء الاول ، لما ذكره من الاتباع ، ولأن الجزء الثانى له اعراب فى نفسه ، وأن المشهور عند النحاة : ١٦٣ أن اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة ، لعدم اشتماله على نسبة أصلية - الا أنه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل وجملة - ونى الاعراب الجارى عليه حينئذ اشكال ، وأما نحو : أثناسم الزيدان ، فجملة وكلام - ايضا - لاشتماله على نسبة أصلية مقصودة بالذات .

قوله : " وبالاعتبار الثانى " أى ونظم الكلام بالاعتبار الثانى " يفيد التخصيص " وعند مر : أن ترك صيغة المحصر فى انادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتفوي - ايضا -

(١) ساندسة من " أ "

غيره لابطالهم الكفر في سويداوات قلوبهم ، وسيأتيك بيانه في فصل التقديم والتأخير ،  
ونشير قولنا : أنا عرفت في اعتبار الابتداء - لكن على سبيل القلح - قولك : زيد عرفت  
أو عرفت ، وفي اعتبار التقديم : زيد عرفت بالرفع - يفيد تحقيق أنك عرفت زيدا ، وبالنصب  
يفيد أنك خصصت زيدا بالمرنان ، وأما زيد عرفت ، فأنت بالخيار ، ان شئت قد رت  
المنسربل المنسوب على نحو : عرفت زيد عرفت ، وحملته على باب التأكيد ،

لانعقاد سببه - وان لم يكن مقصودا أصليا - بناء على أن أصل الفعل منمر عند السامع ،  
فلا حاجة الى التأكيد - لكنه لازم قديما - فيقصد اليستبما ، ألا ترى ؟ أن صاحب  
الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى : ( الله نزل أحسن الحديث )<sup>(١)</sup> حيث قال : " في  
إيقاع اسم الله مبتداً وبناء نزل عليه ، تأكيد لاسناد حسن الحديث الى الله تعالى وأنه  
من عنده ، وأن مثله لا يجوز أن يصدر الا عنه ، قوله " مردوا " <sup>(٢)</sup> أى قوم مردوا على  
التناق ، أى تمهروا فيه وتعودوا به ، والسويدا : حبة القلب ، " وسيأتيك بيانه " <sup>(٣)</sup>  
أى بيان أن نظم الكلام بالاعتبار الثانى يفيد التخصيص ، وهو إشارة الى قوله في ذلك  
الفصل " والحالة المقتضية للنوع الاول ١٠٠ الخ " وانما كان اعتبار الابتداء في " زيد  
عرفت أو عرفت " قديما ، لأنه لو فرض أنه كان مؤخرا ثم قدم ، لم يكن لرفعه وجه ، كما  
أن " زيد عرفت " لو حمل على الابتداء ، لم يكن لنصبه وجه ، وقوله : " الرفع يفيد  
تحقيق أنك عرفت زيدا " يدل على أن ما ذكره في تحليل التفوى محمول على إطلاقه ،  
فيقال ههنا : زيد ، صرف الى نفسه ما بعده ، وهو وثوع المرنان عليه ، ثم لما تضمن  
الخبر إيقاع المرنان على ضميره - تحقيقا أو تدويرا - تكرر انتساب الوثوع اليه وتفسوى  
الحكم ، وفسر على ذلك نظائره ، وهذا هو البحث الذى وعدناه ، قوله : " وحملته على  
باب التأكيد " أى : باب التأكيد بالتكرير ، فان المنذر البانى أثره في حكم الملفوظ ،  
فهناك تكرير ضمنى يفيد تأكيداً ، ولا ينافيه امتناع اجتماع المنسر والمفسر صريحا ،  
كما تودهم <sup>(٤)</sup> ، قوله " فليس الا التخصيص " أى فليس يحتمل الا التخصيص ، يعنى : أن  
المنسوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا بأما - كما نى الآية - لم يجوز أن يقد ر فيه  
المفسر الا مؤخرا ، لأن تدويره متندا ما يؤدى الى توالى حرفى الشرط والجزاء - كما

(١) من الآية ٢٣ سورة الزمر ، وانظر : الكشاف ج ٤ ص ٩٥

(٢) من الآية ١٠١ سورة التوبة ، وانظر : الكشاف ج ٢ ص ٢٣٩

(٣) أنظر : شرح سعد للمفتاح . الورقة ١٠١ .

وان شئت قدرته بعده على نحو: زيد اعرفت عرفتة ، وحملته على باب التخصيص ، وأما نحو قوله (وأما ثمود فهديناهم) <sup>(١)</sup> فيمن قرأ بالنصب ، فليس الا التخصيص لامتناع: أما فهدينا ثمود ، وأما نحو: زيد عرف ، ورجل عرف ، فليسا من قبيل: هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء ، بل حق المعرف حمله على وجه تغوى الحكم ، وحق المنكر: حمله على وجه التخصيص ، وانما افترق الحكم بين الصور الثلاث .

ذكر - وأنه ممتنع ، فلا يفيد الا التخصيص .

واعترض عليه: بأن الهداية المذكورة - أعني الدلالة الى ما يوصل الى المطلوب - ٦٤ ليست مختومة بشمود ؟

وأجيب: بأن المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى <sup>(٢)</sup> ، - والصواب: أن تقدير الكلام: مهما يكن من شئ فهدينا ثمود ، فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله ، وقدم شئ مما في حيز القا - أعني ثمود - عليها ، ليكون فاصلا بين الحرفين ، وكالموض من الشرط المحذوف ، وليل على أن المقصود: بيان حال الاسم الواقع بحدأما - أعني ثمود مثلا - فالتقديم ههنا: لهذه الفوائد - لا لقصد التخصيص - الذي لا يلائم الآية ، وما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهره ، ويؤيد ما ذكرناه أنك اذا قلت: جامي زيد وعمرو فقيل لك: ماذا فعلت بهما؟ تقول: أما زيد فضريت ، وأما عمرا فأكرمت بلا قصد الى تخصيص ، ففي قراءة النصب تأكيد اثبات الهداية لهم ، وتحقيقه بالتكرير وكلمة أما ، وأما على قراءة الرنح ، فيتغوى الحكم بتكرار الاسناد ويتأكد بما في (أما) من الدلالة على اللزوم والتحقيق .

قال: "وأما نحو: زيد عرف ، ورجل عرف ، فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين" أي: الاجراء على الظاهر ، وتقدير التقديم والتأخير ونما المراد ان أينما بوجه تغوى الحكم ووجه التخصيص ، وفي قوله: "على السواء" إشارة الى أن "نحو: زيد عرف" يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا ، ألا يرى الى قوله في باب الاستفهام: "فلا

(١) من الآية ١٧ سورة فصلت ، وانظر: الكشف ج ٤ ص ١٥٢ .

(٢) هذا الجواب: ذكره سعد الدين ، انظر: شرحه للمفتاح الورقة ١٠١ والمطلوب ص ١٩٩ .

لأنه اذا قلنا : عرف هو ، لم يكن هو فاعلا ، لما عرف ففى علم النحو : أن ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما عول في موضع الالباس واذا تندم عليها الا صورة كحو : ماضرب الا هو ، أو معنى كحو : انما يدافع عنك أنا ، اذ المعنى لا يدافع عنك الا أنا ، واذا لم يكن هو فاعلا ، احتمال التقديم على الفعل ، فاذا قلنا : هو عرف كان

يحمل نحو قوله : ( الله أذن لكم )<sup>(١)</sup> على التقديم ؟ فليس المراد أن الاذن ينكر من الله - دون غيره - وتوهم كونه اشارة أيضا الى أن نحو : رجل عرف ، يحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو : ( وأجل مسمى عنده )<sup>(٢)</sup> أى حصل عنده مردود<sup>(٣)</sup> بأن كلامه فى منكر لا يكون موصوفا ، كما يدل عليه قوله : " وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدأ " فحو : رجل عرف ، لا يتناول المنكر الموصوف ونفى قوله : " بل حق المعرفة " - أى الاولى والأليق بحاله - نوع اشعار بذلك الاحتمال أيضا . وأما قوله : " وحق المنكر " فللمشاكلة اذ قد تبين<sup>(٤)</sup> : أن كلامه فى منكر لا يصلح للمبتدأ الا بنسبة التقديم ، فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا .

قوله : " أن ضمير الفاعل " قيد الضمير بالفاعل ، لان انفصال الضمير مطلقا - لأسباب أخرى ، وأراد فاعل الفعل - بقرينة قوله " الا اذا أجرى الفعل " - وقوله " ففى موضع الالباس " - نحو : زيد عمرو يضربه<sup>(٥)</sup> - نحو احتراز عن نحو : نند زيد ضربته ، اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالباس بلحق التاء ، وأما الصفة الجارية على غير من هسى له فلا يشترط فى انذال ضميرها الالباس ، نحو : نند زيد ضربته نى ، وحصر الانفصال فى هذين السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا ، فان حذفه يقتضى الانفصال أيضا - فنوله تعالى ( لو انتم تملكون )<sup>(٦)</sup> -

قوله : " واذا لم يكن هو فاعلا ، احتمال التقديم على الفعل " ان أراد تقديمه عليه باقيا على اسمه ورسمه ، فاحتماله اياه مضموع ، فان كونه تأكيدا أو بد لا يمنع تقديمه - كما أن

(١) من الآية ٥٩ سورة يونس ، وجوز الزمخشري كون الهمزة للانكار ، الكشف ج ٢ ص ٢٢٦ وعبد القاهر عد الآية مما أريد به انكار الفعل من اصله ثم أخرج اللفظ مخرجه اذا كان الانكار فى الفاعل ، دلائل الاعجاز ص ٢٩ .

(٢) من الآية ٢ سورة الانعام

(٣) هذا ابطال لكلام سعد الدين فى شرح المفتاح - حيث قال بذلك - الورقة ١٠١

(٤) فى " أ " قد ثبت (٥) فى " أ " ضربه - بالماعى -

(٦) من الآية ١٠٠ سورة الاسراء ، وانظر اعرابها فى : البحر المحيط ج ٦ ص ٨٤

له ذلك الاحتمال مع احتمال الابتداء ، لكونه في موضعه وكونه - مع ذلك - على شرطه في قوة الفائدة بالاخبار عنه - وهو تعرفه - واذا قلنا : عرف زيد كان زيدا مرفوعا بحرف لقلّة نظائر : ( وأسروا النجوى الذين ظلموا ) وحينئذ لا يكون له احتمال التقدم على الفعل ، كما سبق في علم النحو ، فلا يكون لقونا : زيد عرف غير احتمال الابتداء - اللهم

كون زيد فاعلا يمنعه - وان اراد تقديمه عليه باخراجه من كونه تابعا وجعله مبتدأ ، فمثله جائز في الفاعل أيضا .

وأجيب عن ذلك : تارة بأن المسنف خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السمة - كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي .

وبنا فيه : ما سيذكره من أن نحو : " عليك ورحمة الله السلام " يلزم أن يكون عديم النظر وأن لا يسوغه الانية التقديم والتأخير .

وأخرى : بأن فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع - كما في جرد فطيفة ، ( والمؤمن المائذات الطير )<sup>(١)</sup> - دون فسخ الفاعل ، وأيضا : الفاعل عمدة ، فاذا فسخ زالت تلك الجملة وبقي الفعل بلا فاعل .

ويرد عليه : أن الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباري - يمكن اعتباره في : زيد نام - كما في : جرد فطيفة - وهو عرف ، فمن أين الامتناع ؟ وبقاء الفعل بلا فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ ، قوله " مرفوعا بحرف " أي على أنه فاعل له - لا على أنه بدل من فاعله المفسر - لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه - كما قيل في : ( وأسروا النجوى الذين ظلموا )<sup>(٢)</sup> - قليل فسي كلام العرب ، فلا وجه لحمل : " زيد عرف " - بكثرة استعماله - على أنه مقدّر بذلك

(١) هذا صدر بيت للناطقة الذي يأتي : من قصيدة في مدح النعمان والاعتذار اليه ، وتام البيت : ..... تمسحها \* ركبان مكة بين القيل والسند

ويروى : ترقبها ، وبين القيل ، والمائذات : الحديثة النتاج ، وتمسحها : أي تمسح الركبان عليها ، والقيل والسند : اجتماعان بين مكة ومنى ، ودوان الناطقة ص ٣٥ وخزانة الانبج ٢ ص ٣١٥ ، والكشاف ج ٣ ص ٤٨١ ، والمستقصى ج ١ ص ٣٥

(٢) من الآية ٣ سورة الانبياء ، وانظر وجوه اعرابها في : البحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٦ ، والكشاف ج ٣ ص ٨٠ .

الا بذلك الوجه البعيد ، فلا يرتكب عند المعرف لكونه على شرط البتداء ، وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط اذا لم يمنع عن التخصيص مانع كما اذا قلت : رجل جاء ، لصحة أن يراد : الجائى رجل — لا امرأة — أيها السامع دون قولهم : شرأمر ذانا به لامتناع أن يراد : المهر لذى ناب شر لاخير ، اللهم الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر ،

### القليل .

فان قلت : كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا فى أفصح الكلام ؟ قلت : فى الآية وجه آخر سوى الابدال : — أن يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا ، كما فى : أكلونى البراغيث ، وأن يكون ( الذين ظلموا ) نصبا على الذم أو رفعا عليه — أو على أنه مبتدأ مقدم عليه خبره ، ان لا الباس — كما فى : زيد قام —

وعلى تقدير الابدال فى الآية : لا الباس فيها بالفاعل ، لابرار الضمير — بخلاف " حرف زيد " — فان الحمل فيه على البدل يوجب الالباس بالفاعل ، قوله : " الا بذلك الوجه البعيد " — أو أن يحمل زيد ، بدلا من الضمير اليهم ، قوله : " لفوات الشرط " — يعنى فوات ما عدا التقديم من الشروط ، فنحو : رجل عالم جائئى " لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء ، وقوله : " اذا لم يمنع " متعلق بقوله : " وانما يرتكب عند المنكر " ، وقوله : " كما اذا قلت " مثال لما لا مانع فيه و " أيها السامع " متعلق بقوله " لصحة " وتنبه على أن صحة ارادة تخصيص الجنس منها ظاهرة لمن يصلح أن يكون سامعا ، ليتنبه به على أن امتناع ارادته من " شرأمر ذانا به " كذلك ، وذلك لأن هدير الكلب : صوته عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه ، قال فى الصحاح <sup>(١)</sup> : هو صوته دون نباحه من قلة عبره على البرد ، فالاهرار لا يذون الامن الشر ، فمن قال : المعنى أن الذى أمره من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم <sup>(٢)</sup> . قوله : " الا اذا حملت " متعلق بقوله : " دون قولهم " أى فى قولهم مانع من ارادة التخصيص — الا اذا حملت التخصيص على وجه آخر ، وهو التخصيص الفردى — ان ليس فيه حينئذ ذلك المانع الذى كان فى نفس الكلام بقوله : " يسار اليه كثيرا " يعنى فى مقامات مثل هذا التركيب نحو : " رجل جاء " —

(١) الصحاح : ج ٢ ص ٨٤٥

(٢) يقصد : عبد القادر انظر : دلائل الاعجاز ص ٩٤ ٩٥ .



وهو الافراد على تقدير: رجل جاء لا رجلان ، فانه محمل يشار اليه كثيرا عند علماء هذا النوع ، وشرأمر ذا ناب لا شران ، لكن بهذا الوجه يكون نابيا عن مظهر استعماله ، واذ صرح الأئمة - رحمهم الله - بتخصيصه حيث تأولوه : بما أمر ذا ناب الا شره فالوجه : تفضيع شأن الشر بتكثيره ، كما سبق فهو محزه ، - ولما عرفت من أن بناء الفصل على المبتدأ أقوى للحكم ، تراهم اذا استعملوا لفظ المثل

لا فى مثل هذا التركيب بعينه - ، ولذلك قدمه عليه ، والاستبعاد المستفاد من لفظ " اللهم " = الدال على الندرة - راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه فى هذا التركيب بعينه فى مواضع استعماله ، فلا ينافى تلك الكثرة ، قوله : " وشرأمر ذا ناب لا شران " عطف على قوله : " رجل جاء لا رجلان " ، وانما كان " نابيا عن مظهر استعماله " لانهم يستعملونه فى مقام تفضيع الشر وتفضييعه - لا فى بيان انراذه - .

قوله : " واذ قد صرح الأئمة بتخصيصه " أى بالحصر فيه " حيث تأولوه بما نقله لا بتخصيص النكرة بما يصح وقوعها مبتدأ ، حتى يقال : تخصيص النكرة الواقعة مبتدأ واجب - صرحوا به أم لا - قوله : " فالوجه " - جواب اذ - أى اذ قد صرحوا بتخصيصه - مع تحقق ما قد بيناه من امتناع التخصيص الجنس ، ونحو التخصيص الفردى - لزم لللب وجه هو " تفضيع شأن الشر " بحمل تكثيره على التهويل والتعظيم ، ليكون التخصيص نوعيا - اذ لا مانع منه - أى شرعنا أمر ذا ناب - لا شر صغير ، قوله : " فهو محزه " أى التفضيع محزما تأولوه ، من : أصاب المحز ، وطبق المفصل (١) .

وقد أورد : أن المنكر حينئذ مرصوف ، فيصح الابتداء به - كالمظهر المعروف - فلا يرتكب فيما يضا التثديم والتأخير ، فلا يستفاد التخصيص ؟ .

وأجيب : بأنه يستفاد من طريق آخر ، هو مفهوم الصفة ، كما تقول : ضربت أكبر أخوك - أى لا أصغرها - ، وهو معتبر فى عرف اللغة ، كما سيصرح به من أن قولك : ما ضربت أكبر أخوك ، يفيد - بدليل الخطاب - أن يكون ضاربا لأصغرها (٢) .

(١) عما مثالن ، وسبق توضيحهما

(٢) هذا . وانظر : الايضاح ج ١ ص ٦١ ، والمطلول ص ١١٨ .

ولفظ الغير - بطريق الكناية - نحو : مثلك لا يبخل ، أى أنت لا تبخل ، وغيرك لا يوجد بمعنى : أنت تجرد ، من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والغير على انسانين يقصد اليهما ، لا يكادون يتركون تفديهما .

( تفديم مثل وغير )

قوله : " ولما عرفت من أن بناء الفصل على البتة أقوى " أى أشد قوة " للحكم " فأنوى : أنعمل تفصيل ، مبنى من المزيد ، أو أشد قوة لافادة الحكم ، والشرطية - أعنى : اذا استعملوا - لا يكادون " - ثانى مفعولى " تراهم " - أى البلغاء - ووجه الكناية فى " مثلك لا يبخل " أن البخل اذا نفى عن يكون على أخى أو صافه ، ويسد مسده فقد نفى عنه قطعا ، ونفى " غيرك لا يوجد " أن الجود لا بد له من محل ، فاذا نفى عن يفايره ، فقد أثبت له بلا شبهه .

وقوله : " من غير " متعلق باستعمالوا ، وكلمة " غير " بمعنى : لا ، أى استعمالا ناشئا من عدم ارادة (١) التعريض (٢) ، أى لم ينشأ من ارادته .

و " على انسانين " متعلق بالتعريض ، على تضمين معنى الاطلاق - أى على انسانين معينين يقصد اليهما بلفظي المثل والغير - كان يراد مثلا أن زي - المشهور بمماثلة المخاطب أو بمفايرته - لا يبخل ولا يوجد ، فليس فى الكلام حينئذ كناية حكيمه ، لأن ما قصدته (٣) من الحكم على زيد - بعدم البخل أو الجود - فقد صرح به ، وليس فيما ينشأ تعريض اصطلاحى ، أعنى امالة الكلام الى عرض - أى الى جانب منه - لأن الكلام موجه نحو ذينك الانسانين ، ومبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصيتهما ، حيث كنى عن ذانیهما بما اشتهرا به - من المماثلة والمنايرة - فكانه عرض بهما . قوله " لكونه " تعليل للنفى فى " لا يكادون " و " أعون " من الاعانة و " ان ذاك " ظرف للمراد ، أى المعنى الذى أريد بلفظي

(١) نفى ارادته

(٢) التعريض : خلاف التصريح ، تقول : عرضت لفلان ولفلان : اذا قلت غولا وأنت

تعنيه ، وفى المثل : ان نفى المعارض لمنذوحة عن الكذب ، أى سعة .

(٣) فى " أ " ما قصد به

لكونه أعون للمعنى المراد بهما إذ ذاك ، ويتحقق عذافي علم البيان ان شاء الله تعالى

---

• " المثل والغير " إذ ذاك الاستعمال الذي يوطئ طريق الكناية بلا تعريض حاصل .

ولا يتحقق " على صيغة المبني للمفعول ، من تحققته ، إذا علمت حقيقته ، وهذا " إشارة إلى كون التقديم أعون ، أي ستعلم هناك أن الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم ، وأن المنسود بالكناية فيه تفويته ، فيعلم حينئذ علما تاما ، أن تقديمهما أعون لما أريد بهما .

وأما إذا قصد بهما إلى إنسانين ، فليس يلتزم تقديمهما ، لفقدان تلك العلة المقتضية له ، أعنى : كونه أعون على المراد بهما (١) .

---

---

(١) عذا ، وانظر : دلائل الإعجاز ص ٩١ - ٩٣ .

فصل : واعلم : أن للفعل ولما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك  
والاثبات ، والاظهار والاضمار ، والتقديم والتأخير ، فلا بد من التكلم هناك ومن التكلم  
على الخصوص في تقييده - أعني الفصل - بالفيود الشرطية فنقول : أما الترك فلا يتوجه  
الى فاعله ، كما عرف في علم النحو وإنما يتوجه الى نفس الفعل ، أو الى غير الفاعل ، لكنه  
لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا في المفعول - كما ستقف عليه .

### :: فصل : في أحوال متعلقات الفعل ::

~~~~~

فصل : واعلم . . . الخ " هذا هو الفصل الذي وعده في الحالة المفتضية لتفديد الفعل  
أن يذكره في آخر هذا الفن ، وقد أعاد معها ذكر هذه الاعتبارات - أعني الترك وأحواله  
- مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد ، وليبني عليه تفاصيلها ، ولم يرد أن كل واحد  
من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به - من الفاعل وغيره -  
فان الاضمار - مثلا - يجري في الفعل والحال والتمييز ، بل أراد : أنها جارية اجمالا ١٦٨  
في الفعل ومتعلقاته ، وإنما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ، ليشير الى  
أن جريانه في غير الفاعل لا يتضح اتضاحا ظاهرا الا فيما ذكره ، قوله " على الخصوص "  
حال من " التكلم " أو : في موضع المصدر له - أي تكلمنا كائنا على الخصوص - قوله " الى  
فاعله " أي الى فاعل الفعل ، فانه لا يحذف وحده - وان كان يحذف مع فعله - بخلاف  
فاعل المصدر ، فانه يحذف وحده ، وتجوز الكسائي<sup>(١)</sup> حذف فاعل الفعل في تنازع  
الماملين مردود ، وتركيب : ماضرب وأكرم الا أنا ، لم يوجد في كلام العرب الصرياء ،  
فلم يعتد به ، وان حمله الجمهور على حذف الفاعل ، قوله " الى نفس الفعل " أي يحذف  
وحده كما يحذف مع فاعله أيضا ، وكأنه أشار بلفظ النفس - ههنا - الى أن الفاعل لا  
يتوجه الحذف الى نفسه ، ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان أظهر في المراد قوله :  
" الا في المفعول به " وذلك : لانه داخل في مفعولية الفعل المتعدي ، فاذا لم يذكر

(١) انظر مذهبه في : الايضاح لابن العزاجب . الورقة ٢٤ ، وشرح الأشموني : ج ١  
ص ٢٠٤ ، والكسائي : نحو على بن حمزة الاسدي ، كان اماما في اللغة والنحو  
والقراءات ، وكان يربب الامين ، وروى عن حمزة الزيات ، وروى عنه القراء وأبو عبيد  
وتوفى سنة ١٨٩ هـ .

- أما الحالة المفتضية لترك الفعل : فهي أن تفنى ثرائن الاحوال عن ذكره  
ويكون المطلوب هو الاختصار ، أو اتباع الاستعمال الوارد على تركه كما إذا أردت ضرب  
المثل بقولهم : لا حظية فلا ألية ، أو بقولهم : لو ذات سوار لطمتنى ، أو غير ذلك مما

انساق الذهن <sup>(١)</sup> انسياقا بسهولة الى أنه متروك ويطلب معرفة حاله هل هو منسى ، أو  
منوى بحسب القرائن ؟ فلذلك انكشف حاله فى الترك انكشافا تاما ، وبين لتركه  
مفتضيات ، بخلاف غيره - مما لا يدخل فى مفعولية الفعل - فان الترك لا يتضح فيه كذا لك ،  
ويعلم حاله فى الترك فى مفعولية الفعل - فان الترك لا يتضح فيه كذا لك ، ويعلم حاله  
فى الترك مما ذكر فى ترك المنعول ، على طريقة المثالية .

(ترك الفعل : )

قوله : " أن تغنى ثرائن الاحوال " أراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية ، وجمعها  
نظرا الى مواد جنس الفعل - لأن الكلام فى تركه - والا فالمادة الواحدة يكفيها غرض  
واحدة ، واقتصر من مرجحات الترك : على ذكر " الاختصار واتباع الاستعمال " لأن  
المقصود <sup>(٢)</sup> ههنا بيان القرائن فاعتمد فى تفصيل مرجحات ترك الفعل على ما تقدم فى  
ترك المسند ، وقد قبلنا لك حال اتباع الاستعمال ، وأن الاستعمال الوارد على ترك  
شئ ، يتناول التماسى أيضا - كما يظهر من تمثيله بهذين المشلين - فان حذف الفعل  
فيهما قياسا قطعاً ، " وحظية " من حظيت المرأة عند زوجها ، صارت ذات حظوة  
و " ألية " من ألا يألوا ، إذا قصره وأمله : أن رجلا كان لا يحظى هذه امرأة ، فلما تزوج  
هذه ، اجتهدت فى أن تحظى عنده ، فلم تنجح فطلقها فقالت ذلك <sup>(٣)</sup> ، أى ان لم يثبت  
لك فى النساء حظية نأنا غير ألية ، وقد يروى بنسب الاسمين - أى ان لم أكن حظية فلم  
أكن ألية - فصار مثلاً يضرب فى كل غشمية كان الانسان احلا لها مجتهدا فيها ، لكنها  
امتنعت عليه بعارض لا من جهته .

وقصة حاتم فى قوله " لو ذات سوار لطمتنى " <sup>(٤)</sup> مشهورة ، وجواب " لو " محذوف

(١) الذهن : الفطنة والحفظ ، وأيضا : القوة (٢) فى : " أ " مقصوده

(٣) انظر : الصحاح ج ٦ ص ٢٣١٥ ، وكتاب سيويه : ج ١ ص ١٣١

(٤) انظر : المستقصى : ج ٢ ص ٢٩٧ ، ومجمع الامثال ج ٢ ص ١٢٢

هو مصبوب في هذا القلب ، أو على ترك نثائره ، كما اذا قلت : ان زيد جاء ، ولو عمرو ذهب ، وتلك القرائن كثيرة ، وأنا أضبط لك منها همها ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن الضبط ، فأقول : — والله الموفق للصواب — منها أن يكون مفسرا كحسب :

— أى لسان على — وقيل : هى بمعنى التمنى فلا حاجة الى جواب ، لكنه لا يتمين مثالا لأن لو — بمعنى التمنى — لا يستلزم النحل ، قوله " أو غير ذلك " — بالجبر — عطف على قولهم ، أى كما اذا أردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفصل ، قوله " كما اذا قلت : ان زيد جاء ، ولو عمرو ذهب " يعنى : اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه <sup>(١)</sup> ، ان لو كان مسموعا لجاز أن يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه ، قوله " وتلك القرائن " أى : التى تخفى عن ذكر الفصل فيحذف حينئذ — اما جوازا واما وجوبا ، واما وحده أو مع فاعله — " كثيرة " وأنا أضبط أى أجمع لك من القرائن فى هذا المقام " ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن " جمعى ، بأن تقيسه عليه ، وكلمة " عسى " مفتحة <sup>(٢)</sup> ، أو بتقدير القول ، لأن الجملة الانشائية لا تنفع صلة للموصول ، قوله " يشذ " — بدون أن يؤيد انحامها — ونائدتها : الاشعار بأن الشذوذ عن الضبط محتمل — لا قطعى — ، قوله " منها أن ينون " أى الفصل مفسرا ، فيحذف وجوبا ، لأن المقصود الابهام بحذفه ثم تنسيه ، نلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى ، والاسم المرفوع بعد ان ، ولو ، وهلا ، محمول على أنه فاعل لفصل محذوف — لا مبتداً — لاختصاص هذه الكلمات بالافعال ، وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر ، وأما همزة الاستفهام فقد يجمال ما بعدها مبتداً ، لجواز دخولها على الاسماء والانمال ، وقد يجمال فاعلا — كما اختاره — لأن الاستفهام بالفعل أولى ، فلا يترك اذا أمكن ، وللتنبية على الفرق اعاد لفظة " نحو " وذكر للاستفهام أمثلة ثلاثة ، لأن المفسرا ما أن يوافق المفسر لفظا ومعنى — كما فى " أزيد ذهب ؟ — " أو معنى ، كما فى : " أزيد ذهبه ؟ " ، أى أذعب ، واما أن يناسبه كما فى : " أزيد ذعب أخوه ؟ " — أى انفرد — قوله " ونحو : واياى نارهبون " <sup>(٣)</sup> أعاد لفظة

(١) فى " أ " لعينه

(٢) قال : قحم فى الأمر قحوما ، روى بنفسه فيه من غير رواية .

(٣) من الآية ٤٠ سورة البقرة . وانظر اعرابها فى البحر المحيط ج ١ ص ١٥٧ .

( ان ذو لوثه لانا ) ولوذات سوار لطمتنى ، وعلا أبوك حضر ، و ( اذا السماء  
انشقت )<sup>(١)</sup> ونحو : أزيد ذهب ؟ أو ذهب به ؟ أو ذهب آخره ؟ ونحو ( واياى  
فارهيون ) كما سبق التعرض له فى علم النحو ، ومنها : أن يكون هناك حرف اضافة ، فان  
حروف الاضافة - لو ضمتها على أن يقضى بجماعى الأفعال الى الاسماء - لا تنفك عن  
الأفعال ، الآن دلالتها لا تتخطى الفعل المطلق ، فاذا أريد تقييده احتيج الى  
دلالة أخرى ، ثم هى تتفاوت ، فتارة يكون الشروع فيه ، كما اذا قلت عند الشروع فى

"نحو" لأن المحذوف هنا الفعل مع الناعل ، والمذكور منصوب ، وفيما سبق كان المحذوف  
مجرد الفعل والمذكور مرفوعا ، وسأتى الكلام فى فاء " فارهيون " قوله " كما سبق التعرض  
له " أى لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة ، فانه ذكر فى المنحول به<sup>(٢)</sup> :  
أن الفعل يضمن بشرط أن يفسر - اما بلفظه ومعناه ، واما بجماعه ، أو بالزمه ، وأن  
حروف الشرط والتضيض ، يمتنع دخولها على غير الأفعال ، وأن دخول الاستنهام وإذا  
على الفعل أوقع ، وقد مثل فى بحث الفاعل لانهما الفعل وحده بقوله ( ان ذو لوثه لانا )<sup>(٣)</sup>  
قوله " ومنها أن يكون هناك " أى فى موضع حذف الفعل " حرف اضافة " - أى حرف جر - ١٧٠  
قوله " لو ضمتها على أن يقضى بجماعى الأفعال " أى بأن توصلها الى الاسماء ، وتضيفها  
وتنسبها اليها ، ولذلك سميت حروف الاضافة ، فهذه الحروف " لا تنفك " عن معانى  
" الأفعال " ، لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل الملقى ، وإذا أريد  
تفديد ذلك المطلق بخصوصية " احتيج الى دلالة أخرى " ثم تلك الدلالة الأخرى  
" تتفاوت ، فتارة : يكون الشروع فيه " أى فى الفعل الذى يضمن اللفظ الدال عليه ،  
قوله " فانه " أى فان الشروع فى القراءة " يفيد أن المراد : باسم الله أقرأ " ، والباء فى  
" بسم الله " اما للدلالة - على معنى ملتبسا متبركا به أقرأ - واما للاستعانة - أى  
باستعانة اسم أفعل - والاول أحسن<sup>(٤)</sup> ، وقد ر " أقرأ " - دون : أن أبتدئ القراءة -  
ليفيد تلبس القراءة كلها باسم تعالى ، وآخر ، فهذا الى الاختصاص - أن ناسب المقام -

(١) الآية ١ سورة الانشقاق

(٢) انظر : مفتاح العلوم - قسم النحو - ٤٩

(٣) هذا عجز بيت من ( البسيط ) من أبيات لفريق بن أنيف ، وأول البيت :

إذا لقام بنصرى معشر خشن \* عند الحفيظة ان ذو لوثه لانا

انظر : شرح ديوان الحماسة ج ١ ص ١٠١ - ١٢ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٣٢١ ،

وبجالس ثعلب ج ٢ ص ٤٧٣ . (٤) وهذا ملخص ما ذكر فى الكشاف ج ١ ص ٣٠

القراءة : بسم الله ، فانه يفيد أن المراد : باسم الله أقرأ ، أو عند الشروع فى القيام أو القعود ، أو أى فعل كان ، فانه يفيد ذلك ، وتارة : يكون الاشتراك ، كقولك لمن أعرس : بالرفاء والبنين ، أو لمن فوخر اليك ، أن تختار : اليك الاختيار ، فانه يفيد بالرفاء أعرس ، واليك يفوض ، وتارة : يكون عموم الاستعمال ، كقوله : فى الدار أو فى البلد أو فى كذا ، فانه لا يراد إلا معنى الحصول ، وتارة : يكون غير ذلك من مقيدات الأحوال ففس ، ومنها : أن يكون الكلام جوابا بالسؤال واقع ، نحو أن يسمع منك : يكتب القرآن لى

والا : نالى مجرد الاعتماد ، قوله " نانه يفيد ذلك " أى فان الشروع يفيد تقدير الفصل الذى شرع فيه مؤخرا عن اسم الله تعالى .

قوله " يكون الاشتراك " يعنى أن يفتن الفصل كله بالقول الذى يقتضى تقدير الفعل - لا أن يفتن به مجرد الشروع فيه - كما فى بسم الله ، والرفاء : الموائمة والالتزام وهذا دعاء الجاهلية للمعمر ، وقد ورد عنه النهى <sup>(١)</sup> ، والاختيار فاعل " يفرض " المحذوف ، و " اليك " ظرف لفوق ولا يصح أن يجعل " الاختيار " مبتدأ ، واليك خبرا له ، لأن الظرف الواقع خبرا لا يكون إلا مستترا ، ( ولا يجوز أن يكون اليك ضمنا مستقرا ) <sup>(٢)</sup> لا متناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام ، والحذف فى هذه الصور جائز ، قوله " وتارة يكون " أى تلك الدلالة الأخرى " عموم الاستعمال " أى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفصل المفيد ، أو كثرة استعمال ذلك المعنى بوجوه ، فى ضمن جميع الأفعال ، قوله " لا يراد إلا معنى الحصول " لأنه المعنى العام الذى يقصد اليه فى الظروف إذا لم يكن هناك قرينة مخصصة ، وإنما قال : " معنى الحصول " تنبيها على جواز ( تقدير ) <sup>(٣)</sup> الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بوجهناه .

ثم إن مفهوم الحصول - مع عمومه للأفعال - له خصوصية بها يمتاز عن سائر - كإقامة والقعود - فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مفيدا ، والحذف فى هذه الصور

- (١) وذلك : ما روى من حديث الحسن قال : قدم عقيل بن أبى طالب البصرة فترجأ امرأة من بنى جشم فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا كذلك ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم - نهى عن ذلك وأمرنا أن نقول : بارك الله لك ، وسارك عليك . سنن ابن ماجه : ج ١ ص ٦١٥ ، والسنن الكبرى ج ٢ ص ١٤٨ ، وأنظر : مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٦ .
- (٢) ما بين القوسين ليس فى " أ " (٣) ليست فى " أ "



فتسأل : من يكتبه ؟ فتقول : زيد ، فيكون الحال مفعلية عن ذكر يكتب ، وعليه قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله )<sup>(١)</sup> وقوله ( ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله )<sup>(٢)</sup> أو جوابا لسؤال مقدر مثل أن يقول : يكتب القرآن لى زيد ، وعليه بيت الكتاب ( ليك يزيد ضارع ) وقراءة من قرأ ( يسبح له فيها بالقد والآن \* رجال )<sup>(٣)</sup> ، ( كذلك يوحى إليك ربك ) ببناء الفعل للمفعول فى البيت وفى الآيتين .

٧١ واجب ، قوله " من مفعليات الاحوال " أى من الاحوال المفعلية للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الانفاقة ، وذلك : مثل أن يسبق ذكر الفعل نحو : ضربته اليوم وللتأديب ، أو يسبق ما يدل عليه نحو : ( ليحرق الحق )<sup>(٤)</sup> أى فعل ما فعل .

قوله " فيكون الحال مفعلية " دل على أنه أراد بالحال : ما يعم المقال ، لان المفعلى ههنا قول السائل " من يكتبه ؟ " .

وقد يقال : جعل القرينة كونه جوابا للسؤال - لان نفس السؤال - فيكون قرينة حالية ، ولو اعتبر مثل هذا التأويل ، لم يثبت قرينة لفظية أصلا ، قوله " وعليه " أى وعلى ترك الفعل جوازا - لكون الكلام جوابا لسؤال واقع - قوله تعالى ( ولئن سألتهم من خلق ) وذلك : لأن السؤال نفسه واقع فى الآيتين - أى حاصر مذكور فيهما ، الا أن كون السؤال سؤالا مفروضا مقدر فيهما ، وذلك لا يتقدح فى وقوع ذات السؤال ، فالآيتان كالمثال الذى ذكره أولا فى الاشتغال على سؤال واقع - وان امتاز عنهما : بأن السؤال فيه متصف بالسؤالية تحقيفا - وقد عرفت السرفى اختيار كون " زيد " - فى جواب : من شام ؟ - فاعلا - لا مبتدا - ، قوله " لسؤال مقدر " يعنى ذات السؤال مقدر غير مذكور ، قوله " ضارع لخصومة " أى دليل لأجل خصومة ، وهو فاعل فعل محذوف - أى يبيكه ضارع - وقيل : أى ليك ، والثانى أليق بالمعنى ، والأول أنسب بالسؤال المقدر ، ( ومختبسط مما تدليح الطوائع ) أى : سائل من أجل الحاجة

(١) من الآية ٢٥ سورة لقمان ، ٣٨ سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٣ سورة النكبات (٣) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ سورة النور

(٤) من الآية ٨ سورة الانفال

ومن البناء على السؤال المقدّر : ارتفاع المخصوص في باب نعم وشمس ، على أحد القولين  
وعسى أن نتعرض - في فصل الإيجاز والاطناب - لهذا الباب •  
وان هذا التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة •

المليحات - أي أهلاك المهلكات ماله - والمقصود : أن يزيد كان معاوننا للأدلاء مراعيًا  
للفقراء<sup>(١)</sup> ، ونظم الآية هكذا ( وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز  
الحكيم )<sup>(٢)</sup> فقله " يوحى إليك ربك " سهو وقع منه ههنا ، ونرى غم النحو أيضا ، قوله  
" ومن البناء على السؤال المقدّر " فصله عما قبله ، لأن السؤال المقدّر ههنا قرينة للمبتدأ  
المحذوف - لا للفعل - كأنه لما قيل : نعم الرجل سأل سائل : من الرجل ؟ فأجيب :  
زيد - أي عوزيد - ، والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب مرعية ههنا ، إذا جعل  
كلمة ( من ) خبرا لما بعدها - أعني الرجل - على عكس ما تقدم في : زيد ، جوابا  
لقولك : من التأنيب ؟ فليكن ذلك على ذكر منك ، فقله " لهذا الباب " أي باب نعم  
وشمس •

قال : " وان هذا التركيب " أي الذي بنى فيه الفعل للمفعول ، وذكر الفاعل  
مرفوعا بمقدّر ، والمناطحة : مضاربة الكشين بقرونها ، و " السماك " : كوكب من  
الثوابت ، خسر بالذكر • لدلالة اسمه على السموك - أي العلو والارتفاع -  
و " اقتضاب الكلام " : ارتفاعه ، والأفانين - جمع افنان - بمعنى النوع ،

١٧٢

(١) والبيت من ( الطويل ) ونسب إلى ليبد ، وهو في ديوانه : ص ٣٦٢ من  
الشعر المنسوب له ،

ونرى خزنة الأدب ج ١ ص ٣٠٣ ذكر أنه لنهشل بن حري في رثاء يزيد بن نهشل  
وفي معاهد التنصيص ج ١ ص ٧٠ نسب إلى ضرار ابن نهشل •

وفي كتاب مبيوه ج ١ ص ١٤٥ ينسب إلى الحرث بن نهيك ، كما ينسب أيضا  
إلى : مزرد ، والحرث بن ضرار والمهلل ، وانظر : الخصائص ج ٢ ص ٣٥٣  
والكشاف ج ٢ ص ٤٤٧ ، وديح القرآن ص ١٨ •

(٢) من الآية ٢ سورة الشورى ، وفي بعض النسخ ( يوحى إليك ) أي : ربك ،  
فيكون السهو من الناسخ ، وذلك بتركه أي التفسيرية •

الى حيث يناطح السماك ، وموقعه أن يصل من بليغ عالم بجهات البلاغة بصير بمقتضيات الاحوال ، ساحر في اقتضاب الكلام ، وماهر في أنانين السحر ، الى بليغ مثله ، مطالع من كل تركيب على حاق معناه وفصوص مستبهمات ، فان جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ، ولا قيمتها تغلو ولا تشتري بثمنها ، ولا تجرى في مساومتها على سننها ، مالم يكن المستخرج لها بسميرا بشأنها ، والراغب فيها خبيرا بمكانها ، وثن الكلام : أن يوفى من أبلغ الاصفا ، وأحسن الاستماع حقه ، وأن يتلقى من القبول له والاعتزاز بأكمل ما استحقه ولا يقع ذلك : مالم يكن السامع عالما بجهات حسن الكلام ومعتقدا بأن المتكلم تحمدها في تركيبه للكلام عن علم منه ، فان السامع اذا جهلها لم يميز بينه وبين مادونه وربما أنكره ، وكذلك اذا أساء بالمتكلم اعتقاده ربما نسب في تركيبه ذاك الى الخذلان وأنزل كلامه منزلة ما يليق به من الدرجة النازلة ، ومما يشهد لك بهذا ما يروى عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يشيع جنازة فقال له نائل : من المتوفى ؟ - بلفظ اسم الفاعل - سأل عن المتوفى ، فلم يقل : فلان بل قال : الله ، ردا لكلامه عليه مخطئا اياه ، منبها له بذلك على أنه كان يجب أن يقول : من المتوفى ؟ بلفظ اسم المفعول ، ويقال : ان هذا الواقع كان أحد الأسباب التي دعت الى استخراج علم النحو فأمر أبا الاسود الدؤلي بذلك ، فهو أول أئمة علم النحو رضوان الله عليهم أجمعين ، وما

و " حاق معناه " وسماه وحقيقته وفصوص الشيء : مختاراته ، مستمارة من نص الخاتمة ، ومستبهمات التركيب : ما يتضمنه من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه ، الذي هو المفصود الأصلي منه ، قوله " فان جوهر الكلام " تحليل لكون موقعه اللائق به : أن يصل من بليغ كامل الى امثلة ، وضمير " سننها " - أي طريقها - للمساومة ، وعلى : طلب البايعة " ولا يقع ذلك " أي ما ذكر من التوفيه والتلفي " عن علم منه " أي علم عظيم تمام من المتكلم ، وقوله " فان السامع " تحليل لقوله " ولا يقع ذلك " الخ " ( بينه ) أي بين الكلام البليغ " وبين مادونه " ، وربما أنكره " أي : لم يقبله ولم يعتد به ، " منزلة ما يليق به " أي بذلك المتكلم الذي أساء به اعتقاده ، وقوله " ومما يشهد لك بهذا " أي بأن السامع " اذا أساء بالمتكلم اعتقاده " الخ " وفي رد على ما في الكشاف : من أن قراءة علي رضي الله عنه ( يتوفون ) <sup>(١)</sup> بلفظ المبني للفاعل ، يناقض ما روى عنه من تخطئة الفاعل :

فعل ذلك كرم الله وجهه الا لانه عرف من السائل انه ما أورد لفظ المتوفى على الوجه الذى يكسوه جزالة فى المعنى ، وفخامة فى الايراد ، ويوجه القراءة المنسوبة اليه (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) بلفظ بناء الفعل للفاعل من ارادة معنى : والذين يستوفون مدد أعمارهم ، واذا اعرفت هذا فنقول : فى التركيب الذى نحن فيه من مثل : يكتب القرآن لى زيد ، برنح زيد ، مع بناء الفعل للمفعول جهات للحسن ومزايا نتلوها عليك . ليكون لثذريعة الى درك ما سواها اذا شحذنا بها بصيرتك ، ومنها : أن الكلام متى نسج على هذا المنوال ، نابضاب الجمال الثلاث : - احداها يكتب القرآن لى ،

#### من المتوفى ؟ بلفظ اسم الفاعل

وملخص ما فى الكتاب : أن التوفى : بمعنى الاستيفاء ، وأخذ الحق كملا ، لكسبه حمار حقيقة عرفية فى أخذ الروح واستيفائها ، فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله ، أو الملك ، وجاز أن يراد به : استيفاء مدة العمر ، ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله : الميت ، وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله وجهه - الا أن هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يليق عنده بحال ذلك السائل ، فنزل كلامه على المتعارف ، فأجابه بما يناسبه " مخطئا اياه " ، قوله : " فهو أول أئمة النحو " أراد به أبا الاسود ، بدليل " فأخذ فيه " - أى فى الاستخراج علم النحو - وتمهيد قواعد بعد ما أمره به على - رضى الله عنه - لاسباب دعت الى الامر به :-

- منها : أنه ثرا قارى ( ان الله برى من المشركين ورسوله ) - بجر رسوله -
- ومنها : أن بنتا لأبى الاسود <sup>(١)</sup> قالت : ما أحسن السماء - برنح أحسن - وجر السماء - فقال أبوها : نجومها : فقالت : أردت التعجب ، قال : فكنت تقولين : ما أحسن حال السماء ! ونزل القصة الى على ، فقال : هذه من مخالطة المعجم بالعرب .

قال أبو سعيد السيرافى <sup>(٢)</sup> : أكثر الناس على أن أول من رسم النحو أبو الاسود

(١) وهو ظالم بن عمرو بن سفيان ، من سادات التابعين وأعيانهم ، وهو بصرى مسن أكمل الرجال رأيا ، وأسد هم عقلا ، توفى بالبصرة سنة ٦٩ هـ .

(٢) وهو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان النحوى ، تولى قضاء بغداد ، وكان من أعظم الناس بنحو البصريين ، وشرح كتاب سيريه ، وأخذ عن ابن دريد ،

والثانية : الجملة المدلول عليها بزيد وهى : من يكتبه ؟ والثالثة زيد ، مع الرفع المقدر وهى : يكتبه زيد - بخلافه اذا قيل - يكتب القرآن لى زيد - بلفظ الهنى للفاعل - ولا شبهة أن الكلام متى كان أجمع للفوائد كان أبلغ ، ومنها : أن الكلام متى سبق هذا المساق كان كل واحد من لفظى القرآن وزيد مقصودا اليه فى الذكر غير مستغنى عنه - بخلافه فى التركيب الآخر - ، فان لفظ القرآن فيه يعد فضله والتفريب ظاهره ومنها : أن الكلام متى سلك به هذا المسلك لم يكن أوله ملحقا فى ذكر الكاتب ، فاذا ورد السامع قاعدة ذكره كانت حاله كمن تيسر له غنية من حيث لا يحتسب - بخلافه فى النظم - . ومنها : أن الكلام على ذلك النظم يكون كالمتناهى من حيث الظاهر ، لأن كون القرآن مفعولا فضلة فيه ، يكون مؤذنا بأن مساس الحاجة اليه دون مساس الحاجة الى

الدولى ، قوله " واذ قد عرفت هذا " أى ما ذكرناه من أن " موقعه أن يصل ٠٠٠٠ الخ " ١٧٣ " اذا شحذنا بها " - أى حد دنا بها - أى بتلك الجهات والمزايا ،

قوله " والجملة المدلول عليها بزيد " جعل " زيد " دالا على السؤال ، اذ لولاه لم يقدر سؤال - الا أن الدال على خصوصية السؤال هو يكتب القرآن - قوله " بخلافه " - متعلق بناب - أى ناب الكلام مناب الجمل الثلاثة ملتبسا ، بخلاف الكلام " اذا قيل ٠٠٠ الخ " ، قوله " متى كان أجمع للفوائد " - أى من كلام آخر - " وكان أبلغ منه " - يعنى اذا تساوى مادة وحروفا ، وانما يعد المفعول فضلة ، لتتام أصل الكلام بدونه - لا لانه ليس مقصودا أصلا - ، " والتفريب " وهو الدليل على المدعى - أعنى سوى دليل المقدمات على وجه يفيد المطلوب - ظاهر منهما ، ونحو أن الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كبناء أحكم بنيانه ، وشيد أركانه ، فيكون أفضل مما اشتمل على فضلة ، قوله " بخلافه " أى بخلاف الكلام فى النظم الآخر الذى بنى فيه الفصل للفاعل ، فانه أوله ملحق .

فان قلت : لاشك أن السامع بعد الطلب اعز من المساق بلا تنب (١) نيعارضه

ما ذكرتم ؟

== واشتغل الناس عليه ، وكان غفيرا ، يأكل من كسب يده ، وتوفى سنة ٣٦٨ هـ .  
وانظر : اخبار الدعويين البصريين ، الورقة (٤) ، ووفيات الاعيان ج ١ ص ٢١٦  
(١) انظر : اسرار البلاغة ص ١١٠

الفاعل ، وكونه مقدما على الفاعل يكون مؤذنا بالاعتناء بشأنه ، وان مساس الحاجة اليه فوق مساس الحاجة الى ما آخر - بخلافه في هذا النظم - فانه يكون سليما عن ذلك ، وفي هذا الوجه نظره ، يفكر في الحواشي ومنها : أن الكلام في التركيب الذي نحن فيه يفيد استنادا لكتابة الى الفاعل اجمالا أولا ، وتفصيلا ثانيا ، وفي غيره يفيد استنادها

قلت : لا معارضة ، لان المرزوق من حيث لا يحتسب ألد ، وميل النفس اليه أكثر من الاعز - على أن النظم الآخر ليس فيه طول يقتضى شوقا ليفيد عزة - قوله " أن الكلام على ذلك النظم " أى النظم الآخر الذى فيه البناء للفاعل " يكون كالتناقض من حيث الظاهر " أى اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناقض يشبه التناقض ، واذا توغل في حقيقته زال ، فان كون الفاعل عمدة ، والمفعول فضلة ، انما هو بالنظر الى ( حصول ) (١) أصل الكلام - لا بالنظر الى أداء المعنى المقصود ( به ) (٢) - والتقديم انما يدل على الاعتناء بشأنه فى الذكر وأداء ما قصد بالكلام ، وقد يكون متعلقا بالفعل بالمفعول هو المقصود الأصل من الكلام - مع أن حصول أصل الكلام لا يتوقف عليه - فليس هناك ما يشبه التناقض ، ولعل النظم الذى احاله على الحواشى : هو أن ايها الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكره فى وجه حسن : نعم الرجل زيد ، فى بحث الاطناب - وقيل : هو أنه يلزم من هذا الوجه أن يكون التشبيه أبلغ من الاستعارة - سيما (٣) المراجعة - ان بن دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة ، شبه تناقض ، وقيل : هو أن تقديم المفعول على الفاعل حاصل فى النظم الاول أيضا ، ان تقديمه : يكتبه زيد .

ورد : بأن هذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء ، قوله " اجمالا أولا " الاسناد الاجمالى فى موضعين : فى يكتب ، وفى من يكتبه ؟ ولا شك : ١٧٤ أن تكرير الاسناد أكد وأبلغ ، وأيضا : ذكر الشئ مجملا أولا ومفصلا ثانيا أوغى فى قلب السامع من ذكره مفصلا ابتداء (٤) قوله " من قبيل ما نحن بصدد " جعله من قبيلة لاشتراكهما فى حذف النحل بناء على السؤال المثير ، وان تمايزا : بأن المحذوف فيما هو بصدد رافع للفعل المذكور ، وهما ناصب للمفعول .

(١) ليست فى " أ " (٢) ليست فى " أ "

(٣) أصله : سئ : ضم اليه ما وسى بمعنى مثل ، ولا سيما : كلمة يستثنى بها .

(٤) انظر دلائل الإعجاز ص ٨٨ .

اليه من وجه واحد فيكون هذا التركيب بالغ ، ومن قبيل مانحن بصدده ( وجعلوا لله شركاء الجن ) فله شركاء هما مفعولا جعلوا ، وانتساب الجن بفعل ضمير دل عليه السؤال المتدرج ، وهو : من جعلوا شركاء ؟ .  
- أما الحالة المفتضية لاثبات الفعل : فاشتغال المقام على جهة من جهات الاستدعاء له والتلفظ به مما نبهت على أمثالها غير مرة .

قوله " وجعلوا لله " (١) ذنب جماعة (٢) الى أن " الجن " مفعول أول لجعلوا ، " وشركاء " مفعوله الثاني ، و " لله " ظرف لنحو ، متعلق بشركاء محله بعد المفعولين ، كما أن محل شركاء بعد الجن ، لأنه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما عودا دخل في الانكار فادخل ، ولم يرغبه المصنف ، لأن المقصود الذي سبق له الكلام : إنكار اتخاذ الشريك لله مطلقا - جنيا كان أو غيره (٣) - واستفادة هذا المعنى من تقديم " لله شركاء " على " الجن " لا يخرج عن ضعف .

وأختار أن " لله شركاء " مفعولا " جعلوا " - لأنه قدم المفعول الثاني ، لأنه محز الانكار ، ولأن المفعول الأول : منكر يستحق التأخير ، وجعل " الجن " منصوبا بفعل ضمير دل عليه السؤال المتدرج الثاني ، من " جعلوا لله شركاء " وفائدة الجمع حينئذ : زيادة التوبيخ ، حيث اثبتوا شركاء لمن لا يمكن أن يكون له شريك واحد وقد يقال : الجن عطف ببيان لشركاء ، أو بدل منه (٤) ، وليس البديل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قولنا : وجعلوا لله الجن ، وليس يمرضى به أيضا لما عرفت .

(أثبات الفعل : )

قوله : " فاشتغال المقام على جهة من جهات الاستدعاء " لاشك أن المفتضى

- (١) من الآية ١٠٠ سورة الانعام .
- (٢) ومنهم الزمخشري ، وكذا ابن عطية ، انظر : الكشاف ج ٢ ص ٤١ ، والبحر المحيط ج ٤ ص ١٩٣ .
- (٣) وبعد القاهر قد عرض معنى الآية عرضا رائعا ، انظر : دلائل الاعجاز ص ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (٤) ومن جعله بدلا ، الحوفي وابو البقاء ، ولم يجوزه ابو حيان ، البحر المحيط ج ٤ ص ١٩٣ .

وأما الحالة المفتنية لترك مفعوله : فهو القصد الى التعميم ، والامتناع على أن ينصرفه السامع على ما يذكر معه - دون غيره - مع الاختصار .

بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة ، الا أنه اسند الانقضاء الى احتمال المقام عليها بواسطة ، وعذلف " التلغظه " - أى بالنقل - على الاستدعاء له - أى للفعل - على طريقة أعجبنى زيد وكرمه ، لأن المراد : الجهات المفتنية لكونه مذكورا ملفوظا به ، كعدم القرينة ، وأصالة الذكر ، وسط الكلام وزيادة التقرير ، والتعريض بعبارة السامع ، الى غير ذلك - لا الجهات المستدعية للفعل - أى المفتنية لكون المسند فعلا ، مفردا ، أو جملة فعلية ، كإفادة التجدد والتخصيص بأحد الأزمنة على إخصر وجه ، وتثوى الحكم ، فانها مفتنية لذات الفعل - مثبتا كان أو محذوفا - وعند فرغ عن بيانها ، قوله " غير مرة " أى أكثر من مرة واحدة ، وذلك أنه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه وأخرى في اثبات المسند مطلقا ، وانما قال " على امثالها " اما تفخيما لها ، واما لأنك ما نبهت على اعيانها ، بل على ما يماثلها .

(ترك المفعول : )

~~~~~

قال : " وأما الحالة المفتنية لترك مفعوله فهو القصد الى التعميم " اذا قصد تعميم المفعول - مع الاختصار بتركه - لم يذكر مفعول خاص ، والا : لفات الاختصار والتعميم ، لان السامع ربما يقتصر الفعل على ما ذكر معه ، ولا يذكر ايضا مفعول عام ، والا لفات الاختصار المطلوب .

فان قلت : لابد هناك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك ، وحينئذ كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من ذلك المقدر ؟ .

قلت : إني أفتي بالتعميم المفعول مع حذفه على وجهين :

أحدهما :

أن تدل قرينة على مفعول عام ، كأن يذكر في الكلام - مثلا - كل أحد ، ثم يقال : قد كان منك ما يؤلم - أى كل أحد - فالحذف عن هنا لمجرد الاختصار والعموم



وانه أحد أنواع بحر الكلام حيث يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى ، كقولهم فسى باب البالغة : فلان يعطى وينع ، ويصل ويقطع ، ويبنى ويهدم ، ويغنى ويعدم ، وقوله عز وجل : ( والله يدعو الى دار السلام )<sup>(١)</sup> أو القصد الى نفس الفعل ، بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ، ذهابا في نحو : فلان يعطى ، الى معنى : يفعل الاعطيا ، ويوجد هذه الحقيقة ايهاا للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق ، وعليه قوله عز وجل : ( فلا تجعلوا لله اندادا وأنتم تعلمون ) المعنى : وأنتم من أهل العلم

مستفاد من المنذر .

الثانى :

أن لا يكون هناك غرابة غير الحذف تدل على تعيين أمر خاص أو عام من العموميات فيتوصل بعدم ذكر المفعول فى المقام الخطابى الى تنديده عاما ، بناء على أن - تندير خاص دون خاص ، ترجيح بلا مرجح ، فلا حذف على هذا الوجه مدخل فى تنديده عاما ، دون حذفه على الوجه الاول ، فلذلك قالوا : قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار ، وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار<sup>(٢)</sup> ، ومن لم يتميز عنه أحد الوجوه من الآخر اشكل الامر عليه وأنت تعلم : أن العام المنذر على الوجه الاول : يتعين لفظه ومعناه ، وعلى الثانى يتعين معناه فقط ، ويتساوى تندير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى ، قوله " والامتناع " - يروى بالرفع - عطفا على " القصد " - وبالجر - عطفا على " التعميم " والبراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم ، وعلى الثانى امتناع الفعل<sup>(٣)</sup> ، " وأنه " أى ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار " أحد أنواع سحر الكلام " قوله " يعطى " أى كل ما يصلح أن يعطى ، " ويدعو " أى يدعو كل أحد ، وقس الباقى عليهما ، قوله " ذهابا " حال من فاعل " تنزيل " مع كونه متروكا ، و " ايهاا " تحليل لذهابا ، والمبالغة : الحمل على جميع أفراد الحقيقة فى المقام الخطابى ، كأنه

(١) من الآية ١٥ سورة يونس

(٢) انظر : الايضاح ج ١ ص ١٠٨ ، والمطول : ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) فى " أ " امتناع المفعول

والمعرفة ، أو القصد الى مجرد الاختصار لنباية فرائض الأحوال عن ذكره ، كقوله عز وعلا ( أهذا الذى بعث الله رسولا ) ان لا يلبس أن المراد : أهذا الذى بعث الله لا استدعاء الموصول الراجع اليه من الصلة ، وقوله ( أرنى أنظر اليك ) لاتضاح أن المراد : أرنى ذاتك

يفعل كل اعطاء<sup>(١)</sup> ، والطريق المذكور هو ايهام أن القصد الى فرد منها - دون آخر - يقود<sup>(٢)</sup> الى ترجيح بلا مرجح ، والسرفى ذلك : أنه اذا قصد نفس الفعل ، كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة ، كما أشار اليه بقوله " يفعل الاعطاء " ويوجد هذه الحقيقة<sup>(٣)</sup> فيجرب فيه ما يجرى فى المصروف بلام الجنس ، فيقصد تارة الى التحميم - كما فى ( نحو ) فلان يعطى - وأخرى : الى نفس الحقيقة بلا تسميم - كما فى قوله تعالى ( وأنتم تعلمون )<sup>(٤)</sup> - أى : وأنتم من أهل العلم بالمعرفة - مع ما أنتم عليه فى أمر ديانتهكم - من جعل الاصنام ( اندادا ) - بغاية الجهل ونهاية سخافة العقل<sup>(٥)</sup> ، فقولته " وعليه " أى وعلى القصد الى نفس الفعل قوله عز وعلا ( فلا تجعلوا ) ، وانما أوردته على صيغة الحصر - مع أنه يجوز فيه تقدير المنعول كما سيأتى - تبينها على أنه الأولى ، وكأنه متعين ، قوله " أو القصد الى مجرد الاختصار " أشار بذكر المجرى الى أن الاختصار لازم لترك المنعول مطلقا - الا أنه قد يقصد نكتة أخرى شئى العمدة فى تركه - وقد يفيد الاختصار وحده ، قوله " ان لا يلبس " تحليل لما يستناد من قوله " كقوله عز وعلا " أى ترك فيه المنعول لقصد مجرد الاختصار لنباية فرائض الأحوال ، لانه لا يلبس وكذا الحال فى أخواته - أعنى قوله " لاتضاح ولا نصباب ولظهور " - واختلاف هذه العبارات من تغناته ، على أن تقدير ضمير المنعول لاستدعاء الموصول اياء ما لا بد منه لمحسة الكلام ، وتقدير " ذاتك " بثرينة ( أنظر اليك )<sup>(٦)</sup> فى غاية الوضوح ، وتقدير المفاعيل فى الأفعال الأربعة - أعنى ( يسنون )<sup>(٧)</sup> وأخواته - ليس فى تلك الغاية من الوضوح

(١) فى " أ " و " ج " يفعل كل أحد اعطاء (٢) فى " أ " يعقد

(٣) ساقطة من " أ " (٤) من الآية ٢٢ سورة البقرة

(٥) هذا أحد الوجوه المذكورة فى الكشف : ومنها أيضا : أنه يجوز أن يقدر : وأنتم تعلمون أنه لا يماثل ، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت ، الكشف ج ٢ ص ٢٢

(٦) من الآية ١٤٣ سورة الاعراف (٧) من الآية ٢٣ سورة النقص

وقوله ( ولما ورد ما مدين وجد عليه أمة من الناس يسفون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسفى حتى يصدر الرعاء ) لانصباب الكلام الى ارادة يسفون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، ولا نسفى غنمنا حتى يصدر الرعاء مواشيهم ، وقوله ( ولو شاء لهداكم أجمعين )<sup>(١)</sup> لظهور أن المراد : لو شاء هدائكم لهداكم ، ولك

لاحتمالها القصد الى نفس الفعل - كما ذهب اليه الشيخان : عبد القاهر ، وجار الله<sup>(٢)</sup> - وذلك لأنهما اعتبر أن المفعول هو الابل والغنم مثلاً ، وأحدهما يقابل الآخر ، فلو قدر المفعول وفيل : يسفون ابلهم ، وتذودان غنمهما ، لاؤهم أن ترحم موسى عليه السلام - كان من أجل أن مسفيهم ابل ، ومذود عما غنم ، وليس كذلك ، فأنهما لو كانتا تذودان ابل لهما ، وكانوا يسفون غنما لهما ، لكان الترحم باثناً بحاله ، والمصنف اعتبر أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما ، والمواشى المضافة اليهم ، والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه ، فلو لم يندر المفعول لفقد المعنى ، ألا يرى أنهما لو كانتا تذودان مواشيهم ، وكانوا يسفون غنمهما ، لم يكن هناك ترحم ؟ فلا يصح أن يقال : ان ترحمه كان لأجل أنهما كانتا على الذود ، والناس على السفى ، وهذا أدق نظراً ، وأصح معنى<sup>(٣)</sup> ، فلذلك قال : " لانصباب الكلام " ، قوله " لظهور أن المراد لو شاء هدائكم لهداكم " قد استمر حذف مفعول المشيئة - وما فى معناها - اذا وقعت شرطاً وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن لتعلق المشيئة به غرابة ، كما فى قوله : ( فلو شئت أن أبكى دماً لبكىته )<sup>(٤)</sup> فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكر المفعول ليقرر تعلق الفعل به ، ولا يتوهم أن المفعول غيره ، قوله " كقولك تعالى : (هل من شركائكم)<sup>(٥)</sup> استشهاداً مضموناً للوجه الأخير اذ فيه بعد - بخلاف الاولين -

١٧٧

(١) من الآية ٩ سورة النحل

(٢) انظر : دلائل الاعجاز ص ١٠٦ والكشاف ج ٣ ص ٣١٧

(٣) وانظر : المطول ص ١٩٢

(٤) هذا صدر بيت من ( الطويل ) وقائله : الخريمى ( اسحاق بن حسان ) فى راء أبى

المهيدام ، وتام البيت : ( عليه ولكن ساحة الصبر أوسع ) وقال محمد بن يزيد :

لو سئلت عن احسن ابيات تعرف فى المراثى لم اختر على ابيات الخريمى " انظر :

معايد التنصيص ج ١ ص ٨٤ ، ودلائل الاعجاز ص ١٠٨ ، وحسن التوسل ص ٣٧ ،

والمثل السائر ج ٢ ص ٣٠٨ ، وديح القرآن ص ١٨٨ ، والتبيان ص ١١٨ .

والكامل ج ٢ ص ٢٥١ (٥) من الآية ٤٠ سورة الروم .



أو الرعاية على الفاصلة كحو ( والضحي والليل اذا سجي \* ماودعك ربك وما ثلثي )<sup>(١)</sup> أو استهجان ذكره ، كقول عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى - يعنى المورة - أو القصد الى اعتبار غير ذلك من الاعتبارات المناسبة للترك ،  
 .. وأما الحالة المفتضية لاثباته : فعراء المقام عما ذكره أو القصد الى زيادة تقريره ،  
 وبسط الكلام بذكره ، أو الرعاية على الفاصلة ، كقوله تعالى : ( والشمس وضحاها \* والقمر اذا تلاها )<sup>(٢)</sup> وما شاكل ذلك من الجهات المعتبرة فى باب الاثبات .

القسى ، والسأسم : شجر أسود ، وقيل : الأبنوس ، والارتال : نوع من الاسراع ، والملوى المفتول ، ( و القد " السيريقد من الجلد غير مدبوغ ، والمخصد : المحكم ، يصف نافته بحسن الاطاعة مخافة من الضرب )<sup>(٣)</sup> ، - قوله " شئت " على صيغة الحكاية ( نى بمعنى النسخ المصححة )<sup>(٤)</sup> ، و " بلاد نجد " - نصب على نزع الخافض - أى الى بلاد نجد ، ولا يجوز أن يكون " عودة " مفعول شئت : اذ يلزم تخلل الجزاء بين أجزاء الشرط - مع الالباس - وعفيق ، وزرود : موضعان<sup>(٥)</sup> ، قوله " أو الرعاية " الأنسب أن يقد رضاف - أى قصد الرعاية - ليناسب ما تقدم وما تأخر فى كونه باعنا على الترك متقدما عليه ، فان رعاية الفاصلة غاية متأخرة عن الترك ، قوله " من الاعتبارات المناسبة للترك " كعدم العلم به ، واخفاء أمره وتطهير اللسان عنه وعكسه ، واختبار رتبته السامع ، ومقدار رتبته ، الى غير ذلك مما ذكر فى ترك المسند والمسند اليه .

#### ( اثبات المفعول : )

قال : " وأما الحالة المفتضية لاثباته " أى اثبات المفعول ، " فعراء المقام " أى خلوه ( عما ذكر ) من مقتضيات ترك المفعول ، فيذكر رعاية للائيل - مع عدم الداعى الى

- 
- (١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ سورة الضحي  
 (٢) الآيتان ١ ، ٢ سورة الشمس  
 (٣) والبيت من ( الطويل ) وهو من معلقة نرنة بن المبرد ، ديوان طرفة ص ٢٨ ،  
 والايضاح : ج ١ ص ١٠٥ - (٤) ما بين القوسين : زيادة من " ج " ،  
 (٥) والبيت من ( الكامل ) من قصيدة للبحترى ، نى مدح عبيد الله بن يحيى ، ويرى :  
 ( فنزلت ) ، ديوان البحترى ج ٢ ص ٦٩٣ ، ودلائل الاعجاز ص ١١٠ ، والموازنة  
 ج ١ ص ٥٠٣ ، والايضاح : ج ١ ص ١٠٦

.. وأما الحالة المفتضية لاضمار فاعله : فهو كون المقام حكاية أو خطابا ، كقولك : عرفت وعرفت ، أو كون الفاعل مسبوقا بالذكر ، كقولك : جاشى رجل فطلب منى كذا ، أو فى حكم المسبوق به كحوقوله فى مدالغ القصيدة :

زارت عليها للظلام روائى \* ومن النجوم ثلاثد ونطاق  
وقوله فى الافتتاح :

قالت ولم تفقد لثيل الخنا \* مهلا فقد أبلغت أساعى

حذفه — ، " أو القصد " أى قد يذكر المفعول لوجود ما يقتضى اثباته كالقصد " السى زيادة تقريره " والى " بسط الكلام بذكره " و " كالرعاية على الفاصلة ، وما شاكل ذلك " كالتسجيل فى القضية ، والتنبه على الغباوة والاستلذان ، والتبرك ، والتمظيم والامانة ١٧٨ وغيرهما مما يناسب الاثبات ، وانما عطف تارة بانباو ، وتارة بأو ، اشعارا بجواز اجتماع الاحوال واستقلال كل على حiale .

(اضمار الفاعل ، واظهاره : )

~~~~~

قال : " وأما الحالة المفتضية لاضمار فاعله " لما اهتمنى بالفعل " وما يتعلق به ، ذكر ترك الفعل واثباته — مع اندراجهما فى ترك المسند واثباته — وتعرض لحذف المفعول به واثباته : ليقاس عليه سائر متعلقاته ، وأورد اضمار الفاعل واظهاره — مع كونهما مند ربحين فى اضمار المسند اليه واظهاره — تذكير السائر أحوال الفاعل كالتعريف والتكثير وغيرهما مما ذكرت فى المسند اليه ، وتبنيها على أحوال غيره مما يتعلق بالفعل ، وآخر الاظهار — مع كونه أصلا — لتوقف معرفة الحالة المفتضية له على معرفة الحالة المفتضية للاضمار حيث قال : " فهو كون المقام غير مذكر " .

قوله " زارت " — أى الحبيبة — فانها فى حكم المسبوق بالذكر ، لكونها نصب العين وورد اللسان ، شبه ظلام الليل برواق مدود عليها — وهو ستر دون السقف يمد غدام البيت — ، وشبه ماعلى ثلاثدما ونطاقها — أى شقتها — من الجواهر بالنجوم <sup>(١)</sup> ، وقد

(١) والبيت من ( الكامل ) ، وقاؤه : ابو العلاء الممرى ، شروح سقط الزند ج ٢ ص ٧٦٢

• • وأما الحالة المفتضية لكونه مظهرا : فهي كون المقام غير مذكور ، أو كونه مستدعيا  
زيادة التعمين والتمييز كقولك : جامي رجل فقال الرجل كذا ، أو مستدعيا للائفات كقول  
الخلفاء : يرسم أمير المؤمنين كذا ، مكان : أرسم كذا •  
• • وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل فعلى ثلاثة أنواع :  
أحد هما : أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى كحو : أنا عرفت وأنت عرفت ،  
وهو عرف - دون زيد عرف - •  
وثانيهما : أن يقع بينه وبين غير ذلك ، كحو : زيد ا عرفت ، ودرهما أعطيت ، وعمر  
منطلقا علمت •

---

يراد بالنداء : المنطقة التي تشد على الخاصة ، وهي أنسب بالتوصيع لكن الشفة أليق  
بالمسألة •

قوله " في الافتتاح " أي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل - وإن لم يكن مطلق  
القصيدة - والفيل والنال : بمعنى القول - متولان من الأفعال ، والخنا : الفحش ،  
والإبلاغ : إيصال الشيء إلى غايته ، والاسماع : الشتم <sup>(١)</sup> ، قوله " غير مذكور " أي من  
الحكاية والخطاب ، وتندم الذكر - حقيقة أو حكما - وفي وضع اسم الإشارة موصوفا  
بالمظهر - أعني " ذلك الرجل " - موضع المنبر زيادة تمييز وتمييز ، قوله " أو مستدعيا  
للائفات " أي من المنبر إلى المظهر •

( اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل : )

قال : ( وأما اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل " - إضافة الاعتبار إلى ما بعده  
بيانية ، إذ لم يرد به محناه المصدرى - بل الأمر الذي يعتبر ويراعى حاله - لأنه تفصيل  
لما مر من قوله " أعلم أن للفعل ولما يتلق به اعتبارات ، مجموعها راجع إلى الترتيب والاثبات  
• • • إلى آخره " ومعنى كونه " مع الفعل " أن يكون صاحبا له - سواء كان بينه وبين

---

(١) والببت لأبي الفيسرين الأسلت قاله بعد رجوعه من يوم بعث ليلا ، حيث فتحت له  
امراته الباب فأهوى إليها بيده فأكرته ، فقال : أنا أبو نيس ، فصرته • أنظر :  
المفضليات ج ٢ ص ٨٤ ، والأغانى : ج ١٥ ص ١٥٤ ، وعيار الشعر ص ٥١ ، وخزانة  
الادب : ج ٣ ص ٤١٠ ، وجمهرة القرشي ص ٢٣٤ •

وثالثها : أن يقع بين ما يتصل به ركحو : عرف زيد عمرا ، وعرف عمرا زيدا ، وعلمت زيدا مطلقا ، وعلمت مطلقا زيدا ، وكسوت عمرا جبة ، وجبة عمرا ، وكل منهما حالة تقتضيه فالحالة المفتضية للنوع الأول : هي أن يكون هناك وجود فعل وعالم به ، لكنه مخلص في فاعله ، أو في تفصيله ، وأنت تقصد أن تردده إلى الصواب كما تقول : أنا سمعت في حاجتك ، أنا كُنت مهمك ، تريد دعوى الانفراد بذلك وتغفيرا للاستعداد ، وترد بذلك

ما يتعلق به ، أو كان بين متعلقاته — ، وفاعل " أن يفتح " راجع إلى " اعتبار التقديم والتأخير " وقوله " فاعل معنى " احتراز عن الناعل اللفظي — فإنه لا يقدم — ولم يشمل بنحو : رجل عرف ، لقلته — بخلاف النماير — ، ومثل للنوع الثاني : بالمبتدئ إلى واحد وإلى اثنين بنفسه — دون المتعدي إلى ثلاثة — لقلته رجوه إلى ذينك القسمين ، إذ ١٧٩ واحد مفابر واثنين متحدان •

ثم إن المفعولين — سواء تفرقا أو اتحدا — أما أن يقدم ما على الفعل — أو (يخدم على الفعل) <sup>(١)</sup> أولهما ، أو ثانيهما ، فالأقسام ستة — إلا أنه اكتفى بذكر اثنين منها — وأورد في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول ، وبين المفعولين — متحدين ومتفافرين — وقوله " أن يكون هناك وجود فعل " . . . الخ . كل ذلك بحسب زعم المتكلم — طابق الواقع أولا — والخطأ في الفاعل : أن يعتقده غيره ، وذلك في قصر القلوب ، والخطأ في تفصيله : أن يعتقد شركة غيره معه ، وذلك في قصر الانفراد ، وأما قصر التحيين — الداخل عنده في الانفراد — فلا خطأ فيه ، بل المقصود به إزالة تسردد المخاطب ، ومن قال : الشاك حاكم بتساوي الطرفين في النوع — بحسب نفس الأمر — وهو خطأ فقد أخطأ <sup>(٢)</sup> ، لأن الشك تساويهما عنده ، بمعنى تردده بينهما ، وإن كان يجازما بأن الواقع أحدهما بحينه ، لكنه لا يعلمه ، قوله " تريد دعوى الانفراد بذلك " أي بما ذكر من السعي والكناية ، وهذه العبارة ثالثة في قصر الانفراد — إلا أنه أراد ما يندرج فيه القلب أيضا — لأنك إذا ادعيت أنك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت أنه صدر منك — لا من غيرك — ولا بمشاركته •

(١) ما بين القوسين ساعد من " أ " •  
(٢) يقصد : ما ذكره سعد في المأول : ص ٣٩



على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك فعل فيه ما فعلت ، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول : أنا كفيت مهمك لاعمر ، أو لاغيري ، وفي الوجه الثاني : أنا كفيت مهمك وحدي ، وقولهم في المثل : أتعلمني بضرب أنا حرشته ، شاهد صدق على ما ذكر عند من له ذوق ، وليس إذا قلت : سميت في حاجتك ، أو : سميت أنا في حاجتك يجب أن يكون أن عند السامع وجود سمى في حاجته قد وقع خطأ منه في موجد ، أو تفصيله ، فتقصد إزالة الخطأ ، بل إذا قلته ابتداءً ، مفيداً إياه وجسود

وقد يقال : أشار بالانفراد إلى الأفراد ، وبلاستبداد إلى القلب وإن كان مخالفاً لما تقدم وما تأخر من تقديمه القلب على الأفراد ، وإنما خص التأكيد في الوجه الأول بنحو " لاعمر " لأنه صريح فيما قصد ههنا من نفس الغير ، وخص في الوجه الثاني بنحو : " وحدي " لأنه أينما صريح فيما قصد به من قطاع الشركة ، فيكون التأكيد في كل واحد منهما متصفاً محز الشبهة التي خالبتها ، فوله " شاهد صدق على ما ذكر " أي من أن تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير أو مشاركته " عند من له ذوق " سليم ، لأن انكار التعليم إنما يقع موقعه إذا كان المتكلم منفرداً بالحرش ، مستبداً به ، إذ لو شاركه المخاطب فيه ، أو انفرد به لجاز أن يكون أعامنه بحال الضب ، فلا ينكر تعلبه إياه ، وبهذا المثل يحتمل كلا من القلب والأفراد ، فيتمتع بحسب المقام ، ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو أعلم منه <sup>(١)</sup> ، فوله " وليس " أي إذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي ، أو كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك أن التخصيص إنما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي ، واسم " ليس " ضمير الشأن ، و " إذا قلت " ظرف له ، و " يجب " خبره وإنما نفي الوجوب ههنا ، إشارة إلى وجوبه فيما إذا قدم ، فوله " فتقصد " عطف على " أن يكون " والضمير في " إذا قلت " للمثال الثاني - أعني سميت أنا في حاجتك - لأنه الذي ( يدفع به شائبه التجوز أو السهو ، أو النسيان - بخلاف : سميت نفسي حاجتك - إذ ليس فيه ذلك الدفع أصلاً ، وخص البيان بالثاني ، لأنه الذي <sup>(٢)</sup> يلتبس : بأنا سميت في حاجتك لاشتغالهما على الفاعل المعنوي ، وقوله " غير مشوب " حال من

١٨٠

(١) انظر : دلائل الاعتبار ص ٨٦ ، والحيوان للجاحظ : ج ٦ ص ١٣٦

(٢) ما بين القوسين ساقط من " أ "

السعى فى حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو أو نسيان صح ، ومنه ما يحكيه - هلست كلمته - عن نوم شعيب ( وما أنت علينا بعزير ) أى العزيز علينا يا شعيب برحطك - لا أنت - لكونهم من أهل ديننا ولذلك قال - عليه السلام - فى جوابهم ( أرهطى أعز عليكم من الله ) - أى من نبي الله - ولو أنهم كانوا قالوا : وما عززت علينا ، لم يصح هذا الجواب ولا طابق .

السعى ، قيل : وفيه سماجه <sup>(١)</sup> ، لان انتفاء الشوب بهذه الأمور حياة للفاعل الذى هو المؤكد - لا للسعى - قوله " ومنه " أى ما قصد فيه الحصر بتقدير الفاعل المعنوى ( وما أنت علينا بعزير ) <sup>(٢)</sup> اذ قصد فيه : ننى المزة عن شعيب - عليه السلام - واثباتها لرحطه ، فيكون تخصيصا للمزة بهم ، ويلزمه : تخصيص عدمها به ، الا ان المتبادر - كما يشهد به الذوق السليم - هو التمدد الى الأول ، وكأنه انما فصله بقوله " ومنه " لأن كلامه فى النحل ومتعلقاته ، والموجود عنا شبه الفصل - أعنى الصفة المشبهة - والدليل على أنه قصد به التخصيص : أنه لولاه لم يكن كلامه - عليه السلام - نى جوابهم مطالبنا لمقاتلتهم .

واعترض على ذلك <sup>(٣)</sup> : بأنه من باب : أنا عارف ، فلا ينفى الاختصاص اتنافا لا لاشتراط الافادته بكون الخبر فعلا ، والتمسك بأن قوله " أرهطى أعز عليكم " <sup>(٤)</sup> جواب له ، فوجب مطالبته اياه ، فسميف ، لجواز أن لا يكون جوابا له ، بل لقولهم ( لولا رحطك لرجفناك ) <sup>(٥)</sup> اذ يفهم منه - بمعونة التمام - أن امتاعهم عن رجه كان لغزة رهطه عليهم - لا لخوفهم منه - <sup>(٦)</sup> .

واعلم : أن صاحب الكشاف صرح بالتخصيص فى قوله تعالى ( كلمة عوقا لهم ) <sup>(٧)</sup>

- (١) سمح الشئ - بالنهم - فتح - (٢) من الآية ٩١ سورة هود
- (٣) هذا الاعتراض للخليط التزوينى ، الايضاح ج ١ ص ٦٢
- (٤) من الآية ٩٢ سورة هود (٥) من الآية ٩١ سورة هود
- (٦) وهذا قال الزمخشري : الكشاف : ج ٢ ص ٣٣١
- (٧) من الآية ١٠٠ سورة المؤمنون ، وانظر الكشاف : ج ٣ ص ١٥٩

ولذلك : ينهى أن يقال فى النفى — عند التقديم — ما أنا سميت فى حاجتك ولا أحد سوى ، لاستلزام أن ينون سعى فى حاجته غيرك — لا أنت — وأن لا يكون سعى فى حاجته غيرك ولا أنت ، ولا ينهى أن يقال : ما سميت فى حاجتك ولا أحد غسبرى ، وكذلك إذا أكدت فقلت : ما سميت أنا فى حاجتك ولا أحد غيرى .  
ولذلك أيضا يستهجن أن يقال فى النفى عند التقديم : ما أنا رأيت أحدا من

تكيف يقال : باب أنا عارف لا ينيد الاختصاص اثنا ؟ وان جملة جوابا لـ ( ما أنت علينا بعزيز ) نحو الظاهر ، بأن يجعل التثوين للتخفيف فيدل على ثبوت أصل المزة لـ — عليه السلام — ولا دلالة لقولهم : ( ولولا رعدك لرجفناك ) على اشتراك المزة فلا يلاشه ( أرهطى أعز عليكم ) .

فان قيل : شرط التخصيص عند المنف أن يكون المتقدم بحيث إذا أخر كان فاعلا ممنوبا ، ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه ؟ .

قلنا : ان الصفة بعد النفى تستقل مع فاعلها كالأمر ، فجاز أن يقال : ما عزيز أنت ، على أن يكون أنت تأكيدا للمستتر ، ثم يقدم وتدخل الباء على عزيز بعد تقديم أنت وجعله مبتدأ ، وكذلك قوله ( وما أنا بطارء الذين آمنوا )<sup>(١)</sup> ( وما أنت عليهم بوكيل )<sup>(٢)</sup> مما يلي التسمير حرف النفى ، وكان الخبر صفة ، وأما صورة الإثبات نحو : أنا عارف ، فلا يجرى فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا ، وان كانت مفيدة أيا ، عند من لا يشترط ذلك كما نقلناه ، قوله " أى من نبى الله " اختار هذا التفسير ، لأن كلامهم إنما وقع فى شعيب — عليه السلام — ورهطه ، وأنهم الأعزة دونه ، فلا يطالبه : أعز من الله ، الا بتقديره .

وقد يقال : لا حاجة فى المطابقة الى التدبر ، لأن تهاونهم بنبى الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه — دونه — كان رهطه أعز عليهم من الله ، قوله " ولذلك " أى ولأن التقديم يفيد الاختصاص وثبوت أصل الفعل — مثبتا كان الكلام أو منفيا — " ينهى أن يقال ما أنا سميت فى حاجتك ولا أحد سوى " وذلك : لأن مذاق الثانى يناقض مفهوما

(٢) من الآية ١٠٢ سورة الانعام

(١) من الآية ٢٩ سورة نوح

الناس لاستلزام ان يكون قد اعتقد فيك معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا فنفيت أن تكون اياه ، ولم يستهجن أن يقال : ما رأيت أحدا من الناس ، أو ما رأيت أنا أحدا من

الاول (١) ، وقوله " عند التقديم " اشارة الى أنه اذا لم يندرت تقديم لم يكن منها (٢) ، وكلمة " لا أنت " في المومضين لا مدخل لها في التناقض ، إنما على لبان تمام المعنى ، قوله " وكذلك " اذا أكدت " أى لا ينهى هذا ايضا ، ان لا دلالة لتأكيد الناعل على ثبوت أصل الفعل فلا تناقض أصلا ، قوله " ولذلك ايضا " أى ولا " ن تقديم الفاعل المعنوي يفيد الاختصاص وثبوت أصل الفعل ، ويدل في صورة النفي على أن السامع اعتقد ثبوته لذلك المقدم استهجن قوله " لاستلزامه أن يكون قد اعتقد " لا شبهة في أن رؤية شخص واحد لكل أحد في الدنيا ظاهرة الاستحالة ، فلا يمتثلها معتقد في حقك ، ولا ينصح (منك) (٣) تسليم وجودها بنفبها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك ، وإنما قال في الأول " ينهى " لأن الفساد فيه - أعنى التناقض - في نفس مدلوله ، ونى الثاني " يستهجن " لأن الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق الصرفي - الا أن المتبادر هو الحقيقي - فيكون مستهجنا - أى مستفبحا - لا منها - .

واعترض : بأن المنفى في " ما أنا رأيت أحدا " هو الرؤية الواغمة على أحد من الناس - لا الواغمة على كل واحد منهم - وإنما عم الننى لوثوق النكرة في سياقه ، فلا عموم في الاثبات - فلا يلزم الآن يعتد فيك بأنك رأيت ( كل ) (٤) أحد من الناس ، فتفى أنت تلك الرؤية عنك وثبتتها لغيرك ، ولا محذور في ذلك .

وأجيب أولا : بأن المراد كل أحد ، الا أن لفظ كل سقط عن المقلم ، ونعنفه ظاهرا .

وثانيا : بأن لفظة أحد اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل ، وهذا - على تقدير صحته - نحيف أيضا (٥) ، لأن الاستهجان جار فولهو :

(١) انظر : دلائل الاعجاز ص ٨٤ ، ٨٥ (٢) في " أ " اذا لم يقدم لم يكن منها

(٣) ليست في " أ " (٤) ليست في " أ "

(٥) هذا الاعتراض رواه أجيب به عنه ذكره سعد الدين في المطول : ص ١٠٩

الناس ، ويحتز عن أن يقال عند التنديم : ما أنا ضربت الا زيدا ، لأن نفي النفي بالـ لا يقتضى أن تكون ضربت زيدا ، وتقدمك ضميره وايلالؤه حرف النفي يقتضى نفي أن تكون

ما أنا قلت شعرا ، وما أنا رأيت رجلا - على ما سرح به الشيخ عبد القاسم<sup>(١)</sup> - فلا يجزى ١٨٢ فيه التزام كل فى الاثبات .

وثالثا : بأن الفعل اذا نفى على وجهه عن فاعل قدم فهو على ذلك الوجه يكسبون ثابتا لغير ذلك الناهل ، فههنا نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل أحد (كأنه قيل : ما أنا رأيت زيدا ولا عمرا ، ولا بكرا . . . الخ فيفهم أن هناك من رأى كل واحد منهم<sup>(٢)</sup>) بيان ذلك : أنه لو أريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين - كزيد مثلا - لوجب أن يقال : ما أنا رأيت زيدا ، ولو أريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه قد وقع النزاع فى رؤيته كأنه ادعى عليك أنك رأيت أحدا من الناس ، وأردت أن تنفيها عنه وتثبتها لغيرك ، كان المناسب أن يقال : ما أنا رأيت الاحد من الناس ، لأنه معهود باعتبار تحلق الرؤية به ، وأن لا يعترض بنفي الرؤية بالنسبة الى باقى الاحاد لكونه لغوا ، ولما تعرض له ، دل على أن الرؤية التى نثبت أن تكون فاعلها رؤية واحدة على كل أحد من الناس ، فيلزم المحذور ، بخلاف ما اذا قلت : أنا ما رأيت أحدا ، فانه مستحسن ، إذ لا يلزم منه الا أن يحتقد معتقد أن هناك شخصا لم ير أحدا من الناس ، وأنه غيرك ، فثبته وأثبت أنك المتصف بعدم الرؤية دونه ، ولا محذور فيه ، قوله " ويحتز " اختار لفظ الاحتراز لأن التناقض الذى الزمه انما يتم فى صورة واحدة هى : أن يكون هناك ضرب واحد متعلق بمنمول واحد ، وقد وقع النزاع فى فاعل ذلك الضرب ، فاذا قلت : " ما أنا ضربت " فقد نفيت عنك ذلك الضرب ، واذا قلت " الا زيدا " فقد اثبتته لك ، اذ المفروض أن الضرب واحد .

ومهم من قال : <sup>(٣)</sup> لانسلم أن تنديمك نمرك وايلالؤه - أى جعله بحيث يلى - حرف النفي ويتبعه بلا فصل ، يقتضى نفي أن تكون ضربته ، انما يقتضى ذلك اذا لم

(١) دلائل الاعجاز ص ٨٤ (٢) ما بين التوسين ساقط من "ج"

(٣) يقصد الخطيب ، أنظر : الايضاح ج ١ ص ٥٤ ، ٥٥

ضرته ، ولا يحترز أن يقال : ما ضربت الا زيدا ، أو : ما ضربت أنا الا زيدا .  
وأما الحالة المفتضية للنوع الثانى : أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت انسانا

يستثنى ، على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة فى نحو قولك : ما ضربت الا زيدا ، وهو  
مندفع بالفرغ الذى ذكرناه .

وزعم بعضهم (١) : إن الاولى أن يقال " لا نسلم أن النفى منتقض بالا ، حتى  
يتضح أن يكون ضربت زيدا ، وذلك لأنه ليس مستثنى من النفى ، بل من الاثبات ، إذ  
النفى ههنا للفاعلية - لا للفعل - فكانه قيل : ضرب كل أحد الا زيدا منتفعا عنى وثابت  
لغيرى ، وقد سهى نى ذلك :

أما أولا : فلأنه ادعى نى : ما أنا رأيت أحدا ، أن الرؤية منية على وجه العموم  
فى المنعول ، فيجب أن تكون ثابتة للغير كذلك ، وإذا لم يكن الفعل منيا - بالنسبة  
الى المنعول - وكان النفى مقصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء ، وكان السالزم  
عناك ثبوت رؤية ( أحد منهم . فكانه قيل ) (٢) رؤية أحد من الناس منية عنى وثابتة  
لغيرى .

وأما ثانيا : فالن اثبات نى : ما أنا ضربت الا زيدا ، ليس بعام ، لأن المقدر :  
أحد ، فلا يتناول زيدا ، فلا يصح أن يستثنى منه الا أن يقد ر مع أحد لفظة كل ، بنسبة ١٨٣  
على أنه فى الاثبات لا يستعمل الا مع ، وهو مردود عند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع  
" ما أنا ضربت الا زيدا بما ذكره فى : ما أنا رأيت أحدا ، وهو أن المنى هو الضرب  
بالنسبة الى كل أحد سوى زيد ، فيستلزم أن يعتقد معتد أنك ضربت كل أحد سوى زيد ،  
فنفيت ذلك عندك وأثبت لغيرك .

فان قلت : هذا الوجه مبنى على رجوع الاستثناء ( الى الاثبات ) (٣) وقد تبين مانه ؟  
قلت : نعم الا أن ههنا وجهها آخره وهو : أن يجعل الاستثناء راجعا الى النفى ، فيكون

(١) يقدم سعد الدين ، المذلول ١١٢

(٢) ساقط من " ج " (٣) ساقط من " أ "

وأصاب ، لكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير زيد وأنت تقصد رده إلى الصواب فتقول :  
زيداً عرفت ، وإذا قصدت التأكيد والتشهير قلت : زيدا عرفت لا غيره ، ولذلك : فهو أن  
يقال : ما زيدا عرفت ولا أحداً من الناس ، نهيمهم أن يقال : ما أنا عرفت زيدا ولا أحد  
غيري ، والنهي الواقع مقصور على الحالة المذكورة ، أما إذا ظن بك القائل ظناً فاسداً

المتكلم قد أثبت لنفسه ضرب زيد ، ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي إثباتات  
ذلك المنفى لغيره ، ونفى ذلك الميث عنه ، فكانه قال : أنا عرفت زيدا لا غيري ، وما  
أنا عرفت من سوى زيد — أي ضربه غيري — فيكون هناك من ضرب كل أحد سوى زيد ،  
وهذا وجه وجيه ، وأنت تعلم : أن هذا المقام من مداحض<sup>(١)</sup> الاوهام ، ترى جماعة فيه  
قد تاحوا<sup>(٢)</sup> ولم يتثبتوا على ما تخيلوا وفاهو<sup>(٣)</sup> ، ولقد ثبتنا كفيه تثبتاً متيناً ، وأتيناك  
من لدنا سلطاناً مبيناً<sup>(٤)</sup> .

( اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل ومتعلقاته من غير الفاعل : )

قال : " وأما الحالة المنتزعة للنوع الثاني " بمعنى اعتبار التقديم والتأخير بين  
الفعل وغير الفاعل من متعلقاته ، وسور هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم  
المنعول به بلا واسطة — على سبيل التمثيل — وانحصر على قصر القلب : لأنه أدخل نفي  
الرد على الخدم إلى الصواب ، وإذا أردت بهذا المثال قصر الأفراد قلت في تأكيده :  
زيداً عرفت وحده ، كما مرني الفاعل المعنوي .

قوله " نهيمهم أن يقال " جملة مشبهة به لتقدمه ، واشتراكهما في علة النهي —  
أعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم أوله — وكذلك يتقاضيان فيما إذا قلت : زيدا لم  
أضرب ولا أحداً من الناس ، أو قلت : أنا لم أضرب زيدا ولا أحد غيري ، أعني لا فرق في  
لزوم التناقض في صورة المصالح ، بين أن يكون المقدم يلي حرف النفي ، أو يكون مقدماً  
عليه أيضاً .

(١) مداحض : أي مزلق (٢) تاه : تحير : وأيضاً : بمعنى تكبر

(٣) فاه بالكلام : لفظ به ، والمفوه : المضلوق

(٤) اقتباس من الآية ١٥٣ سورة النساء ، وفي ذلك إعجاب من الشارح بنفسه

أنك تعتقده قد ضرب عمرا ، رَأَيْتُكَ تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ، ثم قال لك مدعيها  
فى الصورة الأولى زيدا ضربت ، وفى الثانية : أنا ضربت زيدا ، فيصح منك أن تقول :  
ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، أو : ما أنت ضربت زيدا ولا أحد غيرك ، فتأمل فالفرق  
واضح ، وكذلك امتنعوا أن يقال : ما زيدا ضربت ولكن أكرمه فتعقب الفعل المنفى بإثبات  
فعل هو ضده ، لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ وقع فى الضرب فيرد إلى الصواب فى  
الأكرام ، وإنما مبناه على أن الخطأ وقع فى المضروب حين اعتد زيدا فترده إلى الصواب  
أن تقول : ولكن عمرا ، وكذلك إذا قلت بزید مررت ، أناد أن سامعك كان يعتقد مرورك  
بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصا مرورك بزید دون غيره ، والتخصيص لازم للتقديم

" والنهى الواقع " فى مسألتى تقديم الفاعل المعنوى والمنعول فى صورة النفسى  
" مقصور على الحالة المذكورة " وهى : أن يفسد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطأ فى  
الفاعل أو المنعول ، وأما إذا لم يقصد به التخصيص فلا نهى ، كما إذا ظن بك ظان  
" ظنا فاسدا أنك تعتقده قد ضرب عمرا أو أنك تعتقد كون زيد مضروبا " لغير ذلك  
الظان ، " ثم قال " - بناء على ذلك الفاسد - " زيدا ضربت - أو أنا ضربت زيدا " ١٨٤  
نقدم المنعول ، أو الأعل فى كلامه ردا لخطئك فى زعمه ، فانه يصح منك أن تقول فى  
جوابه : " ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس " ، أو ما أنت ضربت زيدا ولا أحد  
سواك ، فتقدمهما فى كلامك ليوافق كلامه - لا لتبذ التخصيص - وهذا هو الفرق  
الواضح الذى أشار إليه ، قوله " وكذلك امتنعوا " أى مثل امتناعهم وانتهاهم عن أن  
يقال : ما زيدا ضربت ( ولا أحد من الناس امتنعوا عن أن يقال : ما زيدا ضربت ) (١) ،  
ولكن أكرمه " (٢) قوله " فيرد " - بالنسب - جواب للنهى ، قوله " وكذلك إذا قلت : بزید  
مررت " يريد أن تقديم المنعول به بواسطة يفسد التخصيص ، كإفادة تقديم المنعول به  
الصريح ، ثم أشار إلى تعميم الحكم بقوله " والتخصيص لازم ( للتقديم ، أى التخصيص  
لازم ) (٣) غالبا لتقديم ما حقه التأخير - سواء كان ناعلا معنويا ، أو مفعولا به صريحا ،  
أو غير صريح ، أو ظرفا ، أو حالا ، إلى غير ذلك من متعلقات الفعل ، وخبر المبتدأ ،  
وإنما قلنا غالبا لأن التقديم قد لا يكون للتخصيص ، بل لموافقة الكلام السابق - كما مر آنفا -

(١) ما بين القوسين ساقط من "ج" (٢) لأن النزاع فى المنعول لا فى الفعل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وموجود فى بقية النسخ ، وهو جواب .



ولذلك تسمح أئمة علم المعاني في معنى (اياك نعبد واياك نستعين) يقولون : نخصك بالعبادة لانعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة منك لانستعين أحدا سواك ، وفى معنى ( ان كنتم اياه تعبدون )<sup>(١)</sup> يقولون : ان كنتم تخصونه بالعبادة وفى معنى قوله ( وبالاخرة هم يوقنون ) تذهب الى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها اهل الكتاب - فيها يقولون : انها لا يدخل الجنة فيها الا من كان عبدا أو نصارى ، وانها لا تمسهم النار فيها الا اياما معدودات ، وأن اهل الجنة فيها لا يتلذذون فى الجنة الا بالنسيم

أو لمجرد الاستعانة أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو رعاية الفاصلة ، أو غيرها ، الا أن هذه قليلة فتجعل فى حكم الحدم<sup>(٢)</sup> قوله : " وفى معنى قوله - وبالاخرة هم يوقنون )<sup>(٣)</sup> يذهب الى أنه تعريض ، مساق كلامه يقتضى أن يقال بدل " يذهب " يقولون انه تعريض ليون د اخلا فى حيز " تسمع " مملونا - مع الظرف الذى يتعلق به - على قوله " فى معنى : اياك نعبد واياك نستعين<sup>(٤)</sup> ، يقولون " لكنه عدل عن ذلك ، لانه ليس قول جميع ائمة علم المعاني ، كظائره ، بل ما ذهب اليه فى الكشف<sup>(٥)</sup> فصار نظم الكلام مشكلا ، ووجب أن يجعل جملة يذهب فى معنى قوله " وبالاخرة " علقا على " تسمع " - أى ولذلك يذهب - ، وأن يجعل قوله " وفى قوله : لتكونوا شهداء " <sup>(٦)</sup> يقولون ، وفى قوله " لا لى الله تحشرون " <sup>(٧)</sup> يقولون . علقا على تسمع أيضا ، لا على قوله " فى معنى اياك نعبد واياك نستعين " يقولون " مع ظهوره ، ولا يقع الفصل فى الاجنبى .

قوله " فيما يقولون : أنها لا يدخل الجنة " كلمة ما مصدرية ، وأن مكسورة والضمير للفظة ، أو للآخرة ، وكذا ضمير " وأنها لا تمسهم " وضمير " فيها " فى المواضع الثلاثة للآخرة ، وقوله " فى الجنة " بدل من " فيها " أو قيد للنحل - أعنى " لا يتلذذون " - بعد ما قبله بنفيها .

- (١) من الآية ١٧٢ سورة البقرة
- (٢) ما ذكره من تحليل مأخوذ من كلام سعد الدين ، انظر : المجلد ص ٢٠٠
- (٣) من الآية ٤ سورة البقرة
- (٤) الآية ٥ سورة الناحية
- (٥) الكشف : ج ١ ص ٣٣
- (٦) من الآية ١٤٣ سورة البقرة
- (٧) من الآية ١٥٨ سورة آل عمران ، هذا : وابن الاثير يجعل التقديم فى ( اياك نعبد ) وما يماثله : مختصا بنظم الكلام ، وليس للتخصيص ، المثل السائر ج ٢ ص ٢١٨ ، ٢٢٥

والأرواح العبيقة والسماح اللذيذ - ليست بالآخرة ، وإيقانهم بمثلها ليس من الايقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، وستعرف التعريض ان شاء الله تعالى في علم البيان .

وفي قوله تعالى ( لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ) يقولون أخرت صلة الشهادة أولا ، وقد ستانيا : لأن الفرع في الأول : اثبات شهادة تهم على الامم ، وفي الآخر : اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم ، وفي قوله تعالى :

وقد يقال : الأول متعلق بالنفي ، والثاني <sup>(١)</sup> متعلق بالنفي ، أى لا يكون نفس الآخرة تلذذهم في الجنة الا بالنسيم والارواح العبيقة ، وقوله " ليست بالآخرة " خبر ان في قوله " بأن الآخرة " وإيقانهم - بالنسب - عطف على اسمها ، وقوله " في شيء " خبر ليس ، " ومن الايقان " حال منه - ان يجوز تقديم حال المجرور - أو صفة لما يفسره في شيء ، و " عند الله " ظرف لمضمون الجملة - أى هي المتصفة بالآخرة عند الله - وفي الآية تخصيصان :-  
أحدهما :

من تقديم بالآخرة ، أى المؤمنون يوقنون بالآخرة - لا بشيء من غير الآخرة - ، فهذا قصر غير حقيقى قصد به التعريض بأن الآخرة التي عليها ايقان أهل الكتاب ليست بالحنيفة آخرة <sup>(٢)</sup> .

والثانى :

من تقديم عم ، أى المؤمنون عم المؤمنون بالآخرة - لا أهل الكتاب - فهذا أيضا قصر غير حقيقى قصد به التعريض بأن ايقان أهل الكتاب بالآخرة التي عم عليها ليس في الحنيفة ايقانا ، وقوله : " اثبات شهادة تهم على الأمم " أى تبليغ الرسل اليهم رسالات الله تعالى ، وذلك كرامة لهذه الأمة ، وفائدة لجمالهم أمة وسدلا ، وليس لاختصاص شهادة تهم بخونها على الناس مدخل في كرامتهم ، بخلاف اختصاصهم بكون الرسول

(١) في " أ " والثالث

(٢) انظر الكشاف ج ١ ص ٣٣

( لالى الله تحشرون ) يقولون : اليه - لا الى غيره - و تراهم فى قوله تعالى ( وأرسلناك<sup>(١)</sup> للناس رسولا ) يحملون تعريف الناس على الاستغراق ويقولون : المعنى : لجميع الناس رسولا ، ونعم العرب والمجم - لا العرب وحدهم - دون أن يحملوه على تعريف المهد أو تعريف الجنس كـ لا يلزم من الاول : اختصاصه ببعض الانس لونه ففى مقابلة كلهم .

ومن الثانى اختصاصه بالانس - دون الجن - ولا فائدة التقديم عند عدم التخصيص تراهم يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص ، فكما اذا قيل :

شهيد اعليهم - أى معد لا مذكيا لهم - نانه كرامة ثانية ، وعدى ( شهيدا ) الثانى بحلى لتضمينه معنى الرقيب دلالة على أن تعديله اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم<sup>(٢)</sup> .

قوله " و تراهم " عطف على تسمع ، أى ولذلك ترى أئمة علم المعانى ، قوله " لا للعرب وحدهم " أى كما زعم طائفة من أهل الكتاب ، قوله " لوقوعه فى مقابلة كلهم " لاشك : أن الواقع فى مقابلة الكل هو البعض المطلق ، فاذا احمل تعريف الناس على المهد ، أريد به بعض مخصوص - كالعرب مثلا - فيقابل به البعض الآخر - أعنى المجم - لا الكل ، فالأظهر أن يقال : كـ لا يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض المجهود فلا يتناول البعض الآخر الذى يقابله - إلا أنه قطع النظر عن خصوصية البعض المجهود وأوقعه فى مقابلة الكل ، وكون الجن مقابلا للانس ظاهره وكـ لا الاختصاصين باطل ، نانه رسول لكل الناس - لا لبعضهم - ، ولكلا الحنسين - لا لأحدهما - .

واعلم أن ما ذكره بنى على أن " للناس " محمول لرسولا ، بأن يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه ، فقدم على رسولا ، فيكون من تقديم محمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لأرسلنا ، لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا ، كما سيأتى ، أو كان فى الاصل صفة لرسولا ، فقدم نصار حالا فلا يفيد تقديمه أيضا تخصيصا .

(١) من الآية ٢٩ سورة النساء ، وانظر الكشاف ج ١ ص ٤١٢

(٢) الكشاف : ج ١ ص ١٤٩

ما ضربت أكبر أخوك ، فيذهبون الى أنه ينبغي أن يكون ضاربا للأصغر - بدليل -  
الخطاب - يذهبون أيضا اذا قيل : ما زيدا ضربت ، الى أنه ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان

وقد يقال : تعلته بأرسلنا يجعل قوله " رسولا " تأكيذا ، والتأسيس أولى ، والحال  
بمنزلة الوصف يفيد التخصيص منهم المخالفة - كما يذكره الآن - ويتم المقصود قوله  
" ولا فائدة " الأمثلة التي تقدمت بعد قوله " والتخصيص لازم للتقديم " كانت من الإثبات ١٨٦  
وهذه التي يذكرها <sup>(١)</sup> الى قوله " في سائر كتب اللغة " من النفي أى ولا فائدة تقديم  
ما حقه التأخير التخصيص ترى أئمة علم المعاني " يفرعون على التقديم " الذي يفيد  
التخصيص " ما يفرعون على نفس التخصيص " المستفاد من التثنية بالوصف ، وكأنه جعل  
التخصيص الحاصل في صورة التثنية بالوصف مكشونا ظاهرا في متعارف اللغة ، فلذلك  
بنى التفرع عليه - لا على التثنية بالوصف - الدال عليه ، وقد يقال : أراد تخصيص  
الوصف بالذكر - لا معنى الحصر <sup>(٢)</sup> وبدفعه انحام لفظ النفس عند من له ذوق سليم ،  
قوله " فيذهبون " عطف على قيل ، و " اذا " لمجرد الظرفية والناس في " نكما " داخل  
تنديرا على قوله " يذهبون " أيضا - عطفا له على " يفرعون " - أى يفرعون على التقديم  
( ما يفرعون على التخصيص ) <sup>(٣)</sup> فيذهبون أيضا اذا قيل : ما زيدا ضربت ، الى أنه  
ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان سواء " ذهابا كذا بينهم اذا قيل : " ما ضربت أكبر أخوك " -  
فذهبوا " الى أنه ينبغي أن يكون ضاربا للأصغر " لانه بتقدير الوصف - أى أخاك  
الأكبر - ودليل الخطاب : منهم المخالفة وهو شامل لمنهم الشرط والوصف <sup>(٤)</sup> وغيرهما .

والحاصل : أن ذكر الوصف في الإثبات يقتضى النفي عن غير المذكور ، ونفي النفي  
يقتضى الإثبات له كإلا يلفظ ذكره ، إذا الكلام فيما إذا لم يأت به للوصف فائدة أخرى ،  
فكذلك التقديم في الإثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا .

قوله " ولذلك " أى ولأن التقديم فيما ذكر يدل على أنه ضارب لإنسان آخر متممون  
وذلك لان منطوق المصنف يناقض منهم التقديم ، كما مر غير مرة .

(١) في " أ " التي يشرح بذكرها

(٢) وهذا قال الشيرازي ، شرحه للمفتاح . الورقة ١٦

(٣) زيادة في " ج " (٤) في " أ " شامل لمنهم الوصف والشرط

سواءه ، ولذلك : يتمتعون أن يقال : ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ، ولا يتمتعون أن يقال : ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس ، وتسميهم في قوله تعالى : " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون " يقولون : قدم الظرف تدريضا بخمور الدنيا ، وأن المعنى : هي على الخصوص لا تفتال العفول اغتيال خمور الدنيا .

فان قلت : اذا كان التقديم كالتنديد بالوصف فكما جاز أن يقال : ما ضربت أكبر أخويك ولا أصغرهما ينبغي أن يجوز : ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس .

قلت : مفهوم الوصف - كما أمرنا اليه - انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة أخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التخصيص على كل منهما ، فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم ، وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة ، وأما اذا ظهرت فلاء ألا يرى كيف جاز في رد مقالة ذلك اللان : ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ؟ .

وعد يتوهم : أن مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم ، فلا يندفع بمنطوق آخر ، بل يتدافعان - بخلاف مفهوم الوصف - فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس بشيء<sup>(١)</sup> ، ألا يرى : كيف جعل الوصف في افادة التخصيص أصلا وشبه به التقديم في افادته ؟ قوله ١٨٧ وتسميهم " عطف على " تراهم يفرعون " ومعنى ( لافيهها غول (٢) ) أن الغول مقصور على الحصول في خمور الآخرة ، لا يتجاوزها الى الحصول في خمور الدنيا ، وسبابة أخرى : عدم الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتعداه الى الحصول في خمور الدنيا ، ومرجمها الى ما ذكره بقوله " وان المعنى " بالكسر ، عطف على " تقدم الظرف " والمفرد : التصريح بمراد خمور الدنيا ، وأنها موصوفة بهذه النقيصة<sup>(٣)</sup> الكبرى والغول : غائلة الصداق ، أو الائم ، أو اغتيال العفول وسلبها من حيث لا تدرك ، و " ينزفون " على صيغة المبني للمفعول ، من نزف الرجل : اذا سكر ، وتقديم ( هم ) على ينزفون لتقوى الحكم السلبى ، وتقديم عنها لرعاية الناصلة<sup>(٤)</sup> .

(١) هذا رد على التفتازانى ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١١٦

(٢) من الآية ٤٧ سورة المائات

(٣) النقيصة : العيب ، ولان ينتفى نلانا : أى يقع فيه ومثله .

(٤) هذا : وانظر الكشاف : ج ٤ ص ٣٣

ويقولون في قوله تعالى ( ألم \* ذلك الكتاب لا ريب فيه ) يتمتع تقديم الظرف على اسم لا ، لانه اذا قدم أفاد تخصيص ننى الرب بالقرآن ، ويرجع دليل خطاب على أن ريبا نى سائر كتب الله ، وعلى هذا متى قلت : اذا خلوت قرأت القرآن ، أفاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك به ، ورجع الى معنى : لا أقرأ الا اذا خلوت فانهم • وانما لزم التقديم استدعاء الحكم ثبوتا ونفيا حتى قامت الجملة فى نحو : أنا ضربت زيدا • مقام ضربت زيدا ولم يضربه غيرى ، ونى نحو : ما زيدا ضربت ، مقام ما ضربت زيدا وضربت غيره ، ونى نحو : اذا خلوت قرأت القرآن ، مقام • أقرأ القرآن اذا خلوت ولا أقرأ اذا

قوله "ويقولون فى قوله تعالى : ألم \* ذلك الكتاب" (١) هو - أعنى يقولون مع ظرفه المؤخر عنه - عطف على : يقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه ، فلا حاجة الى جعله معطوفا على " تسميهم " كما توهم ، ولو أجرى كلامه على نظام واحد لنال : ونى قولتعالى ( ألم \* ذلك الكتاب ) • الخ يقولون يتمتع ، قوله " أفاد تخصيص ننى الرب بالقرآن " جعل معنى كلمة لا - أعنى النفى - جزءا من المسند اليه - كما قررنا فى العبارة الأخرى - ومحمول المعنى : أن جنس الرب منتف عن القرآن وثابت فيما يقابله من سائر كتب الله تعالى ، وانتفاء الجنس بانتفاء جميع أفراد ، وثبوت بثبوت أدنى فرد منه فلذلك قال : " على أن ريبا " بالتكثير للقليل ، وقوله " دليل خطاب " نصب على أنه خبر " يرجع " أى وسير التقديم بافادة التخصيص ، بل مفهومه دليل خطاب - على ما ذكر - ، والآيتان من تقديم خبر المبتدأ عليه ، وقد سبق أنه هم حكم التقديم ، بحيث يتناولهما أينما ، فلا يرد : أن البحث فى تقديم متعلقات الفعل عليه ، قوله " وعلى هذا " متعلق بجواب " متى " - أعنى أفاد - أى وأفاد تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها ، فان جعل " اذا " ظرفية محضة معمولة لقرأت ، كان الحصر مستنادا من التقديم وحده ، وان جعلت شرطية معمولة للجزء - أعنى قرأت - كما هو المشهور ، كان الحصر مستنادا من التعليق بالشرط كما فى قولك : ان خلوت قرأت ، وجاز أن يعتبر التقديم عونا للتعليق فى افادة الحصر ، وان جعلت معمولة للشرط - كما ذهب اليه جمع - كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال هذه الوجوه ، أمر بالفهم •

(١) الآية ١ ، ومن ٢ سورة البقرة ، وانظر : الكشاف ج ١ ص ٢٧

لم أخل ، لما عرفت أن حالة التقديم هو أن ترى سامعك يعتقد وقوع فعل ، وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من مثيرات الفعل ، وأنت تقصد رده إلى الصواب ، فإذا نفيت من كان اعتقده من الفاعل أو المفعول استدعى المقام غير ذلك فيجتمع لذلك نفيك للنفي مع الإثبات لمن سواه ، وإذا ثبت غير من كان اعتقده استدعى المقام نفي من اعتقده لكونه خطأ ، فيجتمع إثباتك للمثبت مع النفي للنفي .

١٨٨ وقد يقال : أراد أن يشرع في بيان آخر فقال : " فانهم " أي جميع ما قدمناه من الأمثلة المفيدة للتخصيص ، ثم شرع في بيان وجه افادة التقديم للتخصيص ، قوله ( استدعاء الحكم " أي استدعاء التقديم الحكم ، و " ثبوتاً ونفياً " تمييزاً ، والمثال الأول : لتقديم الفاعل المعنوي ، والثبوت فيه منطوق ، والنفي مفهوم ، والثاني : لتقديم المفعول به ، والمنطوق فيه هو النفي ، والثالث : لتقديم الظرف ، على نهج الأول فسي المنطوق والمفهوم .

قوله " لما عرفت " متعلق بلزم ، و " حالة التقديم " هي الحالة المفتضية له ، قوله " أن ترى سامعك . . . الخ " وذلك : لان تقديم الفاعل أو المفعول أو غيرهما يدل على أنه المقصود الأصلي ، فلا بد أن يكون أصل الفعل مسلماً على الوجه الذي ذكره ، والمراد بقوله " أو غير ذلك من مثيرات الفعل " هو الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما ، قوله " استدعى المقام غير ذلك " أي غير الذي نفيت من الناعل أو المفعول ، إذ الخرض أن الفعل واقع ، فلا بد له من ناعل يقع منه أو مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك " أي لاستدعاء المقام غير ما نفيت " نفيك " الذي هو منطوق كلامك " مع الإثبات " الذي هو مفهوم استدعاء المقام " وإذا أثبت غير من كان اعتقده " انمكس الأمر " قوله " لكونه خطأ " أي لكون اعتقاده خطأ .

واعلم : أن ما ذكره من وجه افادة التقديم للتخصيص جار (١) في كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدأ ، وأنه قد يكفي في افادة التخصيص مجرد التقديم اللفظي

(١) في " أ " جاز ، وليس بصواب

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء ما سمعت نوع الاهتمام بشأن المقدم ، فعلى المؤمن في نحو : بسم الله ، اذا اراد تقدير الفعل معه أن يؤخر الفعل على نحو : بسم الله اقرأ أو اكتب ، وكأنى بك تقول فما بال : " انرا باسم ربك " مقدم الفعل على المنعول ؟ وأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته ، فالوجه فيه عندى : أن يحمل انرا على معنى أفعل القراءة وأوجد ما على نحو ما تقدم فى قولهم : فلان يعطى ويمسح فى أحد الوجهين غير معدى الى مقروء به ، وأن يكون ( باسم ربك ) مفعول انرا الذى

(١)

كما فى قوله تعالى ( الله يسط الرزق لمن يشاء ) - على ما مر - .

قوله " ويفيد التقديم فى جميع ذلك " أى جميع ما ذكر من الفاعل المعنوى والمفعول وغيرهما من مفيدات الفعل " وراء ما سمعت " أى : بعد ما سمعته من التخصيص " نوع اهتمام " واعتناء " بشأن المقدم " أى بذكره ، أما لتعظيمه أو التبرك به أو استلذاذ ، أو كونه نصب العين ، قوله " فعلى المؤمن ( أن يقدر الفعل ) " (٢) تفريع على ما تقدم ، فان أراد : أنه اذا كان يفيد مع التخصيص الاهتمام . ( فعلى المؤمن أن يقدر الفعل فى بسم الله مؤخرا لينيد مع التخصيص بالاهتمام ) (٣) باسم الله تعظيما له وتبركا .

وورد عليه : أن السؤال ( بانرا باسم ربك ) (٤) غير متوجه (٥) حينئذ ، وذلك لأن أصل القراءة غير معلوم للمخاطب ، لأن قوله ( انرا ) الى ما لم يعلم أول ما نزل - على ما دللت عليه الأحاديث الصحيحة (٦) - والخلاف : انما هو فى تمام السورة ، فكان ١٨٩ الامر بأصل القراءة هو المناسب بالمقام ، دون تخصيصها المتوقف على العلم بأصلها ، وأينما المخاطب به هو النبى صلى الله عليه وسلم - كما هو الظاهر - ولا يتصور منه تجويزه القراءة بغير اسمه - تعالى - حتى يقصد بالتقديم أحد وجوه القصر ، وان أراد أنه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام ، فعلى المؤمن أن يقدر الفعل مؤخرا ، ليفيد الاهتمام باسمه تعالى (٧) - وان لم يقصد تخصيصا - توجه ذلك السؤال .

(١) من الآية ٢٦ سورة الرعد (١) ليس فى " أ " .

(٣) ما بين القوسين ليس فى " ج " (٤) من الآية ١ سورة الملق

(٥) فى " ج " غير موجبه

(٦) وذكر فى الكشاف : انها اول سورة نزلت ، وأن أكثر المفسرين على أن الفاتحة أول

مانزل ، ثم سورة القلم ، الكشاف ج ٤ ص ٦١٨

(٧) المرجع السابق ج ١ ص ٣



بعده .

والحالة المفتضية للنوع الثالث : هي كون العناية بما يقدم أتم ، وإبراده نسي الذكر أتم ، والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاعتناء بشأنه نوعان :  
أحدهما : أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى المدول عنه كالابتداء المعرف فان أصله التقديم على الخبره نحو : زيد عارف .  
وكذا الحال المعرف فأصله التقديم على الحال نحو : جاء زيد راكبا ، وكالعامل فأصله

وكان جوابه : انما لم يقدم ( باسم ربك ) كيلا يوعم التخصيص الذي هو ناسب عن هذا المقام . ولا يقدم ذلك في كون اسمه تعالى أتم في نفسه ، كما أن تأخير عن الفعل في : قال الله ، وشكرت الله ، لا ينافيه ، وما أوضحنا لنا كشف عندك الوجه الذي اختاره المصنف لا وجاسة له ، سواء قصد بالتقديم فيه التخصيص أو مجرد الاعتناء وأن القول بجعل " بسم الله " متعلقا بآخر ( الاول باسم ربك متعلقا بآخر ) (١) الثاني يتضاعف فيه الفساد ، والله الهادي الى سبيل الرشاد ، وقوله " مقدم الفعل على المنحول " دال على أنه جعل ( باسم ربك ) مفعول اقراء ، لأن المفعول به يعلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر - كما مر - وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير المنحول كما في قوله " غير ممدى الى مقروء به " ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم - بتلحق النظر عن المفعول بلا واسطة - كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة ، فتقوله " على نحو ما تقدم " تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة ، فلا حاجة الى حمل الباء في قوله " مقروء به " ونفي الآية على الزيادة كما توهم (٢) .

والوجه الآخر في " يحطى ومنع " قصد التعميم في المنحول بالحذف .

( تقديم بعض محمولات الفعل على بعض : )

قال : " والحالة المفتضية للنوع الثالث " أي تقديم بعض محمولات الفعل على بعض .  
ولفظ " إبراده " يروى مرفوعا عطفا على محل " العناية " وجره أظهر ، والمتبادر من

(١) ما بين التوسين زيادة من " ج " وهو جواب

(٢) قصد بالمتوهم : سعد الدين ، انظر : شرحه للمحتاج . الورقة ١١٨

التقدم على معموله نحو: عرف زيد عمرا ، وكان زيد عارفا وان زيدا عارفا ومن زيد ، وغلام عمرو ، وكالفاعل فاصله التقدم على المفعولات وما يشبهها ، من الحال والتمييز نحو : ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له مثلثا من الغضب . وامثلا لانا ، ما ، ، وكالذى يكون فى حكم المبتدأ من مفعولى باب علمت ، نحو : علمت زيدا مطلقا ، أو فى حكم فاعل من مفعولى باب أعطيت وكسوت نحو : أعطيت زيدا درهما ، و كسوت عمرا جبة ، فزيد عاط وعمرو مكتس فحفظهما التقدم على غيرهما ، وكالمفعول المتمدى

كلامه أن تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاعتماد — دون التخصيص — نقولك : علمت مطلقا زيدا ، ينيد الاعتماد بشأن الانطلاق — لا تخصيصه بزيد — مع أنه فى الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدأ ، فتدبر ، ثوله " بتقديم ماتقدم " أراد به ما سواهم من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها ، تعميما للعادة ، ولذلك عد من هذا القبيل — أعنى التقديم لمجرد الاعتماد — تقديم المبتدأ على الخبر ، وتقديم العامل — سواء كان فعلا تاما ، أو ناقضا ، أو حرفا أو اسما — على معموله ، ومثل أيضا بقوله " وجه الحبيب أتمنى " مع أنه من تقديم المفعول على الفعل .

١٩٠ قوله " أحدهما أن يكون " فيه مسالة ، لأن ما ذكره سبب للمناية — لا قسم — منها — وقد يفدر اللام — أى أحدهما لأن يكون — وتقييد المبتدأ وذى الحال بالمعرف : احتراز عن المنكر ، وقد علم وجه المسالة تقدميهما ، والعامل ملحق بالمؤثر ، والفاعل عدة ومتمثلة الجزء من الفعل ، واختار فى المفاعيل الترتيب الذى أورده ، وقد يختار تقديم المفعول المطلق كما مر فى تقييد الفعل ويترك الباقى على ما اختاره ، وترك المفعول معه ، لأنه منصوب بالواو وعده فليس من معمولات الفعل ، وإن كان من مقيداته — كما مر هناك — ولا يبعد أن يقال : هو فى حكم التوابع ، لأن أصله العطف ، لكنه غير عمن التسمية تنبها على المثارنة والمعية ، وأورد للتمييز مثلا ولم يزل : مثلثا غضبا ، لأن الكلام فى معمولات صريح الفعل ، وأينما فاعل مثلثا ، مستمر فلا يظهر أن تقديمه لكونه فاعلا ، قوله " أو فى حكم فاعل " — بالتثنية — ولم يقل : فى حكم الفاعل ، لئلا يتوهم كونه فى حكم فاعل الفعل المذكور ، وليس كذلك ، بل هو فى حكم فاعل ، أما لمجرد كفاى : " أعطيت " فان زيدا عاط — أى أخذ — من عطوت — أى تناولت — ، وأما لمزيد كفاى : " كسوت "

اليه بغير وساطة فأصله التقدم على المتعدى اليه بوساطة نحو: ضربت الجاني بالسوط ،  
وكالتوابع : فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها ، نحو : جاء زيد الطويل راكبا  
وعرفت أنا زيدا ، وكذا عرفت أنا وفلان زيدا وغير ذلك مما عرف له في النحو موضع —  
الكلام بوصف الأسماء بالاطلاق .

وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك وأن  
التفات الخاطر اليه في التزايد ، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجهه من روحك ففى  
خدمته وقيل لك : ما الذى تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى . فتقدم ، أو كما تجدك  
إذا نال أحد : عرفت شركاء لله ، ينف شمرى فزعا وتنول : لله شركاء ؟

فان عمرا مكس ، وكأنه نظر الى هذا الاختلاف فمطف كسوت على أعطيت مع الاستغناء عنه ،  
لأن باب أعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين ، متغايرين ، وحق التابع أن يذكر مع  
المتبوع — أى بعده بلا فاصل — لاتحادهما فى الاعراب من جهة واحدة مطلقا ، وفى  
الذات غالبا ، قوله " وكذا عرفت أنا وفلان زيدا " أى الممطوف — مع متغايرته متبوعه ففى  
الذات ومعه عنه — يشارك سائر التوابع فى استحقاق التقديم على غيرنا ، وإذا اجتمعت  
التوابع ، قدم النعت ، ثم التأكيد ثم البيان ، ثم البدل ، ثم العطف ، قوله " وغير ذلك " —  
بالجر — عطف على التوابع ، وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت ، والاسم المبهم  
المميز ، فان أصله التقديم على التمييز ، وكالمستثنى منه ، فان أصله التقديم على المستثنى  
وكالتمييز الذى هو فى المعنى فاعل ، فان أصله التقديم على الظرف مثلا فى نحو : طاب  
زيد نسا يوم الجمعة ، قوله " بالاطلاق " متعلق بالاعمال واحتراز عن استحقاق الموضع  
باعتبار عارض — كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا — والحال من النكرة ، والخبر عن المنكر  
ونظائرها .

قوله " وثانيهما أن تكون العناية " فيه أيضا مساعلة لاتخفى ، " نصب عينك " بضم  
النون وفتحها — أى منصوبا قدامها ، " وأن التفت " — بفتح الهمزة — عطف على " كونه " ١٩١  
يجرى مجرى التنسير له ، وباقى " كما " مصدرية ، والتشبيه بحسب المعنى كأنه فى —  
وثانيهما أن تجدك إذا ضاية بتقديم ما تقدم لكونه نصب عينك كما تجدك ، قوله ( وأرى " —  
أى ستر ، ولفظ " قيل " عطف عليه ، و" تنول " ثانى مفعولى " تجد " قوله " فتقدم " —  
أى المفعول على الفعل — عطف على " تنول " تنسير له ، وحق المفسر أن يحجب مفسره ،

وعليه قوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء ) ، أو لعارض يورثه ذلك ، كما اذا أخذت نسي الحديث وتوهمت - لقرائن الاحوال - من أنت معه فى الحديث ملتفت الخاطر الى معنى ينتظر من مسافك الحديث المامك به فيبرز ذلك المعنى عندك فى معرض أمر يتجدد فى شأنه التفاضى ساعة نساء ، فكما تجد له مجالا فى الذكر صالحا لا تتوقف أن تذكره ، مثل ما تقول لصاحبك : أعجبنى المسألة الفلانية من كتابك وتأخذ فى كيت وذيت وله كتاب آخر

وتقديم " وجه الحبيب " على الفعل لمجرد الاهتمام ، نظرا الى اقتضاء

المقام .

وقد يتوهم : أنه أريد تقديمه على الناعل وحده فلزم من اتصاله تقديمه على الفعل ، فلذلك لم يفد تخصيصا <sup>(١)</sup> ، قوله " يقف شعرك " أى ينتصب نزعا ، وتقول : للمشركاء ؟ " بتقدير : أ لله عزت شركاء ؟ - على معنى الإنكار والتوبيخ ، قوله " وجعلوا " <sup>(٢)</sup> أى أثبتوا فى زعمهم واعتقادهم ، وفى الآية والمثال قدم الظرف المتعلق بشركاء - أعنى لك عليه - وقيل : قدم فيهما الفعل بواسطة على الذى بغير واسطة ، واذا جعل للمفعول ثانيا لجعلوا ، كان تقديمه على " شرنا " على طريقه قولك : فى الدار رجل - كما مرت اليه الإشارة - ، قوله " أو لعارض " عطف على " لكونه فى نفسه " وذلك " إشارة الى كونه نصب العين متزايدا التفتت الخاطر اليه ثم المصنف أورد للعارض أربعة أمثلة من عند نفسه ، وبين فيها العارض الذى يورث العناية والاهتمام ، ثم عقبها بأربعة أخرى تماثلها من نظم القرآن على ترتيب أمثله ، أعنى أن الأول من الأربعة الأخيرة نظير الأول من الأربعة الأولى وهكذا ، قوله " ملتفت الخاطر " ثانى منقول " توهمت " - بمعنى ظننت - قوله " فكما تجد " متعلق بـ لا تتوقف وهذه الكاف للقران فى النوع ، يقال : كما جاء زيد جاء عمرو - أى تقارن مجيئهما ، وثوله " مثل ما تقول " متعلق بأخذت ، أى أخذت فى الحديث مثل أخذك فيه وتوكل لصاحبك ، قوله " فتحدس " هذا نحو العارض الذى يسور الاهتمام ، قوله " وأعجبنى " عطف على أعجبنى الأول ، قوله " أو كما اذا وعدت " عطف على " كما اذا أخذت " ونحو المثال الثانى من أمثله ، قوله " ما أنت تستبعد وقوعه " يعنى من جهتين مختلفتين فى اقتضاء بعده ، وثوله " من جهة تبعده " متعلق بالتفات ، والمستتر

(١) هذا رد على التفازانى : أنظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١١٨

(٢) من الآية ١٠٠ سورة الانعام

فيه مسائل فتشدد من أن كتابه الآخر واقع الآن في ذهنه وهو كالمنتظر على تورده في الذكر فتقول : وأعجبني من كتابك الآخر المسألة القلانية ؟ فتقدم المجرور على المرفوع ، أو كما إذا وعدت ما أنت تستبعد وقوعه ، فإنك حال التثاق خاطرك إلى وقوعه من جهة تباعد ، ومن جهة أخرى أدخل في تبعيده تجد تفاوتاً في إنكارك إياه ضعفاً وقوة بالنسبة ، ولا يحتاج إنكاره بدون القيد إليه تستتبع تفاوته ذاك تفاوتاً في القيد إليه والاعتناء بذكره ، فأنت في الأول إذا أنكرت أوجبات البلاغة أن تقول : شئ حاله في البعد من الوقوع عنده ، أنى يكون ؟ لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا ، أن سواي من اختراعات الموعودين وأصحاب التلبيس فتذكر المنكر بعد المرفوع في موضعه من الكلام ، وأن تقول في الثاني : شئ حاله في البعد من الوقوع إلى هذه النهاية على من يروج ، لقد وعدت هذا أنا وأبى وجدى ، فتقدم المنكر على المرفوع ، أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً مثل الذي في قولك : رأيت الجماعة من محبيك التي نأمت ثم دنت ، إذا دنت : من محبيك أفاد أن الجماعة المرئية

في تبعيده للجهة ، والبارز للموعود ، و " تجد " خبر " فإنك " وحال التثاق " ظرف لتجد ، و " ضعفاً وقوة " تمييز عن نسبة التناوت إلى الإنكار ، قوله " بالنسبة " أي بالنسبة إلى الجهميتين. وضمير " تناوته " للإنكار ، و " ذاك " صفة لتفاوته ، أي التفاوت الذي عوفى الضعف والقوة ، فقوة القيد المتفرقة على قوة الإنكار ، المرتبة على قوة الجهة في التبعيد أمر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر وجعله نصب عين المتكلم ، وقوله " في الأول " متعلق في المعنى " بأن تنول " - لا بأوجبت ولا بأنكرت - كما يشهد له قوله " وأن تقول في الثاني " فليتأمل في تصحيحه ، قوله " فتذكر " عطف على أن تقول " وأراد بالمرفوع منها الفاعل وتأكيده وما عطف عليه ، وأما المرفوع الذي ندم عليه المنكر فهو التأكيد والمعدولف ، إذ لا يتصور تقديمه على الفاعل لكونه ضميراً مقملاً .

فان قلت : هل يجوز أن ينفصل بتقديم هذا عليه للعرض المذكور فيقال : وعد هذا أنا وأبى وجدى ، كما في قولك : ما ضرب إلا أنا ؟ .

قلت : لا يجوز ، إذ ليس كل عرض مصححاً للانفصال ، بل ذلك موقوف إلى الاستعمال . قوله " أو كما إذا عرفت " هذا هو الثالث من أمثله ، وإيراث الاشتباه بصلته " دنت " هو المعارض الذي أورث الاهتمام فانتضى تقديم الحال - أعني عن محبيك - على الصفة ، وقوله :

جماعة من محبيك من غير شبهة وعو مرادك ، واذا أخرت ، أورث الاشتباه ، لاحتمال أن يكون من محبيك صلة دنت ، أو مثل الذى نئى قولك : الحمد لله الذى بعث بالحق عيسى ، وأيد بهرون موسى ، اذا أخرت المجرور بطل السجع ، ولهذا المارغ مناشئ يتشابهت جلا وخفا ، لطيفا والطف ، والخواطر مضمارنا يتباين عن ضليع لا يشق غباره ومن ظالم لا يؤمن عثاره ، وليس السبق عنك بمجرد الكد ، بل الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، ولله در أمر التنزيل ، واحاطته على لطائف الاعتبارات فى ايراد المعنى على أنحاء مختلفة بحسب مقتضيات الاحوال ، لا ترى شيئا منها يراعى فى كلام البلغاء من وجه لطيف الا عثرت عليه مراعى فيه من اللفظ وجوه ، وأنا ألقى اليك من القرآن عدة أمثلة مما نحن فيه لتستضى بها فيما عسى يظلم عليك من نظائرها ، اذا أحببت أن تتخذها مسارج نذكرك ومطارج تفكر .

" أو مثل الذى فى قولك : الحمد لله " - لفظ على " مثل الذى فى قولك : رأيت الجماعة " وعو الرابع من أمثله ، والمحافظة على السجع عارض أورث زيادة الاعتماد بالمجرورين - أعنى " بالحق " ، " وبهرون " - حتى غدا على المنحول بلا واسطة ، والمناشئ : مواضع الحدود والحصول ، وأراد بقوله : " لطيفا والطف " أن تلك المناشئ تتفاوت ، فبعضها لطيف ، وبعضها اللفظ ، وثقل : عما صفة " خفاء " أى : يتفاوت مراتب الخفاء فى اللطافة ، و " الضليح " : التوى ، من الضلالة ، ويقال له بالذارية : بهلواره وعدم شق الغبار : كناية عن السبق والنال : هو الذى فى منيته عيب - أى غمز (١) - " هناك " أى فى مضمار المناشئ ، " ولله در أمر التنزيل " تحجب منه ومدح ، يقال : لا در دره ، أى لاكثر خبره ، وأصل الدر : اللبن (٢) ، وتعدية " الاحاطة " بحلى لتضمنها معنى الاشتمال ، و " مقتضيات " يروى بفتح الناد وكسريا - قوله " لا ترى شيئا " استئناف لبيان ما قبله ، " منها " أى من لطائف الاعتبارات " عليه " أى على ذلك الشئ " فيه " أى فى التنزيل ، وقوله " من وجه لطيف " متعلق بمرأى ، كما أن " من اللفظ وجوه " متعلق بمرأى ، يريد : أن كل اعتبار لطيف يراعى فى كلامهم على وجه لطيف ، فقد روعى ذلك الاعتبار فى التنزيل على وجوه - أى اللفظ من كل جمع جمع من الوجوه والمقصود : أن وجوه الرعاية فى التنزيل أزيد من الكيفية - أى اللطافة - ونى الكمية - أى العدد - فقوله " من اللفظ وجوه "

منها : أن قال عز من من قائل : - في سورة القصص في قصة موسى - ( وجاء رجلا من أقصى المدينة )<sup>(١)</sup> فذكر المجرور بعد الفاعل ، وهو موضعه ، وقال في يس : فسي قصة رسل عيسى عليه السلام - ( وجاء من أقصى المدينة )<sup>(٢)</sup> فقدم لما كان اسم ، يبين ذلك : أنه حين أخذ في قصة الرسل ، اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القريسة الرسل ، وأنهم أصروا على تكذيبهم ، وأنهم كوا في غوايتهم ، مستشرين على باطلهم ، فكان مظنة أن يلعن السامع - على مجرى المادة - تلك القرية ثاويلا : ما أنكدها تربة ، وما أسوأها منبتا ، ويبقى مجيلا في فكره ، أكانت تلك المدرة بحافاتهما كذلك ؟ أم كان هناك قداردان ، أو ناع منبت خير ، منتظرا لمساق الحديث هل يلم بذكره ؟ فكان لهذا المعارض مهما ، فكما جاء موضع له صالح ذكر - بخلاف قصة موسى - ومنها : أن قال في سورة المؤمنين ( لقد وعدنا نحن وآبائنا هذا ) فذكر بعد المرفوع وما تبعه المنصوب وهو موضعه ، وقال في سورة النمل : ( لقد وعدنا نحن وآبائنا ) فقدم لكونه منها اسم ، يدل على ذلك : أن الذي قبل هذه الآية ( أنذا كنا ترابا وآبائنا أننا لمخرجون ) والذي قبل الأولى : ( أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما ) فالجهة المنظور فيها هناك على :

أبلغ من أن يقال : من اللفظ وجه ، و " مانحن فيه " هو التقديم لمعارض ، و " اذا أحببت " ظرف لتستضي وضيمير " تتخذها " للأمثلة ، يعني أنك اذا أخذت الأمثلة التي نلقيها اليك " مسارج لترك " وتأملك ، أنتدبت بموئها الى معرفة " ما هي يظلم عليك ممن نثارها " قوله " فقدم " أي المجرور على الفاعل ، واللام في " لما " مفتوح مع تشديد الهم أو مكسور مع تخفيفه ، وأنهمك في كذا ، أي جد ولج ، والاستشراء : الهالفة والالحاح ، وفاعل " فكان " ضمير الاشتغال الذي دل عليه " اشتمل " ، والنكد : قلة الخير ، و " تربة " تمييز عن النسبة - لا عن الضمير الراجع الى تلك القرية - وكذا " منبتا " أي ما أنكده تربتها وأسوأ منبتها ، وقوله : " أكانت ؟ " أي مخيلا في فكره معنى هذا الكلام ، وفي التعبير عن القرية بالمدرة تحثير لسانها ، " بحافاتهما " أي بجوانبها وأرافها ، و " هناك " ظرف لنحو لبنان ، وفاعل " يلم " ضمير مساق الحديث ، وقوله " ومنها " أي ومن الأمثلة أن قال الله تعالى في سورة المؤمنين ( قالوا أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما ) فقدم لكونه منها

كون أنفسهم ترابا وعظاما ، والجهة المنظور فيها عنهما على : كون أنفسهم وكون آبائهم ترابا ، لاجزاء هناك من بنائهم على صورة نفسه ، ولا شبهة أنها أدخل عند عم نى تبعيد البحث ، فاستلزم زيادة الاعتناء بالقصد الى ذكره ، نصيره بهذا المعارض أعم .

ومنها : أن قال فى موضع من سورة المؤمنين ( فقال الملأ الذين كفروا من قومه ) نذكر المجرور بعد صفة الملأ ، ونحو موضعه كما تعرف ، ونى موضع آخر منها ( وقال الملأ من قومه الذين كفروا ) فقدم المجرور ، لمعارض صيره بالتقديم أولى ، ونحو أنه لو أخبر عن الوصف - وأنت تعلم أن بتمام الوصف بتمام ما يدخل فى صلة الموصول ، وتمامه لا وأترقناهم فى الحياة الدنيا ) - لاحتتمل أن يكون من صلة الدنيا ، واشتبه الامر فى القائلين ، أعم من قوم أم لا ؟ ومنها : أن قال فى سورة طه ( آمنا برب عرون وموسى ) (١)

نحن وآباؤنا هذا (٢) وقال فى سورة النمل ( وقال الذين كفروا أنذا كما ترابا وآباؤنا أننا لمخرجون \* لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا ) (٣) والعامل فى اذا فى الآيتين : مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام ، أى أنه بحث اذا متنا ؟ أنخرج اذا كما ؟ ، وتكرار تسمية الاستفهام مبالغة فى الانكار ، وهذا اشارة الى البحث والاخراج من القبور (٤) ، قوله " وهناك " اشارة الى الآية الاولى " وهما " الى هذه الآية ، قوله " لاجزاء هناك " أى فى الجهة المنظور فيها عنهما ، والبنى - بسم الباء وكسرنا - جمع بنية - بضمهم - وكسرنا - على طريقة : غرفة ، وغرف ، وسدر وسدر (٥) ، قوله " كما تعرف " يعنى ما تقدم من أن حق التابع أن يذكر بعد المتبوع بلا فاصل .

فان قلت : جاز أن يكون ( من قومه ) (٦) وعنا أيضا ، بتقدير معلق بمعرضا ، فلا حاجة فى تنديمه الى عارض ؟ .

قلت : حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية ، على أن المفسود الاصلى نحو الوصف بالكفر - كما فى الآية الاولى - فتقديم الوصف الآخر عنهما لمعارض ، قوله " وأن يكون من صلة الدنيا " - يروى بنصب صلة ، أى لاحتتمل المجرور أن يكون كلمة من

- |     |                            |     |                               |
|-----|----------------------------|-----|-------------------------------|
| (١) | من الآية ٧٠ سورة طه        | (٢) | الآيتان ٨٢ ، ٨٣ سورة المؤمنين |
| (٣) | الآيتان ٦٧ ، ٦٨ سورة النمل | (٤) | انظر : الكشف ج ٣ ص ٢٩٩        |
| (٥) | السدر : شجر النبق          | (٦) | من الآية ٢٤ سورة المؤمنين     |



وفي الشعراء: (رب موسى وعرون) <sup>(١)</sup> للمحافظة على الفاصلة ولتقتصر من الأمثلة على ما ذكر، فما كان الفرض الا مجرد التنبيه - دون التبع لنظائرها في القرآن - وتفسير القول فيها ، خاتمين الكلام بأن جميع ما وعدت أذنك من التفاصيل في هذه الأنواع الثلاثة من فصل التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيها ، وقد عرفت فيما سبق أن إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر طريق للبلغا يسلك كثيرا بتنزيل نوع مكان نوع ، باعتبار من الاعتباراً فليكن على ذكر منك ،

الداخلية عليه صلة الدنيا ، ويرى بجرعاً ، فقبل المعنى : لاحتتمل المجرور أن يكون بمعنى الصلة التي على مجموع الجار والمجرور ، وفيل معناه : لاحتتمل أن يكون من جملة ما يفتح صلة الدنيا - وان لم يكن ههنا منها - وفي كلامه نذر ، ونحو أن ( من فومه ) <sup>(٢)</sup> وان جاز أن يكون متعلقاً بالدنيا من حيث اللفظ - لأنه اسم تفصيل من الدنو المتعدي ١٩٤ بمن - الا أن تعلقه به من حيث المعنى غير معقول ، إذ لا رائل في أن يقال : أترفضا عاداً ونعمنا في الحياة التي دنت من قوم نوح الا بتأويل بعيد ، وهو أن يراد : دنت من حياة قوم نوح ، أي كانت قريبة منها في الزمان ، أو شبيهة بها في الأحوال ، قوله " للمحافظة على الفاصلة ، أي على الفاصلة الالفية في كنه فندم لذلك على موسى وزيره ، وليس في الشعراء هذا الحارضي المقتضى لتأخير موسى ، فندم رعاية للأصل مع المحافظة على الفاصلة النونية أيضاً .

قوله " فما كان الفرض " أي من إيراد الأمثلة الا مجرد التنبيه على التقديم لما رضى يورث الاعتماد ، ونمير " فيها " للنداء عرو " خاتمين " حال من المستتر في " ولتقتصر " و " هذه الأنواع الثلاثة " إشارة الى اعتبار التقديم والتأخير بين الفعل وفاعله المحنوي ، واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المحنوي ، واعتباره بين متعلقات الفعل ، قوله " فليكن " أي ما عرفت فيما سبق " على ذكر منك " لتعلم أن ذلك الطريق ، قد يسلك في هذه الأنواع ، فينزل المصيب في الفاعل أو المنعول منزلة المخطئ ، فيندم ، وقد يعكس فيسترك التقديم ، وقد يجعل غير الأعم من المتعلقات بمنزلة الأعم فتقدم ، وقد يعكس فيسترك تقديم الأعم ، كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر .

وأما الحالات المشتملة لتفديد الفعل بالشروط المختلفة ، كان وان ما ، واذ ا و اذا  
ما ، واذ ما ومتى ، ومتى ما ، وأين ، وأينما ، وحيثما ، ومن ، وما ، ومهما ، وأى ، وأنى  
وكلوه فالذى يكشف عنها الفناع • وتوفك على ما بين هذه الكلم من التفاصيل ، أما ان : فهى  
للشروط فى الاستقبال ، والاصل فيها الخلو عن الجزم بوثوق الشرط •

### ( حالات تفديد الفعل بالشروط : )

قال " وأما الحالات " وصف الشروط بالمختلفة ، لاختلافها فى الاستقبال والمضى  
ونى عموم العقلاء وعدمه ، ونى كونها ( حرفا واسما ) <sup>(١)</sup> وظرفا وغير ظرف ، ولم يعد اذ  
وحيث ، فانهما بدون ما لا يقمان شرطا ، وابتداء " بأن " : لأنها الاصل ، وعقبها باذا  
لزيادة مناسبتها اياها ، ثم سائر الظروف • الاقرب فالأقرب ، ثم ما يخص العقلاء ، وقدم  
" ما " على " مهما " لأنه أصلها ، وآخر " أى ، وأنى " لقلتهما . وفصل " لو " باعادة الكاف :  
لأنها لا تعمل أصلا - بخلاف " اذا " - فانها عند تجزم فى الشرط ، كقوله : ( واذ اتصبتك  
خصاصة فتجمل ) <sup>(٢)</sup> ولأنها للمضى ، وشرطيتها تغديره ، ولم يذكر اما ، استغنا عنها  
بمهما ، وقوله " فالذى " جواب أما ، وضمير " عنها " للحالات ، وقوله " أما إن فهى  
للشروط فى الاستقبال " شروع نى تناسيل ما بين هذه الكلم ، أى فهى لتعليق حصول مضمون  
جملة بحصول مضمون جملة أخرى فى الاستقبال نقوله " فى الاستقبال " ظرف للمعنى  
المندرج فى مفهوم لفظ الشرط - أعنى حصول مضمون جملة أخرى - كما أشرنا اليه - ولا  
يصح جملة ظرفا للتعليق المندرج فى مفهومه ايضا لأنه حاصل فى الحال ، وليس المقصد  
الى جملة ظرفا ، لحصول الجملة الاولى ، كما لا يخفى ، قوله " الخلو عن الجزم بوثوق  
الشرط " اقتصر على ذلك : لأن مقصوده أن يذكر ما به يتميز ان ، واذ ا ، وأما الخلو عن

١٩٥

(١) ساقط من " ا " .

(٢) وهذا عجز بيت ، وصدره : ( استغن ما أغناك الله بالغنى ) - والخصاصة : الفقر  
والحاجة ، والتجمل : التجلد وتكلف الصبر ، وهذا البيت قد نسب الى : حارثة  
بن بدر ، كما فى أمالى المرتضى : ج ١ ص ٨٣ ، وأما فى الاصحاحات ج ٢ ص ٢٣  
والمفضليات ج ٢ ص ١٨٥ ومغنى اللبيب : ج ١ ص ٨٥ فقد نسب الى : عهد الفيس  
البراجمى ، من قصيدة رسم فيها لابنه سياسة من تجاربه ، وعلى سجل للمشغل  
الاخلاقى عند العرب ودليل على غايتهم بترية اولادهم •

كما يقول القائل : ان تكرمنى أكرمك ، ونحو لا يعلم أكرمه أم لا ؟ فإذا استعملت فى مقام الجزم لم تخل عن نكته ، ونهى : أما التجاعل لاستدعاء المثلث أياه وأما أن المخاطب ليس بجازم ، كما تقول لمن يكذبك فيما أنت تخبره : ان صدقت فقل لى ماذا تعمل ؟ وأما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل • لعدم جريه على موجب العلم ، كما يقول الاب لابن لايراعى حقه : انعمل ما شئت انى ان لم أكن لكأبا كيف تراعى حقى ؟ ولا متاع الجـزم بتحقيق الممثل بما فى تحقيقه شبهة قلما يترك المضارع فى بليغ الكلام الى الماضى المؤذن بالتحقيق ، نظرا الى لفظه لغير نكته •

الجزم بلا ونوع الشرط فهو مشترك بينهما • وقد يتوهم : أن اختصاره مبنى على جـواز استعمال إن فى المحال • وليعزى<sup>(١)</sup> فانهم اتفقوا على انها للمعانى المشكوكـة ، فالاصل فيها أن لا تجزم بشئ من طرفيه<sup>(٢)</sup> وقد نبه على ذلك حيث قال : " وهو لا يعلم أكرمه أم لا ؟ " وحيث جعل " ان لم أكن أبا لك " من قبيل ( ما جزم فيه ما هو خارج عن الامل بسبب الجزم )<sup>(٣)</sup> ولا شك أن الجزم فيه بلا ونوع الشرط - لا بوقوعه - فإذا استعملت إن فى المحال • كانت خارجة عن أصلها ، قوله " فى مقام الجزم " أى بوقوع الشرط أولا وقوعه •

قوله " لاستدعاء المثلث أياه " كما اذا سئل المبد : هل سيده فى الدار؟ - وهو يحلم أنه فيها - فيتجاعل خوفا منه ونال : ان كان فى الدار أخبره بأنك على الباب • وكما اذا استدلت ليلتك نقت : ان لم يطلع الصبح فماذا أعمل؟ - وأنت جازم بانتفاء عدم طلوعه ، لكك تتجاهل ضجرا وتولها<sup>(٤)</sup> .

قوله " ان صدقت " - أى ان ظهر صدق فى - فالمتكلم جازم بظهور صدقه فى الاستقبال ، إلا أن المخاطب شك فيه ، فاستعمل إن تنبيهها على شكه وانذارا لتثبت المتكلم وتمكنه فى أمره ، وقد يجعل " إن صدقت " مثالا للتجاعل أيضا ، فانه - مع جزمه بظهور صدقه فى الاستقبال - يتجاعل ويرى تشككه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه •

(١) انظر : شرح المفتاح لسعد الدين ، الورقة ١٢٥

(٢) فى " جـ " بشئ من طرفى الشرط

(٣) ما بين التوسين ليس فى " أ "

(٤) الضجر : القلق من الضم ، والوله : ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد

مثل ماترى فى قوله علت كلمته ( ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون ) ترك يودوا الى لفظ الماضى اذ لم تكن تحتل ودادتهم

قوله " واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل " قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط أو لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه ، لعدم جريه على موجب علمه ، كنول الاب لابن المؤدى : ان كنت أبالك فلا تؤذنى " وان لم أكن أباك لك كيف تراعى حتى ؟ " وكلمة " كيف " للانكار - أى لا تكون لك رعاية حتى - فالابن عالم بوقوع الشرط فى الاول ، وعدم وقوعه فى الثانى - الا أنه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك - تويخا وتقيحسا ، قوله " ولا متناع الجزم " تحليل لقوله " فلما يترك المضارع " - أى فى الجزاء - وحاصله : أن الجزاء معلق بتحقيقه بتحقيق الشرط الذى فى تحقيقه شبهة ، فحقه أن يعبر عنه بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضى الا لنكتة ، ويعلم بما ذكره من ثبوت الشبهة فى تحقيق الشرط أن الاصل فيه أيضا أن يكون مضارعا ، فلا يعدل عنه الى الماضى الا لفائدة وسيأتيك تفصيل الكلام فى ذلك ، وانما قال " نذرا الى لفظه " لأن الماضى بواسطة كلمة الشرط قد انتقل الى معنى الاستقبال - الا أن لفظه باعتبار ونعمه الاصل مؤذن بالتحقق - قوله " مثل ماترى " مثل لنكتة المدول ( فى الجزاء ) <sup>(١)</sup> عن المضارع الى الماضى بقوله ١٩٦ تعالى ( ان يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ) <sup>(٢)</sup> نانه ذكر فيه ثلاث جمل متعاطفة ، كل منها مستقلة بالجزائية :

أحداها : ( يكونوا لكم أعداء ) أى يظلم رواعداوتهم ويحملوا بمقتضاها ، لأن نفس العداوة ثابتة غير متوتفة بوجود انهم للمؤمنين .

وثانيتهما : ( يبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء ) <sup>(٣)</sup> ، أى بالقتل والضرب والشتن ، وقد ذكرنا ان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الأصل .

وثالثتها : ( وودوا ) قد ذكرت بصيغة الماضى ، تنبيهها على أن لزوم ودادتهم كفر المؤمنين لوجود انهم اياهم ، لا يَحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم العداوة وسط الايدى ، لجواز أن ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة - بخلاف الودادة - اذ لا أسب

(١) ليست فى " ٢ " (٢) الآية ٢ سورة الممتحنة

(٣) من الآية ٢ سورة الممتحنة .

لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها كونهم ان يثقفونهم اعداء لهم وبأسطى الايسدى  
والألسنة اليهم للقتل والشتيم. واذا : للشرط فى الاستقبال قال الله تعالى ( ثم اذا ا  
اذ انهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون ) (١).

عند سم من كفر المؤمنين ، فانه أضر الاشياء لهم وأنفعها للكفار ، اذ به ينحسم مادة  
المخاضة وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة (٢) ، وانما دل الماضى على تحقق اللزوم ، لأن  
الجزء معلق بالشرط ، فمعناه اذا وقع جزاءه تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط ،  
نوله " ماكان " مفعول " يحتمل " ونسب " يحتملها " لما أنه حملا على المعنى .

فان قلت : الودادة حاصله نيل المصادفة ، فلا تكون معلقة بها ، فالاولى أن  
يجعل " ودوا " حالا بتقدير قد ، أو عطفًا على مجموع الشرطية ؟ .

قلت : المراد : اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد فى  
ارتدادهم ، كما عرفت فى مداوة ، وجعله حالا أو عطفًا ( على مجموع الشرطية ) (٣)  
عدول عن الظاهر بلا دليل - ، نوله " واذا للشرط " أراد أن يذكر كلمات الشرط  
مفصلة - أى واحدة بعد واحدة - نصدر عمدتها بكلمة أما فقال : " وأما إن " وتركها فى  
البواقى التى عطفها عليها ، ولم يجمع بين إن وإذ - مع اشتراكهما فى انها للشرطية  
فى الاستقبال - لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا ، فقوله " قال تعالى " استئنا  
لبيان شرطيتها بادخال إذا للمناجاة فى جزائها ، كما ( أدخلت ) (٤) فى جزاء إن وذلك  
لقربها من الناء ، لأن المناجاة : مصادفة الشئ بخته فتناسب ترتب الشئ على غيره  
بلا مبهلة .

واعترض على هذا الاستدلال : بجواز أن يكون اذا فيما ذكر ( من المثال ) (٥)  
ظرفية مجردة محمولة لسنى المناجاة - أى ثم فاجأوا زمان اشراك فريق منهم فى زمان  
اذاقتهم منه رحمة - فالاولى أن يستدل بعشل نولك : اذا جئتني أكرمتك ، فاصدا معنى  
الاستقبال ، فلولا أنها للشرط لم ينقلب : أكرمتك مستقبلا .

- |     |                        |     |                                     |
|-----|------------------------|-----|-------------------------------------|
| (١) | من الآية ٣٣ سورة الروم | (٢) | معنى الآية منقول من الكشف بتصرف ج ٤ |
| (٣) | ساقط من " أ "          |     | ص ٤٠٩                               |
| (٤) | ليست فى " ج "          | (٥) | ليست فى " أ "                       |

على نحو: (وان تصبهم سيئة بما غدت أيد يهم اذا نعم يقطنون) <sup>(١)</sup> بادخال اذا ففى  
الجزء والأصل فيها القطع بوقوع الشرطه كما اذا قلت: اذا طلعت الشمس فانى أفعل كذا  
قطعا ، اما تحقيقا :- كما فى المثال المضروب - أو : باعتبار ما خطابى ، وهو النكسة  
فى تغليب لفظ الماضى معه على المستقبل فى الاستعمال ، لكون الماضى أقرب الى القطع

فان قلت: جاز أن يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه بـسيغة الماضى تبينها  
على تحقق ونوعه ، فلا يكون عنك انقلاب الماضى الى معنى المستقبل بتوسط اذا ؟ ١٩٧  
قلت: هذا التأويل لا يطرده فى جميع الموارد ، وأما نحو: اذا جئتنى أكرمك ، فيجوز  
أن يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لأكرمك ، ولا يخفى عليك : أن الاستدلال بالآية  
تمسك بالظواهر المفيدة للظن الغالب الكافى فى مباحث الالفاظ ، فلا يفتح فيها لاحتمال  
البعيدة ، قوله " والأصل فيها " أى فى كلمة اذا " القطع " أى قطع المتكلم " بوقوع الشرط "  
وذلك لفظة استعمال اذا فى المخلوقات ، كلفظة استعمال ان فى المشكوكات ، والاستعمال  
يستدل به على الوضع والأصالة ، اذا لم يكن ( شمة ) <sup>(٢)</sup> معارض ، قوله " قطعا " مصدر للمصدر  
المعروف - أعنى القطع - على نحو: أهجبنى غمرك ضربا شديدا ، و " تحقيقا " صفة له  
- أى قطعا محققا - ،

وقوله " أو باعتبار ما " عطف على تحقيقا ، أى قطعا ملتبسا باعتبارها ( ما خطابى ) <sup>(٣)</sup>  
أو حاصلها بسبب اعتبار ، والمراد أن القطع على تسمين :  
حقيقى ، كما فى : " اذا طلعت الشمس - ، وعرفى ، فان المثلثون قد ينزل منزلة  
المقطوع لا اعتبار خطابى ، كاظهار الوثوق بنحو قولك : اذا أنعم عليك زيد فأكرمه ، تجملى  
انعامه مقطوعا به لكمال بؤده وظهور استحسان المخالط ، وكاظهار الشغف بوثوقه نحو  
قوله :

على اذا لاقيت ليلى بخلوة \* زيارة بيت الله رجالن حافيا <sup>(٤)</sup>

- (١) من الآية ٣٦ سورة الروم (٢) ليست فى " أ "   
 (٣) ليست فى " أ "   
 (٤) هذا البيت لقيس بن الملوح ، من قصيدة قالها بعد أن لاه أبوه وأعمامه  
على حب ليلى ، وطلبوا منه أن يأخذ إحدى بنات عمه ، ورواية الديوان : ( رجلى )  
ويروى أيضا : ( على اذا مازت ليلى بخفية ) ديوان لقيس بن الملوح ص ٢١ ، وانظر :  
مغنى اللبيب : ج ٢ ص ٨٩

من المستقبل في الجملة نظرا الى اللفظ . قال اللطفاي ( فاذا جاءتهم الحسنة قالوا  
لنا عذره وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ) بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث  
أريدت الحسنة المطلقة - لانوع منها - كما نى قوله تعالى ( وان تصبهم حسنة يقولوا هذه

وقد صحف جماعة " رجالن " بربلاى ، ونفوا عليه خرافات في اعراب البيت ، حتى  
قال ناكلهم : <sup>(١)</sup> رجلاى ، ناعل " زيارة بيت الله " وحافيا : حال من ضمير المتكلم فسى  
رجلاى لأنه في معنى زيارتى بيت الله حافيا ، وأنت خير بأن نسبة زيارة بيت الله الى  
الرجلين ركبة <sup>(٢)</sup> جدا ، وبأن الحافى اذا لم يكن راجلا ، لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر  
هذا المصحف بمحضر من أدباء الشام فاتخذوه أضحوكة يتلها بها ، قوله " وسوا النكسة "   
أى كون الاعل في اذا الجزم هو النكسة في تعليل لفظ الماضى مع اذا على المستقبل ،  
قوله " فى الاستعمال " متعلق بتغليب ، وقوله : " لكون الماضى وفى تغليب " متعلقان  
بمعنى التأثير المستفاد من النكسة ، وانما قال " أثرب الى القطع من المستقبل فى الجملة  
لأن المضارع قد يستعمل فى الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضى أثرب الى القطع  
من المضارع مطلقا ، بل فى الجملة ، وقوله " نظرا " حال من المستتر فى " أقرب " أى  
منظورا الى لفظه ، أو منصوب الى له ، أى حكم بكونه أقرب لاجل النظر الى لفظه ، قوله  
" قال الله تعالى : فاذا جاءتهم الحسنة " <sup>(٣)</sup> استشهد بالآية على استعمال اذا فى  
المضارع مع الماضى ، واستعمال إن فى المشكوك مع المضارع ، بناء على أن كلامه تعالى  
وارد على أساليب كلامهم ، والا فليس فى علمه تعالى الا القطع - اما بالواقع أو ١٩٨  
باللاواقع - ، قوله " حيث أريدت الحسنة المطلقة " وذلك لان المطلق يجرى على إطلاقه  
اذا لم يكن معه ما يدل على تقيده ، وأما قوله " وان تصبهم حسنة " <sup>(٤)</sup> فالمراد بها :  
نوع من الحسنة - أعنى الخصب والرخاء - لأن الآية نزلت فى اليهود حين تشاءوا برسول  
الله . فقالوا : منذ دخل المدينة نفصت ثمارها ، وغلت أسعارها فرد الله عليهم بقوله  
( قل كل من عند الله ) <sup>(٥)</sup> .

(١) يقصد به سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح : الورقة ١٢٢  
(٢) الركيك : الضعيف (٣) من الآية ١٣١ سورة الاعراف  
(٤) من الآية ٧٨ سورة النساء (٥) انظر الكشاف : ج ١ ص ٤١٧

من عند الله ) وفى قوله تعالى ( ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن ) لكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا . ولذا لك عرفت ذهابا الى كونها معهوده أو تعريف جنس والاول اقضى لحق البلاغة ، ويلفظ إن فى جانب السيئة مع تنكير السيئة .

وكذا أريد بقوله تعالى ( ولئن أصابكم فضل من الله ) (١) نوع من الفضل ، هو الفتح والفتية ، يدل على ذلك : أنه وقع فى مقابلة قوله تعالى ( فان أصابكم مصيبة ) (٢) أى فتل وهزيمة بشهادة ما قبله - أعني ( يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثبات أو انفروا جميعا ) (٣) \* وان منكم لمن ليبطئن ) - ولا شك أن النوع المخصوص أقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لإن مع المستقبل ، وانما استعمل الماضى فى ( ولئن أصابكم ) لأن الشرط مع اللام الموطئة يلزمه الماضى لفظا ، وأيضا الله ذو الفضل العظيم ، فهناك شائبة تحقق معنى ، قوله " بلفظ اذا " متعلق بقال ، " وحيث أريدت " تحليل له .

وقوله " لكون حصول الحسنه المطلقة " - تحليل لذلك المعلن - على معنى أن ذكر اذا فى جانب الحسنه بسبب ارادة الحسنه المطلقة ( إنما كان لأن حصول الحسنه المطلقة ) (٤) مقطوع به ، وقوله " كثرة وقوع " مفعول له لمقطوعا ، أى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فى الوجود ، وهذا ما ذكر فى الكشف : من أن جنس الحسنه وقوعه كالواجب لكثرته ، واتساعه لتحققه فى كل نوع من الحسنه - بخلاف نوع الحسنه - فانه لا يكثر كثرة جنسها (٥) .

قوله " ولذا لك " أى ولأن الحسنه المطلقة كثيرة الونوع متسعة فى الوجود عرفت تعريف عهد ، للذهاب الى كونها معهوده " أو تعريف جنس " والمراد : أن تعريف مطلق الحسنه - أعني جنسها - اما تعريف عهدى كما هو الأغرب الى الصواب عندنا ، واما تعريف جنس على مذهب الجمهور - أى غير راجع الى العهد - لكن أخذ تعريفه على الوجه الاول " اقضى لحق البلاغة " فانه يدل على اعتبار أن الحسنه المطلقة - لكثرة دورها فيما

(١) من الآية ٧٣ سورة النساء (٢) من الآية ٧٢ سورة النساء

(٣) من الآية ٧١ سورة النساء ، وما فسره الآيات نذلا عن الكشف ج ١ ص ١٢٤

(٤) ما بين القوسين سائلا من " أ " (٥) الكشف : ج ٢ ص ١١٣ - ١١٤



اذ لا تنفع الا فى الندرة بالنسبة الى الحسنه المثلثة ، ولا يقع الا شئ منها . ولذلك قيل : قد عدت ايام البلاء فهل عدت ايام الرخاء ؟ ومنه : (واذا اذنا الناس رحمة فرحوا بها وان تصيبهم سيئة بما غدت ايديهم اذا هم يفتنون) <sup>(١)</sup> بلفظ اذا فى جانب الرحمة ، وكان تكثيرا وقصد النوع ، للنظر الى لفظ الاذاعة فهو المتأنيق للبلغة ،

بيهم - صارت بمنزلة المحمود الحائره كأنها نصب اعينهم ، فيكون أنسب باستعمال اذا ، وأدخل فى اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتصرف الجنس <sup>(٢)</sup> على مذنبهم خال عن هذا الاعتبار .

وما لخصناه لك اتضح عندك المرام . من هذا المقام ، واندفع ما توهموه من الاشكال فأقم وجهك للدين القيم <sup>(٣)</sup> ، وذره فى خوضهم يلعبون <sup>(٤)</sup> ، قوله " ولفظ ان فى جانب السيئة " عطف على قوله " بلفظ اذا " يريد : أن السيئة محمولة على الجنس كالحسنة ، الا أن ونوع جنس السيئة نادى بالنسبة الى ونوع جنس الحسنة لعمومه الاوقات ، فجئى بلفظ ان فى جانب السيئة ، ونكرت لانها اذا ونعت لم يقع الا شئ قليل منها - بخلاف الحسنة - فان الواقع منها أنواع غير منحصرة " ولذلك " أى ولأن السيئة لا تنفع الا فى الندرة - أى فى قليل من الزمان - " قيل قد عدت . . . الخ " قوله " ومنه أى ومما استعمل فيه اذا مع الماضى فى جانب الحسنة ، وان مع المتأنيق فى جانب السيئة ، الا أن الحسنة هنا - أعنى الرحمة - منكورة كالسيئة .

فأشار الى وجه تكثيرها : بأن قصد منها الى نوع ، يريد نوع القليل " للنظر الى لفظ الاذاعة " فانه بحسب اميل ونعمه ينبى عن معنى القلة ، وان كان ههنا مستعمرا للإيصال ، أى اذا اذناهم شيئا ما من الرحمة فرحوا وطغوا ، وان نصبهم قد ريسير من السيئة ففدوا وشكوا <sup>(٥)</sup> ، وكما أن جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقدر به ، كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة ، قوله " فهو المتأنيق " أى القصد الى نوع القليل -

(١) من الآية ٣٦ سورة الروم .

(٢) فى الاصل : الشكر (٣) اقتباس من الآية ٤٣ سورة الروم

(٤) اقتباس من الآية ٩١ سورة الانعام والشا ح يوجب بنشئه هنا .

(٥) انظر : الكشاف ج ٣ ص ٣٧٨

وأما قوله ( وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - وان كنتم في ريب من البعث ) بلفظ إن مع المرتابين ، فاما لقصد التوسيع على الريبة ، لاشتغال المقام على ما يقلعها عن أصلها . وتصوير أن المقام لا يصلح الا لمجرد الفرض للارتياح كما قد تفرض المحالات متى تعلقت بفرضها أغراض ، كقوله تعالى ( ولو سمعوا ما استجابوا لكم ) والضمير في سمعوا للأصنام

نظرا الى لفظ الاذاعة - نحو المطابق للبلاغة<sup>(١)</sup> ، لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم منى الامور ، وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لأدنى نعمة ، ويجزعون بأدنى مضرة .

وقد يقال : أراد أن غاية الفلة الفرد ، وغاية الكثرة الجنس ، فأريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاعة ، والجمع بين المتناهيين بتوفير حق كل منهما بندر الامكان نحو المطابق للبلاغة .

قوله " وأما قوله : وان كنتم في ريب " <sup>(٢)</sup> الخطاب في الآيتين للمرتابين في حقيفة القرآن وفي حقيفة تحشر الاجساد ، فقد استعمل إن نيماء وقطبي وفعه ، بل هو وانع وذلك مناف لما تقدم من أن الأصل فيها عدم الجزم ، فأشار الى أن استعمال إن فيهما للقصد الى توسيع المخاطبين على الريبة " وتصوير أن المقام لا يصلح " الا لفرض الارتياح وذلك لاشتغاله على ما يقلع الريبة عن أصلها ، وهو الإعجاز الذي نبه عليه بقوله ( فأتوا بسورة من مثله ) <sup>(٣)</sup> ، وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله ( فانا خلفناكم من تراب ثم من نفاق ) <sup>(٤)</sup> فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب في الارتياح الى العاقل الا على سبيل الفرض كما تفرض المحالات لأغراض تتعلق بفرضها ، وإثبات المطالب بابطال نفيضة ، والبالغة في اثبات شيء ، كقوله تعالى ( ولو سمعوا ) <sup>(٥)</sup> فرض فيه سماح الأصنام لفرض التبكيك والالزام ، وعبر عنها بالواو - التي هي ضمير العقلاء - بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الأولوية التي لا تعقل الا لدى العلم ، ثم الأصل في فرض المحال ( كما نبه عليه بالمثل ) <sup>(٥)</sup> كلمة لو - دون إن - لأن المحال متطوع بلا وقوعه

(١) انظر ما ذكره سعد الدين في مناقشة كلام السكاكي والخطيب في هذا ، في المطول ص ١٥٥ ، ١٥٦ (٢) من الآية ٢٣ سورة البقرة

(٣) من الآية ٥ سورة الحج

(٤) من الآية ١٤ سورة فاطر ، وانظر الكشاف ج ٣ ص ٤٧٨

(٥) سابقا من " ج "

ويتأبى أن يقال : وإذا ارتبتم ، ومثله ( أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين )  
فيمن قرأ : إن ، لقصد التوبيخ والتجهيل في ارتكاب الاسراف ، وتصوير ان الاسراف  
من المعافى في مثل هذا المقام . واجب الانتفاء ، حقيق أن لا يكون ثبوته الا على مجرد

الا أن سبنا جعل الارتفاع بالواقع بمنزلة المحال لأجل النافع ، ثم جعل بمنزلة مالا ندفع  
بعده على طريق المساهلة ، وارتقاء العنان<sup>(١)</sup> قصدا الى التبكيت والانحام ، فاستعمل  
فيه إن .

قال في الكشف : ( فان آمنوا بمثل ما آمنتم به )<sup>(٢)</sup> من باب التبكيت ، لأن دين  
الحق واحد لا يوجد له مثل ، فجىء بكلمة الشك على سبيل الغرض والتفدير .

ومثله قوله تعالى ( قل ان كان للرحمن ولدا )<sup>(٣)</sup> وقوله ( ان كان هذا هو الحق  
من عندك )<sup>(٤)</sup> فأملر علينا ) فان حقيقته عند ذلك أنكأ أمر محال ، ونظائره كثيرة ، ومن  
شمة توهم أن كلمة ان تستعمل في المحال أسالة ، قوله " ويتأبى " أى المقام ، عطف على  
" لا يصلح " وذلك لانه لما ألحق الارتفاع بالمحال ، لم يتصور تنزيه منزلة المقطوع  
بحصوله ، بل منزلة المشكوك للفرغى المذكور ، " ومثله " أى ومثل 0 ان كنتم فى ريب  
قوله تعالى ( ان كنتم قوما مسرفين )<sup>(٥)</sup> - فيمن قرأ بالكسر - وذلك لأن اسرافهم نفسى  
الكفر وطغيانهم فى الشرك كان واقعا ، واستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير ، بناء  
على احتمال المقام على ما يطلع الاسراف من أصله ولا يصلح الا لغرضه ، ومعنى ( أفنضرب  
عنكم ) : أنهم ملوك فنضرب ؟ ، أى أفنضرب عنكم الذكر - أى القرآن وما فيه من المواظ -  
" صفحا " - نصب على المصدر - أى أعزنا وصرفا ، أو فنحول له ، أو حال ، - أى للاغراض  
أو معرضين - فاذا نرى أن بالفتح ، كان تعليلا ، أى لأن كنتم قوما مسرفين .

فان قيل : الشرط هو الارتفاع والاسراف فى الاستئبال ، وذلك مما لا جزم بوجوده ،  
ولا بعده فلا حاجة الى تأويل ؟ .

- (١) ارتقاء العنان : أن تخلص الفرس وشبهه فى المدو
- (٢) من الآية ١٣٧ سورة البقرة وانظر الكشف ج ١ ص ١٤٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ ، ج ٣ ص ١٦٦
- (٣) من الآية ٨١ سورة الزخرف (٤) من الآية ٣٢ سورة الانفال
- (٥) من الآية ٥ سورة الزخرف ، وانظر الفرائد فيها فى مجمع البيان ج ٢ ص ٢٠

الفرض ومنه : ما ند يقول العامل عند التقاضى بالعمالة ، اذا امتد التسويف ، وأخذ  
يترجم عن الحرمان : ان كنت لم أعمل فقولوا أنقطع الطامع ، فزلهم - لتوهم أن يحرموا -  
منزلة من لا يعتقد أنه عمل ، فيقول مجهولا : ان اعتدت أنى لم أعمل فقولوا ويلكم ، وأما  
لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مراتبهم .

وأجيب : بأن الظاهر من حال المرتاب والمصرف بقاؤه على حاله ، ومثل هذا يحدد  
فى العرف جزما .

والصواب : أن ليس المراد بالارتباب ، أو الاسراف المستقبل بل الماضى المتحقق  
فى الحال ، ومن ثمة قال الكوفيون : ان ان عمننا بمعنى اذ ، وعند المبرد والزجاج :  
أن كلمة ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لتحصنه بالزمان مع كثرة استعماله <sup>(١)</sup> وذهب  
كثير من النحاة : الى أنه اذا أريد بقاء الماضى على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله  
( ان كنت ثلثه ) <sup>(٢)</sup> .

وان كان فمضيه غد من ثبل <sup>(٣)</sup> ، قال فى الكشاف : " وان كان الشيطان ينسينك  
قبل النهى فبح عجالسة المستهزئين فلا تفقد محهم بحد أن ذكرناك " <sup>(٤)</sup> فحيث أراد أن ٢٠١  
يفسر شرط ان بالماضى غد ره بكان .

قوله " ومنه " أى وما استعمل فيه إن فى مقام القطع توبيخا وتجهيلا " قول العامل  
عند التقاضى " الا أن القطع عمننا بعدم الشرط الذى هو كونه لم يعمل ، وفيما سبق  
كان القطع بوجوده ، فلذلك لم يقل : ومثله " والعمالة " - بالنم - أجرة العمل و " التسويف "  
التأخير " يترجم " أى يفسر ويكشف ، ومنقول " قولوا " محذوف أى قولوا لم تعمل ( فنوله :

- (١) أنظر : جمع الهوامع : ج ٢ ص ٥٩ ، والزجاج : غوابراخيم بن محمد بن السرى ،  
كان يخرط الزجاج ثم صار معلما ومؤدبا للقاسم بن عبد الله ، ومن تلاميذه : معانى  
القرآن ، والاشتقاق ، والنوادر ، وتوفى سنة ٣١١ هـ .
- (٢) من الآية ١١٦ سورة المائدة
- (٣) من الآية ٢٦ سورة يوسف . وأنظر الكشاف ج ٢ ص ٣٥٩ والمطول ص ١٥٨
- (٤) الكشاف : ج ٢ ص ٢٧

— وباب التغليب باب واسع يجرى في كل فن ، قال تعالى — حكاية عن نوم شعيب — :  
( لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من غريبتنا أو لتعودن في ملتنا ) أدخل شعيب  
في ( لتعودن في ملتنا ) بحكم التغليب والا : فما كان شعيب في ملتهم كافرا مثلهم ، فإن  
الانبياء معصومون أن يقع منهم صغيرة نبيها نوع نفرة ، فما بال الكفرة وكذا قوله ( ان عدنا

لهم عمل )<sup>(١)</sup> و "أقطع" : مضارع مجزوم جوابا للامر ، قوله " منزلة من لا يمتد أنه عمل " أى  
بل يشك في أنه عمل ، فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله ولا بعده . وانما قال : " ان اعتدتم  
أنى لم أعمل " لانه بيان لمعنى قوله " ان كنت لم أعمل " فلا يصح أن يقال : ان لم  
تعتدوا أنى عملت على ما توسم ، وادعى أنه غيا من تنزيلهم منزلة من لا يمتد أنه عمل  
فليتأمل<sup>(٢)</sup> ، وقوله " ويلكم " دعاء من العامل عليهم ، قوله " واما لتغليب " عطف على  
قوله : فاما : لقصد التوسيع على الرتبة ، وإشارة الى وجه آخر لاستعمال إن في الارتياح  
محققه ، وهو أنه كان فيهم من لا يرتاب بل يعاند ، مع كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك —  
أى غير المرتاب — على المرتاب .

ويرد على هذا الوجه : أنه اذا أدخل المرتاب في حكم من لا ارتياح له ، كان  
عدم الشرط مقبوعا به ، فلا يكون أيضا مؤثما لإن ؟ .

و قد يجاب : بأن المراد به تغليب من لا يقدح بارتياحه على من قدح بارتياحه .

وأما يقال : من أنه لما كان بعضهم مرتابا قديما ، وبعضهم غير مرتاب فخطعا ، نزلوا  
جميعا منزلة من لا يقدح بوجود ارتياحه ولا بعده ، فهو نكتة أخرى لاستعمال إن في الآية  
لا تتعلق لها بالتغليب<sup>(٣)</sup> .

(التغليب : )

~~~~~

قال : " وباب التغليب باب واسع يجرى في كل فن " نبه بذلك على أنه يجرى في  
فنون كثيرة ، لا يختص بما ذكر ، فمن أنواعه :

- (١) هذا زيادة في " ج " و " ا "
- (٢) يرد بهذا على سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١٢٥
- (٣) هذا ما ذكره سعد الدين في : المطول ص ١٥٨

فى ملتكم<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ( الا امرأتك كانت من الفابرين ) وفى موضع آخر ( وكانت مسن الثانتين ) عدت الانثى من الذكر بحكم التغليب ، وقال تعالى : ( واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم نسجدوا الا ابليس ) عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور

ان يغلب الأكثر من جنس على آتله فينسب الى الجميع ما هو ينسب الى أكثره ، كما فى قصة شعيب - عليه السلام - ان غلب اتباعه عليه فى نسبة العود ، كما غلب هو عليهم فى الخطاب ، ففى قوله تعالى ( أو لتعودن )<sup>(٢)</sup> تغليبان ، قوله " والا " فما كان " أى فان لم يدخل بحكم التغليب ، لم يصح نسبة العود اليه ، وان لم يكن فى ملتهم حستى بتعوده اليها ، قوله " صغيرة فيها نوح نفرة " كسرقة لقمة ، والتطيف بحبة ونيسه اشارة الى مذهبه - كما بين فى موضعه - .

ومنها : تغليب المذكر على المؤنث فى صفة مشتركة بينهما ، تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامة ، فاذا أريد مما أتى بصيغة المذكر ، كنوله تعالى ( كانت ) - أى امرأة لوط - ( من الفابرين )<sup>(٣)</sup> أى البانين فى القرية والعذاب - أى الهلاك - وقوله ( وكانت ) أى مريم ( من الثانتين )<sup>(٤)</sup> أى المطيعين ، قوله ٢٠٢ " عدت الانثى من الذكور " أى جعلت بمنزلتهم فى التعبير بلفظ يختص به الذكور وضما .  
ومنها : تغليب الجنس الكثير الأثراد على فرد من جنس آخر مضمور<sup>(٥)</sup> فيما بين تلك الأفراد ، بأن يطلق عليه اسم ذلك الجنس ، متاولا لذلك الفرد أيضا ، كنوله تعالى ( واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم )<sup>(٦)</sup> فان ابليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الأمر بالسجود ، وكان استثناءه من قوله ( فسجدوا ) متصلا على ما هو الأصل فى الاستثناء ، وفى قوله " عدت الانثى من الذكور " اشارة الى أنه يشبه تغليب المذكر على المؤنث فى كون اللفظ متاولا لغير ما وضع له أيضا ، مع رمزه لطيفه لا يخفى مكانها .

(١) من الآية ٨٩ سورة الاعراف (٢) من الآية ٨٨ سورة الاعراف

(٣) من الآية ٨٣ سورة الاعراف

(٤) من الآية ١٢ سورة التحريم ، وانظر : الكشاف ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٤ ص ٥٩

(٥) المضمور : ما ليس بمشهور ، ويقال للرجل : غمر الثوم ، اذا علو شرفا

(٦) من الآية ٣٤ سورة البقرة ، وانظر : الكشاف ج ١ ص ٩٤

ومن هذا الباب قوله تعالى ( بل أنتم قوم تجهلون ) - بتاء الخطاب - غلب جانب أنتم على جانب قوم ، وكذا ( وما ربك بغافل عما تعملون ) - نيمن قرأ بتاء الخطاب - أى أنت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم ، وكذا ( يذ رؤكم فيه ) نى نوله تعالى : ( جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذ رؤكم فيه ) خطابا شاملا للعقلاء والأنعام ، مغلبا فيه

ومنها : تغليب الخطاب على الغيبة ، وهو أن يجتمع فى لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فتعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب ، كما فى قوله تعالى ( بل أنتم قوم تجهلون <sup>(١)</sup> ) فان لفظ ( قوم ) اسم ظاهر ، والاسماء الدالة على غيب ، وقد حمل على ( أنتم ) فصار عبارة عن المخاطب ، ثم انه وصف " بتجهلون " بالتاء - دون اليا - فغلب جانب خطاب - المستناد من حمله على أنتم على جانب غيبته الثانية له فى نفسه ، لأن الخطاب أشرف وأدل ، وعو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ ، فان الغيبة فى قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب .

ومنها : تغليب المخاطب على الغائب ، بأن يصرح بهما منا بصيغة موصولة للمخاطب كقوله تعالى ( وما ربك بغافل عما تعملون ) <sup>(٢)</sup> - نيمن قرأ بالتاء <sup>(٣)</sup> ، فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواء عليه السلام بلا تغليب ، لامتناع أن يتألف نى كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تشنية أو جمع <sup>(٤)</sup> ، فكانه قيل : عما تعمل أنت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم .

وأما على ثراءة الغيبة ، فلا يحمل على تغليب غيره - عليه السلام - اذ لم يصرح فى كلامهم تغليب الغائب - وان كان أكثر - على المخاطب ، ولا تغليب أحدهما على المتكلم ، ولا يبعد : أن يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم ، بأن يراد بالواو الجميع . ومنها : تغليب العقلاء على غيرهم ، بأن يصرح عن الجميع بصيغة تخص العقلاء ، كقولك :

- (١) من الآية ٥٥ سورة النمل ، وما ذكره الشارح فى معناه : منقول من عبارة الكشف :
- ج ٣ ص ٢٩٤
- (٢) من الآية ٩٣ سورة النمل
- (٣) ونسم : أهل المدينة وابن عامر ، وحفص ويعقوب
- (٤) ما ذكر هنا منقول من المنقول : ص ١٦٠

المخاطبون على الغيب والمثلا على ما لا يعقل ، ومنه : قولهم : أبوان للأب والام وقمران  
للقمر ، الشمس وخافقان للمغرب والمشرق ، وأما قوله تعالى : ( واذ امر الانسان ضر )

خلق الله الناس والأنعام ورزقهم ، وأما قوله تعالى ( يذ رؤكم فيه )<sup>(١)</sup> فقد اجتمع فيــــه  
تغليبان ، لأن المعنى : ( جعلــــ لكم ) أى خلق لكم أيها الناس — ( من أنفسكم )  
أى من جنسكم ( أزواجا ) أى حاشل ، أودكورا وإناثا ، وخلق للأنعام من جنسها أزواجا  
( يذ رؤكم ) أى يثكم ويكثركم أيها الناس والأنعام ( فيه ) أى فى هذا الجمل الذى هو  
منبع التكثير بالتوالد والتناسل ، ففى لفظ ( كم ) فى يذ رؤكم ، غلب المخاطبون — أعنى  
الناس — على الغيب — أعنى الأنعام — والا لفيل : يذ رؤكم وإياهن ، وغلب فيه أيضا  
المثلا على غيرهم ، والا لفيل : يذ رؤكم وإياكن ، ولقد أحسن من قال : لتغليب المخاطب  
على الغيب جىء بالكاف — لا بالها — ولتغليب المثلا على غيرهم جىء بالميم — لا  
بالنون — .

ومنها : تغليب أحد المتناسبين على الآخر ، بأن يدللق اسمه على الآخره وشئنى  
بهذا الاعتبار قصدا اليهما ، ثم المعتبر هو الاسم الأخف ، الا أن يكون الأثقل  
مذكرا كالقمرين .

فان قلت : مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكتفى فى التثنية كما فى المشترك ، بل  
لابد من الاشتراك فى معنى لينسبرا من جنس واحد ؟ .

قلت : هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم أن يقال : ثرآن : لظهر وحيف ، وهينان  
لجارية وباصرة ، وأيضا جاز أن يحصل الآخر مسمى باسمه ( ادعا ) ثم يؤل الاسم بمسمى  
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما ، فيثنى باعتباره كما قيل فى العلم ، فيكون معنى الأبوين :  
المسميين بالأب<sup>(٢)</sup> ، والخافق : هو المغرب ، من خفق النجم ، اذا غاب ، وقيل : المشرق  
لانه يخفق فيه الكوكب — أى يلعب — ، وانما فصله عما قبله بقوله " ومنه " أى ومن هذا الباب  
لبعد عن الأنواع المتقدمة المتفارقة المذكورة بعد قوله " ومن هذا الباب "<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ١١ سورة الشورى ، وما ذكره فى معناها مأخوذ من الكشف ج ٤ ص ١٦٦

(٢) ما ذكره الشارح من السؤال والجواب ذكره سعد فى المأول والشارح تصرف فى  
المباراة ، أنظر : المأول ص ١٥٩

(٣) هذا نهاية التغليب ، ويحود للكلام فى الشرط



بلفظ اذا مع الضر ، فللفظ الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى  
القصد الى اليسر من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر ، وللتبويه على  
أن مساس قد ريسير من الضر لامثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقلوع به ، وأما قوله  
( واذا مسه الشر فزد دعاء عريض ) بعد قوله ( واذا أنعمنا على الانسان أعرض ونسأى  
بجانبه ) أى أعرض عن شكر الله وذنب بنفسه ، وتكبر وتحظم ، فالذى تقتضيه البلاغة : أن  
يكون الضمير فى ( مسه ) للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ اذا : للتبويه على أن مثله يحق أن  
يكون ابتلاؤه بالشر مقداراً به .

قال : ( وأما قوله " واذا مس الناس ضر " <sup>(١)</sup> بلفظ اذا ) أراد : أن الضر - أى سوء  
الحال - نادر كالسببة ، فقد استعمل اذا فى المشكوك ، فينأى ما تقدم من أن الاصل  
فى اذا الجزم بالوقوع .

وأجاب عن ذلك : بأن هناك أموراً ثلاثة تعاضدت فى انقضاء كون الضر مقلوعاً به ،  
فان لفظ المس ينبى عن القلة فى ( معنى ) <sup>(٢)</sup> الالامية ، وتنكير الضر فى المقام التوبيخى  
يدل على تفضيله ، وقد جعل مفعول المس : ( الناس ) وهم لتماديتهم فى عصيانهم  
مستحقون لأن يلحقهم ويخامروهم كل ضرر ، فباستعمال اذا فيه " على أن مساس قد ريسير  
من الضر لامثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقلوع به " وآخر الآية على ما فى السور  
( دعوا ربهم منيبين اليه ) <sup>(٣)</sup> وقد وجد فى بعض نسخ المتن لفظ ( دعانا ) فالصواب  
حينئذ : ( فاذا مس الانسان ضر ) <sup>(٤)</sup> على ما فى الزمر .

قوله " وأما فى قوله : واذا مسه الشر " <sup>(٥)</sup> يريد أن الشر همنا كالضر هناك ونقد  
فات من تلك الامور الثلاثة واحد منها - أعنى تنكيره - إلا أنه ناب عنه شئ آخر هو أن  
الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر - على ما تقتضيه البلاغة - لا الى مالمس  
الانسان المذكور فى قوله ( واذا أنعمنا على الانسان ) <sup>(٥)</sup> على ما يتبادر اليه الوهم ، فيكون  
استعمال اذا تنبيهها على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقلوعاً به ، يقال : نسأى

(١) من الآية ٣٣ سورة الروم (٢) ليست فى " أ " (٣) من الآية ٣٣ سورة الروم (٤) من الآية ٤٩ سورة الزمر (٥) من الآية ٥١ سورة فصلت

وهذا النحويين أن اذ في : اذا ما ، أسلوب الدلالة على معناه الأصلي — وهو المضى — منقول بادخال ( ما ) الى الدلالة على الاستقبال ، ولا فرق بين : اذا ، واذا ما في باب الشرط من حيث المعنى الا في الابهام في الاستقبال ، ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال ، ومتى ما اعم منه ، وأين لتعميم الأمكة والأحياء ، وأينما اعم ، قال الله تعالى ( أينما تكونوا

بجانبه ، أى بنفسه ، كان الجانب مقحم. والمعنى : أبعد بنفسه وذهب عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما (١).

قوله " وهذا النحويين أن اذ في : اذا ما " المناسب للجمال السابق في تعداد كلمات الشرط تنديم ( اذا ما ) على ( اذا ما ) لكنه عكس لمزيد اعتماد به ، حيث كان اذ بلا ما للزمان الماضى معرى عن الشرطية ، مضافا الى ما بعده من الجملة ، فبادخال ( ما ) — الابهامية — الفاطحة للإضافة ، انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال ، وكأنهم لسم يجعلوا ( اذا ما ) كلمة برأسها — كما زعمه بعضهم — قياسا على أخواتها من ( اذا ما ) ومتى. وانما قال : " في باب الشرط ، لأن اذا قد يكون لمجرد الظرفية — بخلاف ( اذا ما ) — وقال : " من حيث المعنى " اذ بينهما فرق ، من حيث أن الجزم باذا ما — نادرا أيضا — أقرب الى السعة قال : ( اذا ما خبت نيرانهم تند ) (٢).

قوله " الا في الابهام " في الاستقبال " فان قولك : آتيك اذا طلعت الشمس ، اذا لم يكن معه ثرنة محمول على طلوع الفد ، فيستحق المتب (٣) بترك الاتيان فيه — بخلاف قولك : اذا ما طلعت — فانه لا يختص به .

وقد يقال : أراد أن اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط ، فيعذر في ترك الاتيان بعذر المحطر — مثلا — واذا ما ، يتناول به وغيره فلا يحذر .

- (١) هذا ما ذكر في الكشاف ، وفيه أيضا أن يراد بجانبه : عطفه ويكون عبارة عن الانحراف والازورار ، كما قالوا : شئ عطفه وتولى بركه ، الكشاف : ج ٤ ص ١٦١
- (٢) هذا عجز بيت للفرزدق ، وصده ( ترنخ لى خندف والله يرفع لى « ناراً ٠٠٠٠٠٠ ) ورواية الديوان : اذا خدمت ، ومعناه : ترنخ لى قبيلتى من الشرف ما عوفى الشهرة كالنار المتوقدة اذا أُنعدت بغير قبيلة ، شرح ديوان الفرزدق ج ١ ص ٢١٦ وكتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ (٣) العتاب : مخاطبة الادلال ومناكرة الموجدة

يدرككم الموت<sup>(١)</sup> ، وحيثما نذير أينما ، قال الله تعالى ( وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شداً )<sup>(٢)</sup> ومن لتعميم أولى العلم قال الله تعالى (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة)<sup>(٣)</sup> وما لتعميم الأشياء ، قال الله تعالى ( وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم )<sup>(٤)</sup> ، ومهما : أعم قال الله تعالى ( وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين )<sup>(٥)</sup> ووجهه : إذا قدر الأصل ما : ما : ظاهره ، وأى لتعميم ما يضاف إليه من ذوى العلم وغيرهم ، وأنى : لتعميم الاحوال الراجعة الى الشرط ، كما تفعل :

قوله " ومتيما أعم " أى أشد وأغوى عموماً - لانه أكثر افراداً ، لأن متى شامل لجميع الأزمنة الاستقبالية ، فيعم الحكم المتعلق<sup>(٦)</sup> به كل وقت من أوقات وقوع شرطه ، حتى إذا قال : متى دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت فى أى وقت دخلت من ليل أو نهار ، لكنه ربما يختص ببعض الاحيان - بخلاف متيما - فيكون أقوى عموماً ، وليس فى شىء منهما تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم<sup>(٧)</sup> ، وإنما ذلك فى كلما ، وعطف " الأحياء " <sup>(٨)</sup> على " الأمكة " أما تفسيري ، أو تنبيه على أن المكان ما يعتمد عليه كالأرض للسريير والحيز هو الفراغ المتوهم الذى يملأ الممكن بحجمه ، وأعمية أينما فى الأمكة ، على قياس متيما فى الأزمنة .

قوله " وحيثما نذير أينما " أى فى أنه لتعميم الأمكة أيضاً ، وكلمة من فى وجوههم لا يختص بذوى العلم ، ويعمهم فى الشرط ونى الاستفهام أيضاً ، و " مراغماً " أى مهاجراً يراغم بسلوكه اليه قومه ، أى يؤصل اليهم الذل والهوان<sup>(٩)</sup> ، ويلصق أنوفهم بالرغام ، وما لتعميم الأشياء " أى فى الشرط ، وكذا فى الاستفهام ، فإذا رأيت شبحاً من بعيد قلت : ما هو ؟ ، وإذا عرفت أنه انسان قلت : من هو ؟ ، وعند يطلاق كلمة ( ما ) على أولى العلم ، كما فى قولهم : " من لما يحفل ، ويسأل بها عن صفاتهم كقولك : ما زيد ؟ " ، قوله " ومهما " ٢٠٥

- |     |                                                                                |     |                                  |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------|-----|----------------------------------|
| (١) | من الآية ٢٨ سورة النساء                                                        | (٢) | من الآيتين ١٤٤ و ١٥٠ سورة البقرة |
| (٣) | من الآية ١٠٠ سورة النساء                                                       | (٤) | من الآية ٢١٥ سورة البقرة         |
| (٥) | الآية ١٣٢ سورة الاعراف                                                         | (٦) | فى " أ " المتعلق به              |
| (٧) | ذكر الشيرازى : أن القائل بالتكرار هو الخيال على ، انظر شرحه للمفتاح الورقة ١٣٣ |     |                                  |
| (٨) | الحيز : ما انضم الى الدار من مرافقها ، وكل ناحية حيز ، وأصله الواو             |     |                                  |
| (٩) | الهوان : اسم من أهانه ، استخف به .                                             |     |                                  |

أنى تقرأ أنرا ، أى على أى حال توجد القراءة - من جهرها أو سمرها ، أو غير ذلك -  
أوجد هانا زه ، والمطلوب بهذه المعمات ترك تفصيل الى اجمال مع الاحتراز عن تطويل ،  
أما غير واف ، بالحصر ، أو مل ، ألا تراك فى قولك : من يأتنى أكرمه ، كيف تستغنى عن  
التفصيل والتطويل فى قولك : ان يأتنى زيد أكرمه ، وان يأتنى عمرو أكرمه ، وان يأتنى  
خالد أكرمه الى عدد تعذر استيعابه مع قيام الاملال ؟ نال الله تعالى ( ومن يطع الله  
ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون )<sup>(١)</sup> أى : أيما مكلف اطاع الله فى فرائضه  
ورسوله فى سننه ، وخشى الله على ما منى من ذنوبه ، واتناه فيما يستقبل فقد فاز الفوز  
بحدافيرنا .

واعلم : أن الجزاء والشرط فى غير لو لما كانا تعليق حصول أمر بحصول ما ليس حاصل

أهم " - على قياس ما مر فى مقيما - فيتناول كل شىء من الأشياء بحيث لا يختص - بخلاف  
( ما ) - فانه قد يختص ووجه كونه أهم : اذا قد أرسله ( ما ، ما ظاهر ) لأن الأولى شرطية ،  
والثانية مزيدة لزيادة التحميم - كما فى مقيما ، وأينما - واذا جعلت كلمة برأسها ، فوجه  
كونها أهم : وضعها كذلك ، لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل : أصلها :  
مه - بمعنى " اكف - منسمة الى ( ما ) الشرطية ، فهم زيادة التحميم فيها من الامر بالف  
عن كل شىء ، فوله " أو غير ذلك " يعنى من الحالات والصفات الراجعة الى القراءة ،  
كالوسط بين الجهر والهمس ، وكالحدة والثقل والطييب والكراعة ، فوله " والمطلوب بهذه  
المعمات " أى النائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم فى الأزمنة والأمكنة  
أو غيرهما " ترك التفصيل " الى الاجمال فى هذه الأمور ، اما وحده - كما اذا قصد عدم  
التصريح بالذكر - واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفى بالأحتمال ، أو يفى - لكنه يمل -  
والاختصار حاصل فى الكل ، فوله " الى عدد " حال من النول - أعنى ان يأتنى زيد  
... الخ - أى فى قولك هذا المثال ذاتيا الى عدد ربما تعذر استيعابه ، فانك اذا لم  
تفيد قولك : من يأتنى بنيد ، تعذر استيعاب عدده فقلما ، وان قيدته بقولك ، من بنى  
زيد - مثلا - لم يتمذر ، فوله " مع قيام الاملال " أما فى سورة التمدن فالاملال لازم ، وأما  
فى غيرهما فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون ، فنقصد حينئذ الاختصار وترك التفصيل  
الى الاجمال ، ولقد أحسن من طبع الآية على ما نثله من المعنى ، وحذافير الشىء : أعاليه

استلزم ذلك فى جملتيهما امتناع الثبوت فامتنع أن تكونا اسميتين أو احدهما مؤكدا امتناع  
المنى ، فامتنع أن يكون الفعلان مانعين أو أحدهما .

ويظهر من هذا أن نحو : أن أكرمتنى أكرمك ، وأن أكرمتنى أكرمك ، وأن تكرمنى  
أكرمك ، ونحو : أن تكرمنى فأنت مكرم ، ونحو : أن أكرمتنى الآن فقد أكرمك أمس ، مما لا

وأطرافه — جمع حذف — ، والثالث فى نذلم الآية على مانقله أن يقال : فذلك هو الفائز  
وانما ذكر أولئك نذرا إلى أن عموم الأفراد يقبده شمول الحكم للجميع .

قال : "واعلم أن الجزاء" قدم على الشرط لأنه الصلة ، والشرط قيد له ،  
ولأن تقديمه هو المناسب لقوله "لما كانا تعليق حصول أمر" يعنى مضمون الجزاء "بحصول  
ماليس حاصل" يعنى مضمون الشرط ، ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعليق .  
وأراد أن معناهما من حيث أنهما جزاء وشرط ذلك التعليق والمشود : أن الأصل نسي  
الشرط والجزاء أن يرونا جملتين فعليتين متعارضتين ، فلذلك أخرج "لو" لأن الأصل  
فى جملتيهما المنى — كما سيأتى — والحصول المعلق يتحقق نسبة خبرية جزائية —  
إيجابية أو سلبية — ، أو تحقق نسبة انشائية ، فإن الجزاء قد يكون انشاء ، والحصول  
المعك ( به نحو )<sup>(١)</sup> تحقق نسبة خبرية فى الاستقبال — إيجابا كانت أو سلبا — ولا يجوز  
أن يكون حصول نسبة انشائية ، لأن الشرط مفروض الصدق — أى التحقق فى الاستقبال ٢٠٦  
وذلك لا يتصور فى الانشاء ، قوله "استلزم ذلك" أى كونهما تعليق حصول أمر ٠٠٠٠٠ الخ  
امتناع الثبوت "أى ثبوت مضمون احدهما فى الحال ، أما الشرط ، فلاه ليس حاصل  
فى الحال ، بل هو مفروض الحصول فى الاستقبال ، وأما الجزاء ، فلتوقف حصوله على  
حصول الشرط ، قوله "فامتنع أن تكونا اسميتين أو احدهما" لم يرد به الامتناع بالكلية  
بل أراد أن الأصل : مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر ، فامتنع فى الكلام البليغ  
المدلول عنها اللفظة — كما سيجرح به — ، قوله "وكذا امتناع المنى" بالنصب ، أى  
وكذا استلزم ذلك امتناع المنى — أى امتناع ثبوت مضمونهما فى الماضى — فامتنع باعتبار  
رعاية المطابقة أيضا أن يكون الفعلان فى جملتيهما مانعين أو أحدهما . وفى بعض  
النسخ لم يوجب لفظ "فامتنع" بعد لفظ "المنى" فاما أن يقدره ، أو يجعل "أن يكون"

(١) ساقط من الأصل

موجب لكونه مضارعا معه ، كـون التأكيد فى نحو ( فاما ياتينكم منى عدى )<sup>(١)</sup> — فاما تثقفهم فى الحرب )<sup>(٢)</sup> لا يصار اليه فى بليغ الكلام الا لنكتة ما ، مثل توخى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ، اما لقوة الاسباب المتأخذة فى وقوعه كقولك : ان اشترينا كذا حال — انعقاد الاسباب فى ذلك فاما لأن ما هو للوقوع كالواقع نحو قولك : ان مت ، وعليه ( ونادى

بد لا من الماضى ، ومثل للعدول الى الماضى ثلاثة أمثلة منتزعة الى معنى الاستقبال ، ثم أعاد لفظ نحو ، للعدول الى الاسمية فى الجزاء وحده لأن الاسمية لاتقع شرطا لاختصاص كلماته بالفعل ، وأعاده ثانيا للعدول الى الماضى الباقى على معناه المحجوج الى التأويل الذى سيذكره ، الا أن تنبيه الماضى الأول بالآن يدل على أن ذلك الماضى بمعنى الحال ، فلو قال : ان تكرمنى الآن ، لكان أظهر فى التفتيد وأفيد ، قوله " مما لا موجب لكونه مضارعا معه " بيان لقوله " نحو " فى المواضع الثلاثة — أى من الصور التى لا يكون معها ما يوجب كون الفعل مضارعا — اذ مع الموجب لا يجوز العدول أصلا ، وان كان فيه نكتة كثيرة ، وكلمة إن اذا أكدت بما ، وجب تأكيد شرطها بالنون لكلا ينحط المقصود عن رتبة الاداة ، والنون المؤكدة مخصصة بالمضارع ، واذا كان الجزاء مقدر بالسين أو سوف أو بكلمة لن ، وجب كونه مضارعا. قوله " لا يصار اليه " خبر لقوله " أن نحو " واعتبر بالغة الكلام ، لأن غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول ، قوله " مثل توخى " أورد للمصير الى غير الاصل نكتتين :

الاولى : طلب ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل — الثانية : طلب ابراز المقدر فى معرض الملقوظ ، ومن لابرز غير الحاصل فى معرض الحاصل أسبابا خمسة ، ثم أشار الى أسباب آخر اجمالا بقوله " وما شاكل ذلك " قوله " لأن ما هو للوقوع كالواقع " ، أى ما هو محقق الوقوع فى الاستقبال كالواقع فى تحقق الوقوع. قوله " وعليه " — أى وعلى جمل ما هو للوقوع كالواقع — والتعبير عنه بلفظ الماضى — وان لم يكن فى الشرط والجزاء — قوله تعالى ( ونادى ) فانه تعالى عبر عن الأحوال المترتبة المتحققة الوقوع فى الدار الآخرة باللفظ ٢٠٧ ماضية ، وذلك كثير فى القرآن ، قوله " وكذا " أى ومثل نادى " انا فتحنا " (٣) اذا أريد به

(١) من الآية ٣٨ سورة البقرة (٢) من الآية ٥٧ سورة الانفال

(٣) من الآية ١ سورة النحل ، وانظر : الكشف ج ٤ ص ٢٦٢ — ٢٦٤

أصحاب الجنة (١) - ونادى أصحاب الاعراف (٢) وكذا : ( انا فتحنا لك ) لنزولها قبل فتح مكة ، وفي أقوال المفسرين سمها كثرة ، وأما للتمريض ، كما في نحو قوله تعالى : ( ولئن اتبعت أهواءهم - لئن أشركت - لنزلنهم من بعد ما جاءتهم البينات ) ونظيره في كونه تمريضاً قوله ( وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ) ، المراد : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، والمنبه عليه قوله : ( وإليه ترجعون ) ، ولولا التمريض لكان المناسب : وإليه أرجع وكذا : ( آتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بشراً تغفون عني شفاعتهم شيئاً ) .

فتح مكة لنزولها قبل زمان المراجعة من صلح الحديبية (٣) ، وللمفسرين أقوال آخر : فتح خيبر (٤) ، وفتح الروم (٥) ، وفتح ما فتح الله له من النبوة والدعوة إلى دين الإسلام بالحجة والسيف ، فإنه فتح ينطوي فيمكّل الفتح ، وقيل : يوم الفتح ، وهي الحكومة : أي قضينا للنفساء بينا على أهل مكة أن تدخلها أنت وأصحابك من قبائل .

قوله " وأما للتمريض " فذا هو السبب الثالث من الأسباب الخمسة ، قال الله تعالى : ( ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير ) (٦) فأبرز اتباع النبي - عليه السلام - أهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل أعني اتى بصيغة الماضي - مع القلق بأنه لا يثبته - تمريضاً بمن صدر عنه اتباعهم - ويتعلق الجزاء بهم ، أعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير ، وكذا أبرز شركه في قوله : ( لئن أشركت ليحبطن عملك ) (٧) في معرض الحاصل ، تمريضاً بمن أشرك وحبط عمله ، وكذا أبرز زلل المخاطبين في معرضه تمريضاً بمن زلوا ، وللحوق الوعيد العظيم بهم ، أعني ما دل عليه قوله تعالى ( ناعلموا أن الله عزيز حكيم ) (٨) .

- (١) من الآية ٤٤ سورة الاعراف (٢) من الآية ٤٨ سورة الاعراف  
(٣) على فترة بينها وبين مكة مرحلة ، ووثقت فيها المساعدة بين قريش والرسول - عليه السلام -  
(٤) موضع على ثمانية برد من المدينة ، كان فيه سبعة حصون لليهود ، ومزارع  
(٥) هي بلاد واسعة في شمال الشام ، وهي تركيا اليوم  
(٦) من الآية ١٢٠ سورة البقرة (٧) من الآية ٦٥ سورة الزمر  
(٨) من الآية ٢٠٩ سورة البقرة

ولا ينفذون \* انا اذا لنى ضلال مبین ( المراد : أتخذون من دونه آلهة ان يردكم الرحمن بنصر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينفذوكم ؟ أنكم اذا لنى ضلال مبین ، ولذلك قيل ( انى آمنتم بربكم ) — دون برى — وأتبعه ( ناسمعون ) ولا تعرف حسن موثق هذا التعريض الا اذا نظرت الى مقامه ، وهو تطلب اسباح الحق على وجه لا يورث طالبى دم المسمع مزيد غضب ، وهو ترك المواجهة بالتضليل والتصریح لهم بالنسبة الى ارتكاب

فان قيل : التعريض فيما ذكر من الآيات انما نرى من اسناد الفصل الى فاعل يتمتع منه ذلك الفصل — لا من صيغة الماضى — ؟ قلنا : الاسناد الفرضى يكفيه الامكان الذاتى فلا تعريض من جهة الاسناد ، ولكن سلم ، فالتعريض فى المضارع انما يكون لمن يحصل منه <sup>(١)</sup> الاتباع والاشراك والزلل فى المستقبل ولا طائل تحته .

لا يقال : اللام الموطئة توجب كون الشرط ماغيا فلا مدخل للتعريض فى كسـون الشرط ماغيا فى ( لكن اتبعت — و — لكن اشركت ) ؟ .

لأننا نقول : قد عرفت أنه لا تناف بين المتشنيات ، فجاز تعدد ما ، على أنه قد يقال : المفسود من الاتيان باللام والقرام الماضى فى الشرط هو التعريض .

قوله " ونظيره " أى ونظيره نحو ( ولكن اتبعت ) فى كونه تعريضا — وان لم يشاركه فى كونه شرطيا — وتعبيرا بالماضى عما ليس بحاصل ، " والنبه عليه " أى على أن المراد " وما لكم لا تعبدون " ليكون تعريضا ، وقوله " ولذلك " أى ولكونه للتعريض قيل : ( آمنتم بربكم ) <sup>(٢)</sup> — دون برى — مع أنه المناسب لولا قصد التعريض ، " وأتبعه " أى ذكر بعده ( ناسمعون ) <sup>(٣)</sup> حثا لهم على الاصغاء ليقنوا على ما أراد ، من التعريض فيمتنعوا عما هم عليه ، وقوله " هذا التعريض " اشارة الى التعريض المذكور فى النظم — أعنى آيتى ( وما الى لا أعبد <sup>(٣)</sup> — ألتخذ <sup>(٤)</sup> ) — وأما التعريض فى الآيات السابقة فما لا يخفى حسن موثقه قوله " طالبى دم المسمع " أى ناسدى قتله ، و " هو " أى ذلك الوجه " ترك المواجهة ٢٠٨

(١) فى " أ " لمن يحصل مع

(٢) من الآية ٢٥ سورة يس وانظر الكشاف : ج ٤ ص ٨

(٣) من الآية ٢٤ سورة يس (٤) من الآية ٢٣ سورة يس



الباطل ، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى : ( قل لا تسألون عما أجرنا ولا نسأل عما تعملون ) ، والا : فحق النسق - من حيث الظاهر - قل لا تسألون عما عملنا ، ولا نسأل عما تجربون ، وكذا ما نبأه : ( وإنا أو أياكم لحلى هدى أوفى ضلال مبين ) وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف - وأما للتناؤل ، وأما لإظهار الرغبة في وثوقه ، كما تشول : ان

بالتضليل والتصريح " ونى هذا التعريض نكتة أخرى ، وهى الاعانة على قبول الحق الذى هو وجوب عبادة الله ، وتبجح عبادة الأصنام ، من حيث دل على امحاض<sup>(١)</sup> النصيحة اذ ما يريد لهم الا ما أرادوا لنفسه ، قوله " ومن هذا الأسلوب " لى ومن أسلوب اسماح الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى ( قل لا تسألون عما أجرنا )<sup>(٢)</sup> حيث أسند الاجرام الى نفسه وقابليه ، والحيل الى المخاطبين ، وكذا من هذا الأسلوب ما قبله - أعسى ( وانا أو أياكم )<sup>(٣)</sup> - حيث ردد كلام الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصحح بتضليل المخاطبين .

فان قلت : ما فائدة ( أو ) الأولى ، وعلاقل : وانا وأياكم ؟ قلت : لأن المتبادر حينئذ كون الفريقين معا اما على هدى واما فى ضلال ، وليس بمراد ، ولو ترك ( أو ) الثانية مع ترك الأولى تبادر فى الكلام أنه نشر على ترتيب اللف وخروج عن كونه كلاما منصفا ، وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى ، واعلم : أنه لا تعريض فى ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال ، بل فيه ترك التصريح بالتضليل وأما قوله ( أجرنا ) ففيه تعريض باجرام المخاطبين ، فيشارك فى ذلك الآيات السابقة ناستحق أن يقدم على ما قبله ، وأيضا : سمو أنوى فى الانصاف من الترديد ، فكان أولى بالتقديم .

قوله " وهذا النوع من الكلام " أى المشتمل على اسماح الحق على وجه لا يورث مزيد غضب - سواء كان فيه تعريض أم لا - " يسمى المنصف " وصفا له بوصف صاحبه ، حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبيه ، ولأن كل من سمعه نال لمن خولط به : قد أنصفك

(١) امحاض النصيحة : اخلاصها ، والمحضى : اللبس الخالص

(٢) من الآية ٢٥ سورة سبأ ، وانظر : الكشاف ج ٣ ص ٤٥٩

(٣) من الآية ٢٤ سورة سبأ

ظفرت بحسن المأجبة نذاك ، وعليه قوله تعالى : " ( ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصن ) وما شاكل ذلك من لطائف الاعتبارات ، وقولهم : رحمه الله - فى النقا - من هذا القبيل ، ومن هنا تتنبه لنكتة يتضمنها تفاوت الشرطين فى : ( فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه ) ماغيا فى : جاءتهم الحسنة ، ومستقبلا فى : تصبهم سيئة ، وابرار المقدر فى معرض الملقوظ به لا نصباب الكلام الى معناه .

صاحبه (١) ، قوله " ان ظفرت " على صيغة الحكاية ، مثال لظهار الرغبة ، وقد يجمعل مثالا للتفاؤل ، وان ترى " على صيغة المخاطب (٢) : كان مثالا لهما ، و " عليه " أى وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ( ان أردن تحصن ) (٣) اظهارا للرغبة فى ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهى بالشرط : التنبه على أنهن - مع فسور عقلهن - اذا أردن التحصن والتعفف ، كان المولى أحق بذلك .

وأيا نزلت الآية نيم كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا ، وأيضا اذا لم يردن ترك الزنا لم يكرهن الزنا ، فلا يتصور الكراهة من عليه ، واذا اعتبر أحد هذه الأمور ، لم يثبت مفهوم الشرط - أعنى جواز الكراه - اذا لم يردن التحصن ، قوله " وما شاكل ذلك " عطف على ما تقدم - نظرا الى المعنى - كأنه قيل : أسباب ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله ، كإيصال المسرة والمساء ، بابرازه كذلك نحو : أن أكرمتك أو أن ضرتك ، وكلاستلذان بوقوعه نحو : ان زارنى الحبيب ، وكاظهار الوثوق به ، نحو : ٢٠٩ ان أعطاني فلان كذا ، قوله " ومن هذا القبيل " - أى من ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل - فان مقتضى الظاهر أن يقال : ليرحمه الله ، ونكتة العدول : التفاؤل ، واظهار الرغبة ، وانما فصله لأنه ليس بشرط ، قوله " ومن هنا " أى ومن مقام فخرنا وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل " تنبه " للنكتة فى ذكر مجيئ الحسنة بصيغة الماضى ، واصابة السيئة بصيغة المضارع ، ونهى اظهار الرغبة فى وقوع الحسنة - دون السيئة - على ما يقتضيه كمال رأته تعالى بمباداه .

(١) انظر : الكشاف ج ٣ - ٤٥٩ (٢) فى " أ " صيغة الخطاب

(٣) من الآية ٣٣ سورة النور ، وانظر : مجمع البيان ج ١٩ ص ٤٢ ، ٤٣

كما في قولك : ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك أمس ، ومراداه : ان تحتد باكرامك اياى  
الآن فاعتد باكرامى اياك أمس .

وأما كلمة لو : نحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع ، كما تقول :  
لو جئتني لأكرمتك ، معلنا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجى ، مخاطبك امتنعت جملنا

فان قلت : قد صرح فيما مر أن النكتة فى تغليب الماضى مع اذا كونه أقرب السى  
القطع الذى هو الاعل فى اذا ، ومثل بهذه الآية . فأنى يتصور التبيه لنكتة تفاوت  
الشرطين من ههنا ؟ قلت ما صرح به فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضى مع اذا ،  
والتي يتبته لراى من ههنا سى النكتة الخاصة ببعض موارد - كما بينا - وذلك على قياس  
ما هرف من النكتة العامة والخاتمة فى الالتفات . قوله " وأبرز المنذر فى معرض الملقوظ به -  
عطف على إبراز غير الحاتل فى معرض الحاسل ، وهذا الإبراز هو النكتة الثانية من  
نكتتى المصير الى خلاف الأصل فى الشرط والجزاء ، ومعرض الملقوظ به : هو كونه معلنا ،  
ومعلنا به بتوسط كلمة الشرط ، وقد أبرز المنذر فى المثال المذكور فى هذا المعرض  
" لانسحاب الكلام الى معناه " بشهادة كل فقرة سليمة ، قوله " فاعتد " على عيقة الأمر ،  
فيكون طلب الاعتداد بكرام المتكلم معلنا بحصول اعتداد مخاطب باكرامه ، فلا حاجة  
فى الانشائية الواقعة جزاء الى التأويل بالخبرة ، وقد مر امتناع وقوع الانشائية شرطاً .

قال : " وأما كلمة لو فمعين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره " - جعل أولاً :  
المعلنى ما امتنع ، والمعلنى به امتناع غيره ، وعكس ثانياً فقال : " معلنا لامتناع اكرامك  
بما امتنع من مجى " مخاطبك " فظهر من كلاميه ما أنه أراد تحليق الامتناع بالامتناع ، اما  
على تقدير المضاف ، أى لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ، ومعلنا لامتناع اكرامك  
بامتناع ما امتنع .

وأما على اعتبار حيثية المتمتع - أعنى امتناعه - الا أنه عدل عن العبارة الثالثة  
الى ما امتنع تارة فى الجزاء وتارة فى الشرط ، تبينها على اعتبار المعنى فيهما .

ومحصل ما ذكره : أنها - ( أى كلمة لو ) <sup>(١)</sup> - تدل على معنى قولنا : لما انتفى

(١) ساقط من " أ " .

من الثبوت ، ولزم أن يكونا فصليتين والفصل ما عني ، واستلزم في مثل قوله عز اسمه : ( ولو

الشرط انتفى الجزاء بانتفائه ، فيرجع المعنى الى ما عني المشهور من أنها : لانتفاء  
الاول لانتفاء الثاني <sup>(١)</sup> ، وهذا لازم معناه ، فانها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي  
بحصول أمر آخر مقدم فيه ، وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيًا فيه قطعاً ، فيلزم  
— لأجل انتفائه في الماضي — انتفاء ما عني به أيضاً ، نأذا غلت — مثلاً — لو جئتني  
لاكرمتك ، فقد علفت حصول الاكرام في الماضي على حصول مجيئ مقدم فيه ، فيلزم انتفاء ما  
مما ، وكون انتفاء الاكرام سبباً لانتفاء المجيئ في زعم المتكلم ، واستعمال لوبهم هذا ٢١٠  
المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ،  
ليستدل به على انتفاء الملزوم ، كقوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) <sup>(٢)</sup>  
فان لو عنيها يدل على لزوم النساد — أي خروج العالم عن نظامه الموجود — لتعدد الآلهة  
وعلى أن النساد منتف ، كانه نيل : وما نسد تا ، فيعلم من ذلك أنتفاء التحدد ، ومن هذا  
الاستعمال يتوهم بعضهم : أن لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني <sup>(٣)</sup> ، وخطأ عكسه المشهور  
ولم يد ر أن ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء  
الملزوم المجهول ، فان المعنى المشهور : بيان سببيه أحد انتفائين معلومين للآخر  
بحسب الواقع ، فلا يتصور هناك استدلال ، فانك اذا غلت : لو جئتني لكرمتك ، لم تقصد  
أن تعلم المخاطب بأن انتفاء المجيئ من انتفاء الاكرام ، كيف ، وكلا الانتفائين معلوم له ؟  
بل قصدت اعلمه بأن انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيئ منه .

ولها استعمال ثالث : وهو أن يقصد بيان استمرار شيء فيربط ( ذلك  
الشيء ) <sup>(٤)</sup> بأبعد النقيضين عنه ، كقولك : لو أمانني لأكرمته ، وقوله — عليه السلام —  
" لو لم يخف الله لم يعصه " <sup>(٥)</sup> وقول علي — رضي الله عنه — لو كشف الغيب ما ازدادت

هذا في " أ " ب ، ج ، وفي الاصل : لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

(٢) من الآية ٢٢ سورة الانبياء (٣) وهو قول ابن الحاجب : المألول ص ١٦٧  
(٤) ساقط من " أ "

(٥) وهذا الحديث بلفظه كما ذكره غير موجود في كتب الحديث — وإن كان دائراً على  
السنة النحويين — وقد ذكر في حلية الاولياء ج ١ ص ١٧٧ في حق سالم مولى أبي  
حذيفة : أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
" ان سالما شديد الحب لله عز وجل — لو كان لا يخاف الله — عز وجل — ما عصى " ،  
وانظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٠٦

تري اذ وقفوا على النار) ، و ( لو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم )<sup>(١)</sup> - ولو ترى  
اذ الظالمون موثونون عند ربهم )<sup>(٢)</sup> تنزيل المستقبل ، نظما له فى سلك المقادير به

يقينا<sup>(٣)</sup> ، قوله " على سبيل القلع " متعلق بامتناع غيره ، وفيه اشارة بان الشرط مقدر  
الوجود فى الماضى حتى يكون امتناع - أى انتفاء - مقطوعا به - وقوله " امتنعت " جواب  
حين ، لتزليلها منزلة لما ، واذا امتنعت جملتان عن الثبوت امتنع أن يكون جملتان  
أواحدا عما اسمية " ولزم أن تكونا فعليتين " ولو قال : والفعل ما نسيا لكان أظهره فسان  
ذلك ايضا لازم من قوله " لتخليق ما امتنع " وقوله " بما امتنع " بصيغة الماضى - كما عرفت  
- الا أن جعله حاضرا<sup>(٤)</sup> فيكون دافعا تحت اللزوم .

قوله " واستلزم " عطف على لزم ، وفاعله : ضمير مصدره ، أى استلزم لزوم كونهما  
فعليتين - مع كون الفعل ما نسيا - .

فان قلت : اذا كان محذوفا على لزم ، وجب أن يكون المحذوف لازما من قوله :  
" فحين كانت ... الخ " كما أن المحذوف عليه كذلك ؟

قلت : نعم ، الا أنه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول ، أى فحين كانت كذا لزم أن  
يكون الفعل فى جملتيها ما نسيا واستلزم لزوم كونه نسيهما ما نسيا - ، تنزيل المستقبل فى  
الآيات المذكورة منزلة الماضى المعلوم ، ومعنى ( وقفوا على النار )<sup>(٥)</sup> : أروها حتى  
يشاهدوها ، واطلعوا عليها كائنة تحتمهم ، وأدخلوها نمرنوا مدار عذابها ، ممن  
وقفته على كذا ، أى عرفته اياه ، وجواب " لو " فى هذه الآية محذوف - أى لرأيت أمرا  
بما ولا عجيبا ، تفسر العبارة عن تصوير ، وهذه الأمور انما تقع فى الآخرة ، لكن -  
لتحقيق وقوعها - نزلت بمنزلة الماضى المنطوق به ، فاستعمل فيها ( إذ ولو ) المختصان  
بالماضى ، فكانه قيل : هذه أحوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتموها ، وحينئذ كان

(١) من الآية ١٢ سورة السجدة (٢) من الآية ٣١ سورة سبا

(٣) انظر : الايضاح لابن الحاجب : الورقة ١٩٥

(٤) فى " أ " حالا

(٥) من الآية ٢٧ سورة الانعام ، وما ذكره فى معناها ، مأخوذ من الكشف ج ٢ ص ١١

لصدوره من لاخلاف في اخباره منزلة الماضى المعلوم في قولك : لو رأيت ، على نحو تنزيل يود منزلة ودّ ، في قوله تعالى ( ربما يود الذين كفروا )<sup>(١)</sup> في أحد قولي أصحابنا البصريين - رحمهم الله - واستلزم في مثل قولك : لو تحسن الى لشكرت ، الفقد بتحسن الى تصوير أن احسانه مستمر الامتناع فيما مضى وثنا نوثنا .

المتناسب أن يقال : ولو رأيت ، لكنه عدل الى عيضة المستقبل تبينها على نكتة أخرى هي : أن اللفظ المستقبل الصادر عن لاخلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضى المعلوم تحقق معناه

ويمكن أن يقال : تلك الأمور ماضية تأويلا ومستقبلية تحقيفا ، فروعى الجانبان معا<sup>(٢)</sup> قوله " تنزيل " مفعول استلزم ، و " نظما " علة للتنزيل ، ولو أخذ عن ظرف التنزيل - أعنى قوله منزلة الماضى - لكان يقع التحليل بين أجزاء الممثل ، لكان أولى ، قوله " منزلة ود " وذلك لأن رب المكفوفة - لكونها دالة على تحليل محض - جنبها أن تدخل على فعل ماضى ، ولا شك : أن ودادة الكافرين لكونهم مسلمين أمر مستقبل ، إلا أنه نزل منزلة الماضى نسي تحقق الوفوع ، فاستعمل فيه ( ربما ) ثم عبر عن بلفظ المستقبل ، لما عرفت من احسدى النكتتين ، والنول الآخر للبصريين : أن ما نكرة بمعنى عسى ، موصوفة بيود ، وما تعلقت به رب محذوف - أى تحقق - وعند الكوفيين : أن التثنية ربما كان يود<sup>(٣)</sup> ، فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضى ، ومعنى تقليل الودادة : أنهم من مدة الاحوال ... مدغمون فان كانت منهم افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين ، وقيل المراد : تكثير الودادة . قوله " واستلزم في مثل قولك " عطف على " استلزم في مثل قوله عز اسمه " وناعله ضمير ذلك اللزوم أيما ، ومفعوله " النصد " قوله " مستمر الامتناع " قيل عليه : أن كلمة ( لو ) تدل على الامتناع ، وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم حينئذ امتناع الاستمرار لاستمرار الامتناع ؟

- (١) من الآية ٢ سورة الحجر  
(٢) هذا القول : مأخوذ من كلام سعد الدين ، المذول ص ١٧٢  
(٣) انظر : المذاعب في ربو اعراب الآية في : شرح الثانية ج ٢ ص ٣٠٧ ، والكشاف ج ٢ ص ٤٤٣ ، والبحر المحيط : ج ٤ ص ٤٤٢ ، والمذول : ص ١٧٢

على نحو قصد الاستمرار حالا نحالا بيستهزى\* فى قوله عز اسمه ( الله يستهزى\* بهم )  
 - بعد قوله ( قالوا انا محكم انما نحن مستهزئون ) ، ويكسبون فى قوله ( نويل لهم مما  
 كتبت ايد بهم وويل لهم مما يكسبون )<sup>(١)</sup> وقوله ( لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم )  
 وارد على هذا - أى يمنع عليه السلام غتكم باستمرار امتناعه عن اعتمكم .

وأجيب عنه : بأنه كما أن الجملة الاسمية تدل - بمحوثة المقام - على دوام الثبوت  
 فاذا دخل عليها حرف النفي دل على دوام الانتفاء - لا على انتفاء الدوام - كذلك  
 المضارع الخالى عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت ، فاذا دخل عليه حرف  
 الامتناع ، دل على استمرار الامتناع ، ولا بعد فى ذلك ،

ألا يرى أن قوله : ما زيدا ضربت ، يدل على اختصاص النفي - لا على نفسى  
 الاختصاص - ، فمعنى قولك : لو تحسن الى لشكرت ، أن انتفاء الشكر بسبب استمرار  
 انتفاء الاحسان - لأنه بسبب انتفاء استمرار الاحسان - فان الشكر يتوقف على  
 وجود الاحسان - لا على استمراره - ، وقوله : " فيما منى " اشارة الى أن لو على  
 معنابا ، وأن المضارع الواقع موقع المسمى أناد استمرار انتفاء الفصل فيما منى ، وانما  
 قال : " وقتا فوقتا " لأن الاحسان يوجد شكذا عرنا فيلاحظ انتفاؤه بحسب أوقات وجوده ،  
 - لا استمرار انتفائه نى جميع الأوقات - فيكون المضارع المنفى كالمثبت فى أن الاستمرار  
 المستفاد منه تجددى - لاثبتى - وقوله " على نحو " حال من " الفصد " وانما قال :  
 " بعد قوله : انامعكم انما نحن مستهزئون )<sup>(٢)</sup> ليظهر أن مقتضى الظاهر أن يقال :  
 الله مستهزى\* بهم ، فعدل الى يستهزى\* فعدا الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا  
 فوقتا ، ونحو انزال البلى عليهم وادخال الهوان فيهم على تجدد الأزمنة<sup>(٣)</sup> .

قوله " ويكسبون " عطف على " يستهزى\* " ولولا أنه قصد به الاستمرار ل قيل : مما  
 كسبوا كما قال ( ما كسبت ) وانما فصل قوله ( لو يطيعكم )<sup>(٤)</sup> ولم يعطفه على قوله :  
 لو تحسن ، اما لانه لا يحتمل استحصال الصورة كما يحتمل قوله : لو تحسن ، واما لأن

(١) من الآية ٢٩ سورة البقرة (٢) من الآية ١٤ سورة البقرة  
 (٣) الكشاف : ج ١ ص ٥١ (٤) من الآية ٧ سورة الحجرات

ولك أن ترد الفرض من لفظ ترى ، ويود ، وتحسن الى استحضار صورة المجرمين ناكسى  
الرؤس قائلين لما يقولون ، وصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متناولين بتلك المقالات ،  
واستحضار صورة ودادة الكافرين لو أسلموا واستحضار صورة منح الاحسان . كما نرى قوله  
( والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الارض بعد موتها )  
اذ قال : فتثير ، استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية ، من اشارة

صاحب الكشف<sup>(١)</sup> : حمله على امتناع الاستمرار ، ولعله أظلمر ما اختاره المصنف ، وبالح  
فيه حيث حكم بأنموارد عليه ، لأن هتتمهم — أى ونوهمهم فى المشقة والمهلك — انما يلزم  
من استمراره — عليه السلام — على ما اعتهم فيما يعين لهم ويستصوبونه ، اذ فيه اختلال  
أمر الرئاسة ، وانقلاب الرئيس مرؤسا ، وأما اطلاعته اياهم فى بعض ما يروونه ففيها استمالتهم  
واستجلاب قلوبهم بلا معة ، قوله " ولك أن ترد الفرض من لفظ ترى ، ويود ، وتحسن "  
عذا وجه ثان فى هذه الامثلة ، وهو أن ينعقد بصيغة المضارع فيها الى استحضار  
الصورة ، فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذى من شأنه أن يشاهد ما هو واقع فيه  
وتشدد به الى احضار الصورة فى الحال وجعلها مشاهدة ، ثم انه جعل الاستحضار نفسى :  
" يود " راجعا الى صورة الودادة ، وهو ظاهر ، وفى : " لو تحسن " الى صورة منحه  
الاحسان — على قياس ما مر — من أن القصد بلو تحسن : الى استمرار امتناع الاحسان  
الأنه أختار غيبنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التفتيح ، وذكر فى " ترى " : استحضار  
صورة المرئى المستتبح لاستحضار صورة الرؤية ، تبينها على أن المقصود من استحضار  
صورة الرؤية ، استحضار صور تلك الحالات المرئية .

فان قلت : اذا كان " لو تحسن " لاستحضار صورة انتناء الاحسان كان " لو ترى "  
لاستحضار صورة انتفاء الرؤية — لا لاستحضار صورة الرؤية — ؟ .

قلت : يجوز أن يعتبر أولا انتظام ( لو ) الى المضارع ، ثم ينعقد استحضار الصورة  
فيكون راجعا الى الانتناء ، ويجوز أن يفتح النظر عنه وينعقد الاستحضار بالمضارع وحده ،  
وانما يتعين هذه المعانى باقتضاء المقام — كما أن تعيين استمرار الامتناع وعكسه ، انما



السحاب مسخرا بين السماء والأرض ، فتكونا فى المراتى تارة عن قزع ، وكانها تطلع فتلحن  
مندوف ، ثم تتشام متقلبة بين أسوار ، حتى يعدن ركاما ، وأنه طريق للبلقاء لا يعد لون  
عنه اذا انتضى المنام سلوكه ، أو ماترى تابط شرا فى قوله :

بأنى قد لقيت القول تهوى \* يسهب كالصحنه صححان  
فاغريها بلاد هوى فخرت \* عريها لليدين وللجيران

هو بحسبه - ولا شك : أنه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية فى ( لوتى ) - كما لا  
دلائل فى استحضار صورة الاحسان فى ( لوتحسن ) فتدبره - ولا تلتفت الى ما يقال : أنه  
جعل لوفى لوتى للتمنى - دون الامتناع - لأن لو التمنى لا تختص بالماضى ، فلاحاجة  
حينئذ الى التأويل .

قوله " نائلين لما يقولون " يعنى قولهم ( ربنا أبعثنا وسمعنا فارجمنا نكمل  
صالحا ) (١) وقوله " متناولين بتلك المقالات " اشارة الى قوله تعالى ( يرجع بعضهم الى  
بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين ) (٢) وكأنه اكتفى  
بذكر استحضار صورتي المجرمين والنائلين عن التضرع لاستحضار صورة المؤمنين  
على النار نائلين ( ياليتنا نرد ولا نكذب ) (٣) ، قوله " كما فى قوله : والله الذى أرسل  
الرياح (٤) الآية " أى كاستحضار الذى فيه ، فان قوله ( تثير ) بمعنى أثار  
بدليل ( فسقاه ) لأن الماضى لا يكون متأخرا عن المستقبل ، والقزع - بفتح الحاء -  
جمع قزعة ، ونى فدلحة من السحاب رنيته ، والمندوف : المشروب بالمندفة ، ونى آلة  
الندافين " ينضام " أى ينضم بعض تلك القزع الى بعض ، ولفظة " ثم " نائمة مقام ( تسارة  
أخرى ) أى يتكون أولا من قزع يهدد وينضام ثانيا ( يعدن ) أى يصرن ركاما ، أى سحابا  
متراكبا ركب بعضه بعضا -

قوله " وانه " أى العدول عن الماضى الى المضارع لاستحضار الصورة - وهو المسمى  
عند النحاة بحكاية الحال الماضية - ، قوله : " بأنى قد لقيت " بدل من قوله " بمما

(١) من الآية ١٢ سورة السجدة (٢) من الآية ٣١ سورة سبا  
(٣) من الآية ٢٧ سورة الأنعام (٤) من الآية ٩ سورة قاطر

كيف سلك في : فأغريها بالادخس ؟ فعدا الى أن يصور لذويه الحالة التي تشجع فيها بضرب العول ، كأنه يصصرهم اياها ويدلهمهم على كنهها ، ويتطلب منهم مشاهدتها — تعجيبا من جرأته على تل هول ، وثباته عند كل شدة ، ونوله سبحانه ( ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلفه من تراب ثم قال له كن فيكون )<sup>(١)</sup> — دون : كن فكان — من عند القبيل — واستلزم في مثل : ( لو أنتم تملكون ) حملة على تقدير : لو تملكون تملكون لفائدة التأكيد ثم حذف الفعل الاول اختصارا لدلالة ضميره عليه ، البديل بعد ذهاب الفعل منفصلا .

لائت " في البيت السابق وهو :

ألا من مبلغ فتیان نهم \* بما لائت هد رحي بطان<sup>(٢)</sup>

ودعو موضع ، والفول : من السمالى ، وكل مهلك يسمى عند العرب غولا ، " تهوى " — أى تسرع — كأنها تنزل وتسقط ، والسهب : الفلاة ، والصحيفة : الورقة من القرطاس والصحفان : المستوى ، خسر : أى سقطت ، يقال : صرعه ، أى ألقاه على الارض وأهلكه ولم يؤث صريحا " لانه بمعنى المنحول ، والبحران : مذم عنق البعير من مذبحه — أى منحره — واللام في " للدين " للاختصاص ، أو بمعنى على ، وبين هذين البيتين بيتان آخران :

فقلت لها كائنا نفسو أرضى \* أخو سفر نخلى لى مكانى

فشدت شدة تهوى فاهوت \* لها كنى بمصقول يمانى

النسو : المهزول ، والشدة : الحملة ، وأحوت كفى بالسيف : أى أومات به ، فأغريها : أى غريتها ، والضمير للفول ، ولتعيين مرجعه أورد البيت الأول ، نوله " من هذا القبيل " أى من الجدول الى المضارع لاستحضار السورة ، نوله " واستلزم " عطف على لزوم أو على استلزم الأول أو الثانى ، وناعله أيضا ضمير اللزوم — أى واستلزم لزوم كون جملتيهما فعليتين أن يحمل ( أنتم ) على أنه فاعل فعل محذوف — لا مبتدأ — خبره ( تملكون )<sup>(٣)</sup>

(١) الآية ٥٩ سورة آل عمران

(٢) انظر الابيات في : الاغانى ج ١٨ ص ٢١٠ ، ٢١٢ ، والكشاف : ج ٣ ص ٤٧٤ ،

والايضاح : ج ٩٦ ص ٢٨٧ ، ونرى من ( الوافر )

(٣) من الآية ١٠٠ سورة الاسراء

وأما هذه اللطائف لا تتخلل فيها إلا أذهان الراضة من علماء المعاني ، ولهمنى علم

ليكون ( لو ) داخلة على جملة فعلية قوله " لفائدة التأكيد " فيبحث : لأنه لو كان من قبيل التكرير ( للتأكيد )<sup>(١)</sup> وكان الحذف للمجرد الاختصار - كما ذكره - لم يلزم الحذف ٢١٤ فى نحو : ( وان أحد من المشركين استجارك )<sup>(٢)</sup> فالصواب : ما عليه الجمهور من أن المقصود الإيهام بالحذف ثم التفسير ، فلا يجوز اجتماعهما ، وقوله " لدلالة ضميره عليه " مردود بأن كلمة الشرط تدل على النحل المطلق ، وقوله " تملكون " يدل على خصوصه ، ولا مدخل فى ذلك للضمير الذى هو : ( أنتم ) - على قياس : لو ذات سوار لدمتنى - إلا أن يقال لولا أنتم ، لما احتيج الى تقدير فله دلالة ما على معذوف<sup>(٣)</sup> ، قوله " منفصلاً " حال من المستتر فى " المبدل " الراجع الى ضميره ، أو منقول ثان - على تضمين الإبدال معنى الجميل - وقد يقال : لا حاجة الى تكلف الانفصال ، بل أصله : لو تملكون أنتم تملكون فحذفت الجملة ، الأولى بأسرها ، وبني تأكيد فاعلمها مع منسرها ؟

ويجاب : بأن فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة ، وكان المدول الى المضارع - أعنى تملكون - لاستحسان الصورة ، وذهب المبرد<sup>(٤)</sup> : الى أن لو قد يستعمل فى المستقبل بمعنى ان كما فى : ( اطلبوا السلم ولو باليمين )<sup>(٥)</sup> ، - وإنى أبالى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسفل )<sup>(٦)</sup> ، وعلى هذا جاز أن يحمل لو ههنا على الاستقبال - أى ان تملكون تملكون ( خشية الناقصة ، وذهب صاحب الكشاف<sup>(٧)</sup> : الى أنه لما حذف النحل ههنا أبرز الكلام فى صورة المبتدأ والخبر ، فأفاد الاختصاص كما يفيد صريح المبتدأ والخبر فى مثل : أنا سميت فى حاجتك ، والمعنى : أن الناس هم المختصون بالشح المتبالش .

(١) ليست فى " أ " (٢) من الآية ٦ سورة التوبة

(٣) انظر : الايضاح لابن الحاجب . الورقة ٢٦

(٤) انظر : المقتضب : ج ٣ ص ٧٧ ، والكامل : ج ٣ ص ١٤٠ ، ٤٤٠

(٥) هذا حديث ، ورواه السوطى من حديث ابن عبد البر عن أنس ، الجامع الصغير ج ١ ص ٤٠ .

(٦) هذا حديث . وقد روى فى الكتب الصحيحة بلفظ آخر ، فى سنن أبى داود : تزوجوا الولود فأنى مكاثربكم الامم ، سنن أبى داود : ج ٢ ص ٢٢٠ ، وانظره ايضا فى : السنن الكبرى : ج ٧ ص ٨١ ، وسنن ابن ماجه : ج ١ ص ٥٩٩

(٧) الكشاف : ج ٢ ص ٥٤٣

المعاني على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا كما ترى ، وتطلب العشور على ما لكل منها من لطائف النكت مفصلة ، لانتم الاحاطة به الا لعالم الغيوب ولا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل - واعلم : أن مستودعات فصول هذا الفن لا تتضح الا باستيراء زناد خاطر ونقاد ، ولا تنكشف اسرار جواهرها الا لبصيرة ذي طبع نقاد ، ولا تضح أزمتها

قال : " وأمثال هذه اللطائف " أى المذكورة فى مهاجرت تنبيد الفصل بالشروط المختلفة ، يقال : تغفل الماء فى الشجرة ، اذا دخل فى تجايفه وعروقه " والراضة " - جمع راضى - من رضى المهر ، اذا علمته السير وحبسته عن الذهاب الى غنا وغناك وكأنه أراد بالراضة الذين أرتثوا الى درجة تعليم الخبر كأمثاله من علماء المعاني هو اللام فى قوله " لمهنسى " متعلق " بلا تتم " يريد : أن مسائل علم المعاني بأسرها مما لا يحيط به العلم تعالى ، وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتحرفها من لطائف النكت مفصلة على وجه يتحصل به قاعدة كلية ، هى مسألة من علم المعاني .

ولا شك أن آحاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن لبشر أن يطلع عليها ، ويتحرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع النواع المتعلقة بجميع نكتها ، فكثير من مسائل علم المعاني بعد بالقوة ، لم يصل أذن ان الرضا اليها ، ولا الى اللطائف الجزئية السبقتي تستخرج منها ، بل علم الله تعالى محيط بجميع مسائله وتفاصيل لطائف التراكيب السبقتي على مهنى تلك المسائل بلا تتبع ، قوله " ولا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل " يعنى كما أن علم المعاني لا يحيط به الا لعالم الغيوب ، كذلك ما عوالمه العود الاعلى منه - أعنى العلم ببلاغة القرآن - ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى ، قوله " هذا ٢١٥ الفن " أى الفن الثالث ، والاستيراء : طلب الورى ، وهو خروج النار من الزند <sup>(١)</sup> " ولا تضح " أى المستودعات ، والراضى : من رضى الدابة ، اذا استحشها للعدو ، قوله " الى أنسأى مدى " أى أبعد غاية ، متعلق براكض ، وكذا الباء فى : " باستفراغ نوق " أى طائفة ، والمتفوق : المرتفع من تنوق الفصيل اذا شرب اللبن فوانا نوانا - وهو زمان ما بين

(١) الزند : العود الذى يتدح به النار وهو الأعلى ، والزندة : السفلى ، ونهى الأنسأى .  
(٢) ولد الناقة اذا فصل عن أمه

الا في يد راکش في حلبتها الى انأى مدى باستعراق طوق متفوق أفوايق استثنائها بضوة  
فهم ومعوقة ذوق مولع من لطائف البالغة بما يؤثرها القلوب بصفايا حباتها ، ونشر عليها  
أفئدة مصانع الخطباء ، خبايا محباتها ، متوسل بذلك أن يتأنق في وجه الاعجاز ففى  
التنزيل متشلا مما أجمله عجز المتحدين به عندك الى التفصيل ، طامع من رب المـ  
والكبرياء في المشوكة الحسنى ، والفوز عنده يوم النشور بالذخر الأسنى .

الحلبتين - فان النافذة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرضعها الفصيل لتدره ، والأفوايق :  
- جمع أفوايق ( جمع فيق ) <sup>(١)</sup> جمع فيقة بكسر الفاء - وشى اللبن المتجمع نيمابين الحلبتين .  
قوله " بقوة فهم " متعلق بمتفوق ، وهو صفة راکش ، كمولع ومتوسل وطامع ، والصفايا : جمع  
صفية - وعنى المختارة - ، وحبات القلوب : سويداواتها بنومير " عليها " راجع الى  
" مايؤثرها " ، يقال : خليب صمغ ، أى بليغ مجهر والخبايا : جمع خبية - وعنى المخبوة -

قوله " بذلك " أى بما ذكر من الركن وما يعقبه من الصنات ، تأتى في كذا ، اذا تأمل  
فيه باستقصاء ، " متشلا " أى متدرجا فى الانتقال من العلم الاجمالى الى العلم التفصيلى ،  
فان عجز المتحدين بالتنزيل عن أن يأتوا بسورة مثله دل اجمالا على أنه معجز ، ويعلم  
المعانى والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال ، ويعلم أن اعجازه : بما فيه من النكت  
واللطائف الخارجة عن « اوق البشر » .

وحاصل ما ذكره : أن ما أودعنا فى الفن الثالث لا يتضح حق اتضاحها ولا ينفاد  
كما ينبغى الا لدى طبع نقاد <sup>(٢)</sup> ، وخاطر نقاد <sup>(٣)</sup> ، يستنرغ طيافته لتحصيلها لأقوى  
باعث على تحمل المشاق ، وهو الطمع فى السعادة المظلمى ، واللذة الكبرى ، المطلوبة  
لذاتها .

قوله " والفوز " - بالجبر - وقد يروى بالنصب . علقا على محل المثوبة المظلمى .

- (١) ليست فى " أ " .  
(٢) من نددت الدراهم ، وانتقدتها ، اذا أخرجت منها الزيف .  
(٣) الخاطر : ما يخالجنى القلب من تدبيره ، أو أمره وتقول : قلب وقاد ومتوعد ، أى ما  
سريع التوعد نى النشاط والمنا .

الفن الرابع: مركز في ذهنك لا تجد لردّه مثالا ، ولا لارتكاب جحد مجالا أن ليس يستمتع بين مفهومى جملتين اتحاد بحكم التأخى ، وارتباط لأحد هما بالآخر مستحكم الأواخى، ولا أن يبين أحد هما الآخر مباينة الأجانب لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب ، ولا أن يكونا بين بين لأصرة رحم ما هنالك ، نيتوسط حالهما بين الأولى والثانية

### :: الفن الرابع ::

(فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل ، والايجاز والالتفاف)

#### (الفصل والوصل :)

قال : " والفن الرابع - قوله : مركز " - خبر مبتدأه " أن ليس يستمتع " والمعنى : أن عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومى جملتين مقرر مثبت فى ذهنك على وجه لا سبيل ( لك )<sup>(١)</sup> الى انكاره ، وقوله " لاتجد " اما صفة لمركز أو حال من المستتر فيه ، أو خبر ثان ، وفاعل ليس اما ضمير راجع الى " اتحاد " على التنازع ، واما ضمير الشأن ، وانما ذكر سلب الامتناع - دون الامكان - لكلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان واجبا من هذه الاقسام ، يقال : تأخى زيد وعمرو ، اذا أخذ كل منهما صاحبه أخاه ، والارتباط بينهما مصدر البنى للمفصول ، يقال : ارتبطه وربطه ، كلاهما : بمعنى والمستحكم - بكسر الكاف - من استحكم الشئ ، اذا صار محكما ، والأواخى : جمع أخيه - بتشديد الياء - فيهما - وعلى قطعة جبل يدفن طرفاها ، ويظهر منه عروة تشد اليها الدابة ، والمراد بالأواخى : جهات الارتباط ، قوله " ولا أن يبين " عطف على اتحاد . ٢١٦

والوشائج : الوسائل - جمع وشيجة - وعلى عروق الشجر ، وتعلق على القرابة المتشابهة " ولا أن يكونا " أى مفهومى جملتين " بين بين " أى بين الاتحاد وبين المباينة والأصرة : ما عطفك على غيرك ، من رحم أو مدحوف أو غيرهما " هنالك " اشارة الى بين الجملتين ، قوله " نيتوسط " - بالنصب - عطف على أن يكونا " ، " وبين الأولى " أى بين

(١) ليست فى " أ "

لذلك ، ومدار الفصل والوصل - وهو ترك العاطف وذكره - على هذه الجهات ، وكذا  
طى الجمل عن البين ولا طيهل وانها لمحك البالغة ومنتقد البصيرة ، ومضمار النظار ،  
ومتفانل الانظار ومعيار غور الخاطر ، ومنجم صوابه وخطئه ، وممجم جالسه ومدائه ، وعلى

---

الحالة الاولى - التى هى الاتحاد - والحالة الثانية - التى هى البايئة - " لذلك "  
أى لما بينهما من آصرة الرحم والاتصال بوجه ما .

ومحصل كلامه : أن بين مفهومى أى جمليتين فرضتا اما كمال الاتصال ، أو كمال  
الانقطاع ، أو التوسط بينهما ، قوله " وهو ترك العاطف وذكره " أفرد الضمير الراجع الى  
الفصل والوصل ، لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لهاب مخصوص وندم الفصل - الذى هو ترك  
العاطف - لانه الاصل ، ولأن مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث - أعنى الاتحاد  
والبايئة - ومدار الوصل على جهة واحدة - وهى التوسط - ولا يفدح فى المداريسة  
التخلف على سبيل الندرة والقلّة ، كالوصل لدفع الايهام مع البايئة ، والفصل للاحتياط  
مع التوسط قوله " وكذا طى الجمل عن البين ولا طيهل " يعنى أن مدارهما أيضا على  
هذه الجهات ، فان الغالب أنه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما تعلم  
بواسطته بعضها من بعض يشار الى طى الجمل ، والا : فلا ، فلا يرد : أن المدار على  
وجود القرينة ونقد الاختصار وما يترتب عليه من النكت وعدمها - لا على الجهات المذكورة  
- ثم المدة فى الايجاز : طى جنس الجمل - واحدة كانت أو زائدة - وقد يحتمل  
بحذف المفردات أيضا ، قوله " عن البين " يؤهم اختصاص طى الجمل بأثناء الكلام . قوله  
" وانها " أى هذه الجهات الثلاث " لمحك البالغة " أى ما يمتحن به بلاغة المتكلم ، فان  
طبق فيها المفصل ، ظهر كمال بلاغته ، وأصله : الحجر الذى يحك به الذهب فتعريف  
جودته من ردايته ، " ومنتقد البصيرة " (١) أى الموضع الذى ينتقد فيه البصائر ويعرف  
جياذنها من زيوها ، والمتفانل : موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض ، والمعيار :  
اليزان الذى يعرف به الميار ، والمسبار : آلة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه ،  
ومدار عمته ، والمنجم : المظهر ، من نجم النبت ، أى ظهره ، والممجم : موضع المعجم ،

---

(١) البصيرة : الحجة والاستبصار فى الشئ .

التي اذا طهفت فيها المنسل شهد وا لك من البلاغة بالقدح المعلى ، وأن لك فى ابداع  
وشيمها اليد الاولى ، وهذا فصل له فضل احتياج الى تشرير واف وتحرير شاف .  
اعلم : أن تمييز موضع المصطف عن غير موضع فى الجمل ، كبحو : أن تذكر معطوفا  
بعضها على بعض تارة ، ومتروكا المصطف بينها تارة أخرى هو الاصل فى هذا الفن ، وانه  
نوهان : نوع يقرب تعاطيه ، ونوع يبعد ذلك فيه ، فالثريب هو أن تفصل المصطف بينها بغير  
الواو ، أو بالواو بينها ، لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب والبهيد :  
هو أن تفصل المصطف بينها بالواو .

من عجمت الحدود ، اذا عضضته لتعرف صالبتة من رخاوتها ، والجلال - بالكسر - مصدر  
جلوت السيف ، صقلته ، والصدأ - بالمهزة والقصر - مصدر رصدي ، الحديد - بالكسر -  
أى وسخ واسود . والقدح : السهم قبل أن يراش<sup>(١)</sup> ، والمعلى : هو السابع من فدادج  
الميسر<sup>(٢)</sup> وله النصيب الاعلى ، " وأن لك " - بفتح المهزة - مصطف على القدح ، والابداع  
الاختراع ، والوشى : النش ، قوله : كبحو أن تذكر " - أى الجمل - تمثيل للتمييز المذكور  
مع مسامحة فى العبارة ، والمراد : كبحو أن تعرف أن الجمل فى أى موضع تذكر متعاطفة  
وفى أى موضع تذكر غير متعاطفة ، وانما كان تمييز موضع المصطف عن غير موضع هو الاصل ،  
فى النون الرابع ، لأن المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل ، لكثرتها ودقتها<sup>(٣)</sup> ،  
وهى مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفاء الى مزيد اعتناء بشأنه ، وأما مباحث الجمل  
الحالية والايجاز والالطاف نكالتم للمقصود بالذات .

قوله " وانه " أى المصطف والتمييز ، ويشهد للأول شيان : الاول : أن التعاطى  
بالمصطف أنسب منه بالتمييز - والثانى : قوله فيما بعد " وأما توسيط الواو بين جمل لا  
محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما بعد تعاطيه .

لا يقال : رجوع الضمير الى المصطف استلزم استدراك قوله " اعلم أن تمييز موضع

(١) رشت السهم : الرشت عليه الريش ، ورشت فلانا : أصلحت حاله

(٢) الميسر : قمار الحرب بالازلام

(٣) وقال الجاحظ : قيل للفارسي ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل ، البيان  
والتبيين ج ١ ص ٧٥



وليس للمعطوف عليها محل اعرابى ، والسبب فى أن قرب القريب ، وبعد البعيد : هو أن المعطف فى باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة :

أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع ، وثانيها : فائدته ، وثالثها : وجه كونه مقبولا - لا مردودا - وأنت : اذا اتفقت معانى الفاء وثم وحتى ، ولا ، ويل ، ولكن ، وأو ، وأم ، وأما ، وأى ، على ، فولى حصلت لك الثلاثة ، لدلالة كل منها على معنى

### المعطف ... الخ ؟

لنأخذ قول : اذا تبين أن المعطف فى أى موضع يقرب ، وفى أى موضع يبعد ، وانكشف أحوالهما ، فقد حصل تمييز مواضع المعطف عن غيرهما ، فلا استدارك ، وأما ذكر - " القصد " فى تفسير القريب والبعيد ، حيث قال نيهما " عو أن يقصد المعطف بينهما " بناء على أنه أراد بالمعطف - الذى حكم عليه بأنه نوعان - معنى المصدر البنئ للفاعل ولذلك قال : " يعتمد معرفة أصول ثلاثة " ولم يقل : يعتمد أصولا ثلاثة . ولا شك : أن المعطف بهذا المعنى ، يتضمن القصد ، فصرح بما فى ذهنه ، قوله " وهو أن المعطف فى باب البلاغة " أى المعطف المطابق لمقتضى الحال ، يعتمد معرفة أصول ثلاثة ، وأما المعطف الذى يقصد به صحة التركيب وتأدية اصل المعنى ، فلا حاجة فيه الى الأصل الثالث - أعنى وجه كونه مقبولا - قوله " الموضع الصالح له من حيث الوضع " انما اعتبر الوضع لأن المرجع فى كون الموضع صالحا للمعطف الى معانى حروفه بحسب الوضع ، فالموضع الصالح للناء أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة ، لأن الناء متنوعة لذلك والموضع الصالح لثم : أن يكون هناك مهلة ، وهذا قياس يأتى الحروف ، وفائدة الصاف : ما يترتب عليه من كون الثانى من الاول على الارتباط الذى يقتضيه معنى الحرف - سواء تشارك فى معنى الاعراب أولا - ووجه كون المعطف مقبولا عند البناء ، أما فى الواو : فإن يكون بين المعطوفين جهة جامعة ، وأما فى غير الواو : فإن يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيه معنى المعاطف ، قوله " وأنت اذا اتفقت معانى الناء " بيان لقرب القسم الأول من القريب وهو المعطف بخير الواو ، قوله : ٢١٨ " على معنى محصل " أى معين مفعود فى نفسه يستدعى ذلك المعنى من العمل " بينما مخصوصا " يشمل ذلك البين على فائدة المعطف ، وكونه مقبولا فى ذلك المعنى (١) ،

(١) فى " أ " ذلك البين

محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصا مشتملا على نائدتيه ، وكونه مقبولا عنك ، وكذلك  
إذا اتفقت أن الاعراب صنفان لاغيره صنف ليس يتبع ، وصنف يتبع ، وأتفقت أن الصنف  
الثاني منحصر في تلك الأنواع الخمسة : البدل والوصف والبيان والتأكيد ، واتباع الثاني

---

فالأصول الثلاثة مهدة في العطف بنير الواو بمجرد ضبط معانيها الوضعية ، بخلاف  
الواو ، فإنه يدل على معنى مبهم غير محصل ، - هو مطلق الجمع في معنى من المعانى  
على معنى احتمال المنارنة والتعقيب والمهلة ، فليست الأصول الثلاثة مهدة في الواو  
لمجرد ضبط معناه الوضعية .

قوله " وكذلك إذا اتفقت " بيان لقرب القسم الثاني من التريب ، وهو العطف  
بالواو إذا كان للجملة المحذوف عليها محل من الاعراب .

ومجمل ما ذكره في بيان ثوبه أن الاعراب صنفان : أصل - وتبع ، ومنحصرة في  
خمس ، والصنف الأول : ليس موضعها للعطف بأى حرف كان ، لنوات شرط العطف فيه -  
أعني تقدم متبوع - وكذا أربعة من الصنف الثاني ، ليس شيء منها موضعها للعطف ، أما  
لفقدان ذلك الشرط حكما - كما في البدل - فإن البدل منه في حكم الساقط ، وأما  
لفقدان ما يقتضيه الواو من التخيير بين المحذوفين - كما في الوصف والبيان والتأكيد -  
فتمين أن يكون <sup>(١)</sup> موضعه هو الخامس من الصنف الثاني ، وقد تحقق عندك أن كل واحد  
من وجوه الاعراب دال على معنى ، فإذا كان للجملة الأولى محل من الاعراب ، ظهر  
فائدة العطف بالواو - أعني المشاركة في ذلك المعنى - وحيث قد تمهد لك من تلك  
الأصول الثلاثة أسان : معرفة وضعه - ومعرفة نائدتيه - ثم إذا عرفت أن شرط مقبولية  
العطف بالواو : على الجهة الجامعة بين المحذوفين ، فقد تمهد لك الأصل والثالث ،  
واستبان أمر القرب ، ولنرجع إلى تفصيل كلامه :

قوله " وأتفقت أن الصنف الثاني " - أى الاعراب التبعية - " منحصر في تلك الأنواع "  
أى لا يوجد الاعراب التبعية إلا فيها ، فلا حاجة إلى جعل الاعراب بمعنى المعرب ، ولا  
إلى تقدير مضاف ، على معنى أن ذلك الصنف الثاني منحصر ، ليكون تلك الأنواع أقساما له ، قوله

---

(١) ليست في " أ "

"وَأَمَّا الْقَائِلُ فِي الْأَوَّلِ فِي الْأَعْرَابِ بِتَوْسِيطِ حَرْفٍ، وَعَلِمَتْ كَوْنُ الْمَتَّبِعِ فِي نَوْحِ الْبَدَلِ فِي حُكْمِ النُّحْيِ وَالْمَضْرُوبِ عَنْهُ بِمَا تَسْمَعُ أَئِمَّةُ النُّحْوِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَقُولُونَ : الْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَحْيَةِ الْبَدَلِ مِنْهُ وَيُوصُونَ بِتَصْرِيحِ بَلْ فِي نَسَمِ الْفُلْطِيِّ ، وَعَلِمَتْ فِي الْوَصْفِ وَالْبَيَانِ وَالتَّكْيِيدِ أَنَّ التَّابِعَ

### وَلَا تَبَاعُ الْمَا مِنْ الْأَوَّلِ

فِيهِ تَسَامُعٌ لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ - بَلْ هُوَ الْعَدْلُ بِالْمَعْنَى الْمَصْدَرِي - وَالْمَعْدُودُ فِي تِلْكَ الْأَنْوَاعِ هُوَ الْعَدْلُ بِمَعْنَى الْمَعْدُوفِ وَكَأَنَّهُ عَدْلٌ عَنْهُ لِكَيْ يَتَّخِذَ قَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ : "أَمَّا مَوْضِعُ النَّوْحِ الْخَامِسُ" بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ : مَوْضِعُ الْمَخْلُوفِ هُوَ الْمَعْدُوفُ دُونَ بَاقِي التَّوَابِعِ ، وَأَيْنَا فِيمَا ذَكَرَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ أَيْ : عَرَفَ عَدْلًا ، وَلِهَذَا نَكَرَفْنَا : "بِتَوْسِيطِ حَرْفٍ" قَوْلُهُ "وَعَلِمَتْ كَوْنُ الْمَتَّبِعِ" عَدْلًا عَلَى أَتَمَّتْ فِي قَوْلِهِ "وَكَذَا إِذَا أَتَمَّتْ" وَأَمَّا أَوْرَدَ فِي الْمَعْنَى السَّابِقَةِ الْإِتِّبَاعَ لِكَوْنِ تِلْكَ الْمَعْنَى مَتَّيْنَةً - أَيْ مُحْكَمَةً - مَقْرَرَةً نَسَى عِلْمَ النُّحْوِ بِالشَّبْهِةِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانٍ ، وَأَمَّا عَدْلٌ عَنْهُ هُنَا : لِأَنَّ كَوْنَ الْبَدَلِ مِنْهُ فِي حُكْمِ النُّحْيِ وَالْمَضْرُوبِ عَنْهُ ، أَمَّا يَعْلَمُ مَا وَفَعْنَا فِي عِبَارَةِ النُّحَاةِ ، مِنْ أَنَّ "الْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَحْيَةِ الْبَدَلِ مِنْهُ" أَيْ تَحْيِدُهُ وَازَالَتُهُ ، مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ هَذَا لَيْسَ بِمَجْرِيٍّ عَلَى ظَاهِرِهِ - بِدَلِيلِ سَمْعَةِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامًا رَجُلًا عَالِمًا - وَلَوْ كَانَ الْبَدَلُ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّائِدِ بِالْكَلِيَّةِ ، لَخَلَا كَلَامُكَ عَنِ السَّائِدِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، بَلْ أَرَادَ وَابَهُ : أَنَّ السَّائِدَ هُوَ الْبَدَلُ وَمَا تَقَدَّمَ تَوَدُّعُهُ <sup>(١)</sup> لَهُ ، فَكَأَنَّهُ فِي حُكْمِ السَّائِدِ ، قَوْلُهُ "وَيُوصُونَ بِتَصْرِيحِ بَلْ فِي نَسَمِ الْفُلْطِيِّ" وَذَلِكَ لِيُخْرِجَ الْكَلَامَ مِنْ أَنَّ يَحْدُثُ عَادًا بِإِلَّا رُويَةً <sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرَى بِتَصْرِيحِ بَلْ أَنَّهُ ذَكَرَ الْأَوَّلَ بِتَعَمُّدٍ لِأَنَّهُ أَغْرَبَ عَنْهُ وَأَعْرَضَ ، وَالتَّشْرِيحُ هُنَا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ لَفْظَ الْبَدَلِ مَعْنَاهُ - بِحَسَبِ اللَّغَةِ - مَا يَنْوُمُ مَقَامَ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا يُتَوَصَّرُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مَتْرُوكًا ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَتْرُوكِ ، فَفِي تَسْمِيَّتِهِ بِالْبَدَلِ إِسْمَارٌ بِسُقُوطِ الْبَدَلِ مِنْهُ ، فَإِذَا انْتَضَمَ إِلَيْهَا تَوْصِيَّتُهُمْ بِإِظْهَارِ كَلِمَةِ الْإِغْرَابِ فِي النَّسَمِ الَّذِي يَنْظُرُ فِيهِ إِطْرَاحُ الْمَتَّبِعِ عِلْمُ أَنَّ الْكُلَّ فِي حُكْمِ الدَّلْحِ - بِتَنْدِيرِ بَلْ - .

وَأَمَّا مَا يُقَالَ : مِنْ أَنَّ أَغْسَامَ الْبَدَلِ مُتَمَاثِلَةٌ ، فَلَيْزَمَ تَسَاوِيَّهَا فِي الْأَحْكَامِ ، فَحُجِّلَ نَظَرُ ؟ قَوْلُهُ "وَعَلِمَتْ فِي الْوَصْفِ" عَدْلًا عَلَى عَلِمَتْ السَّابِقِ ، وَهَذَا أَيْضًا حُكْمٌ يَحِلُّ بِالتَّأَمُّلِ فِي عَذَّةِ التَّوَابِعِ .

(١) تَنَوَّلَ : وَتَلَّى الشَّيْءَ : أَيْ سَهَّلَهُ ، وَوَلَّاتُ لَنَا الْأَمْرَ : إِذَا أَعْيَاكَ .  
(٢) الرُّويَةُ فِي الْأَمْرِ : النَّظَرُ وَالتَّفَكُّرُ ، وَأَنْ لَا يَصْجَلَ .

فيها هو المتبوع فالعالم نى : زيد العالم عندك ، ليس غير زيد ، وعمرو نى : أخوك عمرو  
عندى ليس غير أخوك ، ونفسه نى : جاء خالد نفسه ، ليس غير خالد ، ثم رجعت فتحقت  
أن الواو يستدعى معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه ، لا متاع أن يقال جاء زيد وزيد  
وأن يكون زيد الثانى هو زيد الاول .

حصل لك : أن الصنف الأول ليس موضعاً للمعدف بأى حرف كان من حروف المعطف  
لفوات شرط المعطف فيه ، وهو : تقدم المتبوع ، ولم يذهب عليك أن نحو : جاء زيد عرفت  
نعمرا ، وأتانى خالد وراكبا ، وما جرى هذا المجرى غير صحيح ، وأن نحو قوله " عليك  
ورحمة الله السلام ) يلزم أن يكون عديم النذير ، وأن لا يسوغه الانية التقديم والتأخير ،

فان قلت : ان أريد الاتحاد نى الماهوم ، فذلكفى بعض صور التأكيد والبيان ،  
وأن أريد الاتحاد نى الذات ، فهو لا يمنع من صحة المعطف ، كما نى الصفات التى يعطف  
بعضها على بعض ؟ .

قلت : انما جاز تعاطف الصفات لأنه لم يقصد منها الذات التى هى جهة الاتحاد  
- بل المنهومات المتغايرة - بخلاف الموصوف والصفة ، فان ما به الاتحاد مراد بالاول .

قوله " ثم رجعت " عطف على أتتت وعلمت - أى اذا رجعت بعد اتفانك وعلمك بما  
تقدم الى تأملك " نتحقت " أن معنى الواو - أعنى الجمع - يستدعى المغايرة - بين  
معطوفيه ، اذ لا يعمل جمع بين الشئ ونفسه ، قوله " حصل لك " جواب الشرط الذى هو :  
اذا اتتت أن الاعراب ، وما عطف عليه ، " ولم يذهب عليك " عطف على " حصل " يشال :  
ذهب عليه كذا ، اذا غفل عنه ، والأمثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول ، بناء على أن " زيد "  
فاعل جاء ، - لا عطف على مستتر فيه - وأن " عمرا " مفعول عرفت - لا عطف على مفعول  
مقدر - وكذا الحال فى راكبا ، وأما نحو قوله :

ألا يا نخلة من ذات عرق \* عليك ورحمة الله السلام (١)

(١) وفائل غذا البيت : الاحوص ، وقد كنى فيه عن المرأة : النخلة ، كمادة المرب  
وذات عرق : موضح بالحجاز ، انظر : خزانة الادب ج ٢ ص ١٩٣ ، الخصائص :  
ج ٢ ص ٣٨٦ ، ومجالس ثعلب - ٢٢٩ ، ومعنى اللبيب ج ٢ ص ٣٢ ، والحامسة :  
ج ٢ ص ٢٩٧ ، تحرير التحرير : ص ١٤٥ .

وأما نحو قوله - عز سلطانه - ( وایای فارهبون ) فانما ساغ لكون المعطوف عليه نفي حكم الملفوظ به لكونه مفسرا ، اذ تغديره : وایای ارهبوا فارهبونی ، على ما سبق التحرض لهذا القبيل في علم النحو ، وأما نحو قوله تعالى ( أوكلما عاهدوا ) فساغ ، لتقدم حرف الاستنهام المستدعي فضلا لولا على معناه بفرائن مساق الكلام ، وهو :

فيشارك الصنف الأول في انتفاء تقدم المتبوع - الا أن المتبوع في الصنف الأول - مقدم ، وبمعناه مؤخر - ، والمراد بلزوم عدم النظر : أنه جدير بأن لا يوجد له نظير - وان وجد على ثلة - كنول الحماسي :-

( لو كان يشكى الى الأموات \* مالفی الأحياء بعد هم من شدة الكمد )

ثم اشتكى لا شكانى وساكن - قبر بسنجار أو غير على فهد (١)

ولا يخفى عليك : أن كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ، وذكر المحققون ٢٢٠ من النحاة : أن تقديم المعطوف جائز بشروط ثلاثة : الضرورة - وعدم التقديم على التامل - وكون المعطوف أحد الحروف الخمسة - أعني الواو والفاء وثم وأو ولا .

وقد يقال : جاز أن يعطف " ورجعه الله " على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تأكيد على سبيل التدوّن ، " نولة " وأما نحو قوله عز وجل : ( وایای فارهبون ) (٢) يريد أن المعطوف عليه اذا كان متدرا متدما على المعطوف - لثبته توجد هناك - كان المعطوف ساخا شائعا ، لأن المتدرا كالملفوظ به ، فقوله " فارهبون " دال على عامل " ایاى " - أعني ارهبوا - ومنسره ، وانما انفصل ضمير المفعول لتقدمه على عامله لاجل التخصيص ، وعطف المنسر على المفسر بالفاء لأن المراد : رهبة بعد رهبة ، وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي .

وقد يقال : ايراد الفاء بينهما من حيث أن حق المنسر أن يذكر غيب المفسر

(١) البيتان من ( البسيط ) فاكلهما ثعلبان بن عباد الشكري ، والبيت الأول : زيادة في " أ " وليس في بنية النسخ ، يقال : شكوته فأشكاني ، كما يقال : طلبت منه كذا فأطلبني ، والكمد : غم وحزن لا يستطاع انصاؤه ، وقيل : هو مرض القلب من الحزن .

شرح ديوان الحماسة ج ٢ - ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢) من الآية ٤٠ سورة البقرة

أكفروا بآيات الله ، وكلما عاقدوا ، وحصل لك أيضا : أن الأنواع الأربعة من المنصف  
الثاني ليس واحد منها موضعاً للعطف بالواو ، أما لفوات شرط العطف حكماً — كما فسى  
البدل — لنزول قولك : سلب زيد ثوبه — إذا عداقت فيه — منزلة : سلب وثوبه حكماً ،  
وأما لفوات شرط معناه ، كما فى الوصف والبيان والتأكيد ، إنما موضعها النوع الخامس ،  
وأما نحو قوله — عز اسمه — ( وما أغلظنا من غيرة إلا ولها كتاب معلوم ) .

كالتفصيل بعد الاجمال نرى نحو قوله تعالى : " فتوبوا الى بارئكم فاغثلوا أنفسكم " (١) —  
على ما عو المشهور — والوا فى ( واياي ) لعطف عامله — أعنى اربهو — على قوله تعالى :  
( وأوفوا بعهدي ) والذي تعرض له فى علم النحو : هو الاسمار على شريطة التفسير وقد عد  
هذه الآية من قبيل الاسمار ، وأما نحو قوله تعالى ( أوكلما عاقدوا عهداً ) (٢) — أنضرب  
عنكم الذكر صفحاً (٣) — أثم اذا ما وقع آثمتم به (٤) ، مما دخل فيه همزة الاستفهام على  
الواو والثاء وثم ، فقد قيل : عطف على مقدر — كما اختاره — وقيل : عطف على ما قبله من  
الكلام ، إلا أنه ادخل الهمزة بين المخطوفين فعدا الى معنى التوسيع ، ونحوه فسى  
المخطوف ، أما باعتبار اجتماعه مع المخطوف عليه أو ترتيبه عليه بالامهلة أو بمهلة ، فولة  
" المستدعى فعدا لولا على معناه " يعنى : أن حرف الاستفهام يستدعى فعلاً مطلقاً ،  
فلا بد لخصوصية معناه المحصل من قرينة أخرى فى مساق الكلام ، وإنما جمع الفرائض  
نظراً الى تعدد الموارد الذى أشار اليه بلفظ نحوه ، وفى قوله " وعوا أكفروا " ؟ مسامحة  
لأن الفعل الذى حذف مع ناعله كفروا — لا أكفروا ؟ — والذي عطف على كفروا عو الفصل  
المامل فى كلما عاقدوا ) — أعنى ( نبذه فربق منهم ) (٥) — قوله " وحصل لك أينما " —  
عطف على حصل الاول ، قوله " ليس واحد منها موضعاً للعطف بالواو " وإنما قيد بالواو  
— وان ماركه فى ذلك الثاء وغيره — لأنه المقصود بالبحث فى هذا المقام ولأن بعض الأنواع  
الأربعة صالح للعطف بآى ، أو بل ، كنولك : أعجبني زيد ، أى حسنه ، أو بل حسنه ،  
وجائى أخوك أى زيد ، وجائى زيد بل حمارة ، وأراد بشرط الصلف : تندم المتبوع ،  
وبشرط معنى الصلف بالواو : المسايرة بين المخطوفين ، وإنما لم يجعل المفارقة شرطاً

(١) من الآية ٥٤ سورة البقرة (٢) من الآية ١٠٠ سورة البقرة  
(٣) من الآية ٥ سورة الزخرف (٤) من الآية ٥١ سورة يونس  
(٥) أنظر : الكشاف ج ١ ص ١٢٧

فالوجه عندى : نحو أن ( ولها كتاب معلوم ) حال لقرية ، لكونها فى حكم الموصوفة نازلة منزلة : وما أغلكتا ثرية من القرى - لا وصف - وحمله على الوصف سهو - لا خطأ - ولا عيب فى السهو للإنسان ، والسهو : ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه

والخطأ : ما لا يتنبه صاحبه ، أو يتنبه لكن بعد انتخاب ، وسيزداد ما ذكرته وضوحا فى آخر هذا الفصل فى الكلام فى الحال ،

لعمنى المصنف مطلقا احترزا عن المصنف بأى ، قوله " انما موضعه النوع الخامس " يعنى : ٢٢١ اتباع الثانى الاول فى الاعراب بتوسط حرف " وأما نحو قوله - عز اسمه - وما أغلكتا <sup>(١)</sup> أشار به الى جواب نفى يرد على ما ذكرناه من أن الوصف ليس موضعا للمصنف ، فان نوله ( ولها كتاب ) جملة ظرفية ، أو اسمية ونعت صفة لقرية - مع وجود الواو بينهما - ؟ .

وتفسير الجواب : أن تلك الجملة حال من قرية - لا وصف لها - وانما جازة الحال عن النكرة بلا تقديم الحال عليها لأنها - بسبب ونوعها فى سياق النفى - فى حكم الموصوفة اذ المعنى : " ثرية من القرى " وحمل نوله ( ولها كتاب معلوم ) على الوصف ، بجمل الواو لتأكيد لصوت الصفة بالموصوف على ما فى الكشاف ليس بشئ <sup>(٢)</sup> ، اذ لم يثبت واو بهذا المعنى ، واعتذر المصنف لصاحب الكشاف : بأن ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه للإنسان ، لانه ذهول يزول " بأدنى تنبيه " والبشر لا يخرج عنه ، وانما العيب نفسى الخطأ ، ونحو : أن تستر الصورة المنائية للحق فلا تزول بسرعة ، وقد يقال : تكرر فى الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفسير <sup>(٣)</sup> ، فالحكم بكونه سهوا سهو ثم التاخر أن قوله تعالى ( وثامنهم كلبهم ) <sup>(٤)</sup> صفة سبعة ، كما يشهد به أخراء ، أعنى ( ثلاثه رابعهم كلبهم - وخمسة سادسهم كلبهم ) <sup>(٤)</sup> ، وأينما ليس سبعة فى حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا .

(١) من الآية ٤ سورة الحجر

(٢) انظر : الكشاف ج ٢ ص ٤٤٤

(٣) انظر الكشاف ج ١ ص ١٣ ، ٤٣١ ، ج ٢ ص ٥٥٦ ، ٥٧٠ ج ٤ ص ٤٢٤

(٤) من الآية ٢٢ سورة الكهف

ثم اذا اتت ايضا : أن كل واحد من وجهه الاعراب دال على معنى - كما تشهد لذلك قوانين علم النحو - حصل للثلاثة الواو وعلى : مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى ، فيكون عندك من الاصول الثلاثة أصلاً : معرفة موضعه ، ومعرفة نائده ، واذا عرفت أن شرط كون المعطوف بالواو مقبولا هو : أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى في نحو : الشمس والقمر والسماء والارض والجن والانس ، كل ذلك

ولا شك : أن معنى الجمع يناسب معنى اللصوق ، وباب المجاز مفتوح نليحمل هذه الواو عليه تأكيداً للصوق الصفة بالموصوف ، فيكون عنده أينما فرعا للعاطفة ، كالتى بمعنى مع والحالية والاعتراضية ، ويؤيد ما روى عن ابن عباس أنه قال : " حين وقعت الواو انفصلت العدة " (١) ، أى لم يبق بعد ما عدا عاد يلتصق اليها ، وذلك لأن البالغة فى تحققت هذه الصفة لموصوفها تدل على أن هذه العدة على التماس باب ، قوله " وسيزداد ما ذكرت وضوحاً فى آخر هذا الفصل " فانه ذكر عنك " أنه يجوز الحال من النكرة بلا تقديم ، اذا كانت مع الواو ، لعدم الالتباس بالصفة كقولك : جائئى رجل وعلى كتفه سيف " فاذ كانت النكرة مستغرقة كما فى هذه الآية كان ذلك أدخل فى الجواز .

قوله " ثم اذا اتت ايضا " شروع فى تمهيد الاصل الثانى فى الواو ، وكلمة " اذا " - مع ما نرى حيزنا - معطوف على نظيرتها فى تمهيد الاصل الاول ، وقوله معرفة موضعه ومعرفة نائده " بدلائل احتمال من " أصلاً " لأن الاعلىين هما الموضع والفائدة - لا معرفتهما - ألا يرى الى قوله " والمعطف فى باب البالغة يعتمد معرفة اصول ثلاثة أحدها الموضع الصالح ٠٠٠ الخ ؟ " قوله " واذا عرفت " شروع فى تمهيد الاصل الثالث فى الواو ، وانما اختار " عرفت " على اتت ، تفننا فى العبارة ، وتنبيهاً على أن ما تقدم اما متين فى علم النحو ، أو معلوم مما نكرئيه بتأمل ، وأما وجه النبول فى المعطف بالواو - أعنى الجهة الجامعة - فانما تعرف فى علم المعانى - كما سيفصلها - وأورد المثال من المفردات وان كان الكلام فى عطف الجمل - أمصاراً - باشتراط الجهة الجامعة فى عطف المفردات ايضا .



محدث ، وسنفسل الكلام فى هذه الجملة ، بخلافه فى نحو : الشمس ومراة الارنب ، وسورة  
الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ، ودين المجوس وألف باذنجان ، كلها محدثة ،  
حصلت لك الاصول الثلاثة ، وأن الامر من القرب فيها كما ترى ، وأما توسيط الواو بين جمل  
لامحل للمصاوف عليها من الاعراب ، فانما بعد تعاطيه لثون الاصول الثلاثة فى شأنه غير  
ممهدة لك ، ونحو السر فى أن دق مسلكه ، وبلغ من الغموض الى حيث قصر بعض أئمة علم  
المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل ، وما غمضنا عليه لا لأن الامر كذلك ، وانما حاول  
بذلك التنبية على مزيد غموض هذا الفن وأن أحدا لا يتجاوز هذه العتبة من البلاغة الا اذا  
كان خلف سائر عقباتها خلفه ، واعلم : أنك اذا تأملت ما لخصت لك فى القريب التعاطى

وانما قال أولا " محدث " وثانيا ( محدثة " نظرا الى تذكير " كل ذلك " وتأنيت  
" كلها " ، وقد يقال : " كلها " تأكيد ، والبتداء نحو المذكورات السابقة ، فوجب التأنيت  
- بخلاف " كل ذلك " - فانه مبتدأ مذكر .

قال : " وأما توسيط الواو بين جمل لامحل " - أخذ يبين سبب البعد فيما بعد  
تعاطيه ، نوله " غير ممهدة لك " يريد أن تلك الاصول الثلاثة غير ممهدة عنهما بتمامها ،  
وذلك لان فائدة التعاطى بالواو فى جمل لامحل لها غير ظاهرة ، ولذلك قيل : ان الواو  
فيما بينها لتزيين اللفظ فقط <sup>(١)</sup> ، وقال بعضهم : انه لاستيناف الكلام وابتدائه ، وكذا  
موضع المعلوم فى النحو : انما يظهر فى المفردات بلا اشتباه ويظهر أينما فيها نحو فى حكم  
المفردات من الجمل التى لها محل من الاعراب على طريقة المثابرة بأدنى تأمل ، دون  
الجمل التى لامحل لها ، " ونحو " أى عدم كون الاصول ممهدة ، نحو السر والسبب فى  
أن دق مسلك هذا التوسيط ، نوله " وما غمضنا عليه " أى : وما غمض البلاغة على عرشان  
الفصل من الوصل <sup>(٢)</sup> ، نوله " وأن أحدا " - بفتح الهجزة - عطف على " مزيد غموض هذا  
الفن " يجرى منه مجرى التفسير ، أى نحو لغموضه كالحبة العليا لا يتجاوزها الامن خلف  
الفن الاخرى التى على كالعقبات السفليات ، قوله " ولعلم أنك اذا تأملت " يريد تقريب  
البعيد بما لخصه فى القريب وفاعل " قرب " ضمير مصدر " تأملت " والباء فى " بحيث لا يخفى "

(١) وهذا ما قاله : امام الحرمين ، وانظر الآراء فى هذا ومناقشتها فى : الايمان لابن  
الحاج ، الورقة ١٨٦ .

(٢) انظر : البيان والتبيين ج ١ ص ٧٥

قرب عندك هذا الثانى بحيث لا يخفى عليك باذن الله تعالى بأدنى تنبيهه ، وهو : أن الجملة متى نزلت فى كلام المتكلم منزلة الجملة الحارقة عن المصنوف عليها ، كما اذا أريد بها القطع عما قبلها ، أو أريد بها الهدل عن سابقة عليها لم تكن موضعاً لدخول الواو . وكذا : متى نزلت من الاولى منزلة نفسها لكمال اتصالها بها ، مثل ما اذا كانت موضحة لها ومبينه ، أو مؤكدة لها ومثيرة لم تكن موضعاً لدخول الواو ، وكذا متى لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة — لكمال انقطاعها عنها — لم يكن أينما موضعاً لدخول الواو

متعلق بفرب على معنى الظرفية ، وفى " بأدنى تنبيهه " متعلق به أينما — على معنى الاستعانة — وفى " باذن الله تعالى " متعلق بلا يخفى ، قوله " وهو " أى أدنى التنبيه — هو أن الجملة متى نزلت ٠٠٠ الخ ، و " نزولها منزلة الحارقة عن المصنوف عليها " إشارة الى نوات شرط العطف ، سواء كان بالواو أو بغيره ، أعنى تنعدم متبوع على المصنوف اما فواتا تحقيقاً ، كما اذا أريد قطع الجملة عما تقدمها ، أو حكماً كما اذا أريد ابدالها من جملة أخرى سابقة عليها ، ونزول الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها ، إشارة الى فوات المغايرة التى هى شرط العطف بالواو ، ولم يذكر الصفة ههنا لأن الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة ، وذلك لا يتصور فى الجملة أصلاً ، فالموضحة لما قبلها تجعل بياناً — لا وصفاً — وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك مقصوداً ولا لعطف المفردات ، كما يدل عليه تمثيله للجهة الجامعة بعطف المفردات — على ما أشرنا ٢٢٣ اليه — وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين إشارة الى نوات كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء .

فان قلت : قوله " لكمال انقطاعها عنها " متعلق بقوله " لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة ، نقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالمعكس ؟

قلت : بل هو متعلق بما بعده ، أعنى قوله " لم يكن أيضاً موضعاً لدخول الواو .

فان قلت : كيف جعل ههنا وجه القبول راجعاً الى الموضع السال الذى هو الاصل الاول مع أنه عدّه فيما سبق أصلاً ثالثاً ؟

قلت : لما قيد الموضع السال هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه التيسر

وانما يكون موضعاً لدخوله اذا توسلت بين كمال الاتصال وبين كمال الانفصال ولكل من هذه الانواع حالة تفتضيه ، فاذا طابق ورود سماتك الاحوال ، وطبق الفصل هناك رضى الكلام من البلاغة عند اربابها الى درجة يناطح فيها السماك ، فلابد من تفصيل الكلام فى تلك الحالات فنقول :

---

لأنه من حيث البلاغة ، وأطلقه ههنا فتناوله ، واعتمد فى كونه اصلاً ثالثاً على التفصيل السابق .

لا يقال : كمال الانفصال قد يكون لاختلاف الجملتين خبراً وطلباً ، ولا تعرض له ههنا أصلاً .

لانا نقول : لأنه أرد بالجهة الجامعة ههنا : المناسبة التى تتم الجامع العقلى والوعى والخيالى وغيرنا ، نكأنه قال : بينهما مناسبة جامعة ، ولاشك : أن الانفصال بين الخبرة أو الطلبة من المناسبات الجامعة ، فيتناول كمال الانفصال بنوعيهما

قوله " وانما يكون " أى الجملة " موضعاً لدخول الواو اذا توسلت بين كمال الاتصال وكمال الانفصال " مهيئة الى الجملة الاولى ، وهذا بمنزلة قوله فيما سبق : " انما موضعه النوع الخامس " .

واعلم : أنه لم يتعرض للأصل الثانى - أعنى فائدة العطف بالواو ههنا - أى فى جمل لامحل لها من الاعراب - مع كونه أولى بالتعرض - لعدم ظهوره كما مر ، فنقول : فائدة العطف بالواو فيما لامحل له من الاعراب هى التشريك والجمع بين مضمونى الجملتين فى التحقق بحسب نفس الأمر .

فان قلت : اجتماعهما واشتراكهما فى ذلك التحقق معلوم بدون الواو ، لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما فى الواقع فيشتركان فيه ( فيجتمعان فيه ) (١) قطعاً ؟ .

قلت : ما ذكرته انما هو بدالة عقلية ربما لم تكن مقصودة ، فبالعطف يتعين القصد

---

(١) ساقط من الاصل

أما الحالة المثبتية للقطع : ففي نوعان : أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم وأنت لاتريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع ، ثم ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط ، وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام كلام غير مشتمل على مانع من الحذف عليه ، لكن الغنم مقام احتياط فيقطع لذلك ، واما على وجه الوجوب ، وذلك اذا كان لا يوجد .  
وثانيهما : أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك منزلة الواضح

الى بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوصفية ، ويندفع ايضا توهم الاغراب عن الجملة الاولى الى الثانية ، فوله " وكل من هذه الانواع " أى القطع والابدال وكمال الاتصال بالانفصال أو التأكيد ، وكمال الانفصال والتوسط بينهما ، وضمير " وردها " لهذه الانواع والمستتر في " طبق ورقي " راجع الى وردها ، و " هناك " اشارة الى اقتضاء الاحوال ، و " من البلانة " حال من درجة " ويز تفديهما توسعا ، وضمير " ينالطح " للكلام .

( الحالة المثبتية للقطع : )

قال " وأما الحالة المثبتية للقطع " بين أولا الأحوال المثبتية للانواع المذكورة ، بأسرها على وجه كلى بالتمثيل في أكثرها ، ثم عنيها بأشلة كثيرة لكل واحد منها ليكون لك عود الى التأمل في هذه الاحوال ومقتضياتها لينكشف لك عنها غطاؤها وذلك لمزيد غموض (١) هذا الفن ودقته ، كما مر ، فوله " لاتريد أن تشركه الثاني " أى تجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم ، فالضمير مفعول ثان - بشهادة المعنى - قدم على الاول لاتصاله بالفعل ، يقال : اشركت زيدا عمرا ، أى جعلته شريكا لعمرو ، فوله " فيقطع " - بالرفع - عدنا على لاتريد ، ولا يجوز نصب جوابا للفنى ، وكلمة " ثم " في قوله " ثم ان هذا " للتراخي في الرتبة ، فان التذييل أعلى مرتبة في البيان من الاجمال ، وفاعل " كان " ضمير الشأن الذى ينسره " يوجد " وانما قال : " قبل الكلام السابق " لأن غير المشتمل على مانع اذا كان متأخرا عن السابق المشتمل عليه لم يقطع ، لأن المتبادر هو المطف على ما ليس فيه مانع ، بناء على كونه اقرب ، وعلى هذا : فوله " وذلك اذا كان لا يوجد " معناه : أن لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده ،

(١) الخاضع من الكلام : خلاف الواضح ، ومن الارش : الملاحظ

ويدللب بهذا الثانى ونوه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك ، وتنزيل السؤال بالنحو منزلة الواقع لا يمار اليه الا لجهات لطيفة ؛ اما لتببيه السامع على موثمه ، أو لاغناؤه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شىء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ونحو تقدير السؤال وترك العاطف ، وغير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك ويسمى النوع الاول غلما والثانى استثنافا .

قوله " كالمورد " نحو على صيغة اسم الفاعل ، فان الكلام - لسبب كونه منشأ للسؤال - كأنه يورده ، والتثنية بالنحو زيادة توضح ، قوله " فتنزل ويدللب " بالرفع أى فحينئذ تنزل ، وجاز نصبهما عدلنا على " يكون " وقوله " فيقطع " بالرفع ، ولا يجوز نصبه ، اذ ليس من تمام الحالة المفتضية للقطع ، بل هو مقتضاها - أى فيقطع هذا الثانى عن الكلام السابق - " لذلك " أى لدللب وشوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله " بالنحو " حال من السؤال ، أى وتنزيل السؤال مد لولا عليه بالنحو (١) .

فان قيل : تببيه السامع على موقع السؤال ، انما يكون مع التلح ، وأما اغناؤه عن السؤال وعدم سماع شىء منه ، وعدم انقطاع كلامك بكلامه ، نحاصلة على تقدير العطف أيضا ، فكيف يجمل جهات مفتضية للقطع ؟ .

أجيب : بأن النكت المذكورة - بينهما جهات مفتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع ، والقصد الى جعل الثانى جوابا له لا لترك العطف - .

فان قلت : المحذور لازم ايضا ، فان تلك المعانى الثلاثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل - أعنى على تقدير العطف - ؟ .

وتوضيحه : أن ذكر الثانى غيب الكلام السابق - سواء كان مقطوعا عنه أو معدونا عليه ، يترتب عليه تلك المعانى ، واذا عطف لم يكن هناك تنزيل ؟ .

قلت : الظاهر أنه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع ، لم يذكر الثانى ، ولئن سلم فلعل المراد أن ذلك التنزيل اما لمجرد تبنيه السامع على موقع السؤال ، واما لاغناؤه عن ذلك التبنيه . . . الخ ، فلا شك ، والباقى " بتقليل اللفظ للمحبة - لا للسببية - كما

(١) فحوى القول : محناه ونهغه ، ونحو مقصور وممدود

وأما الحالة المثبتة للإبدال : فهي أن ينون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده ، أو كغير الوانى والمقام مقام اعتناء بشأنه ، أما لكونه مطلوباً فى نفسه ، أو لكونه غريباً أو فظيحاً ، أو عجبياً أو لطيفاً ، أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه ، فيعیده المتكلم بنظم أو فى منه على نية استئناف القصد الى المراد ليظهر بمجموع القصدین اليه فى الاول والثانى - أعنى المبدل منه والمبدل - مزيد الاعتناء بالشأن .

يرشدك اليه قوله " وهو " أى تكثير المعنى بتقليل اللفظ تدير السؤال وترك العاطف ، فان تدير السؤال إشارة الى تكثير المعنى ، وترك العاطف إشارة الى تقليل اللفظ وقوله " أو غير ذلك " عطف على تكثير المعنى - أى أو للقصد الى غير ما ذكر - وأراد بما يخطر ٢٢٥ فى هذا السلك : ما ينزل لأجله السؤال منزلة الواقع ، وذلك كالاشعار بتنبية السامع لموضع السؤال ، وادعاء ظهور السؤال بحيث يستغنى عن ذكره ، والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع ، قوله " ويسمى النوع الأول قطعاً والثانى استئنافاً " لم يرد أن نوعى الحالة المثبتة للقطع يسمىان قطعاً واستئنافاً كما يوقعه ظاهر عبارته ، بل أراد أن نوعى القطع الحاصلين من ذمك النوعين يسمىان بالقطع والاستئناف ، فتسمية النوع الاول من تسمية الخاص باسم العام .

#### (الحالة المثبتة للإبدال :)

قوله " وإيراده " عطف على تمام المراد " يجرى منه مجرى التفسير - على طريقة قولك : أعجبني زيد وكرمه - كأنه قيل : غير واف بإيراد تمام المراد ، قوله " مطلوباً نى نفسه " أى يكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته - لا بالنظر الى صفاته - كفرابته مثلاً ، والفتيح هو الشديد الشنيع ، والمجيب : ما يتعجب منه لفرابته واختنا - سببه ، واللطيف : مادي وخفي ، قوله " أو غير ذلك " عطف على المنصوبات - يعنى به : مثل المثليين والكثير مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأن المراد ، قوله " نيعيده " - بالنسب - عطفاً على يكون ، فهو من تمام الحالة المثبتة للإبدال ، اذ بنية استئناف القصد الى المراد - ليظهر بمجموع القصدین مزيد الاعتناء بالشأن - يتميز مقام الإبدال عن مقام البيان ، اذ ليس فيه الامجرد القصد الى ازالة الخفاء ، قوله " فذاخرة " مثل أن يكون للسامع غفلة أو شبهة أو توهم تجوز أوسهوا أو نسيان ، أو خلاف الشدول ، أو أريد زيادة تقرير .

وأما الحالة المفتضية للايضاح والتبيين : فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفا ، والمقام مقام ازالة له ، - وأما الحالة المفتضية للتأكيد والتقرير فظاهرة .  
وأما الحالة المفتضية لكمال انقطاع مابين الجملتين : فهي أن تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة المفتضية للتوسط ، أو أن اتفقتا خبرا فإن لا يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة المثل أو الوهم أو الخيال ، والجامع المثلى : هو أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر ، أو في قيد من

#### ( الحالة المفتضية لكمال الانقطاع : )

قال : " وأما الحالة المفتضية لكمال انقطاع مابين الجملتين فهي أن تختلفا خبرا ، وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة المفتضية للتوسط " وذلك التفصيل : هو أن لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمنين الطلب معنى الخبر أو عكسه ، فإن المقام إذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف ، وإنما لم يقل : مع تفصيل يأتي في الحالة المفتضية للتوسط ، لأن المذكور هناك : " أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف " فالقيد المصبر شهنا يعرف ما ذكر هناك ، قوله " أو أن اتفقتا خبرا ، فإن لا يكون بينهما ما يجمعهما " فانحصر على الخبر ولم يقل أو طلبا ، لأن الكلام في القانون الاول. والصيغة الثالثة في هذا المقام أن يقال : أو أن لا يكون بينهما ما يجمعهما ، عطفًا على أن تختلفا خبرا وطلبا " لأنه عدل عنه إلى ما في الكتاب تبنيها على أن عدم الجامع إنما يعد سببا للانقطاع إذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرة ، وذلك لأن اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستل لكمال الانقطاع بحيث إذا جاء معه عدم الجامع لم يعتد به . ٢٢٦  
ولا يقال حينئذ اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز أن يعتبر مجموعهما أو أحدهما ، فلذلك جعل الاختلاف سببا على الإطلاق ، وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق ، والوجه في حل تركيبه : أن يفد ربه فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء جملة ، ثم يجعل الشرطية بأسرها معلوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء جواب ما ، فيصير المعنى هكذا : أو فإن اتفقتا خبرا فهي أن لا يكون ، وحينئذ ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة ، قوله " عند المفكرة جمعا من جهة العقل " الخلل : قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية ، والخيال : قوة لها إلى خزائن لصور المحسوسات ، والوهم : قوة تدرك بها معاني جزئية

منترعة من المحسوسات ، والمفكرة : ثوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبا وتفصيلا ، وما يتوهم<sup>(١)</sup> : من أنه أراد بالجامع العقلى ما يدرك بالعقل من الكليات ، وبالجامع الوهمى : ما يدرك بالوهم من المعانى الجزئية ، وبالجامع الخيالى : ما يكون صورة مرتسمة فى الخيال : فليس رشيء ، - الا أنه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاد - سواء كانت كلية أو جزئية - جامعا عقليا ، وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد وشبه التضاد أيضا - على الاطلاق - جامعا وهميا ، وجعل تقارن الصور فى الخيال جامعا خياليا وليس . تقارن الصور صورة مرتسمة فى الخيال كما لا يخفى ، بل أراد بالجامع العقلى : أمرا بسببه يقتضى الوهم ذلك ، وبالخيالى : أمرا بسببه يقتضى الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة ، وينسب اليه الأمور الصحيحة المتأبقة للواقع ، وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاد سببا فى نفسه للاجتماع ونسب الجمع بها الى العقل ، ولما كان الوهم ما يشبه عليه الأمر ما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المنقضية فى نفسها للاجتماع ، نسب الجمع بها الى الوهم ، ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التى منها ينتزع صور المخومات والمفولات ، نسب الجمع بسبب تقارن الصور - كلية كانت أو جزئية - محسوسة ، أو موهومة الى الخيال •

والضابط فى الجامع : أن الجمع اما بسبب التقارن فى خزانة الصور أولا ، فالاول غير الخيالى ، والثانى : اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى ، والا : فهو الوهمى ، فوله " اتحاد فى الصور " أى فى متصور كما يشهد له فوله " مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو الخبر ، أو به ، أو فى قيد من قيودهما معنى ٢٢٧ كالظرف والمحال والمنقول والصفة وغيرها •

فان قلت : المتبادر من كلامه أن الاتحاد فى واحد من المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين ، ونساده واضح ، لا متاع أن يقال : عزم الامير الجند يوم الجمعة ، وخاطب زيد ثوبى فيه ؟ •

(١) يقصد بهذا ما ذكره سعد الدين ، أنار : شرحه للمفتاح الورقة ١٤٤



أو تماثل هناك ، فإن العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين ، أو تضاييف ، كالذى بين العلة والمعلول والسبب والمسبب ، أو السفل والعلو والاقفل والاكثر ، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن ، وأن العقل سلطان مطلق .  
والوهمى : هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل : نحو أن يكون المخبر عنه فى احدهما لون بياض ونى الثانية لون صفرة ، فإن الوهم يحتال فى أن يبرزهما فى معرض المثلين ، وكما للوهم من خيل تروح ، والا فتدليك بقوله :

قلت : لانتم ذلك الامتاع مللنا ، فانه اذا قصد بيان الامور الوانعة فى يـهم الجمعة جاز العطف ، لأن المنصود الاسلى هو هذا الفيد ، واذا قصد بيان وقوع تلك الامور فى الواقع ، وجعل يوم الجمعة فيدا تابعا لم يجز العطف ، لا لأنه ليس جامعاً بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به فى " خفى نيق " على ما سيجى ، قوله " أو تماثل " عطف على اتحاد ، و " هناك " اشارة الى تصور من تلك الثلاثة ، وقوله " فان العقل " تدليل لكون التماثل ما يقتضى العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال " عن الشخص فى الخارج " احتراز عن الشخص فى الذهن ، فانه لا يرتفع ، واذا رفع العقل — الشخص الخارجى عن المثلين بقى المانية الكلية الواحدة ، فقد رجع التماثل الى الاتحاد ، واقتضا التضاييف للاجتماع ظاهراً ، فان المتضايين يمثلان معاً سواء كانا حقيقيين — كالعلية والمعلولة ، والسببية والمسببية — أو مشهورين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات ، والسبب مرادف العلة والمسبب المعلول ، وقد يخص العلة بالمؤثر والسبب بالناية ، أو بما يقضى الى الشئ فى الجملة ، والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات ، فلذلك عدلنهما بأو ، والاقفل والاكثر يوصف بهما الكميات ، وما يتعلق بهما من المعقولات والمحسوسات بقوله " فالعقل " تدليل تبهي لكون التضاييف جامعاً عقلياً ، أى العقل يأبى أن لا يجتمع المتضايان فى الذهن ، قوله " وان العقل سلطان مطلق " .

مصراع فرد بن مخترعته واف بما هو مشعده ، وقد قال : تمامه : ( حرى أن لا يخالته لبيب ) — والاولى — بحسب المعنى — أن يتم <sup>(١)</sup> بقولنا : ( وان خلاه لا يستطاع )

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها \* شمس الضحى وأبو اسحاق والقمر  
وقل لى : ما لذى سواه حسن الجمع بين الشمس وأبى اسحاق والقمر هذا التحسين ، أو  
بقوله :

إذا لم يكن للبر فى الخلق ملجأ \* فذو التاج والسقاء والذر واحد  
وقد عرفت حال المثليين فى شأن الجمع ، أو تضاد كالسواد والبياض ، والمهمس والجهسارة  
والطيب والنتن ، والحالوة والحموضة ، والملاسة والخشونة ، وكالتحرك والسكون والقيام

بقوله " والوهمى عو أن يكون بين تصوراتهما " أى بين متصوراتى الجملتين شبه تماثل ،  
وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد <sup>(١)</sup> ، لا لأن الجامع الوهمى يجب أن يكون  
باعتبار كل واحد من متصوراتهما ، بل عو على قياس الجامع العقلى ، وقد نبه على ذلك  
بقوله " نحو أن يكون المخبر عنه فى احدا عمو لوبياض وفى الثانية لون صفرة " فوله  
" فان الوهم يحتال فى أن يبرزهما فى معرض المثليين " نكان الوهم يدعى أن الصفرة  
بياض زيد فيه شىء يسير لا يخرج عن حقيقته .

( وكم للوهم من حيل تروج ) ، هذا أيضا معراج فرد كامره وقد يلحق به : ( كان

الوهم منشؤه سروج <sup>(٢)</sup> \* فان الوهم شيان رجبم )

قوله " والا " أى وان لم تصدقنى فى أن الوهم يبرز ما يشبه المثليين فى معرضهما فالزم ٢٢٨  
وخذ بقوله تعرف به صدقنى ، فان الوهم هو الذى حسن الجمع بين هذه الثلاثة لمشابتها  
الأمر المتماثلة بسبب الاشتراك فى أن أشرقت الدنيا ببهجتها — أى ببهاءها — وطراؤها  
أشرافا حسيا بالشمس والقمر ، ومعنىها بأبى اسحاق ، لافاضته عليها أنوار المدل والاحسان  
وعو الذى حسن أيضا الجمع بين الملك والسقاء وصغار النمل ، لاشتراكها فى عدم الترفع  
منهم ، والاستغناء عنهم ، مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين ، قوله " وقل لى "  
عطف على عليك ، قوله " سواء " أى سوى الوهم ، ظرف متعلق بحسن لفظا ندم عليه  
استحسانا ، وعو فى المعنى استثناء من ما الاستفهامية التى أخبر عنها بالذى حسن .  
وانما قال " أو بقوله " اشحارا بأن كل واحد من التولين واف بما عو مقصود ، أعنى ظهور  
صدقته فى احتيال الوهم — قوله " وقد عرفت " حال المثليين فى ( شأن ) <sup>(٣)</sup> الجمع بالرجوع

(١) فى " أ " تعدد الموارد (٢) رجل سراج مَرَّاج : أى كذاب

(٣) زيادة فى " ج "

والفمود ، والذهب والمجى ، والافرار والانكار ، والايمان والكفر ، والامتصافات بذلك من نحو : الأسود والابيض والمؤمن والكافر ، أو شبه تضاد ، كالذى بين نحو : السماء والأرض ، والسهل والجبل ، والاول والثانى

الى الاتحاد بواسطة تجريد ها عن الشخصى ، فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك أن شبه التباثل جامع وهمى ، قوله " أو تضاد " عطف على شبه تماثل ، والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل أحدهما بالقياس الى الآخر ، " ويتعاقبان " أى لا يجتمعان على موضوع واحد - مع أن بينهما غاية الخلاف - قوله " كالسود والبيض " أى كتضاد السود والبيض ، مثل أولى بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ، ثم أعاد الكاف ومثل بخمسة أخرى من الافعال البدنية ، واللسانية والقلبية .

وقد يقال : التحرك والسكون من الانفعالات ، والقيام والقمود من الاوضاع ، والذهاب والمجى من الحركات المختلفة بالانعاق ، فان حركة واحدة مجى وذهاب مقيسة الى شخصين ، والايمان والكفر - أعنى اذعان <sup>(١)</sup> الحق وجحود <sup>(٢)</sup> - من الاغراض النفسانية المختصة بالقلب ، وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا وكفرا ، لانبائه عنه ، وأما الافرار والانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان ، وأخرى الى الجنان <sup>(٣)</sup> ، ثم أعاد الكاف ثانيا ، ومثل بالموصوفات بالمتضادات ، فانها فى حكمها ، ونبه بايراد مثالين مأخوذ من أول الامثلة السابقة للمتضادين وأخرها ، على أن قوله " كالمصافات بذلك " أى بما ذكر ، يعم الجميع ، ولا يخفى أن بين السماء والأرض شبه تضاد ، لاشتراكهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما - أعنى غاية الارتناع وغاية الانحطاط - وأنهما ليسا كالاسود والابيض ، لأن الرغنين المتضادين داخلان فى مفهومى الاسود والابيض ، وخارجان عن مفهومى السماء والأرض ، وكذلك السهل والجبل يلزمهما لزوماً بينا ٢٢٩ وصفان متضادان خارجان عنهما - أعنى الملاسة والخشونة - وأما الاول والثانى فانهما وان تشبها وصفين متماثلين - كالاسود والابيض - إلا أنه ليس بين وضعى الاولى والثانية غاية الخلاف ، فلذلك جعلهما بينهما شبه تضاد . وقوله " فان الوهم ينزل " تحليل لكون

(١) الاذعان : الخوض ، تقول : أذعن له ، أى خضع وذل .

(٢) الجحود : الانكار مع العلم (٣) الجنان : بالفتح - القلب

فإن الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضايين ، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أثرب خطورا بالبال مع الضد .

والخيالي : هو أن يكون بين تصوراتيهما تقارن في الخيال سابق لاسباب مؤدية الى ذلك فإن جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج ، يثبت فيه على نحو ما يتأدى اليه ويتكرر لديه ، ولذلك لما لم تكن الاسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر

التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله : " منزلة المتضايين " وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي الإضافات اللازمة لهما لزوما بينا ، " ولذلك " أي ولست تنزل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايين " تجد الضد أثرب خطورا بالبال مع الضد " من سائر المفاهيم ، ألا يرى : أن السواد أثرب خطورا مع البياض من الخلوة ؟ وكذا الحال بين الاسود والابيض ، وبين السماء والارض وظللهما ، وذلك لأن الوهم دائما في الاحتيال .

فإن قلت : اذا كان شبه التماثل والتضاد وشبهه بين أمور كلية لم تكن مدركة ، فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه ؟

قلت : الادراك في الحقيقة إنما هو للنفس ، سواء كان المدرك كليا أو جزئيا ، إلا أن لها آلات تستعملها في ادراكاتها ، فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعين به في ادراك سائر الحواس أيضا ، ومن ثمة قيل : الوهم سلطان القوى الحسية ، ربما تستعمله في المعقولات المنترعة عن المحسوسات ، بل في المعقولات الصرفة <sup>(١)</sup> ، ولذلك تخلى <sup>(٢)</sup> فيها <sup>(٣)</sup> وتحكم عليها بأحكام المحسوسات ، فالجامع الوهمي ما انتضى القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واحتياله ، فلما كان الوهم آلة في هذا الانتضا ينسب الجمع اليه كما ينسب النطق الى السكين .

قوله " والخيالي : هو أن يكون بين تصوراتيهما " أي بين مقصورات هذه الجملة ومقصورات تلك الجملة تنارن في الخيال ، أي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة

(١) التصرف : الخالص ، وتقول : شراب صرف ، أي غير ممزوج

(٢) سائفة من " أ "

البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا ، نكم من صور تتعاقب في الخيال وهي في آخر ليست تتراعى ؟ وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال ، وهي في غيره ناعلى علم ؟ وان أحببت أن تستوضح ما يلوح به اليك نحدد اليه من جانب اختبارك

كانت أو موهومة ، أو معقولة ، نان الجامع الخيالي ليس يحتب فيه علاقة مفتضية في نفسها للاجتماع ، أو شبيهة لها كما في الجامع العقلي والوهمي ، بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق على الصلأ لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن ، وقوله " فان جميع ما ثبت " تحليل لما يدل عليه متكير تقارن مع اسناده الى اسباب منكورة (١) أعنى تفاوت الصور في التقارن - كنه قيل : للمتصورات تقارنات مختلفة لأن جميع ما ثبت فسي الخيال ما يصل اليه من الخارج " بطريق الحواس يكون ثبوتها وتنازنها فيه بحسب التأدي اليه والتكرار لديه لاسباب متضمنة لذلك التأدي والتكرار ، فاذا تأدي اليه صور متعددة معا وتكرر تأديها اليه كذلك تقارنت فيه ، واذا تأدي اليه صورة واحدة مرارا متكررة ١٣٠ صارت واضحة عنده ، " ولذلك " أي ولأن الثبوت في الخيال بحسب التأدي والتكرار " لما لم تكن الاسباب المؤدية البكرة " على وتيرة واحدة " - أي طريقة معينة - " فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا " أي اجتماعا على كينية مخصوصة ، " ووضوحا نكم من صور " ترتب متعاقبة في خيال لانحداد الاسباب في حقه ، وتلك الصور بعينها لا ترى بعينها بعضا في خيال آخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيالات ، وكم من صور لا تكاد تظهر في خيال ، وهي بعينها في خيال آخر ، " كما رعلى علم " أي ببل مرتفع ، وفي هذا اشارة الى اختلاف الصور ووضوحا وشهرة ، بحسب الخيال ، قوله " وان أحببت أن تستوضح " أي تزيد في وشرح " ما يلوح به اليك " أي يشار اليه ملفي اليك من تفاوت الصور في تنازنها ووضوحها " فحدد " - جواب الشرط - من تحديد البصر لشدة النذر " من جانب اختبارك " أي لأجل امتحانك ( وتلق ) أمر من تلقاه ، اذا استقبله ، وبدل من حدد وحده فلا تجب الناء ، والمعنى : تلقى كاتبنا بتعميدك له ، ألا يرى الى نوله " معدوداتك " مع ما بعده ؟ فالقول : بأن الكاتب هو المعدد على معنى : تلقى كاتبنا ، أي خذ كلاء بتعميده لك توهم (٢) ، والمثلة : بيسم

(١) في "٣" مذكرة

(٢) انظار: شرح سعد الدين ، الورقة ١٤٧ ، وشرح الشيرازي : الورقة ١٤٦

تلق كاتباً بتعدد قرداس ومحبرة وقلم ، ونجاراً بتعدد منشار وقديم وعتلة ، وآخر وآخر بما يلبسون ، وأيا كان من أصحاب الحرف والرسم فتلته بذكر مسجد ومحراب وقنديل أو حمام وازار وسطل ، أو غير ذلك مما يجمعه الحرف والرسم ، فانهم جميعاً لمصادقتهم معدوداتك على وقت الثابت في خيالهم لا يستبدعون المد ، ولا يقفون له موقف نكير ، وإذا غيرته الى نحو محبرة ومنشار وقلم وقديم ، ونحو : مسجد وسطل وقنديل وحمام ، جاء الاستيداع والاستنكار ، وهل تشبيهات أولئك الرفقاء الاربعة البدر الخالق عليهم فيما يحكى تتلو عليك سورة غير ماتلونا ؟ أو تجلو لديك صورة غير ماجلونا ؟  
يحكى : أن صاحب سلاح ملك وصواغا ، وصاحب بفر ، ومعلم صبغة اتفق أن انتظمهم سلك طريق ، وقد كان حمل كل منهم مركب الجد ، فما أورثهم انتداب المحجة بالاضلام

النجار ، ويسمى بالفارسية سكة ، نوله " وأخرو آخر " أى وتلق آخر وآخر ، والمراد : الكثرة لا خصوصية الاثنين — ولهذا جمع الضمير فقال " بما يلبسون " أى بتعدد ما يلبسون ، وهؤلاء المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة الحرف الخاص ، ثم انتقل الى ذكر أهل الحرف العام فقال " وأيا كان من أصحاب الحرف والرسم " يقال : عرفهم ورسمهم كذا ، أى ما يتعارفونه ويتعودونه — فأيا : نصب على أنه خبر كان ، وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور معنى — أعنى من تعددك — وقوله " فتلته " جواب أيا ، وقد يقال : هو منصوب بمضمير يفسره هذا الظاهر ، أى وأيا وبعد تلق فتلته ، على طريقه ( وأياى فارهبون ) قوله " فانهم " متعلق بتلق ، والضمير " للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما ، وجميعاً حال ، واللام فى لمصادقتهم متعلق " بلا يستبدعون المد " أى لا يعدونه بديعاً خارجاً عن القانون فى عد الامور ، وإذا غيرت المد الى خلاف ما يثبت فى خيالات اصحاب الصناعات الخاصة أو الحرف العام استبدعوه وأنكروه انكاراً تاماً ، قوله " وهل تشبيهات أولئك ، والمقصود هنا بيان تفاوت الصور فى الوضع بعد استيضاح تفاوتها فى التثان فيما تقدم ، وتجلو : من جلوت الصروس ، و " فيما يحكى " حال من تشبيهات ، أى كائنة فى جملة الامور المحكية ، ويحكى : جملة استثنائية ، وقوله " سلك طريق ، ومركب الجد " من نبيل : لجين الماء (٢) — اعنى اضافة المية به الى المشبه — والانتظام : تصار للجمع ، والحمل للثبات على الجد ، وقد حسنت ساتان الاستعارتان بناءً على تشبيه الطريق

سوى الاغراء أن يلطموا بأيدي الرواقص خدودها ، وما استطاع الظالم أن لا يطلوا المسافة  
وقد نشر جناحه ، وأن يلتوا مصاعم وقد مد لهم رواقه ، فقابلهم بعبوس افتقر عن مزيد  
تخبطهم وخوف ضلالهم ، فبيناهم في وحشة الظلما ، وقد بلغ السيل الزبى ، ومقاساة  
محنتى التخبط وخوف الضلال ، وقد جاوز الحزام اللبيني ، أنسهم البد ر الطالع بوجهه  
الكرم وأغاث لهم أنواره كل مظلم بهيم ، فلم يتمالكوا أن أقبل عليه كل منهم ينظم ثناءه

بالسلك والجد بالمركب •

(١)  
قوله " انتساب المحجة بالاظلام " جعل الظلام كستر يستتر به المحجة - أى الطريق  
الواضح وجهها - و " سوى الاغراء " مفصول ثان لأورث - أى أمرا سوى الاغراء - وفيه  
مبالغة ، حيث جعل المانع من السترباعثا عليه ، ولقد أحسن حيث عبر عن الجد نسي  
السير بلطم خدود المحجة بأيدي الرواقص - جمع راقصة - ونسى الناقة التى لها نشاط  
فى السير كأنها ترقص ، ونشر الظالم جناحه وده لهم رواقه ، عبارة عن شمول الظلام  
للمهوى وستره لوجه الطريق ، والتأوؤهم المصا كناية عن التزول ، وقوله " فقابلهم " عطف  
على ما استطاع ، " افتقر " أى انكشف ذلك العبوس ، " مزيد تخبطهم " أى سهرهم على  
غير بسيرة ، فبينا مضافة الى الجملة الاسمية والالف للاشباع ، ولو ذلرف لأنسهم ، والزبى :  
بالزأى الممجة جمع زبية ، ونسى الزابية لا يعملونها الماء ، وينطلق وأيضا على حذرة نسي  
مكان حال لاصعياد الاسد ، نادا بلغ السيل الزبية كان غاية فى الاجحاف والطفيان (٢)  
وتد يروى بالراء المبجلة - جمع ربة - واللبيان : للفرس كالتدبين للمرأة ، نادا بلفهما  
الحزام سقط السرج ، وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام (٣) ، وكلا المثليين  
ينشران لقطاع الشر ويلوذه النهاية ، والمثل الاول فى تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر  
فى الطرف - أعنى " فى وحشة الظلما " - والثانى حال أينما ( من المستتر ) (٤) نسي  
مقاساه لانه بتقدير : ونى مقاساة ، خير المبتدأ - اعنى عم - نوله " مظلم بهيم " أى

(١) النقة : ثوب كالآزار يحمل له حزمة مخيلة ، وشهد كما يشد السراويل •

(٢) انظر : المستقصى فى امثال العرب ج ٢ ص ١٤ ، وجمع الامثال ج ١ ص ٩٦ ، ونهاية  
الارب ج ٣ ص ٢٦ •

(٣) انظر : المستقصى فى امثال العرب ج ٢ ص ١٣ ، ونهاية الارب ج ٣ ص ١٩

(٤) ساقط من " أ " •

ويمدح سناء وسناء ، ويخدمه بأكرم نتائج خاطره ، وإذا شبهه شبهه بأفضل ماني خزانه  
صوره ، فما يشبهه السلاحى الا بالترس المذهب يرتفع عند الملك كولا يشبهه الصائغ الا  
بالسبيكة من الابريز تفتقر عن وجهها البوتقة ، ولا يشبهه البقار الا بالجبن الابيض يخرج  
من قلبه طريا ، ولا يشبهه المعلم الا برغيف أحمر يصل اليه من بيت ذى مسرورة ، أو  
التفاوت فى الايراد لوصف الكلام فيما يحكيه الأصحاب عن الأدكيا ، من ذوى الحرف المختلفة ،  
كوصف الجوهرى للكلام : أحسن الكلام ما ثبته الفكرة ، ونظمته الفطنة ، وفصل جوهري  
معانيه فى سطر الفاظه فحملته نحور الرواة ، ووصف الصيرفى : خير الكلام ما نثته يمد  
البصيرة وجلته عين الروية ووزنته معيار الفساحة ، فلا ينطق فيه بزائف ، ولا يسمع فيه  
ببهرج ، ووصف الصائغ : خير الكلام ما أحميته بكبر الفكر ، وسبكته بمشاعل النظر ، وخلصته

خالص لا يخالطه شئ من النور ، يقال : فوسمهم أى خالص لا يخالط لونه ما يخالفه " فلم  
يتما لكوا " أى فلم يتما سكوا ولم يند روا على منح أنفسهم من أن اقبل عليه كل منهم حال كونه  
ناظما ثناؤه وماد حاسنا - بالفصر - وهو النور ، وسناؤه بالمد : وهو الرنحة ، والشرطية  
- أعنى " وإذا شبهه شبهه بأفضل " عطف على يخدمه ، قوله " فما يشبهه " أى فما يشبهه ،  
والمدول الى المضارع لتصدير الحال الماغية ، والابريز الذهب الخالص ، قوله " أو  
التفاوت " عطف على تشبيهات ، أى غل التناوت فيما ذكر تتلو عليك سورة غير ما تلونا ، أو  
تجلو لديك سورة غير ما جلونا ؟ ، وانما عطفها واما لأن الاستفهام راجع الى معنى النفى ،  
وكلمة أو تفيد عموم النفى ، كقوله تعالى ( آثما أو كنورا )<sup>(١)</sup> أى لا تتلو شئ منها سوى ٢٣٢  
ما ذكرنا من اختلاف النور ، واما للتنبيه على أن كلا منهما كاف لنا فبما هو أصل المقصود -  
أعنى الاختلاف - وأنت تعلم أن التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على  
اختلاف الصور فى الخيالات تفاوتاً ووضوحاً أينما ، قوله " ونما يحكيه " متعلق بالايراد ، و  
" من ذوى الحرف " حال من الأدكيا ، وقوله " أحسن الكلام " بتقدير القول - أى فأولا  
- على أنه حال من الجوهرى ، وكذا الحال فى أخواته ، وثقب الفكرة : هو التحقق فى  
المعانى ، ونظم النثقة : هو ترتيب الألفاظ لتسقيط المعانى ، والتفصيل : هو أن يجعل  
بين كل لؤلؤتين<sup>(٢)</sup> خرزة للتحسين والترتيب ، شبه المعانى اللاليفة بالآلى المفصلة من خبث

(١) من الآية ٢٤ سورة الانسان (٢) اللؤلؤ : الدر



الاطناب فبرز بروز الابريز مركبا في معنى وجيزه ، ووصف الحداد : أحسن الكلام ما نصبت عليه منفاخ الروية ، وأشعلت فيه نار البصيرة ، ثم أخرجته من نحم الانحام ، ورقفته بفليس الانهام ، ووصف الخمار : أحسن الكلام ما طبخته مراجل العلم وضمته دنان الحكمة ، ووصف راووق الفهم ، فتمشت في المناصل عذ وتمش في الافكار رثته ، وسرت في تجاوير العنسل سورت وحدته ، ووصف البزار : أحسن الكلام ما صدق رثم الفاظه ، وحسن رسم معانيه فلم يستعجم عند نشره ، ولم يستبهم عند طي ، ووصف الكحال : أصح الكلام ما سحفته نسي منجار الذكاء ، ونخلته بجريز التمييز ، وكما أن الرمد غذى العين ، كذا الشبهة قسذى البصائر . فأكحل عين اللكة بميل البلاغة ، وأجل رمض النقلة ببرد اليقظة ، أو سلوك الطريق في وصف البليخ حين سلكه الجمال فأولا : البليخ من أخذ بخطام كلامه وأناخه نسي مبرك المعنى ، ثم جعل الاختصار له عقالا ، والايجاز له مجالا ، فلم يند عن الأدهان

في الحسن والبهاء ، والسمط : هو الخيط مادام فيه الخرز ، والزائف : الاسد المردود من الدراع ، والبهرج : هو الردى ، الباطل من الشيء ، وهو مصر ، يقال : درهم بهرج ، كذا في الصحاح <sup>(١)</sup> وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب ، وقد يقال : التبهرج أقرب الى المصر ، يقال : أحميته ، اذا جعلته حاميا ، أى حاراً ، والكبير : منفاخ الحدادين من زن أو جلد غليظ ، وأما الكور : بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار " وسبكه " أى أدبته ، وخبث الحديد والذهب : ما ينقى عنهما من الفس ، وكون الكلام مركبا في معنى وجيزه ، أنه ركب لذلك - على قياس قولك : بهذا الكلام فى معنى المدح كما مر ، والوجيز : صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا ، والفحم : - يسكون الحاء وقد يفتح - كسهر ونهر ، والانحام : مصدر أنحمت ، أى وجدته ساكنا ، والمعنى : أخرجت الكلام من عيب وجدانه غير مفيد بمعناه بمنزلة الساكت ، والفتايس - بوزن الفسيق - وهو المنطوقة المظلمة .

واعترض بأن " نظم الانهام " غريب من ماء الملام <sup>(٢)</sup> ، و " المراجل " - جمع مرجل - وهو النذر من نحاس ، و " الدنان " - جمع دن <sup>(٣)</sup> - والراووق : المصفاة ،

(١) الصحاح : ج ١ - ٣٠٠

(٢) والمعتز على ذلك : هو سعد الدين ، انظر شرحه للمفتاح . الورقة ١٤٨

(٣) وهى الحباب ، بكسر الحاء

ولم يشذ عن الآذان ، أو أخبار الوراق عن حاله على ما أخبر : عيشى أعيق من محبرة ،  
وجسمى أدق من مسطرة ، وجامى أرق من الزجاج ، وحظى أخفى من شق القلم ، وبدنى  
أضعف من قصة ، وطعامى أمر من الحفص ، وشرابى أشد سوادا من الحبر ، وسو الحال  
بى الزم من الصمغ .

ولساحب علم المعانى فضل احتياج فى غذا الفن الى التنبيه لأنواع هذا الجامع  
والتيقظ لها لاسيما النوع الخيالى ، فان جمعه على مجرى الالف والمادة بحسب ما تتخذ  
الأسباب فى استيداع الصور خزانة الخيال ، وان الأسباب - لكما ترى - الى أى حد

وتمشى عذوبة الكلام فى المفصل ، ورنته فى الأفكار ، وحدته فى العذل : تأثير حسن  
نظمه ، ولطافة معناه ، وجوده مفزاة<sup>(١)</sup> فى نفس السامع ، تأثيرا شاملا لظاهره وباطنه  
( حتى يصير كأنه نشوان )<sup>(٢)</sup> والرغم : النشر ، والرسم : الأثر ، استعجم الأمر ، أى  
أشكل واستغلق ، واللكنة : عجمة فى اللسان ، والرمض - بفتح الهم - الوسخ الجامد  
فى موق<sup>(٣)</sup> العين فان كان ساكنا فهو غمض ، والبرود : ما يتبرد به الشئ ، وبرود العين  
من الاحمال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالبحر لمن به ريد ، قوله " أو سلوك  
أو اخبار " معطوفان أينما على " تشبيهات " وقوله " فاكلا " تصريح بالقول المنسدر  
فيما تقدم وتأخر ، يقال : ند البعير ، أى نفر وشذ ، أى انزاد عن الجمهور - قوله  
" أضيق من محبرة " الأسماء التى فيها التاء ونعت تكرات ، والتى بدونها وقعت معارف  
ولعل السرفى ذلك : أن التاء فى جميع ما وجدت فى ، أو فى بعضه - أعنى قصة - للوحدة  
والافراد ، فلا يناسب لتعريف الجنس ، فترك التعريف فى الكل رعاية للموافقة ، فقال  
" ولساحب علم المعانى فضل احتياج فى غذا الفن " أى الفن الرابع الى التنبيه والتيقظ  
لأنواع غذا الجامع ، أى الذى يجمع بين الجملتين عند المفكرة ، " لاسيما النوع الخيالى "  
منه وذلك : لأن مشكلات الفن الرابع ، وهى مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع ،  
فلا بد من الاعتناء بممرنته<sup>(٤)</sup> ، ولما كان النوعان الأولان من الجامع - أعنى العقل  
والوهمى - يندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم - دون النوع الخيالى - اذ لا ضابط  
له ، بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة ، وجب مزيد اعتناء بشأن النوع الخيالى ،

(١) مفزى الكلام : مقصده (٢) ساقط من " أ "

(٣) موق الصيون : مؤخرها ، وقيل : مندها

(٤) فى " أ " لممرنته

تباين فى ثمان الجمع بين صور وصور ، فمن أسباب تجمع بين عوامة وقنديل وقرآن ،  
ومن أسباب تجمع بين دسكرة وابريق واثران ، فقل لى اذا لم يوفه حقه من التيقظ ،  
وانه من أهل المد رانى يستجلى كلام رب العزة مع أهل الوبر حيث يصبرهم الدلائل ؟  
ناسقا ذلك النسق ( أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت \* والى السماء كيف رفعت \*  
والى الجبال كيف نصبت \* والى الأرض كيف سطحت ) لبعد البصير عن خياله فى مقام

قوله " فمن أسباب " معناه : فمن الأسباب " أسباب تجمع بين عوامة " وهى موضع  
العبادة <sup>(١)</sup> ، " وقنديل وقرآن " ، ومن الأسباب أسباب تجمع بين " دسكرة " وهى  
موضع النسق ، ودكاكين الخمارين " وابريق واثران " والنظر الى شذيين النوعين من  
الأمهات يظهر تباين الأسباب فى شأن الجمع بين الصور فى خزانة الخيال تباينا  
بعيدا ، واذا كان الأمر على ما ذكر من تباين الأسباب واختلافها فيما بين الأمم والاشخاص  
" فقل لى " اذا لم يوف صاحب علم المعانى النوع الخيالى " حقه من التيقظ " يقال :  
وانه حقه ، أى أعطاه اياه وانيا تاما ، " وانه " أى والحال أن صاحب علم المعانى من  
أهل المد رأى حضرى ، " أنى يستجلى كلام رب العزة ؟ " أى كيف ؟ أو من أين  
يستجليه ؟ وهو منقول لقل ، ودال على عامل اذا ، والمعنى : لا يستجليه اذا لم  
يوف الخيالى حقه ، " قوله " مع أهل الوبر " <sup>(٢)</sup> متعلق بكلام ، وكذا " حيث " متعلق  
به ، والمستتر فى : " يصبر ، وناسقا " لله تعالى ، أو للتكلام على الاسناد المجازى ، وانما  
جمع الدلائل : لأن كل واحد من تلك الأمور دليل على الصانع الحكيم ، و " ذلك  
النسق " <sup>(٣)</sup> منصوب على المصدر ، و ( أفلا ينظرون : ١٠٠ الآيات ) <sup>(٤)</sup> إما بدل منه ،  
بتقدير مضاف ، - أى نسق ( أفلا ينظرون ) - وانما منقول به لناسقا ، يقال :  
نسقت الكلام ، أى عرفت بعضه على بعض ، واللام فى " لبعد " متعلق بالثنى المستفاد  
من ( أنى يستجلى ؟ " أى لا يستجليه لبعد البصير عن خياله اكونه من أهل المصدر

(١) ونى خامة بالنصارى

(٢) من يسكنون الصحراء ويعتمدون على الابل فى حياتهم

(٣) النسق : ما جاء من الكلام على نظام واحد .

(٤) الآيات ١٢ - ٢٠ سورة الفاصحة

النظره ثم لبعده في خياله عن السماء وبعد خلفه عن رخصها وكذا البوائى ، لكن اذا وفاه حقه بتيقظه لما عليه تقلبهم في حاجاتهم جاء الاستجلاء ، وذلك اذا نظر ان اهل الوبر اذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشى كانت غايتهم مصرونة لامحالة الى اكثرها نفعا وهى الابل ، ثم اذا كان انتفاعهم بها لايتحصل الا بان ترعى وتشرب كان جل مرمى غرضهم نزول المسر ، وأهم مسارج النظر عندهم السماء ، ثم اذا كانوا مضطرين الى مأوى يأويهم ، والى حصن يتحصنون فيه ، ولا مأوى ولا حصن الا الجبال :  
لنا جبل يحتله من نجيره \* منيع يرد الطرف وهو كليل  
نما ظنك باللتفات خاطرهم اليها ، ثم اذا تمذر طول مكثهم فى منزل ، ومن لاصحاب مواشى بذلك ؟ كان عند الهمة عندهم بالتفتل من أرض الى سواها من عزم الامور ، فعند

"فى مقام النظر" أى التكرنى معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر الى مصنوعاته ، وكلمة "ثم" للتراخى فى الرتبة ، فان بعد البعير فى خياله عن السماء أكثر وأقوى من بعد البصير عن خياله فى ذلك المقام ، قوله "وذلك" أى تيقظه ، أو توفيه حقه بتيقظه يحصل اذا نظره "كان جل غرضهم" أى معظم ما يعود اليه غرضهم "نزول المطر" "يحتله" أى يحله وينزل فيه ، "نجيره" أى ندخله فى بتوارنا وحفظنا ، يقال : أجاره من أن يظلمه ظالم ، وأجاره الله عن العذاب ، "منيع" أى يمتنع على طالبيه — ٢٣٤ — لاستحكاكه "يرد الطرف" أى هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه <sup>(١)</sup> ، واستشهد بالبيت على أن حصونهم الجبال ، "ومن لأصحاب مواشى بذلك" أى ومن يتكفل لهم بطول المكث فى منزل ، "من عزم الأمور" أى من محزومات الأمور وواجباتها "فعند نظره" أى نظر المدرى هذا النظر المذكور ، وعند ظرف لما يدل عليه "أيرى؟" وهو مبنى للمفعول على صيغة الفية ، مسند الى ضمير المدرى ، والمعنى : أفيظن الحضرى عند نظره هذا أن الهدوى ، اذا أخذ يفتش ٠٠٠ الخ ؟ والبراد : انكار

(١) والبيت من قصيدة قالها : السموأل بن عاديا ، وأراد بذكر الجبل : المز والسموأل المز والمنعة ، وهو فى ديوانه ص ٩٠ وكذا فى شرح ديسان الحاسة ج ١ ص ١٠٧ والاعانى : ج ٦ ص ٨٠ ، الا أن ابن بابطبا فى عيار الشعر ص ٦٦ نسبته الى عبد الملك ابن عبد الرحيم الحارثى .

نظيره هذا أيرى البدوى اذا أخذ يفتش عما فى خزانة الصور له لا يجد صورة الابل حاضرة هناك ؟ أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة ، أو تموزه صورة الجبال بعدهما . أو لا تنص اليه صورة الارض تليلها بعد هن ، لا وانما الحضرى حيث لم تتأخذ عنده تلك الأمور ، وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه اذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت ، ظن النسق - بجهله - معيها للعيب فيه .

- وأما الحالة المنتضية للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانفطاع : فهى ان اختلفتا خبرا وطلبا أن يكون المنام متملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الظلما والالبه معنى الخبر ، ومشركا بينهما فى جهات جامعة مما تليت عليك ، على

الظن ، قوله " هناك " أى فى خزانة الصور ، وضمير " لها " لصورة الابل ، والسلام متعلق بمقارنة ، " أو تموزه " أى البدوى ، من أعوزه الشئ اذا احتاج اليه ، ولم يقد ر عليه ، وضمير " بعدهما " لصورتى الابل والسماء ، أو لاتنص " أى لا ترفع ، من نصت الشئ ، رفعت " تليلها " أى غفها ، " بعد هن " أى بعد صور الابل والسماء والجبال ، قوله " لا " أى لا يرى الحضرى البدوى كذلك ، " لم تتأخذ " أى لم تجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا ، قوله " على ذلك الوجه " أى على الترتيب المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور ، " ظن النسق " أى عطف الظروف الثلاثة - أعنى الى السماء وما بعده - على ما قبلها ، وعطف الأحوال الثلاث - أعنى ( كيف رفعت ) الى الآخر - على ما تقدمها .

لا يقال : كلامنا فى الجامع بين جمل لا يميل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية ؟ .

لأننا نقول : قد مر أن عطف المنردات يعتبر فيه الجامع أيضا ، كما فى عطف الجمل مطلقا بالتمثيل بالآية تذكير لذلك .

(الحالة المنتضية للتوسط بين الكمالين : )

قال : " وأما الحالة المنتضية للتوسط " - أخر بيان التوسط عن بيان كمال الاتصال والانفطاع لتوقف تحققه عليهما ، وذكر أولا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا ،

نحو قوله تعالى ( واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقلوا ) اذ لا يخفى أن قوله ( لا تعبدون ) مضمن معنى : لا تعبدوا ، وثوله ( ان أصحاب الجنة اليوم فى شغل ناكهون \* هم

لأن لها مباحث فيها دقة وغموض - بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا - ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لأنه خروج عن قانون الخبر بالكلية. وأما تضمين الخبر معنى الطلب فى صورة الاختلاف فليس يقتضى ذلك الخروج ، وإنما وسط الشرط - أعنى قوله " ان اختلفتا " - بين المبتدأ والخبر ، لأن ازالة الاختلاف تفتضى سابغة الاختلاف وإنما قدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه الذى هو داخل فى القانون ، إما لمراعاة تقديم الخبر على الطلب فى قوله " خبرا وطلبا " ، أو لأن مباحثه أكثر وأدى ، وأراد بتضمين أحدهما معنى الآخر : ما يعم استعمال أحدهما فى معنى الآخر وانسيافه الى تقدير الآخر ، وثوله " مشركا " - يروى مخففا ومشددا - وهو عطف على " مشتملا " وإنما قال " فى جهات جامعة - بصيغة الجمع - نظرا الى المواد المتكررة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا - لا لأن الجهة الجامعة يجب اعتبارها فى جميع متصوراتيهما فإنه غير واجب - كما أشرنا اليه - وكلمة من فى " مما تليت " تبحيضية - لا بيانیه - لكان تنكير " جهات " ولا يخفى أن ما ذكره هنا نفى سببى كمال الانقطاع ، ولا بد فى اثبات التوسط من نفى أسباب كمال الاتصال أيضا ، نكأنه اعتمد فى ذلك على ما سبق ان لم يكن فى نفى أسباب كمال الاتصال بحث - بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين - فان فيها مباحث ، فوله " على نحو " متعلق بقوله " مشتملا ومشركا " معا ، أى اشتمالا واشراكا كائنين على نحو اشتمال المقام واشراكه فى قوله - عز وجل - " واذ لا يخفى " ، تعليل لاشتغال المقام فى هذه الآية على ما يزيل الاختلاف أى ظاهر أن ( لا تعبدون ) <sup>(١)</sup> بمعنى : لا تعبدوا لأن مقام أخذ الميثاق يقتضى الأمر والنهى فلذلك عطف عليه ( قولوا ) والمعنى على تقدير النول ، أى واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل فائلين لا تعبدوا وقولوا ، ونيل : أخذ الميثاق فى ثوة القسم ، ولا تعبدوا : جواب له فلا حاجة الى تقدير القول ، وقد يجمل : ( لا تعبدون ) مفردا

٢٣٥

(١) من الآية ٨٣ سورة البقرة ، وانظر الكشف ج ١ ص ١١٨

وأزواجهم فى ظلال على الأرائك متكئون \* لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون \* سلام قولاً من رب رحيم \* وامتازوا اليوم أيها المجرمون ( فان العذاب مشتمل على تضمين ) ان أصحاب الجنة ( معنى الطلب ، بيان ذلك : أن الذى قبله من قوله ( فالיום لا تظلم نفس شيئاً ) كلام وقت الحشر من غير شبهة لوروده مطلقاً بالفاء ، على قوله ( ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم جميع لدينا محضرون ) وعام لجميع الخلق لمصوم قوله ( لا تظلم نفس شيئاً ) وأن الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات فى قوله ( ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ) خطاب عام لأهل المحشر ، وأن قوله ( ان أصحاب الجنة اليوم فى شغل

بأن المصدرية بدلا من الميثاق ، فلما حذفت أن عاد النحل الى الرفح ، وعلى هذا فيكون ( قولوا ) أمراً واقعاً صلة لأن ، وقوله تعالى ( وبالوالدين أحساناً )<sup>(١)</sup> اما بتقدير : وتحسنون — نظرا الى السابق — أو بتقدير وأحسنوا — نظرا الى اللاحق — قوله " فان العذاب مشتمل على تضمين ( ان أصحاب الجنة )<sup>(٢)</sup> معنى الطلب يريد أن قوله ( ان أصحاب الجنة ) مضمن معنى فليمتازوا ، أى هو دال على تقديره — لا أنه خبر مستعمل فى معنى الطلب — كاستعمال ( لا تعبدون ) فى معنى لا تعبدوا ، وبيان تضمينه اياه : أن قوله ( فالיום لا تظلم نفس شيئاً )<sup>(٣)</sup> كلام مثول وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ( ان كانت الا صيحة )<sup>(٤)</sup> . . . الآية ، ليكون متأخراً عن وقوع الصيحة واحضار الخلق .

لا يقال : عطفه بالفاء يدل على أن مضمونه — أعنى نفي الظلم — واقع فى ذلك اليوم ، ومتأخر عن الاحضار — لا على أن الاخبار به متأخر عنه — ليكون كلاماً وقت الحشر ، لجواز أن يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت ؟ .

لأننا نقول : لفظ اليوم اذا أطلق هكذا مصرفاً يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيفاً ، نوجب أن يكون المعنى : فيقال لهم ( اليوم لا تظلم نفس شيئاً )<sup>(٥)</sup> فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والأشقياء لوقوع النكرة فى سياق النفي ، يقال يوم الحشر فى

- |     |                         |     |                     |
|-----|-------------------------|-----|---------------------|
| (١) | من الآية ٨٣ سورة البقرة | (٢) | من الآية ٥٥ سورة يس |
| (٣) | من الآية ٥٤ سورة يس     | (٤) | من الآية ٥٣ سورة يس |
| (٥) | من الآية ٥٤ سورة يس     |     |                     |

ناكهمون — الى قوله : أيها المجرمون ) متفيد بهذا الخطاب لكونه تفصيلا لما أجمله  
( ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ) وان التندير : أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر ،  
ثم جاء في التفسير : أن قوله هذا ( ان أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهمون )  
يقال لهم حين يسار بهم الى الجنة ، بتنزيل ما هو للكون منزلة الكائن فانظر بعد تحرير  
معنى الآية وهو أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر تؤل حالهم الى أسعد حال

حقهم — على طريقة الضميمة — فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات  
أيضا عاما لأهل المحشر ، ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقتين ، ولا شك :  
أن قوله ( ان أصحاب الجنة ) الى قوله ( أيها المجرمون )<sup>(١)</sup> تفصيل لهذا الخطاب  
العام الدال على الجزاء اجمالا ، ولذلك لم يعطف عليه فيكون — أعني قوله ( ان أصحاب  
الجنة ) — متفيدا بهذا الخطاب ، ويكون التندير ( ان أصحاب الجنة منكم يا أهل  
المحشر هذا ) ثم انه قد جاء في التفسير : أن هذا الكلام — أعني " ان أصحاب  
الجنة ) — يقال لأهل المحشر " حين يسار " بأهل الجنة " الى الجنة — لافى حال كونهم  
مستترين في الجنة — فيكون حينئذ قوله ( في شغل فاكهمون ) من قبيل " تنزيل ما هو  
للكون بمنزلة الكائن " مبالغة في التحنيق ، فقد تحرر أن معنى الآية " هو أن أصحاب  
الجنة منكم يا أهل المحشر تؤل حالهم الى أسعد حال " وهذا الخبر في ذلك الحين  
ينهم منه القصد الى لب الاختيار ، فاشتمل المقام على " فليمتازوا عنكم الى الجنة " <sup>(٢)</sup>  
فهذا الطلب المدريد لالة ذلك الخبر عطف عليه ، قوله " وامتازوا اليوم " <sup>(٢)</sup> .

فان قيل : اذا كان قوله ( ان أصحاب الجنة ) مقولا حين يسار بهم الى الجنة  
— مع أنه تفصيل لقوله ( ولا تجزون ) ، والمعطوف على قوله ( ناليوم لا تنظلم نحن شيئا )  
— لزم أن يكون " ناليوم ) أيما مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ، ضرورة  
أن التفصيل مع الاجمال ، والمعطوف مع المعطوف عليه ، وهو باطل ، لأن الفاء تقتضي  
ترتبه بلا مهمة على الاختصار الذي هو قبل الحساب ؟

(١) من الآية ٥٩ سورة يس

(٢) من الآية ٥٩ سورة يس



كيف اشتمل المقام على معنى : فليمتازوا عنكم الى الجنة ؟ وأما كونه مشركا بين المعطوف والمعطوف عليه في الذي نحن بصدده في جهات تجميعهما فغير خاف .

أجيب : بأن المعطوف بالواو - أعني ولا تجزون - لا يجب أن يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان .

لا يقال : فليمتازوا مسبب عن قوله ( ان اصحاب الجنة ) فكيف يعطف عليه امتازوا - مع أنه لا يصح تسببه عنه - ؟

لأننا نقول : يصح تسببه عنه لدلالته بالمنهوم ، على معنى أن اصحاب النار ليسوا كذلك .

فان قلت : لاحاجة الى تكلف منكم ، وتكلف التلويل في بيانه ، بل ما جاء في التفسير - على ما نقله - من أن هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم واف بالمطلوب ؟

قلت : لا بد من تقديره في الأمر بالامتياز على الوجه الذي ذكره - أعني فليمتازوا عنكم - بل نقول : لملاحظة الخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء ( بطريق الخطاب )<sup>(١)</sup> مجملا مدخل في طلب الامتياز ، كما يلوح بالتأمل الصادق ، هذا تشرير الكلام على الوجه الاتم الابلغ ، ولا يخفى عليك ما يه من التعسف ، فالوجه في الآية : أن تجعل من عطف الفصة على النصبة بهذا عطف لم يذكره السكاكي ، ولم يتنبه به الجامدون على ما صرح به في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل ، وقد ذكره العلامة في الكشف حيث قال : " وقصة المنافقين عن آخرها معطوطة ، على قصة الذين كفروا كما يعطف الجملة على الجملة " (٢) - وقال في موضع آخر " ليس الذي اعتمد بالمدف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أونهي يعطف عليه ، انما المعتمد بالمعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوطة على جملة وصف عقاب الكافرين " (٣) يعني أنه ليس من عطف الجملة على الجملة ليدل على هناك مناسبة الثانية مع الاولى ، بل من عطف جملة مسوطة

(١) ساقط من " ج "

(٢) الكشف : ج ١ ص ٤٢ (٣) الكشف : ج ١ ص ٢٨

لفرض على جمل أخرى مسوطة لفرض آخر ، فالمنصود بالعطف هو المجموع ، وشرطه :  
 المناسبة بين مجموع القصتين ، فكلما كانت المناسبة بينهما أقوى كان العطف أحسن ، ٢٣٢  
 ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين ، وتد حفته بعضهم : بأنه نظير ما يقال  
 فى عطف المنرد فى مثل قوله تعالى ( هو الأول والآخر والظاهر والباطن )<sup>(١)</sup> من أن  
 الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين المتقابلتين الأخيرتين على مجموع الأوليين المتقابلين  
 لأنك لو عطفت ( الظاهر ) وحده على واحدة من الأوليين لم يكن هناك تناسب ، فكما  
 صح فى المنردات ذلك صح فى الجمل أن يكون الواو لعطف قصة - أى مجموع جمل -  
 على قصة - أى مجموع مثلها - بل بهذا بالجواز أولى ، فليكن ذلك - أعنى عطف  
 القصة على القصة - على ذكر منك فإنه ينبغي عن تكلفات باردة فى مواضع شتى \*

وقد يقال : ( وامتازوا ) طلب فى معنى الخبر بدليل وقوة فى سائر تفصيل  
 الخبر ، كأنه قيل : وأنتم أيها المجرعون ، ممتازون ومنفردون عن الصالحين الى عذاب  
 الجحيم ، ودركات السحير ولكنه عدل عنه الى صيغة الامر لما فيه من البالغة ،

واعلم : أن قوله " وأن الخراب الوارد - وقوله : وأن قوله ان أصحاب الجنة ،  
 وقوله : وأن التندير " ثالثها بفتح الهزة مسطوطة على قوله : ان الذى قبله ، قوله  
 " وأما كونه " أى كون المنام مشركا بين المصاوف والمعدوف عليه فى الذى نحن بصدده  
 من الآيتين فى جهات تجمعهما عند المفكرة " نظائره " بما الآية الاولى : ففيها الاتحاد  
 بين المخطوئين فى المسند اليه ( وشبهه )<sup>(٢)</sup> التماثل فى المسندين ، - أعنى ترك  
 العبادة لغير الله تعالى ، وقولهم للناس حسنا - والامتناع فى تيد أخذ الميثاق ،  
 وأما الثانية : ففيها الاتحاد فى المسند - ونحو الامتناع - وشبه التضاد بين المسند  
 اليهما - أعنى أصحاب الجنة والمجرمين ، الذين هم أصحاب النار - والاتحاد فى  
 قيد الظرف الذى هو اليوم ، قوله " ونحو قوله تعالى : فلما جاءها " <sup>(٣)</sup> هو بالجزم  
 عطف على قوله " نحو قوله - عز وجل - واذ أخذنا " وهذا شروع فى تضمين الطلب  
 معنى الخبر على عكس ما تقدم ، فلذلك أعاد لفظ نحو ، ومعنى ( بورك من فى النار ومن

(١) من الآية ٣ سورة الحديد ، وانظر الكشاف ج ٤ ص ٣٢٦

(٢) ساقطة من " أ "

(٣) من الآية ٨ سورة النمل وانظر الكشاف ج ٣ ص ٢٢٥

ونحو قوله تعالى ( فلما جاءها نودى أن بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين \* يا موسى انه أنا الله العزيز الحكيم \* وألق عصاك ) فإن الكلام مشتمل على تضمين الطلب بمعنى الشبر ، ولذا لك أن قوله ( وألق عصاك ) معطوف على قوله ( أن بورك ) والمعنى : فلما جاءها قيل بورك وقيل ألق عصاك لما عرفت من علم النحو أن أن بعده لاتأتى إلا بعد فصل في معنى القول ، وإذا قيل : كتبت إليه أن أرجع وناداني أن تم ، كان بمنزلة : ثلث له أرجع ، وقال لي تم ،

حولها ) بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ، ومكانها : البقعة التي حصلت فيها ، أعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى ( نودى من شاطئ الوادى الايمن في البقعة المباركة )<sup>(١)</sup> ، قبل المراد بالبارك فيهم موسى - عليه السلام - لأنه كان في مكان النار ، والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان ، والثالث أنه علم في كل من كان في تلك البقعة ونى ذلك الوادى وحواليها من أرض الشام ، فإن الله جعلها موسومة بالبركات في قوله ( الى الأرض التي باركنا فيها للعالمين )<sup>(٢)</sup> والظاهر أن قوله ( وسبحان الله ) بتدوير الامر ، تنزيها له تعالى في مقام التكلمة عن المكان والجهة ، أى وسبحه تسبيحا ، فالتعالى على عطفه على نودى<sup>(٣)</sup> كحال ألق ، وتفسيره للشأن أى والشأن أنا الله ، على أنها مبتدأ وخبر ، ولما دل عليه ما قبله - أى أن مكلمك أنا - والله بيان لأننا ، قوله " لما عرفت " تحليل لكون المعنى " فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل ألق عصاك " ، وملخص ما ذكره : أن نودى بمعنى قيل ، لما عرفت في ٢٣٨ علم النحو من أن أن بعده لاتأتى ... الخ فتكون قرينة على أن التقدير : وقيل ألق لكن يظهر من هذا أن أن مبتدأ وقيل ، ومعطوف على نودى الذى هو بمعنى قيل ، ففى قوله " وألق عصاك " <sup>(٤)</sup> معطوف على قوله ( أن بورك ) مساهلة ، والمراد : أنه عطف على نودى أن بورك ، ونى الكشاف<sup>(٥)</sup> : أن ( ألق ) معطوف على ( بورك ) لأن المعنى نودى أن بورك ، وأن ألق ، كلاهما تفسير لنودى ، والمعنى : قيل له بورك من في النار وقيل له ألق عصاك قال : والدليل على ذلك قوله تعالى في سورة القصص ( وأن ألق

(١) من الآية ٣٠ سورة القصص (٢) من الآية ١١ سورة الانبياء  
(٣) فى " أ " على بورك (٤) من الآية ١٠ سورة النمل  
(٥) انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٧٦

وأما قوله تعالى ( وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) بعد قوله ( أعدت للكاثرين ) فيعد معطوفاً على ( نأتوا النار التي وثودها الناس والحجارة )

عصاك<sup>(١)</sup> بعد قوله ( أن يا موسى انى أنا الله )<sup>(٢)</sup> على تكرير حرف التفسير ، كما تنول : كتبت اليه أن حج وأن أعتمر وأن شئت : أن حج واعتمر .

فان قلت : فعلى هذا يكرر ألئ — بلا تضيي — معطوفاً على بورك ، وداخلا معه فى حيز معنى القول ؟ .

قلت : لا بأس ، لأن الخبر والطلب اذا ونعا فى حيز القول ، كان القصد منهما الى اللفظ المؤدى الى المعنى ، فينكسر سورة<sup>(٣)</sup> الاختلاف ، فيجوز المعطف ، كما تقول : قال زيد نودى للصلاة وعمل فى المسجد — تحكى توليه ، معطوفاً أحدهما على الآخر — أى قال هذين القولين ، بل نقول : اذا كان لهما محل من الاعراب مطلقاً جاز المعطف بلا تأويل كما ستعرفه .

فان قلت : لعل كلام الشيخين واحد ، الا أن المعنف تسامح بذكر أن نسي المعطوف عليه ؟ .

قلت : فيحيث لا تضمن نى ألئ ، لأن قوله " وشيل ألئ " — على هذا التثدير — اظهر لعامل المعطوف عليه فى المعطوف كما يقال : جامى زيد وعمرو ، جامى زيد وجامى عمرو ، ومثله لا يعد تضميناً ، اللهم الا أن يختار أن العامل مثدر لفظاً ، ويجمله تضميناً ، فيلزمه أن يكون<sup>(٤)</sup> وعمرو فى المثال المذكور معطوفاً على زيد .

قال : " وأما قوله : وبشر " يعنى قد يتوهم أن ( بشر ) عطفاً على ( أعدت ) بتضمين أحدهما معنى يوافق الآخر — كما يشهد له قراءة زيد<sup>(٥)</sup> بن على ( وبشر )<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٣١ سورة القصص (٢) من الآية ٣٠ سورة القصص

(٣) سورة الشراب : وثوبه فى الرأسة وكذلك سورة الحمى

(٤) فى " ب " أن لا يكون

(٥) من خلباء بنى هاشم ، وكان فقيهاً ، سريح البواب ، بين القول ، قرأ على واصل بن عطاء وأخذ عنه علم الاعتزال ، وله مجموع فى الفقه ، وتفسير غريب القرآن .

(٦) من الآية ٢٥ سورة البقرة ، وانظر : الكشف ج ١ ص ٢٨ ، والبحر المحيط : ج ١ ص ١١٠

وعندي أنه معطوف على : قل ، مراد قبل ( يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم  
والذين من قبلكم ) لكون ارادة القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه

على لفظ البنى للمفعول عطفًا على ( أعدت ) فيكون مما نحن بصدده ، وليس كذلك  
بل هو عند جماعة معطوف على ( فاشقوا ) على طريقة قولك : يا بني تميم<sup>(١)</sup> احذ روا عنوة  
ما جنيت ، وبشر يا فلان بني أسد<sup>(٢)</sup> باحسالى اليهم .

واعتذر عليه أولا : بأن الجهة الجامعة ، وإن كانت موجودة باعتبار التقابل بين  
المسندين والمسند اليهما ، إلا أن العطف بين الأمرين لمخاطبين من غير تصريح  
بالنداء - كما صرح به في المثال ( المذكور )<sup>(٣)</sup> - مستثحب ، بل غير جائز عند بعضهم<sup>(٤)</sup>

وثانيا : بأن ( نأتوا ) جزء لنوله ( فإن لم تفعلوا )<sup>(٥)</sup> وليس قوله ( وبشر )  
مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه ؟

وأجيب عن الثاني : بأن المعنى : فإن لم تفعلوا فاتقوا النار ، واتقوا ما يغيظكم  
من حسن حال أعدائكم ، فأقيم ( وبشر ) معناه ، لأن التيسير مقصود في نفسه أيضا  
مع غيظهم وهذا القدر من الرتبة كاف ، وعند ذكر الملائكة : أنه من عطف الفصة على  
الفصة ، لأن المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع  
وصف عقاب الكافرين<sup>(٦)</sup> - كما تحققت - وذهب بعضهم<sup>(٧)</sup> : إلى أنه معطوف على  
فأندهم مقدرا بعد ( أعدت ) ، على طريقة ( واعتازوا ) ، واختار المصنف أنه معطوف  
على قل مقدرا قبل ( يا أيها الناس اعبدوا ربكم )<sup>(٨)</sup> وأيده : بأن تندير القول بواسطة انصباب  
الكلام الى معناه كثير في القرآن ، والكلام نيبا نحن فيه منصب الى معناه ، لأنه يأمرهم

(١) وهو تميم بن مر من مضر ، وتنسب اليه القبيلة

(٢) وهم قبيلة من مضر تنسب لأسد بن خزيمه ، وأيضا قبيلة من ربيعة تنسب لاسد  
ابن ربيعة .

(٣) ليست في الأصل

(٤) ونسب هذا سعد الدين للنحاة ، شرحه للفتاح ، الورقة ١٥١

(٥) من الآية ٢٤ سورة البقرة (٦) الكشاف : ج ١ ص ٢٨

(٧) هو الخطيب الفزويني ، أنظر الايضاح ج ١ ص ١٦١

(٨) من الآية ٢١ سورة البقرة

غير عزيزة في القرآن ، من ذلك ( وأنزلنا عليكم المن والسلوى كلوا ) أى وقتلنا أو قائلين  
كلوا ، ومن ذلك ( وإن استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بحصاك الحجر فانفجرت منه  
اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم كلوا واشربوا ) أى وقتلنا أو قائلنا أنت يا موسى  
كلوا واشربوا ، ومن ذلك ( وإن أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا )<sup>(١)</sup> أى وقتلنا

وينهاهم على لسان النبي عليه السلام ، فأورد عليه أن قوله ( وإن كنتم فى ريب  
مما نزلنا على عبدنا )<sup>(٢)</sup> ان لم يدخل ( فى حيز )<sup>(٣)</sup> القول المقدرا اختلا نظم الكلام ،  
وإن دخل ، كان — عليه السلام — مأمورا بأن يقول : ( وإن كنتم فى ريب مما نزلنا  
على عبدنا ) وفساده ظاهر ؟

وأجيب : بأنه مأثور بتأدية معنى الكلام بعبارة تليق به ، كأنه يقول : وإن كنتم  
فى ريب مما نزل على ، أو مأثور بتبليغ هذه العبارة على طريقة الحكاية عن الله تعالى ،  
فلا إشكال ، ونظيره قوله تعالى ( قل للذين كفروا أن يشهدوا يغفر لهم )<sup>(٤)</sup> ، أى أدمنى  
هذا الكلام بدارى الخائب ، أو أد كلامى هذا اليهم بطريق الحكاية ، قوله " أى  
وقتلنا أو قائلين : كلوا " إشارة الى تجويز التدويرين ، فالاول عطف على ( أنزلنا )<sup>(٥)</sup> وقد  
خذف المعطوف مع العاطف ، والثانى حال من ناعله ، قوله " ومن ذلك " كرر لفظ " من  
ذلك " مبالغة وتصريحا بأن كل واحد من هذه الآيات مما ندر فيه القول بوساطة  
انصباب الكلام الى معناه ، وإنما قال " أو قائلنا أنت يا موسى " ليعلم أن قائلنا متعلق  
باضرب — لا بضرب المنذر — والا لكان المعنى قائلنا هو .

وههنا بحث : وهو أن قائلنا ندر داخل على ( كلوا ) لزم الفصل بينه وبين  
عاطفه — أعنى اضرب — بما يوجب اختلال النظم ، وإن ندر متصلا باضرب ، لزم الفصل  
بينه وبين معموله — أعنى كلوا — بما يوجب اختلاله أيضا ، فالوجه : تقدير الفصل  
معطوفا على ( فقلنا ) ، أو على فضر — المنذر — قبل ( فانفجرت )<sup>(٦)</sup> ولو قدر العاطف

- |                             |                              |
|-----------------------------|------------------------------|
| (١) من الآية ٦٣ سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٣ سورة البقرة  |
| (٣) ليست فى " أ "           | (٤) من الآية ٣٨ سورة الانفال |
| (٥) من الآية ٥٧ سورة البقرة | (٦) من الآية ٦٠ سورة البقرة  |

أو قائلين : خذوا ، ومن ذلك : ( واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأبنا واتخذوا )<sup>(١)</sup>  
 أى وثقلنا : اتخذوا ، ومن ذلك ( واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا )<sup>(٢)</sup>  
 أى يقولان : ربنا ، وعليه قراءة عبد الله . ومن ذلك : ( ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب  
 يابنى )<sup>(٣)</sup> على قول أصحابنا البصريين . ومن ذلك : ( ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا  
 الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا )<sup>(٤)</sup> أى ويقولون ذوقوا . ومن ذلك : ( براءة  
 من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين ، فسيحوا ) أى فقولوا لهم سيحوا ،

الفاء : كان أظهره . قوله " أى وثقلنا اتخذوا " لم يقدّر ههنا اسم الفاعل لمكان الواو  
 المانع من تنديده حالا ، بل انتصر على تقدير الفعل ، وإن لزم منه حذف المعطوف  
 مع ابقاء العاطف ، الظاهر أنه من عطف الطلب على الخبر - أعنى جعلنا - بتضمين  
 الطلب معنى الخبر ، كما فى ( وألقى عصاك ) ، قوله " أى يقولان ربنا " انتصر على  
 تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله<sup>(٥)</sup> المناسبة لكونه حالا مفيدة ليرفع ، وانما  
 قال : " على قول أصحابنا البصريين " لأن التفسير عندهم : يقولان ، أو قائلين ، وعند  
 الكوفية : أن ( يابنى ) متعلق بوصى ، لما فيه من معنى القول<sup>(٦)</sup> .

واعترض : بأن التوصية قول خاص ، فإن أريد بها مطلق القول مجازا لم يكن  
 لايراد الصلة - أعنى الباء التجارية - وجه ، وإن أريد بها معناها الخاص لم يتعلق  
 به ( يابنى ) بشهادة المعنى ؟

وأجيب : بأن المراد الخاص المنتضى لتلك الصلة ، وتعلق به ( يابنى ) نظرا ٢٤٠  
 الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص ، وفيه تكلف ، والصواب : تقدير القول

- |     |                                                           |     |                          |
|-----|-----------------------------------------------------------|-----|--------------------------|
| (١) | من الآية ١٢٥ سورة البقرة                                  | (٢) | من الآية ١٢٢ سورة البقرة |
| (٣) | من الآية ١٣٢ سورة البقرة                                  | (٤) | من الآية ٥٠ سورة الانفال |
| (٥) | هو عبد الله بن مسعود : انظر : كتاب المصاحف ، للسجستاني ٥٧ |     |                          |
| (٦) | انظر : الكشف ج ١ ص ١٤٣                                    |     |                          |

وأمثال ذلك أكثر من أن أحصيهما ههنا ، وكذلك عطف قوله ( وبشر الصابرين \* الذين اذا أصابتهم مصيبة ) على قل ، مراد اقبل ( يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة ) وكذا عطف ( وبشر المؤمنين ) في سورة الصف — عندي — على قل مراد اقبل ( يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم ) وذهب صاحب الكشاف : الى

قوله " أى ويقولون ذوقوا " قدره مضارعا معطوفا على نعليه (١) — أعنى يضررون — لانه أولى ، وان يجاز تشدير اسم فاعل . معطوفا على مضارع ونفع حالا ، والظاهر أن يجعل من عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر فى قوله ( واتخذوا ) ، قوله " أى فقولوا لهم سيحو " انما احتيج الى تشدير القول ههنا ، لأن ( عاهدتم ) (٢) خطاب للمؤمنين وقوله ( نسيحو ) (٣) خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتشدير قولوا بعد الزاء ، وذلك أنهم عاهدوا بركى العرب ففكثوا الا ناسا منهم فأمرؤا بنبذ العهد الى الناكثين وأن يقولوا لهم سيحو فى الارض اربعة أشهر آمنين لا يتعرض لهم فيها — وهى الاشهر الحرام (٤) — والمعنى : بهذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ، ولما كانت باذن الله واتفاق رسوله نسبت البراءة عن العهد اليهما ، كما تنسب الى المعاهد أى أنهم براءة بما عاهدتم به المشركين فانبذوا اليهم عهدهم ، قوله " وكذلك ، عطف على قوله : وبشر " هو عطف على قوله " وعندي أنه معطوف على قل مراد ا " أى ومثل عطف ( وبشر الذين آمنوا ) على قل مراد ا قبل ( يا أيها الناس ) عطف ( وبشر الصابرين ) (٥) على قل مراد ا ( قبل ) ( يا أيها الذين آمنوا ) (٦) ، ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا المطف . فالظاهر أنه جعل معطوفا على ( استعينوا ) كأنه قيل : يا أيها الذين آمنوا استعينوا وبأحمد بشرهم ، قوله " لكونه فى معنى آمنوا " وذلك لأنه دلالة على التجارة المنجية وتعليم لها ، والمتعارف فى التليم هو الأمر والنهى .

- (١) انظر : البحر المحيط ج ٤ ص ٥٠٦  
(٢) من الآية ١ سورة التوبة (٣) من الآية ٢ سورة التوبة  
(٤) هذا الكلام مأخوذ من عبارة الكشاف ج ٢ ص ١٨٩  
(٥) من الآية ١٥٥ سورة البقرة (٦) من الآية ٥٣ سورة البقرة



أنه معطوف على ( تؤمنون ) قبله ، لكونه فى معنى : آمنوا ، فتأمل جميع ذلك وكن الحاكم دونى ، أو أن تتفق الجملتان خبرا والمقام على حال اشراك بينهما فى جوامع . ثم كلما كانت الشبهة فى أكثر وأظهر ، كان الوصل بالقبول أجدر ، ولنختم الكلام فى تفصيل الحالات المفتضية للقطع والاستئناف والابدال والايضاح والتفريق ، والانقطاع والتوسط بين بين بهذا القدر ، ولنذكر لك أمثلة لتجذب بضمحك ان معنى اعترضتك مدا حش اذا أخذت تسلك الطرقات ، ومن أمثلة النماذج للاحتياط قوله :

ويرد عليه : أن ( تؤمنون ) <sup>(١)</sup> تفسير للتجارة ، فلا يستقيم أن يجعل ( بشر ) د اخلا فى سلكه ، اذ لا مدخل للتبشير فى ذلك التنسير .

فالمصواب : تدير القول — كما اختاره — لانه كثير ، ونى قوله " وكن الحاكم دونى " اشارة الى رجحان ما اختاره ، أما فى هذه الآية : فلما عرنته آنفا ، ولمقدم التصريح بالنداء أيضا ، وأما فى قوله ( وبشر الصابرين ) <sup>(٢)</sup> ، ( وبشر الذين آمنوا ) <sup>(٣)</sup> فلمقدم التصريح بالنداء كما مر ، قوله " أو أن تتفق الجملتان خبرا " عطف على قوله أن يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف " وهذه هى الحالة الثانية المفتضية للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرة مع الاشتراك فى الجهة الجامعة ، وكان الأنسب بحجارتها فى الحالة الاولى — أعنى قوله " نهى ان اختلفتا خبرا رطلبا أن يكون المقام مشتملا — أن يقول ههنا : أو ان اتفقتا خبرا أن يكون المقام على حال اشراك بينهما فى جوامع . وقد تقدم الوجه فى جميع الجوامع فى قوله " جهات جامعة " قوله " وأظهر " انما نعال ذلك لأن بعض الجوامع — كالعقل — أنوى وأظهر ، وله مراتب متفاوتة فى الظهور وكذا الحال فى الوهمى والجميع متقدم على الخبالي ، قوله " بهذا القدر " متعلق بقوله " ولنختم " يريد أنا فصلنا الحالات المفتضية للأمور المذكورة فيما بين الجمل على وجه ٢٤١ كلى مع تمثيل ما على بعض المواضع ، فالآن نذكر لك أمثلة كثيرة لها لتجذب تلك الأمثلة بضمحك <sup>(٤)</sup> ، وتحفظك عن الزلق ان استقبلتك مدا حش فى زمان شروعك فى سلوك طرقات

(١) من الآية ١١ سورة الصف (٢) من الآية ١٥٥ سورة البقرة  
(٣) من الآية ٢٥ سورة البقرة  
(٤) الضبع : الكف ، والضبع — بالتحريك — والضبعة : شدة شهوة الناقة للفحل

وتظن سلمى أننى أبغى بها \* بدلا أراها فى الضلال تهيم  
لم يعطف أراها كى لا يحسب السامع العطف على أبغى دون تظن ، ويمد : أراها  
فى الضلال تهيم ، من مظهرات سلمى فى حق الشاعر وليس هو بمراد ، انما المراد : أنه  
حكم الشاعر عليها بذاك ، وليس بمستبعد ، لانصباب قوله ( وتظن سلمى أننى أبغى بها  
بدلا ) الى ايراد : فما قولك فى ظنهما ذلك ؟ أن يكون قد فطخ أراها ليفتح جوابا  
لهذا السؤال على سبيل الاستئناف ، وإياك أن ترى الفصل لأجل الوزن فما هو هناك .

---

تلك الحالات ، وقوله " ان عسى " — بكسر الهمزة — فى النسخ المعمول عليها فالشرط  
" اعترضتك " <sup>(١)</sup> و " عسى " مفحمة لتفوية معنى الغرض المستفاد من أداة الشرط ،  
ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى . وفى بعض النسخ بفتح الهمزة — أى لأن عسى —  
وفى بعضها : عسى أن — بالفتح أيضا — وليس بظاهرين معنى ولا لفظا .

قال : " ومن أمثلة الفتح للاحتياط : " — قوله " ام يعطف أراها " أى لم يعطف  
أراها على تظن <sup>(٢)</sup> — مع الاتفاق فى الخبرة والاشتراك فى الجهة الجامعة — للاتحاد  
فى المسند — أعنى الظن — والتناسب فى المسند اليهما — أعنى المحب والمحبوب —  
مع أن المسند اليه فى الاول ونع غيدا — أى مفعولا فى الثانى — كيلا يتوهم السامع  
أن " أراها " معطوف على " أبغى " لقرينه منه ، وامتراكهما فى الجامع — أعنى الاتحاد  
فى المسند اليه — والتناسب فى المسند بين مع الاتحاد فى نيد هما ، وحينئذ ينسـد  
المعنى كما ذكره .

قوله " وليس بمستبعد " اسم ليس هو قوله " أن يكون " قد فطخ " قوله " لانصباب "  
تحليل لنفى الاستبعاد ، " والى ايراد " متعلق به ، وإضافة ايراد الى عبارة السؤال  
إضافة المسند رالى مفعوله .

لا يقال : اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال وجب أن يكون أراها  
استئنافا ؟ .

لأننا نقول : ليس يجب أن يجعل السؤال المنصب اليه الكلام متمثلا لواقع حتى يجب أن يجاب

---

(١) فى الأصل : أن تتعرض  
(٢) البيت من ( الكامل ) ولا يعرف ثاقبه ، أنظر : معانيد التصحيح ج ١ ص ٩٤ والإيضاح  
ج ١ ص ١٥٤ .

وقوله :

زعمتم أن اخوتكم قريش \* لهم الف وليس لكم الاف  
لم يعطف لهم الف خيفة أن يظن العطف على أن اخوتكم قريش ، فيفسد معنى البيت  
ولك أن تقول : جاء على طريق الاستئناف قوله ( لهم الف وليس لكم الاف ) وذلك أنه  
حين أبدى انكار زعمهم بنحوى الحال ، فكان بما يحرك السامعين أن يسألوا لم تنكر ؟  
فصل قوله : لهم الف عما قبله ليفتح جوابا للسؤال الذى هو مقتضى الحال .

عنه .

قوله " فما هو هناك " أى ليس الفصل فى ذلك المقام ، وهو أن يكون ثبوته لأجل  
اللفظ — أعنى رعاية الوزن — بل هو فى مقام أعلى وشورعاية صحة المعنى ، لأن الكلام  
فى تراكيب البلغاء التى يجب أن يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال . فلو عدل  
عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبة الى مادونها ، وانخرط  
فى سلك التراكيب التى لا يعتمد بها ، نعم : قد يعتبر فى البلاغة مجرد رعاية السجع  
والقافية والوزن ، اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية ، نقوله " لم يعطف لهم الف خيفة  
أن يظن " يريد : أن لهم الف ، جملة اسمية ، خبرنا جملة فعلية على الأصح ، وهذه  
الاسمية تشارك الفعلية السابقة — أعنى زعمتم — فى الجهة الجامعة ، لأن محصولهما  
هو أن حالكم دعى الانتماء اليهم ، وحالهم انكار ذلك ونفيه ، لكنه ترك العاطف  
بينهما فلا يتوهم عطف على منحول زعمتم فيفسد معنى البيت ، اذ يصير حينئذ : " لهم  
الف وليس لكم الاف " داخلا فيما زعمه المخادبون .

فان قلت : لا مجال لهذا التوهم ، لأن أن المفتوحة — مع ما نى حيزها — مفرد  
ونفع مفعولا ، فكيف يصح أن تعطف عليهم اجملة مستقلة ليس أجزاؤها مفعولة لما يجعلها  
فى قوة المفرد ؟

قلت : يصح ذلك ، لأن " زعمتم " يتضمن معنى النول — فكأنه قيل : قلتم أن اخوتكم  
قريش — فالمفتوحة بمعنى المكسورة ، فجاز حينئذ عطف المستقلة عليها ، وجاز أيضا أن  
يجعل من العطف على محل اسم أن ، على معنى أن لهم الف ، نقوله " بنحوى الحال " ٢٤٢

ومن أمثلة القطع للوجوب قوله — عز من قائل — ( وإذا خلو الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون \* الله يستهزئ بهم ) لم يحطف ( الله يستهزئ بهم ) للمانع عن الحطف ، بيان ذلك : لكنه لو عطف لكان المعطوف عليه اما جملة قالوا ، واما جملة — ( انا معكم انما نحن مستهزئون ) لكن لو عطف على ( انما نحن مستهزئون ) لشاركه في حكمه ، وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد ، ولو عطف على قالوا ، يشاركه في اختصاصه

أراد بالاحال مايعم المقال كما مر مرارا في القرائن الحالية ، وذلك لأن ( الزعم ) (١) اشتهر في دعوى الكذب ، ومنه قوله ( عليه السلام ) (٢) ( زعموا مطية الكذب ) (٣) ، وقال شريح . : " لكل شيء كنية ، وكنية الكذب زعموا " (٤) .

قال المرزوقي : رد الشاعر على بنى أسد في انتسابهم الى قريش بالقرباة ، بأن لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن ، وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة ، وليس لكم شيء من هاتين الرحلتين (٥) ، وأيضا قد آذنتهم الله من الخوف والجوع ، وأنتم خائفون جائعون ، واليه أشار بقوله :

أولئك أومئوا خوفاً وجوعاً \* وقد جاءت بنو أسد وخافوا (٦)

والالاف : مصدر ألفه يؤلفه والايلاف : مصدر آلفه يؤلفه ، والالف : مصدر ألفه يؤلفه ألفه ، قوله " وذلك لأنه " أي الشاعر ، و " حين أبدى " ظرف الخبر أن — أعني فصل — ، وضمير كان للانكار ، قوله " واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون " (٧) جعلها جملة واحدة لأن الثانية مؤكدة للأولى ، مقررة لها ، فالعطف على احدهما

- (١) ليست في " أ " (٢) ليست في " أ " (٣) انظر : سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٩٤ ، والنهاية في غريب الحديث ج ٢ ص ٣٠٣ والكتاف ج ١ ص ٤٩ (٤) انظر : لسان العرب ج ١٢ ص ٢٦٢ (٥) في " أ " من هاتين الجملتين (٦) وهذا من أبيات قلها المساور بن سند في هجاء بنى أسد ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ج ٣ ص ١٤٤ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٩٥ ، ودلائل الاعجاز ص ١٥٥ ، والايضاح ج ١ ص ١٥٨ ، والمرزوقي : أحمد بن محمد بن الحسن ، كان عالما بالادب ، وكان يعلم أبناء بنى بوية ، وله : الازمنة والامكنة وشرح ديوان الحماسة والفاظ العموم والشمول (٧) من الآية ١٤ سورة البقرة

بالظرف المقدم ، وهو اذا خاوا الى شياطينهم ) لما عرفت في فصل التقديم والتأخير وليس هو بمراد ، فان استهزاء الله بهم وهو ان خذاهم فخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون ، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال — خلدوا الى شياطينهم ام لم يخلوا اليهم — وكذا قوله تعالى ( واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون \* الا انهم هم المفسدون )<sup>(١)</sup> قطع الا انهم لكلا

كالعطف على الاخرى ، ولما كانت الثانية اقرب — مع اشتغالها على ذكر الاستهزاء — قال : " لكن لو عطف على ( انما نحن مستهزون ) لشاركه في حكمه " — اعني كونه من قولهم — وههنا مفسدة اخرى ليست في عطفه على " انا معكم " ونبي : ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا لانا معكم ، قوله " لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم " الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديم الافادة الاختصاص بلا شبهة ، ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى انشردا ، ولا فائدة الاختصاص ايضا ، اذ لا منافاة بينهما ، وأما استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط — مقدما كان أو مؤخرا — فاسم ينتفت إليه .

واعترض عليه : بجواز العطف على قالوا — مأخوذا مع قيد — سواء يسمى جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم ، أو جملة شرطية ، فان القيد اذا جعل جزؤا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد ، كما في قوله تعالى ( فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون )<sup>(٢)</sup> فان الظرف مضموم بالمعطوف عليه ، اذ لا معنى لقولك : اذا جاء أجلهم لا يستقدمون ، فيكون حينئذ قطع ( الله يستهزي )<sup>(٣)</sup> للاحتياط — لا للجواب — ، قوله " وما سولت " — أي زينت — مفعول معه ، و " مستدرجا " حال من فاعل خلاصهم ، و " متصل " خبر قوله " فان استهزاء الله " قوله " بكل حال " ظرف للنفي — أي استمر انتفاء الانقطاع في كل حال — وقوله " فانهم مفسدون " تعليل لما يستفاد من معنى الكلام ، وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المقدم ليس بممراد بشهادة ما سبق في نظيره ، قوله " قطع الا انهم لمثل ما تقدم " أي ام يعطف الا انهم

(١) الأيتان ١ (و ١٢) سورة البقرة (٢) من الآية ٣٤ سورة الاعراف

(٣) من الآية ١٥ سورة البقرة

يستلزم عطفه على ( انما نحن مصاحون ) كونه مشاركا به في أنه من قولهم ، أو عطفه على قالوا كونه مختصا بالظرف اختصارا قالوا به لتقديمه عليه ، وهو ( اذا قيل لهم لا تفسدوا ) فانهم مفسدون في جميع الاحيان سواء قيل لهم لا تفسدوا أو ام يقل ، وكذلك قوله : ( واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا انهم هم السفهاء ) قطع ألا انهم لمثل ما تقدم في الآية السابقة ، ولك أن تحمل ترك العطف في ( الله يستهزئ بهم ) على الاستئناف ، من حيث أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا : ما مصير أمرهم وعقبى حالهم ، وكيف معاملة الله إياهم ، لم يكن من البلاغ أن يحذف الكلام عن الجواب فلزم المصير إلى الاستئناف أن تقول في ( ألا انهم هم المفسدون ) .

هم السفهاء<sup>(١)</sup> على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم — أعني ( اذا قيل لهم آمنوا )<sup>(٢)</sup> ولا على ( أنؤمن ) لئلا يشاركه في كونه من مقولهم ،

فان قلت : ( أنؤمن ) ؟ استفهام فكيف يعطف عليه الخبر ؟

قلت : قد مر جواز ذلك اذا وقع محكيين في حيز القول ، والاعتراض بجواز ٢٤٣ العطف على قالوا ( في الآيات الثلاث )<sup>(٣)</sup> مأخوذ مع قيده متوجه على هاتين الآيتين أيضا .

وقد أجيب عنه في الكل : بأن قالوا في الآيات الثلاث مأخوذا مع ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ( ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون )<sup>(٤)</sup> ، وداخل فيما هو سبب للعذاب الأليم ، فلا يصح أن يعطف الله يستهزئ بهم = وألا انهم هم المفسدون — وألا انهم هم السفهاء ( على ذلك المقيد ، ان لا مدخل لشيء منها في سببيه العذاب )<sup>(٥)</sup> .

وفيه بحث : لجواز أن يكون ( واذا قيل لهم لا تفسدوا ) معطوفا على تقول آمننا

(١) من الآية ١٣ سورة البقرة (٢) ليس في " أ "

(٣) من الآية ١٠ سورة البقرة

(٤) هذا ما أجاب به سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح ، الورقة ١٥٣

ترك العطف فيه للاستيناف أيضا ليطابق مقتضى الحال ، وذلك أن ادعائهم الصلاح  
لأنفسهم — على ما ادعوه — مع توغلبهم في الفساد مما يشوق السامع أن يعرف حكم الله  
عليهم ، فكان وروده بدون الواو هو المطابق كما ترى ، وكذا في ( ألا انهم هم  
السفهاء ) — ومن أمثلة الاستيناف قوله :

زعم العواذل أنني في غمرة \* صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي  
لم يعطف : صدقوا على زعم العواذل للاستيناف . وقد أصاب المحرز ، وذلك : أنه  
حين أبدى الشكاية عن جماعات العدا لبقوله ( زعم العواذل أنني في غمرة ) فكان  
مما يحرك السامع — عادة — ليسأل : هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ صار هذا  
السؤال مقتضى الحال ، فبنى عليه تأريكا للعطف على ما عليه إيراد الجواب عقيب  
السؤال ، وكذا قوله :

وان كان مرجوحا ( وحينئذ ) <sup>(١)</sup> فلا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكرتموه من  
المحذور <sup>(٢)</sup> ، فالأولى المصير إلى الاستيناف على ما أوضحه أيضا تاما .

فان قلت : لماذا خالف إيراد الآي ترتيبها في نظم القرآن ؟

قلت : لأن عطف جملة ( الله يستهزي ) على سابقتها المشتملة على ذكر  
الاستهزاء أظهر في بادي الرأي من العطف في الجماعتين الأخريين ، والبحث عن  
ترك العاطف الاظهر أهم ، قوله " في الذي قبله " أي في الكلام الذي قبل ( الله  
يستهزي ) قوله " لم يكن من البلاهة أن يعزى الكلام عن الجواب فلزم المصير إلى  
الاستيناف " يعني إذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السؤال ونزل منزلة الواقع لزم  
المصير إلى الاستيناف — لا أنه يلزم تعيين الاستيناف على الإطلاق — قوله " على ما  
ادعوه " أي على وجه حصرهم في الصلاح بانما .

قال " ومن أمثلة الاستيناف " قوله " عن جماعات العدا ل <sup>(٣)</sup> أشار به إلى أن  
العواذل جمع غائلة ، صفة لجماعة — لا امرأة — بشهادة قوله " صدقوا " ، والغمرة :

(١) ليست في الأصل (٢) في " أ " المحذوف ، وليس بصواب  
(٣) وهذا البيت من الكامل ، ولا يحام قائله ، انظر : معاهد التصحيح ج ١ ص ٩٥ ،  
والطراز ج ٢ ص ٤٧ ، ودلائل الإعجاز : ص ١٥٤ ، والتبيان : ص ١٤٢ ، والايضاح  
ج ١ ص ١٥٧ ، والمصباح لبدر الدين ص ٢٨ .

زعم الموائل أن ناقة جندب \* بجنوب خبت عريت وأجمت  
كذب الموائل لو رأين مناخنا \* بالقادسية قلن لج وذلت  
فصل كذب الموائل فلم يعطفه ليقع جوابا لسؤال اقتضاه الحال عند شكواه عن النساء  
الماذلات بقوله : زعم الموائل أنه كان كيتوكيت ، وهو هل كذب الموائل في ذلك  
أم صدقن ؟ وكذلك بقوله :

بكى على قتلى العدان فانهم \* طالت إقامتهم بهطن بـرام  
كانوا على الأعداء نار محرق \* ولقومهم حرما من الأحرام

الشدق والانبلاء : الانكشاف ، وكلمة " حين " ههنا في حكم لما ، و " صار " جوابها  
وغمير كان المدطوف على شرطها راجع الى ابداء الشكاية ، قوله " فبنى " أى الشاعر  
" الكلام عليه " أى على هذا السؤال ، وقوله " على ما عليه " أى تاركا للمعطف على الوجه  
الذى ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السؤال ، فانه يكون بلا عطف ، اما لمكان  
الاختلاف طلبا وخبرا ، أو لأنه مرتبط به ارتباطا ذاتيا ، أو لأن حقهما أن يكونا  
كلامى شخصين ، فلا مجال للمعطف بينهما ، و " جندب " (١) — بضم الدال — رواية  
الكتاب ، ويجوز فتحها ، وهو فى الأصل : ضرب من الجراد ، والجنوب — جمع جنب —  
بمعنى الجانب ، وخبت : اسم موضع وهو فى الأصل : الأرض المطمئنة فيها رمل  
و " عريت " أى حط عنها رحلها ، والاجمام : الارائة وإزالة الكلال ، والمناخ :  
موضع الاناخة ، والقادسية : موضع قريب من الكوفة ، " لج " أى جندب فى السير  
" وذلت " أى الناقة من شدة السير وبعد المنزل . قوله " فصل " أى أراد الفصل  
فلم يعطفه ، قوله " عن النساء الماذلات " إشارة الى أن الموائل ههنا  
— جمع عاذلة — صفة لامرأة ، بدلالة قوله " رأين وقلن " .

قوله " بكى " أى أكثرى البكاء ، و " المدان " — بالكسر — موضع ، و  
" بـرام " — بفتح الباء — وقيل بكسرهما — موضع دفنت فيه تلك القتلى (٢) ، والمحرق ٢٤٤

(١) والبيتان من ( الكامل ) وقائلهما : جندب بن عمار ، شرح ديوان الحماسة ج ١ ص ٢٩٤  
ودلائل الاعجاز ص ١٥٤ ، والفائق : ج ١ ص ١٦١ ، والايضاح ج ١ ص ١٥٧ .  
(٢) والبيتان من ( الكامل ) ، ونسبهما صاحب الحماسة الى بعض بني أسد : أنظر :  
شرح ديوان الحماسة ج ٢ ص ٣٢٤ ، وخزانة الأدب : ج ٢ ص ٣٠٤



قطع كانوا للا ستيناف ، لأنه حين أمرنا بالبكاء كأنه توهمها قالت : وام أبكيهم ؟  
أو كيف أبكيهم ؟ صفهم لي كيف كانوا ؟ فقال مجيبا : كانوا على الأعداء ، وكذلك  
قوله :

عرفت المنزل الخالي \* عفا من بعد أحوال  
غناه كل حنان \* عسوف الويل هطال

فصل ( غناه كل حنان ) للا ستيناف ، لأنه حين قال ( عفا من بعد أحوال ) كان  
مؤننا أن يقال : ماذا غناه ؟ وكذلك قوله :  
وما عفت الرياح له محلا \* غناه من حدا بهم وساقا

---

— بكسر الراء — لقب عمرو بن هند ، فانه حرق مائة من الأعداء بالنار فضرِب المثل  
بناره <sup>(١)</sup> ، والحرم : المأمن .

من دخله كان آمنا ، لم يعطف " كانوا " على " طالت " للا ستيناف ، قوله  
" أو كيف أبكيهم ؟ " .

فان قلت : الجواب المذكور لا يلبق هذا السؤال ؟

قلت : بل يلبقه ، لأن المعنى : كيف أبكيهم ؟ أعالما بهالهم أم جاهلا ؟ ولا  
وجه للبكاء مع الجهل ، فاذن وجب أن تصفهم لي ، وقيل المعنى : كيف أندبهم  
وأصفهم في بكائي ؟ صفهم لي ، فكان الشاعر قال لها قولي : كانوا على الأعداء  
... الخ .

ولا يخفى عليك : أن الجملة التي قطع عنها كانوا — أعنى طالت أقاتهم — غير  
التي نشأ فيها السؤال — أعنى قوله بكى — ، قوله " عفا " أي اندرمو " غناه " — أي  
درسه — يتعدى ولا يتعدى ، والحنان : السحاب المصوت ، والعسوف : الظلام ،  
والويل : القطر ، والهطال : كثير الهطل ، وهو تتابع المطر <sup>(٢)</sup> ، قوله " ماذا

---

(١) وذلك يوم أواره ، وهم من بني دارم والبراجم . انظر : لسان العرب ، مادة ( حرق )  
ومعجم الشعراء ص ١١ .

(٢) البهتان من ( الهنج ) وقائهما : الوليد بن يزيد ، وأيضا عما ضمن الشعر ==

حين قال : فى محل ومغفوما غفته الريح ، كان موضع سؤال ، وهو : فماذا غفاه اذن ؟  
وكذلك قوله :

وقد غرغرت من الدنيا فهل زمنى

ممط حياتى لغربعد ما غرضا

جربت دهرى وأهليه فما تركت

لى التجارب نى ود امرى غرضا

لم يصل : جربت بالمطف على غرغرت ، بناءً على سؤال ينساق اليه معنى البيت الأول  
وهو : لم تقول هذا ويحك ؟ وما الذى اقتضاك ان تطوى عن الحياة الى هذه الخاية  
كشحك ؟ وكذلك قوله عز قائله — ( أولئك على سدى من ربهم ) جاء مفصلاً عما قبله

---

غفاه ؟ " جملة اسمية قطعاً ، فالظاهر : أن يجاب بمثلها فيقال : كل حنان غفاه ،  
ومن حدابهم غفاه ، على طريقة ما عرف فى ماذا صنعت ؟ فكأنه لم ينظر الى خصوصية  
عبارة السؤال ، بل قصد الى ما يفهم من معنى الجملة الفعلية — على قياس ما تحققته فى  
من قام ؟ — ولا يتأتى ذلك فى : ماذا صنعت ؟ اذا جعلت اسمية فتأمل ، قوله  
" غفاه من حدابهم " (١) قيل معناه : غفاه من حدا الابل وساقها بهم — أى بسببهم  
— واليه من المادحين والسائلين ، يقال : غرغرت : أى غجرت ومطلت ، والغر :  
من لم يجرب الأمور (٢) ، أدخل عليه اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل ، و " بعد "

---

== المنسوب الى لبيد فى ديوانه ص ٣٥٢ ، والصواب : أنهما للوليد بن يزيد ،

انظر : ديوانه ص ٥١ ، ودلائل الاعجاز ص ١٥٦ ، والتبيان : ص ١٤٢ .

(١) والبيت من ( الوافر ) وهو من قصيدة قالها المتنبى فى مدح سيف الدولة ، وقد

أمر له بفرس وجاريه ، ديوان المتنبى ص ٢٨٩ ، ودلائل الاعجاز ص ١٥٦ ،

والايضاح ج ١ ص ١٥٨

(٢) والبيتان من ( البسيط ) وسما لأبى العلاء الممرى ، من قصيدة يتحدث فيها

عن صباه ، والمعنى : قد زهدت الحياة لما جربت من تقاها وسوء معاشرة

أهلها ، فليت حياتى وهبت لغر ، فهو لقلّة معرفته بالدهر حريص على أن يمد

له فى الممر ، شروح سقط الزند ج ٢ ص ٦٥٥ ، والايضاح ج ١ ص ١٥٦ .

بطريق الاستئناف ، كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب في ضمن اقامة الصلاة والانفاق ما رزقهم الله تعالى ، وبين الايمان بالكتب المنزلة في ضمن الايمان بالآخرة ، اختصوا بهدى لا يكتسبونه ، ولا يقادرون رثته ، مثولا في حقهم ( بندي للمتقين ) الذين والذين ، بتكثير بندي ؟ تأجيب : بأن اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبعد أن يفوزوا ، دون من عدلهم بالهدى عاجلا ، وبالفلاح آجلا ، ولك أن تغدر تمام الكلام : نحو المتقين ، وتقدر السؤال ويستأنف : ( الذين يؤمنون بالغيب ) الى ساقط الكلام ، وأنه أدخل في البلاغة ، لكون الاستئناف على هذا الوجه منظوما على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا به ، على نحو ما تقول : أحسنت الى زيد صديقك القديم ، أعمل منك لما فعلت ،

ظرف لما غرضا - غدا عليه توسعا - ، طوي عنه كشمه : أى أعرض عنه وجانبه ، قوله " ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب " اختار هذه العبارة على أن يقول : ما للمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة أو الجامعين بينهما ، اشعارا بفائدة تكرار الموصول في الايمان وتركه فيما عداهما ، وعلى : أن الايمان بالغيب أصل يتفرع منه اقامة الصلاة والانفاق ، والايمان بالكتب المنزلة أصل مترتب عليه الايمان بالآخرة ، فكرر الموصول في الاصلين وهدف أحدهما على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة المجبورة أو المنصوبة على الاختصاص ، وجعل كل أصل منهما في ضمن فرع ، لأن كل فرع يتبنى على أصله ، ويدل عليه ، فهو يتضمنه ، قوله " اختصوا " حال عن المتقين ، وكه الشئ : غايته وونت الامر كنهه ايضا ، ولا يبنى منه فعل ، وقولهم : لا يكتسبونه ، أى لا يبلغ نهايته - كلام بولد - " ولا يقادرون رثته " أى لا يغالب قدره - فضلا عن أن يغلب - " ومثولا في حقهم " حال من ضمير اختصوا .

فان قلت : اذا قدر السؤال هكذا : ما للمتقين اختصوا ؟ أو ما بالهم اختصوا ؟ كان معناه : أى أسباب تأخذت في شأنهم حتى استحفظوا تلك الهداية واختصوا بها ؟ ١٤٥ فكان سؤالا عن السبب فلا يرد عليه الجواب ، اد لا دلالة له على السبب ؟

قلت : الكلام السابق مشتمل على تأصيل : الا أن السامع لم يتنبه له ، فنبه عليه اجمالا باسم الإشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا

ولك أن تخرج الآية عما نحن بصدده ، بأن يجعل الموصول الأول من توابع المتقين  
أما مجرورا بالوصف ، أو منصوبا بالاختصاص ، وتجعل الموصول الثاني مبتدأ ، وأولك  
خبره مراداً به التعريض لمن لم يؤمنوا من أهل الكتاب ، وستعرف التعريض ،

كالمحسوس المشاهد ، وإلى هذا أشار بقوله " فأجيب بأن أولك الموصوفين غير مستبعد  
ولا مستبعد أن يفوزوا ٠٠٠ الخ " أى ظاهراً من حالهم استحسانهم لاختصاصهم بالهدى  
والفلاح ، لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال .

فان قلت : إنما يصح غذا ، اذا لم يكن اسم المتقين مجازاً بحسب المآل ؟

قلت : لا يخفى ايضاً أن الذين يؤول حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك  
الاختصاص بالاستحقاق .

فان قلت : حصر الفلاح مستفاد من تصريح الخبر وتوسيط الفصل ، وأما حصر  
الهدى فكيف يفهم من قوله ( أولك على عدى ) ؟ (١) .

قلت : من حيث أنه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من  
( سدى للمتقين ) (٢) ومسير الى ذلك السبب اجمالاً ، فيكون من ترتب الحكم على الوصف  
المناسب المختص فيكون مختصاً ايضاً ، قوله " أن تندر " هذا وجه ثان في الآية ، وهو  
المختار كما سيأتى ، قوله " عندلوا على بيان الموجب " أى اندلوا ظاهراً منصلاً ، ولا  
فلاستيناف على الوجه الاول مندلو عليه ايضاً ليكون مطابقاً للسؤال عن السبب ، لكـ  
اندلوا خفى اجمالاً كما بيناء ، قوله " ولك أن تخرج الآية عما نحن بصدده " يعنى  
الاستيناف ، وإنما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لأنه — بحسب المعنى —  
وصف وتابع ، وكذا اذا جعل مرفوعاً على الاختصاص ، وكأنه لم يتعرض له لقلته ، ولكونه  
أقرب الى معنى الوصفية ، قوله " مراداً به " أى بالموصول الثانى مع خبره التعريض ،  
يريد أن فائدة اخراج الموصول الثانى عن كونه صفة للمتقين — كالموصول الأول — هى  
التعريض بأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد — عليه السلام — وهم ظانون أنهم  
على الهدى وظالمون أنهم يفلحون عند الله (٣) ، أى ذلكهم ذك فاسد ، وطمعهم

(١) من الآية ٥ سورة البقرة (٢) من الآية ٢ سورة البقرة

(٣) انظر : الكشاف ج ١ ص ٣٤

جاعلا الجملة برأسها من مستتبعات ( هدى للمتقين ) والفضل من هذه الوجوه  
لاستئناف ( الذين يؤمنون بالغيب ) لجهات فتأملها .

خائب ، وليسوا من الهدى والفلاح في شئ ، بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب  
المنزلة جميعا — لا بالتوراة وحدها — وأيقنوا بالآخرة على وجهه<sup>(١)</sup> ، — لا كما يزعمه  
أهل الكتاب — من أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى<sup>(٢)</sup> وأن النار لا  
تمسهم إلا أياما معدودات ، وأن التلذذ في الجنة ليس إلا بالنسيم والارواح المبهشة  
دون الطعام والمشارب والمناجح<sup>(٣)</sup> .

قوله " جاعلا " حال من ناعل " تجعل الموصول الثاني " أى جاعلا جملة والذين  
يؤمنون بما أنزل ( اليك . . . الخ من مستتبعات هدى للمتقين ، على معنى أن هذه  
الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين )<sup>(٤)</sup> .

فان قلت : كيف يصح هذا المصنف ، مع أن الجملة الاولى بيان حال الكتاب ،  
والثانية ليست كذلك ؟ .

قلت : من حيث أن المراد بالثانية التفسير المذكور ، فكأنه قيل : هو هدى  
للمتقين وليس هدى لليهود ، والثانية في حكم صفة الكتاب ، وقيل : الواو للحال ،  
وليس بظاهر . وإذا جعلت هذه الجملة برأسها — أى بتمامها — من مستتبعات وصف  
الكتاب ، امتنع عطف ( ان الذين كفروا )<sup>(٥)</sup> على ما قبله في هذا الوجه أيضا ، كما نرى  
الوجهين السابقين على ما سيأتى ، قوله " والفضل من هذه الوجوه لاستئناف — الذين  
يؤمنون بالغيب<sup>(٦)</sup> — لجهات " أما بالنظر الى الوجه الاول ، فلأن الاستئناف بمقد  
اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف ، بل هناك نوع  
غفول عن السبب المبين كما مر ، وأيضا : استئناف ( الذين يؤمنون بالغيب ) ينطوى على  
بيان الموجب وتلخيصه متصلا دون استئناف ( الذين يؤمنون بالغيب )<sup>(٧)</sup> أو لك — كما

(١) في " أ " على وجهها (٢) من الآية ١١١ سورة البقرة

(٣) ما ذكره مأخوذ من الكتاب ج ١ ص ٣٣

(٤) ما بين الفوسين ليس في الاصل (٥) من الآية ٦ سورة البقرة

(٦) من الآية ٣ سورة البقرة (٧) سائطة عن " أ "

وكذلك قوله - عز من نازل - ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين - تنزل على كل آفاك أثيم ) فصل ( تنزل على كل آفاك ) ليقع جوابا للسؤال الذى يقطر من قوله ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ) وهو : أى والله نبئنا على أى مخلوق تنزل ؟ ومن الآيات الواردة على الاستيناف قوله تعالى ( قال فرعون وبارب العالمين \* قال رب السموات والأرض وما بينهما ان كنتم موقنين \* قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الأولين \* قال ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون \* قال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون \* قال لئن اتخذت الها غيرى لأجعلنك من المسجونين \* قال أولو جنتك بشىء مبين \* قال نأت به ان كنت من الصادقين )<sup>(١)</sup> فان الفصل فى جميع ذلك بناء على أن السؤال الذى يستصعبه تصور مقام المأثولة من نحو : فماذا قال موسى ؟

عرفته - - وأيضا لا فصل ههنا بين منشأ السؤال وبين البواب بذكر صفات المسئول عنهم - بخلافه هناك - وأما بالنظر الى الوجه الثالث : فلأن الاستيناف فى تكثير الفائدة بتفليل اللفظ ، وأيضا الموصولان ههنا ينتظمان فى سلك واحد من الأعراب ويختلفان فى الوجه الثالث ، وأيضا تصحيح عطف الموصول الثانى على ما قبله فى الوجه الثالث بحتاج الى تكلف - كما تحفته آنفا - ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف ، وأما بالنظر اليهما معا ، فلأنه لا بد من تأويل الهدى : بزيادة الهدى والثبات عليه ، أو تأويل المتقين : بالضالين السائرين الى التقوى ، وعلى التقديرين ، يحسن استيناف ( الذين يؤمنون بالغيب ) وأما استيناف أولئك ، والابتداء ( بالذين يؤمنون بما أنزل اليك )<sup>(٢)</sup> فيحوجان - على تقدير الصيرورة - الى تكلف فى وصف الضالين بتلك الصفات المجراة على المتقين .

قوله " فصل - تنزل على كل آفاك أثيم " (٣) - ليقع . . . الخ ، اعترض عليه : بأن الجملة الأولى طلبية ، فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا ، لا للاستيناف - ؟

وأجيب : بأنه لامنافاة فى اجتماع أسباب الفصل ، وكأنه نبه بقوله " يقطر " الى أن هذا السبب - أعنى الاستيناف - فى غاية الظهور ، نأسند الحكم اليه مع قطع النظر

(١) الآيات ٢٣-٣١ سورة الشمرات (٢) فى " ج " بما أنزل . أولئك وهى من الآية (٣) من الآية ٢٢٢ سورة الشمرات (٤) سورة البقرة .

فماذا قال نرعون ؟ وكذلك قوله ( قالوا وجدنا آبائنا لها عابدين \* قال لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين \* قالوا اجئتنا بالحق أم أنت من اللامعين )<sup>(١)</sup> الفصل بناءً على ماذا قال ؟ وماذا قالوا ؟ وكذلك قوله ( هل أتاك حديث إبراهيم المكرم \* إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون \* فراغ إلى أهله فجاء \* بمعجل سمين \* ففره إليهم قال ألا تأكلون \* فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف )<sup>(٢)</sup> قد رجع قوله ( فقالوا سلاماً ) ماذا قال إبراهيم وقت السلام ؟ ومع قوله ( ففره إليهم ) ماذا قال وقت التفريب ؟ ، ومع قوله ( فأوجس منهم خيفة ) ماذا قالوا حين رأوا منه ذلك ؟ وسلوك هذا الأسلوب في القرآن كثير ، ومن أمثلة البدل قوله :

أنقول له أرحل لا تنمين عندنا \* والا فكُن في السر والنجوى مسلماً  
فصل لا تنمين عن أرحل لقصد البدل ، لأن المنسود بن كلابه هذا كمال إظهار الكراهة لاقابته بسبب خلاف سره العلن ، ونوله : لا تنمين عندنا أو في بتأدية هذا المنسود من قوله : أرحل ، لدلالة ذاك عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيد ، ودلالة هذا عليه بالمداغة مع التأكيد ،

عن صلاحية الكلام السابق للمصنف وعدمها ، لأن من المعلوم أن القصد إلى كونه جواباً لذلك السؤال ، والأناك : الكذاب ، والاثيم : كثير الاثم ، والضيف : يطلق على الواحد والجماعة ، ويؤنى الأصل : بعد رغبته ، وكانوا اثني عشر ملكاً وإنما جعلهم ضيفاً لأنهم كانوا في صورة الضيف ، أو لأنهم كانوا ضيفاً في حساب إبراهيم — عليه السلام — ومعنى المكرمين : أنهم مكرمون عند الله ، قال الله تعالى ( بل عباد مكرمون )<sup>(٣)</sup> أو عند إبراهيم حيث خدمهم بنفسه ، وأخدمهم إمرأته و " إذ دخلوا " نصب بالمكرمين — ان حمل على المعنى الثاني — والا نبما نى ضيف من معنى الفصل ، أو بأغمار اذكره ، وجاز أن ينصب بحديث — وان لم يرد به معناه المصدرى — وأراد بقوله ( منكرون ) أنهم ليس من معارفه ، أو من جنس الناس الذين عهد لهم ، أو كان هذا سؤالاً لهم عنهم ٢٤٧ — أى أنتم قوم منكرون — نصر فونى عن أنتم ؟ ( فراغ ) أى ذهب بخفية من غيوغسه

(١) الآيات ٥٣-٥٥ سورة الأنبياء (٢) الآيات ٢٤-٢٨ سورة الذاريات

(٣) من الآية ٢٦ سورة الأنبياء

وكذلك قولته تعالى ( بل قالوا مثل ما قال الأولون \* قالوا أنذا متا وكما تراءا وعظاما  
أنا لمبعوثون )<sup>(١)</sup> فصل ( قالوا أنذا متا ) عن ( قالوا مثل ما قال الأولون ) لقصد  
البدل ، ولك أن تحمله على الاستئناف لما فى قوله : مثل ما قال الأولون ، من الاجمال  
المحرك للسامع أن يسأل : ماذا قالوه ؟ وكذلك قوله ( أمدكم بما تعملون \* أمدكم بأنعام  
ونين \* وجنات وعيون )<sup>(٢)</sup> الفصل فيه للبدل ، ويحتمل الاستئناف ،

كما هو دأب المضيف ، والمهمزة فى ( ألا تأكلون ) انكارا لترك الاكل أو حث عليه " فأوجس"  
أى أضره ، وانما خانهم لظنه أنهم يريدون به سوء ، حيث لم يتحرموا بطعامه ، وعن ابن  
عباس رضى الله عنه وقع فى نفسه أنهم مالتة أرسلوا للمذاب<sup>(٣)</sup> ، قوله " فى القرآن  
كثير " تقديم فى القرآن على عامه : لمجرد الاهتمام - دون الحصر لأن سلوك هذا الأسلوب  
كثير فى غيره أيضا .

قال : " ومن أشلة البدل " - المثال الاول : يجرى مجرى بدل الاشتمال ، لأن  
عدم الاقامة مغاير للارتحال<sup>(٤)</sup> وغير داخل فيه - مع ما بينهما من الملازمة - والمثال  
الثانى والرابع : يجريان مجرى بدل الكل ، والثالث : يجرى مجرى بدل البعض ، لدخول  
الثانى فى الأول ، قوله " كمال اظهار الكراهة لانامته " وذلك لأن الرجل اذا كرهه  
اقامته يصاحبه - لمثاله سره علنه - نريما رمز الى كراهته رمزة خفية ، وربما أرسله  
فيما لا يعنيه نيفهم منه ذلك ، فاذا قيل له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة ، لأنه  
يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة ، فان اراد بالتضمن : المعنى  
اللغوى الشامل للالتزام فلا اشكال ، وان اراد الاصطلاحى فهو يعنى على أن الامر  
بالشئ يتضمن النهى عن غيره - بمعنى أنه جزؤه - كما ذهب اليه جمع - وعلى أن  
مدلول النهى هو الكراهة ، كما أن مدلول الامر هو الارادة ، فتكون كراهة الاقامة جزء  
لمدلول " رحل " وعلى هذا المذهب : يكون دلالة ( لاتفيين ) على كراهة الاقامة  
مطابقة اصطلاحا أيضا .

(١) الآيتان ٨٢ و ٨١ سورة المؤمنون (٢) الآيات ١٣٢ - ١٣٤ سورة الشعراء  
(٣) انظر : الكشف ج ٤ ص ١٨ - ١٩ فقد نقل الشارح المعنى من عبارته  
(٤) البيت من ( الطويل ) ولا يصرف تأوله ، معانيد التخصيص ج ١ ص ٩٤ ، والايضاح  
ج ١ ص ١٥٣ والمصباح ص ٣٠ .



وكذلك قوله ( اتبعوا المرسلين \* اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون )<sup>(١)</sup> لم يهدف ( اتبعوا من لا يسألكم ) للهدل ، ومن أمثلة الايضاح والتبيين قوله تعالى ( ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين \* يخادعون ) لم يهدف ( يخادعون ) على ما قبله ، لكونه موضحا له وبينا ، من حيث أنهم حين كانوا يؤمنون بالسنتهم أنهم آمنوا - وما كانوا مؤمنين بثلوسهم - فند كانوا في حكم المنافقين

وأما اذا قيل : أن النهي يستلزم الكرامة فيحمل المطابقة على مانته زياد تظهور بالقياس الى دلالة " ارحل " ، قوله " مثل ما قال الأولون " ان أريد به ما نزل عنهم من قولهم ( انذا متنا ) الخ - كما هو الظاهر - كان مثالا لهدل الكل على ما مر ، وان أريد به ما هو أعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث ، فلا وجه للحمل على الاشتغال ، ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع ، لأن احتماله اياه بعيد جدا ولا لكون الكلام الثاني أوفى بتأدية المراد في المثاليين الأخيرين لظهوره ، وأما المثال الثاني : فهو مما ليس فيه الكلام السابق وانما بتمام المراد ، فأبدل منه ما ينفي به ، قوله " لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له وبينا " وذلك أن قولهم ( آمنا بالله وباليوم الآخر )<sup>(٢)</sup> كلام كاذب يوشم السامعين أنهم آمنوا فيحتمل أن يكون على وجه الخداع<sup>(٣)</sup> لأغراض لهم في ذلك وأن لا يكون ، نازيل هذا الخناء بيخادعون ، وبين أنهم قالوا ذلك خداعا ، وجوز في الكشف : أن يكون مستأنفا<sup>(٤)</sup> ، كأنه قيل : ولم يدعون الايمان كاذبين ، وما رفقهم في ذلك ؟ فقيل ( يخادعون )<sup>(٥)</sup> ، والحمل على البيان أولى ، لأنه ايناج لما سبق وتصريح بأن قولهم هذا مجرد خداع وأيضا الخداع ليس له لوبا لذاته ، فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شائيا ، وانما قال : " في حكم المخادعين " لأن مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح ، لأن عـلام الفيوب لا يخدع ، والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع ، والمؤمنين - وان جازوا يخدعوا - لم يجز أن يخدعوا ، وانما قيل : ( يخادعون ) لأن صورة منحهم مع الله والمؤمنين - حيث يتظاهرون بالايمان وهم كانوا - صورة منح المخادعين ، وكذا

(١) الآيتان ٢٠ ، ٢١ سورة يس (٢) من الآية ٨ سورة البقرة .

(٣) تقول : خدعه ، أى ختله وأراد به المكروه من حيث لا يحلم ، والاسم الخديعة .

(٤) الكشف : ج ١ ص ٤٥ . (٥) من الآية ٩ سورة البقرة .

وقوله تعالى ( فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى ) لم يعطف ( قال ) على ( وسوس ) لكونه تنسيرواله وتبيينا .  
ومن أمثلة التثنية والتأكيد قوله تعالى ( ألم \* ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين ) لم يعذف ( لاريب فيه — على — ذلك الكتاب ) حين كان وزانه نى الآيـة وزان نفسه فى ثولك : جاعى الخليفة نفسه ، أو وزان بينا فى ثولك : هو الحق بينا ، يد لك على ذلك . أنه حين بولخ فى وصف التاب ببلوغه الدرجة القصيا من الكمال والونور فى شأنه تلك البالغة ، حيث جعل المبتدأ لفظة : ذلك ، وأدخل على الخبر حرف

صورة صنع الله والمؤمنين معهم ، حيث اجرؤا عليهم أحنام المسلمين مع كونهم عند هم فى عداد شرار الكفرة وأهل الدرك الأسفل من النار صورة الخداع أيضا .

وقد يقال : ( يخادعون ) بمعنى بخدعون ، إلا أنه أشج على صيغة المتاعلة مبالغة ، لأن الفعل اذا غلب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم ، لزيادة قوة الداعى اليه عند المبالغة ، ويؤيده قراءة أبى حيوة ( يخدعون الله والذين آمنوا )<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا فالمنافقون فى حكم المخادعين ، أو خادعون حقيقه ، أن أريد يخدم الله خدع رسول ، لأنه الناطق عنه بأوامره ونواهيه ، قوله " فوسوس اليه الشيطان " <sup>(٢)</sup> الوسوسة القول الخفى بقصد الاضلال ، يقال وسوس اليه ، أى ألقى الوسوسة اليه ، ووسوس له : أى فعل الوسوسة لأجله ، واضانة الشجرة الى الخلد ، على معنى أن الأكل منها سبب بزعمه — لخلود الأكل فى الجنة وأن لا يموت أبدا ( وملك لا يبلى ) أى لا يتطرق اليه نقيان فضلا عن الزوال <sup>(٣)</sup> .

قوله " لم يعطف لاريب فيه — على — ذلك الكتاب " <sup>(٤)</sup> ظاهر كلامه هذا مبنى على ما هو المختار فى الكشاف <sup>(٥)</sup> : بن أن ( ذلك الكتاب ) جملة على حدة ، و ( لاريب فيه )

(١) انظر الكشاف ج ١ ص ٤٤ (٢) من الآية ١٢٠ سورة طه

(٣) هذا مأخوذ من عبارة الكشاف ج ٣ ص ٧٣

(٤) من الآية ٢ سورة البقرة

(٥) الكشاف : ج ١ ص ٢٩

التعريف بشهادة الأئمة — كما سبقت — كان عند السامع قبل أن يتأمل مظنة أن ينظمه في سنك ما قد يرمى به على سبيل الجزاف من غير تحقق وإيمان ، نأتيه (لأرب فيه) ننيا لذلك ، وقد أصيب به المحز ، اتباع نفسه ، الخليفة إزالة لما عسى يتوهم السامع أنك في قولك : جاعى الخليفة متجاوز أو ساء ، وتبرير كونه حالا مؤكدة ظاهر

جملة أخرى ، و (عدى للمتقين) جملة ثالثة محذوفة المبتدأ ، وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق ، لكونها متأخية آخذا بعضها من بعض ، قوله "حين كان وزانه" أى قياسه ونسبته ، وهو فى الأصل : مصدر وازن موازنة ، وقد يطلق على ما يوزن<sup>(١)</sup> به ، جعل (لأرب فيه) بالقياس الى (ذلك الكتاب) تارة : بمنزلة التأكيد المعنوى ، وأخرى : بمنزلة الحال المؤكدة ، وبين الأول بقوله : "يد لك على ذلك" أى على كونه "بمنزلة نفسه" نى جاء الخليفة نفسه ٠٠٠ الخ "ثم حكم بأن تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهر — كما ستطلع عليه — والى ميرنى (أنه) للشأن ، وكلية "حين" ههنا مستعملة استعمال لما ، وجوابها "كان عند السامع" أى كان الكلام الممثل على وعرف الكتاب بتلك البالفة "مظنة أنه يرمى به على سبيل" المجازفة والمساغة ، فينظمه السامع فى سلكه ، و "بولغ" مسند الى قوله "فى وعرف الكتاب" وضمير "شأنه" للكمال ، و "تلك البالغة" مصدر بولغ و "حيث جعل" قيد لبولغ وكذا قوله "بشهادة" قيد له بعد تنيده بالقيد الأول ، و "الأصول" هى النواعد التى سبقت : من أن اسم الإشارة للبعيد ، اذا استعمل نى التريب ، و "الأصول" هى النواعد التى سبقت : من أن اسم الإشارة للبعيد ، اذا استعمل فى القريب أناد — بحسب المقام — بعد الدرجة وعلو المرتبة ، ومن أن المسند اذا عرفته بلام الجنس ، أاد الانحصار نى المسند اليه ، ومن أن الحصر اذا لم يكن حقيقيا ، كان مبالغة فى كماله ونقصان ما عداه حتى التحن بالعدم ، فصار الجنس منحصرا فيه لذلك نيؤل المعنى الى : أن هذا الكتاب البالغ فى كماله أعلى درجات الكتب هو الذى يستحق أن يسمى كتابا — دون غيره — ، والجزاف : — بالكسر — مصدر جزاف ، أى أخذ الشئ بغير تدبير ومعرفة بكميته ، والفعل فى "نأتيه" مسند الى (لأرب فيه) أى جعل (لأرب فيه) تابعا (لذلك الكتاب) نيا لأن يكون مظنة أن ينظمه السامع

(١) فى "أ" على ما يوازن به

وكذلك فصل ( هدى للمتقين ) لمعنى التزير فيه للذى قبله لأن قوله ( ذلك الكتاب لا ريب فيه ) مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا ونوله ( هدى للمتقين ) تنديرا — كما لا يخفى — هو هدى ، وأن معناه نفسه هداية محضة بالغة درجة لا يكتنه كمها ، وأنه فى التأكيد والتفجير لمعنى : أنه كامل فى الهداية كما ترى ، ولما بيان أن ما قبله مسوق لما ذكره ، فما ترى من النظم الشاهد له لأحرازه فصب السبق فى شأنه ، وهو ذلك الكتاب

قبل التأمل فى سلك ما يجوز فيه ، " وقد أعيب بـ " أى بـ لك الاتباع " المحرز " ( و " اتباع نفسه الخليفة " مصدر " نأتمعه " والحاصل : أن ( لا ريب فيه ) لدفع توهم المجازفة فى الكلام ، كما أن نفسه ، لدفع توهم التجوز أو السهو فى الحكم ، ثم الظاهر مما ذكره : أن الضمير المجرور نى ( لا ريب فيه ) راجع الى الكلام السابق — أعنى ( ذلك الكتاب ) — كأنه قيل : لا ريب ولا مجازفة نى هذا الكلام ، بل هو صادر عن تحقيق واتقان ، وجاز أن يعود الى ما اشير اليه بذلك — كما يتبادر من نظم الآية — ويكون مع ذلك دائما للمجازفة أيضا ، لأن نى الرب عن الشئ " شهادة وتسجيل لكماله ، لأنه لا كمال أكمل مما للحق اليقين ، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة ، وإنما كان تقرير كونه حالا مؤكدة ظاهرا ، لأنه يؤكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذى هو الكتاب ، كما أن ( بينا ) يؤكد معنى الخبر الذى هو الحق ، قوله " وكذلك فصل " عطف على قوله " لم يحطف ( لا ريب فيه ) على ذلك الكتاب ) ، واللام فى نوله " للذى قبله " متعلقة معنى بالتزير ، والضمير المجرور " لهدى للمتقين " وفى نوله " لأن قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه ، مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا " إشارة الى أن ( ذلك الكتاب ) متبوعا ( لا ريب فيه ) مقيدا به صار يؤكد ( بهدى للمتقين ) بناء على أن دفع توهم المجازفة من الكلام تنمى له ، فلا يتجه : أن الاولى على ما ذكره أن يحطف ( بهدى للمتقين ) على ( لا ريب فيه ) لاشتراكهما نى انهما تأكيدان لذلك الكتاب ؟ والمذكور فى الكشف : أن ( هدى للمتقين ) تأكيد ( لا ريب فيه ) كمالا لا بهيئة تأكيد ( لذلك الكتاب ) <sup>(١)</sup> ، قوله " وان معناه " — بكسر الهمزة — جملة حالية ، أو معدونة على جملة " تقديره هو هدى " فيكون أيضا خبرا عن المبتدأ الذى هو قوله " هدى للمتقين " <sup>(٢)</sup> ، وكون نفس الكتاب هداية محضة ، مستفاد من حمل المصدر عليه ، وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كمها

ثم من تعفيه بما ينادى على صدق الشاهد ذلك النداء البليغ و (لاريب فيه) وانك لتعلم أن شأن الكتب السماوية الهداية لا غير ، وبحسبها يتفاوت شأنهم في درجات الكمال ، وكذلك قوله (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) \* ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة (فويل قولهم لا يؤمنون) لما كان مقررا لما أنادى قوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) من ترك اجابتهم الى الايمان ،

مستناد من تنكير هدى ، قوله " واما بيان " أى واما تبين أن ما قبل ( هدى للمتقين ) مسوق لما ذكر — أى لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا — فما تراه من النظم " الشاهد له " أى للتنزيل ، قوله " لاحترازه " اما بدل اشتمال باعادة البارة ، أو اللام فى موضع ٢٥٠ الباء ، أى الشاهد باحراز التنزيل فصب السبق فى شأن التنزيل — أعنى ما هو المشهود منه وأنزل لاجله — " وهو " أى ذلك النظم الشاهد تلك الشهادة ، وقوله " ثم من تعفيه " عطف على " من النظم " وانما أورد لفظ " ثم " تنبيهها على الترفى ، فان تروية الشاهد وتركيبه متراخية الرتبة عن أصل الشهادة ، وانما وصف النداء بالبليغ لكون الريب مغنيا بلا النافية للجنس ، قوله " وانت " يعنى : وانك بعد ما عرفت أن ذلك الشاهد الصدق يشهد باحراز التنزيل فصب السبق فيها هو شأنه والمشهد منه ، ليعلم أن شأن الكتب السماوية <sup>(١)</sup> وما هو المشهود الاصلى منها هو الهداية لا غير ، وبحسب الهداية يتفاوت شأن الكتب فى درجات الكمال ، لأن كمال الشئ ، انما هو بحصول ما قصد به ، فاذا دل ذلك النظم على علو شأنه ، ورفعة مرتبته ، بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله فيه ، فقد دل على كمال كونه هاديا ، نصار ( هدى للمتقين ) كالتأكيد اللفظى لما قبله بحيث اتحد معناهما فى المآل — بخلاف ( لاريب فيه ) — فانه كالتأكيد المعنوى لما قبله كما مر ، قوله " وكذلك قوله تعالى : ان الذين كفروا " <sup>(٢)</sup> عطف على قوله " من أمثلة التبرير والتأكيد قوله تعالى : ألم يكن لك الكتاب " <sup>(٣)</sup> — لا على قوله وكذلك فصل : هدى للمتقين " — ان ليس الكلام فى فصل ( ان الذين كفروا ) عما قبله

(١) فى الاصل : لتعليمه أن الكتب السماوية

(٢) من الآية ٦ سورة البقرة

(٣) الايتان او ٢ سورة البقرة

وكذلك : فصل نوله ( ختم الله على قلوبهم ) لما كان بمثابة لا يؤمنون ، من جهة أخرى ونرى : أن عدم التناوت بين الانذار وعدم الانذار ، لما لم يصح الا فى حق من ليس له قلب يخلص اليه حتى ، وسمح يدرك به حجة ، وبصر يثبت به عبرة ، ونفع نوله ( ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ) مشررا كما ترى .

— فانه لكمال الانطباع كما سيأتى — بل فى فصل ( لا يؤمنون — وختم الله ) فانه لكمال الاتصال ، وذلك : أن ( لا يؤمنون ) مقرر لما أفاده نوله " سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم " (١) ، من ترك اجابتهم الى الايمان " فان المنصود بالتسوية ترك الاجابة ، فلا يؤمنون ، بمنزلة التأكيد اللفظى لما قبله ، وكذلك ( ختم الله ) مقرر أيضا لما أفاده تسوية الانذار وعدمه من أنه ليس لهم قلب يخلص اليه حتى — أى يصل اليه خالصا — ولا سمح يدركون به حجة ، ولا بصر يثبتون به عبرة ، ولما كان انتفاء ( سلامة ) (٢) تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها ، كان ( ختم الله ) بمنزلة التأكيد المنوى لها .

فان قلت : علا جعل ( ختم الله ) تأكيدا لقوله ( لا يؤمنون ) ؟ .

قلت : لعدم دلالة ( لا يؤمنون ) على مضمون ( ختم الله ) .

لا يقال : فاذا كانا تأكيدين لعدم التناوت بين الانذار وعدمه ، كان الأولى

عطف أحد التأكيدين على الآخر ؟ .

لانا نقول : التأكيد الأول من تنمة المؤكد بالثانى على ثياس ما تقدم ، وقد يقال

( ختم الله ) استئناف وليس ببعيد ، وأما قوله تعالى ( ولهم عذاب عظيم ) (٣) ، فالظاهر

أنه عطف على جملة ( ان الذين ) أو على خبر ان — لا على أحد التأكيدين — لأن

ثبوت العذاب الأليم لا يتبادر منه تفرير التسوية كما فى التأكيدين السابقين ، قوله " كما

ترى " أى كالتفهير الذى ترى ، نوله " وكذلك نوله : انا محكم " (٤) أى هو أيضا من أمثلة

التفهير والتأكيد ، وقوله " لما كان المراد . . . الخ " بيان لكون الآية من هذا القبيل ،

(٢) ليست فى " أ "

(٤) من الآية ١٤ سورة البقرة

(١) من الآية ٦ سورة البقرة

(٣) من الآية ٧ سورة البقرة

وكذلك قوله (انا همكم انما نحن مستهزئون) لما كان المراد : باننا همكم هو : انا همكم قلوبا ، وكان معناه : انا نوحهم أصحاب محمد الايمان ، وقع قوله ( انما نحن مستهزئون ) مفررا ، ولك أن تحمله على الاستيغناء ، لانها ب ( انا همكم ) وهو قول المنافقين لشياطينهم ، الى أن يقول لهم شياطينهم : فما بالكم ان صح انكم معنا توافقون أصحاب محمد ؟ وكذلك قوله " ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم " فصل ( ان هذا ) لكونه مؤكدا للأول في نفى البشرية ، ولك أن تقول : الذي عليه العرف متى قيل نسي حق انسان ( ما هذا بشرا ) ما هو بآدمي — في حال التعظيم له — والتعجب مما يشاهد منه ، من حسن الخلق ، هو أن يفهم منه أنه ملك ، فوقع قوله ( ان هذا الا ملك ) تأكيداً للملكية ففصل ، وكذلك قوله ( كان لم يسمحها كان في أذنيه ونرا ) الثاني مفرر

وقوله " انا همكم قلوبا " — بفتح الهمزة — اذ المراد : هو المعنى ، وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى ، وكذا الحال في سمزة " انا نوحهم " وضمير معناه ( لقوله )<sup>(١)</sup> انا همكم قلوبا ، قوله " وقع قوله : انما نحن مستهزئون " مفررا<sup>(٢)</sup>

وجه التفسير : أن ايها الايمان ، يتضمن نفيه ، والاستهزاء بأشله يتضمنه أيضا فكان الثاني مفررا للأول .

وقد يقال : معنى الاول : الثبات على اليهودية ، ومعنى الثاني : دفع الاسلام ، لأن المستهزى بالشئ " المستخف به دافع له قطعا ، ودفع نقيض الشئ " : تأكيد لثباته<sup>(٣)</sup> ، ومنطوق ( ما هذا بشرا )<sup>(٤)</sup> يؤكد مفهوم ( ان هذا الا ملك )<sup>(٥)</sup> — أعني : نفى البشرية — وفهم الاول — أعني اثبات الملكية — يؤكد منطوق الثاني ، وانما قال في " حال التعظيم " لأن نفى الآدمية في مقام التحنير ، يفهم منه عرفا اثبات الشيطانية ، أو السبعية ، أو البهيمية ، وقوله " كان في أذنيه ونرا " — أي ثغلا من السماع — مفرر لقوله ( كان لم يسمحها ) وهو جملة وثعت حالا من ضمير ( ولي مستكبرا ) قال : " ومن أمثلة الاندفاع للاختلاف خبرا وطلبا " : — ندبه لأنه أغوى نفسه

(١) زائدة في " أ " (٢) من الآية ١٤ سورة البقرة

(٣) ما ذكر مأخوذ من الكشاف ج ١ ص ٥٠

(٤) من الآية ٣١ سورة يوسف

(٥) من الآية ٧ سورة لقمان ، وجوز صاحب الكشاف كونها استيغناء ، ج ٣ ص ٣٨٨

للأول ، ومن أمثلة الانشاع للاختلاف خبرا وطلبا قوله :-  
وقال رائد هم ارسوا نزاولها \* فكل حتف امرى يجسرى بمقدار  
وقوله :

ملكته حبلى ولكته \* ألقاه من زهد على غارى  
وقال انى نسى الهوى كاذب \* انتقم الله من الكاذب  
لأنه أراد الدعاء بقوله : انتقم الله ،

كمال الانشاع ، والمراد : أن لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والرائد :  
هو الذى يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاً - من راد يرود ، اذا جاء وذهب - يقال :  
أرست السفينة ، ألفت مرساتها لتنف ، والمزاولة : المعالجة والضمير للحرب ، وقوله  
" فكل " تعليل للأمر بالارساء للمزاولة ، والحتف : الهلاك يجرى بمقدار ما يقدر من الله ،  
وقيل : فى ديوان الأخطل<sup>(١)</sup> (وقال سيدهم) والضمير للسفينة ، وذلك لأنهم لما رأوا  
مائيتها من الأموال طمعوا فى أخذها ، فأمر سيد القوم الملاحين أن يرسوا ليأخذوها ،  
فان قلت : أرسوا جملة لها محل من الاعراب ، والكلام فى جمل ليس لها محل  
منه ؟

قلت : النظر ههنا الى المحكى - أعنى كلام الرائد - دون الحكاية ولا  
اعراب لها فى المحكى ، وقد ينال : الكلام عام متناول لما له محل أيضا ، فان الاختلاف  
خبرا وطلبا ، يوجب الفصل بين الجمل مطلقا ، وليس ريشى<sup>(٢)</sup> ، فان الجمل التى لها  
محل من الاعراب - كما صرح به بعضهم - فى حكم المنردات ، يكفى فى كون المطف  
بالواو بنيتها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التناث الى ذلك الاختلاف وعدمه ، ألا يرى

(١) وهذا البيت من ( الدويل ) وشارح ديوان الأخطل قد ألقاه بنصيدة  
للأخطل معلّمها :

مازال فينا رباط الخيل معلمة

وفى كليب رباط الذل والعار

قالها يهجو جريرا ، كما نسبه سيويه أيضا للأخطل ، وأما صاحب معاهد  
التصنيف فقد نفى كونه للأخطل ، ديوان الأخطل ص ٢٢٦ ، وكتاب سيويه :  
ج ١ ص ٤٥٠ ، ومعاهد التصنيف ج ١ ص ٩٢ ، والإيضاح : ج ١ ص ١٥٠ ،  
وعروس الانراج : ج ٣ ص ٢٢ .

(٢) يرد على السعد ، المطاوع ص ٢٥٢



وكذلك قولهم : مات فلان رحمه الله ، وكذلك قولهم : لا تدن من الأسد يأكلك ، وهل تصلح لى كذا أدفع اليك الأجرة — بالرفع نيهما — وغير ذلك مما عوفى هذا السلك منخرط ،

الى قوله تعالى ( وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل )<sup>(١)</sup> فان هذا المطفئى الحكاية دون المحكى ، والسرنى ذلك : أن الجمل التى لم يحل من الاعراب وائحة موقم المفردات ، وليست النسب التى بن أجزاءها مقسودة بالذات ، فلا التفت الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية — خصوصاً فى الجمل المحكية بعد القول — بل الجمل حينئذ فى حكم المفردات التى وثقت على موقعها ، لظهور فائدة المطفئى هنا بالواو ، بخلاف ما لم يحل لها ، فان نسبتها مقسودة بذواتها ، فتمتص صفتها المعارضة لها ، ٢٥٢ وليس يظهر فائدة المطفئى بينهما بالواو الا بتأمل — كما مر — ويقضى أن يكون بينهما مزيد مناسبة كما لا يخفى ، وقد صرح المصنف فى سورة نوح بصحة نولك : قال زيد نودى للصلاة وصل فى المسجد<sup>(٢)</sup> ، كما ذكرناه سابقاً ،

قوله " ملكته حبلى " تمليك الحبلى عبارة عن الانثياد والدخول تحت التصرف التام والثاقب على غايته — أى تأمل — عبارة عن التخليه وعدم الالتفات اليه لفلة الرغبة فى مواسلته والتصرف فيه ، " وقال انى فى الهوى كاذب " أى قال انك فى دعوى محبتى كاذب ، الا أن الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه<sup>(٣)</sup>

وقوله " بالرنج فيهما " أى يأكلك ، وأدفع " وذلك لأن الرنج فيهما يخرجهما عن صلاحية المطفئ ، ويجعلهما جزاء شرط محذوف — أى ان تدن يأكلك — على مذهب

(١) من الآية ١٧٣ سورة آل عمران (٢) انظر الكشف ج ٤ ص ٤٩٦  
(٣) والبيتان من ( السريج ) وعد عما عبد القاهر من شبه كمال الاتصال ، حيث جعل انتقم الله بجوابا لسؤال هو : فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب ؟ وأيد ، صاحب عروس الانراج ، وقادلهما : محمد اليزيدى ، كما نرى دلائل الاعجاز عن ١٥٥ ، وفى الاغانى ج ٢٢ ص ١٦٤ أنها لابراهيم بن المدبر ، وفى معاهد التنصيص ج ١ ص ٩٢ ترددت نسبتها بين محمد اليزيدى ، وابراهيم الدائنى ، وانظر : عروس الانراج ج ٣ ص ٢٩ ، والايضاح ج ١ ص ١٥٠

ومن أمثله لخبر الاختلاف — ما ذكره — تكون في حديث ويضع في خاطرك بغتة حديث آخر لاجماع بينه وبين ما أنت فيه بوجه ، أو بينهما جاع غير ملتفت اليه ، لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داح . فتورده في الذكر مفصلاً ، مثال الأول : كنت في حديث مثل : كان معي فلان فقراً ، ثم خنار ببالك أن صاحب حديثك جوهرى ولك جوهره لا تعرف قيمتها ، فتمغب كلامك أنك تقول : لى جوهره لا أعرف قيمتها بل أرى أنها ؟

الكسائي<sup>(١)</sup> ، وان تصلح أدفع اليك الأجرة .

فان قلت : لماذا أسند الفصل في "نزاولها" و"ياكلك" و"أدفع" الى الاختلاف دون الاستئناف — مع كونه محتملاً ؟ .

قلت : لأن الاختلاف ظاهر التحقق ، فالاسناد اليه أولى .

فان قيل : عطف "انتم" على الخبر الذى يليه مما لا يجوز ، والا لشاركه نى كونه متولاً للمحبوب ؟ .

وأجيب : بأن المراد : ترك عطفه على قال — وقد يقال : اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين<sup>(٢)</sup> ، وربما يجعل استئنافاً بتقدير : قلت انتقم الله ، جواباً لماذا قلت ؟ .

قوله "ومن أمثله" أى من أمثلة الانقطاع لخبر الاختلاف — ويعنى به : القسم الثانى من كمال الانقطاع — وهو انتفاء الجاع بعد اتفاق الجملتين فى الخبرة — ، قوله "ويضع فى خاطرك بغتة"<sup>(٣)</sup> أى فى أثناء الحديث الذى يكون فيه ، قوله "مثال الأول : كنت فى حديث" أى مثال الأول هذه القصة ، قوله "وان خاتمى هذا" عطف على مقدر — أى وان خاتمك على ما وصفت وان خاتمى — وترك المدالف فى قوله ان خاتمى ضيق لا يخلو عن نكتة ، قوله "لنبو"<sup>(٤)</sup> مأمك من الجمع بين ذكر الخاتم وذكر

(١) انظر مذهبه فى : الايضاح لابن الحاجب . الورقة ١٤٨

(٢) فى "أ" السبب

(٣) تنول لقيته بغتة ، أى نجاه

(٤) تنول : نبا الشئ عنى ، أى تجانى وتباعد

فتفصل ، ومثال الثانى : وجدت أسهل مجلسك فى ذكر خواتم لهم ، يقول واحد منهم :  
خاتمى كذا — يصفه بحسن صياغة وملاحة نقش ، ونفاضة فص ، وجودة تركيب ، وارتناج  
قيمة — ويقول آخر : وان خاتمى هذا سىء الصياغة ، كرهه النقش فاسد التركيب ، ردىء  
فى غاية الرداءة ، ويقول آخر : وان خاتمى بديع الشكل خفيف الوزن ، لطيف النقش ،  
ثمين القصد — الا أنه واسع لا يمسكه اصبعى — وانت كما قلت : ان خاتمى ضيق ، تذكرت  
ضيق خفك وعناءك منه ، فلا تنول : وخنى ضيق ، لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم  
وذكر الخف ، فتختار القдах ناولا : خفى غيق قولوا ماذا أعمل ؟ ، أو يكون فى حديث  
قد تم ومعك حديث آخر بصيد التعلقى به تريد أن تذكره فتورده فى الذكر مفصلا ،  
مثل ما تنول : كتاب سيبويه — رحمه الله — والله كتاب لانظير له فى فنه ، ولا غنى لأمريء  
فى أنواع العلوم عن لاسيما فى الاسلامية — فانه فيها أساس ، وأى أساس ؟ ان  
الذين رخصوا بالجهل لا يدرون ما العلوم ؟ وما أساس العلوم ؟ فتفصل : ان الذين

الخف فيه تنبيه على أن هذا الجامع قد يعتبر فى بعض المقامات ، كأن يكون مثلاً  
فى تعداد الأمور التى يتعلّق بك بيان أحوالها فتقول : كم ثوبى واسع وخاتمى غيق ،  
وخنى كذلك ، فتفصل . لكن مقام اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكر خفك  
مع خاتمك ، وكذا فى نوله قبيل هذا " أو بينهما جامع غير ملتفت اليه " اشعار بما ذكرنا ،  
أيضا ، فان ما لا يصلح أن يكون جامعا فى شىء من هذه المقامات لا يسمى جامعاً ،  
وقد سبق منا كلام فى هذا المذهب ، فليكن منك على بال ، ولا تلتفت الى ما يتوهم :  
من أن قول المصنف ههنا سريع نى أن الاتحاد فى المسند لا يصلح جامعاً بين  
الجمليتين أصلاً ، بل لابد من الجامع بين المسند اليهما ايضاً (١) .

وقوله : " أو يكون فى حديث " عطف على " يكون فى حديث " ونسيم له — كما  
يشعر به نوله بغتة ، وقد تم — والأقسام ثلاثة :

الاول : أن لا يكون بين الحديثين تعلّق أصلاً .

الثانى : أن يكون بينهما جامع غير ملتفت فى ذلك المقام ، وقد عرنتهما .

الثالث : أن يكون بينهما تعلّق ما ، لكنه لا يصلح جامعاً أصلاً ، كما يدل عليه قوله ٢٥٣

(١) هذا رد لكلام سعد الدين ، انظر : شرحه للمنتاح ، الورقة ١٥٧

رضوا بالجهل عما قبله ، لكون ما قبله حديثا عن كتاب سيويه ، وأنه حقيق بأن يخدم  
وكون ما عقبته به حديثا عن الجهال ، وسوء ما أثر لهم بجهلهم ، وثوله — عزاسمه — ( ان  
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ) من هذا القبيل ، قطع ( ان الذين  
كفروا ) عما قبله ، لكون ما قبله حديثا عن القرآن وأن عن شأنه كيت وكيت ، وكون ( ان  
الذين كفروا ) حديثا عن الكفار وعن تصميمهم في كفرهم ، والفصل لازم للانقطاع ، لأن  
الواو — كما عرفت — معناه : الجمع فالعطف بالواو في مثله يبرز في معرض التوخي للجمع  
بين الضب والنون ، ولذا لك متى قال قائل : زيد منطلق ودرجات الحمل ثلاثون ، وكم  
ال خليفة في غاية الدول ، وما أحوجنى الى الاستفراغ ، وأهل الروم نصارى ، وفي عيبي  
الذباب جحوظ ، وكان جالينوس ياعرا في الطب ، وختم القرآن في التراويح سنة ،  
وان الفرد لشبيه بالآدمي ، فعطف ، أخرج من زمرة العقلاء ، وسجل عليه بكمال  
السخافة ، أوعد مسخرة من المساخرة ، واستطرف نسفه هذا الى غاية ربما استودع  
د فاطر المضاحك ، وسفين نوادر الهذيان بخلافه اذا ترك العطف — ورمى بالجهل  
رمى الحصار والجوز من غير الملب اثتلاف بينهما فالخطب اذا يمهون هونا مأ ، ومن هنا عابوا  
أبا تمام في قوله :

---

" بعيد التعلق به " وانما نصله عنهما لانه مقدمة لبيان الفصل في ثوله ( ان الذين  
كفروا ) (١) قوله " وكون ما عقبته " الظاهر : وكونه — الا أنه وضع المظهر موضع المضمَر —

لا يقال : بين هذين الحديثين جامع ، وهو ذكر الصلوم ، والاساس في سياق كل  
عنهما ، وكذا في الآية ، ان الحاصل : أنه عداية للمتئين ، وغير نافع للذين كفروا ؟

لأننا نقول : أن المنصود ببيان حال الجهال مطلقا — لبيان حالهم بالقياس  
الى كتاب سيويه ، وكونه أساسا — ولهذا أطلق الجهل ونال : " وسوء ما أثر لهم —  
جهلهم " ولم يغيد بكتابه ، وأما ذكر الصلوم ومطلق الأساس فهو ذلك التعلق البعيد ،  
وكذا الحال في الآية ان المنصود : أن لانفع في الانذار — سواء كان بالقرآن أو بغيره  
— قوله " بخلافه " متعلق بأخرج — أى أخرج من زمرة (٢) العقلاء ملتبسا ، بخلاف حاله  
الحاصل اذا ترك — وفي ثوله " هونا مأ " اشارة الى أن ذكر هذه الجمل معا بلا

لا والذي هو عالم أن النوى \* عبر وأن أبا الحسين كريم  
حيث تعاضى الجمع بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين ،  
ومن أمثلة التوسط ، ما نبتلو من قوله تعالى ( يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج  
منها وما ينزل من السماء وما يصرف فيها ) وقوله ( ان الابرار لطفى نعم ) وان الفجار  
لطفى جحيم ) وغير ذلك ،

---

عاطف ليس بمستحسن أيضا - لكن الخطب حينئذ أهون - اذ هناك جمع فى الذكر ،  
ودلالة على الاجتماع فى نفس الامر بالواو ، وههنا مجرد الجمع فى الذكر ،  
قوله " لا والذي هو عالم " كلمة لا ، لما زعمته الحبيبة من اند راس هواه ، كما حكاه  
فى البيت السابق :

زعمت هواك عنا الفداة كما عفا \* عنها طلال باللوى ورسوم  
والخطاب فى " هواك " للنفس ، أى ادعت أن هواك اند رس كما اند رس آثار ديارها بذلك  
الموضع ، وجواب القسم فى البيت الذى بعده :  
مازلت عن سنن الوداد ولا غدت \* نفسى على الفاسوك تحوم (١)  
وفى قوله " بين مرارة النوى وكرم أبى الحسين " إشارة الى أنه بن عذاف المنرد على  
المفرد وأن الجاع شرط فيه أيضا - كما مر - وما يقال : من أن كرم أبى الحسين له  
حلاوة ، وأن مرارة النوى داء وكره دواء لما لا يخفى سماجته (٢) ،

---

(١) والابيات من (الكامل) من قصيدة قيلت فى مدح أبى الحسين - محمد بن  
الهيثم - وقد استحسن بيت الشاعر : صاحب زهر الآداب وابن الأثير ، وذلك  
لخروج الشاعر من غزل الى مدح اغزل منه ، ديوان أبى تمام ج ٣ ص ٢٩٠ ، وانظر  
دلائل الإعجاز ص ١٤٧ والمثل السائر : ج ٣ ص ١٢٣ ، وزهر الآداب : ج ٢  
ص ٦٠٧ ، ومجاهد التقيص : ج ١ ص ٩١ ، والفرار : ج ٣ ص ٣١١ ،  
والبدیع : ص ٦١ .

(٢) وهذا ما ذهب اليه الدايي ، انظر : التبيان فى البيان ص ٢٤ / أ ، وعروس  
الاراح : ج ٣ ص ٢٣ .

وأعلم : أن الوصل من محسناته أن تكون الجملتان متناسبتين ، ككونهما اسميتين أو فعليتين ، وما شاكل ذلك ، فإذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض لقيد زائد — كالتجدد والثبوت وغير ذلك — لزم أن تراعى ذلك فتقول : قام زيد وقعد عمرو ، أوزيد قائم وعمرو قاعد ، وكذا : زيد قام وعمرو قعد ،

قوله " يعلم ما يلج " <sup>(١)</sup> هذا مثال للتوسط في المنردات ، لأن كلمة " ما " موصولة — لا استئنافية — إلا أن توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الوانمسة صلات ، وقوله " أن الأبرار " <sup>(٢)</sup> مثال للتوسط في الجمل ، وقوله " وغير ذلك " إنما عزويع — عطنا على " ما نتلو " — وأما مجرور عطفًا على قوله ، وإنما لم يتعرض لأصلة التوسط بإزالة الاختلاف ، لأنها قد تقدمت مستوفاة ، قوله " وأعلم أن الوصل من محسناته : أن يكون الجملتان متناسبتين " يريد : أن التوسط بين كمالى الاتصال والانفصال يصحح المطف بين الجملتين في فن البلاغة — كما مر — وأن التناسب يورثه حسنًا زائدًا على ما يقتضيه أصل البلاغة .

قوله " وما شاكل ذلك " يعنى : كونهما شرطيتين ، أو ظرفيتين ، وكون الفعليتين بحيث يكون فعلهما مانعين ، أو مضارعين ، وكون الخبر فى الاسميتين اسما أو فعلا — مانعيا أو مضارعا — الى غير ذلك من تفاصيل أحوال الجمل ، وقوله " من غير التعرض ٢٥٤ " معناه : من غير أن يقصد التعرض بقيد زائد معنى ، نوضح ما ذكره من الأمثلة ، فلا يرد : أنه إذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه ، لم يصح نحو : قام زيد لأنه ينفيد قيد ( زائد له ) <sup>(٣)</sup> .

وتلخيصه : أن النسبة تقصد على ثلاثة أوجه : <sup>(٤)</sup>

الاول : أن يراد تجديد ما عن الخصوصيات ، كما نرى قولك : زيد منطلق ، إذا قيل : انه يدل على مجرد الاثبات <sup>(٥)</sup> بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ، ومعنى كونه للثبوت :

- |                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| (١) من الآية ٤ سورة الحديد | (٢) من الآية ١٣ سورة الانفال |
| (٣) ليست فى " أ "          | (٤) فى " ج " على وجوه ثلاثة  |
| (٥) فى " أ " الانتساب      |                              |

وأن لاتقول : قام زيد وعمرو قاعد ، وكذا : قام زيد وعمرو قعد ، وزيد الفيته وعمرو مررت به . وزيدا أكرمت أباه وعمرو ضربت غلامه ، كما سبق في علم النحو أمثال ذلك . أما إذا أريد التجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى ، كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ، ثم قام زيد — دون عمرو — وجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد بعد ، وعليه قوله تعالى ( سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون )<sup>(١)</sup> المعنى : سواء عليكم أذعتم الدعوة لهم أم استمر عليكم صمتكم عن دعائهم ، لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أعينهم ، كقوله

أنه يدل على الحدث — لا أنه يدل على عدمه — أو يدل على استمرار الانطلاق ودوامه نانه مستفاد بمعونة المنام — كما مر — .

الثاني : أن يقصد معها خصوصية معينة ، فلا يجب حينئذ رعاية التناسب ، إذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية ، كما إذا أريد باحدهما التجدد وبالأخرى عدمه ، الثالث : أن يقصد النسبة في ضمن أى خصوصية كانت ، فهنا يجب رعاية التناسب . قوله " أن تراعى " بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها ، وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول ، والاول أنسب بقوله " نتقول " . قوله " وكذا : قام زيد وعمرو قعد " قوله ، لأن الخبر في الاسميتين نحل ، وما يقال : من أن هاتين الجملتين يحتمل أن تكونا فعليتين أيضا ، فيجب أن تقدرا متساويتين في الاسمية أو الفعلية لاختلافين فيهما — انما يصح على مذهب بعض الكوفية ، حيث جوزوا تقديم الفاعل .

قوله " وأن لاتقول " عطف على " أن تراعى " ولو ترك أن وعطف على " فتقول " لكان الكلام أظهر ، وقوله " وكذا : قام زيد وعمرو قعد " أى لاتقول ذلك أيضا للاختلاف في الاسمية والفعلية — وان اشتركتا في افادة التجدد — ، وانفردتا في أن الثانية تفيد التقوى على ما سلف ، وإذا رفعت أحد الاسمين في إحدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الأخرى في الأخرى ، وإذا نصبت نصبتته رعاية للتناسب ، ولا يلين<sup>(٢)</sup> لك أن ترفع في أحدهما وتنصب في الأخرى ، لأدائه إلى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان النحل مشتغلا بضمير ما أعمر عامله كقولك : زيد الفيته وعمرو مررت به ، أو بمحتلثة كقولك : زيدا أكرمت أباه وعمرو ضربت غلامه ، وقد نبه بما ذكره على أن التناسب في الاشتغال بالضمير أو بالتدلق يراعى في الجملتين أيضا ،

(١) من الآية ١٩٣ سورة الاعراف (٢) في "أ" ولا ينبغى

( واذا من الناس غرر... )<sup>(١)</sup> الآية فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا عن دعوتهم صامتين ، وكذلك قوله تعالى : ( أجثتنا بالحق أم أنت من اللامعين ) المعنى : أجددت وأحدثت عندنا تعالى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب ؟ — أى أحوال الصبا بعد على استمرارها عليك استبعادا منهم أن تكون عبادة الاصنام من الضلال وما أعظم كيد الشيطان للملادين ، حيث استدريجهم الى أن تقلدوا الآباء فى عبادة تماثيل ، وتعفير جباههم لها اعتقادا منهم فى ذلك أنهم على شىء ، اللهم انا نعوذ بك من كيد الشيطان ، واذا لخصنا الكلام فى الفصل والوصل الى هذا الحد ،

قوله " أمثال ذلك " يريد به ما سبق فى علم النحو من أمثلة الاضمار على شريطة التفسير أو أراد ما ذكر عنها من الأمثلة مطلقا .

قوله " والثبوت فى الأخرى " أى وأريد عدم التجدد فى الأخرى ، ونائدة لفظة " بعد " : تفوية الثبوت المستفاد من " ناعد " دنا لتوهم قصد الحدث به ، وقيل : دفع توهم كون الجملة حالا ، قوله " وعليه " أى وعلى كون المراد بأحدهما التجدد وبالأخرى الثبوت — وان لم يكن المذهب بالواو — وفى قوله " سواء عليكم أحدثتم الدعوة ٢٥٥ لهم أم استمر عليكم صمتكم " اشعار بأن المهزة وأم داخلتان بحسب المعنى هـ على المستويين. ونديقال : المستويان ههنا مضمونا الجمليتين ، كأنه قيل : أمذا وانع أم ذاك؟ طلبا لتعين ما علم ثبوته على الابهام ، قوله " واذا حزبهام أمر " أى أمابهم مكروه وضره ، نانه وقع الدعاء والالتجاء لكشف الهوى<sup>(٣)</sup> ، قوله " أجددت " سبال تخفيف — من الجد المقابل للعب ، وقد يروى بالتشديد ، من التجديد المناسب للحدثات ، وقوله " استبعادا " معمول له لما دل عليه الكلام — أى قالوا ذلك استبعادا — قوله " وما أعظم كيد الشيطان للملادين " فيإشارة الى ما سوا المختار عنده من عدم جواز التخليد فى الاعتقادات ، وإلى أنه ينفضى الى التخليد فى أمور ظاهرة البطالان — كحال هؤلاء فى تخليد هم آباءهم — قوله " نى عبادة تماثيل " إشارة الى ما قبل الآية ، أعنى قوله ( اذ قال ابراهيم لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون \* قالوا وجدنا آبائنا لهما عابدين \* قال لقد كنتم أنتم وأباؤكم فى غلال مبين \* قالوا أجثتنا بالحق )<sup>(٤)</sup>

(١) من الآية ٣٣ سورة الروم (٢) انظر: محتاج العلوم — قسم النحو ص ٤٣ (٣) البلا: الاختبار، ويكون بالخير والشر (٤) الآيات ٥٢-٥٥ سورة الانبياء



فبالحرى أن نلحق به الكلام فى الحال التى تكون جملة ، لمجيئها تارة مع الواو وأخرى لا معها ، فنقول وبالله التوفيق : الكلام فى ذلك مستدع تمهيد قاعدة ، وهى : أن الحال نوعان : حال بالاطلاق - وحال تسمى مؤكدة ، ولكل واحد من النوعين أصل فى الكلام ، ولهما مما نهج فى الاستعمال واحد ، فأصل النوع الثانى : أن يكون وصفا نحو : هو الحق بينا ، وزيد أبوك شفيقا ، وذاك حاتم سخيا جوادا ، وهذا خالد بطلا شجاعا ،

### (الجملة الحالية وحكم الواو معها : )

قال " فبالحرى أن يلحق به الكلام فى الحال " - قوله " لمجيئها " بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل ، واللام متعلقة بخبر البتداء - أى الحاق الكلام فى الحال بالكلام فيها ملتبس بالحرى لمجيئها - وبذو الواو نزع للعاطفة - كما أمرنا إليه - وسيصرح به ، ولفظه " تارة " إما ظرف أو مصدر ، وقوله " مع الواو " حال - أى منازعة لها - وقوله " لا معها " منى وفاعلى مندر ، أى ولمجيئها أخرى مجردة لامع السوار ، وجعل " لا " هذه بمعنى غير حتى ينون " لا معها " حالا أيضا بمعنى غير ، يخدم : أن ما بعدها - أعنى معها - لا يصلح أن يكون مضافا إليه ، قوله " الكلام فى ذلك " أى فى أن الحال فى أى موضع تجىء بالواو ، ونى أى موضع تجىء بدونها ، وأراد بقوله " حال بالادلاق " أنه إذا اطلق لفظ انصرف إليه ، وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فإذا أريد به الأخرى ، قيد بالمؤكدة ، وأراد بالأصل فى الكلام : ما هو الراجح فى الاعتبار بحسب المناسبة ، وبالنهج فى الاستعمال : الوجه الواضح الذى جرى عليها الاستعمال ومن ثمة قيل : الأصل مدلول الدليل ، والنهج : مختار الاستعمال .

وقد يقال : الأصل ما تعلق بالمعنى ، والنهج ما تعلق <sup>(١)</sup> باللفظ ، وفائدة لفظ " معا " أنه لولاها لربما توهم أن لكل منهما نهجا واحدا ، كما فى قولك : لهما درهم - أى لكل منهما - وإذا قيل : معا ، تحققت وحدة النهج بلا شبهة - مع كون الأصل متعددا - قوله " فأصل النوع الثانى " قدم بيان أصل المؤكدة بعد ما أخرها نى

(١) ما بين القوسين ليس فى الأصل ، هذا : والشارح هنا يابق مصطلحات منطوية على أبحاث بلاغية .

وفى التنزيل ( انا أنزلناه قرآنا عربيا ) - وأصل النوع الأول : هو أن يكون وصفا غسبر ثابت من الصفات الجارية - كاسم الفاعل واسم المفعول - نحو : جاء زيد راكبا ، وسلم على ناعدا ، وضربت اللص مكثوبا ، وقتلته مقيدا ، ويمتحن أن يقال : جاء زيد طويلا أو

الذكر ، لأن المعتبر فى بيانها هو الثابت ، وفى بيان المنتزعة اللاتبات ، قوله "وصفا ثابتا" أى لازما لا يتغير ، وذلك : لأن الحال المؤكدة بما يقرر مضمون اسم واقع فى الجملة السابقة ، سواء كانت تلك الجملة اسمية أو فعلية ، فان المؤكدة قد تاتى ٢٥٦ بعد الفعلية أيضا - كقوله تعالى ( انا أنزلناه قرآنا عربيا )<sup>(١)</sup> فان عربيا ، يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القرآن الذى يفهم منه كونه عربيا ، وكذلك : ( قائما بالقسط ) يؤكد مضمون الله فى ( شهد الله )<sup>(٢)</sup> اذ يفهم منها القيام بالقسط ، ولا شك أن الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا ، ن اذا صرح به أكد مضمونه ، وبما قررناه : تحقق أن الحال المؤكدة لا يجب كونها مقرررة لمضمون جملة عقدها من اسمين لاعمل لهما ، ولا يبعد أن يجعل كونها شرطا لوجوب حذف عاملها ، ولو فسرت الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا ، لزم أن يكون نحو : ( ولوا مدبرين -<sup>(٣)</sup> ولا تعثوا فى الارض مفسدين -<sup>(٤)</sup> وتبسم ضاحكا )<sup>(٥)</sup> - فبمن لم يجعلها بمعنى المسادر - احوالا مؤكدة ، مع أنه ليست صفات لازمة ، قوله " أن يكون وصفا غير ثابت " وذلك لأن المقصود من النوع الاول : بيان أن الفعل صدر من الفاعل ، أو وقع على المفعول مفيدا بتلك الصفة والهيئة ، والتفديد انما يفيد ، اذا كان بالصنات المتغيرة المتبدلة ، لأن كون الفعل صادرا أو وانما على الهيآت والصفات اللازمة أمر معلوم ، ولما كان الأصل فى النوع الثانى هو الثبوت ، وجب أن يعبر عنه بحمارة تدل على الثبوت واللزوم - كالصفة المشبهة - نحو : بينا ، وشفيعا ، وسخيا وجوادا ، وبطلا وشجاعا ، وما ليس مشتق : كمربيا ، ونحو : قائما ، فانما يقع حالا مؤكدة اذا ائتمرن به ما يدل على ثبوته ، كقوله : بالقسط ، ولما كان الأصل فى النوع الأول هو اللاتبوت ، وجب أن يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم -

(٢) من الآية ١٨ سورة آل عمران

(٤) من الآية ٧٤ سورة الاعراف

(١) من الآية ٢ سورة يوسف

(٣) من الآية ٥٢ سورة الروم

(٥) من الآية ١٩ سورة النمل

قصيرا أو أسود أو أبيض ، اللهم الا بتأويل . كما تسمع أئمة النحو يقولون عليك جميع ما ذكرت ، ونهجهما في الاستعمال : أن يأتيا عاريين عن حرف النفي كما يقال : هو الحق بينا - دون لاخنيا - وجاء زيد راكبا - دون لا ماشيا - أو ماشيا - دون لا راكبا - ، وحق النوعين أن لا يدخلهما الواو ، نظرا الى اعرابهما الذي ليس يتبع ، لأن هذه الواو - وان كنا نسميها واو الحال - أعلمها المعطف ، ونظرا الى أن حكم الحال مع ذى الحال - أبدا - يظهر حكم الخبر مع الخبر عنه ، ألا تراك اذا ألفيت

كاسمى الفاعل والمنفعل - فانهما لا يدان على لزوم معناهما لموصوفيهما ، بل يصبر بهما على الإطلاق عن الصفات المتبدلة ، وهذا لا ينأى ما تندم من أن الاسم - سواء كان وصفا أو غير - أعلمه أن يدل على الثبوت ، لأن معنى ذلك أنه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل ، فالثبوت هناك يقابل الحدوث ، والمراد به ههنا اللزوم - وقد تكون ( الحال ) <sup>(١)</sup> المنقلة اسما غير مشتق - كرطبيا وسرا <sup>(٢)</sup> - اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة ، قوله " ويمتنع أن يقال : جاء زيد طويلا " يريد أن هذه الصفات لازمة لافادة في تفيد المجى بها ، والتأويل الذي اشارة اليه : مثل أن يكون زيد في سن النمو أو الانحطاط ، فيحدث له طول أو قصر ، ومثل أن يحدث له سواد أو بياض بسبب من الاسباب النازلة ، قوله " ونهجهما في الاستعمال أن يأتيا عاريين عن حرف النفي " وذلك لأن المنفرد من المؤكدة : تفرير الصفة التي يتضمنها الاسم ، ومن الدنتقلة : تفيد الفعل بهيئة مخصوصة ، وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي ٢٥٧ الصفة والهيئة .

فان قيل : الصفة المنفية قد يراد تأكيدها ، وكذا قد يفيد الفصل بها ؟

قلنا : المقصود من الحاليين : تفرير ثبوت الصفة ، والتأكيد بثبوت الهيئة - سواء كانت حقيقية أو اعتيادية - فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل ، فلا بد وأن يصبر عنها بما يدل على الثبوت .

(١) زائدة من " أ " .  
(٢) البسر يخرج من البلح ثم شو يصير رطبيا ، الواحدة بسرة  
(٣) في " أ " يصبر عنهما

هو فى قولك : هو الحق بينا ، بقى : الحق بين ، وجاء فى قولك : جاء زيد راكباً ،  
بقى : زيد راكب ، وضربت فى قولك : ضربت اللص مكتوفاً ، بقى : اللص مكتوف وكذا  
الباب ، فتجد الحال وذا الحال خبراً ومخبراً عنه ، والخبر ليس موضعاً لدخول الواو  
— على ما سبق تفسير هذا الباب — والتحقيق فيه هو : أن الاعراب لا ينتظم الكلمات  
كقولك : ضرب زيد اللص مكتوفاً — الا بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها ، فإذا

فان قلت : قد ينهم من نفى صفة أو سبب ثبوت أخرى ، كما يفهم من نفى الركوب  
ثبوت المشى والعكس ، وحينئذ كان النفى منضبطاً متحصلاً ؟

قلت : ذلك بطريق الالتزام ، والمختار فى نهج الاحتمال : ما يدل صريحاً  
على ثبوت الصفة أو الهيئة المنصودة ، فلا يخالف هذا النهج نى فن البلاغة — وان  
حازت مخالفته بحسب النحو — قوله " لأن هذا الواو " تعليل لما ذكره من أن النظر  
الى كون اعرابهما غير تبع يقتضى عدم دخول الواو ، وانما قال : " اصلها المطفف "   
لأنها فى الحال ليست بمخالفة ، قال فى الكشف : " واو الحال هى واو المطفف  
استعملت للوصول " (٢) .

فان قلت : قوله " بقى الحق بين " يدل على أن ذا الحال هو الحق ، وليس  
كذلك ، بل هو عند الجمهور ضمير المنعول فى العاقل المندر — أعنى أحقه ، أو أثبته  
— وعند المصنف : ضمير الناعل فيما اختار تقديره فى نسم النحو حيث قال : " أحق  
التنديرات فى : زيد أبوك عطونا ، بحق ، عطوفاً ، ونى : هو الحق بينا ، بيد وبيننا ؟ " (٢)

قلت : لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق ، صح جعله ذا حال ، قوله " والخبر  
ليس موضعاً لدخول الواو " لأنه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف — وقد سبق تقرير  
وجواب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فى غير كلمة ، قوله " والتحقيق فيه " أى  
فيما ذكرنا من أن حق النوعين أن لا يدخلهما الواو قوله " الا بعد أن يكون هناك " أى  
فى موضع انتظام الاعراب بالكلمات تعلق معنى ينتظم ذلك التعلق معانى تلك الكلمات

(١) انظر : الكشف ج ٢ ص ٦٩

(٢) انظر : مفتاح العلوم — نسم النحو : ص ٤٥

وجدت الاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو ، كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنى ، فذلك التعلق يكون مغنيا عن تكلف تعلق آخره ، وإذا عرفت هذا ظهر لك : أن الأصل فى الجملة إذا وجدت موضع الحال أن لا يدخلها الواو ، لكن النظر اليها من حيث كونها جملة منيدة مستقلة بفائدة غير متحدة بالاولى اتحادا إذا كانت مؤكدة مثلها فى نولك : هو الحق لا شبهة فيه ، وفى قوله — عز وجل — ( ألم \* ذلك الكتاب لا ريب فيه ) ، وغير منقطعة عنها ، كجهاات جامعة بينهما — كما ترى فى نحو : جاء زيد

وذلك : لأن الهياآت الاعرابية ، وضعت دالة على معان محتورة تطرا على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض ، فإذا وجدت<sup>(١)</sup> الاعراب فى موضع قد تناول شيئا بدون الواو — أى بطريق الأصلة دون التبعية — كان ذلك دليلا على أن لدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها ، فلا يحتاج حينئذ إلى تكلف تعلق آخر — كالواو مثلا — والحال كذلك ، فإن لها اعرابا يدل على كونها شيئا لذى الحال ، وفيدا للعامة ، أو مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة ، نحققها أن تكون بلا واو — مفردة كانت أو جملة — لأن الجملة الواصفة حالا لها اعراب بالأصلة محلى قطبا ، قوله : " لكن النظر إليها " اعتذار عن دخول الواو فى الحال إذا كانت جملة ، بيان ذلك : أن الجملة من حيث هى جملة ، ومستقلة بفائدة فائدة — هى النسبة التامة بين طرفيها — وإن كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من ونوعها مرفوع المنرد ، وفيدا للفعل — مثلا — فالجملة الحالية إذا لم تكن مقحدة بالجملة السابقة ( عليها )<sup>(٢)</sup> اتحادا إذا كانت حالا مؤكدة — ولا شك : أنها غير منقطعة عنها بالكلمة ٢٥٨ لوجود الجهة الجامعة بينهما — نزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمالى الاتصال والانقطاع ، فلا يبعد أن يدخلها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال ليقاوم استقلالها فى نفسها ويربطها بما قبلها زيادة ارتباط ، كما يدخل بين الجملة المتوسطة ( بين ) غايته الاتصال والانضمام — ثم جعل ( لا ريب فيه )<sup>(٤)</sup> ههنا حالا مؤكدة ، وجوز فيما تندم : كونها جملة مؤكدة للجملة التى قبلها أيضا ، ولا يخفى جريان هذين الوجهين

(١) فى ( أ ) وجد — بالبناء للمنعول — ( ٢ ) زائدة فى " أ "

(٣) ساقطة من " أ "

(٤) من الآية ٢ سورة البقرة

تقاد الجناوب بين يديه ، ولقيت عمرا سيفه على كتفه — ييسط العذر في أن يدخلها  
واو للجمع بينها وبين الأولى مثله في نحو : قام زيد وقعد عمرو ، وإذا تمهد هذا  
فنقول : الضابط فيما نحن بصدده هو أن الجملة متى كانت واردة على أصل الحال ،  
وذلك أن تكون فعلية — لا اسمية — لأن الاسم — كما تعلم — دالة على الثبوت وعلى  
نهجها أيضا ، فإن تكون مثبتة فالوجه ترك الواو جريا على موجب الحال : نحو : جاءني  
زيد يسرع ، أو يتكلم ، أو يعد وفرسه .

---

في " لاشبهة فيه " وإنما قال : " كجهاات جامعة " — بصيغة الجمع — نظرا إلى تعدد  
موارد الحال كما مر ، قوله " كما ترى في نحو : جاء زيد تقاد الجناوب <sup>(١)</sup> بين يديه " —  
فإن هذه الجملة ليست متحدة بالأولى ولا منقطعة عنها ، لأن المجرى " يناسب قود  
الجناوب ، والضمير في " يديه " يربطها بالسابقة ، وكذا الحال في " سینه على كتفه " —  
وقوله " ييسط " خبر " لكن " .

فإن قلت : ما ذكره يجري بحينه في الجملة الواقعة صفة ، فيلزم أن يجوز دخول  
الواو فيها ؟ .

قلت : له أن يقول : ارتباط الصفة بالموصوف لا شك أنه أقوى ، فلا يلزم من  
الجواز هنا الجواز هناك ، وقد سبق تجويز بعضهم : إيراد الواو لتأكيد لصوق  
الصفة بموصونها <sup>(٢)</sup> — إلا أنه لم يشتهر اشتها ركون الواو للحال — وقد نصرناه بدليل  
ظاهر ، يكفي به في مباحث الالفاظ ، والجملة إذا وقعت حالا فحكمها في دخول  
الواو على نيات الأحكام الخمسة — فقد يمتنع ، وقد يجب ، وقد يجوز : أما مع التساوي  
وأما مع رجحان أحد طرفيه — فبعد تمهيد القاعدة شرع في تفاصيل ذلك وقال :  
" الضابط فيما نحن بصدده " — أي من دخول الواو وعده في الجملة الواقعة حالا  
منتقلة ، إذ قد ظهر أن المؤكدة يمتنع فيها الواو — وقوله " لأن الاسم — كما تعلم —  
دالة على الثبوت " إنما يصح إذا لم يكن خبر الاسم جملة فعلية نحو : زيد قام ، فإنه  
— كقام زيد — ينفذ التجدد كما مر ، فكانه بنى الكلام على ما هو الأغلب في الاسم

---

(١) يطلق عليه كل طائفة منقاد : جنيب

(٢) هذا ما ذكر في الكشف : ج ٢ ص ٤٤٤ ، ص ٥٥٢

ولذلك : لاتكاد تسمع نحو : جاءني زيد ويسرع ، ونحو لم تكن واردة على أصل الحال ، وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكدة فالوجه الواو نحو : جاءني زيد وعصرو أمامه ورأيت زيدا وهو قاعد .

فالجملة الفعلية واردة على أصل الحال بالاطلاق ، فإذا كانت على نهجها أيضا — بأن تكون مثبتة ليست في حكم المنفية كالتى فعلها مضارع مثبت — كانت متمكة في الحالية غريبة من الحال المفردة جدا " فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال " ممن استغنائها عن دخولها ، وانما قلنا : ليست في حكم المنفية ، احتراز عما إذا كان فعلها ما ضيا مثبتا فانه في حكم المنفى — كما سيأتى — ولذلك : لم يمثل ههنا إلا بالمضارع ، وقد نبه بقوله " أو يعد وفرسه " على أن الحال قد تكون سببيا كما يكون فعليا — على طريق المسند والوصف — قوله " لاتكاد تسمع " اشارة إلى أن دخول الواو في المضارع المثلث كالمستح — اعنى الحرام — إذا أجرى على ظاهره ، وأما إذا قدر معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموع كثيرا ونه قوله تعالى ( لم تؤذوننى وقد تعلمون )<sup>(١)</sup> وقولهم : قمت وأصك وجهه ، وقول الشاعر : ( نجوت وأرثنهم مالكا )<sup>(٢)</sup> قوله " وذلك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكدة " وانما قيد بذلك : لأن الاسمية واردة على أصل الحال المؤكدة ، وقد خص هذا القيد<sup>(٣)</sup> بالاسمية ، ولم يقل فيما سبق : وذلك أن تكون فعلية في الحال غير المؤكدة ، لأن المؤكدة تنح اسمية ولا مفردة<sup>(٤)</sup> ، ولا تسمع فعلية أصلا ، قوله " فالوجه الواو " وذلك : لأن خروجها عن أصل الحال يؤهم أنها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه — خصوصا إذا كانت الاسمية منفية خارجية عن نهج الحال أيضا ، قوله " ما جاء بخلاف هذا الا صور معدودة ألحقت بالنوادير "

(١) من الآية ٥ سورة الصف

(٢) هذا عجز بيت من ( المتنارب ) ويضرب مثلا لمن ينجو من هلكة نشب فيها أصحابه وصدقه : ( فلما خشيتم الظاهرهم ) — وقائله : عبد الله بن عامر السلولى ، قدما توعده عبيد الله بن زياد حيث هرب الى الشام مستجيرا بيزيد ، أنظر : دلائل الإعجاز ص ١٣٦ ، الشعر والشعراء : ج ٢ ص ٦٣٣ ، معانيد التصيص : ج ١ ص ٩٦ ، اصلاح المنطق : ص ٢٣١ ، ص ٢٤٩

(٣) فى ( أ ) هذا التنيد

(٤) فى " أ " واردة — بالاثبات

ما جاء به خلاف هذا الا صور معدودة ألحقت بالنواد روى : كلمته فوه الى في ، ورجع  
عوده على بدئه ، وبيت الاصلاح :

نصف النهار الماء غامره \* ورفيقه بالفيب لا يدري  
وما أنشده الشيخ أبو على في الاغتيال :  
ولولا جنان الليل ما آب عامر \* الى جعفر سرياله لم يمزق

يؤكد قوله : " نالوجه الواو " ويقرر أن المراد به : رجحان دخولها بحيث يكون تركه  
قريبا من المعدوم ، كان دخولها من قبيل : سنن الهدى ، وللنحاة اختلافات : فجوز  
بعضهم : ترك الواو في الاسمية ، لقا - وبعضهم : اذا نالت في تأويل منرد نحو " فوه  
الى في " - أى مشانها - ، و ( بعضكم لبعض عدو ) <sup>(١)</sup> - أى متحادين - وبعضهم :  
اذا كان ضمير ذى الحال فى صدر الجملة كالأمثلة المذكورة فى الكتاب سوى الثالث  
منها ، الى غير ذلك ، ومعنى " عوده على بدئه " - أى رجوعه الى ما ابتدأه - على أن  
البدء مصدر بمعنى المنحول ، وحصوله : أنه رجع فى الطريق الذى جاء منه ، ونسب  
يتوهم : أن عود ، مزروع ، على أنه فاعل رجح مجازا ، أو بدل اشتمال من المستتر فيه  
أو منسوب على الحالية - بمعنى عائدا - أو على المصدرية أو على أنه مفعول به ، بأن  
يحمل رجح على المتعدى ، والكل ضعيف <sup>(٢)</sup> ، واصلاح المنطق : كتاب لابن السكيت <sup>(٣)</sup>  
فى تصحيح اللغات ، والاغتيال : كتاب لابى على النارسى فى النحو والسيب بن عيسى  
يصف غواما : " نصف النهار " - بنصب النهار - من : نصت الشئ ، بلغت نفسه ،  
والمراد : طول مكثه تحت الماء ، وآخره : ( ورفيقه بالفيب لا يدري ) <sup>(٤)</sup> - أى لا يعلم

- (١) من الآية ٣٦ سورة البقرة (٢) انظر هصرح الشيرازى للمنتاح الورقة ١٧١  
(٣) وشو : أبو يوسف يمتوب بن اسحاق ، حكى عنه كثير من الادباء ، وكان يؤدب أولاد  
المتوكل ، وروى عنه الأصمعى والقراء ، ومن كتبه : الالفاظ - كتاب فى معانى  
الشعر والقلب والابدال ، وتوفى سنة ٢٤٤ هـ .  
(٤) أنظر : اصلاح المنطق : ص ٢٤١ ، ولسان العرب : ج ٩ ص ٣٣١ ، هذا : وقد  
نسب هذا البيت الى الاعشى ( ميمون ) فى مدح قيس بن معد يكرب كل من :  
صاحب خزانة الادب ج ٣ ص ٢٣٣ ، وابن فتيحة فى : الشعر والشعراء . ج ١  
ص ١٦٦ ، ص ٢٢٠ أوليس فى ديوان الاعشى ، وانظر : دلائل الاعجاز ص ١٣٥ .



ومتى كانت واردة على أصل الحال — لكن لاعلى نهجها — فالوجه جواز الأمرين معاً نحو قولك : جعلت أمشى ما أدري أين أغض رجلى ؟ ، وجعلت أمشى وما أدري أين أغض رجلى ؟ وقوله :

مضوا لا يريدون الرواح وغالهم \* من الدهر أسباب جرين على قدر  
وقوله :

ولو أن نوما لارتفاع قبيلة \* دخلوا السماء دخلتها لأحجب

ماذا حال الفواص — ونفى الصحاح : <sup>(١)</sup> برنع " النهار " من : نصف الشئ — بمعنى انتصف — فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير ايضاً ، فاحتاج الى أن قدر الواو محذوفة — أى والماء غامره ، أى ساتره — و " جنان الليل " <sup>(٢)</sup> : ظلامه وستره ، " ما أب " أى مارجع ،

قوله " مضوا " فهو من أبيات يرثى بها الشاعر <sup>(٣)</sup> بينه ويذكر سرعة انتقالهم قبله ، والرواح : النزول عن الديرنى آخر النهار للروح ، يقال : راح ، اذا دخل وانت المشى " وغالهم " أى أسلكهم " ، والتدر : — يسكون الدال وتحها — ما قدره الله تعالى من القضاء ، قوله " لارتفاع قبيلة " متعلق بدخلوا ، والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية <sup>(٤)</sup> و " الورق البيض " الد راحم المنسوبة ، وكان تارة ، أى ولد وبعد نياما مضى حال كونه لا ينسب الى أب <sup>(٥)</sup> ، وثيل : نافضة ، والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتأكيد الثبوت ،

- (١) الصحاح : ج ٤ ص ١٤٣٣
- (٢) والبيت من ( التاويل ) وثاقبه : سلامة بن جندل من نصيدة يبكى فيها أطلال أساء وينتخر بنومه ، ويروى : ولولا سواد ، ولم يخرق ، أنظر : ديوانه ص ١٨ ، والاقتال : الورثة ١٦٨ ، والاسمعيات ص ١٣٥ ، ودلائل الاعجاز ص ١٣٥ .
- (٣) وهو عكرمة العيسى ، شرح ديوان الحماسة ج ٣ ص ٥٤٠ ، ودلائل الاعجاز ص ١٣٨ .
- (٤) وهو من ( الكامل ) انظر : دلائل الاعجاز ص ١٣٩ ، والتبيان ص ١٢٢ والايضاح ج ١ ص ١٦٨ .
- (٥) والبيت من ( الرمل ) وثاقبه : مسكين الدارمي ، وقد خطب فتاة فكرشته لسواد لونه وقلة ماله وتزوجت غيره ، وليس له مثل نسب مسكين ، ويروى : اكسبته الزرق والبيض أنظر : الاغانى ج ١ ص ٧١ ، ودلائل الاعجاز ص ١٣٧ ، والتبيان ص ١٢١ .

وقوله :

أكسبته الورق البيض أبا \* ولقد كان ولا يدعى لأب

وقوله :

أفادوا من دمي وتوعد ونسي \* وكنت وما ينهني الوعيد

الا أن ترك الواو أرجح ، والفعل الماضي — منيا ومثبتا — لوروده لاعلى نهج الحال لا محالة ، أما منيا فلحرف النني ، وأما مثبتا فلحرف قد — ظاهرا أو مقدرًا — ليفرسه من زمانك حتى يصلح للحال ، منتظم في سلك المضارع المنفي ، لك أن تقول : أخذت

كما يزداد التأكيد لصوت الصفة بموصوفها ، وكذا الكلام في : " وما ينهني الوعيد " يقال نهنت الرجل ، أي كفته وزجرته ، " أفادوا من دمي " أي مكثوا ولي القتل من دم وجب على <sup>(١)</sup> ، من أفاده الأمير ، يمكنه من القيد ، قوله " الا أن ترك الواو أرجح " متعلق ٢٦٠ بتوله " نالوجه جواز الأمرين معا " وإنما كان الترك أرجح : ترجيحًا للاصل على النهج مع تأيد الأصل بأن موجب الحال ترك الواو ، قوله " والفعل الماضي — منيا ومثبتا — مبتدأ ، خبره " منتظم في سلك المضارع " .

فان قيل : ذكر المنفي مستدرك ، لاند راجعه مع المضارع المنفي فيما ورد على أصل الحال — دون نهجا — ومشاركته إياه في الحكم ، وهو كون الترك أولى ؟ .

وأجيب : بأنه لم يثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي ، كأنه أراد : أن يجمع بين قسمي الماضي ، ولا يفرق بينهما في بيان حكمهما ، قوله : لو روده ( لا على نهج الحال بمعنى مع وروده ) <sup>(٢)</sup> على أصلها الذي هو التبدد ، قوله " فلحرف قد " وقد لك لأنه في حكم حرف النني ، من حيث أن الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء زمان الماضي <sup>(٣)</sup> ، فإذا دخل عليه تد ، قرب من الحال ، وانتفى عنه ذلك الاحتمال ، وقوله

(١) والبيت من ( الوائر ) وناؤه : مالك بن ربيع ، وكان قد جنى جناية فآله مصعب ابن الزبير ، وفي ذيل الأمل أن نأوه : مالك بن أخى ربيع ، ذيل الأمل من ١٢٢ و ١٢٨ ودلائل الاعتبار من ١٣٢ ، والإيضاح ج ١ ص ١٦٨ ، والتبيان من ١٢١ .

(٢) مابين القوسين ليس في " أ " (٣) في " أ " الزمان الماضي

أجتهد بما كان يعنيني أحد ، وأن تقول : أخذت اجتهد وما كان يعنيني أحد ، وكذا :  
أتاني قد جهده السير — بدون الواو — وقد جهده السير — بالواو — إلا أن ترك  
الواو في النفي وفي الإثبات أرجح

" حتى يصلح للحال " منظور فيه ، لأن كلمة " قد " تفرب الماضي من الحال — بمعنى  
الزمان الحاضر — الذي هو زمان التكلم — لا بمعنى : ما بين كيفية الفعل — فإن الحال  
بهذا المعنى — الذي كلاً في — على حسب عاملها ، وقد تكون ماضياً ، وقد تكون حالاً  
وقد تكون مستقبلاً — كما لا يخفى — فما ذكره غلط نشأ من اشتراك الحال ؟ .

والجواب : أن الأفعال إذا وقعت فيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان  
مضياً واستقبالها وحاليتها بالقياس إلى ذلك المقيد — لا إلى زمان التكلم — كما إذا  
وقعت مطلقاً مستعملة في معانيها الاعلية ، ولا استبعاد فيما ذكرناه ، فانهم  
صرحوا بأن ما بعد حتى ، قد يكون مستقبلاً بالقياس إلى ما قبلها — وإن كان ماضياً بالنسبة  
إلى زمان التكلم — وعلى هذا إذا قلت : جائئني زيد يركب ، فهم ( نه ) <sup>(١)</sup> تنعدم  
الركوب على المجيء ، فلا تنارن الحال عاملها ، وإذا قلت : قد ركب ، فربما إلى زمان  
المجيء ، فيفهم منارنته إياه — كأن ابتداء الركوب كان متقدماً — إلا أنه فارق المجيء  
في الدوام ، وإذا قلت : جائئني زيد يركب ، دل على تنارنها وحينئذ يظهر صحة  
كلام النظم في هذا المقام ، ونرى وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال —  
كالسين وسوف ولن — إذ لو صدرت به إيتباد رغبها كونها مستقبلة بالقياس إلى ما قبلها <sup>(٢)</sup>  
وحينئذ يجب أن يؤل قوله " من زمانك " بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ،  
ولك أن تقول : إن عاملها قد يكون مشتركاً بزمان التكلم ، فاشتراط هناك لفظ قد للتقريب  
وفيما عداه طردا للباب ، فلا يحتاج ذلك التأويل ، هذا : وأما ما يقال : من أنهم  
استبشعوا أن يقع الماضي الصرف حالاً بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتناقض بين  
الماضي والحال بمعنى آخر — أعني زمان التكلم — فاحتيج إلى إدخال قد لتكسر سورة  
ذلك التناقض فيزول الاستبشاح ، فما لا يلتفت إليه ذو طبع سليم <sup>(٣)</sup> .

(١) ساقطة عن " أ " في (٢) " أ " إلى عاملها

(٣) هذا رد لكلام سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١٦١ ، والمطلوب  
عن ٢٢٢ .

وأما الظرف : فحيث احتمل أن يكون جملة فعلية ، وأن لا يكون بحسب التنديرين - وتردد لذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال وغير وارد ، وجاء الأمران فيه يقال : رأيته على كتفه سيف - بدون الراو وتارة - ورأيتُه وعلى كتفه سيف - بالواو أخرى -

والانتظام في سلك المضارع ، معناه : جواز الأمرين مع رجحان الترك - كما سيصح به - وذلك للاشتراك في الحالة ، فدخول الواو على المضارع المنفى ، وعلى الماضي مطلقاً بمنزلة المكروه ، قوله " قد جهده السير " - بفتح الهاء - أى أتعبه وأوقعه نسي المشقة ، قوله " إلا أن ترك الواو نسي النسي والاثبات أرجح " متعلق بقوله : " لك أن تقول ... الخ " وهذا المجموع ، بيان أو تأكيد للانتظام في سلك المضارع المنفى ، فكان التصريح برجحان الترك ههنا ، نفع لتوهم عدم رجحانه في الماضي المتيقن ، ألا يرى : إلى أعادته حرف الجر في الاثبات ؟ قوله " بحسب التنديرين " يعنى : تقدير الفصل - كحاصل - فيكون الظرف حينئذ جملة فعلية قاطعاً ، وتقدير اسم الفاعل - كحاصل - وحينئذ ان لم يكن بعده اسم مظهر يصلح أن يرفع به كقول : - جائئني زيد على فرس - كان مفرداً قاطعاً - وإن كان بعده ذلك ، احتمل أن يكون مفرداً ، بأن ينتصب اسم الفاعل على الحالية ، فيعمل الظرف في التأثير لاعتقاده ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، فقوله " وأن لا يكون شاملاً للانفراد ، ولكونه <sup>(١)</sup> بتقدير جملة اسمية ، ولا شك : أن تقدير الاسمية مثنى على تقدير اسم الفاعل فيصح حينئذ قوله ( وتردد ذلك بين أن يكون وارداً على أصل الحال ) ونحو على تقدير الفعلية والانفراد ، " وغير وارد عليه " ونحو على تقدير الجملة الاسمية ، نعم : يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورد وعده على التنديرين ، والمتبادر من قوله " جاء الأمران " أنهما يتساويان - كالمباح - والمشهور أن ترك الواو أرجح .

قال الشيخ عبد القاهر <sup>(٢)</sup> : إذا جعل - نحو : على كتفه سيف - حالاً ، كثر فيها ترك الواو كقوله : ( خرجت مع البازي على سواد ) <sup>(٣)</sup> وقد تكون مع الواو

(١) في " أ " ولكنه (٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٣٣ - ١٣٤

(٣) هذا عجز بيت من ( الأويل ) ويروى : نهضت ، وصد ره : إذا أنكرتني بلسدة أو نكرتها وقائله : بشار بن برد ، من شهيدة قيلت نى مدح خالد بن جبلة الباهلي وفيل : قالها لخالد بن برمك ، وانكار البلدة : انكار أهلها ، والبازي : الصفر =

هذا : ثم من عرف السبب نرى تنديم الحال اذا اراد ايفاعها عن النكرة تنبيه بجواز ايفاعها عن النكرة مع الواو في مثل : جائني رجل وعلى كتفه سيف ، ولمزيد جـواز في قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) - على ما تقدمت - ، وتنبيه لوجوب الواو في نحو : جائني رجل وعلى كتفه سيف ، - عند ارادة الحال - ولوجوب تركه فيه - عند ارادة الوصف - لامتناع عطف الصفة على موصوفها ألبته ، فتأمل ،

كقوليه :

وان امراً أسرى اليك ودونه \* من الأرض موباة ويبدأ سملق<sup>(١)</sup>

والسرف في غلبته ترك الواو : امتناع دخوله على تقدير الافراد ، ورجحان الترك على تقدير النمل الماضي ، وأما رجحان دخوله ، فعلى تقدير الاسمية فقط ، واذا لم يكن بعد الظرف مظهر ، كان رجحان الترك أظهر - كما في قوله تعالى : ( فخرج على نوء في زينته )<sup>(٢)</sup> - " ثم من عرف " غيب الكلام السابق بهذا البحث : لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو ، والمعنى : من عرف أن السبب في تنديم الحال على النكرة : دفع الالتباس بالصفة ، تنبيه لجواز ايفاع الجملة مع الواو حالاً من النكرة - بلا تنديم - اذ لا التباس ههنا أصلاً ، لامتناع دخول الواو على الصفة - كما مر - وتنبيه لمزيد جوازه اذا كانت تلك النكرة في سياق النفي ، فانها - لموصفها ، وكونها موصوفة - في المعنى - بمنزلة المصروف ، فهذا الاعتبار - منضمنا الى اعتبار انتفاء الالتباس - يعرف مزيد الجواز ، وتنبيه ايضا : " لوجوب الواو في نحو : جائني رجل وعلى كتفه سيف " ٢٦٢ اذا اريد الحال ، دفعا للالتباس " ولوجوب تركه " اذا اريد الوصف ، " لامتناع عطف الصفة على موصوفها ألبته " وانما قال " تأمل " ليعرف به باللائق قول من ادعى خلافه ،

== وهو أبكر الطيور خروجا ، ديوان بشار : ص ٤٧-٤٩ ، معاهد التنصيص : ج ١ ص ٩٧ والايضاح : ج ١ ص ١٧٣ ، والتبيان : ص ١٢ ، وخزانة الادب : ج ٣ ص ٢٢٨ ، ودلائل الاعجاز ص ١٣٣ .

(١) هذا البيت من ( الطويل ) وهو للأعشى من قصيدة يمدح بها المحلق بن خنم - من ربيعة - وهو : ( فياف تنونات ويبدأ خفيف ) والتثنية : الفقر ، والخيفق : الصحراء الواسعة يخفق فيها السراب - أي يضطرب - ، ديوان الأعشى الكبير : ص ٢٣٣ ، وانظر : الصناعتين ص ١٤٩ ، وخزانة الادب ج ٣ ص ٢٥٢ ، والانصاف ص ٤٥ .

(٢) من الآية ٧٩ سورة النقص

وأما : ليس — فلما قام مع خبره متام الفعل المنفى — جاء كثيرا : أتانى وليس معه غيره ،  
وأتانى ليس معه غيره ، قال :

إذا جرى في كنه الرشاء \* خلى الثليب ليس فيه ماء  
الا أن ذكر الواو أرجح ، ووقع في الكلام أدور .

وقد سبق منا تحقيقه ، قوله " وأما ليس " افراده بالذكر ، إذ ليس من قبيل الأفعال الداخلة  
عليها النفي — مثل : ما كان ، ولا يكون — حتى يكون ترك الواو فيه أرجح ، ولا من قبيل  
الأفعال المتصرفة المتضمنة للنفي — كأبى ، واستح — حتى يلزم منه قد ، مع ( كون ) (١)  
الترك أيضا أرجح ، بل هو فعل دال على نفي في الحال صريح ، فلا مجال فيه للشك ،  
لكنه لما قام مع خبره متام الفعل المنفى — إذ ليس زيد منطلنا ، في قوة : لا ينطلق زيد  
— كثر ذكر الواو وتركه أيضا ، الا أن ذكره أرجح — بحسب الدليل — وأدور في الاستعمال  
وذلك : لأن المجوز للواو — وهو النفي — وهو في ليس ذاتي ، وفي الفعل المنفسي  
بالأداة عارض ،

وقد يقال : أن ليس بمنزلة حرف النفي ، والجملة بعده اسمية في الحقيقة فلذلك  
كان ذكره أرجح ، لكنه يقتضي أن يكون الترك ههنا في صور محدودة ملحقة بالنواذر —  
لا في صور كثيرة — كما دل عليه كلامه (٢) .

وقوله " إذا جرى " (٣) وصفه بالجلادة في الاستفاء ، بحيث إذا جرى في كفه  
الرشاء ، لم يبق في البثر شي من الماء .

---

(١) ساقط من " أ " .  
(٢) هذا ما قاله سعد الدين في شرحه للمنتاح . انظر : الورقة ١٦٢ — ١٦٣ .  
(٣) هذا البيت من ( الرجز ) وينسب الى بعض الاعراب ، ويروى : جرى  
القليب ، والرشاء : الجبل . والجمع : أرشيشة ، انظر : دلائل  
العجاز : ص ١٤ — وشرح تسمييل الفوائد ، لابن مالك . الورقة  
١٢٩ ، مخطوط برنم ١٠ ، دار الكتب .

.....

---

هذا : وقد قيل : ان قوله " ليس فيه ماء " منحول ثان لخليء - لا حال -  
أى جعل القلب كذلك - على قبح اسفولك : تركت زيدا ( صريحا )<sup>(١)</sup>  
أى صيرته صريحا \*

\* \* \* \*

---

(١) ساقطة عن الاصل

- وأما الحالات المفتضية لظى الجمل عن الكلام ايجازا ، ولا طيها اطنابا ، فمن أحاط علما بما قد سبق ، استغنى بذلك عن بسط الكلام ههنا ، فلتقتصر على بيان معنى الايجاز والاطناب ، وعلى ايراد عدة أمثلة فى الجانبين

### (الحالات المفتضية للايجاز والاطناب) :

قال : " وأما الحالات المفتضية لظى الجمل عن الكلام ايجازا ، ولا طيها اطنابا " أراد بالكلام : الجنس ، وجمع الجمل : نظرا الى تعدد الم وارد ، فان المطلوب فى موضع واحد لا يجب أن يكون جملا ، بل قد يكون جملة واحدة ، وقد يكون جملتين أو أكثر ، وجمع الحالات نظرا الى أقسام الايجاز والاطناب - بحسب مراتبها - وذكر الحالات الم جملة لأنه أحالها جميعا على علمك بما قد سبق ، فلا معنى لذكرها مفصلة ، وخص بالذكر " ظى الجمل ولا طيها " لأنهما المدة فى وضع هذا الباب - وان وجد الايجاز والاطناب بظى المفردات ولا طيها أيضا - بل قد يوجد الايجاز بلا طى أصلا - ويسمى ايجاز القصر <sup>(١)</sup> - وقوله " ايجازا ، واطنابا " مفعول له ، وقيل : حال بنا على أنه فسرهما فى صدر قانون الخبر بالى واللاطى - وانما لم يتعرض للمساواة : لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط ، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها <sup>(٢)</sup> - كما سيأتى - وكلمة " ههنا " فائدة مقام العائد الى المبتدأ - أعنى الحالات المفتضية - كأنه قال : استغنى بذلك - أى بالعلم المحيط بما قد سبق - عن بسط الكلام فيها ، - أى فى تلك الحالات - وذلك : لأنه قد ذكر فيما سبق طرق الايجاز على الإطلاق ، كظى المسند اليه والمسند - مفردا أو جملة - وظى المفعول ونحوه ، وكظى السؤال - الذى هو جملة فى : يكتب الى القرآن - وذكر أيضا طرق الاطناب على الإطلاق - ٢٦٣ كتحذيل المسند اليه بالتوابع وتفييد الاسناد بشىء من النيود - ، وذكر متعلقات المسند وذكر الجمل المتعلقة بما قبلها - تأكيد أو بيانا ، أو بدلا - فقد سبق حينئذ ايجازات بظى المفردات والجمل ، وقد سبق أيضا اطنابات بذكر المفردات والجمل ،

(١) فى " أ " ايجاز قصر

(٢) هذا ويمكن القول : بأن الحال قد يقتضى فى الكلام المساواة ن يكون الكلام بها من متطلبات البلاغة ، بخلاف ما ذهب اليه الشارح .



أما الإيجاز والاطناب - فلكونهما نسبيين - لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق،  
والبناء على شيء عرفي، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأديسة  
للمعاني فيما بينهم، - ولا بد من الاعتراف بذلك بنفسا عليه - ولنسمه : متعارف

وبين أيضا هناك حالاتها المتضخية أياها، فمن غضبها استغنى عن البسط ههنا، لأنه  
يعرف بما عدا المذكور بالمقايضة عليه .

قوله " فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما " يريد : أن الإيجاز والاطناب  
أمران نسبيان، ضرورة أن الكلام إنما يوصف بهما بالقياس إلى كلام آخر - محقق أو  
مقدر - ولا شك : أن الأمر النسبي لا يتحدد ولا يضبط إلا بتعيين المنسوب إليه،  
وليس لنا كلام (على مقدار) <sup>(١)</sup> معين يجب - بحسب نفس الأمر - كونه منسوبا إليه  
لهما، بل كل كلام يفرض، فانه يصلح لذلك، نحينفذ لا يمتاز الموجز <sup>(٢)</sup> عن المطناب  
بحيث يحكم على هذا الكلام بأنه موجز - لا مطناب - وعلى ذلك <sup>(٣)</sup> بأنه مطناب - لا موجز  
-، فان كلما واحدا إذا نسب إلى آخر واتصف بالإيجاز - فانه - بعينه - إذا نسب  
إلى ثالث يتصف بالاطناب، فعلم : أن لا مجال فيهما للضبط والتعيين - مهنيا على  
التحقيق الصرف - بل لابد من ترك التحقيق والبناء على أمر عرفي - هو جعل كلام  
أوساط الناس، أعني الذين لا بلافة لهم ولا نصاحة - ولا عى ولا فهمهة <sup>(٤)</sup>، منسوبا  
إليه ونفسا عليه، فانه وإن لم يتعين لذلك - بحسب التحقيق - إلا أن الأوساط لما  
كانوا أكثر من الطرفين، كان كلامهم " على مجرى متعارفهم " في تأدية المعاني مشهور  
بين الناس، فهو أمر عرفي - معروف الوجه معلوم الطريق - فناسب أن يجعل أصلا  
يقاس عليه غيره، فلا يكون البناء عليه ردا إلى الجهالة كما توهم <sup>(٥)</sup>، وما فرزناه اندفع

(١) ساقط من الأصل (٢) في الأصل : الموجب، وهو خطأ

(٣) في "أ" ذاك

(٤) الصحيح : خلاف البيان، ومنه : قد عى في منطق، والفقه والفهمهة : الصى

(٥) هذا رد على الخطيب حيث قال : نافدا السكاكى - " وفيه نظر : لأن كون الشيء  
نسبيا لا يقتضى أن يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي، ثم  
البناء على متعارف الأوساط، والبسط الذى يكون المنصود جديرا به، ردا إلى  
جهالة، فكيف يصلح للتعريف؟ " الايضاح : ج ١ ص ١٧٧ .

الأوساط ، وانه فى باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم ، فالإيجاز : هو أداء المنصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط والاطناب : هو أداءه بأكثر من عباراتهم — سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة الى الجمل — أو الى غير الجمل ، هذا : وقد تليت عليك — فيما سبق — طرق الاختصار والتلويل ، فلئن فهمتها لتعرفن الوجازة متفاوتة بين وجيز وأوجز بمراتب لا تكاد تتحصر .

أيضا ما يقال : من أن كون الشئ نسبيا لا يقتضى أن لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق ، فان الاغانيات كثيرا ما تحذف معانيها ، لأنه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذى قرر فى علوم آخره قوله " مثل جمل " — بالجبر — على أنه بدل من " البناء " وقوله " منيسا عليه " ثانى مفعولى " جمل " وقوله " ولا بد من الاعتراف بذلك " جملة معترضة — أى لا بد للمنصف من الاعتراف بوجود كلام الأوساط — بل لوجه لانكاره لفوة اشتهاره فيما بين الناس — كما عر — فيصح البناء عليه .

وانما قال : " لا يحمد منهم ولا يذم " لأنه ليس فى ذلك اعمال روية ، ولا رعاية نكتة ، بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية ، فلا محمدة لهم فيه ، ولا مذمة ايضا لكونه واقيا بما هو منصوص هم من أمور دينهم أو دنياهم ، نعم : اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة كاصوات الحيوانات ، واذا صدر مثله عن البليغ — لداعى ضرورة — راعى فيه تجريده عن النكت لمناجاة المثل ، وبذلك يرتضى عن تلك الاصوات — كما سلف فى صدر ٢٦٤ الفصل الأول — وفى تسميته " بمتعارف الأوساط " تمهيز له عن كلامهم الذى تكلنوا فيه بتقليل أو تكبير ، وقوله " بأقل من عبارات متعارف الأوساط " : يتناول ايجاز الحذف وايجاز الفص الذى لاحذف فيه ، وفى قوله " سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة الى الجمل أو الى غير الجمل " : تصريح بأن الإيجاز والاطناب لا يختصان بطى الجمل ولا غيرهما ، بل يكونان أيضا بطى المفردات ولا غيرها — كما ذكرناه — .

قوله " وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتلويل " يعنى : فى الفنون الثلاثة ، ومباحث الفصل والوصل اذ قد تبين<sup>(١)</sup> فيها طرق اختصار الكلام بالطلاق

(١) فى الأصل : قد ثبت ، وهو خطأ

والاطناب كذ لك ، وعرفت من ذلك معنى قول التائل فى وصف البلسا :

يرمون بالخطب الطوال وتارة \* وحى الملاحظ خيفة الرقبا

وذكرت أيضا للاختصار والتأويل مقامات قد أرشدت بها الى مناسباتها فما صادف من ذلك موقعه حمد ، والا : ذم ، وسمى الايجاز ان ذاك عيا وتقصيرا والاطناب اكثارا وتطويلا ،

الاسناد ، وحذف المسند اليه وغيرهما — مفردا أو جملة — وبين فيها طرق تطويله بتأكيد الاسناد وتذييل المسند اليه والمسند بما يتعلق به كونه تعقيب جملة بأخرى — مؤكدة لها مثلا — كما أشرنا اليه آنفا ، واللام فى " لكن فهمتها " موافقة ، وفى : " لتعرفن " جواب القسم المقدر ، والمعنى : لكن كنت فهمت تلك الدارق — كما هو حتمها — فلامحالة تعرف كل من الوجيزة والاطناب — متفاوتا زيادة ونقصانا — على مراتب لاتكاد تتحصر وتعرف أيضا معنى ما قيل فى وصف البلسا : من أنهم يأتون تارة بالكلام فى غاية الاطناب ، وتارة فى نهاية الايجاز كأنهم يرمزون الى المنصود رمزا لا يدركه الا أفراد الأذكيا<sup>(١)</sup> ، تشبيها يرمز من يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خونا من الرنبا<sup>(٢)</sup> ، وقوله " وحى الملاحظ " نصب على المصدر — يوحون — بمعنى : يشبهون ، وكما تليت فيما سبق تلك الطرق " ذكرت " هناك " أيضا مقامات " مقتضية اياتنا ، و" قد أرشدت " بذكرها الى مقامات أخرى تناسبها فى انقضاء الاختصار والتأويل ، فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها ، ان لست أنت كالأوساد الذين لا حاجة لهم الى تلك الرعاية ، ولا يلحق كلهم مدح ولا ذم ، بل ما صادف من اختصارك وتطويك موقعه اللائق به : حمد نسي باب البلاغة ، وما لم يصادف ذم " وسمى الايجاز ان ذاك عيا وتقصيرا " لأنه عسى فى الكلام وقصره — أى جعله قصيرا — وسمى الاطناب اكثارا وتطويلا " لأنه أكثر فى كلامه وطوله بلاطاول ، فالتأويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي ، وفى قوله : " طرق الاختصار والتطويل " محمول على المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup> .

(١) فى " أ " : الأفراد الأذكيا

(٢) وهذا البيت لأبى داود بن جرير الأيادى ، والرمز : الإشارة والايما بالشنتين

والحاجب ، انظر : البيان والتبيين : ج ١ ص ١١٨ — ١٥١

(٣) انظر : الايضاح : ج ١ ص ١٧٧ — ١٧٩ .

والعلم في الإيجاز قوله - علت كلمته - ( في القصص حياة ) وأصابته المحز ، بفضل  
على ما كان عندهم أوجز الكلام في هذا المعنى ، وذلك قولهم : القتل أنفى للقتل ،

( الإيجاز وأمثلته : )

قال : " والعلم في الإيجاز " - أي المثال المشهور في باب الإيجاز " قوله  
- علت كلمته " يقال : فلان علم في هذا المعنى ، مشتهر به .

فان قلت : الإيجاز ( بالقياس ) <sup>(١)</sup> إلى كلام الأوساط ، فما كلامهم ههنا حتى  
يقاس هذا عليه ؟ .

قلت : ذلك معلوم بحسب نوعه - وان لم يكن معلوما بحسب شخصه - فإنا  
نعلم - قطعا - أن المعاني المنطوية تحت قوله تعالى ( ولكم في القصص حياة ) <sup>(٢)</sup>  
بحيث لو أداها الأوساط لادواها بعبارة أروى منه ، ألا يرى إلى كونه أوجز من  
أوجز كلام عند بلغاتهم في هذا المعنى ؟ .

قوله " وأصابته " أي أصابه قوله " في القصص حياة " محز البلاغة بالإيجاز  
الذي فيه يظهر تفضله وزيادة على ما هو أوجز كلام عند هم في هذا المعنى - أعني  
قولهم " القتل أنفى للقتل " - وذلك من وجوه :

الأول : قلة الحروف ، فان الملفوظ في قولنا تعالى عشرة - اذا لم يعتبر التثوير حرفا  
على حدة - وفي قولهم أربعة عشر .

الثاني : الاطراد ، اذ في كل قصص حياة ، وليركل قتل أنفى للقتل ، فان القتل ظلما  
أدعى للقتل .

الثالث : عدم الاحتياج في قوله إلى تقدير - بحسب المعنى - فان تقدير متعلق  
الجار - أعني في القصص - مجرد رعاية فائدة لفظية ، فهو من قبيل إيجاز  
القصر ، ولا بد في قولهم أن يقدر : أنفى من تركه .

ومن الإيجاز قوله تعالى ( هدى للمتقين ) ذهابا إلى أن المعنى : هدى للضالين  
الصائرين إلى التقوى بعد الضلال .

الرابع : مائى تكبير <sup>(١)</sup> حياة من التنظيم أو النوعية <sup>(٢)</sup> .

الخامس : صبغة الدقائق بين القصاص والحياة .

السادس : النص على ما هو المألوف بالذات — أعنى الحياة — فان نفى القتل إنما يطلب  
لها — لا لذاته — .

السابع : جعل نفي الشيء غمضا له ، بإيراد لفظة " فى " .

الثامن : الخلو عن التكرار — مع الثارب — فانه لا يخرج عن استبشاح ، فلا يعد نفي  
الأكثردا للصجز على الصدر حتى يكون محسنا .

التاسع : <sup>(٣)</sup> غزوة اللفظ وسلاسته <sup>(٤)</sup> — حيث لم يكن فيه مائى قولهم من توالى الاسباب  
الخفيفة — اذ ليعنى قولهم حرثان متحركان على التوالى الا نى موضع واحد  
— ولا شك أنه ينفع من سلاسة اللفظ ، ويبريانه على اللسان .

العاشر : أن كون القتل أننى للقتل من حيث انه قصاص — لامن حيث أنه قتل — وفقد  
صرح بهذه الحيثية فى قوله " دون قولهم " . قوله " ومن الإيجاز " هذا  
أيضا من إيجاز القصر ، وقوله " ذهابا " : أما حال من المستقر فى الخبر ،  
أى قوله " هدى للمتقين " <sup>(٥)</sup> كائن من الإيجاز حال كونه يذهب إلى أن  
المعنى ما ذكره ، وأما بقول له لمضمون الكلام ، أى يعد من الإيجاز  
للذهاب إلى أن المعنى : على أن يكون المراد بالمتقين " الضالين الصائرين  
إلى التقوى بعد الضلال " — .

(١) فى الأصل : تنوين حياة ، وهو خطأ

(٢) أنظر : الكشف ج ١ ص ١٦٨ ، والإيضاح : ج ١ ص ١٨٣

(٣) هذا وما بعده زيادة عما ذكرنى الإيضاح ، والتاسع : ذكره سعد الدين ،  
المذكول ص ٢٨٧ .

(٤) العذب : الماء الدليب ، والسلس — ككتف — : السهل اللين المنقاد .

(٥) فى الآية ٢ سورة البقرة

لما أن الهدى — أي الهداية — إنما تكون للضال — لا للمهتدي — ووجه حسنه :  
قصد المجاز المستفيض نوعه ، وهو وصف الشيء بما يؤل إليه ، والتوصل به السبيل  
تصدير أولى الزاهراوين بذكر أولياء الله ،

واحتراز بذلك عن المعنى الآخر ، وشو : أن يحمل " المتقين " على حقيقته ، أو يجعل  
اثبات الهدى لهم من قبيل نولهم — للعزیز المكرم — أعزك الله وأكرمك <sup>(١)</sup> — على  
قصد الزيادة والثبات — إذ ليس (فه) <sup>(٢)</sup> على المعنى الآخر ، ليجاز يعتد به ،  
وقوله " لما أن الهدى " تعليل لكون المعنى بذكره ، ونسب الهدى سبالمهداية ،  
ليحتمل أن المراد به معناه المتعدي ، أعني الدلالة — لا معناه اللزوم — أعني  
الاعتداء ، إذ لا يصح أن يقال : الاعتداء للضال — لا للمهتدي — قال في الصحاح :  
هداه الله هدى وعدى ، واشتدى ، بمعنى <sup>(٣)</sup> ، ووجه حسن الإيجاز المذكور في  
الآية شيان .

الاول : " قصد المجاز المستفيض " — أي المشهور — " نوعه " وهو وصف الشيء بما  
يؤول إليه " نانه مجاز شائع — منه قوله تعالى ( أنى أرانى أعصر خمرا ) <sup>(٤)</sup> —  
ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا <sup>(٥)</sup> وقوله عليه السلام : ( من قتل ثقيلا فله سلبه ) <sup>(٦)</sup> وقولهم  
يمرض المريض ، وتضل الضالة <sup>(٧)</sup> — ، وإن لم يكن إطلاق المثنى على السال الصائر إلى  
التقوى مستفيضا — بحسب شخصه .

الثاني : التوصل بهذا الإيجاز المبني عليه ذلك المجاز " إلى تصدير أولى الزاهراوين "  
— يعني : سورتي البقرة وآل عمران سميتا بذلك ، من زهرت النار ، أعانت

- (١) هذا أحد الوجوه التي في الكشف ج ١ ص ٢٨ (٢) زيادة في " أ "
- (٢) انظر الصحاح ج ٦ ص ٢٥٣٣ (٣) عن الآية ٣٦ سورة يوسف
- (٥) من الآية ٢٢ سورة نوح
- (٦) السلب : ما يأخذه أحد القرنيين في الحرب من ثمنه ، عن سلاح وغيره ، انظر :  
صحيح مسلم : ج ٣ ص ١٣٧٠ ، والسنن الكبرى : ج ٩ ص ٥٠ وسنن أبي داود :  
ج ٣ ص ٧٠ .
- (٧) هذا من حديث لابن عباس وهو " من أراد الحج فليتعجل فإنه قد تضل الضالة  
ويمرض المريض وتكون الحاجة " . السنن الكبرى ج ٤ ص ٣٤٠ وسنن ابن ماجه  
ج ٢ ص ٢٦٢ ، مسند أحمد ج ٤ ص ٣٥١ ، وسنن أبي داود ج ٢ ص ١٤١

وقوله ( فغشيمهم من اليم ماغشيمهم ) أظهر من أن يخفى حاله في الوجازة ، نظرا الى ماناب عنه — وكذا قوله ( ولا ينبئك مثل خبير ) وانظر الى الفاء التي تسمى فاء تمسيحة

" بذكر " اسم " أولياء الله " <sup>(١)</sup> وفي هذا التصدير تشويش الى التثوي ، واشعار بالاعتناء بحال المتقين ، فاندفع ما قيل : من أن هذا التصدير إنما يصح إذا كان الضالون الصائرون الى التثوي أولياء الله قبل أن يتصفوا بالتثوي بالفعل ، وليسوا كذلك ، قوله " أظهر من أن يخفى حاله في الوجازة " فانه أيضا من إيجاز القصر ، ومن جوامع الكلم التي تستغل — مع قلتها — بالمعاني الكثيرة ، أي غشيمهم من اليم مالا يعلم كنهه الا الله تعالى ، فقد ناب ( ماغشيمهم ) <sup>(٢)</sup> عن عبارة طويلة يقتصر عنها البيان ، وكذا قوله تعالى ( ولا ينبئك مثل خبير ) <sup>(٣)</sup> أظهر من أن يخفى حاله في الوجازة — نظرا الى ماناب عنه — ، أي لا يخبرك بالأمر مخبر هو ( مثل خبير ) عالم به ، يريد : أن الخبير بالأمر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة — دون سائر المخبرين به — ، والمعنى : أن هذا الذي أخبركم من حال الأوثان من أنهم ( ما يملكون من قطير — ان تدعوهم لا يسمعون دعاءكم ولو سمعوا بما استجابوا لكم ويوم النيام يكفرون بشرككم ) <sup>(٤)</sup> هو الحق لأنى خبير بما أخبرت به <sup>(٥)</sup> .

ومن حمل الآية على أن المراد به : نفي المثل ، أي لو كان له مثل في ذلك — أي في العلم المحيط بالأشياء كلها — لأخبرك بحكم العادة ، لكن الاخبار منتففة ، فينتفى وجود المثل ، فقد خرج بمراحل عما يقتضيه نفي الآية ولا ينبئك مثل خبير <sup>(٦)</sup> .

قوله " وانظر " عطف على مندر — أي تحقق ما ذكرنا وانظر — قال صاحب الكشاف :  
الناب — في قوله ( فتوبوا ) <sup>(٧)</sup> — للسبب لا غير ، لأن الظلم باتخاذ العجل سبب للتوبة

- 
- (١) انظر الكشاف : ج ١ ص ٢٨ (٢) من الآية ٢٨ سورة طه  
(٣) من الآية ١٤ سورة فاطر (٤) من الآيتين ١٣ و ١٤ سورة فاطر  
(٥) ما نسر به الآية مأخوذ من الكشاف ، انظر : ج ٣ ص ٤٧٨ .  
(٦) هذا رد لما ذهب اليه الفتازاني في الآية ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١٦٥  
(٧) من الآية ٥٤ سورة البقرة

فى قوله ( فتوبوا الى بارئكم فانتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم نتاب عليكم ) كيف  
أنادت : فامتثلتم نتاب عليكم ، ونى قوله ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ) مفيدة  
فضرب فانفجرت ،

والأمر بها ، والفاء — فى ( فانتلوا ) — للتحذير ، أى ناعزموا على التوبة فانتلوا ،  
بناءً على أن الله تعالى جعل توبتهم قتل أنفسهم ، وجاز أن يكون المعنى : فتوبوا  
تأتمموا توبتكم القتل ، على أن التل تتمم ( للتوبة ) <sup>(١)</sup> تابعة إياها وأما الفاء — فى  
( نتاب ) — فتعلقة بمحذوف — فاما جواب الشرط مندر — أى ان فعلتم فقد تاب عليكم ،  
— وحينئذ يكون الخطاب فى ( عليكم ) جارياً على ظاهره ، داخل فى متول موسى  
— عليه السلام — ، وأما عطف على مندر — أى فعلتم نتاب عليكم — وحينئذ يكون  
الخطاب من الله على طريق الالتفات من الغيبة فى قوله ( وان قال موسى لقومه ) <sup>(٢)</sup>  
وقال أيضاً : الفاء فى قوله تعالى ( فانفجرت ) <sup>(٣)</sup> متعلقة بمحذوف — أى فضرب فانفجرت ٢٦٢  
أو فان ضربت فقد انفجرت — كما ذكرناه فى قوله ( نتاب عليكم ) ، وهى على هذا فاء  
فصيحة لاتقع الا فى كلام بليغ <sup>(٤)</sup> ، انتهى كلامه ، والمصنف : اختار فى الآيتين  
المصنف لفظه التدوير ، ولأن الناء الجزاء لاتدخل على الماضى المتصرف الا مع  
لفظة قد ، وانما ربا ضعيف ، فتوهم من ذلك : أن تدوير الشرط ينافى عنده كون  
الناء نسيجه ، وأبدى بعضهم بالنقل عنه <sup>(٥)</sup> ، والى جواب خلافه ، لأن العلم عندهم  
فى الفصيحة قول الشاعر :

قالوا خراسان أنضى مايراد بنا \* ثم القول فقد جئنا خراسانا <sup>(٦)</sup>  
وهو بتدوير الشرط — أى فان صح ماقلوا فقد آن القول لأننا جئنا خراسان — قيل  
ولو ادعى اختصاصها بتدوير الشرط — كما توهمه عبارة الكشف — لم يبعد ، وقد يقال :

- (١) ساقطة من " أ " (٢) انظر الكشف : ج ١ ص ١٠٥  
(٣) من الآية ٦٠ سورة البقرة (٤) انظر : الكشف ج ١ ص ١٠٨  
(٥) انظر : المطول ص ٢٨٩  
(٦) البيت من ( البسيط ) وتأوله : العباس بن الأحنف ، من مقارعة قالها لما خرج  
مع الرشيد الى خراسان ، انظر : ديوانه ص ٢٧٩ ودلائل الاعجاز ص ٦٢ ،  
والكشف : ج ٣ ص ٢١٤ ، والمثل السائر : ج ٢ ص ٣١٨ .



وتأمل قوله ( فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ) أليس يفيد : تضربوه نحى فقلنا : كذلك يحيى الله الموتى ؟ وعند صاحب الكشاف - رحمه الله - قوله ( ولقد آتينا داود وسليمان علما ونالا الحمد لله ) - نظرا الى الواو نى وقلنا - ولقد آتينا داود وسليمان علما فعلا به وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقلنا الحمد لله ، ويحتمل عندي أنه أخبر تعالى عما منح بهما ، وأخبر عما قالا ، كأنه قال نحن نعلمنا آيتا العلم ، وهما فعلا الحمد تنويضا

هذا الايهام بد نوع بقوله " كما ذكرناه " فانه اشارة الى الوجهين ، فقوله : وهى على هذا له أراد به : أن الفاء على كونها متعلقة بسبب محذوف - شرطا كان أو غيره - تسمى فاء فصيحة ، وذلك : اما لانها محذوف وانما وصف لها بوصف صاحبها ، وانما لكونها مفيدة معنى بديها ، وواحدة مؤنثا حسنا ، أما على تندير الشرط ، ففي الكشاف - فى سورة الفرقان - " أن هذه المناجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة ، وخاصة اذا انضم اليها الالتماس وحذف القول <sup>(١)</sup> ، يعنى فى قوله تعالى ( فقد كذبوك ) ان تنديره : قلنا ان قال تعالى ان قلتم انهم معبودوننا وآلهتنا فقد كذبوك ، وفى لفظ المفاجأة اشعار بأن السامع كان غافلا عن هذا المترتب والنتيجة ففوجئ به .

وأما : على تندير العراف : ففي حذف المعطوف عليه - فى قوله ( فاننجرت ) - تنبيه على أن الموحى اليه لم يتوقف على اتباع الأمر ، وأنه لا يحتاج الى الافتضاح <sup>(٢)</sup> به لانثناء الشك فيه ، وعلى أن السبب الاصلى فى الانفجار هو أمره تعالى - لا فصل موسى عليه السلام - ولا شك : ان تعليمه تدى الى أمثال هذه الدقائق غير البليغ ، قوله " وفى : فقلنا اضرب " <sup>(٤)</sup> عطف على ( قوله : فتوبوا ) <sup>(٥)</sup> أى انظر الى الفاء التى تسمى فاء فصيحة فى قوله ( فقلنا اضرب ) " وبزيادة " حال عن الفاء ، كما أن قوله : " كيف أنادت ؟ " كذلك .

(٢) من الآية ١٩ سورة الفرقان

(١) الكشاف : ج ٣ ص ٢١٤

(٣) فى " أ " الافتضاح به

(٤) من الآية ٦٠ سورة البقرة

(٥) سابقا من " أ "

استنادة ترتب الحمد على ايتاء الحمد الى نهم السامع مثله في : قم يدعوك — بدل :  
قم فانه يدعوك — وانه نن من البلاغة لطيف المسلك — .  
ومن أمثلة الاختصار قوله تعالى ( فكلوا مما غنمكم خلالا طيبا ) بدلى : أبحت لكم

قوله " وتأمل " عطفنا على انظره وانما قال ذلك : لأن النصيحة ههنا مقدرة محتاجة  
الى تأمل يظهر به موقعها ، ولأن المحذوف ههنا أكثر من جملة واحدة ، يدل عليه  
انسياق الكلام نالاه في : نقلنا — المندرج الداخل على ( كذلك يحيى الله الموتى ) (١)  
— فاء نصيحة تفتضى تندير : " فضرهوه نحى " (٢) ، ولا يخفى عليك أن الإيجاز  
مع الناء النصيحة ، إيجاز حذف مطلقا ، قوله " وندرج صاحب الكشاف " يعنى : أنه  
جعل الآية من قبيل الإيجاز بالحذف (٣) ، ولم يجوز أن يكون ( وقال ) عطفنا على ( آتينا )  
لأن الموضع موضع الفاء ، يال : أعيته فشكره ومنحته نصبره ، فقد ر : لقلا مطلقا عليه  
مترتبا بالناء على " آتينا " — كما ذكره — وكأنه أمار بذلك الى أن تلك النعمة كانت  
عظيمة جدا فانقضت — من المصنفين الأخيار (٤) — الشكر بأنواعه " نعملا — وعلمنا " شكر ٢٦٨  
فعلى ، " وعرفنا " قلبى ، " وثالا " لسانى ، وهذا وجه وجيه ، وجوز المصنف : عطف  
" نالا " على " آتينا " بأن يفوض " ترتب الحمد على ايتاء الحمد " وتسببه (٥) — الى  
فهم السامع " بشهادة العقل — تفويضا مثل تفويض الترتب " في : قم يدعوك " فان الـ  
المعنى على السببية — أى نانه يدعوك — لكنه ترك الناء وانتصر فيه على الاستيفانف ، كما  
اختير في الآية العطف بالواو تفويضا للترتيب لانه (٦) — بمحونة المقام — وانما جاز  
ترتيب الدعاء على " قم " — محكونه سببا للأمر بالمقام — بنا " على ما مر من أن ذكر السبب  
مترتب على ذكر مسببه ، وقوله " تفويضا " نصب على أنه مصدره ، وعاماه مضمون ما تقدم  
— كأنه ( قيل ) (٧) فوض الاستنادة تفويضا — وجاز أن يكون حالا من فاعل " أخبره " أو قال

(١) من الآية ٧٣ سورة البقرة (٢) في " ج " فضرهوا

(٣) انظر : الكشاف ج ٣ ص ٢٧٧ — ٢٧٨

(٤) اقتباسا من الآية ٤٧ سورة ص (٥) في " أ " ونسبته ، وهو خدأ

(٦) في " أ " الى فهمه

(٧) ساقطة من " أ "

الغنائم لدلالة فاء التسبيب في : فكلوا ،

وأن يكون مفعولا له " لأحد هما " و " استنادة " مفعول لتفويضها ، و " مثله " صفة له  
و " أنه " أي التفويض .

قال : " ومن أمثلة الاختصار " فصلها عما تنقسمها لعدم ادراجها إياها  
في حيز " انظر - وتأمل " - مع أنه . أل الكلام يذكر تقدير الكساف - وابدأ ذلك  
الاحتمال وزاد لفظة الأمثلة ، تبينها على أن للاختصار أمثلة كثيرة ، والمذكورة ههنا  
- مع كثرتها - بعض منها ، وأبدل لفظ الإيجاز " بالاختصار " تفننا في العبارة ألا  
يرى إلى قوله " وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتأويل ، فدون نهتم -  
لتعرفن الوجازة متفاوتة بين و جيز وأوجز ؟ " وإلى قوله : " وذكرت لك أينما للاختصار  
والتأويل مقامات ٠٠٠ الخ " فلولاً أن الإيجاز والاختصار متحدان لما عرف حال أحدهما  
من الآخر ، ولما صح قوله " وسمى الإيجاز إذ ذاك عيا " وقد تخايل لبعضهم : أن  
بينهما عموماً من وجه ، لأن مرجح الإيجاز إلى متعارف الأوساط (١) - كما مر - ، وسيأتي  
أن الاختصار قد يرجع في دعواه تارة : إلى المتعارف ، وأخرى : إلى كون المناسبات  
خليفاً بأبسط مما ذكر فيه ، لأنه لا يلائق الاختصار إلا إذا كان في الكلام حذف ، فوله  
" لدلالة فاء التسبيب في " فكلوا " (٢) - يعني : أنها تدل على أن الأمر بالأكل مسبب  
عما تقدم ، وليس في قوله ( لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ) (٣)  
ما يصلح أن يكون سبباً له ، فدل - بشهادة مساق الكلام - على تقدير " أبحت لكم  
الغنائم " .

ويتجه أن يقال : فهذه الداء نصيحة اتفاقاً ، لأن المحذوف سبب غير شرط ، فكان  
الأولى به أن ينظمه في سلك قوله ( نقاب عليكم ) (٤) ، ومعنى الآية : لولا حكم من الله

(١) هذا ما ذهب إليه : العلامة الشيرازي ، والتفتازاني ، انظر : شرح المنهاج للشيرازي

الورقة ١٢٨ ، وشرح المنهاج للتفتازاني : الورقة ١٦٦ ، والمذول ص ٢٨٣ ، هذا :

وجعلهما من سنان بمعنى واحد ، انظر : سر النفاحة ص ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٢) من الآية ٦٩ سورة الانفال (٣) من الآية ٦٨ سورة الانفال

(٤) من الآية ٥٤ سورة البقرة

ونوله : ( فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ) بطل : ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم نعدوا عن الانتحار ، لدلالة الناء في ( فلم ) وكذا قوله ( فانما هي زجرة واحدة فاذا هم ينظرون ) اذ المعنى : اذا كان ذلك فما هي الا زجرة واحدة ، وكذا : قوله

سبق اثباته في اللوح ، وهو : أنه لا يماثل المخلئ في اجتماعه ، وأن أهل بدر مغفور لهم ، أو أنه لا يؤخذ أحد الا بعد تأكيد الحجة - بتقديم النهي - ( لمسكم فيما أخذتم ) من أسارى بدر من القداء ، وما تركتموه من الاثخان ( عذاب عظيم ) يروى : أنه لما نزل أسكوا عن الفنائم ولم يمدوا اليها أيديهم نزل ( فكلوا مما غنمتم ) ٢٦٩ أى في الحرب ، وقيل : المراد اباحة الفدية المتوعد عليها لأنها من جملة الفنائم - و " حلالات " حال من المغموم ، أو صفه للمصدر - أى أكلا حلالات - (١) ،

قوله " فلم تقتلوهم " (٢) لما انهزم أهل مكة برعى القبضة من الحصاة ، وأخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون ، انتخروا بذلك ، نكال الرجل يقول قتل كذا ، وأسرت كذا ، فقيل لهم : ( فلم تقتلوهم ) - على أنه جواب شرط مندر - ونى الحفيظة : هو سبب للجواب أنتم مقامه - أى ان افتخرتم بقتلهم نعدوا عن الانتحار - أى تجسأ وزوه لأنكم ما قتلتموهم ، ( ولكن الله قتلهم ) وانما جعل الانتحار مشكوكا - مع كونه وانما - تبهيها على أنه ينبغي أن يكون منروضا - لا محققا - وأما قوله " فلم تقتلوهم أنتم " - باظهار تأكيد غير المباشر - ففيه نوح اشعار بأن الكلام في القاتل - دون القتل - كما يدل عليه ( ولكن الله قتلهم ) .

وقد يقال : انما قال همنا " لدلالة الناء " دون ناء التسيب ، اشعارا بأنهم - ليست فضيحة عندهم كما في الآية السابقة ، قوله " وكذا " أورد أمثلة ثلاثة مصدرية بلفظ كذا - يعنى أنها أيضا من قبيل طي الشرط ، لدلالة الناء كقوله تعالى ( فلم تقتلوهم ) -

(١) كل ما ذكره الشارح من معنى الآية مأخوذ من عبارة الكشاف بتصرف ج ٢ ص ٨٥ (و ١٨٦)  
(٢) من الآية ١٢ سورة الانفال ، وما ذكره الشارح في معناها مأخوذ من الكشاف ج ٢ ص ١٦١ .

(ناله هو الولي) تفديره : ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق ، ولا ولي سواه ، وكذا قوله ( يا عبادي الذين آمنوا ان ارضي واسعة فايي فاهدون ) اصله : فان لم

الاول : قوله تعالى ( فانما هي زجرة واحدة )<sup>(١)</sup> فان تفديره : اذا كان ذلك - اي البعث - فما هي - اي الهمة - " الازجرة " - اي صيحة - واحدة " هي النسخة الثانية ، وقيل<sup>(٢)</sup> : هي ) ضمير مهم ينسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليل ، اي لا تستبعدوها فانها سهلة هينة في قدرته ، ما هي الا صيحة واحدة ( فاذا هم ) - اي الخلاق كلهم - احياء بصراء ( ينظرون )

الثاني : قوله تعالى ( فانه هو الولي )<sup>(٣)</sup> ان تفديره " ان ارادوا وليا بحق فانه هو الولي بالحق " فاليخذوه وليا ، وقوله " لا ولي سواه " اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل .

فان قلت : معنى الهمزة التي يتضمنها ام المنقلبة في ( ام اتخذوا ) وهو الانكار والتوبيخ - بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اوليا - فهلا جعلت الفاء تعليل له ، حتى تستغني عن تشدير الشرط ؟

قلت : لأن قوله ( فانه هو الولي ) ليس على معنى المشي ، فلا يصح ان يعمل به ما هو ما ،

وقد يقال : انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار - لاني الاستفهام المتضمن لهما - كما يشهد به الذوق السليم ، ولذلك لم يوجد له نظير نفسي الاستعمال ، فتأمل .

الثالث : قوله تعالى ( فايي فاهدون )<sup>(٤)</sup> ان تفديره " فان لم يتأت . الخ " وبيان ذلك ان ويرف الارض بالسعة - مع طلب الاخلاق في العبادة - ينصب الى المعنى الذي ذكره ، والفاء في قوله " فان لم يتأت " جزاء لشرط محذوف ايها ، اي اذا

(٢) هذا القول لمصاحب الكشاف ج ٤ ص ٢٩

(٤) من الآية ٥٦ سورة العنكبوت

(١) الآية ١٩ سورة المائات

(٣) من الآية ٩ سورة الشورى

يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها اعبدا فاعبدون - أى فاخلصوها لى فى غيرها - فحذف الشرط وعوضه بتقديم المنفعل مع ارادة الاختصاص بالتقديم - وقوله ( كلا فاذها بآياتنا ) أى ارتدح عن خوف قتلهم فاذنبا - أى فاذها بآياتنا وأخوك - لدلالة ( كلا ) على المطوى ، وقوله ( اذ يلقون أثلامهم أيهم يكفل مريم )

كانت أرضى واسعة " نان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض " فاخلصوها لى فى غيرها <sup>(١)</sup> ، والفاء فى قوله تعالى ( فاياى ) جواب " ان لم يتأت " وهى فى الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور ، وأما الفاء فى " فاعبدون " ، فقيل : تكرير لما قبله ، ليطابق المفسر المفسر من كل وجه ، وقيل : عاطفة - أى فاعبدون عبادة بعد عبادة - ، وصح كون الثانى مفسرا للأول باعتبار الاتحاد فى النوع ، وقيل : التفائير ٢٧٠ بين المعطوف عليه والمعطوف ، من حيث أن الاختصاص مقصود فى الأول - دون الثانى - اذ الفرض منه : مجرد تفسير العمل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول . وانما صح بينهما معنى التعقيب لأن مرتبة المفسر بالذكر ، أن يفتح بعد المفسر كما ( قيل ) <sup>(٢)</sup> فى التفسير بالقيام الى الاجمال ، قوله " وعوضه " ( أى : لما حذف الشرط قدم المنفعل على عامله فى الجزاء لفتح موقع الشرط ، كأنه عوض ) <sup>(٣)</sup> منه ، على طريقة قولك : أما اليوم نانى خارج .

وقد يقال : موقع الشرط قبل الفاء ، فالمنفعل الواصل بعدها لا يكون فى موقعه قال فى الكشاف : " ثم حذف الشرط وعوضه من حذفه تقديم المنفعل مع اعادة تقديمه معنى الاختصاص والاختصاص " <sup>(٤)</sup> ومنه يظهر أنه لا منافاة بين قصد التعميش ، وافادة التخصيص بتقديم واحد <sup>(٥)</sup> .

قوله " كلا " <sup>(٦)</sup> ترك ههنا لفظة كذا : لأنه مثال لمجرد الاختصار بلا تقديم شرط ، وانما لم يجعل " كلا " معطوفا عليه لأنه حرف يدل على معنى الردع - لا اسم

(١) انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ وقد انتقد صاحب البحر المحيا فى ج ٢ ص ١٥٧

(٢) ساقطة من " أ " (٣) ملين القوسين ساقطة من " أ "

(٤) انظر : الكشاف ج ٣ ص ٢٦٣ (٥) وذلك لتعدد النكت فى الشئ الواحد

(٦) من الآية ١٥ سورة الشعراء

أصله : أن يلقون أفلامهم ينظرون ليعلموا أيهم يكفل مريم ، لدلالة أيهم على ذلك بوساطة علم النحو وقوله ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) المراد : ليحق الحق ويبطل الباطل فعل مافعل وكذا قوله ( ولنجعل آية للناس ) أصل الكلام : ولنجعل آية

فعل بمعنى ارتدع ، وثى قوله " ناذع أنت وأخوك " اشمار بأن الخطاب فى " ناذعها " <sup>(١)</sup> إنما هو لموسى ، وأدخل هارون فيه تعليقا ، كما يدل عليه صدر الفصة - أعنى قول موسى : ( انى أخاف أن يكذبون \* ويضيق صدرى . . . ) <sup>(٢)</sup> الآية ) ولذلك قال : " أى ارتدع عن خوف قتلهم " - دون ارتدعا - قوله " لدلالة أيهم على ذلك بوساطة علم النحو " يريد : أن ( أيهم يكفل مريم ) <sup>(٣)</sup> جملة اسمية تختص محذونا ليرتبط بما تقدم ، وذلك المحذوف يجب أن يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل ، وقد دل علم النحو : على أن التعليق إنما هو لأفعال القلوب ، والمناسب للمعنى هو العلم ، لأن التأنيهم أفلامهم فى النهر كان لذلك <sup>(٤)</sup> ، وإنما قدر النظر لأنه وسيلة إلى العلم بعد الالتاء ، فأنهم لما أبروا أن قلم زكريا ارتفع فوق الماء - دون أفلامهم - علموا أنه أحق بها فكفلها <sup>(٥)</sup> ، وقوله " فعل مافعل " أى فعل مافعل من اختيار ذات الشوكة لكمع ودادكم أن غيرها تكون لكم ( ليحق الحق ) <sup>(٦)</sup> أى ليثبت وليعليه <sup>(٧)</sup> ، ( ويبطل الباطل ) - أى يزهته ويستأصله ، وإنما ندر العمل المحذوف مؤخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص ، أى ما اختارها لكم وما نصركم عليها إلا لهذا الفرض الذى هو سيد الأغراض <sup>(٨)</sup> ، وقيل : لاحذف هناك بل العلم متعلقة بيفطح " وكذا قوله تعالى : ولنجعل <sup>(٩)</sup> دليل محذوف أى " ولنجعل آية للناس فعلنا " ذلك ، نحذف العمل مع ابتناء عادته داخل على التعليل القاسم

- |     |                           |     |                               |
|-----|---------------------------|-----|-------------------------------|
| (١) | من الآية ١٥ سورة الشعراء  | (٢) | الآيتان ١٢ و ١٣ سورة الشعراء  |
| (٣) | من الآية ٤٤ سورة آل عمران | (٤) | فى " أ " كان كذلك ، وهو تصحيف |
| (٥) | انظر : الكشف ج ١ ص ٢٧٤    | (٦) | من الآية ٨ سورة الانفال       |
| (٧) | فى " أ " يثبت ويغلبه      | (٨) | انظر : الكشف ج ٢ ص ١٥٧ و ١٥٨  |
| (٩) | من الآية ٢١ سورة مريم     |     |                               |

للناس نعلنا ما نعلنا ، وكذا قوله ( ليدخل الله في رحمته ) أى : لأجل الإدخال فسى  
الرحمة ، كان الكف ومنع التعذيب ، وقوله ( انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض و  
الجبال نأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا ) اذا  
لم يفسر الحمل : بمنح الأمانة والفدرة ، وأريد التفسير الثانى .

مقام المحذوف فى دخول العاطف عليه ، ألا يرى الى سحة دخوله عليه مع كون المحلل  
مذكورا مؤخرا ؟ فكانه هو المحذوف وقيل : هو عطف على تحليل مضمرة أى لتبين بسـ  
قد رتتا ولنجمله آية نعلنا ذلك ، فيكرر الحذف حينئذ وكذا قوله ( ليدخل الله نسى ٢٧١  
رحمته ) (٢) معمله محذوف وهو ماد لت عليه الآية وسيقت له — من كف الأيدي عن أهل  
مكة والمنع من (٣) تعذيبهم وقتلهم ، عونا لمن بين أنظرهم من المؤمنين ( لأنهم  
لم يكونوا متميزين من المشركين ) (٤) ، أى ليدخل فى رحمته — أى توفيقه لزيادة الخير  
— مؤمنينهم ، أو ليدخل فى الاسلام من رغب فيه من مشركهم ( كان الكف ومنع  
التعذيب ) (٥) .

وقوله " انا عرضنا " (٦) ترك فيه لفظ " كذا " لأنه لا يشارك ما تقدمه فى حذف  
متعلق الجار — بل فى مجرد الاختصار — قوله : " اذا لم يفسر الحمل بمنح الأمانة  
والفدر " قد يفسر الحمل فى الآية بمنح الأمانة والفدر فيها : بالاستئذان عن أدائها ،  
من قولهم : فلان حامل للأمانة ومحمّل لها ، — أى لا يؤيدها الى صاحبها حتى يخرج  
من عهدتها — كان الأمانة ( راكبة عليه وهو حاملها ، ألا تراهم يقولون ركبت الديون  
ولى عليه حق ، فمعنى الآية حينئذ : انا عرضنا الأمانة ) (٧) ، أى الطاعة ، فانها لازمة  
الوجود ، كما أن الأمانة لازمة الأداء ، على هذه الأجرام ذاتنا لنا — انقياد مثلها —

- (١) وبهذا قال الزمخشري ، الكشاف : ج ٣ ص ٧  
(٢) من الآية ٢٥ سورة النج  
(٣) فى " أ " والمنع عن  
(٤) ما بين الفوسين ساقط من " أ " هذا مأخوذ من الكشاف ، انظر ج ٤ ص ٢٧٢  
(٥) ما بين الفوسين ساقط من " أ " (٦) من الآية ٢٢ سورة الاحزاب  
(٧) ما بين الفوسين ساقط من " أ "



وهو : تحمل التكليف ، كان أصل الكلام : وحملها الانسان ثم خامسها عليها  
بقوله ( انه كان ظلوما جهولا ) ، الذى هو توضح للانسان ، على ما هو عليه من الظلم  
والجهل فى الغالب ،

x

وأطاعتنا — اطاعة تتأتى من الجمادات حيث لم تمتنع عن (١) مشيقتنا وارادتنا — ايجادنا  
وتكويننا وتسوية — على خلق مختلفة وسميات متفاوتة ، وأشكال متنوعة ، والانسان — مع  
صغر حجمه وكونه عاقلا حيا صالحا للتكليف — لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من  
الانقياد لأوامرنا ونواهيها كحال تلك الجمادات فيما يصح منها ، من الانقياد وعدم  
الاعتناع ، بل أبى عن أداء الأمانة متحملا إياها ، وعلى هذا : يظلم وصفه على طريق  
المبالغة بالظلم لتركه أداء الأمانة ، وبالجهد لأخذه ما يستعد — مع تمكنه منه —  
وهو أدائها. ولا يشتبه عليك أن عرض الأمانة على الجمادات وأباؤها واشفاقها عن ترك  
أدائها مجاز ،

وقد يفسر الحمل : بتحمل التكليف (٢) ، من حملت الشئ على ظمى ، ومعنى  
الآية حينئذ : أن ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله الى أنه لو عرض على أعظم  
الأجرام المخلوقة وأقواها وأشدّها تحملا للمشاق لأبى ( عن ) (٣) حمله والاستئلال  
به ، وأشفق منه ، وقد حمله الانسان — على ضعف بنيت ، ورخاوة قوته — وعلى  
هذا : فلا بد أن يقدر : — " ثم خامسها " — أى قد رحل الأمانة وعظمته نيهما ، حتى  
يرتبط بقوله ( انه كان ظلوما جهولا ) (٤) فان مجرد تحمل الأمانة الشاقة لا يناسب  
الوصف بالظلم والجهالة ، وليس على التفسير الأول هذا الحذف ، فلا اختصار فيه  
من هذا الوجه ، وان استركنا فى الاختصار — عرضنا ها على الانسان — وقد يقال :  
على التفسير الأول أيضا اختصار مخصوص به ، لأن تصوير عرض الأمانة والاعتناع من ترك  
أدائها ، أو من أدائها ، يقتضى تصوير النبول قطعها ، فالأولى : أن لا يجعل قوله  
" اذا لم يفسر " ظرفا لكون الآية من الاختصار ، لأنه يؤهم الاختصاص ، بل شرطاً  
جزائياً " كان أصل الكلام " .

(١) فى " أ " على

(٢) هذا الوجه وما قبله مذكوران فى الكشف ، انظر : ج ٣ ص ٤٤٥ — ٤٤٦ .

(٣) ساقط من " أ " (٤) من الآية ٢٢ سورة الاحزاب

وقوله "أمن زين له سوء عمله فرآه حسنا" تتمته : ذهبت نفسك عليهم حسرة فحذفت لدلالة : ( فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ) ، أو تتمته : كمن هداه الله فحذفت لدلالة : ( فان الله ينزل من يشاء ويهدي من يشاء )

قوله "منبها" — على صيغة المفعول — حال من "أصل الكلام" فالضمير في "وعليه" له ، وقيل : حال من "ثم خاس" — بتأويل هذا الكلام — و"الذي" — ٢٧٢ مع صلته — صفة لقوله ( انه كان ظالموا جهولا ) وقوله "في الثالب" متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله "ماعليه" أى ما ثبت عليه الانسان في الثالب ، واحتزبه عن الانبياء ومن يخذو حذوهم ، وانما أتى بكلمة الاستعلاء — في "ماعليه" — تنبيها على كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية ، قوله "تتمته : ذهبت نفسك عليهم حسرة" فكلمة "من" حينئذ اما موصولة ، والمقدر خبرها ، واما شرطية ، والمقدر جزاؤها ، وقوله ( فرآه )<sup>(١)</sup> عطفا على الصلة أو الشرط ، ولا يجوز أن يكون جزاء ، لوجود الفاء في الماضي بدون ند ، وأيضا : لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا — على تقدير تزينه — واما اذا كان تتمته "كمن هداه الله" فمن موصولة ، والمقدر خبرها ، وانما قدم الوجه الأول — مع تأخر ثمرته في نظم الآية — لأنه أفيد ، وقال "حسرة" — دون حسرات — مبالغة في الانكار ، أى ما كان ينبغي أن يكون منك تحسرا ما عليهم إذ لا ينفع ولا يجدي ، لأن الله تعالى ( ينزل من يشاء ويهدي من يشاء )<sup>(١)</sup> وما أنت عليهم بوكيل )<sup>(٢)</sup> ، والثاء في : " فلا تذهب " للسببية ، فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر "كمن هداه الله" كانت الهمزة لانكار التساوى ، كأنه — عليه السلام — اعتقد ذلك بحيث يتحسر على تركهم الاسلام ذلك التحسر ولا ينبغي ما فيه من التكلف ، وقدر صاحب الكشاف هكذا : أمن زين له سوء عمله من مبدئين الفريقين ، كمن لم يزين له ، وقال : فكان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : لا ، فقال تعالى : ( فان الله ينزل ٠٠٠ الآية )<sup>(٣)</sup> ولم يلتفت اليه المصنف مع ظهوره ، لأن في ترتب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء ، و"عليهم" متعلق بتذهب ، كما يقال : هلك عليه ( حيا ، ومات عليه )<sup>(٤)</sup> حزنا

(٢) من الآية ١٠٧ سورة الأنعام

(٤) ساقط من "٤"

(١) من الآية ٨ سورة فاطر

(٣) انظر : الكشاف ج ٣ ص ٤٧٣

ونول العرب : جاء بعد اللثيا والتي - بترك صلة الموصول ، ايثارا للايجاز - تنبيهها على أن المشار اليها بالثيا والتي - ونى المحنة والشدائد - بلغت من شدتها - وفظاظة شأنها ببلغا يهت الواصف معها ، حتى لا يحير ببنت شقة ، ومن الايجاز قوله - عز قاولا - ( قل أتثبتون الله بما لا يعلم )<sup>(١)</sup> أى بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به ، ننيا للملزوم - وهو النبأ به - بنفى لازمه - وهو وجوب كونه معلوما للعالم الذات - لو كان له ثبوت بأى اعتبار كان ، ونوله ( ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم ) أصله : لن يتوبوا فلن يكون قبول توبة ،

و " حشرات " مفعول له - أى لا تمهلك نفسك للحشرات - ونى جمعها ايدان بتضاعف اغتماعه على كثرة مساوى أفعالهم. قوله " ونول العرب " مبتدأ ، و " ايثار الايجاز " خبره ، وقوله " وهى المحنة أو الشدائد " - بكلمة أو - اشارة الى تدير صفة الموصوف مفردا وجمعا ، وقوله " يهت " <sup>(٢)</sup> - على صيغة البنى للمفعول - ، وهذه الجملة صفة " بلفا " وأنت الضمير العائد اليه نى " معها " لكونه عبارة عن غاية الشدة والفظاظة و " حتى لا يحير " - بالرفع ونى نسخة مصححة على أنه مستأنف مسبب عما قبله ، ونسبه - على جعله غاية له - أظهر ، يقال : ما أحرار ببنت شقة<sup>(٣)</sup> ، أى ما تكلم بكلمة ، قوله " ومن الايجاز " قوله - عز قاولا - فصله عما تند به لأنه نوع من ايجاز الفصحة له ضابط مخصوص ، أن ينفى اللزم ، أو ما جرى مجراه فهدا الى نفيه ونفى ملزومه معا ، قوله " ولا علم الله متعلق به " جملة من مبتدأ وخبره معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها ، وقوله " نيا " حال ، متعلقة بمعنى كلمة التفسير ، أى أقصر ما لا يعلم بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به حال كونه نانيا للملزوم - الذى " هو النبأ به " - أعنى كون الاصنام آلهة وشفعا لهم عند الله ، بنفى لازمه ، وهو كونه معلوما لك ، وانما زاد لفظ الوجوب ٢٧٣ مبالغة فى اللزوم ، وتنبيهها على أنه لاشبهة فيه .

وأما قوله " للعالم الذات " فاشارة الى غيبه ، مع اشارة بأنه يجب عموم علمه -

(١) من الآية ١٨ سورة يونس

(٢) بَيِّنَتُهُ بَيِّنَاتُ : أَخَذَهُ بِخَفَّةٍ ، قَالَ تَعَالَى : ( بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ ) ،

(٣) انظر : لسان العرب ج ٤ ص ٢١٨ ، والصاح ج ٢ ص ٦٤٠

فأثر الإيجاز ذهابا إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، وهو قبول التوبة الواجب نفسى حكمته — تعالى وتقدس — ، وقوله ( بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ) أى شركاء لا يثبت لها أصلا ولا أنزل الله بأشراكها حجة ، أى تلك وانزال الحجة كلاهما منتف فى أسلوب قوله : (على لأحب لا يهتدى بمناره) ، أى لا يمار ولا اعتداء به ،

---

— تعالى — للمفهوميات كلها ، لأن نسبة ذاته إلى الكل على سواء ، قوله " بأى اعتبار كان " يعنى من الثبوت لذاته ولغيره فى الماضى أو للحال أو الاستقبال ، والمقصود : البالغة فى الانتفاء ،

قوله " ان الذين كفروا " <sup>(١)</sup> يعنى : اليهود كفروا بميسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتوراة " ثم ازدادوا كفرا " بكفرهم بمحمد — عليه السلام — والقرآن ، وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه فى التحسين والتشبيح العقليين ، وأما عند الأشاعرة <sup>(٢)</sup> فلا لزوم عقليا ، بل علم شرعا أن الله تعالى بفضل يقبل التوبة عن عباده فلذلك قال همنا " فلن يكون " أى فلن يثبت قبول توبة ، تنبيهها على أن عدم قبولها فرع لعدمها ، ولم يقل هناك : فلا علم الله بمتعلق به ، للاتفاق على أن علمه تعالى بشئ إنما يكون لانتفائه فى نفسه ، وربما يقال : فبعد الانتفاء فى العبارة ، وقوله " الواجب فى حكمته " إشارة إلى ما ذكره من أن الحكم يقبح منه — عقلا — أن لا يقبل توبة التائب ولا يقبل شرته — وإن كان نادرا على ترك القبول — ،

قوله " بما أشركوا " <sup>(٣)</sup> كلمة " ما " هذه مصدرية ونفى " ما لم ينزل " موسولة والمعنى ( سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب ) <sup>(٣)</sup> بسبب أشراكهم بالله شركاء لا يثبت لها أصلا — أى من حيث كونها شركاء — " ولا أنزل الله بأشراكها حجة " فقد نفى فى الآية الفرع — الذى هو انزال الحجة — قصد إلى نفى الأصل — الذى هو ثبوت الشركاء — أيضا — وفى الآية وجه آخر من هذا الأسلوب ، أعنى أن يقصد نفى الفرع والأصل معا بنفسى الفرع وحده ، وذلك : لأن انزال الحجة فرع ثبوتها فى نفسها ، فنفى الانزال ، وقصد

---

(١) من الآية ٩٠ سورة آل عمران وما ذكره من معناها مأخوذ من التفسير ج ١ ص ٢٩٢

(٢) هم أصحاب أبى الحسن الأشعري ، انظر الملل والنحل : ج ١ ص ١٤٩

(٣) من الآية ١٥١ سورة آل عمران

وقوله: ( ولا ترى الضب بها ينحجر ) - أى لا غيب ولا انجحار - ننيا للأصل والفرع ،  
ومنه: ( وان جاعداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم ) اذ المراد : لاذاك ولا علمك  
به - أى كلاهما غير ثابت - وكذا: ( ما للظالمين من حميم ولا شنيع يطاع ) أى لاشفاعة  
ولا طاعة

نفى الحجة والانزال بها ، وقوله " على اسلوب " حال من ضمير " ينتف " ، أى كأننا  
على طريقة قوله :

( سدا بيديه ثم أجاز بسيره )<sup>(١)</sup> - ، ( على لاجب لا يمتدى بمناره )<sup>(٢)</sup>

وقوله :

لا يفرج الأرنب أحواله - \* ولا ترى الضب بها ينحجر<sup>(٣)</sup>

السد : مد اليد الى الشئ ، وسدت النافذة ، وسدت خلجوها ، وأج الظلم : اذا عدا  
وله حفيف فى عده ، واللاحب : الطريق الواضح ، والنار : الحلم فى الطريق والانجحار  
الدخول فى الجحر ، وقوله " لا غيب ولا انجحار " فيه ايمان الى أن الشاعر نفى الانجحار  
- لا نفى رؤيته - ، أو الى أن فى قوله وجهين من ذلك الأسلوب - كما فى الآية -  
فان رؤية الانجحار فرع ثبوته ، كما أنه فرع ثبوت الضب ، فنفى الرؤية ونفى فيها مع نفى  
الأصلين جميعا ، وقوله " ننيا للأصل والفرع " يعنى فى الآية والبيتين ، وهو نصب على

(١) هذا عند ربيت وقائله : ركاض الدبيرى ، وتامه ( كآج الذليل من فئس وكالب )  
والأجعة : صوت النار ، انظر : لسان العرب ج ٤ ص ٣٧٤ ، ج ٢ ص ٢٠٦ ، ج ١  
ص ٢٢٢ .

(٢) وهذا عند ربيت من ( الدامل ) وقائله : أمرو القيس ، وتامه :

( اذا سافه المود التباطى جرجرا ) ، سافه المود : شمه الممن من الابل ،  
والتباطى : أشد الابل وأصبرها ، وقيل : بنو الضخم ، ويروى : المود الديا فى :  
نسبة الى قرية بالشام ، ديوان امرئ القيس ص ٦٦ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٢٥٩ ،  
والعمدة ج ٢ ص ٨٠ والايضاح ج ١ ص ١٨٣ ، وتحرير التجميع ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٣) والبيت من ( السريع ) ويروى : ولا يرى الذوب ، وقائله : عمرو بن أحمر ، يصف فلاة  
كما ينسب اينا الى : امرئ بن حجر ، وليس فى ديوانه ، وذكر ابن الاثير : انه من  
عكس الظاهر ، وهو نفى الشئ باثباته ، بأن تذكر كلاما يدل ظاهره أنه نفى لصفة  
موصوف ، وهو نفى للموصوف أصلا ، انظر : خزانة الادب ج ٤ ص ٢٧٣ ، والخصائص :  
ج ٣ ص ١٦٥ - ٣٢١ ، والمثل السائر ج ٢ ص ٢٥٨ ، والايضاح : ج ١ ص ١٨٤ ،  
والكشف : ج ١ ص ٣٢٧ .

ومن الإيجاز قوله ( وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ) أصل الكلام : خلطوا عملا صالحا بسي ، وآخر سيئا بصالح ، لأن الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به ، أى : تارة : أطاعوا وأحبوا الدعاة بكبيرة ، وأخرى : عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة ، وقوله " (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) أصله : قل لهم فولى لك ان ينتهوا يغفر لهم .

الحال ، وفي التعبير بالأصل والفرع تنبيه على أن ليس ههنا لزوم عقلى - كما نرى الآيتين السابقتين - بل لزوم عادى ، قوله " ونه " أى وما ورد على أسلوب النصد ٢٢٤ الى نفي الأصل والفرع معا بنفى الفرع وحده قوله : " (ما ليس لك به علم ) (١) فانه نفى فيه العلم بالشريك ونصد به نفي الشريك والعلم معا ، وكذا قوله ( ولا شفيع يطاع ) (٢) اذ نفى فيه الاطاعة ، لأن النفي متوجه الى النفي - على ما عرف - ونصد نفى الشفاعة والاداعة معا ، وانما فصلهما عما تقدمهما ، لأن الاصل والفرعية فيهما قد تجردتا عن اللزوم العقلى والعادى أيضا .

قوله " ومن الإيجاز " هذا نوح مخصوص من إيجاز الحذف ، حذف فيه المنصوب ما به بواسطة اوبدونها - اعتمادا على انقضاء العمل اياه ، قوله " لأن الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به " وقد ذكر المخلوط وحده ، فكان المخلوط به متدرا .

فان قلت : جاز أن يكون من قبيل قولك : خلطت الشعير والحنطة - على معنى خلطت كل منهما بالآخر - فيكون كل من العمل الصالح والسي . مخلوطا ومخلوطا به ، فلا حاجة الى تندير ؟

قلت : لا بد على هذا أيضا من التندير ، اذ المعنى : خلطت الشعير بالحنطة ، والحنطة بالشعير ، وحينئذ يكون تقدير الآية هكذا : ( خلطوا عملا صالحا ) (٣) بآخر سي . والآخر السي . بالصالح ، ويكون المعنى مكررا ، وأما على ما ذكره فلا تكرر فى المعنى ، لأن التكرار اذا أعيدت ، كانت الثانية غير الأولى ، والى ذلك أشار بقوله : " أى تارة :

(١) من الآية ١٥ سورة لقمان ، وانظر : الكشف ج ٣ ص ٢٦٠ .

(٢) من الآية ١٨ سورة غافر

(٣) من الآية ١٠٢ سورة التوبة ، وانظر الكشف ج ٢ ص ٤٠١ .

وكذا : قوله ( قل للذين كفروا سيفلون ) فيمن قرأ بياء النبية  
ومن أمثلة الاطذاب : قوله ( ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار  
والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناصر وما أنزل الله من السماء من ماء فاحيا به الارض بعد  
موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات  
لقوم يعقلون ) .

أدعوا وأحذروا الطاعة بكبيرة ، وأخرى : عصوا وتداركوا المحصية بالتوبة " الا أن احباط  
الطاعة بالكبيرة مذمومة من المعتزلة ، قوله " أصله : قل لهم فولى لك " هذا مما  
حذف فيه المنحول بلا واسطة ، اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه ، وذلك لأن  
قوله ( قل للذين كفروا )<sup>(١)</sup> أمر له - عليه السلام - بخاطبتهم في الظاهر ، نلولا ذلك  
التقدير ، لكان أمرا بأن يخاطبهم بصيغة النبية ، فلا يستقيم ، وإذا اعتبر ذلك التقدير  
استقام الكلام ، اذ المراد أداليهم هذا القول المنزى عليك ، أو أد معناه بعبارة  
الخطاب منك ، قوله " فيمن قرأ بياء النبية " ، وانما قال ذلك لأنه قرأ " ( ستغلبون )<sup>(٢)</sup>  
- بتاء الخطاب - وحينئذ لا حاجة الى تقديره ، وكذا لا حاجة اليه اذا قرأ " ( قل  
للذين كفروا ان تتوبوا يغفر لكم ) - بتاء الخطاب والكاف - كما في مصحف ابن مسعود<sup>(٣)</sup> ،  
ولا شك أن اللام في " للذين صلة الثول في قراءة الخطاب وكذا على قراءة النبية  
ليتوافقا ، فالحمل على أن اللام بمعنى لأجل ، لا يحتاج الى تقديره ، وجه مرجح  
جدا .

( أمثلة الاطذاب : )

قال : " ومن أمثلة الاطذاب قوله : ان في خلق السموات " (٤) - اختلاف الليل  
والنهار : اعتقابهما ، وما - في : ( بما ينفع الناس ) - مصدرية ، أى تجري في البحر

(١) من الآية ٣٨ سورة الانفال .

(٢) من الآية ١٢ سورة آل عمران ، وانظر توجيه الفراءات في : معاني القرآن للفراء ج ١  
ص ١٩١ .

(٣) انظر : كتاب المصاحف ص ٥٤ ، والكشاف : ج ٢ ص ١٧١

(٤) من الآية ١٦٤ سورة البقرة

ترك ايجازه وهو : أن في ترجح ونوع أى ممكن كان على لا ونوعه • لايات للعقلاء ، لكونه  
كلما لا مع الانس فحسب ، بل مع الثقلين ، ولا مع ثنن دون ثنن ، بل مع القسرون  
كلهم فترنا نفرنا الى انقراض الدنيا ، وان فيهم لمن يعرف ويند ر من مرتكبي التفسير فى  
باب النظر والعلم بالصانع من ظرواف العوادة ، نقل لى : أى مقام للكلام أدعى لترك  
ايجازه الى الادئاب من هذا ؟

منتبسة بنفع الجرى للناس أو موصولة ، وث " عذاف على " أنزل " أى وما يشه فيها ، أو  
على " أحيا " - أى وبث به - " وتصريف الرياح " أى تحويلها فى سحابها (وأحوالها) (١)  
قوله ( ترك ايجازه " بيان لما سبق من كون الآية من أمثلة الادئاب ، " وهو " أى ٢٧٥  
ذلك الابداز أن يقال : " وان فى ترجح ونوع أى ممكن كان على لا ونوعه لايات " أى  
علامات دالة على وجود الصانع وصفاته ، لأن ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن ، كان  
مستندا الى ناعل - اما واجب لذاته ، أو غنته اليه - دنها للدور أو التسلسل ، وقد  
تقرر فى علم الكلام : أن وجوب الوجود يدل على الوحدةانية ، والحلم والفدرة على  
سائر الصفات السلبية ، وانما قال " لايات " نظرا الى تعدد الموارد (٢) ، وهو أن  
فى ترجح المكات لايات ، وقوله " لكونه " متعلق بترك " ولا مع " صفة لكلاما - أى  
غير كائن مع الانس نقدا ، والقرن : أسل زمان واحد ، قوله " ترنا نفرنا " حال من  
الثرون - أى متدرجين فى الوجود متعانيين فيه - و " الى انقراض " متعلق بمعنى  
التدريج والتعاقب ، قوله " وان نيههم " بكسر الهمزة ، أى والحال أن فى القرون - التى  
هذا الكلام معها - من تخرنه أنت ، أى فى الموجودين ، ومن يثدره - أى فى الآيتين  
فى الزمان المستقبل - وقوله " من - رتكي التفسير " بيان لمن ، واذا كان كذلك " نقل  
لى أى مقام للكلام أدعى لترك ايجازه الى الادئاب ؟ " أى لامقام أدعى للادئاب من  
هذا المقام ، فان فى ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على التذلل  
لأن كل واحد منها يحركه ويهتبه عليه - بخلاف ذكرها بجملة - كيف ؟ ونفى ملاحظة  
التفصيل ما ليس فى ملاحظة الاجمال ، قوله " أوثر الادئاب فيه على ايجازه " بيان لكون  
الآية من أمثلة الادئاب ، وقيل : استيناف ، " ولما كان " ظرف لاوثر ، و " تفرعها "

(٢) فى " أ " تعدد المنصود

(١) زائدة فى " أ "



وقوله ( قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لانفرق بين أحد منهم )<sup>(١)</sup> أثر الاطناب فيه على ايجازه - وهو " آمنا بالله " وبجميع كتبه - لما كان يسمع من أهل الكتاب فيهم من لا يؤمن بالتوراة وبالقرآن - وهم النصارى - الفاكهون ( ليست اليهود على شيء )<sup>(٢)</sup> ، وفيهم من لا يؤمن بالانجيل وبالزآن - وهم اليهود - وكل منهم مدع للآيمان بجميع ما أنزل الله ، تفريعا لأهل الكتاب وليتهج المؤمنين بما نالوا من كرامة الاهتداء ، ووقع الايجاز عن طباق المنام بمراحل ، ونوله ( واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شناعة ولا ينصرون )<sup>(٣)</sup> لم يؤثر ايجازه ونو : واتقوا يوما لا خلاص عن العقاب فيه لكل من جاء مذنباً - اذ كان كلاما مع الأمة لنفث صورة ذلك اليوم في ضمائرهم - ونى الأمة الجاهل والعالم والمستترف والجاحد والمسترشد والمماند والنهم والبلد - لا يختص المطلوب منهم بفهم أحد دون أحد ، وأن لا يكون بحيث يناسب قوة سامع دون سامع - أو يخلص إلى ضمير بعض - دون بعض -

منصوب به على أنه محمول له " وليتهج " عطف على تنزيها ( ووثق ) عطف على " أثر " والخطاب في : " قولوا " للمؤمنين ، والمقصود : أمرهم بالثبات على ما نالوا من كرامة الآيمان ، وه خول " بين " على " أحد " لكونه ههنا بمعنى الجماعة<sup>(٤)</sup> ، نوله " لا تجزى " أى لا تنفى ، والجملة صفة ليوم - بتقدير المائد - أى لا تجزى فيه و " شيئا " إما مفصول به ، أو مصدر - أى شيئا من الحقوق ، أو قليل من الجزاء - والعدل : الفدية لانها تعادل المفدى ، اشتملت الآية على نفى الخلاص من جميع الوجوه ، لأنه إما بنفسه - بأن يعطى بدلا - أو بغيره ، فإما أن يجزى شيئا ، أو يشفع أو يقهره ، وقد بولغ في نفى النصرة بالجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> ، نوله " اذا كان " متعلق بلم يستتر ، وكذا قوله " لا يخلص " متعلق به أيضا ، ونوله " لنفث " متعلق بكلاما ، ونوله " ونى الأمة الجاهل " حال ، نوله " لا يختص بالمحب منهم " - أى

(١) من الآية ١٣٦ سورة البقرة (٢) من الآية ١١٣ سورة البقرة  
(٣) من الآية ١٢٣ سورة البقرة (٤) انظر الكشاف : ج ١ ص ١٤٦  
(٥) ما ذكره من معنى مأخوذ من الكشاف ج ١ ص ١٠١

وقوله ( الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ) لو أريد اختصاره لما انخرط في الذكر ( يؤمنون به ) إذ ليس أحد من صدق حملة العرش يرتاب في إيمانهم ، ووجه حسن ذكره ، اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه ، وقوله ( اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم أنك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ) ، ولو أوتر اختصاره فقوله ( والله يعلم أنك لرسوله ) فضل نسي البين ، من حيث أن يساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص نفي الشهادة لترك ، ولكن إيمانهم رد التكذيب الى نفس الشهادة لو لم يكن بهذا الفضل أبى الاختصار ،

من الأمة — وهو انتفاثر صورة ذلك اليوم في ضمائرهم بفهم أحد " كالعالم والمعتبر والمسترشد ( والفهم ) دون أحد " كقابلهم " وأن لا يكون بحيث يناسب قوتهم كالفهم دون (٢) سابع " كالبليد ، وكذا المراد بقوله " أوب لص الى ضمير بعض دون بعض " هو الفهم والبليد ، ولذا لك عطف بأو — دون الواو — ،

٢٧٦

فان قلت : أى فائدة في الانساب بالنسبة الى العالم ؟

قلت : زيادة التفصيل ، وتمكين النفس ، وأما الفائدة بالنسبة الى الجاهل (٣) والمعاند فالزام الحجة ، وإزالة الملل والاعذار ، قوله " إذ ليس أحد من صدق حملة العرش يرتاب في إيمانهم " ، وأينما تسبيحهم بحمد ربهم يدل على إيمانهم به ، ونائدة صيغة المضارع في الانحال الثلاثة ، الدلالة على الاستمرار والدوام ، ونسي عطف ( يستغفرون للذين آمنوا ) (٤) على ( يؤمنون ) اعلام بأن الاشتراك في الإيمان يوجب النصح والشفقة — وان اختلفت الأجناس وتباعدت الأمكنة — قوله " لترك " جواب ( لو أوتر ) والمستتر فيه راجع الى ( والله يعلم أنك لرسوله ) (٥) وقوله ( فقوله ٠٠٠ الخ " )

(٢) الفهم : الذي يعلم الشيء جيداً

(١) ساقطة عن " أ "

(٣) في " أ " الجاحد

(٤) من الآية ٢ سورة غافر، وما ذكره عن معنى مأخوذ من التشاف : ج ٤ ص ١١٨

(٥) من الآية ١ سورة المنافقون

وما يحكيه عن موسى — عليه السلام — ( شى عصى أتوكأ عليها وأحشربها على غمسى  
ولى فيها مأرب أخرى )<sup>(١)</sup> جواباً عن قوله ( وما تلك بيمينك )<sup>(٢)</sup> وكذا ما يحكيه ( نعيد  
أعنا فظل لها عاكين )<sup>(٣)</sup> فى الجواب عن قول ابراهيم ( ماتعدون ) من باب  
الاطناب ، اذ لو أريد الايجاز لكفى ( عصى — وأعنا ) وقد سبق وجه الاطناب  
فيهما ، وما يعد من الاطناب — وهو فى موقعه — قول الخضر لموسى — عليه السلام —  
فى الكسرة الثانية ( ألم أتل لك ) بزيادة ( لك ) لانتضاء المقام مزيد تفرير لما قد كان  
قدم له من أنك ( لن تستطيع معى صبرا ) .

تعليل للملازمة — ونع بين اللازم والملازم — على طريقة الاعتراض بالقاف ، ولو أخر لكان  
أنسب ، قوله " ولكن ايها " يعنى لولا الفضل المذكور فى البين لربما توهم أن التكذيب  
راجع الى نفس الشهادة ( أى المشهود به ، وهو ( أنك لرسول الله ) — لا الى دعوى  
الاخلاص — على ما مر ، وقد نزل عن المصنف : أنه ضرب على قوله " هذا الفضل " بخط ،  
فقيل : للاحتراز عن اطلاق الفضل على شىء من القرآن ، ورد : بأنه لفائدة نية مع  
تبقية قوله : " فضل فى البين " ونيل : لأن الموضع موضع الاضمار لتندم الذكر .  
قوله " وما يحكيه " مبتدأ ، وخبره " من باب الاطناب " وقوله " وكذا ما يحكيه " اعتراض  
بينهما ولولا لفظة كذا ، لجاز أن يكون " من باب الاطناب " خبراً لهما ، قوله " لكنى  
عصى " الاولى أن يقول : عصى ، اذ فى " عصى " اطناب من وجه ، واعتراض : على  
الامثلة المذكورة للاطناب بأنها انما تكون اطناباً أن لو كان متعارفاً لالوساطة أقل منها  
وعلى ما ذكره من ايجازاتها ، بأنها انما تكون ايجازاً أن لو كانت أقل من المتعارف ؟ .

وأجيب : عن الاول بأن كون المتعارف أقل من تلك الأمثلة معلوم عند المصنف ،  
وعن الثانى : بأنه أراد بالايجاز والاختصار فى مباحث امثلة الاطناب ، ما يقابل الاطناباً  
— وان كان على حد متعارف الاوساط — فكانه قال : ان لم يرد<sup>(٤)</sup> اطنابه لقل كذا ،  
ومن ثمة يثبت بنفيها الاطناب ، قوله " وما يعد " هذا اطناب بزيادة ما ليس بمجمل —  
أعنى الجار والمجرور — بخلاف ما تقدم ، فلذلك فصله .

(١) الآية ١٨ سورة طه (٢) من الآية ١٧ سورة طه  
(٣) الآية ٢١ سورة الشعراء (٤) فى " أ " لو لم يرد

وكذا قول موسى - عليه السلام - ( رب اشرح لى صدرى )<sup>(١)</sup> بزيادة لى ، لاكتساء الكلام معها بن تأكيد الطلب لانفتاح الصدر ، ما لا يكون بدونه ، ألا تراك اذا قلت : اشرح لى ، أفاد بأن شيئا عندك تطلب شرحه ، فكنت مجعلا ؟ فاذا قلت : صدرى عدت منفصلا ، وان كان الطلب وقت الارسل - الذى هو مقام مزيد احتياج الى

وانما قال " يعد " لاحتمال أن يقال : زيادة " لك " فى الكرة الثانية مما يوجد فى متعارف الاوساط أيضا ، " وهو " - أى الاطناب - " فى موقعه " وذلك لأنه قال أولا - حين اعترض موسى ( عليه السلام )<sup>(٢)</sup> وأنكر عليه خرق السفينة - ( ألم أقبل انك لى تستطيع معنى صبرا )<sup>(٣)</sup> ، تقرير لما كان قد قدمه اليه من عدم استطاعته الصبر معه - وترغيا له وحثا على الصبر والثبات ، وعدم الاعتراض ، فلما رآه قد غفل عن ذلك ، وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام ، كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المقدم ، فاقضى أن يقول فى الكرة الثانية ( ألم أزل لك )<sup>(٤)</sup> - بزيادة ٢٧٧ لك - اشمارا بأن ذلك القول بما يختص به ولا يتعداه الى غيره ، فلا سبل الى الفعلة والذهاب عنه<sup>(٥)</sup> ، ثوله " لانتضاء المقام " متعلق بزيادة لك ، وثوله " لما قد كان " متعلق بتقريره ، ولو قال : لما كان قد قدمه ، لكان أحسن ، فان كثيرا من النحاة ينمنون ونوح الماعى بدون قد خيرا لكان .

قوله : " وكذا قول موسى - عليه السلام - " أى هو أينما ما يعد من الاطناب وهو فى موقعه ، قوله " لاكتساء " متعلق بزيادة لى ، قوله " وأن كان الطلب " - بفتح الهمزة - عطف على اكتساء ، وضمير " معها " للزيادة ، و" من تأكيد " بيان " الا يكون " وضمير " بدونه " للزائد - الذى هو لى - ولو قال : بدونها - أى بدون الزيادة - لكان أظهر .

والحاصل : أنه زيد ( لى ) لمجموع أمرين :

أحدهما : أنه يفيد زيادة تأكيد الطلب لانفتاح الصدر ، لأن الكلام معه يصير اجمالا

(١) من الآية ٢٥ سورة طه (٢) ساقط من " أ "

(٣) من الآية ٢٢ سورة الكهف (٤) من الآية ٢٥ سورة الكهف

(٥) ما ذكر من معنى ، من الكشف ج ٢ ص ٧٤

انشرح الصدر - لما تؤذن به الرسالة من تلقى المكاره وضروب الشدايد ، وقوله تعالى  
( ألم نشرح لك صدرك )<sup>(١)</sup> وارد على هذا لتوخي مزيد التفسير ، وقول البلغاء  
في الجواب مثل : لا وأصلحك الله - بزيادة الواو - خلافا لما عليه كلام الاوساط ، من  
الاناب في موقع ، ولك أن تعد باب نعم وشئ موعوا على الاطئاب ، اذ لو أريد  
الاختصار لكفى نعم زيد ، وشئ عمرو ، وأن تجميل الحكمة في ذلك ، توخي تقرير المدح

وتنصيلا ، بخلاف قولك : اشح صدري .

الثاني : أن المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر ، فافتضى تأكيده  
طلبه ، وذلك : لأن هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة مردة طاغين ، فلا بد من  
انشراح الصدر لتحمل أعباء الرسالة ، وبكاره ايذاء الأعداء ، وضروب مناق التكليف  
والتبليغ<sup>(٢)</sup> ، وقوله " لما تؤذن " متعلق بمزيد احتياج .

قوله " وارد على هذا " أى على هذا الوجه من الاناب - وهو زيادة الجبار  
والمجور ، وقول البلغاء " يبدأ خبره " : في موقع " و " من الاطاب " حال من  
المستتر في الخبر ، أو بالعكس ، والأول أوقع - بحسب المعنى - ، والثاني -  
بحسب اللفظ ، ولفظ " مثل " لا توجد في بعض النسخ ، وإذا وجدت ، فإن رفعت -  
كما في نسخة مصححة - كانت بدلا أو بيانا لقول البلغاء ، وإن نصبت كان يفهمون به  
له ، وعلى كلا التقديرين معنى كناية تفخيما لشأن المضاعف اليه ، و " خلافا " حال من  
الميقول - أعني لا وأصلحك الله - وإنما جاز عطف الطلب - أعني الدعاء - على  
الخبر الذي دل عليه بكلمة لا ، دفعا لايهام كونه دعاء عليه في مقام يجب فيه الاعتصام  
بدفعه ، ومن ثمة قيل : هذه الواو أحسن من واوات الأصداع على وجوه الملاح<sup>(٣)</sup> .

قال : " ولك أن تعد باب نعم وشئ " - يعنى أن اللائق بحال أوساط الناس في  
تأدية أصل المعنى المنصود في هذا الباب أن يقولوا : " نعم زيد وشئ عمرو " - لكنه  
بحكم الوضع غير جائز الاستعمال - فبالنظر الى هذا الكلام المفروغ للنوساط كان في

(١) الآية ١ سورة الشرح (٢) الكشف : ج ٣ ص ٤٧

(٣) وهذا القول للصاحب ابن عباد ، انظر : شين المنتاح للشيرازي . الورقة ٢٢٣

والصدغ : ما بين الحين والأذن ، وأيضا الشعر المتدلى عليه يسمى صدغا ،  
والملاح : جمع ملج .

والذم ، لاقتضائهما يزيد التثنية لكونهما للمدح العام والذم العام الشائعين في كل  
خصلة محمودة ومذمومة المستبعد تحقنهما ، وهو : أن يشيع كون المحمود محمودا ففى  
خصال الحمد ، وكون المذموم مذموما ففى خلاصها ، وتجعل وجه التثنية الجمع بين طرفى  
الاجمال والتفصيل ، ألا تراك اذا قلت : نعم الرجل ، مریدا باللام الجنس - دون  
المشهد - كيف توجه المدح الى زيد أولا على سبيل الاجمال لكونه من أفراد ذلك الجنس ؟

---

هذا الباب اذنب ، الا أنه لما لم يكن المقيس عليه ههنا - أعنى متعارف الاوساط -  
محققا ، كما فى سائر الاطنابات ، ولم يكن - أيضا - ذلك الاطناب بتصرف من المتكلم  
فوضعه من الاطناب اليك ونسبه الى الوضع .

قوله " وأن تجعل " عطف على " أن تعد " واختار لفظة " الحكمة " لانها أنسب  
بالواضع من النكتة ونحوها ، قوله " فى ذلك " - أى فى وضع هذا الباب على الاطناب  
- واللام فى " لاقتضائهما " متعلقة بتوخى ، ونفى : " لكونهما " بالافتضاء هو الضمير المثنى  
فيهما لنعم وشس ، وضمير " تحقنهما " للمدح والذم العامين .

والمراد بشيوعهما فى كل خصلة أن تقول : نعم الرجل زيد ، يفيد كونه محمودا  
فى جميع خصال حمد الرجال ، وتقول : بشس الرجل عمرو ، يفيد كونه مذموما فى جميع  
خلاف تلك الخصال ، وكذلك نعم الأمير ، وبشس الأمير يفيدان العموم فى جميع  
خصال حمد الامراء ، وخلائها ، وعليه ففسر غيره .

والسرفى ذلك : أن نعم وشس لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة - كقولك  
كرم ولؤم ، وحسن وفتح - أنادى حال الاطلاق عموما يناسب المناسبات دفعاً للتحكم ، ولا شك :  
أن كون المدوح أو المذموم متصفا بجميع كمال جنسه أو نقصانه ، مستبعد جدا ، فاحتج  
- لذلك - الى مزيد تقرير فى الكلام ، قوله " وتجعل " عطف على " أن تجعل " قوله  
" مریدا باللام الجنس - دون المشهد - " أى المختار أن اللام للجنس ، أى جنس  
المرء - كما فى المثال المذكور - أو جنس التثنية أو الجمع - كما فى قولك : نعم  
الرجلان الزيدان ، أو الرجال الزيدون - وليس المراد الجنس حقيقة حتى يتمتع تنسيبه  
بمعين - بل الجنس ادعاء - فانه يزعم فى مقام البالغة أن زيدا - مثلا - هو جنس  
الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس ، فكأنه هو ، ولا شك : أن هذا يبلغ من

واذا قلت: نعم رجلا ، فأضمرته من غير ذكر له سابق ، وفسترته باسم جنسه ثم اذا قلت زيد ، كيف توجهه اليه ثانيا على سبيل التفصيل ؟

وان هذا الباب متضمن للظائف: فيه من الاطناب الواثق في موثقه ما ترى ؟  
ونيه : تقدير السؤال وناء المخصوص عليه يقدّر — بعد نعم الرجل ، او نعم رجلا — من هو ؟ ويبنى عليه زيد ، أى هو زيد — وقد عرفت — فيما سبق — لطف هذا النسوع ، وفيه اختصار من جهة — وهو ترك الابتداء فى الجواب — ولا يخفى حسن موثقه .

من جعل اللام للعهد الخارجى — المشار به الى بعين — لقوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير ، مع نوات تلك المبالغة — وان كان هناك تكرير أيضا — ولذلك : لم يقل به أحد فى المشهور ، وكذا كبلغ من العهد الذهنى المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه ، فانه يفوت حينئذ المبالغة بادعاء الجنسية ،

ويظهر من ذلك أن الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهنى ليس قليلا على ما توهم<sup>(١)</sup> .

قوله " لكونه من أفراد ذلك الجنس " أى بحسب الحقيقة — وان كان بحسب الادعاء عنه حتى جاز تفسيره به ، قوله " واذا قلت " مراد : جزاءه محذوف يدل عليه ما تقدم ، أى كيف توجه المدح الى زيد أولا على سبيل الاجمال ؟ قوله " فأضمرته " — أى أضمرت زيدا — والمراد : اضمار فاعل نعم ، بوضع المضمر موضع المظهر — كما مر — الا أنه لما أضمر ذلك الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيد — أعنى رجلا — فإن المراد به الجنس — دون الفرد — ، وفسر ذلك الجنس بزيد — كما عرفت — كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار لزيد — وان لم يكن راجعا اليه — حتى يمتنع حينئذ تفسيره إذ الابهام فيه<sup>(٢)</sup> ، ويمتنع أيضا انراؤه فى مثل : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجلا الزيدون ، قوله " وان هذا الباب " — بكسر الهزة — استطراد فى اثبات مباحث الاطناب وقوله " الواثق موقف " إشارة الى ما ذكره من أن مقام المدح والذم العاملين يقتضى مزيد التقرير .

(١) هذا رد لما ذكره سعد الدين فى شرحه للمفتاح . الورقة ١٧٣

(٢) فى " أ " ادلا ابهام فيه

ولم يكن فيه شيء سوى أنه يبرز الكلام في معرض الاعتدال ، نظرا إلى اطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر ، أو : إيهامه الجمع بين المتافيين — مثله في جمعه بينهما — للاجمال والتفصيل — .

---

قوله " وفيه تندبر السؤال " أطلقه ولم يلتفت إلى القول الآخر ، وبناء المخصوص على السؤال ، جملة مع مبتدئه المحذوف جوابا له " وقد عرفت فيما سبق " أي فسي مباحث الفصل والوصل — " لطف بهذا النوع " أي البناء على السؤال المقدره فانه ذكر هناك " أن السؤال بالفجوى لا ينزل منزلة الواقع إلا لجهات لدنية — كتبنيه السامع على موثقه ، واغناؤه أن يسأل " — إلى غير ذلك " ولا يخفى حسن موثقه " أي موثقه الاختصار بترك المبتدأ ، اذ فيه الاحتراز عن المبتدأ ، واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر ، قوله " ولم يكن فيه " أي في هذا الباب — كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطائف ، ألا يرى إلى قوله : " فيه من الاطناب — وفيه تندبر السؤال — وفيه اختصار ؟ " ويدل عليه أيضا عود الضمير — في " جمعه بينهما " (١) الاجمال والتفصيل " — إلى هذا الباب .

قوله " سوى أنه " أي هذا الباب " يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا إلى الاطناب والاختصار الموجودين في هذا الباب ، أو سوى " إيهامه الجمع بين المتافيين " — أعني الاطناب والاختصار — إيهاما مثل إيهامه ذلك " في جمعه بين الاجمال والتفصيل " .

وانما قال : " إيهام الجمع بين المتافيين " لأن الجهة مختلفة ، فلا جمع بينهما حقيقة — بل ذلك مستعقلهما ، ولا شك : أن ذلك الإيهام يورث الكلام غرابة ولطفا .

وقيل : اسناد إبراز الكلام في معرض الاعتدال إلى هذا الباب — وإن كان على سبيل المجاز — مما لا يستحسن ، بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض ، فالضمير في : " فيه — وأنه — وإيهامه " للاختصار بترك المبتدأ ، وضمير " اطنابه واختصاره — وجمعه " للكلام .

---

(١) في الأصل : في الجمع



فبني السحر الكلامي الذي يفرح سمك على أمثال ذلك — لكفى ، وقد أطلعناك على كيفية التعرض بجهات الحسن ففتش عنها تر الباب مشحونا بجهات ، وكنت المرجوع اليه في اختيار المختار من أنوال النحويين في الباب — كنول من يرى المخصوص مبتداً

ورد : بلزوم انتشار الضائر مع التكلف في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال والايهام ، على أن قوله " نلثرا الى اطنباه من وجعوا الى اختصاره من وجه أخسر " يأمي أن يجعل الاختصار مبرزاً للكلام في معرض الاعتدال — كما يشهد به سلامة الفطرة

وأما قصة اسناد الابرار الى هذا الباب ، فتم اذا اعتبر خصوصية هذا الباب ، فانها تقتضى اتصاف مطلق الكلام في شئنه بصفة الاعتدال ، قوله " لكفى " جواب " لو لم يكن " وقوله " فبني " تعليل للشرط<sup>(١)</sup> ، وتأخير أنسب ، و " السحر الكلامي " غرابة ولطافته المؤثرة في القلوب ، المحولة اياها من حال الى حال — كالسحر — قوله " على أمثال ذلك " أى امثال ما ذكر من اللطائف ، قوله " وقد أطلعناك " عطف على الشرعية — أعنى لو لم يكن لكفى — أى فيه هذه اللطائف التي كل واحدة منها كافية شافية ، وفيه لطائف أخرى لم نصرح بها اكتفاءً باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج جهات محاسن الكلام ، " ففتش " فانك ان فتشت عنها تر هذا الباب ملوياً بجهات من الحسن ما ذكرناه وأحلنا به على تفتيشك ، بعد اطلاعنا اياك " على كيفية

التعرض بجهات الحسن " ، مثل كون المسند فعلا لا على مدح أو ذم عام ، وكون المسند ٢٨٠ اليه مظهراً معرفاً باللام الجنس ، أو المهد الذمى أو مضراً مميذاً بنكرة ، ففى ذلك نكت الاظهار والاضمار ، والايهام والتمييز ، وكتعقيب ذلك المسند اليه (بمخصوص) تعييناً له ، ففى ذلك تشويش الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح أو الذم ، وكتقدير السؤال ، وحذف المسند اليه في الجواب وبرز الكلام في معرض الاعتدال ، واشتماله على الايهام من وجهين ، قوله " وكنت " عطف على جواب الامر — أعنى تر — عدل فيه الى الماضى قصد الى تحققه ، قوله " فى اختيار المختار " أى فى اختيار ما هو المختار والراجع فى نفس الامر ، وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق — حيث قال : " مریدا باللام الجنس — دون العهد — " وحيث قال : " وفيه تقدير السؤال " ، قوله " والفصل مع الذى يليه " أى مع ناعله — المظهر أو المضمر مأخذاً مع ميمزه — خبراً مقدماً ، وفى

(١) فى " ب " للشرطية (٢) سائطة من " أ "

والنفل الذى يليه خبرا مقدما ، ونول من يرى المخصوص خبرا لابتداء محذوف - على ما رأيت ، ونول من لا يرى اللام فى النافل الا للجنس ، ونول من لا يابى كونها لتعريف العهد ،

واعلم أن باب التمييز كله - سواء كان عن مرد أو عن جملة - باب مزال عن أصله لتوخى الاجمال والتفصيل ، ألا تراك تجد الامثلة الواردة - من نحو : عدى

---

هذا النول فوات نكت : تفدير السؤال ، وحذف الابتداء ، وفيه أيضا جعل الانشائية خبرا للابتداء - مع عدم ظهور النول - وفيه تكلف فى اعتبار العائد الى الابتداء ، بجعل الجنس بمنزلة العائد ، وتعسف فى اعتبار الابهام والتفسير الذى عليه مبنى الباب ، وهو أن يجعل التزام تقديم الخبر فى الغالب ابهاما ، وذكر الابتداء بعده تفسيراً ، وفيه أن الضمير فى نعم رجلين الزيدان ، ورجالا الزيدون ، ان<sup>(١)</sup> جعل راجعا الى الابتداء المندم رتبة ، وجب مخاطبته اياه ، ولم يحتج الى سيزه ، وان جعل مبهما كان قطعاً له ما يوحفه ، للاحتياج الى العائد ، قوله "على ما رأيت" يعنى ماقرر من كونه فى تفدير اسمية حذف مبتدأها بناءً على السؤال المندرج ، هذا : وأما اختيار كون اللام للجنس - دون العهد - فانت خبير بوجهه ما قررنا<sup>(٢)</sup> لك فى اختياره اياه ،

(الاجمال والتفصيل فى باب التمييز :)

قال : "واعلم أن باب التمييز" - لما بين أن من جملة جهات الحسن فى باب نعم وبس - طريقة الاجمال والتفصيل ، ذكر أن هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب لسلوكمها ازالة باب من الكلام - كثير فى الاستعمال - عن أصله ، أعنى "باب التمييز كله ، سواء كان عن مفرد" - أى عن ذات مذكورة باسم تاه بأحد الوجوه المشهورة - "أو عن جملة" - أى عن ذات مندرة فى نسبة - أما فى جملة أو ماضاهاها ، فإن قولك : طاب زيد علما ، معناه : طاب شئ زيد ، ثم نسرد لك الشئ البهيم بالمسلم . قوله "منادية" - ثانى مفعولى "تجد" - وإنما نادى على أن الاصل ما ذكره ، لأن

---

(٢) فى "أ" ما قررناه

(١) فى "ج" وان

منوان سنا ، وعشرون درهما ، وصل 'الانا' عسلا ، وطاب زيد نفسا ، وطار عمرو فرحا ، وامتلا 'الانا' ماء - منادية على أن الأصل : عندي سمن منوان ، ودراهم عشرون ، وعسل مل 'الانا' - وطاب نفس زيد ، وطير الفرح عمرا ، وملا الماء 'الانا' ؟ ولمصادفة الاجمال والتفصيل الموضع فيما يحكيه - جلوعلا - عن زكريا - عليه السلام - من قوله : ( واشتعل الرأس شيئا ) في مقام البهانة ، وحين التلقى لتوابع انفسا الشباب ، ترى ماترى من مزيد الحسن ! ، وفي هذه الجملة وفيما قبلها - من ( رب انى وهن العظم منى ) - لطائف ، وأية كلمة في القرآن - فضلا عن جملة ، فضلا عما تجاوز - لا يحتوى على لطائف ، ولا امر ما تلى على من كانوا

المقادير - وما في حكمها من المثاليين - بمنزلة الصفات للجناس في كونها مبينة لكمياتها ، فحفها أن تجرى عليها ، والفعل في : " طاب زيد نفسا " حقه أن يسند الى ما يحول - أعنى النفس - وقوله " وطير الفرح عمرا ، وملا الماء 'الانا' " اشارة الى أن الفعل المسند الى المميز في الأصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه ، بل ما يلائمه في الاشتقاق مخالفا له في التعدى - كما في المثالين المذكورين - أو في اللزوم - كما في قوله تعالى ( وفجرنا الأرض عيونا )<sup>(١)</sup> - أى تفجرت عيونها ، فلا حاجة الى جعل المميز ههنا مفعولا في المعنى ، قوله " ولمصادفة " متعلق بقوله " ترى ماترى ! " يريد : أن تصادفتها الموضع ههنا أنوى ، لأن مقام البهانة - أعنى اظهار الشكوى - يقتضى زيادة التفرير والمقصود : بيان مزيد حسن لطريق الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من باب التمييز ، وصورة أخرى من غيره ، ولما كان كلامه في صورة التمييز والصورة المشتملة عليه - أعنى : ( اشتعل الرأس شيئا )<sup>(٢)</sup> - قال : " وفي هذه الجملة وما قبلها لطائف " ولم يقل : وفي قوله ( انى وهن العظم منى )<sup>(٣)</sup> وفيما بعده لطائف . " وأية كلمة " مبتدأ خبره " لا يحتوى " والمعنى : على انكار عدم احتواء كلمة من كلمات القرآن على لطائف - أى ليس لا يحتوى الكلمة عليها - فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة ، والمقصود : استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة ، وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز ، وفاعل الفعل الناصب لفضلا عما انتفاء عدم الاحتواء - أى بغير انتفاء عدم احتواء كلمة عن عدم احتواء الجملة

(١) من الآية ١٢ سورة النمر . (٢) من الآية ٤ سورة نريم

النهاية فى فصاحة البشر ، وبلاغة أهل الور منهم والمدر : ( وان كتم فى ربما  
نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله )<sup>(١)</sup> كما أحاروا بينت شفة ولا صد روا هنالك عن موصو  
ولا صفة - على أنهم كانوا الحراس على التسابق فى رشان المناخره ، والمتهاكبن على  
ركوب الشطط فى امتهان المفاخر - تأبى لهم العصبية أن لا يرد غضب مناخرهم كهاما ،  
وان لا يمد صيب مطراته جهاما ، والكلام فى تلك اللطائف مفتقر الى أخذ أصل  
معنى الكلام ومرتبته الأولى ، ثم النظر فى التفاوت بين ذلك وبين ما عليه نظم القرآن ،  
وفى كم درجة يتصل احد الطرفين بالآخر ؟ فنقول : لاشبهة أن أصل معنى الكلام  
ومرتبته الأولى : ياربى قد شخت ، فان الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن ، وشيب

أى ذهب غذا الاحتواء<sup>(٢)</sup> بالكلية وبغى ذلك الانتفاء ، قوله " ولأمرما " كلمة " ما "  
ابهاية تؤكد تنكير التعظيم ، واللام الجارة متعلقة بتلى ، وأهل الور من البشر :  
سكان الخيام ، وأهل المدر : سكان الأبنية ، قوله : " هنالك " أى فى مقام تلاوة  
الآية عليهم ، والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل فى الفصاحة والبلاغة ،  
أو كونها حاصلة من أبى لم يخالط أهل الدراسة<sup>(٣)</sup> ، وهذا ميل منه الى أن الظرف  
- مستقر - صفة لسورة - لا لغو متعلق بفاتوا - لركاكة<sup>(٤)</sup> المعنى - أى لم يتعرضوا  
للمعارضة أصلا - قوله " على أنهم " حال من فاعل : " ما أحاروا ولا صد روا " وفائدتها  
دفع توهم عدم التفاهم الى المعارضة ، قوله " فى رهان المفاخر " - بفتح الميم - جمع  
مفخرة ، وبغى ما يفتخر به ، والأخيران - بضم الميم - اسم فاعل لمن فاخرته ، و  
" الشطط " تجاوز الحد ، والامتهان : الابتذال ، قوله " تأبى لهم العصبية " جملة  
مؤكدة لما تقدم ، والمضب : السيف الفاطح ، والكهام : الكليل ، والصيب : فيعمل  
من صاب المطر ، أى نزل ، والمراد ههنا : السحاب ، فاضافته الى المطرات بيانية ،  
والجهام : سحاب لاما فيه . " قوله مفتقر الى أخذ أصل معنى الكلام ومرتبته الأولى "  
أى وأخذ مرتبته الأولى من اللفظ - أى متعارف الأوساط الدال على أصل المعنى - ،  
ثم الى " النظر فى التفاوت بين ذلك " المأخوذ - أعنى أصل المعنى والمرتبة الأولى

(١) من الآية ٢٣ سورة البقرة . (٢) فى " ذهاب هذا العدم .

(٣) هذا ملخص ما فى الكشاف ، انظر ج ١ ص ٧٤

(٤) رك الشئ : أى رق وضعف

الرأس المتعرض لهما ، ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التفرير الى تفصيلها ففى ضعف بدنى وشاب رأسى ، ثم تركت هذه المرتبة الثانية لاشتمالها على التصريح الى ثلاثة أبلغ ، وعلى الكناية فى وهنت عظام بدنى لما ستعرف أن الكناية أبلغ من التصريح ،

— وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه ، وإلى النظر فى أن أحد الطرفين " فى كم درجة يتصل بالآخر " ويرتبط به ، إذ فى كل درجة من تلك الدرجات نكتة سرية ، فقوله " وفى كم درجة " ؟ عطف على قوله " فى التفاوت " وقوله " يتصل " صفة لكم درجة — بتقدير الحائد — أى وإلى النظر فى كيفية درجات يتصل بها أحد الطرفين بالآخر .

وقد ينال : الجار — أعنى فى كم درجة ؟ — متعلقاً بـ يتصل ، والتقدير : وإلى

النظر ليعلم فى كم درجة يتصل الطرف الأدنى المأخوذ بالطرف الأعلى المذكور فى

القرآن — على طريقة قوله : ( إذ يلقون أنالهمهم أيهم يكفل مريم )<sup>(١)</sup> — قوله " فإن الشيخوخة مشتملة " أى دالة اجمالاً على ضعف البدن وشيب الرأس اللذين تعرض لهما فى الآية ، لدلالة الجملة على أجزائها اجمالاً ، ولم يرد : أن كل واحد منهما داخل فى الشيخوخة ، لأنها كبر السن ، وهما من روادفد ، فقوله " ثم تركت " إشارة الى تراخى الرتبة ، وإنما قال : " لتوخي مزيد التفرير " إذا كان فى المرتبة الأولى — أعنى الاجمال — تفريراً ما — خصوصاً إذا انضم إليه كلمة قد — فإنها لا تخرج عن تأكيد ، لكن التفصيل أزيد تفريراً من الاجمال ، فقوله " ثم تركت هذه المرتبة الثانية " ، يعنى فى الجـزـ الأول — أعنى ضعف بدنى — ولما كان وهن العظام من توابع البدن كان كناية عنه ، فقوله " فحصل أنا وبنت عظام بدنى " وفيه تقوى الحكم ، فإن اكتفى فى إفادة<sup>(٢)</sup> التقوى بمدلى الضمير الراجع الى المبتدأ ، فالأمر ظاهره وان اشترط كون ذلك الضمير مسنداً إليه ، فنقول : هو فى معنى : أنا وهنت ، وأما تفرير التقوى على رأى الشيخ عبد القادر فلا خفاء فيه<sup>(٣)</sup> ، فقوله " ثم لطلب تفرير أن الواقع عظام بدنه " يريد : أن النسبة

(١) من الآية ٤٤ سورة آل عمران ، ويذكر الزمخشري أن (أيهم يكفل) متعلق بمحذوف

دل عليه (يلقون أنالهمهم) كأنه قيل : يلقونها ينظرون أيهم يكفل ، أو ليعلموا ،

أو يقولون . انظر الكشاف : ج ١ ص ٢٧٨

(٢) فى " أ " أفادته (٣) انظر : دلائل الإعجاز ص ٦٩ — ٧٠ ص ٨٨

ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ في التقرير بنيت الكناية على المبتدأ فحصل أنا وهنت عظام بدنى ، ثم لقصد خامسة أبلغ : أدخلت أن على المبتدأ ، فحصل أنى وهنت عظام بدنى ، ثم لطلب تقرير أن الواهن هى عظام بدنه ، فصدت مرتبة سادسة وهنى سلوك طريق الاجمال والتفصيل فحصل أنى وهنت العظام من بدنى ، والذي سبق فى تقرير معنى " الاجمال والتفصيل - فى ( رب اشرح لى صدرى - ) ينبه عليه ههنا ، ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به فصدت مرتبة سابعة ، وهى ترك توسيط البدن ، فحصل أنى وهنت العظام منى ، ثم لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا فصدت مرتبة ثامنة ، وهى ترك جمع العظم الى الافراد بصحة حصول وهن المجموع بالبعض - دون كل فرد فرد - فحصل ما ترى ؟ - وهو الذى فى الآتية - ( أنى وهن العظم منى ) .

الاسنادية - فى أنى وهنت عظام بدنى - قد قررت بالبناء على المبتدأ ، وكلمة أن ، ثم لطلب تقرير النسبة الاضافية - أعنى نسبة العظام الى بدنه - بسلوك طريقى الاجمال والتفصيل ، فان قوله " وهنت العظام " يدل على تلك النسبة اجمالا - حيث احتمال أن يكون العظام من بدنه ، كما احتمال أن يكون من بدن غيره - وقوله " من بدنى " يدل عليها تفصيلا - بخلاف قوله " وهنت عظام بدنى " - فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء ، كما أن قوله " اشرح لى صدرى " (١) اجمال وتفصيل ، (واشرح صدرى تفصيل) (٢) فقط .

قوله " لسحة حول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فرد - " وذلك لأن الحكم المنسوب الى المجموع ، فقد يقصد انتسابه الى كل فرد - كقولك : جائى الرجال - وقد لا يقصد - كقولك : حملت الرجال الخشبة - فيصح أن يكون " وهنت العظام " من القبيل الثانى ، فلا يفهم منه ( شمول وهن العظام فردا فردا ) (٣) - بخلاف قوله " وهن العظم - " فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد .

وقد يقال : أراد أن الجمع المستغرق يتناول كل واحد واحد (٤) لانها أفراد ( مدلول الجمع ، كما أن المفرد المستغرق يتناول كل فرد فرد لانها أفراد (٥) ) مدلوله

(١) من الآية ٢٥ سورة طه (٢) ما بين القوسين ساقط من " أ "

(٣) ما بين القوسين ساقط من " أ " (٤) فى " أ " كل جماعة جماعة

(٥) ما بين القوسين ساقط من الاصل

وهكذا تركت الحقيقة في شاب رأسى الى أبلغ معنى الاستعارة ، فسيأتيك أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة فحصل اشتعل شيب رأسى ، ثم تركت الى أبلغ معنى اشتعل رأسى شيئا وكونها أبلغ من جهات :

أحداها : اسناد الاشتغال الى الرأس لافادة شمول الاشتغال الرأس ، اذ وزان اشتعل شيب رأسى ، واشتعل رأسى شيئا وزان اشتعل النار فى بيتى ، واشتعل بيتى نارا ، والفرق نير ،

وثانيتهما : الاجمال والتفصيل فى طريق التمييز .

وثالثتها : تنكير شيئا ، لافادة البالغة ، ثم ترك اشتعل رأسى شيئا لتوخى مزيد التقرير الى اشتعل الرأس معنى شيئا — على نحو : وعن العظم معنى — ثم ترك لفظ معنى لقرينة عطف (واشتعل الرأس) على (وعن العظم معنى) لمزيد مزيد التقرير ،

فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثان ، ولذلك قيل : الكتاب أكثر من الكتب ، والملك أكثر من الملائكة<sup>(١)</sup> ، وأيضا نسبة الوهن الى الجماعة لا تستلزم نسبته الى كل واحد من الآحاد الداخلة فى تلك الجماعة — على قياس ما عرف فى النسبة الى المجموع — قال فى الكشاف : انما وحد العظم ، لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية ، وقصد به أن هذا الجنس — الذى هو عمود البدن وقوامه ، وأشد ما تركب منه الجسد — قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر ، وعو أنه لم يهين منه بعض عظامه ، ولكن كلها<sup>(٢)</sup> — معنى فكان هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه ، وهذا مما لا يناسب ذلك المقام أصلا ، فانظر فى كلام الشيخين واختار منهما ما شئت .

٨٣

قوله " وهكذا تركت الحقيقة " — عطف على قوله " تركت هذه المرتبة الثانية " — شرع يبين مراتب الدرجات فى الجزء الثانى — أعنى شاب رأسى — فان شيبا انتشار الشيب وبياضه فى الرأس ( بسرعة )<sup>(٣)</sup> باشتغال النار ، كان اشتعل ، استعارة مصرحة تبعية ، وان شبه الشيب بالنار وأثبت له الاشتغال تخيلا ، كان هناك

(١) هذا منقول عن الكشاف ، انظر : ج ١ ص ٢٥٣ ، ج ٤ ص ٤٨

(٢) انظر الكشاف : ج ٣ ص ٣ (٣) ساقط من الاصل

وعى ايها حواله تأدية مفهومه على العقل - دون اللفظ - ،  
واعلم : أن الذى فتق أكام هذه الجهات عن أزهير القبول فى القلوب ، وهو :  
أن مقدمة هاتين الجملتين - وهى : رب - اختصرت ذلك الاختصار ، بأن حذفست  
كلمة النداء - وهى يا - وحذفست كلمة المضاف اليه - وهى يا المتكلم - واقتصر  
من مجموع الكلمات على كلمة واحدة نحسب ، وهى المنادى ، والمقدمة للكلام

استعارة مكنية ، والاستعارة - من حيث أنها مجاز - أبلغ من الحقيقة ، " ثم تركت "  
أى هذه المرتبة - التى عى أبلغ - الى مرتبة أبلغ منها - أعنى طريق التمييز - قوله  
" وكونها أبلغ " مبتدأ ، خبره ( من جهات ) قوله " والفرق نير " <sup>(١)</sup> اذ يشهد به كل  
ذوق سليم ، وقد أصاب بلفظ " نير " محزه ، وكون التنكير لازما للتمييز لا ينافى قصد  
التعظيم وإفادة المبالغة ، وقوله " على نحو : وعن العظم منى " يعنى فى سلوك  
الاجمال والتفصيل فى نسبة الرأس اليه ، فان ( اشتمل الرأس ) يفيدها اجمالا ، و  
" منى " يفيد تفصيلا ، وقوله " لقرينة " عطف تعليل لترك ، وقوله " لمزيد <sup>مكرر</sup> التفسير  
تعليل لذلك المحلل ، قوله " وهى " - أى زيادة مزيد التفسير - " ايها حواله تأدية  
مفهوم " منى على العقل بقرينة <sup>(٢)</sup> المطف ، اذ لا لفظ هناك يدل عليه ، ونفى  
بعض النسخ " ونحو " وانما قال " ايها " لما مر من ( أن ) <sup>(٣)</sup> المدول الى شهادة  
العقل انما عو على سبيل التخيل - دون التحقيق - ولا شك أن الايها - أعنى  
الايثاع فى الوهم - نوع من الاتهام فجاز أن يكون مقصودا وموجبا لمزيد مزيد التفسير ،  
قوله " واعلم أن الذى فتق " أى فتح وشق ، والأكام : جمع كم - بالكسر - وهو غطاء النور  
ووعاء الطلع ، والأزهير - جمع أزهار ، جمع زهر - وعو نور الشجر ، و " هذه الجهات "  
إشارة الى اللطائف التى بينها فى " هاتين الجملتين " ، قيل : أراد أن المقدمة  
لما اختصرت ذلك الاختصار ، وصارت - مع قلة اللفظ - مفيدة لكثرة المعنى ، فقد  
دلت على أن الكلام الذى عو أساس له ، يشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعانى  
واللطائف ، ولما كان من البين المكشوف أن فى هاتين الجملتين اطنابا بالنقاس السى

(١) ومنه : زير الطريق ، أى ما يتضح منها

(٢) فى " ب " على الفصل لقرينة (٣) ساقطة من " أ "



— كما لا يخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة — نازلة منزلة الأساس للبناء فكما أن البناء الحاذق لا يرى الأساس لا يقدّر ما يقدّر من البناء عليه ، كذلّك البليغ يصنع بمبدأ كلامه ، فمضى اختصر المبدأ ، فقد آذنك باختصار ما يورد ، ثم ان الاختصار — لكونه من الامور النسبية — يرجع في بيان دعواه الى ما سبق تارة ، والى كون المقام خليفاً بأبسط ما ذكر أخرى ، والذي نحن بصدد منه من القبيل الثاني .

متعارف الأوساط ( — أعني قد شخت — اشارة الى أن الاختصار فيها بمعنى آخر ، ورد ذلك : بأن الاختصار في المقدمة بالنسبة الى متعارف الأوساط )<sup>(١)</sup> فكيف يؤذن باختصار ما بعدها بمعنى آخر ؟ ، وأيضا " كيف فتق اكمام تلك الجهات عن أزاحير القبول ؟ " بل المراد : أن اختصار المقدمة آذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره دل على أن ذلك لما بيناه من النكت فيقع لها في القلوب قبول ، وعلى هذا : فقله " ثم ان الاختصار " تذييل لمباحث الإيجاز والاطناب ، قوله " والذي نحن بصدد منه من القبيل الثاني " تنبيه على أن هاتين الجملتين يوصفان بالاختصار بهذا المعنى — مع كونهما موصوفين بالاطناب بالمعنى الأول — .

٢٨٤

ويرد عليه : أن ( مبنى )<sup>(٢)</sup> بعض تلك الجهات على الحذف ( كحذف البدن وحذف معنى ، ويقرب منه المدول من المظالم الى المظم )<sup>(٣)</sup> — دون الاطناب — ؟ .

ويمكن أن يقال : أراد أن حسن مدّلع الكلام يوجب اللطائف المنطوية فيه قبولاً ، فانه اذا لم يكن مستحسناً لم يلتفت الى حساس ما بعده ، وعلى هذا : فقله ( والمقدمة للكلام " شروع في بيان وجه حسن وارتباط آخره ، ونحو أن اختصار المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها ، وبهذا الايدان معمول به ههنا لوجود الاختصار فيها بعدها ، ولا يقدح في ذلك كونه بمعنى آخره ، لأن المعتبر في كلا المعنيين ثلثة العبارة وانما يختلفان في المنسوب اليه ، فالذي آذن به اختصار المقدمة هو ذلك المشترك .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٢) ساقطة من " أ " .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل

اذ عو كلام فى معنى انقراض الشباب والمام المشيب ، وعمل معنى أحق أن يمـتـرى  
القائل فيه أفاديق المجهود ويستغرق فى الانباء عنه كل حد مجهود ، من انقراض  
أيام ما أصدق من يقول نيمها :

وقد تعرضت عن كل بمشبهه \* فما وجدت لأيام الصبا عوضا ؟  
ومن المام المشيب المعيب المر الطلوع الأمر المنيب .

تعيب الثنائيات على شيبى \* ومن لى أن أمتنع بالمعيب  
اللهم زدنا اطلاعا على لطائف قرآنك الكريم ، وغوصا على لآلى فرقانك العظيم ، ووفنا

فان قلت : اعتبار كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر رد الى جهالة ؟

قلت : لارد اليها بالنياس الى البلاغ المارفين لما نامات الكلام ومقتضياتها ،  
كما لارد اليها نى اعتبار متعارف الأوساط بالقياس الى الكل - على مامر - .

لا يقال : اذا كان المقام خليقا بأبسط كان المبسوط الذى ذكر غير مطابق ؟

لانا نقول : مقتضى ظاهر المقام هو الأبسط - لكنه عدل عنه لفرض - كالتنبية  
على قصور العبارة - مثلا - عن وصف انقراض الشباب والمام المشيب ، فالأولى : أن  
يختصر الكلام فى هذا المعنى ، ولا يبسط كل البسط (١) ، قوله " من انقراض أيام "  
متعلق بأحق و " من المام المشيب " عطف عليه ، و " ما أصدق " صفة أيام بتقدير القول  
و " من يقول " استحضار لصورة القول ، واستحسانا له (٢) ، و " المر " صفة مشبهة أضيفت  
الى فاعلها ، و " الأمر " أفعل تفضيل أضيف الى فاعله ، على طريقة اضافة الصفة  
المشبهة - لا الى المفضل عليه - فلا يلزم الجمع المنوع بين اللام والاضافة .

قوله " ومن لى " - أى ومن يكنل لى - يعنى : أن المشيب - مع كونه مُرّاً محيياً (٤)

(١) تقول : فلان خليق بكذا ، أى جدير به

(٢) اقتباس من الآية ٢٩ سورة الاسراء

(٣) والبيت المذكور من البسيط ، وقائله : أبو الحلاء الممرى ، من قصيدة يتحدث  
فيها عن أيام صباه ، ومعنى البيت : اذا كان الفتى يذم عيشه وقت شبابه ، فهو  
أحرى أن يذمه عند ذهابه ، لأن أيام الصبا يوصل فيها الى الامانى ، وليس  
التي يتنافس فيها ، ويتأسف عليها ، شروح سقط الزند ، ج ٢ ص ٦٥٥ .

(٤) فى " أ " امر محيياً

لأبتغاء مرضاتك في طلوع المشيب المرء ، وإختم بالخير في شبيبة الأمر ، فإنه لا يكون  
الامتناء ، ببدك الأمر كله ، ولكن هذا آخر الكلام في الفن الرابع ، ولنعمد إلى  
الفصل الموعد ، ونعو الكلام في معنى الفصر

---

— أتمنى أن يبقى لي زمان وأمتع به ، ولا يغيب عني ، لأن مفيبه الموت ، وليس  
أمره<sup>(١)</sup> ، قوله " فإنه لا يكون الامتناء " قد أنطه الله بالحق حيث حصر كـون  
الأشياء في شئنه ، وأسند الكل إلى قدرته<sup>(٢)</sup> ، والله الموفق للصواب ، واليه  
المرجع والمآب .

\* \* \*

---

(١) وهذا البيت للبحرئ من قصيدة يمدح بها أبا المعمر الهيثم بن عبد الله .  
ديوان البحرئ : ج ١ ص ٩٩ ، ودلائل الإعجاز ص ٣١٨ ، وبها هــ  
التصيص ج ١ ص ٢٠٠ وأما إلى المرتضى : ج ١ ص ٦٢٠ .

(٢) أي خلافا لما عليه السكاكي من اعتقاد أن المبد قد يخلق أفعاله .

قال " فصل ، اعلم أن القصر " - القصر لغة : الحبس ، واصطلاحاً : جعل  
أحد طرفي النسبة في الكلام - سواء كانت اسنادية أو غيرها - مخصوصاً بالآخر  
بحيث لا يتجاوزه - أما على الإطلاق أو بالاضافة - بطرق معهودة ، وفي قوله " كما  
يجرى بين المبتدأ والخبر يجرى بين الفعل والفاعل " اشعار بأنه أراد بالمسند اليه  
والمسند - فيما سبق من قوله " القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون أيضاً  
للمسند على المسند اليه " ثم هو ليس مختصاً بهذا البين " - المبتدأ والخبر ، كما  
أرادهما أيضاً بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سين ، والمراد  
بفعل الفاعل على المفعول : قصرنا عليه عليه - أي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل  
على المفعول - ونفس عليه عكسه ، وبما بين المفعولين ، ومعنى قصر ذي الحال على  
الحال : أن زيدا - مثلاً - في حالة المجيء ، مفصور على صفة الركوب ، ومعنى قصرها على  
ذی الحال : أن المجيء على صفة الركوب مفصور على زيد .

قوله "مين كل طرئين" أراد به التكثير ، وذلك : كالموصوف والصفة والتمييز ، وما انتصب عنه ، والفاعل ، وما عدا المفعول <sup>(١)</sup> به بن سائر المناعيل — لا الا ستغراق الحقيقى — فلا يرد : أنه لايجرى فى نحو : من زيد ؟ ، وأين عمرو ؟ ولا بين المحطوف والمحطوف عليه .

قوله " وأنت اذا اثبتته " أراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

(١) الضراب: وما عدا المفعول معه ، انظر: المطول ص ٢٢٠ .

ويكفيك مجرد التنبيه هناك ، وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع — بوصف — دون ثان — كقولك زيد شاعر لا منجم ، لمن يمتقده شاعرا ومنجما ، أو قولك زيد قائم لا قاعد ، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح ، ويسمى هذا قصر افراد — بمعنى أنه يزيل شركة الثاني — أو بوصف مكان

أمثلة أكثرها من المسند اليه والمسند ، — بل من المبتدأ والخبر — ولذلك قال فى الآخر " واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التى سمعت " فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما — كالفاعل والمفعول — " وقوله " وحاصل معنى القصر " يريد أن القصر منحصر على نوعين قصر الموصوف على الصفة — أى قصر المنسوب اليه على المنسوب — وقصر الصفة على الموصوف — أى قصر المنسوب على المنسوب اليه — اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر ، فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر ، وأن كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب .

وقوله " تخصيص الموصوف عند السامع " يشعر بأن المراد هو القصر الفصير الحقيقى ، كما يشعر به ايضا قوله " لمن يمتقده شاعرا ومنجما الى قوله (١) — من غير ترجيح " فان الحقيقى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ، ولولا هذا الاشمار لحكنا باندراج الحقيقى فيه ايضا ، فان قوله " ثان ، وآخر " يتناول الواحد وما شوا أكثر منه ، والا يخرج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقى ايضا (٢) ، وهو أن يكون القصر بالنسبة الى أوصاف أو موصوفات أكثر من اثنين ، قوله " بوصف " وأرد على الاستعمال الاصلى — كما مر غير مرة — وقوله " دون ثان " فى موقع الحال ، أى متجاوزا واصفا يصدق عليه أنه ثان بالقياس الى الأول — واحدا كان أو أكثر — قوله " لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين " أى يمتقده متصفا بأحد الوصفين مطلقا ويتردد بين الخصوصيتين ، قوله " ويسمى هذا " أى هذا المذكور المتناول للمثالين ، فأدرج قصر التعيين فى الافراد ، ولا مشاحة (٣) فى الاصطلاح — الا أن فى قصر التعيين

(١) فى الاصل لا قوله وهو خطأ (٢) انظر المطول ص ٢٠٤

(٣) ومنه تشاع الرجال على الأمر ، لا يريد أن يفوتهما ، وفلان يشاع على فلان يضمن به .

آخره كقولك - لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا - ما زيد منجم بل شاعر ، أو زيسد شاعر لا منجم ، ويسمى هذا قصر قلب - بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع - أو الى تخصيص الوصف بموصوف قصر افراد كقولك ما شاعر الا زيد ، لمن يعتقد زيدا شاعرا - لكن يدعى شاعرا آخر - أو قولك ما قائم الا زيد ، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات معينة .  
أو قصر قلب كقولك ما شاعر الا زيد ، لمن يعتقد أن شاعرا في قبيلة معينة -

ازالة الشركة الاحتمالية - قوله " أو بوصف مكان آخر " عطف على قوله " بوصف دون ثان " ولفظ " مكان " منصوب على الظرف - أي بوصف واقع في مكان وصف آخره واحد (١) كان أو أكثر - ، وقوله " ما زيد منجم بل شاعر " وارد على اللغة التسمية لرعاية المطابقة بين المعطوفين في الاعراب والتأخر ، وكأنه نبه ( بايراد المثال (٢) ) من الشمر والتجيم على أنه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ، والا لخرج المثال المذكور من أقسام القصر - كما أنه نبه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على أنه لا يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين (٣) ، إذ أدرج فيه قصر التعمين الجارى بين المتنافيين وغيرهما ، قوله " أو الى تخصيص الوصف بموصوف " عطف على قوله " الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف " وقوله " قصر افراد " نصب على المصدر ، وقائم مقام " دون موصوف ثان " وقوله " أو قصر قلب " عطف عليه وقائم مقام " موصوف آخر " وقوله " ما شاعر الا زيد - وكذا - ما قائم الا زيد " كلام مركب من مبتدأ وخبر ، بطل فيه عمل ( ما ) بتقديم الخبر وانتقاض النفي بالا ايضا ، وتقديره ما شاعر ، أو ما قائم أحد الا زيد ، فزيد ، بدل - في الحقيقة - من المبتدأ الذي هو أحد ، ونفى الظاهر مبتدأ قدم عليه خبره ، وجاز أن يكون زيد فاعل " ما شاعر أو ما قائم " على أنه صفة رافعة لظاهر - وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر - واو قال

(١) في " ل " الموافقة (٢) ساقط من الأصل

(٣) هذا والخطيب اشترط في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين ، ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما ، وفي قصر القلب تحقق تنافيهما ، ليكون اثبات احدهما مشعرا بانتفاء الاخرى ، الايضاح ج ١ ص ١١٩

أو طرف معين - لكنه يقول ما زيد هناك بشاعر - ، وللقصر طرق أربعة ،  
أحدها طريق العطف كما تقول - في قصر الموصوف على الصفة أفراداً أو قلباً ،  
بحسب مقام السامع - زيد شاعر لا منجم ، وما زيد منجم بل شاعر ، وفي  
قصر الصفة على الموصوف - بالاعتبارين - ماعرو شاعر بل زيد ، أو زيد  
شاعر لا عمرو ، أو لا غير .

أو قولك ما قائم الا زيد ، لمن يتوهم أن هناك قائماً - لكنه يتردد بين شخصين - ،  
لأن أظهر ، إذ - حينئذ - يكون قد تعرض لقسي الأفراد معاً ، وفي قوله " أو  
أكثر " دلالة على أنه لم يرد بقوله " ثان " أمراً واحداً ، وقوله " في جهة من الجها  
معينة " يريد به مثل بلد أو قرية وما اشبههما ، وهذا قيد معتبر في المثاليين -  
(معا) (١) ليكون ( القصر ) (٢) صادقا موافقا للاستعمال الشائع .

قال الشيخ عبد القاهر " إذا قلنا ما قائم الا زيد ، لم نرد به أن ليس في  
الدنيا قائم سواء ، لا استحالة ، بل نريد ما قائم حيث نحن ، أو بحضورنا أو ما  
أشبه ذلك " (٣) . وأنت خبير بأنه لا فرق بين ذلك وبين الشاعر والقائم ، كما يدل عليه  
تقييده الشاعر - في مثال القلب - بقبيلة معينة ، أو طرف معين ، هذا وقد يقال :  
لا ينحدر القصر فيما ذكر من أن السامع يعتقد كذا ، أو يتردد فيه ، بل ربما  
اعتقد المتكلم أن السامع يعتقد أنه اعتقه منجماً وشاعراً ، أو اعتقه على خلاف ما هو  
عليه من الشعر والتنجيم ، أو يتردد في أمره فيقول ما أنت الا شاعر - بناءً على ظنه  
خطأ كان أو صواباً - ومنه قوله تعالى ( ان أنتم الا تكذبون ) (٤) - كما سيأتي - .

ويجاب عنه بأنه لقلته - لم يتعرض له ههنا ، ولهذا لم يصح بالقصر  
الحقيقي ، فان أحد قسميه ، أعنى قصر الصفة على الموصوف - وان كان ممكناً - لكنه  
قليل ، وسيأتي مثاله - ، وأما قسمه الآخر - أعنى قصر الموصوف على الصفة - فلا  
يكاد يوجد أصلاً (٥) الا على طريقة الادعاء - أعنى جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة

(١) ساقط من " أ " (٢) دلائل الإعجاز ص ٢٢٥

(٣) من الآية ١٥ سورة يس (٤) انظر المطول ص ٢٠٥

العدم. واعلم أن القصر الحقيقي — على تقدير صحته — لا يعتبر فيه الانقسام الـمى  
الافراد والقلب — كما اشرنا اليه — .

### (طرق القصر)

قال " وللقصر طرق اربعة " — يعنى بطرق القصر طرقه العامة ، فلم يذكر  
ضمير الفصل ، وتمريف المسند ، لاختصاصهما بالمبتدأ والخبر ، مع تقديمهما ايضا  
— بخلاف التقديم — فانه — وان تقدم ذكره — لكنه عام يجرى فى أمور كثيرة ، وأما  
التصريح بلفظ الاختصاص — وما فى حكمه — فلا يعد من طرق القصر اصطلاحاً (١) .  
وقوله " بحسب مقام السامع " اشارة الى أن تعيين الأمثلة المذكورة للافراد والقلب إنما  
هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده ، وإيراد " بل " بعد النفى للقصر - افراداً أو قلباً  
— مبنى على مذهب طائفة من النحاة — كما مر — .

واقصر فى ذكر " لكن " لقصر القلب — على ما تقدم — ، قوله " بالاعتبارين " يعنى  
الافراد والقلب ، وقد أشار فى امثلة القصر بطريق المعطف الى تقديم الاثبات تارة ،  
وتقديم النفى أخرى ، قوله " بتقدير لا غير زيد " وحينئذ يكون من قصر الصفة على  
الموصوف — كما قصده — ويجوز أن يقدر لا غير شاعر ، لكنه يكون حينئذ من قصر الموصوف  
على الصفة ، وسيصح باستعمال " لا غير " فى كلا القصدين قوله " وتبنى غيرا بالضم  
على نحو بناء الخايات " وذلك لكون المضاف اليه منوياً — كما فى قبل — وبعد — مع  
المشابهة فى الابهام ، واذا بنيت " غيرا " لم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف  
عليه ، فتقول رأيت زيدا لا غير ، ومررت بزيد لا غير — وأما ذكر " ليس غير " وليس الا  
ههنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة ، إذ لا يخفى أنهما ليسا من طريق المعطف —  
بل من طريق النفى والاستثناء — ولهذا قدرا اسم ليس نكرة ليعم بالنفى ، ويكون اخراج  
المذكور من ذلك العام مفيداً للقصر عليه ، كما يفيد " قولك — ابتداءً — ليس شاعر غير  
زيد ، أو الا زيد .

فان قلت قوله " ليس شاعر الا المذكور " يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند



بتقدير لا غير زيد ، الا أنك تترك الابعاض - لدلالة الحال - وتبنى غيرا بالضم ،  
- على نحو بناء النيات - أو ليس غيرا ، وليس الا ، بتقدير ليس شاعر غير المذكور ،  
أو الا المذكور ، فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا ، والفرق  
بين قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف واضح ، فان الموصوف في  
الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الوصف ، ويمتنع في الثاني ، وأن الوصف في  
الثاني يمتنع أن يكون لغير الموصوف ، ولا يمتنع في الأول .

وثانيها النفي والاستثناء ، كما تقول - في قصر الموصوف على الصفة ، افرادا أو قلبا  
- ليس زيد الا شاعرا ، أو ما زيد الا شاعرا ، وان زيد الا شاعرا ، وما زيد الا قائم ،  
أو ما زيد الا يقوم ، ومن الوارد في التنزيل - على قصر الافراد - قوله تعالى ( وما  
محمد الا رسول )<sup>(١)</sup> فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن  
الهلاك ، نزل المخاطبون - لاستعظامهم أن لا يبقى لهم - منزلة المبعدين لهلاكه  
وهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر .

---

اليه وقد منعه<sup>(٢)</sup> في كلام العرب

قلت المسند - في الحقيقة - هو المستثنى منه المحذوف - أي ليس شاعر -  
أحد الا المذكور - قوله " فتجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا " .  
ولا شك أنه يتناول " زيدا " أيضا ، والا لم يصح استثناءه منه ، فكأنه خص بالذكر  
من عدا زيدا لبقائه على ذلك النفي - دون زيد - .

قوله " وثانيها أي وثاني الطرق الأربعة ، النفي بأدواته ، وليس ، وما ، وان  
المذكورة سبعا - وغيرها من كلمات النفي - والاستثناء ، بالا أو احدى أخواتها ، وأما  
الاستثناء من الاثبات - كقولك جاء القوم الا زيدا - فلم يعبه من طرق القصر فتأمل<sup>(٣)</sup> ،  
وذكر في الأمثلة الصفة الثابتة - كالشمر - والمنقلة - كالقيام - في صيغتي الاسم  
والمضارع ، وأورد لقصر الافراد أمثلة أربعة من التنزيل ، ولقصر القلب مثلا واحدا ،

---

(١) من الآية ١٤٤ سورة آل عمران (٢) في " أ " وفي ب " وقد منع

(٣) لانه لا يفيد معنى القصر الاصطلاحي

وقوله تعالى ( ان حسابهم الا على ربي )<sup>(١)</sup> فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف بحلى ربي لا يتجاوز الى أن يتصف بحلى ، وقوله ( وما أنا بطارد المؤمنين \* ان أنا الا نذير )<sup>(٢)</sup> فمعناه أنا مقصور على النذارة لا اتخطاها الى طرد المؤمنين ، وقوله تعالى ( وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون ) فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب .

قوله " نزل المخاطبون " يحثى انهم — وان لم يعتقدوا بعده عن الهلاك — الا أنهم لما استعظموا عدم بقاءه لهم نزلوا " منزلة المبعدين لهلاكه " وجعلوا كأنهم يعتقدون فيه الوصفين<sup>(٣)</sup> — الرسالة • والبعث عن الهلاك — فرد عليهم بأنه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعث عن الهلاك ، فهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر " ولا شك أن دعوى البعث عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين أنسب بالصحابة من دعوى التبرى عنه والتنزيل منزلة المنكرين ، كما زعمه بعضهم<sup>(٤)</sup> .

قوله " مقصور على الاتصاف بحلى ربي " أى مقصور على الكون على ربي لا يتعداه الى الكون على ، ولما لم يكن معنى الوصفية فى الظرف الواقع خبرا ظاهرا ، صرح بذكر الاتصاف ، تبين على أن الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدأ — أعنى الحصول والنبوت على ربي — وكأن هذه العبارة منه فى توضيح المعنى دفع لأن يتوهم أن المقصود قصر الحساب على المجرور — الذى هو الرب — فيكون من قصر الصفة على الموصوف — دون عكسه ، الذى هو المقصود — ، قوله " أنا مقصور على النذارة " — بكسر النون — مصدر بمعنى الانذار ، وهذا ايضا من اخراج ( الكلام )<sup>(٥)</sup> لا على مقتضى الظاهر ، لأن القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفى الانذار والطرده ، ولا ترددا بينهما ، لكن نزل طمأعيتهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع .

(١) من الآية ١١٢ سورة الشعراء (٢) الايتان ١١٤ و ١١٥ سورة الشعراء

(٣) فى " أ " وصفين

(٤) يقصد به الخطيب حيث قال بذلك وتبعه سعد الدين ، انذار الياضاح

ج ١ ص ١٢٣ ، والمطول ص ٢١٨ .

(٥) ساقطة من " أ "

— كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى — بل انتم عندنا مقصرون على الكذب لا تتجاوزونه الى حق — كما تدعونه — وما معكم من الرحمن منزل في شأن رسالتكم

قوله "فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب" لا يخفى أن

رسل عيسى — عليه السلام — كانوا جازمين بصدقهم ، فقول الكفرة ( ان أنتم الا تكذبون )<sup>(١)</sup> يكون قصر قلب ، لكنه حمل على قصر الافراد — أعنى على قسمه المسمى بقصر التعمين<sup>(٢)</sup> — وهذا مبني على ما ذكرناه من أن المتكلم اذا اعتقد أن السامع يعتقد تردده كان له أن يسلك معه طريق القصر ، وبإيانه أن قوله "عندنا" ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه<sup>(٣)</sup> ، بل هو ظرف للخبر — أعنى بين الصدق وبين الكذب — فيكون التردد حينئذ من المتكلم — أي لستم كاثنين عندنا بين الصدق والكذب — والمعنى : لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين ، بل نحن جازمون بأنكم كاذبون ، وعلى هذا يتضح الشبيه بظاهر حال المدعى ، فان ظاهر حاله أن يتردد السامع بين صدقه وكذبه ، وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله "بل أنتم عندنا مقصرون على الكذب" ، وأما قوله "لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه" فمعناه لا يمكن عندنا أن تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ، ومن زعم<sup>(٤)</sup> أن التردد نهنا من المخاطب ، على معنى أنه لا ينبغي لكم أن تجزموا بصدقكم في نفس الامر — بل غاية أمركم أن تترددوا — كما هي ظاهر شأن المدعى عند الدعوى ، فان أراد تردد المدعى بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر ، فهو باطل ، اذ ليس ظاهر حاله ذلك ، وان أراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي أن يترددوا بين الصدق والكذب في نفس الأمر كما يتردد<sup>٢٨٩</sup> المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع ، وانه ركيك جدا .

(١) من الآية ١٥ سورة يس .

(٢) وعده سعد الدين من قصر القلب ، ووجه كلام السكاكي ، انظر المطول ص ٢١٩

(٣) تقول أمر لا طائل فيه ، اذا لم يكن فيه غناء ومزية ، يقال للمذكر والمؤنث .

(٤) يقصد بمن زعم سعد الدين ، انظر المطول مع حاشية السيد ص ٢١٩

ومن الوارد على قصر القلب قوله تعالى حكاية عن عيسى — عليه السلام — ( ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ) لانه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى لم تقل للناس وما أمرتك ، لأننى أمرتك أن تدعو الناس الى أن يعبدونى ثم أنك دعوتهم الى أن يعبدوا من هو دونى ، ألا ترى الى ما قبله ( واذ قال الله يا عيسى — بن مريم أنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله ) وفى قصر الصفة على الموصوف

اذ المقصود أنكم همدون فينبغى أن تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعى ، وليس لك أن تقول مراده أن غاية امركم أن تترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا ، حتى يتناسب المشبه والمشبّه به ، لأنه لا يلائم الحكم بأنه لا ينبغى لكم أن تجزئوا بصدقكم فانه بحسب نفس الأمر قلما — كما نبهنا عليه — هكذا حق الكلام والله الموفق — للمرام (١) ، قوله " ألا ترى الى ما قبله " أى ما قبل قوله ( ما قلت لهم الا ما أمرتني به ) (٢) وهذا تنوير (٣) لكونه مقولا فى مقام اشتمل على المعنى الذى ذكره ، وذلك أن تقديم ( أنت ) ههنا للتقوى والهزمة للتقريب ، فقد جعل عيسى — عليه السلام — بمنزلة من قال للناس غير ما أمره ( الله تعالى ) (٤) به — وهو دعاؤهم الى عبادة نفسه وأمه — ولم يقل لهم ما أمره به من دعائهم الى عبادته ، وهذا توبيخ لا وئسك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره (٥) ، كأن عيسى — عليه السلام — ما دعاهم الا اليها ، وما أمرهم الا بها فيكون حينئذ قول عيسى — عليه السلام — قصر قلب ، قوله " وفى قصر الصفة على الموصوف " عطف على قوله " فى قصر الموصوف على الصفة " وأريد ههنا الجملة الفعلية ، لجريان قصر الصفة فيها — دون قصر الموصوف — ولم يذكر مثال الافراد من التردد ، اكتفاء بما تقدم ، وقوله " لمن يرى أن زيدا ليس شاعرا ، وأن زيدا ليس رجلا " يعنى يرى أن عمرا شاعر ، وأن عمرا جاء ، قوله " وتحقيق وجه القصر " فى طريق المحلف ظاهر مكشوف ، لأن كل واحد من المثبت

(١) المرام المطلب (٢) من الآية ١١٢ سورة المائدة  
(٣) أنار الشئ واستنار بمعنى ، والتنوير الانارة والاسفار ، وتنورت النار  
من بعيد ، تبصرتها .  
(٤) ليست فى " أ " .  
(٥) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٥

— افرادا — ماشاعر الازيد ، أو ماجا ، الازيد ولمن يري الشعر لزيد ، ولعمرو ، أو  
المجى ، لهما ، وقلبا ، ماشاعر الازيد ، ماجا ، الازيد ، لمن يري أن زيدا ليس  
بشاعر ، وأن زيدا ليس رجاء ، وتحقيق وجه القصر في الاول ، هو أنك بعد علمك  
أن أنفس الذوات يمتنع نفيها ، وإنما تنفى صفاتها — وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر

والمنفى مذكور فيه ، مصرح به كما هو حقه — بخلاف طريق النفى والاستثناء — ، فإن  
المنفى ليس مذكورا فيه صريحا — إذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفي — والكلام فيه  
فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال " وتحقيق وجه القصر في الاول " يعنى  
فى قصر الموصوف على الصفة ، قوله " بعد علمك " متعلق بمعنى قلت ، وهذه الشرطية  
خبر " ، وقوله " وتحقيق ذلك يطلب من علوم آخر " — أى من غير العربية — جملة معترضة  
بين اسم ان وخبرها ، ثم انه نقل عن المصنف أن أنفس الذوات التى يمتنع نفيها هى  
الاجسام ، فإنها — على ما قيل — لا تحمل النقصان — لامتناع الخلاء — ولا الزيادة  
أيضا — لامتناع التداخل — وهذا — مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى — لا يجدى نفعا  
لأن القصر الواقع فى الاعراض — كقوله ( ان حسابهم الا على ربي ) <sup>(١)</sup> وقوله —  
السواد الا فاض البصر <sup>(٢)</sup> — خارج عنه ، والقول " بأن الاعراض تقاس على الاجسام  
مما لا يلتفت اليه ، لأن علة الحكم — أعنى انتفاء النفى — ليست بمشتركة ، وذكر  
بعضهم أن المراد بالذوات حقائق الامياء ، سواء كانت جواهر أو أعراضا ، وهى  
عند المعتزلة ثابتة ومتغيرة فى أنفسها ليست مجهولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه  
النفى اليها ، بل إنما ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق فى علم  
الكلام — وهو ايضا باطل ، لأن المصنف قد صرح — فى مباحث ( هل ) — بأن  
النفى والاثبات لا يتوجهان الى الذوات ، وإنما يتوجهان الى الصفات <sup>(٣)</sup> .

(١) الآية ١١٣ سورة الشعراء والمعنى ما على الاعتبار التواهر — دون التفتيش

عن اسرارهم . وان كان لهم عمل سى ، فالفه محاسبهم ، الكشف ج ٣ ص ٢٥٥ .

(٢) فى " أ " قابض للبصر

(٣) مفتاح العلوم — القسم الثالث ص ١٤٨

متى قلت ما زيد ، توجه النفي الى الوصف ، وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه ، وما شاكل ذلك ، وانما النزاع في كونه شاعرا أو منجما ، تناولهما النفي ، فاذا قلت الا شاعر جاء القصر ، وتحقيق وجه القصر في الثاني هو أنك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته - وهو وصف الشعر - وقلت ما شاعر ، أو ما من شاعر ، أولا شاعر توجه - بحكم العقل - الى ثبوته للبدعي له ، ان عاما

---

ولا شك أن تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل ، انما يقتضى استحالة توجه النفي والاثبات اليها - بمعنى جعلها منتفية في الواقع أو ثابتة فيه - وأما بمعنى الحكم بانتفاءها أو ثبوتها فلا استحالة فيه ، نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا - فلا يقصد لذلك - لكن الحكم بالثبوت صادق .

فالصواب أن يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية - وهو الذي يصح أن يعلم ويخبر عنه - وبالصفة ما لا يستقل - كما مر في مباحث النعت - ، ولا شك أن النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمة التي لا تستقل بالمفهومية - يعلم ذلك من علوم بين فيها موارد السلب والايجاب<sup>(١)</sup> - بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك ، فانك اذا تصورت سميت زيدا وانسان - مثلا - ولم تصور معه نسبة شئ من الوجود أو غيره اليه ، ولا نسبته الى شئ لم يكن منك هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت " ما زيد ، توجه النفي الى الوصف " - أعني نسبة شئ اليه - ولا يمكن أن يكون متوجها الى نسبة اى شئ كان فان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة ، بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب ، فاذا أخرج شئ منها بالاستثناء كان ثابتا ، وما عداه منفيا ، وهو معنى القصر ، وما قرروناه : تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ، قوله " وحين لا نزاع " بمنزلة الشرط ، و " تناولهما " جزاء له وعامل فيه .

قوله " وتحقيق وجه القصر في الثاني " - أى في قصر الصفة على الموصوف - قوله " على الوصف المسلم ثبوته - وهو وصف الشعر - " لم يود أن مفهوم الشعر - ففى

---

(١) والشأن قد توسع هنا كثيرا في قضايا المنطق وبيانها .

كقولك في الدنيا شعرا ، وفي قبيلتكذا شعرا — وان خاصا — كقولك زيد وعمرو  
شاعران — فتناول النفي ثبوته لذلك ، فمتى قلت الا زيد ، أفاد القصر ،  
ونالها استعمالا ، كما تقول في قصر الموصوف على الصفة — قصر افراد —  
انما زيد جاء ، انما زيد يجي ، لمن يردده بين المجي ، والذهاب من غير ترجيح

نفسه — وصف قابل للنفي ، فانه بذلك الاعتبار من قبيل الذات بالتفسير المذكور ،  
بل أراد انه — من حيث قيامه بالخير ونسبته اليه — يطلق عليه الوصف ، وان كان  
الوصف — في الحقيقة — نسبته الى ذلك الخير ، فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية  
وقابلة لورود النفي عليها ، وأراد بالوصف — هنا — معنى آخر — أعنى القائم بالخير  
— وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة ، وأياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا  
فاما أن ينفي نسبة الوجود اليه ، أو ينفي نسبته الى الخير — اكن الاول ليس بمراد ،  
فان ثبوته في نفسه مسلم — فوجب أن يتوجه النفي " الى ثبوته للمدعي له " أي الذي  
وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له ، قوله " ان عاما " أي ان كان  
المدعي ثبوته له عاما ، توجه النفي اليه عاما " وان خاصا " فخاصا ، ثم العام  
اما مطلق ، أو مقيد ، فمثل اهما ، وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي ، فانه  
ممكن — بل واقع — في قصر الصفة على الموصوف ، قوله " فتناول " عطف على " توجه " وقواه  
" لذلك " اشارة الى المدعي له ، وأنتخبير بأن حاصل ما ذكره — مع احالته على  
علوم آخر — هو أن النفي اذا ورد على المحكوم عليه ، كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه  
واذا ورد على المحكوم به ، كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ، ثم ذلك الشيء  
بتعيين بمعونة المقام وقرائن الاحوال — سواء كان عاما أو خاصا متناولا لمتعدد — فاذا  
أخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي ، وهو معنى القصر ، وفيما ذكره  
من التحقيق تصريح بأن الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة .

قال " ونالها " — أي ثالث طرق القصر <sup>(١)</sup> — " استعمال انما " ذكر الاستعمال  
بهناء — دون سائر الطرق — لان الطريق ما يسلك ويشغل به <sup>(٢)</sup> ليتوصل الى مطلوب .  
ولا شك أن العطف ، والنفي والاستثناء ، والتقديم ، معان مصدرية يشغل بها

(١) في " أ " ، " ب " الطرق الاربعة (٢) في " أ " ويستعمل به

لأحدهما ، أو قصر قلب لمن يقول زيد ذاهب لاجأ ، وفي تخصيص الصفة بالموصوف  
— أفرادا — إنما يجيء زيد ، لمن يردد المجيء بين زيد وعمرو ، أو يراه منهما ، — وقلبا  
— لمن يقول لا يجيء زيد ، ويضيف إليه الذهاب .

والسبب في افادة انما معنى القصر ، هو تضمينه معنى ما والا ، ولذلك تسمع  
المفسرين — لقوله تعالى ( انما حرم عليكم الميتة والدم ) <sup>(١)</sup> بالنصب ، يقولون :  
معناه ما حرم عليكم الا الميتة والدم ، وهو المطابق لقراءة الرفع المقضية لانحصار  
التحريم على الميتة والدم ،

---

المتكلم للوصول الى معنى القصر — بخلاف لفظة " انما " — فذكر معناها معنى مصدريا ،  
قوله " انما زيد جاء " هو على صيغة اسم للفاعل ، ولو قال لمن تردد بين المجيء  
والذهاب ، أو يراهما منه ، لكان تصريحاً بالقسم الأول من الافراد ايضا — كما صرح  
بقسميه معاني قصر الصفة على الموصوف — حيث قال " أو يراهما " وذكر الشيخ  
عبد القاسم " أن قولك انما جاءني زيد ، كلام مع من زعم أن الجائي عمرو — لا من زعم  
أنهما جائيان — وقال " وان زعمطان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده  
لأن تكلفا " <sup>(٢)</sup> ، الا أن المصنف لم يلتفت اليه .

قوله " وتضيف اليه الذهاب " مستدرك قطعاً ، والصواب أن يقال بدله وتضيف  
المجيء الى عمرو ، لأن الكلام في قصر الصفة — لا في قصر الموصوف — .

قوله " والسبب في افادة انما " لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفاء —  
حتى تردد فيها جماعة — أشار الى أن السبب في تلك الافادة هو أن الواضع ضمن  
انما معنى " ما والا " ولما لم يكن ذلك التضمن أمراً جانياً <sup>(٣)</sup> ، استشهد بما يدل  
عليه من قول المفسرين وقول النحاة ، وأيده بالمناسبة المحسنة للتضمن ، ونبه — أيضا  
— على تضمنه معناهما بجريا لبعض أحكام " ما والا " فيه .

---

(١) من الآية ١٢٣ سورة البقرة

(٢) هذا ملخص ما ذكر في دلائل الاعجاز ، ص ٢٢٠

(٣) الجلي نقض الخفى ، والجلية الخبر اليقين ،



بسبب أن (ما) في قراءة الرفع يكون موصولا صلته (حرم عليكم) واقعا اسما لان ، ويكون المعنى : ان المحرم عليكم الميتة ، وقد سبق أن قولنا المنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، كلاهما يقتضى انحصار الانطلاق على زيد ، وترى أئمة النحوي يقولون (انما) تأتي اثباتا لما يذكر بعدها ونفيا لما سواه ،

قوله " ونحو المطابق " أى ما قالوه من أن معناه " ما حرم عليكم الا الميتة " هو المطابق لقراءة الرفع - أى رفع الميتة - مع كون " حرم " مبنيا للفاعل فانها قراءة مذكورة في بعض كتب الفاسير ، ويتمين فيها أن يكون (ما) موصولة والعايد محذوفا - أى ان الذى حرمه الله عليكم الميتة - ولم يود رفع " الميتة " - مع كون " حرم " مبنيا للمفعول - والا لتعرض لبنائه له ، وأيضا لم يتمين حينئذ كون (ما) موصولة لاحتمالها أن تكون كافة - كما اختاره الزجاج - وان رجح ابو على كونها موصولة - لبقاء (ان) على عملها ، وأيضا الحاء في قوله (صاته) <sup>(١)</sup> حرم عليكم - مقيدة بالنتج في نسخ الرواية ،

وأما ماتوهم من أن قوله " ان المحرم عليكم " يقتضى البناء للمفعول فجوابه أنه بيان للمعنى - لا للتقرير - ، ولا شك أن المحرم عليكم ، والذى حرمه الله عليكم يتساويان في المعنى <sup>(٢)</sup> ، كما أن المنطلق زيد ، والذى ينطلق زيد ، يتساويان في اقتضاء الحصر ،

قوله " وترى " عطف على " تسمع " وفي اختيار " ترى " مبالغة في كثرة سماعه منهم ، حتى صار مرثيا مشاهدا ، قوله " ويذكرون " عطف على " يقولون " ، " لذلك " أى لكون انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله ، وقيل عطف على قوله " والسبب هو تضمينه معنى ما والا " فالسير للعلماء ، وذلك اشارة الى تضمينه

(١) انظر دلائل الاعجاز ص ٢١٤ وما بعدها ، والكشاف ج ١ ص ١٦١ ، والبحر

المحيط ج ١ ص ٤٨٦

(٢) ساقطة من " أ " ،

(٣) ما ذكره في التوهم والجواب ، مأخوذ من شرح سعد الدين ، انظر

الورقة ١٨٢ ،

وذكرون لذلك وجها لطيفا يسند الى على بن عيسى الرضى — وانه كان من أكابر  
أئمة النحويين ، وهو أن كلمة ( ان ) لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه  
و ما اتصلت بها ( ما ) المؤكدة — لا النافية — على أن يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ،  
ضعف تأكيدها ، فناسب أن يضمن معنى القصر .

معناها ، و " الرضى " (١) منسوب الى ربيعة ، قوله " لتأكيد اثبات المسند للمسند  
اليه " فاذا فرض أن المسند نفى كانت ( ان ) لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه  
كقوله تعالى ( ان الله لا يستحي ) (٢) — قوله " على " (٣) ما يظنه " حال من النافية —  
— أى كائنة على الوجه الذى يظنه — وانما قال " بعلم النحو " على تضمين الوقوف  
معنى الاحاطة ، والمراد " بمن لا وقوف له على علم النحو " هو الامام الرازى (٤) — رحمه  
الله — بناء على أن قوله لا النافية — مع ما يتعلق به — من كلام السكاكى ، مدرجا  
فيما أسند الى الرضى ، فانه ذكر فى المحصول " ان كلمة ( ان ) للاثبات و ( ما ) للنفي  
فاذا اجتمعتا لم تتوجها الى واحد للزوم التناقض ، فوجب أن تتوجه احدهما الى  
المذكور ، والاخرى الى غير المذكور ، وانما تحين كلمة ( ان ) للمذكور ، لكونها  
أسبق ، وبالمحافظة عليها أحق ، لكونها للاثبات الذى هو أشرف (٥) .

لكن يلزم مما ذكره بدلالة ان صدارة ( ما ) وتوالى حرفى الاثبات ، والنفي ثم  
تقديمهما بالمثبت فقط وجواز اعمال ( ما ) فى ( انما ) ، وكل ذلك فاسد كما ترى . بل  
قد علم فى النحو أنها كافة قطعا . قوله " ضاعف " جواب " لما " وفاعله مستتر  
راجع الى مصدر " اتصلت " وفاعل " ناسب " مصدر ضاعف — بتأويل أن يضاعف — ، أو

(١) وكان تلميذا لابي على الفارسي ، وقد شرح كتاب الايضاح له ، كما شرح

مختصر الجرمي ، وانتفع بالاشتغال عليه خلق كثير ، وتوفى بالوى سنة ١٨٩ هـ .

(٢) من الآية ٢٦ سورة البقرة (٣) ساقطة من " أ " .

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسن ، امام المتكلمين ، صاحب الباع الواسع فى تعليق  
العلوم ، كان بحرا فى الشرعيات تفسيرا وفقها وأصولا ، وكانت له مناظرات  
مع المعتزلة ، ومن تصانيفه التفسير الكبير — عيون المسائل ، شرح مفصل  
الزمخشري ، وتوفى بهراة سنة ٦٠٦ هـ .

(٥) انظر المحصول ج ١ ص ٢١١-٢١٢ وهو مخطوط بمكتبة الزهر برقم ٢١٤٧ أصول

لأن قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد ، ألا تترك متى قلت لمخاطب يردد المجيء الواقع بين زيد وعمرو - زيد جاء لا عمرو ، كيف يكون قولك زيد جاء ، اثباتاً للمجيء لزيد صريحا ، وقولك لا عمرو اثباتاً ثانياً للمجيء لزيد ضمناً ؟ وما ينبه على أنه متضمن معنى ( ما والا ) صحة انفصال الضمير ممسه كقولك : انما يضرب أنا مثله في ما يضرب الا أنا ،

لفظ ( انما ) كما هو فاعل " أن يضمن " لأن التأكيد على التأكيد ليس معنى القصر - كما لا يخفى - بل القصر مشتمل عليه - كما ذكره - على أنه منظور فيه ، إذ الموجود في القصر - فيما أورده من المثال - كما صرح به - اثبات صريح معقب باثبات ضمني ، فيتأكد الأول بالثاني ، ولم يكن هناك تأكيد على تأكيد - كما في انما - ،

وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور ، كان الاثبات الاول - بعد اعتقاد الثبوت - تأكيداً وتكريراً ، والا ثبات الثاني تأكيداً على تأكيد ، وأما اذا تردد فيه كما ذكره ، فجعل تجويز السامع أن يكون الواقع هذا - مع ملاحظته لذلك والتفاتاً اليه - نوع اثبات لهذا ، حتى يكون الاثبات الاول تأكيداً له ، وأما في صورة القلب فيجعل الاثبات الأول تأكيداً لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة ، وهذا التأويل جار في الكل .

وأيضاً ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف - دون قولك ما شاعر الا زيد ، وتسمى أنا - ،

وقد يجاب بأن تصحيح المناسبة يكتفيه بعض الصور (١) ، ولك أن تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة أيضاً - لا حكم بأن الكلمتين باقيتان على حالهما - ولا شك أن رعاية المعنى الأصلي - بقدر الامكان - أولى ، وأن هذه المناسبة أقوى (٢) ، وقوله " وبالعكس " أي والقصر الكائن بالعكس ، أو كائنا بالعكس ، وقوله " ضمناً " صفة اثباتاً - أي ضمناً - قوله " وما ينبه " انما كان هذا منها ، لأن اسباب انفصال

(١) في الاصل بعض المقصور ، وهو خطأ (٢) هذا دفاع عن الرازي

قال الفرزدق

أنا الذائد الحامي الزمار وأنا \* يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

كما قال غيره

قد علمت سلمى وجاراتها \* ما قلر الفارس الا أنا

ورابعها التقديم ، كما تقول - فى قصر الموصوف على الصفة - تيمى أنا ، قصـر  
أفراد لمن يرددك بين قيم وتميم ، أو قصر قلب ، لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس ،  
وكذا قائم هو ، أو قاعد هو بالاعتبارين ، بحسب المظن .

الضمير معدودة ، ولا يتأتى - هنا - شىء منها سوى تقدير الفصل لغرض ،  
بأن يكون " أنا يضرب أنا " فى معنى " ما يضرب الا أنا " .

فان قلت : كيف يسند الفعل الخائب - اعنى يضرب - الى ضمير التكلم ؟

قلت : هو - فى الحقيقة - مسند الى الخائب ، أعنى المستثنى منه المقدر  
- أى ما يضرب احد الا أنا - (١) .

فان قلت : اذا أريد حصر الفعل فى الفاعل المضر بطريق أنا ، فهل يجب  
انفصاله أولا ؟

قلت ان ذكر بعد الفعل شىء من متعلقاته وجب انفصاله وتأخير دفعه  
للا لتباس وان لم يذكر ، احتمل الوجوب - طردا للهاب - وعدم الوجوب ، بأن يجوز  
الانفصال - نظرا الى المعنى - والاتصال - نظرا الى اللفظ - اذ لا فاصل لفظيا ،  
فقوله " صحة انفصال الضير معه " أراد به ما يعم الوجوب وغيره .

و " الذائد " النارد ، وزمار الرجل ما يتعلق به مما لو لم يحمه ليم وعنف ، من  
حماء وحريمه ، والحسب ما يحده الرجل من مناخو نفسه وآبائه (٢) .

(١) ما ذكره فى الجواب عن السؤال والسؤال أيضا مذكور فى المطول انظر ص ٢١٣  
(٢) البيت من ( الطويل ) ورواية الديوان ( أنا الضامن الراعى عليهم ) وكان قد جاءه  
نساء مجاشع وهو مقيد ليحفظ القرآن فقلن له هتك جرير عورات نسائك ، ففك  
القيد وقال قصيدته تلك ، ديوان الفرزدق ج ٢ ص ٧١٢ ، معاهد التصيـص  
ج ١ ص ٨٩ ، ودلائل الاعجاز ص ٢١٤ .

وفى قصر الصفة على الموصوف أفراداً أنا كفيت مهمك بمعنى وحدي ، لمن يعتقد أنك وزيدا اكفيتما مهمه وقلبا : أنا كفيت مهمك بمعنى لا غيري ، لمن يعتقد كافي مهمه غيرك ، وكذا زيدا ضربت ، أو ما زيدا ضربت ، بالاعتبارين على ما تضمن ذلك فصل التقديم ، وهذه الطرق تتفق من وجه ، وهو أن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ونفي خطئه ، تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين ، أو كون الوصف لأحد الموصوفين ، وهو صوابه ،

يقال قطر الفارس <sup>(١)</sup> ، ألقاه على قطره — أي جانبه — ،

قواه " ورابعها التقديم " — أي تقديم ما حقه التأخير — فانه يفيد القصر — على ما قدم — سواء بقي بعد تقديمه على حاله — كخبر المبتدأ والمفعول — أولا — كقولك أنا كفيت مهمك ، ثم انه اقتصر في قصر الموصوف على أحد قسمي الأفراد ( — أعني صورة التردد وفي قصر الصفة على قسمه الآخر — أعني صورة الشركة — ، قوله بالاعتبارين يعني الأفراد ) <sup>(٢)</sup> والقلب ، قواه " وكذا زيدا ضربت " فصله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل ، وعقبه بمثال النفي تبسيها على أن التقديم فيه يفيد الاختصاص — لانفيه — كما يتوهم ، إلا أن الضرب يكون منيا عن المذكور ومثبنا لغيره ، وليس " ما زيدا ضربت " في افادة القصر كذلك ، كقولك زيدا لم أضرب ، لأن الاختصاص في الأول يعتبر في الضرب ، وفي الثاني في عدمه يشهد بذلك الفقرة السابعة .

( فروق بين طرق القصر )

٢٩٤ قال " وهذه الطرق تتفق من وجه " — قد سبق أن المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب وخطأ ، فصوابه الحكم بثبوت الصفة لأحد الموصوفين ، أو باتصاف الموصوف بأحدى الصفتين ، وخطؤه تعيين أحدهما ، أو احداهما ، والخطأ والصواب في قصر الأفراد أظهر ، وأما قصر التعيين فلا خطأ فيه بل المقصود به تقرير صوابه

- (١) والبيت من ( السريح ) وثأله عمرو بن معد يكرب ، وقد عدّه أبو هلال من بارد الشعر ، انظر مجاهد التتبع ص ٨٩ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٢١ ، وكتاب سيويج ص ٣٧٩ ، والصناعتين ص ٦٥ ، والتبيان ص ٧٩ ، والايضاح ص ١٢١
- (٢) ما بين القوسين ساقت من " أ "

وتنفى تعيين حكمه وهو خطأه ، وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض ، وهو صوابه  
وتنفى عن البعض ، وهو خطأه ، ويختلف من وجوه :

فالطرق الاول الثلاث دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع ، وجزم العقل ،  
ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى وحكم الذوق ،

والطريق الاول الاصل فيه التعرض للمثبت وللنفى بالنص ، كما ترى في قوله  
زيد شاعر لا نجم - في قصر الموصوف على الصفة - وزيد شاعر لا عمرو - في قصر

---

ونفى ترده ، وقوله " وتحقق في قصر الافراد حكمه في بعض - وهو صوابه - وتنفيه  
عن البعض - وهو خطأه - " انما يصح في احد قسميه دون الآخر - اعنى قصر  
التعيين - وقد سبق تحقيقه ، هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطأ  
والتردد - لاني مثل ( اياك نعبد ) (١) .

قوله " ويختلف من وجوه " عطف على " تتفق من وجه " قوله " بوساطة الوضع وجزم  
العقل " اى بسبب ان الواضح ونعمها لعمان تغيد القصر ، بحيث يجزم العقل بالقصر  
اذا نظر الى تلك المعاني ، " ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى " اى بسبب  
مفهومه الخطابى " وحكم الذوق " فان من له ذوق سايم - اى قوة دراهه - لدقائق  
تراكيب البلغاء ، ولطائف اعتباراتهم فيها - اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على  
التقديم فهم منه التخصيص ، واما من ليس له هذه القوة ، فرما انكره مع كمال قوته  
الادراكية في المعقولات والمنقولات - روى عن بعض العلماء انه اذا سئل عن فائدة  
تقديم في التنزيل اجاب بأنه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب (٢)  
" وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه " ، قوله " والطرق الاخيرة الاصل فيها النص  
ما يثبت - دون ما ينفي " - كما ترك الاصل المذكور في طريق المصنف كراهة

---

(١) من الآية ٥ سورة الفاتحة ، ولا يتصور فيها تردد ولا خطأ من الله سبحانه .

(٢) هو جمال الدين بن الحاجب ، اشتغل بالقضاة في صفه بالقرآن والفقه  
وبرع في علوم العربية والقراءات ، ودرس بجامع دمشق ، وأكب الناس عليه ،  
وصنف المختصر ، والثافية في النحو ، والثافية في الصرف ، وتوفى سنة ٦٤٦ هـ ،  
وانظر الايضاح ، الورقة ٣٠ و ٣١ .

الصفة على الموصوف — لا تترك النص ألبته إلا حيث يورث تطويلا ، ويكون المقام اختصاريا ، كما إذا قال المخاطب : زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والمروءة ، وعلم القافية وعلم المعاني ، وعلم البيان ، فتقول : زيد يعلم الاشتقاق لا غيره ، أو ليس غيره ، أو ليس إلا ، أو كما إذا قال : زيد يعلم النحو وعمرو ويكر وخالد وفلان وفلان ، فتقول : زيد يعلم النحو لا غيره ، والطرق الأخيرة الأصل فيها النفي مما يثبت — دون ما ينفي — كما ترى في قولك ما أنا إلا تميمي ، وإنما أنا تميمي ، وتيممي أنا — في قصر الموصوف على الصفة — وفي قصر الصفة على الموصوف ما يجيء إلا زيد ، وإنما يجيء زيد ، وهو يجيء .

والطريق الأول لا يجامع الثاني ، فلا يصح ما زيد إلا قائم لا قاعد ، ولا ما يقوم إلا زيد لا عمرو ، والسبب في ذلك هو أن ( لا ) العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها من كلمات النفي ، نحو جاءني زيد لا عمرو ، ونحو زيد قائم لا قاعد ، أو

الاطناب — على ما قرره في الكتاب وأوضحه — كذلك ترك هذا الأصل في مثل قولك ما زيدا غريت ، وما أنا قلت ، إذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور — لا قصر عدم الفعل على المذكور — كما أشرونا إليه ، فيكون النص ههنا " ما ينفي دون ما يثبت " .

قوله " والطريق الأول لا يجامع الثاني " هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو أن المحلف ( بلا ) لا يجامع الطريق الثاني — أعني النفي والاستثناء — وجامع الطريقين الآخرين — أعني أنا ، والتقديم — والسبب في أنه لا يجامع الثاني هو أن ( لا ) العاطفة وضعت لأن ينفي بها عما بعدها ما أوجب لها قبلها ، كما في قولك " جاءني زيد لا عمرو " وهو ظاهر ، وفي قولك : زيد شاعر لا منجم ، فإنه قد نفى فيه عن منجم ما أوجب للشاعر — وهو كونه مسندا إلى زيد — فمن شرط منفيها أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها " أي بغير تلك العاطفة المخصوصة " من كلمات النفي " أي الكلمات الموزوعة — كليس ، وما ، وإن ، أو ما أشبهها — واحترز بقوله " من كلمات النفي " عن أن يكون منفيًا بحكم العقل ، أو بغوى التقديم ، أو بانما أو بأفعال تتضمن معنى النفي — كأي ، وامتنع — فالمنفي بلا يجوز أن يكون منفيًا قبلها بهذه الأمور

متحرك لا ساكن ، أو موجود لا معدوم ، ويمتنع تحقق شرطها هذا في منفيها ، إذا قلت : ما يقوم إلا زيد لا عمرو وما زيد إلا قائم لا قاعد ، والذي سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء يكشف لك الفطاء ، وجامع الطريقين الأخيرين ، فيقال إنما أنا تميمي لا قيسى وتيمى أنا لا قيسى ، وإنما يأتينى زيد لا عمرو ، وهو يأتينى لا عمرو ، ووجه صحة مجامعة لا - العاطفة - ( إنما ) مع امتناع مجامعتها ( ما والا ) عين وجه صحة أن يقال امتنع عن المجى زيد لا عمرو ، مع امتناع أن يقال ما جاء زيد لا عمرو ،

---

- كما سيأتى - وأورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلاثة أمثلة من قصر الموصوف على الصفة يتنافى فيها الوصفان ، أما بالتضاد - كالقيام والقعود - أو بالعدم والملكة - كالحركة والسكون - أو بالسلب والإيجاب - كالوجود والعدم - فيكون المنفى بلا في هذه الثلاثة منفيًا قبلها بحكم العقل ،

قوله " يكشف لك الفطاء " وذلك لأن " الذى سبق فى تحقيق وجه القصر فى النفى والاستثناء " هو أن النفى فى قصر الموصوف على الصفة ، أو الصفة على الموصوف يتوجه الى المتنازع فيه - وصفا كان أو موصوفا - فإذا وقع بعد لا - العاطفة - شىء من ذلك المتنازع كان منفيًا قبلها بأداة النفى ، فيمتنع تحقق شرط منفيها ، إذا جامعت طريق النفى والاستثناء ، فلذلك لم يوجد مجامعتها أيا فى كلام العرب<sup>(١)</sup> الخرباء وان كثرت فى عبارة العلماء ، ففى الكشف فما أرسلناك الانذيرا لاحفيلًا مهيمنا<sup>(٢)</sup> عليهم ، وما كان ذلك الاختلاف إلا جسدا بينهم لا شبهة فى الاسلام ، وما هسى<sup>(٣)</sup> الا شهوات لا غير .

وإنما قلنا بغير تلك العاطفة المخصوصة ، دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءنى الرجال لا النساء لا هند<sup>(٤)</sup> ، قوله " وهو يأتينى لا عمرو " قد يقال هذا

- 
- (١) باسكان الراء ، وهو تأكيد مأخوذ من لفظه ، والمراد العرب الخلى  
(٢) المهيم الشاهد وهو من آمن غيره من الخوف ، وأصله آمن ، قلبت الثانية ياء ، ثم ضيرت الأولى ،  
(٣) انظر الكشف ج ١ ص ٤١٨  
(٤) انظر المطول ص ٢١٦



وشوكون معنى النفي - فى انما ، وفى قولك امتنع عن المجى - ضمنا لاصريحا ،

المثال يحتمل التخصيص والتقوى - على سواه - فكان الاولى به أن يمثل بنحو  
زيد اضريت لاعمر (١) .

قوله " ووجه صحة مجامعة لا " لما كان ( انما ) بمعنى ( ما والا ) كان من  
المستبعد أن يصح مجامعة ( لا العاطفة ) احدهما دون الآخر ، فبين أن الوجه  
فى ذلك هو أن النفي فى ( انما ) ضمنى - لا صريح - كما فى ( ما والا ) فانما هو فى  
حكم الافعال المتضمنة للنفي - لا فى حكم أدوات النفي - و " لا " العاطفة تجامع  
النفي الضمنى - دون الصريح - اذ لا شبهة فى صحة قولك " امتنع عن المجى " زيد  
لاعمر " مع أنه يمتنع ما جاء زيد لاعمر - " ،

والسبب فى ذلك ، هو أنه أثبت فى الاول الامتناع عن المجى " لزيد " ونفى ذلك  
الامتناع ( بلا ) عما بعدها ، فقد وجد ههنا شرط منفيها ، ونفى فى الثانى  
المجى " عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط ، قواه " ضمنا لاصريحا " يعنى كما أن  
امتنع عن المجى " زيد ، يتضمن نفي المجى " عنه ، وبجامعه ( لا العاطفة ) ، كذلك  
انما يجى " زيد ، يتضمن نفي المجى " عن عمرو (٢) ، وبجامعه ( لا العاطفة ) - بخلاف  
قولك ما جاء زيد - فانه صريح فى نفي المجى " عن زيد ، فلا يجامعه لا العاطفة ،  
وكذلك ما جاء الا زيد ، صريح فى نفي المجى " عن عمرو ، فلا تجامعه أيضا ، فلا شراك  
بين ( انما ) وامتنع ، فى مجرد كون النفي ضميا ، اما راجعا الى ما بعد ( لا ) - كما  
فى ( انما ) - أو الى ما قبلها - كما فى امتنع - ، وكذلك الاشتراك - بين ما جاء نى  
زيد ، وما جاء نى الا زيد - فى مجرد كون النفي صريحا ، اما راجعا الى ما قبل  
العاطفة كفى الاول ، أو الى ما بعدها كما فى الثانى .

واعلم أنك اذا قلت انما جاء زيد لاعمر ، أو زيدا اضريت لاعمر ، كان القصر  
مستندا الى انما والتقديم - لتقدمهما - وكان العاطفة مؤكدة لذلك القصر ، واذا

(١) بهذا قال سعد الدين ، الملل ص ٢١٦

(٢) فى " أ " نفي المجى " عنه

لكن اذا جامعتم ( لا العاطفة ) انما جامعتهما بشرط ، وهو أن لا يكون الوصف بمد  
( انما ) مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور ، كقوله — عزاسمه — ( انما  
يستجيب الذين يسمعون )<sup>(١)</sup> فان كل عاقل يعلم أنه لا يكون استجابة الامن يسمح  
ويعقل ، وقوله ( انما أنت منذر من يخشاها )<sup>(٢)</sup> فلا يخفى على أحد من به مسكة  
أن الانذار انما يكون انذارا ، ويكون له تأثيره اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث  
والقيامة ، واسئالها ويخشى عقابها ،

قلت انما تسمى أنا ، كان القصر مستفادا من انما ، وتقديم الخبر ههنا كتقديمه في  
قولك : ما تسمى الانا ، واذا قلت : انما زيدا غربت كان القصر مستفادا من التقديم ،  
لعدم احتياجه الى تأويل ، حتى يكون المقصور عليه زيدا ، وكان ( انما ) مؤكدا  
لذلك القصر نظرا الى أن زيدا هو الجزء الأخير رتبة ، انه لا يمكن تقديمه ( بما والا )  
الا بتأخير زيد — كما لا يخفى — ومن الهين في ذلك قوله

أساميا لم تزد معرفته \* وانما الذا ذكرنا هـ<sup>(١)</sup>

قوله " لكن " استدراك من قواه " وجامع الطريقين الأخيرين " وفاعل " جامعتم " كلمة  
" لا " ، والعاطفة صفة لها ، ومفعوله " انما " و " جامعتهما " جواب " اذا " وقوله  
" بشرط " يريد أنه شرط لصحة المجامعة ، كما يصح به قواه " واذا كان له اختصاص  
لم يصح فيه استعمال لا العاطفة " ، وقد صرح الشيخ عبد القاهر : بأنه شرط احسن  
المجامعة<sup>(٤)</sup> . وامله أقرب ، وانما لم يعتبر في مجامعة ( لا العاطفة ) التقديم  
هذا الشرط أصلا — لا وجوبا ولا استحسانا — لكون دلالاته على الاختصاص أضعف من  
دلالة انما<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ٣٦ سورة الانعام (٢) من الآية ٤٥ سورة النازعات  
(٣) والبيت من ( المنسج ) من قصيدة قالها المتنبى في مدح عضد الدولة  
( فناخسرو ) والمعنى : انه لم يزد معرفته بما ذكره من أسما ، لأن شهرته تخفيه  
عن التعريف ، ولكن ذكرت تلك الاسماء استلذا ، ديوان المتنبى ج ٤ ص ٤١٠ ،  
والمطول ص ٢٢٣ .

(٤) فلا يحسن — عنده — أن تقول انما يتذكر أو الالباب — لا الجهال — كما  
يحسن أن تقول انما يجي زيد لا عمرو ، دلائل الاعجاز ص ٢٢٩ ، وانظر  
الايضاح ج ١ ص ١٢٣ .

(٥) هذا منقول عن المطول ص ٢١٢

وقولهم انما يعجل من يخشى الفوت ، فمركز في العقول أن من لم يخش الفوت لم يعجل ،  
واذا كان له اختصاص ، لم يصح فيه استعمال ( لا العاطفة ) ، فلا تقل انما يعجل  
من يخشى الفوت لامن يأمنه .

قوله " الا ممن يسمح ويعقل " اشارة الى أن المراد بالسماح في الآية ما يكون مقرونا  
بتمقل المسموع - كما أن قوله " انما يكون انذارا ويكون له تأثير " - اشارة الى أن  
المراد بالانذار - وهو التخويف مع تبليغ دعوة ماله تأثير ، فانه المختص بمن يخشى  
الساعة أي عقابها - وهذه الخشية موقوفة على الايمان بالله " وبالبحث والقيام -  
وأحوالها " ولما كان اختصاص الاجابة بمن يسمح ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما  
لكل عاقل مطلقا ، وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى ، كذلك جعله " مما  
لا يخفى على أحد ممن به مسكة " أي قدر من العقل يتمسك به ، وأما اختصاص العجالة  
بمن يخشى الفوت فهو أدنى مرتبة فيهما إذ قد يعجل من لا يخاف الفوت ، فلذلك  
جعل مركزا في العقول ثابتا فيها - بحكم العادة - هذا مع أن التفنن في العبارة  
مطلوب أيضا .

وهذه الأمثلة الثلاثة من قدر الصفة على الموصوف ، وأما الاول والثالث ، فلا  
خفا فيهما ، وأما الثاني فلأن المقصود منه قصر الانذار في من يخشاها - كما ذكره -  
وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين " منذر " (١) كما في نسخ الرواية .

فان قلت : اذا كان الموصوف ثلثا من الاختصاص بأحد الصفتين فالظاهر مما  
ذكره امتناع المجامعة هناك أيضا ، فلا يقال - لمن اشتهر بأن أمره التذكير - لا  
السيارة - انما أنت مذكر لا مسيطر ، مع أنه قد ورد ( انما أنت مذكر - لست عليهم  
بمسيطر ) (٢) .

قلت : له أن يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه ، أو أن يقول  
ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة (٣) .

(١) وعد الزمخشري أن هذه القراءة في الأصل ، أما صاحب البحر المحيط ،  
فاعترض على الزمخشري وجعل أن الاضافة لكونها اصل في الاسماء ، الكشف  
ج ٤ ص ٥٥٩ ، والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢٤ .

(٢) الايتان ٢٢ و ٢١ سورة النازية (٤) المطول ص ٢١٧

وطريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه أنه مخطئ ، وتراه يصبر ، كما إذا رفع كما شيع من بعيد لم تقل : ماذا لك إلا زيد ، لصاحبك إلا وهو يتوهمه غير زيد ويصر على انكار أن يكون إياه ، وما قال الكفار للرسول ( ان أنتم إلا بشر مثلنا ) إلا والرسول عندكم في معرض المنفى عن البشرية والمنسأخ عنه حكمها ، بناءً على جهلهم أن الرسول يمتنع أن يكون بشراً ،

قال " وطريق النفي والاستثناء " — هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو " أن طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم " أنه مخطئ " ومصر على خطئه ، وطريق ( انما ) يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ لا يصبر ٢٦٧ على خطئه ، أو يجب عليه أن لا يصبر عليه ، دل على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة — فينبغي أن لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد — وان جاز ذلك في القياس — وأما المحطوف والتقديم ، فلا يعتبر فيهما الاصرار ولا عدمه قواه " وما قال الكفار " كأنه قيل ان الوسل لم يكونوا ينكرون أنهم بشر ، وكان الكفار يعلمون ذلك ، فكيف خاطبواهم بقولهم ( ان أنتم إلا بشر مثلنا ) مع أنه لا خطأ ولا اصرار من المخاطب فأجاب بأنه لم يقل الكفار للوسل هذا الكلام إلا والحال أن الوسل عند الكفار فـ مخرج<sup>(١)</sup> من يدعي أنه منتف ومتمنزه عن صفة البشرية ، ومنسأخ عن حكمها بالكليـة ، وذلك أن الكفار كانوا يعتقدون أن الوسل يمتنع أن يكون بشراً ، فاصرار الوسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار ، فلذلك جعلواهم منكبين للبشرية وخاطبواهم بما خاطبواهم ، قواه " بناءً " مفعول له لمضمون ما تقدم ، أو حال — أي جعلوا الوسل في ذلك المعرض للبناء ، أو بانيين — وقواه " ان الوسل يمتنع أن يكون بشراً " بدل من " جهلهم " ولا يجوز أن يكون مفعول جهلهم ، لفساد المعنى .

(١) من الآية ١٠ سورة ابراهيم

(٢) في " أ " في موضع

أولاً تسمع فى موضع آخر: كيف تجد ما يحكى عنهم هناك يشرح بما يتلوث به صماخك من تقرير جهلهم هذا؟ ( ما أنتم الا بشر مثلكنا وما أنزل الرحمن من شىء ان أنتم الا تكذبون ) وما أعجب شأن المشركين ، ما رغبوا للنبي أن يكون بشراً ؟ و رغبوا للاله أن يكون حجراً ، وأما قول الرسل لهم ( ان نحن الا بشر مثلكم ) فمن باب المجازاة وارتخاء العنان مع الخصم ليحترق - حيث يراد تبكيته - كما قد يقول من يخالفك فيما ادعيت من شأنك كيت كيت ، فأنت تقول : نعم ان من شأنى كيت وكيت ، والحق فى يدك هناك ، ولكن كيف يتدح فى دعاوى هاتيك ؟ وعلى هذا ، مامن موضع يأتى

قوله " أو تسمع؟ " أى : ألا تتنبه وما تسمع قولهم " فى موضع آخر " مغولا فى حنك " كيف تجد ما يحكى عنهم هناك؟ " - أى فى ذلك الموضع - و " يشرح " ثانى مفعولى " تجد " وفاعله ضمير " ما يحكى " و " من تقرير " بيان " لما يتلوث " وكلمة " هذا " صفة " لجهلهم " - أى جهلهم الذى هو أن الرسول يمتنع أن يكون بشراً - " وهو " - أى ما يحكى عنهم - ( ما أنتم الا بشر ) (١) الآية ، وإنما جعله مقراً لذلك الجهل تقريراً واضحاً ، لأنهم عتبوا انكار الرسالة هناك - ( أى فى ذلك الموضع ) (٢) - على طريقة الحصر على البشرية بانثار انزال الرحمن شيئاً وتكذيب الرسل تصريحاً ، وعقبوه ههنا بقولهم : " تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين " (٣) ، فكان تلك الآية فى تقرير ذلك الجهل أقوى من غيره ، قوله " وأما قول الرسل لهم " جواب عما يقال : من أن الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة ، وفصروا الرسل على البشرية ، بمعنى أنهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها - أعنى الرسالة - ووافقهم الرسل ، على ذلك الفصر بقولهم ( ان نحن الا بشر مثلكم ) (٤) لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مفسورين على البشرية .

وتقرير الجواب: أن قولهم هذا من باب المجازاة وارتخاء العنان (٥) مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا " ليحترق حيث يراد تبكيته " وانحائه باظهار بطلان

(١) من الآية ١٥ سورة يس (٢) ساقط من " أ " \*  
(٣) من الآية ١٠ سورة ابراهيم (٤) من الآية ١١ سورة ابراهيم  
(٤) وهو للفرس ، والجمع الاغنة ، والعنان ايضا : المعانة ، ونهى المعارضة .

فيه النفي والاستثناء الا والمخاطب - عند المتكلم - مرتكب للخطأ مع اصرار ، اما تحديفا ، اذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر ، واما تنديرا ، اذا أخرج لا على مقتضى الظاهر ، كقوله تعالى ( وما أنت بمسمع من نبي النبوة ان أنت الا نذير ) لما كان النبي - عليه السلام - شديد الحرص على بداية الخلق ، وما كان متمناه شيئا سوى أن يرجعوا عن الكفر فيملكوا زمان السعادة عاجلا وأجلا ، ومتى رأهم لم يؤمنوا تداخله - عليه السلام - من الوجد والكآبة ما كاد يبخر له حتى قيل له :

مقدمته الباطلة ، ونفى ذلك استدراج للخصم الى أن يصير مسكنا ، لامتثبت له أصلا ومثاله : أن ترد ازلاق صاحبك فتماشيه في الارض المستوية ، حتى اذا وصلت السي ٢٩٨ مزلفة<sup>(١)</sup> أزلقته ، فكان الرسل قالوا : سلطنا أننا بشر ، فانه حق ، لكن لانزع أنهما لاتجامع الرسالة ، فان ( الله بين على بن يشاء من عباده )<sup>(٢)</sup> وانما أوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر ، ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة ، فانه أقوى في المجازاة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر<sup>(٣)</sup> ، واللام في " ليحشر " متعلقة بالمجازاة و " حيث يراد " ظرف ليحشر - وهو من الحشار ، بمعنى الزلة ، قوله " اما تحديفا ، اذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر " كما في مثال الشيخ المرفوع لكما من بعيد - بخلاف قوله " ان أنتم الا بشر مثلنا " <sup>(٤)</sup> - فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، أيضا ، كقوله - عز قائل - ( ان انت الا نذير )<sup>(٥)</sup> ( أى أنت نذير )<sup>(٦)</sup> لا تسمع من في القبور ، يعنى الكفار المصريين على الكفر ، كأنهم أبوات في الدور ، قوله " لما كان النبي - عليه السلام - جوابه " أبرز لذلك " قوله " وما كان متمناه ، ومتى رأهم " محطوفان على خبر كان ، أعنى " شديد الحرص " - لا على كان - و " تداخله " جواب متى ، و " من " بيان لما ، و " الوجد " الحزن ، و " الكآبة " سوء الحال والانكسار من الحزن ، وضمير " كاد - ويبخر " للنبي ، وضمير " له " لما ، أى تداخله الوجد الذى كاد النبي يبخر - أى يهلك -

- (١) المزلق والمزلفة : الموضع الذى لاثبت عليه قدم
- (٢) من الآية ١١ سورة ابراهيم (٣) أى القصر على البشرية - دون الرسالة -
- (٤) الآية ١٠ سورة ابراهيم
- (٥) الآية ٢٣ سورة فاطر ، وانظر الكشاف ج ٢ ص ٥٤٩ ج ٣ ص ٤٨٠
- (٦) ما بين القوسين ساقط من " أ " .

( فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا ) ويتساقط — عليه السلام — حسرات على توليهم واعراضهم عن الحق ، وما كانت شفقتهم عليهم تدعه يلقي حبلهم على غاربهم ليهيموا في أودية الضلال ، بل كانت تدعوه — عليه السلام — أن يرجع الى تزيين الايمان لهم — عوده على بدئه — عسى أن يسمعوا ويوعوا ، راكبا في ذلك كل صعب وذلول ، أبرز لذلك في معرض من ظن أنه يملك غرس الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر ، فقل له : لست هناك . ( ان أنت الا نذير ) ونوله عز وعلا ( قل لا أملك لنفسي نفعا ولا نفرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء ان أنا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون ) — محبوب في هذا القالب .

نفسه لذلك الوجد ، " ويتساقط " ( عطف )<sup>(١)</sup> على جملة " متى رآهم تداخله " ، أى كان النبي يتساقط — أى يلقي نفسه فى السقوط ، والهلاك — لأجل الحسرات " على توليهم " " وما كانت " عطف على يتساقط و " يلقي " حال من منقول " تدعه " والسلام فى " ليهيموا " متعلقة بيلقى ، يقال : هام فى الأرض ، أى ذهب متحيرا ، و " بل كانت " اضراب من قوله " وما كانت " ولفظة " عوده " قيدت فى بعض النسخ بالنصب ، وقد مر بحثه مستوفى ، ونوله " عسى " متعلق بمعنى ما تقدم ، أى كان يدعونهم ويزيّن لهم الايمان رجاء " أن يسمعوا ويوعوا " — أى يحفظوا — " راكبا فى ذلك " أى فى الدعا ، وتزيين الايمان ، والصعب من الايل<sup>(٢)</sup> مالم يذل ، ونوله " لذلك " إشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص — وما عطف عليه — ، قوله " لست هناك " أى فى محل أن تملك غرس الايمان فى قلوبهم ، فقوله : ( ان أنت الا نذير ) نصر افراد أخرج على خلاف مقتضى الظاهر ، قوله " ونوله — عز وعلا — مبتدأ ، خبره " محبوب فى هذا القالب " أى محبوب فى قالب قوله : ( ما أنت بمسمع من فى الفيور \* ان أنت الا نذير )<sup>(٣)</sup> فكانه — عليه السلام — بواسطة تربيته من الله ، وأما بته فى الأمور وإرشاده الى النافع والمضار ، اعتقد التوفى فيه أنه يملك لنفسه نفعا ونفرا ، وأنه يعلم الغيب ، فأمر بأن يقول لهم : لست هناك ، بل أنا مقتصور على النذارة والبشارة لا أتعدها الى ملك النفخ والنزوع علم الغيب ، وانما قال : ( لقوم يؤمنون )<sup>(٤)</sup> ، لأن التبشير والانذار انما يجديان

(١) سائطة من "أ" (٢) سائطة من الاصل (٣) الايتان ٢٢ أو ٢٣ سورة فاطر (٤) من الآية ١٨٨ سورة الاعراف

وطريق ( انما ) يسلك مع مخاطب في مقام لا يصبر على خطئه ، أو يجب عليه أن لا يصبر على خطئه ، لاتقول : انما زيد يجىء ، أو انما يجىء زيد ، الا والسامع متعلق كلامك بالقبول ، وكذا لاتقول : ( انما الله اله واحد ) الا ويجب على السامع أن يتلقاه بالقبول والاصل في ( انما ) أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه ، اما لأنه في نفس الأمر جلي ، أو لأنك تدعيه بجليا ، فمن الأول ثوله تعالى : ( انما أنت منذر من يخشاها ) وقوله ( انما يستجيب الذين يسمعون ) وقولهم : انما يعجل من يخشى الفوت وقولك للرجل الذي ترفقه على أخيه ، وتنبيهه للذي يجب عليه — من صلة الرحم ومن حسن التحفي — انما هو أخوك

بالقياس اليهم ، ويؤثران فيهم ، أو أراد : نذير للكافرين ، ويشير للمؤمنين ، فحذف للملم به (١).

٢٩٩ قوله " في مقام سفة مخاطب — أى مخاطب كائن في مقام — وجملة " لا يصبر على خطئه " — وما عطف عليها ، صفة مقام — بتقدير المائد — أى لا يصبر فيه ، وقد أورد لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يتلقاه المخاطب ولا يصبر فيه على خذئه ، وقوله " انما الله اله واحد " (٢) مثال من نذر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه (على السامع ، وأما مثال نذر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه) (٣) فقولك : انما خالت ( كل شىء ) (٤) الله .

قوله " والأصل في انما " ، هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف ، فان كون الحكم بحيث لا يعوزك تحقيقه — أى يسهل عليك تحقيقه — معتبر في استحصال " انما " — بخلاف سائر الطرق — فانه لم يعتبر فيه ذلك ، لا أنه اعتبر فيه عدمه —

وتد يقال : هو تتميم وتحقيق لما ذكره في طريق " انما " من أنه يسلك مع مخاطب في مقام لا يصبر على خطئه ... الخ ، يقال : أعوزه الشىء ، اذا احتاج اليه ولم يقد ر عليه ، وترقيق الرجل ، جملة رفيق القلب شفيقا ، " والتحفي " : هو التعطف (٥).

- (١) ما ذكره في الآية منقول من الكشف ج ٢ ص ١٤٥  
(٢) من الآية ١٧١ سورة النساء (٣) ما بين القوسين ساقط من " أ "   
(٤) ساقط من الاصل (٥) وايضا : المبالغة في الاكرام والالطاف



ولساحب الشرك ( انما الله آله واحد ) ومن الثانى قول الشاعر :

- انما مصعب شهيد من الله \* تجلت عن وجهه الظلمة

ادعى أن كون مصعب - كما ذكر - جلى ، وانه عادة الشعراء ، يدعون الجلاء فى كل ما يمدحون به ومدحهم ، ألا يرى الى قوله :

وتعذلى أنفاسهم سعد عليهم \* وما قلت الا بالتي علمت سعد ؟

والى قوله :

لا ادعى لأبى العلاء فضيلة \* حتى يسلمها اليه عداء ؟

وقوله " انما هو أخوك " من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعاً (١) بخلاف قوله ( انما الله آله واحد ) (٢) فانه - مع كونه جلياً فى نفسه بالأدلة القاطعة الظاهرة - وقع فيه لساحب الشرك خطأ ، وأما الأمثلة الثلاثة السابقة ، فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر - مع احتمال الاخراج على مقتضى - ، قوله " ومن الثانى قول الشاعر " هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير (٣) ، قوله " شهيد " أى كوكب ثائب فى رفعة المحل والاعزاز ، " تجلت " أى انكشفت الظلمة عن وجهه فيمتدنى الناس به ، والجلاء - بالفتح - الوضوح .

" وتعذلى " أى تلومنى ، والأنفاس : الأخلاط والأوباش ، يقال هو أنفاس الناس ، اذا لم يعلم من هو ، " عليهم " أى على مدحى اياهم ، والضمير لمدحيه ، " وما قلت " أى وما حكمت ولا أثبت فى مدحهم الا بالفضائل والكمالات التى علمت بها قبيلة سعد (٤) ،

قوله " لا ادعى " (٥) ذكر الادعاء ليناسب التسليم ، قوله " أن كل امرئ " فاعل

(١) فى المطول : ص ١٩ قال سعد : لأنه لما لم يشفق عليه ، فكانه زعم أنه ليس بأخيه ، لكن يخبر انحراراً .

(٢) من الآية ١٧١ سورة النساء

(٣) والبيت من ( الخفيف ) انظر : ديوان عبيد الله ابن قيس الرقيات ص ٩١ ، ودلائل الاعجاز ص ٢١٧ ، والصناعتين ص ١٠٤ ، والعمدة ج ١ ص ٧١ ، وعيون الاخبار ج ١ ص ١٠٣ ، وسر الفصاحة ص ٣١٣ ، ومجالس شعلب ج ١ ص ٢٢ .

(٤) والبيت من ( الذيل ) ويروى : بالذى علمت ، وثاقبه : الحظيئة يمدح سعد له ديوانه ص ٢١ ، ودلائل الاعجاز ص ٢١٧ ، والايضاح ج ١ ص ١٢٥ .

(٥) والبيت من ( الكامل ) وثاقبه : الباحثرى من نصيدة نى مدح ساعد بن مخلد ، ومدح ابنه ابا عيسى ، ديوان الباحثرى ج ٤ ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ودلائل الاعجاز ص ٢١٧ .

والى قوله :

فيأمن لديه أن كل امرئ له \* نظير وان حاز النضال مثل له ؟  
وما يحكى عن اليهود فى نوله - عز وجل - ( وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا  
انما نحن مصلحون ) ادعوا - على مجرى عادتهم فى الكذب - أن كونهم مصلحين  
أمر ظاهر مكشوف لاسترة به ، ولذلك أكد الأمر - جل وجل - فى تكذيبهم حيث قال :  
( ألا انهم هم المفسدون ) نجاء بالجملة الاسمية ، ومعرفة الخبر باللام ، وبموسطة  
الفصل ، ومؤكد بان ، ومصدرة بحرف التنبيه .

وإذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسد إليه بالطرق التى سمعت ،  
فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما - كالفاعل والمفعول ، وكالمفعولين ، وكذى الحال  
والحال - ونحس نذكره فى ذلك بطريق النفي والاستثناء وطريق انما - دون ما سواعما  
- فلمها هناك عدة اعتبارات تراعى فلا بد من تلاوتها عليك .

الطرف الواقع صلة - أعنى لديه - " هل له " أى . بل للممدوح نظير - أى ظاهر أنه  
لأنظيره<sup>(١)</sup> - قوله " وما يحكى " عطف على " قول الشاعر " - أى ومن الثانى ما يحكى " .  
عنهم فى هذه الآية - وهو " انما نحن مصلحون " <sup>(٢)</sup> والآيات الثلاثة المتوسطة بينهما ،  
استشهادات على ادعائهم الظهور " فى كل ما يدعون به ممدوحينهم " ، وقوله " ادعوا " .  
بيان لكون المحكى من قبل الثانى ، وقوله " على مجرى " عطف للمصدر - أى ادعاء كائنا  
على مجرى عادتهم - ، أو حال - أى جارين على ذلك المجرى - قوله " ولذلك " - أى  
ولأنهم ادعوا ذلك الادعاء - المشتغل على التأكيد - بإيراد الاسم بقول القصر وبأنه  
أمر جلى ، والاضافة فى نوله " معرفة الخبر ، وبموسطة الفصل " من اضافة اسم المفعول<sup>(٣)</sup>  
الى فاعله ، وتأنيسهما باعتبار الضمير التائد منهما الى ذى الحال - أعنى الجملة - ، ٣٠٠

(القصر فيما بين غير المسند والمسد إليه : )

قال : " وإذ قد ذكرنا القصر فيما سبق بين المسند والمسد إليه " - أكثر الأمثلة  
التي ذكرها من باب المسند والمسد إليه - بل من المبتدأ والخبر ، كما نبهنا عليه -

(٢) من الآية ١١ سورة البقرة

(١) نظير الشئ : مثله

(٣) فى " أ " اسم الفاعل

اعلم أنك إذا أردت قصر الفاعل على المفعول قلت: ماضرب زيد الا عمرا -  
على معنى لم يضرب غير عمرو - وإذا أردت قصر المفعول على الفاعل قلت: ماضرب عمرا  
الا زيد - على معنى: لم يضربه غير زيد - والفرق بين المعنيين واضح ، وهو أن عمرا  
فى الاول لا يمتنع أن يكون مضروب غير زيد ، ويمتنع فى الثانى ، وأن زيدا فى الثانى  
لا يمتنع أن يكون غاربا غير عمرو ، ويمتنع فى الاول . ولك أن تقول فى الاول : ماضرب  
الا عمرا زيد ، وفى الثانى : ماضرب الا زيد عمرا فتقدم وتأخر - الا أن هذا التقدير  
والتأخير لما استلزم قصر الصفة - فبل تمامها - على الموصوف ثل دوره فى الاستعمال ،  
لأن الصفة المنصورة على عمرو فى قولنا : ما ضرب زيد الا عمرا ، هى ضرب زيد - لا  
الضرب مطلقا - والصفة المنصورة على زيد فى قولنا : ما ضرب عمرا الا زيد ، هى  
الضرب لعمرو ،

وفىها أمثلة كثيرة من النحل والناحل ، وقد ذكر - أيضا - مثال قصر الفاعل على المفعول  
- كنوله تعالى ( ما قلت لهم الا بما أمرتنى به <sup>(١)</sup> - وانما حرم عليكم البيعة ) <sup>(٢)</sup> - وكنوله  
" زيد اضربت " وما زيد اضربت " قوله " ونحن نذكره " - أى القصر - " فى ذلك " ،  
أى فيما بين غير المسند والمسند اليه ، " فلهما " - أى فلتطريفي النفي والاستثناء ،  
وانما ، " هناك " أى فى الضرفينما بين غير المسند والمسند اليه " عدة اعتبارات  
كجواز تقديم الفاعل - مثلا - اذا أريد قصر المفعول عليه فى ( ما والا ) - دون ( انما )  
قوله " فتقدم وتأخر " - بالنصب - عطفًا على " تقول " كأنه تفصيل له ، أى لك أن تقدم  
المستثنى مع الاداة ، سواء كان فاعلا أو مفعولا ، وتأخر غيره عنه ، لأن ما يلى أداة  
الاستثناء هو المنصور عليه - قدم أو آخر - فلا الهاس ههنا كما فى ( انما ) - الا أن هذا  
التقديم والتأخير قليل الدور فى الاستعمال - لما ذكره ، قوله " لأن الصفة  
المنصورة على عمرو ... الخ " تصريح بأن المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيد ابغائه  
على المفعول وهذا معنى ما قيل : من أن المراد قصر فاعليته عليه ، وتصريح - أيضا -  
بأنه من قصر الصفة على الموصوف ، وذلك لأنه لا شك أن ذلك الفعل - باعتبار تعلقه  
بالمفعول - صفة له ، فهو - أعنى قصر الفاعل على المفعول - يكون راجعا الى قصر  
الصفة على الموصوف ، كأنه قيل : ما مضرب لزيد الا عمرو ، ونس على ذلك قصر المفعول  
على الفاعل .

وإذا أردت نصر أحد المنحولين على الآخر، في نحو كسوت زيدا جبة ، قلت : - في  
نصر زيد على الجبة - ماكسوت زيدا الا جبة ، أو ماكسوت الا جبة زيدا ، - وفي  
نصر الجبة على زيد - ماكسوت جبة الا زيدا ، أو ماكسوت الا زيدا جبة ، وفي نحو  
ظننت زيدا منطلقا ، تقول في نصر زيد على الانطلاق - ما ظننت زيدا الا منطلقا ،  
وما ظننت الا منطلقا زيد ، - وفي نصر الانطلاق على زيد - ما ظننت منطلقا الا زيدا ،  
وما ظننت الا زيدا منطلقا ،

وذهب جكاة من النحاة الى امتناع هذا التنديم والتأخير، فلم يجزوا  
" ما ضرب الا عمرا زيد ، وما ضرب الا زيد عمرا " ، وهذا - على تقدير تعدد الاستثناء  
المفرغ - ظاهر ، إذ يلزم حينئذ الحصر في الفاعل والمنحول معا ، كأنه قيل : ما ضرب  
أحدا أحد الا عمرا زيد ، وما ضرب أحد أحد الا زيد عمرا ، وأما على تقدير امتناع  
تعدد - وهو الحق - فلا ظهور له ، بل للظاهر ما اختاره المصنف ، ويؤيده قوله  
تعالى ( وما نراك اتبعك الا الذين هم آراء لنا بادي الرأي ) (١) وتقول الشاعر :  
لا أمتهمي يا قوم الا كارهيا \* باب الأمير ولا دفاع الحاجب (٢)  
وتوله : ( ما أختار الا منكم نارسا ) (٣) - وتوله :  
كان لم يمت حبي سواك ولم يغم \* على أحد الا عليك النواشح (٤)

- (١) من الآية ٢٢ سورة هود  
(٢) والبيت من ( الكامل ) ويروى الا بكرها ، وقوله : موسى بن جابر الحنفى ،  
انظر : شرح ديوان الحماسة : ج ١ ص ٣٤٢ ، وخزانة الادب ج ١ ص ٣٠٠  
ورسائل الجاحظ ج ٢ ص ٧٣ .  
(٣) عجز بيت من ( السريع ) صدره : ( لو خير المنبر فرسانه ) - وقوله : السيد  
الحميرى فى أبى العباس السفاح ، عندما نزل عن المنبر ، بعد أن قامت  
الدولة العباسية ، الاغانى : ج ٢ ص ٧ ، ودلائل الاعجاز : ص ٢٢٤ ، وحسن  
التوسل : ص ٤٠ ، والتبيان ص ٨١ .  
(٤) والبيت من ( الديول ) وقوله : اشجع بن عمرو السلمى فى رثاء ابن سعيد ،  
ومحناء افراط الحزن عليك ، كان الموت لم يعهد قبل موتك ، وكان النياحة  
لم تقم على من سواك ، شرح ديوان الحماسة ج ٢ ص ٣٣١ ، وخزانة الادب ج ١  
ص ٢٩٥ ، ديوان المعانى ج ٢ ص ١٨٥ ، والايمالى : ج ٢ ص ١١٨ ، والمطول  
ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .

وإذا أردت قصر ذى الحال على الحال قلت: ما جاء زيد إلا راكباً ، وما جاء إلا راكباً زيد ، وفي قصر الحال على ذى الحال : ما جاء راكباً الا زيد ، أو ما جاء الا زيد راكباً ، والاصل فى جميع ذلك هو أن ( إلا ) فى الكلام النائص تستلزم ثلاثة أشياء :-  
أحدها : المستثنى منه ، لكون ( إلا ) للاخراج ، واستدعاء الاخراج مخرجاً عنه .  
وثانيا : العموم فى المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح أحد المتساويين .

واختيار التفدير فيها على ما ارتكبه - أى اتهموك فى يادى الرأى ، ولا أشتبهى باب الأمير ، واختار فارساً ، ونامت عليك التوائج - لا يخرج عن تحسيف قوله " ما كسوت زيدا الا جبة " هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف - كأنه قيل : ما كسو زيد الا جبهه ، وما كسو جبة الا زيد - وكذا " ما ظننت زيدا الا منطلقاً " ، أى ما مظنون فى زيد الا منطلق ، وما مظنون منطلقاً الا زيد ، وقد أمار فى هذه الامثلة أيضا الى جواز تقديم المستثنى مع أداة الاستثناء .

قوله " وإذا أردت قصر ذى الحال على الحال قلت : ما جاء زيد إلا راكباً " هذا من قصر الموصوف على الصفة ، اذ معناه : لم يكن زيد فى زمان المجىء الا راكباً ، وقصر الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف ، اذ معناه فى المثال المذكور : أن المجىء على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد ، وقد نبه نيهما على جواز التفدير أيضا ، قوله " والاصل فى جميع ذلك " أى جميع ما ذكر - ههنا - من أمثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه ، وأما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق ، وانما خص الكلام النائص بالذكر لأن البحث فى الاستثناء المفرغ - كما أشرنا اليه - ويدل مسان كلامه عليه ، ولم يرد - بما ذكره من الاستلزام - أن كلمة " الا " تكون مستقلة به بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه ، بل ما هو أعم منه .

فلا يرد : أنه علل عموم المستثنى منه بعدم المخصص ، وامتناع ترجيح أحد المتساويين فلا يكون الا مستلزماً وحدها ، ثم العموم فى المستثنى منه المفترى يكون بحسب مناسبة المقام ، كما نبه عليه بعيد عذاب قوله " لاقتضاء المقام معنى شئى " من الاشياء - " قوله " ولذلك " أى ولا استلزام ( إلا ) العموم فى المستثنى منه المفترى ، قوله " تأنيث الضمير " ( الظاهر أن يقال : تأنيث الفعل )<sup>(١)</sup> كما فى الكشف<sup>(٢)</sup> ،

(١) ما بين الفوسين ساقط من " أ " (٢) انظر الكشف : ج ٤ ص ٩

ولذلك ترانا فى علم النحو نقول : تأنيث الضمير فى كانت ، فى قراءة أبى جعفر البدنى ( ان كانت الا صيغة ) <sup>(١)</sup> بالرفع ، وفى ترى — البنى للمفعول — فى قراءة الحسن ( فأصبحوا لا ترى الاساكهم ) <sup>(٢)</sup> برفع مساكهم ، وفى بقيت فى بيت ذى الرمة ( وما بنيت الا الضلوع الجراشع ) — للنظر الى ظاهر اللفظ ، والاصل التذكير لانتضاء المقام معنى شئ من الاشياء .

وثالثها : مناسبة المستثنى منه للمستثنى فى جنسه ووصفه ، وأعنى بصفته كونه فاعلا

اذ لاضمير هناك ، بل الفعل مسند الى ما بعد الا ،

وقد يقال : " نذر المسند الى أن الفعل — بحسب المعنى — مسند الى ذلك العام ، ولم يجوز حذف الفاعل ، فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام ، على طريقة قولك : اذا كان غدا فأتنى ، وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يدل منه فى الكلام التام " <sup>(٣)</sup> وهو مردود بقوله " للنظر الى ظاهر اللفظ " اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا فى الظاهر الى المؤنث المذكور بعد ( الا ) ، فكيف يؤنث للنظر اليه ؟ وقيل : سعى علائق التأنيث ضميرا مجازا ، ونريد القرائتين بالرفع ، لانه اذا نصب " صيغة " فلفظ " كانت " مستند الى ضمير المفعول ، أو الأخذ به ، واذا نصب " مساكهم " كان لفظ " ترى " مبنيا للفاعل ، مستندا الى المخاطب ، وصدر بيت ذى الرمة : ( طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها ) <sup>(٤)</sup> ، يصف النوى بالهزال من السير والقط " نوى " أى أغمر وأغزل ، و " النحر " الضرب بالاعقاب والحث على السير ، " والأجزاء " الدخول فى الأرض الجزر ، — وعلى التى لانبات لها — والغرض — بوزن الفلس — للرحل كالحزام للسهج ، وقد تفتح شمة " الأجزاء " على أنه جمع جزر ، و " الضلوع الجراشع " الاضلاع العظيمة النوى ، والجراشع من الابل ، هو العظيم القوى .

قوله " والاصل التذكير " وذلك لأن الفعل — وان كان بحسب الظاهر ما بعد ( الا ) — لكنه بحسب الحقيقة — لذلك العام المقدره — وهو — ههنا — مذكر " لانتضاء المقام

(١) من الآية ٢٩ سورة يس . (٢) من الآية ٢٥ سورة الاحقاف

(٣) هذا ما قاله سعد الدين ، وردده الشارح ، انظر المحلول : ج ٢٢٢

(٤) وروايه الديوان : الا الصدور ، وهو من قصيده من ( الذويل ) أنظر : ديوان ذى الرمة ص ٣٤ ، والكشاف ج ٤ ص ٩ ، والايضاح : ج ١ ص ١٢٨

أو مفعولا أو ذا حال ، أو حالا ، أو ما يرى كيف يفدر المستثنى منه - فى نحو ما جامنى  
 الا زيد - يناسبها له فى الجنس والوصف الذى ذكرت ، نحو ما جامنى أحد الا زيد ، ؟  
 وفى ما رأيت الا زيدا ، نحو ما رأيت أحدا الا زيدا ، وفى ما جاء زيد الا راكبا ، نحو ما جاء  
 زيد كائنا على حال من الأحوال الا راكبا . وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام .  
 بيان ذلك أنك اذا قلت : يا ضرب زيد الا عمرا ، لزم أن يفدر قبل ( الا ) مستثنى منه  
 ليصح الإخراج منه ، ولزم أن يفدر عاما - لعدم المخصص - ولزم أن يفدر يناسبها  
 للمستثنى الذى هو عمرو نى جنسه ووصفه ، وحينئذ يمتنع أن يكون صوره الكلام الا هكذا :  
 يا ضرب زيد أحدا الا عمرا ، واستلزام هذا الكلام نصر الفاعل على عمرو - المفعول -  
 ضرورى - وكذا اذا قلت : يا ضرب الاعمر زيد ، واذا قلت : يا ضرب عمرا الا زيد ،  
 لزم تقدير مستثنى منه من جنس المستثنى ووصف العموم ووصف المستثنى ، وحينئذ  
 يكون صوره الكلام هكذا : يا ضرب عمرا أحد الا زيد ، ويلزم - ضرورة - نصر المفعول على  
 زيد - الفاعل - واذا قلت : ما كسوت زيدا الا جبة ، كان التقدير : ما كسوت زيدا ملبسا  
 الا جبة ، فيكون زيد منصورا على الجبة لا يتعداها الى ملبس آخر ، واذا قلت : ما كسوت

معنى شىء من الامثاء .

قوله " وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى فى جنسه " لم يرد بكونه مناسباً  
 له فى جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى ، بل لابد - مع ذلك - من مناسبة  
 مخصوصة يقتضى التام ردايتها ، فلا يفدر - فى " ما جامنى الا زيد " - شىء ولا جسم -  
 ولا حيوان بل يفدر أحد ، وفى ما كسوته الا جبة ، يفدر : كسوة ، ولبس ، وفى ما صليت  
 الا فى المسجد ، يفدر : فى مكان ، وفى موضع ، وعلى هذا القياس .

قوله " وهذه المستلزمات " أى الأمور الثلاثة التى استلزمها كلمة ( الا ) فى  
 الكلام الناقص " توجب " أى تثبت جميع تلك الأنسام المذكورة فى الفصل بطريق النفسى  
 والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه ، من الفاعل والمفعول ، وغيرهما - قوله  
 " واستلزام هذا الكلام قصر الناعل على عمرو - المفعول - ضرورة " فقد ظهر منه أن الكلام  
 الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان افادته للنصر معلومة بالضرورة ، فلا حاجة الى  
 البحث عن افاده التام للقصر ، فلذلك خص البحث بالمفرغ ، وأيضا استحصال المفرغ فى  
 الفصل أكثر من استعمال التام .

جبه' الا زيدا ، كان التندير : ماكسوت جبه' احدا الا زيدا ، فتكون الجبه' منصوره على زيد لا تتعداه الى من عداه واذا قلت : ماجا' راكبا الا زيد ، كان التندير : ماجا' راكبا أحد الا زيد ، واذا قلت : ماجا' زيد الراكبا ، كان التندير : ماجا' زيد كائنا على حال من الاحوال الا راكبا ، واذا قلت : ما اخترت رفيقا الا عنكم ، كان التندير : ما اخترت رفيقا من جماعه من الجماعات الا عنكم ، واذا قلت : ما اخترت عنكم الا رفيقا كان التندير : ما اخترت عنكم أحدا متصفا بأى وصف كان الا رفيقا ، وكذا اذا قلت : ما اخترت الا رفيقا منكم ، بدل أن تقول : ما اخترت الا عنكم رفيقا ، لم يعر عن فرق ،

---

قوله " وكذا اذا قلت : ما ضرب الاعمرا زيد " اشارة الى أن التندير فى صورة التنديم كما ذكر فى صورة التأخير بلا فرق ، قوله " فيكون زيد منصورا على الجبه' " يعنى : أن المسكو زيدا منصورا على الجبه' ، وكذا قوله : " فيكون الجبه' منصوره على زيد " أراد به أن المكسوجه منصوره على زيد — كما تحققت — .

قوله " واذا قلت : ما اخترت رفيقا الا عنكم " هذا ايضا من نضر أحد المفصولين على الآخر — الا أن أحدهما ههنا مفصول بواسطة حرف الجر — قوله " كان التندير : ما اخترت عنكم أحدا متصفا بأى وصف كان " انما قدر هكذا ، لأن المستثنى — أعنى رفيقا — موصوف ، كأنه قيل : الا شخصا رفيقا ، فلا بد أن يؤخذ " أحد " موصوفا على الادلاق ، ليكون جنسا له مناسبا للمقام .

قوله " وكذا اذا قلت " يعنى أن قولك : " ما اخترت الا رفيقا منكم " ( فرع لقولك : ما اخترت منكم الا رفيقا )<sup>(١)</sup> وقولك : " ما اخترت الا منكم رفيقا " فرع لقولك : " ما اخترت رفيقا الا عنكم " فكما أنك اذا ذكرت أحد الاعلىن الشائعين فى الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح ، وكذلك اذا ذكرت أحد الفرعين — القليلين فى الاستعمال — بدل الآخر " لم يعر عن فرق " بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه أيضا وهو أن النصر فى : " ما اخترت الا رفيقا منكم " انما هو على الرفيق ، فيمتنع أن يختار

---

(١) ما بين القوسين ساقط من " أ "



وهذا يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر:

لو خير المنبر فرسانه \* ما اختار الا منكم فارسا

من المخاطبين غير الرفيق ، ولا يمتنع أن يختار الرفيق من غيرهم ، والفصر في " ما اخترت الا منكم رفيقا " انما شو على منكم ، نيمتج أن يختار الرفيق من غيرهم ، ولا يمتنع أن يختار منهم غير الرفيق ، وذلك لأن الفرعين في تقديرى <sup>(١)</sup> الأصلين ، فلا تناسوت في المعنى — بل في قلة الاستعمال وكثرته — فكأنه انما قال : لم يعر عن فرق ، لأن ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تأمل بسبب توسط المقصور عليه بين أجزاء المقصور ، ولما كان ( ظاير ) <sup>(٢)</sup> هذه العبارة غيبا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم أنه أراد : أنك لو نلت " ما اخترت الا رفيقا منكم " بدل " ما اخترت الا منكم رفيقا " — بتقديم رفيقا ، وجعل منكم صفة له ، بعد أن كان في المبدل عنه مفعولا ثانيا لاخترت ، كان بينهما فرق ضعيف ، لأنهما لا يدان على ندر اختيار الرفيق <sup>(٣)</sup> على المخاطبين ، الا أن هذا الفصر في ( الا منكم قصدى ، ونفى الا رفيقا منكم ضمنى ، لز من وصف الرفيق بكونه منهم ، وذلك لأنه لو اختار من غيرهم ) <sup>(٤)</sup> رفيقا ، لم يصدق أنه لم يختار الا رفيقا موصوفا بأنه منهم ، وأنت تعلم : أن مساق الكلام في هذا المقام يأبى ما زعمه <sup>(٥)</sup> ، على أن الفرق حينئذ قوى أيضا ، إذ يمتنع في " الا رفيقا منكم " أن يختار غير الرفيق منهم ، ولا يمتنع ذلك في " الا منكم رفيقا " ، بل يمتنع فيه أن يختار الرفيق من غيرهم .

قوله " وهذا " — أى الفرق بين الا منكم رفيقا ، والا رفيقا منكم — يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميرى في مدح أبى العباس السفاح <sup>(٦)</sup> — وبين قولك ، فإن الأول يدل على أن المنبر لا يختار الفارس — أى الخطيب — الا منكم ، يعنى أنه يقتصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم ، وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى .

- |     |                                                         |     |                              |
|-----|---------------------------------------------------------|-----|------------------------------|
| (١) | في " أ " في تقدير                                       | (٢) | ساقطه من " ج "               |
| (٢) | في " أ " الرفح ، وهو خطأ                                | (٤) | ما بين القوسين ساقط من " أ " |
| (٥) | وذكر في نسخة الأصل — بها مشها — أنه لمولانا بها الدين   |     |                              |
| (٦) | أنظر : الاغانى : ج ٧ ص ٧ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ . |     |                              |

وبين ما اذا قلت : ما اختار الا فارسا عنكم .

واذا عرفت هذا في النفي والاستثناء ، فاعرفه بحينه في ( انما ) لا تصنع شيئا غير ما اذكره لك ، وامش في الحكم غير مدافع ، نزل النيد الأخير من الكلام الواقع بعد ( انما ) منزله المستثنى ، فقد رنحو انما يضرب زيد ، تقدير : ما يضرب الا زيد ، ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، تقدير : ما يضرب زيد عمرا الا يوم الجمعة ، ونحو انما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة في السوق ، تقدير : ما يضرب زيد عمرا يوم الجمعة الا في السوق ، وكذلك اذا قلت : انما زيد يضرب ، فقدره تقدير : ما زيد الا يضرب ،

والثاني يدل على أنه لا يختار منكم الا فارسا ، ولا يمتنع أن يختاره من غيرهم أيضا ، فيختل المصود من المدح نطعا ، نوله " واذا عرفت هذا " أي القصر فيمسا بين غير المسند والمسند اليه - فانه المبحوث عنه عنهما - وان كان بعض الامثلة الآتية في ( انما ) من باب المسند والمسند اليه ، على عكس ما تقدم أولا - وقوله " لا تصنع " على صيغه النهي ، بيان وتثنية لقوله " اعرفه " وامش " علف عليه " و " نزل " - صيغة أمر - بيان لما ذكره ، والمراد " بالنيد الأخير من الكلام " ما يكون جزء منه بالذات - عمدة أو فضله - لا ما يذكر في آخره فقط ، فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد ، وكذا الموصوف مع صفته ، فالقصور عليه في قولك : انما جاتني من أكرمه يوم الجمعة أمام الأمير ، هو الفاعل - أعني الموصول مع صلته - وفي قولك : انما جاتني رجل عالم ، هو الموصوف مع صفته ، نوله " فقد رنحو انما يضرب زيد " ٣٠٤ تقدير : ما يضرب الا زيد " وذلك التثنية بنحو : ما يضرب أحد الا زيد ، فينحصر الضرب في زيد ، وكذا الكلام في التثنية الأخرى قوله " وكذلك اذا قلت : انما زيد يضرب فقدره تقدير : ما زيد الا يضرب " وذلك التثنية بنحو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب ، وانما فصله لأنه من قصر المسند اليه على المسند ، نوله " ولا تقسه " أي ولا تقس ( انما ) " في ذلك " أي في جواز التثنية والتأخير " عليه " أي على ( ما والا ) ، وتوحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر ، " فذاك " أي ( ما والا ) " أصل في افاد القصر ، ان لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين معنى شيء آخر ، واعتبار مناسبة معه ، وأيضا يفيد أنه بلا احتمال واختلاف يعتد به ، بخلاف ( انما ) فانه -

ولا تجوز معه من التنديم ٢ والتأخير ما جوزته مع ( ما والا ) ولا نفسه في ذلك عليه ،  
فذاك أصل في باب القصر ، وهذا كالفرع عليه ، والتنديم ٣ والتأخير هناك غير ملبس وعهنا  
يؤد الى الالباس ، وكذلك ندر انما هذا لك ، تندير : ما هذا الا لك ، وانما لك  
هذا ، تندير : مالك الا هذا ، حتى اذا أردت الجمع بين انما وطريق العطف  
فقل : انما هذا لك لا لشريك ، وانما لك هذا لا ذاك ، وانما يأخذ زيد لامعـرو  
وانما زيد يأخذ لا يعطى ،

---

" كالفرع عليه " في تلك الافادة ، وانما لم يقل : فرع عليه ، لأن افادته للقصر  
بالوضع ايضاً .

وما ذكر من حديث التضمين والمناسب ، انما هو لانظماء المعنى الوضعى  
الذى تطرق اليه خفاء واختلاف ، ولا شك : ان مرتبة الفرع ينبغي أن يكون أدنى من  
مرتبة الأصل ، وايضاً التنديم في ( ما والا ) غير ملبس لأن المقصور عليه هو ما يلى الا-  
ندم أو آخر - ونى ( انما ) ملبس ، ان لا دلالة هنا على تعيين المنصور عليه الا بكونه  
الجزء الأخير ، فلو جوز تنديمه لالتبس بغيره ، وانما لم يحكم الامر في ( انما ) لأن  
المقصود مندم طبعا ، فندم وضعاً ، ولذا كان تنديم المنصور عليه في ( ما والا ) نادراً .

وقد يقال : انما قال " يؤد الى الالباس " - ولم يقل : ملبس - اشعاراً بأن  
الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب .

قوله " وكذلك قدر " أى وقدر " انما هذا لك " تندير : ما هذا الا لك ، وانما  
لك هذا ، تندير : مالك الا هذا " تنديراً مثل تنديرك في الأمثلة المذكورة ، يعنى  
ندراً الأول : بما هذا لأحد الا لك ، والثانى : بمالك شئ الا هذا ، وكأنه فصله  
ليبنى عليه حديث الاجتماع مع ( لا ) العاطفه .

فان قلت : كون المنصور عليه في ( انما ) هو الجزء الأخير - منقولاً يقولك : انما  
انا قلت هذا ، ان معناه : ما قاله الا أنا - يشهد به التنديم - ويقول : ( وانما لهذه  
ذكرناها ) <sup>(١)</sup> ، لأن المراد : قصر الذكر على اللذه ؟ .

---

(١) عجز بيت للمتنبى ، وسبق توضيحه ، وأوله : ( أساميا لم تزده معرفة ) .

ومن هذا يعثر على الفرق بين ( انما يخشى الله من عباده العلماء )<sup>(١)</sup> وبين انما يخشى العلماء من عباده الله - بتقديم المرفوع على المنصوب - فالأول يقتضى انحصار خشية الله على العلماء ، والثانى يقتضى انحصار خشية العلماء على الله .  
واعلم أن حكم ( غير ) حكم ( الا ) فى افاد - الفصريين ، وامتناع مجامعهم -  
( لا ) العاطفة تقول : ما جاءنى غير زيد ، - اما افراد - لمن يقول : جاء زيد - مع  
جاء آخر - واما قلبا - لمن يقول : ما جاء زيد وانما جاء مكانه انسان آخره ولا تقول :  
ما جاءنى غير زيد لاعمر .

واعلم : انى مهدت لك فى هذا العلم قواعد متى بنيت عليها أعجب كل شاهد  
بناؤها ، واعترف لك بكمال الحذق فى صناعة البلاغة ابناؤنا ، ونهجت لك منهاج

قلت : لانقض ، اما بالمثال الأول ، فلأن تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر  
عليه حتى يكون معناه ما ذكرته ، بل لقصره على الخبر بانما - على د ريفه قولك : ما أنا  
الا قلت هذا - واما بالبيت ، فإنه قد مر أنه يجب فيه اعتبار التأخير الرتبى اذ لا يمكن  
تقديره الا بقولك : ما ذكرنا الا لده ، ونس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد ، وانما  
قيسى أنا ، فانه قدم فيه الخبر لقصره بانما على المبتدأ - على طريقه ما شاعر الازيد ،  
وما قيسى الا أنا - ( لا لأنه قدم )<sup>(٢)</sup> . ألا يرى كيف ندره انما لك هذا ، بمالك  
الا هذا ؟ ، واذا تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة<sup>(٣)</sup> حيرة ونصت فيها جماعة ، قوله  
" ولا تقول : ما جاءنى غير زيد لاعمر " - والرواية فى " عمرو " هو الرفع ، عطف على  
" غير " ، ونياسه على ما جاءنى الازيد لاعمر ، يفتضى جره عطفاً على " زيد " لأنه الواقع  
موقع ما بعد الا ، وقيل : زيد مرفوع - تقديره - لانه بمنزلة ما بعد الا ، وجره لضيرو  
إضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير ، فقوله " لاعمر " عطف على زيد المرفوع - تقديره -

قال : " واعلم انى مهدت " - يروى بالتشديد - من مهدت الأمر سويته  
وأصلحته - وبالتخفيف - من مهدت الفراش ، بسطته - والشاهد : الحاضر المعايين  
قوله " بناؤها " أى البناء على تلك النواع ، فالأضافه لأدنى ملبسه ، و " الحذق "

(١) من الآية ٢٨ سورة فاطر ، وانظر : دلائل الاعجاز ص ٢٢١-٢٢٢

(٢) ساقط من " ج "

(٣) الورطة : الهلاك وأصلها أرض مطمئنة لا طريق فيها .

متى سلكتما أخذت بك عن المجهل المتعسف الى سوا السبيل ، وصرفتكم عن الآجن المطروق الى النمير الذى نوشفا الغليل ، ونصبت لك أعلاما متى انتحيتما أعترتك على ضوال منشودة ، وحشدت منها ما ليست عند أحد بمحشودة ، ومثلت لك أمثلة متى حذوت عليها أمنت العثار فى مظان الزلل وأبت أن تتصرف فيما تشنى اليه غنائك يد الخطل ، ثم اذا كنت ممن لك الذوق الى الطبع ، وتصفت كلام رب العزة أظلمتك

— بالكسر — المهارة ، " نهجت " أى بنيت وأوضحت ، و " المناهج " الطرق الواضحة " أخفت بك " — أى أخذت — والباء زائدة للتأكيد ، يقال : أخذ الخطام<sup>(١)</sup> ، وأخذ به و " المجهل " الفلاة لا علم فيها ، و " المتعسف " موضح الأخذ على غير طريق . — أى نحتك وبعدتك عن المجهل ما لا بك الى الطريق المستقيم وصرفتكم الى تلك المناهج . و " الآجن " الماء المتغير لونه وطعمه ، و " المطرون " الذى ترده الدواب وتخوض فيه ، و " النمير " ضد الآجن ، " والغليل " حرارة الحطش " انتحيتما " قصدتاهما و " الضوال " جمع ضالة<sup>(٢)</sup> ، و " المنشودة " المطلوبة ، فالأصول المذكورة فى هذا العلم ، من حيث أنها أصول مبنى وأساسا وفروعها ، سميت قواعد ، ومن حيث أنها مسالك واضحة البها ، سميت مناهج ، ومن حيث أنها علامات لها ، سميت أعلاما ، فالمتبر عنه واحد ، واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات ، فوله " وحشدت " — على صيغة الحناية فى نسخة محول عليها — أى جمعت لك منها ، — أى من القواعد والمناهج والأعلام — وقيل : شئ على صيغة غيبة ، فاعلمها ضمير الاعلام ، أى جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليست عند أحد بمجموعة ، وهذا ببيان كلامه أنسب ، " حذوت " أى نست وقد رت " عليها " أى على تلك الأمثلة و " أبت " عذف على " أمنت " و فاعله ( يد الخطل " و فاعل " تتصرف " ضميرها — أو بالعكس — أى أبت يد الخطل وانتمت من أن تتصرف " فيما تشنى اليه غنائك " وعلى هذا : فالضمير الحائد من الجملة الشرطية الى بوصفها — أعنى أمثلة — انما هو فى شرطها ، أعنى عليها — لافى جزائها . —

وقيل : فاعل " أبت " ضمير الأمثلة ، أى انتمت الأمثلة تتصرف<sup>(٣)</sup> يد الخطل —

(١) الخطام : الزمام ، وخدمات البعير : زمته

(٢) ماضل من البهيمة ، للذكر والانثى

(٣) فى " أ " بصرف يد الخطل

على ما يوردك هناك موارد الهزة ، وكشفت لنور بصيرتك عن وجه اعجازه الفخام ، وفصلت لك ما أجمله ايثار أولئك المصانع - على معارضته - النزاع .  
فان ملاك الامر في علم المعاني بنو الذوق السليم ، والتبليغ المستقيم ، فمن لم يبرزهما فعليه معلوم آخره والا : لم يحظ بطائل مما تقدم وما تأخره :  
اذا لم تكن للمرء عين صحيحة \* فلا غرو أن يرتاب والصبح مسفر

وهو الفساد والاضطراب في المنطق - يقال : اخطأ في كلامه - بالنسبة - قوله " ثم اذا كنت " أي بعد تمهيد القواعد وبنائك<sup>(١)</sup> عليها ، ونهج المناهج وسلوكك أياها . ونصب الاعلام وانتحاذك ( لها )<sup>(٢)</sup> وتمثيل الأمثلة وحذو<sup>(٣)</sup> عليها ، " اذا كنت ممن ملك الذوق ٣٠٦ السليم " الحاصل بالتبعية منضمنا " الى الطبع " - أي الفطرة المستقيمة - " وتصفح كلام رب الهزة " أي نظرت فيه بتأمل في نذله ومعانيه " أطلعتك " أي تلك القواعد والمناهج والاعلام والأمثلة - مع ماملكتهما<sup>(٤)</sup> من الذوق والطبع - " على ما يوردك هناك " - أي في كلام رب الهزة - " موارد الهزة " ، أي حركة السرور - ، و " كشفت " أي تلك القواعد ، وما عطف عليها " وفصلت " بنى أيضا " لك ما أجمله ايثار أولئك المصانع " نان اختيار أولئك الواصلين الى نهاية بلاغة البشر " المقارنة<sup>(٥)</sup> على المعارضة " حتى انتهت الحال بهم الى - لاكم وسبى أولادهم ، ونهب أموالهم ، يدل اجمالا على أن القرآن مبرز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه<sup>(٦)</sup> أو يدانيه - كما بين في علم الكلام - قوله " فان ملاك " أي اشترط مع تلك القواعد وأخواتها الذوق والطبع ، لانهما ملاك الامر في علم المعاني بدون ما عداه من العلوم - " والا " أي وان لم يختر علوما آخر - بل اختار غذا العلم - لم يحظ بطائل ، أي بفائدة مما تقدم أو تأخر من مسائل غذا العلم ، أو من سعيه وكده<sup>(٦)</sup> .

(١) في "أ" وثباتك (٢) سائفة من "ج"

(٣) في "ج" مع ماملكته

(٤) منارعة الابدال : نزع بعضهم بعضا

(٥) في "أ" بما يوازيه

(٦) الكد : الشدة في العمل وطلب الكسب

هذا : وان الخبر كثيرا ما يخرج لاعلى منتضى الثامن ، ويكون المراد به  
الطلب ، فسيذكر ذلك في آخر النانين الثاني باذن الله تعالى .

---

و " لاغرو " بمعنى لا عجب ، " والصبح مسفر " (١) أى مضى مشرق .

قوله " فسيذكر " أى نذكر على سبيل التخصيل ونبين النكت فيه ، وان سبق  
في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى أن الخبر قد يراد به معنى الطلب .

\* \* \*

---

(١) ورواه العلوى في الدراز ولم ينسبه الى قائل معين ، الدراز : ج ٣ ص ٢٨٤

القانون الثانى من علم المعانى : وهو قانون الدلب .  
قد سبق أن حقيقة الدلب معلومة مستغنية عن التحديد ، فلا نتكلم هناك ،  
وانما نتكلم فى مقدمة يسند عليها المقام من بيان ما لا بد للطلب ، ومن تنوعه ،  
والتنبيه على أبوابه فى الكلام وكيفية تولدها لما سوى أصلها ، وهى أن لا ارتياب فى

## :: القانون الثانى من علم المعانى ::

### ( قانون الطلب )

( مقدمة : )

قال : " القانون الثانى من علم المعانى ، وهو قانون الدلب " - قد تفنن  
فى ذكر القانونين فقال هناك " القانون الأول فيما يتعلق بالخبر " والمناسب لهذا أن  
يقول ههنا : القانون الثانى فيما يتعلق بالطلب ، ولكنه عدل الى جعل القانون  
الثانى اما مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبرا محذوف المبتدأ ، أى القانون الثانى هذا ،  
أو بهذا القانون الثانى ، " يستدعيها <sup>(١)</sup> المقام " وذلك لأن بيان أحكام أقسام الطلب  
يتوقف على تلك المقدمة ، أعنى " بيان ما لا بد للطلب منه " ، وبيان تنوعه الى نوعيه ،  
والتنبيه على أبوابه الخمسة فى الكلام ، والتنبيه على كيفية توليد أبوابه " لما سوى أصلها "  
- أى أصولها - لكنه وحد لعدم الالتباس ، على ما رتبته قوله : ( كلوا فى بعض بطونكم  
تمفوا ) <sup>(٢)</sup> فى المقدمة مقامات أربعة ، " وهى " أى المقدمة المشتملة على تلك  
المقامات الأربعة ، فلفظة " هى " مبتدأ ، خبره قوله " أن لا ارتياب - الى قوله -  
ناقلين الكلام الى التصريح لأبواب الدلب " والمقام الأول - أعنى بيان ما لا بد للطلب  
منه - هو أن الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا - كتصور شئ ما - أو تفصيلا -

(١) هكذا فى كل النسخ وفى المتن : يسند عليها .

(٢) هذا عند ربييت ، وتامه : ( فان زمانكم زمن خيبر ) والمراد : كلوا فى بعض  
بطونكم لكنه انرد الهدن لامن اللبس ، كتاب سبويه : ج ١ ص ١٠٨ ، والفصل  
ص ٢١٣ وخزانة الادب ج ٣ ص ٣٧٩ ، والمنقضب ج ٢ ص ١٧٢ .



أن الطلب عن غير تصور - اجمالا أو تفصيلا - لا يصح ، وأنه يستدعى مطلوبا لا محالة ويستدعى - فيما هو مطلوبه - أن لا يكون حاصلا وقت الدلب ، وليكن هذا المعنى عندك ، فمستغرق عليه ، والطلب - اذا تأملت - نوعان : نوع لا يستدعى في المطلوبه إمكان الحصول ، ونولنا : لا يستدعى أن يمكن ، أعم من نولنا : يستدعى أن لا يمكن ، ونوع يستدعى فيه إمكان الحصول ، والمطلوب بالذات إلى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء - يستلزم انحصاره في تسمين : حصول ثبوت بتصور ، وحصول انتفاء بتصور ،

كتصور القيام على عينة مخصوصة مثلا - لا يتناع توبه الطلب نحو المجهول المطلق ، ولا بد له أيضا من مطلوب ، لانه نسبة بين الدالب والمطلوب ، وانما آخره - مع أن الانسب تنديمه على التصور - ليربط به أنه يستدعى في المطلوب أن لا يكون حاصلا وقت الطالب ، ويذكر عقيبها أنه قد لا يستدعى إمكان حصوله وقد يستدعيه .

فوله " وليكن هذا المعنى " - أي استدعاء الدلب أن لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب - ، فانه سيفزع على هذا في موانع شتى ، ومنها فوله " امتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل " وفوله " امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق - بحال نزول صاحبك - بكونه حاصلا " الى غير ذلك من نظائره في توليد النتائج ، ومنها : قولهم في الباب الرابع - " ولا تظن هذا طلبا للحاصل ، فان الطلب حال ونوعه يتوجه الى الاستقبال ، كما نبهت عليه في صدر القانون " .

فوله " والطلب " هذا هو المقام الثاني - أعني بيان تنوعه الى نوعيه - وانما قدم ما لا يستدعى إمكان المطلوب - مع كون مفهومه سلبيا - لمزيد الاستتمام بشأنه ، فان الطلب مظنة لكونه - لموه ممكنا ، ولذلك أحال بالانقسام على التأمل ، وأيضا مالا يستدعى باب واحد ، وما يستدعى أبواب اربعة ، فهو منه كالواحد من العدد ، وقوله " أعم " لأن عدم استدعاء الايمان يجامع استدعاء اللامكان - أعني الامتناع - ويجامع الايمان أيضا ، والتمنى يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد ونوعها ، فوله " أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء " فانهما تقيضان - اتفاقا - انما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم ، على ما نرى في موضعه .

والحاصل : أن المطلوب اما ثبوت بتصور - أي مدرك مطلقا - واما انتفاء بتصور للعصر المثلث ، ولا بد من اعتبار الحصول محهما ، لأنه المنصود بالطلب ولما كان

وبالنظر الى كون الحصول ذهنيًا وخارجيًا يستلزم انقسامًا الى أربعة أقسام : حصولين في الذهن ، وحصولين في الخارج ، ثم اذا لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق ، لم يتجاوز انقسام المطلوب ستة .

حصول تصور أو تصديق في الذهن ، وحصول انتفاء تصور أو تصديق نفيه ، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج ، وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع الا الى تفصيل مجمل ، أو تفصيل مصل بالنسبة ،

---

الحصول ذهنيًا وخارجيًا ، صار الانقسام أربعة : حصول ثبوت أو انتفاء في الخارج ، وحصول ثبوت أو انتفاء في الذهن ، ولا نعني بحصول انتفاء القيام ( في الخارج ) الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ، ولا يلزم منه كون انتفاء القيام موجودا أو ثابتا في الخارج ، أو مدرك تصديقي فيه ، وحصول ثبوت مدرك تصوري <sup>(١)</sup> في الخارج موجودا أو ثابتا في الخارج ، فوله " ثم اذا لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق " أي لم يزد على حصول المدرك التصوري ، وحصول المدرك التصديقي " لم يتجاوز انقسام المطلوب ستة " : ، حصول ثبوت مدرك تصوري ، أو مدرك تصديقي في الذهن ، وحصول انتفاء مدرك تصوري ، أو مدرك تصديقي فيه ، وحصول ثبوت مدرك تصوري أو انتفائه في الخارج ، وانما قال : " لم يتجاوز " لأن المتبادر <sup>(٢)</sup> أن يكون الانقسام ثمانية - حاصلة من ضرب الأربعة ، الأولى في نفس التصور والتصديق - الا أنك تعلم أن المدرك التصديقي لا يطلب حصوله ولا انتفائه في الخارج ، بل لا يتصور ذلك ، - بخلاف المدرك التصوري ، كالقيام مثلا - فانه يطلب ثبوته وانتفائه في الخارج ، فظهر أن المراد بالتصور - كما أشرنا اليه - هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع ٣٠٨ الأقسام ، وأن المراد بالتصور والتصديق : هو المتصور والمتصدق به - فلا غبار على عبارته ، فوله " وطلب حصول التصور " جواب عما يقال : كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهن ، والحال أنه متصور حاصل فيه ؟ فيلزم طلب تفصيل الحاصل .

وتلخيص الجواب : أن تصور الشيء على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل ، فالانسان اذا لم يتصور شيئا - أصلا - لم يمكن <sup>(٣)</sup> منه سلبه قطعا ، واذا تصور

---

(١) ما بين الفوسين ساقط من الاصل (٢) تبادر النوم : تسارعوا ، والبادرة : البديهة (٣) في " أ " لا يمكن عنه .

ووجه ذلك : أن الانسان اذا صح منه الطلب ، بأن أدرك بالاجمال لشيء ما أو بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ، ثم طلب حصولا لذلك في الذهن ، وامتنع طلب الحصول ، توجه الى غير حاصل ، وهو تفصل المجمل ، أو تفصل المفصل بالنسبة ، أما النوع الاول من الطلب فهو التمني ، أو ما ترى كيف تقول : ليت زيدا جاء عسى ؟ فتطلب كون غير الواقع — فيما مضى — واقعا فيه ، مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : ليت زيدا يأتيني ، أو ليتك تحدثني ، فتطلب اتيان زيد أو حديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ، ولا لك طماعية في وقوعهما ؟ إذ لو توفعت أو طمعت لاستعملت لعل ، أو عسى ، وأما الاستفهام والأمرو والنهي والنداء ، فمن النوع الثاني .

---

— اما اجمالا ، بأن أدركه من حيث أنه شيء ما ، أو تفصيلا ، بأن أدركه باعتبار مفهوم أخص من مفهوم شيء ما — كالانسان مثلا — فيكون تفصيلا بالقياس اليه ، أمكنه أن يطلب حصوله في الذهن ، ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره ، بل الى مرتبة غير حاصلة يتفصل بها ذلك المجمل ، ويزداد بها تفصل ذلك المفصل ، نوله " وجه ذلك " أي وجه رجوع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل ، أو تفصيل المفصل ، واننا قال : " المفصل بالنسبة " لأن المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره .

قوله " أما النوع الاول من الطلب فهو التمني " هذا هو المقام الثالث ، وهو التنبيه على أبواب الدالب ، ولما حكم بأن التمني لا يستدعي إمكان المطلوب وكان من المستبعد أن يطلب الحافل بما لا يمكن ، أشار الى جريان التمني في المحال العقلي — ككون غير الواقع في الزمان الماضي واقعا فيه — وفي المحال العادي — كهود الشباب — والى أنه اذا جرى في الممكن وجب أن يكون مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه ، فان المتوقع يستعمل فيه ( لعل ) والطمع فيه يستعمل ( عسى ) والتوقع أقوى من الطمع ولذلك قال : " ولا لك طماعية في وقوعهما " .

قوله " وأما الاستفهام " المناسب لما تقدم أن يقال : وأما النوع الثاني فالاستفهام الى آخر الأقسام ، الا أنه عدل عن ذلك لأنه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الأربعة سوى الاستفهام الذي لا ينفك غير الظن ، فأورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع ، إذ لا شبهة في أن هذه الأقسام الأربعة من النوع الثاني ، ولو سلك هذه الطريقة

والاستفهام لطلب حصول في الذهن ، والمطلوب حصوله في الذهن ، إما أن يكون حكماً بشئٍ على شئٍ ، أو لا يكون ، والأول هو التصديق ، ويمتنع أن فكاه عن تصور الطرفين ، والثاني هو التصور ، ولا يمتنع انفكاكه عن التصديق .

ثم المحكوم به إما أن يكون نفس الثبوت أو الانتفاء ، كما تقول : الانطلاق ثابت أو متحقق أو موجود ، كيف شئت ؟ أو ما الانطلاق ثابتاً ، فتحكم على الانطلاق بالثبوت أو الانتفاء بالانطلاق ، أو ثبوت كذا أو انتفاء كذا بالتفيد — كما تقول : الانطلاق من قريب ، أو ليس بقريب — فتحكم على الانطلاق ، أو بثبوت القرب له ، أو بانتفائه عنه لامتداد التصديق على نذير النوعين ، والنوع الأول لا يحتمل الدلب إلا في التصديق

في التمني لأشعر<sup>(١)</sup> بعدم انحصار النوع الأول فيه ، وقد يقال : أنه لما علم حال التمني بأنه انحصار فيه النوع الأول بنفي ذهن المخاطب في بادي الرأي<sup>(٢)</sup> متردداً في سائر الأبواب الخمسة المذكورة في عدد الكتاب أن حالها ماذا ؟ فأورد كلمة "أما" تفصيلاً لذلك المصطلح ، وإزالة لتردده — مع كونها فصيحة<sup>(٣)</sup> — لا ماً الأولى — وهذا أولى ، مع أن الافتتان في ذكر النوعين مقصود أبداً ، قوله "والاستفهام لطلب حصول في الذهن" ، الاستفهام يتناول اسماً أربعة من تلك الستة — المنصحر فيها أسماء المطلوب — لأن التصور إما تصور مدرك ثبوتى — كالنيام — وإما تصور انتفائى — كالانقيام — وكذلك التصديق ، إما ثبوت مدرك ، وهو التصديق الإيجابي ، وإما بانتفائه وهو التصديق السلبي ، واختار أن التصديق هو الحكم وحده — كما هو مذهب الأوائل — وقدمه في التقسيم : لأن شموله وجودي ، وامتناع انفكاك<sup>(٤)</sup> التصديق من تصور طرفيه ظاهر ، لامتناع الحكم على شئٍ أو بشئٍ من غير أن يشهور بوجه ما .

- (١) منه تقول : محضت بالشئ ، فقلت له  
(٢) البدء والبدى : الأول ، وفي الكشف — في قوله تعالى : بادي الرأي قال : أرادوا أن اتباعهم لك انظر عو شئٍ عن لهم بديهة من غير روية ونظر ، الكشف ج ٢ ص ٣٠٤ .  
(٣) القسم : الحظ والنصيب من الخير ، وقاسمه المال وتناساه ، والاسم : الفسيحة  
(٤) الانفكاك : التخلص ، ومنه تقول : فككت الشئ ، خلاصته

والمسند اليه — لكون المسند فيه نفس الثبوت والانتفاء — يستغنيا عن الطلب ، والثاني  
يحتمله في التصديق وطرقيه ، وأما الامر والنهي والنداء فلطلب الحصول فى  
الخارج ، أما حصول انتفاء متصور — كقولك فى النهى للمتحرك لا تتحرك — فانه — كـ  
تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة فى الخارج ، وأما حصول ثبوته — كقولك — فى الامر

قوله " ثم المحكوم به " اشارة الى ما هو المشهور من أن كل واحد من الوجود والعدم  
قد يجعل محمولا — كقولك : زيد موجود ، أو معدوم — وقد يجعل رابطة — كقولك :  
زيد يوجد له الكتابة ، أو يعدم عنه الكتابة — فالنسم الأول يسمى تصديقا بسيطا  
ويسمى كلمة (هل) — الالبه له — بسيطة ، والقسم الثانى يسمى تصديقا مركبا ويسمى  
(هل) — الالبه له — مركبة — ونفى قوله " ثابت أو متحتم أو موجود ، كيف شئت ؟ "   
تنبيه على أنها الفاظ مترادفة — خلافا لما عليه جمهور المعتزلة — .

وجعل المحكوم به فى " ما الانطلاق ثابتا " الانتفاء مطلقا ، لانه بمعنى قولك  
الانطلاق منتف ، ونفى " ليس الانطلاق بشرب " انتفاء القرب ، لأنه بمعنى قولك :  
الانطلاق منتف عنه القرب .

قوله " لا يزيد للتصديق على اثنين النوعين " وذلك لأن التصديق يتعلق  
بالثبوت والانتفاء قطعا ، فاما أن يتصل بثبوت شئ وانتفاءه فى نفسه ، واما أن يتصل  
بثبوته وانتفاءه فى غيره ، قوله " لا يحتمل الدلب الا فى التصديق " لأن التصديق  
بوجود شئ أو بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل — البسيطة — وفى المسند اليه لأنه  
قد لا يكون متصورا ، فيطلب تصور ، وأما المسند فى هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء  
على الاطلاق ، فتصوره بديهي<sup>(١)</sup> حاصل لكل عاقل ، فلا يد الملب أصلا .

والنوع الثانى : يحتمل الطلب فى التصديق وطرقيه ، بمعنى أنه يجوز فيه ذلك ، لا  
بمعنى أن كل فرد منه كذلك ، إذ ربما كان التصديق مع طرفيه فى هذا النوع أيضا  
بديهيا فيستغنى عن الدلب بالكلية — كقولك : الواحد نصف الاثنين — قوله " وأما  
الامر والنهى والنداء " هذه ثلاثة من القسمين البائيين من تلك الستة — أعنى الحصولين

(١) بدنه بأمر ، اذا استقبله به ، وبادهه : فاجاه ، والاسم : البداعة والبديهية

وفى النداء - فأنك تطلب بهذين الكلامين حصول نيام صاحبك ، وإثباته عليك فى الخارج ، والفرق بين الدالب والاستفهام وبين الطلب فى الأمر والنهى والنداء واضح ، فأنك فى الاستفهام تطلب ما عوفى الخارج ليحصل فى ذهنك نقش له مطابق ، ونمياً سواء تنقش فى ذهنك ثم تطلب أن يحصل له فى الخارج مطابق ، فنقش الذهن فى الأول تابع وفى الثانى متبوع

---

المنسويين الى الخارج - وقدم حصول الانتفاء فى الخارج ، لانه مختلف فيه .

وما اختاره مذهب أبى هاشم <sup>(١)</sup> وذهب غيره الى أن المدلول فى النهى هو كفى النفس عن الفعل <sup>(٢)</sup> لأن حصول انتفاء الفعل فى الخارج محال ، وقد عرفت جوابه .

وقد يقال : قدم النهى ليدكر الأمر والنداء معاً ، لانهما لطلب حصول ثبوت متصور فى الخارج - كما ذكره - وإنما مثل النهى " بقولك للمتحرك لا تتحرك " لأنه أظهر - وإن جاز أن يقال للساكن لا تتحرك ، فصداً الى استمرار سكونه - كما سيأتى تحقيقه .

قوله " والفرق بين الطلب والاستفهام ، قد تبين أن الاستفهام لطلب حصول الذهن ، وأن الأمر والنهى والنداء ، لطلب الحصول الخارجى ، فأراد مزيد توضيح للفرق بين الطالبين ، فقال " أنك فى الاستفهام تطلب ما عوفى الخارج " أى تجعل طلبك متعلقاً بما عوفاً فى الخارج - كالإنسان ، وكقيام زيد مثلاً - " ليحصل فى ذهنك نقش له مطابق " أى صورة تصويرية لو تصد ببقية مطابقة لذلك المتصور ، أو المتصدق به الثابت فى الخارج ، فنقش الذهن فى الاستفهام تابع لما عوفى الخارج ، وفى ما سوى الاستفهام متبوع له ، لأنك تنقش فى ذهنك مدلولاً من ثبوت أو انتفاء خارجى ، ثم تطلب حصوله فى الخارج فيحصل فيه ، ولا خطأ فى هذا الفرق إذا كان

---

(١) هو عبد السلام بن محمد الجبائى ، المتكلم ، كان عوفى وأبوه من كبار المعتزلة ، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال ، وآراهما تملأ الكتب ، وتوفى ببغداد سنة ٣٢١ هـ ، هذا وانظر : الإحكام فى أصول الأحكام : ج ٢ ص ٧٤ أو ما بعد ها .

(٢) واختار غذا سعد ، المجلد ٢٤١ .

وتوفيه هذه المعاني حتمها تستدعى مجالا غير جالنا. هذا ، فلنكف بالاشارة اليها  
ومجرد التنبيه عليها ، — واذ ند عثرت على ما رفع لك فبالحرى أن نبين كيف يتفرع عن هذه

متعلق الاستفهام ، والمطلوب بالأمر وأخوه حاعلين فى الخارج ، وأما اذا لم يوجد (١)  
— كقولك : يا العنقاء (٢) ؟ وقولك : اضرب لمن لا يضرب — ففى كون ما فى الخارج متبوعا  
فى الأول وتابعا فى الثانى نوع خفاء .

فان قلت : نحو علمنى ونهمنى ، معنى الانسان ، أو كونه نائما لطلب حصول  
النفس الذهنى لما هو فى الخارج ، وليس بالاستفهام ؟ (٣) .

قلت : المطلوب الحقيقى فى الاستفهام — كقولك : أزيد قائم ؟ مثلا — هو العلم  
والفهم ، وأما التسليم والتنهيم فهو وسيلة الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا ، والمطلوب  
الحقيقى فى نحو علمنى ، هو التسليم ، وهو آخر خارجى — لانفس ذهنى — وأما العلم  
فهو متفرع عليه تابع له فى الحصول .

فان قلت : ماذا تقول فى نحو اعلم وافهم ؟  
قلت : الاستفهام طلب حصول النفس فى ذن النا لب ، وما ذكرته طلب لحصول  
النفس فى خارج ذهنه — أعنى ذهن مخاطبه — فلا اشكال .

ومن زعم : أن المطلوب فى الاستفهام هو أن يوجد الشئ فى ذهنك وجودا  
غير أصيل ، ونحو اعلم ، أن يوجد الشئ فى ذهن المخاطب وجودا أصيلا ، فقد أبعد  
عن الصواب (٤) .

قوله " وتوفيه هذه المعانى " يريد بها انتقاش الأشياء فى الذهن ، وكون تلك  
النفوس مطابقة لما فى الخارج بمعنى الاتحاد فى الماىة ، أو بمعنى آخره " حتمها "

(١) فى " ج " لم يوجد ، بالافراد

(٢) العنقاء : الدائمية ، يقال : طارت به العنقاء ، وأصله : طائر عظيم محروف الاسم  
مجهول الجسم -

(٣) فى " أ " وليس بالاستفهام

(٤) هذا رد على سعد الدين فيما ذهب اليه ، أنظر : شرحه للمفتاح . الورقة ١٩٤

الأبواب الخمسة - التمنى والاستفهام والأمر والنهي والهداء - ما يتفرع على سبيل -  
الجملة ، إذ لا بد منه ، ثم الفصول الآتية فى علم البيان ، لتلاوتها عليك ما تترقب  
من التفصيل هنالك ضمنا ، فنقول : متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد  
منها ما ناسب المقام ، كما اذا قلت لمن سمع منه : ليتك تحدثنى ؟ امتنع اجراء  
التمنى - والحال ما ذكر - على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع فى حصوله

أى فى التصور والتصديق - بالتحديد والاستدلال - تستدعى علوماً أخرى .

قال : " واذ قد عثرت " - هذا هو المقام الرابع من الأربعة ، وهو التنبه على  
كيفية تولد الأبواب الخمسة لما سوى أصلها ، ولقظة " اذ " محموله لمضمون جزائها ،  
- أعنى " فبالحرى أن نبين " - ( والمعنى : يليق بنا أن نبين ) <sup>(١)</sup> " اذ قد عثرت "  
- أى اطلعت - و " مارفع " عبارة عن الأمور الثلاثة التى بنى عليها ، و " ما يترفع " فاعل " كيف "  
يتفرع ؟ " و " على سبيل الجملة " متعلق بنبيين ، و " اذ لا بد " تعليل لقوله " فبالحرى "  
وغير " منه " للتبيين الاجمالى .

قوله " ثم الفصول " يعنى أنا نبين عنها اجمالاً أنه اذا امتنع اجراء هذه  
الأبواب على معانيها الحثيئة حملت بمحمونة المقام على معان أخرى تناسب تلك المعانى ،  
ونورد لذلك أمثلة ولا نتعرض أن نأدتها لهذه المعانى على سبيل المجاز أو الكناية  
بل ذلك يعلم من النواعد البيانية المشتملة على بيان أقسام المجاز - من الرسل  
والمستعار الأصلى والتبعية - الى غير ذلك من تفصيله ، وعلى بيان أقسام الكناية ،  
ناذا رجع الى تلك النواعد واستخرج منها أحوال هذه الجزئيات المندرجة فيها صار  
البيان تفصيلياً ومن هنا يظهر أن المدح على الخواص مساق الكلام فى الملمين معاً ،  
واللام فى " لتلاوتها " متعلقة بضمنا ، والضمير للفصول ، و " ما تترقب " <sup>(٢)</sup> مفعول لتلاوتها ،  
و " هناك " إشارة الى علم البيان ، فيتعلق بالتلاوة أو الى باب كيفية التفرع فيتعلق  
بالتفصيل .

قوله " كما اذا قلت " تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية - على نحو تمثيل

(١) ساقط من " ٢ " (٢) الترقب : الانتظار ، وكذلك الارتقاب



وولد - بمعونة قرينة الحال - معنى السؤال ، أو كما اذا قلت : هل لى من شفيح ؟  
 فى مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيح ، امتنع اجراء الاستفهام على أصله ،  
 وولد - بمعونة قرائن الاحوال - معنى التمنى ، وكذا اذا قلت : لو يأتينى زيد  
 فيحدثنى ؟ بالنصب ، طالبا لحصول النوع فيما ينيد لو - من تقدير غير الوائسح  
 واقعا - ولد التمنى ، وسبب توليد لعل معنى التمنى - فى قولهم : لعلى سأحج  
 فأزورك - بالنصب - هو بعد المرجوعى الحصول ، أو كما اذا قلت لمن تراه لا ينزل

المفردات بالمفردات - فلفظة " ما " كافة ، وقيل التثدير : كما امتنع اجراء التمنى  
 اذا قلت ، قوله " والحال ما ذكر " يعنى كون قولك خطابا " لمن همك همه " - أى  
 حزنك حزنه - قصد الى المحادثة لازالة الهم - قوله " فتطلب " - بالنصب - على  
 أنه جواب للنفى الذى يتضمنه " امتنع " أى لم يكن اجراء التمنى على أصله فتطلب ، قوله  
 " وولد - بمعونة قرينة الحال - معنى السؤال " كأنك قلت : حدثنى ، أو هـ - لا  
 تحدثنى ؟ ، الا أنك أبرزته فى معرض التمنى اظهرا لمحبتك الحديث - مع كونه  
 مستبعدا غير مطبوع فيه - وايماء<sup>(١)</sup> الى الشكوى من عاصبك وثله اهتمامه لبائتك<sup>(٢)</sup>  
 قوله " فى مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيح " وذلك بأن يكون لك هناك -  
 التصديق بعده ، وفائدة ابراز التمنى فى صورة الاستفهام اخراج التمنى فى معرض  
 ما يمكن حصوله اعتناء بشأنه ، قوله ( وكذا اذا قلت : لو يأتينى زيد فيحدثنى ؟ " ترك  
 فيه المصطف بأوالى الواو ، وأورد لفظة " كذا " - بدل كما - لأنه ليس من  
 أبواب الطلب ، لكنه ذكر هنا باعتبار أن غير التمنى ولد التمنى بمعونة قرينة الحال ،  
 وقال " بالنصب " اذ لولاه لا يمكن اجراؤه على أصله ، بأن يجعل الجواب محذوفا  
 ويحمل لفظ المضارع على التصوير أو غيره مما يناسبه ، فلما نصب المضارع بعد الفاء  
 فى جواب لو وجب أن يراد به معنى أحد الاشياء التى ينصب المضارع بعد الفاء فى  
 جوابها ، والذى يليق بالثناء نحو التمنى ، ووجه المناسبة بين - لو والتمنى - أن لو  
 لتقدير غير الواقع واقعا ، والتمنى طلب ما يستبعد ونوعه ، قوله " فيما يفيد لو " متعلق  
 بالحصول - ، أى البا لحصول النوع فى تدبير النوع - قوله " وسبب " مبتدأ ، خبره ،

(١) تقول : أوامات اليه ، أشرت ، ولا تفل : أوبيت  
 (٢) البث : الحال والحزن ، وابشتك سرى ، أظهرته لك ،

ألا تنزل فتصيب خيرا ؟ ، امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلًا ، ويوجه - بمعونة قرينة الحال - إلى نحو ألا تحب النزول ؟ - مع محبتنا إياه - وولد معنى العرض - كما إذا قلت لمن تراه يؤذى الأب ، أنت هل هذا ؟ امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى ، لحملك بحاله ، وتوجه إلى مالا تعلم مما يلبسه - من نحو استحسن ؟ - وولد الإنكار والزجر ، أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه - مع حكك بأن هجو الأب ليس شيئا غير هجو النفس - هل تهجو الانفسك ، أو غير نفسك ؟ امتنع منك اجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون الهجو احتمال عندك توجهها إلى غيره ، وتولد منه - بمعونة القرينة - الإنكار والتوبيخ ،

---

" هو بعد المرجو " وغير الأسلوب ، لأن ( لعل ) أيضا ليس من الأبواب الخمسة ، ونال بالنصب " إذ لولاه لم يحصل على التمني ، فالنصب هو القرينة ، وبعد المرجو عن الحصول هو المناسبة المصححة ، فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة والاستبعاد فسي التمني ، قوله " أو كما إذا قلت " هذا من جملة أبواب الطلب فذلك عاد فيه إلى الأسلوب المتروك - في لو لعل - قوله " لمن تراه لا ينزل " أى تعلم منه ذلك بفرائض الأحوال ، قوله " امتنع " أى امتنع أن يكون مطلوبك بالاستفهام - فسي ألا تنزل - تصديقك " بحال نزول صاحبك " وجودا أو عدما ، لكون التصديق بحال نزوله - من حيث عدم - حاصلًا فرضًا .

وانما قال : " وتوجه - بمعونة قرينة الحال - إلى نحو ألا تحب ؟ " ليظهر معنى العرض إذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول ، بل عرض محبته للنزول ، وقوله " لحملك بحاله " أى بـ ال الايذاء ، وهو أنه واقع ، والصواب أن يقال : وتوجه إلى ما يلبسه - بحذف " مالا تعلم " - إذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته ، الا أنه استعمل الفعل - أعنى الايذاء - في استحسانه مجازًا ، وانما اعتبر ههنا معنى الاستحسان ليكون الإنكار ابلغ والزجر<sup>(١)</sup> أقوى ، فكانه قيل : أنت تستحسن هذا الفعل ، والا لما فعلته ؟ ولم تعتبره في الهجو لأنه في نفسه مستفح جدا ، والوجه في إنكاره والتوبيخ عليه ظاهرا - بخلاف الايذاء - قوله " هل تهجو الانفسك

أو كما اذا قلت لمن يسىء الأدب ، ألم أؤدب فلانا ؟ امتنع أن تدلب العلم بتأديبك فلانا ، وهو حاصل وتولد عنه الوعيد والزجر ، أو كما اذا قلت لمن بعثت الى هم وأنت تراه عندك ، أما ذميت بعد ؟ امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه ، لكونه معلوم الحال ، واستدعى شيئا مجهول الحال بما يلبس الذهاب ، مثل أما يتيسر لك الذهاب ؟ — وتولد منه الاستبطاء والتحريض ، أو كما اذا قلت لمن يتصلف وأنت تعرفه ، ألا أعرفك ؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام ، وتوجه الى مثل اتظننى لا أعرفك ؟ لا أعرفك ؟ امتنعت معرفتك به عن الاستفهام ، وتوجه الى مثل اتظننى لا أعرفك ؟ وتولد الانكار والتعجب ، أو كما اذا قلت لمن جاءك : أجتتى ؟ امتنع المجئ عن الاستفهام ، وولد — بمسئنة الثرينه — التثريب ، أو كما اذا قلت لمن يدعى امرأ ليس فى وسعه ، انما ، امتنع أن يكون المطلوب بالامر حصول ذلك الأمر فى الخارج بحكمك عليه باعتناؤه ، وتوجه الى مطلوب ممكن الحصول ، مثل بيان عجزه ، وتولد التعجيز والتحدى .

أو غير نفسك " ، أى نل تهجو غير نفسك ، فهما مثالان ظاهرهما طلب التصديق بأن هجو الأبطال هو هجون نفس الابن أو غيره ؟ فيكون تهجوا لغيره ، لكن التصديق بأنه هجو نفسه حاصل فلما فوجئ بالحمل على ما يناسب الثام من الانكار والتوبيخ .

فوله " امتنع أن تدلب العلم بتأديبك " قيل : المناسب بعد تأديبك ، والأمر هين ، لانه اذا استفهم عن أحد طرفى النفيض<sup>(١)</sup> — مثل اما قام زيد ؟ — كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا أو نفيا — لكن يذكر أحد طرفيه لزيادة اهتمام به — والأنسب بمساق كلامه أن يقول : وتوجه الى نحو أنسيت تأديبى فلانا ؟ " وتولد عنه الوعيد والزجر " فوله " امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال " يعنى أن الذهاب معلوم الانتفاء قذما ، فيمتنع أن يتوجه اليه الاستفهام — اثباتا أو نفيا — فوله " واستدعى شيئا مجهول الحال " فيه ما ند عرفته من أن اعتبار شئ مجهول الحال يقتضى اجراء الاستفهام على أصله ، فوله " امتنعت معرفتك به عن الاستفهام " أى امتنعت أن يستفهم عن وقوعها أو لا وقوعها ، لأنها معلومة الوقوع ، وانما نال : " اتظننى لا أعرفك ؟

(١) فى " أ " النفيضين — بالتثنية — .

أو كما اذا قلت لعبد شتم مولاه ، وانك أدبته حين التأديب ، أو أوعده على ذلك  
أبلغ إيعاد ، اشمع بولاك ، امتنع أن يكون المراد الأمر بالشم - والحال ما ذكر -  
وتوجه بمعونة نرينه الحال ، الى نحو اعرف لازم الشم . وتولد منه التهديد ، أو كما  
اذا قلت لعبد لا يمثل أمرك ، لا تمثل أمري ! امتنع طلب ترك الامتثال ، لكونه حاصلا  
وتوجه الى غير حاصل مثل : لا تكثرت لأمرى ولا تنال به وتولد منه التهديد ، أو كما اذا  
قلت لمن أقبل عليك يتظلم ، يامظلوم ، امتنع توجيه النداء الى لب الاقبال لحصوله ،  
وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى بمعونة نرينه الحال ، وتولد منه الاغراء ، ولنقتصر  
- فمن لم يستغنى ، بمصباح لم يستغنى ، باصباح - ناقلين الكلام الى التصريح لابواب  
الطلب .

لأنه لما كان تصلفه <sup>(١)</sup> بمحضر من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لئلنه أنه غير عارف به ، والا  
لما تصلف بمحضره ، كما أن الاندماج على الاساءة علامة نسيان التأديب ، والا ، لما  
أساء ، قوله " امتنع المجى " عن الاستغناء " للعلم بحصوله " وتولد بمعونة النرينه  
التقرير " أى تقرير المجى " ، وانه فى موقعه ، وقد يستعمل لانكار المجى " أيضا ،  
قوله " وتوجه الى مطلوب " أى منصوص للمتكلم ممكن الحصول - مثل بيان عجز المدعى -  
وتولد منه التعجيز ، أى نسبه الى العجز وجعله سمة له ، " والتحدى " أى الالجا  
الى التسليم ، وهو فى اللغة : المباراة والمنازعة فى الغلبة ، قوله " الى نحو اعرف  
لازم الشم " أى تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكير والصرنان - بل التهديد - قوله  
" وتوجه الى غير حاصل " .

يرد عليه : مثل ما تقدم من أنه يقتضى اجراء النهى على ظاهره ، وانما قد ر  
معنى الاكثارات مبالغة فى التهديد ، لأن عدم المبالاة بأمره أنجح من عدم امتثاله ،  
قوله " وتوجه الى غير حاصل " مثل زيادة الشكوى " ذكر غير الحاصل همنا واقع موقعه  
لا يتجه عليه ما تقدم ، ثم ان هذه المعانى المتوكدة المبنية على المناسبات العرفية ،  
والحالات الظنية بينها وبين المعانى الاعلىة للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم .

(١) الصغفاء : الارض الصلبة ، وسحاب صلف : قليل الماء كثير الرعد ، ونال الخليل :  
الصلف : مجاوزة قدر الظرف ، والادعاء فوق ذلك كبرا .

.....

---

ويابع مستقيم ، فلا تلتفت الى انكار من يجحد هامتها سكا بالاحتمالات العقلية ، هذا ابا البراهين  
القطعية ، فكل علم لمرتبة لا يتجاوز معناها ، والاقتالب العلوم الظنية بأسرها ، وكان استكمال  
التوليد والتولد في هذه المعاني ، اشارة الى أن هناك علاقة قطعا — وان كانت  
خفية في بعض المواضع جدا — قوله " ولنقتصر " ذكر من المتولدات للتمنى واحدا ،  
وللاستفهام عشرة ، وللأمر اثنين ، ولكل واحد من النهي والنداء واحدا ، ثم اشارة  
الى أن مذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشدين .

فان من لا يستضيء بهذا المنار عن الببان ، لا يستضيء ايضا بما هو أكثر  
منه ، كما دل عليه المثل " من لم يستضيء بمسباح لم يستضيء باصباح " (١) .

\*\*\*\*\*

---

( ١ ) الاصباح : مصدر شقي به الصبح ، والمعنى : من لم ير الشيء في ضوء المسباح  
— لفشاوة عينه أو غلبه — لم يفد معه نور الصباح ، لأن نظرتة فاصره ، وخياله  
مريض .

الباب الأول : فى التمنى ، اعلم أن الكلمة الموضوعة للتمنى هى ليت وحدها ،  
وأما لو وهل فى افادتهما معنى التمنى ، فالوجه ما سبق ، وكان الحروف المسماة  
بحروف التقديم والتخصيص - وعلى - بلا ، وألا ، ولولا ، ولوما - مأخوذة منهما  
مركبة مع لا وما المزيدتين ، مطلوباً بالترام التركيب التبيين على الزام هل ولو معنى  
التمنى ، فإذا قيل : هلا أكرمت زيدا ؟ أو ألا ؟ - بقلب الهمزة - أو لولا أولوما  
فكان المعنى : ليتك أكرمت زيدا ، متولداً منه معنى التقديم - وإذا قيل : هلا تكرم  
زيداً ، أو لولا ، فكان المعنى : ليتك تكريمه ؟ متولداً منه معنى السؤال ،

### :: أبواب الطلب ::

مممم

### ( " الباب الأول : فى التمنى " )

قال : " الباب الأول " - شرع فى تفصيل أحكام الابواب الخمسة ، وقدم التمنى  
لعمومه وجريانه فى الممكن والمتنع ، وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحته ، ثم بالأمر  
لاقتضائه الوجود ، ثم بالنهاى لمناسبته الأمر فى أحكامه .

قوله " هى ليت وحدها " قد اشتهر فى كلامهم أن من - مثلاً - موضوعة للابتداء  
ولم يريدوا بذلك أن من موضوعة للمعنى الذى وضع لفظ الابتداء بأزائه حتى يكونوا  
مترادفين ، بل أرادوا أنها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشئيين مخصوصين من  
حيث أنه حالة لهما رابطة أحدهما بالآخر ، وعلى هذا القياس ليس معنى قوله  
" ليت موضوعة للتمنى " أنها مرادفة ، بل معناه : أنها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض  
لمتمنى مخصوص ، وسيأتى تحقيق ذلك على ما ينبغى فى مباحث البيان ان شاء الله  
تمالى - قوله " وأما لو وهل " كأنه قيل : هما أيضاً يفيدان - بالوضع - معنى التمنى  
فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له ؟ فأجاب بأن الوجه فى افادتهما  
معنى التمنى ما سبق ، من أنه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقى تولد منهما -  
بمعونة المقام - معنى التمنى ، فليسا موضوعين للتمنى كلياً .

قوله " وكان الحروف " اورد لفظ " كان " لعدم الجزم بما ذكره من التركيب ،  
لجواز أن يكون كل منهما كلمة برأسها ، فان التصرف فى الحروف بعيد ، قوله " مأخوذة )

.....

---

منهما " أى من هل ولو المستعملتين لافادة التمنى ، ونفى قوله " مركبة " - وهو خبر ثان لكأن - مساعلة والظايعران يقال : مركبتين ، حالا من ضمير منهما ، أو يقال : مركبة منهما ومن لا وما ، ونفوله " مطلوبها " حال من ضمير " مركبة " والعائد محذوف - أى بها - التزام التركيب فيهما - ،

والحاصل : أن ( هل ولو ) اذا كانتا مفردتين تشيدان مجرد معنى التمنى على سبيل الجواز ، واذا ركبتا مع لا وما ألزمتا معنى التمنى لا لافادته - بل ليثولد منه معنى التنديم فى الماضى ، ومعنى التخفيض فى المستقبل . وانما لم يجمع التركيب لافادة التخفيض والتنديم ابتداء - بل وسط معنى التمنى - رعاية للمناسبة بين المعانى ، وفيما ذكره تنبيه على أن التخفيض من نروع التمنى المتولد من الاستفهام والشرط - لاياب برأسه كما يتوهم - ،

\* \* \*

الباب الثانى : فى الاستفهام ، للاستفهام كلمات موضوعة ونسب الهمزة وأم ، وهل ، وما ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان بفتح الهمزة وكسر ياء ، وهذه اللغة — أعنى كسر همزتها — تفوى ابا ، أن يكون أصلها أى أو ان ؟ ، وهذه الكلمات ثلاثة أنواع :-

- أحدها : يختص بطلب حصول التصور .
- وثانيها : يختص بطلب حصول التصديق .
- وثالثها : لا يختص .

### ( " الباب الثانى : فى الاستفهام " )

قال : " للاستفهام كلمات موضوعة — وعنى الهمزة " تقدم الهمزة لأصالتها فى باب الاستفهام ، وجريانها فى التصور والتصديق ، وعموم تصرفها ، وفرضها " بـ " لأنها فرضتها ، لكن معنى الاستفهام ، انما يظهر فيما اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك : انما لا بل أم شاء — فان الدال شهناء على الاستفهام نحو أم لا غير ، ومن لم يعد لها من كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة داخله فى حكمها ، ولذلك لم يتعرض لها المصنف فى تفصيل كلمات الاستفهام ، وعقبها " بهل " لأنها حرف مثلها وانما قال : " يفوى ابا ، أن يكون أصلها : أى أو ان ؟ " لأن لزوم حذف همزة أو ان وحذف احدى يائى أى ، وقلب الواو وادغامها فى الياء — مع كون الاسم غـ غير متمكن — يابى ذلك الاصل ، فالكسر يفوى ذلك الـ ابا ، لأنه تثقيل فى مقام التخفيف ، وقد يقال : لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة .

واختلف فى " أيان " أنه فعال من اين ، أو فعلا من أى <sup>(١)</sup> ، فيختلف الحال اذا جعل علما ،

قوله " وثالثها لا يختص " أى لا يختص بطلب شىء من حصول التصور والتصديق — بل يضمهما — وانما أخره عن المختص بأحدهما ، لأن مفهومه سلبى ، ثم عاد فى التفصيل الى ترتيب الاجمال — أعنى عد الكلمات —

(١) انظر : الاتقان فى علوم القرآن : ج ٢ ص ٢١٤ .



وقد نبهت فيما سبق أن طلب التصور مرجعه الى تفصيل المجمال ، أو الى تفصيل  
المفصل بالنسبة ، وإذا تأملت طلب التصديق وجدته راجعا الى تفصيل المجمال —  
أيضا — وهو طلب تعيين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد ، والمهمزة من النوع الأخير ،  
تقول في طلب التصديق بها ، أحصل الانطلاق ؟ ، وأزيد منطلق ؟ وفي طلب التصور  
بها في طرف المسند اليه ، أديس في الاناء أم عسل ؟ وفي طرف المسند ، أنفى  
الخابية ديسك أم في الزق ؟ فأنت في الأول تطلب تفصيل المسند اليه — وهو —  
المألوف — وفي الثاني تطلب تفصيل المسند — وهو الظرف — ، وكل من النوع الثاني

قوله " وهو طلب تعيين الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد " وذلك لأنك إذا تأملت  
أدنى تأمل ظهر عندك أن السائل يعلم قطعا ونوع أحد طرفي النقيض<sup>(١)</sup> ، وإنما يسأل  
عن التعيين ، وإشارته — عنهما — الى ما سبق من التبيه على حال التصور (ههنا) <sup>(٢)</sup> ٣١٥  
تأنيس بالتصديق ، وإنما لم يذكر التصديق فيما سبق ، لأنه أراد هناك الجواب عن  
اشكال مختص بالتصور يمتنى على ما ذكره أولا ، من أن الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا  
أو تفصيلا ، قوله " تقول في طلب التصديق بها " قدمه على طالب التصور لأن طلب  
تصور المسند اليه والمسند — من حيث أنه مسند اليه أو مسند — متأخر عن التصديق  
بالاستناد بينهما ، وأورد للتصديق مثالين : أحدهما تصديق بسيط في صورة  
جملة فعلية ، والآخر مركب في صورة جملة اسمية ، وجعل الظرف مسندا ، بناء على أنه  
متضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة ، ثم إن قولهم : ان مثل قولك :  
أديس<sup>(٣)</sup> في الاناء أم عسل ؟ • لطلب تصور المسند اليه أو المسند أو غيرهما ، مبني  
على الظاهر — توسعا — ألا يرى أن تصور الدبس والمسل حاصل للسؤال قبل الجواب  
وبعد ، على وتيرة<sup>(٤)</sup> واحدة لم يزد بالجواب في تصورهما شيء<sup>(٥)</sup> ، والتحقيق : أن  
المطلوب هو التصديق •

فان قلت : هو حاصل فكيف يطلب ؟

قلت : الحاصل هو التصديق بأن أحدهما — لا بعينه — في الاناء ، والمطلوب

(١) في " أ " النقيضين (٢) زيادة في " أ " (٣) الدبس : ما يسيل من الرطب (٤) الوتيرة : الطريقة (٥) في " أ " بشي

لا تطلب به الا التصديق ، كنولك : هل حصل الانطلاق ؟ وهل زيد منطلق ؟  
ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال : هل عندك عمرو أم بشر ؟ باتصال أم - دون  
أم عندك بشر - ؟ بانقطاعها ، ونجح هل رجل عرف ؟ وهل زيد اعرفت ؟ دون هل  
زيد اعرفته - .

هو التصديق بأحد هما بعينه فيه ، وهذا ان التصديقان مختلفان <sup>(١)</sup> بلا اشتباه ، الا  
أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما ، وعدم تعيينه في  
الآخر ، وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، والمطلوب  
هو تصور المسند اليه - أي من حيث أنه مسند اليه - كما نبهنا عليه ، وهذه الحيثية  
إشارة الى ذلك التصديق المطلوب ، فتأمل ، وقس عليه نظائره .

قوله " هل حصل الانطلاق ؟ " ، وهل زيد منطلق ؟ " إشارة الى قسمي التصديق  
في صورتين مختلفتين - كما مر في الهمزة - ولا يصح أن يقابل <sup>(٢)</sup> هل بأمر المتصلة ،  
لأنها لتعيين أحد الأمرين بعد حصول أصل التصديق فيناقيها مثل الطالبة للتصديق  
وضما ، قوله " باتصال أم " اعترض عليه : بأنه لا سبيل الى اتصالها في قوله : هل  
عندك عمرو أم بشر ؟ - وان اوقعت الهمزة موقع هل - لأن شرط المتصلة أن يليها أحد  
المستويين والآخر الهمزة ؟ .

وأجيب : بأن المتصلة اذا وليها رد فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل -  
وليها ويجوز المخالفة بين ما ولياها ، نحو عندك زيد أم عمرو ؟ وأزيد عندك أم في الدار ؟  
والقبت زيدا أم عمرا ؟ جوازا حسنا كما قال سيويه - لكن المتبادر أحسن - فما ذكره  
المصنف من قبيل الحسن دون الأحسن ، فلا إشكال ، ويصح أن يقابل (هل) بـ أم  
المنقطعة ، لأنها اغراب عما سبق ، وطلب لحكم آخر ، فلا منافاة بينهما ، فظهر أن  
أم في الاتصال لطلب التصور ، وفي الانقطاع لطلب التصديق - فهي كالمهمزة - قوله " دون  
أم عندك بشر ؟ بانقطاعها " ، فان قلت : المنقطعة يجوز أن يقع بعدها مفرد - كقواك ٣١٦  
أم شاء ؟ - فيصح أن يقال : هل عندك عمرو أم بشر ؟ - على الانقطاع - فلا حاجة  
الى إعادة الخبر ؟ .

(١) في " ب " يختلفان (٢) في " أ " ولا يقابل

ولم يفتح : أرجل عرف ؟ وأزيدا عرفت ؟ لما سبق : أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، فبينه وبين عل تدافع ، وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل

قلنا : ذلك الجواز مشروط. يكون المنقطعة بعد الخبر ، إذ لا يلتبس بالمتعلقة ، وأما غيب الاستفهام فيجب أن يكون الوائح بعدها جملة ، فلذلك أعاد الخبر .

قوله " وفتح " عطف على " امتنع " أى ولا اختصاص<sup>(١)</sup> هل بالتصديق " فتح هل رجل عرف ؟ " لما سبق من أن نحو رجل عرف ، يفيد التخصيص ، فيدل على حصول التصديق بأصل الفعل ، وأن الكلام فى جنس الفاعل أو عدده ، فلا استفهام فيه إنما يكون لتعيين الفاعل وتصوره ، فبينه وبين عل تدافع ، وإنما لم يمتنع لجواز أن يجعل " رجل " فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور<sup>(٢)</sup> ، فلا يكون هناك تخصيص وتدافع ، لكنه لبعده مستفح — وكذا الحال فى " هل زيدا عرفت ؟ " إذ المتبادر منه التخصيص — وإن احتمل أن يجعل التقديم لمرغز آخر — أو يجعل " زيدا " مفعولا لمحذوف مقدم — وإن لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه — لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح .

قوله " دون هل زيدا عرفته ؟ " فانه غير قبيح ، لأن المحذوف المنسرجاز أن يندر مقدما — لانه عامل — فاصله التقديم على معموله ، وكذا لم يفتح " أرجل عرف ؟ وأزيدا عرفت ؟ " لأن الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل أو المفعول ، فلا تدافع بينهما وبين التقديم ، وثوله " لما سبق " متعلق بفتح .

قوله " وإذا استحضرت ما سبق من التفاصيل فى صور التقديم " يعنى قد سبق أن المسند اليه — المقدم فى الذكر على المسند — اذا كان منكرا كان تنديمه للتخصيص — قطعاً ، وإذا كان معرفاً مظهراً ، كان تنديمه اللفظى للتثوى فقط ، وإذا كان مضمرًا احتمل تنديمه التخصيص والتثوى على سواء ، وأن المفعول — سواء كان بواسطة أو بدونها — وسائر متعلقات الفعل — كالحال والظرف — اذا قدمت عليه انادات التخصيص ، — إما دائما أو غالبا — فاذا استحضرت ذلك لكعرفت فتح هل يزيد مررت ؟ وهل يوم الجمعة

(١) فى " أ " ولاختصاصها (٢) انظر المجلد ص ٢٢٨ .

فى صور التقديم عساك أن تهتدى لما طويت : ذكره أنا ، ولابد لهل من أن يخص  
الفعل المضارع بالاستقبال ، فلا يصح أن يقال : هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟ على نحو  
أضرب زيدا وهو أخوك ؟ فى أن يكون الضرب واقعاً فى الحال ، ولكن هل لطلب  
الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، وقد نبهت فيما قبل على أن الإثبات والنفى لا يتوجهان إلى  
الذوات ، وإنما يتوجهان إلى الصفات

خرجت ؟ وهل راكبا جئت ؟ وهل فى المسجد صليت ؟ وعرفت عدم فبح هل زيد  
عرف ؟ وهل هو هرف ؟ وهل أنت عرفت ؟

واعترض : بأنها غبيحة أيضا اتفاقا ؟

وأجيب : بأنه أراد أن لا فبح من جهة التدافع ، ولا يلزم منه أن لا فبح من جهة  
أخرى ، هى أن هل فى الأصل بمعنى قد - المنتضى للفعل<sup>(١)</sup> - فلا تفارق أليها إذا  
وجدته فى الكلام - كما نينا نحن بصدده - وإذا لم تجده - كما فى : هل زيد قائم ؟  
تسلت<sup>(٢)</sup> عنه ذاهلة<sup>(٣)</sup> ، وعرفت أيضا أنه لا يفتح شئ من الأمور المذكورة مع الهمزة  
لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع ، وليس فيها أيضا جهة مقتضية للفتح ، فلا فبح ٣١٧  
اصلا ، وإنما قال : " عساك أن تهتدى " لأنك بعد استحضارك ما سبق ، تحتاج فى  
استخراج ما طوى ذكره إلى تأمل ما

قوله " ولابد لهل من أن يخص الفعل المضارع بالاستقبال " هذا حكم ثابت له  
بحسب الوضع - كما فى السين وسوف - فكان الأولى به أن يقول : وهل يخص المضارع  
بالاستقبال ، فان قوله " لابد " يوم أن لهل معنى يقتضى ذلك التخصيص ، وليس  
هناك شئ سوى طلب التصديق ، وهو جار فى الأمور الواقعة فى الحال والماضى  
والاستقبال على سوا ، قوله " فلا يصح " أى لا يصح أن يراد بالمضارع - الداخل عليه  
(هل) - معنى الحال ، سوا قصد بالاستفهام حقيقته ، كقولك : هل تضرب زيدا ؟  
أى الآن ؟ أو قصد به الإنكار - كما فى المثال المذكور فى الكتاب - والتفيد بالجملة

(١) انظر : الإيضاح ج ١ ص ١٣٢

(٢) سألنى فلان من معنى ، أى كشفه عنى

(٣) تنول : ذهلت عن الشئ ، نسيتته وغفلت عنه

ولاستدعائه التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك ، وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال  
انما يكون لصفات الذوات - لا لانفس الذوات - لأن الذوات من حيث هي هي ، ذوات  
فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل ، استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل - دون الهمزة  
- بما يكون كونه زمانيا أظهره - كالافعال -

الحالية - أعني " وهو أخوك " - تدليل للانكار وقرينة لفظية على قصد معنى الحال  
بالمضارع ، لأن مضمون تلك الجملة واقع في الحال ، ومثارن لعامله ، قوله " في أن يكون " متعلق بقوله " على نحو " أي لا يصلح أن تقول : هل تضرب زيدا ؟ كائننا على نحو أن تضرب  
زيدا ؟ في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ،

قوله " ولكن هل " هذا مع ما عطف عليه - أعني ولا استدعائه - متعلق باستلزمه  
والمقصود : بيان أن ( هل ) أدعى للذلل وأشد ارتباطاً به من الهمزة - وإن اشتركا  
في أن الاستفهام بالفعل أولى كما مضى - وكونه أدعى له من وجهين :  
أحدهما : أن هل لطلب التصديق - أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء - وقصد  
نبيهة - فيما سبق - أن الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات ، أي النسب  
- دون الذوات - أي المفهومات المستقلة بالمفهومية ، ولا شك أن النسبة الصالحة  
للفي والاثبات داخل في مفهومات الافعال - دون الأسماء - ولذلك كان لهل  
" مزيد اختصاص " أي ارتباط وتعلق بالافعال " دون الهمزة " .

والثاني : أن ( هل ) يستدعى - بحكم الوضع - التخصيص بالاستقبال " وذلك  
انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال ، وأنت خبير بأنك اذا اعتبرت مفهوما غير النسبة <sup>(١)</sup> -  
كزيد مثلاً - لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان ، واذا اعتبرت معه نسبة الوجود  
أو غيره اليه ، جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان ، فالذوات - من حيث هي  
ذوات - ليس فيها احتمال اختصاص بالاستقبال ولا بغيره ، وانما ذلك في النسبة ،  
والافعال تتضمن نسباً تحتمل الحال والمستقبال ، فتكون ( هل ) أدعى لها وأنسوى  
تعلقاً بها ، وكان يكفي من الوجه الثاني أن يقول : هل تخصص المضارع بالاستقبال -  
كما صرح به أولاً - فيكون أدعى للفعل .

(١) في " أ " غير النسب

ولذلك كان قوله — عز وجل — ( فهل أنتم شاكرون )<sup>(١)</sup> أدخل في الانباء عن طلب الشكر من قولنا : فهل تشكرون ؟ أو فهل أنتم تشكرون ؟ أو أفأنتم شاكرون ؟ لما أن هل تشكرون ؟ مفيد للتجدد ، وهل أنتم تشكرون ؟ كذلك وأفأنتم شاكرون ؟ — وإن كان ينبغي عن عدم التجدد — لكنه دون ( فهل أنتم شاكرون ) لما ثبت أن هل أدعى للفعل من الهمزة ،

قوله " استلزم ذلك " يعني استلزم ذلك المذكور ، وهو كون هل لطلب الحكم ، واستدعاء التخصيص .

ويرد عليه : أنه علل الاستلزام بهما ، فلا معنى لاسناده إليهما ، إذ هو نظير قولك : لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الإكرام ؟ .

وقد يجاب عنه : بأنه أراد إعادة التحليل لطول العهد ، إلا أنه أعاده بطريق ٣١٨ الاسناد ، وهو ركيك جدا<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضا ذلك إشارة إلى هل — أى لـ — من استلزم هل مزيد اختصاص له — إلا أنه وضع " لهل " مكان : له ، كما وضع ذلك موضع ضمير هل ، قوله " أظهر " خبر يكون ، وإنما كان كون الفصل زمانيا أظهر ، لدخول الزمان في مدلوله وضعا ، ودلاله بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض — دون الوضع — .

قوله " ولذلك " أى ولأن لهل مزيد اختصاص بالفعل ، قوله " عن طلب الشكر " أى طلب حصوله في الخارج لأنه المراد — دون حقيقة الاستفهام — لاستعاضتها من عالم الغيوب ، قوله " وهل أنتم تشكرون ؟ كذلك " أى مفيد للتجدد — أيضا — سواء جعل " أنتم " فاعل فعل محذوف يفصره المذكور — كما هو المختار — أو جعل مبتدأ ، فإن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعلا دل على التجدد — كما مر — والفرق : هو أن في " هل أنتم تشكرون ؟ " زيادة تأكيد ، أما بالتكرير — إذا جعل فعلية — وأما بتنويع الحكم — أن جعل اسمية — وليس في " هل تشكرون ؟ " شئ من ذلك ، قوله " فترك

(١) من الآية ٨٠ سورة الأنبياء

(٢) وقد ذكر سعد الدين هذا الاعتراض وجوابه ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة

فترك الفعل معه يكون أدخل في الانبياء عن استدعاء المقام عدم التجدد ، ولكون هل  
أدعى للفعل من الهمزة ، لا يحسن هل زيد منطلق ؟ الا من البليغ كما لا يحسن نظير  
قوله ( لبيك يزيد ضاحك لخصومة ) من كل أحد - على ما سبق في موضعه - والخطب  
مع الهمزة في نحو: أزيد مثالي؟ أسون وأما ما ، ومن ، وأى ، وكم ، وأين ، وكيف ،  
وأنى ، ومتى ، وأيان ، فمن النوع الاول من طلب حصول التصور على تفصيل بينهم

الفعل معه يكون أدخل " ود لك لأن ترك الشئ " - مع ما يقتضيه انتضا " أنوى - أدل على  
أن هناك ما يستدعى تركه ، فترك الفعل مع ( هل ) يكون أدخل في الانبياء - عن  
استدعاء المقام عدم التجدد ، وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام .

قوله " الا من البليغ " لأنه الذي يعلم أن هل أدعى للفعل ، ويعلم نكتة  
المدول عن الفعل الى الاسم ، ويراعى مقتضيات المقامات ، فلا يقال " هل زيد منطلق ؟ "  
الا لداع قوى يدعوه اليه ، ونكتة سرية ( مختارة )<sup>(١)</sup> يقصدها ، وأما غيره فهو بمنزل<sup>(٢)</sup>  
عن ذلك ، فلا يحسن منه هذا التركيب ، كما لا يحسن التركيب المشتمل على بناء الفعل  
للمفعول ، واسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا بمقدره ، من كل أحد ، بل من يعرف  
تلك النكتة المنطوية فيه - على ما سبق ذكرها - قوله " والخطب مع الهمزة في نحو أزيد  
منطلق ؟ أعون " لأن استدعاء ما للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة ، فاذا ذكرت  
مع الاسمية ، فكانه لم يعدل بها عن أصلها ، فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ<sup>(٣)</sup> لم  
ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل ،

فإن قلت : اذا دخل هل على الجملة الاسمية ، وتصد بالاستفهام طلب الفعل<sup>(٤)</sup>  
- كما في قوله تعالى ( فهل أنتم شاكرون ) غريب قوله ( وعلنااه صنعة لبوس لكم لتحسنكم )  
- دل على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه ، واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة  
التفريع ، بأنه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي أن لا يقع على سبيل التجدد  
والحدوث ، فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فماذا يكون ناكدة المدول ؟ .

- (١) زيادة في " أ " .  
(٢) يقال : أنا عن هذا الامر بمنزل : اذا نحى نفسه عنه ، وأبعد عما منه .  
(٣) في " ب " من البليغ ، وهو خطأ (٤) من الآية ٨٠ سورة الانبياء

لا بد من اتفاقك عليه ، ليصح منك تطبيقها في الكلام على ما يستوجب ، فنقول : أما ( ما )  
فلسؤال عن الجنس ، تقول : ما عندك ؟ بمعنى أى أجناس الأشياء عندك ؟ وجوابه :  
إنسان أو فرس ، أو كتاب أو طعام ، وكذلك تقول : ما الكلمة ؟ وما الاسم ؟ وما  
الفعل وما الحرف ؟ وما الكلام ؟

---

قلت : فائدة التنبيه على أن ذلك الفعل — كالانطلاق مثلا — في هل زيد

٣١٩

منطلق ؟ مظنة للاستمرار والدوام .

قوله " من طلب حصول التصور " بيان للنوع الأول — على معنى من المختصين بطلب  
حصول التصور ؟ وقوله " على تفصيل " حال من المستتر في قوله " فمن النوع الأول "  
" ليصح منك تطبيقها " أى تطبيق تلك الكلمات " في الكلام على ما يستوجب " أى  
يستوجبها ، والمعنى : تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذى يستوجب ذلك الشيء ،  
تلك الكلمات فالمستتر في " يستوجب " لما ، وضمير المفعول المحذوف للكلمات .

وقيل : أى يستجبه ، أى على الوجه الذى يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء  
المقام ، قوله " تقول ما عندك ؟ بمعنى أى أجناس الأشياء عندك ؟ يعنى أنك قد  
عرفت أن عنده جنسان من أجناس الأشياء على الإجمال فتسأله عن خصوصية ذلك  
الجنس ، فإذا قال : — مثلا إنسان — فقد أنادك تصورا لم يكن حاضرا عندك ومرت  
أيضا أن الكائن عند المخاطب إنسان ، وبهذا تصديق آخر غير أصل التصديق الذى  
كان حاصلًا لك قبل الجواب ، وعو أن جنسا ما من الأجناس كائن عنده ، قوله " وكذلك  
تقول : ما الكلمة ؟ " فصله عما تقدمه لوجهين : —

أحدهما : أن هذا سؤال عن مفهوم اعتبارى أصلا لا حى ، وما تقدمه سؤال عن  
موجود خارجى .

والثانى : أن الأول سؤال عما شوبهم من تلقا ، والثانى عما له نوع تعيين فى  
الجملة ، فكانه قيل : بدلول هذه اللفظة أى جنس من أجناس المفهومات هو ؟ فيجاب :  
بما يراد فى تلك اللفظة أن وجد ، والاحى ، بمركب يعين مفهومها ، ولا يكون التفصيل  
الموجود فى ذلك المركب مقصودا ، بل يقصد مجرد تعيين خصوصية مفهومها ، ونسب  
على ذلك : قولك : ما الضئيف ؟ سائلا عن بدلوله لفة ، يجاب : بالأسد — مثلا —



وفى التنزيل : ( فما خطبكم )<sup>(١)</sup> أى أى أجناس الخطوب خطبكم ، وفيه ( ماتعبدون من بعدى )<sup>(٢)</sup> أى أى من فى الوجود تؤثرونه فى العبادة ، أو عن الوصف ، تقول : ما زيد ؟ وباعصرو ؟ وجوابه : الكريم أو الفاضل ، وما شاكل ذلك .

ولكون ( ما ) للسؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ، لأن فرعون حين كان جاهلا بالله ، ومعتقدا أن لا وجود مستقلا بنفسه سوى أجناس الأجسام — اعتقاد كل جاهل لانظر له — ثم سمع موسى قال : ( أنا رسول

ويسمى مثل ذلك — أعنى تعيين يد لول اللفظ — حدا لفظيا ، وأما نحو قولك : ما الانسان ؟ سائلا عن تحديد ماعية الحقيقة بعد العلم بمدلوله الوضعى على الخصوص ، وقولك " ما الكلمة ؟ " طالبا لحدها الاسمى الذى يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته اجمالا ، لكى يجاب بنحو : حيوان ناطق ، ولفظة وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلم<sup>(٣)</sup> أنسب ان يطلب فيها تفاصيل الحقائق<sup>(٤)</sup> الموجودة والمفهوميات الاصل الحية ، وأما أصل اللغة والحرف فانهم يقتضون بالمعرفة الاجمالية ،

قوله " أى أى من فى الوجود تؤثرونه فى العبادة ؟ " أراد : أى أى جنس من أجناس الموجودات تؤثرونه فيها — كما يقتضيه مساق كلامه — وقد صرح فيما بعد : بأن من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوى العلم ، ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة فى الجنس من ذوى العلم وغيرهم ايضا بطريق التخليب ، قوله " أو عن الوصف " استعمال ( ما ) فى السؤال عن وصف أولى العلم أو غيرهم كثير فى اللغة ، منه ٣٢٠ قولهم : ( وما المفردون يا رسول الله ؟ قال : الذاكرون الله كثيرا والذاكرات )<sup>(٥)</sup> ، وكذا استعمال ( ما ) الموصولة فى ذوى العلم تصدا الى الصفة — كقوله تعالى ( والسما وما بناها )<sup>(٦)</sup> — والتأثير الذى بناها .

(١) من الآية ٥٧ سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٣٣ سورة البقرة .

(٣) فى الأصل : بالعلم أنسب (٤) فى " أ " الأحوال .

(٥) هذا جزء من حديث ابى هريرة رضى الله عنه — قال : كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسير فى طريق مكة ، فمر على جبل يقال له جمدان ، فقال : سيروا هذا جمدان سبق المفردون ، قالوا : وما المفردون ؟ الخ أنظر : صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٠٦٢ ، والتاج : ج ٥ ص ٩٢

(٦) الآية ٥ سورة الشمس ، وانظر : الكشاف : ج ٤ ص ٦٠٥

رب العالمين ( سأل بما عن الجنس - سؤال مثله فقال : ( وما رب العالمين ) كأنه قال : أى أجناس الأجسام هو ؟ ، وحين كان موسى عالماً بالله ، أجاب عن الوصف تنبيهها على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات ، فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب من حوله من جماعة الجهلة فقال لهم ( ألا تسمعون ) ثم استهزأ بموسى وجننه فقال ( ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون )

فواء " ولكون ما للسؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع " لوفوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلاثة مذكورة فى الكشف : (١)

الوجه الاول : أن يكون فرعون قد أراد بالسؤال أنه أى شىء هو من الأشياء التى شوهدت وعرفت أجناسها ؟ فأجاب موسى ( عليه السلام ) (٢) بما يستدل به عليه - تعالى - من أفعاله الخاصة ، ليحرمه أنه ليس بشىء مما شوهد وعرف من الأجسام والأعراض ، والمصنف اختار هذا الوجه - إلا أنه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال - بناء على ظهور أن رب العالمين لا يكون الا موجوداً مستقلاً ، أى قائماً بذاته - لا بغيره - وقال : لما كان فرعون جاهلاً بالله ، لانظر له فى معرفة الأشياء كان معتقداً أن لا ( شىء ) (٣) موجود مستقلاً سوى أجناس الأجسام - كما هو اعتقاد كل جاهل لانظر له " فيكون معنى نوله ( وما رب العالمين ) (٤) " أى أجناس الأجسام هو ؟ ولما كان " موسى عالماً بالله أجاب عن الوصف " أى عن سؤال الوصف فقال : ( رب السماوات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين ) (٥) فذكر وصفا يدل على أنه ليس من أجناس الأجسام - بل حقيقة ممتازة عن حقائق الممكنات - وأشار الى أن ذلك الاعتقاد من فرعون ليس من الايمان ، وحينما ذكره على النظر المؤدى الى العلم اليقيني بذاته وصفاته ، " فاما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون الجاهل عجب " الجهلة الحاضرين عنده ، فعدل الى وصف أظهر فى الدلالة على وجود الصانع وصفاته ، لأنه من الآيات المتعلقة بالأنفس ، وما تقدم من الآيات المتعلقة بالآفاق ، فقال ( ربكم ورب آبائكم الاولين ) (٦) ولما رأى فرعون استمرار موسى ثابتاً على جواب لا يطابق سؤاله " استهزأ به وجننه " فاولا ( ان رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون ) (٧) فعدل موسى الى وصف

(١) انظر الكشف : ج ٣ ص ٢٤١ (٢) زيادة فى " ج "

(٣) ساقطة من " أ " (٤) من الآية ٢٣ سورة الشعراء

(٥) الآية ٢٤ سورة الشعراء (٦) الآية ٢٦ سورة الشعراء

(٧) من الآية ٢٧ سورة الشعراء

وحين لم يرعهم موسى يفتنون لما نبههم عليه في الكرتين — من فساد مسألتهم الحمقاء واستماع جوابه الحكيم — غلظ في الثالثة فقال ( رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون ) ويحتمل أن يكون فرعون قد سأل ( بما ) عن الوصف ، لكون رب العالمين عنده مشتركا بين نفسه وبين من دعاه اليهم موسى .

ثالث أظهر من الأولين ، لأن الأمور المتجددة أدل على صانع يحدثها مما له نسوع استمراره ، وعرضه يجنون فرعون وأتباعه بقوله ( ان كنتم تعقلون ) <sup>(١)</sup> تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا " لما نبههم عليه " مرتين " من فساد مسألتهم الحمقاء " وحكمة جوابه .

ولقائل أن يقول : لأم دخل في هذا الوجه لكون ( ما ) للسؤال عن الوصف — كما زعمه المصنف — بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال ، فلو فرض أن ( ما ) للسؤال عن الجنس فقط كانت هذه القضية باقية على حالها .

لا يقال : ان جوابه بالوصف مبني على أنه حمل كلمة ( ما ) على السؤال عن الوصف؟ لانا نقول : بل مبناه على التخطئة في السؤال ، والتنبية " على النظر المؤدى الى الصلح ٣٢١ بحقيقته المتأخرة عن ( سائر ) <sup>(٢)</sup> حقائق المكات " — كما ذكره ، .

الوجه الثاني : أن يكون فرعون قد سأل بما عن خصوصية ذاته ، كأنه قال : أى شئ هو ؟ على الاطلاق ، تفتيشا عن حقيقته الخاصة به أى ؟ فأجاب موسى بالوصف تنبيهها على أن خصوصية تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لاسبيل الى معرفتها ، انما الذى اليه سبيل هو معرفته بصفاته ، استدلالا بأفعاله .

وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذى لم يتعرض له المصنف ظاهر — أيضا — ولا يخفى أن جعل هذا الوجه مبنيًا على اشتراك ما بين معنييه أولى ،

الوجه الثالث : ما أمار اليه بقوله " ويحتمل . . . الخ " وهو الذى مال اليه العلامة <sup>(٣)</sup> حيث قال : والذى يليق بحال فرعون — يعنى ادعائه للرهبوية — ويدل عليه الكلام أيضا أن يكون سؤاله هذا انكارا لأن يكون للعالمين رب سواه ، فلما نسب موسى للرهبوية

(١) من الآية ٢٨ سورة الشعراء (٢) ليست فى " أ "

(٣) أى الرمحشري : انظر الكشاف ج ٣ ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

فى قوله ( انا رسول رب العالمين ) لجبهله وفرط عتوه ، وتسويل نفسه الشيطانية له ذلك الضلال الشنيع ، من ادعاء الربوبية وارتكاب أن يقول : ( انا ربكم الأعلى ) بنفخ الشيطان فى خيشومه بتسليم أولئك البهائم له اياها ، واذعانهم له بذلك وتلقيبهم اياه برب العالمين ، وشهرته فيما بينهم بذلك الى درجات دعت السحرة اذ عرفوا الحق وخروا سجدا لله ونالوا : ( آمنا برب العالمين ) الى أن يعقبوه بقولهم ( رب موسى وهارون ) نفيا لاتباعهم أن يعنوا فرعون ، وأن يكون ذلك السؤال من فرعون على طماعية أن يجرى موسى فى جوابه على نهج حاضريه ، لو كانوا المسؤولين فى وجهه بدله ، نيجعله المخلص لجبهله بحال موسى .

الى غيره عجب ثومه من جوابه ، فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى ثوبه وطنز<sup>(١)</sup> به ، حيث سماه رسولهم ، فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب وقال : ( لئن اتخذت الها غيرى<sup>(٢)</sup> ) قال :<sup>(٣)</sup> وبهذا يدل على صحة هذا الوجه الآخر .

قوله " أن يكون فرعون قد سأل بما عن الوصف " ، لما كان مقصوده أن يعترف موسى بربوبيته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من أوصافه المخصوصة به - لا عن الجنس - ، قوله " لكون رب العالمين عنده مشتركا " وذلك اما لأنه - مع ادعائه الربوبية لنفسه - كان معترفا بربوبيته تعالى ، واما لأنه بنى الأمر على زعم الخصم وتسليم قوله ، والظاهر أنه لما سمع اطلاق ( رب العالمين )<sup>(٤)</sup> فى قول موسى على غيره ، سأل عن وصف رب العالمين طامعا فى تعيين موسى اياه ، ولا حاجة فى ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده - حقيقة أو تسليما - قوله " لجبهله " متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل : التريين ، " ونفخ الشيطان فى خيشومه " - أى فى أقصى أنفه - القاء الباطل فى دماغه ، وتصويره فى خياله ، والباء فى " بتسليم " متعلق بالنفخ ، وضمير " له " لفرعون ، و " اياها " للربوبية ، والاذعان : هو الانقياد " والاعتراف بذلك " أى بكونه ربا ، " الى أن يعقبوه " أى يذكروا عقيبهم ، أى عقيب قولهم ( آمنا برب العالمين )<sup>(٥)</sup> بقولهم ( رب موسى وهارون )<sup>(٦)</sup> .

- (١) الطنز : السخيرة ، وهو مولد أو محرب  
(٢) من الآية ٢٩ سورة الشعراء (٣) أى الزمخشري  
(٤) من الآية ١٦ سورة الشعراء (٥) من الآية ٤٧ سورة الشعراء  
(٦) الآية ٤٨ سورة الشعراء

وعدم اطلاعه على علو شأنه ، اذ كان - لك المظالم أول اجتماعه بموسى ، بدليل ما جرى فيه من قوله ( أولو جثتك بشىء مبین \* قال فأت به ان كنت من الصادقين )<sup>(١)</sup> فحين سمع المخلص لم يكنه توجب وعجب ، واستهزأ وجنن ، وتفيهق بما تنبيهق من ( لكسن اتخذت الها غيرى لأجعلنك من المسجونين ) .  
وأما ( من ) فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم ، تقول : من جبريل ؟ بمعنى أبشر عوام ملك أم جنى ؟ وكذا من ابليس ؟ ومن فلان ؟ .

قوله ( وان يكون ذلك السؤال من فرعون ) عطف على قوله " أن يكون فرعون قد سأل " والدعاية بتخفيف اليا - على الطمع ، والضمير فى " جوابه " وحاضره ووجهه " لفرعون ، وفى " بدله " لموسى ، وهو منصوب على أنه ظرف تغذ - رى - بمعنى مكانه - على ما سلف ، قوله " فيجعله " - بالنصب - عطف على " يجرى " أى فيجعل موسى فرعون مخلص جوابه وننتهاه بأن يذكر وصفا مختصا به ، ونيل : أى يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضره مخلصا له من طامن الداعين ، قوله " لجعله " متعلق ٣٢٢ بطماعة ، و " اذ كان " متعلق بجعله ، وضمير " فيه " لذك المظالم الذى حكم عليه بأنه أول مظالم وقع فيها اجتماعه به - يعنى بحد غيبته وهره منه - .

قوله " لم يكنه " - أى لم يكن المخلص فرعون - كما طمع - ونيل : لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين ، أو لم يكن المخلص المخلص ، يقال : تفيهق فسى كلامه ، أى توسع وملا به ناه ، قوله " من المسجونين " (٢) أى من الذين عرف حالهم فسى سجنى ، كان يلقيهم فى مهواة (٣) لا يرى فيها نور ، ولا يسمع صوت الى أن يموتوا ، قال : " وأما من فللسؤال عن الجنس " - المشهور أنه للسؤال عن العارض الشخص لذوى العلم (٤) ، قال : نيل : من جبريل ؟ يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من أنه ملك كذا وكذا ، واذا قيل : من جاءك ؟ يجاب بنحو زيد - مثلا - وقد يستدل على وروده للسؤال عن الجنس بقوله " منهم أنتم ؟ " (٥) حيث وقع الجن فى جوابه ، وفيه بحث : إذ

(١) الآيتان ٣٠ و ٣١ سورة الشعراء (٢) من الآية ٢٩ سورة الشعراء  
(٣) المهوة : الوعدة الصيقة ، والمهوى والمهواة : ما بين الجبلين ونحوه .  
(٤) ونال بذلك الخطيب ، وعاب السكاكى فيما ذهب اليه ، انظر : الايضاح ج ١ ص ١٣٥  
(٥) هذا مأخوذ من بيت ناله : شمر بن الحارث ، والبيت هو : =

ومنه قوله تعالى - حكاية عن فرعون - ( فمن ربكما يا موسى )<sup>(١)</sup> أراد : من مالكه - ومدبر امركما ؟ أملك هو أم جنى أم بشر ؟ منكرا لأن يكون لهما رب سواه ، لادعاء الربوبية لنفسه ، ذائبا في سؤاله هذا الى معنى : ألكما رب سواي ؟ فأجاب موسى بقوله ( ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى ) كأنه قال : نعم لنا رب سواك ، وهو الصانع الذى اذا سلكت الطريق الذى بين بايجاده لما أوجد ، وتقديره اياه على ما ندره ،

الظاهر أن الشاعر ظنهم أناس فسألهم عما يشخصهم فردوا عليه : بأنا من الجن - لامن الانس - الذى ظننتنا منه .

قوله " ومنه فصله عما تقدم ، لأن الاستفهام فيه للإنكار - لا على حقيقته - قوله " الى معنى ألكما رب سواي ؟ " يعنى على طريق الإنكار - أى ليس لكما رب سواي - وعلى هذا لو قال : بلى - بدل نعم - لكان أولى ، قوله " خلقه " أول مفعولى " أعطى " و " كل شىء " ثانيهما - ، أى أعطى خليفته كل شىء يحتاجون اليه ويرتفقون<sup>(٢)</sup> به - وجاز : أن يكون " خلقه " ثانى المفعولين ، فالمعنى : أعطى كل شىء صورته وشكله المدايق للمنفعة المنوطة به ، كما أعطى الصبي الهيدة التى تدل على الأيسار ، والأذن الشكل الذى يوافق الاستماع ، وهكذا الحال فى سائر الأعضاء ، قوله " ثم هدى " <sup>(٣)</sup> أى عرفه كيف يرتفق بما أعطى ، - يعنى : راه تمود أورا بكيفية استعمالات درتحصيل كمالات<sup>(٤)</sup> - وما أحسن هذا الجواب كافيا وشافيا ، وما أخصره ، قوله " وتقديره اياه على ما قدر " يدل على أنه جعل " خلقه " مفعولا ثانيا لأعطى ، قوله " واتبع " عطف على " سلكت فيه " أى فى ذلك الطريق أو السلوك ، و " الخريت " نحو اللوليل الحاذق ، و " لزمت " جواب " اذا سلكت " بكونه " أى يكون ذلك الصانع الذى وصفه ، والوجه

== أتوا نارى فقلت عنون أنستم \* فقالوا الجن قلت عموا ظالما

أنظر : كتاب سيبويه : ج ١ ص ٤٠٢ ، والحيوان : ج ٤ ص ٤٨٢ ، ج ٦ ص ٦٠ ،

وخزانة الادب : ج ٣ ص ٣ ولسان العرب : ج ١٣ ص ٤٢٠ .

(١) من الآية ٤٩ سورة طه

(٢) أى يستعينون به فى قضاء مصالحهم ، وينتفعون .

(٣) من الآية ٥٠ سورة طه ، وما ذكره من معنى فيها مأخوذ من الكشف ج ٣ ص ٥٢ .

(٤) هذا معنى الآية باللغة الفارسية

وأتبعت فيه الخريت الماهر - وهو المفل الهادى عن الضلال - لزمك الاعتراف بكونه ربا ، وأن لارب سواه ، وأن العبادة له - منى ومنك ومن الخلق أجمع - حق لا مدفع له .

وأما ( أى ) فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعصمها ، يقول الناقل عندى ثياب ، فتقول : أى الثياب هى ؟ فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية ، قال تعالى : - حكاية عن سليمان - ( أياكم يأتينى بعرضها ) أى الانسى أم الجنى ؟ ونال - حكاية عن الكفار - ( أى الفريقين خير مقاماً )<sup>(١)</sup> أى أنحن أم أصحاب محمد ؟ .

فى لزوم الاعتراف بكونه ربا : أن النظر والاستدلال بالمصنوعات وأحوالها يؤدى الى العلم بوجود صانع قديم ، متصف بصفات الكمال ، منزّه<sup>(٢)</sup> عن سمات النقصان متوحد فى ذاته ، متفرد فى صفاته ، فوجب أن يكون هو الرب وحده ، وأن يكون العبادة من الكل حقا له - دون غيره - ، وفى وصف النمل " بالهادى عن الضلال " تنبيه على أن الضلالة إنما تنشأ من اتباع التقليد ، وشواوب<sup>(٣)</sup> الاوهام .

قوله " أحد المتشاركين " اكتفى فيه بأقل<sup>(٤)</sup> ما يتصور من التشارك - أعنى الاثنين ٣٢٣ - وأراد : أحد الشيعتين المتشاركين ، أو الاشياء المشاركة فى أمر - هو مضمون ما أعزف اليه أى - وإنما وصف الأمر بعمومه للمتشاركين تأكيداً للتشارك ، وزيادة إيضاح<sup>(٥)</sup> ، قوله " فتطلب منه " أى من ذلك الناقل " وصفا يميزنا " أى يميز تلك الثياب " عندك عما يشاركها فى الثوبية " وذلك الوصف المميز - ككونها كنانا ، أو نطننا ، أو حريرا - الى غير ذلك من الأوصاف المميزة فى متعارف الناس ، قوله " أياكم يأتينى " <sup>(٦)</sup> هذا سؤال عما يميز أحد المتشاركين فى الحضور ، ولما كان المخاطبون - هناك - منحصرين فى الثقلين آل معنى السؤال الى ما ذكره بقوله : " أى الانسى أم الجنى ؟ "

(١) من الآية ٧٣ سورة مريم (٢) فى ( أ ) المتنزه  
(٣) وهى الاقذار والادناس ، والمراد - هنا - الخلط بين الامور  
(٤) فى " أ " بأول (٥) فى " أ " للإيضاح  
(٦) من الآية ٣٨ سورة النمل

وأما (كم) فللسؤال عن العدد ، اذا قلت : كم درهما لك ؟ وكم رجلا رأيت ؟ فكأنك قلت : بأعشرون أم ثلاثون ؟ أم كذا أم كذا ؟ وتنول : كم درهمك ؟ وكم مالك ؟ أى كم دانقا ؟ وكم ديناراً ؟ وكم ثوبك ؟ أى كم شبرا وكم ذراعاً ؟ وكم زيدا ماكث ؟ أى كم يوماً أو كم شهراً ؟ وكم رأيته ؟ أى كم مرة ؟ وكم سرت ؟ أى كم فرسخاً ؟ أو كم يوماً ؟ قال عز وجل ( قال فاكل منهم كم لبثتم ) أى كم يوماً ، أو كم ساعة ؟ (و قال كم لبثتم فى الارض عدد سنين ) وقال تعالى ( سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة )

ولم يرد به : أن ( أيا ) سؤال عن ذوى العلم ( كمن ) ألا يرى كيف نكر الجنس نفسى تفسير ( من ) ؟ وذكر فيما لأجناس الثلاثة فقال : " بمعنى : أبشروهم ؟ أم ملك ؟ أم جنى ؟ " وعرفه فى تفسير ( أى ) - ههنا - واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلاثة ، على أن ما صرح به أولاً من معنى أى يدفع توهم هذه الارادة قطعا .

قوله " فكأنك قلت : أعشرون أم ثلاثون ؟ " فيه اشارة الى أن (كم الاستفهامية) محمولة على العدد الوسط - فى حكم نصب المميز وافراده - وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب للثانى : أعشرين أم ثلاثين ؟ قوله " وتنول : كم درهمك ٠٠٠ الخ " تنبيه على أن مميزكم يحذف كثيراً ، ويندر ما يناسب المقام ، ونوله " قال عز وجل : قال فاكل منهم كم لبثتم " <sup>(١)</sup> يعنى قال تعالى فى قصة أصحاب الكهف ، والمميز محذوف على ما ندره - وقوله " و - قال كم لبثتم فى الارض عدد سنين " <sup>(٢)</sup> هذا فى حق أهل النار فى سورة المؤمنين ، والمميز - ههنا - مذكور - أعنى ( عدد سنين ) - .

والظاهر : أن كلمة ( قال ) - هذه من كلام المصنف عطفاً على " قال عز وجل " ويحتمل أن يكون من كلامه تعالى - عطفاً على ( قال فاكل منهم ) فان الآية فى مصاحف الكوفية ( قال كم لبثتم ) <sup>(٣)</sup> والمستتر فى ( قال ) لله ، أو للمأثور بسؤالهم من الملائكة ، ونفى مصاحف الحرمين والبصرة والشام : ( قل كم لبثتم ) والخطاب للملك ، أو لبعض رؤساء أهل النار ، وهكذا الخلاف فيما بعدها - أعنى قوله ( قال ان لبثتم الا قليلا ) <sup>(٤)</sup> قوله ( سل بنى اسرائيل كم آتيناهم ) <sup>(٥)</sup> هذا السؤال للتفريع ، والاستفهام وللتفريع <sup>(٦)</sup> ،

(١) من الآية ١٩ سورة الكهف (٢) من الآية ١١٢ سورة المؤمنين

(٣) انظر : كتاب المصاحف ٤٠ ، ٤٩ - والكشاف : ج ٣ ص ١٦٢

(٤) من الآية ١١٤ سورة المؤمنين (٥) من الآية ٢١١ سورة البقرة

(٦) وفى الكشاف : أن كم تحتمل الخبرية والاستفهامية ، والاستفهام للتفريع ج ١ ص ١٩٢



ومنه قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جريسر وخالفة \* فدعاء\* ند حلبت على عشاري  
فبين روى بنصب المميز ، وأما كيف فللسؤال عن الحال ، اذا قيل : كيف زيد ؟ فجوابه  
صحيح أو سقيم أو شغل ، أو فارغ ، أو شج ، أو جذلان ، ينتظم الاحوال كلها .  
وأما (أين) فللسؤال عن المكان ، اذا قيل : أين زيد ؟ فجوابه : في الدار أو في  
المسجد أو في السوق ، ينتظم الاماكن كلها ، وأما (أنى) فتستعمل تارة بمعنى كيف

و "من آية" مميزكم " ، قيل : اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعدد زيد في مميزه  
لفظة من دفعا للالتباس بها المنحول به <sup>(١)</sup> ، ولم يسمح زيادتها في غير مواضع هذا الفعل  
قوله " نimen يروى بنصب المميز " يعني بنصب عمة ، اذ حينئذ يتعين أن (كم) استفهامية  
مرفوعة المحل على الابتداء ، وعلى رواية جر عمة ، تكون (كم) خبرية مرفوعة المحل  
على الابتداء . أيضا — وأما على رواية رفع عمة (نكم) اما استفهامية ، أو خبرية — أى  
كم مرة ؟ أو كم حلبة ؟ — بالنصب أو بالجر — وعمة مبتدأ ، لكونها نكرة موصوفة ،  
وكلمة (كم) اما ظرف ، أو مصدر معمول لخبر المبتدأ — أعني حلبة — تد على المبتدأ  
والخبر معا ، على طريقة قولك : يوم الجمعة أو ضربا شديدا اضر <sup>(٢)</sup> ، ومثل ذلك  
لا يبعد فصلابين المائل ومعموله بالاجنبى ، قوله " وخالفة " هى تابعة لعمه فسى  
أحوالها الثلاث ، يقال : رجل افدع ، أى معوج الرسغ من اليد أو الرجل ، وامرأة  
فدعاء <sup>(٣)</sup> .

قوله "وأما كيف فللسؤال عن الحال " أى عن وصف الشئ . وهيئته التى يكون عليها ،  
فان كيف فى حكم الظرف — بمعنى فى أى حال ؟ — فتارة تكون فى محل الرفع على الخبرية  
— كما فى قولك " كيف زيد ؟ " وأخرى فى محل النصب على الحالية — كما فى قولك :  
كيف جئت ؟ — قوله " أو شج " هو فعل من شجى على وزن : حزن ومعناه ، والجذلان

(١) وبهذا قال سعد الدين — أيضا — انظر : المطول ص ٢٣٤

(٢) فى "ج" أو ضربا شديدا زيد ضرب .

(٣) والبست من (الكامل) ويروى : كم خالفة لك . . . الخ وهو يعير جريرا بأن عماته

وخالاته يحملن بالرعى ، وهو من عمل الرجال خاصة ، ديوان الفرزدق : جـ ٢

قال تعالى ( فأتوا حرثكم أنى شئتم ) — أى كيف شئتم — وأخرى بمعنى من أين قال تعالى ( أنى لك هذا )<sup>(١)</sup> أى من أين ؟ وأما ( متى وأيان ) فهما للسؤال عن الزمان ، إذا قيل : متى جئت ؟ أو أيان جئت ؟ قيل : يوم الجمعة ، أو يوم الخميس أو شهر كذا ، أو سنكذا ، وعن على بن عيسى الرضى — رحمه الله عليه ، إمام اثنية بفسداد فى علم النحو : — أن ( أيان ) تستعمل فى مواضع التخييم — كقوله — عز قاذلا — ( يسأل أيان يوم القيامة ) — ( يسألون أيان يوم الدين ) .  
واعلم أن هذه الكلمات كثيرا ما يتولد منها أمثال ماسبق من المعانى بمعونة قرائن الاحوال ، فيقال : ما هذا ؟ ومن هذا ؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير ، وبألى ؟

من الجدل — بمعنى الفرج — قوله " ينتظم الأحوال كلها " أى لا يختص ببعض دون بعض — بل يعمها جميعا — وقد مر أن كيف يسأل بها عن الاحوال والصفات التى لها نوع استمراره قال الله تعالى " فأتوا حرثكم أنى شئتم " (٢) كانت اليهود يزعمون أن من جامع امرأته مجيبة من دبرها فى قبلها كان الولد أحول ، فنزلت الآية ردا لهم (٣) ، أى فأتوا حرثكم كيف شئتم ، وعلى أى وضع أردتم بعد أن يكون الماتى موضع الحرث — وهو القبل — ، قوله " أى من أين لك " ذهب بعضهم الى أن كلمة ( أنى ) وحدها بمعنى من أين ؟ ( وآخرون الى أنها بمعنى أين ) (٤) ومن مقدرة ، قوله " وأخرى " — أى وتستعمل أخرى بمعنى من أين ؟ — بتناول المذهبين ، ومعنى : أيان يوم القيامة (٥) — أيان يوم الدين (٦) أيان ونوعه ؟ فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث .

قال : " واعلم أن هذه الكلمات " — يريد أن هذه الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام " كثيرا ما يتولد منها " بمعونة قرائن الاحوال امثال ماسبق من المعانى المتولدة من حرفى الاستفهام — أعنى الحمزة وهل — وذلك اذا امتنع اجراؤها — أيضا — على حقيقة الاستفهام ، فيحصل حينئذ على ما يناسب المقام .

- |                               |                                |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) من الآية ٣٢ سورة آل عمران | (٢) من الآية ٢٢٣ سورة البقرة   |
| (٣) انظر الكشف : ج ١ ص ٢٠٢    | (٤) ما بين القوسين ساقط من " أ |
| (٥) من الآية ٦ سورة القيامة   | (٦) من الآية ١٢ سورة الذاريات  |

للتعجب ، قال تعالى - حكاية عن سليمان - ( مالى لا أرى الهدد ) وأى رجل هو ؟ للتعجب ، وأيا رجل ؟ وكم دعوتك ؟ للاستبطاء ، وكم تدعونى ، للانكار ، وكم أحلم ؟ للتهديد ، وكيف تؤذى أباك ؟ للانكار والتعجب والتوبيخ ، وعليه قوله تعالى ( كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ) بمعنى التعجب ، ووجه تحقيق ذلك :

قوله " فيقال : ما هذا ؟ ومن هذا ؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير " ، لا يخفى عليك أن كون التحقير مستثادا من اسم الإشارة - فيما ذكر من المثال - لا ينافى استفادته من الاستفهام وأيضا و " مالى لا أرى الهدد " <sup>(١)</sup> يفيد التعجب ، ومن حيث أنه كان على وصف يستبعد معه عدم رؤيته للهدد ، وفى الكشف : " أنه قال مالى لا أرى الهدد ؟ على معنى أنه لا يراه ويوحاغر لساتر ستره ، أو غيره ذلك ، ثم لاح له أنه غائب فأغرب هن ذلك وأخذ يقول : أحو غائب ؟ - كأنه يسأل عن صحة ملاح له <sup>(٢)</sup> . ٣٢٥

ويظهر مما ذكره : أنه حمل " مالى " على حقيقة الاستفهام ، وأما كلمة أم فهمى منقطعة على الوجهين معا .

وقوله " كيف تؤذى أباك ؟ للانكار " - أى لانكار الإيذاء - " والتعجب " أى من ارتكابه " والتوبيخ " أى لفاعله ، قوله " وعليه " أى على كما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ ، وقوله " بمعنى التعجب " - أى ملتبسا بمعنى التعجب - حال من المستتر فى " عليه " الراجع الى البتداء ، أو عن المفعول ، وإنما أفرد التعجب بالذكر - مع الاستثناء عنه - لأنه الأصل الذى يتولد عنه الانكار والتوبيخ ، فإما يتعجب منه - لكونه مستبعدا مستقبحا جدا - كان ارتكابه منكرا ، وفاعله موبخا ، ولأنه المحتاج الى التأويل برجوعه الى المباد ، لاستحالة التعجب منه تعالى ، قوله " ووجه تحقيق ذلك " أى تحقيق ورود قوله تعالى ( كيف تكفرون بالله ) <sup>(٣)</sup> على ما ذكر من المعانى .

وملخص ما حققه : أن كيف للسؤال عن الأحوال مطلقا ، إلا أنه اذا دخل على فعل كان سؤالا عن الأحوال التى يكون لذلك الفعل مزيد اختصاص بها - كنولك : كيف جيئت ؟ أى راكبا أم ماشيا - ولا شك أن للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالصانع وبالجهل به ، ألا يرى

(٢) الكشف : ج ٣ ص ٢٨٢

(١) من الآية ٢٠ سورة النمل

(٣) من الآية ٢٨ سورة البقرة

هو أن الكفار في حين صدور الكفر منهم لا بد من أن يكونوا على إحدى الحالين إما عالمين بالله ، وإما جاهلين به فلا ثالثة ، فإذا قيل لهم : ( كيف تكفرون بالله ) — وقد علمت أن كيف للسؤال عن الحال ، وللكفر مزيد اختصاص بالعلم بالصانع وبالجهل به — انساق الى ذلك فأناد : أفنى حال العلم بالله تكفرون ؟ أم فى حال الجهل به ؟ ثم إذا نيد ( كيف تكفرون بالله ) بقوله ( وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ) صار المعنى كيف تكفرون بالله والحال حال علم بهذه القصة ؟ — وهى ان كنتم أمواتا — فصرتم أحياء ، وسيكون كذا وكذا — صير الكفر أبعد شئ عن الحائل ،

أنه ينقسم باعتبارهما فيقال : كافر معاند وكافر جاهل ؟ فإذا قيل ( كيف تكفرون بالله ) كان المعنى : أفنى حال العلم بالله تكفرون أم فى حال الجهل به ؟ ثم لما قيد ( كيف تكفرون بالله ) بقوله ( وكنتم أمواتا ) — على معنى كيف تكفرون وأنتم عالمون بفصحتكم هذه ؟ — انتفى حال الجهل بالله أيضا وتعين حال العلم به ، لأن العلم بهذه القصة يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال ، منزه عن النقصان ، وصار المعنى : فى أى حال تكفرون ؟ حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ، ولا شك : أن هذا العلم صارفت قوى للحائل عن الكفر بالصانع ، وصدور الفعل عن الفساد — مع الصارف القوى — مثلثة تمجيب وتمجيب وانكار وتوبيخ ، فصح أن يكون قوله " كيف تكفرون " <sup>(١)</sup> الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعانى ، قوله " فى حين صدور الكفر " ظرف لمعنى النفى فى " لا بد " و " إما عالمين " بدل من الظرف الواقع خبر " أن يكونوا " وقوله " انساق " جواب " فإذا قيل " أى انساق السؤال " الى ذلك " أى الى كونهم " إما عالمين بالله ، وإما جاهلين به " .

قوله " والحال حال علم بهذه القصة " إشارة الى أن قوله " وكنتم " الخ " فى موقع الحال ، فليست هذه الواو داخلة على " كنتم أمواتا " حتى يجب تقدير قد قبل على مجموع ما ذكر الى ( ترجعون ) — أى كيف تكفرون بالله وفصحتكم أنكم كنتم أمواتا — أى نطفة فى أصلاب آبائكم — فجعلكم أحياء ، ثم يميتكم بعد الحياة ، ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ، ولما كان بعض هذه القصة ما غيا وبعضها مستقبلا ، وجب التأويل بالعلم ٣٢٦ بها لأنه المتعارن لعامل الحال — أعنى تكفرون — وانما جعل الأحياء الثانى والرجوع

(١) من الآية ٢٨ سورة البقرة

(٢) ما ذكره من معنى ، من الكشف بتصرف ، انظر ج ١ ص ٩١

فصار وجوده منه مظنة التعجب ، ووجه بعده ، هو أن هذه الحالة تأبى أن لا يكون للمائل علم بأن له صانعا قادرا ، عالما ، حيا ، سميعا بصيرا ، موجودا غنيا في جميع ذلك عن سواه ، قديما غير جسم ولا عرض ، حكيما خالقا منعما ، مكلفا مرسلًا للرسول ، باعثا ميثيا معانبا ، وعلمه بأن له هذا الصانع يأبى أن يكفر ، وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ ، فصح أن يكون قوله تعالى ( كيف تكفرون ٠٠٠ الخ الآية تعجبا وتعجيبا ، وانكارا وتوبيخا ، وكذلك قال : أين مفيثك ؟ للتوبيخ والتفريح والانكار حال تذليل المخاطب ، قال تعالى ( أين شركائى الذين كنتم تزعمون ) توبيخا للمخاطبين وتثريعا لهم ، لكونه سؤالا في وثبت الحاجة الى الاغاثة عن كان يدعى له أنه يغيث ، وقال ( فأين تذهبون )<sup>(١)</sup> للتوبيه

اليه للحساب معلومين لهم ، بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر فى الادلة الواضحة الموصلة اليهما<sup>(٢)</sup> ، قوله " صير الكفر " جواب " اذ نيد " والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد ، وقوله " عن سواه " أى عن غيره ، وقوله " هو أن هذه الحالة " أى حالة العلم بهذه القصة ، قوله " تعجبا وتعجيبا " ذكر التعجيب - شهما - لأنه ما يتولد منه التعجب أيضا .

فان قلت : كيف للسؤال عن الحال ، فاذا استعمل فى الانكار كان انكارا للحال - لا للفعل - الذى هو الكفر - مثلا - ؟

قلت : حال الكفر رديفة وتابعة ، فاذا أنكر كان أنكارا لذات الكفر على طريقة الكناية ، وذلك أقوى لانكاره<sup>(٣)</sup> .

قوله " للتوبيخ والتفريح والانكار " أراد به الانكار بمعنى النفي - أى لا مفيث لك - وقوله " حال تذليل المخاطب " - أى اهانت - ظرف ليقال ، قوله " لكونه سؤالا " يعنى أن قوله ( أين شركائى الذين كنتم تزعمون )<sup>(٤)</sup> كان " توبيخا للمخاطبين وتثريعا لهم لكونه سؤالا فى وقت الحاجة الى الاغاثة عن كان يدعى له أنه يغيث " .

(١) الآية ٢٦ سورة التكويد

(٢) ما ذكره من حنى ، من الكشف بتصرف ، انظر ج ١ ص ٩١

(٣) ما ذكره من السؤال والجواب ، مأخوذ من الكشف بتصرف فى العبارة ، ج ١ ص ٩١

(٤) من الآية ٦٢ والآية ٧٤ سورة النصص . وانظر : الكشف ج ٣ ص ٣٣٨ و ٣٣٥

على الضلال ، ويقال : أنى تعتمد على خائن ؟ للتعجب والتعجب والانكار ، قال الله تعالى ( فأنى تؤفكون ) انكارا وتوبيخا ، وقال ( أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ) استبعادا لذكرهم ، ويقال : متى قلت هذا ؟ للجحد والانكار ، ومتى تصلح شأنى ؟ للاستبطاء ، وقد عرفت الطريق فراجع نفسك وإذا سلكتها فاسلكها عن كمال التيقظ لما لفتت فلا تجوز - بعد ما عرفت أن التدعيم يستدعى العلم بحال نفس

أى سؤالا واستغفاما عنه على سبيل الانكار لمكانه ، فيلزم منه انكاره على وجه برهانى ، وقد يتوهم : أن قوله " عن كان " متعلق بالاغاثة .

قوله " أنى تعتمد ؟ " عطف على صيغة الخطاب - أى كيف تعتمد ؟ أو من أين تعتمد ؟ - " فأنى تؤفكون " (١) أى تصرفون ، يقال : أفكه يافكه أفكا - بفتح الهمزة - أى صرفه ، " أنى لهم الذكرى " (٢) أى من أين لهم الذكرى ؟ أو كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة - وهى الدخان - وكيف يفون بما وعده من الايمان عند كشفه ؟ (وقد جاءهم ) ما عواظهم من كشف الدخان - وهو الرسول المبين - بالآيات والمعجزات ، قيل وقع على قريش دخان من السماء حين أخذوا بالهنة بدعائه - عليه السلام - فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه ، فاشدوه الله والرحم ورددوه أن يؤمنوا اذا كشف عنهم ، ثم لم يفوا .

وقيل : عودشان يأتى من السماء قبل يوم القيامة ، وهو من اشرار الساعه (٣) ، و " متى قلت ؟ " هذا جحد للقول وانكار له بانكار زمانه (٤) ، فيكون انكارا له ببينه ، قوله " وقد عرفت الطريق " أى طريق استعمال كلمات الاستغفام فى معانيها الحقيقية وصرفها عنها - بمحمونة القرائن - الى ما يتولد منها من المعانى المناسبة للمقام " فراجع نفسك " فى ذلك ، فان أمكن حملها على حقائقها فذاك ، والا : فاحملها على متولاتها ، وإذا سلكت تلك الطريق " فاسلكها عن كمال التيقظ لما لفتت " أى لما عرفت وفهمته (٥) قوله " ونوعا أو غير ونوع " تمييز " بحال نفس الفعل " وانما قال " حال نفس الفعل " لأن ٣٢٧ مفيدات الفعل غير معلوم .

(١) من الآية ٣ سورة ناطر (٢) من الآية ١٣ سورة الدخان

(٣) هذا مأخوذ من الكشف : ج ٤ ص ٢١٤ - ٢١٥

(٤) انظر دلائل الاعجاز ص ٧٩ (٥) فى " أ " أى لما عرفت وفهمته

الفعل ونوعا أو غير ونوع ، أزيدا غيرت ؟ ساءلا عن حال ونوع الضرب ، ولا أأنت ضربت زيدا ؟ بنية التقديم ، ولا ترض : أزيدا ضربت أم لا ؟ ولا أأنت ضربت زيدا أم لا ؟ بنية التقديم ، ولكن ان شئت أم قفل : أزيدا ضربت أم غيره ، وأأنت ضربت زيدا أم غيرك ، وان أردت بالاستفهام التقرير فاحذه على مثال الاثبات .

---

واعترض : بأن قوله " أو غير ونوع " مستدرك ، لأن التقديم يقتضى العلم بوقوع الفعل - كما مر - ؟

وأجيب : بأنه أشار به الى صورة النفي - كقولك : أنا ما شتمت زيدا - فان المتنازع فيه - ههنا - هو عدم الفعل الذى هو الشتم ، وأن هذا العلم ينسب الى ماذا ؟ فالعلم من الفعل حينئذ عدم ونوعه .

وقد يجاب أيضا : بأن العلم بأحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الآخر ، فإذا علم - مثلا - أن وقوع الفعل حاصل علم أن لا وقوعه ليس يحصل ، فجاز أن يحمل كلامه على التأكيد اذا جعل كلمة " أو " بمعنى الواو ،

قوله " أزيدا ضربت ؟ " مفعول " لا تجوز " و " ساءلا " حال من ناعله ، قوله " عن حال وقوع الضرب " أى عن أنه وقع أم لا ؟ وانما نهى عن ذلك التجوز لأن التقديم يستدعى العلم بوقوع الفعل ، والسؤال عن وقوعه يستدعى عدم العلم به فيتدافعا .

قوله " ولا أأنت ضربت زيدا ؟ بنية التقديم " أى ولا تجوز هذا - أيضا - ساءلا عن وقوع الفعل ، لأن علمة النهى مشتركة بينهما ، وانما قال : " بنية التقديم " احترازا (به) <sup>(١)</sup> عن اجرائه على الظاهر ، إذ لا تخصيص حينئذ فلا تدافع ، ولم يحتج نفسى المفعول أن لا يكون تقديمه لمجرد الاسماء ، لأنه قليل غير ملتفت اليه - بخلاف اجراء أنا عرفت - على ظاهره - فانه كثير يساوى اعتبار التخصيص ، قوله : " ولا ترض أزيدا ضربت أم لا ؟ " وذلك لأنه لو حمل على المعنى : أم لا ضربت زيدا ؟ أو أم لا ضربت أحدا ؟ كان الشك فى نفس الفعل فيد ائح التقديم قطعاً - مع نوات المعادلة بين أم والهمزة - وان حمل على أن المعنى : أم لا زيدا ضربت بل غيره ؟ كان ركيكا فى الاستعمال ، بعيدا

---

(١) زيادة فى " أ "

فقل — حال تقرير الفعل — أضربت زيدا ؟ أو أتضرب زيدا ؟ ونثل حال تقرير أنسه الضارب — دون عمرو — أنت ضربت زيدا ؟ كما قال تعالى ( أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم )<sup>(١)</sup> أو أن زيدا مضروب : أزيدا ضربت ؟ وإن أردت به الإنكار فانسجه على منوال النفي ، فقل — في إنكار نفي الضرب — أضربت زيدا ؟ أو قل : أزيدا ضربت أم عمرا ؟ فانك إذا أنكرت من يردد الضرب بينهما تولد منه

عن الأفهام ، وكذا الحال في قولك : " أنت ضربت زيدا أم لا ؟ " فانه إن حمل على أم لا ضربه ؟ أو أم لا ضربه أحد ؟ وقع التدافع وعدم المحادلة ، وإن حمل على أم لا أنت ضربه بل غيرك ؟ لزم الركائز ، والبعد ، وإنما قال — ههنا أيضا — بنية التقديم ، لأنه إذا أجرى على ظاهره جاز ، إذ لا تخصيص هناك فلا تدافع .

فان قلت : هناك نوات المحادلة ؟

قلت : إذا دخلت الهمزة وأم على جملتين ، جاز أن يكون احداهما اسمية والأخرى فعلية — على أنك قد عرفت : أن المحادلة أحسن ، وأن تركها حسن — ،

قوله " وإن أردت بالاستفهام التقرير " أراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال : " حال تقرير الفعل — وحال تقرير أنه الضارب " ولو أراد بالتقرير معنى الحمل على الإقرار — كما شاع في الاستعمال — لقال : التقرير بالفعل ، والتقرير بأنه الضارب ، قوله " فاخذه " أمر من حدوث الفعل بالفعل ، وعذاه بعلى لتضيئه معنى القياس والبناء ، قوله " على مثال الاثبات " يحنى اثبات الفعل ، أو قيد من قيوده — كالفاعل والمفعول مثلا — وذلك لأن التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة ، فلا بد أن يكون ٣٢٨ محذوا على مثاله ، فكما إذا أردت اثبات الفعل قلت : ضربت زيدا ، كذلك إذا أردت تقريره قلت : " أضربت زيدا ؟ " وإذا أردت اثبات الفاعل قلت : أنت ضربت زيدا ، وإذا أردت تقريره قلت : أنت ضربت زيدا ؟ وفسر على ذلك حال المفعول وغيره .

قوله " فانسجه على منوال<sup>(٢)</sup> النفي " وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفي ، فكما

(١) من الآية ٦٢ سورة الانبياء ، وجوز الخطيب كون الهمزة فيها على أصلها ، إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه — عليه السلام — هو الذي كسر الأصنام ، الايضاح ج ١ ص ١٣٨ ، وهي عند عبد القاهر للتقرير ، أنظر : دلائل الإعجاز ص ٧٨ .

(٢) المنوال : الخشب الذي يلف عليه الثوب ، ويقال للثوب — إذا استوت اخلاصهم — هم على منوال واحد .



انكار الضرب على وجه برهاني ، ومنه قوله تعالى ( قل الذكـرين حـرم ام الانثـيين ) وفي انكار أنه الضارب : أنت ضربت زيدا ؟ وفي انكار أن زيدا مضروبه : أزيدا ضربت ؟ كما قال تعالى ( قل أغير الله أتخذ وليا ) وقال ( أغير الله تدعون ) ومنه أيضا قوله تعالى

أن أداة النفي تدخل على ما أريد نفيه ، كذلك تدخل أيضا على ما أريد انكاره من الفعل ومفيداته ، قوله " أو قل : أزيدا ضربت أم عمرا ؟ " المثال الأول — أعني أضربت زيدا ؟ — صريح في انكار الفعل ، وهذا المثال كناية عنه ، فانك اذا أنكرت من يـردد المخاطب الضرب بينهما ، ويدعى أنه ضرب أحدهما : " تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني " <sup>(١)</sup> لأن غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق ، فاذا أنكرتهما لم يبق له محل أصلا ، وانتفاء اللزم — الذي هو المحل — يستلزم انتفاء ملزومه — الذي هو الضرب — ومن هذا القبيل قوله تعالى ( قل الذكـرين حـرم ام الانثـيين ) <sup>(٢)</sup> أي لو كان من الله تحريم لكان متعلقا إما بالذكـرين من جنس الضأن والمعز ، وإما بالانثيين منهما ، وإما بما اشتملت عليه أرحام الانثيين ، وكذا الحال في الذكـرين من جنس الأبل والبقر والانثيين منهما ، وما اشتملت عليه أرحامهما .

والمقصود : أنه تعالى لم يحرم شيئا منهما — كما كانوا يزعمونه — فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام ، وأخرى اناثها ، وأخرى أولادها — كيف كانت — ذكورا أو إناثا أو مختلطة ، وينسبون ذلك التحريم إلى الله تعالى ، فرد عليهم بأنك — محال التحريم <sup>(٣)</sup> ، ومعنى قوله ( أغير الله أتخذ وليا ) <sup>(٤)</sup> انكار اتخاذ غيره وإثبات اتخاذ وليا ، كما أن معنى قوله ( أغير الله تدعون ) <sup>(٥)</sup> انكار دعائهم غيره عند إصابة الضر وإثبات دعائهم إياه عندها ، كما صرح به في قوله ( بل إياه تدعون ) <sup>(٦)</sup> قوله " ومنه أيضا " فصل عما قبله ، لاحتماله أن يقدّر الفعل المخذوف متقدما ، فيكون انكسارا للفعل — لا للمفعول — إلا أن مسان الكلام دل على أنهم أنكروا أن يتبعوا واحدا من جنسهم ، وطلبوا أن يكون متبوعهم من جنس الماشكة ، فوجب أن يقدّر الفعل مؤخرا ، ليعود الانكار إلى المفعول ، وإنا نألو ( منا ) لأن الاتباع منهم حينئذ أبعد

(١) انظر : دلائل الإعجاز ص ٧٩ (٢) من الآية ١٤٣ سورة الانعام

(٣) هذا مأخوذ من التشاف بتصريف في العبارة ، انظر : ج ٢ ص ٥٨ .

(٤) من الآية ١٤ سورة الانعام (٥) من الآية ٤٠ سورة الانعام

(٦) من الآية ٤١ سورة الانعام

(أبشرا منا واحدا نتبعه) فتذكر ولا تغفل عن التفاوت بين الانكار للتوحيخ ، على معنى لم كان ؟ أو لم يكون ؟ - كفولك : أعصيت ربك ؟ أو أتعصى ربك ؟ - وبين الانكار للتكذيب ، على معنى لم يكن ، أو لا يكون - كفوله تعالى (ألقصافكم ربكم بالبنين) وقوله (أصطفى البنات على البنين) وقوله (أنزلنكموها) - وإياك أن يسزل عن خاطرك التفصيل الذى سبق - فى نحو : أنا غريت ، وأنت ضربت ، وهو ضرب ، من احتمال الابتداء ، واحتمال التنديم ، وتفاوت المعنى فى الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى (الله أذن لكم) على التنديم ، فليس المراد : أن الاذن ينكر من الله دون غيره ، ولكن أحمله على الابتداء ، مراداً منه تفويح حكم الانكار .

وقالوا (واحدا) استبعادا لاتباع الأئمة الكثيرين واحدا ، أو أرادوا أنه واحد من أئمتهم ليس بأفضلهم (١).

قوله " فتذكر " متعلق بما قبله - أعنى قوله (أبشرا منا) (٢) - إشارة الى ذلك الاحتمال ، وقوله " لا تغفل " متعلق بما بعده ، والمقصود : التنبيه على تفاوت الانكار نانه قد يكون الانكار للتوحيخ ، على معنى لم كان هذا الشئ ؟ فى الزمان الماضى - أى ما كان ينبغى أن يقع - كفولك : أعصيت ربك ؟ أو على معنى " لم يكون ؟ " فى الحال أو فى الاستقبال ، - أى لا ينبغى أن يكون وانما ، أو أن يقع - نحو : " أتعصى ربك ؟ " وقد يكون الانكار للتكذيب " على معنى لم يكن " فى الماضى " كفوله تعالى " ألقصافكم " (٣) وقوله " أصفى " (٤) ، أى لم يكن الاصفاء والاصطفا ، أو على معنى ليس - فى الحال - أو لا يكون - فى الاستقبال - كفوله تعالى " أنزلنكموها " أى لا نزلنكم ولا نفرمكم على قبول البينة والاعتداء بها ( وأنتم لها كارهون ) (٥) قوله " وإياك أن يسزل عن خاطرك التفصيل الذى سبق " لا يخفى عليك أن ذلك التفصيل يقتضى أن يحمل نحو أرجل ضرب ؟ على انكار الفاعل فقط ، ونحو أنت ضربت ؟ على انكار الفعل تارة ، وعلى انكار الفاعل أخرى ، ونحو أزيد ضرب ؟ على انكار الفعل فقط ، ثم ان قوله " فلا يحمل نحو قوله : الله أذن " (٦) . الخ يدل على أنه يجوز اعتبار التنديم فى نحو : (الله

- (١) هذا مأخوذ من الكشاف : ج ٤ ص ٣٤٧ ، ٣٤٨  
(٢) من الآية ٢٤ سورة القمر (٣) من الآية ٤٠ سورة الاسراء  
(٤) من الآية ١٥٣ سورة الصافات (٥) من الآية ٢٨ سورة هود  
(٦) من الآية ٥٩ سورة يونس

وانظم فى هذا السلك قوله تعالى ( أفأنت تتركه الناس ) وقوله تعالى ( أفأنت تسمع الصم أو تهدى العمى ) وقوله ( أنهم يقسمون رحمة ربك ) وما جرى مجراه

أذن ( إلا أنه لا يناسب المقام " إذ ليس المراد : أن الاذن يفكر من الله - دون غيره - " وذلك مناف لما تقدم من أن نحو زيد عرف حقه أن يحمل على وجه تقوى الحكم - دون التخصيص - واعتذر عن ذلك تارة : بأنه أراد أن فى الآية مانعا آخر سوى ما تقدم ، وأخرى : بأنه بنى كلامه - ههنا - على مذهب من يجوز اعتبار التنديم وإفادة الاختصاص فى المظهر المحرف أيضا - كالشيخين : عبد القاسم<sup>(١)</sup> وجار الله - فهو بالحقيقة اعتراض على ما فى الكشف من أن هذه الآية من قبيل ( أغير الله أتخذ وليا )<sup>(٢)</sup> فى كون الانكار واجعا الى ما يلى الهمزة - لا الى الفعل - فوله " مراد منه " حال من مفعول " أحمله " الراجع الى نحو ( آله أذن ) ، وفى ثوله " تقوية حكم الانكار " تنبيه على أن الكلام المشتمل على التقوى اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تأييد الانكار - لا انكار التأكيد - ، كما أن مثل ثوله ( وما غم بمؤمنين )<sup>(٣)</sup> لتأكيد النفي - لا لنفي التأكيد - .

قوله " وانظم فى هذا السلك " أى سلك نحو قوله " آله أذن )<sup>(٤)</sup> وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار - دون التنديم - ، وهذا ظاهر فى ثوله ( أفأنت تتركه الناس )<sup>(٥)</sup> - أفأنت تسمع الصم )<sup>(٦)</sup> إذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب - لا انكار كونه هو الفاعل - مع تقرير<sup>(٧)</sup> أصل الفعل ، وأما ثوله ( أنهم يقسمون )<sup>(٨)</sup> ، فالظاهر منه قصد التخصيص رد القولهم ( لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم )<sup>(٩)</sup> وانكار الآن يكونوا هم الدبرين لأمر النبوة ، والمتولين لقسمة رحمة الله<sup>(١٠)</sup> ألا يرى كيف عقبه بقوله ( نحن نسمنا بينهم ) ؟ وكأن المصنف نظر الى أن المخاطب لم يعتقد أنهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتأمل .

- (١) انظر دلائل الاعجاز ص ٢٩ ، ٨٦
- (٢) من الآية ١٤ سورة الانعام ، وانظر الكشف : ج ٢ ص ٢٧٧
- (٣) من الآية ٨ سورة البقرة (٤) من الآية ٥٩ سورة يونس
- (٥) من الآية ٩٩ سورة يونس (٦) من الآية ٤٠ سورة الزخرف
- (٧) هكذا فى الأصل ، وفى بقية النسخ : مع تقرير
- (٨) من الآية ٣٢ سورة الزخرف (٩) من الآية ٣١ سورة الزخرف
- (١٠) والى هذا ذهب عبد القاسم ، دلائل الاعجاز ص ٨٣

وان قد عرفت أن هذه الكلمات للاستفهام ، وعرفت أن الاستفهام طلب ، وليس يخفى أن الطلب انما يكون لما يهمك ويهنيك شأنه — لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة — ، وتند سبق : أن كون الشيء مهما جهة مستدعية لتقديمه في الكلام ، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام

واعلم : أن أمثال ذلك مما يختلف بانتضاء المقام وتفاوت الافهام ، ولا حرج فيها اذا لم يخرج عن <sup>(١)</sup> سنن القواعد ، وأن ما يقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على آخرين ،

فان قلت : تفوية حكم الانكار أو التفرير أمر معقول ، فما معنى تنويع الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك : أنت ضريت ؟ محمولا على الابتداء ؟ .

قلت : كان المتكلم تخايل له ضرره فاستفهم عن تحققه وتفرره ، ألا يرى الى كثرة التأكيدات في قوله ( أئنك لآنت يوسف ) <sup>(٢)</sup> — لظهور العلامات المخيلة — كما يبرشسد اليه جوابه — عليه السلام — بقوله ( أنا يوسف وهذا أخى ) <sup>(٣)</sup> .

قوله " وان قد عرفت " هذا بيان لما وعد — في بحث تقديم المسند اليه من أن تضمن الاستفهام يقتضى صدور الكلام — الا أن ما ذكره لا يفي بما وعد — لأنه يدل على أن المستفهم ، الذى هو المطلوب أهم ( — لا على أن الطلب أهم ) <sup>(٣)</sup> فيجب حينئذ أن يقدم المطلوب على أداة الاستفهام .

فان قلت : المطلوب بالطلب ، والطلب بالأداة فيجب تقديمها ؟

قلت : الأهم الذى ذكره هو ذات المطلوب ، — لصفة كونه مطلوبا — ، لا يقال : نحن نقول أن الطلب أهم من عدمه ، والا لم يصدر عنه ، فكذا أداته ؟ لاننا نقول : هذا منقوض بالخبر ، ان لا بد أن يكون أهم من عدمه ، والا لم يصدر عنه قطما ، — كما أن ما ذكره المصنف منقوض بالأمر والنهى — والنول : بأن الاستفهام للحصول الذهني ، الذى عواشتغال أشرف الاجزاء وانتقاه بالصور الادراكية ، — بخلاف

(١) السنن : الطريق ، يقال : فلان استفهام على سنن واحد ، وامض على سننك

(٢) من الآية ٩٠ سورة يوسف (٣) ساقط من " أ " .

ووجوب التفديم في نحو كيف زيد ؟ وأين عمرو ؟ ومتى الجواب ؟ وما شاكل ذلك .

الأمر والنهي — فأنهما للحصول الخارجى ، فليسا فى تلك المرتبة من الأهمية ، مما لا يلتفت إليه فى الأمور الحرفية ، فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالأمر والنهي على الأهم فى متعارف أسبل اللغة .

قوله " فلا يعجبك " صيغة غائب — من التعجيب — وناعله " لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام " ( أى لسوقها بصدر الكلام ) <sup>(١)</sup> وعدم مفارقتها إياه .

والصواب فى الاستدلال : أن يتمسك بما عواشهر فى كلامهم ، من أن كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع ، فوجب تفديمها ليحل — من أول الأمر — نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه .

قوله " ووجوب التفديم " عطف على لزوم ، يجرى مجرى التفسير ، وخص بالذكر هذه الظروف المفردة بالجملة — على الأصح — كيلا <sup>(٢)</sup> يتوهم أن صدارتها فى جملتها كافية فلا يجب تفديمها على ما وقعت على خبرا عنه ، وانما وجب ذلك لأنها فى صور المفردات وكذا الحال فى : أنى وأيان ، لأنها فى معناها وصورتها ، ولعل السر فى وجوب تفديمها : أن الاستفهام — فى مثل " أين زيد ؟ " — متوجه الى النسبة بين زيد والحصول فى مكان مخصوص على الإطلاق ، سواء تدر الظرف بالاسم أو بالفعل ، فيجب أن يقع " أين " فى صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التى توجه اليها الاستفهام ، كأنه قيل : أفى الدار زيد أم فى السوق ؟ — بخلاف قولك : زيد أين هو ؟ — فان الاستفهام — ههنا — عن النسبة فى الجملة الواقعة خبرا عن زيد ، فيحتاج — ههنا — الى تندير القول ، لأن الجملة الطلبية وقعت خبرا للمبتدأ ، فلا بد أن يلاحظ فيها ما يجعلها حالا من أحواله — على ما تحققت — ولا حاجة اليه فى مثل : أين زيد ؟

(١) ما بين القوسين زيادة فى " أ " .

(٢) فى " أ " لا .

.....

لأن الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد ، فلم يفتح فيه جملة طلبية  
خبرا للمبتدأ حقيقة ، فتأمل ولا تنغل ، قوله " وما شاكل ذلك " يتناول سائر كلمات  
الاستفهام — حروفا كانت أو أسماء — .

فان قلت : قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام — كقولم : بمن  
مررت ؟ و غلام من ضربت ؟ — فتبطل صدارتها ؟ .

قلت : لا تبطل ، وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف  
والمضاف اليه حتى كأنها شيء واحد ، ولذلك يفدر الاستفهام مقدما على الجار  
والمضاف ، وأما ما روي عن بعض الثقات أنه قال : ماذا ؟ ويكون ماذا ؟ فقد قيل :  
ان ماذا ؟ متعلق بمأخر محذوف يفسره ما تندمه .

\* \* \*

الباب الثالث : فى الأمر ، للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم فى قولك :  
ليفعل ، وصيغ خصوصية - سبق الكلام فى ضبطها فى علم الصرف - وعدة أسماء  
ذكرت فى علم النحو ، والأمر - فى لغة العرب : عبارة عن استعمالها - أعنى استعمال  
نحو لينزل ، وانزل ، وصه - على سبيل الاستعلاء ، وأما أن هذه الصور - التى هى  
من قبيلها - هل هى موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا ؟ فالأظهر أنها

( :: الباب الثالث : فى الأمر :: )

~~~~~

قال : " للأمر حرف واحد " هذا الحرف انما هو فى أمر لغير الفاعل المخاطب  
وقد يستعمل - نادرا - فى أمره أيضا ، وقوله " فى ضبطها " - أى فى ضبط الصيغ -  
إشارة الى أن تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بنواعد فى علم الصرف ، وأما الأسماء المذكورة  
فى علم النحو فسماعية تحتاج الى عدها ، اذ لضابط ( لها )<sup>(١)</sup> الا ما ينسب الى سيبويه  
من أن فعال من الثلاثيات المجردة نياسى<sup>(٢)</sup> ، وقوله " والأمر " يعنى به هذا اللفظ  
المركب من ( أم ر ) وثيده بقوله ( نى لغة العرب ) لأن الأمر فى عرف النحاة : عبارة  
عن الصيغة المخصوصة - كاضرب مثلا - وأما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره ، وبهذا  
المعنى يشتق منه فيقال : أمره ، يأمره ، فهو أمره ، وذلك مأثور ومآله الى ما قيل : من أن  
الأمر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء ، فطلب الفعل بالاشارة - مثلا - على  
سبيل الاستعلاء لا يسمى أمرا حقيقة ، وأورد من أسماء الانفعال مثالين لما أشرنا اليه  
من أن نحو : نزال قياس عند بعض ، واعتبر الاستعلاء ، كما هو بذهب ابى الحسين<sup>(٣)</sup>  
- دون العلو - الذى اعتبره جمهور المعتزلة<sup>(٤)</sup> ، لأن الأدنى اذا كان مستمليا عد -  
فى عرف اللغة - أمرا مسميا للأدب ، ولما بين أن معنى لفظ الأمر - بحسب اللغة -  
هو : استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص ، شرع يبين معانى تلك الالفاظ  
بحسب اللغة - أيضا - فقال : " وأما أن هذه الصور " - أى الالفاظ المذكورة - " والتى  
من قبيلها " يعنى : أخواتها التى لم تذكر - ههنا - " هل هى موضوعة " فى اللغة

(١) ساقطة من "أ" (٢) انظر: مفتاح العلوم - قسم النحوى ٣٨

(٣) انظر: الاحكام للأندى ج ٢ ص ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١٢

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ١٩٨

موضوعة لذلك ، وهى حقيقة فيه ، لتبادر الفهم ، عند استماع نحو : ثم وليتم زيد ، الى جانب الأمر ، وتوقف ما سواه من الدعاء ، والالتباس والتدب ، والاباحة والتهديد ، على اعتبار القرائن ، واطباق أئمة اللغة على اضافتهم نحو : ثم وليتم الى الأمر يقولهم : صيغة الأمر ، ومثال الأمر ، ولا الأمر - دون أن يقولو : صيغة الاباحة ولا الاباحة مثلاً - يد ذلك لك ، وتحقيق معنى الحقيقة والمجاز موضعه فى علم البيان ، فتذكر هناك ان شاء الله تعالى ،

٣٣٢ "لستعمل" فى الطلب "على سبيل الاستعلاء أم لا ؟" فانه مما اختلف فيه على أقوال مشهورة فى كتب اصول الفقه ، ثم اختار أن "الظاهر كونها موضوعة لذلك - وأنها حقيقة فيه" أى فى الطلب على سبيل الاستعلاء ، واستدل على ما اختاره بالتبادر على الفهم حال الاطلاق بلا قرينة ، فانه من علامات الحقيقة ، قوله "الى جانب الأمر" أى الطلب الاستعلاشى ، اذ قد عرفت اتصال المعنى الذى فسر الأمر به ، ويدل على ما ذكرنا قوله "وتوقف ما سواه من الدعاء" ٠٠٠ الخ "فان هذه المعانى مقابلة للطلب الاستعلاشى - لا للاستعمال فيه - ولو حمل لفظ الامر - ههنا - على الاستعمال (١) وجعل الضمير المذكور فيما سبق - أعنى فيه - راجعا اليه أيضا - كما يوحىء كلامه السابق - لكان ركيكا سجا ، وجعل (اطباق) (٢) أئمة اللغة على اضافة الصيغة ، والمثال واللام الى الامر - دون ما عداه من المعانى - التى تستعمل هى فيها ، مؤيد لما استدل به أولا ، بناء على أن المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعانى كونها موضوعة لها ، لأنها أخص النسب التى بينهما وأنواعا ، وانما لم يجعله دليلا برأيه لاحتمال أن يقال : المراد بالامر فى هذا الاضافات نفس الصيغة على الحرف النحوى ، فتكون الاضافة بيانیه ، لكن هذا الأمر (٣) ضعيف ، اذ المتبادر من لفظ الامر - هناك - هو المعنى اللغوى الذى هو الحقيقة الأصلية ، وهذا القدر كاف فى الامداد ، على أن كون اضافة اللام بيانیه مستبعد جدا .

وقد يقال : تسمية النحاة الصيغة بالامر - دون الاباحة - يصلح للامداد أيضا (٤) ، واعلم : أن قوله "هل هى موضوعة" جملة ونعت خبرا لقوله "ان هذه الصور"

(١) فى ب هـ ج : على الاستعلاء وهو خطأ (٢) ساقطة من "أ"  
(٣) فى "ب" هذا الاحتمال (٤) انظر المطول : ص ٢٤٠



ولا شبهة في أن طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ، ثم اذا كان الاستعلاء من نحو أعلى رتبة من المأمور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، والا : لم يستتبعه فاذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب ، والا : لم تفد غير الطلب ، ثم انها حينئذ تولد - بحسب قرائن الاحوال - ما تناسب المقام ان استعملت على سبيل التضريع - كقولنا : اللهم اغفر وارحم - ولدت الدعاء ، وان استعملت على سبيل التلطف -

وكلمة " أن " مع اسمها وخبرها مبتدأ ، خبره قوله " فالأظهر انها موضوعة " والعائد محذوف - أي فالأظهر فيه - قوله " لاشبهة في أن طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان " (١) يعني قد عرفت أن تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لأن تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ، ولا شبهة في أن هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المتصور على المدلوب منه ، ونحو المأمور - أي يقتضى قصد الزام الفعل عليه ، وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ، ونبه بقوله " يورث " على أن الإيجاب ليس معنى هذه الصور - لكنه لازم لمعناها ، ويتفرع عليه - ويعلم من ذلك : أن الطلب على سبيل الاستعلاء ليس ندرا مشتركا بين الإيجاب والندب - كما ذهب اليه بعضهم (٢) - قوله " استتبع ايجابه وجوب الفعل " وذلك لأن الفعل حينئذ يتسير بحيث يكون تركه مظنة لتوخي مكروه - وهو معنى الوجوب - وقوله " بحسب جهات مختلفة " متعلق بوجوب الفعل ، أي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة ، كتوقف الأيلام ، أو الاستخفاف (٣) ، أو الملامة (٤) - إلى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب أحوال من هو أعلى رتبة ، وأحوال المأمور ، ومناسبة المقام ، ونيل : معناه : يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف ، قوله " والا : لم يستتبعه " أي وان لم يكن الاستعلاء من نحو أعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل أصلا ،

فان قلت : تحقّق الإيجاب بلا وجوب كتحقّق الكسر بلا انكسار ، وانه غير معقول ؟ قلت : قد أمرنا إلى أنه أراد بالإيجاب قصد الالتزام حتى يصح أن يكون متفرعا على

(١) في "أ" يورث الإيجاب

(٢) أي بعض الأصوليين ، انظر : المطول ص ٢٣٩

(٣) ونحو : الامانة (٤) اللوم : العذل

— كنول أحد لمن يساويه فى المرتبة : افضل ، بدون الاستعلاء — ولدت السؤال —  
والالتماس ، كيف عبرت عنه ؟ وان استعملت فى مقام الاذن — كنولك : جالس  
الحسن أو ابن سيرين — لمن يستأذن فى ذلك ، بلسانه أو بلسان حاله ، ولدت  
الاباحة ، وان استعملت فى مقام تسخط المأجور به ولدت التهديد ، على ما تنسب  
الكلام فى مثال ذلك ،

الطالب الاستعلاء ، ولم يرد به حقيقة الالتزام ، ويصير<sup>(١)</sup> النحل بحيث لا يكون رخصة  
فى تركه ، فلا شكال .

قوله " فاذا صادفت متفرع على ما سبق ، و " هذه " اشارة الى الفاظ الأمر ،  
وأصل استعمالها : أن تستعمل فى الطلب استعلاء ، و " الشرط المذكور " هو كون  
الاستعلاء من نحو أعلى مرتبة ، قوله " والا " أى وان لم تصاد فخذها الالفاظ أصل  
الاستعمال بالشرط المذكور ، وذلك إما بأن يكون الاستعلاء من غير الأعلى فيفيد  
ايجاباً بلا استتباع وجوب — كما مر — وإما بأن لا يكون عنك استعلاء — مع استعمالها فى  
الطلب — فيفيد طلباً للفعل مجرداً عن الوجوب والايجاب ، وإما بأن لا يستعمل فى  
طلب الفعل أصلاً ، فيفيد معنى آخر — كالتهديد والاباحة — قوله " ان استعملت "  
بيان لتوليد ما يناسب المنام ، والدعاء : هو الطلب على سبيل التضرع ،

والالتماس : هو الطلب على سبيل التلطف والتساوى ، وأما : الاباحة : فظاهر  
أنها ليست طلباً ، لأنها تسوية للطرفين ، ولا بد فى الطلب من ترجيح ، والتهديد  
أولى بأن لا يكون طلباً للفعل ، وكلامه مشعر بأن فيهما طلباً للفعل ، وقد يتعسف  
فيقال : هناك طلب توصل به الى تسوية الطرفين ، أو التهديد يدل على الفعل ،  
وكان الأولى بالمصنف أن يقول : وان استعملت فى مقام طلب الافضل أفادت الندب<sup>(٢)</sup> .

(١) فى " أ " وتصير

(٢) هذا : ومن معانى الامر المجازية : الندب : مثل نوله تعالى ( فكاتبهم ) ،

والامتنان — كنوله تعالى — ( كلوا مما رزقكم ) والاكرام — كنوله تعالى ( ادخلوها

بسلام ) والتخير — كنوله ( كونوا فردة ) والتعجيز — كنوله ( كونوا حجارة ) والاعانة

— كنوله ( ذق انك أنت العزيز ) وكما فى القدرة كنوله تعالى ( كن فيكون ) الاحكام

للأمدى : ج ٢ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

الباب الرابع : فى النهى : للنهى حرف واحد ، وهو ( لا ) الجازم فى قولك : لا تفعل ، والنهى محذو به حذو الأمر ، فى أن أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور ، فان صادف ذلك أفاد الوجوب ، والا : أفاد طلب الترك فحسب ، ثم ان استعمال على سبيل التضرع - كقول المبتهل الى الله لا تكلى الى نفسى - سمي دعاء وان استعمال فى حق المساوى الرتبة - لا على سبيل الاستعلاء

( :: الباب الرابع : فى النهى :: )

~~~~~

قال : " الباب الرابع فى النهى " قد عرفت الخلاف فى أن المطلوب بالنهى : كف النفس عن الفعل ، أو ترك الفعل ، ونوله " محذو به حذو الأمر " محمول على التضمين - أى مذ هو به مذ حسب الأمر - ولولا تضمين معنى الذهاب لقل : محذو وحذو - وقد مر مثله - والمناسب لما تقدم فى الأمر أن يقول : فى أن أصل الاستعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء ، فان صادف ، أى لا تفعل - ذلك الأصل بالشرط المذكور أفاد الوجوب - أى وجوب الترك - .

٣٣٤ وانما قلنا : المناسب ما ذكرناه ، لانه ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا فى أصل استعمال الأمر - بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء ، وأما كونه من هو أعلى رتبة فهو شرط لأفادته الوجوب ، وخارج عن أصل استعماله <sup>(١)</sup> فكذا الحال فى النهى ؟

وربما يجاب : بأن نوله " بالشرط " متعلق - بحسب المعنى - بقوله " أصل استعمال لا تفعل " على معنى هو مثل الأمر فى أصل الاستعمال ملتبسا باعتبار الشرط المذكور فى الجملة ، فلا يكون داخلا فى الأصل .

وأجيب : - أيضا - بأن الاستعلاء معتبر فى كونهما حقيقة ، والعملو فيهما غالب فيكون راجحا فى الاستعمال ، فلا يبعد ادخاله فى أصل الاستعمال بهذا الاعتبار .

(١) فى " أ " الاستعمال

سمى التماسا ، وان استعمل في حق المستأذن سمي اباحة ، وان استعمل في مقام تسخط الترك سمي تهديدا ، والأمر والنهي حنفهما الفور ، والتراخي يوقف على فرائض الأحوال ، لكونهما للطلب ، ولكن الدلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف والنظر الى حال المطلوب بأخويهما - وهما الاستفهام والنداء - منبه على ذلك صالح ،

---

قوله "والا" أي وان لم تصادف لاتفعل ذلك الاصل بالشرذ المذكور أنشأ طلب الترك نحسب - أي بدون وجوب الترك - وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفت في الأمر ، قوله "وان استعمل في حق المساوي" ، ولو قال : وان استعمل على سبيل التساوي لكان أوفق لما سبق ، ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ، ولم يرد عليه : أنه يجب نفي التضرع أيضا - ، وكذا لو قال : وان استعمل في مقام الاذن ، بدل قوله "في حق المستأذن" لكان أظهر فيما هو المراد .

فان قلت : الفرق بين أمر الاباحة ونهيها ؟

قلت : عو أن الاول للمستأذن في الفعل ، فيكون الاذن في الفعل منصوبا - أصالة - وفي الترك تبعا ، والثاني بالعكس .

واعلم أنه أطلق الدعاء وأخواته في مباحث الأمر على المعاني ، وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيهها على أنه تطلق عليهما .

واعلم - أيضا - أنه قد يستعمل لاتفعل في مقام طلب الافضل فيفيد ندبه (١) الترك وكراهية الفعل تنزيها (٢) ، قوله " والأمر والنهي حنفهما الفور " يعني أنهما اذا تجردا عن الفرائض اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في أقرب أوثان الامكان عقيب ورودهما ، وما اختاره مذعب ظائفة في الأمر ، والاكثرون : على أنه اذا تجرد عن الفرائض لم يدل على فور ولا على تراخ ، بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ، ومذهب كثيرين في النهي ، بناء على أن النهي عندهم يقتضي التكرار واستفسراق

ومما ينبى عليه ذلك تبادل النهم اذا امر المولى عبده بالقيام ثم امره قبل أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء ، الى أن المولى غير الامر دون تقدير الجمع بينهما فى الامر وإرادة التراخى للقيام ، وكذا استحسان العفلاء ، عند امر المولى عبده بالقيام أو النعود أو عند نهيه اياه ، اذا لم يتبادر الى ذلك ذمه .

الأزمة - بخلاف الامر - نانه لا يفتضى تكرارا واستغرافا ، بل يفتضى المرة (١) أو المطلق الذى يتحقق فى ضمن المرة ، قوله " والتراخى " أى جواز التراخى موقوف على قرائن الاحوال - لفظية كانت أو معنوية - ولفظة " يوقف " صيغة مجهول ، مأخوذة من التوقيف ، بمعنى جعل الشئ موقوفا ، قوله " عند الانصاف " دفع لما يقال : من أن مطلق الطلب لا يستدعى تعجيلا ، ولا يجوز تأخيرا ، بل كل ذلك موقوف الى القرائن ، قوله " والنظر " مبتدأ ، خبره " خبه " وانما جعله منبها - لا دليلا - اما لأنه يدعى ٣٣٥ بدالة المدعى ، اولانه يحترز عن القياس فى اللغة ، ولا نزاع لاحد فى أن الاستفهام والنداء يستدعيان الفور ، والظاهر أن هذا الاستدعاء انما هو لانتفاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب ، وان احتمل أن يكون ذلك بخصوصية عذرين الطلبين ، قوله " ومما ينبى عليه ذلك " أى على أن الامر والنهى حقهما الفور ، قوله " الى أن المولى " متعلق بتبادر الفهم ، وقوله " دون تقدير " حال من الفهم ، وأمين مجرور الى ، والمعنى : يتبادر النهم الى التخيير متجاوزا تقدير المولى للجمع بين القيام والاضطجاع " فى الامر " أى الطلب ، قوله " وإرادة " مجرور معطوف على الجمع ، أى يتبادر الفهم الى أن المولى غير أمره بالقيام - لا الى أنه قد راجع بينهما فى الطلب - مع إرادة التراخى للقيام ، وانما خص القيام بالتراخى لأن الامر ، بالاضطجاع مفيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن منبها به لاحتمل هو التراخى أيضا - كالقيام - وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء ، فانه يتبادر الفهم (٢) الى تخيير النهى عن الحركة - دون تقدير الجمع - وإرادة التراخى فى ترك الحركة .

قوله ( وكذا استحسان العفلاء ) أى وكذا مما ينبى عليه أن حقهما الفور استحسان العفلاء ذم السيد اذا لم يتبادر الى أمره به مولا ، وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة للدور أصلا .

(١) انظر الاحكام للآمدى : ج ٢ ص ٢٢٥ ، والمخول ص ٢٤١

(٢) فى " أ " النهى ، وهو خطأ

وأما الكلام في أن الأمر أصل في المرأة أم في الاستمرار ، وأن النهي أصل في الاستمرار أم في المرة - كما هو نذهب البعض - فالوجه هو أن ينفذ إن كان الطلب بهما راجعا إلى قطع الواقع - كتولك في الأمر للمساكن تحرك في النهي للمتحرك لا تتحرك ، فلا شبه المرة ، وإن كان الطلب بهما راجعا إلى اتصال الواقع - كتولك في الأمر للمتحرك تحرك - ولا تظن هذا طلبا للحاصل ، فإن الطلب حال ونوعه يتوجه إلى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون ، ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا - وتولك في النهي للمتحرك لا تسكن ، فلا شبه الاستمرار ، وأعلم أن هذه الأبواب الأربعة - التمني والاستفهام والأمر والنهي - تشترك

قوله " وأما الكلام في أن الأمر أصل في المرة " قدم في الأمر المرة ، لأنها أشبه بأن تكون مرادة بالأمر من الاستمرار ، وذلك إما لأن الأمر يدل على خصوص المرة - كما ذهبت إليه - أو لأنه - وأما لأن الأمر يدل على طلب المادية مطلنا - كما ذهب إليه الجمهور - وما هي الفصل تتحقق بمرة واحدة ، وهذان المذهبان يشاركان في أن المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة الأمر المطلق ، وإنما يختلفان في التخريج ، وقدم في النهي الاستمرار لأنه أشبه بأن يكون مرادا بالنهي من المرة ، وذلك : لأن المقصود به انتهاء ما عية الفعل ، والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات ، ومن ثمة ذهب إليه كثيرون ، واختار المصنف في الأمر والنهي تفصيلا ، بناء على الاشبة الذي لا يخفى وجهه على ذي سلامة فطرة ، قوله " ولا تظن - إلى قوله - قبل صيرورته حالا " اعتراض توسط بين المعطوف عليه - أعني تولك في الأمر - وبين المعطوف - أعني وتولك في النهي - وقوله " كما نبهت عليه في صدر القانون " إشارة إلى قوله هناك " أن الطلب يستدعي - فيما عو مطلوبه - أن لا يكون حاصلا وقت الطلب " فانه إذا كان الطلب مستدعا لما ذكره ، فلا بد أن يكون الطلب - حال ونوعه - متوجها إلى مد لوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة إلى زمان وقوع الطلب ، ولا شك : أنه لا وجود لمطلوب له اللوب في الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالا ، فلا يكون حينئذ المطلوب - بتولك للمتحرك تحرك - حاصلا في الحال فلا يكون تولك تحرك طلبا للحاصل ، قوله " فلا شبه الاستمرار " جزاء لقوله " وإن كان الطلب بهما راجعا إلى اتصال الواقع " .

قوله " تشترك في الإعانة على تدبير الشرط بعدها " يعني أنها تصلح فرائض لتدبير الشرط بعدها ، وذلك لأنها تدل على الطلب ، والفالب في المطلوب أن يكون

فى الاعانة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك فى التمنى : ليت لى مالا أنفقه ، على معنى ان أرزقه أنفقه ، وقولك فى الاستفهام : أين بيتك أزرك ؟ ، على معنى ان تعرفنيه ، أو ان أعرفه أزرك - وأما العرض كقولك : ألا تنزل تصب خيرا ؟ على معنى ان تنزل تصب خيرا ، فليس بابا على حدة ، وإنما هو من مولات الاستفهام كما عرفت - وقولك فى الأمر : أكرمنى أكرمك ، قال تعالى ( فهب لى من لدنك وليا \* يرثنى ) - بالجزم - وأما قراءة الرفع فالاولى حملها على الاستيئاف - دون الوصف - كذا يلزم منه أنه لم يوهب من وصف ، لهلاك يحبى قبل زكرا

ج

مطلوبا لغيره وسيلة الى حصوله ، فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توثقه على المطلوب وترتب عليه فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور ، وان ذلك المذكور مسبب له - وبهذا هو معنى الشرعية - فيستثنى حينئذ عن ذكر الشرط وأداته ، ويؤتى بالمضارع مجزوما على أنه جزاء لذلك الشرط المقدر - كقولك : زرنى أكرمك - فان تقديره ( زرنى )<sup>(١)</sup> ان تزرنى أكرمك ، ونفس عليه بآداه ، قوله " وأما العرض ... الخ " اعتراض توسط بين المعدوفين دفعا لما يقال : من أن الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة فى كلام النحاة ، قوله " على حدة " أى على انفراد برأسه قبل هو داخل فى الاستفهام - لانه من مولاته ، ودخول الدعاء فى الامر فى نحو قوله تعالى ( فهب لى من لدنك وليا \* يرثنى )<sup>(٢)</sup> - بالجزم - وإنما جاز أن يكون " ألا تنزل ؟ " قرينة لـ ان تنزل ، لأن الهمزة فيه للانكار . فانكار النفي اثبات ، فيتوافق الشرط المندر مثبنا وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور - بخلاف نولك : لاتدن من الأسد يأكلك ، على مذهب الكسائى<sup>(٣)</sup> - اذ لا توائف هناك بينهما .

قوله " وأما قراءة الرفع " المضارع بعد هذه الابواب ينجزم اذا قيد السببية وقدر الشرط ، وأما اذا لم يقصد كان المضارع بانفيا على رفعه ، أما حالا - كقوله ( ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون )<sup>(٤)</sup> - وأما وصفا - كقولك : أكرم رجلا يحبك - وأما استئنافا كقولك : أكرمنى أكرمك ، بالرفع .

(١) ساقطة من " ٤ "

(٢) من الايتين هو ٦ سور قمر ، وجعل الزمخشري الجزم جوابا للدعاء ، والرفع صفة للكشاف ج ٣ ص ٣

(٣) انظر : الايضاح لابن الحاجب . الورقة ١٤٨ ، والمطلول ص ٢٤٤

(٤) من الآية ٩١ سورة الانعام ، وقد كتبت فى جميع النسخ ( فذرهم ) وهو تحريف للآية

وقال تعالى ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ) ومنهم من يضم لام الأمر مع يقيموا ، إلا أن اضمار الجازم نظير اضمار الجار فانظر

ثم البجمهور على أن ( يرثنى ) — بالرفع — صفة ( وليا ) ورده المصنف بأنه يلزم منه أن زكريا — عليه السلام <sup>(١)</sup> — " لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى " — عليه السلام <sup>(٢)</sup> — قبل أبيه ، وذلك باطل ، لا لما قيل : من أنه يجب أن يكون كل دعا من النبى مستجابا — فانه ضعيف بل لأنه يلزم الخلف فى كلامه تعالى — حيث قال فى سورة الانبياء ( فاستجبنا له ) <sup>(٣)</sup> — فانه يدل على أنه — تعالى — أعطى زكريا ما سأله مطلقا ، من غير تفرقه بين أصل المسئول <sup>(٤)</sup> ووصفه .

وقد أجيب عن رده : بأن الروايات متعارضة ، والاكترون على علاك زكريا قبل يحيى . قال فى الكشاف — فى تفسير قوله تعالى ( لتفسدن فى الارض مرتين ) <sup>(٥)</sup> — أولاهما : قتل زكريا وحبس أرميا حين أئذ رهم سخط الله ، والآخرة : قتل يحيى بن زكريا <sup>(٦)</sup> .

لا يقال : الاستئناف اخبار جازم بأنه يرثه فيلزم الكذب فى كلامه تعالى <sup>(٧)</sup> ، ٣٣٢ — على ما اختاره — فلا يجوز الحمل عليه ؟

لأننا نقول : المقصود التعليل — لا الاخبار — كأنه قيل : لم تدليه ؟ فقال : ليرثنى ، ولا غشاهة عليه فى عدم ترتب غرضه على ما طلبه لأجله .

فان قلت : لا محيص <sup>(٨)</sup> عن الاخبار الكاذب على قراءة الجزم ؟ . قلت : لعلة بنى الاخبار على ظنه ، كأنه قال : ان تهبل لى وليا يرثنى فى ظنى ، ولا كذب فى ذلك ، وبهذا التأويل يندفع الاشكال ، على قوله — عليه السلام — ( كل

(١) زيادة فى "ج" و "أ"

(٢) زيادة فى "ج" و "ب"

(٣) من الآية ٩٠ سورة الانبياء

(٤) فى "أ" أصل السؤال

(٥) من الآية ٤ سورة الاسراء

(٦) الكشاف : ج ٢ ص ٥٠٦

(٧) فى ( أ ) فى كلامه عليه السلام ، وهو خطأ

(٨) أى لا خلاص ، تقول : محصت الذئب بالنار ، اذا خلصته مما يشوبه



وقوله — فى النهى — لاتشتم يكن خيرا لك ، على معنى ان لاتشتم يكن خيرا لك وتدير الشرط لقرائن الاحوال غير متمم ، قال تعالى ( فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ) على تقدير : ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ، وقال تعالى ( فאלله هو الولى ) على تقدير : ان أرادوا وليا بحق فאלله هو الولى بالحق ولا ولى سواه ، وأمثال ذلك فى

ذلك لم يكن <sup>(١)</sup> فى جواب ذى اليمين مع وجود السهو .

قوله " وثال تعالى : قل لمبادى الدين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا " <sup>(٢)</sup> أى ان تثل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا الصلاة وينفقوا ، وفى جعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله — عليه السلام — اشارة الى أن حق المباد المشرنين بالاضافة الى الله والايمان أن يكونوا بحيث يترتبا مثالهم على مجرد أمره — عليه السلام — كما أن فى قولك : ان توضع صحت صلاتك ، اشارة الى أن الظهارة على المدة فى صحة الصلاة حتى كأنها مترتبة على الظهارة وحدها ، ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم — أى ليقموا — على طريقة قول — الشاعر — ( محمد تفد نفسك كل نفس ) <sup>(٣)</sup> — أى لتفد — واحتاج أيضا الى تقدير القول — أى ثل لهم قولى لك ليقموا — أو لزمه أن اضمار الجازم تخيير اضمار الجار فى مثل قول رؤية : خير — بالجزم — فى جواب من قال له : كيف أصبحت ؟ <sup>(٤)</sup> فان الجزم فى الاقوال بمنزلة الجزم فى الاسماء ، ولا خلاف فى أن اضمار الجار ضعيف ، فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير للضعيف قوله " فانظر " أى تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه .

(١) هذا جزء من حديث أبى هريرة ، انظر : السنن الكبرى ج ٢ ص ٣٣٥ ،

وسنن أبى داود ج ١ ص ٢٦٧

(٢) من الآية ٣١ سورة ابراهيم ، وانظر الكشاف ج ٢ ص ٤٣٣ .

(٣) هذا صدر بيت ، وتامه : ( اذا ما خنت من شئ تبالا ) وهو منسوب الى أبى

دالب كما ينسب الى الاعشى ، وليس فى ديوانه ، والبيت موجود فى ديوان

أبى طالب وذكر شارح الديوان : أنه منسوب لعل بن أبى طالب ، أو مجهول

النسب ، انظر : ديوان أبى دالب ص ١٧٧ ، وكتاب سيبويه : ج ١ ص ٤٠٨ ،

وشرح شذور الذهب ص ٢٦٧ ، والكشاف : ج ٤ ص ٤٢١ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب ج ١ ص ١٧٤ .

القرآن كثيرة ، وكذا تفدير الجزاء لها كذلك ، قال تعالى ( نل أرايتم ان كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بنى اسرائيل على مثله نأين واستكبرتم ) وتترك الجزاء وعوألستم ظالمين ؟ لذكر الظلم عقيبه فى قوله ( ان الله لا يهدى القوم الظالمين ) .

قوله " وتفدير الشرط . . . الخ " كلام استترادى ، وفيه تنبيه على أن تفدير الشرط كثير جار فى غير هذه الابواب الاربعة ايضا ، فلا ترك الى اضممار الجازم النادر فيما هو أفصح كلام وأبلغ نظام ، قوله " وأمثال ذلك فى القرآن كثيرة " كتوله تعالى ( فايأى فاعبدون )<sup>(١)</sup> وقوله ( اذا لذهب كل اله بما خلق )<sup>(٢)</sup> أى لو كان معه اله آخر اذ ن لذهب ، وقوله ( واياى فارهبون )<sup>(٣)</sup> أى ان كنتم ترهبون شيئا فارهبونى ولا ترهبوا غيرى ، قوله " وكذا تفدير الجزاء لها " أى لفرائن الأحوال " كذلك " أى كثير نفسى القرآن أيضا ، منه : ما قد مر من قوله تعالى ( ولوترى اذ وقفوا على النار )<sup>(٤)</sup> ونظائره ، ومنه قوله تعالى ( ان كان ) أى القرآن ( من عند الله ) أى منزلا من عند ، ( وكفرتم به ) أى أنكرتم كونه حقا . ( وشهد شاهد من بنى اسرائيل ) يعنى عبد الله بن سلام ( على مثله ) أى على مثل القرآن وكونه حقا ، وفى انحام لفظ مثل تفخيم للقرآن ، كما أن فى تنكير ( شاهد ) تعظيما له ( نأين ) أى شهد فآمن به ( واستكبرتم )<sup>(٥)</sup> عن الايمان به ، وههنا قد<sup>(٦)</sup> تم الشرط ، والجزاء مندرأى " ألستم ظالمين ؟ " وبهذه الهمزة لانكار النفى وتثيير المنفى ، والمعنى كستم ظالمين قطعا وثريئة الجزاء ما ذكره على أن ما تضمنه الشرط المذكور ينبى عن هذا الجزاء أشد انباء .

\* \* \*

- |     |                                                            |     |                           |
|-----|------------------------------------------------------------|-----|---------------------------|
| (١) | من الآية ٥٦ سورة الحؤكبوت                                  | (٢) | من الآية ٩١ سورة المؤمنون |
| (٣) | من الآية ٤٠ سورة البقرة                                    | (٤) | من الآية ٢٢ سورة الانعام  |
| (٥) | من الآية ١٠ سورة الاخفاف ، وما ذكره من معنى مأخوذ من الكشف |     |                           |
|     | ج ٤ ص ٢٣٦ .                                                |     |                           |
| (٦) | فى الاصل : قدم ، وهو خطأ                                   |     |                           |

الباب الخامس فى النداء : ما يتعلق بالنداء - من حروفه وتفصيل الكلام فى معانيها - سبق التحرض لذلك فى علم النحو ، فلا نتكلم فيه ، ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فننبه عليه ، وتلك الصورة هى قولهم : أما أنا فافعل كذا أيها الرجل ، ونحن نفعل كذا أيها القوم ، واللهم اغفر لنا أيتهم المصابة .

يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص ، على معنى أنا أفعل كذا متحصلا

---

( :: الباب الخامس : فى النداء :: )

~~~~~

قال : " الباب الخامس : فى النداء " - قوله " سبق التحرض لذلك فى علم النحو " فانه قال هناك " الضرب الذى ينسب الأسماء أينما وقع ستة أحرف : يا ، وأيا ، وهيا لنداء البعيد حقيقة - كنحو يا عبد الله - اذا كان بعيدا عنك ، أو تنديرا كتبعيدك نفسك عنه هضما (١) - كنحو يا آله الخلق - أو لما هو بمنزلة البعيد - من نائم أو ساه - تحقيقا أو بالنسبة الى جد الأمر الذى ينادى له - كنداء الله تعالى نبيه بيا رأى - والهمزة لنداء القريب ، وقد ينظم أى فى جملة يا ، ووا للندبة خاصة (٢) .

واعلم أنه أراد بتقدير البعد - فى يا آله الخلق - أنك تتصور نفسك فيه كأنها فى مكان بعيد عن تلك الحضرة - بخلاف النائم والساهى - إذ لا تتصور هناك بعيدا ، بل تجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد فى اقتضاء اعلاء الصوت ، قوله " ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء " نبه بقوله " نوع من الكلام " على أن هذا - مع كونه منقولا عن النداء - باب برأسه له أمثلة كثيرة ، على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار والاستخبار أو الأمر ، وباب التسوية المنقول عن الاستفهام ، وقد التزموا فى هذا النداء حذف حرف النداء لكراهتهم التصريح

---

(١) هضما - ههنا - بمعنى تواضعا (٢) القسم الثانى من مفتاح العلوم ؟

بذلك من بين الرجال ، ونحن نفعل كذا متخصصين من بين الأتوام ، واللهم اغفر لنا متخصصين من بين الحصاب ،

واعلم أن الدالب كثيرا ما يخرج لاعلى مقتضى الظاهر وكذلك الخبر ، فيذكر

بأداة النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء أصلا - بخلاف نحو قولك : يا مظلوم ، وبالله للمسلمين ، وبالله ، وبأيها الدليل ، وبأناقة جدى ، وباعينى بكى (١) - اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا ،

قوله " على معنى أنا أفعل كذا متخصما بذلك من بين الرجال " إشارة الى أن نحو قولك " أيها الرجل " - مع كونه فى صورة النداء وحكمه فى الإعراب والبناء منصوب المحل على الحالية ، والذي يكشف لك عن هذا أن أصل النداء تخصيص المنادى بدالب الإقبال ، ثم جرد عن دالب الإقبال ونقل الى تخصيص ما أريد بلفظ المنادى من بين أمثاله بما نسب اليه ، فاذا قلت : أنا أقرى (٢) الضيف أيها الرجل ، لم يقصد - بقولك : أيها الرجل - مخاطبا ليكون نداء ، بل قصدت به ما دللت عليه بقولك : أنا ، وقصدت اختصاصه بما نسبت اليه - أعنى قرى الضيفان - فصار مآل المعنى الى قولك : أنا أقرى الضيف ، متخصما بقراء من بين الرجال ، وقصر على ذلك سائر الأمثلة المذكورة .

وأما نحو قوله - عليه السلام - ( أنا مآشر الأنبياء لا نورث ) (٣) فيحتمل أن يكون بتقدير ( يا ) قصدا الى الاختصاص - على ما تحققته - وأن يكون منصوبا بتقدير : أعنى أو أخير ، بخلاف نحو قولهم : نحن العرب أقرى الناس - فإنه بتقدير الفصل الناصب قديما (٤)

وقد يتوهم : أن قوله " أيها الرجل " خطاب لنفسه يدالب به الإقبال منه على

(١) فى "ب" يا عين ابك

(٢) القرى ، والقراء : الإحسان الى الضيف

(٣) هذا من حديث عائشة - رضى الله عنها - أن فاطمة والعبا من أتيا ابا بكر

يلتسان ميراثهما من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال أبو بكر : انى

سمعت رسول الله يقول : " لا نورث ما تركنا صدقة " . الحديث ، انظر

صحيح البخارى : ح ٢٣ ص ١٥٤ ، وسند ابن حنبل : ح ١ ص ٢٧ ١٢٧

(٤) انظر : المطاول ص ٢٤٥

١٥٨

أحد عما فى موضع الآخر ، ولا يصار الى ذلك الا لتوخى نكت قلما يتفعلن لها من لا يرجع الى درية فى نوعنا هذا ، ولا يحرص فيه بضرى قاطع .

والكلام بذلك متى صادف متمات البلاغة افترلك عن السحر الحازل بما شئت ، ومن المتمات - مائد سبق لى - أن نظم الكلام اذا استحس من بليغ لا يمتنع أن لا

ذلك الفصل تبجيها على أنه أمر معنى <sup>(١)</sup> به لا ينبى أن يكون متهاونا فيه ، ولا يخفى امتناع نذا التوهم فى مثل قوله " اللهم اغفر لنا أيتها المصابة <sup>(٢)</sup> " ،

قال : " واعلم : أن الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر " - لما ذكر أن النداء - وهو طلب - قد استعمل فى غيره ، عقبه بأن كل واحد من الطلب والخبر يذكر فى موضع الآخر ، وراعى بذلك <sup>(٣)</sup> عادته فى تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، قوله " فلما يتفعلن لها " أى لا يتفطن لتلك النكت من لا يرجع الى درية - أى عادة - " فى نوعنا هذا " أى فى علم البلاغة ، والمص بضرى قاطع كناية عن الجدة فى الأمر ، أو البلوغ الى الكمال فيه ، كأنه أخذ ، بأضراره ليعتم فى أخذ ، أو قطعه بها ، حتى وصل الى أعماقه وأدرك <sup>(٤)</sup> ما فيه من الطعم اللذيذ ، يقال : عضه ، وعض به ، وعض عليه ، وفى الحديث : ( عضوا عليها - بالنواجذ <sup>(٥)</sup> )

فقوله " ولا يحرص فيه " من قبيل : ( يخرج فى عراقيسها نصلى <sup>(٦)</sup> ) وأما الباء فى ثوله " بضرى " فللاستمانه ،

- (١) فى " أ " يعتنى به
- (٢) المصابة : من الرجات والخيال والطير ، ما بين العشرة الى الأربعين .
- (٣) فى " أ " فى ذلك <sup>(٤)</sup> فى " أ " وأدراك
- (٥) هذا من حديث الصرياحين سارية ، قال : انهم طلبوا من الرسون - على الله عليه وسلم - أن يعهد اليهم بحمد فقال : ( عليكم بتقوى الله والسمع والطاعة وان عبدا حبشيا ، وسترون من بعدى اختارفا شديدا ، فمليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين . عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم والأمور المحدثات فان كل بدعة ضلالة " سنن ابن ماجة - ١ ، ١٥ ، ١٦ ، والنهاية فى غريب الحديث - ٣٥٢

(٦) هذا عجز بيت من ( الطويل ) وثائله : ذو الرمة ، وأوله : وان تحذروا بالبحر من ذى ضرعها . . الى الضيف . . . والمحل : انقطاع المطرويس الأرض من الكلا ، وذى ضرعها : اللبن ، والمعنى : ان اعتذرت بقله اللبن للضيف - بسبب القحط أعقريا لتكون عوضا عن اللبن ، ديوان ذى الرمة - ٤٩٠ ، وخزانة الأدب : ج ٢٨١ ، ح ٤ ، ٢٩٠ والكشاف - ٢ ، ح ٤٥٠

يستحسن مثله من غير البليغ - وان اتحد المقام - اذ لا شبهة في صحة اختلاف  
النظم - مقبولا وغير مقبول - عند اختلاف المقام ، فلا بد لحسن الكلام من انطباق له  
على مألجه يساى ، ومن صاحب له عراف بجهات الحسن لا يتخطاها ، والا : لم

---

قوله " والكلام بذلك " أى التكلم بأحد عما في موضع الآخر " متى صادف متمات  
الهائجة " أى مكملاتها ، وما يحتبر في تحقق ذاتها - لا توابعها - الخارجة عنها  
من المحسنات البدعية ، اللفظية والمعنوية ، " افتترك " أى انكشت وأبدى لست  
( ذلك <sup>(١)</sup> ) التكلم " عن السحر الحائل " ملتبسا " بما شئت منه " أى بنهاية ما يمكن  
، فان الماقل لا يرضى من أمثال ذلك إلا بما هو النافية والمنتهى .

قوله " أن نظم الكلام " أى من أن نظم الكلام ، فيكون بيانا لقوله " ما قد سبق "   
ونحو إشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن ، وذيله بقصة السؤال عن المتوفى بصيغة  
المتوفى ،

قوله " اذ لا شبهة " تحليل بطريق القياس ، كأنه قيل : لا يمتنع ان يستحسن  
الكلام الواحد من متكلم - دون آخر مع اتحاد المقام - لأن صحة كون الكلام الواحد  
مقبولا في مقام دون آخر - مع اتحاد المتكلم - أمر محقق عندك لا شبهة لك فيه -   
أصلا ، مع خبرتك بأن اختلاف المتكلمين كاختلاف الصائمين ، فإذا سلمت اختلافا في  
حال الكلام في الحسن والقبول بحسب الاختلاف الثانى - أعنى اختلاف المقام - فسلمه  
بحسب الاختلاف الأول - أعنى اختلاف المتكلم - لأنه نظيره ،

قوله " فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على مألجه يساى " تفريح على صحة  
اختلاف النظم - مقبولا أو غير مقبول - عند اختلاف المقام ، كما أن قوله " ومن صاحب  
له عراف " أى لا بد له - أيضا - من ذلك ، تفريح على إمكان استحسانه من متكلم دون  
آخر ، وأراد بنوله " مألجه يساى " النكت والخواص المناسبة للمقام التى يساى لأجلها  
الكلام ،

يتمتع حمل الكلام منه على غير ما ، ويتصرى عن الحسن لذباب كسوته ، ولا بد — مع ذلك — من أن أذن لافتنانات البلاغة مصوغة ، فما الآفة العظمى والبلية الكبرى لتلك الافتنانات إلا من الأصححة على لغير ما مخلوقة إذا اتصل بذويها كلام — لا ترى به الدر الثمين — مسخه لهم جهلهم مسخا يفوقه قيمة المشخلب ، ولأمر ما تجد القرآن

قوله " والا : لم يتمتع " أن وان لم يكن للكلام " صاحب عراف بجهات الحسن " غير مخطأ بما " لم يتمتع حمل الكلام " الذي وجد ( منه )<sup>(١)</sup> على غير جهات الحسن ، وحينئذ " يتصرى " الكلام " عن الحسن لذباب كسوته " أعني قصد الانطباع على مقتضى الحال وينزل منزلة أصوات الحيوانات ، ولا<sup>(٢)</sup> يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة لل مقام ، لأن المعتبر هو المعاني المتصورة للمتكلم — لا ما يمكن استخراجها من الكلام — مع عدم قصده اليه ، فان أمثال ذلك انقافات لا يلتفت إليها<sup>(٣)</sup> كما مر .

قوله " ولا بد — مع ذلك — " أى ولا بد — مع ما ذكر — من الانطباع على ما لأجله يساقى الكلام ، والصاحب العراف من السامع الحاذق ، والأصمحة : جمع الصماخ وضمير " غير ما " للافتنانات ، والشرطية — أعني قوله " إذا اتصل مسخه " — بيان لما تقدمها من " الآفة<sup>(٤)</sup> العظمى ، والبلية<sup>(٥)</sup> الكبرى " من تلك الأصمحة ، وضمير " ذويها — " للأصمحة ،

قوله " لا ترى به الدر " أى لا ترى الدر الثمين بدله ، ولا تقابله به ، بل تفضله على الدر ، و " مسخا " مصدر " مسخة " ، و " يفوقه " صفة له ، والعائد محذوف — أى يفوق الكلام بسببه — و " المشخلب " — بفتح النيم وسكون الشين وفتح الخاء — المعجمتين — أردأ الخرز وأقلها قيمة .

قوله " ولأمر ما تجد القرآن " نرى الأمر تفخيما له وان كان معينا معلوما حتى صح أن يقال : ولهذا ، أى ولأن تفاوت حال السامع يوجب تفاوتاً في حال الكلام " تجد القرآن متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا " بين نائين الطائفتين ، فان علماء المعانى

(١) ساقطة من الأصل (٢) فى " أ " فلا

(٣) نذا : ويمكن القول بأن الكلام إذا اشتمل على نكت أخرى غير ما اعتبره المتكلم فلا مانع من الاعتداد بحسنها ،

(٤) الآفة : العانة (٥) البلية والبلاء : واحد والجمع : البلايا

متفاوت القدر ارتفاعا وانحطاطا بين الملما - فى نوعنا هذا - وبين الجهلة ،  
والجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب تكرر :

تارة : تكون قصد التفاؤل بالوقوع ، كما اذا قيل لك فى مقام الدعاء - أعاذك الله  
من الشبهة ، وعصمك من الحيرة ، ووفقك للتقوى ، ليتفأى بلفظ المضى على عدما  
من الأمور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بأفعال ماضية ، وانه نوع مستحسن

والبيان أدركوا أن الدرا - من بلاغته واشتماله على اللطائف - واصل الى حد الاعجاز ،  
والجهلة سووه بكنم الناس ، واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى الأ صلى ، بل  
من الجهلة المستبردين من طمن فيه من جهتها أيضا ، كما فصل ذلك فى فن دفع  
المطاعن (١) .

قوله " والجهات المحسنة لاستعمال الخبر فى موضع الطلب تكرر " أراد باستعمال  
الخبر فى موضع الطلب : استعماله فى معناه ، ألا يرى أنه جعل فيما مر - مثل  
رحمه الله - طلبا ، يتمتع عطفه على الخبر الذى قبله - أعنى مات أو نحوه ؟ - وجعل  
مثل لا وايدك الله - من عطف الطلب على الخبر ، دفعا لايام خلاف المقصود ، وقد  
يتوعم بعضهم : أن الخبر المستعمل فى موضع الطلب بان على معناه وخبريته ، وذلك  
بأن يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه واقعا (٢) ،

قوله " تارة (٣) تكون " بيان لما تقدم ، أى تارة تكون الجهة المحسنة لاستعمال  
الخبر فى معنى الطلب " قصد التفاؤل بالنوع "

وقوله " ليتفأى " - بصيغة المبني للفم - تحليل لقوله " اذا قيل لك " وفى  
قوله " بلفظ المضى " - دون أن يقول يجعله فى حكم الماضى - ، اشعار بأن ذلك  
اللفظ مستعمل فى معنى الطلب ،

قوله " وانه " أى التفاؤل " نوع مستحسن الاعتبار " فى الكلام ، قوله " اذا حسن

(١) انظر : مفتاح العلوم - علم الاستدلال - ص ٢٤٣ وما بعد نا

(٢) غذا ما ذهب اليه سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح . الورقة ٢١٣

(٣) فى " أ " بأن



الاعتبار ، وقل لي : اذا حسن اعتبار ما هو أبعد كاباء الكتاب في حنى المخدرات لفظ حراستها . وما هو أبعد وأبعد ، كاباء أهل الظرف اهداء السفرجل الى الأعبة لاشتمان اسمه - اذا سى بالمربية - على حروف سفرجل فما ظنك بالقرب ، ومن خلع عارون على كاتبه اذ سأله عن شىء فقال : لا وأيد الله أمير المؤمنين ، الا لأنه لم يسمع ماعليه الأغبياء فيما بينهم ، من لا أيدك الله - بترك الواو - أو غير نارون

اعتبار ما هو أبعد " أى من التفاؤل بلفظ المضى ، وذلك الأبعد مثل " اباء الكتاب " عما ذكر ، لثلا يتوهم منه بالتصحيح أمر مستقبح ، " وما هو أبعد " من هذا الأبعد ، " اباء أهل الظرف " أى أهل الكياسة <sup>(١)</sup> مع لطافة الطبع " اعداء السفرجل <sup>(٢)</sup> " كيد يتوهم تطير بتصحيح اسمه فى لغة العرب ،

والمدول عن عبارة " الأغبياء " فى قصة عارون الرشيد ، خاس الخلفاء العباسية دفع لتوهم التطير ، وأما ذكر الوفا فى قصة غيره ، ففيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفا ، أى بل خلع <sup>(٤)</sup> غير نارون حين خرج . . الح " الا لأنه لم يسمع ماعليه الأغبياء " من شجرة الخلاف ؟

قوله " افترى ؟ " أى أتفعل فتظن أن خلع نارون وغيره كان لأمر غير مانحن فيه من التفاؤل والاحتراز عن التطير ؟

قوله " حين غضب <sup>(٥)</sup> " ظرف لأغضبه ، و " حين افتتح <sup>(٥)</sup> " بدل — ، والداعى الملوى : هو حسن بن زيد بن محمد بن الحسين ، من أولاد زيد بن على ، وهو الذى استولى على طبرستان <sup>(٦)</sup> وما يليها فى خلافة المستعين بالله ، ويسمى

(١) الكيش : خلاف الحق (٢) نوثر نابس مقو ، مسكن للمطش  
(٣) وقد كان من أهل العلم والأدب ، كما كان شجاعاً جواداً مدحاً ، يتواضع لأهل العلم والدين ،  
(٤) يقال : خلع عليه خَلْعَةً ، ونى خيار المان  
(٥) البيت المذكور مطلق أرجوزة من ( المنسرح ) واسم الشاعر : نصر بن نصر الحلوانى  
أنظر : معاهد التنصيص : ج ٢ ص ٢٠٣ ، وسر النصاحه ص ٢١٥ ، والايضاح  
ج ٢ ص ٤٣٠

(٦) بلاد واسعة تقع اليوم فى شمال ايران وتسمى مازندان

حين خرج الى ناصية لمطالعة عماراتها ، وقد تراءت له فى طريقه أشجر من بعيد  
فسأل عنها كاتبها يصحبه ، فقال الكاتب : شجرة الوفاى ، تفادى عن لفظ الخداف  
فكساه ، أفترى ذلك لنير مانحن فيه ؟ أو عل حين غضب الداعى على شاعر ، أبى  
مقاتل الضير حين افتتح :

( مود أحبابك للفرقة غد ) ، أغضبه شىء غير معنى التفاؤل ؟ حتى قال له :  
مود أحبابك يا أعمى ولك المش سوء ، وأمر باخراجه ،

وعلى تسمية الحرب الفزة مفازة ، والحطشان ناعلا ، والديغ سليما ، وما شاكل  
ذلك الا من باب التفاؤل ؟ فالمفازة على المنجاة ، والناعل : هو الريان ، والسليم :

بالداعى الكبير وشاعر ، أبى مقاتل الرازى ، وقد ولى الأمر بعد ، أخوه محمد بن زيد  
الى أن قتل بجرجان <sup>(١)</sup> ،

قوله " غير معنى التفاؤل " - أى التطير - اذ قد عرفت أن التفاؤل بحسب  
معناه اللغوى يتناول التطير أيضا ،

قوله " وعلى تسمية الحرب " يعنى أن ما ذكره تغاؤلات من واضح اللغة ، أو من  
أجل الصرف العام - لا من المتكلم - ،

قوله " وتارة لاظهار الحرب فى وقوعه " الظاهر أن يترك اللام فى هـ -  
المعطوفات - ويقال لكذا : وتارة اظهار الحرب ، وتارة قصد الكناية ، وتارة حمل  
المخاطب - ليناسب المعطوف عليه - أعنى قوله " تارة يكون قصد التفاؤل " - الا  
أنه لاحظ فى عطفها جانب المعنى ، فان قولك : الجهة المحسنة لاستعمال الخبر  
فى موضع الطلب يكون كذا <sup>(٢)</sup> ، معنا ، أن استعمال الخبر فى موضع الطلب يكون  
لكذا ،

قوله " غلظه " أى غلط الطالب الحسن فى الحكم ، بخلاف ما خيل اليه تارة ،  
واستخراج الطالب بحكم الحسن محملا تارة أخرى ،

(١) مدينة مشهورة واقليم بين طبرستان وخراسان ، ونى اليوم فى ايران

(٢) ساقطة من " أ "

بوزو والسلامة ، وتارة لاظهار الحرص في وقوعه ، فالطالب متى تبالح حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال عورته لكثرة ما يناجى به نفسه فيخيل اليه غير الحاصل حاصلا حتى اذا حكم الحسن بخلافه غلظه تارة ، واستخرج له محذرا آخر ، وعليه قول شيخ المصممة :-

ما سرت الا وطيف منت يصحبنى \* سرى أمانى وتأويا على أثرى  
يقول : لكثرة ماناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى ، فأعدك بين يدي منلطا  
للصرملة الظلام اذا لم يدركت ليلا أمانى ، وأعدك خلفى اذا لم يتيسر لى تغليطه  
حين لا يدركك بين يدي نهارا ، وتارة لقصد الكفاية ، كقول العبد للمولى - اذا  
حول عنه الوجه - ينظر المولى الى ساعة ، ووجه حسنه : اما نفع الكفاية ، - ان شئت

قوله " وعليه " أى على ما ذكر من أن الطالب متى تبالح حرصه ٠٠ الخ " ،

وشيوخ المصممة - وعلى من ديار بكر - أبو العلا صاحب السقط ، والسرى : عمو  
السير بالليل ، والتأويب : عمو السير بالنهار ، ولما فى موقع الحال ، على أن المصدر  
بمعنى اسم الفاعل - أى يصحبنى ساريا ومأويا - أو فى موضع الظرف بتقدير مضاف -  
أى وقت سرى ووقت تأويب<sup>(١)</sup> -

قوله " وتارة لقصد الكفاية " كقول العبد للمولى " وذلك أن حصول النظر اليه  
من المولى فى الاستقبال لازم لطلبة النظر منه ، فمبصر باللازم عن الملزوم - كما عمو  
طريق الكفاية ، التى لها حسن فى نفسها - وقد انضم اليها - منها - نكتة أخرى  
تزيد فى حسننها ، وعلى رعاية الأدب مع المولى بترك عمرة الأمر ،

٣٤٢

قوله " وتارة لحمل المخاطب على المذكور " أى على المطلوب الذى ذكر - فعلا  
كان أو تركا - وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب " أبلغ حمل " من حيث أنه  
يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة ، وأما كونه " بالطف  
وجه " فمن حيث أنه يدل على أن المخاطب فى محبته<sup>(٢)</sup> الطالب بهذا ، المثابة - أعنى  
أنه بحيث لا يحب أن ينسب الطالب فى كلامه الى الكذب - بحسب الظاهر -

(١) والبيت من قصيدة من البسيط ، وأبياتها ٧٥ بيتا ، ويتحدث فى هذا البيت عن

محبوته . أنظر : شرح سقط الزند ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ ، والايضاح ج ١ ص ٩٣

(٢) فى " أ " فى محبة

واما الاحتراز عن صورة الأمر ، واما عما ، وتارة لحمل المخاطب على المذكور أبلغ حمل بالطف وجه ، كما اذا سمعت من لا تحب أن ينسب الى الكذب يقول لك : تأتيني غدا أو لا تأتيني . وتارة مناسبات آخر ، فتأملها ففيها كثرة ، وما من آية من أى القرآن واردة على هذا الأسلوب الا مدارنا على شئ من هذا ، النكت ، فان تعالى : ( واذ أخذنا ميثان بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله <sup>(١)</sup> ) فى موضع : لا تعبدوا ،

قوله " كما اذا سمعت " من لا تحب أن ينسب الى الكذب يقول لك : تأتيني غدا أو لا تأتيني " يعنى فيلزمك الاتيان حينئذ بما أمرت ، والانتها عما نهيت ، لكلا ينسب مخاطبتك الى الكذب فى الظاهر ،

ولو قيل : الخبر - معنا - باق على معناه لكنه مستعمل فى موضع الطلب لأبلغ حمل بالطف وجهه ، لكان فى غاية الظهور .

قوله " وتارة مناسبات آخر " الرواية برفع " مناسبات " على معنى وتارة يقصد مناسبات آخر غير ما ذكر ، ولو عطف على قوله " قصد التفاؤل " لنصب " مناسبات " أو على قوله " لاظهار الحرص " وما بعد ، لقيل : وتارة لمناسبات آخر ، وتلك المناسبات : كأن تقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ماكرهه - من عدم انصافه بالتقوى مثلا - كما اذا قلت : اللهم وفقه للتقوى - بخلاف ما اذا قلت : وفقه الله للتقوى - اذ لى فيه هذا النسبة - نظرا الى ظاهر اللفظ - أو أن يقصد اظهار اعتقاد الأسباب ، كقولك : اشترى لى كذا - بدن : اشترى - أو اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود <sup>(٢)</sup> المخاطب ، كقولك : أعطيتنى - فى موضع أعطى - أو أن تقصد ادخال السرور فى قلبه ، كقولك : أعطاك زيد - فى مكان : ليحطك - الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل فى المناسبات ،

قوله " وما من آية " كلمة " من " زائدة لاستفراغ النفى ، و " آية " مبتدأ ، و " من آى القرآن - واردة " صفتان له ، والجملة الواقعة بعد " الا " خبر ، و " هذا الأسلوب " اشارة الى استعمال الخبر فى موضع الطلب ، والدليل على

(٢) فى " ١ " بكمال وجود

(١) من الآية ٨٣ سورة البقرة

( واذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم <sup>(١)</sup> ) فى موضع : لا تسفكوا ( يأأيها الذين آمنوا من أذلكم على تجارة تتجكم من عذاب أليم - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله <sup>(٢)</sup> ) فى موضع : آمنوا وجاهدوا • فانظره • ومن هذا القبيل قول كل

أن ( لا تعبدون - ولا تسفكون - وتؤمنون • وتجاهدون ) بمعنى الطلب هو : أن أخذ الميثاق ، والدلالة على طريق النجاة إنما يكون فى متعارف الناس بالأمر والنهي دون الاخبار - والنكتة فى المدول الى الخبر اظهار الرغبة فى وقوع المطلوب ، وحمل المخاطب عليه أبلغ حمل بالطف وجهه • ووعده بتحقيق الامثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو فى الاستقبال •

قوله " فانظر " أى تفكر <sup>(٣)</sup> حتى يتبين لك أن ما ذكرنا ، من أن هذه الاخبار فى موضع الطلب احسن وأبلغ من حمل لا تعبدون - ولا تسفكون ، على حذف أن الناعبة ورجوع المضارع الى الرفع ، على معنى بأن لا تعبدوا ، وبأن لا تسفكوا ، ومن حمل ( تؤمنون ) على أنه كلام مستأنف متأخر فى النزول ، بناء على ما روى : من أنهم يقولون نونعلم أحب الأعمال الى الله - تعالى - لمملنا ، فنزلت الآية السابقة فمكثوا ماشاء الله - تعالى - يقولون : ليتنا نعلم ما نرى ؟ فدلهم الله - تعالى - عليها بقوله ( تؤمنون <sup>(٤)</sup> ) .

وبهذا بحث : وهو أن ( تؤمنون ) - سواء كان مقارنا فى النزول أو متأخرا - خبر بمعنى الطلب ، بيان لما سبق ، سواء قدر هناك سوا أول ، فلا يكون حملا على التأخر وجهها آخر مخالفا لاستعماله فى موضع الطلب ، فتدبر •

قوله " ومن هذا القبيل " أى ومن قبيل الخبر المستعمل فى موقع الطلب ، قوله " من البلفاء " إشارة الى أن ( رحمه الله ، أو يرحمه " إذا صدر عن غير البليغ لم يحمل على نكتة ، ولير ما تقدم من قوله " أعاذك الله من الشبهة <sup>(٥)</sup> ،

(١) من الآية ٨٤ سورة البقرة (٢) الآيتان ١٠ ، ١١ سورة الصف  
(٣) فى " أ " أى فتفكر (٤) هذا مأخوذ من الكشاف : ج ٤ : ص ٤٢  
(٥) تقول : عذت بفلان ، لجأت اليه ، والشبهة : الالتباس

من يقول من البلغاء في الدعاء : رحمه الله ، أو يرحمه . ومن الجهات المحسنة لا يراد الطلب في مقام الخبر اظهر معني الرضا بتوقع الداخل تحت لفظ الدالب ، اظهر ارا الى درجة كأن المرضى مدالب ، قال كثير :  
( أسئى بنا أو أحسنى لا ملومة ) - فذكر لفظ الأمر بالاساءة ، ثم عطف عليه بلفظ أو الأمر بضد الاساءة ، تنبيهها بذلك على أن ليس المراد بالأمر الايجاب المانع عن الترك ، لكن المراد : هو الاباحة التي لا تنافي تخير المخاطب بين أن يفعل وأن

(١) وحصلك من الحيرة ، ووفقك الله " مغنيا عما ذكره ههنا ، لأن ذاك مثال للدعاء بلفظ المضى من عند نفسه ، وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في " رحمه الله " التفاضل ، أو اظهر الرغبة في وقوع الرحمة أو الانباء عن استحقاقها ، وفي " يرحمه الله " احدي ما ذكر ، وان كانت في صيغة الماضي أظهر

( ايراد الدالب في مقام الخبر : )

~~~~~

قال : " ومن الجهات المحسنة لا يراد الدالب في مقام الخبر " ذكر لا يراد الدالب في مقام الخبر نكتتين ، ثم عممه بقوله " أو ما شاكل ذلك " عطفًا على النكتة الأولى ، كما ذكر فيما مر لا يراد الخبر في موضع الدالب نكتا أربعًا ثم عمم بقوله " وتارة مناسبات أخر " ،

قوله " اظهر ارا الى درجة " أى اظهر ارا المعنى الرضى الى درجة كأن المرضى في تلك الدرجة مطلوب ، فان ذلك هو غاية الرضا - كما لا يخفى - قال كثير مخاطبا لصرة (٧) :-

أسئى بنا أو أحسنى لا ملومة \* لدينا ولا مقلية ان تقلت  
أى لا ملومة أنت لدينا ولا مقلية - أى مبغوضة - من : قلاه ، اذا أبغضه ،

(١) المعصية : المنع والحفظ ، تقول : اعتصمت بالله ، اذا امتنعت - بلطفه - من المعصية .

(٢) والبيت من قصيدة من ( الطويل ) وكانت عزة تحج مع زوجها فأمرها أن تبتاع سمنا وهم في الداريق قد دخلت على كثير شيمته - وهى لا تعلم - وكان يسبرى سهما ، فلما رآها برى ذراعه فمسحت له الدم بثوبها وأعطاها السمن ، ولما علم زوجها بما وقع حلف عليها أن تشتم كثيرا في وجهه ، فأنشد تلك القصيدة ، شرح ديوانه : ح ١ ص ٥٣ ، ٥٤ ، والكشاف : ح ٢ ص ٢١٨ ومعاهد التنصير : ح ١ ص ١٨٣ ، وخزانة الأدب : ح ٢ ص ٣٠٠ والأمالى : ح ٢ ص ١٠٦

لا يفعل فاعلا كل ذلك لتوخى اظهار مزيد الرضى بأى ما اختارت فى حقه - ممن  
الاساءة أو الاحسان - أو توخى اظهار نفي أن يتفاوت جوابه بتفاوته وتوقعا وعدم وقوع

---

وقوله " ان تلت " التقات من الخطاب الى الغيبة ، احترازا عن نسبة التقليل  
الى المشيقة (١) بطريق المغالاة ،

قوله " فذكر لفظ الأمر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ أو الأمر بضد الاساءة " يريد  
أن المعنى على الاخبار ، أى أنا راض بما تعطين فى حقى ، لا نلوماء ، وأسأت أم  
أحسنتم ، ولا نبغضك وإن أبغضت ،

قوله " تنبيهها بذلك " أى بعطف الأمر بضد الاساءة بلفظ أو على الأمر بالاساءة  
" على أن ليس المراد بالأمر الايجاب " وذلك لأن الأمر بالشئ على وجه الايجاب  
المانع من الترك - مع الأمر بضد ، معطوفا أحدهما على الآخر بأو المقتضية للتفسير  
مما لا يتصور ،

وقوله " لكن المراد هو الإباحة " لا ينافى كون الأمر بمعنى الخبر ، بل هو  
تقريب له من المعنى النبوى وتبعيد عن معنى الالتزام الذى لا يناسب هذا المقام ،

وقوله " فاعلا كل ذلك " حال من قوله ( ذكر لفظ الأمر " مع ما فى حيزه ٣٤٤

وقوله " مزيد الرضا " اشارة الى درجة مطلوبة المرضي - كما مضى - ،

قوله : أو توخى اظهار ( نفى أن يتفاوت جوابه ، عطف على قوله : لتوخى  
اظهار (٢) ) مزيد الرضا - لكنه نكتة أخرى لا يراد الطالب فى مقام الخبر ليست داخلة  
فى النكتة الأولى - أعنى اظهار معنى الرضا بوقوع الداعل تحت لفظ الطالب - كما  
توضحه من جعل المعطوف والمحدوف عليه تفصيلا للنكتة الأولى (٣) ،

---

(١) الحشر : فرط الحب (٢) ما بين القوسين ساقط من " أ "   
(٣) يرد بهذا على ما ذهب اليه سعد الدين من كونها نكتة واحدة ، انظر شرحه  
للمفتاح . الورقة ٢١٥ .

كما يقول : صم أولا تصم ناني لا أترك الصيام ، توهم من تخاطب أنك تبالغ منه  
أن يصوم وينظر في حاله ، أولا يصوم وينظر ليتبين ثباتك على الصيام ، صام هو  
أولم يصم ، وعليه قوله تعالى - استغفر لهم أولا تستغفر لهم ان تستغفر لهم<sup>(١)</sup>  
سبعين مرة فلن يغفر الله لهم<sup>(٢)</sup> ) وكذا قوله ( أنفتوا دوما أو كرها لن يتقبل منكم )

والمراد : أن كلام كثير محمول اما على توخي اظهار معنى الرضا الى درجة  
المالية ، واما على توخي اظهار نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطالب ،  
أي الأمر بتفاوت أي يتفاوت ذلك الداخل وتوحي - كما اذا أسأت - وعدم وقوع - كما  
اذا أحسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت وهو : أنا لا نلومك ولا نبغضك ، بل  
نثبت على محبتك فكأنه يبالغ فيها أن تسي وتنتظر في حاله ، أو تحسن وتنتظر في  
حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها ، بحيث لا يتغير عن ذلك أصلا ، وجعل ضمير  
" بتفاوتة " راجعا الى " ما اختارت " مما لا وجه له<sup>(٣)</sup> ،

وقوله " كما يقول " تمثيل آخر للنكتة الثانية وحدها - بخلاف البيت فأنه  
دائر بين النكتتين كما عرفت . وفي قوله " ليتبين ثباتك على الصيام صام هو أولم  
يصم " تصريح بأن اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلية في اظهار معنى  
الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطالب ، فلا تكن في ذلك على ريبة<sup>(٤)</sup> ،

قوله " وعليه " أي على توخي اظهار نفي تفاوت الجواب ، وهو - ههنا -  
أن الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطالب - وهو الاستغفار - وتوحي  
عدم وقوع وكذا الحال في عدم تقبل نفقاتهم ، سواء وجد الاتفاق دوما أو كرها ، ولا  
يخفى على ذي سكة أنه لا معنى لاعتبار اظهار معنى الرضا في هاتين الآيتين<sup>(٥)</sup> ،

(١) من الآية ٨٠ سورة التوبة (٢) من الآية ٥٣ سورة التوبة

(٣) هذا رد لكلام سعد الدين ، انظر : شرحه للمحتاج . الورقة ٢١٥

(٤) الريبة : الشك ، وما رابك من أمر

(٥) وجعلهما الزمخشري كبيت كثير ، الكشاف ج ٢ ص ٢١٨ ، ٢١٩



ومشاكل ذلك من لدائف الاعتبارات

والأمر في باب التحجب — من نحو : أكرم يزيد ، على قول من يقول : انه بمعنى الخبر آخذاً همزته من قبيل ذي كذا ، جاءلاً الباء زائدة : مثلها في كفى بالله — منخرطاً في هذا السلك ، ولهذا النوع — أعني اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر — أساليب متفننة ، ان ما من مقتضى كلام ظاهري الا ولهذا النوع مدخل فيه

فكن فيما حققناه على بصيرة

قوله " من لدائف الاعتبارات " يعني : مثل كون الداخل تحت لفظ الدالب محبوباً ، أو مرغوباً فيه ، أو عجبياً ، أو مستغرباً فينبه على ارادة حصوله بلفظ الدالب ،

قال : " والأمر " مبتدأ خبره " منخرط " أي الأمر في باب التحجب " منخرط في هذا السلك " أي في سلك ايراد الدالب في مقام الخبر ، والنكتة فيه : بحضر ما يشير اليه بلدائف الاعتبارات — كما ستعرفه — وهذا الانحرط انما هو على قول من يقول : ان أكرم يزيد ، معناه — بحسب أصله — أكرم زيدا ، أي صار أكرم ، فزيد الباء في الفاعل ، ثم عدل الى صيغة الأمر تنبيهاً على أن ذلك الفعل — أعني الكرم مثلاً — ما ينبغي أن يطلب فيتمجب منه ، وأما على القولين الآخرين : أعني أن ( يجعل (١) أكرم يزيد ، أمراً من أكرمه وأباً زائدة في المفعول ، أو يجعل أمراً من أكرم زيد — أي صار ذا كرم — على أن الباء للتعدي فليس ( الأمر (٢) ) فيهما بمعنى الخبر ، بل هو على معناه ، كأنه قيار : صيره ذا كرم — أي صفة بالكرم واعتقده أنه كذلك — ثم استعمل في معنى التحجب ،

٢٤٥

قوله " ان ما من مقتضى كلام ظاهري " تحليل لكون أساليب اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة ، أي كثيرة متنوعة جداً — فان أساليب اخراج الكلام (٣) على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى ، كما لا يخفى ، فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت أساليبه — أيضاً — كذلك

(١) ساقطة من " ١ " (٢) ساقطة من " ١ "

(٣) في " ج " أساليب الاخراج على مقتضى ٠٠ الخ

بجبهة من جهات البلاغة على ما تنبه على ذلك منذ اعتنينا بشأن هذه الصناعة ،  
وترشد اليه تارة بالتصریح وتارات بالفحوى ، ولكل من تلك الأساليب عرق فى البلاغة  
يتشرب من أفانين سحرها ولا كالأسلوب الحكيم فيها ، وهو تلقى المخاطب بنـغير  
ما يترقب - كما قال :

أنت تشكى عندى مزاولة القرى      ٧      وقد رأيت الضيفان ينحون منزلى  
فقلت كأنى ماسمت كلامها      \*      هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

قوله " تارقب بالتصریح " كما فى أواخر فنون الاسناد ، والسند اليه والمسند ،  
وكما فى أثناء بعض الحالات الماضية ، " وتارات بالفحوى " كما فى ايراد أمثلة من  
خلاف مقتضى الظاهر بلا تصریح بأنها من خلاف المقتضى ،

قوله " عرق فى البلاغة " شبه الأساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر بأشجار  
طيبة لها عروق راسخة فى أرض البلاغة تتشرب تلك العروق من موارد سحر البلاغة ،  
إلا أنه أغرب<sup>(١)</sup> فى الكلام فحبر عن تلك الموارد بالأفانين - أى الشعب المتكثرة - فكأنه  
جعل العرق متشربا من الفصن على خلاف ما هو المعتاد ، ومن توهم أن فى كلامه  
قلبا فقد سبى<sup>(٢)</sup> ، اذ ليست العروق والأفانين - ههنا منسوبة الى شىء واحد ،  
كما ترى ،

#### ( الأسلوب الحكيم : )

قوله " ولا كالأسلوب الحكيم " أى والحال أنه لا أسلوب فى تلك الأساليب مثل  
الأسلوب الحكيم ، أى هو أفضلها وأرسخها عرقا ، وأكثرها تشربا ، وهذا الأسلوب  
نوعان :  
أحدهما : تلقى المخاطب بنـغير ما يترقب - والثانى : تلقى السائل بنـغير  
ما يتطلب ،

فمن الأول : ما ذكره من قول الشاعر ، فإنه افتغرفه بسلوك هذا الأسلوب ، أى أنت  
المرأة مشتكية عندى مشاق مزاولة القرى ومعالجة الأداة للضيفان .

(١) يقال : أغرب الرجل ، جاء بشىء غريب

(٢) القائل بهذا - الشايج المؤذن ، من شرح المفتاح

أو السائل بغير ما يتدلب - كما قال تعالى ( يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ) قالوا في السؤال : ما بال الهلال بيد ودقيقاً مثل الدنجا ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ؟ فأجيبوا بما ترى ، وكما قال : ( يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فمالوالديــــ

والحال أنها تد رأت الضيفان يقصدون منزلي ، وكانت مترقبة مني أن أجوز لها المساهلة في ذلك ، فتلقيتها بخلاف ما ترقبته ، وأمرتها بزيادة الجدة والتعجيل (١) ، فقله " تشتكى " حال من ضمير " أنت " ، " وقد رأت " حال من ضمير " تشتكى " و " كَأَنِّي " حال من ضمير " قلت " والضيف في الأصل : مصدر يهلق على الواحد والكثير ،

ومن الثاني - أعني تلقى السائل بغير ما يتدلبه بسؤاله ،

قوله تعالى ( يسألونك عن الأهلة (٢) ) فان المصنف حمل على أنهم سألوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال " فأجيبوا بما ترى " من السبب الدائري ، تنبيهاً على أن السؤال عن الغاية والفائدة هو الأليق بحالهم ، لأن درك الأسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن أذهانهم ،

هذا : والأحسن ما ذهب إليه صاحب الكشاف : من أن هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال : " كأنه قيل لهم عند السؤال عن الأهلة والحكمة في نقصانها وتامها ، معلوم أن كل ما يفعله الله - عز وجل - لا يكون الا حكمة بالغة ، وصلاحه ٤٦ لعباده ، فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء ، وأنتم تحسبونها برا (٣) " وعلى ما ذهب إليه : لم يكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ،

ولا شك : أنسب بما روى من أن السائل : معاذ بن جبل ، وشعبة بن عسمر الأنصاري (٤) ، وأما عبارة " ما بال الهلال بيد ودقيقاً " الخ " فكما يحتمل السؤال

(١) والبيتان من ( الداهل ) ووردا في الايضاح - ح ١ ص ٧٦ بدون نسبة لقائل معين وذكر المحققون أنهما ينسبا الى حاتم الداهلي ،

(٢) من الآية ١٨٩ سورة البقرة (٣) الكشاف ح ١ ص ١٧٧

(٤) انظر : الكشاف ح ١ ص ١٧٦

والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ) سألوا عن بيان ما ينفقون ؟ فأجيبوا ببيان المصروف ، ينزل سؤال السائل منزلة سؤال غير سؤاله ، لتوضي التنبيه له بالذلف وجه على تحديده عن موضع سؤال هو أليق بحاله أن يسأل عنه ، أو أهم له اذا تأمل . وان هذا الأسلوب الحكيم لربما صادف المقام فحرك من نشاط السامع ما سلبه حكم

عن السبب الفاعلى ، يحتل السؤال عن السبب النافى أيضا ، ومن الثانى - أيضا - قوله تعالى ( يسألونك ماذا ينفقون )<sup>(١)</sup> فانهم سألوا عما ينفقونه ؟ فأجيبوا ببيان المصروف ، تنبيهها على ان السؤال عن المصارف أهم<sup>(٢)</sup> لهم ، فان النفقة لا يحتدبها الا اذا أصابت موقعها<sup>(٣)</sup> ، على أنه قد أدب في الجواب بيان المنفق حيث قيل : ( من خير ) أى هو الذى يكون فيه خير ومنفعة .

قوله " ينزل سؤال السائل " - هو على صيغة المجهول - بيان لكيفية تلقى السائل بنير ما يتدلب ،

قوله " أن يسأل " مبتدأ خبره " أليق " والجملة خبر هو والمجموع صفة " موضع " لا صفة سؤال<sup>(٤)</sup> - بناء على أنه بمعنى المسئول عنه ، والاضافة بيانية ، فانه مستبعد جدا ، وقوله " أليق بحاله " أى بحال السائل - كما فى الآية الأولى - " أو أهم له " أى المسائل كما فى الآية الثانية ،

قوله " وان هذا الأسلوب الحكيم " أشار به الى جنس هذا الأسلوب - لا الى محين منه - على طريقة قوله عليه السلام : " يكون قوم فى آخر الزمان يخضبون به هذا السواد<sup>(٥)</sup> " ومثله قليل فى الاستعمال ، وتنايره أن يقال : هذا السيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال : لهذا<sup>(٦)</sup> الأسلوب ، وأشار به الى الأسلوب الحكيم

(١) من الآية ٢١٥ سورة البقرة (٢) فى " ١ " أولى

(٣) انظر الكشاف : ج ١ ص ١٦٤ ، ١٩٥

(٤) كما ذهب اليه سعد الدين ، شرحه للفتح . الورقة ٢١٦

(٥) هذا من حديث ابن عباس - رضى الله عنه - وتماه ( كحواصل الحمام لا

يرجون رائحة الجنة ) انظر : سنن أبى داود : ج ٤ ص ٨٧

(٦) فى " ١ " ولو قال هذا

الوقور ، وأبرزه في معرض السحور ، وهل ألان شكمة الحجاج لذلك الخارجى ،  
وسل سخيمته حتى آثر أن يحسن على أن يسى ، غير أن سحره بهذا الأسلوب ، اذ  
توعده الحجاج بالقيد فى قوله : لأحملنك على الأدهم ، فقال - متغابيا - مثل  
الأمير حماد على الأدهم والأشهب ، مبرزاً وعيده فى معرض الوعد متوصلاً أن يرسه  
بألف وجه أن امرأته فى مسند الإمرة المطاعة ، خليق بأن تصفد - لا أن يفصد

لكان أظهر ، وقد يجعل الحكيم صفة لهذا ، بعد ما وصف بالأسلوب ، فيرجع الكلام  
الى ذلك الأظهر ، فتأمل ،

قوله " لربما صادف المقام " أى طابقه بمطابقة تامة ،

قوله " من نشاط السامح " بيان " لماسليه " ، قدم عليه ، وليست كلمة " من "   
هم ناتية مضمية - كما فى قولك : هزم من عذافه وحرك الساكن من نشاطه - الا بأن  
يتكلف كون " ماسليه " بدلا من المفعول الذى هو " من نشاطه " و " الوقور "   
الحليم الرزين. و " السحور " من أشر فيه السحر فجعله متحيرا طائشا (١) ، والشكمة  
فى الأصل - هى الحديدية المعترضة فى فم النوس ، يقال : فلان شديد الشكيمة  
إذا كان قوى النفس أبيا ، وفازن لين الشكيمة ، إذا كان بخلاف ذلك ، والخارجى :  
هو القبحى (٢) ، كان من الذين خرجوا على على - كرم الله وجهه - حين رضى  
بالتحكيم. والسخيمة : الضغينة ، والفعلان - أعنى ألان وسل - تنازعا فى الفاعل  
- أعنى " غير أن سحره - " والأدهم : القيد ، والفوس الأسود ، " والأشهب "   
الفوس الأبيض ، من الشبهة ، وهى البياض الذى غلب على السواد ، " متغابيا " أى  
مظهرا من نفسه النباوة ، و " مبرزاً " أى مخرجاً ، وهما حالان من فاعل " قال "   
تركه المحطف بينهما لأن التغابى باعتبار ما تقدم على " قال "

من قول الحجاج (٣) ، والابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجى ، ولا تشارك

(١) الخيش : الخنزق والخفة ، وطاش السهم عن الهدف ، عدل

(٢) انظر : الكشف ج ١ ص ٧٤ ، والإيضاح : ج ١ ص ٧٥

(٣) هو الحجاج بن يوسف الثقفى ، كان معلماً للصبيان بالدلائف ، ثم التحق  
بشرطه وزير عبد الملك بن مروان وتقلدا مرها ، وهو الذى بنى مدينة واسط  
، وأخباره مشهورة .

وأن يعد - لا أن يوعد ، وليكن هذا آخر كلامنا الآن في علم المعاني ، منتقلين  
عنه الى علم البيان - بتوفيق الله تعالى وعونه - حتى اذا قضينا الوطر من ايرادنا  
منه لما نحن له استأنفنا الأخذ في التعرض للعلمين لتتيمم المراد منهما بحسب  
المقامات ان شاء الله تعالى ،

---

بين هذين القولين ، فناسب ذلك ترك المحلف بين الحالين ،

وقوله " متوصلا " حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقتين ، أى ومتوصلا  
بما ذكر من التخاضى والابراز الى أن يرى الحجاج ، و " الامرة " - بالكسر - الامارة  
، يقال : أصفده ، أى أعده ، من الصفد - بالتحريك - وهو العطاء ، وصفده ،  
أى قيده ، من الصفاد - بالكسر - وهو ما يوثق به والوعد : عام ، فاذا تويل بالايعاد  
المستقر ، بالشر - تحين للغير ،

قوله " وليكن " عطف على مقدر - أى خذ ما ذكرناه وليكن - و " منتقلين " حال  
من ضمير " كلامنا " .

وقوله " منه " بيان " لما نحن فيه " فيكون حالا من المجرور قد قدم عليه ،  
أى اذا قضينا الوطر (١) من ايرادنا لما نحن منتصبون له ، وصدق بيانه من علم  
البيان ، واستينافه " الأخذ في التعرض للعلمين " وهو تعرضه لخصوم مقام  
الاستدلال ، وما يتعلق بالمنظوم من العروض والقوافي ، فانه استيناف أخذ فيهما  
نظرا الى تتميم المراد منهما " بحسب المقامات " ولذلك قيد ختم الكلام في علم  
المعاني بالآن ، وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شئ فوائده بأبلغ تبيان (٢) ، ومن الله  
التوفيق وعليه التكلان ، في تيسير الكشف عن فوائد علم البيان ،

\* \* \*

---

(١) الوطر : الحاجة ، ولا يبنى منه فعل (٢) هذا مدح من الشارح لنفسه

## الفصل الثانى : فى علم البيان :

والخوض فيه يستدعى تمهيد قاعدة •  
وهى أن محاولة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة

### ( الفصل الثانى : فى علم البيان )

( تمهيد : )

أراد أن هذا الفصل فى ضبط معاهد علم البيان والكلام فيه - على قياس ما ذكر  
فى فصل المعانى - إلا أنه اقتصر فى العبارة <sup>(١)</sup> - ههنا - تحويلا على ما سلف منه  
- كما أشرنا اليه فى صدر القانون الأول -

قوله " والخوض فيه " أى فى علم البيان " يستدعى تمهيد قاعدة " لينضبط  
بها الحيشية المعتبرة فى موضوع هذا العلم - أعنى التراكيب الخبرية والطلبية - فانها  
من حيث اختلافها فى وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعانى موضوع لعلم البيان -  
على ما مر فى المقدمة - وتوهم بعضهم <sup>(٢)</sup> : أن موضوعه الدلالات المتلفة فى مراتب  
الوضوح ليظهر كون معاقده مضبوطة فى فصله ( كضبط معاهد علم المعانى فى فصله <sup>(٣)</sup> )  
وليس بشئ • لأن علوم الأدب باحثة عن أحوال الألفاظ الحربية - كما بين لك ذلك -  
فيما أوردناه فى صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى أقسامها المشهورة فيما  
بينهم • ولا يجب أن يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات • بل ربما يكتفى فى تمايزها <sup>(٤)</sup>  
بالحيثيات • وأيضا علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكناية • ولا شك : أنهما من  
قبيل الألفاظ - دون الدلالات - • وإذا ادعى أن التشبيه من مقاصده - حقيقة  
- كان بحثه عن أحوال ما يدل على التشبيه من الألفاظ •

وقوله " وهى أن محاولة ايراد المعنى الواحد " يريد بالمعنى الواحد : معنى  
واحدا مركبا روى فيه مطابقة مقتضى الحال • أما اعتبار تركيب المعنى - فلما عرفت -

(١) فى " ج " اختصر العبارة (٢) هو الشارح المؤذن

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٤) أى التفريق بينها ومعرفه كل منها على انفراد

عليه والنتصان بالدلالات الوضعية غير ممكن ،  
فانك اذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة - مثلا - وقلت : خد يشبه  
الورد ، امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه ففى

---

من أنه لم يجوز كون الألفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الانفرادية حذرا من لزوم  
الدور - كما هو المشهور - وأما اعتبار رعاية المطابقة فكلما مر - من أن علم البيان  
شعبة من علم المعاني ، لأنه باحث - على وجه كلى - عن كيفية اقادة التراكيب  
لخواصها التى يبحث فى علم المعاني عن افادتها اياها ، والباء فى قوله " بطرق " متعلقة بايراد المعنى .

وفى قوله " بالزيادة " متعلقة بمختلفة ، واقتصر على ذكر مراتب الوضوح -  
زيادة ونقصانا - لما مر فى خد علم البيان ، من أن الخارج عن هذه المراتب  
مردودة قداما ، والباء فى قوله " بالدلالات " اما أن تتعلق بايراد المعنى - أيضا -  
فيكون الايراد المقيد بالطرف الأول - أعنى قوله " بطرق " - عاملا فى الظرف  
الثانى - أعنى " بالدلالات " - على طريقة قولك : أكلت من بستانك من العنب -  
أى الأكل المبتدىء من البستان ابتدىء من العنب - فلا يكون مما يمتنع ، أعنى  
تعلق حرفى جرم معنى واحد بفعل واحد بلا اتباع ، كقولك : مررت بزيد بصبر ، واما  
أن يتعلق بممكن ، فان قوله " غير ممكن " بمعنى لا يمكن - فكأنه لا اضافة - ولهذا  
جاز أنا زيدا غير ضارب - وان لم يجوز أنا زيدا مثل ضارب - ، لا امتناع عمل المضاف  
اليه فيما تقدم على المضاف ، وهذا الوجه - بحسب المعنى وان اختلف الجار -  
قوله فيما بعد : " وانما يمكن ذلك فى الدلالات العقلية " .

وقد يجعل قوله " بالدلالات " ظرفا مستقرا حالا من " ايراد المعنى " وانما  
ترك التأنيث فى " غير ممكن " - مع كونه خبرا عن المحاولة - اما لأن المقصود كون  
الايراد المذكور غير ممكن ، الا أنه اتحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على أن طالب  
المحال من العاقل كالمحال ، واما لأن تأنيث المصاد رقد لا يلتفت اليه ، لكونها  
مأولة بالفعل مع أن ، واما لأنه جعل لفظ " ممكن " من عداد الأسماء ،

قوله " فانك اذا أردت تشبيه الخد " تدليل لقوله " غير ممكن "   
فان قلت : المثال البرئى لا تثبت به قاعدة كلية ؟



الوضح أو أنفـس ، فانك اذا أقمت مقام كل كلمة منها مايرادفها ، فالسامع ان كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات ، كان فهمه منها كفهـم من تلك من غير تفاوت في الوضح .

قلت : هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثل توضيحا لها ، وأيضا : أشار بقوله " مثلا " الى أن الحال في جميع الأمثلة كذلك ، واذا بين حال مثال بوجه علم جريانه في جميع الأمثلة على سواء ، ثبتت القاعدة الكلية بلا شبهة - وان كانت نظرية ومثل هذا يسى في النظريات : تصويرا للبرهان الكلى في مثال جزئى تأنيسا به ،

٣٤٩ قوله " امتنع أن يكون كلام " أراد بالكلام المركب مطلقا ، لأن قوله " خد يشبه الورد في الحمرة " تركيب وصفى - لا اسنادى - وجاز أن يحمل على مصطلح النحاة ، بأن يقدر مبتدأ وخبر - أى هذا خد ، أوله خد -

وقوله " أكمل " منصوب على أنه خبر " يكون " وضمير " منه " لقول " قلت " - أعنى خد يشبه الورد .

وقوله " فانك اذا أقمت " تحليل لا متع ، أى اذا أقمت مقام كل كلمة منها - أى من كلمات الكلام السابق - مايرادفها " أى يرادف تلك الكلمة " فان السامع ان كان عالما " يكون المرادفات كلها " موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه " أى فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات " كفهـم " اياها " من تلك " الكلمات بلا تفاوت في وضوح الدلالة عليه .

فان قلت : جاز أن يكون الف السامع ببعض الألفاظ المترادفة أكثر فينتقل ذمـه منه الى المعنى أسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضح ؟

قلت : هذا التفاوت انما هو لأجل التفاوت في تذكر الوضع ، والمراد : أن الدلالات الوضعية - بعد التساوى في العلم بالوضع - لا تتفاوت في أنفسها (١)

والا : لم يفهم شيئا أصلا ، وانما يركن ذلك فى الدلالات العقلية ، مش أن يكون

لا يقال : بجاز أن يكون بعض الألفاظ مشتركا - دون بعض - فيقع عنك  
تفاوت فى الدلالة مع التساوى فى العلم بالوضع ؟

لأننا نقول : لا تفاوت هناك - أيضا - فى نفس الدلالة ، بل هناك مزاحمة  
يحتاج فى دفعه الى قرينة ، فاذا دفع ظهر تساوى الدالتين فى أنفسهما .

قوله " والا " أى وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات بأسرها موضوعا  
لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا نحو معنى ذلك الكلام " أصلا " أى لا يفهم ذلك  
المعنى بالكلية - لا واضحا ولا أوضح - ، ولا خفيا ولا أخفى ، أما اذا لم يعلم وضع  
شئ من المرادفات فالأمر غامض ، وأما اذا علم وضع بعض دون بعض فلازم لم يفهم -  
- حينئذ - ما هو معنى ذلك الكلام - لأن الكل ينتشى بانتفاء جزئه - فلم يفهم ذلك  
المعنى بشئ من مراتب الوضوح ولا بشئ من مراتب الخفاء - أيضا - وإذا معنى  
قوله " أصلا " وهو نصب على المصدرية - أى انتفى الفهم انتفاء بالكلية - ،

ووجه المناسبة : أن ( الشئ <sup>(١)</sup> ) اذا أخذ مع أصله كان الكل ، وكذا حكم  
كلمة رأسا ، .

وقد يقال : أراد به أن علم السامع وضع كل منه لفهم المعنى بلا تفاوت ، والا :  
أى وان لم يعلم وضع شئ منها فلا فهم للمعنى أصلا - أى لا كذا ولا بعضا - فلا  
تفاوت ، ويظهر مما ذكره : أنه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن - أيضا - تفاوت  
فى شئ من البعضين ،

قوله " وانما يمكن ذلك " أشار بلفظ ذلك - كما يقتضيه مسان كلامه - الى  
الايراد المذكور ، فانه المحكوم عليه حقيقة - فيما سبق - بعدم امكانه بالدلالات  
الوضعية - لا الى التفاوت فى الوضوح ولا الى المحاولة ،

وقوله " فى الدلالات العقلية " متعلق بيمين ، وانما عدل - عنها - عن الباء

لشيء تعلق بآخر ، ولشان وثالث ، فاذا أريد التوصل بواحد منها الى المتعلق به فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفاء

---

المناسب لما تقدم من قوله " بالدلالات الوضعية " الى كلمة " في " مبالغة وتبسيطها على أن الدلالات العقلية محيطة بإمكان ذلك الايراد فلا يعتمدنا الى الدلالات الوضعية ،

وقوله " مثل أن يكون " نصب على أنه مصدر " يمكن " ، أوحا من " الدلالات العقلية " أو نصب بتقدير : أعني ، ولا يجب أن يكون المثل به نوعين ما أضيف اليه لفظ " مثل " بل كثيرا ما يكون مستفادا مما في حيزه ، كأنه قيل — مثلا — يمكن إمكانا مثل الامكان الذي في غد ، الصورة ،

قوله " ولشان " عطف على " الشيء " أي ويكون لشان تعلق بذلك الآخر ، ويكون لثالث — أيضا — تعلق به ،

قوله " فاذا أريد التوصل " لا يخفى عليك أنه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب اذا — أعني قوله " فمتى تفاوتت " . الخ — لاستقام الكلام . واتضح المرام . إذ يتفاوتت تلك الثلاثة . — في وضوح التعلق وخفاء — يصح التفاوت في طريق افادة ذلك المتعلق به — أعني المعنى الآخر الذي تعلقت به الأشياء الثلاثة — وعلى تقدير ذكر " اذا " كان الأولى به أن يقول : فاذا أريد التوصل بها ، أو فاذا أريد التوصل بكل واحد منها ، لأن التفاوت في طريق افادة المتعلق به إنما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد ، وكذا صحة التفاوت فيه إنما تظهر بذلك — لا بالتوصل اليه بواحد منها — وقد يقال : أنه أراد فاذا توصل بواحد منها ثبت بطريق واحد <sup>(١)</sup> ، واذا نسب الى طريق آخر ممكن فنناك ظهور صحة التفاوت في طريق افادة ذلك المعنى المتعلق به .

قوله " وخفاء ، والخفاء " أراد بهما نقصان الوضوح اعتمادا على مامر — من اقتصاره على مراتب وضوح الدلالة .

---

(١) في " أ " يثبت طريق واحد

صح في طريق افادته الوضوح والخفاء ، واذ اعرفت هذا عرفت أن صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التمرع لأنواع دلالات الكلم ،

وتلخيص ما قرر ، - في امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية - هو أنه لاخفاء في أن المعنى الواحد يتملن به أشياء متعددة يتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح بأن يكون تملن بعضها بلا وسط ، وبعضها بوسط واحد أو أكثر ، أو يكون بعض التعلقات أقوى وأوضح في نفسه من بعض آخر ، فاذا توصل بهذا ، الأشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طريقه مختلفه في وضوح الدلالة عليه ، فان كان ذلك المعنى الواحد مركباً فذاك ، وان كان مفرداً ثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره - ضرورة أن التفاوت في بعض مفردات الكلام توجب التفاوت في نفس ذلك الكلام - فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فسي مراتب الوضوح في الدلالات العقلية ،

#### ( أنواع دلالات الكلم : )

قال : " واذ اعرفت هذا " أى اذا عرفت أن ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية - دون الوضعية - عرفت أن صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التمرع لأنواع دلالات الكلم " ليتيمز عند ما يمكن منه الاختلاف من تلك الأنواع ما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم بانضباط ما هو قيد له - أعني الدلالات المختلفة - وانما قال " فضل احتياج " لأن صاحب علم المعاني - مثلاً - يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة أنواعها لتمييز فيما (١) هو بصدد ، ، لكنه لا حاجة به اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه ، وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا ،

وقوله " فنقول " شروع في التمرع لبيان أنواع دلالات الكلم ، واعتبار الوحدة

(١) في " أ " لتمييز ما هو

فنقول : لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعة لفهم ممكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى بذلك ، دلالة المطابقة ، ودلالة وضعية ، ومتى كان لفهمها ذلك - ونسبها أصليا - تعلق بفهم آخر ممكن أن تدل عليه بوساطة

---

في اللفظة إشارة إلى أن الوضع عندنا ، إنما هو في المفردات <sup>(١)</sup> فيكون وضع المركبات راجعا إليه ، حتى إذا قسم دلالتها إلى الأنواع الثلاثة كان ذلك - في الحقيقة - راجعا إلى دلالة مفرداتها ، وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة <sup>(٢)</sup> وانسيان <sup>(٣)</sup> الذي عن أنهما كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر ، وكأنه قال : لفهم - ولم يقل : لمعنى - اشعارا بأن الوضع يتوقف على كسبون المعنى فهوما للواضح ، وأما كونه معنى ، فهو باعتبار ملاحظة الوضع ، واقتصر على ذكر إمكان الدلالة - حيث قال : " أمكن أن يدل " - لأن مجرد الوضع لا يحققها بالفعل ، بل لا بد معه من استكمال المتكلم وعلم السامع بالوضع ، وفيه تأمل ستعرفه ،

وقوله " من غير زيادة ولا نقصان " إشارة إلى أنه إذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم ، أو نقصان جزء من أجزائه منه لم تكن الدلالة - حينئذ - مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع ،

وقوله " بحكم الوضع " متعلق ببدل ، والمراد : أن مقتضى لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج إلى أمر يتعلق بالعقل . ولذلك سميت وضعية ، وفي تعييد ما " بحكم الوضع " تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تفسيرها ، كأنه قال : المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث أنه كذلك ، فلا ينتقض حد ما بدلا لتي التضمن والالتزام فيما إذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ، أو بين اللازم والملزوم - كما هو المشهور - ، وإنما سمي المعنى الموضوع له " أصليا " لأنه المقصود بالوضع أعماله ، وما عدا ، - من الجزء أو الخارج - تابع له في ذلك ،

وقوله " بحكم العقل " متعلق ببدل ، ومشير إلى قيد الحيثية في حدى الداليتين - على قياس ما مر في المطابقة - ومعنى كون الدلالة بحكم العقل : أن

---

(٢) الشهرة : وضع الأمر

(١) في " أ " للمفردات  
(٣) المنسان : التابع والقريب

ذلك التعلق بحكم العقل ، سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومه —  
الأعلى — كالسقف مثلا في مفهوم البيت — يسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية  
أيضا ، أو خارجا عنه — كالحائط عن مفهوم السقف — وتسمى هذا دلالة الالتزام  
ودلالة عقلية أيضا ، ولا يجب في ذلك التحلى أن يكون ما يثبت العقل ، بل ان كان

للعقل مدخلا فيها — لا أنه مستقل باعتنائها — فان الدلالة على الجزء تنزعا على ٣٥٢  
الوضع للكلى وعلى أمر آخر يتعلل بالعقل — وهو استلزام فهم الكلى فهم جزئى —  
وكذلك الدلالة على الخارج النظم يتوقف على الوضع للملزم ، وعلى أمر آخر عقلى ،  
هو أن فهمه يستلزم فهم لا زمه ، ومن هنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلاث  
وضعية <sup>(١)</sup> ، ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع — كدلالة  
اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافت — وذكر لفظه " أيضا " فى تسمية  
كل واحدة من الأخيرتين بالعقلية — دون تسمية الأولى بالوضعية — بناء على أن  
العقل ليس كافيا فيهما ، فليس تسميتها بالعقلية كتسميتها بالتضمن والالتزام ، بل  
أدون منها بخلاف الأولى — فان الوضع كافى اقتنائها ، فتسميتها بالوضعية  
كتسميتها بالمطابقة على سواء ، ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية : أن اطلاقها  
عليهما بالاشتراك اللفظى ، بل أراد : أن ذلك بالاشتراك المعنوى — كما يقال :  
الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا — أى يطلق عليه الحيوان ،

قوله " ولا يجب فى ذلك التعلق " أى التعلق الذى بين المفهوم الأعلى  
ومفهوم آخر " أن يكون ما يثبت العقل — أى أن يكون لزوما عقليا — بحيث ينتج أن  
يدرك المفهوم الأعلى بدون المفهوم الآخر — كما فى دلالة التضمن مطلقا — وفى  
بعض الالتزامات — كدلالة الاء دام على الملكات — وانما تعرض لبيان حال التعلق ،  
دفعاً لأن يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلى كما  
ذهب اليه جماعة <sup>(٢)</sup> ، وذلك لأنهم اعتبروا فى الدلالة الكلية ، حيث قالوا :  
" دلالة اللفظ على معنى بالوضع كونه بحيث كلما أطلق فهم معناه بعد العلم

(١) هذا ما ذهب اليه المنطقيون ، أنظر : المطول ص ٣٠٣

(٢) الدون : الحنير الخسيس

(٣) عم المنطقيون ، أنظر : شرح سعد للفتاح الورقة ٢٢٠

ما يثبت اعتقاد المخاطب — اما لعرف أو لغير عرف — أمكن المتكلم أن يطمح — من مخاطبه — ذلك — في صحة أن ينتقل ذهنه من المفهوم الأعلى إلى الآخر بواسطة ذلك التعلل بينهما في اعتقاده ، وإذا عرفت : أن إيراد المعنى الواحد على صور

بالوضع " فاضطروا في الالتزام إلى استتراط اللزوم العقلي ، ولزمهم خروج أكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث ، فالتزموا ذلك وقالوا : " لا دلالة للفظ الأسد وحده ، على الربيل الشجاع ، بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة إليه " ، وأما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا : " متى كونه اللفظ بحيث إذا أُطلق فهم معناه ، بعد العلم بالوضع " ولم يجب عندئذ في ذلك التعلل المقتضى لفهم المعنى الآخر أن يكون عقليا ، بل كفى <sup>(١)</sup> هناك أن يكون ما يثبت اعتقاد المخاطب اما لعرف عام — أن أمر معروف فيما بين الجمهور — كما بين الأسد والبراة ، أو لغير عرف عام ، سواء كان عرفا خاصا — كما بين التسلسل والبهلان عند المتكلمين — أو لم يكن عرفا خاصا — كما بين اقدام زيد على أمر عائ <sup>(٢)</sup> وبراته ، أو بين أحجامه <sup>(٣)</sup> وجبته ، وكما بين البخل والجود في مقام التمليح <sup>(٤)</sup> أو التهمك — إلى غير ذلك من التعلقات متفاوتة ،

والضابط : أن يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من أحد عما إلى الآخر ، سواء كان ذلك ارتباطا مستندا إلى العقل أو المصرف أو غيرهما ، إذ حينئذ " أمكن المتكلم " — أي جازله وتيسر — " أن يطمح من مخاطبه ذلك " أن مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلل المصحح للانتقال ، مطابقا كان اعتقاده للواقع أو غير مطابق ، يقال : أمكنني الشيء ، أي قدرت عليه ،

قوله " وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة " — أي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه — جسم التراكيب كالمركبات فدخل فيها كلمة " على " وأطلق عليه الصور بناء على أن نظم الكلام كالصياغة <sup>(٥)</sup> ، والمعنى بمنزلة

(١) في " ج " بل يكفي (٢) تقول : ماله الشيء : أفزعه

(٣) الاحجام : الكف عن الشيء (٤) تمليح الشيء : تحسينه

(٥) أنظر : دلائل الإعجاز ص ٣٥ ، ٦٠ ، ١٢٠ ، ٢٣٢

مختلفة لا يتأتى إلا فى الدلالات العقلية وعلى الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ، كلزوم أحد عما الآخر بوجه من الوجوه ،

مايقع فيه الصياغة من الذب والفضة ، فكما أن حسن المصوغ يظهر بصورته ، كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ، ولم يعرف الصور - مع تقدمها معنى - لأنها ذكرت عنك بعبارة أخرى - أعنى لفظة " طرن " - فكانها غير مذكورة .

ومن زعم : أن المراد بالصور على ظهور المعانى الأول التى يتوصل بها الى المعانى الثانى - التى على المقاصد والأغراض - من أن المراد بالطرن - فيما سبى - هو التراكيب اللفظية تحطما ، فقد أبعد عن رعاية الملاءمة مع قوله " وإذا عرفت (١) " ،

قوله " وعلى الانتقال " - أى الدلالة العقلية - فانها الانتقال من معنى الى معنى ، وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية ، بناء على أن الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وأن لفظة " معنى " - فى الأصل - مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد ، فكانه قيل : على الانتقالات من معان الى معان .

فان قيل : المقصود - هنا - هو الدلالات العقلية للألفاظ وما ذكر فى تفسيرها ، فقد يتحقق من غير أن يكون هناك لفظ " أصلا " ؟

أجيب : بأن المراد أنها الانتقال من معنى - أى ما عنى باللفظ - فلا اشكال ، وأعلم أنه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى ، ويفسر أيضا - بفهم المعنى من اللفظ ، وبفهم السامع منه المعنى ، وكل ذلك - من المسامحات التى لا تخل بالمقصود ، وذلك لأنه لا شبهة فى أن تلك الدلالة عفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه - كالأبوة القائمة بالأب بالمتعلقة بالابن - وإذا فسرت بالانتقال ، أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة أن الانتقال وفهم السامع وفهمية المعنى ليست عفة قائمة باللفظ ، لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة به على كونه بحيث يترتب عليها ما ذكره ، قوله " كلزوم أحد عما الآخر " ، هذا الكاف

(١) هذا رد للكلام سعد الدين ، أنظر : شرحه للفتاح ، الورقة ٢٢٠ ، ٢٢١



ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني .

مقحة بحسب المعنى - على طريقة ما يقال : المنصراما خفية مطلق كالنار إذ قصد ما إلى أن العلاقة بين المعنيين هي لزوم أحدهما للآخر "بوجه من الوجوه" أى سواء كان لزوما عقليا ، أو عرفيا - عاما أو خاصا - أو اعتقاديا محضا - كما مر - وفى تنكير "علاقة" إشارة إلى هذا التصميم أيضا ، كأنه قيل : بسبب علاقة ما من العلاقات ، ولو حمل الكاف على التمثيل - وجعل اللزوم أخص من العلاقة لم يترتب - حينئذ - الجزاء الذى هو قوله "ظهر لك أن علم البيان مرجعه إلى اعتبار الملازمات" على الشرط الذى رتب عليه ، - أعنى قوله : "وإذا عرفت" - مع ما فى حيوة ،

وأراد "بالملازمات بين المعاني" الملازمات بينها ، يشهد لذلك أنه قسم اللزوم عتيبه إلى ما يكون من الجانبين ، أو من جانب واحد ، واطلاق الملازمة والتلازم - أيضا - على معنى اللزوم كثير ، - منه ما يقال : بين هذين الشيئين ملازمة متحاكسة أو غير متحاكسة - ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة - وإن لم يسم لازما اصطلاحا - كان التضمن والالتزام معا داخليين فى ضابطة (١) اعتبار الملازمات بين المعاني وإن كان اختلاف اللزومات فى الالتزام أظهر

فان قلت : الذى عرف فيما سبق هو أن إيراد المعنى الواحد على صورته منتلفة لا يتأتى فى الدلالة الوضعية - بل فى العقلية - واللازم من هذا أن لا يعتبر الوضعية وحدها ، لكنه جاز اعتبارها مع العقلية ، بأن تكون هى - أيضا - مرتبة من مراتب الوضع ، فلم يظهر - حينئذ - أن مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني ؟

قلت : قد سبق منه أن التراكيب التى يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة أصوات الحيوانات ، فلا اعتداد بالوضعية - لا وحدها ولا مع غيرها - وقد مر معنا إشارة إلى ذلك فى حد علم البيان ، فتذكره .

قال : "ثم إذا عرفت" - أقول : لما فرغ من تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان - أعنى الدلالة المختلفة فى الوضع - وهى الدلالات العقلية بنوعها ، فشرح فى

(١) فى "ج" ضابط

ثم اذا عرفت أن اللزوم اذا تصور بين الشئيين ، فاما أن يكون من الجانبين كالذى بين الأمام والخلف - بحكم المثل - أو بين طول القامة وبين طول النجاد - بحكم الاعتقاد - أو من جانب واحد كالذى بين العلم والحياة - بحكم العقل - ، أو بين الأسد والجرأة - بحكم الاعتقاد - ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين

---

بيان ضبط مجملات أصول هذا الفن ليزداد بصيرة<sup>(١)</sup> الطالب فى تحصيله ، كما فعل مثل ذلك فى أوائل الفصل الأول ،

قوله " كالذى بين الأمام والخلف بحكم العقل " أراد أن العقل يحكم بأن ماله احدى هاتين الجهتين من الأجسام كانت له الجهة الأخرى قطعاً .

ولم يرد : أن تعقل كون الشئ ، أمام آخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه ، فانه باطل قطعاً ، ألا يرى : أن الشخصين المتواجهين كل منهما أمام الآخر ؟

نعم : تعقل كون الشئ ، متقدماً على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخراً عنه ، لأنهما متضايقان فيتلازمان<sup>(٢)</sup> وجوداً وتعقلاً ، وأما الأمام - بمعنى الجهة - فانه متضايق لى الأمام - لا للخلف - الذى يلازمه وجوداً فقط ، وانتقال الذهن من الأمام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض ،

قوله " بحكم الاعتقاد " أى بحكم الاعتقاد الناشئ من العرف العام ، اذ جرت عادة الجمهور وتصورف فيما بينهم أن طويل القامة اذا كان له نجاد - أى علاقة سيف - كان طويلاً وبالعكس ، والعلم يستلزم الحياة استلزماً كلياً بحكم العقل - دون العكس - والأسد يستلزم الجرأة استلزماً كلياً بحكم الاعتقاد الناشئ من متعارف الناس بعكس ،

قوله " ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين " هو جواب لقوله " ثم اذا عرفت " ويرد عليه : أنه لا مدخل لمصرفة انقسام اللزوم الى قسميه فى هذا الظهور ، اذ يكفيه أن يقال : اذا تصور لزوم بين شئيين كان أحدهما ملزوماً والآخر لازماً .

---

(١) البصيرة : الحجة والاستبصار فى الشئ ، مؤمنه قوله تعالى ( بل الانسان على نفسه بصيرة )

(٢) فى " ١ " ومتلازمان

الجهتين : جهة الانتقال من ملزوم الى لازم ، وجهة الانتقال من لازم الى ملزوم ، ولا يريك - بظاخره - الانتقال من أحد لازي الشيء الى الآخر مثل : ما اذا انتقل من بياض الثلج الى البرودة فمرجعه ماذكر ، ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة ، فتأمل. واذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان علمت انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية ، فان المجاز ينتقل فيه من

---

فالا انتقال اما من الملزوم الى اللازم ، أو من اللازم الى الملزوم ، وظهر أن مرجع (١) البيان اعتبار هاتين الجهتين ؟

وقد يجاب : بأن الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما أيضا (٢) - كما سنذكره - فكأنه قال - ههنا - وجهة الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزومه ، فثبت أن لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور ،

قوله " ولا يريك " المشهور في النسخ الممول عليها ضم الياء ، من أراه بمعنى رابه - أي أوقفه في ريبة وشك - وقد يروى بفتحها - أيضا - والمقصود : أن النظر الى ظاهر الانتقال من أحد لازي الشيء الى الآخر - كما في المثال المذكور - يوهم أن هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في تينك (٣) الجهتين ، لكأنك اذا تأملت عرفت أن مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركيبه منهما ، فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا يتبادر اليهم منه الى أكل أنواعه ، فينتقل منه الى ملزومه الذي هو محله - أعني الثلج - ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر - أعني البرودة - فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه ، ولقائل أن يقول : اذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم (٤) أن يجعل مجازا وكناية مما ، فان التجأ الى تكلف تأويل يدرجه في أحدهما فقط أهمل - حينئذ - التأويل المسم له جدا ، والفاء في قوله

---

(١) أنظر : الموطول ص ٤٠٨

(١) ساقطة من الأصل

(٢) في "أ" في هاتيك

(٤) هكذا في جميع النسخ ماعدا الأصل ففيه : لزما

الملزوم الى اللزوم — كما تقول وعينا غيثا — والمراد لازمه وهو النبت ، وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقليا ، بل ان كان اعتقاديا — اما لمعرف أو لغير معرف — صح البناء عليه ، وأما نحو قولك أمطرت السماء نباتا — أى غيثا — من المجازات المنتقل فيها عن اللزوم الى الملزوم فمنعطفى سلك : وعينا الغيث ، وفصل ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح اذا انتهينا اليه يطلمك على كيفية انخراطه فى ملكه باذن الله تعالى ، والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط ، فاعلم ، وان الكناية ينتقل فيها من اللزوم الى الملزوم — كما تقول : فلان دأويل النجاد — والمراد طول

” فمرجه ما ذكر ” تحليل للنهى عن الاربعة — أى لا يربك لأن مرجه ما ذكره

قوله ” وقد سبق أن اللزوم ” دفع لأن يتوهم أن النبات ليس لازما للغيث ( بوجه )  
 أى هو لازم له بوجه من الوجوه التى أشرنا اليها ، وذلك كاف لنا فى ارادته بلفظ الغيث — وان لم يكن لازما له لزوما عقليا — ولما كان المثال المذكور — أعنى قولنا  
 ٣٥٦ ” وعينا الغيث ” — توضيحا للقاعدة القائلة بأن الانتقال فى المجاز انما هو من الملزوم الى اللزوم ، صححه أولا ثم أشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله ” وأما نحو قولك : أمطرت السماء نباتا — أى غيثا — ” وأراد بقوله ” وفصل ترجيح المجاز ” الكلام المشتبه على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة ، والكناية على التصريح — وان لم يكن معنونا بفصل —

ومحصول ما يطلمك عليه ذلك الفصل من كيفية الانخراط هو : أن الانتقال من اللزوم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه ، اذ لا يتصور انتقال من العام — باقيا على عمومته — الى الخاص ، بل لابد أن يعتبر معه ما يصير به مساويا ، وعند التساوى يكونان متلازمين ، فحينئذ يكون الانتقال من اللزوم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللزوم (٢) ، فينخرط بهذا الطريق ” نحو أمطرت السماء نباتا ” فى سلك ” وعينا الغيث ” وفى جملة — نحو أمطرت السماء نباتا — من المجازات المنتقل فيها من اللزوم الى الملزوم — لا من المجازات التى ينتقل فيها من الملزوم الى اللزوم — تنبيه على أنه يريد بالملزوم المستتب ، وباللزوم التابع ، وباللزوم التبعية ، اذ لو أريد بالملزوم

القائمة الذى هو ملزوم طول النجاد ، فلا يصار الى جعل النجاد طويلا أو قصيرا  
الا لكون القائمة طويلة أو قصيرة فلا علينا أن نتخذهما أعلىين ، واذ لا يخفى أن طريق  
الانتقال من الملزوم الى اللازم طريق واضح بنفسه ، ووضوح طريق الانتقال من اللازم

امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للخيث ، كما أنه لازم  
له أيضا كذلك ، فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف بأنه تكلف ارتكبه ربما للضبط  
، بأن الانتقال فى المجاز - دائما - من الملزوم الى اللازم وفى الكناية بالعكس ،  
ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك فى الجملة ، وحكم بأن الانتقال مطلقا من  
الملزوم الى اللازم ، واقتصر فى الفرق بين المجاز والكناية : بأن المجاز ينافى ارادة  
المعنى الأصلي - دون الكناية - كما فعله غيره <sup>(١)</sup> لكان أقرب ،

قوله " وان الكناية " - بكسر الهمزة - عطف على قوله " فان المجاز " وقوله  
" فلا يصار " بيان لكون طول القائمة ملزوما لطول النجاد ، وفيه - أيضا - تنبيه على  
أن الملزوم واللازم هما المستتبع والتابع ، ألا يرى أن طول النجاد أولى بأن يكون  
ملزوما لطول القائمة من غير <sup>(٢)</sup> عكسه اذا أريد باللزوم امتناع الانفكاك فى الجملة ؟

قوله " فلا علينا " أى اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية  
المتمايزين بأن الانتقال فى أحدهما من الملزوم وفى الآخر من اللازم فلا بأس علينا  
أن نتخذ كلا منهما أصلا على حدة ، فانه الأنسب بذلك التمايز والأليق بحسن  
التعليم .

قوله " واذ لا يخفى " شرط جوابه " فلا عتب " بالتاء الفوقانية - أى لاعتباب  
ولا لزوم - والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على الكناية فى تقرير مباحثهما ، وهو  
أن الكناية " نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد " وذلك لأن الانتقال فى المجاز  
من الملزوم الى اللازم ، وهذا " طريق واضح بنفسه " لا يحتاج فيه الى أن يعتبر  
معه أمر زائد على اللزوم الذى باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما ، والانتقال فى

(١) يقصد به الخطيب حيث جعل الشرق بينهما : هو قيام القرينة على عدم ادارة المعنى  
الموضوع له اللفظ وذلك هو المجاز ، وان لم تدل القرينة على عدم ارادة ما وضع له  
اللفظ فهو الكناية ، انظر : الايضاح ٢١٣ ، والمحلل ٣٠٩

(٢) فى " ١ " بدون غير عكسه

الى الملزوم انما هو الغير وهو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخصر منه فلا عتب  
فى تأخير الكناية لكونها بالنظر الى هذالجهة نازلة من المجاز منزلة المركب من  
المفرد ثم ان المجاز - أعنى الاستعارة - من حيث أنها من فروع التشبيه

الكناية من اللازم الى الملزوم ، وهذا طريق غير واضح بنفسه ، بل يحتاج فيه الى  
أن يحتبر معه أمر زائد على ذلك اللزوم ، وهو كون ذلك اللازم " مساويا للملزوم أو  
أخصر منه " حتى يصير كأنه ملزوم لمازومه (١) - لما مر - من أن العام - مابقى عاما -  
لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين .

وفى قوله " وهو العلم بكون اللازم مساويا " سماحة ، لأن المحتر هناك هو  
المساواة أو الأخصية ، لا العلم باحدهما .

وانما جوز كون اللازم أخصر بناء على ما مر - من أن المراد باللازم هو التابع -  
وقد يكون أخص من متبوعه فلا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المحترية عند  
أرباب اللغة .

لا يقال : اذا كان اللازم أخص كان الملزوم أعم ، فلا يكون طريق الانتقال فى  
المجاز واضحا بنفسه ، بل يحتاج فيه - أيضا - الى اعتبار أمر زائد بجعل الملزوم  
مساويا أو أخص ؟

لأننا نقول : المتبوع هو الأصل ، فاذا حصل فى الذهن فالظاهر الغالب أن  
يلاحظ معه تابعه ، وان كان أخص منه - بخلاف الانتقال فى التابع - فانه فرع  
فقد يلاحظ (٢) معه متبوعه المعين ، الا اذا كان مساويا لذلك المتبوع أو أخص  
منه .

فان قلت : قد يكون الانتقال فى المجاز من التبع (٣) - كما فى أمطرت السماء  
نباتا فلا يكون - حينئذ - واضحا بنفسه ؟

قلت : قد عرفت أنه تكلف فى تمثيل (٤) ذلك اذ ران التابع فى حكم ما هو متبوعه (٥)

(٢) فى " أ " فقد لا يلاحظ

(٤) فى " ج " فى مثل

(١) فى الأصل : ملزوم ملزومه

(٣) فى " أ " من التابع

(٥) فى " أ " ما هو المتبوع

كما ستقف عليه - لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم الى اللازم ، بل لابد  
فيها من مقدمة تشبيه شئ ، بذلك الملزوم في لازم له ، تستدعي تقديم الترخيص للتشبيه

---

هذا : وقد قيل : كون اللازم أخص انما هو في الملزومات الجزئية - دون الكلية  
ورد : بأنه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحياة  
فتأمل .

والأصوب : أن يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بأنه يناقض ارادة المعنى  
الأصلي - دونها - فينزل منها منزلة المفرد من المركب .

قال : " ثم ان المجاز " - يريد به أن يبين أن التشبيه أصل ثالث من أصول  
هذا العلم مع وجوب تقديمه على الأصلين الآخرين ، ولما كان أحد الأصلين المذكورين  
هو المجاز - لا الاستعارة - وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة - دون المجاز  
مطلقا ، صدر الكلام بذكر المجاز ، وعقبه بأنه أراد به الاستعارة ، فالضمير في قوله  
" من حيث أنها " للمجاز بتأويل الاستعارة ،

قوله " من فروع التشبيه " خبر " أنها " .

وقوله " لا تتحقق " - بتأنيث الضمير - خبر ثان ، أو بيان للخبر الأول ،

وقوله " تستدعي " - بتأنيث الضمير أيضا - خبر " ان المجاز " .

وقوله " من حيث " تحليل لتستدعي ،

قدم على مطلقه ، وأنت خير بأن ماقرره يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة ٣٥٨

وجوبا ، وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع النصل به بين أنواع المجاز ، وأما

أخذه أصلا ثالثا فلا يستدعيه أصلا (١) ، بل الواجب أن يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد  
هذا الفن ، ويؤيده ما قيل : من أن دلالة التشبيهات - من حيث هي تشبيهات -  
دلالة وضعية لا عقلية - واعتذر عن ذلك بأنه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة ، لكنه  
لكثرة مباحثه وأقسامه ، وعموم تفاصيله وأحكامه ، وتشعب فروع - كما أشار اليه بقوله -

---

(١) أي لا يستدعي تقديم التشبيه على المجاز

فلا بد من أن نأخذه أصلاً ثالثاً ومقدمه فهو الذى اذا مهرت فيه ملكت زمام التدريب  
فى فنون السحر البيانى .

" من فروع التشبيه " - وقوة نفعه فى المدايب البليانية - كما سيشير اليه - قد ارتقى  
عن أن يجعل مقدمة ، فلهذه الضرورة أخذه أصلاً ادعائياً - لا حقيقياً - فلا يذهب  
عليك أن هذا تكلف بارد (١) ، أراد المصنف ترويضه بالمبالغة فى العبارة حيث قال -  
ههنا - " فلا بد من أن نأخذه أصلاً ثالثاً " مع أنه قال : فى الأصلين الحقيقين  
" فلا علينا أن نتخذهما أصليين .

والصواب فى هذا المقام : ما نققه بعض مشايخنا (٢) ، وهو أن اللفظ بتوسط  
الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له ، أو ماله علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع  
له اليه فى الجملة ، وهو المسمى عندهم باللائم ، فاللفظ ان استعمل فى الموضوع له  
كان حقيقة ، وان استعمل فى لائمه ، فاما أن تكون هناك علاقة المشابهة أو غيرها  
فعلى الأول ، ان كان معه قرينة تنافى ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم  
يكن ، كان تشبيهاً .

وعلى الثانى - أيضاً - ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازاً مرسلًا ، وان لم  
يكن كان كناية ، فأصل علم البيان أربعة ، فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل -  
للاشتراك فى مطلق المجاز - صارت ثلاثة ، ويظهر من هذا أن التشبيه أصل حقيقى  
من أصول هذا الفن ، ألا يرى أن له مراتب متفاوتة فى الوضع ؟ وأن فيه من النكت  
واللحائف البليانية ما لا يحصى ؟ ، كما يشهد له قوله " فهو الذى اذا مهرت فيه  
ملك زمام التدريب (٣) فى فنون السحر البيانى " وما يقال : من أن المقصود الأصلى  
فى التشبيهات هو المعانى الوضعية فقط . ليس بشئ . ، فان قولك : وجه كالبدر

(١) وعاب عليه سجد الدين أيضاً ، أنظر المطول ص ٣١٠ و ٣١١ ، والايضاح ح ٢ ص ٢١٣ .

(٢) وجد فوقها بخط الناسخ : أنه كما فى الدين هيثم البحرانى .

(٣) ومنه : قد دريتا لشدائد . حتى قوى ومن عليها .



.....

— مثلا — لا تريد به ما هو مفهومه وضعا ، بل تريد أن ذلك الوجه في غاية الحسن  
ونهاية اللطافة ، لكن ارادة هذا المعنى لا تنافى ارادة المفهوم الوضعى (١) ، ولا  
شك أن التشبيه — مع كونه أصلا حقيقيا — مقدمة للاستدانة أيضا ، فاستحق التقدير  
قدحا ،

\* \* \*

---

(١) هذا ملخص ما ذكره سعد الدين في ذلك ، أنظر : شرحه للمفتاح • الورقة

## الأصل الأول من علم البيان : فى الكلام فى التشبيه

لا يخفى عليك أن التشبيه مستدع حارفين : مشبها ومشبها به ، واشتركا بينهما من وجه وافترقا من آخر ، مثل : أن يشتركا فى الحقيقة ويختلفا فى الصفة أو بالعكس فالأول : كالإنسانين انا اختلفا صفة - طولا وقصرا - والثانى : كالأهلين اذا اختلفا

:: (الأصل الأول من علم البيان فى : الكلام فى التشبيه) ::

قال : "الأصل الأول" - قد ذكرنا آنفا أن كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه أصل من علم البيان ، ومقتضى ذلك أن يقول - ههنا - الأصل الأول من علم البيان هو التشبيه أو يقول : البحث عن الأصل الأول هو الكلام فى التشبيه ، لكنه لما جعل مقاصد الفصل الثانى أصولا ثلاثة جعل أيضا عباراته - سوى المقدمة - ٣٥٩ أصولا ثلاثة بمنزلة الفصول والأبواب فى الكتب ، اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق منه - من الفنون الأربعة من قانون الخبر - فلذلك قال : "الأصل الأول من علم البيان" أى من فصله "فى الكلام فى التشبيه" .

قوله "واشتركا" عطف على "حارفين"

وقوله "مثل" - بالنصب - صفة لاشتركا ، مأخوذا مع قوله "وافترقا" ،

قوله "أو بالعكس" أى أو أن يكون الأمر بعكس ما ذكرنا ، وهو أن يشتركا فى الصفة ويختلفا فى الحقيقة - أما فى تمامها كطويلين - جسم وخط - ، أو فى بعضها كطويلين - إنسان وفرس - واقتصر على ذكر الثانى لأنه أبعد من الأول فى أن يعد اختلافا فى الحقيقة ، وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك فى بعض الذاتيات والاختلاف فى الحقيقة ،

وقوله "صفة" تمييز ، و"طولا" بدل منه ، أو نصب بتقدير : أعنى ، وكذا الحال فى "حقيقة" - وإنسانا -

قوله "والا" أى وإن لم يكن بين الحارفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر

حقيقة - انسانا و فرسا - والا : فانت خير بان ارتفاع الاختلاف من جميع الوجوه حتى التعين يأبى التحدد فيبطل التشبيه ، لأن تشبيه الشئ لا يكون الا وصف له بمشاركته المشبه به في أمر ، والشئ لا يتصف بنفسه ، كما أن عدم الاشتراك بين الشيئين في وجه من الوجوه يمنعك محاولة التشبيه بينهما لرجوعه الى طلب الوصف حيث لا وصف ، وان التشبيه لا يصار اليه الا لغرض ، وأن حاله تتفاوت بين القرب والبعيد ، وبين القبول والرد . وهذا القدر المجمل لا يحوج الى دقيق نظر ، فانما المحجج هو تفصيل الكلام في مضمونه ، وهو دارفا التشبيه ، ووجه التشبيه ، والغرض

---

لم يصح التشبيه ، لأنك خير بما يدل على عدم صحته - حينئذ - وهو " أن ارتفاع الاختلاف . . الخ " ثم انه قدم في البيان التنبيه بطلان عدم الافتراق وقاسم على بطلان عدم الاشتراك ، لأن الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه ، فبطلان عدمه أظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم التشبيه خارج عن مفهومه .

وحاصل ماقرره : أن ارتفاع الاختلاف بين الطرفين " من جميع الوجوه حتى التعين " الذي هو أدناها " يأبى التحدد " واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا شئ واحد ، وحينئذ يبطل التشبيه الذي هو وصف الشئ " بمشاركته المشبه به في أمر " لأن الشئ الواحد " لا يتصف بنفسه " أي بمشاركة نفسه في أمر ، ضرورة أن المشاركة في أمر لا تعقل الا بين شيئين متغايرين ، يغايران ذلك الأمر - أيضا - وأن ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضى أن يكون التشبيه طلبا لوصف الشئ بالمشاركة حيث لا مجال لوصفه بها أصلا فيكون باطلا - أيضا - ،

قوله " وان التشبيه " عطف على فاعل " لا يخفى " - أعنى قوله " ان التشبيه مستدع " - وكذا " وان حاله " عطف عليه - أيضا - ،

وقوله " وهذا القدر المجمل لا يحوج " جملة مقررة لقوله " لا يخفى " قرره بها لينى عليه قوله " انما المحجج . . الخ " والمعنى : أن هذا القدر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر ، وكفاه أدنى تنبيه على بعض ما احتاج منه الى توضيح - كما مر - لكن تفصيل مضمونه - ماعدا الافتراق - محجج الى الأنظار الدقيقة ، وهو " أمي ذلك المضمون

فى التشبيه ، وأحوال التشبيه - ككونه قريبا أو غريبا ، مقبولا أو مردودا - فظهر من هذا أن لابد من النظر فى هذه المطالب الأربعة ، فلننوع أربعة أنواع :

النوع الأول : النظر فى طرفى التشبيه ، المشبه ، والمشب به اما أن يكونا مستندين الى الحصر - كالخذ عند التشبيه بالورد فى البصلت ، وكالأطيط عند التشبيه بصوت الفرائج فى السموعات ، وكالنكهة عند التشبيه بالحنبر

٣٦٠ " طرفا التشبيه " وما عطف عليه ، وانما قال : " أو غريبا " بدل أو بعيدا ، تنبيهها على أن بعد التشبيه بحسب غرابته ، كما أن قربه بحسب ابتذاله وشهرته (١) ، وجعل النظر فى كل واحد من المطالب الأربعة نوعا على حدة ، رعاية لحسن البيان وجودة التحليم .

( النظر فى طرفى التشبيه : )

~~~~~

قال : " النوع الاول النظر فى طرفى التشبيه " قدم هذا النظر على الأنظار الثلاثة الباقية ، لأن المشبه والمشب به هما الحدة فى التشبيه ، فان وجه الشبه يكون أمرا مشتركا بينهما ، والفرض منه يعود إليهما ، وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما فى أقسام أربعة :

الأول : " أن يكونا مستندين الى الحصر " أى مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة ، وأورد له أمثلة بعدد تلك الحواس ،

وقوله " كالخذ عند التشبيه بالورد " أراد به كالخذ والورد عند تشبيه الأول بالثانى ، ونس على هذا سائر الأمثلة ، والأطيط : صوت القتب ، والفرائج (٢) : جمع فريج -

(١) هذا : وذكر الامام عبد القاهر : أن كل شبه رجع الى صورة من شأنها أن تبصر أبدا فالتشبيه المعقود عليه نازل مبتذل ، وما كان بالضد من هذا فالتشبيه المردود اليه غريب ناد ربيح ، أسرار البلاغة ص ١٣٤ وما بعد ها .

(٢) وذلك من قول : ذى الومة :

كان أصواتا من ايفالهن بنا \* أو اخر الميس انقاض الفرائج



شبه بالقسدا من ، وكالمنية اذا شبهت بالسبع ، وكحال من الأحوال اذا شبهت بناطق - أو بالعكس من ذلك - كالحذر اذا شبه بخلق كريم - وأما الوهميات المحضة ، كما اذا قد رنا صورة وهمية محضة مع المنية مثلا ثم شبهناها بالمخلب أو النساب المحققين فقلنا : افترست المنية فلانا بشي ، هولها شبيه بالمخلب ، أو بشي ، هولها

---

وانما أورد كلمة " أما " لأنه لما ذكر الحسى وكان السند الى الخيال قريبا منه كان مثلثة أن يتردد فيه السامع أن حاله ماذا ؟ هل يعد قسما برأسه أولا ؟ وقد نبهناك - فيما سبق - على مثله غير مرة ،

الثاني : " أن يكونا مستندين الى العقل " أى المدركين به ، وأورد له مثالا واحدا ،

الثالث : " أن يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا " وأورد له أمثلة ثلاثة ٣٦١ اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة ،

والرابع : عكسه ، واقتصر فيه على مثال واحد ، تنبيهها على قلته - نظرا الى أصله - قوله " وأما الوهميات " أراد بالوهمي : مالم يحس به ولا بمادته ، وصفه بكونه محضا ، اعلاما بأنه صورة يخبر عنها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير أن يركبها من المحسوسات - كما فى الخيالات - فان المنية - حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار - شبهت فى ذلك بالسبع ، واخترع لها الوهم صورة تكون آلة لها فى هذا الاهلاك " شبيهة بالمخلب أو النساب المحققين (١) " للسبع ، وكذا الحال تبين الأشياء وتدل عليها كالانسان ، فيخترع لها الوهم صورة هى آلة لها فى ذلك " شبيهة باللسان " ولقد أحسن من قال : " الوهمي مالم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة ، مع أنه لو أدرك لم يدرك الا بها (٢) " إذ قد ميزه بذلك

---

(١) وذلك مثل قول أبي ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها \* ألفت كل تيمة لا تنفع

(٢) القائل بذلك : هو الخطيب ، أنظر الايضاح ج ٢ ص ٢٢٠

شبيه بالناب ، أومع الحال ثم شبهناها باللسان فقلنا نطق الحال بشىء هو لها  
شبيه باللسان ، فملحق بالعقليات ، وكذا الوجدانيات - كاللذة والألم والشبح والجوع  
فاعرفه ،

النوع الثانى : النظر فى وجه التشبيه ، لما انحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك

عن العقلى المحض ، وعن الوجدانى ، ونبه - أيضا - على أن ليس المراد بالوحديات  
المعاني الجزئية المدركة بالوهم ، كما أنه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى  
الخيال ، ولما الحق الوحديات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات ، ففسر  
العقلى بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحوس الظاهر ، فيقابل - حينئذ - بالحوس  
المفسر بما تقدم ، ويقتسمان المدركات بأسرها ، فيظهر انحصار الدارين فى تلك  
الأقسام الأربعة ،

قوله " فاعرفه " أى فاعرف كون الوحديات والوجدانيات ملحقة بالعقليات - كما عرفت  
كون الخيالات ملزومة فى قرن الحسيات - والفائدة فى ذلك : تقليل الأقسام ، وتسهيل  
أمر الضبط على المتعاطى للمرام (١) .

( النظر فى وجه التشبيه : )

قال : " النوع الثانى : النظر فى وجه التشبيه " - قدمه على النظر فى الغرض  
، لأن وجه الشبه داخل فى مفهوم التشبيه كالدارين - دون الغرض - وأشار قبل  
الشروع فى تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه ، وهى أن وجه التشبيه يحتمل تفاوتاً كثيراً  
ومجمل هذه المقدمة : أن وجه الشبه اما حقيقة لداريه - سواء كان تامها أو بعضها  
واما صفة لهما ، والصفة اما حسية - أى مستندة الى الحواس الظاهرة - واما عقلية  
وهى ما عدا الحسية - والعقلية اما حقيقة - أى موجودة فى الخارج - واما اعتبارية  
لا وجود لها فى الخارج - والحقيقة اما ملتزمة من اجزاء مختلفة ، واما بسيطة ليست  
كذلك .

والصفة - أيضا - أمرا ، مرجعها أمر واحد أو أكثر ، ولنرجع الى تفصيلها فنقول :

(١) فى " ١ " على المرام .

بالحقيقة والافتراق بالصفة تارة — مثل جسمين : أبيض وأسود ، وكذا مثل أنف ومرس — فهما مشتركان في الحقيقة وهو العضو المعلوم . وانما يفترقان بأنصاف أحدهما بالاختصاص بالانسان وأنصاف الآخر بالاختصاص بالمرسونات ، وما جرى مجراهما من نحو شفة وجحفلة ، ورجل وحافر ، وبين أن يكون الاشتراك بالصفة تارة

قوله " لما انحصر التشبيه " جار مجرى الشرط ، وجوابه ما استترفه ، وضمن " انحصر " معنى تردد فلذلك قال : " بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة وبين أن يكون الاشتراك بالصفة " بترك لفظة في الى لفظة " بين " ، وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة ، بناء على أنه أراد بالحقيقة — ذهنا — معنى الذاتى مطلقا — أعنى ما لا يكون خارجا — فتقابل الصفة مطلقا ، ولذلك مثل " بجسمين أبيض وأسود " على الإطلاق — مع أن الجسمية بعين من تمام حقائق الأجسام — والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الأصل الأول أراد به الاشتراك في تمامها ، فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ، ولفظة " مثل " نصب على أنه حال من فاعل " أن يكون " — أى مثل اشتراك جسمين في الحقيقة (١) وافتراقهما في البيان والسواد .

قوله " وكذا مثل أنف ومرسن (٢) " لما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء ، فصله ، وبين أن حقيقتيهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وأن افتراقهما بوصفين اعتبارين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات — أى الحيوانات التي يجعل الرسن في أنوفها — وصح بلفظ " الانصاف " تنبيهها على أن الاختصاصين خارجان عن حقيقتيهما المذكورة .

لا يقال : قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد أن الأنف والشفة والرجل مدالقة يتناول الانسان وغيره ، وأن المرسن والجحفلة (٣) والحافر مختصة بغيره — من الدواب ، فالصواب أن يقال : وانما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه ؟

(١) في " أ " في الجسمية

(٢) المرسن : موضع الرسن من أنف الفرس ، والرسن : الحبل

(٣) الجحفلة للحافر ، كالشفة للانسان



والافتراق بالحقيقة أخرى ، مثل طويلين : جسم وخط -  
والوصف حين انحصر بين أن يكون مستندا الى الجسم - كالكيفيات الجسمانية -  
مثل الاتصاف بما يدرك بالبصر ، من الألوان والأشكال والمقادير والحركات وما يتصل

لأنا نقول : ما ذكره هناك - من الاطلاق - انما هو بحسب أصل الوضع ،  
وما ذكره ههنا - من الاختصاص بالانسان - انما هو بحسب عرف الاستعمال الدارى ،  
على أصل الوضع فلاننا فاة ،

وفى تمثيله للافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا يشتركان فى شىء من الذاتيات -  
أعنى " الجسم والخط " - تأييد لما ذكرناه من أنه أراد بالحقيقة - ههنا - معنى  
الذاتى مطلقا ،

قوله " والوصف " ابتداء بتقسيم الوصف - مع تأخره فى الذكر - لكونه أرفر  
أقساماً وأكثر وقوعاً فى وجه الشبه ، وفى هذا الكلام حذف تقديره : وحين انحصر  
الوصف ، فحذف ودال عليه بما ذكر بعد الوصف - أعنى قوله " حين انحصر " - وكذا  
الحال فى قوله " والعقل أيضاً لما انحصر " - أى ولما انحصر العقل - فهما  
شردان معدوفان على الشرط الأول - أعنى قوله " لما انحصر التشبيه " - وجواب  
الكل واحد - أعنى قوله " ظهر لك مما ذكر " - فلا اختلال فى عباراته أصلاً .

قوله " كالكيفيات الجسمانية " أراد بها الأوصاف الجسمية - لا الصالح عليها ،  
أعنى ما هو من مقولة الكيف ، ولذلك عد فيها ما ليست من تلك المقولة قطعاً - كالمقادير  
والحركات - ولفظ " مثل " مجرور على أنه بداء من " الكيفيات " وقيل : منصوب على أنه  
حال منها ، وذكر لفظ " الاتصاف " تصريحاً بأنها أوصاف ، وقد مر أن الممثل به  
لا يجب أن يكون عين ما أضيف اليه مثل ، وقدم الألوان لكونها مبصرة بالذات  
كالأضواء - فكانه جعلها داخلية فى الألوان - كما زعم بعضهم - فلم يصرح بها ،  
وذكر الأشكال والمقادير والحركات على ترتيب قسرها فى الابصار من المبصرات بالذات ،  
والشكل : هيئة تعرض المقدار من حيث أنه محاط بحد واحد أو أكثر ، والمقدار : فيما  
ينقسم (١) ، اما فى جهة ويسمى خطاً ، أو من جهتين ويسمى سطحاً ، أو فى ثلاث

(١) فى " ج " والمقدار ما ينقسم

بها من الحسن والقبح وغير ذلك ، أو بما يدرك بالسمع من الأصوات الضعيفة أو القوية أو التي بين بين ، أو بما يدرك بالذوق من أنواع الطعم ، أو بما يدرك بالشم من أنواع الروائح ، أو بما يدرك باللمس من الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، والخشونة والملاسة ، واللين والصلابة ، ومن الخفة والثقيل ، وما ينضاف إليها ،

( جهات (١) ) ويسمى جسما ، والأخيران يعرض لهما التشكل — دون الأول — فان طرف الخط — أعني النقطة — لا يتصور احاطتها (٢) به ،

قوله " وما يتصل بها " أى بالمذكورات ، " من الحسن والقبح " التابعين للحلقة المركبة من اللون والشكل " وغير ذلك " كالاستقامة والانحناء ، والاستدارة العارضة للمتادير ، وكالسرعة والبطء والنوسط. العارضة للحركات (٣) ،

قوله " من الأصوات الضعيفة " وصف الأصوات بعواض متقابلة ، اشعارا بأنها حقيقة واحدة تختلف بأمور خارجة عن ماهيتها ، وذكر لفظ " الأنواع " فى الطعم وفى الروائح اشارة الى أن كلا منهما حقائق متنوعة ، واكفى عن تعداد أنواعها بالشهرة عند الجمهور ، وقدم فى الملموسات الكيفيات الأربع المسماة بأوائل الملموسات أعني " الحرارة والبرودة " السمايتين بالفاعيلتين " والرطوبة واليبوسة " السمايتين بالمنفعلتين — وأعاد لفظ " من " .

فى قوله " ومن الخفة والثقيل " لمكان الاختلاف ، اذ قد يفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة — كما فى الرق (٤) المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء ، وفى الحجر المسكن فى الهواء — وحينئذ كانا ملموسين بلا ريبه . وقد يفسران بمبدأ هاتين المدافعتين فيقع الاشتباه فى ملموسيهما وأراد بما ينضاف الى الملموسات المذكورة : مثل اللطافة والكثافة ، واللزوجة والهشاشة ، (٥)

(١) ساقطة من " أ " (٢) فى " احاطته به

(٣) وشارحننا — مع افاضته ههنا فى ذكر تلك المصالحات — نراه يعيب سعد الدين بسبب توسعه فى هذه الامور ، ذاكرا أن هذا لا يجدى للمتعلم نفعا ، أنظر حاشيته على المطول ص ٣١٤ .

(٤) الرق : السقاء ، وجمع القلة : أزقاق ، والكثير : رقاق

(٥) لنج الشئ : أى تمطط وتمدد ، والهشاشة : الارتياح والخفة للمعروف ،

وبين أن يكون مستندا الى العقل ، والعقل — أيضا — لما انحصرين حقيقى كالكيفيات النفسانية ، مثل الاتصاف بالذكا ، والتيقظ والمعرفة والحلم والقدرة والكرم والسخا ، والحلم والغضب وما جرى مجراها من الصفات والأخلاق — وبين اعتبارى ونسبى — كاتصاف الشئ بكونه مالموجود أو العدم عند النفس ، أو بكونه مالموجود فيه أو بعيدا عن الجامع ، أو بشئ ، تصورى وهمى محض ، ومن المعلوم عندك أن الحقائق منقسمة الى سائدة وذوات أجزاء مختلفة وأن فسى

قوله " وبين أن يكون مستندا الى العقل " يريد به أن لا يكون الوصف مستندا الى الحسى — كما عرفته — فيكون انحصار الوصف فى الحسى والعقلى ظاهرا ،

قوله " والعقلى أيضا " يعنى — كما أن مطلق الوصف انقسم الى الحسى والعقلى — كذلك الوصف العقلى ينقسم الى " حقيقى " — أى موجود فى الخارج — " واعتبارى " — لا وجود له فيه — ولفظ " مثل " — بالجزم — بدل من " الكيفيات " ، " والمعرفة " ادراك متعلق بالمفرد " والحلم " ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرة ، " والكرم " ايثار الخير بالخير ، " والسخا " افادة ما ينهى لا لغرض (١) والغريزة : ما جبل عليه الانسان من الأوصاف ، والخلق : ملكة يصدر بها عنه ٣٦٤ أفعاله (٢) بسهولة ،

ولما كان أكثر الأوصاف الاعتبارية نسبية ، لأن النسب والاضافات بأسرها لا وجود لها فى الخارج عندهم ( كان (٣) عطف النسبى على الاعتبارى علقا قريبا من العطف التفسيرى ، وأورد للنسبى أمثلة أربعة ، فان كون الشئ مطلوب الوجود أو مطلوب العدم عند النفس " وكونه مالموجود فيه أو بعيدا من الجامع " أمور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ، ثم مثل للاعتبارى الذى ليس نسبيا بقوله " أو بشئ " تصورى وهمى محض " وهو عطف على قوله " بكونه مطلوب الوجود " وذلك : مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة (٤) وكل ما هو

(٢) فى " ١ " أفعال

(١) فى " ١ " لا لغرض

(٣) ساقطة من " ١ "

(٤) البدعة : الحدث فى الدين بعد الاكمال ، ويقصد بما ذكره قول الشاعر :  
وكان النجوم بين دجائها \* سنن لاح بينهن ابتداء

الصفات ما مرجعها أمر واحد وما مرجعها أكثر ظهر لك مما ذكر أن وجه التشبيه  
يحتمل أن يتفاوت .

فنقول - والله التوفيق - وجه التشبيه إما أن يكون أمرا واحدا أو غير واحد ، وغير  
الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتزمة ، وإما أضافا مقصودا من

---

جهل بما يتخيل فيها من السواب والاضلال ، وبهذا التشيل ظهر أن العقلي في  
وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الدارثين - على ما مر -

قوله " ومن المعلوم عندك " هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للحذف ،  
لأن ما تقدم جزء كلام - أعني الشرط وحده - فكيف يحذف عليه كلام تام ، بل هو  
للحال ؟ فقل :

من قوله " والعقلي أيضا لما انحصر " والأولى أن يكون حالا من قوله " لما  
انحصر التشبيه " وما عطف عليه . ، أي لما انحصر التشبيه في الحقيقة والوصف ،  
وانحصر الوصف مطلقا في الحسي والعقلي ، وانحصر الوصف العقلي في الحقيقي  
والاعتباري والحال أن " من المعلوم عندك أن الحقائق منقسمة إلى البسائط وذوات  
الأجزاء المختلفة " وأن الصفات - أيضا - كذلك ، وكان الأنسب بسياق كلامه أن  
يقول : والحقائق حين انحصرت بين كذا وكذا ، إلا أنه يحب الافتتان في العبارة ،

قوله " وذوات أجزاء مختلفة " يدل على أنه لم يرد بالبيد ما لا جزء له أصلا  
- بل ما ليس له أجزاء - مغلطة الماهية - سواء لم يكن له جزء أصلا - أو كان له  
أجزاء متفقة الحقيقة ،

وفائدة قوله " مما ذكر " أن تحقق الانحصارات السابقة في نفس الأمر لا يستلزم  
أن يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت ، بل المستلزم له ذكر ما ذكر ، فتذكر .

قوله " فنقول " شروع في التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام  
قوله " وجه التشبيه إما أن يكون أمرا واحدا " ولم يرد بكونه أمرا واحدا أنه  
لا يكون له جزء أصلا ، بل أراد كونه بحيث يحد في متعارف اللغة أمرا واحدا سواء

مجموعها الى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد ، فهذه أقسام ثلاثة :  
أما الأول : فاما أن يكون حسيا أو عقليا ، ولا بد للحسى من أن يكون طرفاء

كان حقيقة لا جزء لها - كفهوم الجوهر مثلا - أولها جزء ، لكن اعتبر أجزاؤها  
منضمما بعضها الى بعض ووضع بازا مجموعها لفظ مفرد ، فانها - بهذا الاعتبار  
تعد أمرا واحدا ، كفهوم الجسم والحيوان والانسان ، أو كان وصفا واحدا على  
أحد هذين الوجهين ،

قوله " اما حقيقة ملتئمة " أن حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التثام بحسب  
اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض ، وقصد الى مجموعها حتى تصبح تلك الكثرة  
بالأخرة كشيء واحد ، وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال : " واما أوصافا  
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة " وانما حملنا التثام الحقيقة على ما ذكرناه ،  
لأنه اذا شبه زيد بعمره في الإنسانية - مثلا - كان وجه الشبه أمرا واحدا - لافي  
حكم الواحد - كما أنه اذا شبه الخد بالورد في الحمرة ، عد وجه الشبه وصفا  
واحدا مع تركبه من جنسه وفصله ، والظاهر أنه أراد بكون الحقيقة بسيطة أو ذوات  
أجزاء مختلفة ، ويكون مرجع الوصف أمرا واحدا أو أكثر - على ما ذكره أولا - ما فصلناه  
ههنا من معنى الوحدة والتثام من الكثرة ، وحينئذ يظهر ارتباط أول التقسيم  
بآخر المقدمة .

هذا : وانحصار وجه الشبه في هذه الأقسام الثلاثة ظاهر ، لأنه اما واحد أو  
كثير والكثير اما أن يقصد اشتراك الطرفين في مجموع من حيث هو ( مجموع (١) ) -  
لا في كل واحد - ( أو يقصد اشتراكهما في كل واحد (٢) ) ، وقد قسم القسم الأول  
منها الى خمسة أقسام ، لأن الواحد اما حسي ودارناه حسيان قاطعا ، واما عقلي  
وطرفاه أربعة أقسام ، والقسم الثاني الى قسمين ، لأن ما في حكم الواحد اما حسي  
وأما عقلي ، والقسم الثالث الى ثلاثة أقسام ، لأن المتعدد اما كله حسي ، أو كله  
عقلي ، واما بعضه حسي ، وبعضه عقلي ، فالأقسام التي ذكرها عشرة ،

(٢) ما بين القوسين ساقط من " أ "

(١) ساقطة من " أ "

حسين لا متنازع ادراك الحسى من غير المحسوس جهة - دون العقلى - فانه يعم  
أنواع الطرفين الأربعة المذكورة ، لصحة ادراك العقل من المحسوس جهة ، ولذلك  
تسمع علماء هذا الفن - رضوان الله عليهم أجمعين - يقولون : التشبيه بالوجه  
العقلى أعم من التشبيه بالوجه الحسى ، فالحسى : كالخذ اذا شبه بالورد فى  
الحمرة ، وكالصوت الضعيف اذا شبه بالهمس فى النغمة ، وكذلك النكهة اذا شبهت

قال : " أما الأول " - قوله " لا متنازع ادراك الحسى من غير المحسوس جهة "   
أى معنى يجمع وجه الشبه ، سواء كان حقيقة أو صفة ، وهذا حكم بديهى ، فان  
ملا يحس بنفسه لا يحس بشئ منه ، وأما العقل ، فانه يدرك من المعقولات  
والمحسوسات معانى معقولة ، فوجه الشبه العقلى يعم أنواع الطرفين الأربعة  
المذكورة فيما سبق ، أعنى كونهما حسين أو عقليين ، أو كون المشبه عقليا والمشبه  
به حسيا أو بالعكس ، وهذا معنى قول علماء هذا الفن : التشبيه بالوجه العقلى  
أعم - أى أعم وجودا وتناولا - وليس الباء فى قوله " بالوجه " صلة للتشبيه ، بل  
هى للدلالة ، والظرفان فى موضع الحال ، والحامل فيهما " أعم " أى التشبيه  
كائنا بالوجه العقلى أعم منه كائنا بالوجه الحسى ،

قوله " فالحسى " تمثيل لوجه الشبه الحسى بما يحس باحدى الحواس الخمس  
الظاهرة والمعنى : كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها ، وكذا الحال فى سائر  
الأمثلة ،

والهمس : هو الصوت النغنى ، وهمس الأقدام أغنى ما يكون من صوت التمدد ،  
والمراد بالخفاء : ما يقابل الجهر ، فيكون مسموعا مثله .

وفى قوله " على رتم القوم " أى المولعين <sup>(١)</sup> بشربها - دفع لما يقال : من أن  
طعم الخمر مكروه ( فليس لها لذة طعم ) <sup>(٢)</sup> ،

قوله " وهمنا نكتة " النكتة : هى اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة فى القلب ،

(١) تقول : هو مولع بالشئ : أى مفرغ به

(٢) ساقطة من " أ "

بالخبر في ديب الرائحة ، وكالريق اذا شبه بالخمر في لذة الطعم - على زعم القوم - وكالجلد الناعم اذا شبه بالحبر في لين المر ، وههنا نكتة لا بد من التنبيه لها ، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلى ، وذلك أنه متى كان حسيا ، وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجودا في الطرفين وكل موجود فله تدوين ، فوجه الشبه مع المشبه متمم فيمتنع أن يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به لا متناع حصول المحسوس المتعين ههنا - مع كونه بعينه هناك - بحكم ضرورة

من نكت الأرن نكتا ، اذا أثر فيها بنحو قضيب ، والتحقيق : (١) رجع الشئ الى حقيقة بحيث لا يشوبه شبهة ،

قوله " يأبى أن يكون غير عقلى " أى يأبى أن يكون حسيا - لما ذكره - من أن وجه الشبه لا بد أن يكون أمرا كليا مشتركا بين طرفيه ، فلا يكون مدركا الا بالعقل ، لأن الاثر بالاحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عنده بالضرورة ،

قوله " وذلك أنه متى كان حسيا " أورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلفى ، ففرض كون وجه الشبه حسيا ، ثم بين أنه - على ذلك التدوير - يجب أن يكون عقليا لا حسيا - فيظهر الخلف ،

قوله " وقد عرفت " إشارة الى ما سبق من أن تشبيه الشئ لا يكون الا وصفا له بمشاركته المشبه به ، ان يجب - حينئذ - أن يكون موجودا في الطرفين ،

قوله " وكل موجود " أى موجود محسوس ، لأن الكلام فيه - كما مر - ولقولنا " لا متناع حصول المحسوس المتعين " ،

قوله " فله تعين " أى تشخص يمتاز به عن جميع ماعداه ، ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه ، ومثل هذا المتعين الموجود في شئ - سواء كان هذا المتعين جوهررا أو عرضا - يمتنع أن يكون هو بعينه موجودا في شئ آخر بحكم ضرورة العقل ، فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا " وحكم التنبيه على " هذا الامتناع " ان شئت " أن يتنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك ، وأنت خير بأن الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدى نفعا ، فلا اتجاه - حينئذ - لما يقال : من

(١) هكذا في جميع النسخ ، والأولى أن يقال : ارجاع الشئ .

العقل ، وحكم التنبيه على امتناعه ان شئت وهو استلزامه - اذا عدت حمرة الخد دون حمرة الورد أو بالعكس - كون الحمرة معدومة موجودة معا ، وهكذا في أخواتها ، بل يكون مثله مع المشبه به لكن المثلين لا يكونان شيئا واحدا .

وروجه الشبه بين الطرفين - كما عرفت - واحد فيلزم أن يكون أمرا كلياً مأخوذاً من المثلين بتجريد هما عن التمين ، لكن ما هذا شأنه فهو عقلى ، وممتنع أن يقال :

أن المحال كون الحمرة المتعينة موجودة ومعدومة معا في حد ذاتها ، وليس هذا لازماً بما ذكره ، إنما الذى يلزم منه أن تكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن آخر ، ولا استحالة فيه ،

قال : " وهكذا في أخواتها " - أى أخوات الحمرة - كالسواد في تشبيه شئ بخافية<sup>(١)</sup> الغراب ، وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج ، الى غير ذلك ،

قوله " بل يكون مثله " متعلق بقوله " فيمتنع أن يكون هو بحينه بوجوده مع المشبه به " أى بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجوداً مع المشبه به ، فلا بد أن يجرد هذان المثالان عن التمين حتى يتحصل أمر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ، ولا شئ من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذى فرضناه حسياً بل عقلياً<sup>(٢)</sup> ، هذا : وان حمل قوله " وكل موجود فله تعين " على إطلاقه كان الحكم بذلك - أى بأن كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه - غفياً جداً وستلزمنا لامتناع وجود الكلى الطبيعى في الخارج ودالاً على أن وجه الشبه يجب أن لا يكون موجوداً خارجياً . وكل ذلك مما لا حاجة لك<sup>(٣)</sup> في تحقيق ما هو بصدده ،

قوله " وممتنع أن يقال : " بالغ في بطلان هذا القول حتى جعله ممتنعاً ، وأنى بالفاء في قوله " فالمراد أشعاراً بترتبه على ما سبق ، أى اذا تحقق أن ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول : مراد القوم بوجه الشبه

(١) الخافية : ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح

(٢) فى " ج " فرضناه حسياً ، بل عقلياً هذا خلف . . وان حمل

(٣) فى الأصل : مما حاجة به اليه



فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين ، فان المثلين متشابهان ، فمفهومهما وجه تشبيه ، فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه الحقل في المآل ، وان كان حسيا استلزم أن يكون مع المثلين مثلاً آخران ، وكان الكلام فيهما كاللكن فيهما سواهما ويلزم التسلسل ، وتام التحقيق موضعه علوم آخر ،

---

الحسي : حصول المثلين في الطرفين ، وهذا كلام ركيك جدا ، لأنه ان اريد به أن وجه الشبه هو المثالان المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه ، لما مر - من أن وجه الشبه شيء واحد مشترك - والمثالان ليسا كذلك .

وان اريد أن وجه الشبه حصولهما ، فليس حصول المحسوس أمرا محسوسا ، ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ، ولا حصول أحد هما معينا بمشترك ، بل المشترك حصول أحد هما لا بعينه ، وهذا أيضا أمر كلي قطعيا فيكون عقليا لا حسيا ،

والأظهر أن يحترض ههنا بما ذكره غيره : من أن المراد بكون وجه الشبه محسوسا أو معقولا كون أفراد ، كذلك (١) ؟

وهجاب عنه : بأنه تسامح واعتراف بأن التحقيق في وجه الشبه هو أنه عقلي لا حسي (٢) ،

قوله " فان المثلين متشابهان " وذلك لأن المثلين هما المشاركان في أمر واحد صارا به متشابهين ، فمع المثلين الحاصلين في الطرفين وجه شبه قطعيا " فان كان عقليا " أي أمرا واحدا كلياً مشتركاً بين المثلين المحسوسين " كان المرجع في وجه الشبه " الذي جعلناه حسيا هو " العقل في المآل " أي ظهر أنه كان عقليا لا حسيا - لأن ذلك الأمر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركاً بين الطرفين فسي الحقيقة دون المثلين - " وان كان حسيا " بأن يكون مع المثلين الأولين مثلاً آخران محسوسان - أيضا - نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما " التسلسل " في الأمور الموجودة المحسوسة ، واما الانتهاء الى أمر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه فسي

---

(١) هذا ما ذكره الخطيب ، الايضاح ح ٢ ص ٢٢٦

(٢) هذا الجواب لسعد الدين ، المدلول ص ٣٢٠

والعقلى : كوجود الشئ العديم النفع اذا شبه بعدمه فى الحراء عن الفائدة ،  
وكالعلم اذا شبه بالحياة فى كونهما جهتى ادراك • فيما طرفاء محقولا •  
وكالرجل اذا شبه بالأسد فى الجراءة ، وكأصحاب النبى - عليه السلام ورضى الله  
عنهم - اذا شبهوا بالنجوم فى مظلة الاهتداء بذلك فيما طرفاء محسوسان ، وكالعلم

---

الحقيقة بين الكل • " وتام التحقيق علوم آخر " بين فيها بطلان التسلسل مطلقا  
سواء كانت الأمور المتسلسلة مترتبة أو غير مترتبة ، وسجتمعة فى الوجود أو متعاقبة ،  
وسواء كان التسلسل من جانب العلة أو المخلول •

قوله " والعقلى كوجود الشئ " عطف على قوله " فالحسى كالخند " وقد عرفت  
حال الكاف - هناك - وقد مثل لكل واحد من أقسامه الأربعة - بحسب دارفيه - ٣٦٨  
مثالين ونبه بأول الأمثلة على أن تشبيه الوجود بالعدم - فى قولك : وجود زيد  
كعدمه - تشبيه حقيقى - لا كما زعمه الشيخ عبد القاهر - من أن المقصود به نفى  
وجوده ، كما فى قولك : هو ليس بشئ • فهو محذوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب  
الظاهر (١) •

والمراد بالعلم : الملكة التى يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات ، فانها  
جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه الهداية (٢) ، كما أن الحياة طريق اليه على  
وجه الشرطية ، فاذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى •

وأشار بقوله " مطلق الاهتداء بذلك " أى بما ذكر من الأصحاب والنجوم ،  
الا أن الاهتداء بأحدهما الى الطريق الشرعى ، وبالأخر الى الطريق الحسى ،  
لكنهما يتشاركان فى مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين ، والقسطاس قد  
يستعمل لمعرفة المقدار ، وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان ، والمعدل  
يشبه به فى الثانى ، فلذلك صي به ، والمراد بالسنن : الطرائق السلوكية فى  
الدين لا أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - حتى تكون محسوسة ، فاذا  
شبه المحسوس بالمحقول ، فقد ادعى أن المحقول ينزل منزلة المحسوس المشاهد  
، وصار أوضح مشاهد فصح لذلك تشبيه المحسوس به ، فبطل ما قيل : من أنه

---

(١) أنظر : أسرار البلاغة ص ٦٢ ، ٦٣ والمطول ص ٣٢١

(٢) فى " أ " على وجه المبدئية

إذا شبه بالنور في الهداية ، أو كالعدل إذا شبه بالقسطاس في تحصيل ما بين  
الزيادة والنقصان فيما المشبه معقول والمشبه به محسوس ، وكالخطر إذا شبه بخلق  
كريم في استجابة النفس إياهما ، أو كالنجوم إذا شبهت بالسنن في عدم الخفاء فيما  
المشبه محسوس والمشبه به معقول ، وفي أكثر هذه الأمثلة - في معنى وحدتها -  
تسامح ، فاعرف .

وأما القسم الثاني ، وهو أن يكون وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد فهو  
على نوعين : أما أن يكون مستندا إلى الحس .

---

لا يجوز ، لاستلزامه جعل الأصل فرعا والعكس (١) .

وقوله " وفي أكثر هذه الأمثلة " أي أمثلة وجه الشبه الواحد .

قوله " في معنى وحدتها " أما بدل من قوله " في أكثر " أو متعلق بقوله  
" تسامح " وذلك لثبوت نوع من التركيب في الحراء عن النائدة ، وفي كونهما  
جهتي إدراك ، وفي تحصيل ما بين الزيادة والنقصان ، وفي استجابة النفس ، وفي  
عدم الخفاء ، وكذا فيما سبقت في الحس من طيب الرائحة ، ولذة الطعم ، ولين  
المس - شائبة تركيب ، بخلاف الحمرة والخفاء ، والجراءة والاهتداء ، فانها واحدة  
حقيقة ، لكونها مدلولة لألفاظ مفردة تفهم هي منها ، وأما تلك الأمثلة فانما عدت من  
قبيل الواحد ، لأنه لم يقصد في شيء منها إلى هيئة منتزعة من معان عدة - بل  
قصد في كل منها إلى معنى واحد - لكنه تيد بمعنى آخر جعل تابعا وتنمعة له  
على قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد " فاعرف " ذلك ،

قال : " وأما القسم الثاني " قد سبق أن ما هو في حكم الواحد إما حقيقة  
للدرفين ملتزمة من كثرة ، وإما أوصاف لهما قصد من مجموعها إلى هيئة واحدة ،  
فذكر - ههنا - انقسامه بوجه آخر ، وهو أنه " أما أن يكون مستندا إلى الحس ،  
أو إلى العقل " .

---

(١) وجعله سعد الدين سخيلا من القول ، وقال : أن ما جاء في الأشعار من  
تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه : أن يقدر المعقول محسوسا ، ويجعل  
كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة ، فيصح التشبيه حينئذ ، المألول  
ص ٣١٢ ، وانظر اسرار البلاغة ص ٦٤

كسقط النار اذا شبه بحين الديك فى الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص ، وكالثريا اذا شبهت بحقوق الكرم المنور ، فى الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة ، الصغار المقادير فى المراءى على كيفية مخصصة الى مقدار مخصص ، وكالشاة الجبلى اذا شبه بحمار أبتر مشقوق الشفة والحوافر ثابت على رأسه شجرتا غفر ، وكالشمس اذا شبهتها بالمرأة فى كف الأشل ، فى الهيئة الحاصلة التى تؤديها من الاستدارة مع الاشراف والحركة السريعة المتصلة

وابتدا فى تمثيل الحسى بما يكون اوصافا عدة قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ، ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتزمة ، وحال الكاف فى قوله " كسقط النار (١) " ما عرفته غير مرة " والمنور (٢) " اسم فاعل من نورت الشجرة ، فتفتح نورها - أى زهرها ٣٦٩ وأراد " بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور " الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة ، أعنى البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقارنها ، كائنة " على كيفية مخصصة " فيما بينها لا متضامة متلاصقة ، ولا متفرقة متباعدة ، تنتهى تلك الكيفية المخصصة الى مقدار مخصص " للمجموع فى الدلول والسرور ، وانما قال : " فى المراءى " لأن كواكب الثريا كبار المقادير فى أنفسها ، والتاء فى " الشاة " للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس ، فيطال على الذكر والأنثى ، ويفرق بالنصفه فيقال : شاة جبلى وشاة جبلىة ، على قياس قولهم : حمامة ذكر وحمامة أنثى (٣) ، والمراد - ههنا - الذكر ، و " الأبتتر " المقالوج الذنب ، والنضا : شجرة محروقة ، ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكره فى صفات المشبه به ، فكانه قال : اذا شبه بحمار كذا فى الهيئة الحاصلة من كونه " أبتر مشقوق الشفة نابتا على رأسه شجرتا غضا " ،

وأراد " بالأشل " المرتضى ، اذ فى كفه تؤدى المرأة الهيئة المقصودة ، وانما قال : " مع الاشراف " - دون الاشراف - تصريحاً باعتبار الهيئة الاجتماعية ، اذ بذلك يظهر صحة وقوع قوله " من الاستدارة " مع ما فى حيزه ، بياناً لقوله " الهيئة

(١) كما فى بيت ذى الرمة : وسقط كمين الديك عاورت صاحبي . البيت ،

(٢) من قول الشاعر : وقد لاح فى الصبح الثريا لمن رأى \* كمنقود ملاحية حين نورا .

(٣) هذا الكلام منقول من الكشف : ح ٢ ص ٣٤٥

وشبه تميح الاشراف ، أو اذا شبهتها بالبوتقة فيها ذهب ذائب ، كما قال :

والشمس من مشرقها قد بدت \* مشرقة ليس لها حاجب

كأنها بوتقة أحييت \* يجول فيها ذهب ذائب (١)

فى الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع صفاء اللون واتصال الحركة ، وشبه مراوحة المتحرك بين انبساط وانقباض ، وذلك لأن البوتقة اذا أحييت وذاب فيها الذهب وأخذ يتحرك فيها بجملته من غير غليان متشكلا بشكل البوتقة فى الاستدارة تلك الحركة العجيبة كأنه يهيم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب البوتقة - لما فى طبعه من النعومة - ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض لما بين أجزائه من كمال التلاحم وقوة الاتصال .

---

التي تؤديها " قال : " أو اذا شبهتها " عاف بأواشعارا بأن تشبيه الشمس بكل واحدة من المرأة والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ، ولو أعاد ذكر الشمس لمخلف بالواو هكذا : وكالشمس اذا شبهتها بالبوتقة ، والمراوحة : المناومة فى الممل ، يقال : راح بين رجله ، اذا قام تارة على احدهما وتارة على الأخرى ، كأن المتحرك هناك يناوب بين الانبساط والانقباض .

قوله " وذلك " أى وبيان قولنا : أن التشبيه فى تلك الهيئة لأن البوتقة . . الخ

قوله " تلك الحركة العجيبة " مصدر " يتحرك " .

وقوله " كأنه " بيان لتلك الحركة العجيبة ، والنعومة : اللين ، والتلاحم : شدة الاشتباك " ثم يبدو له " أى يندم ويظهر له رأى آخر ، يقال : بداله ، أى ندم ، وفعاع " بدا " ضمير راجع الى رأى المعلوم - بدلالة المقام - والواو فى قوله " والبوتقة فى ضمن ذلك " ، أى فى ضمن تحرك الذهب تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للجمال ، " ومؤدية " خبر لقوله " لأن البوتقة " وعامل فى " اذا أحييت " وناصب لقوله " الهيئة المذكورة " ،

---

(١) والبيتان من ( السريح ) وقائلهما : المهلبى الوزير ، أنظر : أسرار البلاغة ص ١٤٦ والايضاح : ح ٢ ص ٢٢٨ ، والداراز : ح ١ ص ١٧٥ ، ٣٥٥ ، وحسن التوسل : ص ٢٠

والبوتقة فى ضمن ذلك متحركة تبعا مؤدية ... مع الذهب الذائب فيها - الهيئـة المذكورة فان الشمس اذا حد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية للهيئتين \* وكوجه الشبه فى قوله :

كأن مثار النقع فوق رؤسنا \* وأسيفنا ليل تهاوى كواكبـه

قوله " فان الشمس " تحليل لمعنى الكلام - أى تشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما \* لأن الشمس مؤدية لتينك الهيئتين أيضا ٣٧٠ يظهر ذلك لمن أحد النظر اليها \*

قوله " وكوجه الشبه " من ههنا شرع فى تمثيل الحسى بما يكون حقيقة ملتزمة \* فان المشبه والمشبه به فيما يذكره - ههنا - هيئتان مخصصتان حاصلتان من أمور عدة مخصصة \* ووجه الشبه بينهما هو الهيئـة المشتركة التى هى حقيقة لتينك الهيئتين \* واقتصر فى ذكر هذه الحقيقة المشتركة التى هى وجه الشبه - ههنا - على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا \* لأن الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها : فـقوله " وكوجه الشبه " عطف على قوله " كسقط النار " نظرا الى أن معناه كوجه الشبه فى سقط النار \*

قوله " كأن مثار النقع " النقع : الغبار \* والمثار : المرفوع \* من مثار الغبار ارتفع \* وأثاره غيره \* " وأسيفنا " متعلق بمثار \* على أنه مفعول معه \* وجوز أن يكون عطفا عليه \* و " تهاوى كواكبـه (١) " أى تساقطت \* وانما اعتبر فى الكواكب التساقط لأن المشابهة - حينئذ - أتم \*

قوله " فليس المراد " تحليل لمعنى الكلام - أى وجه الشبه ههنا مركب - اذ

(١) والبيت من ( الدوايل ) وقائله : بشار بن برد \* من قصيدة فى مدح مروان بن محمد أو يزيد بن عمر بن هبيرة \* ويروى : فوق رؤسهم \* وقاله بعد أن سمع بيت امرئ القيس : كأن قلوب الدايـر : \* ويبدو أن ابن سنان قد عدّه من تشبيه المفرد \* حيث قال : " شبه النقع بالليل \* والسيوف بالكواكب \* وهذا تشبيه المبالغة " \* ديوان بشار ح ١ ص ٣١٨ وسر الفصاحة : ص ٢٩٣ \* والحمد لله ح ١ ص ٢٩١ \* ودلائل الاعجاز ص ٦٦ \* ص ٢٦ \* وأسرار البلاغة ص ١٤٠ \* ومعاهد التنصيص ح ١ ص ١٤٢ والوساطة ص ٣١٢ واعجاز القرآن للباقلانى ص ١١٠ \*

فليس المراد من التشبيه تشبيه النقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب ، إنما المراد : تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف البيض متفرقات فيه بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه ، وفي قوله :

وكان أجرام النجوم لوامعا \* د ر ر نثن على بساط أزرق

ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد ، وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض على التفريق ، بل مراده : تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الأسود والسيوف البيض متفرقات فيه - أي في النقع - بالهيئة الأخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه ، فوجه الشبه - حينئذ - ( أي حين كان المراد كذا (١) ) هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما وحقيقة لهما ملتزمة من أمور متعددة .

ومما ينبه على أنه لم يرد تشبيهها متفرقا أن قوله " تنهاوى كواكب " جملة وقعت صفة لليل ، فالكواكب مذكورة على وجه ينبيء عن اعتبار الانضمام - دون الافتراق والاستبداد - حتى تكون بمنزلة أن يقال : ليل وكواكب (٢) ، فلذلك كان الأولى أن يجعل " وأسيافنا " مفعولا معه لينبيء عن اعتبار الانضمام أيضا ، ولا شك : أن تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرنوع فوق الرأس من السيوف المتحركة في جوانب منه حركات مختلفة متداخلة ، ومضاربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على أنحاء شتى ووجوه متفاوتة ، فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين - وإن كان صحيحا أيضا (٣) - .

قوله " لوامعا " حال والحامل فيها معنى " كان " و " المتلائلة " من تاللاً ، إذا لمحو " أديم السماء " وجهها ، و " الملقية " صفة للسماء ، و " المستارفة " المستحدثة التي تعد طريقا - أي جديدا -

وقوله " دون شيء آخر " متعلق بقوله " منشورة على بساط " أي منشورة على

(١) ما بين القوسين ساقط من " أ "

(٢) أنظر : أسرار البلاغة ص ١٦٠ ، ١٦١

(٣) ومع تلك الصحة يفسد معنى البيت ويضعف غرض الشاعر .

فليس المراد تشبيه النجوم بالدُرِّ شَمِّ تشبيه السماء بالبساط الأزرق ، وإنما المراد تشبيه الهيئة الحاصلة من النجوم البيض المتألثة في جوانب من أديم السماء الملقية تناعها عن الزرقة الصافية بالهيئة الحاصلة المستندرة من دُرِّ منشورة على بساط أزرق - دون شيء آخر مناسب للدُرِّ في الحسن والقيمة - وفي قوله :-

كأنما المريح والمشتري قداه \* في شامخ الرفعة

منصرف بالليل عن دعو - قد أسرجت قداه شمعة

فالمراد : تشبيه الهيئة الحاصلة من المريح والمشتري قداه بالهيئة الحاصلة من

بساط أزرق " لا على شيء آخر مناسب للدُرِّ في الحسن والقيمة <sup>(١)</sup> " وإنما قال ذلك ، لأن الاستطراد إنما نشأ من نشرها على بساط لا يناسبها كما لا يخفى ،

قوله " والمشتري قداه <sup>(٢)</sup> " جملة اسمية وقعت حالا ، والعاماد فيها معنى كأن و " في شامخ الرفعة " أى محل على الرفعة ، حال من المشتري قداه "راجع الى " المشتري " والمراد : رفعت في المنظر ، بأن يكون - مثلاً - في النصف الشرقي ويكون المريح أقرب الى المشرق ، و " قد أسرجت " صفة لمنصرف ،

قال الفراء : تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين ، والأصل فيهما الفتح <sup>(٣)</sup> .

ولما كان من البين أنه لا يصح تشبيه المريح بالمنصرف - مع تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة <sup>(٤)</sup> - لم يبالغ ههنا في اعتبار الهيئة ونفى التفرق ، كما بالغ في البيتين السابقين ، بل اقتصر على أن قال : " فالمراد - أيضا - تشبيه الهيئة " ،

(١) والبيت من ( الكامل ) وقائله : أبو طالب الرقي ، وقد نسبته العلوي في الطراز ح ١ ص ٣٥٩ الى بشار ، وهذا وهم منه ، انظر : أسرار البلاغة ص ١٤٠ ، والايضاح : ح ١ ص ٢٢٧ ٢٤٧ وعروس الأفراح ح ٢ ص ٤٢٣ ، وبتيمة الدهر ح ١ ص ٢٨٦ ، وحسن التوسل : ص ١٦ .

(٢) البيتان من ( السريح ) وقائلهما : القاضي التنوخي ( على بن محمد بن داود ) انظر : معاهد التنصيص ص ١٣٧ والايضاح ح ٢ ص ٢٤٦ ، وأسرار البلاغة ص ١٥٩ والطراز ح ١ ص ١٧٥ ٣٥٩ وعروس الأفراح ح ٣ ص ٤٢٣ وبتيمة الدهر : ح ٢ ص ٣٣٧ .

(٣) وقد غلظه ابن سيده ، انظر : الصحاح ح ٣ ص ١٢٣٨ ، ولسان العرب ح ٣٣ ص ١٨٦ ، واصلاح المنطق ص ٩٧ .

(٤) وبهذا قال عبد القاهر ، أسرار البلاغة ص ١٥٩ .



المنصرف عن الدعوة مسرج الشمع من دونه ، وتسمى أمثال ما ذكر من الأبيات تشبيه المركب بالمركب ، والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد .  
وهذا فن له فضل احتياج الى سلامة الدارج وصفاء القريحة ، فليس الحاكم في تمييز

قوله " مسرج الشمع " حال من " المنصرف " ومعنى " من دونه " من قدامه  
في مكان قريب منه ،

قوله " ويسمى أمثال ما ذكر من الأبيات " يعنى الأبيات المذكورة بعد .  
قوله " وكوجه الشبه " - لا جميع الأبيات فان قوله " والشمس من شرقها قد  
بدت .. الخ "

ليمرنى حكم هذه الأبيات ، وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من  
أن كل واحد من المشبه والمشبّه به فيها هيئة مركبة من متعدد ، كما أن وجه الشبه  
فيها - أيضا - مركب ، والمذكور قبل هذه الأبيات يسمى تشبيه المفرد بالمفرد  
لأن كل واحد من طرفي التشبيه مفرد - وإن كان بعض تلك المفردات مقيدا ومحضها  
غير مقيد - ووجه التشبيه في الكل مركب - كما فصله هناك - ثم ان سقط النار وعين  
الديك مفردان ، والاضافة لتحسين المراد - والثريا مفرد بلا شبهة ، والحنقود  
مفرد مقيد بتفتح نوره ، والظاهر أن الجبلى معين للمراد - لا قيد له - وأن الكون  
في يد الأشل قيد المرأة (١) ، وأن ما ذكر مع الحمار والبوتقة قيدان لهما ، وقد يظن  
أنهما مركبان (٢) ، فيعد التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما  
ثالثا (٣) ، كما أن عكسه قسم رابع من الأقسام الأربعة الحاصلة من اعتبار التركيب  
والافراد في طرفي التشبيه ( واعلم أن التركيب في الطرفين أو أحدهما يستلزم تركيب  
وجه الشبه بالاعكس كلى (٤) ) .

(١) وأيضا هو عند الغطليب من تشبيه غير المقيد بالمقيد ، الايضاح ح ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) وقد عد هما عبد القاهر من تشبيه هيئة بهيئة ، أسرار البلاغة ص ٧٤ ١٤٦٥ .

(٣) أنظر الايضاح ح ٢ ص ٢٢٧ (٤) ما بين التوسمين زيادة من " ١ "

البابين اذا التبس أحدهما بالآخر سوى ذلك •

ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله :-

كان قلوب الدايير رطبا رطبا • لدى وكرها العناب والحشف البالي

قال : " وهذا " أى تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب " فن لفضل احتياج الى سلامة الدايح " عن الآفات " صفاء القريحة (١) " عن الكدورات ، ان لا حاكم فى تمييز أعد البابين عن الآخر - اذا وقع التباس - سوى ما ذكر من السلامة والصفاء •

فاذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ماعداه تبعا وتمتة له فى الاعتبار ، كان مفردا مقيدا • والا : كان مركبا • واذا التبس التركيب بالتفريق - أى بتشبيه الأجزاء بالأجزاء - فان لم يصح التشبيه فى بعض الأجزاء - كما فى قوله " كأننا المرنج " على ما مر - تحين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة - كما فى قوله " كأن قلوب الدايير " تحين التفريق • والا : صح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب - كما فى قوله : " كأن مشار النقع - وكان أجرام " - •

قوله " ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله : كان قلوب الدايير رطبا رطبا (٢) • " يصف عقابا بكثرة اصدايادها للطيور والقائما قلوبها لدى وكرها • ان يقال : أنها لا تأكل قلب الدوائر ، فشبه الرطب الطرى من قلوب الدايير بالعناب • واليابس العتيق منها بالحشف - أى ارد التمر - وأنسما أورد هذا البيت ليكون مثالا يحتذى به فى التمييز بين التركيب والتفريق • ان لا يشتبه على ذى مسكة أنه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئته يعتد بها ويقصد بها تشبيهها • انما الفضلة فى

(١) القريحة : أول ما يستنبط من البشر • ومنه قولهم : لفلان قريحة جيدة •  
(٢) البيت من ( الاول ) قائله امرؤ القيس • وخضر قلوب الطير لطيمها • أو لأن الجوارح لا تأكلها • وعد • ابن سنان من التشبيه المختار • كما عده ابن رشيقي من الشعر المصنوع • انظر : ديوان امرؤ القيس ص ٣٨ • وسر الفصاحة ص ٢٩٢ • والحمدة ح ١ ص ٢٦٢ • ٢٩٠ • ومعاهد التنصيص : ح ١ ص ١٦١ • ودلائل الاعجاز ص ٦٦ • وأسرار البلاغة ص ١٥٦ • والبديح ص ٦٦ • واعجاز القرآن للباقلانى ص ١٠٨ • ٢٧٤ •

وأما أن يكون مستندا إلى العقل ، كما إذا شبهت أعمال الكفرة بالسراب في المنظر المدامع مع المخبر المؤيس ، وكما إذا شبهت الحسناء من منبت السوء بخضراء الدمن ، في حسن المنظر المنظم إلى سوء المخبر والتمري عن اثمار خير ، أو الجماعة المتناسبة في الخصال المتنعة لذلك عن تعيين فاضل بينهم وفخول بالحلقة المفرغة المتنعة عن تعيين بعضه طرفا وبعضه وسطا ،

في هذا الهيئ من اختصار اللفظ وحسن الترتيب .

قوله " وأما أن يكون مستندا إلى العقل " عذاف على " أما أن يكون مستندا إلى الحص " وهو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ، ومثل له بثلاثة أمثلة : الأولى منها مأخوذة من قوله تعالى ( أعمالهم كسراب بقيعة <sup>(١)</sup> ) ، والثاني من قوله عليه السلام - ( إياكم وخضراء الدمن ، قالوا : وما خضراء الدمن ؟ قال : المرأة الحسناء من منبت السوء <sup>(٢)</sup> ) ، والثالث : منقول من قوله من قال في جماعة متناسبة في خصال الكمال : كالحلقة المفرغة لا يدري أيهن طرفاها ؟ فقيل : هو قول من وصف بني المهلب للحجاج <sup>(٣)</sup> ،

وقيل : قول الأنبارية فادمتقنت الخرشب في بنوها حين سئلت : أيهم أفضل ؟ <sup>(٤)</sup> وأشار بلفظ " مع " في المثال الأول ، ولفظ " المنظم " في المثال الثاني إلى اعتبار التركيب في وجه الشبه ، واستغنى عنها في المثال الثالث لظهور التركيب فيه بقوله " المتنعة لذلك " ، أي لأجل التناسب في الخصال ، و " المنظر " ما يقع عليه النظر من الظاهر ، و " المدامع " من أطمعه ، وأرقعه في الطمع ، و " المخبر " ما يعلم من الباطن بالخبرة ، و " المؤيس " من أمسه ، وأرقعه في اليأس ، و " منبت السوء " .

(١) من الآية ٣٩ سورة النور

(٢) أنظر : النهاية في غريب الحديث ٢ ص ٤٦ ، والناتق للزمخشري : ح ١

ص ٣٥٢ .

(٣) كما في : أسرار البلاغة ص ٦٢ ، ٦٨ ، والمقد الشريف ج ١ ص ١١٠ ، ص ٣١١

(٤) وفادمة هذه : من ربات النصيحة والبلاغة وضرب الأمثال ، انظر الكشاف : ح ٤

ص ٢٠٦ ، وشذاتة الأدب ح ٤ ص ١٦ ، ومجمع الأمثال ح ١ ص ٢٠٣ ، وأعلام

النساء ح ٣ ص ١١٤٨

وأما القسم الثالث ، وهو أن لا يكون وجه التشبيه أمرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد فهو على أقسام ثلاثة : أن يكون تلك الأمور حسية أو عقلية أو البعض حسيا والبعض عقليا ،

فالأول ، كما إذا شبهت فاكهة بأخرى في لون وطعم ورائحة ، والثاني ، إذا شبهت بحض الياور بالخراب في حدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد ، والثالث كما إذا

---

هو الأصل الرديء ، وإضافته كإضافة حمار سوء ، ورجل صدق ، في إفادة المبالغة ، و " خضراء الدمن " ما ينبت على المزابل ، والدمنة : آثار الدار ، وإضافة " آثار خير " من إضافة المصدر إلى المفعول ،

من قولهم : أشمرت الشجرة كذا ، قوله " والجماعة " بالرفع - عطف على " الحسناء " ، ولما ترك ههنا عبارة " وكما إذا شبهت " اختار المطف بأوتنبيها على أن كلا منها ٣٧٣ مثال على حدة يغنى عن الآخر ،

لا يقال : حسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قلما ، فكيف عده عقليا ؟

لأننا نقول : لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن المنظر عقليا ، فان المركب الحسى لا بد أن يكون كل جزء منه محسوسا - بخلاف المركب العقلى - إذ لا يجب أن يكون كذا جزء منه عقليا ، ولهذا انحصر ما هو فى حكم الواحد فى هذين النوعين - أعنى الحسى والعقلى - واعتبار تركيب وجه الشبه فى المثال الثالث

من حيث أنه اعتبر فيه تناسب الأجزاء مع امتناع اظهار تفاوت فيما بينها ، ولما وصف كلا من طرفى التشبيه فى هذا المثال بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به ،

وقد يتوهم أن مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب ، والحق أنه تشبيه مفرد مقيد بآخر مثله (١)

---

(١) وهذا يشعر كلام عبد القاهر فى أسرار البلاغة ص ٤٧

شبهت انسانا بالشخص في حسن الدالمة ونباهة الشأن ، وطلو المرتبة ، واعلم أنه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو به ، بل قد يذكرون - على سبيل التسامح - ما إذا أمحت فيه النظر لم تجده . الا شيئا مستتبعا لما يكون وجه التشبيه في المأل ، فلا بد من التنبيه عليه ، من ذلك قولهم في الألفاظ إذا وجدوها لا تثقل على اللسان ولا تكده بتنافر حروفها ، أو تكرارها ، ولا تكون غريبة وحشية تستكره ، لكونها غير مألوفة ولا مما تشبه معانيها

قال : " وأما القسم الثالث " - قوله " أن تكون تلك الأمور " يعني الأمور التي فهمت من قوله " أن لا يكون وجه التشبيه أمرا واحدا ولا منزلا منزلة الواحد " ولما كان كل واحد من تلك الأمور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا أو عقليا فصارت الأقسام ثلاثة بلا شبهة - بخلاف ما هو في حكم الواحد - فانه منحصر في قسمين - كما عرفت - و " السفاد " نزو الذكر على الأنثى ، ولم ير ذلك في الخراب ، فقل : انه يخفيه ، وقيل : لعمريه الا المحاطة ، و " حسن الدالمة " حسي ، ونباهة الشأن وطلو المرتبة " عقليان .

قوله " واعلم أنه ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان " أي فيما بين أرباب ( علم ) (١) البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام ومصادره لأرباب البلاغة السليقة (٢) " أن يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه " كائنا على الوجه الذي هو ملتبس به " بل قد يذكرون على سبيل التسامح " والتوسع مكان وجه التشبيه ما يكون مستتبعا " له مستلزما إياه - على طريقة إيراد الملزوم وإرادة اللازم - فانه مجاز مستفيض . وانما قال : " لما يكون وجه التشبيه في المأل " لأن المستتبعة المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال ، والتابع المتروك وجه الشبه في الحقيقة والمأل ،

قوله " فلا بد من التنبيه عليه " أي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا ، فأورد له أمثلة ،

قوله " اذا وجدوها لا تثقل " يريد : اذا وجدوها فصيحة - الا أنه عبر عن

(١) ساقطة من " أ "

(٢) يقال : فلان يتكلم بالسليقة : أي بطبعه لا عن تعلم

وتستغلّق فيصعب الوثوق عليها ، وتشمئز عنها النفس ، هي كالحصل في الحلاوة  
وكالما في السلاسة ، وكالنسيم في الرقة .

وقولهم في الحجة المطلوب بها قلع الشبهة - متى صادفوها معلومة الأجزاء

فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة -

قوله " ولا تكده " عذاف تفسيري لقوله " لا تثقل " أى ولا تتعب اللسان " بتنافر ٣٧٤  
حرفها " كما في الهمخج ، والمستشزرات ، ولا بتكرارها كما في قوله : " وليس  
قرب قبر حرب قبر (١) " ،

وقوله : " شاو ومشل شلول شلشل شول (٢) " .

قوله " ولا تكون غريبة " أى ولا تكون بحيث يحتاج في معرفة معناها الى التنقير  
في الكتب المبسوطة ، كقوله : تكأأ تم (٣) - أى اجتمعتم ، وادالمخم - أى أظلم -  
وجفخت - أى فخرت - أو الى التخرج بدقة النظر كقوله : ( ومرسنا مسرجا (٤) )

وقوله " تستكره لكونها غير مألفة " صفة كاشفة " لغريبة وحشية " وفيها دلالة  
على أن الكراخنة في السمع داخلية تحت الغرابة المفسرة بالوحشية (٥) ،

قوله " ولا مما تشبه معانيها " نفى للتعقيد اللفظي والمعنوي ، " فيصعب "   
بالنصب - على أنه جواب النفي ، " وتشمئز " - أى تنقبض - عطف عليه ، وضمير

(١) هذا عجز بيت من الرجز " ولا يعرف قائله " صدره : ( وقبر حرب بمكان قفر )  
أنظر : الايضاح ح ١ ص ٥ ، والبيان والتبيين ح ٦٢ ص ١٠٨ ، والعمدة ح ٢٦١ ص ١٠٨  
وسر الفصاحة ص ١٠٨ .

(٢) هذا عجز بيت وقائله الأعشى ، صدره : ( ولقد غدوت الى الحانون يتبعني )  
وهو من قصيدة قالها ليزيد بن مسهر ، وشاو : يشوى اللحم ، مشل : أى سواق  
وكذا شلول ، وشلشل : خفيف في العمل سريع ، شول : يحمل الشيء ، ديوان  
الأعشى ص ٥٩ ، والخصائص ح ٣ ص ٥١ ، وحسن التوصل : ص ٤٦ .

(٣) أنظر : الايضاح ح ٣ ص ٣ ، ووفيات الأعيان : ح ٣ ص ١٥٢ ، والبيان والتبيين ح ١  
ص ٢٤٠ .

(٤) هذا عجز بيت من ( الرجز ) وقائله المجاج ، وأوله : ومثلة وحاجبا مزججا \*  
وفاحما . . والمرسن : الأنف كله ، والمسج : المحسن ، ديوان المجاج  
ص ٣٦١ - ٣٦٤ والايضاح ح ٣ ص ٢ و ٣ ص ٢٧٧ .

(٥) المطول ص ١٦ .

يقينية التأليف قطعية الاستلزام - هي كالشمس في الظهور ، فيذكرون الحلاوة والسلاسة والبرقة والظهور لوجه الشبه ، على أن وجه الشبه في المآل هناك شيء غيرهما ، وذلك لازم الحلاوة ، وهو ميل الطبع اليها ومحبة النفس ورودها عليها ، ولازم السلاسة والبرقة ، وهو افادة النفس نشاطا ، والاهداء الى الصدر انشراحا ، والى القلب روحا ، فشان النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشأنها مع الحسل الشهي الذي يلذ طعمه فتش النفس له ، ويميل الطبع اليه ويحب وروده عليه ، أو كشأنها مع الماء الذي ينعاش في الحلق وينحدر فيه أجلب انحدار للراحة ، ومع النسيم الذي يسرى في البدن فيتخلل المسالك اللطيفة منه فيفيدان النفس نشاطا ويهديان الى الصدر انشراحا والى القلب روحا ، ولازم الظهور ، وهو ازالة الحجاب ، فشان

" عنها " للألفاظ ، كما أن ضمير " عليها " للمصاني ،

قوله " هي كالحسل " مقول لقولهم ،

قوله " معلومة الأجزاء " أى المقدمات - اما ضرورة ، واما استدلالا - " يقينية التأليف " بأن يكون تأليفها ( مما يفيد اليقين - كالقياس <sup>(١)</sup> ) لا مما يفيد الظن - كالأستقراء والتمثيل - " قطعية الاستلزام " بأن تكون مشتملة على شرائط الانتاج

قوله " فيذكرون " متعلق " بقولهم في الألفاظ ، وقولهم في الحجة " فهو تفصيل لهما ،

قوله " على أن وجه الشبه في المآل " أى في الحقيقة التى يؤل اليها الظاهر " هناك " أى فيما ذكر من تشبيه الألفاظ وتشبيه الحجة " بشيء غيرهما " أى غير الحلاوة وما عطف عليها " وذلك " أى ذلك الخير " لازم الحلاوة - ولازم السلاسة <sup>(٢)</sup> والبرقة " فى تشبيه الألفاظ بالحسل والماء والنسيم ،

" ولازم الظهور " فى تشبيه الحجة بالشمس ، " وافادة النفس " ( بيان لحصول لازم <sup>(٣)</sup> ) من اضافة المصدر الى المفعول الأول ، و " نشاطا " هو المفعول الثانى ، والفاعل المتروك هو كل واحدة من السلاسة والبرقة ،

(١) ما بين القوسين ساقط من " أ " .

(٢) تقول : شيء سهل ، أى سهل ، ورجل سليم ، أى سليم .

(٣) ساقط من " أ " .

البصيرة مع الشبهة كشأن البصر مع الظلمة في كونهما معهما كالمحجوبين ، وانقلاب حالهما الى خلاف ذلك مع الحجة اذا بهرت والشمس اذا ظهرت ، وتسامحهم هذا لا يقق الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كالذي نحن فيه .

وقوله " فشأن النفس " بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والركة فسي الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات ، و " يلذ " - على صيغة المبني للفاعل مع رفع " طعمه " هو الرواية - لكن المشهور هو المتحدى ، يقال : لذت الطعام - بالكسر - ألذ ، وجدته لذذا . " فيفدان " أى يفيد الماء الذى ينسأغ وينحدر بسلاسة ، والنسيم<sup>(١)</sup> الذى يتخلل برقته ،

قوله " ولازم الظهور " عطف على " لازم الحلاوة " والضمير فى " كونهما " وحالهما " للبصيرة والبصر ، وفى " معهما " للشبهة والظلمة ،

لا يقال : مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعاً ، فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامع ؟

لأنا نقول : هو - وان كان مشتركاً بينهما - لكن لم يقعد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها فى نفسها ، بل قصد ظهور المدلول بها - كظهور المحسوسات بالشمس - وهذا معنى ازالة الحجاب التى هى لازمة وتابعة لظهورها فى حد ذاتها غاية الظهور ،

قوله " كالذى نحن فيه " فان ازالة الحجاب أمر " اعتباري " لا تحقق له نفس ذات الحجة ولا فى ذات الشمس وكذا كون الشئ " بحيث ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطاً ، وكونه بحيث يميل الطبع اليه وحب وروده عليه . من الاعتبارات التى لا تحقق لها فى أنفسها ،

قالوا : ولعل السرفى تخصيص التسامع بالاعتباري ، هو أنه لما لم يكن امراً ظاهراً دل على مكانه بأمور موجودة تستتبعه<sup>(٢)</sup> ،

قوله " وأقول يشبه أن يكون تركهم " أى ترك أصحاب علم البيان " التحقيق فى

(١) النسيم : الريح الطيبة

(٢) انظر : أسرار البلاغة ، ص ٤٨ ، ٦٧٠



وأقول يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه التشبيه على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا ، وقد جاربناهم نحن في ذلك كما ترى ،  
واعلم أن حق وجه التشبيه شموله الطرفين ، فإذا صادفه صح ، وإلا : فسد كما  
إذا جعلت وجه التشبيه - في قولهم : الخوف في الكلام كالمخ في الطعام - الصالح

---

وجه التشبيه " هو أنهم لم يحصروه في العقلي كما يقتضيه تحقيقه على ما هو عليه ،  
من كونه أمرا كلياً مشتركاً " على ما سبق التنبيه عليه " بأن قسموه إلى حسي وعقلي  
" من تسامحهم هذا " أي من قبيل تسامحهم بذكر مستتب وجه الشبه مكانه ، وذلك  
أنهم جعلوا هناك وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة ، وهي جزئية  
مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة ، أعني الحمرة الكلية المشتركة  
التي هي محقولة قطعاً ، كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الألفاظ والحاصل والحلاوة  
المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة - إلا أن التابع هناك محمول  
على مستتبعة - وليس أمراً اعتبارياً ، والتابع ههنا غير محمول على متبوعه وأمر اعتباري .  
وانما قال : " يشبه " لاحتمال أنهم لم ينتبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام  
على ما هو المتعارف بين الجمهور ، من أن الحمرة والسواد والبياض - مثلاً -  
أمر محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس ، وما هو كلي محقول " وقد جاربناهم  
نحن " أي وافقنا وسرنا معهم " في ذلك " أي في تركهم التحقيق حيث قسمنا  
وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد إلى حسي وعقلي ، والمتعدد إلى عقلي  
وحسي - إما كله أو بعضه ،

قوله " واعلم " هذا - وإن كان معلوماً مما سبق من أن تشبيه الشيء ليس إلا وصفاً  
له بمشاركته المشبه به في أمر - لكنه أراد أن ينبه ههنا على أنه قد يشبه الحال في  
بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيه ما ليس في الحقيقة مشتركاً بين طرفيه ،

قوله " فإذا صادفه " أي صادف التشبيه حقه صح - كما ذكره - فإن مالم يق  
الصالح بالاستعمال والفساد بالاهمال - أعم من أن يكون حسياً أو عقلياً -  
مشترك بين الملح والنحو ، كما أن مطلق الاهتداء مشترك بين النبوء وأصحاب  
النبى صلى الله عليه وسلم - ،

قوله " فلم يرنج الفاعل " تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام ( والعنت :

باستعمالها والفساد باهمالها صح ، لشمول هذا المعنى المشبه والمشبّه به ،  
 قالطح ان استعمال في الطعام صلح الطعام وان : فسد ، والنحو كذلك اذا  
 استعمال في الكلام - نحو عرف زيد عمرا ، برفع الفاعل ونصب المفعول - صلح الكلام  
 وصار منتفعا به في تفهم المراد منه ، واذا لم يستعمل فيه ، فلم يرفع الفاعل ولم  
 ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به ، واذا جعلت وجه التشبيه ما قد يذهب  
 اليه ذوو التعمت من أن الكثير من الملح يفسد الطعام ، والقليل يصلحه ، فالنحو  
 كذلك فسد لخروجه - ان ذاك - عن شمول الطرفين الى الاختصاص بالمشبّه به ،  
 فان التقليل أو التكثر انما يتصور في الملح بأن يجعل القدر المصلح منه للطعام  
 مضاعفا - مثلا - أما في النحو فلا ، لامتناع جعل رفع الفاعل أو نصب المفعول  
 مضاعفا ، هذا : وربما أمكن تصحيح قول المتعنتين ، ولكنه ليس ما يهمننا الآن ،

الوقوف في أمر شاق (١) والتعمت : أن يتكلف ذلك الوقوع ،

وتصحيح قول المتعنتين أن يقال : التقليل في النحو أن يقتصر في الكلام على  
 استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهم بها العارفون بأحوال اللغة المعاني  
 المقصودة بلا تكلف ، والتكثر فيه أن يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والأقوال  
 الضعيفة التي تخال بفهم ما قصد بالكلام ، وأما تكثير قواعد النحو في أنفسها فلا  
 يجدى نفعا ههنا ، لأن الكلام في الاستعمال - لا في معرفة القواعد النحوية - (٢)

قوله " ليس ما يهمننا الآن " بل المهم لنا أن لا نصحه ههنا ليطابق المثال  
 ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل للطرفيه ، واعلم أن الطرفين - أعني قوله  
 " في الكلام وفي الطعام " حالان عامتهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف ،  
 أي النحو كائن في الكلام واستعمال فيه يشابه الملح كائنا في الطعام .

( النظر في الغرض من التشبيه : - الغرض العائد الى المشبه )

قال : " النوع الثالث : النظر في الغرض من التشبيه " - قدمه على النظر في  
 أحوال التشبيه ، لأن الغرض أهم ، ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء

(١) ما بين القوسين ساقد من " ١ " (٢) أنظر : أسرار البلاغة ص ٥٠٥ ، ٥١٠

النوع الثالث : النظر في الغرض من التشبيه ، الغرض من التشبيه في الأغلب يكون عائدا الى المشبه ، ثم قد يعود الى المشبه به ، فإذا كان عائدا الى المشبه ، فاما أن يكون لبيان حاله .

كما اذا قيل لك : مالون عما تمك ؟ قلت : كلون هذه وأشرت الى عمامة لديك ، واما أن يكون لبيان مقدار حاله ، كما اذا قلت هو في سواده كحلك الغراب ، واما أن

---

على آخر كان الوجه أن يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ، ولذلك كان عوده اليه أغلب وأكثر ، لكنه قد تنقلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به ، وحيث كان هذا مغلويا مكثورا بالأول أشار بلفظ " ثم " الى تراخي رتبته عنه ، وليس المستتر في يكون في قوله " فاما أن يكون لبيان حاله " راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من مساق كلامه ، لأن الغرض هو نفس بيان حاله لا أنه لبيان حاله - وكذا الكلام في أخواته ، بل هو راجع الى التشبيه - كما يدل عليه قوله " فتتبعه التشبيه لبيان امكانه " - ولا يذهب عليك أن قوله " مالون عما تمك ؟ " سؤال عن لونها ليعرف كونه بياضا أو خضرة أو صفرة فتقوله " كلون هذه " محمول على ظاهره ، والمقصود تشبيه اللون باللون - لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون - والغرض : بيان حال اللون المشبه - أعني كونه أحد الألوان المخصوصة ليتبين ماهيته ،

قوله " لبيان مقدار حاله " يحتمل أن حاله معلومة فأريد بيان مقدارها في الشدة والضعف ، والقلة والكثرة الى غير ذلك ،

وفي قوله " كحلك الغراب " - أي سواده - سامحة اذ المراد كالغراب ، يدل على ذلك قوله " هو في سواده " حيث جعل المشبه ذات الشيء ، وجعل السواد وجه الشبه - الا أنه أقحم لفظ الحلك ليزداد انكشاف مقدار سواد المشبه في الشدة ،

قوله " لبيان امكان وجوده " أي بيان امكان وجود المشبه امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة الامتناع أصلا ،

قوله " الى حد " وهم " أي يوهم ذلك الحد اخراج ذلك الواحد عن جنس البشيرة

يكون لبيان امكان وجوده ، كما اذا رمت تفضيل واحد على الجنس الى حد يوهم اخراجه عن البشرية الى نوع أشرف ، وانه في الظاهر - كما ترى - أمر كالممتنع ، فتتبعه التشبيه لبيان امكانه قائلا : حاله كحال المسك الذي هو بعض دم الخزال وليس يعد في الدماء . لما اكتسب من الفضيلة الموجبة اخراجه الى نوع أشرف من الدم ، واما أن يكون لتقوية شأنه في نفس السامع وزيادة تقرير له عنده ، كما اذا كنت مع صاحبك في تقرير أنه لا يحصل من سميح على طائل ، ثم أخذت ترقم على الماء وقلت : هل أفاد رقي على الماء نقشا ؟ ما انك في سميح هذا كرتي على الماء ؟ فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى ،

مثلا " الى نوع " أي جنس " أشرف " من البشوة والضمير في " أنه " راجع الى ما دل عليه معنى الكلام - أي والحال أن وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن " جنسه " أمر " يشبه الممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد ، فأنت في ذلك التفضيل الذي رمت مدع " لأمر كالممتنع " فتتبع ذلك الأمر " التشبيه " بشئ " محقق ازالة لاستبعاد ، واطهارا لامكانه بحيث لا يحوم حوله شائبة ( الامتناع )<sup>(٢)</sup> " قائلا حاله كحال المسك<sup>(٣)</sup> " أي حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه - بل أخرجه ادعاء - كحال المسك ، وهو وصوله الى حد أوجب اخراجه كما هو المشهور ، فقد انكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك الواحد انكشافا بلا شبهة ،

قوله " لتقوية شأنه " أي شأن المشبه -- كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور " وزيادة تقرير له " أي لشأنه عند السامع ،

وفي قوله " انك في سميح هذا كرتي على الماء " تساهل ، والمراد : أن سميح كرتي ،

(١) تقول : رمت الشيء ، اذا طلبته (٢) ساقطة من " ١ "

(٣) ومن ذلك قول المتنبي :

فان تفي الأنام وأنت منهم \* فان المسك بعض دم الخزال  
وانظر : أسرار البلاغة ص ٩٥ ، والايضاح : ص ٢٣٦ ، والطراز ح ١ ص ٣٤٨

وأما أن يكون لابراره الى السامع فى معرض التزيين أو التشويه أو الاستطراف وما شاكل ذلك ، كما اذا شبهت وجهها أسود بمقلة الظبي ، افراغا له فى قالب الحسن ابتغاء تزيينه ، أو كما اذا شبهت وجهها مجدورا بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة اظهرارا له فى صورة أشوه ، اراده ازدياد القبح والتنفير أو كما اذا شبهت

قوله " فانك تجد لتمثيلك هذا من التقرير ما لا يخفى " فان تصوير المحقول بصورة المحسوس يقرر شأنه فى ذهن السامع تقريراً كاملاً - خصوصاً - اذا حضر ذلك المخصوص حتى يشاهده ، فكانك فى تمثيلك هذا جعلت السامع مشاهد الكون سمعيه غير مشتمل على فائدة (١) قوله " لابراره " أى لابرار المشبه ( الى السامع ) (٢) وأراد " بما شكل ذلك " مثل الترهيب والترغيب (٣) ، والتعظيم والاهانة ، والتشويق ، وحسن الاعتقاد وضده وما يناسبها ،

قوله " ابتغاء تزيينه " أى تزيين الوجه ، وهو تحليل " لافراغا " أو " لشبهت " بعد تحليله لافراغا ، و " المجدور " هو الذى أصابه الجدرى ، و " السلحة " القذرة ، و " الديكة " - بكسر الدال وفتح اليا - جمع ديك ، والظاهر أن يقال : فى صورة شوهاء ، لأنه تركيب وصفى - لا اضافى - فكانه جعل " أشوه " أفصل تفضيل من الحبوب على الشذوذ ، كأبيض وأسود من الألوان فى قوله :  
( فانت أبيضهم سريال طباخ (٤) )

وقوله : ( لانت أسود فى عيني من الظلم (٥) ) - و " ارادة " تحليل " لظاهر " أو لشبهت على قياس ابتغاء ،  
قوله ( نقلاقه " أى للقمح " فيه جمر موقد عن صحة الوقوع الى امتناع عادة " حيث صورته بصورة البحر المذكور المتنوع عادة ،

(١) ومن أمثلة هذا أيضا قوله تعالى ( واذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة ) ١٧١ الأعراف (٧) زيادة فى " أ " .

(٢) تقول : رغبت فى الشئ ، اذا أردته ، ورغبت عنه ، اذا لم تردده وزهدت فيه ،  
(٣) هذا عجز بيت ينسب الى طرفه بن العبد ، وروى أوله ( أما الملوك فانت اليوم الأمهم ) كما يروى : ( ان قلت نصر فنعصر كان شرفتى ) أنظر ديوان طرفه ص ١٨ طبع بيروت وص ١٧٣ طبع الأنجلو ، والصحاح مادة (بيض) وخزانة الأدب ج ٣ ص ٤٨١ ، والانصاف ج ١ ص ٩٦ .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة قالها المتنبى فى صباه ، وأوله ( ابعد بعدت بياضا لا بياض له ) والبياض الأول الشيب ، والثانى الرنق ، والظلم : الليلالى الثلاث فى آخر الشهر ، ديوان المتنبى : ج ٤ ص ١٩٥ ، وخزانة الأدب ج ٣ ص ١٩٨ ، والوساطة ص ٢٥٠ ، ٣٤٩٦ ، وأمالى المرتضى : ج ١ ص ٩٣ ، ج ٢ ص ٣١٧ .

الفحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب ، نقلا له عن صحة الوقوع السى  
امتناعه عادة ليستعارف ، وللاستعارف وجه آخر ، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور  
فى الذهن ، اما فى نفس الأمر - كالذى نحن فيه - فاذا أحضر استعارف استعارف  
النوادى عند مشاهدتها ، واستلذ استلذاذها لجدتها ، فلكل جديد لذة ، واما  
مع حضور المشبه فى أوان الحديث فيه ، مثل حضور النار والكبريت مع حديث  
البنفسج والرياح - كما فى قوله :

- لا عقلا - لا مكان ذويان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا " ليستعارف " أى  
يعد أمرا دافقا جديدا ،

قوله " وجه آخر " يعنى غير النقل من صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادى

قوله " كالذى نحن فيه " يريد البحر المذكور " فاذا أحضر " أى المشبه به فى  
الذهن ( استعارف " هولندوره ، فيستعارف المشبه أيضا لاقتراحه بأمر - سادر ٣٧٨  
وسوزه فى صورته ، وهذا الاستعارف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو  
الغرض منه - دون استعارف المشبه به - ففى ما ذكر من تشبيه النخم بالبحر ، يستعارف  
المشبه من وجهين ،

قوله " واما مع حضور المشبه " عطف على " اما فى نفس الأمر " وضمير " فيه "   
للذهن - أى مع حضور المشبه فى الذهن - فى " أوان الحديث " وقوله " مثل  
حضور " مصدر لمقدر فى المحنى ، أى واما أن يكون نادر الحضور فى الذهن مع  
حضور المشبه مثل ندرة حضور " النار والكبريت مع حديث البنفسج " قوله " ولا زورديّة "   
بكسر الزاء - هو الظاهر الثابت فى نسخ الرواية ، والمراد البنفسج ، نسبالى الحجر

(١) البيتان من ( البسيط ) وترددت نسبتها بين ابن الرومى ، كما فى معاهد  
التنصير ، ج ١ ص ١٥٢ وبين ابن المعتز كما فى ديوان المعانى ج ٢ ص ٢٤ ،  
وخزانة الأدب ج ٢ ص ٢١٩ وفى ديوان ابن المعتز ذكر بيتان ج ٢ ص ١٠٨  
هكذا :

بنفسج جمعت أوراقه فحكى \* كحلاء تشرب دما يوم تشتيت  
كأنه وخفاف القضب تحمله \* أوائل النار فى أطراف كبريت  
وأنظر : اسرار البلاغة ص ١٠١ ، والبراز ج ١ ص ٢٦٧ ، والإيضاح ج ٢ ص  
٢٣٨ .

ولا زوردية تزهو بزرقتهما \* بين الرياض على حمر اليواقيت  
كانها فوق قامات ضعفن بها \* أوائل النار فى أطراف كبريت  
فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت ليست مما يمكن أن يقال انها نادرة الحضور  
فى الذهن نادرة صورة بحر من المسك موجه الذهب ، وانما النادر حضورها مع  
حديث البنفسج ، فاذا أحضر احضارا مع الشبه استطرف ، لمشاهدة عناق — بين  
صورتين لا تتراعى نارا هما . وهل الحكاية المعروفة فى حديث حسد جرير لعدى

المعروف لكونه على لونه ،

قوله " تزهو " أى تتكبر ، من زها يزهو ، اذا تكبر واقتخرو " حمر اليواقيت "  
شقائى النعمان ، و " القامات " ساقات البنفسج ،

قوله " فاذا أحضر " أى اتصال النار بأطراف الكبريت " احضارا مع المشبه "  
التام الذى بينهما " استطرف " المشبه " لمشاهدة عناق " أى معانقة " — بين  
صورتين " متباعدتين فى الغاية ، وفى بعض النسخ " احضارا مع المشبه " — أى  
البنفسج — وهو ظاهر ،

لا يقال : الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا ؟

لأنا نقول : لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان الكلام  
المعتمد به ههنا استطرافه — قال الشيخ عبد القاهر : وللاستطراف فى تشبيه  
البنفسج بأوائل نار الكبريت وجه آخر ، هو أن الشاعر أراك شبيها لنبات غنى طوى  
يرف (١) ، وأوراق رداية من لهب نار فى جسم مستول عليه اليبس ، ومنى الطبع  
وموضوع الجيلة على أن الشئ اذا ظهر من مكان لم يعمد ظهوره منه كان صباية (٢)  
النفوس به أكثر والشف (٣) به أجدر (٤) .

(١) يقال : رف لونه ، اذا برق ، وشجر رفيف ، اذا تندى

(٢) الصباية : رقة الشوق وحرارته

(٣) الشَّخَافُ : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : شغفه الحب ، أى  
بلغ مخافته .

(٤) والشان قد نقل عبارة عبد القاهر بتصرف ، أسرار البلاغة ص ١٠١ ١٠٢٥

الراقع الا لعين مانحن فيه ؟ يحكى أن جريرا قال : أنشدنى عدى ( عرف الديار  
توهما فاعتادها ) - فلما بلغ الى قوله : ( تزجى أغن كأن ابرة رقيقة ) - رحمه  
وقلت : قد وقع ، ما ساء يقول وهو أعرابي جلف جاف .  
فلما قال ( قلم أصاب من الدواة مدادها ) استحالت الترجمة حسدا .

قوله " الا لغير مانحن فيه " يعنى للاستطراف الناشئ من كون المشبه به  
نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه ، وتام بيت المطلع قوله : ( من يحد  
ما شمل البلى أبلادها <sup>(١)</sup> ) - أى مواضعها - أى عرف هذا الرجل - وأراد نفسه  
ديار الأوبة معرفة توهما ، أو متوهما - لا مستيقنا - لاند راسها وشمول " البلى  
أبلادها " أى مواضعها - جميع بلد - فاعتاد الديار أى اتخذها عادة رعاية  
للحقوق السابقة ، " تزجى " أى تسوق الذببية ولدا " أغن " أى فى صوته غنة  
" قلت قد وقع " أى عدى فى محضلة <sup>(٢)</sup> " ما ساء " أى أى شئ " عسا عدى أن يقوله  
هو رده ليشبه به هذا المشبه الذى ذكره - أغنى ابرة روق الأغن - والحال أن عدى  
" أعرابى جلف جاف " أى غليظ الطابع بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة ، فكيف  
يهتدى الى ما يصلح أن يكون مشبها به لما ذكره ؟ اذ ليس يظهر له نظير يصلح  
أن يشبه به ، فلذلك رحمه ، ولما رآه أتى بما يندر حضوره مع حضور ذلك المشبه ،  
وأصاب حيث جاء بأقرب صفة من أبعد موصوف وظاهر الاستطراف " استحالت الرحمة  
حسدا "

( الفرض العائد الى المشبه به )

=====

قال : " وأما الفرض العائد الى المشبه به " جعل مرجع الفرض العائد الى  
المشبه به " الى ايها كونه أتم من المشبه فى وجه التشبيه " لأن هذا الايهام هو  
الكثير الشائع فيه وفى غيره نادر - كما سنشير اليه - وفرة الصباح : أول ما يبدو من

- (١) أنظر الأغاني ج ٩ ص ٣١٣ ، العقد الفريد : ج ٤ ص ٢٨٠ ، أسرار البلاغة  
ص ١٢٣ ، الصنائع ص ٢٥٢ ، سر النصاحة ص ٢٩٣ ، العمدة ج ١ ص ٢٦٤ ،  
ج ٢ ص ٣٣ ، خزنة الأدب ج ٤ ص ٤٥٢ ، تحرير التحبير ص ٢٢٩ ، الطرائف  
الأدبية ص ٨٨ ، والايضاح ج ٢ ص ٢٩٣ .  
(٢) أغضل الأمر : اشتد واستغلق ، وأمر محضل ، لا يهتدى لوجهه .



وأما الغرض الحائد الى المشبه به ، فمرجه الى ايها كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه ، كقوله :

ودا الصباح كأنه غرثه \* وجه الخليفة حين يمدح  
فانه تعمد ايها أن وجه الخليفة في الوضع أتم من الصباح ، وكقوله :  
وكان النجوم بين دجاها \* سنن لاح بينهن ابتداء  
فانه حين رأى ذوى الصياغة للمعاني شبهوا الهدى والشرعة والسنن وكل ما هو

بياضه . وفي قوله " حين يمدح " (١) " دلالة على كمال المدح في كرمه ومعرفته  
حق المادح في مدحه اياه ، حيث يلقاه بالبشر والطلاقة ،

قوله " وكان النجوم بين دجاها " (٢) " - جمع دجية - وهي الظلمة ، والضير  
لليلة ، أو للنجوم ، والظاهر أن يقال : سنن لاحت بين ابتداء - أى بين احداث  
بدع - إلا أن الشاعر قلب تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع ، والبيت من تشبيه  
المركب بالمركب ، كما يدل عليه لفظ " بين " في الدافقين .

قوله " حين رأى " شرط جوابه " قصد في تشبيهه هذا ، وأراد " بالهدى " أصول الدين ، " وبالشرعة " فروعه ، وخبر السنن بالذكر ، لأن الكلام وقع فيها ثم  
عم بقوله " وكل ما هو علم " وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان مشبها بالمشى  
في النور والاشتضاء به ،

قوله " لجعل صاحبها " أى يجعلها صاحبها ، و " المعبد " السلوك  
المذلل ، " فيعثر " من العثر ، بمعنى السقوط على الوجه ، وهو منصوب على  
أنه جواب النفي ، يقال : تردى في البئر ، أى سقط فيها ، و " المهواة " موضع  
المهوى - أى السقوط - و " الضلالة " تقابل الهدى ، فيحمل على المقائيد  
الباطلة ، أو على المعنى المصدري " والبدعة " تقابل السنة وقد طوى ذكر ما تقابل  
الشرعة - أعنى الطريقة الباطلة - ، و " الظلماء " الظلمة . ولم يرد بقوله " تفضيل  
السنن في الوضع على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي " -

(١) هذا البيت من ( الكامل ) وقائله : محمد بن وهيب يمدح المؤمن بن الرشيد

الاغانى ج ١٧ ص ١٤٨ ، أسرار البلاغة ص ١٨١ ، الداراز ج ٣ ص ٣١٢ ،

الصناعتين ص ٦٩ ، سر النصاحه ص ٣١٦ ، عيار الشعر ص ١١٤ ومعا تـ

التنصيص ج ١ ص ١٥٣ والايضاح ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٢) البيت من ( الخفيف ) وقائله : القاضي التنوخي ، انظر : أسرار البلاغة ص ١٨٣

الايضاح ج ٢ ص ٢٢٠ معاهد التنصيص ج ١ ص ١٣٥ عروس الأفراس ج ٣ ص ٣٢٢ ،

يتيمة الدهر ج ٢ ص ٣٣٦ خزانة ابن حجة ص ٢٢٨ ، حسن التوسل ص ١٤٠

علم بالنور ، لجعل صاحبها فى حكم من يشبه فى نور الشمس فيمتدى الى الطريق  
المعبد فلا يتحصف فيعثر تارة على عدو قتال ، ويمتدى آخرى فى مهواة مهلكة ،  
وشبهوا الضلالة والبدعة وكل ما هو جهل بالظلمة لجعل صاحبها فى حكم من  
يخطئ فى للظلماء فلا يمتدى الى الطريق فلا يزال بين عشور وبين ترد ، قصد فى  
تشبيهه هذا تفضيل السنن فى الوضع على النجوم وتنزيل البدع فى الاظلام  
فوق الدياجى ، وكقوله :

ولقد ذكرنا ، والظلام كأنه \* يوم النوى وفؤاد من لم يحشق

أى خنابس<sup>(١)</sup> الليل ، كأنه جمع دجاة - أن البيت من تشبيه المفرق ، بل أراد أن  
تفضيل الهيئة على الهيئة فى هذا المثال راجع الى تفضيل الأجزاء على الأجزاء -

قوله " وصفت بالسواد " أى على سبيل التوسع المشهور ، وأراد بقوله  
" أعرف وأشهر بالسواد من الظلام " أن الأعرفية والأشهرية باعتبار الأتمية ليكون  
مثالا لايهام كون المشبه به أتم فى وجه الشبه ، ولك أن تجعل معنى كونه أتم فى  
وجه الشبه أتم من كونه أقوى فيه بحيث يتناول - أيضا - كونه أعرف وأشهر ، فلا  
يحتاج الى تأويل ، " فشبهه " أى شبه الشاعر الظلام بيوم النوى ، لما ذكر من  
ادعاء كونه أعرف وأشهر ، ثم عطف على " يوم النوى - فؤاد من لم يحشق " (٢) اظهارا  
للطرافة " فان الغزل " - بكسر الزاء - وهو المائل الى النماء " يدعى " قساوة ٣٨٠  
قلب " من لا يحرف الحشق " ،

ولا شك أن " القلب القاسى يوصف بشدة السواد " كأنه حجر اسود فى  
الغاية فنظم الشاعر القلب القاسى فى سلك يوم النوى ، وأوهم أنه - أيضا - أتم  
فى السواد من الظلام .

(١) بمعنى أنه شديد الظلمة .

(٢) والبيت من ( الكامل ) وقائله : أبو طالب الرقى ، أنظر : أسرار البلاغة  
ص ١٨٥ والايضاح ح ٢ ص ٢٢١ ، والطراز : ح ١ ص ٣٠٦ ، حسن  
التوصل ص ١٤ ، شج لامية الحجم ح ١ ص ٣٢٢ بتيمة الدهر ح ١ ص ٢٨٢  
وخزانة ابن حجة ص ٢٢٨

فانه أيضا حين رأى الأوقات التي تحدث فيها المكاره وصفت بالسواد - كقولهم :  
اسود النهار في عيني وأظلمت الدنيا - على جعل يوم النوى كأنه أعرف وأشهر  
بالسواد من الظلام فشبهه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تطرفا ، فان الشغل  
يدعى القسوة على من لا يحرف المشق ، والقلب القاسى يوصف بشدة السواد  
فنظمه فى سلكه ، وكقوله :

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه \* نجا من البأساء بعد وقوع  
فانه لما رأى العادة جارية أن يشبه المتخلص من البأساء بالبدر الذى ينحسر  
عنه النمام قلب التشبيه ليرى أن صورة النجا من البأساء - لكونها مطلوبة فوق كل  
مطلوب - أعرف عند الانسان من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه ، فشبه هذه  
بتلك ، وكقوله :

---

قوله " كأن انتضاء البدر (١) " أى انسلاء ، وفى الصحاح (٢) : نضا سيفه  
وانتضاء ، أى سله ، والنجا - بالمد - الخلاص ، و " البأساء " الشدة ، والانحسار :  
الانكشاف يقال : حسرت كى عن ذراعى ، أى كشفت ، ولا شك أن " انتضاء البدر من  
تحت غيمه " أى انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة ، وكذلك النجا - من  
البأساء ، فوجه الشبه بينهما داخل فيهما ، اذ كل منهما انتقال مخصوص ، والانتضاء  
متكرر على الحسن دائما فيكون أعرف وأشهر فى نفسه وما فيه من الانتقال المذكور ،

فاذا قلب التشبيه كان ايها أعزبة النجا فى نفسه وما فيه من ذلك الانتقال  
ظاهرا ، وأما ايها كونه أتم بما فيه من ذلك الانتقال - أعنى وجه الشبه - فانما  
يظهر اذا كان الانتضاء أتم فى نفس الأمر من النجا فى ذلك الانتقال ، أو حمل  
الأتم على ذلك المعنى الأعم ،

قوله " فشبه هذه " أى صورة الانتضاء " بتلك " أى بصورة النجا ،

---

(١) البيت من (الاولى) ونسبه ابن المعتز الى العلوى الأصفهاني ، وروى : كأن  
ابيضاض ، أنظر : المبدع ص ٧٢ ، والدرارز ح ١ ص ٣٠٧ والايضاح ح ٢ ص  
٢٢٣ ، وحسن التوصل ص ١٥ ، وشج لامية المعجم ح ١ ص ٣٢٢

(٢) انظر ح ٦ ص ٢٥١١ من الصحاح

وأرض كأخلاق الكرام قطعتها \* وقد كحل الليل السماك فأبصرنا  
فانه لما رأى استمرار وصف الأخلاق بالضيق والسعة تعتمد تشبيه الأرض الواسعة  
بخلق الكريم ادعاء أنه في تأدية معنى السعة أكمل من الأرض المتباعدة الأطراف ،  
ومن الأمثلة ما يحكيه - جل وعلا - من مستحلى الريا من قولهم ( انما البيع مثل  
الري (١) ) في مقام : انما الريا مثل البيع ، لأن الكلام في الريا - لا في البيع -  
ذهابا منهم الى جعل الريا في باب الحل أقوى حالا وأعرف من البيع ،

قوله " وقد كحل الليل السماك (٢) " لما كان لمعان الكواكب في الليالي  
المظلمة أقوى ، جعلوا الظلام كأنه كحل به أعينها فأبصرت وأشرقت ، " ولما وصف  
الأخلاق بالضيق والسعة " في متعارف الناس على سبيل الاستمرار ، تشبيها لها  
بالأماكن الضيقة والواسعة ، تخيل الشاعر أن أخلاق الكرام شئ له سعة ، وجعلها  
أصلا في السعة ، فشبه بها الأرض الواسعة ،

قوله " ومن الأمثلة " لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به مما يرى  
مستبعدا عقب أمثلة الأبيات بأمثلة من الآيات ، وبالح في كون الآيات من هذا القبيل  
بأن كرر في الثانية لفظة " من الأمثلة " وحكم على الثالثة بكونها " مصبوبة في هذا  
ال قالب " قوله " لأن الكلام في الري " أى في حله - " لا في البيع " - فالمناسب  
أن يقال : انما الري مثل البيع ، كما يقال : انما النبيذ مثل الخمر ، " ذهابا "   
مفعول له لقولهم ، وانما زعموا كون الري " أقوى وأعرف " في الحل بناء على أن  
الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة فيه - دون البيع - ،

قوله " لمزيد التوبيخ " متعلق بقال ، وضير " فيه " راجع الى ( أفمن  
يخلق كمن لا يخلق (٣) ) وانما كان التريخ فيه أزيد لدلالته على أنهم " جعلوا  
غير الخالق " أقوى وأتم في استحقاق الألوهية والمبادلة ،

- (١) من الآية ٢٧٥ سورة البقرة .  
(٢) هذا البيت من ( الطويل ) وقائله : ابن بابك ، ويرى : كأخلاق الكريم ،  
أسرار البلاغة ص ١٨٧ ، والإيضاح : ح ٢ ص ٢٢٢ ، والسماكان : كوكبان  
نيران  
(٣) من الآية ١٧ سورة النحل

ومن الأمثلة ما قال تعالى ( أفمن يخلق كمن لا يخلق ) لمزيد التوبيخ فيه - دون أن يقول : أفمن لا يخلق كمن يخلق - مع اقتضاء المقام بظاهرة إياه لكونه الزاماً للذين عبدوا الأوثان وسموها آلهة تشبيهاً بالله تعالى ، فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق ، وعندى أن الذى تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق - لا الأصنام - وأن يكون الإنكار موجهاً الى توهم تشبيه الحى العالم 'القادر من الخلق به - تعالى وتقدس - عن ذلك علواً كبيراً تعريضاً به عن أبلغ الإنكار ، لتشبيهه ما ليس بحى عالم قادر به تعالى ، ويكون قوله ( أفلا تذكرون ) تنبيه توبيخ على مكان التعريض ، وقوله - عز وجل - ( أرايت من

وقوله " لكونه " تحليل " لاقتضاء المقام بظاهرة إياه " والضمير راجع الى " أفمن لا يخلق كمن يخلق " أى هذا التلام الزام لأولئك الذين عبدوا الأوثان ، ولا شك أن المقصود فى هذا المقام الزامهم ، فهذا الكلام يقتضى المقام بظاهرة ،

وقوله " تشبيهاً بالله " أى تشبيهاً للأصنام به فى استحقاق العبادة واسم الألوهية بالحق ، وإنما عبر عن الأصنام ( بمن لا يخلق ) ، أما لمشكلة من يخلق ، وأما لأنهم عبدوها ، وحق المعبود أن يكون من أولى العلم ،

قوله " وعندى أن الذى تقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون " ذلك لأن لفظ " من " يكون - حينئذ - باقياً على حقيقته ، ويكون إنكار تشبيه الأصنام بالله تعالى على أبلغ وجه وأكد ، فإنه إذا لم يصح تشبيه الحى العالم القادر من الخلق به - تعالى - فكيف يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات بالله " تعالى عن ذلك علواً كبيراً " ؟ فيكون الإنكار - حينئذ - أشد والتوبيخ أكثر ، وينضم الى ذلك حسن التعريض - أيضاً - ولا يخفى جريان ما اختاره فى أصل التشبيه المذكور وقلبه ،

وقوله " تعريضاً " تحليل لكون الإنكار موجهاً الى ما ذكر ، ضمير " به " للإنكار الموجه ، وكلمة " من " متعلقة بتعريضاً على تضمين معنى الكشف " ويكون عطف على " أن يكون " وعنى بقوله " تنبيه توبيخ " تنبيهها قصد به التوبيخ ، و " على مكان " متعلق بتنبيهه وفى اختيار ( أفلا تذكرون <sup>(١)</sup> ) على أفلا تعقلون ،

اتخذ الهه هواه<sup>(١)</sup> بدل : أرأيت من اتخذ هواه آلهه ، مصبوب فى هذا القلب فأحسن التأمل ترا التقديم قد أصاب شاكلة الربى ، وانما جعلنا الغرض الحائد الى المشبه به هو ما ذكرنا ، لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه وأخص بها وأقوى حالا معها ، والا : لم يصح أن يذكر لبيان مقدار التشبه

اشعار بأن كون تشبيه الجماد منكرا اذا كان تشبيه النفسى العالم القادر أمر معلوم غير محتاج الى شكر ، بل الى تذكر ، وهم لا يتذكرون .

قوله " مصبوب " خبر مبتدأ قوله " عز وجل " وانما غير الأسلوب ، لأنه على طريقة : زيد أسد مع فعل ينهى عن التشبيه - أعنى اتخذ - والمعنى : جعل هواه مثل آلهه ، أى هو مطواع لهوى النفس يتبع ما يهواه اليه ، فكأنه يعبد كما يعبد الرجل آلهه ، و " هذا القلب " اشارة الى عود الغرض الى المشبه به - أعنى ايها كونه أتم فى وجه الشبه - واذا أحسنت التأمل عرفت أن تقديم المفعول الثانى الذى هو المشبه به وجعله مشبها بالمفعول الأول قد أصاب موقعه ، حيث دل على أنهم جعلوا الهوى أتم وأقوى فيما هو وجه الشبه - أعنى الطاعة والانقياد فيصير الانكار أكد والتوبيخ أشد ، ولفظ " تر " مجزوم على أنه جواب الأمر ، وقد يترجم : أنه لا تشبيه فى هذه الآية ، اذ ليس المعنى أنهم شبهوا هواهم بالله وسموه إلهها ، بل المعنى أنهم جعلوا هواهم إلهها - أى منبودا - أى يعبدونه فحق إلهه أن يكون مفعولا ثانيا ، لكنه جعل مفعولا أولا على طريقة القلب بين أجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما ،

فقوله " هذا القلب " اشارة الى مطلق القلب المذكور فى ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة ، وليس بشئ ، لأن لفظ إلهه ان قصد به مفهومه - أعنى مفهوم محبوبه - لم يصح أن يجعل مفعولا أول محكوما عليه بالهوى أصلا ، وان قصد به الذات كان<sup>(٢)</sup> الكلام على التشبيه قطعا ، ولا يجب أن يكون المشبه به مأخوذا باعتبار كونه خصوصية ذاته تعالى بل يكفى هناك مطلق محبوب الرجل ، ولا يجب

(١) من الآية ٤٣ سورة الفرقان (٢) فى " أ " كما أن الكلام

ولا لبيان امكان وجوده ولا لزيادة تقريره على الوجه الذى تقدم ، ولا لابراره فى معرض التزيين - كالوجه الأسود اذا شبهته بمقلة الظبي ، محاولا لنقل استحسان سوادها الى سواد الوجه - أو معرض التشويه - كالوجه المجدور اذا شبهته - بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة ، ارادة نقل مزيد استقباحها ونقرتها الى جدري الوجه - لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير -

---

أيضا - كون التشبيه قوليا ، بل يكفينا كونه فعليا فانه تشبيه ضمنى (١) ،

قوله " هو ما ذكرنا " يعنى أيها المكون المشبه به أتم فى وجه الشبه من المشبه

قوله " لأن المشبه به " أراد به جنسه - لا كل فرد منه لما ستعرفه ، وفى بعض النسخ " وأخص بها (٢) " أى بجهة التشبيه ، على تأويل الوجه ، ولم يذكر - ههنا - بيان الحال لقربه من بيان المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر فبمـا سيأتى - أيضا - ،

وقوله " ارادة " تحليل لقوله " شبهته بسلحة " واعتبر الزيادة فى الاستقباح - دون الاستحسان - لأن الوجه المجدور مستقبح فى نفسه فأريد أن ينقل اليه مزيد استقباح السلحة - بخلاف الوجه الأسود - فان المذلل فيه نقل أصل الاستحسان ،

وقوله " لامتناع " تحليل لقوله " لم يصح " ، ثم ان امتناع " تقرير الشئ " بما يساويه التقرير الأبلغ " مخصوص بما اذا أريد بالتشبيه التقرير فيجب أن يكون قوله " لامتناع تعريف المجهول بالمجهول " متناولا لماعدا التقرير مما ذكره ، والأظهر أن يتناوله - أيضا - ليتجه نظمه مع ماعداه فى سلك الذكر معا .

واذا عرفت ذلك ظهر لك أنه انما ادعى كون المشبه به أخص بوجه الشبه وأقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التقرير - لا فى جميع ما ذكره - حتى يرد عليه أنه

---

(١) وفى الكشاف : أن أصله : اتخذ الهوى إلها فقدّم المفعول الثانى على الأول

للمنايا الكشاف ج ٣ ص ٢٢٢

(٢) وهذا مطابق للنسخة المطبوعة بالمطبعة الأدبية

الأبلغ ، • أو معرض الاستطراف - كالفحم فيه جمر موقد اذا شبهته ببحر من المسك  
موجه الذهب ، نقلا لامتناع وقعه الى الزائغ ليستطرف ، أو للوجه الآخر على ما تقدم  
لمثل ما ذكر

ناقض كلامه (١) ، حيث صح - فيما بعد - بأنه يجب في بيان المقدار كون المشبه  
به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا أزد ولا أنقص ، وظهر - أيضا - أنه  
ادعى الأعرافية ، اما في جميع ما ذكره ، أو فيما عدا التقرير منه ، وقد صح - فيما  
سيأتى - بأن الأعرافية مستبرة في بيان الحال والمقدار ، وكذا في بيان الامكان وفي  
التزيين والتشويه - وان لم يصح باعتبارها في التقرير - لكنه ظاهرا من اشتراط الأتية  
هناك ، •

فان قلت : ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به أعرف بوجه الشبه  
مع أن كون المشبه به مستحسنا أو مستقبحا كاف هناك ؟

قلت : وجهه أن يقال : ليس وجه الشبه بين الوجه الأسود ومقلة (٢) الظبي  
مطلق السواد ، والا : فلا تزيين ، بل السواد اللدائف المخصوص الذي من شأنه  
أن يميل الطبع اليه ، ولا شك أن مقلة الظبي بهذا أعرف وأشهر ، وكذا ليس وجه  
الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة ، والا ، فلا  
تشويه ، بل لابد أن يعتبر معها خصوصية منفردة فتكون السلحة أعرف بها ،

قوله " أو معرض الاستطراف " عطف على " معرض التزيين " أي ولا لبرازه  
في معرض الاستطراف ، والمعنى ولم يصح - أيضا - أن يذكر المشبه به لبراز  
المشبه في معرض الاستطراف ،

قوله " نقلا " تحليل لقوله " شبهته ببحر " و " لامتناع " مفعول به " لنقلا " ،  
واللام دعامة (٣) ، و " ليستطرف " تحليل لنقل امتناع ،

(١) انظر المدلول ص ٣٣٢

(٢) المقلة : شحمة العين التي تجمع البياض والسواد ،

(٣) وهي الدخلة لتقوية العامل مثل : ضربت لزيد ، مكان ضربت زيدا .



قوله " أو للوجه الآخر " ( معطوف على الامتناع ، أى نقلا للوجه الآخر (١) )  
الذى للاستطراف فى التشبيه المذكور - على ما تقدم - ، وهو ندرة المشبه به نسي  
الذهن مطلقا ، فكأنه قال : أو نقلا لندرة الحضور من البحر المذكور الى ذلك  
الفحم ليستطرف ، وأما الاستطراف الناشئ من ندرة حضر المشبه به مع المشبه -  
كما فى حديث البنفسج - فلا نقل فيه أصلا لصورة الممتنع الى الواقع ، ولا لصورة  
النادر الى كثير الوقوع ، فلا تعرض له - ههنا - وأما قوله " لمثل ما ذكر " فقيل :  
تحليل لنقل الوجه الآخر واقع بازا ، ليستطرف ، فيكون المعنى : أن نقل الوجه  
الآخر ليستطرف استطراف النوادر كما أن نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات  
العادية (٢) .

ورد : بأنه يلزم - حينئذ أن يكون عدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف  
خاليا عن التحليل ، وأن لا يقع شئ ، بازا ، قوله " لامتناع تعريف المجهول بالمجهول " (٣)  
وأىضا ليس بحسب اللفظ فى قوله " ليستطرف " تقييد بكونه لنقل الامتناع - بل هو  
مطلق لفظا - فالتعبير عن استطراف الندرة بأنه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخرج  
عن بشاعة ،

وقيل : تعليل لعدم صحة الابراز فى معرض الاستطراف ، والمراد مثل ما ذكر  
من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ، وتقرير الشئ بما يساويه (٤) ، فالمعنى لسم  
يصح الابراز فى معرض الاستطراف ، لامتناع بيان استطراف الشئ بما لا يكون أعرف  
منه بالاستطراف وأقوى فيه وأتم وأخصر به ،

ويرد عليه : أن الاستطراف غرض من التشبيه - كما مر - ( والكلام (٥) ) فى وجه

(١) ما بين القوسين ساقط من " ١ "

(٢) هذا القول الذى ذكره للعلامة الشيرازى ، أنظر : شرحه للفتاح . الورقة ٢٥٧

(٣) هذا ما رد به سعد الدين على العلامة الشيرازى ، أنظر : المطول ص ٣٣٢

(٤) هذا ما قال به سعد الدين ، أنظر شرحه للفتاح : الورقة ٢٣٧ ، والمطول  
ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ وقد نقد ، الشايج فى حاشيته على المطول ص ٣٣٢ ، ٣٣٣

(٥) ساقطة من الأصل

وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه أهم عند المشبه ،

المشبه وكون المشبه به أعرف به وأقوى فيه ، وأيضا الاستطراف المذكور مترتب على إبراز الواقع في صورة الممتنع ، أو الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه ، فلا يتصور كون المشبه به أقوى فيه ، ولئن ذهبت الى أن المراد " بمثل ما ذكر " هو امتناع تعريف المجهول بالمجهول ، الخ على أن لفظ المثل مقحم ، لزمك أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما أعرف بوجه الشبه أو أقوى فيه ، وكيف يلتزم ذلك مع أن المشبه به كلما كان أند حضورا في الذهن كان الاستطراف أقوى ؟

لا يقال : جاز أن يكون أند حضورا من المشبه مع كونه أعرف منه بوجه الشبه أو أقوى فيه ؟

لأننا نقول : من المعلوم أن ليس البحر المذكور أعرف بالهيئة المشتركة ولا أقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد ،

فان قلت : قد حكم بأننا جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه أتم ، بناء على أن حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالا معه ، وهذا البناء انما يصح اذا وجب في كل مشبه به أن يكون أقوى في وجه الشبه بحسب أصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه أتم ، وليس الأمر كذلك لما نبهنا عليه ؟

قلت : قد نبهناك - أيضا - على جواز تفسير الأتم بما يتناول الأعرف ، وله أن يكتفى في ذلك الايهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال وأكثر الأقسام ،

بقي ههنا شيء ، وهو أن مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي أعرف وأقوى في وجه الشبه ، لأن قوله " أو معرض الاستطراف " داخل في حيز قوله " لم يصح " الواقع جزاء لانتفاء كون المشبه به أعرف وأخص وأقوى ،

وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله " لمثل ما ذكر " ،

واعلم أنه جمع - فيما بعد - بين التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به أتم في وجه الشبه ، فلو ذكر - ههنا - أن المتبادر من التشبيه الحاق

كما اذا أشير لك الى وجه كالقمرنى الاشراق والاستداره وقيل : هذا الوجه يشبه ماذا ؟ فقلت : الرغيف ، اظهر الالهامك بشأن الرغيف لاغير ، وهذا الغرض يسنى اظهار المدلوب ولا يحسن المصير اليه الا فى مقام الطمع فى تسنى المدلوب ، كما يحكى عن الصاحب - رحمه الله - أن قاضى سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفنتا فأخذ يمدحه حتى قال : ( وعالم يعرف بالسجوى ) وأشار للندماء أن ينظموا على أسلومه ، ففعلوا واحدا بعد واحد ، الى أن انتهت الفتوة الى شريف فى

الناقص بالكامل لكفاءه فى ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الأقسام التى ذكرها - ههنا - مع أنه سيأتى تفاصيل أحوالها ،

قوله " وربما كان " أشار بلفظة " ربما " الى قلة هذا الغرض ، كما أشار الى كثرة الغرض الأول بجعله مرجع الغرض العائد الى المشبه به - كما مر - وقوله " عند المشبه " - بكسر الباء - هو فاعل التشبيه ،

قوله " يشبه ماذا ؟ " قد سبق أنه وجد نظيره فى كلام الثقات ، وأنه يحمل على الحذف - أى يشبه ماذا شبه ؟ - فيكون " ماذا " فى أحد وجهيه مفعولا به للثانى المحذوف لكون الأول دالا عليه ، والتسنى : هو التيسر والتسهيل ، يقال : سناه ، اذا يسره والصاحب : هو اسماعيل بن عباد ، صحب ابن الحميد فى وزارته وتولاها بعده ، ولقب بالصاحب الكافى ، توفى سنة خمس وثمانين وثلثمائة (١) ،

قوله " واحدا بعد واحد " أى متتابعين ، " أشهى الى النفس من الخبز " أى هو كالخبز فى كونه مشتهى ، بل هو أزيد منه فى ذلك ،

قوله " ليكون كل واحد " تحليل لاختيار الحكم بالتشابه ، فانك اذا قلت هما متشابهان ، أو تشابهها ، كان كل واحد منهما - بالنظر الى المعنى - مشبها ومشبها به بالقياس الى الآخر ،

قوله " تفاديا " تحليل لمعنى قوله " فالأحسن ترك التشبيه " أى ينبغى

(١) أنظر : رفيات الأعيان ج ١ ص ٢٠٦

(٢) البيت من الخفيف وقائله : القاضى التنوخى ، أنظر : أسرار البلاغة ص ١٨٣ والابضاح ج ٢ ص ١٢٠ ، ومعاهد التنقيب ج ١ ص ١٣٥ ، وروس الافراح ج ٣ ص ٣٢٢ ، ونبذة الدهر ج ٢ ص ٣٢٦ ، وخزانة ابن حجة ص ٢٢٨ ، وحسن التوسل ص ١٤ .

البين فقال : " أشهى الى النفس من الخبز ) فأمر صاحب أن يقدم له مائدة  
، وأما اذا تساوى الطرفان - المشبه والمشبّه به - فى جهة التشبيه فالأحسن ترك  
التشبيه الى التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به ، تفادياً من  
ترجيح أحد المتساويين ،

ويظهر من هذا أن التشبيه اذا وقع فى باب التشابه صح فيه العكس -  
بخلافه فيما عداه - وكان حكم المشبه به - اذ ذاك - غير ما تلى عليك ، فصح أن  
يقال : لون هذه العمامة كلون تلك ، وأن يقال : لون تلك كلون هذه ، وأن يقال :

---

٣٨٥ أن يترك التشبيه تجانباً واحترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، بجعل  
أحدهما - بعينه - مشبهاً والآخر - بعينه - مشبهاً به مع تساويهما فى استحقاق  
هاتين الصفتين " ويظهر من هذا " أى من كون كل واحد من الطرفين فى باب  
التشابه مشبهاً ومشبهاً به من حيث المعنى ،

فان قلت : كيف يقع التشبيه فى هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح  
المحال ؟

قلت : ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوى فى وجه الشبه ، وقد  
يمرض هناك ما يرجح جعل أحدهما مشبهاً - ككون الكلام مسوقاً لبيان حاله - كما  
اذا لقيت فرساً فقلت : بدت غرته كالصبح ، أو طلع الفجر ، فقلت : بدا كنه - بنية  
النفس ،

قوله " صح فيه العكس " أى من غير أن يعد تشبيهاً مقلوماً ، و " اذ ذاك " -  
إشارة الى وقوع التشبيه فى باب التشابه ،

قوله " ما تلى عليك " يعنى به ما مر من أن حقه أن يكون أعرف بوجه التشبيه  
وأخص وأقوى ، فاذا قلت : لون هذه كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه أو مقداره  
حتى يجب كون المشبه به أعرف ، بل أردت الحكم بالتشابه ، فانه أمر مطلوب - أيضاً  
الا أنك أوردته فى صورة التشبيه ،

وقوله " متى كان " ذلّف " لأن يقال " يعنى اذا جعل وجه الشبه هذا

بدا الصبح كثرة الفوس ، ومدت غرة الفوس كالصبح ، متى كان المراد بالشبه وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض قليلا بالاضافة الى السواد ، وأن يقال : الشمس كالمرآة المجلوة ، أو كالدينار الخارج من السكة ، كما قال :

وكان الشمس المنيرة دنيا \* جلته حدائد الضراب (١)

وأن يقال : المرأة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة كالشمس ، متى كان القصد من التشبيه الى مجرد مستدير يتألا متضمن في اللون ، لكون وجه التشبيه في جميع ذلك غير مختص بأحد الطرفين زيادة اختصاص .

واعلم أن التشبيه متى كان وجهه وصفا فير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور مختص باسم التمثيل ، كالذي في قوله :

المعنى كان الطرفان متساويين فيه ، وجاز العكس ، وأما اذا نظر منه الى شدة البياض والسواد كان الصبح أقوى في ذلك .

وكذا الحال في الشمس والمرآة والدينار ، فإنه اذا لم يقتصر في وجه التشبيه بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشرار ، مثلا - كانت الشمس أقوى فيه منها . والمراد بخصوص في اللون ، خصوصية الصفرة المستحسنة ،

وقوله " لكون وجه التشبيه " تعليل لقوله " فصح أن يقال : لون هذه " مع ما في حيزه ، ومعنى " زيادة اختصاص وجه التشبيه بأحد طرفيه " أن يكون له مزيد تعلق وانتساب الى أحدهما ، كما للجرا تقياس الى الأسد .

( التشبيه التمثيلي : )

~~~~~

قال : " واعلم أن التشبيه متى كان وجهه " قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشف (٢) وغيره ، الا أنه قد يخص بقسم من التشبيه وهو " ما كان وجهه وصفا غير حقيقي " أي غير متحقق حسا ولا عقلا " وكان مع ذلك " منتزعا من عدة أمور " معتبرة في طرفيه - لا من عدة أمور يتركب هو منها (٣) - فإن

(١) البيت من ( الخفيف ) وقائله : ابن المعتز ، اسرار البلاغة ص ١٨٠

(٢) انظر الكشف : ج ١ ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، وج ٣ ص ١٩٢

(٣) وذكر الخديب : أن تشبيه التمثيل : ما كان وجهه وصفا منتزعا من متعدد ، أمرين أو أمور ، وغير التمثيل ما كان بخلاف ذلك ، الايضاح : ج ٢ ص ٢٤٩ ،

اصبر على مضى الحسو \* د فان صبرك قاتله  
فالنار تأكل نفسها \* ان لم تجد ماتا كله  
فان تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمد بالحطب فيسرع فيها انقضاء

---

المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه - لا انتزاعه من أجزائه التي يتركب  
هو منها - فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا ،

كما أن وجه الشبه فيه - أيضا - مركب ، وتوهم بعضهم : أن المراد انتزاع  
وجه الشبه من عدة أمور هي أجزاؤه ، ثم اكتفى في التمثيل بتركب وجه الشبه وحده ،  
فقد منه تشبيه الثريا بالحنقود <sup>(١)</sup> ، وتوصل بعض المكثفين بذلك إلى تجهيز افراد  
الطرفين في الاستعارة التمثيلية ، بناء على أن كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه  
التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ، فاذا كان الطرفان هناك مفردين  
كانا - ههنا - أيضا كذلك <sup>(٢)</sup> ، مع أن هذا التجويز مناف لما سيأتى من تصريح  
المحتاج - بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب من الطرفين - ثم ان قيد كون  
الوصف غير حقيقى مطلقا مما تفرد به المصنف ، وأما الشيخ عبد القاهر ، فقد اكتفى  
بأن لا يكون الوصف متحققا حسا حيث قال " التمثيل هو التشبيه المنتزع من أمور  
واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ، ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب  
مثل ، وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه ، وأن يقال ضرب الاسم مثلا <sup>(٣)</sup> " ،  
ومعنى قوله " خصر باسم التمثيل " أنه ميز بهذا الاسم عما عداه من أقسام  
التشبيه حيث يطلق عليه وحده ، والمضى : وجع المصيبة ،

قوله " فان تشبيه الحسود " هذا ( أى تشبيه الحسود <sup>(٤)</sup> ) تشبيه ضمنى  
يقضيه معنى الكلام ، وقد اعتبرنى كل من طرفيه أمور عدة ، أما فى جانب المشبه ،

---

- (١) هذا ما ذكره سعد الدين ، المداول ص ٣٣٩
- (٢) انظر ما ذكره سعد الدين فى هذا تفصيلا فى المداول ص ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٣٢
- (٣) أسرار البلاغة ص ١٩٤ ، وانظر - أيضا - ص ٧٣ - ٧٥ ، ص ٧٩ - ٨٣
- (٤) ساقطة من " ١ "

ليس الا في أمر متوهم له ، وهو ما تتوهم اذا لم تأخذ معه في المقابلة - مع علمك بتطلبه اياها - عسى أن يتوصل بها الى نفثة مصدر من قيامه - اذ ذاك - مقام أن تمنحه ما يمد حياته ليسرع فيه الهلاك ، وانه - كما ترى - منتزع من عدة أمور ، وكالذي في قوله :

وان من أدبته في الصبا \* كالعود يسقى الماء في غرسه  
حتى تراه مورقا ناضرا \* بعد الذي أبصرت من ييسه  
فان تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقى أو ان الفرس المونق بأوراقه

فالحسود ومضغه وتطلبه للمقابلة ليتوصل بها الى التشفى عن وجع بطنه ، وصبرك على مضغه وتركك لمقاولته مع علمك بتطلبه اياها ، وأما في جانب المشبه به ، فالنار المقتضية - بطبعها - للالتهاب وعدم امدادها بالخطب واسراع الفناء فيها بسبب ذلك (١) ،

فالمشبه حالة مخصصة للحسود مركبة من أمور والمشبه به حالة مخصصة للنار مركبة - أيضا - من أمور ، ولا شك أن الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزعة من عدة أمور ، وأنها أمر وهمي ، فان تلك الحالة هي كونهما ممنوعين عما يمد بقاءهما ليسرع فيهما الفناء ، وضمير " له " للحسود ، ولغظة " اذا " في " اذا " لم تأخذ " ظرفية محضة ، والمصدر : هو الذي يشتكى صدره ويستشفى بالنفث ،

وقوله " من قيامه " بيان " ما تتوهم " فقد تعبر لوجه الشبه في المشبه - دون المشبه به - لظهوره فيه ، وقد أشار الى تركب المشبه به في قوله " وان من أدبته " (٢) حيث قال : " بالعود المسقى أو ان الفرس المونق (٣) بأوراقه ونضرت (٤) " يعني " بعد الذي أبصرت من ييسه " والى تركب المشبه هناك ، حيث ذكر كـون

(١) البيتان من ( الكامل ) وقائلهما : ابن المعتز ، وهما في الديوان ( على حسد الحسود ) ديوان ابن المعتز : ص ٣٨ ، وأسرار البلاغة ، ص ٧٠ ، ولايضاح ح ٢ ، ص ٢٤٩ .

(٢) البيتان من ( السريح ) وقائلهما : صالح بن عبد القدوس ، وقتل في أيام المهدي لزندقته . أنظر : طبقات الشعراء لابن المعتز : ص ٩٠ ، وأسرار البلاغة ، ص ٧١ ، ولايضاح : ح ٢ ، ص ٢٤٩ .

(٣) تقول : آنقى الشيء : أعجبنى (٤) النظرة : الحسن والرونق

وضمته ليس الا فيما يلزم كونه مهذب الأخلاق ، مرضى السيرة ، حميد الفمـال  
لتأدية المطلوب بسبب التأديب المصادف وقته ، من تمام الميل اليه وكما استحسن  
حاله وانه - كما ترى - أمر تصورى - لا صفة حقيقية - وهو - مع ذلك - منتزع من عدة  
أمور ، وكالذى من قوله - عز من قائل - ( مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت  
ما حوله ذهب الله بنور عم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ) فإن شبهه المنافقين  
بالمذنبين شبهوا بهم فى الآية عو : رفع الطمغنى تسنى مطلب بسبب مباشرة أسبابه

الصبي " مهذب الأخلاق " الخ (١) مع كونه أولا على خلاف ذلك ، والى  
تركب وجه الشبه فى المشبه حيث قال : " من تمام الميل اليه " أى من كونه بحيث  
يميل اليه ميلا تاما ، ويستحسن حاله استحسنانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات  
بعد كونه على خلافها ، وسكت عن بيان وجه الشبه فى المشبه به لظهوره فيه ،

قوله " وكالذى " أى كوجه التشبيه الذى فى " قوله - عز من قائل - مثلهم "  
أى حال المنافقين وقصتهم (٢) العجيبة الشأن المذكورة فيما سبق (كمثل الذى )  
أى كحال الجمع أو الفوج الذى ( استوقد نارا ) عظيمة ، أى طلب وقودا - وهو  
سطوعها وارتفاع لهبها - ( فلما أضاءت ) النار ما حول المستوقد من الأماكن والأشياء أو  
أضاءت تلك الأماكن والأشياء بظلالها ( ذهب الله ) بنور المستوقد بن ، أى أخذ نورهم  
وأمسكه ومضى به معه ، وما يمسك الله فلا مرسل له (٣) ، فهذا أبلغ من ان يقال : ٣٨٧  
أذ نمه وانما وحد الضمير فى ( استوقد ، وحوله ) وجمعه فى قوله ( بنور عم ) وما بعده  
نظرا الى جانبى اللفظ والمعنى ،

قوله " الى تسنى المطلوب " أى تيسره وتسهله ، وهذا المطلوب ظاهر فى  
المشبه به ، وكذا أسبابه القريبة وانقلابها ، وأما فى المشبه ، فالمطلوب الخلاص من  
التعرض لهم والقدر فيهم ، ودخولهم فى عداد المؤمنين ليشاركوهم فى حظوظهم ،  
وأسبابه القريبة : الايمان باللسان واتباع المؤمنين فى غلوائهم وأحوالهم ، وانقلاب تلك  
الأسباب : اطلاع الله المؤمنين على أسرارهم واقتضائهم بين المؤمنين واتسامهم  
عند سم بسمه التفان ،

قوله " وكالذى " أى كوجه التشبيه الذى فى قوله تعالى - أيضا - " ( أى

(١) ساقطة من " أ : (٢) فى " أ " وصفتهم  
(٣) من الآية ١٧ سورة البقرة ، وما ذكره فى معناها مأخوذ من الكشاف بتصرف ، ح ١  
ع ٥٥ - ٥٧ (٤) اقتباس من الآية ٢ سورة فاطر



القرية مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب ، وانه امر توعى - كما ترى - متزعج من أمور جمة ، وكالذى فى قوله تعالى - أيضا - أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد ويرن يجعلون أعابهم فى آذانهم من الصراخ حذر الموت ) وأصل النظم : أو كمثل ذوى صيب ، فحذف ذوى لدلالة ( يجعلون أعابهم فى آذانهم ) عليه ، وحذف مثل لما دل عليه عطفه على قوله ( كمثل الذى استوقد نارا ) اذ لا يخفى أن التشبيه

هو أيضا مثال لما نحن فيه كالذى فى الآية السابقة ، والمطف بأوفى قوله تعالى (١) ( أو كصيب من السماء ) (٢) تنبيه على أن كلا من القصتين كافية فى تحصيل المقصود من التشبيه ، فبأيتها شبهت حال المنافقين وقصتهم قد أعبت ، وإن جمعت بينهما فقد بالفت فى توضيح ما قصدت .

والصيب : فيعمل من عاب يصب ، أى نزل ، ويطلق على المطر وعلى السحاب - أيضا - فإن أريد به السحاب ففيه ظلمة سحمة (٣) ، وتطبيقه منضمة اليها ظلمة الليل ، وكون الرعد والبرق فى السحاب واضح ، وإن أريد به المطر ، ففيه ظلمة تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال غمامه (٤) مع ظلمة الليل ، وأما الرعد والبرق فحيث كانا فى أعلاه ومصبه ، وملتبيين به فى الجملة فهما فيه - أيضا - ( يجعلون ) استئناف ، كأنه قيل : كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل ؟ وفى اطلاق الأعاب على الأنامل مبالغة يخلو عنها ذكر الأنامل (٥) ، و ( من الصواعق ) متعلق بيجعلون ، على معنى أن ذلك الجعل من أجل الصواعق ، والصاعقة : قصفة رعد تنقض معها شقة من نار لا تمر بشىء إلا أعلكته ، وانتصب ( حذر الموت ) (٦) على أنه مفعول له للجعل الممل ،

قوله " وأصل النظم : أو كمثل ذوى صيب " لا شبهة فى أن " ذوى " مراد بحسب المعنى وأما بحسب اللفظ ، فلولا أن الضائر فى ( يجعلون أعابهم فى آذانهم ) (٦)

- (١) ما بين القوسين ساقط من " ١ " (٢) من الآية ١٩ سورة البقرة  
(٣) فى " ١ " سحمة ، وهو السواد (٤) الغمام : السحاب ، وأغمت السماء : تغيبت  
(٥) وبذا مجاز مرسل باطلاق الكل على الجزء  
(٦) من الآية ١٩ سورة البقرة ، وكل ما ذكره من معنى ، مأخوذ من الكشاف ج ١ ص ٦٢ ،

ليس بين مثل المستوقدين - وعو عفتهم العجبية الشأن - وبين ذوات ذوى الصيب ،  
انما التشبيه بين صفة أولئك وبين صفة هؤلاء ونظيره : قوله تعالى ( يأيتها الذين

تطلب ما ترجع اليه لم يحتج الى تقديره في نظم الكلام ، وانما احتج الى تقدير " مثل " ليكون المعطوف على وزن المعطوف عليه ، أغنى ( كمثل الذي استوقد ناراً <sup>(١)</sup> ) - لا لأنه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوات ذوى الصيب ، كما توهمه المصنف لأن المشبه به اذا كان مركباً وأدخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخل على الهيئة المنزعة من مجموع الكلام - لا على المفرد الذى يليه - ألا يرى الى قوله تعالى ( انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه <sup>(٢)</sup> ) ان ليس المقصود - منها - تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل <sup>(٤)</sup> تقديره ؟ ومن البين فيما ذكرنا، قول لبيد :

٣٨٨

وما الناس الا كالديار وأهلها \* بها يوم حلوعنا وغدا بلاقع <sup>(٥)</sup>

فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة نزولهم عنها بحلول أهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خلافاً خافية ،

وقوله " ان لا يخفى " اما تعليل لقوله " وأصل النظم كمثل ذوى صيب " باعتبار اشتماله على تقدير مثل ، أو تعليل لقوله " دل عليه " وأراد بقوله " أن التشبيه " تشبيه حال المنافقين ، والمعنى : ان لا يخفى أن ليس تشبيه حال المنافقين كائناً ودائراً بكلمة أو " بين المستوقدين وبين ذوات ذوى الصيب " يعنى لو لم يقدر لفظ " مثل " لزم أن تكون قصة المنافقين دائرة بين كونها مشبهة بصفة المستوقدين ، وبين كونها مشبهة بذوات ذوى الصيب ، وقد عرفت أنت بطلان هذا اللزوم ،

قوله " انما التشبيه " أى تشبيه حال المنافقين دائراً " بين صفة أولئك " أى المستوقدين " وعفة هؤلاء " أى ذوات ذوى الصيب ، أى تارة : شبهت حالهم بصفة

(١) من الآية ١٢ سورة البقرة (٢) فى " أ " الا أنه  
(٣) من الآية ٢٤ سورة يونس (٤) التحل : الاحتيال ، والمأحلة :  
المماكرة والمكايدة .

(٥) البلقع والبلقمة : الأرض القفر التى لا شئ بها ، أنظر : ديوان لبيد ص ١٦٩  
وأما المرتضى : ح ١ ع ٤٥٣ . هذا وما ذكره الشارح - منها - مأخوذ من  
الكشاف : ح ١ ع ٦٥-٦٥

آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى الى الله ( فأوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصارا لله وبين قول عيسى للحواريين ( من أنصارى الى الله ) وانما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى من

أولئك ، وأخرى : بصفة عولا بالترديد على سبيل التسوية ، فلا بد من تقدير لفظ مثل ، فتأمل ،

وفى قوله " وبعو صفتهم العجيبة الشأن " إشارة الى لفظ " المش " استمير من القول السائر المثل<sup>(١)</sup> مضمرة بمورده للقصّة أو الحان أو الصفة اذا كان لها شأن وفيها غرابة وانما صحت هذه الاستعارة لأنهم لم يضربوا مثلاً ولا رأوا أمثلاً للتبشير الا تمولا فيه غرابة من بعض الوجوه .

قوله " ونظيره " أى نظير قوله " أو كصيب " فى أن تشبيه المشبه دائر بسين شيئين من حيث أن المشبه به عندها فى الظاهر شىء وفى الحقيقة شىء آخر قد رعى صورة المضاف والمضاف اليه ، ومعنى ( من أنصارى الى الله<sup>(٢)</sup> ) أى من جندى متوجها الى نصرته الله ، فالإضافة فى ( أنصارى ) إضافة أحد المتشاركين الى الآخر ، كأنه قيل : من أنصارى الذين يختصون بى ويكونون معى فى نصرته الله ، ولو كان معناه من ينصرونى من الله ؟ لم يطابقه الجواب - أعنى قولهم ( نحن أنصار الله<sup>(٣)</sup> ) - أى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا أن يقدر - عندها - مضاف ، أى نحن أنصار نبي الله

قوله " فأوقع " تعليل لكونه نظيرا لقوله " أو كصيب " أى هو نظيره ، لأنه تعالى أوقع التشبيه ، أى تشبيه كون المؤمنين أنصار الله دائرا بين كون الحواريين وهم أصفياء عيسى - عليه السلام - وخلصائه ، أنصار الله ، كما يشهد به استقامة المعنى . ويؤيد ، ( نحن أنصار الله ) وبين قول عيسى - عليه السلام - للحواريين ( من أنصارى الى الله ) كما يقتضيه ظاهر النظم ، لكن المراد بالتشبيه هو الأول<sup>(٤)</sup> ، رعاية لـ

(١) فى " ج " من القول المثل السائر مضمرة ، وبعو خطأ

(٢) فن الآية ١٤ سورة الصف

(٣) فى " أ " لكن المراد هو التشبيه بالأول ،

على أن ( ما ) مصدرى مستعمل ماقال استعمال مقدم الحاج ، ثم نظير المذكور في حذف المضاف والمضاف إليه قول القائل : ( أسان البحار فانتحي للعقبي )

يقتضيه سداد المعنى <sup>(١)</sup> ، وأنت خير بأن هذه الدوران إنما يصح أن لو كان لما اقتضاه ظاغر النظم وجه صحة في الجملة وليس الأمر كذلك ، ومن ثمة قال بعضهم : ٣٨٩ لفظ بين مهننا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك في زيد كالأسد ، غذا التشبيه بين زيد وبين الأسد ، لا داخل على آخرين رد تشبيه شيء ثالث بينهما كما في قوله " إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بمن مثل المستوقدين ... الخ "

وبنى على مقاله أن لفظ الحوارين في عبارة الكتاب إما سهو من القلم ، أو أريد به المؤمنون لأنهم حواروا محمد - عليه الصلاة والسلام - كما ورد في حتى الزبير ( أنه ابن عمي وحواري من أمي <sup>(٢)</sup> ) وأدى ذلك إلى أن غير لفظ الحوارين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين ، وعلى هذا : يكون مانحن فيه نظيرا لقوله " أو كسبب " فسي أنه شبه فيه شيء بآخر في الظاهر مع أن المراد تشبيهه ، بقدر على صورة المضاف والمضاف إليه - لا في دوران التشبيه بين شيئين يشبه بهما المشبه كما في قوله ( أو كسبب ) .

وقوله ( مستعمل ) صفة " لمصدرى " ومسند إلى " ماقال " فيكون المائد إلى الموصوف معنويا ، إذ المعنى : مستعمل عموم مع لفظ قال - إلا أنه اختصر - فأوقع " ماقال " فاعلا " مستعمل " ، و " مقدم الحاج " يروى بالنصب على الحكاية ، وعموم مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان - أي زمن قدوم الحاج - ويجوز أن يجعل " مقدم " اسما للزمان فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير الزمان ، فكان الأولى أن يثقل ماقال عيسى - عليه السلام - بنحو : آتيك خفوني النجم ،

(١) ما ذكره من معنى أخذ ، من عبارة الكشاف : ح ٤ ص ٤٢٢ ، غذا : وانظر

المطول ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ والايضاح : ح ٢ ص ٢٣٦

(٢) هذا من حديث جابر ، وقاله الرسول - عليه السلام - يوم قريظة ، حيث قال : من بأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير : أنا ، وكررها الرسول ثلاثا وهو يسرد عليه . سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٤٥ ، صحيح البخاري ج ١ ص ٦٥ ، النهاية في غريب الحديث ج ١ ص ٤٧٥ ، صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨٧٩ .

وقول الآخر : ( وقد جمعتني من حزيمة اعبها ) على ما قدر الشيخ أبو علي الفارسي - رحمه الله - من : أسان سقيا سحابه ، ومن : ذا مسافة أصبح ،

قوله " ثم نظير المذكور " أى نظير ما ذكر من الآيتين ، ولفظة " ثم " للتراخي في الترتيب ولو قال : ثم نظيره لتبادر منه نظير ( أو كصيب ) كما يشهد به قوله " ونظيره " عند كل ذي فطنة ، ولا شك أن البيتين يشاركان الآيتين فيما ذكره من حذف المضاف والمضاف إليه ، ولا يقدح في ذلك أن المضاف إليه المقدر في الآية الأولى والبيتين يكون مضافا إلى ما هو مذكور فيها ، أما في الآية ، فإلى مجرور الكاف - أعني الصيب - وأما في البيتين ، فإلى الابعح وضير البرق - بخلافه في الآية الثانية - إذ يحتاج فيها إلى تقدير أمر آخر مضاف إلى مجرور الكاف - بمعنى الوقت الذي أضيف إلى ما قال - ويصدر البيت الأول : ( ألا من رأى لى رأى برى شريق ) - أى شريق سحابه بمائه - بمعنى أنه غمره لكثرة بحيث " أسال البحار " - بكسر الباء - ويروى بفتحها ونحو اسم موضع بنجد ، " فانتحى " أى قصد للمعيق " ويروى موضع يجرى إلى مياه نجد ، ويصدر البيت الثاني : " فأدرك ابتاء العرادة ظلمها ) العرادة : اسم فرسه ونى في الأسفل : الجرادة الأنثى ، والفرس المعق : المجرب لا يمتطي عدوه بتمامه - بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجة ، والظلم : النمز في المشى لوجع في الرجل ، أى أصاب ابتاء العرادة ذخيرة عدوها غمز في مشيها ، والحال أنها

(١) والبيت قاله أبو دؤاد يصف برقاً ، أنظر : شرح المفصل ح ٣ ع ٣١ والايضاح لأبي على الفارسي : الورقة ١٣ ، ٣٥ .

(٢) والبيت من جملة أبيات قالها الكحلبة الميرني كما ذكر في : الفضليات ح ١ ع ٣٠ ، والوساطة ع ٤٣٦ ، وخزانة الأدب : ح ١ ع ٣٨٨ ، ح ٤ ع ٤٠١ كما نسب إلى رؤية في معنى اللهب ح ٢ ع ١٦٥ وفي شرح المفصل ح ٣ ع ٣١ نسب إلى الأسود بن يعفر ، وكذا في الفصل ع ١٠٧ ، وأنظر : الكشف ح ٤ ع ٣٣٤ .

وحذف المضافات من الكلام - عند الدلالة - سائغ ، من ذلك قوله تعالى : ( فكان قاب قوسين أو أدنى ) تقديره : فكان مقدار مسافة قرب جبريل - عليه السلام - مثل قاب قوسين ، وان قوله ( أو كصيب من السماء ) الى الآخر تمثيل ، لما أن وجه التشبيه

قد جعلتني من حزيمة بن طارن - بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء - على مسافة قريبة جدا ، فلولا ظلمها لأدركته ،

قوله " على ما قدر " أى بمقدار القولان نظيران للذكور فى حذف المضاف والمضاف .  
اليه كائنين على الوجه الذى قدره الشيخ الامام " أبو على الفارسي " وقوله " من :  
أسأل " بيان لما قدر ، وانما أسند التقدير الى من يؤتى بقوله كيلا يمنع التقدير الأول  
بالحمل على التجوز فى اسناد الاسالة الى البرن ، وفى الثانى بجعل الاصبح مجازا  
عن المسافة القريبة فى المقدار من الاصبح فلا يحتاج - حينئذ - الا الى تقدير لفظة  
ذا ، وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذلك لبعده ، والسقيا : اسم من سقاء الله  
الفيث وأسقاء " أى أسأل سقيا صحابه " أى صحاب البرن ، فحذف المضاف الأول  
فصار أسأل صحابه ، ثم حذف المضاف الثانى فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا ،  
وكذا لما حذف لفظنا ذا ومسافة تدريجا انتصب اصبغ على أنه مفعول ثان لجعل ، ثم  
انه زاد فى التأنيس بحذف المضافات من الكلام فلما لتويم الاستبعاد فقال : عسو  
" سائغ " أى جائز فى الكلام ، منه " قوله تعالى : فكان قاب قوسين أو أدنى (١) "  
اذ فيه حذف ثلاثة مضافات متتالية - أعنى " مقدار مسافة قرب " وحذف مضاف آخر على  
حده - أعنى مثل - وذلك أن ضمير " كان " لجبريل - عليه السلام (٢) - وليس بموقاب  
قوسين - أى مقدار قوسين - بل أصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من خبر كسان ،  
وحذفت المضافات الثلاثة على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور الى جبريل  
مرفوعا مستكنا فى كان ،

قوله " وان قوله : أو كصيب من السماء (٣) " قد يروى بفتح الهمزة عطا على " أن  
التشبيه " فيكون المعنى ولا يخفى أن قوله : أو كصيب . . الخ من باب التمثيل ، لأن

(٢) ساقطة من " ج "

(١) الآية ٩ سورة النجم  
(٣) من الآية ١٩ سورة البقرة

بينهم وبين المنافقين هو أنهم في المقام الملمع في حصول المطالب ونجح المآرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الأموال ، وانه - كما ترى - مما نحن بصدده ، وكذا الذي في قوله - عز وجل - ( مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا )

وجه الشبه فيه أمر وعى منتزع من عدة أمور ، وليس بشيء (١) ، اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جملة علة لكون أصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ المثل ، فالصواب / هو الرواية بالكسر عطفاً على قوله " وأصل النظم أو كمثل " لذو صيب . الخ " فبعد ما حقق أصله شيء في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه أمراً وعمياً منتزعا من عدة أمور في طرفيه ، والضيق في " بينهم " لذو الصيب ، وفي " لنهم " اما لهم ، أو للمنافقين ، أو لهما جميعاً ، و " المشام المطمع " للمنافقين هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين عمرة ، ومقاساتهم الأموال ، اقتضاخهم بنزول الوحي الكاشف عن أسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم ووقعهم بذلك في مخاوف بائلة .

قوله " وكذا الذي في قوله - عز وجل - " مسا كلامه يقتضى أن يقول : وكالذي في قوله عطفاً على ما تقدم في نظائره - لكنه عدل عنه - وأورد جملة من مبتدأ - هو الموصول مع صلته - وخبر - هو لفظ " كذا - فوجب أن يعطف على مقدر ، كأنه قال : فالوجه في تلك التشبيهات السابقة كما بينا أوصاف غير حقيقية ومنتزعة منه عدة أمور (٢) ، وكذا الذي في قوله - عز وجل - ( مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها ) (٣) ولا يجوز عطفه على قوله : " وانه - كما ترى - مما نحن بصدده " أي غير حقيقى منتزع من أمور لأنه من تمة بيان الآية السابقة - أعنى أو كصيب - ،

ومعنى ( حملوا التوراة ) : أنهم كلفوا علمها والعمل بها ( ثم لم يحملوها ) أي لم يعملوا بها فكأنهم لم يحملوها ( أسفارا ) أي كتباً كباراً من كتب العلم ، فهمو يمشى بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبه وظهره من الكد والتعب ، (٤)

(١) عذا رد لكلام سعد الدين ، أنظر : شرحه للمفتاح . الورقة ٢٤٢

(٢) في " أ " من أمور عدة (٣) من الآية ٥ سورة الجمعة

(٤) أنظر الكشاف : ج ٤ ، ص ٤٢٤ ، ج ١ ، ص ٦١

فان وجه التشبيه بين أحبار اليهود الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا بذلك وبين الحمار الحامل للأسفار هو : حرمان الانتفاع بما هو أبلغ شئ بالانتفاع به مع الكد والتعب فى استصحابه ، وليس بمشبهه كونه عائد الى التوغم ومركبا من عدة معان ، والذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقى أخرج منظور فيه الى التأمل الصادق من ذى بصيرة نافذة وروية شاقبة ،

---

قوله " فان وجه التشبيه " تحليل لكون الآية من قبيل التشيل ، والرواية فى لفظ الأسفار النصب على أنه مغمور " لحامل " والباء فى " بالانتفاع " متعلّق بأبلغ على تضمين معنى أجدر ، وضمير " كونه " راجع الى الحرمان المأخوذ مع ما قيد به ،

وقد يتوغم من قوله " ومركبا من عدة معان " أن تركب وجه الشبه وحده كافى فى التشيل وليس بشئ<sup>(١)</sup> ، فان وجه التشبيه عنها - مع كونه مركبا - منتزع من عدة أمور فى طرفيه ، الا أنه تفنن فى العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من أمور متعددة فى الطرفين ، واكتفى - عنها - بالتركيب لظهور كونه منتزعا من أمور عدة ،

وقوله : " غير الحقيقى " صفة للوصف ، اما على أنه بمعنى النكرة - كالحمار والليليم - واما لأن غيرا تعرف عنها بالاضافة لاشتهار الوصف الذى نحن فيه بمفايرة الحقيقى ، وجاز أن يكون بدلا منه ، وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ، ولم يوجد ذلك - أيضا - فى كلام العرب العرباء - بل فى عبارات بعض العلماء - كأنهم جعلوه بمعنى المفاهيم ،

والرواية فى " نافذة " بالفاء والذال المعجمة<sup>(٢)</sup> ، ويوجد فى بعض النسخ بالقاف والذال المهملة ،

قوله " لا لتباس " أى لا لتباس " الذى نحن بصدده من الوصف غير الحقيقى " فى كثير من المواضع بالوصف " المقلى الحقيقى " اذ ليس لشيء منهما تحقق حسى

---

(١) هذا رد لما ذهب اليه سعد ، انظر شرحه للمفتاح . الورقة ٢٤٢

(٢) وهو الموافق لنسخة المطبعة الأدبية



لا لتباسه فكثير من المواضع بالمعنى الحقيقى لاسيما المعانى التى ينتزع منها فرمسا  
انتزع من ثلاثة فأورث الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر نحو قوله :-

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة \* فلما رأوها أقمشت وتجلت

إذا أخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله ( كما أبرقت قوما عطاشا غمامة ) فحسب نزلت  
من غرض الشاعر من تشبيهه بمراحل ، فإن مغزاه أن يصل ابتداءً مطمعا بانتهاء مؤسس

فقد يكون للمعنى الحقيقى نوع خفاء فى تحقيقه فيظن أنه معنى ، وقد يكون للوصف  
نوع ظهور لوضح الأسباب الباعثة على توهمه فيظن أنه معنى حقيقى فالتمييز بين كون  
الوصف المعتبر فى التشبيه المنتزع من عدة أمور وعميا حتى يكون التشبيه تمثيلا ، أو  
عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلى محتاج غاية الاحتياج الى تأمل صاين من ذكره  
حتى يزول الالتباس الثابت فى تلك المواضع ، ولا بد فى ارتباط قوله " لا سيما " بما  
قبله من تأويل ، وعمو أن يقال : ان قوله بعد ما ذكر التباس الوصف الوسمى بالمعنى  
الحقيقى كأنه قال : يقع فيه الالتباس من هذه الجهة ومن جهات أخرى " لا سيما "   
جهة " المعانى التى ينتزع " هو " منها فرمسا انتزع " الوصف " من ثلاثة " معان  
" فأورث " ذلك الانتزاع " الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر " ولا يخفى على ذى مسكة  
أنه صرح فى هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة على أجزاء للمشبه به -   
لا أجزاء لوجه الشبه - ، فكن من ذلك على تنبه فيما حققناه لك فى تعريف التمثيل :   
من أن انتزاع وجه الشبه (١) إنما هو من عدة أمور فى طرفيه ،

يقال : أبرقت السماء ، عارت ذات برن ، و " قوما " نصب بنزع الخافض - أى  
لقوم - " أقمشت " أى تفرقت ، يقال : قشمت الريح السحاب فأقشع ، أى صار  
ذاقشع .

كما يقال : كهه فأكب ، أى عارذاكب ، و " تجلت " (٢) " أى انكشفت ، " مغزاه "   
أى مقصده ،

(١) ساقطة من " أ " .

(٢) والبيت من ( الطويل ) وقائله : كثير عزة ، من أبيات فى الغزل والمدح ، ديوانه  
ج ٢ ع ٢٢١ وانظر : أسرار البلاغة ع ٨٠ ، ومعايد التصييص : ج ١ ع ١٥١ ،   
والإيضاح ج ٢ ع ٢٣٤ ، ونهاية الأرب ج ١ ع ٧٦ ، وحسن التوسل ع ١٩

وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت ، ثم ان التشبيه التمثيلي متى فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا غير سمي مثلاً ، ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تغير ، وسيأتيك الكلام في الاستعارة باذن الله تعالى ،

قوله " يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت " وذلك لأن المنتزع من المصراع الأول هو الابتداء المظمع وحده ، وأما الانتهاء الرئيس ، فمنتزع من المصراع الثاني

قوله " متى فشا " أى شاع واشتهر استعماله " على سبيل الاستعارة " وهى أن يذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من أمور متعددة وتريد به هيئة أخرى ، مثلها مشبهة بها - كما سيأتى تقريره - وأراد بقوله " لا غير " أنه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه أصلاً ، وذلك مثل قولهم : لو ذات سوار لطمثنى <sup>(١)</sup> ، ودون ذلك خرد القتاد <sup>(٢)</sup> ، والصيف ضيقت اللين <sup>(٣)</sup> ،

قوله " لا تغير " أى لا تغير ألفاظهما عما وردت هى عليه فى أصلها من تذكير وتأنيت ، أو افراد أو تثنية أو جمع ، الى غير ذلك ، لأن الاستعارة - كما ستعرفها - أن يذكر اللفظ الذى هو بآراء المشبه به ويراد به المشبه ، فلو غير لفظ المثل لم يكن وارداً على طريقة الاستعارة ، فإذا أردت التمثيل بقوله : بالصيف ضيقت اللين ،

فى المذكر لم تغير كسرة التاء ، وان غيرتها لم يكن مثلاً بل مأخوذاً منه دالاً عليه ، ولعل صاحب الكشف عدم التغير " بأن الأمثال السائرة لا تكون الا أقوالاً فيها غرابة من بعض الوجوه فحفظ على تلك الغرابة وحيت الألفاظ عن التغير <sup>(٤)</sup> " ،

(١) سبق ذكره وتوضيحه ،

(٢) يضرب للأمر الشاق ، والخرد : أن تمر يدك على القتادة من أعلاها الى أسفلها حتى ينثر شوكتها ، المستقصى فى أمثال العرب : ح ٢ ص ٨ ، ومجمع الأمثال : ح ١ ص ٢٤٧ .

(٣) وهذا المثل : خذابيت به بنت لقيط بن زارة ، كانت تحت شيخ كبير ففركته فالحقها ، ثم تزوجت بفتى جميل وأجدبت فأرسلت الى زوجها الأول تطالب منه حلوة فرد عليها بذلك ، مجمع الأمثال : ح ٢ ص ١٣ ، ونهاية الأرب : ح ٣ ص ١٣ ،

(٤) الكشف : ح ١ ص ٥٥

النوع الرابع : النظر في أحوال التشبيه ، من كونه قريبا أو غريبا ، مقبولا أو مرددا ، والكلام في ذلك يستدعى تقديم أصول ، وأنا أذكر لك ما يرشدك الى كيفية سلوك الطريق هناك بتوفيق الله تعالى ، محددا عدة منها لتكون لك عدة في درك ما عسى تأخذ في طلبه ، منها : أن ادراك الشيء مجعلا أسهل من ادراكه مفصلا ، ومنها : أن حضور صورة شيء تتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس وحال هذين الأسليين واضح ، ومنها : أن الشيء مع ما يناسبه أقرب حضورا منه مع ما لا يناسبه ، فالحمام مع الحال أقرب حضورا منه مع السخل ، وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل ، ومنها : أن استحضار الأمر الواحد أيسر من استحضار غير

#### ( النظر في أحوال التشبيه : )

قال : " النوع الرابع : النظر في أحوال التشبيه ، من كونه قريبا أو غريبا " هذا تقسيم على حدة ،

وقوله " مقبولا أو مرددا " تقسيم آخر ، ولذلك لم يقل : ومقبولا بل ترك الواو أيضا اشعارا بالاستقلال ،

قوله " والكلام في ذلك " أمر في بيان أحوال التشبيه ، و " هناك " إشارة الى النظر في أحواله ، أو الى الكلام في بيانها ، وضمير " منها " للأصول ، وكلمة " عسى " مقحمة لفائدة عدم القطع بالأخذ ، أو ماولة بما يصلح صلة ، أو صفة " لما " ، و " ادراك الشيء " مجعلا " مثل أن يدرك الانسان من حيث أنه شيء ، أو انسان بلا تفصيل ، وادراكه مفصلا : مثل أن يدرك الانسان من حيث أنه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق ،

قوله " وقد سبق تقريره في باب النصا والوصل " وذلك أنه بين هناك الجامع بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه ، فانه زاد في تقريره بإيراد أمثلة ٩٣ وحكايات ،

قوله " ومنها : أن استحضار الأمر الواحد أيسر " هذا الأصل الرابع يقرب من الأصل الأول ، الا أن ذلك في ادراك الأمر الواحد المركب ادراكا من وجهين -

الواحد ، وحاله - أيضا - مكشوف ، ومنها : ان ميل النفس الى الحسيات أتم منه الى العقلية ، وأعني بالحسيات : ما تجرد ، منها بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات على ما نبهت عليه ، وزيادة ميلها اليها - دون غيرها من العقلية - لزيادة تعلقها بها بسبب تجريد ما اياها بقوة العقل ، ونظامها لها في سلك ما عداها ،

---

اجمال وتفصيل - وهذا في ادراك الأمر الواحد والمتعدد ،

قوله " أتم منه " أي ميل النفس الى العقلية ، فالجار - أعني الى - متعلق بمعنى الضمير ، ولا استعداد فيه ،

قوله " وأعني بالحسيات " ذهب المصنف الى ما يتخيله الظاهريون : من أنه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكشوفة بموارث ومخاضة من المقادير المتفاوتة والأوضاع المختلفة ، فاحتاج فيما ذكره - من أن ميل النفس الى الحسيات أتم من ميلها الى العقلية <sup>(١)</sup> ، كما هو المشهور - الى تأويل فلذلك قال : المراد بالحسيات ههنا - هو <sup>(٢)</sup> المعقولات التي تجرد ما النفس من المحسوسات الحقيقية ، فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات أزيد من ميلها الى المعقولات الصرفة ، كفهوم الممتنع والواجب والممكن ، وذلك لوجهين :-

الأول : زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها - بقوتها العقائية - عن الشخصات الممتنعة الارتسام فيها ونظامها لهذه الحسيات " في سلك ما عداها " من المعقولات حيث عارت بالتجريد كلياً مثلها ، ولا شك أن النفس اذا زاد تعلقها بشئ ، كان ميلها اليه أتم وأكثر .

والثاني : زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات - أيضا - أي مع زيادة تعلقها بها ، وانما زاد " انها بها ، لكثرة تداديتها " الى النفس بسبب كثرة دارق التأدي ، ولا مرة في أن زيادة الالف تقتضي كمال الميل ،

فقوله " وزيادة ميلها " مبتدأ خبره قوله " لزيادة تعلقها " وقوله " ولزيادة انها " عطف على " لزيادة تعلقها " وأما قوله " على ما نبهت عليه " فإشار الى ما ذكره

---

(١) في الأصل : المعقولات (٢) في " أ " هي

ولزيادة الفها بها أيضا لكثرة تأديها اليها من أجل كثرة طرقه ، وهى الحواس المختلفة المؤدية لها ، وأما ما يقال : من أن الف النفس مع الحسيات أتم منه مع العقل ، فبعد تقرير أن ادراك النفس انما يكون للمجردات وأن مدراك النفس غير مدرك الحس شئ - كما ترى - عن افادة

فى النكتة التى أوردها فى وجه الشبه من أنه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعاً ، واذا جرد حتى صار كلياً كان عقلياً ، فنسبته ادراك الجزئى الى الحس ادراك الكلى الى العقل ، تنبيه منه على أن النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة ، والا : لكان ادراكها أيضا منسوبا الى العقل فيفهم منه أن عليه دليلاً فى الجملة - وان لم يكن مذكوراً هناك - هذا ما ذهب اليه ، ونى الكلام عليه ، لكن التحقيق أن المدرك للكليات والجزئيات هو النفس ، الا أن صور الجزئيات ترسم فى الاتها - لا فى ذاتها - فينسب ادراكها الى الآلات - أعنى الحواس - كما ينسب القطع الى السكين ، وكيف لا ؟<sup>(١)</sup> والحكم بالكلى على الجزئى فى ( مثل ٧ ) قولك : زيد انسان ، وهذا البياض لون ، يقتضى حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ، ولا يجوز أن يكون الحاكم هو الحس لا متناع ادراكه للكلى فهو النفس فلا بد أن تكون مدركة للجزئى أيضا ،

٣٩٤

قوله " وأما ما يقال " زيد هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات ، وأما على التحقيق الذى عرفته فهذا الوجه وجيه ، لأن النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ، ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومبانيات فتنتزع منها علوما كلية ، ولا شك أن الالف بالأقدم اكمل فيكون الميل اليه أتم ،

قوله " فبعد تقرير " هذه الثاء جواب " أما " وهى فى الحقيقة داخلية على خبر " ما يقال " - أعنى شئ - و " بعد " ظرف معمول للظرف المستقر<sup>(٣)</sup> الواقع صفة لشئ - أعنى " بمعزل " وما عطف عليه - و " عن افادة " متعلق بمعنى معزل ، لأنه اسم مكان من عزله ، و " بالالف منزل " عطف على " بمعزل " " وعن تحقيق " متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه " بالالف منزل " متعلق بالرؤية فى " كما

(٢) ساقطة من الأصل

(١) فى " ج " وليس لا  
(٢) فى " أ " المستتر

المحبب بمحزل وعن تحقيق المقصود بألف منزل ٥ ومنها : أن النفس لما تعرف  
أقبل منها لما لا تعرف لمحبتها العلم طبعاً ٥ ومنها : أن تجدد صورة عندها  
أحب اليها وألذ عندها من مشاهدة محاد ٥ وأنه من القبول بحيث يشغى أن يستعان  
فيه بتلاوة أكره من محاد ٥ ولكل جديد لذة ٥ ولعمري أن التوفيق بين حكم الالف  
وبين حكم التكرير أحوج شئ إلى التأمل فليفعل ٥ لأن الالف مع الشئ لا يتحصل

تري " كونه على ذلك الوصف - أعني كونه بمحزل وألف منزل - والمقصود بقوله " كما  
تري " أن اتصافه بذلك الجصف واضح ٥ فهو صفة أخرى لشئ متأخرة - بحسب  
المعنى - عن ذلك الوصف كما تري ٥ وإنما بالغ في تزيف هذا القول هذه المبالغة  
لأن المحسوسات التي يتقدم ادراكها على ادراك المحقولات ليست مدركة للنفس - على  
ما اختاره - فلا يتصور ميلها اليها فضلاً عن كمال الميل ٥

نعم : قد تكون للحواس المدركة أياها الفة بها كاملة وميل اليها تام ٥

قوله " لمحبتها العلم طبعاً " ألا يرى أن كل أحد يحب الادراك ويميل اليه  
من غير أن يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه ؟ وأنه لا يرضى (أحد<sup>(١)</sup>) بأن ينسب  
إلى الجبهل ولو في أمر خسيس<sup>(٢)</sup> ٥ وأنه إذا عرض عليه ما في وسعه أن يدركه أقبل عليه  
بجامع همه كما نشاهده من الحوام بالقياس إلى كلمات الوعاظ وحكايات القصاص ٥ وإذا  
سمع ما لا يصل اليه فهمه - كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة - اشمازت<sup>(٣)</sup> عنها  
نفسه وأعرض عنها جانباً ٥

قوله " أكره من محاد " أي من حديث محاد كما صرح به في بعض النسخ وهذا  
المثل يدل على أن مشاهدة المحاد مكروهة<sup>(٤)</sup> ٥ كما أن المثل الثاني يدل على أن  
تجدد الصورة مستلذ<sup>(٥)</sup> وما استفيد من هذين المثلين مما - وهو كراهة المتكرر  
ولذة المتجدد - أقوى وأبلغ مما ادعاه أولاً من " أن تجدد صورة عندها أحب اليها  
وألذ من مشاهدة محاد " قوله " ولعمري أن التوفيق بين حكم الالف " وهو كونه  
موجباً للميل على ما مر في بحث الحسيات ٥ من أن زيادة الف النفس بها تقتضي زيادة

(١) ساقطة من الأصل (٢) الخسيس : الدنى

(٣) اشماز الرجل : انقبض وقال أبو زيد : ذر من الشئ

(٤) وهذا يكون أن لم يكن في رؤية الشئ أو لعادته فائدة زائدة ٥

(٥) انظر : المستقصى في أمثال العرب ج ٢ ص ٢٩١ ٥ وأمثال العرب ص ٦٢

الا بتكرره على النفس ولو كان التكرار يورث الكراهة لكان المألوف أكره شئ عند النفس وامتنع - اذ ذاك - نزاعها الى مألوف ، والوجدان يكذب ذلك ، واذ قد تقدم اليك ما ذكرنا فنقول : من أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة ، أن يكون وجهه أمرا واحدا ، كالمسواد في قولك : هندی كالفحم ، أو البياض في قولك : شهد كالثلج

---

ميلها اليها " وبين حكم التكرار " وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا الأصل " أحوج شئ الى التأمل " ،

وذلك لأن الالتماع مع الشئ لا يتحصا ، الا بتكرره ، فلو كان التدرج مقتضيا للكراهة " لكان المألوف أكره شئ " وامتنع " حينئذ النزاع - أى الاشتياق والميل الى المألوف - ٣٩٥ لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المألوف ، ويكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه ، فوجب أن لا يكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة ، والتأمل الذى يجب أن يفعل حتى يظهر صفة اجتماع حكمي الالف والتكرار ،

ويزول المناقاة بينهما أن يقال : تكرار ما يكون نافعا لنزد يوجب الألفة والميل ، وتكرار ما ليس كذلك يوجب التراهة وعدم الميل ، فقولنا : ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة والنفرة ليس حكما كلياً حتى لا يصح أن يجمع كون الالف موجبا للميل ،

( أسباب قرب التشبيه ومعه )

قال : " فنقول من أسباب قرب التشبيه " ذكر لقرنه أسبابا ثلاثة :

قال أول - أعنى " أن يكون وجهه أمرا واحدا " - مبنى على الأصل الرابع ، وقرب من هذا السبب ، أن يكون وجه الشبه أمرا جمليا لا تفصيل فيه ، وهو مبنى على الأصل الأول الذى يقارب الأصل الرابع - كما مر - ،

والسبب الثانى : - أعنى " كون المشبه به مناسبا للمشبه " - مبنى على الأصل الثالث ،

والسبب الثالث : - أعنى " كون المشبه به غالب الحضور فى خزانة الصور " - أى القوة التى يجتمع فيها المدركات - مبنى على الأصل الثانى ، فقد فرع ههنا على أصول أربعة من تلك الأصول السبعة ، ثم بنى أسباب البعد المقابلة لأسباب القرب على تلك الأربعة

أو أن يكون المشبه به مناسباً للمشبه ، كما إذا شبهت الجرة الصغيرة بالكوز أو  
الجزرة الضخمة المستطيلة بالفجل ، أو الحنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة ، أو أن يكون  
المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور بجهة من الجهات ، كما إذا شبهت الشعر  
الأسود بالليل ، أو الوجه الجميل بالبدر ، أو المحبوب بالريح .

ومن أسباب بعده وفراسته : أن يكون وجه التشبيه أمورا كثيرة ، كما في تشبيه  
سقط النار بعين الديك ، أو تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور ، أو تشبيه نحو قوله :  
كان مثار النقع فوق رؤسنا \* وأسيفنا ليل تهاوى كراكيه  
أو أن يكون المشبه به بعيد التشبيه عن المشبه - كالخنفساء - عن الانسان قبل  
تشبيه أحدهما بالآخر في اللجاج .

---

أيضا ، وتشبيه " الجرة الصغيرة بالكوز " انما هو في الشكل والمقدار ، وكذا الحال  
في تشبيه الجزرة المذكورة بالفجل ، وأما تشبيه " الحنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة (١) " .  
ففي الشكل والمقدار واللون ،

قوله " لجهة من الجهات " أي من الجهات المقتضية لخلبة الحضور كال تكرار  
على الحسن في الليل والبدر ، وكشدة الحاجة في الريح .

قوله " أو تشبيه نحو قوله : كان مثار النقع " زاد لفظ " نحو " ههنا لأنه  
تشبيه مركب بمركب - كما سبق - بخلاف تشبيه السقط ، أو تشبيه الثريا ، فان وجه  
الشبه فيهما مركب فقط ، وانما قال : " قبل تشبيه أحدهما بالآخر في اللجاج (٢) " .  
اذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد التشبيه بينهما ، وفي المثل : ألج من  
الخنفساء (٣) ، يقال : انها كلما ردت عن صرب عادت اليه الا اذا نفخ في وجهها  
فانها لا تعود .

---

(١) الاجاصة: د خيل ، وهو ثمر يسكن العنابر ، ويدلقه الشاميون على الشمس  
والكشري .

(٢) اللجاج : التماذي في الخصومة

(٣) أنظر : المستقصى : ج ١ ص ٣٠٨ ، والحيوان : ج ٦ ص ٤٦٩ وج ٣ ص ٥٠٠ .  
ونهاية الأرب ج ١٠ ص ١٥٣ ، ولسان العرب : مادة لجج .



أو الجنفج عن النار والكبريت قبل تصور التشبيه بين الطرفين ، أو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن لكونه شيئاً وهمياً ، كما في قوله :  
(ومسنونة زرق كأنياب أغوال ) ، أو مركباً خيالياً ، كما في قوله :  
وكان محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد = تلام. ياقوت نشن على رماح من زبرجد

وقائدة قوله "تبلى تصور التشبيه بين الطرفين " ما عرفتة آنفاً ،

قوله " لكونه شيئاً وهمياً " قد سبق أن المراد بالوهمي : ما لا تحقق له أصلاً ولا ما هو مأخوذ من أمور كل واحد منها متحقق في نفسه - كتاب الخول مثلاً - فإن الإنسان لما سمع أن هناك نوعاً من الحيوان يهلك الناس ويسمى بالخول أخذ الوهم في اختراع آلة الإهلاك لذلك الحيوان على صورة الناس ، وصدّر البيت : ( أيقظني والمشرني مضاجعي (١) )

يقال : سيف مشرفي ، أي منسوب إلى مشارف اليمن ، وهي قرى من أرض اليمن تدنو من الريف ، والمسنونة : النصال المحدودة ، والزرق : جمع الأزرق ،

ومحمر الشقيق : شقائق النعمان ، وفي الصحاح (٢) " أن الشقائق تدلّ على الجمع والواحد ، وإنما أضيف إلى النعمان (٣) لأنه حتى أرضاً فكثرت فيها ذلك ، " إذا تصوب " أي مال إلى السفلى " أو تصعد (٤) " أي مال إلى العلو ، وما ذكر من أعلام ياقوت ... الخ مأخوذ من مفردات كل واحد منها موجود محسوس ، وإن لم يكن المركب المأخوذ منها موجوداً أصلاً ،

قوله " كما في قوله - عز من قائل - : إنما مثل الحياة الدنيا " (٥) " فإن المشبه

(١) البيت من ( الحلويل ) وقائله : امرؤ القيس ، ديوان امرؤ القيس ص ٣٣ وانظر : دلائل الإعجاز ص ٨٠ ، والعمدة : ح ١ ص ٢٨٨ ، ج ٢ ص ٦٤ ، والإيضاح ص ٢ ص ٢٢٠ ، والطراز ج ٢ ص ٢٠٥ ومعاهد التنصيص ح ١ ص ١٣٤ والتبيان ص ٧٢

(٢) الصحاح ج ٤ ص ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ (٣) هو النعمان بن المنذر (٤) البيت من ( الكامل المجز والمرفل ) وقائلهما : الصنوبري ، معايد التنصيص ح ١ ص ١٣٣ وأسرار البلاغة ص ١٢٧ ، ونهاية الأرب ح ١ ص ٢٨٤ وحسن التوسل ص ١٥ ، والطراز ح ١ ص ٢٧٥ والإيضاح ح ٢ ص ٢١٩ (٥) من الآية ٢٤ سورة يونس

أو مركبا عقليا ، كما فى قوله - عز قائله - ( انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى اذا أغتذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس )

به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ، ومعنى ٣ اغتذت به " اشتبك بسببه نبات الأرض ( مما يأكل الناس والأنعام <sup>(١)</sup> ) من الزروع والبقول والحشائش ( زخرفها ) أى ماتتزين به ، والزخرف فى الأصل : هو الذهب ( وازينت ) أى تزينت ( وظن أهلها ) أى أهل النبات ، وأنث ضميره لأكسابه التأنيث من المضاف إليه ( قادرون عليها ) أى على حصدها ورفع غلتها ( فجعلناها ) أى النبات ( حصيدا ) أى شبيبها بما حصده ، ( كأن لم تغن بالأمس <sup>(١)</sup> ) أى لم تثبت ولم يكن قبلا ذلك فى زمان قريب غاية القرب ،

يقال : غنى بالمكان ، أقام به ، وجازا أن يكون الضمائر المؤنثة فى ( أهلها ) وبها بعد ، للأرض ، على حذف المضاف ، فقد شبه فى الآية مثل الحياة الدنيا - أعنى حالها المجيبة الشأن - التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا <sup>(٢)</sup> بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض ، وتزين الأرض بألوانها وطراروتها وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوه أنه سلم من الجوائح <sup>(٣)</sup> ،

فان قلت : ان المشبه ههنا مفرد ؟

قلت : ذلك ظم فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحياة الدنيا على إطلاقه ،

(١) من الآية ٢٤ سورة يونس .  
(٢) والمثل فى الآية يحتمل أن يراد به الصفة ، وأن يراد به القول السائر ، وقيل : شبهت صفة الحياة بما فيها يكون به يترتب عليه ، وقيل : شبهت الحياة بالنبات على تلك الأوصاف ، وقيل : شبهت الحياة بحياة مقدرة على هذه الأوصاف ، البحر المحيط : ح ٥ ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، وانظر الكشاف ح ٢ ص ٢٦٢ .

(٣) الجائحة : الشدة التى تحتاج المال ، من سنة أو فتنة ،

وكل ما كان التركيب - خياليا كان أو عقليا - من أمور أكثر كان حاله في البعد والغربة أقوى ،

وأما كون التشبيه مقبولا ، فالأصل فيه هو أن يكون الشبه صحيحا - وقد تقدم معنى

بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظة في ضمن الألفاظ منوية مرادة كما أشرنا إليها ههنا ، سواء قلنا إنها مقدرة في نظم الكلام أولا ، وإنما نشأ ذلك الظن من حيث أن مفهوم لفظ المشأ أمر مبهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الألفاظ آخر - أما مذكورة معه - كما في قوله تعالى ( كمثل الذي استوقد <sup>(١)</sup> ) الخ - أو مقدرة أو منوية - كما في قوله تعالى : مثلهم و ( مثل الحياة الدنيا <sup>(٢)</sup> ) - لكن هذا الاتحاد إنما هو من حيث الذات - لا من حيث المفهوم - على طريقة قولك : كالقوم ، ومما يرشدك إلى أن المركب قد لا يكمن بعض الألفاظ مذكورة مع كونها مرادة قاطعا - قوله : ( وما الناس إلا كالديار <sup>(٣)</sup> ) ، وسيرد عليك إن شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى ،

قوله " خياليا كان أو عقليا " لا يخفى أن المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية - أي سواء كونه خياليا وكونه عقليا - وقد مر أنه يجب فيه تقديم الخبر ( وتأخير ٣٩٧ المحذوف عليه <sup>(٤)</sup> ) ، وكان في موضع الحال ،

وقوله ( من الأمور خبر كان الأول <sup>(٥)</sup> ) وشمير " حاله " للتشبيه ، و" فـ في البعد " متعلق بحاله ، لأنه كالقصة والنبا والحديث يصح عمله في الظرف ،

( كون التشبيه مقبولا )

قال : " وأما كون التشبيه مقبولا فالأصل فيه أن يكون الشبه " - أي التشبيه - كما في بعض النسخ ( صحيحا وقد تقدم معنى ) صحة التشبيه - وهو أن يكون وجهه

(١) من الآية ١٧ سورة البقرة (٢) من الآية ٢٤ سورة يونس  
(٣) صدر بيت قاله لبید من قصيدة في رثاء أريد ، وسبق توضيحه ، ديوانه ص ١٦٩  
(٤) ساقط من " ١ " (٥) ما بين القوسين ساقط من " ١ "

الصحة - وأن يكون كاملا في تحصيل ماعلق به من الغرض ، وأن يكون سليما عن الابتدال ، مثل أن يكون المشبه محسوسا أعرف شيئا بأمرون مخصص أو شكل أو مقدار أو غير ذلك ، إذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه من جهة ذلك الأمر ، أو بيان مقداره على ما هو عليه ، فالنفس إلى الأعرف عندها أميل ،

وله - متى صادفته - أقبل ، لاسيما فيما ألفها به أكمل ، لكن يجب في الثاني كون المشبه به - مع ما ذكر - على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا يزيد ولا ينقص ، وكلما كان أدخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان أدخل في القبول ، أو مثل أن يكون المشبه به أتم محسوس في أمر حسى هو وجه الشبه إذا قصد تنزيل المشبه الناقص

---

الشبه شاملا لطرفيه - و " الابتدال " الامتهان ، وذلك بأن يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره ،

وقوله " مثل أن يكون " مثال لكون التشبيه " كاملا في تحصيل ماعلق به من الغرض " وإنما قال " محسوسا " لأن الأصل في المشبه به أن يكون محسوسا ، سواء كان المشبه محسوسا أو محقولا ،

وقوله " لون مخصص " بيان لأمر ، و " من جهة " متعلق " ببيان حال المشبه " وقوله " فالنفس " تحليل لمعنى الكلام ، أى إذا كان المشبه به محسوسا أعرف شيئا بما هو وجه الشبه في بيان الحال أو المقدار ، كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا ، لأن النفس إلى الأعرف عندها أميل ، وهذا مبنى على القاعدة السادسة وعلى الخامسة - أيضا - كما أشار إليه بقوله " لاسيما فيما ألفها به أكمل " أى لا مثل القبول في الأعرف الذى ميل النفس إليه أكمل وهو المحسوسات ، والظرف - أعنى قوله " فيما ألفها به أكمل " - صلة للموصول في " لاسيما " ،

قوله " لكن يجب في الثانى " أى في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه نفس نفس الأمر " كون المشبه به - مع ما ذكر " أى مع كونه أعرف " على حد مقدار المشبه لا يزيد ولا ينقص " ،

قوله " (أو مثل أن يكون المشبه به (١) ) أتم محسوس في أمر حسى هو وجه الشبه " ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من " أ " .

منزلة الكامل ، أو قصد زيادة تقرير المشبه عند السامع - لمثل ما تقدم - ، أو مثل أن يكون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ، إذا كان الغرض من التشبيه بيان إمكان الوجود ، أو محاولة التزيين أو التشويه ، فقبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف أو مثل أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي نادر الحضور في الذهن لبعده عن التصور ، أو نادر الحضور فيه مع المشبه لبعده

---

زاد عنهما اعتبار كون وجه الشبه حسيا ، إشارة إلى أن الأصل فيه - أيضا - أن يكون محسوسا و " تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل " يتناول التشبيه المقلوب - أيضا - إلا أن النقصان والكمال عنك بحسب الادعاء كما يرى في قوله ( ويد الصباح كان غرته (١) ) .

قوله " لمثل ما تقدم " المراد بما تقدم " المراد بما تقدم هو أن النفس إلى الأعراف أميل ، وله متى صادفته أقبل ، والمراد بمثله ، هو أن النفس إلى الأتم الأكمل أميل وله أقبل ،

قوله " مسلم الحكم معروفه " - كالمسك - فإن خروجه عن مرتبة الدنيا بواسطة الفضيلة أمر مسلم معروف ، فإذا شبه بحاله حال من فاق نوعه بحيث يعد في نوع أشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان إمكان وجود المشبه (٢) ،

قوله " أو محاولة التزيين " - بالنصب - عطف على " بيان إمكان الوجود " وقد سبق منا بيان كون المشبه به في التزيين والتشويه أعرف بوجه الشبه - وأما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجدى نفعا (٣) ، لأنهما من الأعراف والكلام في وجه الشبه ، وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف .

قوله " لبعده عن التصور " هذا بحسب المعنى قائم مقام مطلقا ، ومن ثم حسن عطف قوله " أو نادر الحضور فيه مع المشبه " على قوله " نادر الحضور في الذهن " ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكته ،

---

(١) صدر بيت قاله محمد بن وهيب ، وسبق ذكره

(٢) في " ج " إمكان المشبه

(٣) هذا رد لكلام سعد الدين ، انظر شرحه للمفتاح ، الورقة ٢٤٦

نسبته اليه ، فالنفس تتسارع الى قبول نادر يطالع عليها لما تتصور لديه من لذة التجدد ، وتمثل من تعريه عن كراهة معاد ، هذا : وانك متى تخطنت لأسباب قرب التشبيه وتقارب سلكه ، وكذا لأسباب انخراطه من القبول في سلكه تخطنت لأسباب بعده وغرابته ، ولأسباب رده لردائه ، ولن يذهب عليك أن مقرب التشبيه متى كان أقوى كان التشبيه أقرب ، وكذا مبعد متى كان أقوى كان أغرب ، وجو -

٣٩٨

قوله " يطالع عليها " أى يطالع ذلك النادر على النفس " لما تتصور " أى لما تتصوره النفس " لديه " أى لدى النادر " من لذة التجدد وتمثل " أى ولما تتمثل أى تتصوره النفس - من تعري النادر " عن كراهة معاد " ،

وقد وجد في نسخة مصححة هذان الفعلان - أعني تتمثل وتتصور - بالتذكير (١) على أنهما لازمان مسندان الى ضمير ما ، وحاصل المعنى على التقديرين ، أن النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة الجدة وتعريه عن كراهة الاعادة ، وهذا تفرغ على القاعدة السابقة .

قوله " هذا : " أى هذا كما ذكر ، وضمير " سلكه " للقرب وقوله " من القبول " صفة لمحذوف - أى انخراطه في شئ من القبول - وقوله " في سلكه " - أى في سلك القبول - بيان لذلك المحذوف ،

قوله " تخطنت لأسباب بعده " هذا التخطن انما هو لمكان التقابل ، فاذا عرفت أسباب القرب عرفت أن أضدادها أسباب للبعد والغربة ، واذا عرفت أسباب القبول عرفت أن أضدادها أسباب للرد والرداءة ، فلذلك طويلا ههنا ذكر أسباب الرد واعتمدنا في معرفتها على تخطنك .

لا يقال : فعلى هذا كان ينبغي أن لا يتعرض هناك لأسباب البعد بمقد تعرضه لأسباب القرب ؟

لأنا نقول : كان يمكنه ذلك ، الا أن تركه بناء على أن البعد والغربة فسى

لذلك فى شأن قبوله ورده على نحو مجراه فى شأن قرينه ومعه - ، واعلم أن ليس من الواجب فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه ، بل اذا قلت : زيد أسد ، واكتفيت بذلك الطرفین عد تشبيها ، مثله اذا قلت : كأن زيدا الأسد - اللهم الا فى كونه أبلغ - ولا ذكر المشبه لفظا ، بل اذا كان محذوفا مثله ، اذا قلت : أسد ، وأى أسد ، جاعلا المشبه به خبرا مفتقرا الى المبتدأ كفى لقصر المسافة بين الملفوظ به فى الكلام

---

التشبيه أهم ، فالتعرض لأسبابه أولى ، ولم يترك أسباب القرب ، بل تعرض لذلك هنا - أيضا - لأن التشبيه القرب تشبيه صحيح ، وقد يكون مقبولا ومطلوبا - بخلاف المردود - فانه انما يحرف ليحترز عنه - لا ليطلب - فاستحسن أن يفرض معرفة أسبابه الى معرفة أسباب ما يقابله .

قوله " ولن يذهب عليك " يقال ذهب عليه كذا ، اذا فاته بسبب الثقل عنه ،

قوله " وجرى " أى التشبيه " لذلك " أى لتفاوت الأسباب (١) " فى شأن قبوله ورده على نحو " مجرى التشبيه " فى شأن قرينه ومعه " يعنى أنه متى كان أسباب القبول أو الرد أقوى كان سببها أكمل وأشد ، على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا وكما لا بحسب تفاوت الأسباب قوة وضعفا .

( ترك الأداة أو المشبه والفرق بين التشبيه والاستعارة )

قال : " واعلم أن ليس من الواجب فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه " عبر عن أداة التشبيه بالكلمة تنبيها على أنها قد تكون حرفا ، نحو كأن زيدا أسد ، وقد تكون فعلا نحو زيد يشبه الأسد ، وقد تكون اسما نحو زيد مثل الأسد ، وقد تكون دائرة بين الاسمية والحرفية ، نحو زيد كالأسد ،

قوله " عد " أى عد قولك " زيد أسد تشبيها " مثل التشبيه فى قولك " كأن زيدا أسد ، الا فى كونه " أى كون زيد أسد " أبلغ " اذ قد حكم فيه - نظرا الى الظاهر - بأنه هو هو ، وحكم ثمة بأنه يشبه الأسد ، وكما بينهما ؟

والمحذوف منه بشرائطه في قوة الافادة ، وانما الواجب في التشبيه اذا ترك المشبه أن لا يكون مضروبا عنه صفحا ، مثله اذا قلت : عندى أسد ، أو رأيت أسدا ، ونظرت

قوله " ولا ذكر المشبه لفظا " أى ذكر لفظيا ، وانما اعتبر هذا القيد ، لأن المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا ، ألا ين أن استقامة التركيب في " أسد " تتوقف على تقدير زيد ؟ - بخلاف الأداة المحذوفة في " زيد أسد - " فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب .

قوله " وأى أسد " معناه : كامل في الأسدية ، وهو عطف على " أسد " عطف الخاص على العام (١) ،

٣٩٩

قوله " كفى " جواب " اذا " وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوف حذفا مثل حذفه في قولك " أسد " والقصر - بكسر القاف وفتح الصاد - مصدر قصر فهو قصير ، " بشرائطه " أى بشرائط الحذف - أعنى قيام القرائن الحالية أو المقالية - موجبة كانت للحذف أو مجوزة - وقوله " في قوة الافادة " ظرف لكفى ، أى كفى ذلك الحذف الذى هو ذكر تقديرى في قوة افادة التشبيه على الوجه الأبلغ ، كما كان ذكر اللفظى مفيدا له كذلك ، وانما كفى ، لأن مسافة التفاوت في المشبه " بين الملفوظ والمحذوف " . ذلك الحذف تصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة لتخل بها ، والسر في ذلك أن منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة (٢) وهو مشترك بينهما ،

قوله " وانما الواجب " يعنى أن الواجب " في التشبيه " ليس هو أن يذكر المشبه ولا يترك ذكره أصلا ، بل الواجب فيه أنه " اذا ترك المشبه " لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية ، مثل الاعراض عنه في هذه الأمثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور ، فان ( مثل (٣) ) ما ذكر من هذه الأمثلة " لا يعد تشبيها " بل استعارة " وسيا تيك بيان حاله " .

(١) في الأصل : عطف العام على الخاص

(٢) تقول : وأدأته على الأمر ، اذا وافقته ، من الوفاق

(٣) ساقطة من " أ "



الى أسد ، فانه لا يعد تشبيها - وسيأتيك بيان حاله -

فان قلت : ما معنى الاعراض عنه بالكلية ؟

قلت : هو أن لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا - أيضا -  
وقد عرفت مثال المقدّر لتصحيح الكلام ، وأما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى  
تقديره لاتمام الكلام لفظا ، فهو الذى ذكر فى الكشف<sup>(١)</sup> " أنه مطوى على سمن  
الاستمارة ، كقوله تعالى ( وما يستوى البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا  
ملح أجاج<sup>(٢)</sup> ) اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستمارة ، بل أريد  
البحران حقيقة ، كما يشهد بذلك سياق الآية - أى قوله ( وتين الفلك فيه مواخر<sup>(٣)</sup> )  
عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة ، وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما ، فكأنه قيل :  
الاسلام بحر عذب والكفر بحر ملح أجاج ، فلفظ المشبه منوى فى الارادة غير مقدّر فى  
نظم الآية لكونه مغيّرا لنظمها ، وفى مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستمارة فيفترق  
بينهما : بأن اسم المشبه به فى الاستمارة يكون مستعملا فى معنى المشبه بحيث  
لو اتيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام ، الا أنه يغوت المبالغة الاستفادة - من  
الاستمارة ، وفى التشبيه يكون مستعملا فى معناه الحقيقى ، فلا يستقيم اقامة اسم  
المشبه مقامه قطعا<sup>(٤)</sup> ، ومذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا منويا - وان لم يكن مقدرا  
فى نظم الكلام - كما فى هذه الآية ، واذ قد تحققت ما صورناه اتضح عندك ما ادعينا  
، من أن التركيب فى طرفى التشبيه التمثيلى قد يكون بالفاظ مقدرة فى الكلام او منوية  
فيه ، فتذكر ،

قوله " قرينة المحذوف المبتدأ " أراد بقرينة نحو أسد ، وأى أسد ، وانما  
قال " غير جملة " اشارت الى أن الجملة لا تتحد بالمبتدأ ،

قوله " استدعى " أى إيقاعك " أسدا خبر الزيد أن يكون هو " أى زيد  
" اياه " أى الخبر الذى هو أسد كونا مثل كون زيد عين الخبر فى " زيد منطلق "   
يعنى فيما كان الخبر المفرد فيه صفة ،

قوله " فى أن الذى " ظرف بمعنى المائلة ، " والا " أى وان لم يكن هو  
اياهم " كان زيد أسد مجرد تعديد " بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما ،  
والمقدّر خلاقه ،

(١) انظر الكشف ج ١ ص ٦٠ ، ٦١ وج ٣ ص ٧٧

(٢) من الآية ١٢ سورة فاطر (٣) هذا : وانظر المطول ص ٣٦٠

وانما عد نحو زيد أسد وقرينه المحذوف المبتدأ تشبيها ، لأنك حين أرقعت أسدا - وهو مفرد غير جملة - خبرا لزيد استدعى أن يكون هو إياه مثله في زيد منطلق ، في أن الذي هو زيد بعينه منطلق ، والا كان زيد أسد مجرد تعديد نحو خيل فوس لا اسنادا ، لكن العقل يأبى أن يكون الذي هو انسان هو بعينه أسد ، فيلزم لامتناع جماع اسم الجنس وصفا للانسان حتى يصح اسناده الى المبتدأ - المصير الى التشبيه بحذف كلمته قصدا الى المبالغة ،  
واذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه عرفت أن فقد

قوله " فيلزم " يعني لابد في تصحيح معنى هذا الكلام من أحد أمرين : اما جعل اسم الجنس - الذي هو أسد - وصفا بمعنى شجاع ،

واما حمله على حذف أداة التشبيه ، والأول ممتنع ، فوجب المصير الى الثاني .

فان قلت : لا امتناع في أن يستعمل أسد بمعنى شجاع مجازا ؟

قلت : لا يشتبه عليك أنه اذا استعمل أسد في معنى شجاع كان مجازا مرسلًا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة الحالة فيه المسببة عنه <sup>(١)</sup> - لا استعارة - اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات الأسد ، واذا حمل أسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور - أيضا - تشبيه ، لكننا نعلم - قطعا - أن هناك قصدا الى تشبيه فسى الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا ، وأما تعلق الجارية في مثل قولهم : ( أسد على وفي الحروب نعمة <sup>(٢)</sup> ) فليس لأن اسم الجنس أخرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جرىء أو جبان على ما توهم <sup>(٣)</sup> ، بل لأنه لوحظ مع معناه الحقيقي - على سبيل التبع - ما هو لا زم له ومفهوم منه في الجملة ، وهذا القدر كاف للأعمال في الجار ،  
واذا قلت : رأيت زيدا أسدا أبوه جاز ، وكان أبوه مرفوعا بمعنى التشبيه - أي مشبها بأسد أبوه - ،

(١) أنظر : حاشية الشارح على المطول ص ٣٥٦

(٢) هذا صدر بيت من ( الكامل ) وتماه : ( فتخاء تنفر من صغير الصافر ) وقائله : عمران بن حطان في الحجاج عند ما لج في طلبه فكتب اليه بأبيات منها هذا البيت ، أنظر : الأغاني ح ١٦ ص ١٥٠ ، والبيان والتبيين ح ١ ص ٦٩ ، وعروس الأفراح ح ٣ ص ٢٩٧ ، والايضاح ح ٢ ص ٢١٣ .

(٣) هذا ما ذهب اليه سعد ، أنظر المطول ص ٣٥٩

كلمة التشبيه لا تؤثر الا في الظاهر ،

وعرفت أن نحو : رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسداً ، وهو أسد في صورة إنسان ،  
وإذا نظرت إليه لم تر الا أسداً ، وإن رأيته عرفت جبهة الأسد ، ولئن لقيته ليلقيني  
منه الأسد ،

قوله " وإذا عرفت أن وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه " وذلك لأنك لما عرفت أن المشبه مالم يكن متروكا بالكلية مضروبا عنه صفحا <sup>(١)</sup> لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة ، لأن الكلام - حينئذ - يشمر بالقصد الى اثبات المشابهة ، وذلك مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به - على ما يذكر هناك - عرفت به أن وجود طرفي التشبيه - سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا أو تقديريا أو منويا - يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه " أي الاستعارة ، وإذا عرفت هذا فقد " عرفت أن فقد كلمة <sup>(٢)</sup> التشبيه " مع وجود الطرفين " لا يؤثر " في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب " الظاهر " حيث يظن أن مثل زيد أسد ليس بتشبيه - بل استعارة - لخروجه عن الهيئة الأصلية للتشبيه " وعرفت " أيضا أن نحو هذه الأمثلة المشتمة على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه - دون الاستعارة - سواء حمل المشبه به هناك على المشبه <sup>(٣)</sup> أولا ،

فقوله " رأيت بفلان أسداً ، ولقيني منه أسداً " كلاهما من التجريد ، ومعناه : أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصفها <sup>(٤)</sup> فكانه قيل : في هذين المثالين بلغ فلان في الأسدية مرتبة صح معها .  
أن ينتزع منه أسد آخر ، وحينئذ يخفى تقدير أداة التشبيه ، وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك : لي من فلان صديق حميم <sup>(٥)</sup> ، أي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه أن يستخلص منه صديق آخر ،

(١) ضربت عنه صفحا ، أعرضت عنه وتركته (٢) أي ترك الأداة

(٣) وذلك في التشبيه المطلوب

(٤) أنظر : الايضاح ج ٢ ص ٣٦٣ ، والمطول ص ٤٣٢

(٥) الحميم : الماء الحار ، والمطرف في شدة الحر ، ومنه : حميمك ، أي قريبك الذي تهتم لأمره .

وان أردت أسدا فعليك بفلان ، وانما هو أسد وليس هو آدميا ، بل هو أسد ، كل ذلك تشبيهات لا فرق الا فى شأن المبالغة ،

وقوله " وهو أسد فى صورة انسان " من قبيل ما حمل فيه اسم المشبه به على المشبه ، الا أنه وصف بما لا يلائم المشبه كقولهم : هو بدريسكن الأرض وشمس لا تغيب ، ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير أداة التشبيه الا بتغيير صورته (١) ، كأن يقال : هو كالأسد الا أنه فى صورة الانسان ، وهو كالبدرا الا أنه يسكن الأرض ،

وقوله " واذا نظرت اليه لم ترا الا الأسد " قريب من هو أسد ، مع زيادة حصره فى الأسدية ، ولا بعد فى تقدير الأداة ، كأن يقال : لم ترا الا مثل أسد ،

وقوله " وان رأيته عرفت جبهة الأسد " (٢) يدل على لزوم الأسدية ، وتقدير الأداة بعيد ،

وفى قوله " ليلقنك منه الأسد " دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد ،

وقوله " فعليك بفلان " يدل على لزوم المشبه للمشبه به ، كأن الأسد منحصر فيه ،

وقوله " وليس هو آدميا بل هو أسد " يشارك قوله " انما هو أسد " فى افادة حصره فى الأسدية ، ويمتاز عنه بالتصریح بالمنفى ، وبأن المنفى فى " انما هو أسد " يحتمل أن يكون شيئا آخر غير الآدمى من الحيوانات التى توصف بالجرأة ،

وقوله " وكل ذلك تشبيهات " جملة اسمية وقعت خبرا لقوله " ان نحو رأييت بفلان أسد " الخ " قوله " لا فرق " أى بين هذه الأمثلة وبين قولك : هو كالأسد " الا فى شأن المبالغة " الا أنها (٣) أبلغ منه ، أو اراد أنه لا فرق بين هذه الأمثلة فى أنفسها الا أن يكون بعضها أبلغ من بعض ، وانما لم يندرج شئ منها فى الاستمارة لاقتضاءها كون المشبه به المذكور فى الكلام مستعملا فى غير معناه الحقيقى

(١) أنظر : أسرار البلاغة ص ٢٦٤ ٢٦٥

(٢) ومنه قول أربطة بن سهية :

ان تلقنى لا ترى غيرى بناظرة \* تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد  
(٣) فى " أ " فانها أبلغ

فـالـخـيـط الأبيـض والأخـيـط الأـسـود فـي قـولـه -عز وجل قائلـا - ( حـتى يـتـبين لـكم الخـيـط  
الأبيـض مـن الخـيـط الأـسـود ) يـحـد ان مـن بـاب التـشـبـيه حـيـث بـينا بـقـولـه ( مـن الفـجـر )  
ولـولا ذلـك لكانـا مـن بـاب الـاسـتـمـارة

وليس الأمر فى شىء من هذه الأمثلة كذلك ، فهى من باب التشبيه ، اذ لا واسطة  
بينه وبين الاستمارة عنده ، وان ذهب جماعة الى أن التجريد الواقع فى صورته  
التشبيه واسطة بينهما (١) ومن الناس من قال : ان نحو زيد أسد من قبيل الاستمارة  
لأنه أجرى فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه ، وهذا خلاف لفظى  
راجع الى تفسير الاستمارة والتشبيه بحسب الاصطلاح .

قال الشيخ عبد القاهر : " فان أبيت الا أن تطلق عليه اسم الاستمارة فان  
حسن دخول أداة التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك : زيد الأسد ، وهو شمر النهار ،  
وان حسن دخول بعضها دون بعضى هان الخطب فى اطلاقه ، كقولك : زيد أسد  
اذ لا يحسن أن يقال : زيد كأسد ، ومحسن أن يقال : كأن زيدا أسد ، وان لم  
يحسن دخول شىء منها الا بتغيير صورة الكلام - كما مر - كان اطلاقه أقرب (٢) "

قوله " فالخيط الأبيض " هذا تفريح على ما تقدم ، أى اذا كان وجود الطرفين  
مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيطان فى الآية معدودين من باب التشبيه  
، شبه أول ما يبدو من الفجر المحترض فى الأفق بالخيط الأبيض ، وشبه ما يمتد معه  
من ظلمة الليل بالخيط الأسود ،

قوله " من الفجر " (٤) " بيان للخيط الأبيض صريحا ومعلم منه بيان الخيط  
الأسود ضمنا ، كأنه قيل : من الفجر وما يمتد معه من غيش (٥) الليل ، ولولا بيانها  
لكانا من الاستمارة ، اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان .

(١) أنظر المطول ص ٣٤٦

(٢) القائل بذلك سعد الدين ، المطول ص ٣٥٩

(٣) نقل الشارح عبارة عبد القاهر بتصرف ، أنظر أسرار البلاغة ص ٢٦٤ وما بعده ها  
وكذا ص ٢٥٨ .

(٤) من الآية ١٨٧ سورة البقرة

(٥) هو البقية من الليل ، ويقال : ظلمة آخر الليل

والحاصل من مراتب التشبيه ثمان : احداها ذكر أركان الاربعة ، وهى المشبه  
والشبه به ، وكلمة التشبيه ووجه التشبيه ، كقولك : زيد كالأسد فى الشجاعة ، ولا  
قوة لهذه المرتبة ،

فان قلت : هلا ترك البيان واقتصر على الاستعارة التى هى ابلغ وأدخل فى  
الفصاحة ؟

قلت : لما فى هذه الاستعارة من نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى  
الحقيقى - وان كان مرجوحا جدا - فاذا احتيج الى زيادة بيان فى حكم هو من  
الأحكام التى يحتاج اليها كل أحد ، ألا يرى أن<sup>(١)</sup> ما نقل من اشتباه الحال مع البيان  
على عدى ابن حاتم ؟ فانه عمد الى عقالين - أبيض وأسود - وجعلهما تحت رأسه  
وكان يقوم بالليل وينظر اليهما ، وأخبر بذلك رسول الله - عليه السلام - فضحك  
وقال : " ان كان سادك لعريضا ، انما ذاك بياض النهار وسواد الليل " <sup>(٢)</sup> وقيل  
كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله ( من الفجر ) ،

( مراتب التشبيه : )

=====

قوله " والحاصل من مراتب التشبيه " ذكر فى صدر الأصل الأول أن التشبيه  
يستدعى طرفين ووجه شبه ، وأنه لا يصار اليه الا لغرض ، وأن حاله تتفاوت بين قرب  
وبعد ، وقبول ورد ، وحلم منه أن الطرفين والوجه أركان له لتوقفه عليها - دون  
الغرض - فان فائدة الشئ خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود ،

وكذا حال الشئ صفة له متأخرة عنه ، وقد نبه عن قريب على أن ليس من الواجب  
فى التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ، ويفهم منه أن أداة التشبيه من أركانه  
- أيضا - ويؤكد ذلك انه اذا عرف التشبيه يقال :

(١) هكذا فى جميع النسخ ، والأولى أن توضع الى مكانها .

(٢) هذا من حديث عدى بن حاتم أخرجه البيهقى فى كتاب الصيام ، السنن الكبرى :  
ج ٤ ص ٢١٥ ، وأخرجه مسلم عن حصين فى ج ٢ ص ٢٦٦ من صحيحه ، وانظر :  
صحيح البخارى ج ٩ ص ٩٤ ، وسنن أبى داود ج ٢ ص ٣٠٤ ، هذا : وما ذكره  
الشراح فى معنى الآية كله مأخوذ من الشافى بتصرف ، انظر ج ١ ص ٢١٥

وثانيتهما ترك المشبه ، كقولك : كالأسد في الشجاعة ، وهي كالأولى في عدم القوة ،  
وثالثتهما : ترك كلمة التشبيه ، كقولك : زيد أسد في الشجاعة ، وفيها نوع ثمة ،  
ورابعتها : ترك المشبه وكلمة التشبيه ، كقولك : أسد في الشجاعة ، في موضع الخبر  
عن زيد ، وهي كالثالثة في القوة ، وخامستها : ترك وجه التشبيه كقولك : زيد  
كالأسد ، وهي - أيضا - قوية لعموم وجه التشبيه ،

---

هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في شيء بالكاف ونحوه<sup>(١)</sup> ، وإذا صور بالمثال قيل :  
زيد كالأسد في الشجاعة ، فصارت أركانها أربعة ، ولما أشار إلى أن في حذف أداة  
التشبيه مبالغة أراد أن يذكر - ههنا - مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب  
أركانها الأربعة ذكرها وحذفها ، وبنى الكلام على أن ذكر المشبه به لازم قطعا ، وحينئذ  
أما أن يكون المشبه مذكورا أو محذورا ، وعلى التقديرين ، أما أن يذكر وجه الشبه  
أو يحذف ، فصارت الأقسام أربعة ، وعلى التقادير ، أما أن يذكر الأداة أو يحذف  
، صارت الأقسام ثمانية ،

والضابط في القوة والضعف : أن حذف الأداة يفيد قوة من حيث أنه جمل  
المشبه كأنه نفس المشبه به ، وأن حذف وجه الشبه يفيد قوة أخرى من حيث أنه يعم  
المشابهة بحسب الظاهر ، والمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين ،  
كالسابعة والثامنة - ، والمشتمل على حذف الأداة وحده ، فيه القوة الأولى - كالثالثة  
والرابعة - ، والمشتمل على حذف الوجه وحده ، فيه القوة الثانية - كالخامسة والسادسة  
، وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له أصلا - كالأولى والثانية - ، وقد  
أشار بقوله " وهي أيضا قوية " على أن القوة الحاصلة بحذف الأداة أكمل من القوة<sup>٤٠٣</sup>  
الحاصلة بحذف الوجه ، وإنما قال في متروك الأداة " منها نوع قوة " بزيادة لفظ  
" نوع " لأنه لم يصح هناك بحشية القوة ، فأشار إليها إجمالا بأنها نوع من القوة ،  
ومن قال : أنه زاد لفظ " نوع " إيماء إلى أن هذه القوة أقل من القوة الحاصلة

---

(١) نقل الشايع هذا التعريف عن سعد الدين ، ومع ذلك نراه في حاشيته على  
المطول ينقد سعد الدين في زيادته على تعريف الخليل قوله : بالكاف ونحوه ،  
أنه يقول : قد عرفت مما قررناه أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لإخراج نحو :  
قاتل زيد عمرا ، المدلول ص ٣١١

وسادستها : ترك المشبه ووجه التشبيه ، كقولك : كالأسد في موضع الخبر عن زيد ،  
وحكمها كحكم الخامسة ، وسابقتها : ترك كلمة التشبيه ووجه الشبه ، كقولك : زيد  
أسد ، وهى أقوى الكل ، وثامنتها : افراد المشبه به في الذكر ، كقولك : أسد في  
النبير عن زيد ، وهى كالسابعة ،

واعلم : أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد نظرا الى اشتراك الضدين فيه ،  
من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم ينزل منزله شبه التناسب بواسطة

---

بحذف الوجه فقد وهم (١) .

فان قيل : حذف المشبه به جائز ، كما في قولك : زيد في جواب قول النائل :  
من يشبه الأسد ؟ فانه تشبيه قداما ، اذ معناه : يشبه الأسد زيد ، فلا تنحصر  
المراتب في تلك الثمانية ؟

اجيب : بأنه ليس بتشبيه ، اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر ، بل قصد  
بيان الفاعل جوابا للسؤال ، وان سلم للكلام في تشبيهات البلغاء ، ولم يرد مثله  
فيها (٢) ،

قوله " واعلم أن الشبه " أى التشابه ، يقال : بينهما شبه ، أى تشابه  
ومتماثل .

ولم يرد بما ذكره أن يجعل التضاد - الذى هو كون الشئيين متنافيين بحيث  
لا يجتمعان - وجه شبه بينهما لا اشتراكهما فيه ، لأنه - على تقدير صحته - لا تليح  
فيه ولا تهكم ، بل أراد : أن الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز  
أن يجعل أحدهما عين الآخر بحسب الادعاء - فشبه أحد مومفيهما بالآخر قصدا  
الى " تليح " أى اتيان بشئ مليح ، أو الى " تهكم " أى استهزاء وسخرية مثالا

---

(١) يريد وأنه يقصد بمن وهم سعد الدين ، لأنه الذى قال بذلك في شرحه للمفتاح  
الورقة ٢٥٠ .

(٢) ما ذكره من السؤال والجواب مأخوذ من شرح سعد الدين للمفتاح مع تصرف  
يسير في العبارة ، انظر الورقة ٢٥٠ .



تطيع أو تهكم ، فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد ، وللبخيل : انه حاتم ثان ، والله المستعان ،

---

بجعل الجبن شجاعة ، " فيقال للجبان : ما أشبهه بالأسد " وجعل البخيل سماحة فيقال " للبخيل انه حاتم <sup>(١)</sup> ثان " وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم أو التمليح ، وقد <sup>(٢)</sup> يقصدان معا ،

فقوله " ثم ينزل منزلة شبه التناسب " اشارة الى جعل أحد المتضادين عيين الآخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفى المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل ، وما تقدمه توطئة لهذا التنزيل .

ومعنى قوله " انه حاتم ثان " انه واحد آخر مشارك للأول في الجود حتى كأنه مسمى بحاتم ، وتقدير أداة التشبيه فيعم ليس بمستحسن ، اذ لم يرد أنه كحاتم ثان ،

\*\*\*

---

(١) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي ، كان جوادا شجاعا شاعرا مظفرا ، ضرب به المثل في الجود ، فقيل : أجود من حاتم ، انظر أخباره في : مجمع الأشكال

ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) في " أ " بل قد يقصدان ،

الأصل الثاني من علم البيان في المجاز ، ويتضمن التعرض للحقيقة ، والكلام في ذلك مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها ، ولمعنى الوضع والواضح - مع المعلوم أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء نسبه اليهما يمنع ، فيلزم الاختصاص بأحد هما ضرورة الاختصاص ، لكونه أمرا ممكنا يستدعى في تحققه مؤثرا مخصصا .

### " الأصل الثاني من علم البيان في المجاز "

( وجه دلالات الكلم على مفهوماتها ، ومعنى الوضع )

قال : الأصل الثاني من علم البيان في المجاز ، ويتضمن التعرض للحقيقة " -  
أقول : يريد أن التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شب التقابل ، إذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له ، وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ، ولا شك أن تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له ، وأيضا : تحقق المجاز - وإن لم يتوقف على الحقيقة ، ولم يستلزمها أيضا - إلا أنه متوقف على المعنى الحقيقي تماما فناسب أن يذكر الحقيقة في أصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه أيضا .

قوله " والكلام في ذلك " أي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة " مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها " وذلك التعرض إنما هو بيان أن سبب دلالاتها ماذا ؟ هل هو الوضع أو ( دلالات ) ذوات الكلم ، ومفتقر الى تقديم التعرض " لمعنى الوضع " بتفسيره " وللواضح " بالإشارة الى أنه من هو ؟ وإن كانت على طريقة الترديد ، وإنما افتر الكلام في ذلك الى ما ذكره :

لما سيأتى من أخذه الوضع والدلالة في تعريف الحقيقة والمجاز من تقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما ، قوله " في تحققه " أي في ثبوته للفظ - لا في وجوده في نفسه - لأن الاختصاص ، أمرا اعتباري ، قوله " بحكم التقسيم " الى العقل الحاضر بلا شبهة ، وأما الذات " أي ذات اللفظ ، قوله " من يحكى عنه " أراد عباد بـسـن سليمان الضمير ، وأشار بلفظ " يحكى " الى أن اختياره للأول ليس بثابت يقينا -

وذلك المخصص - بحكم التقسيم - اما الذات أو غيرها ، وغيرها اما الله تعالى  
وتقدم - أو غيره ، ثم ان في السلف من يحكى عنه اختيار الأول ، وفيهم من اختار  
الثاني ، وفيهم من اختار الثالث ، وأطبق المتأخرون على فساد الرأي الأول ، ولحمري  
انه فاسد ، فان دلالة اللفظ على معنى لو كانت لذاته - كدلالته على الالفاظ ، وانك  
لتعلم أن ما بالذات لا يزول بالغير - لكان يمتنع نقله الى المجاز ، وكذا الى جملة  
علماء ، ولو كانت دلالة ذاتية لكان يجب امتناع أن لا تدلنا على معاني الهندية  
كلماتها وجوب امتناع أن لا تدل على الالفاظ ، لا متناع انفكاك الدليل عن المدلول  
ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين - كالناهل - للحطشان وللريان ، على  
ما سمعته من الأصحاب - لا معنى ، لما تقدم لى ان تذكرت - وكالجون : للأسود

لما سيذكره من احتمال التأويل - ، والأشعري<sup>(١)</sup> وكثير من المحققين اختاروا الثاني ،  
والبهشمية<sup>(٢)</sup> اختاروا الثالث ، قوله " لكان يمتنع نقله " أى لكان يمتنع نقل ذلك  
اللفظ عن معناه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المعنى أصلا ، سواء  
كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثانى - كما فى المجاز - أو بوضفه - كما فى العلم  
المنقول<sup>(٣)</sup> - لكننا نعلم - قطعا - أنه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم فى شىء من  
الألفاظ ، قوله " على معاني الهندية " أى اللغة الهندية ،  
لا يقال : لعل هناك شرطا فقد فى حقنا ، فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها ؟  
لأننا نقول : فحينئذ لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده ،  
كدلالته على الالفاظ .

قوله " لما تقدم لى " اشارة الى ما ذكره ، من أن الناهل اسم للريان واطلاقه على  
الحطشان من باب التفاضل ، قوله " لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه " لم يرد بذلك  
أنه يلزم - حينئذ - من قولك : هو جون أن يكون ذلك الشخص فى نفس الأمر متصفا

(١) هو أبو الحسن على بن اسماعيل ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، المنتسب الى أبى  
موسى الأشعري من أهل السنة ، رضى الله عنهما .

(٢) والحق عليهم اسم الجبائية - أيضا - وهم أصحاب محمد بن عبد الوهاب الجبائى  
وابنه أبى هاشم من معتزلة البصرة ، الملل والنحل ج ١ ص ١١٨ ، وانظر الاحكام  
للإمدى ج ١ ص ١٠٤ وما بعدها ، والمزهر فى علوم اللغة ص ٨ - ٢٤ ، ص ٣٨ - ٤٦

(٣) فى " ج " كما فى المجازى واما بوضعه له

والأبيض ، وكالقرء : لالحيف والظاهر وأمثالها ، لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه ،  
متى قلت : هو ناهل أو جهن ، ووجوه فساد ، أظهر من أن تخفى ، وأكثر من أن تحصي  
ماد أم محمولا على الظاهر ، ولكن الذى يدور فى غلدى أنه رمز ، وكأنه تنبيه على ما عليه  
أئمة على الاشتقاق والتصريف : أن للحروف فى أنفسها خواص بها تختلف ، كالجهر  
والهس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما ، وغير ذلك ، استدعية فى حق المحيط بها

بثبوت السواد وعدمه معا ، فإن لزومه باطل قطعا ، إذ لم يقل أحد بأن تحقق الألفاظ  
فى أنفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها ، كما أن تحقق اللفظ فى نفسه يستلزم  
تحقق اللفظ ، بل أراد أنه يلزم أن يفهم منه ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه معا ، لا متناع  
انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ حينئذ ، كما يمتنع أن ينفك عنه دلالة على وجود  
اللفظ . بمعنى فهمه منه . بخلاف ما إذا كانت دلالة على المعنيين المتنافيين بالوضع  
، لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ حينئذ ، وقد يقال : يمتنع دلالة اللفظ بذاته على  
معنيين متنافيين لا متناع مناسبة ذاته لهما معا ، وهذا . مع كونه غير قاطعى . أقرب مما  
ذكره المصنف ، لأن من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه إلى  
ملاحظتهما مع الجزم بأنهما ليسا مرادين للمتكلم معا فى مثل قوله : هو ناهل ، ولا شك  
أن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هى فهم المعنى منه . لا فهم  
كونه مرادا للمتكلم . فتدبره قوله " أن للحروف خواص " الظاهر أن القائل بهـ  
الخواص أئمة علم الاشتقاق ، والقائل بخواص الأوزان أئمة علم الصرف ، ولك أن تنسبهما  
معا إلى الكل ، والجهر : اشباع الاعتماد فى مخرج الحرف ومنع النفس أن يجرى معه ،  
والهس : ما يقابله ،

وتحقيق ذلك : أن النفس الخارج . الذى هو وظيفة حرف . أن تكيف كله بكيفية الصوت  
حتى يحصل صوت قوى ، كان الحرف مجهورا ، وإن بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف  
كان الحرف مهموسا ، والحروف المهموسة هى المجموعة فى قولك : متشخشك حفصة ، وما  
عداها مجهورة ، هذا هو المشهور (١) ، واختار المصنف أن المجهورة هى الحروف  
المجموعة فى قولنا : قدك أترجم ونطائب ، وأن ما عداها مهموسة ، والشدة هى : أن  
ينحصر صوت الحرف فى مخرجه انحصارا تاما فلا يجرى . كما فى حروف : أجذك قدابت  
ـ والرخاوة : أن يجرى الصوت جريانا تاما ، والتوسط بينهما : أن لا يتم الانحصار

(١) انظر الصحاح : ج ٢ ص ٦١٩ ، ج ٢ ص ١٨٨

علما أن لا يسوى بينهما ، وإذا أخذ في تعيين شئ منها لمعنى أن لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة ، مثل ما ترى في الفصم - بالقاف - الذى هو حرف رخو - لكسر الشئ - من غير أن يبين ، والفصم - بالقاف الذى هو حرف شديد - لكسر الشئ - حتى يبين ، وفي الثلم - بالميم الذى هو حرف خفيف ما بينى - للخلل فى

ولا الجرى - كما فى حروف : لم يرفعونا - قوله " وغير ذلك " يريد به الاستعلاء والانخفاض ، والاطباق والانفتاح ، والقلقلة ، وغيرها من الصفات المذكورة للحروف فى مباحثها ، و " مستدعية " صفة خواص ، وضمير " بينها - ومنها " للحروف والمعنى ، وقوله " أن لا يهمل التناسب " دال على ما هو عامل فى " اذا أخذ " و " مثل ما ترى " صفة " قضاء " و " ما بينى " منسوب الى ما بين - أى بين الشدة والرخاوة - قوله " وان للتركيب " عطف على " أن للحروف " وتحريك العين من " الفصلان والفعل " يناسبه أن يكون معناه ما فيه حركة " كالنزوان " وهو ضرب الفحل ، و " الحديد " أى الحمار الذى يحيد - أى يميل - عن ظله انشاطه ، وقوة الضم فى " فعل " تناسب أن يوضع لأفعال الدارجة اللازمة ، ولهذا لم يغير العين فى مضارع لأن أفعال الدابحة ثابتة ، والتشديد فى فعل يناسب التكبر فى معناه ، وقوله " وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم فى اختصاصها بالمعاني " لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى فى بعض الكلمات - كما ذكره - وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات ، وقوله " والحق بعد " أى الحق بعد ما أشرنا إليه من أن لأنفس الكلم - باعتبار خواص حروفها وأوزانها - نوع تأثير فى اختصاصها بالمعاني أحد المذهبين الأخيرين - لا المذهب الأول - لأن ذلك النوع من التأثير ليس كافيا فى الاختصاص المقتضى للدلالة ، بل هو - كما صرح به - باعث على تعيين بعض الألفاظ بأزواج من المعاني دون بعض ، وترديد الحق بين المذهبين الأخيرين ميل منه الى التوقف لتعارض الأدلة من الجانبين - كما بين فى موضعه - والتوقيف من الله ، أما بخلق علم ضرورى بأن هذه الألفاظ وضعت بأزواج تلك المعاني ، وأما بالوحى الى واحد أو جماعة ، وأما بالآلهام على أحد الوجهين ، ولما كان الآلهام (١) أقرب ٤٠٦ هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف ، كأنه تفسير له ، وصح بالوضع فى المذهب

(١) الآلهام : ما يلقى فى الروح ، يقال : ألهمه الله ما لم يستلهم الله الصبر ،

الجدار ، والثلج - بالهاء الذى هو حرف شديد - للخلل فى العرض ، وفى الزفير - بالفاء - لصوت الحمار ، والزفير - بالهمز ، الذى هو شديد - لصوت الأسد ، وما شاكل ذلك ،

وان للتركيب - كالفعلان والفعل - بتحريك الحين منهما - مثل : النزوان والحيدى ، وفعل مثل : شرف ، وغير ذلك - خواص ، أيضا ، فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف ، وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم فى اختصاصها بالمعاني هذا : والحق بعد اما التوقيف والالهام ، قولاً بأن المنصص هو تعالى ، واما الوضع والاصطلاح ، قولاً باسناد التخصيص الى العقلاء ، والمرجع بالآخرة فيهما أمر واحد وهو الوضع ، لكن الواضع

الثانى ليحطف عليه الاصطلاح ويشير الى أنه لا يتأتى من واحد - بل لا بد فيه من توافق بين جماعة - وام يصح - ههنا - بطريق الاعلام لظهور أنه التردد والقرائن - كما فى الأمثال - ، بل صرح به فى المذهب الأول لنوع خفاء فيه (١) ، و " قولاً " فى الموضعين منصوب على أنه مصدر مؤكد لنفسه ، قوله " والوضع عبارة " أراد به - الوضع المتعلق بالكلم لأن الكلام فى هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الأربع ، واختار " اللفظة " على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات عنده ، وقال " معنى " بالتنكير - أى أى معنى كان - و " تعيين اللفظة بازاء " معنى (٢) بنفسها " قد يكون على وجه جزئى - كتعيين لفظة الضرب بازاء معناها - ومسمى وضعاً شخصياً ، وقد يكون على وجه كلى كأوضاع المشتقات ، مثل : اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب ، وفعل الأمر ، والفعل المبني للمفعول ، الى غير ذلك مما يتعلق بالهيئات ، فانها ليست موضوعة بخصوصياتها - بل بقواعد كلية - كأن يقال - مثلاً - اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ، ومسمى هذا وضعاً نوعياً ، وليس فى المجاز وضع بالتفسير المذكور - لا شخصى ولا نوعى - ان لا بد فى تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة ، اما شخصية وهو ظاهر ، أو كلية ، كلما فى اعتبار واضح اللغة أنواع العلاقات المجازية ، فانه لم يكف باعتبارها وحدها ، بل اعتبر معها أن يكون هناك قرينة ما دالة على المعنى المراد ، ومن قال فى المجاز وضع ثان لم يعتبر فى تعريف الوضع قيد " بنفسها " فوجب عنده ان يكون اعتبار الواضح للعلاقات وضعاً نوعياً - لكنه

(١) راجع المذاهب فى وضع الألفاظ فى : المزهر فى علوم اللغة ص ٣٨-٤٦ ، والاحكام

للأمدى ج ١ ص ١٠٤ وما بعدها .

(٢) فى " ج " المعنى

أما الله عز وجل — وأما غيره — والوضع عبارة عن تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها ، وقولى بنفسها احتراز عن المجاز اذا عينته بازاء ما أردته بشرئفة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً ، واذا عرفت أن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع ، وأن الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ، وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير متممة ، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوباً بها نفسها تارة معناها الذى هى موضوعة له ، ومطلوباً بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة ، وببنى كون الكلمة حقيقة ومجازاً على ذا ، فالحقيقة : هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من غير تأويل فى الوضع

متفرع على وضع سابق — فيكون وضعاً ثانياً ، قوله " اذا عينته بازاء ما أردته " أى ما أردته من المعانى — أى معنى كان — لكن يجب أن يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتمدة فى اللغة قوله " وأن الوضع تعيين الكلمة " أبدال هنا اللفظة " بالكلمة " اشارة الى أن اللفظة — بما ذكره من التعيين — صارت كلمة ، مع أن المذكور فى تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة — دون اللفظة — وما شرع فيه الآن تمهيد للشرح فى تحريفاتهما قوله " غير متممة " وذلك لجواز أن يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الأول الى المعنى الثانى — كما نهبت عليه فى صدر فصل علم البيان — قوله : " على ذا " أى على ما ذكره من أن الكلمة المستعملة يطلب بها " تارة معناها " فتكون حقيقة " وأخرى : معنى معناها " فيكون مجازاً ، وانما لم يذكر الكناية لدخولها فى الحقيقة — كما سيصح به — حيث يبين خلاصة أصلى . ٧ المجاز والكناية ، وببنى دخولها فى الحقيقة ، أن يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه فى الحقيقة أعم من أن تكون وحدها كما فى التصريح — أو مع ارادة معنى المعنى — كما فى الكناية — وأما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهى فى المجاز وحده .

( الحقيقة وأقسامها : ) ( ١ )

قال : " فالحقيقة " وقد سبق توجيه التعرض لها فى أصل المجاز وتقدمها عليه ، والتأويل فى الوضع هو أن لا يكون وضعاً حقيقياً — بل ادعائياً — اذ لا بد — حينئذ أن يكون مبنياً على تأويل ، وذلك — أعنى الوضع التأويلى — انما يوجد فى الاستعارة ،

كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص - فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق \* ولا تأويل فيه \* وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة \* ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين \* ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازاً لأنها \* لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل كما

بأن يستعار المعنى الموضوع له لغيره بطريق الادعاء مبالغة \* ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملاً فيما وضع له ادعاء - لا تحقيقاً - وسيرد عليك في مباحث الاستعارة (١) تحقيق التأويل الذي هو معنى ذلك الادعاء وأنه لا يقتضى كون المستعار مجازاً عقلياً وحقيقة لغوية \* بل هو مجاز لغوي \* ثم إن الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما لا حاجة إليه في ساحة الحد \* لأن لفظ الوضع وما يشتق منه إذا أطلق تبادر النهم إلى ما هو بالتحقيق - دون التأويل - ولكنه أراد دفع الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة : هل هو مجاز لغوي ؟ أو حقيقة لغوية ؟ ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الناعل - بقيد تقديم الفعل عليه - عن المبتدأ في زيد قام \* وعن الحال في حد النعت بقيد الاطلاق \* وقوله " على أصح القولين " لا يجوز أن يتعلق بقوله " تعد " لأن أصح القولين هو أن الاستعارة مجاز لغوي - لا مجاز عقلي - هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء \* فكيف يصح أن تعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الأصح ؟ بل هو متعلق بقوله " ليحترز " أي أننا احتراز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الأصح \* الذي هو أنه مجاز لغوي \* وأما على القول الآخر \* وهو أنه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز " له (٢) " عنهما \* ولكن الأنسب حينئذ - أن يقدم قوله " على أصح القولين " على قوله " ففي الاستعارة " لئلا يقع فاصلاً بين " تعد " وما عطف عليه (٣) - أعني ولا نسميها - \*

واعترض على هذا الحد : بأنه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب - كما هو المشهور في الكتب - ينتقض بلفظ الصلاة - مثلاً - إذا استعمله اللغوي في الأركان المخصوصة لاشتغالها - حينئذ - على الدعاء \* فإنه مجاز قطعاً مع دخوله في الحد (٤) ؟

(١) في " أ " في باب (٢) ساقطة من الأصل

(٢) ما ذكره الشايع هنا ملخص ما أورده سعد الدين من توجيه لعبارة السكاكي انظر المطول ص ٣٨٦ ٣٨٧

(٤) وصاحب هذا الاعتراض هو الخطيب القزويني \* أنظر الايضاح ج ٢ ص ٣١٢



ستحيط بجميع ذلك علما في موضعه ان شاء الله تعالى ، ولك أن تقول : الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة - كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص  
أو القرء في أن لا يتجاوز الطهر والحيف غير مجموع بينهما ، فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين .

ودفع : بأن الحثية مرادة ، أي المستعملة فيما هي موضوعة من حيث أنها موضوعة له ، وما ذكرتم من المثال ليس كذلك (١) ، ومن أورد قيد اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة ، أراد به مزيد التوضيح أو توهم أن الحثية لا تعتبر في الحدود .  
قوله " ولك أن تقول " وضع في هذا الحد قوله " ما تدل عليها بنفسها " موضع ما هي موضوعة له " في الحد السابق ، بناء على أن الوضع - أعني تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها - يستلزم دلالتها بنفسها عليه ، بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة بما للوضع مدخل فيها ، ووضع أيضا - في هذا الحد قوله " دلالة ظاهرة " موضع قوله " من غير تأويل في الوضع " في الحد السابق ، فاحترزه - أيضا - عن الاستدارة ، ونورد عليه : أن الاستدارة - وان فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له ، بناء على أن الوضع أعم من التحقيق والتأويل - ليست مستعملة فيما تدل عليه بنفسها ، واحتياجها في الدلالة على ما أريد بها الى القرينة ، كما سيأتى في بحث الاستدارة ؟ وجوابه : أنه يدعى أن من جعلها مستعملة ( فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة (٢) فيما دلت عليه بنفسها ، بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه ، فيكون قرينة الاستدارة عنده قرينة المشترك بطريق الادعاء في أنها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد - ولكن يتجه - حينئذ - أن يكون دلالة المشترك المأخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاملة بنفسها اللفظ - كما في الاستدارة - فيخرج المشترك عن حد أيضا ؟ ويمكن أن يدفع : بأن ذلك في الاستدارة ادعائى وفي المشترك تحقيقى ، فلا يلزم من عدم الظهور في الاستدارة عدم الظهور في المشترك .

قوله " أو القرء " دخول المشترك في الحد الأول للحقيقة ظاهر - بخلاف دخوله في الحد الثاني - فلذلك تعرض لبيان ، فزعم بعضهم : أن معنى قوله " أو القرء "

(١) هذا ملخص ما رد به سعد الدين على ما اعترض به الخطيب على السكاكي ، المداول

(٢) ما بين القوسين ساقط من " أ " و " ج "

الى قوله " منتسبا الى الوضعين " هو أن القرء - مثلا - لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا أن يكون موضوعا للقدر المشترك - أعني مفهوم الأحد الدائر بينهما - وذلك لأن تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ للأحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث أنه مجموع - فانه غير لازم ، فإذا استعمل لفظ " القرء " مطلقا - أي غير مقيد بالنسبة الى أحد وضعيه - كان مستعملا في الأحد المطلق الدائرين معنييه ، فان الأحد المطلق معناه : " الذي يدل عليه بنفسه ماسدا م منتسبا الى الوضعين " ، فقوله " في أن لا يتجاوز " اما بتأويل مصدر بمعنى الفاعل ، أي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز - وهو الأحد الدائر ، واما بتقدير مضاف - أي وكاستعماله في ذي أن لا يتجاوز ، وهذا كما ترى - مردود جدا (١) - أما أولا : فبأن الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الأحد المطلق المشترك بينهما وهو ما لا سترة به ، ولوضع ذلك لا متنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ، ولو جب اذا أطلق لفظ " القرء " أن يتردد بين معان ثلاثة - أعني ذلك المفهوم الكلي وفرديه -

وأما ثانيا : فبأننا نعلم - قطعا - أنه اذا أطلق لفظ القرء فقد أريد به أحد معنييه بعينه - إلا أنا لا نعلمه - فكيف يقال أن المقصود به ذلك المفهوم الكلي وأن اللفظ مستعمل فيه ؟ (٢)

وأما ثالثا : فبأن الحكم بكونه موضوعا للتدراك المشترك يستلزم كونه موافقا بالقياس الى معنييه - مع كونه مشتركا بينهما - وذلك مما لم يقل به أحد ، ولا يرضى بالتزامه من له أدنى معرفة باللغة .

فالصواب أن يقال : أراد أن القرء اذا لم يخصر بأحد وضعيه تبادر منه الى الذهن أن المراد : اما بعينه ، واما ذاك بعينه ، وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه ، فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه ، لما عرفت من أن الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ، لا شك أن هذين المعنيين متساويان في التبادر اجمالا

(١) هذا رد لكلام سعد الدين ، أنظر : المطول وحاشية الشارح عليه ص ٣٥٠ ،

والايضاح ح ٢ ص ٢٦٢ .

(٢) في " أ " متواطفا

(٣) في " أ " يستعمل

أما إذا خصصته بواحد أما : صريحا - مثل أن نقول : القرء بمعنى الطهر - وأما استلزاما - مثل أن نقول : القرء لا بمعنى الحيض - فإنه حينئذ ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضح عينه بأزائه بنفسه ، وأنه لمظنة فضل تأمل منك فاحتط . وتولى : دلالة ظاهرة احتراز عن الاستمارة ، وستعرف وجه الاحتراز في باب الاستمارة ، ولك أن تقول : الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها

وأن اللفظ لا يتجاوزهما إلى معنى ثالث فيكون دلالة على ذلك المعين المراد ظاهرة ، لأنها ليست مرجوحة بالقياس إلى الدلالة على المعين الآخر ، مع كونها راجحة بالقياس إلى دلالة المشترك على معانيه المجازية ، فقوله " في أن لا يتجاوز " لم يرد به أن اللفظ مستعمل في عدم التجاوز ، بل أراد أنه في ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما ، فكانه مستعمل في عدم التجاوز ، وأشار بقوله " غير مجموع بينهما " إلى أن المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه ، أما مطلقا - كما ذهب إليه الجمهور - وأما على الخصوص - أعني إذا كانت المعاني متضادة - كما في لفظ القرء ونظائره ، قوله " أما إذا خصصته بواحد " التخصيص في قوله " القرء بمعنى الطهر " ظاهر ، وأما في قوله " القرء لا بمعنى الحيض " فلأنه لا ثالث للمعنيين فنفي الحيض تعيين (١) للطهر " كما كان الواضح عينه بأزائه بنفسه " يعني أن تعيين لفظ الطهر بأزاء القرء بنفسه يقتضى أن يكون هو دالا عليه بنفسه ، إذ لا معنى لذلك التعيين إلا جملة بحيث يدل عليه بنفسه ، وإنما احتج إلى المخصص لدفع المزاحم ، فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة - لا لتحصيلها - وفي المجاز لتحصيل الدلالة ، فهي كجزء من مقتضى الدلالة ههنا - أي في المجاز - وللاشارة إلى هذه التدقيقات التي أوضحناها قال : " وأنه " أي ما ذكره من حال المشترك مخصصا بأحد وضعيه وغير منصوص " لمظنة فضل تأمل منك فاحتط . " أي استعمل الاحتياط في التأمل ، قوله " المستعملة في معناها بالتحقيق " خرج بقوله " في معناها " ما عدا الاستمارة من المجازات ، لأن المتبادر من لفظ المعنى إذا أطلق هو ما وضع اللفظ بأزائه ، وخرج بقيد " التحقيق " الاستمارة ، فإنها مستعملة فيما هو معناها بالتأويل ، والكنائية داخلية في الحدود الثلاثة للحقيقة - كما نهبناك عليه - ولا بد في الحدين الأخيرين - أيضا - من اعتبار قيد الحيثية أو التصريح باصطلاح التخاطب ، وقوله " وهذا المأخذ "

(١) في " أ " تعيين لفظ القرء بأزاء الطهر .

بالتحقيق ، والحققة تنقسم عند العلماء الى : لنوعية وشرعية وعرفية ، والسبب فى انقسامها هذا هو ما عرفت ، أن اللفظة تمتنع أن تدل على معنى من غير وضع ، فمتى رأيتها دالة لم تشك فى أن لها وضعاً وأن لوضعها صاحباً - فالحققة - لدالتها على المعنى - تستدعى صاحب وضع قداماً ، فمتى تحين عندك نسبت الحقيقة اليه فقلت لنوعية أن كان صاحب وضعها واضع اللغة ، وثبتت شرعية أن كان صاحب وضعها الشارع ، ومتى لم يتعين قلت عرفية ، وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة الى

يريد به ما ذكره من أنه " متى تحين عندك " صاحب الوضع " نسبت الحقيقة اليه " يعرفك " أى يجعلك عارفاً بإمكان " انقسام الحقيقة الى أكثر " من تلك الثلاثة ، وذلك بأن يتعين - مثلاً - أن الوضع من الناحية ، أو المتكلمين فيقال : حقيقة نحوية أو كلامية ، وقد يسمى أمثال هذه اصطلاحية ، وعرفية خاصة .  
( المجاز وأقسامه : )

توله " وأما المجاز " ذكر ههنا كلمة " أما " اهتماماً بشأن المجاز لكونه مقصوداً أصلياً ، وأورد له حدوداً ثلاثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها ، وتوله " بالتحقيق " متعلق " بموضوعة " أى هى مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى (١) ، فيتناول الاستحارة المستعملة فى الموضوع له الأولى ، ولما لم يكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت فى حد الحقيقة - إذ لا معنى للاستعمال فى غير الموضوع له من حيث أنه مغاير له - احتاج الى ذكر قيد آخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخاب فى المشهور ، فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فى غيرا " بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة " حتى إذا كان نوع حقيقتها لنوعاً وجب أن يكون تلك الكلمة مستعملة فى معنى مغاير لما وضعت له فى اللغة - مطلقاً - وجاز - حينئذ - أن يكون ذلك المعنى المغاير غيراً منها فى الشرعى أو العرفى ، مثل أن يستعمل صاحب اللغة لنظ الصلاة فى الأركان المنصوصة ، ولفظ الفرائض (٢) فى قضاء الحاجة ، فانهم ما مجازان داخلان فى الحد ، وانما قلنا : مطلقاً احترازاً عن المشترك المستعمل فى بعض معانيه الحقيقية ، فإنه يستعمل (٣) فيما يتغاير الموضوع له معينا - لا مطلقاً -

(١) فى " أ " التحقيق  
(٢) أصله : المطمئن الواضح من الأرض  
(٣) فى " أ " مستعمل

أكثر ما هي منقسمة غير ممتنع في نفس الأمر ،  
وأما المجاز : فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في  
الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقول  
بالتحقيق احتراز أن لا تخرج الاستمارة التي هي من باب المجاز نظرا الى دعوى  
استعمالها فيما هي موضوعة له ، وقول : استعمالا في الغير بالنسبة الى نسوع  
حقيقتها ، احتراز عما اذا اتفق كونها مستعملة فيما تكون موضوعة له - لا بالنسبة الى  
نوع حقيقتها - كما اذا استعمل صاحب اللثة لفظ الدناط مجازا فيما يفضل عن  
الانسان من منهضم متناولاته ، أو كما اذا استعار صاحب الحقيقة الشرعية الصلاة

وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب أن تكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها  
الشرعي مطلقا - مع جواز كونه عين معناها اللغوي - مثل أن يستعمل الشارع لفظ  
الصلاة في الدعاء ، وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا ، والباء في قوله -  
" بالنسبة " متعلق بالغير ، وكأنه (١) أعاد لفظ " الغير " ليظهر تعلق الجار به  
، وأما ذكر " استعمالا " فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخلة على " الغير "  
قوله " احتراز أن لا تخرج " اما محمول على حذف اللام - دون عن - أي احتراز  
لئلا يخرج ، واما محمول على زيادة كلمة لا ، كما في " لئلا يعلم (٢) أي احتراز عن  
أن يخرج ، وقوله " نظرا " تحليل " لا احتراز " ولا بد في قوله " احتراز عما اذا  
اتفق " من تقدير مضاف - أي عن خروج ما اذا اتفق - ، وقوله " لا بالنسبة " محذوف  
على محذوف ، أي فيما يكون موضوعة له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها - " لا بالنسبة  
الى نوع حقيقتها " - وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق  
المجاز بناء على أنه في العرف مخصص بالفوس والبغل ، وقوله " فتقع " أي الكناية  
" مستعملة في غير ما هي موضوعة له " وذلك لأنها ليست موضوعة للمكنى عنه - بل  
للمكنى به - وهي - " - في المكنى عنه لأنه المقصود الأصلي من الكناية - لا المعنى  
الموضوع له - أعني المكنى به فانه مراد على أنه وسيلة الى ذلك المقصود الأصلي ،  
وههنا بحث : وهو أن الموضوع له اذا لم يكن مقصودا أصليا في الكناية لم يكن  
مستعملة فيه - كما سيصبح به - فلا تندرج الكناية في حدود الحقيقة أصلا ، ويكون

(١) في " أ " فكانه (٢) في الأصل : أن يخرج وثيقة النسخ  
على ما أثبتته

(٣) من الآية ٢٩ سورة الحديد ، وفي الكشاف : أن معناها ليحلم ، ولا مزيدة حـ  
ص ٣٨٥

للدعاء ، وأصاحب العرف الدابة للحمار ، والمراد بنوع حقيقتها اللغوية - أن كانت أياها - أو الشرعية أو الحرفية أية كانت ، وقولى : مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع ، احتراز عن الكناية ، فإن الكناية - كما ستعرف - تستعمل فيراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة فى غير ما هى موضوعة له ، مع أنا لا نسميها مجازا لعرائها عن هذا القيد ، ولك أن تقول : المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استحالة فى النير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن

تقييده - فيما سيأتى - للحقيقة بالتى ليست بكناية لغوا ؟  
ويمكن أن يجاب عنه : بأنه صريح فى آخر بحث الكناية " بأن اللفظ اذا استعمل فاما أن يراد به معنى وحده ، وهو الحقيقة - أى التى ليست بكناية - أو يراد بمعنى معنى وحده ، وهو المجاز ، أو يراد به معنى وغير معنى معا وهو الكناية ، وعلى هذا يقال : الكناية مستعملة فى مجموع المعنيين وذلك ظاهر ، ويقال أيضا : انها مستعملة فى كل واحد منهما لكونه داخلا فى الغرض الأسمى ، ولا استحالة فى كون أحد جزئى الغرض الأسمى وسيلة الى الجزء الآخر ، فبهذا الاعتبار يدخل الكناية فى حد الحقيقة ، ويحسن تقييد الحقيقة بالتى ليست بكناية ، هذا : وأنت تعلم أنه قد لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له أصلا كما فى قولك لمن لانجاد له أنه طویل النجاد ، قصدا الى طول قامته (١) .

وأما ما يقال : من أنه لا بد فى الكناية من أن يقصد تصوير المعنى الأسمى فى ذهن السامع لينتقل منه الى المكنى عنه ، فيكون الموضوع له مقصودا فى الكناية من حيث التصوير - دون التصديق - فليس بشئ ، إذ لا بد فى المجاز أيضا من تصور المعنى الحقيقى ليفهم المعنى المجازى المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير فى الكناية دون المجاز تحكم ، فالأولى : أن يقتصر على الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته فى الكناية - بخلاف المجاز - فإن هذه القرينة واجبة فيه ، وحينئذ يجمل الكناية قسما ثالثا على حدة .  
قوله " فى معنى معناه بالتحقيق " (٢) هذا الظرف - أعنى قوله بالتحقيق - متعلق

(١) انظر : المطول ص ٤٠٢

(٢) راجع تعريفات المجاز ومناقشتها فى : الطراز ج ١ ص ٦٤-٦٨

ارادة ما تدل عليه بنفسها في ذلك النوع ، ولك أن تقول : المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع ، واعلم أنا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه أو في غير ما تدل عليه ، حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه ، ومن حق الكلمة في الحقيقة التي ليست بكناية أن تستغني في الدلالة

" بمعناها " حال منه ، والحامل فيها معنوى ، كأنه قيل : المستعملة فيما يناسب معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته : أن لا يخرج الاستعارة عن الحد ، فإنها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتأويل ، قوله استعمالا في ذلك " أى في معنى معناها ، والجار - أعنى " بالنسبة - متعلق المغايرة الاستفادة من " معنى معناها " وقوله " في ذلك النوع " متعلق بمعناها " أى ما يكون معناها في ذلك النوع ، واعتراض على حدود المجاز : بأنه يجب أن يزداد فيها قيد يخرج الغلط ، كقولك : خذ هذا القوس مشيرا الى كتاب في يدك ، وذلك القيد مثل قولهم : لعلاقة بينهما ، وقولهم على وجه يصح (١) ، ؟

وأجيب (٢) : بأن عبارة الحدود مشعرة بأن ذكر الكلمة عن قصد ، ولا قصد في ذكر الغلط ، وهو غلط ، إذ ليس المراد به ما يكون سهوا من اللسان ، بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد ،

قال : " واعلم " أراد به تحقيق قيد الاستعمال المأخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق ، لأن مستبطلات التراكيب ليست مما استعمل فيها الألفاظ ، وأما كون هذا التحقيق منافيا لأدراج الكناية في حد الحقيقة فقد أشرنا اليه وإلى ماله وما عليه ، وقوله " ومن حق الكلمة في الحقيقة " بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة ، وقيد ها بغير الكناية ، لأن الكناية تفتقر في دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في دلالتها على معناها الأصلي ، والباء في " بنفسها " متعلق " بأن تستغني " وقوله " لتعيينها " تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها ، فان تعين (٣) الكلمة بنفسها لمعنى بحكم الوضع يقتضى ذلك الاستغناء ، وقوله

(١) الممتز على تعريفات السكاكي ، والخطيب القزويني ، أنظر الايضاح ح ٢ ص ٢٦٨٠ ٣١٢

(٢) هذا مارد به سعد الدين على ما اعترض به الخطيب ، ولم يعجب الشارح ، المطول ص ٣٨٩

(٣) في " أ " تعيين



علمى المراد منها بنفسها عن الغير لتحمينها له بجهة الوضع . وأما ما يظن  
بالمشترك من الاحتياج الى القرينة فى دلالة على ما هو معناه فقد عرفت أن منشأ  
هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين وضعين ، وحق الكلمة فى المجاز  
أن لا تستغنى عن الغير فى الدلالة على ما يراد منها لتحمينها له ذلك التفسير ،  
وسميت الحقيقة حقيقة لمكان التناسب ، وهو أن الحقيقة إما فصيل بمعنى مفعول ، من  
حققت الشئ ، أحقه ، إذا أثبت ، فمعناها الحثيث ، والكلمة متى استعملت فيما كانت  
موضوعة له دالة عليه بنفسها كانت مثبتة فى موضعها الأصلى ، وأما فصيل بمعنى فاعل

وأما ما يظن بالمشترك " يعنى قد يظن أن المشترك - مع كونه حقيقة غير كناية -  
محتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بأن الحقيقة غير التناية على الإطلاق مستغنية بنفسها  
عن الغير ، وذلك الظن فاسد ، فإن المشترك إذا دار بين وضعيه تبادر منه الفهم  
الى الموضوع له - وإن لم يعلمه بعينه - لكن لما لم يذهب <sup>(١)</sup> الى غير الموضوع له  
كان فى دلالة على الموضوع له إجمالاً مستغنياً عن القرينة ، وإذا خصص بأحد وضعيه  
انتصب دليل لا بد من نفسه على معين ، وذلك التخصيص يدفع المضاربة - لا لتحصيل  
الدلالة واقتضاءها - كما مر - وقوله " وحق الكلمة فى المجاز " بالغ فى احتياج  
المجاز الى القرينة حيث قال : " وحق المجاز " بترك لفظة من ، وكأن <sup>(٢)</sup> حقه منحصراً  
فى عدم الاستغناء عن القرينة ، وقوله " ليحتملها " - على صيغة المضارع - تدل على  
لعدم الاستغناء ، أى ليحتمل ذلك الغير الكلمة لما يراد منها ،  
قوله " وسميت الحقيقة حقيقة " أراد بيان المناسبة بين المعنى " الاصطلاحى  
والمعنى اللغوى . قوله " لمكان التناسب " أى لوجوده ، على أن المكان مفعول بمعنى  
الكون - أى الثبوت والوجود - وجاز أن يكون لفظ المكان مقحماً لأجل التغميم ، أى  
لمنزلة التناسب ، قوله " إذا وجب " أى ثبت ، ولهذا فسر " الواجب " بالثابت  
لأن <sup>(٣)</sup> يتوهم منه - أى اللازم عقلاً أو شريعاً . قوله " واجب لها ذلك " أى ثبوتها فى  
موضعها ، وقد أكد به قوله " ثابتة فى موضعها الأصلى " رعاية لما تقدم من قوله  
" فمعناها الواجب " قوله " فهو عندى للتأنيث فى الوجهين " أما على الوجه الثانى  
، وهو كونها " فعلاً بمعنى فاعل " فظاهر ، لأنها فى الأصل صفة للكلمة فلا بد من  
التأنيث ، وأما على الوجه الأول ، وهو كونها " فعلاً بمعنى مفعول " فيحتاج الى

(١) فى " ج " لكن لما يذهب

(٢) فى " أ " كيلاً



« من حق الشئ » يحق « اذا وجب » فمعناها الواجب « وهو الثابت » والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له ثابتة في موضعها الأصلي واجب لها ذلك « وأما التاء فهو عندى للتأنيث في الوجهين لتقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف وهو الكلمة « وكذا المجاز سمي مجازا لجهة التناسب « لأن المجاز مفعول من جاز المكان يجوز « اذا تعداه

والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوع له - وهو ما تدل عليه بنفسها - فقد تعدت موضعها الأصلي « واعتبار التناسب في التسمية مزية أقدم « ربما شاهدت

١٣ تكلف « وهو أن يقدر لفظ " الحقيقة " في الأصل " صفة مؤنث غير مجرأة على موصوفها " - أعني الكلمة - فيجب التأنيث كما يقال : مررت بقتيلة بنى فلان « وانما ارتكب هذا التكلف جريا على أن الأصل في التاء هو التأنيث «  
 وذهب الجمهور : إلى أن التاء على الوجه الأول للنقل <sup>(١)</sup> من الرصفية الى الاسمية « كما في الأكلة والذبيحة والنطيحة <sup>(٢)</sup> ،  
 قوله " لأن المجاز مفعول من : جاز المكان " يريد : أنه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل أى الحائز بمعنى المتعدى « ثم نقل الى الكلمة التى تعدت مكانها الأصلي - أى جازته - « وانما فسر قوله " غير ما هي موضوعة له " بقوله " وهو ما لا تدل عليه بنفسها " لمزيد اظهر تعدديها عن مكانها الأصلي « ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم : الى أنه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتى « أى دارى بها « من جاز المكان « سلكه « فان المجاز طريق الى تصور معناه وسلك اليه <sup>(٤)</sup> .

قوله " واعتبار التناسب " لما ذكر أنه روى التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز أشار الى أن " اعتبار التناسب مزية أقدم " لاشتباه الاسم الذى روى فيه التناسب بالصفة على أقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالخير فى كل منهما « ثم بين الفرق وأزال الاشتباه " بأن اعتبار المعنى فى التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره " فاذا سمي " انسان له حمرة بأحمر " كان المسمى به ذاته المخصوصة « وكأن اعتبار الحمرة

(١) أى كونها فاعيل بمعنى مفعول  
 (٢) أنظر : أسرار البلاغة ص ٣١٦  
 (٣) أنظر : الايضاح ج ٢ ص ٢٦٩  
 (٤) هذا ما ذهب اليه الخطيب « الايضاح ج ٢ ص ٢٦٩

فيها من الزلل ما تحجبت ، فإياك والتسوية بين تسمية انسان له حمرة بأحمر ، وبين وصفه بأحمر أن تنزل ، فإن اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالسمي ، واعتبار المعنى في الوصف لصحة إطلاقه عليه ،

لترجيح تسميته بأحمر على تسميته بأصفر ، فتكون الحمرة خارجة عن المسمى حتى إذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته ، بحيث لا يصح إطلاقه بهذا الوضع على انسان آخر له حمرة ، " واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح إطلاقه على ما قام ذلك المعنى به ، فلفظ " أحمر " إذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات أصلا ، بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة ، فالحمرة داخلية في مفهوم لفظ أحمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح إطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة ، فإنه إذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت أو الإثبات خارجا عن مفهومه غير صحيح لإطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة وإذا كان صفة صح إطلاقه على كل ثابت أو مثبت بوضع واحد ،

فإن قلت : ماذا تقول في كتاب وآله أحما من قبيل الأسماء أم الصفات ؟

قلت : هما من قبيل الأسماء ، إلا أنه اعتبر في مفهوميهما - مع خصوصية الذات - خصوصية المعنى أيضا ، وصارا بذلك أقرب إلى الصفات من نحو أحمر علما ، فظهر أن اعتبار المعنى في الأسماء على وجهين :

أحدهما : أن يكون خارجا عن المسمى ، كما إذا سمي من له حمرة بأحمر - أي جعل علما له - ،

والثاني : أن يكون داخل فيه مأخوذا مع خصوصية الذات ، كنحو كتاب وآله ، وأن اعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد ، وهو أن يكون داخل في المفهوم مأخوذا

مع ذات ما مبني عليه ، الإطلاق .

والضابط : أن ما اعتبر فيه ( ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يطلقه على جميع محال ذلك المعنى ، وما اعتبر فيه ) خصوصية الذات فهو اسم ، سواء لم يعتبر فيه معنى - كالفوس والجدار - أو اعتبر على أنه خارج عن المسمى ، سواء ( ككسان ) اسم جنس - كالحقيقة - أو ( كعلما ) علما - كأحمر - أو على أنه داخل في -

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، (٢) ساقطة من الأصل

(٣) ساقطة من " أ " .

فأين أحدهما عن الآخر ؟ وان كثيرا سوا " ثم سمعونا نقول : الله - عز اسمه -  
سمى الله لكونه محار عقول ، اشتقاقا من كذا ، وأول لكونه محبوبا ، اشتقاقا من كذا ،  
فظنونا أسانا ، فأخذوا يرمون والرمي حيث باتوا وظلوا ، آله الخلق غفرا ، وتحد  
الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع بغير ما ذكرت ، يحدون الحقيقة هكذا :

كالكتاب والآله - والمعيار في تمييز الأسماء التي دخل في مفهوماتها المعاني عن  
الصفات ، أن توصف ولا يوصف بها ، على عكس الصفات فيقال - مثلا - له واحد قديم  
، ولا يقال : شيء ، آله

يقال : كتاب كريم ، ولا يقال : شيء ، كتاب ، قوله " أن نزل " مفعول له بتقدير -  
مضاف ، أي ما تنسب التسمية مخافة أن نزل ، قوله " لصحة الإلقاء عليه " أي على الإنسان  
الذي وصف بأحمر ، وقوله " عن الآخر ؟ " متعلق بما في " أين " من معنى البعد  
، قوله " وان كثيرا سوا " أي بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف ، قوله  
" لكونه محار عقول اشتقاقا من كذا " أي من آله - بالكسر - إذا حار ، وأصله : وله  
، قوله " أول لكونه محبوبا اشتقاقا من كذا " أي من آله - بالفتح - ألالة - أي عبد ،  
والمقصود : أن لنظة (١) الله علم لخصوصية ذاته تعالى (٢) ، وأن أحد هذين  
المعنيين محتر فيه لترجيح التسمية به ، سواء قيل أنه خارج عن مدلول العلم - كما  
هو الظاهر في الأعلام - ، أو داخل فيه إذ لا يتفاوت الحال ههنا - بخلاف أحمر  
علما - لجواز زوال الحمرة فيزول العلم أن كانت الحمرة داخلية في مدلوله ، قوله  
" فظنونا أسانا " أي حيث جعلنا لنظة الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى  
فيه من قبيل الصفات التي يجب إدارادها فيخرج عن كونه اسما ، ويلزم جواز الإلقاء  
على غيره تعالى ، " يرمون أي يسبوننا " والحال أن موضح السب مكانهم الذي هم  
فيه ليلا ونهارا ، قوله " غفرا " أي أغفر لهم غفرا ، ما صدر عنهم من نسبتنا إلى الباطل  
وسبهم أيانا ، وتحد الحقيقة والمجاز عند أصحابنا في هذا النوع " أي في علم  
البيان ، وظرف " لأصحابنا " وإيراد كلمة " كل " في الحدود شائع في عبارات  
الأدباء ، لأن ذلك أقرب إلى إلهام المتعلمين وأضبط ، كأنه قيل : كل كلمة أريد بها كذا

(١) في " أ " لفظ

(٢) انظر : الكشف ج ١ ص ٤ ، ٥ ، وشيخ المفصل ج ١ ص ٣

كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح وقوعا لا تستند فيه الى غيره ، وانما يقولون : واضح بالتنكير - دون التصريف - ليحم واضح اللغة وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخرة عن وضع اللغة ، والضمير في فيه يعود الى الوقوع ، وفي غيره يعود الى الوضع ، وانما يذكرون هذا تقريرا للمعنى الأول ، مثل أن يقولوا : كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح - لا ما وقعت له في غير وضع واضح - والذي تقع له الكلمة في غير الوضع هو ما تناوله عقلا بواسطة الوضع ، كما اذا وقعت للحشرة - مثلا - فسي

فهي حقيقة ، ولا شك أنهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق (١) على كل فرد من الحقيقة ، أعني الكلمة التي أريد بها كذا ، فيحصل حينئذ المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم وإشارة الى الضبط ، فقولهم " كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح " بمنزلة أن يقال : هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له ، فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية - كما في حده - ومخرج الاستعارة - أيضا - بقيد الوضع لأن المتبادر من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق - كما مر - فلا حاجة الى التثيد بعدم التأهل كما ارتكبه في حده ، ومخرج باقى المجازات بقيد الوضع ظاهر ، فقد ساوى حده حدهم ، وقوله " ليحم واضح اللغة وغيره " وذلك لأنه بالتنكيره وإبهامه دل على أنه أريد به واضح ما - أى واضح كان - ولوعرف لتبادر الفهم الى واضح اللغة لأن الأصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وماقى الأوضاع متأخرة عنه ، لأن أصحابنا ينقلون ألفاظا موضوعة في اللغة لمكان الى مكان آخر ، وقوله " وانما يذكرون هذا القيد تقريرا للمعنى الأول " ، فان قلت : هلا حمل على الاحتراز عن المجاز مطلقا ، فان المعنى المجازى يستند فى وقوع اللفظ له الى غير الوضع (٢) ، أعنى الحلاقة المصححة لاطلاقه عليه - مستند استنادا الى وضعه ، لما هو موضوع له ؟ قلت : انما لم يحمله عليه لأن معنى " وقعت له في وضع " أنها وضعت له ، فلا

(١) هكذا فى أ ب ج وفى الأصل : السابق

(٢) هذا الحد ذكره عبد القاهر ، وذكر صاحب الطراز أنه ليس بجيد لاقتضائه

إخراج الحقيقة الشرعية والحرفية عن الحد ثم تأول الوضع : بأى واضح كان

ليصح التعريف ، أسرار البلاغة ص ٢٨٠ ، والطراز ج ١ ص ٤٨ .

(٣) فى " أ " الى غير الواضح

الوضع فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة ، الا أنها في وقوعها لخمسة وخمسة تستند الى غير الوضع وهو العقل ، وحدود المجاز هكذا : كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضح لملاحظة بين الثاني والأول ، فتأمل قولهم ، واعلم أن الكلمة حال وضعها اللغوي - لما عرفت من أن الحقيقة ترجع الى اثبات الكلمة في موضعها ،

يتناول من المجازات الا المجاز الذي أخرجناه بقيد الحيثية ، ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع (١) ، وقوله " والذي تقع له الكلمة في غير الوضع هو ما تناوله عقلا بواسطة الوضع " ،

لا يقال : هذا تفسير للنعم بالأخص ، فان الكلمة قد تقع في غير الوضع لما ليس لازما عقليا ، بل عاديا أو اعتقاديا ؟

لأننا نقول : قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المحتمل في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل - دون الحصر - فلا بأس عليه في ذلك ، لأنه يصدد بيان ما ذكر تقريراً للمعنى الأول ،

ولك أن تقول : أراد بالتناول العقلي ما يحتمل العادي والاعتقادي أيضا ،

قوله " فانها تكون واقعة لخمسة وخمسة " ان أراد به وقوع العشرة لكل واحد من الخمستين على الانفراد فالأمر ظاهر ، والدلالة تضمن ، وان أراد به وقوعها لمجموعها كان الأمر مبنيًا على ما قيل : من أن الحدود لا يتركب من الأعداد التي تحتها ، وكانت الدلالة التزاما ،

(٢)

وقولهم في حد المجاز : " كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضح " (تحقيقا) يتناول الاستعارة ، لأنها لم توضع لما أريد بها في وضع واضح تحقيقا ، ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع آخر ، وقولهم : " لملاحظة بين الثاني والأول " (٤) - أي لملاحظة ما بينهما - يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعها بوضع آخر

(١) في " ب " لعدم الاستناد في الوضع الى عين ذلك الوضع .

(٢) ساقطة من " ١ " في " أ " في وضع واحد

(٤) هذا التعريف ذكره عبد القاهر ، وقال الحلوي : بفساده لاقتضائه خسر حرج الحقيقة الشرعية والعرفية الى حد المجاز وخروجها عن حد الحقيقة ثم عاد فذكر أنه قد أول كلامه بما يبطل هذا الاعتراض ، أنظر أسرار البلاغة ص ٢٨١ والطراز ج ١ ص ٦٦

وأن المجاز يرجع الى اخراج الكلمة عن موضعها - حقها أن لا تسمى حقيقة ولا مجازا ، كالجسم حال الحدث لا يسمى ساكنا ولا متحركا ،  
وأما حال الوضعين الأخيرين فحقها كذلك ، لكن في الأول بالاطلاق وفي الأخيرين بتقييد الحقيقة بنوعها ، مثل أن يقال : لا تكون حقيقة شرعية ولا مجازها ، ولا تكون

ويخرج الغلط أيضا لكن يرد على حد هم الكناية اذا لم تقيّد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له ، كما يرد على حده الغلط ، فقد تساوى هذان الحدان أيضا ، ولم يحصل مقصود ، بقوله : " فتأمل قولى وقولهم " فتأمل " ،  
قوله " واعلم أن الكلمة حال وضعها اللغوى " الكلمة : اسم أن ، وخبرها : الجملة الاسمية - أعنى قوله " حقها أن لا تسمى " - والظرف - أعنى " حال وضعها " معمول " أن لا تسمى " بحسب المعنى ، واللام فى " لما عرفت " متعلق بما فى " حقها " من معنى الفعل ، وجاز أن يتعلق به أيضا " حال وضعها " فيقدر الكلام هكذا : حقها حال وضعها أن لا تسمى لما عرفت ،

والحاصل : أن الاستعمال يعتبر فى حدى الحقيقة والمجاز ، ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز ، وقوله " كالجسم " حال من المستتر فى " أن لا تسمى " و " حال الحدث " ظرف لقوله " لا يسمى ساكنا ولا متحركا " وانما لم يسم بذلك ، لأن السكون هو الكون الثانى فى المكان الأول ، والحركة هى الكون الأول فى المكان الثانى والجسم - حال الحدث - له كون أول فى مكان أول <sup>(١)</sup> ، فلا حركة ولا سكون ، وقوله " وأما حال الوضعين الأخيرين " أى الشرعى والعرفى " فحق الكلمة كذلك " أى أن لا تسمى حقيقة ولا مجازا " لكن " حقها فى حال الوضع " الأول " أى اللغوى أن لا تسمى بهما على " الاطلاق " أى لا يكون حينئذ حقيقة ولا مجازا أصلا ، وحقها فى حال الوضعين " الأخيرين " أى المتأخرين عن الوضع اللغوى أن لا تسمى بهما مع " تقييد " حقيقة بنوعها " أن لا يكون فى حال الوضع الشرعى حقيقة شرعية ولا مجازا لحقيقة <sup>(٢)</sup> الشرعية ولا يكون فى حال الوضع العرفى حقيقة عرفية ولا مجازا للحقيقة العرفية ،

(١) فى " كون الأول فى المكان الأول " ،

(٢) فى " ج " للحقيقة وهو الصواب .



حقيقة عرفية ولا مجازها ، وإن كان الاطلاق قد يحتمل ، وإن قد تقدم اليك ما أحاطت به معرفتك في الأصلين ، وقال بحري أن نشر الذيل لتلخيص ما عند السلف وتخليصه مما يقع من الحشو في البين ، وأن نسوقه اليك مرتبا ترتيبا يقيد أو ابد فوائدهم ، مقررا تقررا بميط اللثام عن وجوه فرائد هم ، فاعلمين ذلك لنطلعك على كنه ما أجروا اليه ،

ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها ، لأنها الأصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ، ولم يقل : ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا ، قوله " وإن كان الاطلاق قد يحتمل " وذلك بأن يفرض نقل الشارع أو العرف اللفظ الى معنى آخر بعد الوضع المسمى وقبل استعماله في معناه بحسبه ، فحينئذ لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا أصلا ، ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع أو أهل الصرف لفظا لم يوضع في اللغة أصلا ، قوله " في الأصلين " أى المجاز والكنية ، وقد أشار بلفظ التلخيص

الى أنه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد ، كما صرح باشتماله على الحشو أيضا ، قوله : " وأن نسوقه " وأن نسوق ما عند السلف ، " ومرتبا " حال منه ، وكذا قوله " مقررا " (١) والأو ابد : الجحش ، يقال : أبدت البهيمة تأبدا وتأبدا ، بالضم والكسر ، أى توحشت ، والامامة : الازالة ، و " اللثام " ما على الفم من النقاب ، و " فاعلمين " حال من فاعل " نسوقه " كما أن " منبهين (٢) كذلك ، قوله " أجروا اليه " أى الى ركائب أفكارهم ، والشأو : النهاية ، " أناخوا " أى أناخوا تلك الركائب " لديه " " فاذا استناخا " أى ما يرونه وما نحن نراه على الخصوص ، " فى بحبوحة " أى وسط " ذراه " أى ذرى تأملك ، وهو بالنتح : الكنف (٣) والسترة ، وبالضم ، جمع ذروة ، بضم الذال وكسرهما ، وهى أعلى الشئ ، " عن استطلاع المعينهما " أى عن طالب الاطلاع على حقيقة ما يرونه وما نحن نراه .

قال : " واعلم أن " مجاز " يحتمل به ما يطلق عليه لفظ المجاز - لا المجاز المفسر فيما سبق - فإنه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلى الذى هو فى الجملة والنسبة ،

(٢) ومنه : أنخت الجمل فاستناخ ، أى برك

(١) أنظر الصحاح ج ١ ص ٤٣٦ ،

(٣) الكنف : الجانب ، وكنت الشئ ، صنته والمكانفة : الممانعة

ونعثر على شأ وما قد أناخوا لديه ، منبهين في أثناء المساق على ما يروونه وما نحن نراه ، فإذا استنأخا من كمال تأملك في بحبوحة ذراه آثرت عن استطلاع العيما أيا شئت .

اعلم أن المجاز عند السلف من علماء هذا الفن قسمان : لغوى - وهو ما تقدم -  
ويسمى مجازاً في المفرد ، وعقل - وسيأتيك تحريفه - ويسمى مجازاً في الجملة ،  
واللغوى قسمان : قسم يرجع إلى معنى الكلمة ، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام ،  
والراجع إلى معنى الكلمة قسمان : خال عن الفائدة ، ومتضمن لها ، والمتضمن  
للفائدة قسمان : خال عن المبالغة في التشبيه ، ومتضمن لها ، وأنه يسمى الاستعارة .

قوله " واللغوى قسمان " الظاهر أنه أراد باللغوى الذى فسره بقوله " وهو ما تقدم " فیتجه حينئذ : أن الراجع إلى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوى المفرد بما تقدم أصلاً (٢) ؟

وقد أجيب : بأن المصنف - كما سيجى - معترف بأن حده للمجاز اللغوى غير ٤١٧  
متناول للمجاز الراجع إلى حكم الكلمة ، ومعترف أيضاً بأنه ليس بمجاز - بل ملحوظ به -  
فيكون هذا التقسيم على رأى السلف كالتقسيم الأول لكن يرد : أن حدهم المذكور  
للمجاز اللغوى لا يتناوله أيضاً ، فالأولى أن يقال : أراد بالمجاز اللغوى الذى  
جعلهم مقسماً ما يدلق عليه المجاز اللغوى ، وأما الاعتراض بأن الاستعارة التشيلية -  
كقولك : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى - لا تندرج في المجاز اللغوى أيضاً ،  
لاختصاصه بالمفرد (٣) ؟ فلا يحتاج في دفعه إلى التأويل بما يدلق عليه المجاز  
اللغوى ، بل يكفي أن يقال : قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه - كالأبيض - إذا  
جعل قسماً من الحيوان .

قوله " ولها انقسامات " أى وللاستعارات انقسامات كثيرة ومباحث جمة - كما سيرد  
عليك - قوله " مجاز لغوى " قدم اللغوى على العقل ، لأن الأول في المفرد ،  
والثاني في الجملة ، وقدم اللغوى الراجع إلى المعنى على الراجع إلى حكم الكلمة  
لأن الثاني ملحق بالمجاز ، وقدم من أقسام المجاز الراجع إلى المعنى غير المفرد

(١) في " ج " عينه . (٢) هذا الاعتراض مذكور في المطول ص ٣٩

(٣) هذا ما اعترض به الخياط ، الايضاح ح ٢ ص ٣١٣ وانظر المطول ص ٣٩١-٣٩٢ ،



ولها انقسامات ، فهذه فصول خمسة : مجاز لغوى راجع الى المعنى خال عن الفائدة .

مجاز لغوى معنوى مفيد خال عن المبالغة فى التشبيه ، استعارة ، مجاز لغوى راجع الى حكم الكلمة ، مجاز عقلى ، وتلوه الكلام فى الحقيقة العقلية ، وأنا أسوق اليك هذه الفصول بحون الله تعالى وهو المستعان .

الفصل الأول : المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ، هو أن تكون الكلمة موضوعاً لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لأمع ذلك القيد بمعونة القرينة .

---

لأن المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه ، وكذلك المتضمن للمبالغة فى التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالى عنها ، مع أن مباحث غير المفيد أثقل من مباحث المفيد الخالى ، وهو (١) أقل من مباحث الاستعارة ، فقدم ما كان مباحثه أقل تفرغاً للخاطر فى التوجه الى الأكثر ، قوله " وتلوه الكلام " أى وتلوه المجاز العقلى " الكلام فى الحقيقة العقلية " أى يتبعه فى فصله كما هو حق التابح بالقياس الى متبوعه ، لافى فصل على حدة ، وأما تقديم الحقيقة اللغوية على مجازها فلا نـه أخذها فى حدوده .

( الفصل الأول : المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد )

---

قال : " الفصل الأول المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة " - لك أن تجعل قوله " المجاز اللغوى " خبراً للفصل الأول ، كما يقتضيه عدد الفصول الخمسة ، وكان الظاهر أن يجرى فى جميع الفصول على سنن واحد - إلا أنه تفنن وعدل عن ذلك فى الثلاثة الأخيرة - فاستعمل فيها كلمة " فى " بناءً على التأويل الذى عرفته فى الأصول والفنور . لك أن تجعل الخبر فى الفصل الأول والثانى محذوفاً لقرب الحمد بما يدل عليه ، فتقدره هكذا : الفصل الأول فى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ، ويكون قوله " المجاز اللغوى " الخ " مبتدأ خبره ما بعده ، أعنى قوله " هو أن يكون الكلمة " الى ساقته " وفى حمل أن تكون على هو مسامحة شائعة فى الكلام ، ولا بد من تقدير مضارع يصح به الحمل ، أى هو ذوات أن تكون ، إلا أن

---

(١) فى " أ " و " ب " وهى ، فيكون راجعاً الى المباحث .

مثل أن تستعمل المرسن - وانه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون  
استعمال الأنف من غير زيادة قيد بمسونة القرائن ، كقول العجاج :  
( وفاحما ومرسنا مسرجا ) يعنى أنفا يبرق كالسراج \*  
أو مثل المشفر - وهو موضوع للمشقة مع قيد أن تكون شقة بعير - استعمال الشقة

التصريح بهذا المضاف فى الكلام مستهشع جدا ، قوله " مع قيد أن يكون أنف مرسون " يدل على اعتبار هذا القيد فى مفهوم المرسن اشتقاقه من المرسن ، مع أن نقل أئمة ( اللغة ) (١) وتبادر النظم من موارد الاستعمال يشهدان به ، واعتبار قيد المشفر والحافر فى مفهوميهما أيضا ، وقد سبق منا أن ما دل عليه كلامه - ههنا - من أن ٤١٨ الأنف والشقة والرجل مطلق لا تختص بالإنسان لا ينافى ما ذكره فى مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالإنسان ، قوله " استعمال الأنف من غير زيادة قيد " أى تستعمله فى معنى الأنف الذى هو معنى عن ذلك القيد - فيصير مطلقا ، وصد البيت : ( ومقلة وحاجبا مزججا ) (٢) أى مدققا مطولا ، \* وفاحما " أى شعرا أسود كأنه فحم ، واختار أن لفظ " مسرجا " مأخوذ من السراج ، إذ يقال : سرج الله وجهه ، أى حسنه وسهجه (٣) ، وقيل معناه : كالسنة السرجى فى الدقة والاستواء ، وأيا ما كان ففى الكلمة غرابة تغل بفصاحتها ، والقرينة الدالة على كون المرسن فى البيت مطلقا نسبتها الى الإنسان .

لا يقال : فحينئذ قد استعمل مقيدا بتيد آخر لا مطلقا ؟

لأننا نقول : لم يستعمل هو فى خصوصية عضو الإنسان ، بل فى المطلق الموجود فى ضمنه على قياس قولك : رأيت رجلا ، فانك لا تريد به خصوصية زيد - مثلا - ، قوله " أو مثل المشفر " أى مثل أن تستعمل المشفر استعمال الشقة ، بأن تجرده عن قيد كونه شقة بعير ، فيكون المراد منه مفهوم الشقة مطلقا ، وانما احتاج قولك " فلان غليظ المشفر " مع استعماله فى الإنسان الى " قرينة دالة على أن المراد هو الشقة

(١) ساقطة من الأصل

(٢) والبيت من الرجز ، أنظر : ديوان العجاج ص ٣٦١ ، وسر الفصاحة ص ٧٤

والإيضاح ج ٢ ص ٢٧٧ وج ١ ص ٣

(٣) انظر : لسان العرب ، مادة ( سرج )

فتقول : فلان غليظ المشفر في ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير أو مثل أن تستعمل الحافر - وأنه موضوع للرجل مع قيد أن تكون رجل فوس أو حمار - استعمال الرجل بالاطلاق ، اعتمادا على دلالة القرائن على ذلك ، سعى هذا القبيل مجازا لتحديد عن مكانه الأصلي ، ومعنويا لتعلقه بالمعنى - لا بالحكم - الذي سيأتيك ، ولنسويا لاختصاصه بمكانه الأصلي بحكم الوضع ، وغير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين ، من نحوليث وأسد ، وحبس ومنع ، عند المصير إلى المراد منه .

لا غير " لجواز أن يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الخلط ، فيكون المشفر - حينئذ استعارة - لا مجازا غير مفيد (١) - ، ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله " ومرسنا " ، قوله " سعى هذا القبيل " ابتداء ، كلام لبيان وجه التسمية ، قوله " لا اختصاصه بمكانه الأصلي بحكم الوضع " أى أى وضع كان ، فيكون التصرف فيه فى أمر وضعى ، وهو المراد بكونه لغويا - أعنى ما يقابل المجاز العقلي الذى يكون اختصاصه بمكانه الأصلي بحكم العقل ، فيكون التصرف فيه عقليا ، وقوله " عند المصير " ظرف " لقيامه مقام أحد المترادفين " يعنى أنه إذا نظر إلى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما " مقام أحد المترادفين " فكما أن أحد المترادفين إذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به محسنى أخربل ذلك المعنى بعينه ، فلا يعد مفيدا ، وكذلك المشفر إذا أقيم مقام الشفة ، لم يقصد به الا تلك الحقيقة - أعنى العضو المخصوص - وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها ، كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم المشفر ، فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة - بخلاف اطلاق الأصابع على الأنامل فى ( يجمعون أصابعهم فى آذانهم ) (٢) فانه يفيد مبالغة (٣) ، وكذا اطلاق اليد على القدرة ، يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها ، وأيضا فى كل من هذين الاطلاقين اثبات الشئ ببيئة - كما سيأتى - وليس ذلك فى المشفر ، حاد المعنى حقيقة ، نعم : إذا أريد تشبيه أنف الانسان وشفته ورجله بمرسنا لدواب ومشفرها وحافرها ، واستعملت هذه الألفاظ فى تلك المعانى المشبهة بمعانيها الأصلية ، كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ، ولا استحالة فى كون لفظ واحد القياس إلى معنى واحد صالحا لأن يكون باعتبارين مجازا فيه من

(١) أنظر أسرار البلاغة ص ٢٤ ، ٢٥٠ (٢) من الآية ١٩ سورة البقرة

(٣) كأنهم يريدون ادخال الاصبع كله - لا الأنملة -

الفصل الثاني : المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المفيد الخالى عن المبالغة فى التشبيه ، هو أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة الى غيره لملاحظة بينهما ونوع تعلق ، ونحو أن تراد النعمة باليد ، وهى موضوعة للمجارحة المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث أنها تصدر عن اليد ، ومنها تصل الى المقصود بها ، وكذا اذا أردت القوة أو القدرة بها ، لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها فى اليد ،

نوعين متباينين ،

### ( الفصل الثانى : المجاز المرسل )

قال : " الفصل الثانى : المجاز اللغوي الراجع الى المعنى " أى الى معنى الكلمة - لا الى حكم لها - قوله " هو أن تعدى الكلمة " لم يذكر فى هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المفيد والاستعارة ، اما اعتمادا على ما تقدم فى تفسير المجاز الى أقسامه ، واما نظرا الى أنه لا تعدية فى الاستعارة ، بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولا فى غير المفيد أيضا لبقاء ما هو أصل المعنى ، واللام فى قوله " لتعلق النعمة بها " متعلق " بأن تراد "

وما بينهما اعتراض ، وفى قوله " تصدر عن اليد " اشارة الى أن اليد بمنزلة السبب الفاعلى للنعمة ، واشتهار الأيدى بمعنى النعم لا ينافى كونها فى الأصل مجازا لغويا قد صار حقيقة عرفية ، وقوله " وكذا اذا أردت " أى بلفظ اليد " القوة أو القدرة " كأنه أراد بهما معنى واحد ، كما يشهد به قوله " لأن القدرة " ، الخ " والمشهور أن القوة صفة يتمكن بها الحيوان من مزاوله الأفعال الشاقة ، والقدرة صفة تؤثر على وفق الإرادة ، واستعمال اليد فى المعنى المشهور للقوة غير معروف ، وأشار بقوله " أكثر ما يظهر سلطانها فى اليد " الى أن اليد كالسبب المادى للقدرة ، ولو قال : ان بها " البهشة (١) - ليكون تحليلا لظاهر سلطان القدرة فى اليد - لكان أظهر بشهادة النظرة السليمة . قوله " ولذلك " أى ولأن ارادة النعمة أو القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الأصلي " تجد هم " لا يطالون لفظ " اليد " على " مالا ملازمة بينه وبين الجارحة " ان لا بد من العلاقة الصحيحة فى المجاز المتعدى من معناه الحقيقى ، وقوله " ونحو أن تراد

(١) البهشة : السداوة والأخذ بالحنف

وهي يكون البطش والضرب والقذاح والأخذ والدفع، والوضع والرفع، وغير ذلك من الأفعال التي تخبر فضل اخبار عن وجود القدرة وتنبئ عن مكانها أتم أنباء، ولذلك تجدهم لا يريدون باليد شيئاً لاملابسة بينه وبين هذه الجارحة، ونحو أن تتراد المزايدة بالراوية وهي في الأصل اسم للبحير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله إياها. أو أن يراد بالبحير بالحفض، وهو متاع البيت بنحو من الجهة المذكورة، ونحو أن يراد الرجل باليمين إذا كان ربيقة، من حيث أن العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيقة صارت كأنها الشخص كله، أو أن يراد النبت

المزادة بالراوية " المزادة : ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية، قال أبو عبيد : " لا تكون المزادة إلا من جلد ين ثقام <sup>(١)</sup> بجلد ثالث ليتسع . وجمعها : المزاد والمزائد، وأما الظرف الذي يجعل فيه الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه : المزود <sup>(٢)</sup> "، قوله " أو أن يراد بالبحير " لم يذكره هنا لفلتنحو لقرنه مما تقدم إذ هناك إطلاق اسم الحامل على المحمول، وهما عكسه، ولهم هذا عطف بأو وقال : " بنحو من الجهة المذكورة " أي بالعمولية التي هي قريبة من الحاطية، و " الحفض " - بفتح الحاء المهملة والفاء - اسم لأثاث البيت وأستطاه في الأصل، ثم اشتهر في البحير الحامل له حتى ظن أنه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح <sup>(٣)</sup>،

والربيعة : الطليعة، من رأيت القوم، إذا كنت طليعة لهم في مكان عال، والتاء للمبالغة - كقروقة وعلامة - ولم يرد بقوله " كأنها الشخص كله " أن هناك تشبيهاً حتى يتوهم أنه استحارة <sup>(٤)</sup>، ألا يرى أنه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل إطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة - لا ادعاء - كما في الاستحارة ٤٢٠ المكنية، بل أراد تحقيق العلاقة، وتأكيده الإشارة إلى أن اسم الجزء لا يطالع على الكل

(١) تقول : أقامت الرجل، إذا حسنته وزدت فيه

(٢) أنظر لسان العرب ج ٣، ص ١٩٩، والصحاح ج ١، ص ٤٧٩، وأبو عبيد : هو أحمد بن محمد بن محمد بن المؤدب، اللغوي، كان من العلماء الأكابر، وكان يصحب الأزهرى، وعليه اشتغل، وله كتاب الثريين، جمع فيه بين غريب القرآن والحديث وسار في الأفاق، وتوفي سنة ٤٠١ هـ،

(٣) الذي في الصحاح : الحففر، البحير الذي يحمل خرش البيت، والحففر أيضاً متاع البيت إذا هي ليحمل، والصحاح ج ٣، ص ١٠٧١،

(٤) أنظر شين سعد للفتح، الورقة ٢٦٣

بالغيث كما يقولون : وعينا غيثا ، لكون الغيث سببا ،  
ونحو أن يراد الغيث بالسما لكونه من جهة السما : أصابتنا السماء — أى  
الغيث — ونحو أن يراد الغيث بالنبات ، كقولك : أمطرت السماء نباتا ، لكون الغيث  
سببا فيه ، أو بالسنام ، كقول من قال : ( أسنة الآبال فى سحابه ) ومن هذا تعرف  
وجه تفسير من فسر انزال أزواج الأنعام فى قوله تعالى : ( وأنزل لكم من الأنعام  
ثمانية أزواج ) بانزال الماء ،

الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به ، حتى كأنه الكل بعينه ، وتولاه  
" لكونه من جهة السما " أى لكون الغيث من جهة السما ، فالسما للغيث بمنزلة المحل  
والسبب ، قوله " أو بالسنام " عطفا على " بالنبات " أى أو أن يراد الغيث بالسنام  
فانه أيضا من اطلاق اسم السبب على السبب ، كما طلاق النبات على الغيث ، الا أن  
الغيث سبب قريب للنبات ، وسبب بعيد للسنام ، وصدر البيت :  
( أقبل فى المستن من ربابه (١) ) — يصف غيثا ، يقال : استن القوس ، اذا رفع يديه  
وإرحمها معا وعجن برجليه ، والرباب : السحاب الأبيض ،  
قوله " ومن هذا " أى ومن اطلاق أسنة الآبال على الغيث ، أو من اطلاق اسم  
السبب على السبب البعيد يحرف " وجه تفسير من فسر انزال الأزواج بانزال الماء " ،  
فانه جعل لفظة ( ثمانية أزواج (٢) ) من الأنعام مالمقا على السبب البعيد الذى هو  
الغيث ، وجعل الانزال باتيا على حقيقته ، ومنهم من عكس فجعل ( أنزل ) مجازا  
بمعنى قضى أو قسم ، لأن قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء ، من حيث انها  
كتبت فى اللوح (٣) ،

(١) البيت من ( الرجز ) وقاله : أحد الرجاز ، وهو روى : كالمستن ، أنظر : الكشاف  
ج ٣ ص ٤٣٣ ، والكامل للمبرد ح ١ ص ٤٧ ، وج ٢ ص ٦٨ ، والإيضاح : ج ٢  
ص ٢٧٣

(٢) من الآية ٦ سورة الزمر ،

(٣) كلا التفسيرين ذكرهما صاحب الكشاف ج ٤ ص ٨٨ ، وأنظر : مجمع البيان  
ح ٢٣ ص ١٤١

لا سيما اذا نظر الى ماورد من أن كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزل على جبل وعلا  
منها الى الصخرة ثم يقسمه ، وقيل : هذا معنى قوله " ألم تر أن الله أنزل من السماء  
ماء فسلكه ينابيع في الأرض ، وما نحن فيه قوله ( وينزل لكم من السماء رزقا ) أى مدارا  
هو سبب الرزق ، وقوله ( وفي السماء رزقكم )  
وما ينخرط في هذا السلك هداه الله - أى ألطاف به - وأضله الله - أى خذله  
يمنع الطافه - لكونها في حقه عبثا ، وقوله - عزسلطانه - ( فان لم تغفلوا ولن  
تعملوا فاتقوا النار التي ) أى الحنائد المستلزم للنار ، وقوله ( انما يأكلون فسى

قوله " لا سيما اذا نظر الى ماورد " في الحديث كان وجه ذلك التفسير أظهر ، اذ  
بالنظر اليه يظهر أن مدار أمرها في محيشتها على انزال الماء من السماء ، وينزل  
مايتوهم من أنها قد تحيثر من نبات ليس من ماء السماء ، بل من مياه الأرض (١) ،  
والصخرة " هي صخرة بيت المقدس ، وقيل : كل صخرة كبيرة هي جبل ، وقوله " وقيل  
هذا " أى ماورد في الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمته " هو معنى قوله  
تعالى : ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء " أى الى الصخرة " نسلكه ينابيع في  
الأرض " (٢) أى عيونا ومسالك ومجاري في الأرض كالخرق في الأجساد ، يقال :  
سلكت الشيء في الشيء فانسلت فيه ، وقوله " وما نحن فيه " أى ومن الملاق اسم  
المسبب على السبب ، وقوله ( رزقا ) (٣) أى مطارا هو سبب الرزق ، وكذا ( رزقكم )  
أى وفي السماء المطر الذي هو سبب رزقكم ، وقال بعضهم : " بجوز أن يشبه التلبس  
الذي بين الرزق والسماء بتلبس الذارية ، وكون الرزق في السماء فيكون حينئذ مجازا  
حكيا - لا لنمنا - ألا أنه لما كان اللغوي أكثر كان الحمل عليه أجدر " (٤) ، وهذا  
سهو ، لأن ما ذكره مجاز لغوي أيضا ، ألا أنه في كلمة ( في ) على طريقة الاستعارة  
، وانما يكون مجازا حكيا أن لو نسب ذارية غير السماء للرزق الى السماء ، فتدبر  
، وقوله " وما ينخرط " فصله عما سبق لأنه قد ذكر فيه التجوز في الفعل - أعني فسى  
" هداه الله وأضله " - مع الاختلاف ، لأنهما على حقيقتهما عند أهل السنة ، وهذا

(١) نفس هذه العبارة ذكرها سعد الدين في شرحه للمفتاح ، الورقة ٢٦٣

(٢) من الآية ٢١ سورة الزمر ، وانظر : الكشاف ج ٤ ص ٩٤

(٣) من الآية ١٣ سورة غافر (٤) من الآية ٢٢ سورة الذاريات

(٥) هذا ما ذهب اليه سعد الدين ، وانظر : شرحه للمفتاح ، الورقة ٢٦٣

(٦) أهل السنة هم من السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ولا تهدفوا للتشبيه ، ومنهم  
مالك بن أنس وأحمد بن حنبل ، وانظر آراءهم في تامل والنحل ج ١ ص ١٤٧ وما  
بعدها .

(١)

بدانهم ثارا ) لاستلزام أموال اليتامى اياها .  
وقول القائل : ( يأكلن كل ليلة اكافا ) - أى علفا بثمن اكاف - للتعلق بين ذلك  
العلف وبين الاكاف ، وقولهم : أكل فلان الدم - أى الدية - للتعلق بينهما ومن

السلك " اشارة الى اعتبار علاقة السببية المتناولة لا طلق اسم السبب على السبب -  
كما مرفى أكثر الأمثلة - وله كسبه كما فى مثالى الاكاف والدم ،  
ومعنى " العلف به " الصق (٢) به اللطف ، يقال : ألطفه بكذا ، أى بره به ، فهو  
متدد بنفسه وفسر الهداية باللطف - دون خلق الاهتداء - رعاية لما هو مذ هبـه  
من استحقاق المكلف باهتدائه ثوابا ، فلا بد أن يكون فعلا له اختياريا ، وفسر  
الاضلال بالخذلان - لا بخلق الضلال - لمثل ما ذكر ، وللاحتراز عن نسبة القبيح  
اليه تعالى ،

قوله " أى الحناد المستلزم للنار " هذا تصريح بأن اسم النار السببية عن الحناد  
أطلق على سببها - أعنى الحناد - وعند صاحب الكشاف : " أن اتقاء النار كناية  
عن ترك الحناد (٣) " فلا مجاز ههنا ، وقوله " لاستلزام أموال اليتامى اياها " - أى  
النار - دال على أن اسم النار أطلق على سببها - أعنى أموال اليتامى - فيكون  
المعنى : انما يأكلون فى بدانهم أموال اليتامى المؤدية الى النار ، فاندفع توهم  
التكرار ،

وفى بعض النسخ : لاستلزام أكل أموال اليتامى اياها ، بزيادة لفظة ( أكل ) اشعارا  
بجهة سببية تلك الأموال للنار ، وأول البيت : ( ان لنا أحمرة عجافا ) (٤)  
فالأحمرة : جمع حمار ، والعجاف : جمع أعجف على غير قيلس ، حملا له على سمان ،  
وقوله " أى علفا بثمن اكاف " بيان لوجه سببية الاكاف للعلف ، كما أن قوله " للتعلق  
بين ذلك المد " بين الاكاف " اشارة الى علاقة السببية الثانية للعلف ،

(١) من الآية ١٠ سورة النساء .

(٢) فى الأصل : التصق به .

(٣) انظر : الكشاف ج ١ ص ٧٧ .

(٤) والبيت من ( الرجز ) وقائله : أبو حذابة فى طلحة يوم وقعة الجمل ، الأغانى

: ج ١٩ ص ١٥٥ ، والكشاف ج ١ ص ١٦٢ ، واللسان : مادة ( اكف )

والمستقصى : ج ٢ ص ٢٠ ، والايضاح ج ٢ ص ٢٧١ .



أمثلة المجاز قوله تعالى ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ) استعملت قرأت مكان :  
أردت القراءة - لكن القراءة تسببت عن ارادتها - استعمالا مجازيا بقرينة الفاء فاستعذوا السنة  
المستفيضة بتقديم الاستعانة ، ولا تلتفت الى من يؤخر الاستعانة ، فذلك لضيق  
الزمان ، وقوله ( ونادى نوح ربه ) في موضع : أراد نداء ربه ، بقرينة ( فقال رب )  
وقوله ( وكم من قرية أهلكناها ) في موضع : أردنا هلاكها ،

وقد يتوهم : أن " قول القائل " مبتدأ ، و " المتعلق " خبره ، وكذا " قولهم " مبتدأ ، و " للمتعلق بينهم " - أي لتعلق مسببة الدية للدم (١) - خبرة ، وعلى  
هذا يصح أن يفسر قوله " هذا السلك " باطلاق اسم السبب على السبب ، لكنه  
كما ترى - بعيد عن مساق الكلام ، وقوله " ومن أمثلة المجاز " لما كان التعبير  
بالفعل عن ارادته نوعا كثيرا الموارد ، شائع الاستعمال فصله عما قبله ، مع أنه من  
اطلاق ما وضع للمسبب على السبب ، وقوله " استعملت " على صيغة المبني للمفعول  
مع التأنيث سند الى قرأت ، بتأويل اللفظة والجملة ، وانما ذكر المصدر - أعني  
" استعمالا " - لظهور متعلق الجار في قوله " بقرينة الفاء " ووصفه " بمجازيا " ليتم به كون قوله " استعملت " مع ما في حيزه ، بيانا لقوله " ومن أمثلة المجاز قوله  
تعالى : ( فإذا قرأت ) (٢) ، وقوله " والسنة " - بالجر - عطف على الفاء ، يعني :  
أن القرينة مجزومة الفاء " والسنة المستفيضة " - ووجه دلالتها : أن الفاء على تأخير  
الاستعانة عن المعنى المراد بقرأت ، والسنة المستفيضة دلت على تقديم الاستعانة  
على نفس القراءة فلا بد أن يجمع بينهما ، بأن يراد بقرأت معنى غير نفس القراءة ، ولا ٤٢٢  
شيء يراد بهما سوى ارادة القراءة ،

قوله " ولا تلتفت " قد نقل عن أئمة القراءة أن قوما ذهبوا الى تأخير الاستعانة عن  
القراءة (٣) منهم : أبو هريرة والنخعي (٤) ، وابن سيرين (٥) ، وليس ذلك مخالفا  
للمحقول إذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب بالقراءة ، والاعتداد بهذه  
الطاعة - الا أن الجمهور على التقديم - دالبا للحضور المهم في حال القراءة ،

(١) ومنه : أكلت دما ان لم أرعك بشرة : . بحيدة مهوى القرط طيبة النشر

(٢) من الآية ٩٨ سورة الفحل

(٣) راجع جميع الآراء في : البئر المحيط : ج ٥ ص ٥٣٥

(٤) هو علقمة بن قيس ، أوتي فقها وعبادة ، وحسن تلاوة ، وكان ابن مسعود يحب أن  
يسمع منه التلاوة .

(٥) هو أحد فقهاء البصرة ، وكان ورعا ، صاحب أمانة ، مطعما لآخوانه ، وروى عن  
أبي هريرة وغيره .

بقريته ( فجاها بأسنا ) والبأس : الأهلاك وقوله ( وحرام على قرية أهلكناها )  
 فى موضع : أردنا أهلكها ، بقريته ( أنهم لا يرجعون ) - أى عن معاصيهم -  
 للخذلان ومنه ( ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها أنهم يؤمنون ) أى أردنا أهلكها

فلذلك نهى عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة ، وعد تأخيرها من ضيق مجال  
 المؤخر فى أساليب الكلام ، وعدم احاطته بأنواع المجازات ، وقلة اعتداده بالارقيقة  
 المشهورة .

قوله " بقريته : فقال رب (١) " قد يقال : جاز أن يكون ( فقال ) تفصيلا ( لنادى )  
 على قياس ما قيل فى ( فاقتلوا أنفسكم (٢) ) على تقدير كون القتل نفس التوبة ، بناء على  
 أن حق التفصيل أن يحقب الاجمال فى الذكر .

وإذا حمل مجىء البأس على الأهلاك كان ( أهلكناها (٣) ) بمعنى : أردنا أهلكها  
 ليصح مجىء البأس بعد ما أريد الأهلاك ، وقد مر أنه عد من باب القلب ، وأنه فسر  
 مجىء البأس - بالحكم بمجيئة واشتهاره ، وأما حمل البأس على عذاب الثبر أو عذاب  
 الآخرة فما لا يصح ، لأن الحال - أعنى قوله ( بيانا أو هم قائلون - ) (٤) يأباه كل  
 الآباء ، وإنما خص وقت البيات وقت القيلولة بمجىء البأس ، لأنهما وقتا الخلة والدعة  
 فنزول العذاب فيهما أشد وأفظح .

قوله " بقريته أنهم لا يرجعون (٥) " قرئ ( أن ) هذه بالفتح ، على أن ( لا ) زائدة  
 ، فالمعنى : وحرام أنهم يرجعون - أى ممتنع رجوعهم عن معاصيهم بخذلان الله  
 إياهم - أو على أن هناك مبتدأ محذوف - أن وحرام عليهم ذلك - أى المذكور فى  
 الآية السابقة ، من العمل الصالح والسعى المشكور ، لأنهم لا يرجعون عن معاصيهم  
 ، فيكون اللام محذوفة عن أن حذفاً مطرداً ، وقرئ ان - بالكسر - فلا بد حينئذ من  
 حذف المبتدأ (٦) ، وعلى التقادير كلها ، هو قريته على أن ( أهلكناها ) بمعنى أردنا

(١) من الآية ٤٥ سورة هود .

(٢) من الآية ٥٤ سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤ سورة الأعراف وما ذكره من معنى مأخوذ من الكشف ح ٢ ص ٦ .

(٤) الدعة - بالفتح - التثضر ، والهاء عوض من الواو ، تقول : ودع الرجل ، أى سكن .

(٥) من الآية ٩٥ سورة الأنبياء .

(٦) القراءات والمعنى المذكور ، من الكشف ح ٣ ص ١٠٦ .

اذ معنى الآية كل قرية أردنا اهلاكها لم يؤمن أحد منهم أفهمولا يؤمنون ؟  
وما أدل نظم الكلام على الوعيد بالهلاك ، أما ترى الانكار فى ( أفهم يؤمنون ) لا يقع  
فى المحز الا بتقدير : ونحن على أن نهلكهم ؟ وانما حملت الامتناع عما ذكرت على

اهلاكها ، لأن الرجوع عن المحصية لا يتصور فبهم اهلكوا حقيقة ، بل فيمن أريد  
اهلاكهم ، قوله " ومنه : ما آمنت (١) " فصله عما قبله ، اما لخفاء قرينته ، واحتياجه  
الى مزيد بيان .

واما لأن صاحب الكشاف عمله على حقيقته ، حيث قال : " أفهم يؤمنون " (٢) يدل على  
أنهم أعتى من الذين اتروحوا على أنبيائهم على ما سبق من الآيات ، وعهدوا على  
أنهم يؤمنون عندها ، فلما جاءتهم نكتوا وغالوا فأهلكهم الله ، فلو أعطيناهم  
ما يقترحون لكانوا أنكث وأنكث (٣) " الا أن ما ذكره المصنف أدق معنى وأبلغ فى  
الوعيد ، وذلك أن ترتب انكار ايمانهم - على ما سبق - يقتضى أن يكون للوصف  
بالهلاك مدخل فيه ، وذلك بأن يسل اهلاك على ارادته ، ويقدر فى الكلام ارادة  
اهلاك هؤلاء ، فيكون معنى الآية :

" كل قرية أردنا اهلاكها لم تؤمن " واحدة من تلك القرى " أفهمولا يؤمنون ؟ " ٤٢٣  
ونحن على أن نهلكهم ؟ وفى هذا من الانباء عن اصرارهم على عدم الايمان ومن  
الوعيد بارادة اهلاكهم ما يخفى .

قوله " وانما حملت الامتناع " أى امتناع من يؤخر الاستعانة " عما ذكرت " من كون  
( قرأت ) بمعنى ارادة القراءة ( على ضية ، المحام ) أى ضيق مجاله فى فنون المجاز  
وهو فى الأصل : مبرك الابل حول الماء انشرب عللا بعد نهل " لأنه " أى لأن  
التجوز بالفعل عن الارادة " متى جرى فيما هو أبعد " من كون قرأت بمعنى أردت  
القراءة " جريا مستنبضا " مشهورا " يكاد " أى ذلك الجرى المستفيض ، وقوله  
" من اذا تكلم " مفعولى ثان ليرك ، وكلمة " اذا مقحمة ، وجاز أن تكون صلة  
للموصول .

(١) من الآية ٦ سورة الأنبياء

(٢) من الآية ٦ سورة الأنبياء

(٣) الكشاف : ج ٣ ص ٨٢

ضييق الحضان لأنه متى جرى فيما هو أبعد جريا مستفيضا يكاد يريك من اذا تكلم  
 بخلافه كمن صلى لغير قبلة ،  
 أليس كل أحد يقول للحفار : ضيق فم الركبة ؟ وعليه فقير ، والتضييق - كما يشهد له  
 عقلك الراجع - هو التخيير من السعة الى الضيق ، ولا سعة هناك ، انما السدى  
 هناك هو مجرد تجوزير أن يريد الحفار التوسعة ، فينزل مجوز مراده منزلة الواقع ثم  
 يأمره بتخيير الى الضيق ،

أى من يكون ( وحصل (١) ) فى زمان تكلمه ( بخلافه (٢) ) و " كمن صلى لغير قبلة "   
 مفعول ثالث له ، أى يكاد يريك المتكلم بخلافه كمن خالف السيرة المرضية التى تلقاها  
 أولو العقول بالقبول ، ألا يرى أنك اذا قلت : أحد فم الركبة (٣) ضيقا كان مستنكرا  
 جدا لمخالفة ذلك للاستعمال المشهور المقبول ؟  
 قوله " أليس كل أحد " بيان لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو أبعد جريا  
 مستفيضا فان قوله " وعليه فقير " اشارة الى أن له نظائر كثيرة ، لأن كل أحد يقول  
 للبناء : وسع البيت ، وللدغياط : ضيق الكم وطول الثوب ، وللكاتب : دور الميم وفتح  
 السين ، الى غير ذلك مما لا يحصى ، وانما قال : " كما يشهد له عقلك " مع أن  
 اختصاص الألفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع - دون العقل - لأن مفهوم التضييق  
 بحسب وضعه - جعل الشئ ضيقا ، واما اقتضاء هذا المفهوم أن يكون هناك سعة  
 سابقة فبشهادة العقل قاطعا ، وأراد بقوله " التوسعة " معنى السعة تجوزا ، وقوله  
 " فينزل " أى كل أحد ضرورى ببيئة الخطاب أيضا ، وكذا الحال فى : " ثم يأمره "   
 قوله " مجوز مراده " أى مراده المجوز ، والمعنى : مراده بحسب تجوز ارادته وهو  
 السعة والحاصل : أنه جعل السعة المجوز ارادتها كالواقع ثم أمر بتخييرها ، فقد  
 تجوز بالتضييق الموضوع لتخيير السعة المحققة عن تنيير السعة المقدرة ، هكذا قيل ،  
 وليس بشئ

(١) ساقطة من "أ"

(٢) زيادة فى "أ"

(٣) الركبة - بفتح الراء وكسر الكاف - البشر ، وجمعها : ركب وركايا ،

أما يجب أن يكون في الأقرب أجرى وأجرى ؟ وأمثال ذلك مما تعدى الكلمة بمحونة القرينة عن معناها الأصلي الى غيره .  
لتعلق بينهما بوجه ، قويا كان أو ضعيفا ، واضحا أو غفيا ، وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي الى تركه يحتمل عندى أن يكون " منعك " فى قوله -

اذ لا يكون المثل حينئذ من قبيل الشجوز بالفعل عن الارادة أصلا ، فلا يظهر كونه أبعد من التجوز فى ( قرأت ) فالحق أن يقال : نزل الارادة المتوهمه المتعلقه بالسعة منزلة السعة ، فعبر عنها بالسعة ، لأن مآل هذه العبارة - أعنى ضيق - الى قولك : غير السعة - بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها ، وهذا ينكشف كونه أبعد من التعبير بالفعل عن ارادته المحققة ، والى ما ذكرنا أشار بقوله " انما الذى هناك هو مجرد تجوز أن يريد الضار التوسعة " أى هناك ارادة مجوزة متوهمه ، ثم قال : " فينزل مجوز مراده " وأراد به السعة مرادا بها ارادة السعة - لا معناها الحقيقى - كما توهمه ذلك القائل ونى عليه كلامه ، مع كونه محترفا بأن ضيق فم الركبة من تنزيل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء ، والتعبير عنها بها (١) ،

وقد يقال : احداث الشيء ، ضيقا من توابع معنى التضييق ، - أعنى التغيير من السعة الى الضيق - فيستعمل اللفظ فيه مجازا ، فإنه اقرب كثيرا مما تكلفه المصنف ، وقوله " أما يجب " جواب " متى جرى " على معنى يجب أن يكون ذلك التجوز فى الأقرب الذى هو ( قرأت ) " أجرى وأجرى " وانما كرر " أجرى " مع العطف نظرا الى استفاضة جريانه فى الأبعد ، كأنه قال : يجب أن يكون ( ذلك التجوز فى ) الأقرب أولى بالجريان وأكثر استفاضة فى الاستعمال ، وقوله " وأمثال ذلك " - بالرفع - عطف على المرفوعات السابقة ، أى ومن أمثلة المجاز أمثال ما ذكر من الأمثلة المتقدمة ، وقوله " مما تعدى " بيان للأمثال موفظ . الكلمة " مظهر وقع موقع العائد الى الموصول ، كأنه قيل : من الكلمة التى تعدى عن معناها الأعلى ، وقوله " لتعلق بينهما " متعلق بتعدى ، وقد بالغ فى تعميم وجه التعلق بقوله " قويا كان " الخ . لكنه أراد أنه مشروط بأن يكون وقوعه محتملا فى اللغة ، اذ ما من شيئين الا بينهما

(١) ما ذكره من نقد يقصد به رد ما ذكره سعد الدين فى شرحه للمفتاح ، الورقة ٢٦٥

٢٦٦٥ ذوانة ، الكشاف ج ٢ ص ٣١١

(٢) ساقط من " أ " .

علت كلمته - ( مامنعك أن لا تسجد ) مراداً به مادعاك الى أن لا تسجد ، وأن يكون لا غير صلة قرينة للمجاز ، ونظائره ( مامنعك ان رأيتهم ضلوا أن لا تتبعني )  
ومن أمثلة المجاز : المستثنى منه في باب الاستثناء ، وتحقيق الكلام في ذلك مفتقر

تعلق بوجه ما مع القطع بأنه لا يصح التجوز بين جميع الأشياء ، قوله " وللتعلق  
هذا تحليل لقوله " يحتمل " على صيغة البني المفعول ، والمراد : أن مذهب  
الجمهور هو أن كلمة ( لا ) - في ( أن لا تسجد ) <sup>(١)</sup> - صلة ، أي زائدة - كما في  
قوله ( لئلا يعلم <sup>(٢)</sup> ) - وذلك لأنه لا يشتبه على أحد أن المانع إنما منع إبليس عن  
السجود - لا عن تركه - فالمعنى : مامنعك عن أن تسجد " وعندى " أنه يجوز أن  
لا تاون كلمة لا زائدة بل تكون " قرينة للمجاز " في ( منعك ) وبيان ذلك : أن بين  
المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقاً محتملاً ، هو أن الداعي الى  
الترك يستلزم كونه صارفاً عن الفعل ، فجاز أن يستعمل ( منعك ) بمعنى دعاك ،  
ويكون الجار المحذوف حينئذ كلمة الى - دون كلمة عن - أي " مادعاك الى أن لا  
تسجد " ؟

والظاهر أن يقال : مراداً به دعاك ، إلا أنه تصاح في العبارة فذكر بدل دعاك  
" مادعاك " لعدم الالتباس ، ويجوز أن يقال : أراد بالضمير في " به " لفظ  
" منعك " المقرون بكلمة ما ، فكانه قال : مامنعك بمعنى مادعاك ؟

قوله " ونظائره : مامنعك ان رأيتهم " <sup>(٣)</sup>  
فصند الجمهور ( لا ) مزيدة ، أي مامنعك عن أن تتبعني ؟ وعند : منعك بمعنى  
دعاك أي مادعاك الى عدم اتباعي في الغضب لله وشدة الزجر عن المحاصي والمقاتلة  
بين آمن مع من كفر ، أو الى عدم لزومك بي لتخبرني عما وقع من الثغنة ولا تكون فيما  
بينهم <sup>(٤)</sup> " قوله " ومن أمثلة المجاز : المستثنى منه " فصله لمكان الاختلاف فيه ،  
ولأنه باب على حياله <sup>(٥)</sup> ، قوله " وتحقيق الكلام في كونه مجازاً مفتقراً الى التحريض

(١) من الآية ١٢ سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٩ سورة الحديد

(٣) من الآية ٩٢ سورة طه ، وما ذكره الشارح من معنى الآية مأخوذ من الكشاف ج ٣

ص ٦٦

(٤) الكشاف ج ٣ ص ٦٦

(٥) تقول : قصد حياله وحياله ، أي بازائه

الى التعرض للتناقض ، وسينشعب من علم المعاني شعبة تثمر المصير الى ماله وما عليه  
فالرأى أن نوغر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن تلك الشعبة ، وهى شعبة علم  
الاستدلال ، وتسميته مجازا لغويا ومعنويا لما تقدم ، وفيدا ، لتضمنه شبه شاهد

#### للتناقض

وذلك لأن قولك : له على عشرة الا واحدا ، كاذم متناقض بظاهره ، لاقتضاء أوله ثبوت  
الواحد فى ضمن العشرة ، واقتضاء آخره نفيه ، وقد آفترقوا فى التفصي (١) عن هذا  
الاشكال فرقا :

فمنهم من زعم : أن المستثنى والمستثنى منه وأداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة ، حتى  
كأن الحرب وضعت لمعنى واحد — كدلول التسعة مثلا — عبارتين احداهما مختصرة  
هى لفظة تسعة ، والآخرى مطولة كعشرة الا واحدا ، وضعفه ظاهر ،  
ومنهم : من اختار أنه أريد بلفظ عشرة — مثلا — آحادها بأسرها ، وأخرج بأداة  
الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة التى تقتضيه (٢) العبارة بظاهرها ، ثم حكم  
بالثبوت أو الانتفاء ، فعلى هذا لفظة عشرة باقية على معناها الحقيقى الذى يدل  
عليه حال افرادها وقد أخرج بعض آحادها عن الحكم ، فلا تناقض أصلا ،  
ومنهم : من ذهب الى ما ذكره المنصف من كون المستثنى منه مجازا فيمابقى بعد  
الاستثناء فالعشرة — مثلا — مستحيلة فى التسعة ، وقربة المجاز قولك : الا واحدا  
، فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء ،

فان قلت : اذا أريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها ، فلم يكن الا واحدا  
اخراجا ، اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول ، مع اغلاق الأدباء على أن الاستثناء  
المتصل : اخراج الشئ عما دخل فيه غيره ؟

قلت : قد أجاب عنه فى فصل الاستثناء ، بأن دخول الواحد نفي حكم العشرة ليس  
مقدرا من قبل المتكلم — بحسب ارادته — والا ناقض آخر كلامه أوله ، بل من قبل  
السامع لتناول العشرة الواحد — بحسب الوضع (٣) — فظهر أن تحقيق كون المستثنى منه

(١) يقال : نفى الانسان ، اذا تخلص من المضيق والبلية ، والاسم : النفيصة /

، ونفصيت من الديون ، اذا خرجت منها وتخلصت ،

(٢) فى " ج " الذى تقتضيه ، أى التعلق

(٣) أنظر : مفتاح العلوم — علم الاستدلال ، ص ٢٤٠

لتحقق ما أنت تريد به ، وسيأتيك تترير هذا المعنى فى الأصل الثالث باذن الله تعالى ، وأما معنى كونه غالياً عن المبالغة فى التشبيه ، فموضعه الفصل الذى يليه ،

---

مجازاً مبنى على لزوم التناقض ، فالأولى أن يؤخر " الكلام فى الاستثناء الى الفراغ عن " العلم الباحث ، عما للتناقض من المباحث ، والجواب عما يتوجه اليه من الشبهات ، " قواء " لما تقدم " يعنى أن تسمية هذا النوع من المجاز مجازاً ، لتحديد عن مكانه الأصلي و " لغوا " لاختصاصه بمكانه الأصلي بحكم الوضع - لا بحكم العقل - و " معنوياً " لتعلقه بمعنى الكلمة - لا بحكمها - ، وأما تسميته " مفيد " فلتضمنه شبه شاهد لتحقيق " المعنى الذى أريد به ، ولما سيأتى فى آخر بحث الكناية من أن مبنى المجاز من الانتقال من الملزوم الى اللان

ولاشك : أن تحقق الملزوم شاهد لتحقيق اللانم - مثلاً - اذا كانت النعمة أو القدرة من لوازم اليد ، فاناذا ذكر لفظ اليد ، فقد أثبت ببينة ما أريد به من النعمة أو القدرة بمعمونة القرينة ، وانا قال : " شبه شاهد " لأن المعنى الأصلي ليس بمراد حتى يكون شاهداً حقيقة ،

نعم : لفظه مذكور فهناك شبه شاهد ، ولما كان حقيقة أصل المعنى هى المرادة فى نحو المشفر ، لم يتصور فيه شبه شاهد لتحقيق المعنى الذى أريد به ،



الفصل الثالث : فى الاستعارة ، هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به ، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ، كما تقول : فى الحمام أسد ، وأنت تريد به الشجاع ، مدعياً أنه من جنس الأسود ، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه ، مع سد طريق التشبيه بافراده فى الذكر ، أو كما تقول : ان المنية أنشبت أظفارها ، وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها ، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فتثبت لها ما يخص المشبه به ، وهو الأظفار ، وسمى هذا النوع من المجاز استعارة لمكان التناسب بينهما

### ( الفصل الثالث : فى الاستعارة )

قال : " الفصل الثالث : فى الاستعارة " فسر الاستعارة بالمعنى المصدري ، وذكر أحد درئى التشبيه على إطلاقه ، ليتناول المشبه به - كما فى الاستعارة التصريحية - والمشبه - كما فى الاستعارة بالكناية - وأراد بالتشبيه : التشبيه المكنوى ، وهو أن لا يصح هناك بما يدل على جعل أحد طرفيه مشبهاً والآخر مشبهاً به - مع كونه مقصوداً - ، وقوله " وتريد به الدلوف الآخر " ارادة الطرف الآخر ، أما على سبيل التحقيق ، كما فى الاستعارة المصحح بها ، حيث ذكر لفظ المشبه به وأريد به ما هو المشبه حقيقة ، وأما على سبيل الادعاء ، كما فى الاستعارة المكنى عنها ، حيث ذكر المشبه وأريد المشبه به ادعاءً - لا حقيقة - ، وقوله " مدعياً " حال من فاعل " تريد " وقوله " دالاً على ذلك " أى (على) الادعاء المذكور ، حال من فاعل " مدعياً " وأراد ( بما يخص المشبه به " ما يخصه أما مطلقاً ، أو بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه - كما فى التصريحية - وما يكون من لوازمه - كما فى المكنية - والمقصود بذكر الحالين - أعنى مدعياً ، ودالاً - تحقيق ما يبنى عليه الاستعارة - لا الاحتراز عن شئ - ، وقوله " بافراده فى الذكر " يحنى بذلك أن اسم المشبه ليس مذكوراً معه لا لفظاً ولا تقديراً ولا نية - على ما مر تحقيقه (١) - قوله " ان المنية أنشبت " أى (٢) أعلقت " أظفارها " وهذا المثال موزون ، وفيه إشارة الى البيت المشهور لأبى ذؤيب (٣)

(١) ساقطة من " أ "

(٢) وذلك فى الفرق بين التشبيه والاستعارة

(٣) يحنى بذلك قوله فى رثاء أولاده الخمسة ، وقد هلكوا فى عام واحد :  
وإذا المنية أنشبت أظفارها : ألفيت كل تيمة لا تنفع

وبين معنى الاستعارة ، وذلك أننا متى ادعينا في المشبه كونه داخلا في حقيقة المشبه به فردا من أفرادها ، برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه حقيقة ، أو لازما من لوازمها في محضر نفس المشبه به نظرا الى ظاهر الحال من الدعوى ، فالشجاع حال دعوى كونه فردا من أفراد حقيقة الأسد يكسب اسم الأسد اكساء الهيكل المخصوصا ، نظرا الى الدعوى ، والمنية حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع اذا أثبت لها مقلب أو ناب ظهرت - مع ذلك - ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبئ ، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المقلب أو الناب مع المنية المدعى أنها سبع تبرز

، وقوله " بادعاء السبعية لها " - أي للمنية - تصيح بأن المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي ، أعني المنية المصورة بصورته - لا السبع الحقيقي - وقوله " برز " جواب " متى ادعينا " و " في محضر " ظرف لبرز بعد تقييد ، بالظرف الأول - أعني " فيما صادف " - وقوله " نظرا " تحليل لبرز على معنى حكم ببروز ، " نظرا الى ظاهر الحال " قوله " ظهرت مع ذلك " أي ظهرت المنية مع المقلب <sup>(١)</sup> أو الناب المثبت لها " ظهور نفس السبع " مع المقلب أو الناب ، في أن السبع " كذلك ينبئ " وهو أن يكون له مقلب أو ناب ، ولنظ " كذلك " حال من المستتر في " ينبئ " وأنت خير بأن ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية ، كما يقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية ، بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المقلب للمنية ، وهو المسمى بالاستعارة التخيلية .

عند غيره <sup>(٢)</sup> ، كما ستعرفه ، وقوله " وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المقلب أو الناب " يشير به الى الاستعارة التخيلية على مذهبه - وسيرد عليك تحقيقه - وانما قال " في تسميتها " - أي في صيورتها سماة - دون تسميتها ، لأن البروز بواسطة التسمي الذي هو بمنزلة اكساء الشجاع اسم الأسد - لا بواسطة التسمية - الا أن يجعل مصدرا من البنى المفعول ، وقيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى ، لأنه اذا نظر الى الحقيقة ، ان الفرق ظاهرا ، اذا لمتحقق سماة باسم المقلب وحفا - دون المتوهمة - قوله " وههنا سؤال وجواب " ذكر في فصل الاستعارة بالكناية أن

(١) المقلب : للظاهر والسباع ، بمنزلة الظفر للإنسان ،

(٢) يقصد بذلك ما اختاره الخطيب ، أنظر : الايضاح ج ٢ ، ص ٣٠٩ ، ٣١٤٦

فى تسميها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظرا الى الدعوى ، وهذا شأن الحاربه ، فان المستعير يبرز معها فى محوض المستعار منه لا يتفاوتان الا فى أن احدهما اذا فتش عنها مالك ، والآخر ليس كذلك ، وههنا سؤال وجواب تسميها فى فصل الاستعارة بالكناية ، ويسمى المشبه به - سواء كان هو المذكور أو المتروك - مستعارا منه ، واسمه مستعارا والمشبه به مستعارا له ، والذي تخرج سمك من أن الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه هو السرفى امتناع دخول الاستعارة فى الأعلام

الاصرار على ادعاء كون المشبه - كالمنية مثلا - داخلا فى جنس المشبه به - كالأسد يناقى الاعتراف بحقيقة المشبه ، ولا اعتراف بها أثوى من التصريح باسم جنسه ، فيلزم حينئذ - الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل " وأجاب عنه : " بالتأويل فى اسم المشبه ، كما ستعرفه " .

٤٢٧ قوله " ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور " كما فى الاستعارة المصحح بها ، كقولك : فى الحمام أسد " أو المتروك " كما فى المكنى عنها ، كقولك : أظفار المنية " مستعارا منه " وسمى اسم المشبه به ، كلفظ الأسد فى المثال الأول ، ولفظ المسبح فى المثال الثانى " مستعارا " وهذا اعتراف منه ، بأن المستعار فى أظفار المنية لفظ المسبح المتروك - لا لفظ المنية المذكور - وهو مخالف لما اختاره من أن الاستعارة فى لفظ المنية ، لكنه هو الحق الذى لا محيد عنه ، كما سيأتىك تحقيقه فى مباحث الاستعارة بالكناية - والأولى بظاهر عبارته أن يقول : والمشبه مستعارا له ، الا أنه راعى لطيفة ، فحبر عن المشبه بالمشبه به ، قصد الى أن فى اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول ، وأن الضمير المجرور فى " به " راجع الى المشبه به المذكور سابقا ، ومن المعلوم أنه لا مستتر فى السابق ، بل الجار والمجرور المائد الى الموصول ، فاعل لاسم المفعول .

وقد نقل عن المصنف أنه قال : " الألف واللام فى قولى : والمشبه به مستعارا له ، اسم موصول بمعنى الذى ، بخلاف قولى وسمى المشبه به " ولا حاجة الى ارتكاب ذلك فى توجيه كلامه - كما عرفته - مع ابتناؤه على أن يجعل لفظ المشبه به فى عداد الأسماء من غير قصد الى معنى النحل - كالمؤمن والكافر - فيكون الضمير فى " به " .

(١) أى لا عدول عنه ، تقول : حاد عن الشئ ، مال عنه وعدل

اللهم إلا إذا تضمنت نوع وصفية لسبب غايج تضمن اسم حاتم الجود ، وماد بالبخل وما جرى مجراها ، وأما عد هذا النوع لغويا فحلى أحد القولين ، وهو المنصور - كما ستقف عليه - وكان شيخنا الحاتمي - تغمده الله برضوانه - أحد ناصريه ، فإن لهم

راجعا إلى الموصوف المقدر ، كما في المنكر - أعني قولك : مشبه به - وجعل لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف - دون الاسم - أو يحل الأول على مذهب المازني <sup>(١)</sup> ، والثاني على مذهب الجمهور ، وقوله " والذي قرع سمعك - من أن الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه ، هو السرف في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام " وذلك لأن مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه ، بدعوى أنه عين المشبه به ، وذلك إذا حصل إذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ،

ولا شك : أن الأجناس مشهورة بأوصاف لها ، حتى أن أسماء هاتني عن أوصافها انباء تاما ، وأما الأشخاص فقلما تشتهر بأوصاف كذلك ، فلا تقع الاستعارة في الأعلام الشخصية إلا نادرا ، كما " إذا تضمنت نوع وصفية " أي دلت عليه التزاما " لسبب غايج " أي عارض ، قلما يتفق عروضا ، فحينئذ يستعار الأعلام فيقال نراي اليوم حاتما ، أو مادرا ، وقوله " وما جرى مجراها " يعني كتضمن سبحانه الفصاحة ، وماتل الصي والفهامة ،

قوله " وأما عد هذا النوع لغويا " بين أولا الوجه في تسميته استعارة ، ولم يتمسك لوجه تسميته مجازا ومعنويا وفيدا ، ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ، لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا إذ فيه خلاف ، وقوله " أحدهما أنه لغوي نثرا " أي قال بعضهم أنه لغوي نظرا إلى أن لفظ الأسد مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق " <sup>(٢)</sup>

(١) هو بكر بن محمد بن عثمان بن حبيب ، كان امام عصره في النحو والأدب ، وكان ورعا وقد أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، كما أخذ عنه المبرد ، ومن تصانيفه : ماتلحن فيه الحامه ، والتصريف ، والخصر ، وترقى سنة ٢٤٩ .

(٢) انظر أخباره في : مجمع الأمثال ج ١ ص ١٦٦

(٣) هو رجل من بني هلال ، ضرب به المثل في البخل فقيل : أبخل من هادر ، انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ١٠٠

(٤) هو رجل من باهلة ، ومن خباياها وشعراها ، وضرب به المثل في الفصاحة فيقال : أخطب من سحان وائل ، انظر : البيان والتبيين ج ٢ ص ٢٤٦ ، ومجمع الأمثال ج ١ ص ٢٢٨

(٥) هو رجل من أياد ، وقيل : من ربيعة ، انظر أخباره في : مجمع الأمثال ج ١ ص ٢٤٧ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٢٤٦ (٦) وهو مذهب الجمهور ، انظر المأثور

فيه قولين : أحدهما أنه لشوى نظرا الى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق .

فانا وان ادعينا للشجاع الأسدية فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعى للرجل صورة الأسد وهيئته وبالة عنقه ومخالبه وأنياه وماله من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار ، ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها ، بل لها في مثل تلك الجثة ، وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب ، الى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه جمع .

قوله " فانا وان ادعينا " الخ " بيان لكونه مستعملا كذلك ، والفاء في قوله " فلا نتجاوز " زائدة لأنه خبر ان - لا يراه " وان ادعينا " - ويجوز أن يجعل جزأ له ٤٢٨ فيكون الواو الداخلة على الشرطية مزيدة بين المبتدأ والخبر ، على قياس ما قيل في قوله : ( وكنت وما ينهنهني الوحيد <sup>(١)</sup> ) - والصورة : اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع ، والمراد بالهيئة : هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض ، وبالة العنق " غلظة " ومن سائر " بيان " ماله ، ومن الصفات " بيان " لسائر " أى وما للأسد من باقى جنس ذلك المذكور من الصفات التى لا شك فى ثبوتها للأسد ، لكونها ظاهرة " لحواس الأبصار " ومدركة بها ، واللام فى " ولئن كانت " ابتدائية - لا موطئة - وجواب الشرط . مقدر ، يدل عليه قوله " لكن اللغة " أى وان كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد اختصاصا به ومن " أمكنها " أى أقواها تمكنا فيه ، لم تصر لمجرد ذلك نفس المعنى الحقيقي للأسد ، وانما تكون كذلك أن لو كانت اللغة وضعت اسم الأسد لها ، " لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها " بل وضعت - للشجاعة كائنة " فى مثل تلك الجثة " الأسدية ، وقد تسامح فى هذه العبارة ، اذ مقصوده : أن الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة فى الواقع بالشجاعة - لا أنه موضوع للشجاعة المخصصة - أولها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح فى قوله " ولو كانت وضعت لتلك الشجاعة " أى الكلمة التى تعرفها ، اذ مراده : أنه لو كانت وضعت لمفهوم الشجاع لزم أمور أربعة :

الأول : يكون لفظ الأسد " صفة " كلفظ الشجاع " لا اسما " ،

(١) هذا عجز بيت لمالك بن ربيع ، وأوله : ( أقادوا من دمي وتوعدوني ) وقد سبق الكلام عنه فى اقتران الحال بالواو .

ولو كانت وضعت لتلك الشجاعة التي تعرضها لكان صفة - لا اسما - وكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جرأة المقدم من جهة التحقيق - لا من جهة التشبيه - ولما ضرب بعرق في الاستمارة ان ذاك البتة ، ولا نقلب الما لوب بنصب القرائن وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له الى ايجاب حملها على ما هي موضوعة له - وثانيهما : أنه ليس بلغوى ، بل عقلى نظر الى الدعوى ، فان كونه لغويا يستدعى كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له .

ويمتنع - مع ادعاء الأسدية للرجل وأنه داخل في جنس الأسود فرد من افراد حقيقة الأسد - وكذا مع ادعاء كونه الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس وأنه قمر وليس البتة

---

الثاني : أن يكون استعماله في الانسان الواصل الى غاية الشجاعة " من جهة التحقيق - لا من جهة التشبيه " لأنه حينئذ فرد من أفراد مدلوله ، و " الجرأة " - بالمعنى وفتح الجيم - بمعنى الشجاعة ، يقال : جرؤ جرأة فهو جرؤ ، و " المقدم " مصدر ميمي من الاقدام .

الثالث : أن لا يكون في اسم الأسد المنطوق على الانسان الشجاع شائبة استمارة لأن الاستمارة مبنية على التشبيه ، ولا تشبيه على ذلك التقدير .

الرابع : أن يصير المدلول بالقرينة مقلوبا على وجهه ، فأن كان المدلول بها " منع الكلمة عن حملها على " ما وضعت له ، وقد صار المدلول بها الآن ايجاب حملها على " ما وضعت له ، واللوازم كلها منتفية اتفاقا ، فكذا الملزوم .

قوله " وثانيهما : أنه ليس بلغوى " أى " بل " هو مجاز " عقلى " على معنى أن التصرف في أمر عقلى ، وذلك : أن المتكلم قد أثبت الأسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الأسد باقيا على معناه اللغوى ، إلا أن ثبوت ذلك المعنى هنا يتصرف من العقل على وجه الاستعارة ، فلا يكون مجازا لغويا - بل عقليا - ، وقوله " ويمتنع " فاعله " أن يكون اطلاق اسم الأسد " ولفظ " ذلك " إشارة الى الرجل ولفظ " هذا " الى " الصبيح " وقوله " لقدح ذلك في الدعوى " تحليل ليمتنع ، ولفظ " ذلك " إشارة الى كون الاطلاق عن اعتراف ، وقوله " أنى يكون ؟ " متعلق " بقل " أى قل لى جواب هذا الاستفهام ؟ ( " موضع تعجب " خبر " يكون " واسمه لفظ " قوله " أى قول ابن العميد ، وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبها بما طاف واحد حيث قال : " أو موضع نهى عن التعجب قوله : لا تعجبوا " بنصب

شيئا غيرهما - أن يكون اطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعتراف بأنه رجل ، أو اطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا اعتراف بأنه آدمي ، لقدح ذلك في الدعوى ، وقل لي : مع الاعتراف بأنه آدمي غير شمس وغير قمر في الحقيقة ، أنى يكون موضع تعجب قوله :

- قامت تظللني من الشمس      . . . نفس أعز على من نفس  
قامت تظللني ومن عجب      . . . شمس تظللني من الشمس (١)  
أو موضع نهى عن التعجب قوله :  
لا تعجبوا من بلى غلالته      . . . قد زر أزواره على القمر (٢)

(٣) "موضع" ورفع "قوله" والحاصل : أنه لا معنى للتعجب من تظليل انسان صبيح الوجه لآخر ، بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية ، وكذا لا معنى للنهس عن التعجب من بلى الكتان بملاسة الانسان الجميل ، بل انما ينهى عن التعجب من بلاء بملاسة القمر والبدن الحقيقي ، والغلالة : شعار يلبس تحت الدرع أو الثياب ، فتكون هي الملاصقة للبدن ، يقال : زر القميص ، اذا شد أزواره ، ولمحه : أى أبصره بنظر خفيف ، والمجر - بكسر الميم - ما تشده المرأة على رأسها ، وقوله "ومع الاصرار" يريد : قد ثبت أن المتكلم بالاستحارة بدعى للرجل - مثلا - معنى الأسدية ، ولا يعترف أصلا بأنه رجل ، فهو مصر على أنه أسد وعلى انكار أنه شئ غير الأسد ، ومع هذا الاصرار "يمنع أن يقال : أم تستحمل الكلمة فيما وضعت له" بل يجب أن يقال : انها مستعملة فيه ، فلا يكون اسم الأسد حينئذ مجازا لنهيا ، بل عقليا بالمعنى الذى عرفته ، وانما عطف قوله "وأنه شمس وأنه قمر" بالواو ، اعتمادا

(١) البيتان من (الكامل) قالهما ابن العميد في غلام حسن الوجه كان يظلمه من الشمس ، وروى البيت الثانى : ( فأقول وأعجبا ومن عجب ) ، أنظر : معاهد التنصيص ج ١ ص ١٧٣ ، وأسرار البلاغة ص ٢٤٤ ، والإيضاح ج ٢ ص ٢٨٥ ، والاراز ج ١ ص ٢٥٦ ، وحسن التوصل ص ٢٣

(٢) هذا البيت من (المنصيح) وقائله : ابن دبابيا ( محمد بن احمد ) ويقال : أن أبا المظالم أخذ معناه فقال : ترى الثياب . . البيت ، أنظر : أسرار البلاغة ص ٢٤٦ ، والاراز ج ١ ص ٢٠٣ ، وشيخ لامية العجم ج ٢ ص ٢٣٧ ، ومعاهد التنصيص : ج ١ ص ١٧٣ ، وعروس الأفراح ج ٤ ص ٦٤ ، والإيضاح : ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) الصبغة : الجمال ، ورجل أصبح قبين الصبح :

وقوله :

ترى الثياب من الكتان يلحمها \* نور من البدر أحيانا قبيلها  
فكيف تنكر أن تبلى معاجرها \* والبدر في كل وقت طالع فيها (١)  
ومن الاصرار على دعوى أنه أسد وأنه شمس وأنه قمر \* يمتنع أن يقال : لم تستعمل  
الكلمة فيما هو موضوعة له \* ومد ارتديد الامام عبد القاهر - قدس الله روحه -  
لهذا النوع بين اللغوي تارة وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين \* جزاء الله  
أفضل الجزاء \* فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لدائف نظره \* لا يألوا

على ظهور المراد مما سبق من الحطاف بأو \* حيث قال : " أو اطلاق اسم الشمس أو  
القمر " \* قوله " ومد ارتديد الامام " (٢) هذا مصدر ميمي \* ومبتدأ خبره : " على  
هذين الوجهين " \* وليس قوله " تارة وأخرى " ظرفاً للترديد \* إذ ليس الترديد  
حاصلاً في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد منه \* - أي يقول تارة : أنه لغوي  
\* وأخرى : أنه عقلي \* والمراد بهذين الوجهين \* هو النظر إلى كونه مستعملاً في غير  
ما هو له عند التحقيق \* والنظر إلى الدعوى المذكورة والاصرار عليها \* قوله " لا يألوا  
تعلماً " أي لا يتركه \* من الألو \* وهو التخصير \* ويقال : لا يألوك نصحا \* أي لا  
يمنعك \* قوله " لكنك اذا وقت " لما بين وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة  
القول الأول - أعني كونه مجازاً لغوياً - فأشار إلى أن " بين اصرار المستعير على  
ادعاء الأسدية للرجل \* وبين نصبة قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص " \* مدافعة  
ظاهرة \* فإذا عرفت وجه التوفيق بينهما " كشف لك " ذلك الوجه " الفطاء " عن  
هذين القولين وأراك أن الصواب هو القول الأول \* لأنه يظهر بذلك الوجه - أن  
الأسدية المدعاة للرجل راجعة إلى غير المتعارف إنما يكون على سبيل المجاز اللغوي  
\* قوله " صدقة " على صيغة المنحول صفة ثانية لقرينة \* ومعناه : مسلمة عنده - أي  
عند المستعير - \* وإنما اعتبر التسليم عنده لأنه منشأ ايها التنافي والمدافعة \* قوله

(١) البيتان من ( البسيط ) وقائلهما : أبو المصالح ( ناصر الدولة بن حمدان ) وذلك  
في ملحق عليه أخلاق بالية \* ورواها الثعالبي برواية : أنى الثياب \* وضوء من البدر \*  
وكل حين أنظر : أسرار البلاغة ص ٢٤٧ \* والطرارح ص ١٢١ ومعاهد التنصيص  
ح ١ ص ١٨٣ \* وشرح لامية المعجم ح ٢ ص ٢٣٧ \* والايضاح ح ٢ ص ٢٨٦ \* وبتيمة  
الدهر ح ١ ص ٩٠

(٢) أنظر : أسرار البلاغة ص ٣٢٧ وما بعدها \* ودلائل الاعجاز ص ٤٥ ١٩١ ٢٧١٠  
٢٣٦

(٣) المدافعة : المماثلة \* ودافع عنه ودفع \* بمعنى



تحليماً وإرشاداً ، ولكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستمير على ادعائه الأسدية للرجل ، وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص مصدقة عنده ، وكشف لك الغطاء ، اعلم أن وجه التوفيق هو أن تبني دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسماً بطريق التأويل ، متعارف ، وهو الذي له غاية جرأة المقدم ونهاية قوة البطش ، مع الصورة المخصوصة ، وغير متعارف ،

- ٤٣٠ " على نحو ما ارتكب " متعلق بقوله " على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسماً بطريق التأويل " والمعنى : على أن تدعى ذلك وترتكبه كائناً على نحو ارتكاب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وأصحابه قوماً من الجن - بواسطة صدور أمور غريبة <sup>(١)</sup> دالة منهم - وفي عد جماله من جنس الطير - بسبب سرعتها في السير - ، فانه جعل كل واحد من الجن والطير قسمين : متعارفاً وغير متعارف ، ألا يرى أنه ليس المعنى على تقدير أداة التشبيه ؟ إذ لا يصح أن يقال : نحن كقوم من الجن في زى ناس فوق ما هو كإير لها شخوص الجمال ، وقوله " مستشهداً " حال من فاعل " أن تبني " وهاتيك " صفة " دعوى " والمراد " بالمخيالات العزمية " القضايا التي توقع في النفس خيالاً مقبولاً في الحرف بلا تصديق بها ، وقوله " من نحو حكمهم " بيان للمخيالات يتضمن " التأويلات المناسبة " لها تيك الدعوى ، من أن الأسد لا يهوب من الذئب ، وأن الإنسان لا يكون بحيث لا يقاومه أحد ، والرواية في " أنه ليس بأسد " بفتح الهمزة ، أي من نحو حكمهم بأنه ليس بأسد ، وكذلك الحال في " أنه ليس بإنسان وإنما هو أسد " وقد يروى " إنما " وحده بالكسر ، وله محل من القبول في الكل ، بناءً على تضمين الحكم معنى القول ، وقوله " وأن تنصص " عطف على " أن تبني " ، يعني أن وجه التوفيق هو بناء دعوى الأسدية على التقسيم إلى المتعارف وغيره وتخصيص القرنصة المصدقة " بنفيها المتعارف " قوله " ومن البناء على هذا التنوع " أي تنوع أفراد الشيء إلى متعارف وغير متعارف فان الأخبار عن التحية بالضرب الوجيع يدل على أن التحية قسماً : متعارف - كسلام عليك ، وعيانك الله ، أي ملكك - قال يعقوب : التحيات

(١) البيت من ( الخفيف ) وهو من قصيدة قيلت في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي ، ورواية الديوان : نحن ركب ، والزى : الهيئة ، وذكر ابن سنان : أن ابن جني حمله على المقلب حيث تدره : نحن ركب من الانس في زى الجن فوق جمال لها شخوص طير ، وعد هذا منه تحسفاً ، ثم جعل البيت من المبالغة ، وانظر : ديوان المتنبي ج ٣ ص ٣١١ ، وسر الفصاحة ص ١٣٢ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٧٣ ، والأيضاح ج ٢ ص ٢٨٦ ، والوسادة ص ٢٨٤ ، (٢) في " أ " أفراد الشجاع

وهو الذى له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة ، بل مع صورة أخرى ، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء فى عد نفسه وجماعته من جنس الجن ، وعد جماله من جنس الطير ، حين قال :

نحن قوم ملجن فى زى ناس \* فوق طير لها شخص الجمال  
مستشهدا لدعواك هاتيا ، بالمخيلات السرفية والتأويلات المناسبة من نحو حكمهم اذا رأوا أسدا هرب عن ذئب أنه ليس بأسد ، واذا رأوا انسانا لا يقاومه أحد أنه ليس بانسان وانما هو أسد ، أو هو أسد فى صورة انسان ، وأن تخصص تصديقه التورية بنفيها المتعارف الذى ينسب الى الفهم ليتحين ما أنت تستعمل الأسد فيه ، ومن البناء على هذا التنويح قوله : ( تحية بينهم ضرب وجيع ) وقولهم : عتابك السيف ،

لله معناه : المالك لله (١) ، وغير متعارف وهو الضرب الوجيع فى أول التلقى ، اذ لا مجال لحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب ، ولم يرد أيضا كتحية بينهم ضرب وجيع ، وأول البيت :

( وخيل قد دلفت لها بخيل (٢) ) - وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على أنه نوعان : متعارف ، وهو مخاطبة الازلال ومذاكرة الموجدة ، وغير متعارف وهو اعمال السيف ، وليس المعنى على تقدير أداة التشبيه فى " عتابك " وتقديرها فى " السيف " باطل قاطعا ، وأما " قوله عز وجل - الا من أتى الله بقلب سليم (٤) " فان حمل على أن تقديره : الاسلامه من أتى الله - برفع السلامة على الابدال - كان منها على أن أفراد المال والبنين نوعان : متعارف وغير متعارف ، اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الأداة - أى يوم لا ينفع كمال ونين - ويجوز أن يجعل قوله ( لا ينفع مال ولا بنون (٥) ) بمعنى : لا ينفع شئ ، فيصبح ابدال السلامة بلا تنويح ، ولك أيضا : أن تنصب السلامة المقدرة ، بجعل الاستثناء منقاعا ، وأن لا تقدرها

٤٣١

(١) أنظر : الصحاح ج ٦ ص ٢٣٢٥ ، ولسان العرب ج ١٤ ص ٢١٦ ، ص ٢١٧ .

(٢) البيت من ( الوافر ) وقائله : عمرو بن معد يكرب ، يقال : دلفت الكتيبة فسى

الحرب ، أى تقدمت ، أنظر : الايضاح ج ٢ ص ٢٨٧ ، وكتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٥

والخصائص ج ١ ص ٣٦٨ ، واللمعة ج ٢ ص ٢٩٢ ، وخزانة الأدب ج ٤ ص ٥٣ .

(٣) تقول : وجد عليه فى الغضب موجدة ووجدانا ، ووجد فى الحزن وجدا بالفتح ،

(٤) الآية ٨٩ سورة الشعراء

(٥) من الآية ٨٨ سورة الشعراء

وقوله - عز وجل - ( يوم لا ينفع مال ولا بنون ، الا من أتى الله بقلب سليم ) على ما استسمع هذه الآية في فصل المستثنى منه ، ان شاء الله ، ومنه قوله :  
ولدة ليس بها أنيس . . . الا اليعافير والا الحميم

والاستعارة - لبناء الدعوى فيها على التأويل - تفارق الدعوى الباطلة ، فان صاحبها يتبرأ عن التأويل ، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره ، فان الكذاب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه ، وأنى ينصب وهو لترجيح ما يقول رأكسب

أصلا ، وتجمل ( من أتى ) منصوب المحل على معنى لا ينفعان أحدا الا سليم القلب ، الذي أنفق ماله في سبيل الله ودل أبناءه على طريق الرشاد (١) ، وقوله " ومنه قوله : ولدة ليس بها أنيس (٢) " فلهذا لا احتمال أن يقال : ادغال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده - بل على التخليق - بل بالتحال - كما صرح به في الكشف (٣) ، أى انما يكون فيها أنيس أن لو كان هذه الأشياء أنيسا ، وحمل الآية السابقة على هذا التخليق مما يأباه نظمها ، يقال : ما بالدار أنيس أى أحد ، واليعفور : ولد الغلبة وولد البقرة الرحشية - أيضا - والحميم : الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثى عيساء ، قال الشاعر جعل أفراد الأنيس تسمين : متعارفا وغير متعارف ، أى رب مفازة قدامتها ليس بها أنيس الا هذه الوحوش والابل ، وقوله " يفارق الدعوى الباطلة " أراد بالدعوى الباطلة : الدعوى التى لا تطابق الواقع - مع أن صاحبها يحتشد مطابقتها - اذ حينئذ لا يتصور من صاحبها قصد التأويل ، فضلا عن " نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره " وأراد بالكذب مالا يطابق الواقع - مع علم القائل بعدم مطابقته - فانه أيضا لا ينصب تلك القرينة ، كما أن ذلك المدعى لا ينصبها ، الا أن الكذب المذكور ليس مثل ذلك المدعى فى التبرؤ عن قصد التأويل ، لأن مقصوده ترجيح ما دل عليه كلامه بظاهره .

(١) ما ذكره الشايج من آراء فى الآية استعان فيه ببعض ما ذكر فى الكشف ، وانظر ج ٣ ص ٢٥٢

(٢) البيت من ( الرجز ) وقائله : جران العمود النيمرى ، ورواية الديوان : بسابسا ليس به أنيس ، والبسابس : جمع بسيم ، وهو الفقر ، ديوان جران العمود ص ٥٢ ، وانظر الايضاح ج ٢ ص ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ج ٤ ص ١٢١ ، ومجالس شعلب ج ١ ص ٣١٦ ، والكشاف ج ٤ ص ٦١٠

(٣) الكشف ج ٤ ص ٦١٠

كل صعب وذلول ٢٠

وإذ قد عرفت ما كان يتلوق ببيان وصف الاستعارة ووجه تسميتها استعارة وتقرير  
استنادها إلى اللغة، ومما يقتضيه الباطل والكذب، فاعلم أن الاستعارة تنقسم  
إلى : مصحح بها ومكنى عنها، والمراد بالأول : هو أن يكون الطرف المذكور من  
طرف التشبيه هو المشبه به، والمراد بالثاني : أن يكون الطرف المذكور هو المشبه  
— والمصحح بها تنقسم إلى : حقيقية وتخيلية، والمراد بالتحقيقية : أن يكون المشبه  
المتروك شيئا متحققا، أما حسيا وأما عقليا، والمراد بالتخيلية : أن يكون المشبه  
المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له إلا في مجرد الوهم، ثم تقسم كل واحدة منهما  
إلى : قطعية وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحققة حسية  
أو عقلية — أو على مالا تحقق له البتة إلا في الوهم، وإلى احتمالية، وهي أن يكون  
المشبه المتروك صالح الحمل تارة : على ماله تحقق، وأخرى : على مالا تحقق له

ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التأويل، بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بآن  
نفي نصب القرينة، واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرؤ، لأنه إذا تبرأ عن  
التأويل كان نصب القرينة أشد تبرأ، فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من  
التبرؤ ونصب القرينة لمن كان له قلب (١) وقوله " بيان وصف الاستعارة " أراد بوصف  
الاستعارة حدها، فإنه قال في أول علم الاستدلال " الحد وصف الشيء " وصفا  
مساويا (٢) " قوله " أما حسيا أو عقليا " أي تحققا حسيا أو تحققا عقليا، وقد عرفت  
معنى الوهمي، المحض، وهو أن يكون صوره تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم  
أيها — كصورة الناب بالمغلب في المنية المشبهة بالسبع، قوله " ثم تقسم كل واحدة  
يعنى : أن كل واحدة من الحقيقية والتخيلية تنقسم إلى قطعية واحتمالية، إلا أن  
الأقسام الحاصلة من تقسيمها معا ثلاثة، لأن الاحتمالية المندرجة في كل منهما  
قسم واحد في الحقيقة، ولا اختلاف إلا بالمعارة والاعتبار، فلذلك قال : " فهذه  
أقسام أربعة " ولم يقل : خمسة، وقد أشار إلى اتحاد العبارة أيضا بقوله " الاستعارة  
المصحح بها مع الاحتمال للتحقيق، والتخييل "، فإن قلت : لماذا لم يحتج بالتحقيق

٤٣٢

(١) يرى بذلك على سعد الدين حيث قال : بأن وجه التخصيص غير ظاهر، انظر :

المعالم ص ٣٦٣ .

(٢) انظر : مفتاح العلوم — علم الاستدلال ص ٢٠٥

فهذه أقسام أربعة : - الاستعارة المصريح بها التحقيقية مع القطع ، - الاستعارة المصريح بها التخيلية مع القطع ، - الاستعارة بالكناية ، ثم ان الاستعارة ربما قسمت الى : أصلية وتبعية ، والمراد بالأصلية : أن يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا أوليا ، والمراد بالتبعية : أن لا يكون داخلا دخولا أوليا ، وربما لحقها التجريد فسميت مجردة أو الترشيح فسميت مرشحة ، فيجب أن نتكلم في هذه الانقسامات ، وهى

والتخييل فى الاستعارة المكنى عنها ، أما باعتبار المشبه به المتروك ، وأما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتبارهما فى المصريح بها ، أما بحسب الصورة وأما بحسب المعنى ؟ قلت : لأنه لم يوجد هذه الأقسام فيما ورد فى استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى عنها ، قوله " ربما قسمت " كلمة " رب " إشارة الى قلعة وقوع هذا التقسيم فى كلامهم ، وأولى ما افتقده لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية ، قوله " والمراد بالأصلية : أن يكون معنى التشبيه داخلا فى المستعار دخولا أوليا " وذلك بأن يكون المعنى الأصلي المستعار صالحا للموصوفية - كالمصادر وسائر أسماء الأجناس - وأما الأفعال والصفات المشتقة منها وما فى حكمها من أسماء المكان والزمان والآلة والحروف ، فلا يدخلها معنى التشبيه إلا تبعا ، أما لمصادرهما - كما فى الأفعال ، وما يشتق منها - وأما لمتعلقات معانيها - كما فى الحروف - ، وسيأتى تحقيق ذلك فى مباحث الاستعارة التبعية ، قوله " وربما لحقها " أورد كلمة التقليل ، لأن أكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح ، وأشار بذكر الحقوق الى أنهما انما يحتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ، ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما ، اذ لم يشتهر شئ منهما باسم على حدة ، ولا حاجة لشيء منهما الى بيان ، فلذلك قال : " وهى " أى الأقسام الحاصلة من " هذه الانقسامات ثمانية " - وان كانت الانقسامات أربعة انقسام الاستعارة الى : المصريح بها والمكنى عنها ، وانقسام المصريح بها الى : التحقيقية والتخيلية ، والقاحية والاحتمالية ، انقسام الاستعارة الى : الأصلية والتبعية ، وانقسامها - أيضا - الى : المجردة والمرشحة ،

(١) والخطيب يسمى الاستعارة الخالية عنهما مدالقة ، وهى التى لم تقترن بصفة ولا تفرع كلام ، الايضاح حد ٢ ص ٣٠٠

ثمانية :-

القسم الأول : في الاستعارة المصح بها التحقيقية مع القطع ، هي اذا وجدت وصفا مشتركا بين ملزومين مختلفين في الحقيقة هو في أحدهما أقوى منه في الآخر وأنت تريد الحاق الأضعف بالأقوى على وجه التسمية بينهما أن تدعى ملزوم الأضعف من جنس ملزوم الأقوى باطلاق اسمه عليه وسد باب التشبيه بافراده في الذكر وتوصلا

### القسم الأول

( " في الاستعارة المصح بها التحقيقية مع القطع " )

قال : " القسم الأول : في الاستعارة المصح بها التحقيقية مع القطع (١) - قدمها على سائر الأقسام ، لأنها الصيغة في باب الاستعارة ، وقد سبق منا غير مرة وجه إيراد كلمة " في " في أمثال هذه العبارة ، وقوله " اذا وجدت " معمول لقوله " أن تدعى " على التوسع في تقديم الطرف على عامله الواقع في حين " أن " وأراد " بالحقيقة " ما يعم الكلية والجزية ، فنزد وحائتم مختلفان في الحقيقة الشخصية - أعني الهوية المخصوصة - ولما لم يكن للأمر الوهمية حقيقة لاختصاصها بماله تحقق كانت التخيلية خارجة عن الحد المذكور ، وإذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق التماس كانت الاتصالية - أيضا - خارجة عنه ، وقوله " على وجه التسمية بينهما " أي بين الوصف الأضعف والأقوى ، وقوله " أن تدعى " غير لقوله " هي " ومثل هذه السامحة - لعدم الالباس في المراد كثيرة في عباراتهم ، والضمير في " بافراده " راجع الى اسم " ملزوم الأقوى " و " توصلا " تحليل لتدعى ، و " بذلك " إشارة الى اطلاق اسمه عليه " والمطلوب هو الالحاق " على وجه التسمية بينهما ( أي بين الوصف الأضعف والأقوى (٢) و " فاعلا وانيا " حالان من المستتر في " تدعى " و " ذلك " إشارة الى الاطلاق المذكور ، قوله " كيلا يحمل " أي المفرد بالذكر ، وهو اسم المشبه به " عليه " أي " على ما سبق منه " و " التأويل المذكور " هو جعل أفراد الشيء

(١) في " ج " مذكور جزء من المتن من أول هذا القسم الى قوله : بعد ما جبرست الحادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد ، ثم بدأ الشرح أما بقية النسخ فقد أخذ في الشرح فيها دون ذكر شيء من المتن ، وقد يكون هذا من عمل الناسخ

(٢) ساقط من " أ "

بذلك الى المدالب لوجوب تساوى اللوازم عند تساوى ملزوماتها ، فاعلا ذلك فى ضمن قرينة مانعة عن حمل المفرد بالذكر على ما يسبق منه الى الفهم كيلا يحمل عليه — فيبطل الغرض التشبيهي ، باننا دعواك على التأويل المذكور ، ليمكن التوفيق بين دلالة الافراد بالذكر وبين دلالة القرينة المتمانعتين ولتتماز دعواك عن الدعوى الباطلة ، مثال ذلك : أن يكون عندك شجاع وأنت تريد أن تلحق جراته وقوته — بجراءة الأسد وقوته ، فتدعى الأسدية له باطلاق اسمه عليه مفردا له فى الذكر فتقول رأيت أسدا ، كيلا يحد برأته وقوته دون جراءة الأسد وقوته ، مع نصب قرينة مانعة عن ارادة الهيكل المنصوص به — كيرمى ، أو يتكلم ، أو فى الحمام ، أو أن يكون عندك وجه جميل وأنت تريد أن تلحق وضوحه واشراقه وملاحة استدارته بما للبدن فتدعيه بدرا

قسمين : متعارفا وغير متعارف ، والآن فى " ليمكن " متعلق ببياننا ، ولقـ — ظ " المتمانعتين " صفة " لدلالة الانفراد بالذكر ودلالة القرينة " لأن كلمة " بين " الثانية مقحمة ، والعامل فى الداليتين واحد فلا يلزم تعدد العامل فى الصفة ووجه التمايز بين الداليتين : أن الافراد بالذكر — مع قبح النظر عن القرينة — يدل على أن المراد باسم الأسد — مثلا — مدلوله الحقيقى ، والقرينة تدل على أن المراد به غير ذلك المدلول ، وانما خص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر ، لزيادة قربها من دعواك ، فيكون الامتياز عنها أهم من الامتياز عن الكذب .

قوله ( أمثال ذلك ) أى مثال ما ذكرناه فى تفسير هذه الاستعارة التى نحن بصددها وقد أكثر من الأمثلة روما لزيادة التوضيح ، وتبنيها على ما بينها من الاختلاف ، فان المستعار منه والمستعار له فى الأمثلة الثلاثة الأولى حسيان ، إلا أن وجه الشبه فى المثال الأول عقلى متعدد — أعنى الجراءة والقوة — وفى الثانى حسى متعدد — أعنى الاشراق والاستدارة الطليحة ، وفى الثالث عقلى واحد — أعنى كثرة المنفعة — والمستعار له فى المثال الرابع عقلى والمستعار منه حسى ، ووجه الشبه عقلى مركب وهو الالباء عن قبول الزيادة والنقصان ، قوله " فتدعى الأسدية " — بالنصب — عطف على " أن يكون " — لا على " أن تلحق " — لاختلاف المعنى ، وتوله " فتقول " — بالنصب — عطف على " تدعى " — يجرى منه مجرى التفسير ، وهذه الثلاثة المتعاقبة مع ما فى حيزها غير واحد للمبتدأ الذى هو " مثال ذلك " وقوله " أو أن يكون عندك وجه جميل " هذا مع ما عطف عليه — أعنى " فتدعيه " مأخوذين مع ما يتعلق بهما خبر

باطلاق اسمه عليه مع افراده في الذكر قائلا : نظرت الى بدر يتسم ، أو أن يكون عندك عالم وأنت تريد الحاق كثرة فوائد - بعد ماجرت الحادة على تشبيه فوائد العلماء بالفرائد - بكثرة فرائد البحر ، فتدعيه بحرا ، سالكا في ذلك المسلك المصمود ، أو أن تريد الحاق عدل عادل في ابناء التفاوت بالميزان أو بالقسطاس في ذلك فتدخله في جنس الميزان أو القسطاس قائلا : ميزان أميرنا أو قسطاسه لا يقبل التفاوت ، ومن الأمثلة : استعارة أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه التناسب بدارق التهكم أو التلميح على ما سبق في باب التشبيه ، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر والافراد بالذكر ، ونصب القرينة .

ثان لذلك المبتدأ ، معادوف على الخبر الأول بأو ، و " قائلا " حال من فاعل " فتدعيه " وقوله " بعد ماجرت الحادة " إشارة الى أن تشبيه العالم بالبحر " للاحاق كثرة فوائد بكثرة فرائد " (١) " انما حسن الحسن البليغ بناء على ما اشتهر من تشبيه فوائد بفرائد ، في كونها حسنة بهية (٢) ، مرفوها فيها ، ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل . وقد يقال : ما لم يعتبر كون الفوائد والفرائد كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر ، - سلوكك " في ذلك المسلك المصمود " هو مثل أن تقول : رأيت بحرا يتكلم ، و " القسطاس " هو القردان (٣) - أعني التبان - ، ( الاستعارة التهكمية : - )

قوله " ومن الأمثلة " انما فصله لأنه نوع من الاستعارة التي هو بصددها مبني على " انتزاع شبه التضاد والحاقه بشبه التناسب " وهذا النوع ( يخص باسم الاستعارة التهكمية أو التحلية " وله أمثلة كثيرة كقولك : رأيت جاتا ، أي بخيلا وخالدا ، أي (٤) جبانة وسحبان ، أي ذا لكمة (٥) ، و " وذلك لا ينافي كونه مثالا لما هو فيه ، أعني كونه ( مثلا (٦) ) جزئيا اضافيا له ، وقد مرت تحقيق انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد

(١) الفريد : الدرا إذا نظم وفصل بخيره ، ويقال : فرائد الدر ، كبارها

(٢) البهاء : الحسن ، وهي البيت ، أي تغرق وعطل ،

(٣) القسطاس والقردان ، ممران

(٤) يريد خالد بن الوليد رضي الله عنه - حيث ضرب به المثل في الشجاعة ، فاستعمل هنا في ضدها .

(٥) اللكمة : عجمة في اللسان

(٦) ساقطة من " أ " و " ب "



كقولك : ان فلانا تواترت عليه البشارات بقتله ونهب أمواله وسبى أولاده ، ومخبر هذا النوع باسم الاستعمارة التهكمية أو التلحيفية ، واعلم أن قرينة الاستعمارة ربما كانت معنى واحدا - كالذى رأيت في الأمثلة المذكورة - وربما كانت معانى مربوطا بعضها ببعض ، كما فى قوله :-

وصاعقة من نضله تنكفى بها \* على أروى الأقران خص سحاب

فى آخر مباحث التشبيه ، إلا أنه اقتصر هناك على ذكر الضدين المشاركين فى التضاد ، وأراد بهما المتنافيين المشاركين فى التناقى على الإطلاق ، وعطف ههنا التقيضين على الضدين فأراد بالضدين : ما وراء التقيضين المتقابلين ، ولكنه أراد بالتضاد ههنا أيضا التناقى مطلقا ، قوله " ثم ادعاء " عطف على " بواسطة " وشرع فى اعتبار الاستعمارة بعد اعتبار التشبيه ، وإنما أورد لفظة " ثم " لأن ادعاء كون أحد الضدين أو المتناقضين من جنس الآخر أشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس التضاد ، قوله " تواترت عليه البشارات " أى الانذارات ، قوله " ربما كانت معنى واحدا - كالذى رأيت فى الأمثلة المذكورة - " يعنى به ما مر من " يرمى ، وفى الحمام ، ويتبسم ، ويتكلم " والاضافة فى " ميزان أميرنا " وكذا قوله " بقتله " ونهب أمواله وسبى أولاده " فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على حدة ، والاستعمارة البشارة للانذار ، قوله " ربما كانت معانى مربوطا بعضها ببعض " يريد أن مجموع تلك المعانى المربوط (١) بعضها ببعض ، كون قرينة واحدة كأنها خاصة مركبة للمستمار له بالقياس الى المستعمار منه ، ومعنى " تنكفى " تنقلب ، من كأت الاناء ، أى قلبه ، والباء فى " بها " للتعديدية أى تقلبها " خص سحاب " و " الأقران " جمع قرن بالكسر ، وهو الكف فى الحرب (٢) ، وقوله " أنظر " شرع فى بيان تركيب القرينة

٣٥

(١) فى " ج " المربوطة

(٢) والبيت من ( الدوايل ) من قصيدة للبحتري ، فى مدح أبى سعيد ( محمد الثغرى )

من قواد حميد الطوسي ، ورواية الديوان : من كه ، وصرى أيضا : على أروى الأعداء ، وقال ابن الأثير : " ان هذا من النمط العالى الذى شغلت براءة معناه وخمن سبكه عن النظر الى استعماره " ديوان البحتري : ح ١ ص ١٢٩ ، والمثل السائر : ح ٢ ص ١٠٥ ، والايضاح : ح ٢ ص ٢٨٨ ، ودلائل الاعجاز ص ١٩٦ ، ومعاهد التنصير ح ١ ص ١٨٠

أنظر حين أراد استعارة السحاب لأنامل يمين المدوح تغريها على ما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالبحر الفيض تارة ، والسحاب الهطل أخرى ، ماذا صنع ؟ ذكر أن هناك صاعقة ، ثم قال : من نصله ، فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ، ثم قال : على رأس الأقران ، ثم قال : خصه ، فذكر العدد الذي هو عدد جميع أنامل اليد فجعل ذلك كله قرينة لما أراد من استعارة السحاب لأنامل .  
ومن الأمثلة : استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى ،

و " حين أراد " ظرف " لماذا صنع ؟ " مع تقدمه عليه ، وقد سبق له نظائر ، و " تغريها " بمعنى مفرقة ، حال من مفعول " أراد " - أعني " استعارة السحاب " فان استعارة خص سحاب " لأنامل يمين المدوح " إنما حسنت " لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطل " أى المتتابع قطره ، و " بالبحر الفيض " أى الكثير ماؤه ، والقرينة المركبة فى هذا المثال من عدة معان ، هى : ثبوت الصاعقة ، وكونها من نصل سيفه ، وقلب خص سحاب اياه على رأس أقرانه ، ومع هذه القرينة الملتزمة من تلك المعانى لا يبقى شبهة فى استعارة السحاب لأنامل ، فكأنه أورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين فى القسم الأول من الأقسام الثمانية للاستعارة ، الظهور تركب القرينة فى هذا المثال الذى هو من القسم الأول من أقسام الاستعارة .

( التمثيل على سبيل الاستعارة : )

قوله " ومن الأمثلة : استعارة وصف إحدى صورتين " هذا نوع آخر من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ، لا يكون إلا مركبا ، وهو أن تنتزع صورة من أمور متعددة وتشبه بصورة أخرى مثلها ، وتدعى دخول الصورة الأولى فى جنس الصورة الأخرى " روما للمبالغة فى التشبيه " فيدلى على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبهة بها ، فيكون التجوز حينئذ فى مجموع اللفظ المركب - لا فى شئ من مفرداته - بل تكون هى باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة أو مجازا ، فإذا شبهت - مثلا - صورة تردد المفتى " بصورة تردد من قام ليذهب " وأدخلت الصورة المشبهة فى جنس الصورة المشبهة بها قلت " أراك أيها المفتى

مثل أن تجد انسانا استغنى في مسألة ، فيهم تارة باطلاق اللسان ليحجب ، ولا يهم أخرى فتأخذ صورة تردد ، فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في أمر ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا ، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ، ثم تدخل صورة المشبه نسي جنمو ، صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغيير

تقدم رجلا وتؤخر أخرى (١) " أم يكن حينئذ في تقدم وتؤخر استعارة تبعية ، ولا في " رجلا " استعارة أصلية ، إذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الألفاظ ، بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع ، إذا عرفت هذا فنقول : أراد بالوصف في قوله " استعارة وصف إحدى صورتين " اللفظ الدال على الصورة المشبه بها ، فإن المستعار هو لفظ المشبه به أبدا خصوصا في الاستعارة المصحح بها ، وإنما عبر عنه " بالوصف " لأن اللفظ كوصف يكتسبه (٢) المعنى ولم يقل : اسم إحدى صورتين ، لأن المركب من الاسم والنحل - مثلا ، كما في المثال المذكور لا يكون اسما ، وأراد بالوصف في قوله " لوصف الأخرى " معنى البيان ، وكأنه قال : استعارة لفظ الصورة الأولى لبيان الصورة الأخرى ، فيكون اللام في قوله " وصف الأخرى " دالة على الفرضية - لأصله للاستعارة - ، ولو ترك لفظ " الوصف في الأخرى " لكان أولى وأحرى كما يشهد به قوله " فتكسوها " أي صورة المشبه " وصف المشبه به " أي لفظه ، وإضافة الصورة إلى المشبه والمشبه به بيانية ، كما يدل عليه قوله " فتشبهها بصورة تردد انسان " ومعنى ( تقدم رجلا وتؤخر أخرى ) أنه (٣) يقدم رجلا تارة ويؤخرها أخرى ، فإن هيئة المتردد في الذهاب هكذا ، ومنهم من قال : " المراد بالرجل الخطوة " ، فإن المتردد يخطو خطوة إلى قدام وخطوة إلى خلف (٤) قوله " وهذا " هو الذي " تسميه التمثيل على سبيل الاستعارة " دلت هذه العبارة بصريحها على أن

(١) واصله ما كتب به يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد عندما تردد في بيعته ، البيان والتبيين ج ١ ص ٢٠٠ ودلائل الإعجاز ص ٢٧٦

(٢) في " ج " يكتسبه

(٣) ما بين التوسمين ساقط من " ج "

(٤) والذي قال بذلك هو سعد الدين ، أنظر : شرحه للمفتاح الورقة ٢٧٣

فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا : أراك أيها المفتي تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة .

الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من " استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف الأخرى " ولا يخفى على ذي بصيرة أن الصورة المنتزعة من أمور عدة يجب أن يلاحظ فيها كل واحد من تلك الأمور على حدة حتى يعتبر منها بالآخر صورة وحدانية منتزعة منها ، ولا يشتبه عليه - أيضا - أن ملاحظته تلك الأمور على الوجه المذكور لا تكون إلا بالألفاظ متعددة ، أما مذكورة أو مقدرة في نظم الكلام أو منوية في الإرادة فوجب أن يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على أحد هذه الأنحاء ، وكذا يجب أن يكون (١) كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك ، لأن كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث إذا ترك فيه التشبيه إلى الاستعارة كان استعارة تمثيلية .

فان قلت : ماذا تقول في قوله تعالى ( مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ) (٢) فانه يعد تشبيها تمثيلا ، مع أن طرفيه مفردان ؟

قلت : اذا جعل هذا تشبيها تمثيلا ، فلا شك أن المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات ، والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقوبة ، وليس شيء من هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظ إلى المثلين ، أما في المشبه به فظاهر ، وأما في المشبه ، فأن المعنى : مثلهم فسى اظهار الايمان وابطان الكفر . . الخ قصتهم ، فتلك الألفاظ منوية في الإرادة ، يدل على ذلك أن صاحب الكشف جوز أن تكون هذه الآية من التشبيه البصري ، وجعل ذكر الأشياء المشبهة حينئذ مطبوعا على سنن الاستعارة (٣) . كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه .

(١) في " ١ " يجب أن لا يكون ، وهو خطأ (٢) من الآية ١٢ سورة البقرة (٣) أنظر : الكشف ج ١ ص ٥٧

ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يجد التفسير اليها سبيلا •  
فاعلم •

القسم الثاني : في الاستعارة المصح بها التخيلية مع القطع • هي أن تسمى باسم صورة متحققة صورة عندك وهمية محضة تقدرها مشابهة لها مفردا في الذكر • في ضمن قرينة مانحة عن حمل الاسم على ما يسبق منه إلى الفهم من كون مسماء شيئا متحققا وذلك : مثل أن تشبه المنية بالسبح في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها بالقهر

ولا شك أنه لا فرق بين المركب والمفرق إلا بأن تلك الأشياء في المشرق يحتبر كل واحد منها على انفراد • ومثبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة • وفي المركب يحتبر مجموعها من حيث هو ومثبه بمجموع آخر يناسبه • فيكون هناك تشبيه واحد (١) • ولما كان تلك الأشياء في المشرق منية لا محالة كانت أيضا - في المركب كذلك •

فان قلت : فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله ( كمثل الذي استوقد ) - وكمثل الحمار (٢) داخل على المشبه به حقيقة • كما لم تدخل عليه في قوله تعالى ( كساء أنزلناه من السماء (٤) ) ؟

قلت : نعم • ومن قال : إنها في الآيتين الأوليين داخل على المشبه به دون الآية الأخيرة • فقد توسع • نظرنا إلى أن المثال مبهم يتحد بالقصة المخصوصة - من حيث الذات بخلاف الماء فإنه لا يتحد بقصة أصلا •

قوله " ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة " لم يذكره هنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في آخر مباحث التشبيه التمثيلي • وقد تحققت هناك السبب في عدم وجدان التفسير اليها سبيلا •

(١) هذا : ومنه بينهما أيضا بأن التشبيه المتعدد لا يجب فيه ترتيب • بخلاف المركب فان الترتيب واجب في مفرداته • وإذا حدث من المتعدد بحضه لا يتغير حال الباقي في الافادة بخلاف المركب - فان المقصود منه يقتل باستقاط بعض الأمور • الآية ٢٤ من ٢٣ •

- |                                     |                             |
|-------------------------------------|-----------------------------|
| (٣) من الآية • سورة الجمعة          | (٢) من الآية ١٢ سورة البقرة |
| (٥) فشا الغير • أي ذاع عوفشى الشى • | (٤) من الآية ٢٤ سورة يونس   |
- افسح

والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ، ولا رقة لمرحوم ومساس بقيا على ذى فضيلة ، تشبيها بليغا حتى كأنها سبج من السباح ، فيأخذ الوهم فى تصويرها فى صورة السبع واختراع ما يلزم صورته ويتم بها شكله من ضرب هيات وفنون جوارح وأعضاء ، وعلى الخصوص ، ما يكون قوام اغتيال السبع للنفس بها ، وتتمام افتراسه للفرائس بها من الأناب والمالب ثم تطلق على مخترعات الوهم عندك أسامى المتحققة على سبيل الافراد بالذكر وأن تضيفها الى المنية تائلا : مغالب المنية أو أنياب المنية الشبيهة بالسبع ، ليكون أضافتها اليها قرينة مانحة من اجرائها على ما يسبق الى الفهم منها من تحقق سمياتها ، أو مثل أن تشبه الحال اذا وجدت لها دالة على أمر من الأمور

### :: القسم الثانى : فى الاستعارة المصريح بها التخيلية مع القطع ::

قال : " القسم الثانى " - قوله " تقدرها " أى تقدر الصورة الوهمية المحضة وتفرضها " مشابها لها " أى للصورة المحققة ، وهذه الجملة صفة ثالثة " لصورة " فان " محضة " صفة " لوهمية " و " مفردا " - على صيغة اسم الفاعل - حال من المستتر فى " أن تسمى " ، أى هى أن تسمى حال افراد اسم المحققة فى الذكر . واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول حالا من اسم " صورة " (١) ، ولقد تسامح المصنف فى بيان ما سبق بقوله " من كون مسماه شيئا متحققا " لأن الظاهر أن يقال : من مسماه المتحقق ، والاغتيال : الاهلاك ، ومعنى " مسام بقيا " - بفتح الميم - ضم الباء - من قد ريسير من الرحمة والشفقة ، تقول : أبقيت على فلان ، اذا رحمته ، و " تشبيها " مصدر " أن تشبه ، كأنها " أى كأن المنية ، قوله " فيأخذ " بالنصب - عطف على " تشبه " و " ما يكون " عطف على " ما يلزم " والجار - أعنى " على الخصوص " - حال من " ما يكون " الا أنها توسطت بينه وبين عاطفه ، و " من الأناب " بيان له ، وتتمام " عطف على " قوام " ، يقال : فرسه الأسد واقترب منه ، أى دق عنقه ، وهو الفريسة .

(١) هذا ما ذهب اليه سعد الدين حيث قال : ولو كان على لفظ اسم المفعول حالا من اسم ، لكان حسنا ، أنظر : شرحه لاففتاح . الورقة ٢٢٢٤

بالإنسان الذي يتكلم فيعمل الوهم في الاختراع المحال ما أقوام كلام المتكلم به ، وهو تصوير صورة اللسان ، ثم تطلق عليه اسم اللسان المتحقق وتضيفه الى الحال قائلا : لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا ، أو مثل أن تشبه حكما من الأحكام - اذا صادفته واقعا بحشيئة امرئ ، وتابعا لرأيه كيف شاء ... بالناقه المتقادة التابعة - ليستبعمها كيف أراد ، فثبت له في الوهم ما أقوام ظهور انقياد الناقه به واتباعها

قوله " ثم تطلق " - بالنصب - عطف على " فيأخذ " وفي لفظة " ثم " إشارة الى تراخي المتحققة ، " وأن تضيفها " عطف على الأفراد ،

وقوله " ما أقوام كلام المتكلم به " مفعول " فيعمل " ولو قال : وهو صورة اللسان بترك لفظ التوير - لكان أحسن بحسب المعنى ، وأوفق لقوله - فيما بعد - " وهو صورة الزمام " وإنما صرح بالتشبيه في الأمثلة الثلاثة التي أوردناها للاستعارة المصح بها التخيلية القطعية حيث قال : " التشبيهة بالسبع - والتشبيهة بالمتكلم ، والتشبيهة بالناقه " ليظهر أن الاستعارة في الأناب واللسان والزمام - لافى المنية والحال والحكم - فيختص المثال بالتخيلية ، ويتضح أيضا ، أن التخيلية قد توجد عنده بدون الاستعارة بالكناية ، لكن يتجه حينئذ أن يقال : هذه الأمثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء ، وإنما الذي وجد فيها قولهم : أظفار المنية وأنيابها ، ولسان الحال وزمام الحكم ، وظواهرها ، ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة ودية محضة ، فإنه تعسف ظاهر ، بل يكفيه ما ذهب اليه غيره من أن هذه الألفاظ - أعني الأظفار وأنيابها - لم تنقل عن معانيها الأصلية حتى يندرج في المجاز المضمر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ، بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الأصلية للأمور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقه ، وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخيلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ، ولهذا فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء ، والتخيلية : بجعل

(١) التعسف : الأخذ على غير الدقيق ،

(٢) وفي الإيضاح : أن تفسير التخيلية بما ذكره بعيد ، لما فيه من التعسف ، وأن تفسير غيره لها يخالفه ، لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد - لا أن يجعل لها يدا - ، فاطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة ، والاستعارة اثباتها للشمال ، الإيضاح ح ٢ ص ٣١٦ مصر ٣١٤

المستتب وهو صورة الزمام ، فتطلق عليها اسم الزمام المتحقق قائلا : زمام الحكم  
الشبيه بالناقة في اتباع المستتب في يد فلان ،

القسم الثالث : في الاستعارة المصريح بها المحتملة للتحقيق والتخييل ، هي -  
كما ذكرنا - أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل على ماله تحقق من وجه وعلى مالا  
تحقق له من وجه آخر ، ونظيره قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله \* وعرى أفراس الصبا ورواحله  
أراد أن يبين أنه أمسك عما كان يرتكب أو أن الصبا وقع النفس عن التلبس بذلك

الشيء للشيء (١) ،

:: (القسم الثالث : في الاستعارة المصريح بها المحتملة للتحقيق والتخييل) :

قال : " القسم الثالث : في الاستعارة المصريح بها المحتملة للتحقيق والتخييل "   
قوله " هي كما ذكرنا أن يكون المشبه المتروك " قد تسامح في جعل " أن يكون " خبرا   
لقوله " هي " على ما مر ، وفي تقديم " كما ذكرنا " على عامله ، وهو مصدر " لأن يكون "   
وقد يجعل " كما ذكرنا " خبرا أولا ، و " أن يكون " خبرا ثانيا ، وقوله " من وجهه "   
متعلق " بصالح ، - لا بالتحقيق ولا بالحمل " أيضا - أي هو صالح من وجه للحمل   
على المتحقق تارة ومن وجه آخر للحمل على مالا تحقق له أخرى ، وقوله " ونظيره " أي   
ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصريح بها الاحتمالية " قول زهير صحا القلب (٢) "   
أي أفاق عن سكر هوى سلمى " وأقصر باطله " أي امتنع ، " وعرى " من عريته ، جعلته   
عريانا ، و " الصبى " أما من قولهم : هو صبى بين الصبى - بالكسر والقصر - والصباء   
بالفتح والمد - وأما من الصبوة بمعنى : الميل إلى الجبل والفتوة ، ومنه التماصى ،

(١) هذا التفسير هو ما ذكره عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ٤٥ ، وانظر : المطول

ص ٣٨٢ ، ٣٩٦

(٢) البيت من ( الدوايل ) يذكر فيه رجوعه إلى طريق الحق بعد ذهاب شبابه ، وعده   
صاحب السادة ص ٣٤ ، ٢١٣ من الاستعارات الحسنة ، وانظر : ديوان زهير ص ٢٤   
، وأسرار البلاغة ص ٣٣ ، وأعجاز القرآن للباقلاني ص ١١٣ ، والمارازح ص ٢٣ ،   
والبديح ص ٨ ، وسر الفصاحة ص ١٤٠ ، والإيضاح ص ٢١١ ، ومعاهد التنصيص ص ١٩٥



معرضا الاعراض الكلى عن المماودة لسلوك سبيل الخى وركوب مراكب الجهل فقال :  
( وعرى أفراس الصبا ورواحله ) أى مابقيت آلة من آلاتها المحتاج اليها فى الركوب  
والارتكاب قائمة كأيما نوع فرضت من الأنواع محرفة أو غيرها متى واثنت النفس على  
اجتنابه ورفع القلب رأسا عن دق بابه وقطع العزم عن مماودة ارتكابه فيقال العناية  
بحفظ ما تقوم ذلك النوع به من الآلات والأدوات فخرى يد التحصيل تستولى عليها  
فتهلك وتضيع شيئا فشيئا حتى لا تكاد تجد فى أدنى مدة أثرا منها ولا عسيما  
فبقيت لذلك محراة لا آلة ولا أداة فحق قوله ( أفراس الصبى ورواحله ) أن يحد  
استعارة تخيلية لما يسبق الى الشهم ويتبادر الى الخاطر من تنزيل أفراس الصبا

والراحلة : ما يركب من الابل ، ذكرنا كان أو أنثى ، قوله " وقع النفس " أى قهرها  
" ومنصها عن التلبس بذاك " أى بما كان يرتكبه أو ان الصبى ، و " معرضا " حال  
من " أساك " وقوله " فقال " عطف على " أراد أن يبين " وإنما اقتصر على ذكر  
الصراع الثانى ، لأنه الدال على الاعراض الكلى والمشتغل على الاستعارة المدلولة ،  
والضمير فى " آلاتها " لأفراس والرواحل ، وأراد " بالركوب " ركوبها ، و  
" بالارتكاب " ارتكاب ما كان يرتكبه أو ان الصبى ، و " قائمة " خبر " بقيت " أى  
مابقيت على صفة القيام ، فهى هاهنا من الأفعال الناقصة ، وقوله " حرفة " بيان  
" لنوع " والظرف - أعنى " متى وطئت (١) - معمول لما دل عليه الكلام ، أى كعدم  
بقاء الآلات فى أى نوع فرضته " متى واثنت النفس على اجتنابه " ، وقوله " فيقل "   
مترتب على " وطئت " مأخوذا مع ما عطف عليه ، - أعنى " رفع وقطاع " - قوله " أثرا  
منها " أى من تلك الآلات والأدوات ، والحثير - بكسر الميم - الخبر " فبقيت "   
عطف على " مابقيت " أى بقيت الأفراس والرواحل " لذلك " أى لعدم بقاء آلة من  
آلاتها " محراة لا آلة ولا أداة " لها ، قوله " فحق قوله " أى اذا كان مراده بيان  
ما ذكرناه فالذى يحق ولىق بقوله " أفراس الصبى ورواحله أن يحد استعارة تخيلية "   
وذلك لأن المتبادر " الى الفهم " حينئذ " تنزيل " الأفراس والرواحل ههنا ٤٣٩  
" منزلة أنياب المنية ومخالبها " بأن يشبه الصبى بمعنى الصبوة ، أو يشبه ما يركب  
أو ان الصبا - أى الصنم - من التصا بى بجهة من جهات المسير المحتاجة الى

(١) تقول : واثنت نفسي على أمر ، اذا مهدتها لقبوله ،

ورواحه منزلة أنياب المنية ومخالبها، وإن كان يحتمل - احتمالا بالتكلف - أن تجعل الأفراس والرواحل عبارة عن دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو عن الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغنى وجر أذيال البطالة إلا أو ان الصبا، وكذلك قوله علت كلمته (فأذاقها الله لباس الجوع<sup>(١)</sup>) الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخيل، وإن كان يحتمل عندى أن يحمل على

أفراس ورواحل - كالحج والتجارة - فيخترع لها صور كالأفراس والرواحل، ويطلب على اسماء الأمور المتحققة، ثم اذا أعرض عن ذلك التصاوى الاعراض الكلى صار كذلك الجهة اذا قضى منها الوطر<sup>(٢)</sup> فأهملت آلتها حتى تسطت بالكلية،

قوله " وإن كان " أى وإن كان قوله : أفراس الصبى ورواحله " يحتمل احتمالا " بعيدا " أن تجعل الأفراس والرواحل " استعارة لأمر محقق، أما عقلى - كدواعي النفوس وشهواتها " وقواها - وأما حسى - كالأموال والخدمات والأعوان - وإلى هذا أشار بقوله " أو عن الأسباب التي قلما تتأخذ " أى تتعاون " فى اتباع الغنى " والجهالة " وجر أذيال " الضلالة " والبطالة إلا أو ان الصبى " وأول العمر، وعلى التقديرين، يكون الاستعارة فى الأفراس والرواحل تحقيقية - لا تخيلية، و " البطالة " بالكسر - عدم الاشتغال بالمهمات، وقوله " وكذلك " أى ومثل قول زهير فى احتمال التحقيق والتخيل " قوله - علت كلمته - " فان الذى ظهر من لفظ " اللباس عند " الأصحاب بتأملهم فيه هو " الحمل على التخيل "، بأن يشبه الجوع فى التأثير بذى لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له حيثنذ صورة كاللباس، وطلق عليها اسمه الموضوع لها هو متحقق، " وإن كان " لفظ اللباس " يحتمل " عند المنصف " أن يحمل على التحقيق "، وذلك " بأن يستعار لما " يحيط بالإنسان " عند جوعه من انتفاع لونه " أى تغيره " وراثته " هيئته، فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس، وهذا وانت خبير بأن الحمل على التخيل لا يلائم لأن الجوع اذا شبيهه بالمؤثر القاعد الكامل فيما تولاه ناسب ان يخترع له صورة ما يكون آلة للتأثير لا صورة

(٢) أى الحاجة

(١) من الآية ١١٢ سورة النحل

(٢) الرث : الشئ البالى

التحقيق ، وهو أن يستعمار لما يلبسه الانسان عند جوعه ، من انتفاع اللين ورائحة  
الهيئة ،

القسم الرابع : فى الاستعمارة بالكناية ، مى - كما عرفت - أن تذكر المشبه  
وتريد به المشبه به

اللباس ، الذى لا دخل له فيه - وأما التحقيق الذى ذكره ، فإنه مخل بحسن ايقاع  
الاذاعة على اللباس .

فالأولى : أن يجعل اللباس مستعمارا الأمر متحقق معقول هو ما يدركه الانسان  
من الضر عند الجوع والخوف ، فذلك الضر من حيث أنه ينشئ الانسان ويلزمه كأنه  
محيط به شبه باللباس فاستمير له اسمه ، ومن حيث أنه مستكره منفور عنه شبه بطعم  
المر والبشع فأوقع عليه الاذاعة المنبئة عن شدة الاعابة ، لأن الادراك بالذائقة  
يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس<sup>(١)</sup> ، ففى اللباس استعارتان ، مصرح بهما  
ومكنى عنها<sup>(٢)</sup> ، وقد يقال ( لباس الجوع ) من باب التشبيه كلجين الماء<sup>(٣)</sup> ، أى  
اذاتها الجوع الذى عوفى الاحاطة كاللباس ، واختير ( اذاتها ) على كسرها  
المناسب للمشبه به ، تقوية لمعنى الاصابة .

:: (القسم الرابع : فى الاستعمارة بالكناية) ::

قال : " القسم الرابع : فى الاستعمارة بالكناية ، ( مى - كما عرفت - أن  
تذكر المشبه وتريد به المشبه به ) قد اختلف فيها على أقوال :-

الأول : ما ذهب اليه الجمهور ، وهو أن المستعمار فى مثل قولك : أظفار النينة

(١) انظر : الايضاح ج ٢ ص ٣٠١

(٢) وهذا كما فى الكشاف ج ٢ ص ٤٩٨ ، وانظر المطول ص ٣٧٨

(٣) أى من اغافة المشبه به للمشبه كما فى قول ابن خفاجة :

والريح تعبت بالخصون وقد جرى \* ذئب الأصيل على لجين الماء

(٤) ما بين القوسين ساقط من " ج "

دالا على ذلك بنصب قرينة تنصّبها ، وعلى أن تنسب اليه وتضيف شيئا من لوازم المشبه به المساوية ، مثل أن تشبه النية بالسبح ، ثم نفردنا بالذكر ، مضيفا اليها على سبيل

نشبت بفلان ، نحو اسم المشبه به المسكوت عنه - أعنى لفظ السبح مثلا - وما أثبت للمشبه المذكور الذى نحو النية من لوازم المشبه به - أعنى الأظفار - كناية عن لفظ السبح - وكونه مستعمارا للنية ، قال فى الكشف : " من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من لوازمه وروادفه ، فيمنهوها بتلك الرزمة على مكانه ، فإذا قلت : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم يفتخر منه الناس ، فقد نبهت على أن الشجاع أسد ، والعالم بحر <sup>(١)</sup> ، وهذا القول هو الصواب الذى لا خلل فيه - لفظا ولا معنى -

والثانى : ما ذهب اليه بعضهم ، وهو : أنه قد يضر التشبيه فى النفس فلا يصح بشئ من أركانه سوى لفظ المشبه ، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المستعمارة بالكناية <sup>(٢)</sup> : ويتجه عليه : أنه لا مناسبة فى تسميته استعمارة <sup>(٣)</sup> ؟ وعلى القولين : لفظ الأظفار فى المثال المذكور باق على حقيقة معناه ، واثباتها للنية استعمارة تخيلية - كما مر -

والثالث : ما ذهب اليه المصنف من أن الاستعمارة بالكناية هى لفظ النية المستعمل فى السبح - مثلا - فإنه ادعى للنية السبحية ، ومع ذلك أطلق عليها -

ويرد عليه : أن لفظ النية فى المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق ، فلا يندرج فى الاستعمارة التى هى مجاز مستعمل فى غير ما وضع له <sup>(٤)</sup> ، وأما ادعاء السبحية للنية فلا يجدى نفعا ، لأن ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها - لفظ النية تحقيقا ، كما أن ادعاء الأسدية للشجاع فى الاستعمارة المصحح بها لا يجعله

(١) الكشف ج ١ ص ٩٠

(٢) هذا القول ذهب اليه الخطيب ، انظر الايضاح ج ٢ ص ٣٠٩

(٣) انظر المطول ص ٣٨

(٤) هذا ما اعترض به الخطيب على السكاكى ، انظر : الايضاح ج ٢ ص ٣١٥ ، والمطول

الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما يكون الا له ، ليكون قرينة دالة على المراد فتقول : مخالف المنية نشبت بفلان ، طاويا لذكر المشبه به ، وهو قولك : الشبيهة بالسبع ، أو مثل أن تقول : لسان الحان ناطق بكذا ، تاركا لذكر المشبه به وهو قولك : الشبيه بالمتكلم ، أو تقول : زمام الحكم فى يد فلان ، بترك ذكر

موضوعا له لفظ الأسد ؟ وربما يجاب عن ذلك : بأن ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج عنه عارضا رجاء عنه - دون العكس - ، فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له ، ولا يكون لفظ الأسد مستعملا فيما وضع له فتأمل . ويرد عليه أيضا - مامر - من أنه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف ، من أن المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك ؟

وقوله " أن تذكر المشبه . . الخ " تفسير للمعنى المصدرى للاستعارة بالكناية ، ومنه يعلم - قلما - أن الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه<sup>(١)</sup> ، كما علم ذلك أيضا من تحديده مطلق الاستعارات الشاملة للمصريح بها والمكنى عنها ، وقوله " تنصبها " صفة مؤكدة " لقرينة " بعد اضافة " نصب " اليها ، وقيل المعنى : تنصب القرينة - لا الاستعارة - قوله " أن تنصب اليه وتضيف " بالواو ، ويروى بأو ، فالنسبة كما فى قولك ( رأيت شجاعا يفترس أقرانه ، والاضافة كما فى قولك<sup>(٢)</sup> : ) مخالف المنية ، ولسان الحان ، وزمام الحكم ، وانما وجب أن يطوى عنها فى الأمثلة الثلاثة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون مثالا للاستعارة المكنية ، كما أن المضاف - أيضا - مثال للتخيلية ، وفى قوله " وهو قولك : الشبيهة بالسبع ، وهو قولك : الشبيهة بالمتكلم " مسامحة ظاهرة ، لأن ضمير " هو " راجع الى المشبه به فينبغى أن يقال : وهو السبع ، وهو المتكلم ،

وقد يقال : ضمير " هو " راجع الى ذكر المشبه به ، ولفظ " قولك " محمول على معناه المصدرى ، وقوله " لا تنفك عن الاستعارة التخيلية " أى لا يوجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية ، وذلك لأن الاستعارة المنية على

(١) انظر المطول ص ٤٠

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل

المشبه به ، وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية ،  
هذا ما عليه مسان كلام الأصحاب وستقف اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل على  
تفصيل معناها .

ما ذكره لابد لها من أن يثبت للمشبه شئ من اللوازم المساوية للمشبه به ، وهذا  
الاثبات لا يتصور الا بطريق التخيل واختراع صورة وسمية تشابه تلك اللوازم ،

وفيه بحث : لأن التخيل عند الأصحاب — كما هو المشهور — اثبات تلك  
اللوازم بعينها للمشبه من غير أن يخترع لناك صور تشابهها ويطلق عليها  
اسماؤها ، فلا يكون التخيل بالمعنى الذى ذكره لازما للمكنية عند عم<sup>(١)</sup> ، ( وأما  
التخيل بمعنى اثبات اللوازم بعينه ، فستعرب أنه أيضا ليس لازما للمكنية عندهم )  
فلا يصح — حينئذ — قوله " هذا ما عليه مسان كلام الأصحاب " أى عدم انفكاك  
الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخيلية يقتضيه مسان كلامهم . قوله " وستقف اذا  
انتهينا الى آخر هذا الفصل " يعنى به الأصل الثانى الذى فى المجاز " على  
تفصيل معناها " أى فى قرينة الاستعارة بالكناية ، فانه ذكر هناك : أن قرينتها  
قد تكون أمرا مقدرا وسميا — كأنياب النية — وقد يكون أمرا محققا — كأنبات الربيع  
فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنه عن التخيلية ، وقد سبق منه انفكاك التخيلية  
عن المكنية فى نحو : مخالف النية الشبيهة بالسبع ، فلا لزوم بينهما عنه أعلا ،

وأما عند غيره : فالتخيلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها ، كما فى  
قوله تعالى ( ينقضون عهد الله<sup>(٢)</sup> ) فان العهد معناها مشبه بالحبل ، والنقض  
مستعمل فى ابطال العهد كما عرج به فى الكشف<sup>(٤)</sup> ، فيكون النقص استعارة  
تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ، ثم استعمل لفظ المشبه به فى  
المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية ، فههنا استعارة مكنية فى العهد  
وليس معها تخيلية .

(١) أنظر الايضاح ج ٢ ص ٣١٤ (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٣) من الآية ٢٧ سورة البقرة

(٤) الكشف ج ١ ص ٦٠ وانظر : المطول ص ٣٨ وما بعد

وكأنى بك - لما قدمت أن الاستعارة تستدعي ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه دعوى اصرار وادعاء أنه كذلك مع الاصرار يأبى الاعتراف بحقيقته ، والاستعارة بالكناية منها على ذكر المشبه باسم بنفسه ، والاعتراف بحقيقة الشيء

فان قلت : اذا كان النفس مستعملا في ابطال العهد ، لم يدل على أن في العهد استعارة مكنية ؟

قلت : بل يدل على ذلك ، من حيث أن الاستعارة للإبطال انما ساغت من حيث تسميتهم العهد بالحبل ، فلو استعارة الحبل للعهد لم يحسن ، بل لم يصح استعارة النفس للإبطال ، فالضابط : في قرينة الاستعارة بالكناية عند غير ، أن يقال : اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به ، كان ذلك اللازم اذا أثبت للمشبه باغيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخيلية - كما في أظفار المنية - وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك التزم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية ، كالنفس المستعار لأبطال العهد ، وكالاتراس المستعار لبطن<sup>(١)</sup> الشجاع وفتك<sup>(٢)</sup> ، وكالاتراف المستعار لانتفاع الناس بالعالم - ، فقد ظهر أن المكينة لا تستلزم التخيلية عند لم أعلا ، هذا ، وقد يقال : أراد بقوله " لا تنفك عن الاستعارة التخيلية " أن الاستعارة بالكناية لازمة للتخيلية لا تفارقها عند لم ، وحينئذ يصح الحكم ويكون قوله " وستقف " إشارة الى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة ، من أن التخيلية قد توجد بدون المكينة حيث قال : " ان حسن التخيلية بحسن المكينة اذا كانت تابعة للمكينة - كأياب المنية - وقلم تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها - كما الملام<sup>(٣)</sup> - ، لكن يخدم هذا الوجه أن وجود التخيلية بدون المكينة قد علم مما سبق ، من نحو أياب المنية الشبيهة بالسبع ، فلا فائدة في هذه الحوالة ، قوله " وكأنى بك ؟ " شروع في السؤال والجواب المنار اليهما في أوائل فصل الاستعارة ، تقرير السؤال : أن مبنى الاستعارة - مصرحة كانت أو مكينة - على " ادعاء أن المستعار له " داخل

(١) البطن : الأخذ بالعنف .

(٢) الفتك : أن يأتي الرجل معاجبه ويوغافل حتى يشد عليه ويقتله

(٣) في قول أبي تمام : لا تسقني ماء الملام ٠٠ البيت

أكمل من التنويه باسم جنسهم يهجنس في ضميرك أن الجمع بين الانكار البليغ وبين الاعتراف الكامل أنى يتسنى ؟

فالجواب في ذلك هو أنا نفعل ما لنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة بالتصريح بمسمى المشبه كما أنا ندعى هناك الشجاع مسمى للفظ الأسد ، بارتكاب

---

" في جنس المستعار منه دعوى اصرار " ولا شك أن مثل هذا الادعاء " يأبى الاعتراف بحقيقة " المستعار له ، بل يوجب انكارها ، وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية " باسم جنسه " وهذا اعتراف تام بحقيقته ، فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما ،

والجواب : أنا نفعل باسم المشبه في المكنية مانفعل بمسما ، في التصريحية ، فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما نافي<sup>(١)</sup> في التصريحية " نصب القرينة المانعة عن ارادة " حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بأن جعلنا مسمى المشبه فردا غير متعارف من أفراد سقيقة المشبه به ورجعنا معنى القرينة الى المتعارف منها ، وكذلك يناق ذلك الادعاء في المثنية ذكر اسم المشبه فنجمع بينهما بأن نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف ، وننزله منزلة اسم المتعارف " مرادفا له " ادعاء ، فلا يكون التصريح باسم المشبه حينئذ اعترافا بحقيقته ، فقول " لما قدمت " متعلق " بيهجنس " وهو حال من الكاف ، أى كأنى ملتبس بك ناجسا في ضميرك ؟

وقوله " وادعاء أنه كذلك " مرفوع بالابتداء ، و " يأبى " خبره ، وكذا قوله " والاستعارة بالكناية " ، وقد يتكلف نصبها عطفا على " ان الاستعارة " ولبو بعيد ، والوجه في نصب " والاعتراف بحقيقة الشيء " أنه مشبه بالمضاف ، وتقديره : بلا ترى اعترافا ، تمسك ، وقوله " كما أنا ندعى هناك " متعلق بقوله " ندعى عنها " وقوله " بالطريق الممهود " اشارة الى طريق التأويل المذكور سابقا ، قوله " أن يصنع اسمين لحقيقة واحدة " فان المنية اذا أدخلت في جنس السباع

---

(١) في " ج " كما يأبى



تأويل - على ما سبق - حتى يتهياً التفسير عن التناقض في الجمع بين أدعاء  
الأسدية وبين نصب القرينة المانحة عن إرادة الهيكل المخصوص، ندعى منها  
اسم المنية اسماً للسبع مراد فإله بارتكاب تأويل، ولو أن المنية تدخل في جنس  
السباع لأجل المبالغة في التنبيه بالطريق الممهور، ثم تدعى على سبيل  
التخييل إلى أن الواضح يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة وأن لا يكون  
مترادفين؟ فيتهياً لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية،

---

كان اسمها موضوعاً لذلك الجنس - كلفظ السبع - إلا أن وضع أحد عما لذلك  
الجنس حقيقي ووضع الآخر ادعائي فيكونان اسمين له، متمارفاً وغير متمارفين، فهما  
كالمترادفين<sup>(١)</sup>،



---

(١) وذكر الخليل أن ما ذكره السكاكي هنا لا يفيد، إلايضاح ح ٢ ص ٣١٥

القسم الخامس : فى الاستمارة الأصلية ، على أن يكون المستمار اسم جنس كرجل وأسد ، وقيام وقعود - ووجه كونها أصلية : هو ما عرفت أن الاستمارة مبنية على تشبيه المستمار له بالمستمار منه ، وقد تقدم فى باب التشبيه أن التشبيه ليس الا وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به فى وجهه ، والأصل فى الموصوفية على الحقائق ، مثل ما نقول : جسم أبيض ، أو بياض صاف ، وجسم طويل ، أو طول مفرط ، وانما قلت : الأصل فى الموصوفية على الحقائق ، ولم أقل : لا يعقل الوصف

:: (القسم الخامس : فى الاستمارة الأصلية) ::

قال : " القسم الخامس : فى الاستمارة الأصلية ، على أن يكون المستمار اسم جنس (١) " .

أقول : أراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلى غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو " رجل وأسد " من الأعيان ، ونحو " قيام وقعود " من المعاني ، ويخرج عنه الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة ، المشتقة من الأفعال . وقوله " والأصل فى الموصوفية على الحقائق " أى الأجناس التى ليس مدلولات أسماء الأجناس بالمعنى المذكور ، وذلك لأن الحروف والأفعال بمعزل عن الموصوفية ، وأما الصفات فهى بحسب مفهوماتها تقتضى أن يوصف بها ، فحقها أن لا توصف ، وسيرد عليك اتمام هذا الكلام .

فان قلت : أعالة الأجناس فى الموصوفية تقتضى أصالتها فى كونها مشبهة لما ذكره من أن المشبه موصوف بمشاركته المشبه به ، والمقصود عننا أصالتها فى كونها مشبهة بها ( ليكون أسماؤنا استعارات أصلية (٢) ) ؟

قلت : قد يوصف المشبه بمشاركته للمشبه به فى وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به لمشاركته المشبه فى ذلك الوجه ، فأعالة الأجناس فى الموصوفية

(١) أثبت فى الأصل عننا جميع المتن المتعلق بهذا القسم ، وذلك بخلاف

المادة ، فقد يكون من عمل الناسخ

(٢) ما بين القوسين ساقط من " ج "

الا للحقيقة ، قصرنا للمسافة ، حيث يقولون في نحو شجاع باسل ، وجواد فياض ،  
وعالم تسير ، أن باسلا وصف لشجاع ، وفياضا وصف لجواد ، ونحريرا وصف لعالم .

القسم السادس : في الاستعارة التبعية ، على ما اتفق في غير أسماء الأجناس  
كالأفعال والصفات المشتقة منها ، وكالحروف ، بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد  
التشبيه ، والتشبيه يعتمد كون المبه موصوفا ، والأفعال والصفات المشتقة منها

تقتضي أيضا أعمالها على كونها مشبها بها <sup>(١)</sup> ، قوله " قصرنا للمسافة " إذ على  
القول بعدم المعقولية يرد السؤال بهذه الأمثلة ، فيحتاج إلى أن يجاب : بأن  
الثاني فيها وصف لموصوف الأول - لا للأول - إلا أنه لما لم يجز تقديمه عليه  
لأدائه إلى صيرورة الأول لفوا ، لاشتماله على معنى ، مع زيادة توهم أنه وصف  
لأول ، وإنما على القول بالأعالة فلا ورود <sup>(٢)</sup> لهذا السؤال ، إلا أن خلاف الأصل  
جائز ، بل واقع كثيرا ،

( :: القسم السادس : في الاستعارة التبعية :: )

قال : " القسم السادس : في الاستعارة التبعية ، على ما اتفق في غير أسماء  
الأجناس " أراد بأسماء الأجناس : ما ذكرناه آنفا ، لكن الأعلام المتضمنه لنوع  
وصفية ملحقة بأسماء الأجناس - لا بالأوعاف - فلا استعارة الواقعة فيها أعلية  
أيضا ، وكذا الحال في أسماء الإشارة المستعارة للمقولات ، إذا لم تجمع  
داخلها في أسماء الأجناس المذكورة ، وإنما قرن بالأفعال " الصفات المشتقة منها "   
لأن التبعية في الكل من وجه واحد ، ولم يذكر أسماء الزمان والمكان والآلة ،  
لأنها في حكم الصفات <sup>(٣)</sup> ، وأعاد الكاف في الحروف ، لأن التبعية فيها من وجه  
آخر ، قوله " والتشبيه يعتمد كون المبه موصوفا " معنى ، ويتضمن ملاحظة وصف  
المشبه به - كما قررناه - فما لم يقع موصوفا - كالأفعال والصفات والحروف - لا يقع

(١) من قلت إلى هنا ساقط من الأصل ،

(٢) في " ج " فلا دور <sup>(٣)</sup> أنظر تفصيل ذلك في المطول ص ٣٢٢

(٤) في " ج " فما لا يقع

والحروف عن أن توعف بمعزل ، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها  
بمعزل ، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها ، وفي  
الحروف متعلقات معانيها ، فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها

مشبهها ، فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أعالة. وإنما صرح <sup>(١)</sup> بوصفية المشبه  
دون المشبه به - ، بناء على ما مر ، من أن تشبيه ( الشيء ) ليس إلا وصفاً له  
بمشاركته المشبه به في أمر ، ولا شك أن ذلك يستلزم وصف المشبه به ، ويتضمن  
ملاحظته فيتم به مقصوده ، قوله " وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات المشتقة  
منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها " توضيح المقام يتوقف على تحقيق  
معنى الحرف والفعل ، وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسائلنا <sup>(٢)</sup> ، ولنكتفٍ هنا  
بإشارة خفية ، هي أن الناظر في المرأة ربما جعلها آلة لمساعدة الصورة المرتسمة  
فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت حينئذ إلى المرأة قصداً ، فلا يقدر  
في هذه الحالة أن يحكم على المرأة بشيء مع كونها مبصرة قطعا ، وربما جعلها  
منظورة بالذات ملحوظة قصداً فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها من  
نفاسه <sup>(٣)</sup> جوهرها ، وصقاله وجهها ، وعلى هذا قياس المعاني المدركة بالبصرة ،  
فالابتداء - مثلاً - معنى متعلق بنيره ، فإذا لاحظ العقل قصداً وبالذات كان  
معنى مستقلاً بالمفهومية وملحوظاً في ذاته عالماً لأن يحكم عليه به ، وهو بهذا  
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ، وإذا لاحظ العقل من حيث أنه حالة بين السير  
والبصرة - مثلاً - وجعله آلة لمساعدة حالهما في ارتباط أحدهما بالآخر خرج  
عن الاستقلال بالمفهومية وعن علاحيته لأن يحكم عليه أوبه ، وهو بهذا الاعتبار  
مدلول لفظه من كقولك : سرت من البصرة ، فلفظ الابتداء موضح لمطلق الابتداء  
ولفظه من موضوعة لآيات المخصوصة - لا بأوضاع متعددة - حتى يلزم كونها

(١) ساقطة من الأصل

(٢) ساقطة من الأصل

(٣) يقصد بها الرسالة المرآتية ، وهي مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٠٥٩

ب . ضمن مجموعة ، وهي تقع ما بين الأوراق ٢٢ - ٢٥ .

(٤) الشيء النفيس : الذي يتنافس فيه ويرغب ، وهذا أنفس مالي ، أي أحبه وأكرمه .

.....

مشتركة ، بل بوضع واحد عام ، كأن الواضح قال : عينت لفظة من لكل واحد من  
الابتداءات المخصوصة ، وهذا معنى ما قيل : أن الحرف وضع باعتبار معنى عام ،  
وهو نوع من النسبة - كالأبتداء مثلا - لكل ابتداء معين بخصوصه ، والنسبة لا  
تتعين إلا بالنسب إليه فما لم يذكر (١) متعلق الحرف لا يتحصل فرد (٢) من ذلك  
النوع هو (٣) مدلول الحرف ، لا في العقل ولا في الخارج ، وإنما يتحصل بمتعلقه  
فيمتثل بمتعلقه ، ( فقد ظهر لك ما قررنا وشيدنا أركانه بما نقلناه أن ذكر متعلق  
الحرف إنما هو لقصور في معناه ، لا متنازع حصوله في الذن بدون متعلقه (٤) ) ومن  
ثم قيل : الحرف لا يستل بالمفهومية ، وقيل أيضا : الحرف مادل على معنى  
في غيره ، ( لا متنازع حصوله في الذن بدون الحرف (٥) ) ،

وأما ما يقال : من أن لفظة من - مثلا - موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء -  
إلا أن الواضح اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون الابتداء - ، فما لا ينبغي  
أن يلتفت إليه ، أنه لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر  
المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والأسماء اللازمة للاضافة ،  
والفرق : بأن ذكره في الحروف لتتيمم دلالتها وفي تلك الأسماء لتحصيل غايتها  
تحكم ، وأيضا يلزم أن يكون معنى من - حينئذ - صالحا في نفسه لأن يحكم عليه  
وبه - إلا أنه ليس مفهوما من لفظة - فإذا ضم إليه ما يتم به دلالة كان صالحا  
لذلك ، ولا يقول به من له أدنى معرفة بحال اللغة (٦) ،

هذا : وأما مفهوم الفعل - كابتداء مثلا - فيمتثل على معنى مستقل  
بالمفهومية هو معنى الابتداء مطلقا ، وعلى نسبة مخصوصة من حيث أنها حالة

- (١) في الأصل : فلما لم يذكر وفي بقية النسخ كما أثبتناه
- (٢) ساقطة من "ج" (٣) في "ج" الذي هو مدلول الحرف
- (٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل فقط
- (٥) ما بين القوسين ساقط من "ج"
- (٦) أنظر تفصيل كل ذلك في : حاشية الشارح على المطول ع ٣٧٢ وما بعد عا .

وأعني بمتعلقات معاني الحروف : ما يعبر عنها عند تفسيرها ، مثل قولنا : من معناها ابتداء ، الغاية ، وإلى معناها انتهاء ، وفي معناها الغرض ، فابتداء ، الغاية ، وانتهاء ، الغاية والغرض ليست معانيها ، إذ لو كانت هي معانيها

بين دارفيها وآلة لتعرف حالهما ، مرتباً أحدهما بالآخر ، وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية ، والاحتياج إلى ذكر المنسوب إليه ، ومن ثمة قيل : وضع الأفعال بالقياس إلى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف ، فظاهر أن مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية ، فلا يصح أن يقع محكوماً به ، فضلاً أن يقع موصوفاً محكوماً عليه ، ضرورة أن كل واحد من المحكوم عليه ، وبه يجب أن يكون ملحوظاً بالذات وتصدًا حتى يمكن أن يتصور النسبة بينهما ، وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفية ، وأما الحدث المعتبر فيه - وإن كان مستقلاً - إلا أنه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث أنه منتسب إلى الفاعل ، فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسنداً دائماً ، فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث أنه موصوف بنيره ، نعم : هذا الحدث من حيث أنه مدلول المصدر - كنظ القتل مثلاً - يصلح أن يكون موصوفاً فيشبه الضرب الشديد بالقتل - مثلاً - ويستعار له اسمه ، ثم يشتق منه قتل ، بمعنى ضرب ضرباً شديداً ، وأما الصفات المشتقة من الأفعال ، فهي تدل على ذوات مبهمه باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ، فقائم - مثلاً - معناه : ذات ماله القيام ، وهذا معنى إذا لاحظناه القتل طالب ما يربطه به ويجريه عليه ليتبين عنده ، فلذلك كان حقها عنده (١) أن لا تقع (٢) موصوفة - بل صفة - وأيضاً : الذوات المبهمه ليست مشتهرة بما يصلح وجه الشبه في الاستعارة ، فلا يتصور جريانها في الصفات إلا باعتبار معاني مصادرها المتعينة ، على قياس ما عرفت من الأفعال ، وأما أسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الأفعال فهي وإن دلت على ذوات متعينة بوجه ما - إلا أن المقصود الأصلي منها - أيضاً - معاني مصادرها الواقعة فيها أو بها ، فتكون الاستعارة فيها - أيضاً - تبعاً لها ، ولو أريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة لمبر عنها

(١) حاقطة من "أ"

(٢) هكذا في "أ" ب هـ ج وهي الأصل : أن لا تكون

والابتداء والانتها والغرض أسماء - وكانت هي أيضا أسماء ، لأن الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمى لها وانما هي متعلقات معانيها ، أى اذا أفادت

بألفاظ دالة عليها مطابقة ، فاذا قيل - مثلا - للقبر مرقد ، فقد شبه الموت بالرقاد - لا ذات القبر بذات مكان الرقاد (١) - قوله " فتقع الاستعارة هناك " أى فى المصادر ومتعلقات معانى الحروف " ثم تسرى فيها " أى فى الأفعال والصفات والحروف ، وفى المصادر يقدر - كما أشرنا اليه - أن معانيها شبيهت بها معان أخرى ، واستعير للمعاني المشبهة أسماء المعاني المشبهة بها ، ثم اشتقت منها الأفعال والصفات ، وفى متعلقات معانى الحروف يقدر أنها شبيهت بها معان (٢) أخرى ، واستعيرت لتلك المعانى الأخرى أسماء المتعلقات ثم يسرى التشبيه والاستعارة فى الحروف - كما ستعرفه - قوله " لأن الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمى لها " فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لأن يحكم عليه به سميت اسما ، واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا ، فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها - لا بحسب خصوصيات ألفاظها - فاذا اتحد معنى كلمتين وكان احدهما اسما كانت (٣) الأخرى اسما أيضا ، فلو كان معنى " من " معنى لفظ الابتداء - الذى هو اسم قداما - لكان " من " أيضا اسما ، وفى على ذلك حال سائر الحروف وما يفسر به معانيها .

قوله " وانما هي متعلقات معانيها " قد عرفت أن معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا ، وأن معنى " من " هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة المتصورة بين أشياء متعينة ، فاذا أريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء (٤) المبالغ الذى هو مشترك بينهما ، ولازم لها ، تسهيلا على المتعلمين ، فيقال : معنى " من " هو ابتداء الغاية - أى المسافة - وكذا يقال : معنى ( الى انتهاء الغاية (٥) ، ومعنى " كى " الغرضية ، ومعنى " فى " الظرفية ،

(١) انظر المداول ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ (٢) ساقطة من " أ "

(٣) فى " ج " كان

(٤) فى " ج " بالابتداءات ، وهو خطأ

(٥) ما بين التوسمين ساقطة من " ج "

هذه الحروف معان رجعت الى هذه بنوع استلزام فلا تستعير الفعل الا بعد استعارة مصدره ، فلا تقول : نطق الحال ، بدل : دلت ، الا بعد تقرير استعارة نطق الناطق ، لدلالة الحال على الوجه الذى عرفت ، ومن ادخال دلالة الحال فى جنس نطق الناطق ، لقصد المبالغة فى التشبيه ، والحق ، ايضاح

ومعنى " اللام " الاختصاص ، ومعنى " الباء " اللصاق ، الى غير ذلك مما ذكر فى تفاسير معانى الحروف ، فمراده " بمتعلقات معانى الحروف " هى هذه النسب المألقة المشتركة بين معانيها المنصوصة المستلزمة لتلك النسب المدافقة .  
والى هذا أشار بقوله " أى اذا أفادت هذه الحروف معان رجعت " أى معانيها " الى هذه " أى الى المعانى التى ذكرت فى تفسيرها " بنوع استلزام " وهو استلزام التقيد للمطلق ، فظاهر أن متعلقات معانى الحروف <sup>(١)</sup> يعبر بها عن معانيها ، وانما جعلها معبرا عنها حيث قال : " وأعنى بمتعلقات معانى الحروف : ما يعبر عنها عند تفسيرها " نظرا الى أن الألفاظ المذكورة عند التفسير — كلفظ الابتداء ، وأخواته — عبارة عن تلك المتعلقات <sup>(٢)</sup> ، فتدبر ولا تغلط .  
وقوله ( فلا تستعير " متفرع على قوله " فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها " قوله " والحق ايضاح دلالة الحال للمعنى بايضاح نطق الناطق " ، يعنى أن وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى ، وأنت تريد أن تلحق الايضاح فى الشبه — أعنى الدلالة — بالايضاح فى الشبه به — أعنى النطق — وتجمله مساويا له محسوبا فى عداد ، وقوله " وكذا قوله — عز سلك انه " فبشرهم <sup>(٣)</sup> هذا مثال للتبعية التهكمية من الفعل ، وما قاله " قوم شبيب " مثال لها من العفة ، فان " قرائن أحوالهم " دلت على أنهم أرادوا ب ( الحلميم الرشيد ) <sup>(٤)</sup> " السفيم <sup>(٥)</sup> الغنى " وقوله " وما نحن فيه " أى ومن قبيل الاستعارة التبعية فى الصفات بين المتضادين ، فان الجون والأعور صفتان استعيرتا

(١) فى ب هـ ج : معبريها (٢) فى ا : المعانى

(٣) من الآية ٢١ سورة آل عمران ٣٤٥ سورة التوبة ٢٤٤ سورة الانشقاق .

(٤) من الآية ٨٧ سورة هود

(٥) السفه : ضد الحلم ، وأعلمه السفه والحركة ، والغنى : الضلال والخيبة



دلالة الحال للمعنى بايضاح نطاق الناطقة له وكذا اذا قلت : الحال ناطقة بكذا ، بدل : دالة على كذا ، وكذا قوله - عزسلطانه - ( فبشرهم بعذاب اليم ) فى الاستعارة التهكية ، بدل : فأذرهم ، وقول قوم شعيب ( إنك ، لأنك ، الحليم الرشيد ) بدل : السفيه الغوى ، لقرائن أحوالهم ، وما نحن فيه قولهم للشمس جونة لشدة ضوئها والجون : الأسود ، وللخراب أعور ، ولحدة بصره ، وعلى هذا : لا تستعير الحرف الا بعد تقدير الاستعارة فى متعلق معناه ، فاذا أردت استعارة

لضديهما تليحا - لا تهكما .

قوله " وعلى هذا : " أى على قياس ما ذكر ، من أنك لا تستعير الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة فى مصدرهما " لا تستعير الحرف " - أيضا - " الا بعد تقدير الاستعارة فى متعلق معناه " قوله " فاذا أردت استعارة لفعل لغير معناها " ملخص ما قرره ههنا : أنك اذا قلت - مثلا - خلق الله الدخاق لحلمهم يحبدون ، أو لحلمهم يتقون ، لم تكن كلمة " لحل " فيه : جمولة على معناها الحقيقى - الذى هو الترجى المخصوص - على الوجه الذى عرفت فى معانى الحروف ، ولا متناع الترجى فى حق علام الغيوب ، بل مستعارة لارادته المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من الفعل وتركه ، وكما أن المعنى الحقيقى للكلمة " لحل " غير مستقل بالمفهومية ( ولو أرد أن يفسر عبر عنه بالترجى ، وكذلك معناه المجازى المراد بكلمة لحل فى المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية (١) ) واذا أرد أن يفسر عبر عنه بالارادة ، فلا يتصور تشبيه أحد هذين المعنيين الغير المستقلين بالمفهومية بالآخر الا تبعا ، وذلك بأن يقدر تشبيه ارادة الفعل من الممكن (٢) بالترجى ، منى أن متعلق كل منهما يتميل بين اقدام واحجام (٣) مع رجحان ما للأقدام ، ثم يدخل المشبه فى جنس المشبه به ، فالفة ، حتى كأنه صار لفظ الترجى مستعارة لالارادة ، وبذلك يصير تلك الارادة المخصوصة بمنزلة ذلك الترجى المخصوص ، فيستعار لها منه كلمة " لحل " ، ولما كان استعارتها لارادته تعالى مبنية على قواعد الاعتزال أوردنا وأمانب فيها بما هو بسيط للكلام الكشاف (٤) ثم ذكر المقصود ، واقتضى فيه كلامه أيضا ، قوله " مثل أن تبني على

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل (٢) فى " ج " من الممكن (٣) الاحجام : الكف عن الفعل ، (٤) أنظر : الكشاف ج ١ ص ٧٠

لعمل لغير معناها قدرت الاستحارة في معنى التبرجى ، ثم استعملت هناك لعل ،  
مثل أن تبنى على أصول العدل ، ذاهبا الى أن الصانع حكيم - تعالى وتقدس -  
أن يكون في أفـاله عبث ، بل كل ذلك حكمة و صواب مفعول لفرض صحيح ، ما خلق  
الانسان الا لغرض الاحسان ، وحين ركب فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب  
تركه ، والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله ، وأودع عقله المضادة لحكيمها حتى  
تنازعت أيدى الدواعى والصوارف ، ففرقت به حيث الحيرة ، لا متقدم له عنه ولا  
متأخر ، تحمله الحيرة على ما لا يورثه الا العناء ، اذا اتبع العقل وقع من النفس  
المشتبهة الناهضة نى عناء ، واذا اتبع النفس وقع من العقل الناهى الأمر نى عناء .

أصول العدل " لم يتعرض لذكر التوحيد ، لأن مقصوده ههنا لم يتوقف على  
أصوله ، و " تعالى وتقدس " صفتان " لحكيم " وقوله " أن يكون " أى من أن  
يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان ، وقوله " وما خلق الانسان " خبر ثان " لأن  
الصانع ، وما أوقفه " عطف على " ما خلق " وحين ركب " ظرف " لما أوقفه " فلما  
قدم الظرف توسعا - على عامه كان الحاطف داخلا عليه في الظاهر ،  
" وأودع " عطف على " ركب " ومضادة العقل لحكمى " الشهوة والنفرة " أنه  
يصرف الانسان عما تحمله عليه " حتى تنازعت " أى الانسان " أيدى الدواعى "   
النفسانية من الشهوة والنفرة ، " والصوارف " العقلية ، " فرقت " تلك الأيدى  
بالانسان " حيث الحيرة " حاصلة ، " لا متقدم " أى لا تقدم للانسان عن موقف  
الحيرة ، ولا تأخر " له عنه " والمقصود : تأكيد حيرته وباتها ، وقوله " تحمله  
الحيرة " حال من " مير " به " عروى شديدا ومخفقا - أيضا - ، و " ما لا يورثه "   
ثانى مفعولى (١) تحمله " وقوله " اذا اتبع العقل " الخ " مقرر ومبين لعدم  
ايرائه " الا العناء " و " لا مخلص هناك " - أى فى ذلك المقام - مؤكدا لما قبله ،  
قوله " وانما فعل ذلك " أى ايقاعه " نى ورطة الحيرة " وفسر " الاحسان "   
بالتكليف ، لأنه وسيلة الى ذلك " التعظيم والتمتع " واللام فى " ليتمكن " متعلق  
" بالتكليف " وقوله " ما لا يحسن نقاه فى حقه ابتداء " إشارة الى ما ذهب (٢)  
المعتزلة اليه ، من أن التفضل بالنعم العظيمة المقيمة بجائز ، ودون التفضل بالتعظيم

(١) العناء : التعب والنصب (٢) نى "أ" ما ذهب ، وكلاهما جائز

لا مخلص هناك مما أوقعه في ورطة تلك الحيرة سفيها ولا عبثا - تعالى عن ذلك علوا كبيرا - وانما فعل ذلك لغرض الاحسان - وهو التكليف - ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء من التعظيم العظيم مع الدوام في ضمن التمتع من أنواع المشتبهات ( بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على بال أحد ) مناصاة أن يشوبها منغص ما فيكتسبه - ان شاء - لا بالقسر ، ولذلك : وضع زمام

فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم ، خالصة عن شوب كل " منغص " (١) حتى الامتنان ، وقوله ( من التعظيم أي من حصول التعظيم صاحباً " للدوام " كأننا " في ضمن التمتع ، بما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر على بال أحد " من أنواع المشتبهات والمستلذات ، والمشهور في الرواية ، ولا خطر على قلب بشر ، و " مخلصه " - صيغة مفعول ، بالتشديد والتخفيف ، أيضا - وقعت حالا من " ما لا عين رأت " أو من " أنواع المشتبهات " وقوله " فيكتسبه " عطف على " ليتمكن " .

والمستتر فيه للإنسان ، والبارز " لما لا يحسن فعله " وقوله " لا بالقسر " (٣) معاروف على ما دل عليه " ان شاء " - أعني بالاختيار - " ولذلك " أي ولأن الغرض من التكليف هو أن يتمكن فيكتسب بالاختيار ، وقوله " ممكن ، مريداً ، مزحاً " أي مزحاً ، أحوال متداخلة ، في ذلك " أي فيها أراد منه - أعني اختياره لما يثمر له تلك السعادة " - ، " جميع علله " أي اعداره التي من شأنه أن يتمسك بها ، فانه (٤) - تعالى - نصب أدلة عقلية ونقلية ، ووعده وأوعده ، والظاف بما لا يحصى ، فلم يبق للمكلف عذر أصلاً ، وبما حاله في رجحان اختياره للداعة مع تمتعه من المعصية " كدال المرجحى " منه في رجحان اختياره لما يرجح (٥)

(١) نغم الرجل ، اذا لم يتم مراده ، والتنغيص : التكدير  
(٢) هذا من الحديث الشريف : " أعده د على بادى الصالحين ما لا عين .. الخ وتماه : بله ما االعتن عليه ، اقرؤا - ان شئتم - ( فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ) ، أنظار : صحيح مسلم ج ٤ ص ٢١٧ ، والنهاية في غريب الحديث ج ١ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، والنائر : ج ١ ص ١٠٩ ، الكشاف : ج ٣ ص ٤٠٥

(٣) قسره على الأمر ، أكرهه عليه (٤) في " ١ " أنها ، وهو خطأ  
(٥) في " ج " لما يرجح

الاختيار في يده ، ممكن اياه من فعل الطاعة والمصلحة ، مريداً منه أن يختار ما يثمر له تلك المحادة الأبدية ، مزجاً في ذلك جميع علله فتشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمصلحة - مع الإرادة منه أن يطيع باختياره - بحال المترجي المخير بين أن يفعل وأن لا يفعل ، ثم تستمير لجانِب المشبه لحل ، فجاءت قرينة الاستعارة علم العالم الذات الذي لا يخفى عليه خافية يعلم ما كان وما كائن

منه مع تمكنه من تنازعه ، وصار ارادته - تعالى - لعبادته اياه وانتائه منه بمنزلة المترجي على ما تحققت ، قوله " فتشبه " عطف على " أن تبني " ، وكان الظاهر أن يقول : فتشبه حال الله الممكن<sup>(١)</sup> بحال المترجي - على صيغة الفاعل - لأن المشبه ههنا هو المعنى المجازي لكلمة " لحل " الذي يحبر عنه بالإرادة ، وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف ، والمشبه به هو معناه الحقيقي الذي يحبر عنه بالترجي<sup>(٢)</sup> ، وهو حال قائم بالمترجي منه - إلا أنه عدل عن ذلك الظاهر - رعاية للأدب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى بحال غيره - أعني المترجي<sup>(٣)</sup> - وذكر تشبيه " حال المكلف بحال المترجي " - على صيغة المفعول - ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما ، وهو أن كلا منهما " مخير بين أن يفعل وأن لا يفعل " إذ لا يشبه أنه يظهر من التشبيه المذكور ووجهه ذلك التشبيه المقصود ووجبه - أعني تشبيه ارادته تعالى بالمترجي في أن متعلق كل واحد منهما " مخير بين أن يفعل وأن لا يفعل " مع رجحان ما لجانِب الفصل - كما أشرنا إليه - وقوله " العالم الذات " إشارة الى مذهبه ، والمقصود : أن شمول العلم يناق حقيقة الترجي ، إذ لا يتصور إلا ممن لا يعلم حال الأمور المستقبلية .

قوله " عليه " أي وعلى ما ذكر من كون لحل استدراكاً لمعنى الإرادة " قول رب العزة ، علام الغيوب " فإن قوله ( لحكم تتقون ) حال من فاعل خلق ، بناءً

(١) ملاحظة من " ج " (٢) في " أ " يحبر عنه بالمترجي

(٣) هكذا في جميع النسخ ، وأعتقد أن الصواب : المترجي

(٤) في " أ " مرجع (٥) من الآية ٢١ سورة البقرة

وما سيكون ؟ ثانيا : خلق الله الخلق لحملهم يحبذون ، أو لحملهم يتقون ، وعليه قول رب العزة معلام الغيوب ، ( يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ) ونظائره

على تلك الاستعارة ، أي خلقكم مريدا منكم الاتقاء ، وجعله حالا من مفعوله — ليبقى لعل على حقيقة الترجي ، أي خلقكم راجين للتقوى — غير سديد (١) ، إذ لا معنى ههنا لرجاء العباد فيما يشق عليهم — أعني التقوى — وأيضا يحتاج إلى جعلها حالا مقدرة ، لأن رجاءهم إنما يحدث بعد تكامل العقل والتكليف ، وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل " اعبدوا " أي اعبدوه راجين أن تبلغوا (٢) على ذرى العبادات — أعني التقوى — وقد وقع في عباراتهم أن معنى ( لعلكم تتقون ) لكي تتقوا ، فتوهم بعضهم أن لعل ههنا بمعنى كي (٣) وليس بشيء بل ما ذكره بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حقتناها ، هذا : وقد تخايل بعضهم (٤) من عبارة الكتاب أن الاستعارة المذكورة في " لعل " تمثيلية (٥) ، فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية ، وهذا تخيل فاسد جدا ، إذ قد صرح المصنف في صدر كلامه بأن التشبيه والمستعار منه أصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك — مع باقى كلامه — أن التشبيه والمستعار له هو الإرادة ، ثم يسرى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى " لعل " حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما تحتقنه ، ولا شك أن كل واحد من الترجي والإرادة والمعنى الحقيقي والمجازي للكلمة " لعل " معنى مفرد ، كمعنى الإنسان والأسد ، فلا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة من أمور ، فلا يكون استعارة تمثيلية ، لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من أمور عدة — على ما مر — ودعوى كون استعارة " لعل " تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والتصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعد ها ، وكذا

(١) هذا نقد لما في الكشاف ، أنظر : ح ١ ص ٢٠

(٢) في " ج " راجين ، أي يبلغوا

(٣) صاحب الكشاف لم يرتفع كونها بمعنى كي أيضا ، أنظر ح ١ ص ٢٠

(٤) هكذا في أ ب هـ ج وفي الأصل : لبعضهم

(٥) هذا ما ذهب إليه سعد الدين في شرحه للفتاح ، الورقة ٢٧٩

(٦) أي انحصار التمثيلية

.....

٤٥٠

الحال في استعارات هائز الحروف - كاللام ، وفي ، وهلى ، وغيرها - فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذلك مسكة ، بل الحال في استعارات الأنعال والصفات - أيضا - كذلك ، فان معاني مصادرهما معان مفردة قطعا ، ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه ، فنقول (١) وبالله المصمة : لا يراد بالمفرد في ماضي التشبيه ووجهه أن لا يكون له جزء أصلا ، فان الانسان اذا شبه بالأسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد ، بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وهذا مما لا يشك فيه من له أدنى خبرة بعلم البيان ، وحينئذ يكون الترجسى والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتها ، ونظائرها معاني مفردة ، وكذا جزئياتها المنصوصة التي هي بدلولات الحروف المشهورة ، وكذا الحال في الضرب والقتل والختم (٢) ، وسائر المصادر ، فانها أجري فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفرد - لا صورة منتزعة من أمور متعددة - فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية ، فانها تحققت ذلك فاعلم : أن قوله تعالى ( أولئك على هدى ) (٣) يحتمل وجوها ثلاثة :-

الأول : أن يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد ، فثبت له بعض لوازمه - وهو الاعتلاء - على طريقة الاستعارة بالكناية ، وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية .

الثاني : أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركبه في التمكن والاستقرار (٤) ، ثم يستعار كلمة على - منها على الطريقة التي قررناها في لعل ، فتكون استعارة تبعية .

(١) بدأ الشارح في الرد على محمد الدين واببال ما ذهب اليه من جواز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية ، وقد سبق هذا في القسم الأول من البحث .

(٢) في " ج " الظرف (٣) في " ج " الحلم

(٤) من الآية ٥ سورة البقرة

(٥) وهذا الوجه مطابق لما في الكشاف حيث ذكر فيه : شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه ، ونحوه : هو على الحق ، انظر ح ١ ص ٣٥٠

الثالث : أن تشبه صورة منتزعة من المثنى والهدى وتمسكه به ثابتاً مستقراً  
 وبصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه <sup>(١)</sup> متمكناً منه ، وعلى هذا ينبغي  
 أن يذكر جميع الألفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الأولى ،  
 فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات ذلك  
 المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة ، بل تكون هي باقية على حالها ، كما  
 اعترفوا به كلهم في : تقدم رجلاً وتوخرأشياء ، فلا استعارة - حينئذ - في كلمة  
 " على " حتى تكون <sup>(٢)</sup> تبعية ، كما لا استعارة تبعية في تقدم - مثلاً - إلا أنه  
 اقتصر من تلك الألفاظ على ذكر كلمة " على " لأن <sup>(٣)</sup> الاعتلاء هو الصمدة فسي  
 الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه ، فيدل - بمجموعة قرائن الأحوال  
 - على أن سائر الألفاظ الدالة على سائر أجزاء هذه الصورة منبهة في الإرادة ،  
 فيكون في حكم الملفوظ - كما عرفته فيما سلف - ولا مسأغ لأن يقال : استتميرت  
 كلمة " على " ونحوها من هذه الصورة ، لأن هذه الصورة ليست معنى " على "  
 ولا متعلق معناها ، فكيف تستدار هي منها ؟

وكذا نقول : ( ختم الله على قلوبهم <sup>(٤)</sup> ) أن قصد فيه تشبيه قلوبهم بأشياء  
 مستومة في امتناع نفوذ شيء منها ، وجعل إثبات الختم لها تنبيهاً على ذلك ،  
 كان من قبيل الاستعارة بالكناية ، وإن حمل على أن المشبه به فيه هو المعنى  
 المصدرى الحقيقي للمختم ، والمشبه أحداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق  
 فيها ، كان <sup>(٥)</sup> طرفاً التشبيه حينئذ مفردين والاستعارة تبعية ،

وإن جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه

(٧) في " ج " فلا كلمة ، وهو خطأ  
 (٨) في " ج " أن وهو خطأ  
 (٩) ساقطة من " ج "

(١) ساقطة من " أ "  
 (٢) ساقطة من " ج "  
 (٣) من الآية ٢ سورة البقرة

وإذا أردت استعارة لام الغرض قدرت الاستعارة في معنى الغرض، ثم استعملت لام الغرض هناك.

عن الانتفاع به، والمشبّه صورة منتزعة عن القلب، والحالة الحادثة فيه، ومنهجها (١) صاحبه أن ينتفع به في الأمور الدينية، كان دارفا التشبيه - حينئذ - مركبين منتزعين من أمور عدة، وكانت الاستعارة (٢) تمثيلية، والاستعمار مجموع الألفاظ الدالة على الصورة المشبّهة بها، إلا أنه اقتصر منها على لفظ "الختم" الدال على ما هو المحمّد في هذه الصورة، فلا يكون - إذا - في "ختم" استعارة تبعية، ومن فوائد الاختصار: جواز الحمل تارة على التبعية، وأخرى على التمثيلية، وقد ذكر في الكشف هذان الوجهان، وسعى أولهما استعارة، والثاني تمثيلاً (٣) وأريد بالاستعارة، ما كان في المشرّد، وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب.

وإذا تحققت ما أوضحناه لك، فأخذ (٤) على هذين المثالين ما اشتبه فيه الحال من الحروف والأفعال، واغتر من الوجوه المذكورة ما كان أنسب بالمقام، وأدخل في تحصيل المرام، وكن من أمرك على بصيرة، ولا تتبع أهواء الذين إذا سمعوا قلداً، وإذا فكروا خبطوا (٥)، بل آراء الذين إذا سمعوا نقدوا، وإذا قلداً، حققوا وضبطوا (٦).

قوله قدرت الاستعارة في معنى الغرض، تلخيص ما قرره في اللام: أنها موضوعة لغرضية ما بعد ذلك، لما قبلها - أعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بهما - فإذا قلت: أحسن إليه ليؤذيه، لم تكن اللام باقية على معناها الحقيقي.

(١) في "ج" ومنها: وهو خطأ (٢) في الأصل: للاستعارة وهو خطأ (٣) الكشف ص ٣٧ - ٣٩ (٤) في "ج" فأنقد (٥) ومنه قولهم: خبط عشواء، وهي الناقة التي في بصرها ضعف، تخبط إذا مشّت لا تتوقى شيئاً.

(٦) ما بين القوسين سائلاً من "ج" وهذا ملخص ما رد به على سعد الدين في تجويزه اجتماع التبعية والتمثيلية، وهذه المسألة مبسوطة في مواضع أخرى وقد تعرضنا لها في مكان آخر من الرسالة، وهذا وانتظر: حاشية السيد على المطاوع ص ٣٩٣ - ٣٩٨، والفوائد النياتية ص ١٢٩، ومسالك الخلاص، مخطوط، برقم ٣٠٨ - بلاغة بدار الكتب المصرية، ومناهج تجديد في النحو والبلاغة ص ١٢١.



مثل أن يكون عندك ترتب وجود أمر على أمر من غير أن يكون الثاني مطلوباً بالأول  
ويكون الأول غرضاً فيه ، فتشبهه بترتب وجود بين أمرين ، الأول مطلوب بالأول منهما  
الثاني ، ثم تستعير للترتيب المشبه ، كلمة الترتيب المشبه به في ضمن قرينة مانعة

لاستحالة كون الإيذاء غرضاً للحاقل من الاحسان ، بل تكون مستعارة للترتيب  
المخصوص الذي بين الإيذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد ههنا كمعناها  
الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية ، فلا يتصور ( حينئذ (١) ) جريان التشبيه  
والاستعارة بينهما أصالة وابتداء ، بل لا بد أن يشبه أولاً ترتيب ما ليس مطلوباً  
من الفعل عليه بالفرضية في مطلق الترتب ، ويدخل المشبه في جنس المشبه به  
، حتى كأنه صار لفظ الفرضية مستعاراً لترتب ما ليس مطلوباً وغرضاً ، ومثل ذلك يصير  
الترتب المخصوص - الذي هو ترتيب الإيذاء على الاحسان - بمنزلة الفرضية  
المخصوصة ، فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص - على قياس ما عرفت في  
استعارة لعل - قوله " فتشبهه بترتب وجود بين أمرين مطلوب بالأول منهما  
الثاني " أي تشبهه بالفرضية التي هي مطلوبة الثاني بالأول في الترتب - إلا  
أنه تسامح في العبارة -

قوله " ومن ذلك قوله - علت كلمته - ( فالتقاء (٢) ) وذلك لأنه استعير فيه  
اللام من الفرضية لترتب العداوة والحنن على الالتقاء (٣)

قوله " وقد ظهر ما نحن فيه " أي من جريان الاستعارة في الحروف تبعاً ،  
وفي أسماء الأجناس أصالة ، مع ما علم من جواز جريان التهكم والتلميح في التبعية  
والأصلية معاً ، وإنما كان حق كلمة " ربما " أن تعد استعارة تهكمية ، من حيث  
أنها استعيرت للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكماً بهم ، وقد ذكر في قسم النحو (٤)  
" أن الأظهر عندي ما ذهب إليه الأخفش (٥) من كون رب اسماً ، لا انتقاء ، لأن حرف الجر

(١) هذه الكلمة زيادة من "ج" (٦) من الآية ٨ سورة القصص.

(٢) انظر تفصيل الاستعارة في هذه الآية في : المداول ص ٣٧٥ ٣٧٦

(٣) أنظر : مفتاح العلوم - قسم النحو : ص ٤٨

(٤) هو أبو الحسن ( سعيد بن مسعدة ) النحوي ، يعرف بالأخفش الأوسط ، ومن

أئمة العربية ، وأحد نحاة البصرة ، وقد أخذ عن سيده ، ومن مصنفاته : الأوسط

والثاني في النحو ، وتفسير معاني القرآن ، والاشتقاق ، ومعاني الشعر ،

وتوفي سنة ٢١٥ هـ هذا : وانظر : مخني الذهب ج ١ ص ١١٨

عن حملها على ما هي موضوعة له ، فتقول - اذا رأيت عاقلا قد أحسن الى انسان ثم أذاه ذلك - انه قد أحسن اليه ليؤذيه ، ومن ذلك : قوله - علت كلمته - ( فالتقاء آل فرعون ليكون نسيم عدوا وحزنا ) وقد ظهر مما نحن فيه ، أن ربما في قوله : ( ربما يهود الذين كفروا لو كانوا مسلمين <sup>(١)</sup> ) حقها أن تعد من باب

عنه - وهو التحدية - ولكونه في مقابلة كم " وعلى هذا ، فالمختار عنده أن تعد ( استعارة أصلية - لا تبعية - )

( قرينة الاستعارة التبعية : )

قال : " واعلم أن مدار قرينة الاستعارة التبعية في الأفعال وما يتصل بها " اما قيد الاستعارة التبعية بكونها " في الأفعال وما يتصل بها " من الصفات ، لأن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ، وقال : مدار قرينتها على النسبة الى الذاعل وما عطف عليه ، لأن هذه النسبة هي الحمدة في قرينتها ، وقد تكون القرينة غيرها <sup>(٢)</sup> كما في قولك : قتلت زيدا ، اذا كان حيا حاضرا ، أى ضربته ضربا شديدا . .

قوله " أو الى المفعول الأول " أطلق الأول على ما لا ثانى له ، ليحسن مقابلته بقوله : " أو الى الثانى " وأول بيت ابن المعتز : ( جمع الحق لنا فى امام <sup>(٣)</sup> أى جمع لنا العدل والانصاف والرافقة " فى امام قتل البخل " أى ازاله وأفناه " وأحيا السماحا " أى اعتنى به وأبداه ، فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه ، قوله " صبحنا " البيت لكعب بن زهير <sup>(٤)</sup> ، أى وضعنا مكان الصبح - وهو ما يشرب بالغداة - يقال : هبجت صبحا ، و

(١) من الآية : سورة الحجر

(٢) هذا مأخوذ من كلام سعد فى المداول ص ٣٧٧

(٣) والبيت من ( للمهدي ) وهو فى ديوانه ص ١٤١ ، وأنظر : معاهد التنصير ، ج ١ ص ١٨٦ وأسرار البلاغة ص ٣٦ والطراز : ج ١ ص ٢٥٤ ، والإيضاح ج ٢ ص ٢٩٩

(٤) وهو من ( الواقف ) من قصيدة قالها محمد قتال داربين مزينه والخزرج فى بعاث ، بسبب دم رجل يقال له جوى ، من مزينه ، صرى شاره الثانى : أبان ، وآبار أنظر ديوان كعب بن زهير ص ٢١٢ ، وشرح أبيات المفصل ج ١ ص ٥٣ ، والإيضاح ج ٢ ص ٢٩٩

الاستمارة التبهكية وأن تعد تهمية على قول سيوييه في رب ، وأصلية على قول  
الأخفش - رحمهما الله - وقد سبق ذكر هذا الاختلاف في علم النحو ، وأعلم أن  
مدار قرينة الاستمارة التبهكية في الأفعال وما يتصل بها على نسبتها إلى الفاعل  
كقولك : نطقت الحال ، أو إلى المفعول الأول ، كقول ابن المعتز : ( قتل  
البخل وأحيا السباحا ) أو إلى الثاني المنصوب ، كقول الآخر : ( صبحنا الخزرجية  
مرغفات ) وكقول الآخر : ( نقرهم لهذه ميات ) أو إلى المجرور ، كقوله - علت

و " الخزرجية " القبيلة المنسوبة إلى خزرج بن حارثة ابن ثعلبة من اليمن ،  
والأوس أخوه ، والمرغفات : السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستمارة إيقاع  
الصبح على المفعول الثاني - أعني المرغفات - وتعام البيت : ( أباد ذوى أرومتها  
ذووعا ) - أي أهلك أصحاب أعل<sup>(١)</sup> الخزرجية أصحاب المرغفات .

وبيت انقطاعي هكذا :-

نقرهم لهذه ميات نقد بها \* ماكان خاط عليهم كل زراد<sup>(٢)</sup>

استعمار القرى لا يصل الأسنة إليهم وأعمالها<sup>(٣)</sup> فيهم ، والقرينة إيقاع القرى  
على اللهد ميات ، ومعنى الطعنات المنسوبة إلى اللهدم - وهو القاطع من الأسنة -  
أو إلى الأسنة أنفسها ، بأن يجمع الياء للمبالغة - كما في : أوحدي وأحمرى  
ودوّارى - نقد " أي نقطع ، والزراد : من يصنع الدروع من الزرد بمعنى السرد  
وهو ادخال الحلن بمضها في بعض .

(١) في الأصل : أبل ، وهو خطأ ، لأن الأرومة معناه : الأصل

(٢) البيت من ( البسيط ) ، وهو من قصيدة في مدح زفر بن الحارث الكلابسي ،  
وكان زفر قد أسره في حرب بينهم وبين تغلب ، فمن عليه وأعطاه مائة من الإبل  
ورد عليه ماله ، فأنشد هذه القصيدة ، ديوان القطامي : ص ٩٠ ، ومما عُد  
التنصيص ج ١ ص ١٨٦ ، وأسرار البلاغة ص ٣٧ ، ٤١ ، والايضاح ج ٢ ص ٢٩١  
، والكامل : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) في " ج " وأعمالهم

كلمته - ( فبشرهم بعذاب أليم ) أو الى الجميع ، كقوله :  
تقرى الرياح رياض الحزن مزجرة \* اذا سرى النوم فى الأجفان ايقاظا<sup>(١)</sup>

عذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب فى هذا الفصل ، ولو أنهم جعلوا قسم  
الاستمارة التبعية من قسم الاستمارة بالكناية ، بأن قلبوا فجعلوا فى قولهم -

قوله " أو الى المجرور " أى الى الثانى المجرور ، فالتشهير مستعار للأنذار  
والقرينة النسبة الى قوله " بعذاب أليم " <sup>(٢)</sup>

قوله " أو الى الجميع " يعنى به الأكثر ، فان اسناد القرى الى الرياح يدل  
على أنه مستعار لمهبوها - كما سيأتى - وكذا يدل عليه : ايقاعه على المفعول  
الأول - أعنى الرياح - ، وايقاعه على المفعول الثانى - أعنى الايقاظ - و " الحزن " ٤٥٣  
بلاد العرب ، ويوفى الأصل لما غلظ من الأرض ، و " مزجرة " حال من الرياح ،  
يقال : أزجر النبات ، اذا ظهر زجره ، و " اذا سرى " ظرف " لتقرى " و " فى  
الأجفان " متعلق " بسرى " ، وقد يقال : حقيقة السرى هو السير بالليل فيدل  
كل واحد من اسناده الى النوم ، وتحليفه بالأجفان على أنه مستعار لمجرد الحصول  
فى الليل ، وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقة ، لأن النسبة الى المجرور  
قرينة الاستمارة عنها أيضا ، وفساده ظاهر <sup>(٣)</sup> ، اذ لا يخفى على ذى فطنة أن  
معنى قوله " أو الى الجميع " هو أن النسبة اليه تكون قرينة لاستمارة واحدة -  
لا لاستمارات متعددة - اذ قد علم ذلك من الأمثلة التى أوردنا لكل واحد من  
الجميع ، وأقرب من هذا ما توهم من أن قوله " فى الأجفان " يتعلق فى المعنى  
بالفعلين على التنازع ، وان اختلف معناه بحسب التعليق ، قوله " فى هذا الفصل " -  
يعنى به قسم الاستمارة التبعية . -

(١) هذا البيت من ( البسيط ) ولم أعثر له على قائل معين ، وهو من شواهد  
الايضاح ح ٢ ص ٣٠٠ والطراز ج ١ ص ٢٣٨ . والمصباح ص ٦٦ .

(٢) من الآية ٢١ سورة آل عمران ، و ٣٤ التوبة ، ٢٤ الانشقاق

(٣) هذا رد لما ذهب اليه الشيرازى فى شرحه للفتاح . الورقة ٢٩٧ ، ورد ، أيضا  
التنازلى بأنه ليس بشئ ، كما ذكر أن تمثيل السكاكى بالبيت غير صحيح ، ومثل  
لذلك بقوله : قرى غرب بنى فلان أعناق الأعادى بالسيوف طعنات ، المطسول  
ص ٣٧٧

نطقت الحال بكذا - الحال التي ذكرنا عند علم قرينة الاستعارة بالتصريح  
استعارة بالكناية عن المتكلم ، بوساطة المبالغة في التشبيه ، على مقتضى المقام  
وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراعى في قوله ( وإذا المنية أنشبت  
أظفارها ) يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبح ، ويجعلون اثبات الأظفار

### ( رد الاستعارة التبعية الى المكينة )

قوله " ولو أنهم جعلوا " يريد : أنه يمكن أن يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية  
بالكلية ، ويبطل ما يتوهم أنه منها داخل في الاستعارة بالكناية ، روماً للتبسيط  
بتقليل الأقسام ، فأورد أمثلة من الاستعارة التبعية في الأفعال ، وبين كيفية ردّها  
الى الاستعارة المكينة ، بأن قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية ، وجعل  
التبعية قرينة لتلك المكينة ، وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره ، وكذا في نحو  
قوله تعالى ( فبشرهم بعذاب أليم<sup>(١)</sup> ) بأن يجعل العذاب الأليم استعارة بالكناية  
عن النعيم المقيم - على طريقة التهكم - ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها ، وكذا  
في مثل قوله تعالى ( ليكون لهم عدواً وحزناً<sup>(٢)</sup> ) بأن يجعل المداوة والحزن  
استعارة بالكناية عن الحلة النائية للالتقاط - كالمحبة والتبني - ويجعل ادخال  
اللام قرينة لتلك الاستعارة ، وكذا في مثل قوله تعالى ( ولأصلبكم في جذوع النخل<sup>(٣)</sup> )  
بأن يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظرف ويجعل ادخال " في " عليها قرينة  
لها ، وأما مثل قوله تعالى : " لعلكم تتقون<sup>(٤)</sup> " فلا يتصور فيه قلب ، لأن القرينة  
- هناك - استحالة الترجى عليه تعالى ، بل يجعل الانتقاء<sup>(٥)</sup> استعارة بالكناية عن  
المرتبو ، ويجعل " لعل " قرينة لها وكذا لا قلب في ( ربما يود ) لأن القرينة فيه  
مناسبة حالهم لكثرة الودادة الكثيرة ، استعارة بالكناية عن القليلة تهكماً بالكفار ،  
ويجعل ذكر " رب " قرينة لها ، وكان حن العبارة أن يكفي بحرف الشرط في قوله

(١) من الآية ٢١ سورة آل عمران ٣٤٠ سورة التوبة ٢٤٠ سورة الانشقاق

(٢) من الآية ٨ سورة القصص (٣) من الآية ٧١ سورة طه

(٤) من الآية ٢١ سورة البقرة (٥) من الآية ٢ سورة الحجر

لها قرينة الاستعارة ، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حى أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم ، وجعلوا نسبة القتل اليه قرينة ، ولو جعلوا أيضا - اللهم ذمى استعارة بالكناية عن المظعمومات اللطيفة الشهية على سبيل التهكم ، وجعلوا نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة ، لكان أقرب الى الضبط ، فتدبره ، واذ قد عرفت ما ذكرت ، فلا بأس أن أحكى لك ما عند السلف فى

" ولو أنهم جعلوا "

ويقول : وهكذا جعلوا البخل استعارة ، وجعلوا أيضا التهميات استعارة ، ليكونا معطوفين " فجعلوا " ود اخلين معه فى كيفية الرد بالقلب ، ومن تنمة ذلك الشرط الذى جوابه قوله " لكان أقرب الى الضبط "

قوله " فتدبره " تدبرنا فعرّفنا أن رد التهمة الى الدكّيه مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء<sup>(١)</sup> : من أنه قد يكون التشبيه فى مصدر الفعل - مثلا - هو المقصود الأعلى والواضح الجلى ، ويكون التشبيه فى متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض ، فيجب أن يكون الاستعارة هناك تهمة - لا مكّية - كما فى قوله ( تقرأ الرياح رياح الحزن<sup>(٢)</sup> ) ، فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها لأزمارنا تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها ، وبين القرى تشبيه حسن فى نفسه ، وليس يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ، ولا بين الرياض والمضيف ، ولا بين الايقاظ والطعام ، نعم : يلاحظ التشبيه بين هذه الأمور تهما لذلك التشبيه ، فلا يصح فى مثله رد التهمة الى المكّية ، وقد يكون الأمر بالعكس - كما فى ( ينقنون عهد الله<sup>(٣)</sup> ) فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبحر للتشبيه الأول ، وفى مثله يصح الاكتفاء - بالمكّية - دون التهمة - ، وقد يكون جريان التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على التسوية ، فيجوز اختيار كل من التهمة والمكّية ، كما فى قولك : نطقت الحال بكذا ، وأيضا

(١) يقصد ببعض الفضلاء صاحب الكشف ، وأورد كلامه أيضا هناك فى حاشيته على

المطول ص ٤٠

(٢) هذا مطلع بيت من ( البسيط ) وسبب توضيحه

(٣) من الآية ٢٧ سورة البقرة

تعريف الاستعارة ، حد لما عند بعضهم : تعلين العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للأنابة ، وعند الأكثر : جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة في التشبيه ، كقولك : رأيت أسدا في الحمام ، وجعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التنبيه ، كقولك : لسان الحال ، وزمام الحكم ، ولا أزيد على الحكاية ،

---

يرد عليه : أنه صرح فيما بعد بأنه إذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها - أعني نطقت - أمرا ونميا ، ومن المعلوم أن العلاقة بين ذلك الأمر الوعسى وبين النطق الحقيقي ليست إلا المناسبة فيلزم القول بثبوت الاستعارة المصريح بها في الفعل ، ولا يتصور ذلك إلا تنحيا لحدوده ، فلم يتهيا له مرامه (١) ؟

وقد يجاب عن عذرين : بأن مقصود ، تقليل التبعية لانفيها بالكلية ، وليس بشيء ، لأن الأقربية إلى الضبط إنما تنصل بنفي التبعية رأسا - لا بتقليلها - ألا يرى كيف أسقط التبعية بالكلية في ضبط أقسام المجاز على رأيه ؟ كما أسقط هناك المجاز العقلي كذلك .

قوله " حد لما عند بعضهم " تعلين العبارة " هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الألفاظ المفردة ، وقوله " على جهة النقل للأنابة " يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في أصل اللغة إذا كان استعمالها فيه بوضع آخر ، كالصلاة في الأركان المخصوصة ، ويخرج المجاز المرسل أيضا ، إذ لا أنابة فيه ، لأن المقصود بها جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا عنه ، بادخاله في جنسه بالتأويل مبالغة فسي التنبيه ، وحينئذ يخرج الكناية عن الحد - أيضا - إذ ليس فيها الانابة بهذا

---

(١) هذا وللخليب القزويني اعترض على السكاكي في رده التبعية إلى المكنية ، وقد ناقش سعد الدين ذلك بالتحقق ، انظر : الايضاح ج ٢ ص ٣١٦ والطول ص ٤٠٢ .

(٢) أنظر تعريفات العلماء للاستعارة ومناقشتها في : الطراز ج ١ ص ١٩٨ وما بعد ما .

المعنى ، فلا حاجة - اذا - الى ما رمز اليه المصنف بقوله " ولا أزيد على الحكاية " من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلاة مستعملا في معناه الشرعى بوضعه ، ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاجراج الكاية ، وأما تقييد الوضع بالتحقيق ، فقد عرفت : أنه مستغنى عنه فى حده - أيضا - ولا شبهة فى أن الاستعارة المكينة على رأى هؤلاء داخله فى حد عم ، لأن لفظ السبع المذكور بطريق الكاية فى ( أظفار النية ) قد على على غير ما وضع له . . . الخ .

وأما حد الأكثر للاستعارة المصرح بها " بجعل الشئ الشئ " لأجل المبالغة فى التشبيه " فقد أورد عليه نحو : زيد أسد ، من التشبيهات التى حذف فيها الأداة ، وأورد أيضا على حد عم للتخييلية " بجعل الشئ الشئ " لأجل المبالغة فى التشبيه <sup>(١)</sup> " أنه لا يتناول التخييلية التى لا تكون تابعة للمكنية ، كقوله ( ماء المائم ) اذا لم <sup>(٢)</sup> يقصد تشبيه المائم بشئ له ماء ، وانما يرد غذا عليهم ، أن لوعدا مثل ذلك من التخييلية وأما الاعتراض : بأن هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ فى غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا فى التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية ، لكنه من مخترعات السكاكى ، فظهر أن قوله " ولا أزيد على الحكاية " ليس فيه مزيد فائدة ،

\* \* \*

(١) انظر : دلائل الاعجاز ٤ (٢) فى " ج " اذ لم يقصد



القسم السابع والقسم الثامن : فى تجريد الاستعارة وترشيحها ، اعلم : أن الاستعارة فى نحو عندى أسد ، اذا لم تعقب بصفات أو تفریح كلام لا تكون مجردة ولا مرشحة وانما يلحقها التجريد أو الترشيح اذا عقت بذلك ، ثم أن الضابط عنان أصل واحد ، وعوانك قد عرفت أن الاستعارة لا بد لها من مستعار له ومستعار منه ، فمتى عقت بصفات ملائمة للمستعار له أو تفریح كلام ملائم له سميت مجردة ، ومتى عقت بصفات أو تفریح كلام ملائم للمستعار منه سميت مرشحة ، مثالها فى التجريد أن تقول : ساورت أسدا شاكى السلاح طویل القناة عقیل العضب ،

---

(:: القسم السابع والثامن : فى تجريد الاستعارة وترشيحها ::)

---

قال : " القسم السابع والقسم الثامن : فى تجريد الاستعارة وترشيحها " انما قرن بين هذين لجواز اجتماعهما فى استعارة واحدة ، ولتشاركهما فى أنهما ذكر ما يلائم أحد طرفى الاستعارة .

وقد يقال : أن فى قوله " اعلم أن الاستعارة فى نحو عندى أسد " الخ اشعاراً بأنهما انما يجريان فى الاستعارة المصرح بها — دون المكنى عنها — لكن الصواب — كما ستعرفه — أن ما زاد فى المكنى على قرينتها — أعنى اثبات لازم واحد — يعد ترشيحاً لها ، ونبه بذكر التعقيب واللاحق على أن اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة ، فلا يعد قرينة المصرح بها تجريداً ، ولا قرينة المكنى عنها ترشيحاً ، فقولك : رأيت بدراً يتكلم <sup>(١)</sup> ، ونشبت أظفار المنية ، استعارة مطلقة لا مرشحة ولا مجردة ، فكأنه <sup>(٢)</sup> جمع الصفات نظراً الى تعدد موارد الاستعارة . والا فالصفة الواحدة كافية ، قوله " اذا عقت بذلك " أى بما ذكر ، أو بأحد الأمرين المذكورين ، قوله " ومتى عقت بصفات " أراد بصفات ملائمة — الا أنه اختصر فى العبارة اعتماداً على ما سبق — وقد يتوهم أن قوله " ملائم للمستعار منه " صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ، كأنه قيل : ومتى عقت بواحد منها ملائم ، و " شاورت " بالشين المعجزة فى الموضعين ، وهو

---

(١) فى " ج " فقولك بدر يتكلم (٢) فى " ج " وكأنه

وحاورت بحرا ما أكثر علومه وما أجمعه للحقائق ، وما أوقفه على الدقائق ، ومثاله في الترشيع أن تقول : ساورت أسدا ، عصورا ، عظيم اللبدتين وافى البرائن ، منكسر الزئير ، وجاورت بحرا زاخرا لا يزال يتلاطم أمواجه ولا يغيث فيضه ، ولا يدرك قمره ،

(١) الرواية المول عليها ، وكذا " حاورت " بالناء المهمة فيهما ، فكل منهما قرينة للاستعارة ، وما عدا عما تجريد في المثالين الأولين ، وترشيح في الأخيرين ، ويجوز أن يجعل القرينة خالية نصح " ساورت " — بالمهمة — أي واثبت ، و " جاورت " بالجيم ، والشوكة : شدة البأس والحدة في السلاح ، يقال : سوار شاك السلاح وشاكى السلاح على القلب ، وقد يحذف الياء (٢) ويجرى الاعراب على الكاف ، والصقيل : المصقول ، والمنصب : السيف القاطع ، وقوله " ما أكثر علومه " من قبيل تفريح الكلام في الظاهر. وقد يحصل من سبيل الصفات بتقدير القول ، وقوله " لا يزال يتلاطم " صفة ثانية " لبحرا " وقد يتكلف جملة من تشرح الكلام ، والمهصر الكسر ، واللبدة — بالكسر — الشعر المتراكم بين كفي (٣) الأسد ، و " البرائن " ٤٥٦ للسياح كالأسابح للإنسان ، والمخالب : أظفار البرائن ، و " الزئير " صوت الأسد في صدره ، و " بحر زاهر " أي ممتد مرتفع جدا ، وتلاطم الأمواج : ضرب بعضها بعضا ، يقال : غاض الماء ، أي قل وغار في الأرض ، بغاض الماء فيضا ، أي كثر حتى سال ، وقوله " بل الوصف المعنوي " وحده ، أما تنبيهها على أن الصفة الواحدة كافية — كما أشرنا إليه — وأما رعاية لكونه في الأعلى ظاهرا في المصدرية ، وقوله " كيف كان ؟ " أي سواء كان وصفا نحويا — كما مر — أو حالا ، كقولك : ساورت لك الأسد شاكيا سلاحه ، أو فعلا مسندا (٤) إليه ، كقولك : امتلأ ذلك البحر دررا ، أو موقعا عليه ، كقولك قد ملأ الله ذلك البحر بزواجر الفرائد واعلم أن

(١) المحاورة : المجاورة ، وحاوره ، أي جاوره

(٢) فتصير : شاك السلاح (٣) ساقطة من " ج "

(٤) في " ج " مستندا

(٥) الأزير : النير ، ورجل أزير ، أبيس مشرق الوج

ولا أعنى بالصفات الصفات النحوية ، بل الوصف المعنوي كيف كان ؟

ترشيح الاستعارة بأق على حقيقته ، ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة ولذ لك قال صاحب الكشف في قوله تعالى ( واعتصموا بحبل الله <sup>(١)</sup> ) " أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة للمعهد ، والاعتصام استعارة للوثوق بالمعهد ، أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه <sup>(٢)</sup> ، فأوقع الترشيح قسيماً للاستعارة .

هذا : وقد اعترض على السكاكي : بأنه لما اعتبر في نحو : أظفار النية صورة ونسبة شبيهة بالأظفار لزمه أن يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة ، لأن كل واحد من الاستعارة التخيلية والترشيح فيه اثبات بمض لوانم المشبه به للمشبه ولا فرق بينهما إلا بأن التفسير عن المشبه في التخيلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به ، وذلك لا يجدى فرقاً معنوياً ؟

وأجيب : بأن اللانم في التخيلية قد اقترن بلفظ لا يلزمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه ، وفي الترشيح : قد اقترن بلفظ لا يلزمه فلم يحتج فيه الى ذلك ، فمذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب إليه <sup>(٤)</sup> .

قوله " ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه " كون الترشيح مبيناً على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره ، لجواز أن يتناسي التشبيه في بعض الصفات — دون بعض — ، قوله " بنائك على الملو المكاني " أي مبنيك عليه ، فهو مفعول به " لتبنى " وجاز أن يكون مصدراً له ، والفصوص به متروكا ،

قوله " ويصمد " استعمار الصمود من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج <sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ١٠٣ سورة آل عمران

(٢) انظر : الكشف ج ١ ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ والمطول ص ٣٩٩

(٣) هذا ما اعترض به الخطيب على السكاكي في هذا الموضع ، الايضاح ج ٢ ص ١٣٣

(٤) هذا ما أجاب به سعد الدين على اعتراض الخطيب ، المطول ص ٣٩٩

(٥) هذا البيت من ( المتقارب ) ، وهو من قصيدة قيلت في رثاء خالد بن يزيد

الشيثاني . ويروى عجزه في الديوان : ( أن له منزلاً في السماء ) ، ديوان أبي

تمام ج ٤ ص ٣٤ وانظر : أسرار البلاغة ص ٢٤٤ ، والطرار ج ١ ص ٢٥٥ ، وديع

القرآن ص ٢٢ ومعاهد التصحيح : ج ١ ص ١٨٨ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٠٢

وبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه حتى لا تبالى أن تبني  
على علو القدر وسمو المنزلة بناءك على الحلو المكاني والسمو كما فعل أبو تمام  
اذ قال :

يصعد حتى يظن الجهو \* ل بأن له حاجة في السماء  
وابن الرومي اذ قال :  
أعلم الناس بالنجوم بنونو \* بخت علم لم يأتهم بالحساب

المعاني ، ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني ، وهو أن " يظن أن له حاجة  
في السماء " وخص هذا الظن بـ " لجهول " لأنه الذي يغشى عليه حاله ، فيظن  
أن له حاجة في السماء ، وأما غيره فهو يعلم أن لله قد أغناه عما سواه ، فلا حاجة  
له في شيء أصلاً فلا يظن به ذلك الظن ، واللام في " لظن (١) " لام الابتداء  
دخلت على الماضي بتقدير قد ، ويروى " يظن " وإذا أريد رد التبعية التي في  
" يصعد " إلى المكنية ، قيل تقدير الكلام : يصعد في المكاني ، فيجعل المكاني  
استعارة بالكناية عن الأمكنة المرتفعة ونسبة الصعود إليها قرينة لاستعارةها .

" ونونو بخت قوم أشراف كانوا ببغداد ماهرين (٢) في علم النجوم (٣) ، و " علما "   
صدر راعلم ، " لم يأتهم بالحساب " أي ليس علمهم بالنجوم وأحكامها مستندا إلى  
الحساب المتداول فيما بين المنجمين " بل " إلى مشاهدة " السماء " وما فيها  
من النجوم ، وما لها من الحركات والخواص والأحكام ، فالاستعارة (٤) في قوله  
" سمو " أي صعودا ، وهو نصب على الحال - أي سامين صاعدين - والباء في  
قوله " بترقى في المكربات الصعاب " أي التي يصعب الوصول إليها - متملة  
" بسموا " والترشيح هنا مشاهدة السماء وأحوال النجوم ، فإنها بمنزلة الظن  
المذكور في استعارة الصعود .

قوله " مبلغ " أي في السماء موضع بلوغ ، وضمير " ليبلغه " راجع إلى " مبلغ "

(١) هذه رواية أخرى في البيت ذكرها الشايع  
(٢) في " ج " ماهرين ، وهذا خطأ (٣) في الأصل : في علم النحو ، وهذا خطأ  
(٤) في أ ، ب فان الاستعارة ، وفي " ج " فالاستعارات - بالجمع -

بل بأن شاهدوا السماء سموا \* بترق في المكربات الصحاب  
 مبلغا لم يكن ليبلغه الطبا \* لب الا بظلمكم الأسباب  
 وكما قال أيضا :-  
 يا آل نوحنت لاعد متكم \* ولا تبدلت بعدكم بدلا  
 ان ص علم النجوم كان لكم \* حقا اذا ماسواكم انتحلا

باعتبار المعنى ، و " بظلمكم الأسباب " اشارة الى " المكربات الصحاب " (١) ،

" لاعد متكم " أى لا فقدتكم ، - " ولا تبدلت بعدكم بدلا " (٢) - أى ولا رأيت  
 من يقوم مقامكم بعدكم ، وفى قوله " ماسواكم " نوع تهاون (٣) بمن سواهم ، انتحل  
 أى نسب الى نفسه ما ليس له ، والاستتارة فى " رقى " من رقيت فى السلم - بالكسر  
 والفتح - لغة من يقول نى بقى بقا ، وقوله " أعلاكم فى السماء " ترشيح ، وكذا قوله :  
 ( شافهتم البدر ) وهو بيان لكيفية تدرجهم فى السمو والترقى من أدنى السيارات  
 - أعنى القمر - الى أعلاها - أعنى زحل (٤) - وقوله " وتلزم " من الالتزام معطف  
 على " أن تبني " وقوله " مما لا يليق " بيان لغير التعجب ، أوله وللتعجب  
 معا ، أى الضابط : أن تلزم المستدار له (٥) لا يليق الا بالمستدار منه ، وهو فى  
 البيت الأول التعجب ، وفى الثانى (٦) النهى عن التجب وفى الثالث عدم البرج -  
 أى الزوال والذهاب - عن الفلك (٧) ، وفى الرابع استبعاد المشى نحوه ، وتاممه ؛

- (١) هذه الأبيات معالغ قداحة لأبن الرومى ، فى مدح بنى نوحنت ، ويرى البيت الأول  
 بحساب ، والبيت الثانى : برقى ، ديوانه ج ١ ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، أسرار البلاغة ص ٢٤٤  
 (٢) هذه الأبيات من ( المنسج ) وقالها ابن الرومى فى مدح آل نوحنت ، أنظر :  
 أسرار البلاغة ص ٢٤٤ ، ومعاذ التنصيص ج ١ ص ١٨٨ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٠٢  
 (٣) استهان به وتهاون به ، استحقه  
 (٤) هو نجم من الخنس ، ممنوع من الصرف مثل عمر .  
 (٥) فى " ج " ما لا يليق (٦) سبق الحديث عن البيتين قبل ذلك  
 (٧) والبيت من ( الوافر ) وقائله : بشار بن برد ، والفلك : مدار موهوم لأحد الكواكب  
 لما شبهها بالشعر فى الحسن ورفعة القدر ، أتبعه بأن يشبه محلها بالفلك ،  
 أنظر ديوانه ج ١ ص ١٢٢ ، وأسرار البلاغة ص ٢٥٠ ومعاذ التنصيص ج ١ ص ١٨٨ ،  
 والايضاح ج ٢ ص ٣٠٣

كم عالم فيكم وليس بسان \* قلم ولكن بأن رقى فعلا  
أعلاكم في السماء مجدكم \* فليست تجميلون ما جهلا  
شافتم البد ربالسؤال عن الـ \* أمر إلى أن بلغتم زحلا  
وتلزم المستعار له ما يلزم المستعار منه من العجب أو غير العجب مما لا يليق إلا  
بالمستعار منه كما فعل من قال :-  
قامت تظلمني ومن عجب \* شمس تظلمني من الشمس  
ومن قال : لا تحجبوا من بلى غلالته \* قد زرا زواره على القمر

( ولم أرتبلى ميتا يتكلم (١) )

قوله " أو ماترى " أى أترتاب فى جواز تناسى التشبيه وما يتفرع عليه من البناء  
والالزام المذكورين ؟ وما ترى هؤلاء الشعراء كيف تركوا " فيما فعلوا أمر التشبيه "   
غير ملتفت إليه " وكيف نسوا حديث الاستدارة " بالكلية ؟ حتى زعموا أن المستعار  
له حقيقة المستعار منه ، فأنزموه مالا يليق إلا بتلك الحقيقة ؟ ( قوله : كأن لم تجر (٢)  
— أى الاستدارة — منهم على بال — أى على قلب — ولا رأوها ولا طيف خيال ، ولا  
رأو طيف خيال منها (٣) )

قوله " وإذا كانوا " الضمير للبلغاء مطلقا — لا لهؤلاء الشعراء فقط — وأراد  
بالأصل " المشبه لأنه المقصود فى الكلام ظاهرا ، وإليه يعود الغرض غالبا — كما مر —  
و " بالفرع " المشبه به ، وذلك لا ينافى كونه وكون المشبه فرعا ، نظرا إلى وجه الشبه  
" ويقولون " عذاف على " أن لا يبينوا " أى يسوغون أن يقولوا " ،

(١) هذا البيت للمتنبى ، وقد روى فى ديوانه هكذا :-  
ولم أربد را ضاحكا قبل وجهها \* ولم ترتبلى ميتا يتكلم  
وهو من قصيدة فى مدح عمر بن سليمان الشرايى ، وروى شذائره الثانى فى الإيضاح  
هكذا : ( ولا رجلا قامت تحائفه الأسد ) ، ديوان المتنبى ح ٤ ص ٢٠٦ والإيضاح  
ح ٢ ص ٣٠٢

(٢) فى المفتاح : كأن لم تخطر  
(٣) ما بين القوسين ساقط من " ج "

ومن قال :-

أتتني الشمس زائرة \* ولم تنك تبرع الفلكا

ومن قال :- ( لم أر قبلي من شئ البدر نحوه )

أو ماتر، هؤلاء فيما فعلوا ؟ كيف نبذوا أمر التشبيه وراء ظهورهم ؟ وكيف نسوا حديث الاستعارة كأن لم تخطر منهم على بال ، ولا رأوها ولا طيف غيال ، وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوغون أن لا يبينوا إلا على الفرع ، ويقولون :

٤٥٨ وقوله " هي الشمس (١) " تشبيه عند الجمهور ، ولا شك أن " وعد البدر (٢) " استعارة اتفاقا - إلا أن المقصود بالتمثيل هو البيت الأخير - ، وإنما أورد الأولين لتوقف المعنى عليهما ، ولعل لالتصاف على مكان التشبيه فيه ، كأنه قيل : لا أحب تغيير رسي فاني بدر ، ورسم كل بدر أن يدالح ليلا .

وقوله : " أنا شمس وانما " \* تطالع الشمس بكرة (٣)

هو المشتغل على المقصود ، لكن ظهور معناه يتوقف على ما أورد قبله ، وقوله " فهم أقرب " جواب " اذا كانوا " والمعنى : اذا كانوا مع الاعتراف بالأصل في التشبيه يجوزون أن لا يبينوا فيها إلا على الفرع ( كما في الأمثلة المذكورة ، فهم " مع جحد الأصل في الاستعارة " الى تجويز أن لا يبينوا فيها إلا على الفرع أقرب (٤) .

والحاصل : أنهم في التشبيه معترفون بمنايرة المشبه للمشبه به ، ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به ، وفي الاستعارة منكرون لمنايرته اياه ، فيكون اجراء تلك الأحكام عليه أولى .

(١) البيتان من ( المتقارب ) ص ١٠١ : ( منزلها في السماء ) وقائله : العباسي بن الأحنف ، ديوانه ص ٢٢١ ، وأسرار البلاغة ص ٢٤٧ ، وديوان المعاني ص ٢٦٩ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٩١ والإيضاح ج ٢ ص ٣٠٣ ، وزهر الآداب ج ٢ ص ١٠٣٣ .

(٢) قائل هذه الأبيات : سعيد بن حميد ، وفي معاهد التنصيص ج ١ ص ١٩٢ أن قائلها : سعيد الكاتب التستري النصراني ، وانظر : أسرار البلاغة ص ٢٥٣ .

(٣) هذه الأبيات من ( الخفيف ) وقائلها : سعيد بن حميد ، كما في أسرار البلاغة ص ٢٥٣ والإيضاح ج ٢ ص ٣٠٣ ، وفي معاهد التنصيص : ج ٢ ص ١٩٢ أنها لسعيد الكاتب التستري النصراني .

(٤) ما بين التوسمين ساقط من الأصل ، وموجود في بقية النسخ .

هي الشمس سكنتها في السماء \* فمض الفؤاد عزاء جميلا  
فلن تستأج اليها الصمود \* ولن تستأج اليك النزولا  
أويقولوا :-  
عد البدر بالزيارة ليلا \* فاذا ما مضى قضيت نذوري  
قلت ياسيدي ولم تؤثر الليـ \* ل على طالعة الصباح المنير  
قال لا أحب تغيير رسمى \* هكذا الرسم في طلوع البدر  
أويقولوا :  
قلت زوري فأرسلت \* أنا آتيك سحرة  
قلت فالليل كان أخسـ في \* وأدنى مسرة

( شروط حسن الاستعارة : )

قال : " وإن قد عرفت أقسام الاستعارة " - قوله " والا " أي وإن لم تصادف  
الاستعارة تلك الشروط " عريت عن الحسن " وربما اكتسبت " بفقدان الشرط " قبها "  
" وجهات حسن التشبيه " مأمـ " في الأصل الأول " من شرائط كونه مقبولا " وهي  
صحة التشبيه وكماله في تحصيل ما علق به " وسلامته عن الابتذال " وإنما خص رعاية  
جهات حسن التشبيه " بالاستعارة المصحح بها التحقيق والاستعارة المكنية " لأن  
التخييلية لا ينظر فيها - بحسب نفسها - إلى تلك الجهات - كما سنذكره - قوله  
" وأن لا تشمها " - من الأشمام - عطف على " رعاية " أي وأن لا تشم أنفس  
الاستعارة " وإنما قال " من جانب اللفظ " لأن المعنى على التشبيه قطعا " وقال  
" راحة " بتذكير والتقليل (١) " لأنه لو زيد عليها - بأن يبين مثلا المشبه به المذكور  
بالمشبه " أما صريحا أو ضمنا " كما في الخيط الأبيض والأسود " أو بأن يذكر وجه الشبه  
كما في قوله ( ولاحت من برق البد بعدا (٢) ) أي من قصور مثل بوجه في البعد

(١) في الأصل : بتذكير التقليل " وفي " بتذكير لتقليل .  
(٢) هذا صدر بيت من ( الوافر ) وقائله : أبو الحلاء المعري " من قصيدة في مدح  
أبي الفضائل - تمام البيت : " بدورها تبرجها اكتان ) - يقصد أنهم غير  
متبرجات " وذكر الخوارزمي أن ( بروج البدر ) استعارة " والبرج مع التسبيح  
تجنيس " وعد " سعد من التشبيه " شرح سقط الزند " ج ١ ص ١٢٥ ١٢٦ " .  
والمأول ص ٣٦٠



فأجابت بحجة \* زادت القلب حصرة  
أنا شمس وأنا \* تدلح الشمس بكرة

فهم الى تسوخ ذلك مع جحد الأصل في الاستعارة أقرب ، وإن قد عرفت أقسام الاستعارة ، فعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن ، إن صادفتها حسنت ، وإلا عريت عن الحسن ، وربما اكتسبت قبحا ، وتلك الشروط : رعاية جهات حسن التشبيه التي سبق ذكرها في الأصل الأول — بين المستعار له والمستعار منه في الاستعارة بالتصريح التحقيقية ، والاستعارة بالكناية ، وأن لا تشمها في كلامك من جانب اللفظ رائحة من التشبيه ولذلك : نوصي في الاستعارة بالتصريح أن يكون الشبه بـ

والملو — لم تبق هناك استعارة ، بل يعد مثل ذلك تشبيها ، ولا يبعد أن يقال : إن قوله ( قد زرأزاره على التمر (١) ) فيه اشمام من رائحة التشبيه ، فيقل حسن الاستعارة فيه ، ولا يخرج الى باب التشبيه ، لأن ذكر المشبه فيه ليعبر على وجه يشعر اشمارا بكونه مشبها ، بل فيه رائحة الاشعار بذلك ،

قوله " ولذلك " أي ولأن من شرائط حسن الاستعارة أن لا تشم " رائحة من التشبيه " من جانب اللفظ " نوصي " أي نحن ، وإنما غرض بهذه التوصية الاستعارة التصريحية ، لأن المذكور فيها لفظ المشبه به ، والمراد هو المشبه وإذا كان وجه الشبه " جليا بنفسه " أو مشهورا فيما " بين الأقسام " ظهر قصد التشبيه وأدرك أن المراد هو المشبه " وإلا : " لم يظهر ولم يدرك ،

وأما الاستعارة المكنية فقد أدلج فيها لفظ المشبه وأريد به محناه ، وأثبت له شئ " من خواص المشبه به " فدل بذلك على تشبيهه به ، فلا ضير في غفاء وجه الشبه هناك ، يقال : عيت معنى البيت تحمية ، إذا أخفيت ، ومنه المعنى ، وألغز في كلامه ، إذا عي مراده ، والاسم اللغز على وزن الرطب .

قوله " كما إذا قلت " هذا ن مثالا " من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولا بد منها ، كأن يقال : في الحمام — مثلا — والأول مأخوذ مما مر من قول

(١) سبب الكلام على هذا المصراع

المستعار له والمستعار منه جليا بنفسه ، أو ممرورا سائرا بين الأقوام ، ولا خرجت الاستعارة عن كونها استعارة ودخلت في باب التعمية والالغاز ، كما اذا قلت : رأيت عودا مستقيا أو ان الفصوص ، وأردت انسانا مؤدبا في صباه ، أو قلت : رأيت ابنة مائة لا تجد فيها راحلة ، وأردت الناس .

وأما حسن الاستعارة التخيلية : فيحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها ، كما في قولك : فلان بين أنياب المنية ومخالبها ، ثم اذا انضم اليها

الشاعر : ( وان من أدبته في الصبي <sup>(١)</sup> ) — والثاني مما ورد من قوله — عليه السلام ( الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة <sup>(٢)</sup> ) أي الخيار فيهم قليل جدا ،

قوله " وأما حسن الاستعارة التخيلية فيحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها " يعني أنها اذا كانت صورة مستعارة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها أيضا تبعا لحسنها ، ثم اذا انضم للتخيلية التابعة للمكنية " المشاكلة " — وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوتويعه في صحبته — ازداد حسن التخيلية ، والمراد بانضمام المشاكلة اليها ، أن يجتمعا في لفظ واحد " كما في قوله تعالى : يد الله فوق أيديهم <sup>(٣)</sup> بعد قوله ( انما يبايعون الله ) ، ولفظ ( الله ) في ( يد الله ) استعارة بالكناية عن <sup>(٤)</sup> مباح من الذين يبايعون بالأيدي ، ولفظ اليد استعارة تخيلية أريد به الصورة المستعارة الشبيهة باليد ، مع أن ذكر اليد في حق تعالى — لاجتماعه مع ذكر الأيدي في حق الناس — مشاكلة ازداد بها حسن التخيلية .

قوله " قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها " حكم بالقلّة — دون النفي — لأنها قد تحسن الحسن البليغ على تلة اذا لم تكن تابعة للمكنية ، كأن يقال : أظفار

(١) قائله : صالح بن عبد القدوس ، وتمامه : ( كالعمود يسقى الماء في غرسه ) وسبق

ذكره .

(٢) هذا من حديث عبد الله بن عمر ، مروي ( لا تكاد تجد ) والراحلة : البصير القوي ، أي المنتجب من الناس في عزة وجوده ، كالنجيب من الأبل ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٢١ وصند الامام أحمد ج ٦ ص ٣٢٩ ، والثائق : ج ١ ص ٤٧١ ، والنهاية في غريب الحديث ج ٢ ص ٢٠٩ .

(٤) في " ج " من مباح

(٦) من الآية ١٠ سورة الفتح

المشاكلة - كما في قوله عز اسمه ( يد الله فوق أيديهم ) - كانت أحسن وأحسن.  
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لما - ولذلك استهجن في قول الطائي :-  
لا تسقني ماء الملام فأننى \* صب قد استعذبت ماء بكائى

المنية الشبيهة بالسبع ونظائره على ما سبق ذكرها ، وأما " قول الطائي " - أعنى  
أبا تمام -

لا تسقني ماء الملام فأننى \* صب قد استعذبت ماء بكائى (١)

فليست التخيلية فيه تابعة للمكنية ، ولا هي من ذلك القليل الذي يستحسن إذ  
ليس يظهر للملام شبه بشيء له مائع مستكره - كالحنظل والحوض الآجن (٢) ماؤه -  
حتى يشبه به ويتخيل له صورة شبيهة بالماء ، فكأنه توهم للملام - بلا ملاحظتنا تشبيهه  
بذئ مائع مستكره - شيئا رقيقا به (٣) قوام سريانه في النفس وتأثيره فيها ، وأطلس  
عليه اسم الماء ، ورشح هذا الإطلاق بذكر السقي ، وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء  
البكاء ، ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجا مستهجنا ، فتوله " ولذلك " إشارة إلى أن  
التخيلية قلما تحسن غير تابعة ، لكن لا بد في استهجان تلك التخيلية من اعتبار  
قيد آخر ، وهو أنها خارجة أيضا عن القليل الذي يستحسن ، فهي عارية عن جهات  
الحسن كلها ، بل مكتسبة للقيح - كما عرثت - وليس قوله تعالى ( واخفض لهما جناح  
الذل ) (٤) من قبيل ( لا تسقني ماء الملام ) كما توهمه الطائي على ما نقل عنه (٥) ،  
لأن الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الأرض ، وكذا عند  
تنبيه وودنه ، والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من يديه ، فيشبه ذلك

(١) هذا البيت من ( الماهر ) وهو من قصيدة في مدح محمد بن حسان الضبي ، ديوانه  
ج ١ ص ٢٥ ، ٢٦٤ ، وأخبار أبي تمام ص ٣٣ ، وسر الفصاحة ص ١٦٢ ، والمثل السائر ج ٢  
ص ١٥٥ ، والإيضاح ج ٢ ص ٣١٤ ، والموازنة ص ٢٤٤ ،  
(٢) الآجن : الماء المتغير الماهم واللون (٣) في " ج " بأنه  
(٤) من الآية ٢٤ سورة الاسراء

(٥) روى أن بعض الناس أرسل إلى أبي تمام قارورة ، ألبا منه شيئا من ماء الملام ، فأرسل  
إليه قائلا : إذا بعثت إلى ريشة من جناح الذل بعثت إليك شيئا من ماء الملام ،  
وقول الشيرازي : وما كان أبو تمام ليذهب عليه الشرق بين هذين التشبيهين ، فإنه  
ليس جعل الجناح للذل كجعل الماء للملام ، لأنه يحسن جعل الجناح للذل ، وما  
اللام ليس كذلك ، وهذا وقد دافع كثير من العلماء عن أبي تمام ، انظر ذلك في :  
أخبار أبي تمام ص ٣٣ ، والموازنة ص ٢٤٤ ، وشيخ المفتاح للشيرازي ، الورقة ٣٠١ ، وسر  
الفصاحة ص ١٦٢ ، والمثل السائر ج ٢ ص ١٥٥ ، والمطاول ص ٣٩٢ ،

ولما أن الاستعارة مناعاً على التشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع - تنوع التشبيه إليها - استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي أو بوجه عقلي ، واستعارة معقول لمعقول ، واستعارة محسوس لمعقول ، واستعارة معقول لمحسوس .

---

وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه ، قرينة لها ، فإنه من الأمور الملازمة للحالة المشبه بها ، على أنه قد يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية<sup>(١)</sup> ، وهذا وأما ما يقال : من أن ( ماء الملام ) كلجين الماء<sup>(٢)</sup> ، ففيه أن تشبيه الملام بمطلق الماء مستقيم جداً .  
( أقسام الاستعارة باعتبار طرفيها والجامع : )

---

قال : " ولما أن الاستعارة مناعاً على التشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع " - يريد أن مطلق الاستعارة - لكونها مبنية على التشبيه - انقسمت مثل أقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاستناد إلى الحسي أو العقلي ، وكان الأولي به أن يقول : تتنوع إلى ستة أنواع ، إلا أنه ترك عنها ما طرفاء حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي - فقولك : رأيت شمسا في الحمام ، أى انسانا شبيها بها فى

---

(١) وفي الكشف : أن فى " جناح الذل " وجهان : أحدهما أن يكون المعنى واخفض لهما جناحك ، فأضافه إلى الذل كما أضيف حاتم إلى الجود ، على معنى واخفض لهما جناحك الذليل ، والثانى : أن تجعل لذه لهما جناحا كما جعل لبيد للشمال يدا ، مبالغة فى التذلل والتواضع " ، الكشف ج ٢ ص ٥١٣ ،  
وأما صاحب الطراز فيقول : " ليس مراد أبى تمام الماثلة بينه وبين التشبيه فى الآية فإن بينهما بونا ، وإنما أراد : أن الاستعارة جارية فى الماء كجريها فى الجناح ، وهذا مقصد جيد لا غبار على أبى تمام فيه " ، الطراز ج ١ ص ٣٠١ ، ٣٠٠

(٢) هذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الخطيب فى اعتراضه على السكاكى من أن التخيلية غير تابعة للمكنية ، وعلى هذا الوجه لا يكون فى البيت استعارة ، وأما الوجه الثانى : فهو أن يشبه الملام بظرف الشراب ، فتكون التخيلية تابعة للمكنية عنها ، الايضاح ج ٢ ص ٣١٤

فمن النوع الأول : قوله — عز اسمه — ( واشتعل الرأس شيبا ) فالمستعار منه  
عوا النار ، والمستعار له عوا الشيب ، والجامع بينهما عوا الانبساط ، ولكنه في النار أقوى  
، فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسي ، ومن الثاني قوله — عز اسمه — ( اذ ارسلنا  
عليهم الريح المعقيم ) فالمستعار له الريح ، والمستعار منه المرء ، والجامع المنع من

حسن الظلمة ونهاية الشأن — اما لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم وجدان أمثال له  
في التنزيل ، واما لاندراجها باعتبار فيما وجه ، حسي ، وباعتبار آخر فيما وجه ، عقلي<sup>(١)</sup>  
، ومثل للنوع الأول — أعني : " استمارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله — عز  
اسمه — واشتعل الرأس شيبا<sup>(٢)</sup> " فانه استمير فيه النار للشيب بطريق الكناية ، حيث  
أسند الاشتعال — الذي عو من خواص النار — الى الشيب والجامع بينهما ، الانبساط  
مع البياض والانارة ، والكل محسوس ، ثم الاشتعال — مع كونه غريزة للمكية — مستعار  
لانتشار الشيب ، بجامع السرعة مع تعذر التلافي ، فيكون استمارة تصريحية بـ  
محسوسين بجامع عقلي ، فيكون من قبيل النوع الثاني<sup>(٣)</sup> ، ومثال النوع الأول — من  
الاستمارة المصرح بها قوله تعالى ( فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار<sup>(٤)</sup> ) فانه استمير  
فيه لفظ المجمل من ولد البهزة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلى القبط بجامع  
الشكل ، وقوله " والمستمار له الريح " يريد أنه شبه الريح — الخالية عن انشاء المطر  
والقاح الشجر — بالرجل الذي لا تولد له ، وأطلق لفظ المشبه — أعني الريح — وأريد  
المشبه به ادعاء ، على طريقة الاستعارة بالكناية ، ودل على ذلك بأن وصفت الريح  
بالمقم ، الذي عو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه ، اذ يقال : رجل عقيم  
، كما يقال : امرأة عقيم<sup>(٥)</sup> ، فالطرفان حسيان ، والجامع — أعني " عدم ظهور النتيجة

- (١) ما ذكره في هذا النوع ، مأخوذ من عبارتي الخطيب وسعد الدين ، الايضاح ج ٢  
ع ٢٩٧ ، والمطول ع ٣٧٠ .
- (٢) من الآية ٤ سورة مريم ، وانظر الكشف ج ٣ ع ٣ .
- (٣) والى هذا ذهب الخطيب أيضا ، أما سعد الدين فيدافع عن السكاكي بقوله :  
لما كان غذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي أن يشبه به ، لأن كرمه  
فيما عوام من المصراحة والمكنى عنها ، انظر : الايضاح ج ٢ ع ٢٩٦ ، والمطول  
ع ٣٦٩ .
- (٤) من الآية ٨٨ سورة طه ، وانظر الكشف ج ٣ ع ٦٥ .
- (٥) انظر : الكشف ج ٤ ع ٣٢٠ .

ظهور النتيجة والأثر ، فالطرفان حسيان ووجه الشبه عقلى ، وكذا لك قوله تعالى  
( وآية لهم الليل نسلخ منه النهار ) فالمستعار له : ظهور النهار من ظلمة الليل ،  
والمستعار منه ظهور المسلخ من جلده ، فالطرفان حسيان ، والجامع هو ما يعقل من  
ترتب أحد عما على الآخر ،

والأثر " — عقلى ، هذا ما ذكره وأحسن منه أن يقال : فى " المقيم " استمارة مصرح  
بها تسمية ، فالمستعار منه ما فى الرجل من الصفة التى تمنع من الاحبال ، والمستعار  
له ما فى الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح ، والجامع المنع المذكور ،  
فالتطرفان أيضا عقليان ، فيكون من قبيل النوع الثالث<sup>(١)</sup> ،

٤٦١

قوله " وكذا لك قوله تعالى : وآية لهم " يعنى أن قوله " نسلخ منه النهار "<sup>(٢)</sup> .  
مثل قوله " الريح المقيم "<sup>(٣)</sup> فى أنه استمارة محسوس لمحسوس بجامع عقلى ، فإن  
المستعار منه " ظهور المسلخ من جلده ، والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ،  
والمستعار لفظ السلخ — الموضوع للأول — " فالطرفان حسيان ، والجامع ما يعقل من  
ترتب " أحد الأمرين " على الآخر " فإن ظهور النهار مترتب على إزالة ظلمة الليل ،  
كما أن ظهور المسلخ مترتب على كشط الجلد ،

واعترض على ذلك : بأن سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار ، بل  
ظهور الليل ، وأيضا لو أريد ظهور النهار لقين : فإذا لم يصح ، لأن المترتب على  
ظهور النهار هو الابصار — لا الاظلام — أعنى الدخول فى الظلم<sup>(٤)</sup> ، فالصواب : —  
اذن — ما اختاره غير<sup>(٥)</sup> ، من أن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة ، والمستعار  
له إزالة الضوء عن مكان الليل وملقى غلله ، فإن الظلمة هى الأصل والنور طارئ عليها  
يستترعا بضوئه ، فإذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل ، فظهرت ظهور

(١) وهذا قال الخطيب ، انظر : الايضاح ج ٢ ص ٢٩٧

(٢) من الآية ٣٧ سورة يونس (٣) من الآية ٤١ سورة الذاريات

(٤) هذا مضمون ما ذكره الخطيب من الاعتراض ، الايضاح ج ٢ ص ٢٩٦

(٥) وما عده صوابا هنا مذكور مثله فى الكشف ج ٤ ص ١٢

وكذلك : قوله ( فجعلنا ما حصدا كان لم تغن بالأس ) ، فالمستعار له الأرض  
المزخرقة المتزينة ، والمستعار منه النبات ، ولما حسيان ، والجامع الهلاك وهو أمر  
معقول .

المسلخ بعد سلخ اهابه عنه ، والجامع ما ذكر من ترتب أمر على آخر ،

وأجيب عنه : <sup>(١)</sup> بأن السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط ، كقولك : سلخت  
الاعاب عن الشاة — أى نزعته منها — وأخرى بمعنى الإخراج والاطهار ، كقولك :  
سلخت الشاة من الا ناب — أى أخرجتها منه — فالمصنف وافق الشيخ عبد القاسم في  
حمل الآية على المعنى الثانى ، لأن كلمة المفاجأة — أعنى اذا — انما يحسن موقعها  
على هذا المعنى ، كما يقال : أخرج لنا النهار من الليل ففاجأنا دخول الليل ،  
ولا يحسن أن يقال : نزع عنا ضوء النهار ففاجأنا دخول الظلام لأنه بمنزلة أن يقال :  
كسرت الكوز ففاجأ ، الانكسار ، وأما لفظة الفاء فانها تستعمل للتعقيب المعرفى وذلك  
ما يختلف بحسب الأمور والمعادات ، وربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد  
ذلك — فى العادة — مهلة كما فى هذه الآية ، فان مقدار النهار — وان توسط بين  
إخراج من الليل وبين دخول الظلمة <sup>(٢)</sup> — لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد  
زواله بالكلية بالضوء العام أمرا غريبا عظيما ينبغى أن لا يحصل الا بعد أضاف ذلك  
المقدار لم يعتمد به ، ولم يعد مهلة ، بل جعل دخول الليل مفاجئا لإخراج النهار  
به بلا تراخ ، هذا : وقد أيد تولهما بأن مفاجأة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته  
للعالم تشتمل على نوع غرابة ، وتفتقر الى مزيد اقتدار ، فيكون أدخل فى كونها آية  
من مفاجأة ظهور الليل بعد انقضاء النهار ، وبأن ظهور النهار المشرق من الليل  
المظلم أشبه بظهور المسلخ الأبيض من الجلد الساتر ، من ظهور الليل كما لا يخفى <sup>(٣)</sup>

فقد انكشف أن ماتوسم : من حمل عبارة الشيخين فى المستعار له على القلب —

(١) صاحب هذا الجواب هو العلامة الشيرازى ، أنظر : شرحه للفتاح \* الورقة

٢٤٧ من النسخة رقم ٣٤٤ طلعت ، بلاغة والمطوس ٣٦٩ ، ٣٧٠

(٢) فى " ج " دخول الظلام

(٣) هذا مأخوذ من عبارة المطول ص ٣٧٠

وكذلك قوله ( حصيدا خامدين ) فأعمل الخمود للنار ، ومن الثالث قوله — عز اسمه ( من بحثنا من مرقدنا ) فالرقاد مستعار للموت وعما أمران معقولان ، والجامع عدم ظهور الأفعال .

أى ظهور ظلمة الليل من غوء النهار — قلب موه<sup>(١)</sup> ، وأن الأنسب بهما أن يقولوا : اظهر النهار واظهر المسلوخ ، بإبدال لفظ الظهور بالظهار فى الموضحين ، قوله " فالمستعار له الأرض المزخرفة المتزينة " هذه استعارة بالكناية ، شبهت الأرض المزخرفة<sup>(٢)</sup> المتزينة التى ورد عليها الأمور المزيلة لزيئتها بالنبات المونق الناظر ، الذى ورد عليه ما يزيله ويفنيه ، وأثبت لها الحصيد على أنه استعارة تخيلية ، وقد عد هذا فى الكشف من باب التشبيه ، حيث قال : " فجعلنا<sup>(٣)</sup> زرعها — ( حصيدا ) شبيهها بما يحصد من الزرع فى قطعه واستئصاله ، ( كأن لم تغن ) أى كأن لم ينن زرعها — أى لم ينبت — قال : فلا بد من تقدير المضاف فى هذه المواضع والا ، لم يستقم المعنى<sup>(٤)</sup> ، والأمر مثل فى الوقت القريب ، فكأنه قيل : كأن لم تغن آنفا ،

قوله " وكذلك قوله — تعالى — حصيدا خامدين<sup>(٥)</sup> " قد اجتمع هنا استعارتان بالكناية فى لفظ واحد — أعنى لفظ لم — فى ( جعلنا لم ) حيث شبهوا بالنبات وبالنار فى الهلاك والزوال ، وأثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات ، والخمود المخصوص بالنار ، وجاز أن يجعل ( حصيدا ) من باب التشبيه ، وفى الكشف : " أى جعلنا لم مثل الحصيد كما تقول : جعلنا لم رمادا — أى مثل الرماد<sup>(٦)</sup> — ولا يجوز ذلك فى ( خامدين ) إذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هؤلاء ، لكن جاز أن يجعل من الاستعارة التصريحية التبعية فى الصفة ، بأن يشبه غلاك القوم بحصاد النبات وخمود

(١) هذا رد على الشيرازى ، أنظر : شرحه للفتاح . الورقة ٢٤٧ ، النسخة رقم ٣٤٤ طلعت

(٢) الزخرف : الذى غب ، ثم شبه به كل موه ، موزر

(٣) من الآية ٢٤ سورة يونس (٤) الكشف ج ٢ ع ٢٦٧

(٥) من الآية ١٥ سورة الأنبياء (٦) الكشف ج ٣ ع ٨٣



وقوله : ( وقد منا الى ماعملوا ) فالقدوم — وهو مجيء — المسافر بعد مدة — مستعار للأخذ في الجزاء بعد الامهال ، وعما أمران معقولان ، والجامع وقوع المدة في البين ،

#### النار في القطع والاستئصال •

قوله " ومن الثالث قوله — عز اسمه ( من بعثنا من مرقدنا ) (١) ان جعل المرقد مصدرا بمعنى الرقاد ، ففيه استعارة تصريحية أصلية ، وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية ، وقرينة الاستعارة صدور هذا التثني من الموتى ، وليس البحث قرينة لها ان يقال : بعثه من نومه ، أى أيقظه ، كما يقال : بعث الموتى ، أى حشرهم ، قوله " والجامع عدم ظهور الأفعال " يرد عليه : أن هذا الجامع لا يصلح جامعا ، لأنه في المشبه — أعنى الموت — أقوى وأشهر ؟ ، فالأولى أن يقال : الجامع سهولة تأتي البحث ، فانها في النوم أظهر وأعرف (٢) ،

قوله " وهو مجيء المسافر بعد مدة " هذا القيد جعل القدوم أمرا عقليا ، والا فالجبر ، من قبيل الحركة المخصوصة ، قوله " والجامع وقوع المدة في البين " ولا شك أن هذا الجامع في قدوم المسافر أشهر وعو به أولى " من الأخذ في الجزاء بعد الامهال " وأن الاستعارة في ( قد منا ) تصريحية تبعية ، نظرفاعا والجامع بينهما كلها عقلية ، ويرد عليه : أنه اذا كان ( قد منا ) بمعنى أخذنا في جزاء أعمالهم " بمعد الامهال " ، فلا معنى لتعديته بالي ؟ والصواب : أن يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية ، قال في الكشف : " ليس نهنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ، ولكن مثلت حال هؤلاء وأعمالهم التي عملوها في كفرهم — بن سلة رحم واغاثة ملهوف ، وقرى ضيف ، ومن على أسير ، وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم — بحال قوم خالفوا سلطانهم واستمعوا عليه فقدم الى أشياءهم وقعد الى ماتحت أيد يهم فأفسد لها ومرتتها كل ممزة ، ولم يترك منها أثرا ولا هبيرا (٤) " ،

(١) من الآية ٥٢ سورة يس

(٢) ما ذكره الشارح في هذه الآية مأخوذ من عبارة سعد الدين بتصرف ، هذا : والخطيب يوافق السكاكي فيما ذهب اليه في هذه الآية ، أنظر ضد المطول ص ٣٧١ ، والايضاح ح ٢ ص ٢٩٧

(٣) من الآية ٢٣ سورة الفرقان (٤) الكشف ح ٣ ص ٢١٦ ، ٢١٧ والصغير : النبار

وقوله ( سنفرغ لكم أيها الثقلان ، فالفرغ وهو الخلاص عن المهام — والله عز سلطانه لا يشغله شأن عن شأن — وقع مستعارا للأخذ فى الجزاء وحده ، وذلك أمر عقلى ، والطرفان عقليان .

وقد أشار فى أول عبارته الى أن مفردات الاستعارة التشيلية لا استعارة فيها بسببها ، بل هى باقية على حالها من حقيقة أو مجاز ، وفى آخرها الى أن القدر قبل بدء الاستعارة مجاز مرسى عن القصد الموصل الى المقصد ، لأنه مقدمة القدر و " الثقلان " الانس والجن ، سميا بذلك ، أما لأنهما ثقلا الأرض ، وهى كالحمولة لهما <sup>(١)</sup> ، وأما لأنهما مثقلان بالتكليف ، وأما لرزانة آرائهم وأقدامهم <sup>(٢)</sup> ، وقوله " فالفرغ " مبتدأ خبره " وقع مستعارا " والجملتان الاسميّتان بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه و " القرينة " ، وعز سلطانه " اعتبارا فى اعتراض ، ولقطة " ذلك " إشارة الى " الخلاص عن المهام " أى هو " أمر عقلى " ، وقد سبق أن الأخذ فى الجزاء عقلى ، فالطرفان — اذن — عقليان . هذا على الرواية بالفاء فى قوله " فالطرفان عقليان " كما صححت فى النسخة المعمول عليها ، وأما على تغدير رواية الواو <sup>(٣)</sup> ، فيجمن ذلك " إشارة الى الجامع الذى يدل عليه لفظة " وحده " — أعنى انفراد الفاعل " — عن المهام " للأخذ فى أمر واحد —

وقال فى الكشف : " سنفرغ لكم <sup>(٤)</sup> " مستعار من قول الرجل لمن يهدده سافرغ لك ، يريد : سأجرد للإيقاع بك من كل ما يشغلنى حتى لا يكون لى شغل سواء ، والمراد : التفرغ على النكابة <sup>(٥)</sup> فيه والانتقام ، ويجوز أن يراد : ستتهدى الدنيا وتبلغ آخرها وتنتهى عند ذلك شئون الخلق التى أراد ما بقوله ( كل يوم هو فى شأن <sup>(٦)</sup> )

(١) والى هذا الوجه ذهب صاحب الكشف ج ٤ ص ٣٥٧

(٢) فى أ ، ب ، ج : وأقدارهم

(٣) وهى المطابقة لنسخة المطبعة الأدبية

(٤) من الآية ٣١ سورة الرحمن

(٥) تقول : نكيت فى المد ونكابة ، اذا قتلت فيهم وجرحت

(٦) من الآية ٢٩ سورة الرحمن

وقوله ( تكاد تميز من الغيظ )<sup>(١)</sup> وكذا قوله ( سمعوا لها تغيظا وزغيرا ) فالغيظ والتغيظ مستعاران من الحالة الوجدانية — التي تدعو الى الانتقام — للحالة المتوترة من نار الله — أعادنا الله منها برحمته وغضله — وقوله ( ولما سكنت عن موسى الغضب ) فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام — وانه أمر معقول — والمستعار له تفاوت الغضب عن اشتداده الى السكون ، وانه أيضا أمر وجداني عقلي ، والجامع — هو أن الانسان مع الغضب اذا اشتد وجد حالة للغضب كأنها تنغريه واذا سكن وجده كأنه

ولا يبقى الا شأن واحد — وهو جزاؤكم — فجمال ذلك فراغا لهم على طريق المثل " ، قوله " فالغيظ والتغيظ مستعاران " يريد أن جهنم — لشدة غليانها بألمها وقوة تأثيرها فيهم — شبهت بالانسان المفتاظ على غيره ، المبالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المتحققة الوجدانية — أعنى الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة — واستمير منها لفظ " الغيظ والتغيظ " لتلك " الحالة المتوترة " فكل منهما استعارة مصرح بها تخيلية تابعة للاستعارة بالكناية ، يقال : فلان يتميز غيظا ، أى يتقطع من شدة غيظه ، ومعنى ( سمعوا لها تغيظا )<sup>(٢)</sup> سمعوا لها صوت تغيظ ، فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخرج عن صوت ،

٤٦٤

قوله " فالمستعار منه : هو امساك اللسان عن الكلام " أراد أنه شبه سكون الغضب وانكساره ، عن الحمل على الانتقام بسكوت<sup>(٣)</sup> اللسان وامساكه عن الكلام ، والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتتة على نوع حركة الى حالة أخرى مشتتة على نوع سكون ، ففي ( سكت )<sup>(٤)</sup> استعارة مصرح بها تحقيقية تهمية .

وجاز أن يجعل الغضب استعارة بانكناية فتقلب تلك التحقيقية ثرينة للمكينة<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٨ سورة الملك وانظر : الكشاف ج ٤ ص ٤٦٣

(٢) الكشاف ج ٤ ص ٣٥٧

(٣) من الآية ١٢ سورة الفرقان ، وانظر الكشاف ج ٣ ص ٢١١

(٤) في " أ " أراد به ، وهو خطأ (٥) في " ج " بسكون

(٦) من الآية ١٥٤ سورة الأعراف

(٧) وصاحب الكشاف يقول : " هذا مثل ، كأن الغضب كان ينغريه على ما فعل ، فترك

النطن بذلك وقطع الاغراء ، وهذا من تبيل شعب البلاغة ج ١ ص ١٢٨ ،

قد أمسك عن الاغراء ، ومن الرابع : قوله — عزاسمه — ( بل نقذف بالحن على الباطل فيد منه ) فأصل استعمار القذف والدفع في الأجسام ، ثم استعير القذف لا يباد الحق على الباطل ، والدفع لانه باب الباطل فالمستعمار منه حسي ، والمستعمار له عقلي ، وقوله ( مستهم البأساء والضراء <sup>(١)</sup> ) فأصل المسا في الأجسام ثم وقع مستعارة لمقاساة الشدة . وقوله ( وضربت عليهم الذلة <sup>(٢)</sup> ) فالمستعمار منه ضرب الخيمة أو ما شاكلها ،

وقد تسامح في قوله " والجامع نحو أن الانسان مع الغضب . . الخ " حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعمار له وحده ،

قوله " ومن الرابع " أى ومن استمارة المحسوس للمعقول قوله — عزاسمه — بل نقذف <sup>(٣)</sup> فان " القذف " — وهو رمى جسم صلب كالحجر مثلاً — أمر محسوس ، " وإيراد الحن على الباطل " معقول ، والجامع نحو التأثير المؤدى الى الاملاك ، وكذلك " الدفع " — وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشن غشاءه — أمر محسوس ، " وانه باب الباطل " أمر معقول ، والجامع الاملاك ، ومعنى بل فى " بل نقذف " نحو الاضراب عن اتخاذ الله وتغزيه ذاته عن اللب ، أى ليس من شأننا ذاك ، بل نقذف ، ونحو أن نغلب الحن الذى من جملته الجد على الباطل الذى من عداده اللهو ليمحقه ويفنيه <sup>(٤)</sup> ،

قوله " فأصل المسا " نحو بالفتح المص ، ونحو أن يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل ، وهذا أمر محسوس ، شبه به أمر معقول — ونحو اعباء الشدة ومقاساتها — والجامع الوصول التام ، وقوله " والمستعمار له التثبيت " أى تثبيت الذل على وجه الاحاطة بهم ، كأنه قيل : أثبتت الذلة محيطة بهم ، احاطة الخيمة والقبيلة بصاحبها ، وقيل : المستعمار منه ضرب الطين على الحائط <sup>(٥)</sup> ، فالجامع على القول <sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٢١٤ سورة البقرة (٢) من الآية ٦١ سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨ سورة الانبياء

(٤) هذا مأخوذ من عبارة الكشاف بتصرف ، ج ٣ ص ٨٤

(٥) الى هذا ذهب صاحب الكشاف ، ج ١ ص ١٠٩

(٦) ساقطة من " ج "

وانه أمر حسي ، والمستعمار له التثبيت ، وانه أمر عقلي ، وكذا قوله ( وزلزلوا حتى يقول الرسول ) <sup>(١)</sup> فأصل الزلزال التحريك العنيف ، ثم وقع مستعمار لشدة مانالهم ، وقوله ( فاصدع بما تؤمر ) <sup>(٢)</sup> فالصدع — وهو كسر الزجاجه ببذل الامكان ، وانه أمر حسي مستعمار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان ، وانه أمر عقلي ، وقوله ( واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ) <sup>(٣)</sup> فأصل الخوض في الماء ثم وقع مستعمارا لذكر الآيات وكل خوض ذمه الله في القرآن فهو من هذا القبيل ، وقوله ( ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ) <sup>(٤)</sup>

الأول هو الاحاطة ، وعلى الثاني اللزوم .

قوله " ثم وقع مستعمارا لشدة مانالهم " أى وقع مستعمارا لازعاجهم <sup>(٥)</sup> ازعاجا عنيفا بسبب " شدة مانالهم " وأعبائهم ، والجامع الايقاع فى الاضطراب ، وقوله " مستعمار لتبليغ الرسالة ببذل الامكان " ، والجامع التأثير التام ، كأنه قيل : ابن الأمر ابانة لا تتمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجه ، قال الفراء : " أراد فاصدع بالأمر ، أى أظهر دينك " <sup>(٦)</sup> يقال : صدعت بالحن ، اذا تكلمت به جهارا ، وقوله " ثم وقع مستعمارا لذكرنا " أى لذكر الآيات على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل فى التلبيس ، وقوله ( فهو من هذا القبيل " أى من استعمارة المحسوس للمعقول . وقوله " فالوادى مستعمار للأمر " أى للأمر الذى يشتغل بالكلام فيه من أنواع الأمور ، والجامع كون كل من الوادى وذلك الأمر مظنة الحيرة " والهيمن " صدور حاكم على وجهه ، ذهب من <sup>(٧)</sup> المشى أو غيره وقد استحير " للاشتغال " بالأمر " على سبيل التحير " ، والجامع بينهما الحيرة ، وقوله " هذه الأمثلة " اشارة الى الخوض والوادى والهيمن ،

٤٦٥

(٢) من الآية ٩٤ سورة الحجر

(٤) الآية ٢٢٥ سورة الشعراء

(١) من الآية ٢١٤ سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٨ سورة الأنعام

(٥) أزججه : أى ألقه وقلعه من مكانه

(٦) انظر : معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٩٣ — ٩٤ والجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي

(٧) ح ١٠ ص ٦١

(٨) ساقطة من " أ " .

(٧) فى " أ " على المشى

فالوادی مستعار للأمر ، والهيمان ، الاشتغال به على سبيل التحير فالاستعمار منه في هذه الأمثلة حسى ، والمستعار له عقلى .

ومن الخاص : قوله — عز اسمه — ( انا لما داخى الماء حطناكم فى الجارية <sup>(١)</sup> ) فالاستعمار منه التكبر ، وهو عقلى ، والمستعار له كثرة الماء ، وهو حسى ، والجامع الاستعلاء المفرط ، وقوله " بريح صرصر عاتية " <sup>(٢)</sup> فالعتو ههنا مستعار استعارة الدغيان فى المثال الأول ، وقوله ( فنبذوه وراء ظهورهم ) فالنبذ وراء الظهر وهو أن تلقى الشيء خلفك — أمر حسى ، ثم وقع مستعارا للتعريض للخفلة وانه أمر عقلى والجامع النزول عن المشاهدة ، وقوله ( وأحيينا به بلدة ميتا <sup>(٣)</sup> ) فالأحياء أمر عقلى

قوله " ومن الخاص " أى ومن استعارة المعقول للمحسوس " يقال : بريح صرصر ، أى باردة <sup>(٤)</sup> ، " والعتو " تجاوز الحد من ذوى العقول كالدغيان — فاستعير العتو لكثرة الريح ، كما استعير الدغيان لكثرة الماء ، وإيراد قوله ( فنبذوه <sup>(٥)</sup> ) فى النوع الخاص سهو ظاهر ، لأنه من النوع الرابع — أعنى استعارة المحسوس للمعقول كما صرح به عبارته ، وقوله " ولعل لى فى البعض نظر " وذلك لأن الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكينة ، ( وإذا ردت اليها فرما لم يبق المثال ما بقا لما مثل له كما فى طغى الماء — فانه اذا رد الى المكينة <sup>(٦)</sup> ) كان طرفاه محسوسين ، وأيضا جعل ظهور النار مستعارا له ، متعار عند عبد القاهر ، كما أشرنا اليه فحسى أن يختار هو أن المستعار له ازالة غمؤ النصار من ظلام الليل ، كما ذهب اليه غيره <sup>(٧)</sup> ، وأيضا جعل ( وقد منا الى ما عملوا <sup>(٨)</sup> ) من باب الاستعارة التمثيلية أظهر من اعتبار الاستعارة فى القدم — كما تحققته — وكذا جعل قوله ( فنبذوه وراء ظهورهم <sup>(٩)</sup> )

(١) الآية ١١ سورة الحاقة (٢) من الآية ٦ سورة الحاقة

(٣) من الآية ١١ سورة ق

(٤) وفى الكشف : هى أيضا شديدة الصوت ، ج ٤ ص ٤٧٩

(٥) من الآية ١٨٧ سورة آل عمران (٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٧) وهو صاحب الكشف كما سبق (٨) من الآية ٢٣ سورة الفرقان

(٩) من الآية ١٨٧ سورة آل عمران

ثم وقع مستعاراً لظهار النبات والأشجار والثمار ، وأنه أمر حسي وكذلك قوله ( فأُنشر نابه بلدة ميتا <sup>(١)</sup> ) أى أحيينا • وأعلم أن الكلام فى جميع ما ذكر من الأمثلة فى الأنواع الخمسة قول الأصحاب ولحل لى فى البعض نظر ؟

---

وقوله ( فى كل واد يهيمون <sup>(٢)</sup> ) من باب التمثيل على سبيل الاستعارة أقرب ، وجعل القدم — الذى هو مجى • منصوص بواسطة قيده — أمراً عقلياً مستبعد • وأظهِر — النبات والأشجار والثمار — أمر عقلى متعلق بأمور محسوسة ، وخمود النار — انعدام ضوءها — فىكون أمراً عقلياً — لا حسياً — • وإن شئت مزيد تشبيهاً فحليكم بالتفتيش فى سائر الأمثلة •

\* \* \*

الفصل الرابع : من فصول المجاز في اللغوى الراجع الى حكم الكلمة في الكلام ، هو عند السلف — رحمهم الله — أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلى الى غيره ، كما فى قوله — عطف كلمته — ( رجاء ريك ) فالأصل : رجاء أمر ريك ، فالحكم الأصلى فى الكلام لقوله ( ريك ) هو الجر ، وأما الرفع فمجاز ، وفى قوله ( واستأى القرية <sup>(١)</sup> ) الأصل : وأسأل أهل القرية فالحكم الاصلى للقرية فى الكلام هو الجر ،

( :: الفصل الرابع : فى المجاز اللغوى الراجع الى حكم الكلمة :: )

قال : الفصل الرابع ( من فصول المجاز فى اللغوى الراجع الى حكم الكلمة فى الكلام <sup>(٢)</sup> ) قيده بقوله " من فصول المجاز " تذكيرا لذلك بسبب بعد العهد ، لطول فصل الاستمارة ، وقوله " عند السلف " حال من المبتدأ — أعنى كلمة " هو " — والعامل فى الحال ثبوت الخبر للمبتدأ ، فإنه معنى فعلى <sup>(٣)</sup> يصلح أن يكون عاما فيها ، وجعله ظرفا له أظهر ، وقوله " وأما الرفع فمجاز " أى حكم مجازى للكلمة ( ريك <sup>(٤)</sup> ) بمنزلة المعنى ( المجازى فى المجاز المعنوى ، كما ان الجر حكم أصلى لها بمنزلة <sup>(٥)</sup> ) المعنى الحقيقى هناك ، وأما المجاز فهو كلمة ( ريك ) لمجاورتها <sup>(٦)</sup> حكمها الأصلى الى حكم آخر ، يدل على ذلك قوله " هو أن تكون الكلمة منقولة .. الخ " أولا يرى الى قوله — فى المجاز غير المفيد — " هو أن يكون الكلمة موضوعة " ؟ والى قوله فى الخالى عن البالغة فى التشبيه " هو أن تعدى الكلمة عن مفهوماتها " ؟ مع أن المجاز فى هذين هو الكلمة بلا شبهة ، وشهد — أيضا — لما ذكرناه قوله — فيما بعد — " وهو اشتراكهما فى التحدى عن الأصل الى غير أصل ، وقوله " والأصل فيها <sup>(٧)</sup> ) وأسأل أهل القرية " وذلك لأن الجماد لا يسأل ، البتة للجواب ، وأما غلبت الله فى الجماد والشعور والتكلم فهو — وان كان جائزا —

- (١) من الآية ٨٢ سورة يوسف  
(٢) فى " ج " معنى فعل  
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل  
(٤) من الآية ٢٢ سورة النجر  
(٥) فى " ج " وأما المجاز للكلمة ريك فهو بمجاورتها  
(٦) كلمة فيها زيادة فى " أ "



والنصب مجاز ، وفي قوله ( ليس كمثله شيء ) (١) فالأصل : ليس مثله شيء - بنصب مثله - والجزم مجاز ومدار هذا النوع على حرف واحد ، وهو أن تكسب الكلمة حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لأجل إثبات كلمة مستغنى عنها استغناءً واضحاً كالكَاف في قوله - عز اسمه - ( ليس كمثله شيء ) أو الباء في نحو بحسبك أن تفعل كذا ، ونحو هي بالاء - دون الباء في نحو ليس زيد بمنطلق - ، أو ما زيد بقائمه ،

إلا أن ذلك إنما يكون عند خرق المادة اظهرها للمعجزة أو الكرامة ، وليس هذا الكلام في ذلك (٢) المقام .

قوله " فالأصل : ليس مثله شيء " إذ المقصود نفى أن يماثل شيء ( - لا نفى أن يماثل مثله شيء (٣) ) فالكَاف زائدة ، وقد يقال : لا زيادة ههنا أصلاً ، بل قصد نفى مثله تعالى بطريق برهاني ، بيانه : أن وجوده - تعالى - مسلم قطعا ، فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل - هو ذاته تعالى - فثبت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله ، فنفي اللزوم قصدنا إلى نفى الملزوم (٤) ،

وجاز : أن يحمل الكلام على طريقة الكناية ، أنه إذا نفى المثل عن يماثلته يمكن على أخص أوصافه كان ذلك نفياً للمثل عنه بطريق المبالغة ، ألا يرى أنك تقول : مثلك لا يبيخل ، يريد أنه نفى البخل عن مخاطبك بلا قصد إلى مثل مثله ، سواء أمكن أو لم يمكن (٥) ، وقوله " استغناءً واضحاً " هو أن الأظهر لتلك الكلمة في ذلك الكلام معنى " كالباء " في قولك : بحسبك درهم ، و " هي بالاء " وكالكاف في ( كمثله ) على رعمه ، وأما الباء في خبر ليس ، وما فلتأكيد النفي فلا يعد مثله مجازاً ، وقوله " ورأى في هذا النوع . . الخ " ههنا بحث : وهو أن الذي نقله من كلام السلف دل على أن الكلمة المنقولة عن حكمها الأصلي إلى غيره يخلو عليها المجاز لتحديداتها عن ذلك الحكم الأصلي إلى غيره ، وهذا معنى آخر للمجاز غير الذي فسر

(١) من الآية ١١ سورة الشورى (٢) في " ج " في هذا

(٣) ما بين الفوسين ساقط من الأصل

(٤) هذا الوجه ذكره سعد الدين في الماويل ص ٤٠٦

(٥) هذا الوجه ذهب إليه صاحب الكشاف ج ٤ ص ١٦٦

ورأى فى هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به — لما بينهما من الشبه  
• وهو اشتراكهما فى التحدى عن الأصل الى غير أصل — لا أن يعد مجازا • وسبب  
هذا لم أذكر الحد شاملا له • ولكن السهدة فى ذلك على السلف •

---

بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له • فيكون لفظ المجاز عندهم • اما مشتركا بينهما  
واما مجازا فى المعنى الآخر لأجل المشابهة فى التحدى • من أمر أصلى الى أمر غير  
أصلى • وكما أن المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الآخر كذلك السلف  
لم يذكره • وشاملا له على اختلاف عباراتهم التى نقلناها عنهم فيما سبق • وتقسيمهم  
المجاز الى ما هو راجع الى المعنى • وإلى ما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تأويله بما  
يطلق عليه لفظ المجاز • كتقسيمهم اياه الى : اللغوى والعقلى • فليس ههنا عهد  
يحال بها على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك لا يناقض فيه أصلا • هذا : وقد  
فهم من كلام بعض الأصوليين أن لفظ القرية بعد حذف الأهل صار مجازا عنه • وأن  
لفظ ( كمثل ) مستعمل بمعنى مثل • وأنهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان  
والزيادة (٢) •

\* \* \*

---

(١) فى "ج" بحسبك زيد  
(٢) هذا ما ذهب اليه الأمدى • أنظر : الاحكام فى أصول الاحكام ج ١ ص ٦٣ ٦٤٥

الفصل الخامس : فى المجاز العقلى ، المجاز العقلى هو الكلام المضاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك : انبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة ، وهدم الأمير الجند ، ونى الوزير القصر ، وانما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه — دون أن أقول : خلاف ما عند العقل — لكلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهرى عن اعتقاد

( :: الفصل الخامس : فى المجاز العقلى :: )

~~~~~

قال : " الفصل الخامس : فى المجاز العقلى — قوله هو الكلام المضاد به " أى المركب الذى أفيد به " خلاف ما ثبت عند المتكلم " أى خلاف ما ثبت فى اعتقاده بحسب ظاهر حاله " من الحكم فيه " أى النسبة فى ذلك الكلام — سواء كانت تامة أو غير تامة — " لضرب من التأويل " أى لنوع من تعاليل الموضوع الذى يؤل ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الأصلى ، وانما أعاد لفظ الخلاف ، ليظهر تعلق بـ " بوساطة " به فلا (٧) يبعد عن متعلقه ، وذكر المصدر ، أعنى " افادة " — ليتعلق به اللزم فى " للخلاف " والمعنى : افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بوساطة العقل — لا بوساطة الوضع — وقوله " لكلا يمتنع طرده " أى طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود ٤٦٧ فيه ، وذلك لأن المراد بما عند العقل : ما لا يمتنع عنده ، و " بخلاف ما عند العقل " ما يمتنع عنده ، يدل على ذلك قوله — فيما بعد — " ان ليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة ، ولا امتناع أن يهدم الأمير وحده الجند " .

لا يقال : انبت الربيع للبقل (٨) غير ممتنع عند العقل ، والا لم يمتنع ، عاقل ، فلا يدخل حينئذ قول الجاهل فى خلاف ما عند العقل ، كما لم يدخل فى خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرده الحد به ؟

(٤) لأننا نقول : الانبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح — لا بالبداية فالجاهل بتقصيره فى النظر قد غلط فيه ، وإلى هذا المعنى أشار بقوله ( وان كان " )

(٧) فى " أ " ولا  
(٤) فى " أ " يمتنع

(١) فى " أ " الى  
(٢) فى " ج " البقل

جهل أو جاهل غيره أنبت الريح البقل ، راثيا انبات البقل من الريح ، فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا — وان كان بخلاف العقل في نفس الأمر .

أى كلام الجاهل — بل حكمه — " بخلاف العقل في نفس الأمر " أى هو مخالف للعقل في نفس الأمر ، وان لم يدرك العقل ببديهة مخالفته اياه ، فقولاه " فى نفس الأمر " ظرف للمعنى المخالفة .

(١)  
هذا : وقد اعترض بأن قول الجاهل غاي عن الحد بقوله " لضرب من التأويل " لأنه انما يقوله عن اعتقاد — لا عن تأويل — ، فلو قيل : خلاف ما عند العقل لسم ينتقض طرد الحد به (٢) ؟

وأجيب عنه : بأن اخراج شىء واحد عن الحد بشيئين جائز " فما عند المتكلم " يفيد اخراج قول الجاهل وادخال نحو دهم الأمير الجند " ، " وضرب من التأويل " يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب — كما سيأتى — فقد غرد كل من هذين القيدين بفائدة ، واشتركا فى فائدة أخرى يجوز اسنادها الى كل منهما — الا أن اسنادها الى السابق أولى — فلذلك أسندها اليه (٤) ، بقى ههنا شىء ، وهو أنه كان من حق العبارة حينئذ أن يقول : ليخرج عن الحد قول الدهوى ، بدل قوله " لا يمتنع طرده " فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذى كره أصلا (٥) ،

قوله " ولذلك " أى ولأن المتكلم فى المجاز " خلاف ما عند المتكلم " — لا خلاف ما عند العقل — ، قوله " أو يغلب " — بالجزم — عطف على " يعلموا " داخل معه فى حيز النفى الذى عم المحطوف والمحدوف عليه — كما فى قولك : ما جاءنى زيد او عمرو — أى ما جاءنى واحد منهما ، والمعنى : لا يحملون " نحو أشاب

(١) فى " ج " التأويل (٢) فى " أ " بخلاف

(٣) هذا ما اعترض به الخياط ، ما لا يوضح ج ١ ص ٢٥

(٤) هذا مضمون ما أجاب به سعد الدين على اعتراض الخياط ، انظر : شرحه المفتح

الورقة ٢٩٤ ، والمطول ص ٦٠

(٥) هذا أيضا مأخوذ من المداول ص ٦٠

ولذلك لا تراهم يحملون نحو :

أشباب الصغير وأئني الكبير كراغدة ومر العشى

على المجاز ما لم يعلموا أو يغلب في ظنهم أن قائله ما قاله عن اعتقاد ، أو ما تراهم كيف استدلوا لقول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى \* على ذنبا كله لم أصنع

الصغير (١) على المجاز " ما انتفى العلم والظان معا بكونه مائلا لاعتقاد القائل ، بل يحملونه عليه اذا ثبت أحدهما ، أي اذا علموا أو ظنوا " أن قائله ما قاله عن اعتقاد " حملوه على المجاز ، وإذا علموا أو ظنوا أنه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة ، وإذا لم يعلموا أو لم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة ، قوله " كله لم أصنع " ، الظاهر أن ينصب " كله " لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول في " لم أصنع " مع استقامة الوزن ، إلا أنه يفيد نفى العموم ، لأن كلمة " كل " داخلة — حينئذ — في حيز النفي معمولة للفعل المنفي ، فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه ، فكانه قال : لم أصنع شيئا من ذلك الذنب

والقنزع : واحد القنازع ، وهو الشعر حوالي الرأس ، ومن في قوله " عن قنزع " بمعنى بعد — كما مرفى نظيره — أي ميز عن الرأس قنزعاً بعد قنزع ، و " جذب الليلي " مضيتها واختلافها ، يقال : جذب الشهر ، أي مضت غامته ، وقوله " أبدأئي أو أسرعى " (٢) اما حال من " الليلي " بتقدير القول ، أي مقولا في حقها ذلك ، أو يجعل الأمر بمعنى الخبر — أي تبطل — أو تسرع — فيفوت حينئذ معنى المخاطبة ، واما خطاب لها

- (١) هذا البيت من ( المتقارب ) وقائله : السلطان المبدى ، كما في شرح ديوان الحماسة ج ٣ ص ١٦١ ، والشعر والشعراء : ج ١ ص ٤٧٨ ، واسمه : قثم بن غيبة بن عبد القيس ، معاصر لجبر ، وفي الحيوان ج ٣ ص ٤٧٧ أن قائله : السلطان السعدى ، وهذا : وانظر معاهد التنصيص ج ١ ص ٢٨ ، وأسرار البلاغة ص ٢٩٦ ٣١١ ، ومديح القرآن ص ١٧٧ ، والايضاح ج ١ ص ٢٣
- (٢) وهذا البيت من ( الرجز ) أنظر : دلائل الإعجاز ص ١٨٢ ، وأسرار البلاغة ص ٣١١ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٨ ، والطارز ج ٣ ص ٢٤٣ ، والايضاح ج ١ ص ٢٣ والحيوان ج ٣ ص ٤٧٩ ، والخصائص ج ٣ ص ٦١ ، والأغاني ج ٢ ص ٧٧

من أن رأيت رأس كراسي الأصلح \* ميزنه قنعا عن قنزع  
جذب الليالي أبغى أو أسرعى  
حين نسب انحصار الشعر عن الرأس إلى الزمان قائلا : ميزنه قنعا عن قنزع جذب  
الليالي ، لكونه مجازا بما أتبعه من قوله :  
أفناء قيل الله للشعر اطلعى \* حتى اذا وراك أفق فارجى  
الشاهد لنزاهته أن يريد حمل كلامه السابق على الظاهر ، ولئلا يمتنع عكسه  
بمثل : كما الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند ، فليس فى الحقل امتناع أن يكسو

على طريق الالتفات ، أى أبغى ان شئت أيتها الليالي أو أسرعى ، اذ لا يتفاوت الحال  
لدى بعد ذلك .

قوله " حين نسب " ، ارف " لقول أبي النجم " والانحصار : الانكشاف ، يقال :  
حسرت كسى عن زراعى فانحصر ، وقوله " لكونه مجازا " بدل اشتغال باعادة الجار من  
قوله " لقول أبي النجم " والباء فى " بما أتبعه " متعلق " باستدلوا " والمستتر فى  
" أتبعه " لأبي النجم ، والبارز عائد الى الموصول ، والمفعول الثانى محذوف — أى  
أتبعه اياه — أى جعله تابعا لقوله " ميزنه قنعا " ، و " من قوله " بيان " لما  
والضمير فى " أفناء " لأبي النجم أو الشعر رأسه ، ومعنى " وراك " سترك ،  
" الشاهد " صفة لقوله المذكور فى " من قوله : أفناء قيل الله " — وقوله ( ولئلا  
يمنتع عكسه " عطف على " لئلا يمنتع " ، ولا يقدح ذلك " أى ولا يقدح انتفاء  
الامتناعين (١) فى كون " كما الخليفة الكعبة ، وهزم الأمير الجند من المجاز العقلى (٢)  
قوله " ليحترز به عن الكذب " أى عما يقوله المتكلم قاعدا به صدور الكذب عنه ، فلا  
يكون مطابقا لاعتقاده ، بل مخالفا لما عند المتكلم ، إلا أنه بصدور ترويجه — فلا يرتكب  
فيه تأولا أصلا ، فيخرج عن حد المجاز بقوله " لضرب من التأويل " وجاز — مع ذلك —  
أن يكون صادقا مطابقا للواقع .

(١) هكذا فى أ ، ب ، ج ، وفى الأصل : امتناعين  
(٢) ساقطة من " ج "

الخليفة نفسه الكعبة ، ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند ، ولا يقدر ذلك فى كونهما من المجاز العقلى ، وإنما قلت : لضرب من التأويل ، ليحترز به عن الكذب فإنه لا يسمى مجازا — مع كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم — وإنما قلت : إفادة للخلاف لا بواسطة وضع ، ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة ، وهى إذا ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار ، أو وضع لذلك ، فإن المجاز حيثئذ يسمى لغويا وضعيا — لا عقليا — وإنما قلت : بواسطة وضع — على التنكير — دون أن أقول الوضع ، ليشمل وضع اللغة — إن ادعى — ووضع غيرها — إن ارتكب — ولأجل هذه

قوله " وهى إذا ادعى أن أنبت موضوع " يريد أنه إذا قدر أن النسبة السى " القادر المختار " داغلة فى مفهوم " أنبت " — مثلا — بحسب الوضع فى أصل اللغة ، أو بحسب " وضع " آخر ، أى على الوضع اللغوى ، كان استعمال " أنبت " فى غير القادر المختار — كما نى أنبت الربيع — إخراجا له عن معناه الموضوع هو له إلى معنى آخر فتكون كلمة أنبت ( مجازا لغويا ) أى " وضعيا " منسوبا إلى الوضع مطلقا ، ولم تكن مجازا عقليا — مع أن قولك : أنبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير أنه كلام " مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل " — وهو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار (١) ، فوجب أن يحترز عنه بقيد ، وهو أن يقيد الخلاف بأن كونه خلافا يكون بواسطة الحقل — لا بواسطة وضع من الأوضاع — فقوله " أو وضع " عطف على " ادعى " أى وهى (٢) إذا ادعى أن أنبت موضوع فى أصل اللغة للاستعمال فى القادر المختار ، أو إذا وضع لذلك الاستعمال فى عرف عام أو خاص (٣) ، والتنكير فى قوله " وضع " يفيد شمول الأوضاع كلها ، لأن النكرة فى سياق النفى تحم أفرادها ، فلو عرفه باللام لتباد منه الوضع اللغوى ، لأنه الأصل السابق على ما عداه ، وإنما قال : " فى وضع اللغة — إن ادعى " لأن طائفة من الناس ذهبوا إليه " وفى وضع غيرها — إن ارتكب — " لأنه يجوز أن يرتكب ذلك

(١) المداول ص ٥٨ (٢) كلمة وهى ساقطة من " ج "

(٣) ويعترض عليه الخطيب بقوله : " والقول بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف وهو معترف بضعفه ، وتمثيله بقول الجاهل يناق هذا الاحتراز ، الايضاح جز ١ ص ٢٥

الصورة لا ترى علماء هذا الفن يحكمون على نحو أنبت الربيع البقل ، بكونه مجازا عقليا الا بحد بيان ، أن صيغ الأفعال في معنى نسبتها الى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما ، فاما أن ذلك الشيء قادر أم غير قادر ، فليس بداخل في مفهوماتها وضما ، ويبينون ذلك بوجوه : منها أن وضعها لاستعمالها

في الاصطلاحات - وان لم يذهب اليه أحد ،

قوله " ولأجل هذه الصورة " أي ولأجل أنه قد يدعى كون - أنبت مثلا - موضوعا في اللغة للاستعمال في القادر المختار ، أو قد يرتكب وضعه لذلك بحد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون " نحو أنبت الربيع البقل مجازا عقليا " الى " بيان أن " التقييد بالقادر المختار ليس بمعتبر في شيء من الأوضاع .

فان قلت : لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد ، إذ قد ثبت عند العقل أن الانبات لا يصدر الا عن المختار ، فاذا أسند الى غيره فقد تعدى مكانه الأصلي بحكم العقل ، فيكون مجازا عقليا قطعيا (١) ، فان فرض - مع ذلك - أن وضما من الأوضاع قد عينه أيضا للمختار كان مجازا لغويا - مع كونه مجازا عقليا - اذ لا منافاة بينهما ؟

قلت : ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في أمر لغوي ، ألا يرى أنهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي ؟ وأيضا لا فائدة في اعتبار المجاز العقلي (٢) على حدة مع اندراجه في اللغوي .

قوله " فليس بداخل في مفهوماتها وضما " يعني أن الذي يتعلق بالوضع هو أن أنبت - مثلا - لا ثبات الانبات - لا لا ثبات الضرب - وأنه لا ثباته في زمان ماض - لا لا ثباته في زمان مستقبل أو حاضر - وأما أن المثبت له قادر أو غير قادر (٣) ، فلا تعلق له بالوضع ، قوله " نأخذ عن أحد من رواة اللغة " خير اللغة بالذكر لأنها السادة في الوضع والمخاطب - مع أن الوجوه المذكورة جارية أيضا في سائر الأوضاع

(١) كلمة قطعيا ساقطة من " ج " في (٢) " ج " اللغوي ، وهو خطأ

(٢) كلمة أو غير قادر ساقطة من " أ " .



فى القادر قيد ما نقل عن أحد من رواة اللغة ، وترك ذكر القيد دليل - فى الحرف -  
على الإلتفات ، وحكم العقل بأن لا بد لها من مؤثر قادر أن لم يجعل دليلا فى ترك  
تقييدها بذلك فى الوضع - لعدم الحاجة من أجل شهادة العقل - فلا أقل من أن  
لا يجعل دليلا فى التقييد ، لا سيما والنقل يجوز فى : أحيا وأشأب وأنبث وأمثالها

بلا خفاء - وقوله " وحكم العقل بأن لا بد لها من مؤثر قادر " ، كان سائلا قال :  
ان العقل حاكم بأن الأفعال لا بد لها من مؤثر قادر ، فوجب أن تكون صيغتها  
موضوعة للإسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل ، وانما لم يتعرض الرواة لنقل  
هذا القيد اعتمادا على شهادة العقل به ؟

فأجاب : بأن حكم العقل بذلك - على تقدير تسليمه - يقتضى أن يترك تقييد  
الأفعال به فى الوضع استغناء عنه بشهادة العقل " فام لم يجعل " حكمه بذلك  
" دليلا على ترك " التقييد " فلا أقل من أن لا يجعل دليلا " على وجوده ، وانما  
قلنا : على تقدير تسليمه ، لأننا لا نمنع أن العقل يحكم بما ذكرتم ، وأن لا شبهة فى  
أن العقل يجوز صدور الأفعال عن القادر " بوساطة مؤثر " لا يوصف بالقدرة أصلا -  
كالأفعال المتولدة من أفعال أخر صادرة عن القادر - مثل : حركة الخاتم بوساطة  
حركة اليد ، على ما تقر فى علم الكلام على مذهب المعتزلة ، وإذا جوز العقل التأثير  
من غير القادر تبعا ، فلم لا يجوز منه استقلاله ؟

٤٧٠

قوله " ومنها : أن فعل " لا يشتبه عليك أن لفظ " فعل " جائز للاستعمال  
فى جميع الأفعال ، ثم ان صدره مستعمل كثيرا فى غير القادر المنتار - كما أشار اليه  
فلذلك خصه بالاستقلال (١) ، وذكر " أن التفاوت بين الفعل وصدره بمجرد الاقتران  
بالزمان " فلو كان فعل موضوعا للاستعمال فى القادر لكان صدره أيضا كذلك .

فيلزم أن يكون قولنا " فعل النار " فى الماء التسخين ، " وفعل الماء " فى  
الجمر التبريد ، وفعل السقمونيا (٢) فى البدن اسهال الصفراء ، مجازا لغويا

(١) فى " أ " بالاستدلال

(٢) نبات يستخرج من تجاوفه رطوبة دبقه وتجفف ، مضادتها للمعدة والأحشاء أكثر  
من جميع المسهلات ، وتصلح بالأشياء العظيمة كالفلفل .

• صدورها عن القادر بوساطة مؤثر لا يكون موضوعا بالقدرة ، ومنها : أن فعل فسى قولهم : فصل الريح النور ، لو كان موضوعا لاستعماله فى القادر — ومن المعلوم أن التفاوت بين الفعل ومصدره لا يكون الا بمجرد الاعتراض بالزمان لكان يلزم أن يكون قولنا : فعل النار فى كذا وكذا ، وفعل الماء فى كذا وكذا وفعل الدواء الفلانى كذا مجازا معلوما لكل أحد ، لكن ادعاء ذلك عن الانصاف بمعزل ، ومنها : أن نحو خلق وأحيى وأشاب وأنبت ، لو كانت موضوعة لاستعمالها فى القادر بناء على حكم العقل بأنها لا توجد الا باختيار مختار لكان نحو شغل الحيز ، وقبول العرض ، وثائقى الضد ، موضوعة لاستعمالها فى غير القادر ، بناء على حكم العقل بأن شغل الحيز ، وقبول العرض ، ومضافة الضد ، ليست بالاختيار ، ودعوى كونها موضوعة لذلك دعوى غير

" معلوما " مجازيته " لكل أحد " . المارفين بوضع اللفظ وأحكامه ، " لكن ادعاء ذلك بموضع بعيد " عن الانصاف " — بخلاف ادعائه فى : أنبات الريح ، وأحيى الرؤية وأشابة كره الغداة ونظائرها — ، فانه ليس <sup>(١)</sup> فى تلك المرتبة من البعد عن الانصاف ، فتأمل ، قوله " أن نحو خلق " يعنى أن عنها أفعالا يحكم العقل بأنها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر فى الومع انتساب الأولى الى المختار لا يعتبر فيه انتساب الأخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما فى رعاية مطابقة الوضع للعقل ، لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار فى مفهومه ، إذ الأفعال مما لم يقل به أحد " من السلف " فلم أن يكون الانتساب الى المختار معتبرا فى الأفعال الأولى .

وقوله ( لتعدى الحكم فيه عن مكانه الأصل ) أراد بالحكم : الاسناد بمعنى النسبة .

وفى قوله " فالحكم فى أنبت الريح " الخ " تسامح لا يخفى ، إذ الظاهر أن يقال : فالحكم فى أنبت الريح البقل <sup>(٢)</sup> مكانه الأصلى هو الله — عز وجل — " وفسى عنه الأمير الجند " عسكره ، وإنما قال عنها " عند العقلاء " ولم يقل : عند العقل كما قال فى المثال الأول — لما سيأتى — من " أن العقل غير كاف لتحديد المكان

(١) فى " ج " فانها ليست (٢) كلمة البقل ساقطة من " ج "

مسموعة من السلف ، ويسى هذا النوع مجازا لتمدى الحكم فيه عن مكانه الأعلى ،  
فالحكم فى أنبت الربيع العقل ، يكون الانبات فعلا للربيع ، مكانه الأعلى — عند العقل  
كونه فعلا لله عز وجل — ، وفى غزم الأمير الجند ، يكون غزم الجند فعلا للأمير ،  
مكانه الأعلى — عند العقل — كونه فعلا لمسكر الأمير ، ويسى عقليا — لا لغويا —  
لعدم رجوعه الى الوضع وكثيرا ما يسى حكما لتعلقه بالحكم — كما ترى — ، ومجازا فى  
الاثبات — أيضا — لتعلقه بالاثبات ، وليس من واجبات هذا المجاز أن يكون مكان  
الحكم الأعلى فيه معلوما بنفس العقل — كما فى : أنبت الربيع العقل — بل أن

الأعلى فى غزم الأمير ، كما هو كافى فى تعيينه فى أنبت الربيع العقل " وقد نبه بقوله  
" لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع " على أن المراد بالمجاز اللغوى ما ينسب الى  
الوضع مطلقا ، قوله " وكثيرا " أى وفى كثير من الأزمان " يسى " هذا النوع مجازا  
" حكما لتعلقه بالحكم " أى الاسناد — بمعنى النسبة — وذلك : لأن المتعدى عن  
مكانه الأعلى فى مثل : أنبت الربيع هو الاسناد — لا شئ من تلك الكلمات — ولذلك  
جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد — دون الكلام (١) .

قوله " ومجازا فى الاثبات " أى فى الاسناد الثبوتى ، وأما نحو ( فما رحت  
تجارتهم ) (٢) ، وما نام ليلى ، فانما يمد مجازا بناء على قصد اثبات النفى — لا على  
قصد نفي الاثبات — يرشدك الى ما ذكرنا أنهم فسروا : بخسرت ، وسهر ، فعلى هذا  
لوقيل : ما نام الليل — بل صاحبه — ، وما رحت تجارتهم — بل ربحوا فى تجارتهم —  
لم يمد مجازا أصلا (٣) ، قوله " كما فى أنبت الربيع العقل " فان المقصود — بنفسه —  
يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وبأن مكانه الأعلى هو القاع المختار ، ولا يقدح  
فى استقلال العقل بعلمه بالمكان الأعلى — نهنا — أنه ينظر فيما عنده من القدمات  
التي يقتضيها لتعرفه — كما مر — وأما فى نحو " غزم الأمير الجند ، وكسا الخليفة  
الكمبة " فان العقل يجوز صدور الفصل عما أسند اليه ، ويحتاج فى علمه بأن مكانه

(١) والى هذا ذهب الخطيب ، أنظر : الايضاح ج ١ ص ٢١ والمطول ص ٥٤ ، وذكر

سعد الدين أن عهد القاهر جعل المجاز عفة للكلام ، المطول ص ٥٤ .

(٢) بن الآية ١٦ سورة البقرة (٣) أنظر : الكشف ج ١ ص ٥٣ ، ٥٤

استعان في علمه بذلك بأمر غير الوضع — كما في عزم الأمير الجند ، وكسا الخايفة  
الكعبة — جاز ، ولم يخرجها عن كونه عقليا ، لكن الألبين اطلاق اسم العقل على الأول  
واسم الحكمى والاثباتى على الثانى ، واعلم أن هذا المجاز — لرجوعه الى الحكم  
واستدعاء الحكم محكوما به ومحكوما له ، واحتمال كل واحد منهما الحقيقة الوضعية  
والمجاز الوضعى — لا يزال يتردد بين أربع صور لا مزيد عليهن : أما أن يكون المحكوم به  
والمحكوم له حقيقتين وضميتين ، وأما أن يكونا مجازين وضميين ، وأما أن يكون المحكوم  
به حقيقة ضمية والمحكوم له مجازا وضميا ، وأما بالعكس من هذا ، مثال الأولى ،

الأصلى هو جند الأمير وأتباع الخليفة الى الاستماعة بالعادة ، لكن ذلك لا يخرج  
المجاز عن كونه عقليا ، إذ ليس معنى كونه عقليا أنه علم " بنفس العقل " وحده ، بل  
معناه : أنه ليس متعلقا بالوضع ، فلا يجوز الاستماعة فى ذلك بالوضع ، وجازت بغيره ،  
نعم : " اطلاق اسم العقل على الأول " ألبين ، لكونه أقون فى الانتساب الى العقل  
، واطلاق " اسم الحكمى والاثباتى على الثانى " ألبين بمجرد تمييزه عن القسم  
الأول .

قوله " لا يزال يتردد بين أربع صور لا مزيد عليهن " أورد عليه : أنه جمل  
المجاز العقلى عفة للكلام ، والمحكوم به فيه يجوز أن يكون جملة — كما فى قولك :  
زيد صام نهارة ، أو نهارة صائم ، والجملة لا توصف عند ، بكونها حقيقة وضمية ولا مجازا  
وضميا ، لأنه أخذ فى تعريفها الكلمة ، فلا ينحصر المجاز العقلى باعتبار المحكوم عليه  
والمحكوم به فى تلك الصور الأربع ؟

وأجيب عنه : تارة ، بأنه أراد الكلمة فى تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة  
وما فى حكمها ، وأخرى : بأن الحكم الذى يرجع اليه المجاز العقلى هو اسناد صام  
الى نهارة ، واسناد (٣) اسم الفاعل الى ضميره ، لا اسناد الجملة الفعلية أو الاسمية  
الى زيد ، ومن ثمة ترى بعضهم : يجعلون المسند فى المجاز والحقيقة العقلية  
الفعل وما يشبهه من الصفات والصادر ، حتى أن مثل : زيد انسان لا يوصف بكونه

(٢) أنظر : المطول ص ٦٢

(١) فى " أ " وجاءت

(٣) فى " أ " أو اسناد

قولك : أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليفة الكعبة ، وعزم الأمير الجند ، فالمحكوم له — وهو الربيع والطبيب والخليفة والأمير — كل منها حقيقة وضعية مستعملة في مكانها الوضعي والمحكوم به — وهو انبات البقل ، وشفاء المريض ، وكسوة الكعبة ، وعزم الجند — كل من ذلك حقيقة — أيضا — وضعية مستعملة في مكانها الوضعي ، لامجاز الا في مجرد الحكم — كما ترى — ، ومثال الثانية قولك : أحياء الأرض شباب الزمان ، وسر الكعبة البحر الفياض ، المحكوم له — وهو شباب الزمان ، والبحر النياض — مجازان وضعيان ، والمحكوم به — وهو أحياء الأرض ، وسرة الكعبة مجازان أيضا — وضعيان ، ونفى الحكم في المثالين مجاز عقلي ، ومثال الثالثة : أنبت البقل شباب الزمان ، وكسا الكعبة البحر الفياض ، ومثال الرابعة : أحياء الربيع الأرض ،

(١)  
حقيقة ولا مجازا

فان قلت : الانحصار في الصور الأربع باطل قطعا ، لجواز كون طرفي الاسنأ أو أحد عما كناية ؟

قلت : قد عرفت أنها في عداد الحقيقة فلا يطل الانحصار بها .

قوله : " كثير الوقف في كلام رب المزة " يعني على رأى السلف ، وفيه رد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن — عقليا كان أو لنويا — مبرها من لزوم كونه تعالى متجاوزا وفساده ظاهرا (٢)

- (١) غذا ما ذهب اليه الخطيب ، الايضاح ح ١ ص ٢٤ والطول ص ٥٤  
(٢) ذكر السيوطي : " أنه لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن ، وأما المجاز فالجمهور على وقوعه فيه ، وانكره الظاهرية ، وابن القاسي من الشافعية ، وابن خويزمنداد من المالكية ، وشبهتهم : أن المجاز أخو الكذب ، وإن المتكلم لا يعدل اليه الا اذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وذلك محال على الله تعالى . " ويرد عليهم بقوله : " لو سقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن ، ولو وجب خلو القرآن من المجاز وجب خلوه من الحذف والتوكيد وغيرها " ، الاتقان في علوم القرآن ح ٣ ص ١٢٠ ويقول ابن قتبية : " وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فزعموا أنه كذب ، لأن الجدار لا يريد ، وهذا من أشنع جهالاتهم وقلة افهامهم ، ثم يقول : لو قلنا للمنكر لقوله ( جدارا يريد أن ينقض ) كيف كنت أنت قائلا في جدار رأيت على شفا انهار ؟ رأيت جدارا ماذا لم يجد يدانيه أن يقول : جدارا يريد أن ينقض ، وأياما قال فقد جملة فاعلا ، تأويل مشكل القرآن ص ٩٩ — ١٠٠ .

وسر الخليفة الكعبة ، واعلم أن هذا المجاز الحكيم كثير الوقوع في كلام رب المزة  
 قال - عز من قائل - ( فما رحت تجارتهم ) وقال ( وإذا تليت عليهم آياته زادتهم  
 ايمانا <sup>(١)</sup> ) وقال ( فمنهم من يقول أياكم زادته هذه ايمانا <sup>(٢)</sup> ) وقال ( تؤتى أكلها كل  
 حين <sup>(٣)</sup> ) وقال ( حتى تضع الحرب أوزارها <sup>(٤)</sup> ) وقال ( وأخرجت الأرض أثقالها <sup>(٥)</sup> )  
 باسناد الأفعال في هذه كلها الى غير ما عني لها عند العقل كما ترى ، زائلا الحكم  
 العقلي فيها عن مكانه الأعلى ، اذ مكانه الأعلى : اسناد الربح الى أصحاب التجارة

قوله " باسناد الأفعال " هذا الجار متعلق " بقا " الأول ، مع ما عطف عليه  
 ، أي قال هذه الأقوال متلبسا باسناد الأفعال فيه ، هذه الآيات كلها الى غير الأشياء  
 التي هذه الأفعال لها عند العقل ، وانما ذكر العقل - مع أن المذكور في الحد هو  
 المتكلم - تبهيها على أن العقل عندها مستقل بمعرفة المكان الأصلي ، وما في " كما  
 ترى " كافة ، و " زائلا " مسند الى الحكم العقلي ومنصوب على أنه حان من هذه ،  
 والمائد الى ذي الحال ضمير " فيها " .

قوله " اذ مكانه الأعلى اسناد الربح الى أصحاب التجارة " يريد : أن المكان  
 ٤٧٢ الأعلى لاسناد الربح اثباتا هو أصحاب التجارة ، وكذا الحال في اسناده نفيها اذا  
 كان مؤلا بالخسران - كما مر - وانما أسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي ، أو  
 لكونها سببا فيه ، وفي جملة العلم بالآيات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان ، ورعاية لمذمبه .  
 والحق : أن فاعلها حقيقة هو الله ، والآيات سبب بعيد ، والعلم بها سبب قريب ،  
 والشجرة كالمادة لا يتأثر الثمرة ، والفاعل الحقيقي هو الله ، والحرب كالعلة الصورية  
 لوضع أوزارها - أي أثقالها - من الآلات والأسلحة <sup>(٦)</sup> ، والأرض مكان لاجراء أثقالها  
 من الدفائن والأموات <sup>(٧)</sup> وبالجملة : كن ما أسند اليه الفعل في هذه الآيات له تلبس بالفاعل  
 الحقيقي في ملاسة الفعل ، قوله " ولا يختلجن <sup>(٨)</sup> في ذهرك " يعني أن المجاز

(١) من الآية ٢ سورة الأنفال (٢) من الآية ١٢٤ سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٥ سورة ابراهيم (٤) من الآية ٤ سورة محمد

(٥) من الآية ٢ سورة الزلزلة (٦) الكشاف ج ٤ ص ٢٥١

(٧) الكشاف ج ٤ ص ٦٢٥ ، ج ١ ص ٥٣ ، ٥٤٦

(٨) تقول : تخالج في صدرى منه شيء ، اذا شككت ، وخلجنى الأمر ، أي شغلنى

« واسناد زيادة الايمان الى الملم بالآيات ، واسناد ايتاء أكل الشجرة الى خالقها ،  
واسناد وضع أو زار الحرب الى أصحاب الحرب ، واسناد اخراج أثقال الأرض الى  
خالق الأرض ، ولا يختلجن في ذنك بعد أن اتضح لك كون المجاز فرع أصل تحقق  
مجاز أيا كان بدون حقيقة يكون متعديا عنها ، لا متناع تحقق فرع من غير أصل ، فلا  
تجوز في نحو سرتنى رؤيتك ، ونحو أقدمنى بلدك حتى لي على فلان ، ونحو :  
وصيرنى ملوك وبى \* لحينى يضرب المثل

ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقى . اذا استعمل بوفيه كان حقيقة ، وذلك  
: لأن الاستعمال فى غير الموضوع له فرع لتحقيق الموضوع له ، وان كان عقليا فلا بد  
منك من شىء اذا أسند اليه كان حقيقة ، لأن الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقيق  
ما هو له ، وأما تحقق الاستعمال فى المعنى الموضوع له فليس بواجب - كما اشتهر فى  
أصول الفقه - وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو له ، كما أشار اليه بقوله " فاعل  
فى التقدير اذا أنت أسندت الفعل اليه وجدت الحتم واقعا فى مكانه الأعلى " قوله  
" يكون متعدي عنها " هذه الجملة صفة " لحقيقة " وفى بعض النسخ " يكون متعديا  
عنها " (١) أى يكون المجاز متعديا عن تلك الحقيقة ، فالجملة أيضا صفة لها - الا أنها  
صفة سببية - وقوله " فلا تجوز " نهى بصيغة الخطاب من التجويز ، مصطوف على  
" لا يختلجن " أى لا تجوز فى هذه الأمثلة أن لا يكون لكل واحد من هذه الأفعال  
فاعل فى التقدير ، وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القادر حيث ادعى أن ليس  
من الواجب أن يكون للفعل فى المجاز المعنى فاعل فى التقدير ، انه لا تستطيع أن  
تقول منها فاعل نقل عنه الفعل وأسند الى الحق أو الهوى أو الوجه (٢) ، وقوله " وبى  
لحينى " هذه الواو داخلة على المفعول الثانى " لصيرنى " - أعنى " يضرب المثل "  
وفائدتها : تأكيد لصون الثانى بالأول على قياس ما قيل فى الصفة . والجاران :

(١) وهذا موافق لنسخة المطبعة الأدبية

(٢) وعلى عبد القادر ذلك بقوله : " فان ذلك لا يتأتى فى كل شىء " ، الا ترى أنه  
لا يمكنك أن تثبت الفعل فى قولك : أقدمنى بلدك حتى لي على انسان فاعلا سوى  
الحق ؟ كما فعل ذلك فى ( ربحت تجارتهم ) ثم يقول : فالاعتبار اذن بأن  
يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته ، مثل الاعجاز  
س ١٩٣ ، ١٩٤

ونحو: يزيدك وجبه حسنا \* اذا ما ردتته نظرا (١)

أن لا يكون لل واحد من هذه الأفعال فاعل في التقدير اذا أنت أسندت الفعل اليه وجدت الحكم واتما في مكانه الأعلى عند العقل . ولكن حكم العقل فيها ، فأيا شيء ارتضى بصحة استناد ما فهو ذاك ، فاذا ارتضى في سرتني رؤيتك ، صحة استناد السرير الى من رؤيتك رؤيته وأتاحها لك - وهو الله عز وجل - فقل : أصل الكلام سرتني الله وقت رؤيتك ، كما تقول في أنبت الريح البنل - أصل الحكم : أنبت الله البنل وقت الريح ، وفي شفى الطبيب المريض ، أصل الحكم : شفى الله المريض عند علاج الطبيب ، واذا ارتضى في أقدمنى بلدك حتى لي على فلان ، صحة استناد أقدمنى الى نفسك ، على معنى : أقدمنى نفسى لأجل حتى لي على فلان ، أى قدمت

أعنى الباء واللام - متعلقان " بيضرب " أى صيربنى ليواك بحيث يضرب المثل بين " لحيينى " ، أى لهلاكى بسبب عواك (٢) ، ويروى " بحينى " فيكون بدلا من " بينى " وقيل : الواو عاطفة لأحد الظرفين على الآخر - الا أنه قد تم المصطوف - أى يضرب المثل لحيينى وبى ، وقوله " ولتن حكم " أمر من التحكيم مصطوف على " لا تجوز فيها " أى فى هذه الأثلة ونظائرها ، وقوله " فأيا شيء " منصوب فى نسخ الرواية على أنه مفعول " ارتضى " ويجوز الرفع على حذف الضمير - أى ارتضاه - وعلى التقديرين فالمعنى : أى بى ، ارتضاه العقل لصحة استناد هذه (٣) الأفعال اليه " فهو " أى الذى ارتضاه العقل " ذاك " أى المكان الأعلى ، وقوله " فاذا ارتضى " تفصيل للمجمل الذى قبله ، وقوله " عقل " جواب " اذا " وقوله " واذا ارتضى فى أقدمنى "

(١) البيت من الوافر ، وقائمه : أبو نواس كما فى ديوانه ص ٣٤٠ ، والعمدة ح ٢ ص ١٢ ، وزهر الآداب ج ٢ ص ٧٦٠ ، ومعايد التنصيص ح ١ ص ٢٨ ، وانظر : دلائل الإعجاز ص ١٩٤ ، والوساطة ص ٢٩٣ ، وديوان المعاني ص ٢٢١ ، والإيضاح ج ١ ص ٣٠ ، وهذا البيت منسوب فى المطول ص ٦٤ الى ابن المعتز .

(٢) البيت من ( الوافر ) وينسب الى ابن البواب ، كما فى دلائل الإعجاز ص ٦٣ ، ١٩٣ ، وينسب أيضا الى محمد بن أبى محمد اليزيدى ، وقاله لسليم بن سلام ، كما فى : الأغاني ج ١٨ ص ٨٣ ، وسهجة المجالس ص ١٩٨ .

(٣) ساقطة من الأصل .



لذلك كما تصرح بذلك فتقول : حملتني نفسي على الطاعة - أي أطعت - وحاصله يرجع الى معنى : أقدمني قدرتي على القdom والداعى اليه الخالص ، فالفعل فى وجوده لا يحتاج الا الى قادر ذى داع له اليه خالص ، ونظيره : محبتك جاءت بسى اليك ، الأصل : جاءت بسى نفسي اليك لمحبتك - أي جئت لمحبتك ، ووجد المجس اليك من نفسي لمحبتك - واياك والظن بأقدمنى بلدك حتى لى على فلان ومحبتك جاءت بسى اليك كونهما حقيقتين ، فالفعلان فيهما مسندان - كما ترى - الى مجرد الداعى ، والعقل لا يقبل الداعى فاعلا ، وانما يقبله محركا للفاعل - أعنى للمتصف

قد عطف عليه قوله " واذا ارتضى فى وعيرنى ، قوله : واذا ارتضى فى يزيدك " ، وجواب الكل قوله " فقل أقدمنى ذلك " أي المذكور أولا - وهو النفس - وفاعل " وعيرنى ويزيد " هذا ، أي المذكور ثانيا أو ثالثا - وهو الله سبحانه - ولقد بالغ المصنف فى بذل جهوده فى تعيين فاعل " أقدمنى " ولم يأت بشئ يعتد به فان نفسك تسمى ذاتك بعينك فى متعارف اللغة ، فكيف يكون مقدمة لك حقيقة ؟ بل هى قادمة لأجل الحى ، وأما قولك " حملتني نفسي " فمن المجاز ، أي حملتني خطراتها وارادتها ، وكذلك قولك : حدثتني نفسي ، حيث جعلتها بمنزلة شخص يحدثك ، ألا ترى كيف اضطرب ، حيث فسر معنى " أقدمنى نفسي لأجل حتى لى على فلان " بقوله " أي قدمت لذلك " ؟ وفسر معنى " حملتني نفسي على الطاعة " بقوله " أطعت " ؟

وحيث قال " وحاصله يرجع الى معنى : " أقدمنى قدرتي على القdom والداعى اليه الخالص " أي عن الصوارف ، مع أن القدرة والداعى لا يصلح عى ، منهما فاعلا حقيقيا - لا وحده ولا مع صاحبه - انما الفاعل الحقيقى هو القادر ذو الدواعى كما عرج به ، والصواب أن يقال : ان الواقع عندها ليس الا قد وما عاودا عنك بقدرتك ودواعيك ، لكك أخذت الفعل من الاقدام وأسندته الى الداعى ، فان أردت بأقدمنى معنى : حملتني على القdom - كما هو الظاهر - كان لفظ أقدم مجازا لغويا ، ولا مجازا فى الاسناد أصلا ، وان أردت به معنى الحقيقى ، فلا بد من تأويل ، فاما أن يقال : شبه الحى بتقديم متوهم فى هذه الصورة ، ويولغ فيه حتى أدخل الحى فى جنس القdom وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك ، فيكون استمارة بالكناية ، ولم يكن هناك مجاز على أيضا ، ويحده ظاهرا ،

بالقدرة ، وثمام تحقيق هذا المعنى يستدعى نوعا من العلوم غير نوع علم البيان ،  
فليتنع بهذا القدر ، وإذا ارتضى في :

وصيرني هواك وي \* لحيثي يضرب المثل

صحة استناد صير الى الله تعالى على معنى : أهلكني الله ابتلاء بسبب اتباعي  
هواك ، وإذا ارتضى في :

يزيدك وجهه حسنا \* إذا ما زدتني نظرا

صحة استناد يزيد الى الله عز وجل - على معنى : يزيدك الله حسنا في وجهه لما

وأما أن يقال : قصد المبالغة في مد خلية الحق في وجود القدر ففرض هناك  
اقدام من فاعل حقيقي (١) متوهم ، ثم أسند الى الحق ، فان نقل الاسناد من الفاعل  
المتوهم الى الفاعل المجازي ، كنقل الاسناد من الفاعل المتحقق اليه في أنهما يفيدان  
المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل ، فيكون المجاز حينئذ في الاسناد - لافي  
الفعل - ولا شك أن هذا الفعل ليس له مكان أصلي يجوز اسناده اليه حقيقة ، إذ لا  
فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم ، بخلاف اسناده الى الحق ، فإنه يفيد المبالغة  
في ملابسته للقدر المتحقق كأنه مؤثر فيه ، ومن الحال على ذلك في : صيرنسي  
ويزيدك (٢) ،

ومراد الشيخ (٣) : أن هذه الأمثلة ليس فيها فاعل يصح أن يسند الفعل اليه ، ٤٧٤  
لأن هذه الأفعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفائدة المذكورة ، كما أن (٤) المتحقق  
هناك هو القدر والصيرورة وازدياد الحسن ، مع ما قامت هي به ، ولكن الامام الرازي  
لم يطلع على مراده ، ففهم فيه بأن الفعل لا بد له من فاعل (٥) ، وتبعه السكاكي

(١) كلمة حقيقي ساقطة من الأصل (٢) انظر : حاشية الشايع على المطول ص ٦٦٥

(٢) يعني : عبد القاهر (٤) في "ج" انما المتحقق

(٥) والرازي بعد أن ذكر كذا عبد القاهر يقول : " هذا ما قاله وفيه نظر ، وذلك لأن  
الفعل يستحيل وجوده الا من الفاعل ، فالفعل السند الى شيء ، أما أن يسند  
الى ما هو مستند في ذاته اليه ، فيكون الاسناد حقيقيا ، وإذا لم يسند الى ذلك  
الشيء ، فلا بد من شيء آخر يكون هو مستندا لذاته اليه ، والا لزم حصول الفعل لا  
عن الفاعل ، وهو محال " نهاية الايجاز في داية الاعجاز ص ٥٢ ، ٥٣ ، وفي  
البراز : ح ١٥١ يقول العلوي : " المجاز لا بد له من حقيقة سابقة عليه ، والا لم  
يحقل كونه مجازا ، وذكر أبو هلال العسكري : أنه لا بد لكل استعارة ومجاز من  
حقيقة ، الصناعتين ص ٢٠٢

أودعه من دقائق الحسن والجمال بكمال قدرته متى تأملت وتأملت فقل : فاعـل  
أقدمنى ذلك ، وفاعـل صيرنى وزيد هذا ، وأما الحقيقة العقلية ، وتسمى حكمية  
أيضا وإثباتية ، فهى : الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه ، كقولك : أنبت  
الله البقل ، وشفى الله المريض ، وكذا عدم الخليفة الكعبة ، وهزم عسكر الأمير الجند ،

وأيد : بأن المجاز فرع فلا بد له من أصل ،

قوله " كونهما حقيقتين " منصوح على أنه مفعول لقوله " والظن بأقدمنى " ،  
قوله " نوعا من العلوم " يريد علم الكلام ، فإنه متفق فيه ما يحتاج إليه النحل من  
مبادئه ، وأنه لا بد — عند — المعتزلة — فى صدوره عن الفاعل من داع يدعوه إليه ،  
فلا يتصور حينئذ كون الداعى إليه فاعلا له حقيقة ، وقوله " متى تأملت وتأملت (١) " ،  
ظرف " ليزيدك الله " ،

( :: الحقيقة العقلية :: )

~~~~~

قال : " وأما الحقيقة العقلية — قوله : ما عند المتكلم " أى ما عند بحسب  
اعتقاده ، نظرا إلى ظاهر حاله ، سواء اعتقده فى الواقع أو لم يعتقده ، وحاصله : أنه  
يفهم من ظاهر حاله أنه يعتقده ، فيدخل فى الحد نحو قولك : جاء زيد ، معتقدا  
أنه لم يجرى ، إذا قصدت ترويضه بحسب الظاهر لغرض لك فيه ، وكذا يدخل فيه نحو  
زيد انسان ، مما ليس المسند فيه فعلا ، وأما ما هو بمعناه فقل : يبطل به طرد  
الحد ، أن مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا أيضا (٢) ، ويخرج عنه نحو زيد  
عدل ، إذا قصد به أنه عدل مجسم ، وأما إذا قصد به أنه ذو عدل ، أو عادل فهو  
داخل فى الحد ، وقوله " مع كونهما غير مفيدين لما فى العقل من الحكم فيهما " وذلك  
لأن العقل بنظره الصحيح — كما أشرنا إليه — يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع  
وصدور الشفاء عن الدبيب ، وقوله " استتيح دنات " أى أشياء قبيحة ، منها : أن يقصد

(١) تأتق فى الأمر ، إذا عمله بنقطة ، مثل تنوق ، وتأقنى الشيء ، وأعجبني

(٢) أنار : المظلول ، ٥٥ ، ولا يضل : ١ ص ٢٤

ومنى عملة الوزير القصر ، وانما قلت : ما عند المتكلم من الحكم فيه ، دون أن أقول :  
ما فى العقل من الحكم فيه ، يتناول كلام الدهري اذا قال : أنبت الربيع البقل ، راثيا  
انبات البقل من الربيع ، وكلام الجاهل اذا قال : شفى الطبيب المريض ، راثيا شفاء  
المريض من الطبيب ، حيث هذا منهما : قيتين مع كونهما غير متدين لما فى العقل من  
الحكم فيهما ، ومن أراد تصحيحه زاد بما فيه الى أن يبنى عقل المتكلم استتبع هنات ،  
ومن حق : هذا المجاز الحكى أن يكون فيه للسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالسند  
اليه المتروك ، فانه لا يرتكب الا لذلك ، مثال مايرى للمربيع فى : أنبت الربيع البقل من  
نوع شبه بالفاعل المختار من دوران الانبات معه وجود او عدم ، نظرا الى عدم الانبات

باللفظ فى مقام التعريف ما لا يدل عليه أصلا ، ومنها : أن ذلك الحكم ليس مما يقبله  
عقل الدهري (٢) أو الجاهل بل مما يقبله وهمه الذى غلب على عقله ، أو أخذه لمجرد  
التقليد لغيره ،

ومنها : أن يسمى كل ما يعتقده مبدال محقولا مقبولا عند العقل ، وأن لا يستحق  
به الذم عند العقلاء ،

عود الى الكلام عن المجاز العقلى :

~~~~~

قوله " ومن حق هذا المجاز الحكى " تقديم هذا التام المتعلق بالمجاز العقلى  
على تعريف الحقيقة العقلية أولى ، الا أنه أخره ليربط به حديث نظام المجاز العقلى  
فى سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تقرير الكلام فى هذا الفصل على رأى الأصحاب  
، قوله " فانه " أى فان هذا المجاز " لا يرتكب الا لذلك " أى لنوع تعلق وشبه بين الفاعل  
المحاذى للحقيقى فى ملابسة الفعل بوجه يعتد به ، وقد تكون ملابسته للفعل (٣) بتوسط  
حرف كما فى : الضلال البعيد والأسلوب الحكيم ، إذ يقال : هو بعيد فى ضلاله ،  
وحكيم فى أسلوبه ، قوله " من دوران الانبات " بدل من قوله : من نوع شبه أو بيان له ،  
، وقوله " دوران الفعل " - أى مثل دورانه - نصب على المصدرية .

(١) فى " ج " مما يقابله ، وهو خطأ (٢) بفتح الدال ، وهو الملحد

(٣) فى " أ " ملابسة الفعل

بدونه وقت الشتاء ، ووجوده مع مجيئه دوران الفصل مع اختيار القادر وجودا وعدما ،  
ومثل ما ترى أيضا للدواء في : شفى الدواء المريض ، من دوران الشفاء مع تناوله  
وجودا وعدما ، وما ترى للخليفة في : كما الشايقة البيت ، من دوران كسوة البيت مع  
أمره وجودا وعدما ، فإن يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك كما لو قلت : أنبت  
الرضيع البقل ، وشفى الدواء المريض ، نسبت الى ما تكره ، ولما تسمع من علماء هذا  
الفن كثيرا في المجاز العقلي أنه يكون مجازا في الاثبات ربما أوهم اختصاصه بالخبر

قوله " نسبت الى ما تكره " أن من حماقة (١) أو الجنون بناء على ظهور أنه  
لغوه مخفى لا وجه لاحتدائه حقيقة ولا مجازا ، وكلمة ما في قوله " ولما تسمع " مصدرية ،  
والمعنى ولكن سماعك منهم في المجاز العقلي " أنه مجاز (٢) في الاثبات ، ربما أوهم  
سماعك اختصاص المجاز الحكيم " بالخبر " لأن لفظ الاثبات يتبادر منه الايجاب الذى  
في النسبة الخبرية ، لكن " لا تخصصه " بالخبر لأن المراد بالاثبات — كما مررت اليه  
الإشارة — هو النسبة الثبوتية ، سواء كانت تامة خبرية أو انشائية ، أو غير تامة ، كالنسبة  
الإضافية في ( من الليل والنهار ) (٣) ، والنسبة الوضعية في : جاءنى رجل عدل والنسبة  
التعليقية كما في قوله ( ياسارق الليلة أهل الدار ) (٤) ، وقولك : أطمعت أم فلان ،  
وكانسبة التى بين الاسم المشتق وفاعله ، نحو صائم فى نهارة صائم ، وكذا قوله ( شر  
مكاننا وأضل سبيلا ) (٥) ، فإن التمييز ههنا فاعل بحسب المعنى (٦) ،

وقوله " بعد ما اقتنعت " منزل منزلة الشرط وجوابه " فليفعل الدهر " والتلاقي :  
هو التدارك فخرط ، بمعنى : سبق ، وقوله " أن هذه الأوامر " مفعول " قل " ، وقوله  
" وإذا تأملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه .. الخ " يتجه عليه أن يقال :  
فالأولى حينئذ أن يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد ، لأنه المتعدي عن موضعه  
الأصلى عند المتكلم وإنما يوصف باللام بالتعدي تبعا للاسناد ، وكذا القول في الحقيقة

(١) فى ج " انما مجاز عقلي  
(٢) انظر : خزانة الأدب ج ١ ص ١٠٩  
(٣) انظر : الماويل ج ١ ص ٥

(١) الحماقة : قلة العقل  
(٢) من الآية ٣٣ سورة سبأ  
(٣) من الآية ٣٤ سورة الفرقان

« فلا تخصصه به » وقل في مثل ما قلنا : انى بعد ما اقتضت باليسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها « ومحوت وساوس الفضول عن دفتر الخاطر » وليس يهمنى الآن غير التلافى لما فرط فليفعل الدهر ما شاء وليشتغل الأصول باختلافها « فلينبت الربيع ما أحب » وليثمر الأشجار أيا اشتهت « ولينضج الغريف ما أدرك » فليست أبالسى أن هذه الأوامر بأسرها من باب المجاز الحكيم « وإذا تأملت المجاز العقلى وجدت الحاصل منه يرجع الى إيقاع نسبة فى غير موضعها عند الموقع - لا من حيث النعمة - لضرب من التأويل « مثل النسبة بين انبات البقل والربيع فى الخبر والأمر والنهى

العقلية (١) . « وأيضاً انتسابهما الى العقل حينئذ بلا واسطة » قوله « والنهى » مثاله أن تقول : بعد ما جرى هذا « فلا ينبت الربيع شيئاً ولا يثمر الأشجار ثمرها » فان قلت : هل تول الأمر ههنا بالنهى كما أولت النش بالاثبات فى : ما نام ليله ؟

قلت : لا حاجة الى ذلك « لأن النهى يدل على تأتى الفعل من نهي عنه » فيتضمن نسبة ثبوتية فى غير موضعها - بتأليف النش - اذ لا يدل عليه فلا بد أن يلاحظ معه ثبوت النش لادنفى « فيرجع ما نام الى معنى (٢) : سهر « وما رحت الى معنى : نمت - كما مر قوله « وبين الوزير وناء القصر » أى ومثل النسبة بين الوزير وناء القصر « فى ذلك » أى فيما ذكر من الدهر وما عطف عليه »

(نظام المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية :)

قوله « والا » أى وإن لم تبين تقرير الكلام على رأى الأصحاب « فالذى » ثبتت وتقرر « عندى » هو نظم هذا النوع « أى المجاز العقلى » فى سلك الاستعارة بالكناية « قيل : انما نشأ اختياره هذا النظم من عبارة الكشف « حيث قال : « وقد يسند الى

(١) انظر : الايضاح ج ١ ص ٢٦ (٢) كلمة معنى ساقطة من ج

والاستغناء ، وبين الوزير مناء القصر في ذلك ، وهذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم المجاز الى لغوى وعقلي ، والاول : فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية ، بجعل الريح استعارة بالكناية عن الناعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة - كما عرفت وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهانم ، وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة :

هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة ، وذلك لمضاهاتها الناعل فسى ملازمة الفعل كما يضاهاى الرجل الأسد في جرائته فيستعار له اسمه (١) - الا أن صاحب الكشف لم يرد : أن هناك استعارة في شيء من طرف الاسناد ، بل أراد تشبيه انتقال الاسناد من محله الأصيل الى محل آخر بالاستعارة الاصطلاحية ، فتقوله : المسمى استعارة ، أراد به : استعارة عقلية - لا لفظية -

قال الشيخ عبد القاهر : " تشبيه الريح بالقادر في تعلق وجود الفعل ليس هو التشبيه الذى يفاد بتأن والكاف ونحوهما ، وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم حين أعطى الريح حكم القادر في اسناد الفعل اليه ، وهو مثل قولنا : شبه ( ما ) بليور ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر (٢) " فقد ظهر من كلامه هذا أن فى المجاز الدلقى تشبيها للفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ، ولكنه ليس هو التشبيه الذى يبنى عليه الاستعارة ، اذ المقصود الأصيل فى - أنبت الريح مثلا - هو الاسناد الى الريح لا كونه بمنزلة القادر داخل فى جنسه بطريق الادعاء ، كما زعمه المصنف وجعله نسبة الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائى ، فانه ركب كما لا يخفى ، وكذا جعل الأمير داخل فى جنس الجند مستبعد جدا (٣) ،

نعم : اذا أسند فعل الأمير الى بعض خواصه ، لم يبعد أن يقصد هناك المبالغة فى تشبيهه بالأمير حتى كأنه هو - الا أنه اختار رد المجاز العقلى مطلقا الى الاستعارة بالكناية - كما اختاره فى التبعية أيضا ، ميلا منه الى تحصيل الضبط.

(١) الكشف : ج ١ ص ٤٠

(٢) أسرار البلاغة ، ٣٠٥ ، فى الفرق بين المجاز العقلى واللغوى .

(٣) كان الشايع بهذا لا يوافق السكاكى فيما ذهب اليه مطلقا ، بل فى بعض المواضع

واننى بناء على قوله هذا ههنا ، وتولى ذلك فى فصل الاستعارة التبعية وقولى فى  
المجاز الراجع عند الأصحاب الى حكم للكلمة — على ما سبق — أجعل المجاز كله لنبينا  
وينقسم عندى هكذا : الى مفيد وكبير مفيد ، والمفيد الى : استعارة وغير استعارة ،  
والاستعارة الى : مصحح بها ومكنى عنها ، والمصحح بها الى : تحقيقية وتخيلية ،

### بتقليل الأقسام ،

هذا : وقد اعترض عليه ههنا : بأنه ذكر — فيما سبق — أن المراد من المشبه  
المذكور فى الاستعارة المكنية هو المشبه به ، فلما نظم المجاز العقلى فى سلكهما ،  
لزمه أن يكون المراد به عيشة — فى قوله تعالى ( عيشة راضية )<sup>(١)</sup> — صاحبها ، وربما  
فى قوله ( من ماء دافق )<sup>(٢)</sup> — فاعل الدفق ، وأن لا يصح الاضافة فى : نهارة صائم  
، واستحالة اضافة الشيء الى نفسه ، وأن لا يكون الأمر بالابقاد لهما مان — فى قوله  
( فأوقد لى ياهامان )<sup>(٣)</sup> — ، وأن يتوقف جواز نحو : أنبت الريح — مما يكون الفاعل  
الحقيقى هو الله — على الاذن الشرعى والوازن كلها منتفية اتفاقا ،<sup>(٤)</sup>

وأجيب : بأن المراد بالمشبه فى الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء — لا  
حقيقة — على ما علم من كلامه صريحا ، فالمراد بعيشة : حقيقة العيشة ، ولكن مصورة  
بصورة صاحبها داخلية فى نفسه ادعاء ، بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال فى  
غيرها<sup>(٥)</sup> ، وعلى هذا فقد اندفع الفاسد كلها بانحسام مادتها .

- (١) من الآية ٦١ سورة الحاقة ، والآية ٧ سورة القارة
- (٢) من الآية ٦ سورة النارق (٣) من الآية ٣٨ سورة القصص
- (٤) هذا الاعتراض قاله الخطيب فى الايضاح ح ٣٠ ص ٣١٥
- (٥) هذا جزء من جواب سعد الدين على اعتراض الخطيب ، ومقتبه ، هو أن يكون  
المراد بالنهار الصائم ، بادعاء النائية له — لا بالحقيقة — حتى يفسد المعنى  
وتبطل الاضافة ، وأيضا يكون الأمر بالبناء لهما مان ، كما أن النداء له ، ولكن  
بادعاء ، أنه بان وجعله من جنس الرحلة لفرط المباشرة ، ولا يكون الريح مطلقا  
على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع ، إذ المراد به حقيقة هو الريح ،  
لكن بادعاء ، أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه ، وهذا ظاهر ، هذا : وأورد  
سعد الدين اجابات أخرى وانتقدها ، المطول ع ٦٦ ٦٧ ص ٤٠١



والمكنى عنها الى : ما قرنتها أمر مقدر وهي كالأنياب - في قولك : أنياب النية -  
 وتطقت - في قولك : تطقت الحال بكذا - أو أمر محقق - كالانبات - في قولك  
 أنبت الربيع البقل ، وكالهنز في قولك : هنز الأمير الجند ، والتحقيقية والتخييلية  
 لكلاهما الى : قدامية واحتمالية التحقيق والتخييل ، بتخصيل أقسام ثلاثة من ذلك ؛  
 تحقيقية بالقدر ، وتخييلية بالقدر ، وتحقيقية أو تخييلية لاحتمال ، واعلم أن حشد  
 الحقيقة الحكيم والمجاز الحكيم عند أصحابنا - رحمهم الله - غير ما ذكرت ، وحشد  
 الحقيقة الحكيم عندهم : كل جملة وضعتها على أن الحكم المقاد بها على ما هو عليه

قوله " واننى " مبتدأ خبره " أجعل " وما عطف عليه - أعنى " وينقسم عندى "   
 منها ، أما حال ، وأما مفعول لأجله ، وأيا ما كان فهو متعلق بهما معا ، أى أجعل  
 المجاز كله لأنها وأقسامه هكذا ، بانيا أو بناء ، ولفظه " هذا " صفة " لقولى "   
 وإشارة الى نفى المجاز الحقل بالرد الى المكنية ، ( ولنظرة ذلك صفة لقولى ، ٤٧٧ )   
 وإشارة الى نفى الاستعارة التبعيق بالرد الى المكنية أيضا (١) ، ولو قال : وتولى ذاك  
 فى المجاز الراجع الى حكم الكلمة ، إشارة الى نفيه الذى توسط ذكره بين ذينك النفيين  
 لكان أحسن ، ولنظرة " هكذا " نصب على المصدر " وإلى مفيد " بدل منه أو بيان  
 له ، أى انقسام الى مفيد وغير مفيد ، وقوله " والمفيد " عطف على المستتر فى " ينقسم "   
 لوقوع النصل ، وقد عطف عليه قوله " والاستدارة " وأخواته ، ولم يتحضر فى هذا  
 التقسيم للتجريد والترشيح ، لأنهما - فى الحقيقة - من أوصاف الاستعارة وأحوالها  
 لا من أقسامها بالذات - وقد مر الاشكال الوارد عليه فى " تطقت الحال " وقوله  
 " بتخصيل أقسام ثلاثة " متعلق بمحذوف ، أى وينقسم كل من التحقيقية والتخييلية  
 الى قدامية واحتمالية ، انقساماً ملتبساً " بتخصيل أقسام ثلاثة " من أقسامها  
 لا بتخصيل أقسام أربعة ، كما يتوهم - لأن الاحتمالية منهما ما قسم واحد - كما  
 عرفت - وقوله " تحقيقية بالقدر " مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والظرف الواقع  
 فى الحد - أعنى قولهم : على ما هو عليه " خبر " لأن الحكم " أى كائن على الوجه  
 الذى هو - أى الحكم " عليه " - أى على ذلك الوجه - وقد عطف على هذا الخبر  
 قولهم " واقع موقعه " ،

(١) ما بين القوسين ساقط من " بـ "

في العقل وواقع موقعه ، وحد المجاز الحكيم : كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها  
عن موضعه في العقل لضرب من التأويل ، وإذا قد عرفت ما ذكرت وما ذكروا فاختتر  
أيهما شئت ،

---

وقوله " فاختر أيهما شئت " كأنه إشارة إلى أن حد هم للحقيقة غير جامع ،  
لخروج مثل قول الدهري : أنبت الريح البقل ، وقول الجاهل : شفى الطبيب المريض  
منه لأن الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل ؟

وقد يجاب عنه : بأن قولهم " وواقع موقعه " عطف تفسيرى لما سبقه ، يدل عليه  
فقدان المدافى في بعض النسخ ، ولا شك أن الحكم في هذين القولين واقع موقعه  
في زعم القائل ، وأنت خير بآن الأولى عنيث أن يترك السابق ويتفنى بالمفسر وتفيد  
قولنا : عند المتكلم ،

وأما ما يقال : من أنه إشارة إلى أن مثل تول المتزلى : خلق الله الأعمال كلها  
بناء على أنه سبب بعيد للخلق ، وقوله : أضل الله الكافر ، بناء على تكيينه للشيطان  
من اضلاله داخل في حد الحقيقة ، فلا تكون مانعا ، وخارج عن حد المجاز ، لأن  
الحكم المفاد به ليس " خرجا عن موضعه الأصلي (١) - أي محله في العقل - فلا يكون  
جامعا (٢) ، فينتجه عليه : أن هذا لا يلائق بذهبه ، فالأولى أن يقال : أن قول  
القائل بالقدرا أنا قال : خلق العبد أعماله ، وتأويل أنه محلها ، كان مجازا خارجا  
عن حده داخل في الحقيقة وعلى فهم المصنف ،

\* \* \*

---

(١) كلمة الأصلي ساقطة من " أ "

(٢) هذا ما قال به سعد الدين ، انظر : شرحه للمفتاح ، الورقة ٣٠٣ .

الأصل الثالث : من علم البيان في الكناية ، الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء ، الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ، كما تقول : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طويل القامة .

( :: الأصل الثالث من علم البيان : في الكناية :: )

قوله : " الأصل الثالث من علم البيان في الكناية ، الكناية هي ترك التصريح " فسر الكناية بالمعنى المصدري ، وعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز ، كما فسر الاستعارة أيضا بمعناها المصدري ، وعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز ، ٤٧٨ وأورد في تفسيرها " ترك التصريح " إشارة الى تقابلها والى أن الأصل في الكلام هو التصريح ، وأن في الكناية معنى خفاء ، وقد مر أن المراد بلازم الشيء ، ما يتبعه ويردفه ، ويلزمه اياه ، أن يكون له تسلسل ما به مسح للانتقال منه الى متبوعه ، سواء كان لزوما عقليا أو عاديا ، أو اعتقاديا أو ادعائيا ، والمتبادر من قوله " الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك " أن اللزوم مراد في الكناية — لكنه ليس مقصودا في نفسه — بل قصد بأن ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح بذكره ، وهذا مناسب لما سيأتى — فيما بعد — من أن الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها معا ، ومن أن الكناية من قبيل الحقيقة ، ويحتمل أن يريد : أن اللفظ اللزوم المذكور مستعمل في معنى اللزوم المتروك ذكره سريعا — مع جواز إرادة معنى اللزوم أيضا (١) — وهذا موافق لما سبق من أن اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الأصلي منه ، ولما سنده — عن قريب — من أن الكناية لا تنافي إرادة المعنى الحقيقي ، وقد سبق منا كلام متعلق بهذا المقام في أوائل الأصل الثاني ، قوله ( لينتقل منه ) أى من دأول النجاد ، أو من القفا المذكور الى طول القامة ، وانما خص نساء العرب بالذكر ، لأنه وقع في كلامهم " فلانة ناعم الصنى " كناية عما ذكر من " كونها مخدومة غير محتاجة الى

(١) وابن سنان يسمى أسلوب الكناية بالارادى والتبعية ويقول : " والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى " سر الفصاحة ص ٢٧٠

وكما تقول : فلانة نؤم الضحى ، لينتقل منه الى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة غير محتاجة الى السعى بنفسها في اصلاح المهمات ، وذلك أن وقت الضحى وقت سعى نساء العرب في أمر المعاش ، وكفاية أسبابه ، وتحصيل ما تحتاج اليه فسى تهيفة المتناولات وتدير اصلاحها ، فلا تنام فيه من نساءهم الا من تكون لها خدم ينهون عنها في السعى لذلك ، وسعى هذا النوع كناية لما فيه من اخفاء وجه التصريح ودلالة كنى على ذلك ، لأن كنى كيفما تركبت دارت مع تأدية معنى الاخفاء من ذلك كنى عن الشيء يكنى ، اذا لم يصرح به ، ومنه : الكنى — وهو أبو فلان وابن فلان

السعى " قال قائلهم : ( نؤم الضحى لم تنتطق عن تفضل (١) ) — أن لم تشهد نطاقها للمخدمة بل هى مخدومة ، وربما يجعل نؤم الضحى فى كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة ، وقوله " من اخفاء وجه التصريح " أى اخفاء طريق التصريح ، ولو قال بدله : من اخفاء وجه الدلالة ، لكان أظهر ، وقوله " ودلالة كنى " عطف على قوله " لما فيه — وذلك " اشارة الى اخفاء وجه التصريح ، وقوله " كيف ما تركبت " اشارة الى الوجوه الأربعة الواقعة من التراكمب الستة المقصودة من تأليف الحروف الثلاثة اذ قد أهمل منها اثنان : تقديم الياء باتباع الكاف أو النون ، والكنية : علم صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت ، وأخرها ، والرائع على مسياتها ، لم يوضع لهما ابتداء وفيهما نوع خفاء ، ويقابلها الاسم العلوى — أعنى الذى وضع علما لصاحبه ابتداء بلا خفاء — فاذا ذكر به كان تصريحاً بذكره ، فلذلك قال : " من اخفاء وجه التصريح بأسمائهم الأعلام " وأما اللقب : فهو علم يتصد به حال اللقب مدح أو ذم ، وقد أشرنا فسى مباحث التحرير بالملمية الى هذه الأقسام الثلاثة ،

قوله " ومنه " أى ومن قبيل " نكى فى الحدو " والجوائح : جمع جائحة — وهى الداهية المستأصلة — يقال : جاحة واجتاحه ، اذا استأصله ، والملمية :

(١) هذا عجز بيت من ملحقة امرئ القيس ، وسدده : ( وتضحى فتيت المسك فوق فراشها ) أنظر : ديوان امرئ القيس ص ١٧ وسر الفصاحة ص ٢٧٠ ، والحمد لله  
ج ١ ص ٣١٣ ، وشيخ المحلقات السبع ص ١٠٢ ، وأعجاز القرآن للباقلاني ص ١٠٨ .

وأم فلان ومنت فلان سميت كنى لما فيها من انشاء وجه التصريح بأسمائهم الأعانم  
ومن ذلك : نكى فى العد ونكى اذا أوجل اليه مضار من حيث لا يشعربها  
ومنه : نكايات الزمان ولجوائحها الملة على بنيه من حيث لا يشعرون ومن ذلك :  
الكين للحة المستبطنة نى فلمهم المرأة لانخفاضها ومن ذلك : مقلوب الكين قاب  
الكل لانخفاض الناس اياه واحترازهم أن يصرحوا بلفظه فضلا أن يرتكبوا معناه جهارا  
ثم ان الكناية تتفاوت الى : تحريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة وصاق الحديث  
يحسر لك اللثام عن ذلك

النازلة من ألم المكان نزل به (١) ولتضمنه معنى الاستعلاء قال : " على بنيه "  
أى بنى الزمان و " المستبطنة " - على سبيغة المنحول من استبطنت الشئ " و  
فلمهم المرأة " - على وزن جعفر - فرجها وقيل : هو مستعار لهذا المعنى  
وأصله : الخشبة المثقوبة التى يجهل الحائك فيها اللحة حين ينسج (٢) ويقال له  
بالفارسية : مكوكه قوله " احترازهم أن يصرحوا بلفظه " قد احترز هو أيضا عن  
التصريح بلفظه حيث عبر عنه " بمقلوب الكين قلب الكل "

قوله " ثم ان الكناية " يعنى أن مطالعة الكناية - وان تضمن معنى الغشاء نى  
الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع أفرادها نى ذلك على سواء بل ربما اتصف بعضها  
بالقياس الى بعض بالوضع - كما سينكشف لك ذلك فى آخر مباحث الكناية - حيث بين  
وجه تسمية هذه الأقسام بأسمائها - وان يجب كون الكل من مراتب الوضع بالنسبة الى  
الغشاء المألوف على ما تحققته - وكأنه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت  
وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى

قوله " احدهما أن الكناية لا تنافى ارادة المعنى الحقيقى " أى لا تنافى  
ارادة المعنى الحقيقى " بلفظها " أى لفظ الكناية وهذا الفرق - أعنى جواز  
ارادة المعنى الحقيقى فى الناية - دون المجاز - هو العمدة فى الفرق بينهما (٣)

(١) انظر : الصحاح ٥ ص ٢٠٣٢ (٢) لسان العرب ج ١٥ ص ٣٥٦

(٣) ولذلك اعتبره الخطيب وعده " الايضاح ٢ ص ٣١٩

والنق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين : - أحدهما ، أن الكناية لا تنافى  
ارادة الحقيقة بلفظها ، فلا يمتنع - في قولك : فلان داول النجاد - أن تريد  
طول نجاد ، مع غير ارتكاب تأويل ، مع ارادة داول قامته ، وفي قولك : فلانة نومة الضحى ،  
أن تريد : أنها تنام ضحى لاعت تأويل يرتكب في ذلك ، مع ارادة كونها منذومة  
مرفهة ، والمجاز ينافى ذلك ، فلا يصح في نحو : ربنا النيث ، أن تريد معنى

الا أن بعضهم اكتفى بجواز ارادته في الجملة - وان امتنعت ارادته في المحلل  
الذي استعمل فيه - وعلى هذا يكون قوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى (١) )  
كناية عن الملك ، وان لم يتصور ههنا تفرد على السرير (٢) ، وكذا يكون قوله تعالى  
( ولا ينظر اليهم يوم القيامة ) (٣) كناية عن امانتهم ، وترك الانعام عليهم ، وان لم  
يمكن النثار منه سبحانه وتعالى - وفي الكشاف : \* أن هذا الكلام في حق من يجوز  
عليه النثار كناية وفي حق من لا يجوز عليه : لك مجاز على سبيل الكناية (٤) \* ، فاعتبر  
في الكناية بجواز ارادة المعنى الحقيقي في محال الاستعمال ، فإذا لم يجز يسمى  
مجازا متفرعا على الكناية ، لأن اللفظ قد استعمل في المعنى عنه كثيرا حتى قطع النظر  
عن المعنى الحقيقي فاستعمل حيثن في محل يمتنع ارادته فيه ، فصار مجازا لوجود  
القرينة المانعة عن ارادة المعنى الأصلي ، كما في المجاز المرسل في نحو : \* دعينا  
النيث \* ، والمجاز المستأرق في نحو : رأيت \* في الحمام أسدا \* .

قوله \* وأنى والمجاز \* أى وكيف لا ينافى المجاز ارادة المعنى الحقيقي -  
والحال أن \* المجاز ملزوم لقرينة معاندة لارادته ؟ \* أى منافية لها \* ، وملزوم  
معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء \* أى مناف له ،

قوله \* والثاني : أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى المأموم \* أراد

(١) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٠

(٢) الكشاف ج ١ ص ٢٨٨

(٣) من الآية ٥ سورة طه

(٤) من الآية ٢٢ سورة آل عمران

الثبت ، وفي نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد ، من غير تأويل وأنى ؟ والمجاز ملزوم قرينة معاندة لا رادة الحقيقة — كما عرفت — ؟ وملزوم معاندة الشيء معاندة لذلك الشيء ، — والثاني : أن يبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ، ويبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، كما سنعود إلى هذا المعنى عند ترجيح الكناية على التصريح ، وإن قد سمعت أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم فاسمح : أن المذهب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاثة : أحدها

باللازم التابع والرديف — كما مر — ثم إن الانتقال من اللازم إلى الملزوم محتاج إلى جملة مساوية لملزومه أو أخصر منه <sup>(١)</sup> — كما سبقت الإشارة إليه — وسنحققه " في ترجيح الكناية على التصريح " ، لكنه — مع ذلك — لا يخرج عن كونها تابعا ورديفا ، وقد عرفت : أن كون الانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم محتاج إلى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل ، قوله " لا يفرج عن أقسام ثلاثة " وذلك لأن ما يقصد إليه في الكلام إما منسوب إليه بأى نسبة كانت ، وإما منسوب ، وإما نسبة ، فالأول يقع موصوفاً ، والثاني صفة ، والثالث " تخصيص الصفة بالموصوف " أى اثباتها له <sup>(٢)</sup> ونسبتها إليه ، فلا يطلب بالكناية إلا أحد هذه الوجوه <sup>(٣)</sup> الثلاثة ، وذلك بأن يذكر لازمه <sup>(٤)</sup> الذي يرتفع لينتقل منه إليه ، ولفظ الطالب — في قوله " طلب نفس الموصوف " ، والمطلب نفس الصفة — مقحم ، لأن المذهب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة — لا دالبيهما — ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين ، وفائدة النفس فيهما ، أن تخصيص الصفة بالموصوف أمر يتعلق بهما معا ، فكل منهما مذهب هناك في الجملة ، لكنه ليس المطلوب فيه نفسه ، والمراد بالوصف : هو المعنوي <sup>(٥)</sup> — لا النعت النحوي .

قال : " القسم الأول : في الكناية المذهب بها نفس الموصوف " لا يخفض عليك أن انقسام المذهب بالكناية إلى أقسام ثلاثة في توة انقسام الكناية إلى أقسام ثلاثة

(١) انظر المأول ص ٤٠٨ (٢) كلمة له ساقطة من " أ " .

(٣) كلمة الوجوه ساقطة من " أ " .

(٤) هكذا في أ ب هـ ج وفي الأصل : لأنه وهو خطأ

(٥) كالجود والشجاعة .

طلب نفس الموصوف ، وثانيها : طلب نفس الصفة ، وثالثها : تخصيص الصفة بالموصوف ، والمراد بالوصف — هنا كالبود في الجواد ، والكرم في الكريم ، والشجاعة في الشجاع ، وما جرى مجراها ، القسم الأول : في الكفاية المطلوب بها نفس الموصوف ، الكفاية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد أخرى ، فالقريبة على أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكرنا متوعلا بها الى ذلك الموصوف ، مثل أن نقول : جاء المضيف ، وتريد زيدا ، لعارض اختصاص للمضيف بزيد ، والبعيدة :

يطلب بها تلك الأقسام ، وأن المراد بقوله " القسم الأول والثاني والثالث " أقسام الكفاية ، وقد عرفت الوجه في إيراد كلمة " في " غير مرة ، وقوله " عارض " مرفوع على أنه صفة " لاختصاص " وإنما وعفه بالمرعوس ، لأن <sup>(١)</sup> الصفة من حيث هي صفة لا تدل — بحسب أصلها — على موصوف معين ، بل على موصوف ما ، وأراد بالاختصاص : ما يعم الحقيقي — كما في : الواجب والقديم — وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية — مثلا — وبار كاملا فيها ، بحيث لا يعتمد بمضيافية <sup>(٢)</sup> غيره ، وإنما حتم بأن الخاصة المفردة يكون كفاية قريبة ، لأنها سهلة المأخذ غير محتاجة في جعلها كفاية — عن موصوفها الى تصرف واعتما — بخلاف الخاصة المركبة — المحتاجة في ذلك الى " أن يتكلف اختصاصها " بما ذكره من الضم والتلفيق ، فلذلك كانت بعيدة ، وقوله " آخر " مفعول " تضم " أى بأن تضم الى اللازم لازما " آخر وآخر " فقوله " عن دخول كل ما عدا " أى عن دخول كل ما عدا " مقصودك فيه " أى في ذلك المجموع ، ولا شك : أن كل واحد من الحى " ومستوى القابة ، وعرضي الأظفار " مشترك بين الانسان وغيره <sup>(٣)</sup> والمجموع مختص به فلم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصح والناطى — بالقياس الى الانسان ، بل اعتبر في القسم الثانى الواسطة وعدمها بين الكفاية والمطلوب بها ، لظهورهما فيه وجعلهما منشأ القرب والبعد هناك ، ٤٨١

(١) فى الأصل : القسم ١ ٢٠ ٣٥

(٢) فى الأصل : أعنى ، والصواب ملتبثناه (٣) فى الأصل : بضيافة

(٤) فى " أ " بين الصفة والموصوف



على أن تتكلف اختصاصها ، بأن تضم الى لانم آخر وآخر ، فتتلفق مجموعا وعفيا مانعا  
عن دخول كل ما عدا مقصودك غيبة ، مثل أن تقول في الكناية عن الانسان ، حتى مستوى  
القائمة مريض الأظفار ، القسم الثاني : في الكناية المطلوب بها نفس الصفة ، أن  
الكناية في هذا القسم — أيضا — تقرب تارة ، وتبعد أخرى ، فالقريبة على : أن تنتقل  
الى مطلوبك من أقرب لوازمه اليه ، مثل أن تقول : فلان طويل نجاد ، أو طويل  
النجاد ، متوصلا به الى طول قامته ، أو مثل أن تقول : فلان كبير أضيافه ، أو كبير  
الأضياف ، متوصلا به الى أنه مضياف ، واعلم أن بين قولنا : طويل نجاد ، وقولنا :  
طويل النجاد فرقا ، وهو أن الأول كناية ساذجة ، والثاني كناية مشتملة على تصريح

#### (القسم الثاني : الكناية المطلوب بها نفس الصفة )

وصدر الكلام بكلمة ( ان ) حيث قال : " أن الكناية في هذا القسم — أيضا —  
تقرب تارة وتبعد أخرى " بناء على أنه مظنة لتردد السامع في قبوله الانقسام الى  
القريبة والبعيدة — كالقسم الأول ، قوله : " فالقريبة على أن تنتقل " ، الأولى —  
بحسب المعنى — أن يقرأ لفظ " تنتقل " <sup>(١)</sup> " بالياء ، على صيغة المبنى للمفعول ،  
لأن المقصود : انتقال السامع من الكناية الواقعة في كلامك الى مطلوبك — لا انتقالك  
وحد قيد في نسخة مصححة بتاء الخطاب <sup>(٢)</sup> قوله " من أقرب لوازمه " أراد بالأقرب :  
ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة أصلا ، ووعفه بالأقربى ، بناء على أنه ما من شيء الا وله  
لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد ، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة ،  
وبعضها بأكثر على درجات مختلفة ، يقال : رجل مضياف ، أى كبير الضيافة ، حسن  
القيام بأمرها ، ويلزمه بلا واسطة كثرة الأضياف ، كما يلزم طول النجاد طول القائمة  
لذلك <sup>(٣)</sup> ، قوله " وهو " أى ذلك الفرق ، هو أن قولنا " طويل نجاد ، " كناية  
ساذجة " أى خالصة ليس فيها شائبة تصريح ، لأن الطويل مسند الى النجاد ظاهرا

(١) كلمة : لفظ تنتقل ، ساقطة من " أ "

(٢) وهذا موافق لنسخة المطبعة الأديبية

(٣) في " أ " كذلك

فتأمل واستمعنى درك ماقلت بالبحث عن تذكير الوصف فى نحو فلانة حسن وجهها ،  
ومن تأنيث فلانة حسنة الوجه وباستحضار ما تقدم لى فى ( حتى يتبين لكم الخيط  
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ) فى باب التشبيه وان هذا النوع القريب تارة  
يكون واضحا — كما فى المثالين المذكورين — وتارة خفيا — كما فى قولهم : عريض القفا

وحقيقة ، فليس فيه ضمير قطما ، " وقولنا : طويل النجاد " كناية مشتملة على تصريح "  
ما ، وذلك لأن الصفة لما أضيفت الى ما بعد ناء — ولا بد لها من فاعل يرفع بها — ،  
وجب أن تكون مسندة الى ضمير يعود الى فلان ، وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه  
، ألا ترى أنك اذا قلت : هند حسن وجهها ، لم تؤث الصفة ، لاستناد ناء الى  
الفاعل الظاهر المذكور ؟ واذا قلت : عند حسنة الوجه أنشئها لاستنادها الى  
ضمير عند ؟ وكذا الحال فى ثنية الصفة وجمعها فى قولك : هما طويلتا النجاد ،  
ولم طوال النجاد ، وتركهما فى قولك : هما طويل نجاد لما ولم طويل نجاد اسم ،  
قوله " وباستحضار ما تقدم لى " عطف على " بالبحث " ووجه الاستعانة " فى درك "  
ماقاله — من السذاجة والاشتمال على تصريح — لما تقدم له فى الآية أن يقال : كما  
أن قوله ( من الفجر <sup>(١)</sup> ) أخرج الخيط الأبيض والخيط الأسود من باب الاستعارة الى  
باب التشبيه ، كذلك اعتبار الضمير حال الاغافة أخرج الكناية المذكورة عن كونها  
ساذجة الى كونها مشوبة بشئ من التصحيح .

فان قلت : اذا كان فى اللويل ضمير يعود الى زيد — مثلا — كان ذلك تصريحاً  
بطوله — لا كناية عنه — والقياس على الآية يقتضى ذلك أيضا ؟

قلت : اى اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظى ، هو احتياج الصفة الى ما يرتفع  
بها ، ونى فى المعنى مستندة الى ما أضيفت اليه <sup>(٢)</sup> ، ومن ثمة قيل : المسند الى  
الضمير هو طول النجاد — لا الطول مطلقا — فلا تصريح حقيقة ، بل هناك شائبة

(١) من الآية ١٨٢ سورة البقرة

(٢) ما ذكره الشارح هنا من السؤال والجواب مأخوذ من المطول بتصريف ، ص ٤١٠

(٣) القائل بذلك هو سعد الدين ، أنظر : شرحه للفتاح ، الورقة ٣٠٥ ، ٣٠٦

كناية عن الأبله وفي قولهم : عريس الوسادة ، كناية عن هذه الكناية .  
وأما البعيدة فهي أن تنتقل الى مطلوبك من لازم بعيد بواسطة لوازم متسلسلة ،  
مثل أن تقول : كثير الرماد ، فنتنقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ، ومن كثرة الجمر  
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ، ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطباخ ،

منه ، وأما البيان في الآية — أعنى قوله ( من الفجر <sup>(١)</sup> ) فقد أفضى الى ذكر الطرفين  
على وجه ينبي عن الحمل والتشبيه ، فلذلك أخرجهما عن الاستعارة بالكلية .

قوله " تارة يكون واضحا " وذلك بأن ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى  
المطلوب انتقالا بلا تأمل ، كما في مثالي طول النجاد وكثرة الأضياف ، " وتارة " <sup>(٢)</sup>  
يكون " خفيا " وذلك : بأن يحتاج في الانتقال الى نوع مائل ، فلا يتيسر لكل  
أحد ، بل لمن له دقة نظر — كما في الكناية بحبي القفا عن البلاء <sup>(٣)</sup> ، وكما في الكناية  
بعرس الوسادة عن عرس القفا <sup>(٤)</sup> ، إذ لا واسطة في شيء من هاتين الكائيتين — مع قلة  
الوضح — وأما اذا كنى بعرس الوسادة عن البلاء فانها تكون كناية بعيدة بواسطة  
واحدة ، فلا يكون مما نخش فيه ، وإنما يحسن الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية  
مشتهرة جدا ملحقة بالعريح — كعرس القفا — فانه باستهارة كناية عن البلاء ، نزلت  
منزلة البلاء ، وكذلك كثرة الأضياف منزلة منزلة المضياف ، فيحسن أن يكتفى عن كثرة  
الأضياف بكثرة الرماد ، ولا يحسن أن يكتفى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت  
القدر ،

قوله " بواسطة لوازم متسلسلة " اعتبر في البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة  
— مع تحقق البعد بواسطة واحدة ، أيضا — نظرا الى كثرة الأول في الاستعمال

(١) من الآية ١٨٢ سورة البقرة (٢) كلمة يكون ، ساقطة من الأصل

(٣) الأبله : الذي غلبت عليه سلامة الصدر

(٤) وعد الخطيب من الكناية البعيدة ، وقد خالفه سعد الدين وأيد رأي السكاكي  
فيما ذهب اليه ، الايضاح ح ٢ بن ٣٢١ والمطلوب بن ٤١٠

ومن كثرة الطبائع الى كثرة الأكلة ، ومن كثرة الأكلة الى كثرة الضيفان ، ثم من كثرة الضيفان الى أنه مضاف ، فانظر بين الكناية وبين المطلوب بها كم ترى من لوازم ؟ أو مثل أن تقول : جبان الكلب أو مهزول الفصيل متوصلا بذلك الى كونه مضافا ، كما قال :

ومايك في من عيب فاني \* جبان الكلب مهزول الفصيل  
فان جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من عو بمصرد لأن يمس  
دونها — مع كون الهرير له والنباح في وجه من لا يعرف أمرا طبيعيا له مركزا في

كالأمثلة التي يوردنا ، وقلة الثاني — كالشأن الذي أشرنا اليه <sup>(١)</sup> — ، فلا يلزم —  
حينئذ — أن يكون هناك كناية متوسطة بين القرينة والبعيدة ، قوله " ثم من كثرة  
الضيفان الى أنه مضاف " أورد كلمة " ثم " في الانتقال من الوسيلة الى المقصود ،  
لعلو مرتبته ، ولم يورد لنا في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض ،

قوله " متوصلا بذلك " أي بقوله " جبان الكلب أو مهزول الفصيل " فان كل  
واحد منهما كناية عن كون من أجرى عليه مضافا .

قوله " ومايك في من عيب <sup>(٢)</sup> " كلمة " ما " شرطية في محل الرفع مع الابتداء ،  
وخبرنا ، الجملة الشرطية مع جزائها ، لأن المائد إليها في الشرط وحده ، والمرعد :  
موضع الترقب ، أي من دار شخص ( ذلك الشخص ) <sup>(٣)</sup> لمكان الترقب " لأن يمس " <sup>(٤)</sup>  
الكلب — أي يطوف — دون الدار ، و " الهرير " صوت الكلب دون نباحه من قلة عبره ،  
على أذى — من برد أو غيره — وقيل : حرير عوته للغضب <sup>(٥)</sup> ، ونباحه : صوته للاعلام <sup>(٥)</sup>

(١) أي الكناية بعرض الوسادة عن البلامة

(٢) هذا البيت من " الوافر " وفي التبيان ٣٨٨ نسبه الدكتور أحمد مطلوب الى ابن  
عمرة ، وليس في ديوانه ، وقد ورد البيت بدون نسبة الى معين في : شرح  
ديوان الحماسة ٠ ج ٤ ص ١٩١ ، وج ١ ص ٣٣ من ديوان المعاني ، ودلائل  
الاجاز ص ١٧٢ ، ٢٠٠ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٢١ ، والصناعتين ص ٣٥ ، والعمدة  
ج ١ ص ٣١٨ ، والحيوان ج ١ ص ٣٨٤ ، وأمالى المرتضى ج ٢ ص ١١ ، والطراز  
ج ١ ص ١٧٨ ، ٤٢٢ .

(٤) في " أ " هكذا وفي الأصل : للعين

(٣) ساقط من الأصل

(٥) الصحاح ج ٢ ص ٨٤٥

جبلته — مشعر باستمرار تأديب له ، لا متناع تنير الطبيعة وغاوت الجبله بموجب لا يقوى ، واستمرار تأديبه أن لا ينجح ، مشعر باستمرار موجب نباحه ، ومواثصال مشاعده وجونا اثر وجوه ، واتصال مشاعده لتلك مشعر يكون ساحته مقصد أدان وأقاس ، وكونه كذ لك مشعر بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الأضياف ، فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تبد ، بوساطة عدة لوازم ؟ وكذ لك عزال الفصيل يلزم فقد الأم ، وفقد عا — مع كمال عناية الحرب بالنوى ، لاسيما المتليات منها ، لقوام أكثر

ولقطة " له " مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله " غلبميا " أيضا ، وقد كتب فى بعض النسخ على الثانية علامة التصحيح ، دفعا لتوهم الزيادة سهوا .

وقوله " مشعر باستمرار تأديب " خبر " فان جبن الكلب ، وضمير " ساحته " راجع الى " من عو برصد " وكذا ضمير " وكونه " أى وكون من عو برصد " كذ لك " أى موصوفاً يكون ساحته " مقصد أدان وأقاس ، مشعر بكمال " شهرته بحسن القرى ، فتتوله " صاحب الساحة " مظهر فى موضع المضمر ، و " المتليات " على صيغة الفاعل ، النون التى يتلونا أولاد عا — أى يتبعها — من أتلت الناقة ، أى صارت ذات تلو — أى تبع — والصرف " الى الطبائع " علة غائية للنحرف فيكون داعيا اليه ، كالتأديب الى الضرب ، وقوله " فهزال الفصيل " جواب لقوله " واذ لا داعى " .

قوله " ومن غذا النوع " أى ومن البعيد ، وقوله " فبابك " <sup>(١)</sup> من قبيل الالتفات " أسهل " أى من حيث الوصول والدخول ، اذ لا حاجب يطرد الناس عنه " مأهولة " أى ذات أهل ، ويقال أيضا : دار آخلة ، بها أهلها ، وعمرت الخراب أعمر ، عمارة ، فهو عامر — أى معمور — كدافن بمعنى مدفون .

قوله " واتصال أياديه لدى الثريب " ضمن الاتصال معنى التوالى ، والا ، قال :

(١) هذه الأبيات من ( المقارب ) قالها نصيب لعبد العزيز بن مروان ، فاشترى ولأه ، ووصله ، وكان عبدا ، وفى ديوان المعانى : ح ١ ص ٣٣ ذكر أنها تنسب أيضا الى عمران بن عمام ، وتسرى فبابك أوسع وألين ، وآسر بالمعتفين ، انظر : شرح ديوان الحماسة ح ٣ ص ٢٥٠ ، والأغنى ح ١ ص ١٢٩ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٠٢ ، والطراز ح ١ ص ١٧٨ ، والإيضاح ح ٢ ص ٣٢٢ ، والتبيان ص ٣٩

مجاناً أمورهم بالابل — يلزم كمال قوة الداعي الى تحريراً ، واذ لا داعي الى نحس  
المتطلبات أقوى من صرفها الى الطبائع ، ومن صرف الطبائع الى قوى الأضياف ، فهزال  
الفصيل — كما ترى — يلزم المضيقية بعدة وسائط ، ومن هذا النوع أيضاً قول نصيب :

لعبد العزيز على قومه \* ؟ وغيرهم من ظاعرة  
فبايك أسهل أبوابهم \* ودارك ما عولة عامره  
وكلبك أنس بالزائرين \* من الأم بالابنة الزائرة

فانه حين أراد أن يكتفى عن وقوع احسان عبد العزيز الى الخاص والعام واتصال  
أياديه لدى القريب والبعيد جعل كله أنسا بالزائرين ذلك الأنس فدل بمعنى أنسه

بالقريب ، وقوله " ذلك الأنس " (١) " إشارة الى الأنس الذي يوفون أنس الأم بالابنة  
الزائرة ، وهو مصدر أنسا ، ولفظة " ذلك " بعد " أنسه " عفة له ، والسدة : باب  
الدار ، " على تسنى مهاغيهم " أى تيسر مطالبهم ، و " هناك " إشارة الى " سدة  
عبد العزيز ، على ما أراد " أى على ما أراد ، من وقوع " احسان عبد العزيز " السى  
أمره (٢)

وضيهر " تراه " للكلب ، وكذا المستتر فى " يكلمه " والهازل للضيف " وهو أعجم " (٣)  
جملة حالية ، والوجه فى " زيادة اللطف " أن تكليمه إياه من أجل حبه له — مع أنه  
ليس من شأنه الكلام — فيه غرابه مستلحة ، ودلالة على أن أنسه بالضيف كان أزيد مما  
ذكره نصيب .

قوله " ومنه " أى ومن هذا النوع البعيد " قول ابن عروة : لا أمتع " يقال :

- (١) روى بالتحريك ، خلاف الوحشة ، وهو مصدر أنست أنساً ، وفيه لغة أخرى : أنست  
أنساً . بفتح الأوليين فى الأولى . (٢) كلمة الى أمره ، ساقطة من الأصل  
(٣) البيت من ( الطويل ) وقائله : ابن عروة ( ابراهيم بن على الكنانى ) وروى : يكاد  
يدل : تراه ، وذكر حاتم القرطاجنى فى : منهاج البلغاء ص ١٤٠ ، أن فى البيت  
تناقضا ، لأنه أوجب الكلام للكلب ثم أعده إياه ، ونسب البيت الى : زياد الأعجم  
عذا : وانظر : ديوان ابن عروة ص ٢٠٩ ، و دلائل الإعجاز ص ٢٠٦ ، والطراز  
ص ١٧٩ ، والايضاح ح ٢ ص ٣٢٢ و ديوان المعانى ح ١ ص ٣٢ وشرح ديوان الحماسة  
ح ٤ ص ١٣٧ ، وسر الفصاحة ص ٢٨٤ والتبيان ص ٣٩٦  
(٤) البيت من ( المنسرح ) وهو من قسيمة قيل : انها أول شعره ، وقيل : نزل رجل ببنت  
ابن عروة فطلب منها أن تتحرره ، فقالت : والله ما عندنا ، فقال لها : ائني قول أبيك  
لا أمتع العود ؟ فقالت : ذاك أفناها ، ديوان ابن عروة ص ١٨٣ ، وعميون الأخبار  
ج ٣ ص ٢٤٩ والأغاني ح ٥ ص ٤٩ ، ودلائل الإعجاز ص ١٧٥

ذلك بالزائرين على أنهم عند معارف ، فالكلب لا يأنس الا بمن يعرف ، ودل بمعنى كونهم معارف عنده على اتصال مشاعده اياهم ليلا ونهارا ، ودل بمعنى ذلك على لزومهم مدة عهد العزيز ، ودل بمعنى لزومهم مدته على تسنى مبالغيتهم عنالك تسنينا بالاتصال لا ينقطع ، ثم دل بمعنى ذلك على ما أراد ، فانظر كيف لوح — مع بعد المسافة — بين أنس الكلب بالزائرين وبين احسان عهد العزيز الوافر ؟ ونظير قول نصيب — مع زيادة لطف — قول الآخر :-

تراه اذا ما أبصر الضيف مقبلا \* يكلمه من حبه ولو أعجم  
ومنه قول ابن جرير :-

لا أمتح المود بالفصال ولا \* أبتاع الا قرية الأجل

أمتعه الله بكذا ، اذا جملة متمتعاً به ، و " المود " — جمع عائد — وعلى الحديث المهد بالنجاج من الابل والخيول والظباء ، و " الفصال " — جمع فصيل — وهو ولد الناقة اذا فصل عن الأم ، و " قرية الأجل " كناية عن سريعة النحر ، " فينتفع " — بالنصب — عطف على جواب النفي ، والمستتر فيه للمود ، والباء في " بها " — عللة الانتفاع والضمير للفصال ، " وما تستلح " عطف على " اياها " أى وما تستملح المود من حركات الفصال " لديها " قوله " ويحتمل " يريد أن الظاهر كون الباء في " بالفصال " — عللة " لا أمتح " فيكون عبارة عن نحر الفصال — كما مر — ويحتمل الكلام أن يجعل الباء للسببية ، على معنى : " لا أبقى المود بسبب فصالها " فيكون عبارة عن نحر المود — كما مر — ، قوله " نظرا لها " أى للفصال ، وفى بعض النسخ : نظرا لفصالها ، و " من هذه الجهة " أى من جهة سلامتها عن النحر .

قوله " ودل بمعنى أنه لا يغيها " ، هذا على الوجه الأول تنمة لقوله " لا يغي لها فصالها " فالضمير فى " لا يغيها " وما بعده للفصال ، وعلى الوجه الثانى تنمة لقوله " لا أبقى المود " فالضمائر للمود .

( الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموعوف : )

قال " القسم الثالث : فى الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموعوف " لم يرد ٤٨٤

دل بقوله : لا أمتح العوذ بالفصال على أنه لا يبقى لها فصالها فينتفع بها من جهة استئناسها بها وحصول الفرج الدائمي لها في مشاهدتها أياها وما تستلج من حركاتها لديها ، ومحتمل أن يريد : لا أبقى العوذ بسبب فصالها نظرا لها فتسلم من النحر فتنتفع بالفصال من هذه الجهة ، ودل بمعنى أنه لا يبقها على أنه ينحرفها ، ودل بمعنى نحرها على أنه يضربها الى ترى الضيقان ، وكذا دل بقوله : قريبة الأجل على أنها لا تلبث عنده حية ، ودل بذلك على أنه ينحرفها ، ثم دل بنحرها على معنى أضيف ، القسم الثالث : في الكناية المدالوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ، هي أيضا تتفاوت في اللطف فمفارة تكون لطيفة وأخرى الداف ، وأنا أورد عدة أمثلة منها قول زياد الأعجم ، وهو لطيف :-

ان الساحة والمرودة والندى \* في قبة ضربت على ابن الحشج (١)

يتخصيص الصفة بموصوفها ، تنصيصها في الثبوت - أعني الحصر - بل تنصيصها في الإثبات (٢) - أعني إثبات الصفة للموصوف وتقييدها به ، سواء كان هناك قصد السي حصر أو لم يكن ، وقد سبق نظائره في علم المعاني في إثبات السند اليه - أعني ذكره وشهد لما ذكرناه أنه جعل من جملة " الدارق " الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح ، نحو قولك " سمح ابن الحشج " وحصل الساحة ، وابن الحشج سمح " ولا شبهة في أنه لا حصر في شيء من هذه الأمثلة ، وقوله " فيقول " - بالنصب - على أنه جواب النفي والمعنى : أراد أن لا يكون تصريح ينسب (٣) لأن يقول ، ولا يجوز أن يكون منصوبا معادفا على " لا يصح " لفساد المعنى ، وقوله ( فان الدارق ) تعليل لاقتضائهم التبرير بالتخصيص ، أن يقال : " الساحة (٤) لابن الحشج ، والمرودة (٥) له والندى له " أو يقال مثل ذلك بما سيذكره ، ومعنى " حصل الساحة " هو محسني

(١) البيت من الطويل ، وكان زياد قد وفد على ابن الحشج وهو أمير نيسابور فغامر بانزاله ومعت اليه ما يحتاج ، ثم غدا عليه زياد فأثد البيت ، الأغاني ج ١٠ ص ١٤٨ وج ١٤ ص ١٠١ ، ومما حد التنصيص ج ١ ص ١٩٥ ، ودلائل الاعجاز ٢٠٠ والكشاف ج ٤ ص ١٠٦ والداراز ج ١ ص ١٢٨ ٤٦٢٥ ، وحسن التوصل ص ٢٧ والايضاح ج ٢ ص ٣٢٤ ، والنبيان ص ٣٨

(٢) المدلول ص ٤١١ (٣) في " ١ " ينسب به ، وهو خطأ (٤) هي الجود (٥) هي الانسانية (٦) هو السخاء



فانه حين أراد أن لا يصح بتخصيص السماحة والمروة والندی بابن الحشر  
فيقول : السماحة لابن الحشر والمروة له والندی له فان الطريق الى تخصيص الصفة  
بالموصوف بالتصريح اما الاضافة أو معناها ، واما الاسناد أو معناه ، فالاضافة كقولك :  
سماحة ابن الحشر ، أو سماحته — مظاهرا كان المضاف اليه أو مضمرا — ومعناها —  
كقولك : السماحة لابن الحشر أو السماحة له ، والاسناد كقولك : سمح ابن الحشر  
أو حصل السماحة ، ومعناه كقولك : ابن الحشر سمح ، بتقدير ضمير ابن الحشر في  
سمح العائد اليه ، كما هو — أعني تخصيص الصفة بالموصوف — مصرح به في جميع  
ما تقدم من الأمثلة ، أو ماترى الوصف المكنى عنه — وهو طول القامة — بقولك : داويل  
النجاد ، كيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه في قولك : زيد داويل نجاد ، ؟ وهو الهاء

سمح ، فلذلك عدّه من قبيل الاسناد ، ألا يرى الى قولهم : معنى ضرب ، فعل الضرب  
، وانما جعل الصفة المشبهة — وما في حكمها — داخلية في معنى الاسناد ، لأن  
تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل ، وفي قوله " بتقدير ضمير ابن الحشر في  
سمح العائد اليه " اشارة الى أن التصريح المحترق في هذا المثال نسبة السماحة الى  
الضمير — لا نسبة الخبر الى المبتدأ — وقوله " كما هو " متعلق بقوله " أن لا يصحج " ،  
وأراد " بجميع ما تقدم من الأمثلة " أمثلة القسم الثاني من الكناية ، فان الوصف في  
تلك الأمثلة مذكور بطريق الكناية ، ألا أن نسبته الى موصوفه مصرح بها — كما أوضحه  
بقوله " أو ماترى . . الخ " — ولم يتعمد لأمثلة القسم الأول ، لأن الصفة هناك —  
كالمجى — مصرح بها ، وكذا نسبتها الى موصوفها — ألا أنه عبر عن الموصوف بطريق  
الكناية — فلا اشتباه فيها أصلا ، ولم يرد " بداول النجاد " خصوصية هذه العبارة ،  
بل أراد به : ما يذكره في الكناية عن داول القامة ما يدل على طول النجاد ، ولذلك  
بين الحال في " طول نجاد ، وطويل النجاد " ففي الأول أضيف النجاد — الذي نسب  
اليه الداول — الى زيد ، وذلك — بحسب المعنى — اضافة لداول النجاد اليه (١) ،  
وحيث كان داول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصححا بها ،  
وفي الثاني ، أسند — بحسب المعنى — طول النجاد الى ضمير زيد — كما تحققته —

(١) كلمة اليه ساقطة من الأصل

فى نجاهه الحائد الى زيد المالحوب تخصيص طول القاعة به ، أو مسندا الى ضمير موصوفه فى قولك : طويل النجاد وهو الضمير فى طويل الحائد الى الموصوف ، أو الوصف المكنى عنه وهو وفور الاحسان بأمر الكلب بالزوار ، كيف تجده مضافا الى ضمير موصوفه ؟ وهو عبد العزيز المصطاط المالحوب تخصيص وفور الاحسان به ، أو الوصف المكنى عنه وهو المضيافية بلا امتاع العود بالفصال وابتياح قرينة الأجل ، كيف تجده مسندا الى ضمير موصوفه ؟ وهو ضمير الحكاية الراجع الى ابن هرمة المالحوب تخصيص المضيافية به ، ماذا صنع ؟ جمع السحابة والحروة والندى فى قبة ، تنبيهها بذلك أن محلها محل ذوقية ، محاولا بذلك اختصارها بابن الحشج ، ثم لما رأى غرضه ما كان يتم بذلك لوجود ذوق قباب فى الدنيا كثيرين جعل القبة مضمومة على ابن الحشج حتى تم غرضه ، ومنها قولهم : المجد بين ثوبه ، والكرم بين برديه ، وقد يظن هذا من قسم

فيكون تصريحاً بنسبة اول التامة اليه أيضا ولما أسند الأثر بحسب المعنى — الى الكلب الذى أضيف الى " عبد العزيز المصطاط " فقد أضيف اليه أمر الكلب القائم مقام " وفور الاحسان " وذلك تصريح بوفور احسانه ، وقوله " ماذا صنع ؟ " جواب " حين أراد " ولما لم يقصد — ههنا — معنى استفهام جاز أن يكون " حين " محمولا " لصنع " أى فانه حين أراد أن لا يعنى بتخصيص السحابة والحروة والندى صنع صنعا عجيبا ، وقوله " جمع ، الخ " بيان لذلك الصنع العجيب ، ولا امتناع فى كون الصفات مجموعة فى قبة تبعا لموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على الكناية — دون المجاز .

قوله " أن محلها ذوقية " وفى أكثر النسخ أن محلها محل ذوقية (١) والمقصود الاشعار برفعة شأن محل تلك الأوصاف " محاولا بذلك " أى طالبا محلها ذاقبة فيها (٢) اختصار الأوصاف " بابن الحشج " لكونه رفيع الشأن ذاقبة ، ولما لم يتم غرضه بما ذكره " جعل القبة مضمومة عليه ، فانقل الذهن — حيثئذ — الى قيام تلك الصفات به قوله ومنها " أى ومن أمثلة القسم الثالث " قولهم " وهو أيضا لطيف كالتمثال الأول ،

(١) وهو موافق لنسخة المطبعة الأدبية (٢) كلمة فيها مساندة من الأصل

زيد طويل نجاده وليس بذلك ، فطويل نجاده — باسناد الطويل الى النجاد — تصريح  
بأثبات الطول للنجاد ، وداول النجاد — كما تعرف — قائم مقام طول التامة ، فإذا  
صرح من بعد بأثبات النجاد لزيد بالاضافة ، كان ذلك تصريحاً بأثبات الداول لزيد  
فتأمل ، ومنها قوله — وهو اللطف : —

والمجد يدعو أن يدوم لجيده \* عقد مساعي ابن الحميد نظامه<sup>(١)</sup>

أنظر حين أراد أن يثبت المجد لابن الحميد — لا على سبيل التصريح — ماذا  
صنع ؟ أثبت لابن الحميد مساعي وجعلها نظام عقد ، ويبين أن مناط ذلك العقد هو

و "المجد" هو الشرف ، ويقال : هما بالآباء<sup>(٢)</sup> والكرم ، والحسب للرجل في نفسه ،  
ولا استحالة في كون الصفة بين التوأمين تبعاً لموصفها — كما مر — ومنشأ الثاني الذي  
ذكره : أن قولهم "المجد بين ثوبيه ، والكرم بين برديه" مشتمل على ضمير الموصوف  
كاشتمال "داويل نجاده" عليه ، وهو فاسد ، لأن الوصف — أعني المجد والكرم — موصوف  
به في "قولهم" ومكتفى عنه في "داويل نجاده" ، وقد عرفت أيضاً أن نسبة طول التامة  
الى الموصوف مخرج بها في "طويل نجاده" — كما فصله ههنا — وليس في "قولهم"  
تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد مثلاً ، إذ لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى  
برديه ، حتى يكون اضافة التوأمين والبردين الى ضميره تصريحاً بنسبتهما اليه كما فسى  
داويل نجاده ، ولو كانت النسبة في "قولهم" صريحاً بها لخرج "قولهم" عن بساب  
الكناية بالكلية ، إذ ليس للثوب محل<sup>(٣)</sup> ، يكتفى به عن مجد صاحبه كما يكتفى بطول النجاد<sup>(٤)</sup>  
عن طول التامة فلا كناية — حينئذ — في الصفة ولا في النسبة ، ولوصح أن يقال : زيد  
ماجد برده ، ولكن اسناداً مجازياً — لا كناية

قوله "وهو اللطف" وذلك لاشتغاله على مزيد مبالغة في مجده ، بالطف وجهه ،  
قوله "أثبت لابن الحميد<sup>(٥)</sup> مساعي" يعني اضافة المساعي — وهو المكام —

(١) البيت من الداويل ، وذكر في الايضاح بدون نسبة لتأكل معين ، الايضاح ح ٢

ص ٣٢٥ .

(٢) الآباء : صدر قولك : أبي يأي — بالفتح — أي امتنع فهو آب وأبي

(٣) هكذا في جميع النسخ ما عدا "أ" فيه : مجد

(٤) في "أ" وإن صح زيد ماجد

(٥) هو محمد بن الحسين ، كان وزيراً للبهسبيين ، وكان من أشهر الكتاب وزعماء لهم  
وذلك في القرن الرابع من الهجرة .

جيد المجد ، فنبه بذلك على اعتناء ابن الحميد بتزيين المجد ، ونبه بتزيينه اياه على اعتناؤه بشأنه — أعنى بشأن المجد — وعلى محبته له ، ونبه بذلك على أنه ما جد ، ولم يقنعه ذلك حتى جعل المجد المعروف تعرف الجنس داعيا أن يدوم ذلك العقد لجيده ، فنبه بذلك على دالب حقيقة المجد ودوام بقاء ابن الحميد ، ونبه بذلك على أن تزينه والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن الحميد حتى أحكم بتخصيص المجد بابن الحميد ، وأكد ، أبلغ تأكيد ، وحاصله : أن الشاعر جعل المجد مترنيا في المال بابن الحميد ، وجعل تزيينه به تخصيصا له به على نحو ما يقال : تزيت الوزارة بغلان ، اذا حصلت

اليه يفهم منها ثبوتها له ، وأما " جعلها نظام عقد " فستفاد من حمل النظام على المساعى مع (١) اضافته الى عقد ، وكون " مناط العقد جيد المجد " يحلم من استدعاء المجد دوامه لجيده ، فإنه يفهم منه ثبوت له بشهادة الفحوى ، وقوله " فنبه بذلك " أى بما ذكره من اثبات المساعى وما يحق به " على اعتناؤه بتزيين المجد ، ونبه بتزيينه اياه على اعتناؤه بشأنه ، وعلى محبته له " فإن الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشأنه وأحبه ، " ونبه بذلك على أنه ما جد " لأن غير الماجد لا يحتنى بشأن المجد ولا يحبه ، وقيل : " لأن الرجل بمساعيه انما يزين مجده لا مجد غيره " (٢)

قوله " ولم يقنعه ذلك " أى لم يقنعه ذلك فى مدحه بالمجد اثبات مجده ، بالداريق المذكور ، والظاهر من عبارته أن هناك كائيتين : أحدهما عن اثبات المجد له — كما قررهما — والأخرى : عن اختصاصه به ، وهى أنه جملة " حقيقة المجد " — بل ٤٨٦ جميع أفرادها كما يقتضيه المقام الخالى داعية لأن يدوم ذلك العقد بجيدها ، " فنبه بذلك على " دالبها " دوام بقاء ابن الحميد " لأن نظام ذلك العقد مساعيه ، فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام بقاءه ، ونبه بدالب دوام بقاءه على انحصار تزيينه والاعتناء بشأنه فيه ، والا ، استغنى عنه بغيره ، فلم يدالب دوام بقاءه وقوله " حتى أحكم " متعلق بقوله " حتى جعل المجد المعروف " حتى أحكم بما ذكره من " تخصيص المجد بابن الحميد " أى تقييده به واثباته له ، " وأكد ، أبلغ تأكيد " حيث حصره فيه بحد

(١) فى "أ" من عمل (٢) فى "أ" ففى

(٣) هذا ما قاله سعد الدين ، انظر : شرحه للفتاح ، الورقة ٣٠٧

له ومنها : قول الشنفرى الأزدى فى وصف امرأة بالحفة :-

بييت بمنجاة من اللوم بيثها \* اذا ما بيوت بالملامة حلت

فانه حين أراد أن يبين عفافها وسراة ساحتها عن التهمة وكما نجاتها عن أن تلام بنوع من الفجور على سبيل الكناية ، قصد الى نفس النجوة عن اللوم ، ثم لما رآها غير مختصة بتلك الدفيقة لوجود عفاف فى الدنيا كثيرة ، نسبها الى بيت يحيط بها ، تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فقال : ( بييت بمنجاة من اللوم بيثها ) .

ولم يقل : يظل ، قصدا الى زمان له مزيد اختصار ، بالفواحر ، وهو الليل .

تخصيصه به ، قوله " وحاصله " يعنى أن حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره ، وانما قال : " فى المال " لأن تزينه فى الظاهر بمقد (١) ساعيه نظامه — الا أنه اذا حقق رجوع الى تزينه به — ولا شك أن تزينه (٢) من روادف حصوله له ، فصار كناية عنه ، كما فى قولك " تزيت الوزارة بفلان " اذا حصلت له " وهذا الحاصل الذى قرره يدل على أن المقصود الأصلى : اثبات المجد له — لا حصره فيه (٣) .

قوله : ( اذا ما بيوت بالملامة حلت (٤) ) فيه قلب اقتضاه ، جعل ههنا فى الصراع الأول محكوما عليه ، وأصله : اذا ما حلت الملامة ببيوت — وقد يتوهم : أن المذكور فى الكتاب هو أن البيوت بمنجاة من اللوم ، كناية عن صفة الحفة ، واسنادها الى بيتها كناية عن تخصيص تلك الصفة بها ، وفى هذه الجملة كنيان على طريق قولك : يكثر الرماد فى ساحة عمرو (٥) — كما سيأتى — ويدفعه : أنه جعل أولا كمال

- (١) فى " ١ " لأن تزينه فى الظاهر لمقد (٦) فى " ١ " تزينه
- (٢) وفى البيت أيضا استعارة بالكناية ، حيث شبه المجد بمن يتأتى منه الدعاء ، ثم حذف المشبه به ودل عليه بشئ من لوازمه وهو الدعاء ، وأسند الدعاء للمجد على طريق الاستعارة التخيلية ، وشرح الاستعارة بذكر الجيد والعقد ، هذا : والخطيب أجرى هذا الاستعارة من وجه آخر أنظر الايضاح ج ٢ ص ٣٢٥ .
- (٤) البيت من ( الدوايل ) قاله الشنفرى ضمن تمامة أشدها عندما قتل حراما قاتل أبيه ، ويرى البيت : تحل ، بدل : بييت ، وبالمقدمة ، بدل : بالملامة ، أنظر المفضليات ج ١ ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، والأغاني ج ٢١ ص ٩٥ ، ودلائل الإعجاز ص ٢٠٣ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٢٦ والطراز ج ١ ص ٤٢٤ ، وحسن التوصل ص ٢٧ .
- (٥) القائل بذلك والذى عدّه الشايع متوهما ، هو سعد الدين ، أنظر : شرحه للمفتاح الورقة ٣٠٨ هذا : وقد قال الخطيب : " أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مكنيا عنه أيضا ، فان حلول البيت بمنجاة من اللوم ، كناية عن نسبة الحفة الى صاحبه ، والمنجاة من اللوم ، كناية عن الحفة " ، الايضاح ج ٢ ص ٣٢٧ .

وقول ابن هاني :-

فما جازه جود ولا حل دونه \* ولكن يصير الجود حيث يصير  
فانه أراد أن يجمع الجود - لا على سبيل التصريح - وثبته للممدوح - لا على سبيل  
التصريح أيضا - فعمد الى نفس الجود ، ونفى أن يكون متوقفا يقوم منه جزء بهكذا  
وجزء بذاك .

نجاتها عن أن تلازم ، مقصودا أعليا من الكلام على سبيل الكناية - لا وسيلة اليه -  
وأنه قال آخر " تخصيصا للنجاة عن اللوم بها " فظهر أن ليس هناك كناية الا عن  
تخصيص الصفة بها ، وأن ما ذكره أولا من عفافها ، إشارة الى معنى كمال النجاة ،  
ولذلك عطف عليه " براءة ساحتها وكمال نجاتها " على طريقة التفسير ، فتبصروا استغن  
في ذلك بقوله : " قصد الى نفس النجاة عن اللوم " قوله " على سبيل الكناية " متعلق  
" بأن يبين ، وقصد " جواب " حين أراد " .

وقوله " وقول ابن هاني <sup>(١)</sup> عطف على " قول الشنفرى " قوله " فانه أراد أن  
يجمع الجود " صرح بأن في البيت كناية عن نفى المصراع الأول ، كناية عن الوصف -  
أعني اجتماع الجود وعدم ثفرقة - فان هذا الاجتماع يستلزم أن لا يجوزه جود ولا يحل  
دونه والا ، لكان متفرقا - لا مجتمعا - فحبر بهذا اللزوم وأسند الى الجود ،  
دلالة على عدم ثبوته ، وفي المصراع الثاني ، كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله  
كائنا في جهته ، من حيث انه يصير الجود الى حيث يصير ، أى يصير حيث يسير ، ٤٨٧  
وقيل : في الأول كناية عن اتصافه بالجود ، لأنه اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون  
مكانه كان معه في مكان واحد ، وفي الثاني : كناية عن لزوم الجود له <sup>(٢)</sup>

- (١) البيت من (الطويل) وهو من قصيدة لأبي نواس يمدح بها الخصب ، أمير مصر  
، ديوان أبي نواس ص ٢٢٨ ، وانظر : دلائل الاعجاز ص ٢٠٣ والايضاح ج ٢  
ص ٣٢٥ والطراز ج ١ ص ١٢٨ ، ٤٢٣ ، والتبيان ص ٣٩  
(٢) أورد هذا القول الخطيب ، وقال " ومحمّل وجهها آخر وهو : أن يكون كل منهما  
كناية عن اختصاصه به ، وعدم الاختصار على أحدهما للتأكيد والتقرير ، وذكرهما على  
الترتيب المذكور ، لأن الأولى بواسطة ، بخلاف الثانية " الايضاح ج ٢ ص ٣٢٥

ففكر الجود قصدا الى فرد من أفراد الحقيقة ، ونفى أن يجوز مدوحه فقال : فما جازه جود ، بالتكثير - كما تنهى - تنبيهها بذلك على أن اوجازه لكان قائما بمحل هناك ، لا متناع قيامه بنفسه ، ثم لمثل هذا قال : ولا حل دونه ، كناية بذلك عن عدم توزعه وتنقسمه ، ثم خصصه من بعد بجهة ، تلك الجهة لمدوحه بحد أن عرفه باللام الاستغرافية فقال : ( ولكن يصير الجود حيث يصير ) - كناية عن ثبوت له ، ومنه قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم ، وقد يظن أن ههنا قصدا رابعا ، وهو أن يكون المألوب بالكناية الوصف والتخصيص ، مما ، مثل ما يقال : يكثر الرماد في ساحة عمرو ، في الكناية عن أن

ومعنى الاستدراك : ( دفع توهم المشاركة عنه ، قوله " متوزعا " يقوم منه جرّ بهذا وجزّ بذاك " هذا بيان للمعنى التوزع الذي نفاه ، ولا شك أن تكثير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام ، لاقتضائه أن لا يجوز مدوحه فرد من أفراد ، ولا يحل أيضا دونه ، وقوله " تنبيهها " تحليل " لنفي ، وذلك " إشارة الى " نفي أن يجوز مدوحه " والمعنى : لم يجزه شي من أفراد الجود ، والا " لكان قائما بمحل هناك " مخالف لمحل سائر الأفراد ، فيلزم التوزع ، وكذا لم يحل شي من أفراد دونه لمثل ما ذكر ، فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول ، فكفى بمجموع الحدمين " عن توزعه وتنقسمه " ولك أن تقول : عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه ، فكفى عنه بنفي هذا المجموع ،

قوله " كناية " مفعول له ، أي نفي أن يجوز مدوحه للتنبيه المذكور ، ونفى أن يحل دونه لمثل ذلك التنبيه " كناية بذلك " أي بما ذكر من النفيين ، قوله " خصصه " أي خصص الجود " من بعد " أي من بعد أن نفي عنه توزعه ، وقوله " بحد أن عرفه " ظرف أيضا لخصصه ، وإفاده اللام الاستغرافية ، إنما هي بمعونة المقام المشتل على نفي التفرق بين أفراد ، وقوله " كناية عن ثبوته له " أي ثبوته بأسره للمدوح وحده ، وقوله " ومنه " أي من تخصيص الصفة بجهة مختصة بشي ، ليكون كناية عن ثبوتها له . ومظنة الشي ، موقعة ومكانه الذي يظن أنه فيه ، وقوله " وليس بذاك " أي ليس المثلون بالذي ظن ، أي " قصدا رابعا " إذا لکنم في كناية واحدة ، وكما اجتمع كنياتان من قسمين في المثال المذكور ، اجتمع أقسامها الثلاثة في مثل قولك : كثر الرماد في ساحة العالم

عمرا مضاف ، فليس بذاك ، اذ ليس باذكر بكناية واحدة ، بل هما كنياتان ، وانتهال من لازمين الى ملزومين ، أحد اللازمين : كثرة الرماد ، والثاني : تقييدها ، وهو قولك : في ساحة عمرو ، واعلم أن الكناية في القسم الثاني والثالث ، تارة تكون مسوقة لأجل الموصوف المذكور ، كما تقول : فلان يصلى ويذكر ، وتوصل بذلك الى أنه مؤمن ، وفلان يلبس الثياب ، وشريد أنه يهودى ، وكلا أمثلة المذكورة ، وتارة تكون مسوقة لأجل موصوف غير مذكور ، كما تقول — في عرض من يؤذى المؤمنين — المؤمن هو الذى يصلى ويذكر ولا يؤذى أخاه المسلم ، وتوصل بذلك الى نفي الايمان عن المؤذى .

أى زيدا — اذا كان مشتهرا به (١) .

قوله " والثاني تقييدها " أى تقييد كثرة الرماد بساحة عمرو ، فإنه كناية عن النسبة الى عمرو .

قوله " واعلم أن الكناية في القسم الثاني والثالث " خصهما بالذكر ، لأن الكناية في القسم الأول انما هى عن الموصوف ، فوجب أن يكون مذكورا كناية — لا صريحا .

وقوله " فلان يصلى ويذكر " من القسم الثاني ، مسوقة لموصوف مذكور ، لأنه كنى فيه بالتسوية والتزكية عن الايمان ، والمقصود : أن فلانا مؤمن ، وكذا لبس الثياب ، كناية عن اليهودية ، مسوقة لموصوف مذكور ، هو فلان ، والمراد " بالأمثلة المذكورة " ما تقدمت في القسم الثاني ، من قوله : " فلان داهل نجاده " .

وما تقدمت في القسم الثالث ، من قوله " ان الساحة " وأخواته ، فإنها كلها مسوقة لموصوفات مذكورة ، وقوله " المؤمن هو الذى يصلى ويذكر ولا يؤذى أخاه المسلم " لما صرح فيه بذكر الايمان ، لم يكن يصلى (٣) وما عطف عليه كناية عن الايمان ، بل كنى ههنا بحصر الايمان في غير المؤذى ، مع مرادفه (٤) الذى هو انتفاء الايمان عن المؤذى

٤٨٨

(١) والكنائيات الثلاثة التى في المثال هى : الكناية عن الصفة ، وهى كثرة الرماد ، والثانية الكناية عن نسبتها الى الموصوف ، حيث جعل المضافية في ساحتها ، والثالثة : عن الموصوف نفسه وهو زيد ، أنظر : حاشية الشارح على المطول ص

٤١٢

(٢) كلمة مسوقة مساقطة من الأصل (٣) كلمة يصلى مساقطة من الأصل

(٤) هذا في كل النسخ ماعد " أ " فنيها : عن ملزومه



وكقوله — علت كلمته — في عرض المنافقين ( هدى للمؤمنين • الذين يؤمنون بالغييب )  
إذا فسر الغيب بالغيبة بمعنى : يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ، أو عن جماعة  
المسلمين ، على معنى : هدى للذين يؤمنون عن إخلاص ، لا للذين يؤمنون عن  
نفاق ، وإذا قد وعيت ما أملى عليك ، فنقول : متى كانت الكناية عرضية — على ما عرفت —  
كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسبا ، وإذا لم تكن كذلك نظر ، فإن كانت ذات صافية

مخالفا ، وقصد به التعريض بمؤلف معين ، ثم هذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف  
غير مذكور ، ونظيره ( هدى للمؤمنين <sup>(١)</sup> ) " إذا فسر الغيب " بالمعنى المصدري —  
أعني " النبية عن حضرة النبي " — عليه السلام — " أو عن جماعة المسلمين " إذ قد  
كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمؤمنين المؤمنين عن ملزومه الذي هو انتفاء هدايته  
عن غيرهم مخالفا ، وقصد به التعريض بالمنافقين ، وأما إذا فسر الغيب بمعنى : الغائب  
عن الحواس — كالصانع صفاته وأحوال المعاد وغيرها — فلا تعريض هناك ، وإن شئت  
مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلت : الذي لا يؤذى هو الذي يعلو ويذكر  
قاصدا بحصر الإيمان في فلان <sup>(٢)</sup> الذي لا يؤذى — إلى نفيه عن المؤذى مخالفا ، ومعرضا  
بمؤلف معين ، وأنت تعلم أن الموصوف إذا لم يكن مذكورا ، لم يتصور كون النسبة إليه  
مصرحا بها ، فيستلزم حينئذ القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها .

( تفاوت الكناية إلى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء )

~~~~~

قوله " متى كانت الكناية عرضية " أي مسوقة لأجل موصوف غير مذكور " على ما عرفت "  
" كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسبا " لأن المقصود منها هو التعريض بما لم يذكر  
قوله " وإن كانت ذات صافية تربية " يتناول مالا واسداة فيه وما واسطته واحسدة

(٢) كلمة فلان مساقطة من الأصل

(١) من الآية ٢ سورة البقرة

بينها وبين المكى عنه متباعدة ، لتوسط لوازم - كما فى كثير الرماد وأشباهه - كان اطلاق اسم التلويح عليها مناسبا ، لأن التلويح هو أن تشير الى غيرك عن بعد ، وان كانت ذات مسافة قريبة - مع نوع من الشفاء - كنحو : عريض القفا ، وعريض الرسادة ، كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا ، لأن الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية ، قال :

رمزت الى مخافة من يحلها \* من غير أن تبدى هناك كلامها  
وان كانت لامع نوع الخفاء كقول أبي تمام :  
أبين فما يزن سوى كريم \* وحسبك أن يزن أبا سعيد  
فانه فى افادة أن أبا سعيد كريم غير خاف ، كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا ، وكقول البحتري :

والرمز : الاشارة بالشفة أو الحاجب ، واستشهد بالبيت (١) لأن المخافة تقتضى الانخفاء الدال على قرب المسافة ، والنصيرنى "أبين" المنوق ، "وحسبك" أى كافيك فى أنهم لا يزن سوى كريم ، وقوله "غير خاف" غير مخافة من خفى - بالكسر - وأما المخفى فهو من خفاء ، أى انخفاء ، وقوله "كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا" (٢) اما لأنه اذا لم يكن قيد زائد - كما فى التلويح والرمز - تحين الاسم الدال على معنى الاشارة ، واما لأن هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والاهور ، وقيل : الأولى أن يخصر الايماء ما فيه شائبة الخفاء فيمتحن اسم الاشارة للباقي وقوله "وكقول البحتري" عطف على "كقول أبي تمام" مع تخلل الفاصل الأجنبى .

- (١) البيت من (الكامل) ولم يعرف له تائل معين ، وقد ورد فى الايضاح ج ٢ ص ٣٢٨ وكذا فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٥٥ ، ورواه : من غير أن يبدو .  
(٢) هذا البيت من الواقى ، وهو من قصيدة قيلت فى مدح خالد بن يزيد ، أو أبى سعيد الشمرى ، ديوان أبى تمام ج ٤ ص ٦٣٧ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٠٥ ، والطراز ج ١ ص ١٢٩ ، ٤٢٤ ، والتبيان ص ٤٠ .  
(٣) عبارة : عليها مناسبا مساقطة من الأصل (٤) فى أ ب : فيسمى  
(٥) البيت من قصيدة فى مدح محمد بن على بن عيسى القصى ، الكاتب ، وموصف فيها الفوس والسيف والهم طالحة : أسرة الممدوح ، ديوان البحتري ج ٣ ص ١٢٤٩ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٠٣ ، واعجاز القرآن للباقلانى ص ٣٥٧ .

أو ما رأيت المجد ألقى رطله \* في آل طالحة ثم لم يتحول  
فانه في افادة : أن آل طالحة أماجد ظاهر ، وكقول الآخر :  
إذا الله لم يسق الا الكرام \* فسقى وجوه بني حنبل  
وسقى ديارهم باكرام \* من النيث في الزمن المحل  
فانه في افادة كرم بني حنبل كما ترى ، وكقول الآخر :-  
متى تخلوا نعيم من كرم \* وسلمة بن عمرو من نعيم  
فانه في افادة نتم سلمة أظهور من الجميع ، وأما قوله :-  
سألت الندى والجود مالي أراكما \* تبدلتما ذلا بحزم مهدي

أعني جواب الشرط - ولا ينبغي أن قوله " ظاهر " أقوى من قوله " غير شاف " ،  
والباكر من النيث <sup>(١)</sup> : ما يأتي بكرة ، يقال : أمحل البلد ، إذا انقطع مطره ، فيبس أرضه  
من الكلال ، فهو ما حل .

قال ابن السكيت : ولم يقولوا محل <sup>(٢)</sup> ، وربما جاء ذلك في الشعر ، وقوله  
" كما ترى " أقوى في الظهور من قوله " ظاهر " ، قوله " أظهور من الجميع " وذلك  
لأنه جعل فيه وجود سلمة فيهم ، فلو جود الكرم فيهم ، فلذلك أنكر خلوصهم عنه مع كونه  
منهم <sup>(٣)</sup> .

وأما في الأول : فقد دل على كرم أبي سعيد بالزيادة المقيدة بحرف الاستقبال  
، وفي الثاني : أخاله على رمية المخاطب ، وربما يحاند ، وفي الثالث : طلب تسمية  
أشراف بني حنبل على طريقة الدعاء ، فجاز أن يراد طلب جعلهم من الكرام .  
قوله " وأما قوله <sup>(٤)</sup> " إنما فصله عما قبله ، لأن تنصيص الوصف فيه على أبلغ وجه

- (١) البيتان من المتقارب ، ونسبها الى عبد الرحمن بن حسان ، كما في لسان العرب  
ج ١ ص ٤٠٢ ومقدمة ديوان حسان : ص ١٠ مكرر ، وفي اللسان أيضا : أن ابن  
بري سمع نسبتها لعمرو ابن جلمة المازني ، وانظر : دلائل الاعجاز ص ٢٠٥ ،  
والإيضاح ج ٢ ص ٣٢٨ (٢) أنظر اصلاح المنطق ص ٣٦٢  
(٣) هذا البيت من الوافر ، ولم تصرف نسبتها الى قائل معين ، وقد ورد في : دلائل  
الاعجاز ص ٢٠٥ والإيضاح ج ٢ ص ٣٢٨ والداراز ج ١ ص ١٧٩ ٤٢٤٥ والتبيان  
(٤) الأبيات المذكورة من ( الدوايل ) ونسبها الامام عبد القادر الى بعض الشعراء في  
البرامكة ، دلائل الاعجاز ص ٢٠٥ ، والتبيان ص ٤١٢

وما بال ركن المجد أسمى مهد ما \* فقالا أعيننا بابن يحيى محمد  
فقلت فهذه متما عند موتهم \* فقد كتما عبد به فى كل مشهد  
فقالا أقننا كي نمزى بفقد \* مسافة يوم ثم نتلوه فى غمد  
فى افادة جود ابن يحيى ومجده ، فعلى ماترى من الظهور ، واعلم أن التعمير تارة  
يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ، فإذا قلت : آذ يتنى فستصرف ،

وأكده ، ولأنه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع اليه ، و " الندى " هو المطاء " والجود " عفة راسخة تقتضى افاضته ما ينبغى لا يمحوس ، فهما مفهومان متغايران ، فلذلك خطوبا خطاب الاثنين ، يقال : تبدلت الشئ ، بآخر ، أى أخذته بدلا من الآخر ، والمشهد : المحضر والمجلس ، و " نمزى " عيفة المتكلم على بناء الفمولى ، من عزاء ، حملهم على العزاء وهو الصبر ، و " مسافة يوم " أى مقداره ، مستعار من المكان ، و " ثم نتلوه " عطف على " أقننا " وقوله " فى افادة " متعلق — من حيث المعنى — بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء التى وقعت جوابا لأما — أعنى قوله " على ماترى " .

#### ( التعمير ومجيئه على سبيل الكناية أو المجاز )

قال : " واعلم أن التعمير تارة يكون " لم يرد بقوله " وأردت المخاطب ومع المخاطب " انسانا آخر ، ويقوله " وان لم ترد الا غير المخاطب " أنه يجوز لك أن تريد تارة بضمير المخاطب فى " آذ يتنى فستصرف " المخاطب وغيره ، معا فيكون كناية ، وتريد به أخرى غير المخاطب وحده ، فيكون مجازا ، إذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية أو المجاز ، بل أراد أن قولك : آذ يتنى فستصرف " كلام يدل — عرفا — على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ، ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا ، فان أريد به تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر ، كان كناية ، وان أريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ، ولم يتعرض لهذا للقرينة فى المجاز لشهرة أمرها ، بل تعرض لها فى الكناية حيث قال " معتمدا على قرائن الأحوال " لأن هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما فى مجرد الحقيقة الصريحة — أعنى تهديد المخاطب وحده — ، فقد ظهر أن التعمير يجامع فى الصدق كذا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه ، فبينه وبين كل

وأردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر ، معتمدا على قرائن الأحوال ، كان من القبيل الأول ، وان لم ترد الا غير المخاطب ، كان من القبيل الثاني

منهما عموم من وجه ، هذا ما فهموه من كلامه (١) .

وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره ، قال صاحب الكشف : " فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض ؟ قلت : الكناية أن يذكر الشئ بنير لفظه الموضوع له ، والتعريض : أن يذكر شيئا تدل به على شئ لم تذكره ، كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لأسلم عليكم ، وكأنه إمالة الكلام الى عرس يدل على العرس ، يسمى التلويح ، لأنه يلح منه ما يريد (٢)

وقال ابن الأثير (٣) ، فى المثل السائر — : " الكناية : ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ، وأن تكون فى المفرد والمركب ، والتعريض : هو اللفظ اندال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى أو المجازى ، بل من جهة التلويح والاشارة ، فيختص باللفظ المركب ، كقول من يتوقع علة : والله انى محتاج ، فانه تعريض بالطلب ، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا ، وانما فهم المعنى من عرس اللفظ ، أى جانبه (٤) " .

هذه عبارتهما ، فنقول : المقصود مما ذكره فى الكشف ، هو الفرق بين الكناية والتعريض ، كما صرح به فى السؤال ، وقد ينتفى ما ذكره فى حد الكناية بالمجاز ، وقد علم من كلامه فى الفرق ، أن الكناية شاملة فى غير ما وضعت له ، وأن اللفظ فى التعريض

(١) أنظر شرح المفتاح للشيرازى . الورقة ٣٢٢ ، وشرح سعد الدين ، الورقة ٣١٠ والمطول ص ٤١٣ .

(٢) أنظر : الكشف ج ١ ص ٢١٩ .

(٣) عو ضياء الدين ، أبو الفتح نصر الله بن أبى بكر ، ولد بجزيرة ابن عمر ، ونشأ مع والده الى الموصل ، وسها حصل العلوم من كل فن ، وقد حفظ دواوين بعض الشعراء حتى تكن من عو غ المعاني ، ثم استوزره الملك الأفضل نور الدين ، وبعد رحلات قام بها استقر بالموصل وكتب الانشاء لصاحبها ناصر الدين محمود ، وله من التصانيف الدالة على غزارة فضله : المثل السائر لم يترك فيه شيئا يتعلنى بفن الكتابة الا ذكره ، وكتاب الوشى المرقوم ، وهو غاية فى الحسن والافادة ، وكتاب المعانى المخترة ، وتوفى ببغداد سنة ٦٣٧ .

(٤) المثل السائر ج ٣ ص ٥١ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ .

مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر ، فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المرضية ، والا لكان المعنى الآخر مذكورا بذل اللفظ المستعمل فيه ، بل دل على المعنى الآخر بذل المعنى المذكور بمعونة السياق ، ولذا قال : وكأنه إمالة الكلام الى عرب — أى جانب — وأشار به الى وجه اشتقاق التمرريض ، ولا شك : أن المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة — لا في جانب عنه — حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الأثير يدل بصريحه على أن معنى التمرريض<sup>(١)</sup> لم يستعمل فيه اللفظ ، بل هو مدلول عليه إشارة وسيافا ، فاذن الصواب<sup>(٢)</sup> : ما يخصه بعض الفضلاء<sup>(٣)</sup> ، " من أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ، وتقابلها المباز ،

وأما الكناية : فمستعملة فيما لم توضع له أصالة ، وفي الموضوع له تبعا ، والتمرريض يجامع في الوجود كـ من هذه الثلاثة " وذلك ، بأن يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة أو مجازا أو كناية ، ويدل بسياقه على المعنى المعروض ، فلا يوصف اللفظ — بالقياس الى المعنى التمرريض — بحقيقة ولا مجاز ولا كناية ، لفقدان احتمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلاثة ، فلا يكون اللفظ — بالقياس الى معناه الحقيقي أو المجازي ، أو المكنى عنه — تمریضا ، بل لا بد أن يكون هناك معنى آخر ، فإذا قلت : " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " <sup>(٤)</sup> وأردت به التمرريض .

فالمعنى الأعلى : انحصار الاسلام فيمن سلموا عنه ، والمكنى عنه المستلزم للمعنى الأعلى هو انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا ، وهو المنعوض من اللفظ استعمالا ، وأما المعنى المعروض به المنعوض من الكلام سياقا : فهو نفى الاسلام عن المؤذى الممين ،

(١) في " أ " المعنى التمرريض (٢) كلمة الصواب ساقطة من الأصل  
(٣) يقصد به صاحب الكشف على الكشاف ، وقد ذكره في بالتفصيل في حاشيته على المطول أنظر ص ٤١٢ — ٤١٥ من حاشية السيد .

(٤) هذا من حديث عهد الله بن عمر ، وتامه : " والمهاجر من جرمانيه الله عنه " وخس اليد ، لأن سلطة الأفعال تظهر بها ، صحيح البخاري بشرح الكرمانى ح ١ ص ٨٧ والجايح الصغير ص ٣١٩

وقى على ذلك حال الحقيقة والمجاز إذا قصد بهما التعريض ، ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية ، بكثرة الاستعمال ، ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا — بحسب أصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال فى المكنى عنه بمنزلة التصريح ، كأن اللفظ موضوع بازائه ، فلا يلاحظ هناك المعنى الأعلى ، بل يستعمل حيث لا يقصود منه المعنى الأعلى أصلا — كالأستواء على العرش ، وسط اليد — إذا استعمل فى شأنه تعالى ، ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى أصله ، وإن سعى حينئذ مجازا متفردا على الكناية ، وكذلك التعريض ، قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود الأصل الذى استعمل فيه اللفظ ، ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا فى أصله ، كقوله تعالى ( ولا تكونوا أول كافرين )<sup>(١)</sup> فإنه تعريض بأنه كان يجب عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد ، وهذا المعنى المعرض به ، هو المقصود الأصلى هنا دون المعنى الحقيقى ، وإذا تحققت ما تلوه : علمت أن قوله " التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز " لم يرد به أن اللفظ فى المسمى التعريضى ، قد يكون كناية وقد يكون مجازا ، كما توهموه وشيدوه : بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة ، فلا بد أن يكون حقيقة فيه أو مجازا أو كناية<sup>(٢)</sup> ، فإن تشييد لم يذا منقوض بمستبهمات التراكيب المستفادة منها على سبيل التسمية — كما مرت — ومنقوض أيضا بالمعنى المعرض به فإنه — وإن كان مقصودا أعالة — إلا أنه مدلول عليه بالسيان — لا باستعمال اللفظ فيه — كما عرفت ، وبأن أراد : أن التعريض قد يكون على طريق الكناية ، فى أن يقصد به المعنيان معا ، وقد يكون على طريق المجاز بأن يقصد المعنى التعريضى وحده ، فقولك : " آذيتنى فستمر " إذا أردت به تهديد لما معا ، كان على طريق الكناية — إلا أن تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا ، وتهديد غيره مراد سياقا — وإذا أردت به تهديد غيره فقط — وهو المعنى المعرض به — كان على طريق المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا ، كما تحققته ، وللتبويه على هذا المعنى المراد زاد لفظ " على سبيل " فى الموضحين ، فتبوه ،

قوله " فتأمل " أى تأمل المثال الذى أوردناه للتعريض<sup>(٣)</sup> " وعلى هذا " الذى

(١) من الآية ٤١ سورة البقرة ، وقد جعلها صاحب الكشاف تعريضا فى أحد

الوجوه ، ج ١ ص ٩٨

(٢) هذا نقد لما ذكره سعد الدين فى شرحه للفتاح ، انظر الورقة ٣١٠

(٣) كلمة التعريض ، ساقطة من " أ "

فتأمل ، وعلى غذا فقص ، وفرغ ان شئت ، فقد نبهتكم ، - واعلم أن أرباب البلاغة  
وأصحاب السجاعة للمعاني مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، والاستمارة أقوى  
من التصريح بالتشبيه ، وأن الكناية أرفع من الانصاف بالذكر ، والسبب في أن المجاز  
أبلغ من الحقيقة ، هو ما عرفت أن معنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ،  
فأنت في قولك : رعيننا الغيث ، ذاكرنا الملزوم ، مريدا به لازمه ، بمنزلة مدعى

ذكرناه فيه " فقص " حاش سائر الأمثلة ، وفرعها عليه " فقد نبهتكم " على ما هو  
الأصل ، " من أن التصريح ثارة يكون على سبيل الكناية ، وأخرى على سبيل المجاز "

( المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح : )

قال : " واعلم أن أرباب البلاغة ، وأصحاب السجاعة للمعاني مطبقون " نسبة  
الاعتماد - على ما ذكره - إلى أرباب البلاغة المكتسبة - أعني علماء البيان - ظاهرة ،  
وأما أرباب البلاغة السليقة <sup>(١)</sup> ، فهم أيضا مطبقون على ذلك - بحسب المعنى -  
لأنهم كانوا يعلمون غذاء المعاني مجملة ، ويعتبرونها في موارد الكلام - وإن لم  
يعلموا غذاء الاصطلاحات وتفاعيلها - ، " وأبلغ " من المبالغة - لا من البلاغة -  
أي المجاز أكمل وأقوى في الدلالة على ما أريد به من الحقيقة على ما أريد بها ، ومعنى  
" أرفع " أشد تمكنا <sup>(٢)</sup> وتأثيرا في النفس .

وقوله " ذاكرنا " حاش من ضمير " غولك " و " الملزوم " الذي هو شاهد ، وإن  
لم يكن مرادا بحسب المعنى ، إلا أن لفظه مذكور ، فإذا قيل : " رعيننا الغيث " فكأنه  
قيل : هناك غيث نشأ به نبات رعيناه ، وإنما قال " باعتبار واحد " لأنه إذا تعدد  
الاعتبار كالمادة والمقل مثلا - لم يكن هناك استحالة ، بل جاز أن يكون ملزوما بحسب  
أحد عما وغير ملزوم بحسب الآخر ، قوله " أحد لما أن في التصريح بالتشبيه اعترافا

(١) في جميع النسخ : السليقة (٢) في " أ " تمكيننا



الشيء ببيينة ، فان وجود الملزوم شائد لوجود اللازم ، لا متناع انفكاك الملزوم من  
اللازم لأداء انفكاكه عنه الى كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد ، وفي قوله :  
رعيانا النهي ، مدح للشيء لا ببيينة ، وكهين ادعاء الشيء ببيينة ، وبين ادعائه لابهيا ؟  
والسبب في أن الاستمارة أقوى من التصريح بالتشبيه أمران : أحدهما أن في التصريح  
بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه التشبيه ، على ما قررت في  
باب التشبيه ، والثاني أن في ترك التصريح بالتشبيه الى الاستمارة التي هي مجاز  
مخصوص النائدة التي سمعت في المجاز آنفا ، من دعوى الشيء ببيينة ، والسبب في أن  
الكناية عن الشيء أوقع من الافصاح بذكره ، نظير ما تقدم في المجاز ، بل عينه ، يبين  
ذلك ، أن مبنى الكناية - كما عرفت - على الانتقال من اللازم الى ملزوم معين ، ومعلوم  
عندك أن الانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياه ، لكنهما عند التساوي  
يكونان متلازمين ، فيصير الانتقال من الزمن الى الملزوم إذ ذاك بمنزلة الانتقال من

يكون المشبه به أكمل " يعني وليس في الاستمارة هذا الاعتراف ، بل فيها ادعاء أن  
المشبه من جنس المشبه به ، وانكار أن يكون شيئا غيره ، فلا يتصور تفاوت في وجه  
الشبه ، قوله " نظير ما تقدم " حكم أولا بأن السبب في كون الكناية أوقع من الافصاح  
هو نظير ما تقدم في المجاز ، نظرا الى أن " الانتقال " في الكناية " من اللازم " ثم  
أضرب عنه بقوله : " بل عينه " نظرا الى ما عقبه به من بيان أن الانتقال فيها أيضا  
من الملزوم بنوع تصرف ، وذلك لأن اللازم مالم يعتبر معه ما يصير به مساويا لملزومه  
المعين ، لم يتصور منه انتقال <sup>(١)</sup> اليه ، لاستحالة الانتقال من العام - باقيا على  
عمومه - الى الخاص ، وقد سبر تنمة الكلام فيما سلف ، والواو في قوله " ومع الافصاح "   
لمصطف قوله " مدعى لا ببيينة " على قوله " مدعى ببيينة " ، والظرفان - أعني " معها  
ومع الافصاح " موصولان للمصطوف عليه والمصطوف ، قوله " في ندين الأعلى " أي  
المجاز والكناية ، وخصهما بالذكر ، لأن قدر فيهما كلام السلف ، ورتب فيهما الأنواع  
" بما كان يليق بهما " وطبق بعضهم بالبعض ، وفي كل واحد من التقرير والترتيب

(١) في " أ " لم يتصور فيه الانتقال

الملزوم الى اللانم ، فيصير حال الكناية كحال المجاز في كون الشيء مصحفاً مدعى ببينة ومع الافصاح بالذکر مدعى لا ببينة ، وهذا الطريق ينخرط نحو : أمطرت السماء نباتا في سلك نحو : رعيننا الخيث ، فافهم . هذا ما أمكن من تقرير كلام السلف — رحمهم الله — في تدين الأعلين ، ومن ترتيب الأنواع فيهما ، وتذييلها بما كان يليق بهما ، وتطبيق الهمس منها بالهمس ، وتوفية كل من ذلك حقه على موجب مقتضى الصناعة ، وسيحمد ما أوردت ذرو البصائر ، وانى أوعيتهم ان أورثهم كذاى نوع استمالة ، وفاتهم ذلك في كلام السلف اذا تصفحوه ، أن لا يتخذوا ذلك مضمناً للسلف ، أو فضلا لى عليهم ، فغير مستبعد فى أيما نوع فرع أن يزل عن أصحابه ما عو أشبه بذلك النوع فى بعض الأصول أو الفروع ، أو التطبيق للهمس بالهمس — متى كانوا المخترعين له — وانما يستبعد ذلك من زجى عمره راتما فى مائدتهم تلك ثم لم يقوا أن يتبته ، وعلماء هذا الفن — وقليل ما هم — كانوا فى اختراعه واستخراجه أصوله .

والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذى يوجب مقتضى صناعة البيان ، ولم يكن له أمثال هذه التصرفات فى أعمل التشبيه ، لأن مباحثه كانت مستغاة مرتبة على ما ينبغى فى كلامهم ، فأشار الى أن ما أورد ، فى تدين الأعلين محمود عند ذوى البصائر ، وعامهم " أن لا يتخذوا ذلك " أى ما ذكره من ايراث كلامه " نوع استمالة " وفواته " فى كلامهم مضمناً للسلف " أى موضع قدح وداخن فيهم ، ولا " فضلا " له " عليهم " لأنهم كانوا (٢) مخترعين للفن ففعلوا ما يفى به القوة البشرية ، ومهدوا لنا موائد فوائدهم ، فلزمنا أن نقررنا أحسن تقرير ، ونرتبها أبلغ ترتيب (٣) ، ونطبقها أفضل تطبيق ، ونضيف اليها ما يزداد به حسنهما ورونقهما (٤) ، فالفضل لهن ونحن مقتدون بهن ومهتدون بهدائيتهم .

(١) فى " أ " فى كلامه ، وهو خطأ (٢) كلمة كانوا ، ساقطة من " أ " .

(٣) فى " ب " ونزيناها أبلغ ترتيب

(٤) الرونى : البهاء والحسن ، ومنه : روى السيف ، أى ماؤه وحسنه ، ورونى الضحى وغيرها

وتصهيد قواعدنا ، واحكام أبوابها وفصولها ، والنظر في ثغاريها واستقراء أمثلتها ،  
اللائقة بها ، وتلقطها من حيث يجب تلقطها ، واتصاف الخاطر في التفتيش والتنقيير  
عن ملاقطها ، وكذا النفس والروح في ركوب المسالك المتوعدة إلى الظفر بها ، مع تشعب  
هذا النوع إلى شعب ، بعضها أدنى من البعض ، وتغنننا إلى أفانين بعضها أغص  
من بعض ، كما عسى أن يفرع شعب طرف من ذات ، فعلوا ما وفت به القوة البشرية إذ  
ذات ، ثم وقع عند فتورنا منهم ما هو لازم الفتور ،

وأما بعد : فان خلاصة الأعلين هي : أن الكلمة لا تغيد ألته إلا بالوضع أو  
الاستلزام بواسطة الوضع ، وإذا استعملت فاما أن يراد معناها وحده ، أو غير معناها  
وحده ، أو معناها وغير معناها معا ، فالأول هو الحقيقة في الفرد ، وهي تستغنى في  
الافادة بالنفس عن الغير ،

قوله ( عني كانوا " ظرف لقوله " أن يزل " من زل منه <sup>(١)</sup> الشيء " ، إذا فاتته ،  
" وانما يستبدع ذلك " أي أن يزل ما هو أعنه <sup>(٢)</sup> من زجى عمره " أي أمضاء على مهل  
وكلمة " تلك " عفة " لمائدتهم " وقوله " ثم لم يقو " استبعاد ، وأصول الفن :  
ما يمتنى عليه جزئياته ، وقواعد الأصول : ما يمتنى على عليه ، والضمير في " أبوابها وفصولها  
وثغاريها " للأصول ، وفي " أمثلتها " وسها " للتفاريح وحدها أو مع الأصول ، وفي  
" تلقطها وملاقطها " للأشلة ، وفي " بها " للأشلة أيضا أو للاقط ، " ومع تشعب "   
يتملى بقوله " في اختراع " وما علت عليه ، وضمير " تغنننا " للشعب " أو " لهذا  
النوع " باعتبار ما وقع حالا منه - أعني " أفانين - وقوله " فعلوا " خبر " كانوا " مع  
تمريه عن لفظة قد ، و " إذ ذاك " ظرف لقوله " وقت " أي إذ ذاك الاختراع حائل ،  
قوله " وأما بعد : فان خلاصة الأعلين " هذا ضبط اجمالي لما فعله من بها حست  
الأصلين ، ومثل ذلك يسى فذلك عند الحساب ، ولم يتعرض لهما أيضا لخلاصة التشبيه  
لكونها متضمنة مضبوطة ، وقوله " لا يفيد ألته إلا بالوضع " إشارة إلى رد الدلالة  
الذاتية .

(١) في " أ " منه  
(٢) ومنه : زجيت الشيء ، إذا دفعت برزق  
(٣) في الأصل لم لم يقوا ، وهو خطأ

والثاني هو المجاز في المفرد ، وانه مفتقر الى نصب دلالة مانعة عن ارادة معنى الكلمة  
والثالث هو الكناية ، ولا بد من دلالة حال ، والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في  
كونهما حقيقتين ، ويفترقان في التصريح وعدم التصريح ، وغير معناها في المجاز اما أن  
يقدرا قائما مقام معناها بواسطة المبالغة في التشبيه أولا يقدر ، والأول هو الاستمارة  
والثاني هو المجاز المرسل ، والمذكور في الاستمارة : اما أن يكون هو المشبه به ، أو  
المشبه ، والأول هو الاستمارة بالتصريح ، والثاني هو الاستمارة بالكناية ، وقرنتها :  
أن يثبت للمشبه أو ينسب اليه ما هو مختص بالمشبه به ، والمشبه به المذكور في الاستمارة  
بالتصريح اما ان يكون مشبهه المتروك شيئا له تحقق ، أو شيئا لا تحقق له ، والأول

---

قوله " فالأول هو الحقيقة في المفرد " أراد به ما يقابل الحقيقي في الجملة —  
أعني الاسنانه . وكذا الحال في قوله " والثاني هو المجاز في المفرد " قوله " ولا  
بد له " أي للثالث — الذي هو الكناية — من دلالة الحال " ليملم بها أن معنى  
معناها مراد أيضا ، ولولا أنها لم يلم لا قصد معناها وحده ، فإذا قلت — مثلا — فلان  
كثير الرماد في معرض المدح ، كان كناية عن كونه مضيافا — بخلاف ماذا قلت في حماي —  
وأراد بالحقيقة في قوله " يشتركان في كونهما حقيقتين " ما يتناول الحقيقة التي أريد بها  
معناها وحده — أعني الحقيقة التصريحية — وما يراد بها معناها ومعنى معناها معا —  
أعني الكناية فانها داخله في الحقيقة المفسرة بما يراد بها معنا الأعلى برز تقييد  
بعد ، ارادة غيره ، كما اشير اليه في حد الحقيقة ، وقد عرج هنا بأن المعنى الأعلى  
مراد في الكناية قطعاً <sup>(١)</sup> — وقد مرفيه كلام — والمجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة  
في التشبيه ، فيكون غير لفيد داخل فيه — كما سيصرح به — ، وإثبات ما هو مختص  
بالمشبه به للمشبه في مثل قولك : نبلت الحال ، اذا حمل على المثنية ، ونسبته اليه  
في مثل قولك : مخالب النية ،

---

(١) هذا ، والملوى : ذكر أن أكثر علماء البيان على عد الكناية من أنواع المجاز  
خلاقا للمجازي فانه انكر كونها مجازا ، لأنها أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى  
ثانيا ، وبين الملوى فساد ما ذهب اليه ، ثم ذكر : أن ابن الأثير لم يخرجها  
من المجاز ، لأنه عدّها من الاستمارة ، ثم يقرر : أن المعنى اللغوي والمجازي  
مفهومان معا في الكناية ، الطراز ج ١ ص ٣٧٥ — ٣٧٦ ونهاية الإيجاز ص ١٠٣  
والمثل السائر ج ٣ ص ٥١ وما بعدها .

الاستمارة الحقيقية ، والثاني التخيلية ، والكلمة اذا أسندت فاسنادها بحسب  
رأى الأصحاب ، دون رأينا ، اما أن يكون على وفي عقلك وعلمك ، أو لا يكون ، والأول  
هو الحقيقة في الجملة ، والثاني هو المجاز فيها ، ثم ان الحقيقة في الجملة اما أن  
تكون مقرونة بإفادة مستلزم أولا تكون ، والأولى داخله في الكناية والثانية داخله في  
التصریح ، واذ قد عرفنا الحقيقة في الفرد وفي الجملة ، وعرفنا فيها ما التصريح والكناية  
يعرفنا المجاز في المفرد وفي الجملة ، وعرفنا تنوع الكناية الى : تعريض وتلويح ورمز  
وايما ، وإشارة ، وعرفنا تنوع المجاز الى : مرسل مفيد وغير مفيد ، وإلى استمارة مسرح

قوله " دون رأينا " إشارة الى ما اختاره من : رد المجاز العقلي الى  
الاستمارة بالكناية ، فليس عنده مجاز عقلي ، بل المجاز كله عند ، لقوى ، وقوله " على  
وفي عقلك " <sup>(١)</sup> وعلمك " إشارة الى أن المعتبر موافقة ما عند المتكلم ومخالفتها - كما مر -  
وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز المقلبين أهالة ، وقوله  
" بإفادة مستلزم " - على صيغة اسم الفعول - ، هو الرواية ، ومعناه اللزوم وفي  
بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ، ومعناه الملزوم ، وكلاهما صحيح بحسب المعنى ،  
فان معنى الكناية على الانتقال من اللزوم الى الملزوم ، ومآلها الانتقال من الملزوم الى  
اللزوم ، وقوله " والأولى " أى " الحقيقة في الجملة " المقرونة بإفادة لازمة ، داخله  
في الكناية ، لأنها تكون كناية عن النسبة ، فاذا قلت : نجى بيتها عن اللوم ، قاعدا  
به نجاتها منه ، كان كناية عن النسبة ، واذا قلت : نجت عن اللوم ، كان تصريحاً بها ،  
فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد ، ينقسم الى التصريح والكناية ، ٤٩٤

قوله " واذ قد عرفنا " قد يتوهم أنه بالتشديد ، من التعريف والصواب أنه  
بالتخفيف ، من المعرفة ، كما يشهد له قوله " وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه " ،  
وقوله " وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع " بتشديد الطاء ، ويقصده بهذا الكلام :  
تمهيد غبط يتوصل به الى سروره في تعريف البلاغة ، فكأنه قال : لما فرغنا عن معرفة  
مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني ، حان لنا  
أن نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذه الملمين الى تحصيلها ، وبى المقصودة

(١) في " أ " قولك ، وهو خطأ

بها ومكنى عنها ، وعرفنا ما يتصل بذلك من التحقيقية والتخييلية والقطعية والاحتمالية ومن الأصلية والتبعية ، على رأى الأصحاب دون رأينا - على ما تقدم - والمجردة والمرشحة ، وحصل لنا العلم بتفاوت التشبي في باب المبالغة الى الضعف والقوة ، والى كونه تشبيها مرسلًا وكونه تمثيلاً ساذجاً ، وكونه تمثيلاً بالاستعارة وكونه مثلاً ، ونحسبنا الوطر عن كمال الاطلاع على هذه المقاعد ، فنقول : البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه

منهما ، قوله " وعرفنا فيهما <sup>(١)</sup> " أى فى الحقيقة فى المفرد والسقطة فى الجملة " التبرج والكناية " ، قوله " ومن الأصلية والتبعية على رأى الأصحاب دون رأينا " إشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية <sup>(٢)</sup> ، وقوله " الى الضعف والقوة " إشارة الى مراتب التشبيه المذكورة فى مباحثه ، وإنما تعرض للتشبيه فى هذا النبط لكونه مذكوراً فى حد البلاغة ، وبهذا يعلم أنه من مقاعد علم البيان حقيقة - لا ادعاء - والتشبيه المرسل : ما ليس تمثيلاً ، والتشبي الساذج : ما ليس على سبيل الاستعارة .

#### ( تعريف البلاغة )

قال : " فنقول البلاغة هى بلوغ المتكلم " هذا تعريف لبلاغة المتكلم - لا لبلاغة الكلام - أى هى " بلوغ المتكلم فى تأدية المعانى " بتراكيبه " حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب " المذكورة فى علم المعانى " حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية " المعلومة فى علم البيان " على وجهها " فالمراد بالتراكيب التى أضاف اليها الخواص ، مفسره فى صدر المقدمة " بالتراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة " بعد اضافة الخواص اليها ، وليس قوله - هناك - " وهى تراكيب البلاغة " داخلاً فى تفسيرنا ، بل هو حكم على تلك التراكيب بأنه يصدق عليها تراكيب البلاغة ، بمعنى أنها متساويان عدداً - لا أنها متحدان مفهوماً - فلا يلزم

(١) كلمة فيهما " ساقطة من " أ " (٢) فى " أ " الى الكناية ، وهو خطأ

والمجاز والكتابة على وجهها ، ولها - أعني البلاغة - طرفان : أعلى وأسفل ، متباينان تباينا لا يتراءى له ناراعما، وبينهما مراتب تكاد تغوت الحصر متفاوتة ، فمن الأسفل تبدى البلاغة ، وهو القدر الذي اذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما

حينئذ أن يكون مفهوم البلغاء مأخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه : أنه تعريف دوري، ضرورة أن مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلغاء ؟ فيحتاج حينئذ الى أن يجاب عنه : بأن معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما ، لا على معرفتها بهذا الوجه (١) .

وقد يجاب : بأن المراد بالتراكيب هنا تراكيب المتكلم ، وليس بشيء (٢) ، اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها .

لا يقال : كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها ؟

لأننا نقول : لا نريد بها أنه يوفيهها حقها بحسب أشخاصها ، بل بحسب أنواعها ، على معنى : أنه يورد تراكيبه مشتملة على أمثال تلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها عننا ، وكذا الحال في إيراد تلك الأنواع على وجهها ، فتراكيب المتكلم مفهومة من قوله " تأدية المعاني " كما أشرنا اليه من نوله " خواص التراكيب "

قوله " ولها - أعني البلاغة - " يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة المتكلم ، أعني كون الكلام بحيث رغب فيه خواص التراكيب حقها ، وأورد فيه أنواع التسمية والمجاز والكتابة على وجهها ، وعدم تراءى (٣) نأري طريقها عبارة عن غاية البعد بينهما .

(١) هذا الاعتراض هو مضمون ما ذكره الخطيب ، الايضاح ج ١ ص ١٢ ، والمطول

ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) هذا رد لما ذكره سعد الدين من جواب على الاعتراض ، انظر : شرحه للفتاح

الورقة ٣١٣ ، والمطول ص ٣٦

(٣) تقول : تراءى الجمعان ، أي رأى بعضهم بعضا .

شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات ، ثم تأخذ في التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه ، واعلم ان شأن الاعجاز عجيب ، يدرك ولا يمكن وعفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ،

---

وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينهما " غوت الحصر " انما هو بحسب التفاوت في معرفة كيفيات<sup>(١)</sup> الأحوال ومقتضياتها ، والافتقار على رعايتها كما هو حقها ، وبحسب التفاوت في معرفة أنواع التشبيهات والمجازات والكنايات ، والقدرة على ايراد ما على وجهها .

وقد أشير - فيما سبق الى أن مجرد الاحاطة بقواعد عذرين الملمين لا يفيد ذلك بل لابد معها من فضل الهى وجد بليغ - ، ومع ذلك أيضا - فهناك مراتب من الرعاية والاياد المذكورين لا يفى<sup>(٢)</sup> بها علم البشر أصلا ، ولا تدخل تحت قدرته قطعاً وعلى المسماة بحد الاعجاز ، أى المرتبة التى يعجز البشر عن الاتيان بمثلها ، وهذه المرتبة تشتمل شيئين :  
أحد هما<sup>(٣)</sup> : " الطرف الأعلى " من البلاغة - أعنى ما ينتهى اليه البلاغة - ولا يتصور تجاوزهما اياه .

وثانيهما<sup>(٤)</sup> : ما يقرب من الطرف الأعلى ، أعنى مراتب العلية التى يتقاعس القوى الشرية عنها أيضا ، ألا يرى أن آيات الكلام المجيد بأسرها فى مرتبة الاعجاز متفاوتة فى طبقات البلاغة<sup>(٥)</sup> ؟

ولقد أحسن من قال : " در بيان و در فصاحتى كى بود يكسان سخن كرجه كونيده بود چون حافظ بنون أصمى " ، در كلام ايزد وبيجون كه وحى منزلست كسى

---

(١) فى الأصل : كميات ، ونحو خطأ (٢) فى الأصل : ولا يفى

(٣) فى " أ " الأول . (٤) فى " أ " الثانى

(٥) أنظر المطول ص ٣٠ ، ٣١ ، ونهاية الايجاز ص ٧



وكالملاحه ، ومدرك الاعجاز عندى هو الذون ليس الا ، وطريق اكتساب الذونى طول  
خدمة مدين الحليمين ، نعم للبلاغه وجوه ، مثلثة ربما تيسرت اماطة اللثام

بود تبت يدى مانند يا أرض ابلصى (١) .

وأما الطرف الأدنى من بلاغة الكلام ، أعنى قدرا من البلاغة - " اذا نقى منه  
شئ ، التحن ذلك الكم بأصوات الحيوانات " كما ذكر " فى صدر الكتاب " فهو ما يقرب  
منه من المراتب النازلة ، داخله تحت قدرة البشر ، فقد ظهر بما تقرر أنه لم يسرد  
بتوفية الخواصر حقها ، وبإيراد تلك الأنوع على وجهها ، توفية الحقون بأسرها وإيراد  
الوجوه بتمامها ، بل ما يعد على الجمل فى الجملة أنه توفية الحق وإيراد الوجه (٢) ، قوله  
" يدرك ولا يمكن وعفه " يريد به أن الاعجاز - مع كونه مدركا لنا - لا يمكننا أن نعفه  
ونصبر عنه بما يدركه به غيرنا ، سواء كان تعبيراً تشديدياً أو تنبيهاً ، وذلك لغاية  
لطفه ودقته ، وشبهه فى قصور الوصف عنه بأمرين : أحدهما وجدانى - أعنى " استقامة  
الوزن " فى الشعر - فإنا نذكرها وجدانا بلا شبهة ونحصر عبارتنا عن كشف حقيقتها ،  
الثانى حسى - أعنى " الملاحه " - فإنا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا ، قوله  
" ومدرك الاعجاز عندى هو الذون ليس الا " أى ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية  
التي يدرك بها دغائى الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة - لا التحديد - ولا التعبير على  
وجه التنبيه ، ولا أمر آخر يتوصل به الى ادراك الأشياء ، ثم الذون ان كان فطرياً  
سلينيا فذاك ، والا احتيج فى اكتسابه الى " طول خدمة مدين الحليمين " واذا تأيد  
الفطرى بفوائد الاكتساب فهو الناية فى ادراك الاعجاز ، قوله " نعم للبلاغه " يعنى  
أن الاعجاز نفسه - وان لم يمكن وعفه وكشفه بحيث يدرك به - لكن الأمور المؤدية الى  
كون الكلام معجزاً - أعنى وجوهاً من البلاغة - قد تحجبت عنك بتمامها (٣) ، ربما

(١) والمعنى : وقد كان فى البيان والقداحة متفرداً ، ولو أن ما قاله مثل حافظ  
ومثل الأعمى وكما فى كلام الله - وليس له مثل - فان منزل الرحمة فى يا أرض  
ابلصى مثل تبت يدى .

(٢) ومع ذلك : فكلما قربت التوفية والإيراد من التمام كان ذلك أحسن وألطف .

(٣) اللثام : ما كان على الفم من النقاب

عنها لتجلى عليك ، أما نفس وجه الاعجاز فلا ،

يتيسر كشفها ، وإمالة اللثام عنها ، لتسير مجلوة عليك ، فيثبون بذلك ذونك على شهادة الاعجاز ، وقد أشار بما ذكره الى ما اختاره في آخر التكملة من أن وجه الاعجاز هو أمر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجب ، أرباب الذون ، لا ماذيب اليهم من الصرفة أى عرف الله سبحانه وداعى الصرب عن معارضة مع قدرتهم عليها <sup>(١)</sup> ، أو من ورود ، على أسلوب بهين لأساليب كرمهم فى خلبهم وأعمارهم ، لا سيما فى مطالع السور ومقاطع الآى مثل يؤمنون ، يعملون ، يفقهون <sup>(٢)</sup> ، أو من سلامته مع طوله جدا عن التناقض <sup>(٣)</sup> ، أو من اشتماله على الغيوب <sup>(٤)</sup> ، فهذا ، أحوال خمسة فى وجه الاعجاز ولا سادس لها والصواب منها ما اختاره ، كما قرر ، هناك <sup>(٥)</sup> .

(١) وهذا مذبح النظام ، أنظر : نهاية الإيجاز فى دراية الاعجاز ع ٥ وفى اللراز : أن الشريف المرتضى اختار هذا ، الطراز ج ٣ ع ٣٩١ .

(٢) وأبطل الامام الرازى هذا المذهب من خمسة وجوه : ١- لو كان الابتداء بالأسلوب معجزا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزا ، ٢- الابتداء بأسلوب لا يمنح الخير من الاتيان بمثله ، ٣- يلزم أن ماذكره مسيلفة من : انا اعطيتك الجواهر ، فى أعلا مراتب الفصاحة ، ٤- أنه لما فاضلنا بين قوله تعالى ( ولكم فى القصاص حياة ) وبين قولهم : القتل أنقى للقتل ، لم تكن المفاضلة بسبب الوزن ، والاعجاز انما يتعلل بها به ظهرت الفضيلة ، ٥- وصفهم للقرآن : بأن له حلاوة ، لا يليق بالأسلوب ، نهاية الإيجاز ص ٦ ، والطراز ج ٣ ع ٣٩٥ ، والاتقان فى علوم القرآن ح ٤ ع ١٧ وأبطله الرازى أيضا بقوله " ان التحدى كما وقع بالقرآن كله فقد وقع بالسورة ، وقد يوجد فى خلبهم ما عقده مقدار سورة الكوثر ، ولا يكون فيه اختلاف وتناقض ، نهاية الإيجاز ع ٧ واللراز ج ٣ ع ٣٩٧ .

(٣) وأبطله الرازى بأن التحدى قد وقع بكل سورة والاخبار عن الغيوب لم يوجد فى كل سورة ، نهاية الإيجاز ع ٧ والطراز ح ٣ ع ٣٩٨ هذا : ويخلص الرازى الى أنه لا وجه للاعجاز سوى الفصاحة من مثل المزايا التى ظهرت فى نظمه ومبادئ الآيات ومقاطعها ، ومضرب كس مثل ٠٠ الخ وأما صاحب الطراز : فقد ذكر أن الجهابذة قد عولوا فى ذلك على خواص ثلاثة هى الوجه فى الاعجاز : الأولى : الفصاحة فى ألفاظه ، الثانية : البلاغة فى المعانى بالاضافة الى مضرب كل من وساقى كس قيمة وخبر ٠٠ الخ ، الثالثة : جودة النظم وحسن السباق ، فانك تراء منظوما على أتم نظام واحسنه وأكمله ، الطراز ح ٣ ع ٤٠٤ وقال الباقلانى : وجه اعجاز ما فيه من النظم والتأليف والترصيف وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فى كلام العرب اعجاز القرآن ص ٤٤ - ٤٤ وانظر دلائل الاعجاز ع ٢٤٦ - ٢٥٣ والاتقان فى علوم القرآن ح ٤ ع ٧ - ٢٠ (٥) مفتاح المعلوم - علم الاستدلال ع ٢٤٣

وأما الفصاحة فهي قسمان : راجع الى المعنى ، وهو : خلوص الكلام عن التحقيد ، وراجع الى اللفظ ، وهو : أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك أن تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بحريتهم أدور ، واستعمالهم لها أكثر ، لا مما أحدثها المولدون ، ولا مما أخطأت فيه العامة ، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة وأن تكون

### ( الفصاحة وأقسامها : )

قوله " وأما الفصاحة " لما بين البلاغة وأشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما ، كان مظنة لتردد السامع في أمر الفصاحة أنها ماذا ؟ فناسب ذلك أن يصدر بكلمة " أما " ثم انه قسم ما يدال عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين ، وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ " عن التحقيد " راجعا الى المعنى ، لأنه بالنظر الى افادته اياه ،

وفي قوله " خلوص الكلام " اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمثوى ، يقال : فصح اللين ، اذا أخذت رغبته وذهب لياؤه ، وفصح الأعجمي ، اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن <sup>(١)</sup> ، وتبد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها " عربية " أعني الكلام في فصاحة ألفاظهم ، وذكر <sup>(٢)</sup> لكونها عربية أصلية " علامة يحرف بها ، وأراد بكون الكلمة " أدور على ألسنتهم وأكثر في استعمالهم " كثرة دورانها واستعمالها — لا أن يكون هناك كلمة أخرى بمعناها <sup>(٣)</sup> هي أقل منها دوراناً واستعمالاً — فانه غير واجب ، وكذا أراد بقوله : " أجرى " أن يكون الكلمة جارية جرياً تاماً " على قوانين اللغة " سالمة عن منافاة القياس اللغوي كالكلام في الأجلل <sup>(٤)</sup> مثلاً .

والمولد : من لا يكون عربياً محضاً ، وما أحدثه المولدون ، كالترديد <sup>(٥)</sup> والطوب

(١) اللكنة : عجمة في اللسان وهي ، واللحن : الخلل في الاعراب

(٢) هكذا في أ ب وفي الأصل : وذلك وهو خطأ

(٣) في الأصل : بمعناها

(٤) وذلك في قول الشاعر : ( الحمد لله على الأجلل ) ، وأصلها : الأجل ،

المطول ص ١٩٦

(٥) الترميد : جعل الشيء في التراب

سليمة عن التنافر والمراد بتحقيق الكلام هو أن يحتر صاحبه فكره في متصرفه وشيك  
داريقك الى المعنى ويعبر مذهبك نحوه ، حتى يقسم فكره وشعب ظنك الى أن لا تدرى

للآجر الذي هو محب ، وما أخطأت فيه الحامة ، كثيرة مشهورة ، وسلامة الكلمة  
عن تنافر الحروف ، أن لا يثقل على اللسان التالظ بها متتابعة ثقلا متناهيا (١) ، أو غير  
متناه (٢) — كما مر — والمرجع في هذا الى الذوق السليم ، لا الى قرب مغايج الحروف  
أو بعدها ، ولا الى ترتيبها في الصعود أو النزول (٣) ، والسلامة عن تنافر الكلمات  
معتبرة في فصاحة الكلام ، ومرجع الذوق أيضا ، وهو كالأول ، وينقسم الى ما هو متناه  
في الثقل كقوله : ( وليس قرب قبر حرب قبر ) (٤) — والى ما هو غير متناه فيه ، كقوله :  
( كريم متى أمدحه أمدحه والورى : محى ) (٥) فان هذا التكرار مع الجمع بين الحاء  
والهاء (٦) موجب للتنافر ، بخلاف قوله ( فبجحه ) (٧)

قوله " أن يحتر صاحبه فكره " أى يجعل فكره عاثرا ، من العثارنى متصرفه —  
أى فى موضع تصرف نكره — " وشيك داريقك " أى يجعله ذا شوك ، " ويعبر مذهبك "  
أى يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا — أى صعبا شديدا الصلح — " حتى يقسم "

(١) وذلك مثل : المفتح (٢) مثل : مستشزر  
(٣) هذا : وابن الأثير من أرجح ذلك الى الذوق أيضا ، ونفى أن يكون سبب الحسن  
أو القبح راجعا الى قرب المغايج أو بعدها ، وذكر الناظرا تقاربت مغايج حروفها  
لكنها حسنة مثل : جيثر وشجى ، وكلمات تباعدت مغايج حروفها ومع ذلك فهي  
تبيحة ، مثل ملح اذا عدا ، وقول : " وذلك شىء استنبطته لكثرة ممارستى لهذا  
الفن ولأن الذوق عندي دلى عليه " ثم ذكر أن السمع يستلذ اللفظة الحسنة مثل :  
المزنة والديمة ، وينفر من القبيحة مثل : البعاق ، والمثل السائر ح ١ ص ١١٢  
٢٢٢٥ ٢١٩

(٤) هذا عجز بيت من ( الرجز ) ولا يحرف تأثله ، ونسبه بعضهم الى الجن فى رثاء  
حرب بن أمية ، وصدره : ( وقبر حرب بمكان قفر ) وذكر ابن سنان : أن سر  
ثقله كون خروجه متقاربة ، أنظر : سر الفصاحة ص ١٠٨ ، والبيان والتبيين ح ١  
ص ٦٢ ، والحمدة ح ١ ص ٢٦١ ، والطراز ح ٣ ص ٢ ، ولايضاح ح ١ ص ٥ ونهاية  
الايجاز ص ٢٦

(٥) هذا صدر بيت من ( الدوايل ) وتامه : ( ومتى مالمته لمتة وحدى ) وهو من قصيدة  
قالها أبو تمام فى مدح أبي المنيث الرافقى ، ديوان أبي تمام ح ٢ ص ١١٦ ، وأنظر  
الوساطة ص ٦٥ ، سر الفصاحة ص ١١٣ ، ولايضاح ح ١ ص ٥ ، والمطاول ص ٢٠

(٦) والشايع هنا تابع الخطيب ، مع أنه ذكر فيما سبق أن التنافر لا يرجع الى قرب مغايج  
الحروف أو بعدها ، ومن ثم يمكن أن نقول انه ناقض نفسه أو تراجع عما قرره ، أما  
سعد الدين فكان أدق نظرا منه لارجاع العيب الى تكرار كلمة ، أمدحه ، الايضاح  
ح ٢ ص ٢٠ ، والمطاول ص ٢٠ (٧) من الآية ٤٠ سورة ق

من أين تتوصل ؟ وماى طريق معناه يتحصل ، كقول الفرزدق :  
وما مثله فى الناس الا مملكا \* أبواهم حتى أبوه يقاربه  
وكقول أبى تمام :  
ثانيه فى كبد السماء ولم يكن \* كاشنين ثان اذ هما فى النار

أى صاحب الكلام بما فعل " فكرك " موزعه ، " ومشعب ظنك " بما هو مراده بحيث  
تتجبر فى التوصل الى المعنى الذى أراد (١) ،

قوله " وما مثله (٢) " مدح به ابراهيم بن هشام ، المشيرة المخزومي ، خال هشام  
بن عبد الملك ابن مروان ، ومحصل معناه : ليس مثل الممدوح فى الفضل والكمال الا  
ابن أخته هشام النخعي " فمثله " اسم ما ، و " فى الناس " خبره ، و " حتى " بدل  
من " مثله " وقد فصل بينهما بما ترى ، " الا مملكا " استثناء من " حتى " قدم عليه  
فوجب نصبه ، و " أبواهم " أى أم الملك ، مبتدأ ، و " أبوه " - أى أبو الممدوح -  
خبره وقد فصل بينهما بحى ، كما فصل بالخبر (٣) بين حتى وصفته - أغنى " يقاربه " -  
فباجتماع هذه الأمور المخالفة للأصول - مع جوازها اتفاقا - صار الكلام معقدا بحيث  
لا يفهم مغزاه من لا يعلم قصته ،

قوله " أو كقول أبى تمام (٤) " هو فى ما زيار وابنه بابك ، خرجا فى زمن المعتصم  
بالله ، فسلم بابك بحد صلب أبيه ، فقال :

وقد شقى الأحشاء من برحائها \* بأن صار بابك جار ما زيار (٥)  
" ثانية " أى هو - يعنى بابك - ثانى المصلوب الأول ، " فى كبد السماء " أى جوها ،  
" ولم يكن " ذلك الثانى " كاشنين " أى كثنى اثنين ، فحذف المضاف وجعل " ثان "

- (١) أنظر : أسرار البلاغة ص ١١٧ وما قبلها ،
- (٢) والبيت من ( الطويل ) وورد فى ديوان الفرزدق بمفرده ح ١٠٨ وانظر : الوساطة  
ص ٤١ ودلائل الإعجاز ص ٥٦ ، وأسرار البلاغة ص ١٥٤ ، والصناعتين ص ١٦٨ ،  
والخصائص ص ١٤٦ والعمدة ج ٢ ص ٩٦ ، ٢٦٧ ، وسر الفصاحة ص ١٢٥
- (٣) كلمة بالخبر مساقطة من الأصل (٤) الرواية فى البيت : ولم يكن لاشنين ، خلافا  
لما هو مذكور فى مفتاح العلوم ، انظر : ديوان أبى تمام ح ٢ ص ٢٠٧ ودلائل الإعجاز  
ص ٥٧ ، وأسرار البلاغة ص ١١٣ ، وأمالى المرتضى ج ٢ ص ٢٤٨
- (٥) الحشى : ما دون الحجاب ، مما فى البطن من كبد وطحال وغيرهما ، أو ظاهر البطن  
والبرج : الشدة والشر هرجاء الحمى وغيرهما ، شدة الأذى ، وتبارج الشوق ، تزهيه

وغير المعقد هو أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهده ، وإن كان فيـه  
محاطف نصب عليه المنار ، وأوتد الأنوار ، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته وتقلامه  
قطع الواثق بالنجح في طيته ، واذ قد رقت على البلاغة وعثرت على الفصاحة الممنومة  
والمنفذية ، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آية أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين  
بمعنى يسترها عنك

بدلاً من ذلك المحذوف ، فلا يكون من تقديم المضاف إليه على المضاف - إلا أنه صار  
الكلام معقداً -

٤٩٨ والمراد بالاثنتين " هما في النار " النبي - عليه السلام - وأبو بكر ، وإنما  
نفى المماثلة تبعاً إلى إثبات التشابه لأنهما كانا على تقوية أحكام الله <sup>(١)</sup> ، وهذين قد  
اجتمعا على افساد أمر المسلمين <sup>(٢)</sup> .

و " المحاطف " جمع محطف ، وهو موضع الحدايف - أي الميل عن سواء الطريق -  
ومنه محطف الوادي ، و " المنار " الحلم ينصبه أمة للطريق ، يقال : تبينت الشيء ،  
أي علمته بينا ، والرجفة - بكسر الواو وضمها - الجهة التي يتوجه إليها ، والديبة :  
النية ، والمنزل الذي يداوى إليه الطريق ، يقال : مضى لطيته ، أي لنيته التي انتواها ،  
ومحدث عنا طيته ، أي المنزل الذي انتواه ،

قوله " واذ قد رقت على البلاغة وعلى الفصاحة الممنومة واللفظية ، وأنا أذكر " <sup>(٣)</sup>  
الظاهر أن يقال " فأنا أذكر " جواباً ( لاذ قد رقت ) على ما في أكثر النسخ <sup>(٤)</sup>  
و " الأنموذج " <sup>(٥)</sup> " مصرب أنموذ "

- (١) في " ب " أحكام الدين
- (٢) هذا : وقد يكون التعقيد لعدم ظهور الدلالة على المراد لخلل في انتقال  
الذهن من المعنى الأول - اللغوي - إلى الثاني المقصود ، وذلك لا يبرر  
اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة ، مع خفاء القرائن الدالة على  
المقصود كقول العباس بن الأحنف : سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ، وتسكب  
عيناى الدموع لتجعدا ، المطول ص ٢١
- (٣) كلمة الظاهر مساقطة من الأصل <sup>(٤)</sup> وهذا مطابق لنسخة المداينة الأدبية
- (٥) هو مثال الشيء ، وذلك لحن ، والمشهور : النموذج

ثم ان ساعدك الذوق أدركت منها ماقد أدرك من تحدوا بها ، وهى قوله — علت كلمته ( وقيل يا أرض ابلعى ماءك وباسماء أتلعى وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجوى وقيل بعدا للقوم الظالمين ) والنظر فى هذه الآية من أربع جهات : من جهة علم البيان ، ومن جهة علم المعانى ، وهما مرجعا للبلاغة ، ومن جهة النصاحة المعنوية ومن جهة النصاحة اللفظية ، أما النظر فيها من جهة علم البيان ، وهو النظر فيما فيها من المجاز والاستعارة والكناية وما يتصل بها فنقول : انه — عزسلطانه — لما أراد أن يبين معنى أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض الى بطنها فارتد ، وأن نقطع

وقد فصل المصنف فى هذه الآية ما ذكره صاحب الكشف<sup>(١)</sup> مجملا وزاد عليه نكتا و " ماعسى " فمحول " أكشف " و " يسترها " صلة ، " ما " أى أكشف لك فى هذه الآية الحجاب الذى يستر " وجوه البلاغة والفصاحتين " وكلمة " عسى " مقحمة ، استعارة بأن كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب أمر مستعمل فى الجملة ، لأنك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين ، ينبغى أن تجتلى تلك الوجوه بلا حجاب ، فقله " ثم ان ساعدك " يعنى أنك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان ساعدك — أى أعانك — " الذوق أدركت " من هذه الآية الاعجاز الذى أدركه<sup>(٢)</sup> " من تحدوا بها " وهذه اشارة الى : ما سبق ، " من أن للبلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها " ، وأما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق ، وما روى : أنهم كانوا قد علقوا القصائد المبيح على باب الكعبة ويقولون لا ننزلها حتى نطلع على ما هو أفصح منها ، وكانوا يعاندون فى أفصح ما ينزل من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية ، فلم يبق لهم طريق الى الحناد وأذعنوا لها ، فنقله : " ماقد أدرك من تحدوا بها " اشارة الى هذه القصة ،

قوله " أما النظر فيها من جهة علم البيان " قدم النظر فيها من هذه الجهة ، لأن ما فيها من اللدائف البيانية أشرق<sup>(٣)</sup> وأدق والذلف ،

قوله " وما يتصل بها " أى " بالمجاز والاستعارة والكناية " من القرينة والترشيح

(١) أنظر : الكشف ج ٢ ص ٣١١ والإيضاح ج ٢ ص ٣٣٠

(٢) هكذا فى جميع النسخ ، وفى الأصل : أدركته

(٣) فى " أ " أشرف ، وكلاهما صواب

ظوفان السماء فانقطع ، وأن نفيض الماء النازل من السماء فغاس ، وأن نقضى أمر نج  
وشو انجاز ما كنا وعدنا من اغرائي قومه - فقضى ، وأن نسوى السفينة على الجسودى  
فاستوت ، وأبقينا الظلمة غرقى ، بنى الكلام على تشبيه المراد بالمأمور الذى لا يتأتى  
منه - لكمان عييته - العصيان - ونسبته تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ فى تكون

والتعريض ، والظاهر أنه عطف على ما بعد من ودخل فى بيان كلمة ما ،

(١)  
وقيل : عطف على " ما " فى " فيما " ( فيلزم أن لا يكون داخل فى حيز  
من " البيانية ) .

فقوله " فنقول " خبر لقوله " أما النظر " وفيه تسامح لا يضر بالمقصود ، وقوله  
" أن يبين معنى أردنا " أى معنى هذا الكلام . الخ ، وقوله " فارتد " أبلغ من  
أن يقال : فرد دناه (٣) ، وقضى على ذلك " فانقطع ، فغاس ، فقضى (٤) ، فاستوت (٥)  
والظوفان : المطر والماء الغالب ، ينشئ كل شئ ، يقال : غاس الماء ، إذا قل وغار  
، وغاضه الله يتمدى ولا يتمدى ، والجنودى : جبل بالموصل ، وقوله " أبقينا " عطف على " أردنا " .

قوله " وبنى الكلام " جواب " لما أراد " قوله " على تشبيه المراد " أى المراد  
منه ، أعنى الذى أريد منه أن يتعلل به فصل ، وهو هنا : الأرض والسماء ، فحذف  
الجار وأوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه ، كما فى لفظ المشترك ، فان أصله :  
المشترك فيه ، والمعنى : أنه شبه الأرض والسماء " بالمأمور الذى لا يتأتى منه -  
لكمان " خوفه من الأمر - " العصيان " وهذا التشبيه هو المصحح للنداء - كما  
سيأتى - قوله " وتشبيه تكوين المراد " أراد بلفظ المراد - هنا - معناه الظاهر ،  
أعنى ما أريد به (٦) من المراد منه ، وهو الذى عبر عنه " بالبلع والاقلاع " ولتخالف  
معنى المراد فى الموضعين أعاد " الظاهر " وهذا التشبيه الثانى مصحح لا يبراد

(١) القائل بذلك هو سعد الدين ، انظر شرحه للفتاح ، الورقة ٣١٦

(٢) ما بين القوسين ساقط من " أ " .

(٣) وسبب بلاغته : أن هذه الأشياء كأنها استجابت لأرادته - سبحانه - استجابة

فورية فنفذت ما أريد منها بنفسها ، دون ما حاجة الى شئ آخر

(٤) كلمة فقضى ، ساقطة من الأصل (٥) كلمة وغار ، ساقطة من الأصل

(٦) لقطة به ، ساقطة من " أ " .



المقصود ، تصوير الاقتدار العظيم ، وان السموات والأرض وعذ ، الأجرام العظام تابعة لارادته ايجادا واعداما ، ولمشيئته فيها تغييرا وتبديلا ، كأنهما عقلا ممييزون ، قد عرفوه من معرفته ، وأحاطوا علما بوجوب الانقياد لأمره والاذعان لحكمه ، وتحتم بذل المجهود عليهم فى تحصيل مراد ، وتصوروا مزيد اقتداره ، فعمظت مهابة فى نفوسهم ، وضربت سرادقها فى أفنية غمائرهم ، فكما يلح لهم اشارته كان المشار اليه قدما وكما يرد عليهم أمره كان المأمور به متما ، لا تلقى لاشارته بنير الامضاء والانقياد ، ولا لأمره بنير الاذعان والامثال ، ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام فقال - جل

عينه الأمر وتمة للتشبيه الأول ، لأنهما تشبيه واحد ، كما ينه عليه ، وقوله " فى تكون المقصود " متعلق " بالنافذ " وإشارة الى وجه الشبه ، ولو تكون المقصود بما تعلق به سريما ، مع غاية السهولة على القاصد ، وقوله " تصويرا " تحليل لبناء الكلام على التشبيهين ، أى بنى الكلام عليهما " تصوير الاقتدار العظيم ، ولأن السموات ٠٠ الخ " وإنما صح عطف " هذه الأجرام " على السموات والأرض ، لتغاير المفهوم - وان كانت الذات متحدة - وقوله " كأنها عقلا " (١) فى موضع الحال من المستتر فى " تابعة ، وتحتم بذل المجهود " عطف على " بوجوب الانقياد ، وتصوروا " عطف على " عرفوه " (٢) .

والضمير فى " سرادقها " للمهابة ، والأفنية : جمع فناء الدار ، والكاف فى " فكما يلح وكما يرد " للقرآن ،

وقوله " لا تلقى " تأكيد وتقرير لما تقدمه ، وقوله " لاشارته " ليس معمولا للتلقى ، والا لوجب نصبه على التشبيه بالانضاف ، بل هو خبر " لا " و " بنير الامضاء " متعلق بالخبر ، وقوله " ثم بنى على تشبيهه هذا " أراد به مجموع التشبيهين المذكورين وليس يلزم من بناء " نظم الكلام " عليهما أن يكون جميع ما فسر به قوله " بنى " أفنى قوله

(١) فى " ١ " لوجوب ، وهو خطأ (٢) فى " أ " عرفوا ، وهو خطأ

وعلا — ( قيل ) على سبيل المجاز عن الارادة الواح بسببها قول القائل ، وجعل  
قرينة المجاز : الخطاب للجماد ، وهو يا أرض ويا سماء ، ثم قال — كما ترى — يا أرض  
ويا سماء ، مخاطبا لهما على سبيل الاستمارة للشبه المذكور ، ثم استعار لغور الماء  
في الأرض البلع ، الذي هو اعمال الجاذبة في المظموم للشبه بينهما ، وهو الذي ناب

" فقال — جل وعلا " . الخ " مبنيا عليهما ، بل يقى بناء البعض عليهما اذا لم  
يكن الكلام ملبسا ، فعوله تعالى ( قيل <sup>(١)</sup> ) مجاز مرسل " عن الارادة " كأنه قيل :  
أريد أن يرتد ما انفجر من الأرض ، وأن ينقطع طوفان السماء ، وصح هذا التجوز ،  
لأن الارادة سبب لوقوع القول في الجملة ، وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكره من  
التشبيهين . كما لا يخفى — ، و " ترينة " هذا " المجاز " كون القول خطاب  
الجماد <sup>(٢)</sup> ، اذ يصح أن يراد حصول شيء متعلق بالجماد ، ولا يصح أن يقال له  
قول ، وخطاب الأرض والسماء بغير النداء " على سبيل الاستمارة " بالكناية مبنى  
على التشبيه الأول — أعنى " تشبيه المراد منه بالمأمور " — الموصوف بتلك الصفة ،  
فانه أثبت ههنا — للمشبه بعض ما عر من خواص المشبه به — أعنى الخطاب والنداء .

٥٠٠

وقد يقال : أراد أن الاستمارة ههنا <sup>(٣)</sup> تصريحية تبعية في حرف النداء ، بناء  
على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء ، والخطاب بالنداءى المخاطب ،  
وليس بشيء ، اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء ، بل تبعاً للتشبيه الأول ، فكيف  
يجعل أصلاً لمتبوعه ؟ على أن قوله " للشبه المذكور " يدفع الحمل على هذا المعنى ،  
وقوله " ثم استمار لغور <sup>(٥)</sup> الماء " عطف على " فقال — أو ثم قال " وان لم يكن

(١) من الآية ٤٤ سورة نود (٢) فى " أ " خطابا لجماد

(٣) ساقطة من الأصل

(٤) وذكر سعد الدين : أن كونها تصريحية لا يظهر له وجه سواه سوى أن يحمل على  
الاستمارة التبعية فى حرف النداء ، بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه  
بتعلق النداء بالمندادى ، لكن فى قوله " للشبه المذكور " بعض نبوة عن هذا ، لأن  
المذكور هو تشبيه المراد منه بالمأمور ، شرحه للفتاح . الورقة ٣١٧ ، ويبدو أن

الشارح لم يرتد هذا من سعد الدين فرد عليه .  
(٥) فى " ب " لغور الماء

الى مقر خفى ، ثم استعار الماء للغذاء استعارة الماء للغذاء استعارة بالكناية ، تشبيها له بالغذاء لتقوى الأرض بالماء فى الانبات للزروع والأشجار تقوى الأكل بالطعام ، وجعل قرينة الاستعارة لفظه ( ابلعى ) لكونها موضوعة للاستعمال فى الغذاء — دون الماء — ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره ، وخاطب فى الأمر ترشحا لاستعارة النداء ، ثم قال : ( ماءك ) باغافه الماء الى الأرض على سبيل المجاز ،

عـ ولا قوله " ثم استعار الماء " مبنيا على أحد يذ ين التشبيهين المذكورين ، كما أن قوله " فقال " كذلك — على ما مر — ولا محذور<sup>(١)</sup> فى ذلك ، إذ لا الباس فى شئ منها كما ترى ، ولا يجوز عطفه على " بنى الكلام " ولا على " ثم بنى " لأن قوله " ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره " تنمى لتفسير قوله " ثم بنى على تشبيهه " بلا شبهة ، وجعل البلع مستعارا لنشف الأرض — كما فى الكشف<sup>(٢)</sup> — أولى مما ذكره ، إذ لا فعل للأرض فى غور الماء ، كما للشخص فى البلع ، ولذا<sup>(٣)</sup> قيد بقوله " فى المطحوم " لأن البلع حقيقة فيه ، وأما قولك : بلعت الماء ، وابتلعت التبت ، فمن قبيل المجاز ، ثم ان هذه الاستعارة على مذنب السلف ، فيكون ( ابلعى ) استعارة تصريحية تسمية<sup>(٤)</sup> ، ومع ذلك يكون — بحسب اللفظ — قرينة للاستعارة بالكناية فى الماء — كما مر فى ( ينقضون عهد الله<sup>(٥)</sup> ) وأما عنده : فينبغى أن يكون البلع باقيا على حقيقته — كالانبات فى أنبت الريح — وهو بعيد ، أو يجعل مستعارا ، لأمر متوهم — كما فى نطق الحال — فيلزمه القول بالاستعارة التسمية — كما مر — وإنما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ( ابلعى<sup>(٦)</sup> ) باعتبار أصل وضعه ، لأن معناه المراد ههنا — أعنى غور الماء أو نشفه ليس من خواص المشبه به — أعنى الغذاء .

قوله " للشبه المقدم ذكره " أى التشبيه الثانى ، وهو " تشبيه تكوين المراد

(٢) الكشف : ج ٢ ص ٣١١  
(٤) كلمة تسمية ، ساقطة من الأصل  
(٥) من الآية ٢٧ سورة البقرة

(١) أى لا خوف ولا منع  
(٣) فى " أ " وإنما قيد  
(٥) من الآية ٢٧ سورة البقرة

تشبيهها لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك ، واختار ضمير الخطاب لأجل الترشيح ، ثم اختار لاحتباس المطر الاقلاق ، الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما فى عدم ماكان ، ثم أمر على سبيل الاستعارة وخطاب فى الأمر قائلا : ( اقلعى ) لمثل ما تقدم فى ( ابلعى ) ثم قال ( وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجسودى

بالأمر الجزم<sup>(١)</sup> النافذ " ففى لفظ ( ابلعى ) باعتبار جومعه - استعارة لغزور الماء وباعتبار عورته - أعنى كونه صيغة أمر - استعارة أخرى لتكوين المراد ، وباعتبار كونه أمر خطاب " ترشيح لاستعارة النداء " يعنى الاستعارة المكنية التى فى المنادى ، فان قرنتها النداء ، وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها - كما أمير اليه - وأما جمع النداء استعارة تصريحية تسمية حتى يكون خطاب الأمرين<sup>(٢)</sup> ترشيحا لها ، فقد عرفت ما فيه ، قوله " تشبيهها لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك " فيه تصريح بأن المجاز ههنا لغوى فى الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكى - لا على فى النسبة الاضافية - كما توهم<sup>(٣)</sup> ، ولهذا جعل الخطاب فى ( ماءك )<sup>(٤)</sup> ترشيحا لهذا ، الاستعارة ، من حيث أن الخطاب يدل على ملوح الأرض<sup>(٥)</sup> للمالكية ، قوله " للشبه بينهما فى عدم ماكان " يعنى ماكان من المطر والفصل<sup>(٦)</sup> ، قوله " لمثل ما تقدم فى ابلعى " يريد : أن الأمر ههنا أيضا على سبيل الاستعارة " للشبه المقدم ذكره " وهو تشبيه تكون المراد بالأمر الجزم النافذ ، وأن الخطاب فى الأمر ترشيح لاستعارة النداء ، قوله " ثم قال : وغيض الماء " <sup>(٧)</sup> " يريد : أن الفعل اذا تعين للفاعل<sup>(٨)</sup> يعينه استتبع ذلك أن يترك ذكره ويبنى الفعل لفعله ، أو يترك ما هو أثر لذلك الفعل على صيغة المبنى للفاعل ويسند الى ذلك<sup>(٩)</sup> المفعول ، فيكون كناية عن تخصيص الصفة

٥٠١

(١) أى القطع ، وكل أمر قطعه قلما لا عودة فيه ، فقد جزمته

(٢) فى " ١ " الأمر ، وهو خطأ ، لأن غنا أمر للسماء وأمر للأرض ،

(٣) هذا : وسعد الدين أيد كون المجاز غنا لغويا ، لكنه جوز جعله عقليا ، أنظر :

شرحه للفتاح . الورقة ٣١٨ (٤) من الآية ٤٤ سورة هود

(٥) كلمة الأرض ساقطة من الأصل

(٦) هكذا فى جميع النسخ ماعد " ففيها : البقل

(٧) فى " ١ " لفاعل (٨) ساقطة من الأصل

(٩) فى " ١ " لفاعل

وقيل بعدا) فلم يصح بمن غاص الماء ولا بمن نضى الأمر وسوى السفينة ، وقال  
( بعدا ) كما لم يصح بقائل : يا أرض وياسماء في صدر الآية ، سلوكا غي كل واحد  
من ذلك لسبيل الكفاية .

ان تلك الأمور العظام لا تتأتى الا من ذى قدرة لا يكتفه ، قهار لا ينال به ، فلا  
مجال لذهاب الوهم الى أن يكون غيره — جلت عظمته — قائل : يا أرض وياسماء ، ولا  
غائس مثل ما غاص ، ولا قاضى مثل ذلك الأمر الهائل ، أو أن تكون تسوية السفينة  
واقترارها بتسوية غيره واقتراره ، ثم ختم الكلام بالتصريح تنبيهها لسالكى مسلكهم فسى  
تكد يب الرسل ظلما لأنفسهم لا غير ، ختم اظهار لمكان السخط ولجهة استحقاقهم اياه ،  
وان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة ما كانت الا لظلمهم ،

التي الى الفعل — بموصوفها .

قوله " وقال بعدا " عطف على " سوى السفينة " وقوله " سلوكا " مفعول له  
" لعدم التصريح " أى ترك التصريح بفاع هذه الأفعال كلها سلوكا ،

وقوله " ان تلك الأمور " بيان " لسبيل الكفاية " أو تعليل " لسلوكا " بتقدير  
اللام ، أن سلك سبيلها ، لأن " تلك الأمور العظام لا تتأتى الا من " فاعل مضمين  
" فلا مجال لذهاب الوهم الى غيره " قوله " أو تكون تسوية " وفى بعض النسخ " أو  
ان تكون (١) " ويوعطف على " أن يكون غيره " وانما غير الأسلوب ، حيث لم يقل :  
ولا مسوى السفينة ، لأن الفعل مهننا كان مبنيا للفاعل — بخلاف ما تقدم — والاضافة  
فى " واقترارها " — أى جعل السفينة نارة ساكنة — الى المفعول ، وفى " اقتراره "  
الى الفاعل — أى الغير — و " ثم ختم " عطف على " ثم قال " يريد : أنه عرس  
بدعاء الهلاك على قوم نوح ، بأن (٢) سأنكى مسلكهم يستحقون مثل هذا الهلاك  
والدعاء عليهم ، وانما قال : " ظلما لأنفسهم لا غير " لأن مضره التكد يبر راجعة اليهم  
لاحقة لاتتمادى الى غيرهم ، وقوله " ختم " مصدر ختم ، وانما كان " ختم اظهار لمكان  
السخط ولجهة استحقاقهم اياه " أى السخط ، لأن الدعاء بالهلاك بعد ذلهم ،  
والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم ، واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين ، وقوله  
" وان قيامة " عطف على " مكان السخط " أى واظهار .

(١) وهذا مطابق لنسخة المطبعة الأدبية (٢) فى " أ " فان

وأما النظر فيها من حيث علم المعاني ، وعو النظر في فائدة كل كلمة منها وجهة كل تقديم وتأخير فيما بين جملها ، فذلك أنه اختير يا دون سائر أخواتها لكونها أكثر في الاستعمال ، وانها دالة على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام اظهار المظلة وابداء شأن العزة والجبروت وعو تبهيد المنادى ، المؤذن بالتهاون به ولم يقل : يا أرض - بالكسر - لامداد التهاون ، ولم يقل : يا أيتها الأرض ، لقصد الاختصار - مع الاحتراز عما في أيتها من تكلف التنبيه غير المناسب بالمقام ، واختير لفظ الأرض - دون سائر أسمائها - لكونه أخف وأدور ، واختير لفظ السماء لمثل ما تقدم في الأرض مع قصد المطابقة - وستعرفها - واختير لفظ ( ابلعى ) على ابتلى ، لكونه أخصر ، ولمجيء خط التجانس بينه وبين اقلعى أوفر ، وقيل : ( ماءك ) بالافراد - دون

لأن قيامة الطوفان " وتلك الصورة الهائلة " في اهلاكهم " ما كانت الا لظلمهم " كما يشعر به تعليل الحكم بوصف يناسبه ،

قوله " وعو النظر في فائدة كل كلمة فيها " - أى في الآية - والمراد : بيان الخواص المستفادة من مفرداتها ، باعتبار أنها واقعة فيها ، وكثرة <sup>(١)</sup> استعمال " يا " سبب لاختيارها على أخواتها كلها ، ودلالتها على بعد المنادى سبب لاختيارها على أى والمهزة ، و " العزة " : الخلبة <sup>(٢)</sup> ، و " الجبروت " : الكبرياء والقهر ، وعو " أن الأمر " الذي يستدعيه مقام اظهار المظلة " يقال : تهاون به ، أى استحققره ، وإضافة الأرض الى نفسه يقتضى تشريفاً لذرس وتكريماً لها ، فتركها امداداً للتهاون ، " ولم يقل : يا أيتها الأرض - مع كثرته <sup>(٣)</sup> في نداء أسماء الأجناس - قصد اى الاختصاص " والاحتراز عن تكلف التنبيه " المشعر بالخفة التى لا تناسب ذلك المقام ، و لفظ " الأرض " أخصر وأدور في الاستعمال من الغبراء والمقلة ، و لفظ السماء من الخضراء والمظلة ، وفي اختيار لفظ " السماء " رعاية المطابقة أيضاً لأنها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للأرض ، وانما كان " خط التجانس بين ابلعى واقلعى أوفر " لأن عمدة الوصل ان اعتبرت ، تساوي في عدد الحروف ، والا ، تقاربا فيه ، بخلاف

(١) في الأصل : فكترة

(٢) في الأصل : الطينة ، وفي بقية النسخ كما عو مثبت

(٣) في جميع النسخ : مع كثرة ، والصواب ما أثبتناه

الجمع — لما كان فى الجمع من صورة الاستكثار المتأبى عنها مقام اظهار الكبرياء والجبروت ، وعبء الوجه فى افراد الارض والسماء ، وانما لم يقل : ابتلى ، بدون المفعول أن لا يستلزم تركه ما ليس بمراد ، من تعميم الابتلاء للجبال والتلال والبحار وساكنات الماء بأسر عن نظرا الى مقام ورود الأمر الذى هو مقام عظمة وكبرياء ، ثم اذا بين المراد اختصر الكلام مع اقلعى احترازا عن الحشو المستغنى عنه ، وعبء الوجه فى أن لم يقل : قيل يا أرض ابتلى ماءك قبلت ، ويا سماء اقلعى فأقلعت ، واختير غيس على غيس — المشدد لكونه أخصر ، وقيل : الماء ، دون أن يقال : ماء طوفان السماء ، وكذا الأمر ، دون أن يقال : أمر نوح — وعبء انجاز ما كان الله وعد نوحا من اهلاك قومه — لقصد الاختصار

" ابتلى " ولا يشتبه على ذى خبرة بقواعد البلاغة ، أن ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التيسية لنكت علم المعانى ، قوله " أن لا يستلزم " أى لأن لا يستلزم ، تولد " نظرا الى مقام ورود الأمر " يعنى أن اطلاق البلع على ذكر المفعول " فى مقام عظمة " الأمر المهيبة ، وكما انقياد المأمور يقتضى أن لا تهتلح الأرض كل ما كان عليها <sup>(١)</sup> من الجبال وغيرها ، ولما علم أن المراد بلع الماء وحده ، علم أن المقصود بالاقلاع هناك امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعللى اقلعى اختصارا " واحترازا عن الحشو المستغنى عنه " قوله " وعبء " أى الاختصار للاحتراز عن الحشو وعبء السبب فى ترك ذكر حصول المأمور به بعد الأمر ، لأن مقام الكبرياء وكما انقياد يعنى عن ذكره الذى ربما أوعم امكان المخالفة

قوله " والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك " اما لأن اللام بدل من المضاف اليه — كما هو مذعب الكوفية <sup>(٢)</sup> — واما لأنها تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المصهور ، واختير استوت على " سويت " مع كونه أنسب بأخواته المبنية للمفعول ، اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار — أعنى الجريان — منسوبا الى السفينة على صيغة المبنى للفاعل " فى قوله : وعبء تجرى بهم <sup>(٣)</sup> " مع أن ( استوت ) أخصر من " سويت " واختير المصدر — أعنى

(٢) أنظر : معنى اللبيب ج ١ ص ٥٢

(١) كلمة هناك ساقطة من " أ "

(٣) من الآية ٤٢ سورة عود

والاستغناء بحرف التصريف عن ذلك ، ولم يقل : سميت على الجودي - بمعنى أقرت - على نحو : قيل وغين وقضى ، في البناء للمفعول اعتبار البناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله ( وهي تجرى بهم في موج ) مع قصد الاختصار في اللفظ ، ثم قيل : ( بعدا اللقوم ) دون أن يقال : ليعبد القوم ، طالبا للتأكيد مع الاختصار - وهو نزول بعدا منزلة : ليعبدوا بعدا - مع فائدة أخرى ، وهو استعمال اللام مع ( بعدا ) الدال على معنى أن البعد حق لهم ، ثم أطلق الظلم ليتناول كل نوع ، حتى يدخل فيه ظلمهم أنفسهم ، ولزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم في تكذيب الرسل .

هذا من حيث النظر إلى تركيب الكلم ، وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل فذاك أنه قد قدم النداء على الأمر فقيل : يا أرض ابلعي ، ويا سماء أكلعي ، ودون أن يقال : ابلعي يا أرض واقلعي يا سماء ، جريا على مقتضى اللزوم فيمن كان مأمورا حقيقة

" بعدا - على ليعبد القوم ، طالبا للتأكيد " معنى الفعل بالمصدر " مع الاختصار " في العبارة " وهو نزول بعدا " وحده " منزلة : ايعبدوا بعدا ، مع فائدة أخرى " هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام ، وإطلاق الظلم عن مقيداته في مقام المبالغة يفيد " تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على أنفسهم ، ولزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم " في التكذيب ، من حيث أن تكذيبهم للرسل ظلم على أنفسهم لأن ضرره يعود إليهم .

قوله " جريا " تحليل " لقدم النداء ، وقصدا " تحليل " لجريا ، أول لعدم (١) مقيدا بالتعليل الأول ، و " بذلك " إشارة إلى الجري " على مقتضى اللزوم فيمن كان مأمورا حقيقة " والمقصود : ترشيح الاستعارة المكية في الأرض والسماء ، حيث شبهها بالمأمور ، ثم سلك معها الطريقة التي تسلك معه ، قوله " لا ابتداء الطوفان منها (٢) " أي من الأرض ، حيث فارتنورها أولا (٣) ، ثم أتبعهما " أي جعل قوله ( وغين الماء ) (٤)

(١) كلمة أول لعدم ، في أ ، ب ، ج ، وساقطة من الأصل

(٢) في " أ " منه ، وهو خطأ

(٣) التنوير : من معانيه ، مفجر الماء ، ومعنى فارتنور : تفجرت الأرض

(٤) من الآية ٤٤ سورة هود



من تقديم التنبيه ، ليتمكن الأمر الوارد عقيبهِ في نفس المنادى ، قصدًا بذلك لمعنى الترشيع ، ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء ، وابتدىء به لابتداء الطوفان منها ، ونزولها - لذلك - في القصة منزلة الأصل ، والأصل بالتقديم أولى ، وأتبعهما قوله ( وغير الماء ) لاتصاله بقصة الماء ، وأخذه بحجزتها ، ألا ترى أصل الكلام : قيل يا أرض ابلعى ماءك فبلعت ماءها ؟ وما سماه أقلمى عن إرسال الماء فأثلمت عن إرساله ، وغير الماء النازل من السماء ففاض ؟ ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة ، وهو قوله ( وقضى الأمر ) أن أنجز الموعود من إهلاك الكفرة وإنجاء نوح ومن معه في السفينة ، ثم أتبعه حديث السفينة ، وهو قوله ( واستوت على الجودي ) ثم ختمت القصة بمسا ختمت ، وهذا كله نظر في الآية من جانبى البلاغة ، وأما النظر فيها من جانب الفصاحة

تابعا لأمر الأرض والسماء لاتصاله بقصة الماء - كما بينه - ولذا قيد الماء بالنازل من السماء - وإن كان في الآية مطلقا - لأن ابتلاع الأرض ماءها فهم من قوله ( ابلعى ماءك ) ، ثم أتبعه " أى أتبع " غير الماء ، ما هو المقصود " الأصل " من القصة " ٥٠٣

ثم أتبع ذكر المقصود " حديث السفينة " لتأخره عنه في الوجود ، ثم ختمت القصة بالتحريض الذى سبق تحقيقه .

قوله " من جانبى البلاغة " أى علم المعانى الباحث عن خواص التراكيب ، وعلم البيان الكاشف عن أنواع التشبيه والمجاز والكناية ، وقوله " ملخصة مبينة " هما على صيغة المفعول في نسخ الرواية ، والالتواء : الاعوجاج ، وإشاعة الطريق : جعله ذا شوك ، والمراد : المألوف ، من راد الكلاؤا وارتاده ، طالبه ، وقوله " بل إذا جريت " اضراب عن قوله " لا تعقيد " ولفظ " تسابق " فى الموضعين - بضم التاء - هو المطابق للدراية والرواية المعول عليها ، وجعله من التسابق ، بحذف إحدى تائسى المضارع وهم (١) ، وقوله " أسبق الى قلبك " إشارة الى أن المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ فى الأذن (٢) ، وقوله " عربية " أى أصلية " مستعملة " استعمالا كثيرا على السنة فصحاءهم ، ليست ما أحدثه المولدون وأخطأت فيه العامة ، " جارية

(١) هذا رد على التفتازانى ، لأنه القائل بكونه من التسابق بحذف إحدى التائين

انظر : شرحه المفتاح • الورقة ٣٢٠

(٢) انظر : البيان والتبيين ج ١ ص ٨٩

المعنوية ، فهي - كما ترى - نظام للمعاني لطيف وتأدية لها ملخصة مبينة ، لا تعقيد يحشر الفكر في طلب المراد ، ولا التواء يشيك الطريق الى المرتاد ، بل اذا جريست نفسك عند استماعها وجدت الفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق الفاظها ، فما من لحظة في تركيب الآية ونظامها تسبق الى اذنك الا ومعناها أسبق الى قلبك ، وأما النظر فيها من جانب الضاحية اللفظية ، فألفاظها - على ما ترى - عربية مستعملة جارية على قوانين اللغة ، سليمة عن التنافر بعيدة عن البشاعة ، عذبة على الحذبات ، سليمة على الأسلات ، كل منها كالماضي السالسة ، وكالحصل في الحلاوة ، وكالتسليم في الرقة ، ولله درشأن التنزيل لا يتأمل الحالم آية من آياته الا أدرك لوائف لا تسع الحصر ، ولا تظنن الآية مقصورة على ما ذكرت ، فلعل ما تركت أكثر مما ذكرت ، لأن المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفية اجتناء ثمرات على المعاني والبيان ، وأن لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أترأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ، ولا أعون على تحاطي تأويل مشتبهاته ولا أنفع في درك لدوائف نكته وأسراره ، ولا أكشف للكناع

على قوانين اللانة ، سليمة عن تنافر " الحروف والكلمات " بعيدة عن البشاعة " أي الكراهة في المصحح ، يقال : شئ بشع ، أي كرهه الطعم ، وعذبة اللسان - بالتحريك طرفه ، والأسلة : المستدق من اللسان .

قوله " ولله درشأن التنزيل " تعجب من شأنه ، واشتماله على نكت لا تحصى ، ولذلك بينه بقوله " لا يتأمل الحالم " الخ " وأراد به التنبيه على أن كثرة اللدائف ليست مختصة بهذه الآية ، بل هي عامة لآياته ، وأن الآية المذكورة ليست " مقصورة على ما ذكر " من النكت ، قوله " لا تسع " أي تلك اللدائف " الحصر " بنصب الحصر ، ويرى برفعه وتذكير الفعل (٧) ، أي لا يسع الحصر تلك اللدائف .

قوله " لأن المقصود " أي لم أذكر جميع ما أدركت من لدائفها ، لأن المقصود " لم يكن الا مجرد الارشاد لكيفية " أي الى كيفية " اجتناء ثمرات " العلمين ، والى " أن لا علم في باب التفسير بعد علم " أصول الدين - أي الكلام - اذ لا بد منه في تأويل المشتبهات وردّها الى المحكمات ، وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن

(١) يقال لله دره ، في المدح والذم ، ولا در دره ، أي لا كثر خبره ، الصحاح

ج ٢ ص ٦٥٦

(٢) أي : لا يسع ، وهذا لا يطابق نسخة المطبعة الأدبية

عن وجه اعجازه ، هو الذى يؤنى كلام رب العزة من البلاغة حقه ، ويصون له فى مظهر التأويل مائه ورونقه ، ولكن آية من آيات القرآن تراها قد ضيقت حقها ، واستلبيت مائه ورونقها أن وقعت الى من ليسوا من أهل هذا العلم ، فأخذوا بها فى مأخذ مردودة ، وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرون ، ولا يدرون أنهم لا يدرون ، فترك

" أقرأ منهما " أى من هذين العلمين ، ويرى منه ، أى من علم المعانى والبيان ، والظرفان ، أعنى " فى باب التفسير ، ويحد علم الأصول " متعلقان بأقرأ ، على معنى أنهما أقرأ من كل علم " فى باب التفسير يحد علم الأصول " وجاز أن يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من " لا علم " ولفظ " أقرأ " وما عطف عليه ، ويرى مرفوعا على أنه خبر لا أوصفه لاسمها محلا والخبر محذوف ، كما على رواية النصب بالوصفية ، قوله " ولا أكشف للقناع عن وجه الالهجار " أراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية لتجلى ويتوصل ٥٠٤ بها الى ادراك نفس الاعجاز بالدق ، فلا ينافى ما مر ، من " أن الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته ويحرف حقيقته " .

قوله " وهو الذى " وحد الضمير ، لأنه راجع الى علم المعانى ، فان البيان شعبة منه ، أو الى علم المعانى والبيان ، أعنى أن يقدر لفظ العلم مفردا مضافا اليهما - كما قررناه آنفا على رواية " منه " بدل " منهما " وتوضيح " كلام رب العزة حقه من البلاغة " من حيث أنه يعرف به كونه فى أعلى دابقاتها ، و " التأويل " صرح اللفظ عن ظاهره لمرجع أقوى ، والتفسير : الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره ، وقيل التأويل : هو : أحد قسمي التفسير الذى هو الكشف عن ظاهره أو باطنه (١) ، وقيل : التفسير ما يتعلق بالرواية ( والتأويل : ما يتعلق بالدراية (٢) ) ورونق السيف : مائه وحسنه ، ومنه : رونق الضحى ، " قد ضيقت حقها " أى حرمت ومنعت ، من ضامه حقه ، أى ظلمه فيه ونقصه . " واستلبيت " - على صيغة المبني للمفعول - من استلبيت الشيء ، اذا أخذته منه بنته ، قوله " أن وقعت " - بفتح الهمزة - أى لأن وقعت ، أو بأن وقعت ، " فأخذوا بها " أى سلكوا بها " فى مأخذ " أى سالك " مردودة ، وحملوها على محامل " أى

(١) أنظر : المثل السائر ج ١ ص ٢٤ - ٨٥ ، وقد متان فى علوم القرآن ص ١٧٢ - ١٧٤ .

(٢) ما بين القوسين مساقط من " أ " .

الآى من مآخذهم فى عويل ، ومن محاملهم على ويل دويل . وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر ، والفضل الباهر ، لا ترى علما لقي من الضيم مالمقى ، ولا منى من سوم الخسف بما منى .  
أين الذى مهد له قواعد ، ورتب له شواهد ، وبين له حدودا يرجع اليها ، وعين له رسوما يخرج عليها ، ووضح له أصولا وقوانين وجمع له حججا ومرايين ، وشمر لضبط

معانى (١) غير مقسودة ، والعويل : رفع الصوت بالبكاء ، وويل : مثل ويح ، إلا أنها كلمة عذاب ، يقال : فلان على ويل من كذا ، أى يقول يا ويلى من أمر كذا (٢) ، أى كان الآيات بسبب مآخذهم ترفع أصواتها بالبكاء ، وسبب محاملهم تقول يا ويلى من هؤلاء .  
الجهلة ، قوله " ثم مع " يتعلق (٣) بلا ترى ، أى ثم مع ما ثبت " لهذا العلم " أى علم البلاغة المتناول للعلمين " من الشرف ، الظاهر والفضل الباهر (٤) ، أى التناوب على كثير من العلوم ، لأن غايته كشف الغطاء عن وجوه الإعجاز البؤدى الى تصديق النبى عليه السلام - المشتغل على سعادة الدارين " لا ترى علما " أسوأ حالا منه ، وذلك لقلة المحتئين بشأنه ، وكثرة الناهيين (٥) من جوانبه وأركانه والضيم : الظلم ، " منى " أى ابتلى ، وسامه خسفا ، أى أولا ، ذلا وكلفه مشقة ، وأشار الى قلة من يعتنى به بقوله " أين الذى مهد له قواعد " يؤسس هو عليها " ورتب له شواهد " أى أمثلة يستشهد عليه بها (٦) ، " وبين له حدودا ورسوما " يكتب بها تصورات النظرية ، " ووضح له أصولا وقوانين " يبتنى عليها مسائله الفرعية ، " وجمع له (٧) حججا ومرايين " قطع يقستدل بها على أحكامه (٨) الكسبية وأشار الى كثرة غرقه فى أيدي المتغلبة بقوله " وشمر .. الخ " والرجل : جمع راجل والخيول : الفرسان ، قوله " علم " أى هو علم وأيادى سبأ ، أولاد سبأ بن يشجب ابن يعرب بن قحطان ، أرسل الله عليهم سيل العرم فغرقوا فى البلاد ، ولحق غسان بالشام ، وأنمار بيثرب ، والأزد بحمان ، فصاروا

(١) فى " أ " معان . بالتنوين (٢) تاج اللثة وصحاح العربية ح ٥ ص ١٨٤٦

(٣) فى " ب " متعلق

(٤) منه تقول : بهر القمر ، أضاء حتى غلب ضوءه الكواكب ، وسهر الرجل ، برع ، وسهرت فلانة النساء ، أى غلبتهن حسنا .

(٥) هكذا فى أ ب ج . وفى الأصل : الناهيين

(٦) فى " أ " يستشهد به عليها (٧) فى " أ " لها ، وهو خطأ

(٨) فى الأصل : أحكامها

متفرقاته ذيله ، واستنهض في استخلاصها من الأيدي رجله وخيله ، علم تراه أيادي سبأ ، ونجزة حوته الدبور ونجزة حوته الصبا ، أنظر باب التوحيد فانه جزء منه في أيدي من هو ؟ أنظر باب الاستدلال فانه جزء منه في أيدي من هو ؟ بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه ، من أي علم هي ؟ ومن يتولاها ؟ وتأمل في مودعات من مباني الايمان ماترى من تمنائها سوى الذى تمنائها ، وعد وعد ، ولكن الله - جلّت حكمته - اذ وفو ، لتحريك القلم فيه عسى أن يحطى القوس باريسها بحول منه - عزسلطانه - وقوة ، فما الحول والقوة الا به .

علما في الشرق ، فيقال : ذهبوا أيدي سبأ ، وتفرقوا أيدي سبأ (١) ، والصبا : ربح تهب من مطلع ( الشمس ) (٢) ، والدبور (٣) : ما يقابلها ،

قوله " بل تصفح " أى انظر صفحات أكثر " أبواب أصول الفقه " من الحقيقة والمجاز ، والتسريح والكناية وغيرها ، فانبأ من هذا العلم وقد تولاها صاحب الأصول " وعد " أى عد غير ما ذكرنا مرة بعد أخرى ، فأنك تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتناسير ،

قوله " ولكن الله " استدراك عما ابتلى به هذا العلم من الضيم والشرق ، أى لم يوفق (٤) الله لجمع متفرقاته واصلاح شأنه احدا قبلى ، لكنه " عسى " أن يوفقنى لذلك ، حيث وفقنى " لتحريك القلم فيه " فأتوم بما هو حقه على ما ينبغي ، و " اذ وفق " شروط جزاؤه " عسى " ، والجملة خبر " لكن " وأن يحطى " قد صحح في بعض نسخ (٥) الرواية على صيغة المبنى للمفعول ، وفي المثال : أعطى القوس باريسها (٦) ، أى فاحتسبها ومصلحها ، يضرب في غموض الشئ الى من يحرفه ويقوم باصلاحه و " الحول " الحيلة والقوة أيضا .

\* \* \*

- (١) انظر : الكشاف ج ٣ ص ٤٥٦ ، والمستقصى : ج ٢ ص ٨٨ ، ونهاية الأرب ج ٣ ص ٣٠ ،  
(٢) هذه الكلمة زيادة اقتضاها السياق ، ولأن هذا مطابق لما في الصحاح ج ٦ ص ١٢٦٢  
(٣) تزعم الحرب : أن الدبور تزعم السحاب ثم تسوقه فاذا علا استقبلته الصبا فردت بحضه على بحر حتى يسير كسفا . (٤) فى " أ " لم يوافق ، وهو خطأ  
(٥) فى " أ " النسخ - بالتحريف - وهذا ينافي الاضافة  
(٦) قيل : ان الرواية : باريسها ، بسكون الياء لاغير ، والمستقصى ج ١ ص ٢٤٧

وان قد تقرر أن البلاغة بمرجميها ، وأن الفصاحة بنوعيها مما يكسوا الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين ، فمنها وجوه منصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام ، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها ، وهي قسمان :

قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ ، فمن القسم الأول : المطابقة وهي أن تجمع بين متضادين ، كقوله :

أما والذي أبكى وأضحك والذي      \*      أمات وأحيا والذي أمره الأمر

( :: علم البديع :: )

~~~~~

قال : " وان قد تقرر " أراد بمرجمي البلاغة : علم المعاني والبيان ، ونوعى الفصاحة : المعنوية واللفظية ، و " الحلة " (١) ، ولا يخالق على ثوب واحد ، قوله " لقصد تحسين الكلام " يريد : أن تلك الوجوه ( تغيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة ، فارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصح (٢) ) يدل على ذلك قوله : " ويرقيه أعلى درجات التحسين " وفي قوله " فلا علينا " أى لا بأس علينا ، دلالة صريحة على أن الوجوه المنصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ، وان لو كانت كذلك لوجب عليه أن يفصلها كسائر أجزاء علم البلاغة ، فلا يجوز أن يحمل الاستحسان في حد علم المعاني على المحسنات البديعية كما حققناه هناك - فذكره للمطابقة والتجنيس في أثناء نكت الآية من حيث النظر في علم المعاني ، على سبيل الاستطراد والتبعية - كما أشرنا إليه - .

( المطابقة : )

~~~~~

قوله : " وهي أن تجمع بين متضادين (٣) " أى متقابلين في الجملة (٤) ، وانما سعى الجمع بينهما مطابقة إذ فيه إيقاع توافق وتطابق بينهما ، من : طابقت بين الشيئين إذا جعلت أحدهما على طبق الآخر - أي وقته - ، فبين البكاء والاضحاك مطابقة ، وكذا

(١) في " أ " ازار أوردا (٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل فقط

(٢) في الأصل : المتضادين ، وما أثبتناه موافق لما في المتن

(٤) الإيضاح ج ٢ ص ٣٣٤

وقوله - علت كلمته - قل الالههم مالك الملك تقضى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتجز من تشاء وتذل من تشاء (١) وقوله ( فليضحكوا قليلا وليبكموا كثيرا ) وقوله ( وتحسبهم أيقاظا وهم رقود (٢) )

ومنه : المقابلة ، وهى أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما ثم اذا شرطت هذا شرطا شرطت هناك ضده ، كقوله - عز وجل - ( فأما من أعطى واتقى

بين الامانة والاحياء (٣) ، وبين الايتاء والنزع وبين الاعزاز والاذلال ، وبين الضحك والبكاء ، وبين القلة والكثرة (٤) ، وبين الايقاظ والرقود .

( المقابلة : )

~~~~~

قوله " أن تجمع بين شيئين متوافقين " لم يرد بالتوافق - فهنا - التناسب ، ٥٠٦ بل خلافا للتضاد ، سواء كان هناك تناسب أولا ، كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة مثلا ، ولا بد فى الكلام من تقدير معادى يقع فى مقابلة " أو أكثر " أى وبين ضديهما أو أضدادها ،

قوله " ثم اذا شرطت هنا " أى اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين أو أكثر " شرطا " أى قيدا - اعتبرت ضد ذلك التيد " هناك " أى فيما بين ضديهما أو أضدادها ، وهى هذا يعنى عن المقابلة نحو قوله :

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعا \* وأقبح الكفر والافلاس بالرجل (٥)

- (١) من الآية ٢٦ سورة آل عمران (٦) من الآية ١٨ سورة الكهف  
(٢) يحنى نى البيت المذكور ، وهو من ( الاول ) من قصيدة لأبى صخر الهذلى قالها فى أبى خالد " عبد العزيز بن عبد الله بن أسيد " وقد نسب البيت فى الطراز للبحرئى ، وليس فى ديوانه ، انظر : الأمالى للقالى : ج ١ ص ١٤ والأغانى ج ٢ ص ٩٢ والطراز ج ٢ ص ٣٨ والإيضاح ج ٢ ص ٣٣  
(٤) هذا والاية تعد من المقابلة عند الغطيب وسعد الدين ، انظر الإيضاح ج ٢ ص ٤١ والمداول ص ٤١٩

- (٥) هذا البيت من ( البسيط ) وقائله : أبو دلالة ( زبد بن الجون ) ~~وهو~~ : أن أبى جعفر المنصور سأل أبى دلالة أى بيت قالته الحرب أشعر ؟ قال : بيت يلعب به الصبيان وأنشده البيت - هذا والبيت أيضا موجود فى ديوان أبى المتاهية ضمن قصيدة له مالهيا : اعمد لنفسك ، واذكر ساعة الأجل \* ولا تشغل فى دنياك بالأمل معاهد التنصيص : ج ١ ص ٢٠٨ والإيضاح ج ٢ ص ٢٤١ والحمدة ج ٢ ص ١٧ وديوان أبى المتاهية ص ٣٣ هذا : وذكر سعد الدين أيضا أن البيت بالشرط المذكور خارج عن المقابلة ، المداول ص ٤٢٠

وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى، فسنيسره لليسرى (لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والانتقاء والتصدق، وجعل ضده - وهو التيسير - مشتركا بين أضداد تلك - وهى المنع والاستغناء والتكذيب،

(١) إذ لم يحتج فى الكثر والافاض ضد الاجتماع، بل المعنى على اعتبار الاجتماع، ويدخل فيها نحو قوله تعالى ( فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ) (٢) إذ ليس هناك شرط فى شئ من الطرفين، ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة، وإن كان فيه مطابقتان - كما عرفت - قوله " أعطى " أن حقوق ماله " واتقى " (٣) الله فلم يحصه " وصدق (٤) " بالملة " الحسنى " أن دين الاسلام، أو بالمشوة الحسنى وهى الجنة،

" فسنيسره " أن سنهيه " لليسرى " (٥) " أى سئلطاف به، ونوفقه حتى يكون الداعة أيسر الأمور عنده، وقوله " واستغنى " (٦) " أى زهد فيما عند الله، كأنه مستغن عنه فلم يفتقه أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يفتق، وهذا الاعتبار - أعنى كون الاستغناء متنازعا لعدم الانتقاء - كان الاستغناء ضد الانتقاء، " فسنيسره لليسرى " سنخذه (٧) حتى يكون الداعة أيسر شئ عليه، أو يسمى طريق الخير باليسرى، لأن عاقبتها اليسرى، وطريق الشر باليسرى، لأن عاقبتها اليسرى، وقوله " وهو التيسير " إشارة إلى أن التيسير لليسرى تحمير فى المعنى،

\*\*\*

- (١) هكذا فى كل النسخ وفى " أ " إذا لم (٢) من الآية ٨٢ سورة التوبة  
(٣) من الآية ٥ سورة الليل (٤) من الآية ٦ سورة الليل  
(٥) من الآية ٧ سورة الليل (٦) من الآية ٨ سورة الليل  
(٧) من الآية ١٠ سورة الليل (٨) فى الأصل : سكيند له، وما أثبتناه  
أولى كما فى الكشاف، وقد أخذ الشايج المحنى قى الآيات منه، وانظر ج ٤  
ص ٦٠٨



ومنه : المشاكلة ، وهى أن تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبتته ، كقوله :  
 قالوا اقترح شيئا نجد لك طابخه ■ قلت اطبخوا لى جبة و قميصا  
 وقوله ( صبغة الله ) وقوله ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم )  
 وقوله ( ومكروا ومكر الله ) (٧) وقوله ( تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك )  
 (١)

### ( المشاكلة : )

~~~~~

قوله " وهى أن تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبتته " فإن كان بين ذلك  
 الشئ وغيره علاقة مجوزة للتجاوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ، ويكون المشاكلة  
 موجبة لزيادة الحسن - كما بين السبعة وجزائها - وإن لم يكن - كما بين الدابغ  
 والغياطة ، فلا بد أن يدخل الوقوع فى الصيغة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا ،  
 فلا وجه للتعبير به عنه ، والاقتراح : السؤال على الارتجال ، " ونجد " مجزوم جوابا  
 للأمر " من أجاد الشئ " معناه " ادايخوا " (٤) " غيطوا " عبر به عنه لوقوعه فى صحبتته  
 تحقيقا ،

وأما قوله تعالى " صبغة الله " (٥) " أى تطهير الله ، على أنه مصدر مؤكد لقوله  
 ( آمنا بالله ) (٦) فقد وقع فى صيغة التصغير ، وذلك : أن النصارى كانوا  
 يسمون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه المحمودية ويحطلون ذلك تطهيرا لهم ، وإذا فعل  
 أحدهم بولده ذلك قال : الآن صار نصرانيا حقا ، نقبل للمسلمين : قولوا صبغنا الله

(١) من الآية ١٩٤ سورة البقرة (٧) من الآية ٥٤ سورة آل عمران

(٢) من الآية ١١٦ سورة المائدة ،

(٤) البيت من ( الكامل ) ، وتأمله : أبو الرقعمق ( أحمد بن محمد الأنثاكي ) وقد

كان للشاعر اخوان أربعة كان يناديهم " فجاءه رسول منهم فى يوم بارد فقال

لهم : اغوانك ذبحوا لك شاة فاشتته ما يطبخ لك ؟ فكتب اليهم بهذا البيت ،

فرجع اليه الرسول بأربع غلخ وأربع أيام من الدنانير ، معاهد التنصيص ح ١

ص ٢٢٥ والايضاح ج ٢ ص ٣٤٨ ، وخزانة الأدب لابن حجة ص ٤٣٥ .

(٥) من الآية ١٣٨ سورة البقرة (٦) من الآية ١٣٦ سورة البقرة

وقوله : ( يد الله مملولة - بل يدها مبسوطتان .  
وقوله ( وجزاء سيئة سيئة مثلها (١) ) - منه : مراعاة النظير ، وهي عبارة عن  
الجمع بين التشابهات ، كقوله :

بالإيمان صبغة وطمأنينة تامة ، لا مثل صبغتك وتطهيركم أيها النصارى (٢)  
وجزاء الاعتداء عدل ( تطمأ فحطه اعتداء (٣) ) مشاكلة ، والذكر : الخيلة في  
إيصال المضرة إلى الخير من حيث لا يشعر به ، فلا يطالب على فعله تعالى إلا بطريق  
المشاكلة ، وكذا لا يبالغ لفظ النفس عليه - وإن أريد به الذات - إلا مشاكلة ،  
وفي قوله ( بل يدها مبسوطتان (٤) ) مشاكلة مع قول اليهود ( يد الله مملولة )  
ومع قوله : ( غلت أيديهم (٥) ) كما ذكره ، لكن التحقيق أن بسا اليد كناية عن الجود  
التام (٥) .

ولما لم يكن ههنا المعنى الأصلي كان مجازاً متفرعاً على الكناية - كما مر -  
وحينئذ فلا مشاكلة ، واطلاق الميئة على جزائها مشاكلة أيضاً ، وقد يقال : هيئة  
في اللغة حقيقة أيضاً لأنها من ساء يسوء ، أي حزنه ،

( مراعاة النظير : )

~~~~~

قوله " وهي عبارة عن الجمع بين التشابهات " وذلك على قسمين :-  
أحدهما أن يذكر معاً تشابهة بالفاظها ، كقوله تعالى ( الشخص والتمر  
بحسبان (٦) )

- (١) من الآية ٤٠ سورة الشورى
- (٢) ما ذكره في الآية ، نقل عن الكشاف ج ١ ص ١٤٧
- (٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل فقط . (٤) من الآية ٦٤ سورة المائدة
- (٥) وإلى هذا ذهب صاحب الكشاف ، انظر ج ١ ص ٥٠ ج ٣ ص ٤٠
- (٦) من الآية ٥ سورة الرحمن

وحرف كنون تحت راء \* بدال يوم الرسم غيره النقط  
ومنه : المزوجة ، وهى أن تزاج بين محنيين فى الشرط والجزاء ، كقوله :  
إذا مانى الناهى فلج بى الهوى \* أصاغ الى الواشى فلج به الهجر

وقول البحترى فى صفة الابل الأنشاء :

كالنقى المعطقات بل الأسهم مبرية بل الأوتار (١)

وثانيهما : أن يذكر معان متشابهة بالنظر إليها معان أخرى متشابهة ، كقول المعرى :  
" وحرف (٢) " أى ناقة ضامرة " كنون " أى حوت فى الصغر والنحافة ، أو كعسرف  
النون فى الضمور والانحناء " تحت راء " وهو اسم الفاعل من رأيت ، إذا ضربت رنته  
والدال : اسم فاعل من دلوت الناقة ، رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا ، " يوم "  
أى يقصد ذلك الرائي " الرسم " أى أثر الدار ، هو " غيره النقط " أى غيره ما تقاطع  
على الرسوم من المطر ،

والأولى : أن يسمى القسم الثانى اسماء مراعاة النظم (٣) ، لأن هذه الأمور انما  
تكون متشابهة حقيقة إذا أريد بالدروف عروف الهجاء ، والنون والراء والدال الحروف  
المخصوصة ، والنقط ، وإيقاع النقطة على الحرف ،

(١) البيت من ( الخفيف ) ، وهو من قصيدة فى مدح أبى جعفر بن حميد ويستوذه  
غلاما ، المعطقات : المنحنية المائلة ، وقد رقى فى تشبيه نحولها من الأدنين الى  
الأعلى ، وذكر ابن أبى الأصبغ : أنه من قبيل قوله تعالى " أيود أحدكم أن تكون  
له جنة من نخيل وأعناب : الآية ، لأنه بعد أن قال ( جنة ) فسرهما بقوله :  
( من نخيل وأعناب ) ليكون مصاب رتبها أعظم ، ثم كمل وصفها بقوله ( له فيها من  
كل الثمرات ) ليستند الأسف على أفسادها ، ووصف صاحب الجنة بقوله ( وأصابه  
الكبر ) ثم وصفه بقوله ( وله ذرية ضعفاء ) ، له نظم المصائب ، بديع القرآن : ص ٢٤٨  
وديان البحترى ج ٢ ص ٢٨٧ ، وانظر : المثل السائر ج ٢ ص ٢١٤ ، وأمالى  
المرتضى ج ١ ص ٥٦٣ ومعاهد التنصير : ج ١ ص ٢١٦ والداراز ج ٣ ص ١٤٦  
والايضاح ج ٢ ص ٣٤٤

(٢) البيت من ( الطويل ) وهو من قصيدة تالها : أبو الملاء وهو معتجب بمعة النعمان  
يخطب خازن دار الحام ببغداد ، وفى البيت السابق يذكر امرأة ويقول : انها  
لا تمتحن بلباس رطب أو تركب على ناقة حرف ، ولكن يختار لها أفضل الملابس وأجل  
المراكب وذكر الخوارزمي : أن البيت كله اسماء مراعاة النظم ، القسم الرابع  
ص ١٦١١ ١٦١٢

(٣) والخطيب يذلق على هذا النوع اسم اسماء مراعاة النظم ، وهو ملحق بمراعاة النظم  
الايضاح ج ٢ ص ٣٤٥

وبنه : اللف والنشر ، وهو أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتقا على متعلق بواحد وآخر من غير تعيين ، وثقة بأن السامع يرد كلا منهما الى ما هو له كقوله عز وجل - ( ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله )

( المزاجه : )

قوله " وهي أن تزاج " أى توقع <sup>(١)</sup> الازدواج " بين محنيين " واقعيين " فى الشرط والجزاء " بأن ترتب أمرا واحدا على كل منهما ، كما رتب البحترى على الشرط أعنى " نهى الناهى " لجاج البحرى - أى ازدياده ولزومه ، وعلى الجزاء " أعنى " أصاح " أى المحبوب " الى الواشى " أى النمام الذى يشى الحديث وزينه لجاج الهجر <sup>(٢)</sup> ،

( اللف والنشر : )

قوله " وهو أن تلف " وحد الضمير الراجع الى اللف والنشر ، لأنها معا نوع واحد من المحسنات الممنونة ، وقال " بين شيئين " اكفاء بالأقل ، لظهور جريان اللف والنشر فى الأكثر أيضا ، كقوله :

فصل المدام ولونها ومذاقها \* فى مقلتيه ووجنتيه وريقه <sup>(٣)</sup>

والذكر يتناول الاجمالى - كقوله تعالى ( وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى <sup>(٤)</sup> ) - والتفصيلى ، وعينئذ قد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف - كما فى البيت المذكور - وفى قوله تعالى ( جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله <sup>(٥)</sup> ) يكون على عكس ترتيبه ، كما فى قوله :

٥٠٨

(١) فى " ١ " أى توقع أنت

(٢) والبيت من الداويل ، من قصيدة يمدح بها الفتح بن خاقان بمناسبة نجاته من الخرق - ديوان البحترى ج ٢ ص ٨٤٤ ، ومساند القصص ج ١ ص ٢٢٦ ، دلائل الاعجاز ص ٦٤ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٥٠ .

(٣) البيت من ( الكامل ) وقائمه : ابن حيوس ، وهو من قصيدة يمدح بها الأمير نصر بن محمود بن صالح ، ديوان ابن حيوس : ٢ ص ٤٠٩ ، وانظر الايضاح ج ٢ ص ٣٥٦ ، والطراز ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٤) من الآية ١١١ سورة البقرة وانظر : الايضاح ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٥) من الآية ٧٣ سورة القصص

ومنه : الجمع ، وهو أن تدخل شيئين فصاعداً في نوع واحد ، كقوله :  
 ان الفراغ والشباب والجدد \* ففسدة للمرء أى ففسدة  
 وقوله - عز وجل - ( المال والبنون زينة الحياة الدنيا <sup>(١)</sup> ) ، ومنه : التثنية ، وهو  
 أن تقصد الى شيئين من نوع فتوقع بينهما تبايناً ، كقوله :  
 مانوال الغمام وقت ربيع \* كوال الأمير وقت سخاء  
 فنوال الأمير بدرة عيين \* فنوال الغمام قطرة دماء

كيف أسلو وأنت حققت وضعت \* وغزال لحظاً وقد أوردنا <sup>(٢)</sup>  
 وقد يكون مشوشاً ، وقوله " من غير تمييز " صفة لمصدر " تتبهما " أى اتباعاً  
 كأننا بلا تمييز ، و " ثقة " مفعول له لترك التمييز ،  
 لا يقال : قد تميز الضمير المجرور في ( لتسكوا فيه <sup>(٤)</sup> ) للمود الى الليل ، فلا  
 يكون الآية من باب اللف والنشر ؟

لأننا نقول : هذا التمييز إنما هو بحسب المعنى - دون اللفظ - فان ذلك  
 الضمير صالح للمود الى النهار عن حيث اللفظ ، فلا تمييز لفظياً له أعلا ،

( الجمع : )

قوله وهو أن تدخل شيئين فصاعداً في نوع واحد " أى في أمر كلي يجمعهما ،  
 ورواية الكتاب " ان الشباب " بكسر الهمزة - وقيل أوله ( علمت يامجاشع بن مسعدة )  
 أن الشباب . . ، فالهمزة مفتوحة <sup>(٥)</sup>

- (١) من الآية ٤٦ سورة الكهف
- (٢) البيت بن ( الخفيف ) واختلف في قائله ، فقيل : هو ابن حيوس ، كما في الايضاح  
 ج ٢ عن ٣٥٦ وعروس الأفراح ج ٤ عن ٣٣٢ ، والبيت لين في ديوانه ، وذكر أنه  
 ابن حيوس الاشبيلي ، كما ذهب اليه صاحب معاني التنصيص ج (١) عن ٢٣٢ ، وفي  
 الصناعتين عن ٣٥٦ نسبته أبو نزال المسكون الى نفسه ، وهو الأرجح .
- (٣) أى مختلط الترتيب ، ومثل له سعد الدين بنوله : هو شمس وأسد وحر جودا وسها  
 وشجاعة ، المطول عن ٤٢٦ . (٤) من الآية ٧٣ سورة القصص
- (٥) هذه رواية الأغاني ، والبيت من أرجوزته التي سماها : ذات الأمثال ، ويروى البيت  
 ففسدة للمقل ، وسئل أبو المعاتبة أى شعر قلته أجود ؟ فأشدد البيت ، ديوان أبي  
 المعاتبة عن ٤٩٥ ، والاغاني ج ٣ عن ٣٠ ومعايد التنصيص ج (١) عن ٢٣٩ ، والايضاح  
 ج ٢ عن ٣٥٧ ونهاية الأرب ج ٣ عن ٨٠

ومنه : التقسيم ، وهو أن تذكر شيئاً ذائلاً أو أكثر ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما يؤوله عندك ، كقوله :

أديان في بلخ لا ياكلان \* إذا صحبا المرء غير الكبد

فهذا طويل كظل المقناة \* وهذا قصير كظل الوتد  
ومنه الجمع مع التفریق ، وهو أن تدخل شيئاً في معنى واحد وتفرق من جهتي الإدخال كقوله :

قد اسود كالمست صدفا \* وقد طاب كالمست خلقا

وانما كانت هذه الأمور مفسدة عليمة ، لأن " الشباب " دأب إلى اتباع الهوى ، و " الفراغ " هو انشغال الموانع عن ارتكابه ، و " الجدة " أسباب يتوصل بها اليه ، فإذا جمعت كانت غاية في الفسدة ، والآية مثال لإدخال شيئين - أعني المال والبنين - في حكم واحد - أعني زينة الدنيا - كما أن البيت مثال لإدخال ما يؤوله أكثر في حكم واحد ، فالتشيل نشر معكوس .

( التخریق : )

قوله " فتوقع بينهم ما تباينا " كما أوقع الشاعر بين نوال الفصام ونوال الأمير ولما من نوع واحد " تباينا " يكون الأول قطرة ماء والثاني بدرة عين (١)

( التقسيم : )

توله " ثم تضيف " أي تسبب " إلى كل واحد " من الجزئين أو الأجزاء على التمييز " ما يؤوله عندك " وهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف والنشر (٢) ، إذ لا اغناء على التمييز هناك .

(١) البيتان من ( الخفيف ) وقائلهما : رشيد الدين الطواط ، وبدرة العين : كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم ، أو سبعة آلاف دينار ، انظر : حداثي السحر ص ١٧٨ ومما بد التنصيص ج ١ ص ٢٤٤ ، وحسن التوصل ص ٧٦ والإيضاح ج ٢ ص ٣٥٧ ، والطراز ج ٣ ص ١٤١ ، وخزانة الأدب لابن حجة ، ص ٢١٤ .  
(٢) الإيضاح ج ٢ ص ٣٥٨ والمطول ص ٤٢٨

فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك ، ثم فرق بين وجهي المشابهة كما ترى ، ومنه : الجمع مع التقسيم ، ولو أن تجمع أمور كثيرة تحت حكم ثم تقسم ، أو تقسم ثم تجمع ، مثال الأول ، قول المتنبي :-

---

فان قلت : من أين التمييز في قوله " هذا طويل وهذا قصير " (١) فان كل واحد منهما يصلح للإشارة الى كل واحد من جزئي قوله " أديبان " ؟

قلت : من حيث أن أصل اسم الإشارة أن تقارنه إشارة حسية معينة لما أريد به ، فان اشتبه الحال على السامع لم يضر في قصد التمييز .

(الجمع مع التفريق :)

قوله " فانه شبه الصدغ والخلق بالمسك " (٢) فهذا جمع بينهما ، وقد جعل وجه الشبه في الأول السواد ، وفي الثاني الطيب ، فهذا تفريق بينهما ،

(الجمع مع التقسيم :)

قوله " ولو أن تجمع أمور كثيرة تحت حكم " أي تجمع ما فوق الواحد من الأمور تحت حكم واحد يشملها ،

" ثم تقسم " أي توقع التقسيم في أجزاء تلك الأمور الكثيرة ، بأن تضيف الى كل منها ما نوله عندك ، والمصطاف : موضع الإقامة بالضيف ، والمرتبج : موضع الإقامة في الربيع

---

(١) البيتان من ( المتقارب ) وفي حداثي السحر ص ١٧٩ ، أن قائلهما : أديبان ترك في شخصين أحدهما طويل جدا والآخر قصير للغاية ، وانظر : الايضاح ج ٢ ص ٣٥٨ وشرح لامية المعجم ج ٢ ص ٣٦١ ، وحسن التوصل ص ٧٧ ،  
(٢) الصدغ : بالضم ، ما بين العين والأذن ، ويسمى أيضا الشعر المتدلي عليها صدفا والبيت ورد أيضا في الطراز ج ٣ ص ١٤٣ برواية : أسود - بحذف ( قد ) من المصراع الأول .

(٣) البيتان من ( البسيط ) ، من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، واللام في : للسبي ، لام العاقبة ، شرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٣٣٤ وانظر : معاهد التنصيص ج ١ ص ٢٥٠ والايضاح ج ٢ ص ٣٥٩ والطراز ج ٣ ص ١٤٣ والصدمة ج ٢ ص ٢٦

الدعير معتذر والسيف منتظر \* وأرضهم لك مصطاف ومرتبج  
 للسبي مانكحوا والقتل ماولدوا \* والنهب ماجمعوا والنار مازرعوا  
 فانه جمع في البيت الأول أرض المد وما فيها ، في كونها خالصة للمدح وقسم في  
 الثاني ، ومثان الثاني ، قول حسان — رضى الله عنه : —  
 قوم اذا حاربوا غروا عدوهم \* أو حاولوا النفع في أشياءهم نفموا  
 سجية تلك منهم فير محدثة \* ان الخلائق فاعلم شرنا البسوع  
 فانه قسم في البيت الأول ، حيث ذكر ضررهم للأعداء ونفعهم للأولياء ، ثم جمع في الثاني  
 فقال : سجية تلك ، — ومنه : الجمع مع التفريق والتقسيم ، كما اذا قلت :

قوله " في كونها خالصة للمدح " ان لم يرد — يكون أرضهم مصطافا له ومرتبجا مجرد  
 سكاء فيها ، بن أراد أنها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له ، فقد جمع الكن في حكم  
 واحد ، ثم قسم في البيت الثاني ، بأن أضاف السبي الى المنكوحات ، والقتل الى  
 الأولاد ، والنهب الى الأموال ، والاحزان الى الزروع ، وعبر عن المنكوحات والأولاد  
 بكلمة " ما " استحقاق الهما أو توفيقا في العبارة بينهما وبين " ما جمعوا وما زرعوا " ٥٠٩  
 قوله " قوم اذا حاربوا (١) " قسم في البيت الأول عفة المدوحين الى : —  
 الأعداء ونفع الأولياء ، ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية ، أى  
 الغريزة التى جبل عليها الانسان ، و " الخلائق " — جمع خليفة — بمعنى الطبيعة  
 والخلق ، والمراد بالبدع : مستحدثان الأخلاق .

( الجمع مع التفريق والتقسيم : )

قوله " ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم " لم يفسر مفهومه ، لظهوره مما سبق ، وأشار  
 بقوله " كما اذا قلت " على الخطاب ، الى أن المثان من أشعاره (٢) ، وقد جمع فيه

(١) البيتان من ( البسيط ) وعما من قصيدة يرد بها حسان — رضى الله عنه — على  
 الزهراء بن بدر حينما وفد مع قومه ليفاخروا رسول الله على الله عليه وسلم فنى  
 قصيدته التى مطلعها :

نحن الكرام فلاحى يهاد لنا \* منا الملوك وفيما يقسم الربيع  
 وكان حسان غائبا عن المجلس ، فبحث اليه الرسول وقال له : قم يا حسان فأجب الرجل  
 فيما قال ، ديوان حسان ص ٢٤٨ ، ومعا عند التنصيص ج ١ ص ٦٥٠ ، ودلائل  
 الإعجاز ص ٦٥ ، والإيضاح ج ٢ ص ٣٥٩

(٢) أى قائلهما هو السكاكى نفسه ، والمحيا : الوجه ، والبال : القلب ، غذا : وعاحب  
 معاند التنصيص لم يمين قائلهما ، معا عند التنصيص ج ١ ص ٢٤٩



فكأننا رضوا وكأننا رحرا \* محيا حبيبي وحرقة بالي  
فذلك من غموة في اختيان \* ونذا لحرقة في اختلال  
ولك أن تلحن بهذا القبيل قوله — عز سلطانه — ( يوم يأت لا تكلم نفس الا باذن —  
فمنهم شقى وسعيد )  
( فأما الذين شقوا ففي النار ٠٠ الآية ، وأما الذين سعدوا ففي الجنة )

محيا الحبيب وبان المحب في التشبيه بالنار ، وغمر بأن وجه الشبه في الأول الضوء ،  
وفي الثاني الحر ، ثم تسم بان أضاف الى المحيا الاختيان — أى تكبر الدلال — وأضاف  
الى البان اختلال الحال ، قوله " ولك أن تلحن بهذا القبيل " أى بالجمع مع التفريق  
والتقسيم ، فان قوله ( لا تكلم نفس<sup>(١)</sup> ) — أى لا تتكلم — جمع لجميع أهل الموقف في أنها  
لا تتكلم ( يوم يأت ) الله — أى أمره ، وقوله ( فمنهم شقى وسعيد<sup>(٢)</sup> ) تفريق وإيقاع تباين  
بينهم ، الا أنه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك قال " ولك أن  
تلحقه بهذا القبيل " ولم يقل : ومنه ، وقوله " فأما الذين شقوا<sup>(٣)</sup> — وأما الذين سعدوا<sup>(٤)</sup> )  
تقسيم ، اذ قد أعني فيه الى كل فريق من الشقى والسعيد ماله — من عذاب النار ، ونعيم  
الجنة — والاستثناء بقوله ( الا ماشاء ربك<sup>(٥)</sup> ) مجرى على ظاهره في حق أهل النار ،  
لأن فساد المؤمنين يخرجون منها ،

وأما في حق أهل الجنة فيحمل على أن لهم نعماء أخرى فون نعيم الجنة — كلقاء  
الله تعالى ونيل رضوانه — فليسوا مقصورين أبدا على نعيمها ، ولدفع توهم انقطاع نعيم  
الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره — كما في الأول — عقب بقوله ( عطاء غير مجد وذ )  
أى غير مقطوع ، ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثنائيين وقد نصبت القرينة على  
اجراء الثاني على خلاف ظاهره ،

وأما ما يقال : " من أن الثاني أيضا مجرى على ظاهره ، لأن فساد المؤمنين الذين

(١) من الآية ١٠٥ سورة نود

(٢) من الآية ١٠٥ سورة نود

(٣) من الآية ١٠٦ سورة نود

(٤) من الآية ١٠٨ سورة نود

(٥) من الآية ١٠٧ ، ومن الآية ١٠٨ سورة نود

ومنه : الایهام ، وهو أن يكون للفظ استعمالان : قريب وبعيد ، فيذكر لا يهـ —  
القريب في الحال إلى أن يظهر أن المراد به البعيد ، كقوله :  
حملنا ثم طرا على الدسم بعدما \* خلطنا عليهم بالطمان ملازسا  
أراد بالحمل على الدسم : تعذيب المدن ، فأوهم أركابهم الخيل الدسم — كما ترى —

سعدوا بالایمان — وإن شقوا بالمعاصي — فقد فارقوا الجنة أيام العذاب ، فلا  
يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول أهل الجنة الجنة ، فإن الخلود في زمان كما  
ينتقش بآخره ينتقش بأوله أيضا ، فليس بشئ<sup>(١)</sup> ، لأن خلود كل شخص في الجنة  
إنما يتصور بعد دخوله فيها ، فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ماضى  
من زمان دخول غيرهم فيها ، وأيضا ، جعل الفساق داخلين في الأشقياء والسعداء  
باعتبارين ، خلاف ظاهر الآية ، إذ قد فرق بين أهل الموقف بالشفاعة والسعادة .

وذهب صاحب الكشاف : إلى أن الاستثناء الأول كالثاني ، لأن أهل النار لهم  
عقوبات آخر — كالزهرير<sup>(٢)</sup> ولدغ الحيات والمقارب — فليسوا مقصورين على التعذيب  
بالنار ، بل ينقلون من نوى العذاب إلى نوى آخر منه<sup>(٣)</sup>

( الایهام : )

~~~~~

قوله " وهو : أن يكون للفظ استعمالان : قريب وبعيد " وصف الاستعمال بالقرب  
والبعد ، نظرا إلى المعنيين بحسب التبادر إلى الذهن سواء كانا حقيقيين أو مجازيين  
أو مختلفين ، قوله " فيذكر " — بالنصب على صيغة المبنى للمفعول — أى يذكر ذلك  
اللفظ لا يقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء " الحال إلى أن يظهر " له في

(١) هذا رد لكلام سعد الدين في المطون ، لأنه القائل بذلك ، المطول ٤٣٠ ،

(٢) الزهرير : شدة البرد

٤٣١ .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٣٣٦

وقوله — سبحانه — ( الرحمن على العرش استوى ) ، وقوله ( والأرض جميعا قبضته يوم  
القيامة والسماوات مطويات بيمينه ) ، وأكثر المتشابهات من هذا القبيل ،

المآل — اما بالتأمل أو بالقرينة المتأخرة — " أن المراد " باللفظ هو المعنى " البعيد " كما في البيت ، فان الشاعر أولم بأن كذا في <sup>(١)</sup> اركاب المدى على الأفراس الدغم  
سأى السود — من قولهم : أدغم ، أى أسود ، مع أن المراد : تقييد غم بالدغم — أى  
القيود من الحديد — ووضعها على أرجلهم ، كما يدل عليه قوله " خلعنا عليهم " <sup>(٢)</sup> أى  
ألبسنا غم بسبب الطمان مذهب حمراء من الدماء ، والمعنى القريب لقوله تعالى ( الرحمن  
على العرش استوى <sup>(٣)</sup> ) هو الجلوس والاستقرار ( بدليل قوله تعالى <sup>(٤)</sup> ) ( فإذا  
استويت أنت ومن معك على الفلك <sup>(٥)</sup> ) ، لكنه ممتنع في حقه تعالى ، فيظهر أن المراد :  
اما استيلاؤه عليه مجازا — كما يقال : استوى عمرو على المرأى — أى استولى عليه ،  
، واما الملك على طريقة الكناية <sup>(٦)</sup> ، والمعنى القريب لقوله ( والأرض جميعا قبضته <sup>(٧)</sup> )  
هو : أن الأرض مقبوضة في كفه وأن السماوات مطويات بيد ، اليمين ، ولما لم يكن الجوارح  
في حقه تعالى ، وجب أن يحسن القبض على الشيء القليل المستحق ، واليمين على  
القدرة الباهرة <sup>(٨)</sup> ، أو يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لا تقديره تعالى  
عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء ، والأخير أحسن <sup>(٩)</sup> ومتشابهات القرآن — كاليد  
والوجه ، وإتيان الرب ومجيئه — الى غير ذلك مما لا يتضح معناه " من هذا القبيل " <sup>(١٠)</sup>  
أى من باب الابهام ، لتبادر معانيها القرينة الى الفهم مع أن المراد بها : معانيها  
البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم — على الوجه المختار عند جمهور  
المتأخرين ، أولا يعلمها الا الله وحده ، على رأى أكثر السلف <sup>(١٠)</sup> ،

(١) حرف الجر ساقط من الأصل

(٢) البيت من ( الطويل ) وورد في الايضاح ايضا ج ٢ ص ٣٥٤ ، ولم ينسب لقائل

معين ، والتلتر : الشد والسوى الشديد ، ونغم الابل من نواحيها .

(٣) الآية ٥ سورة طه (٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٥) من الآية ٢٨ سورة المؤمنون (٦) والى ذلك ذهب صاحب الكشاف ج ٣ ص ٤٠

(٧) من الآية ٦٧ سورة الزمر (٨) فى " أ " القافية

(٩) والظاهر أن هذا ما اختاره صاحب الكشاف ، حيث يقول : " والغرض من هذا الكلام

إذا أخذته كما هو بجملة ومجموعه — تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله لا غير ،

من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين الى جهة حقيقة أو الى جهة مجاز " ، الكشاف

ج ٤ ص ١١١ ١١٢ (١٠) انظر : الكشاف ج ١ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠

ومنه : تأكيد المدح بما شبيهه الذم ، كقوله :  
 عو البدر الا أنه البحر زاخرا \* سوى أنه الضرغام لكنه الويل  
 ومنه : التوجيه ، وغوايراد الكلام احتملا لوجهين مختلفين ، كقول من قال للأعور :

وانما قال : " وأكرر المتشابهات " لأن بعضها مما ينساق الذم عن الى معناه  
 المراد بلا تكلف يعتد به ، كقوله تعالى ( بل يدا ، مسوطتان <sup>(١)</sup> ) ،

( تأكيد المدح بما يشبه الذم : )

قوله " ومنه : تأكيد المدح بما شبيهه الذم " لم يفسره ، لأنه استغنى باسمه عن  
 تفسيره <sup>(٢)</sup> ، وقوله " عو البدر <sup>(٣)</sup> " اثبات لصفة مدح ، فلما عقبه بأداة الاستثناء أو لم  
 السامع - قبل أن ينطق بما بعد نا - أنه يثبت له شيئا من صفات الذم ، فلما وليها  
 عفة مدح أخرى تأكد ذلك المدح بما يشبهه الذم تأكيداً تاماً ، كأنه أراد أن يثبت له  
 صفة ذم فلم يجد اليه سبيلاً ، وكلمة " الا " معناً للانقطاع ، بمعنى الاستدراك و  
 " سوى " مستعار له ولكن عرج فيه ،

وقد يؤكد الذم <sup>(٤)</sup> بما يشبه المدح على قياس ما تقدم ، كقولك : فلان جامل الا أنه  
 فاسق ، وقد يجرى مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحاً ولا ذماً ، كقوله تعالى ( ولا تنكحوا

(١) من الآية ٦٤ سورة المائدة . والآية كناية عن الجود التام .  
 (٢) والخطيب جعله على ضربين : الأول - وهو الأفضل - أن يستثنى من عفة ذم منفية  
 عن الشيء عفة مدح بتقدير دخولها فيها كقول النابغة : ولا عيب فيهم غير أن -  
 البيت الثاني : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مسدح  
 أخرى له ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم - ( أنا أفصح العرب بيد أنى من قرين )  
 الايضاح ج ٢ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٣) البيت من ( الطويل ) وقائله : بديع الزمان الهذاني ، من قصيدة في مدح خلف بن  
 احمد السجستاني ، ومعنى زاخر ، أي طام متلى ، والويل : المطر الغزير ، وقال  
 اللطواط : " أنه قد أبدع في البيت كل الابداع وأن احدا قبله لم يقله ، ولا أحدا  
 بعده يستطيعه " ، حدائق السحر ص ١٣٣ ، وبتيمة الدر ج ٤ ص ٣٠٠ ومعايد  
 التصب ص ٢ ص ٣٤ والايضاح ج ٢ ص ٣٧٤ والطرار ج ٣ ص ١٣٨ والمنزل ص ٤٤  
 (٤) كلمة الذم ، ماقطة من الأصل

ليت عينيه سواء ، وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار ،  
ومنه : سون المعلوم مساو غيره ، ولا أحب تسميته بالتجانس ، كقوله :

مانكح أبائكم من النساء الا ما قد سلف <sup>(١)</sup> ) فانه تعلين بالمحال أى لا يحل لكم مما  
نكح آبائكم غير ما سلف فانكحوه ان أمكنكم <sup>(٢)</sup> ،

( التوجيه : )

قوله " وبوايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين " أى احتمالا على سواء ، فلا  
يتناول الايهام ، واعتبر بعضهم : كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف — أى كونهما  
متضادين — حتى قال قائلهم : يجب كون أحد لما مدحا والآخر ذما <sup>(٣)</sup> ، كما روى  
عن بشار أنه قال :

|                 |   |                                   |
|-----------------|---|-----------------------------------|
| خاط لي عمرو قبا | * | ليت عينيه سواء                    |
| قلت بيتا ليس    | * | يدري أمد يح أم عجا <sup>(٤)</sup> |

فان قوله " ليت عينيه سواء " يحتمل تمنى خيره — أى تساوى المعنيين فى  
الابصار وتمنى شره — أعنى تساويهما فى انهى ، قوله " وللمتشابهات من القرآن  
مدخل فى هذا النوع باعتبار " يعنى باعتبار احتمالها معنيين مختلفين — وان لم  
يكونا متساويين فى الاحتمال ، ولا متضادين ، يكون أحد لما مدحا والآخر ذما <sup>(٥)</sup>

( سون المعلوم مساو غيره : )

قوله " ولا أحب تسميته بالتجانس " وذلك لوروده فى كلامه تعالى ، قوله —  
" اذاك " أى اذاك الحمار الوحشى الموصوف فى الأبيات السابقة يشبه ناقى " أم "

- (١) من الآية ٢٢ سورة النساء
- (٢) هذا مذكور فى الكشف ج ١ ص ٣٨١ ، وفى المطول أيضا ص ٤٣٩
- (٣) المطول ص ٤٤٣ ، وشرح سعد الدين للفتاح الورقة ٣٢٨
- (٤) البيتان من ( الرمل ) ديوان بشار ص ١٤ وكتاب بشار بن برد ص ٣٠ ، وانظر :  
الايضاح ج ٢ ص ٣٧٧ ومعايد التنصيص ج ٢ ص ٤٢ وحدائق السحر ص ١٣٢ ،  
ونهاية الأرب ج ٧ ص ١٧٤ ، حسن التوسل ص ٨٧ ، بدیع القرآن ص ٣٠٩
- (٥) أنظر المطول ص ٤٤٣

أذاك أم تنثر بالوشى أكرعه - أذاك أم غاضب بالسى مرتعه  
وتولها : أيا شجر الخابور مالك مورفا \* كأنك لم تنزع على ابن طريف  
وتوله - سبحانه وتعالى - ( وانا أو اياكم لحلى هدى أو فى ضلال مبين <sup>(١)</sup> )

ثور "نشى بالوشى أكرعه" أى منتثر قوائمه بنقوش وألوان مختلفة ، يقال : وشيت  
الثوب وشيا ، أى نقشته ، والكراع : مستدق الساق من الخنم والبقر وتماه : ( مسفع  
المخد غاد ناشدا شيب ) ، والمسفع : الأسود ، والغادى : الذى يذهب غدوة ،  
والناشد : الخان من أرض الى أرض <sup>(٢)</sup> ، ناشدا : والشيب : المسن من ثيران الوحش  
الذى انتهى أسنانه ، وقال بعد عدة أبيات :-

أذاك أم غاضب بالسى مرتعه \* أبو ثلاثين أمسى وهو منقلب <sup>(٣)</sup>

أى " أذاك " الثور الوحشى يشبه ناتقى " أم غاضب " أى ذكر من النعام أكل  
الرييح فاحمر دانيواه <sup>(٤)</sup> أو اصفرا ، والسى : الأرض المستوية ( أبو ثلاثين ) أى ذو  
ثلاثين فرخا ، والمنقلب : الراجع ، فشبه ذر الرمة ناقته بالأشياء المذكورة .

وأورد الهمزة وأم فى هذه التشبيهات تجاهلا وإظهار التحيره فى وصفها بشدة  
الحدو ، وقد مر الكلام فى قول الغارجية <sup>(٥)</sup> ، والآية المذكورة .

فان قلت : قد سبق فى علم المعانى التجادل ، وأنه والى سحر البلاغة فكيف  
يحد من الوجوه المحسنة البديع الخارجة عن البلاغة ؟ وكذا الحال فى الالتفات  
والاعتراض أيضا ، فانه من باب الاناب قلما ؟

قلت : أجيب بأن اشتراك العلوم فى المسائل جائز ، بل واقع - كما بين فى  
موضع ، ولا استحالة فى أنه اذا قصد بالالتفات - مثلا - رعاية مقتضى الحال ، كان

(١) من الآية ٢٤ سورة سبأ (٢) فى " ١ " الى آخره  
(٣) البيتان من قصيدة قالها ذو الرمة ويصف فيها ثورا ، والبيت الأول منهما رقم ٦٧  
من القصيدة ، والثانى هو رقم ١٠٧ من القصيدة ، ديوان شمر بن ذر الرمة ص  
٢٨٥١٧ .

(٤) الدانيان : عصبتان مكتنفتان شجرة النحر ، تمتدان اذا تلفت الانسان .  
(٥) هى ليلى بنت طريف ، والبيت من ( الدويل ) وسبق .

ومنه : الاعتراض ، ويسى الحشو ، وهو أن تدج في الكلام ما يعمى بدونه ،  
كقول طرفة :-

فسقى ديارك غير مفسدا \* صوب الريح وديمه تهسى  
فأدج غير مفسدا ، وكما قال النابغة :  
لعمري وما عمى على بهمين \* لقد نطقت بدال على الأقارح

موجبا للكلام حسنا ذاتيا ، داخلا فى البلاغة ، وإذا أتى به فى مقام لا يقتضيه ولا  
يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن بلاغته ،

( الاعتراض : )

~~~~~

قوله " ومنه الاعتراض " نبه بذكر الادراج ، على أنه يجب أن يكون فى أثناء  
كلام واحد أو بين كلامين متصلين معنى ، كما يشعر به تسميته بالحشو أيضا ، ونبه  
باطلاق .

قوله " ما يعمى المعنى بدونه " على أنه قد يكون جملة سواء كان لها محل من  
الاعراب أم لا (١) ،

وغير جملة أيضا ، كالمثال الأول - أعنى غير مفسدا - وهو حال من " صوب  
الريح " (٢) وهو نزول المطر فيه ، اعتراض بها بين الفعل وفاعله دفعا لابهام خلاف  
المقصود ، والديمة : المطر الذى لا رعد فيه ولا برق ، وله دوام أقله : أن يدوم  
ثلث النهار أو ثلث الليل ،

(١) والظاهر : أن الخياط يجعل جملة الاعتراض لا محل لها من الاعراب ، حيث  
عرفه بقوله " أن يؤتى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر  
لا محل لها من الاعراب لنكتة " ، الايضاح ج ٢ ص ٢٠٦

(٢) البيت من ( الكامل ) وقائله : طرفة بن العبد ، من قصيدة يهدد فيها المسيب  
بن علقمة ويمدح قتادة بن مسلمة الحنفى ، وغير مفسدا : أى بالقدر المحتاج  
اليه ، ديوان طرفة ص ٨٨ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٢٣ ، وسر الفصاحة  
ص ٣٢٢ ، والحمدة ج ٢ ص ٥٠ ، والايضاح ج ٢ ص ٣٠٣

فأدري وما عمرى على بهمين ، وكما قال ابن المعتز :  
ان يحيى لا زال يحيى صديقى \* وخليلى من دون هذه الأنام  
فأدري لا زال يحيى

وكما قال - عزائلا - ( فان لم تفعلوا وان ففعلوا فافعلوا النار ) فقوله ( ولن  
تفعلوا ) اعتراض ، وكما قال ( فلا أقسم بمواقع النجوم \* وانه لقسم لو تعلمون عظيم )  
فقوله ( وانه لقسم لو تعلمون عظيم ) اعتراض ، وقوله ( لو تعلمون ) اعتراض ففى

قوله " وما عمرى على بهمين (١) " جملة وثقت محترضة مع الواو بين القسم وجوابه  
تأكيد تحظيم المقسم به ، والبدال (٢) : الباطل ، والأكارع : جمع أكرع ، جمع كراع ،  
وهو اسم لجميع الخيل ، والمراد ههنا جماعات الناس ، وقوله : لا زال يحيى (٣) " اعتراض  
بين اسم ان وخبرها للدعاء ،

وقوله ( ولن تفعلوا (٤) ) جملة محترضة بين الشرط وجزائه ، للتنبيه على أن  
فعلهم - أعنى اثنيانهم بمثل القرآن - غير مقدور لهم ، وقوله " وانه لقسم عظيم " جملة  
محترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم ، وقوله " لو تعلمون (٥) " اعتراض  
فى اعتراض بين الموصوف والصفة (٦) للإشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقق ما أقسم  
به عليه ، وكلمة لا فى " لا أقسم " مزيدة ، ومواقع النجوم : ساقطها ومشاربها (٧)

( الاستتباع : )

قوله " ألا تراه كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال  
القدر (٨) ؟ " وذلك لأن تهينة الدنيا - أى الناس كلمهم - بخلوده يدل على أنهم  
مستفيدون منه مالا

(١) البيت من قصيدة فى مدح النعمان والاعتذار اليه وهجا مرة بن ربيع بن قريش ،  
ورواية الديوان : الأقارع ، وهم بنو قريش بن عوف ، وكانوا وشرا به الى النعمان ،  
ديوان النابغة ص ٨٠ وانظر : خزانة الادب ج ٢ ص ٤٤٧ ، كتاب سيبويه ج ١  
ص ٢٥٢ الكامل للمبرد : ج ٢ ص ٤٠ (٢) هى بالضم

(٣) هذا البيت غير موجود فى ديوان ابن المعتز

(٤) من الآية ٢٤ سورة البقرة (٥) من الآية ٢٦ سورة الواقعة

(٦) فى " أ " وصفته (٧) انظر : الكشف ج ٤ ص ٣٧٣

(٨) والبيت المذكور من ( الداويل ) وقائله : المتنبي ، يمدح سيف الدولة بن حمدان ،  
ويتحدث عن الشتاء الذى عاقه عن غزو غرشنه ، وقد وصف الواحدى البيت : بأنه  
أعظم ما مدح به ملك ، شمس ديوان المتنبي ج ١ ص ٣٩٩ ، ومجاهد التنصيص ج ٢  
ص ٣٩ ، وسر الفصاحة ص ١٧١ والايضاح ج ٢ ص ٣٧٤ ، والاراز ج ٣ ص ١٣٧

وحقائق السحر ص ١٣١ .



اعتراض ، ومنه : الاستبعا ، وهو المدح بشئ على وجه يستتبع مدحا آخر ، نقوله :  
نهبت من الأعمار مالو حويته \* لهنت الدنيا بأنك خالد  
ألا تراه كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخا ، وجزال القدر من  
وجه آخر ؟

يوضح لك ما ذكرت : اذا قصته الى قولك : نهبت من الأعمار مالو اجتمع لك  
لبقيت مغلدا ، ومنه : الالتفات ، وقد سبق ذكره في علم المعاني ، ومنه : تقليل  
اللفظ ولا تقليله ، مثل : يا ، ودنيا ، وغاض وغض ، اذا صادفا الموضع ، ويشترع  
عليهما الايجاز في الكلام والادئاب فيه ، وقد سبقا في الذكر ،  
ومن القسم الثاني : التجنيس ، وهو تشابه الكلمتين في اللفظ

ويرثعون بجلاله مقدارا ، والا ، فله معنى لتهنئتهم به ، وفاعل " يوضح " .  
ستتر ارجع الى قوله " نهبت " أي يوضح لك ما ذكرته " اذا قصته الى قولك " .  
اذ ليس فيه الا مدحه بالشجاعة ، نعم : ربما يفهم من ذكر " الأعمار " فيها — دون  
الأموال — أنه كان قاعدا بذلك اصالح الناس ونظام أحوالهم — لا جمع المقتنيات  
الفانية — ،

( تقليل اللفظ ولا تقليله : )

قوله " مثل يا وهيا " فانهما متحدان في المعنى مع قلة حروف يا ، وكذا " غاض  
وغض " على أن الأول متحد ، والثاني مشدد ، ولو قيل : غيض وغيض — على البناء  
للمفعول فيهما — لكان أنسب بما تقدم في الآية ، ولا شك : أن تقليل اللفظ ولا تقليله  
" اذا صادفا موقعهما " أوجبيا حسنا في الكلام — الا أنهما من المجسّات الراجعة الى  
اللفظ دون المعنى — فذكرهما ههنا تحسفا ظاهرا ،

قوله " ويشترع عليهما " أي على تقليل اللفظ ولا تقليله ، الايجاز والادئاب ، وقد  
سبق أن اعتبارهما بالأصالة انما هو فيما بين الجمل ، وقد يجريان فيما بين غيرها أيضا ، ٥١٣

( من القسم الثاني : التجنيس : )

قال : " ومن القسم الثاني " أي الراجع الى اللفظ " التجنيس " وفسره " بتشابه  
الكلمتين في اللفظ " وأراد بالكلمتين معنى اللفظين ، لجواز تركيب أحد المتجانسين —

والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة أنواع : أحدها التجنيس التام ، وهو أن لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ كقولك : رجة رجة ، وثانيها : التجنيس الناقص ، وهو أن يختلفا في الهيئة دون الصورة - كقولك : البرد يمنح البرد ، وكقولك : البدعة شرك الشرك

وكقولك : الجهول إما مفرد أو مفرط ، والمتمدد في هذا الباب يقام مقام المنقطف نظرا إلى الصورة ، أعلم

---

كما سيذكره - وأراد بتشابههما : تناسبهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتقرير أنواعه المتبعة ، فمنها التام : وذلك بأن يتفقا حرفا وحركات وسكنات ، وأما يتفاوتان في المعنى ، فالرجة الأولى فناء الدار ، والثانية بمعنى الواسعة ،

ومنها الناقص ، وهو أن يختلف " المتجانسان " في الهيئة " الحاصلة من الحركات والسكنات " دون الصورة " فقل : أراد الصورة النوعية ، فإن الحروف أنواع متميزة بصورها النوعية ، فالمعنى : دون الحروف ، وهذا - وإن كان قريبا بحسب المعنى - إلا أن فهمه من عبارته بعيد جدا ، وقيل : أراد الصورة الدخالية ، فإن المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام - كما سيأتي -

وإذا اختلفا في الهيئة والصورة معا - كقولك : جاملنا ، علي صيغة الأمر ، ولا جام لنا - فليس بتمام ، فإن اعتبر في الناقص أن لا يكن فيه اختلاف الصورة أصلا - كما هو الظاهر من العبارة - لم يكن ناقصا أيضا ،

وإذا قيل : المعتبر في الناقص اختلاف الهيئة دون الصورة - سواء كانت مختلفة أولا - كان ناقصا ، ثم أن الاختلاف في " البرد <sup>(١)</sup> والبرد " بحسب اختلاف الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين " الشرك <sup>(٢)</sup> وهو حباله الصياد ، و " الشرك " بمعنى الاشتراك ، إنما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا ، واختلاف حال الراء حركة وسكونا .

---

(١) هو بضم الباء والراء : شوب منقط ، والجمع أبراد وأبرد ، وسرود ، وأيضا : أكسية يلتحف بها .

(٢) هو بالفتح وجمعه : شرك بضمين ،

وثالثها : التجنيس المذيل ، وهو أن يختلفا بزيادة حرف ، كقولك : مالى كمالى ،  
وجدى جبدى ، وكاس كاسب ، ورابعها : التجنيس المضارع أو الممارف ، وهو أن  
يختلفا بحرف أو حرفين مع تقارب المخرج كقولك فى العرف الواحد : داس ودامس ،

والاختلاف بين المفرد <sup>(١)</sup> ، من الافراط ، والمفرد <sup>(٧)</sup> ، من التفریط ، بحسب اختلاف حال  
الفاء حركة وسكونا ، واختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا ، إلا أن الحرف المشدد لما  
كان فى الصورة الختاية كالمنفف ، عد حرفا واحدا .. لا حرفين .. فلذلك جعل  
" مفرد ومفرد .. كالشرك والشرك " متفقين فى المادة متلئين فى الهيئة <sup>(٣)</sup> " فاعلم "   
ذلك حتى لا يشكل عليك الحال فى عددهما من المتلفين فى الهيئة فقط ، ومن ههنا  
يصرف ان المراد .. أيضا .. بالصورة فيما تقدم : هو الخطية .. لا النوعية .

قوله : " وهو : أن يختلفا بزيادة حرف " وذلك اما فى الأول " كقولك : مالى  
كمالى " أو فى الوسط نحو " جدى " <sup>(٤)</sup> " أى حذى وسختى " جهدى " أى اجتهدى  
وسحى ، وقد عرفت أن المشدد كالمنفف ، فلذا اختلاف بينهما إلا بزيادة الهاء ، أو  
فى الآخر نحو " كاس كاسب " والأول اسم فاعل ، من كساء ، يكسوه .

قوله " التجنيس المضارع أو الممارف ، ( أى سمه بأيهما شئت ، وتيا : المضارع )  
أن يختلفا بحرفين <sup>(٦)</sup> ، وتقارب المخرج مستبزه فى الكل ، فالاختلاف بحرف واحد  
أما فى الأول " كداس " من دس الظالم ، اذا اشتد ، و " طاس " من داس الطريق  
، دس وانحى ، يقال : بينى وبين كنى ليل داس وطريق طاس <sup>(٧)</sup> ، وأما فى الوسط  
نحو : " حصب " وهو مايرى فى النار ، و " حسب " وهو مايمد من المفاخر ، وأما

- (١) بضم الميم وكسر الراء ، والاسم : الشرط ، بفتح الفاء واسكان الراء ، تقول : فَرَطَ  
فى الأمر فرطاً ، تنصرف فيه
- (٢) بضم الميم وفتح الفاء وكسر الراء مع تشديدها ، تقول : فَرَطَ الشئ ، وفيه تفریطا  
صنيعه
- (٣) فى " أ " فى الصورة
- (٤) بفتح الجيم وكسر الدال مع التشديد
- (٥) ما بين التوسمين ساقط من الأصل
- (٦) أنظر : الايضاح ج ٢ ، ص ٣٨٦
- (٧) انظر : المداول ص ٤٤٨

وحصب وحسب ، وكتب وكثم ، وفي الحرفين كقولهم : ما خصمتنى وانما غسمتنى ،  
ونامسها : التجنيس اللاحق ، وهو أن يختلفا لامع التقارب ، كقولك : سعيد بحيد  
وكاتب كاذب ، وعابد عائب ، والمختلفان فى اللاحق اذا اتفقا كتابة ، كقولك : عائب  
عابث سى تجنيس تصحيف ، والمتجانسان اذا وردا على نحو قولهم : من دلب وجد  
وجد ، أو قولهم : من قرع بابا ولج ولج ، أو على نحو ( المؤمنون دينون لينون )  
( وجئتكم من سبأ نبأ ) أو على نحو قولهم : النبىذ بغير النثم غم ، وبغير الدسم

فى الآخر نحو " كتب " بمعنى قرب ، و " كثم " وهو اما بمعنى الصرف ، يقال :  
كثمه من الأمر ، أى صرفه ، أو بمعنى سعة البطن ، أو الشبع ، فالأكثر : يطلق على  
البطين والشبعان أيضا ، ولم يعتبر هذا التقسيم فى الحرفين ، بل أورد مثالا من  
المتخالفين بحرفين فى الوسط. ومعنى " غسمتنى " أى جعلتنى غسيما الحظ أو  
القدر .

قوله " وهو أن يختلفا لامع التتابع " هذه العبارة تتناول الاختلاف بحرف  
واحد وحرفين ، إلا أنه لم يمثل إلا للأول ،

قوله " يسمى تجنيس تصحيف " وذلك لأنه قد يصحف أحد هما بالآخر ، ويسمى  
تجنيس خطأ أيضا ، لتساويهما فى صورة الخط - إلا أن التجنيس التصحيفى والخطى ،  
وهو أن يشابه اللفظان فى الكتابة - يوجد فى غير اللاحق أيضا ، و " العابث " من  
العبث - وهو الانسداد - قوله " اذا وردا على نحو قولهم " أى اذا ورد المتجانسان  
بحيث يكون أحدهما ضميما للآخر لصيقا به يسمى ذلك التجنيس " مزدوجا ومكررا ومرددا " .  
سواء كان بينهما تجنيس تام مثل : " وَجَدَ وَجَدَ ، وَلَجَّ وَلَجَّ " أو تجنيس لاحق مثل  
" دينون ودينون (١) " و " سبأ نبأ (٢) " أو تجنيس مبدل مثل " نغم ونغم ، ودسم ودسم " .  
قوله " يسمى تجنيسا مشوشا " وذلك لأنه لما خالف كل من المتجانسين صاحبه بحرفين

(١) هذا من حديث النبى - صلى الله عليه وسلم ، وهما ت فيف البين واللين ، قال  
ابن الأعرابي : الحرب تعدج بهما متفتين وتذم بهما مثقلين ، وهين : فيسل  
من الهنون ، وهو السكينة والوقار والسهولة ، أنظر : النهاية فى غريب الحديث  
ح ٢٨٩ ، ٢٩٠ (٧) من الآية ٢٢ سورة النمل

سم سمي ذلك مزدوجا ومكررا ويرددا ، وما هنا نوع آخر يسمى تجنيسا مشوشا ، وهو مثل قوله : بلاغة مراعاة ، وإذا وقع أحد المتجانسين في التام مركبا ولم يكن من الثاني في الخط ، كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبة \* فدهه فدولته ذاهبة

سمي متشابها ، وإن كان من الثاني في الخط ، كقوله :

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا \* بالذي ضرمدير الجام لو جامنا

مقاربي المنهج توهم أن التجنيس مطرف ، وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين ، وحيث كان الحرفان الأخيران منهما — أعني الغين واليمين — متفقين في صورة الخط ، تغيل أنه تجنيس خطي ، وليس به اختلاف الحرفين الأولين — أعني اللام والراء — في صورة الكتابة .

وقيل : لو كان عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيسا تصحيفا ، أولا مهمسا ، لكان مضارعا فقد تجاذبه صيغتان فلذلك سمي مشوشا ،

قوله " سمي متشابها " لتشابه المتجانسين الجنس التام في الخط — وإن اختلفا في التركيب والافراد — فإن الأول مركب اضافي — أي لم يكن صاحب هبة (١) — والثاني مفرد ، اسم فاعل من ذهب ،

وإن تخالفا في الخط أيضا " سمي " التجنيس " مشروقا " لافتراقهما في صورة الكتابة .

فإن قيل : كما أن قوله " جام لنا " مركب من اسم لا وخبرها ، كذلك " جامنا " مركب من الفعل والفعل ؟

أجيب تارة : بأن كون أحد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الآخر أيضا مركبا

(١) البيت من ( المقارب ) وقائله : أبو الفتح البستي ( علي بن محمد ) ديوانه ص ١٢ وانظر : معاهد التنصيص ج ٢ ص ٧١ والايضاح ج ٢ ص ٣٨٤ ونهاية الأربح ج ٧ ص ٩٢ والتبيان ص ١٦٧ وحسن التوصل ص ٤٣ ، وتحرير التحبير ص ١١٠

(٢) البيت من ( الرما ) وقائله : أبو الفتح البستي ، كما في : معاهد التنصيص ج ٢ ص ٧٥ والايضاح ج ٢ ص ٣٨٤ والمطول ص ٤٤٦ ولكن البيت ليس في ديوانه ، وانظر : حقائق السحر ص ٩٧ ،

سمى مفروقاً ، وما يلحق بالتجنيس : نظير قوله عز وجل ( قال انى لصمكم من القالين <sup>(١)</sup> ) - وجنا الجنيتين دان <sup>(٢)</sup> ) وكثيراً ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى أصل واحد فى الاشتقاق ، مثل ما فى قوله عز اسمه ( فأقم وجهك للدين القيم ) وقوله ( فريج وريحان ) ومن جهات الحسن : رد العجز الى الصدر ، وهو أن يكون

وأخرى ، بأن اسمها وخبرها لا يعدان لفظاً واحداً ، لا حقيقة ولا عرفاً - بخلاف الفعل والمفعول المتصل به - مع استتار فاعله " كجاملنا " فانهما يعدان فى الحرف لفظاً واحداً ،

قوله " وما يلحق بالتجنيس " أن يلحق بالتجنيس شيئان :-

أحدهما : أن يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق - وهو ما يشبه الاشتقاق وليس ٥١٥ به - فان " قال " أجوف واوى ، من القول ، و " القالين " ناقص يائى ، من قلالة يقلبه ، اذا بغضه ، وكذا " الجنى " منقوص يائى ، من جنيت ، والجنة مضاعف من جنه ، أى ستره ، وليس <sup>(٣)</sup> بين اللفظين فى كل واحد من المثالين رجوع الى أصل واحد فى الاشتقاق ، إلا أنه قد يتوهم ذلك فى بادىء الرأى ،

والثانى : أن يكون اللفظان راجعين فى الاشتقاق الى أصل واحد " فأقم " مأخوذ من قام ، " القيم " <sup>(٤)</sup> فيحل منه ، والريحان : بمعنى النبات المعروف ، أو الرزق ، مأخوذ من الروح والراحة ، إذ لم يوجد فى اللغة تركيب الراء من الياء والحاء فالريح : أصله الواو ، ومعنى قوله " فريج وريحان " <sup>(٥)</sup> " رحمة وسعة رزق " ،

(١) الآية ١٦٨ سورة الشعراء (٢) من الآية ٥٤ سورة الرحمن

(٣) فى " أ " فليس

(٤) من الآية ٤٣ سورة الروم ، والدين القيم : المستقيم الذى لا ينح فيه ولا ميل عن الحق ،

(٥) من الآية ٨٩ سورة الواقعة ، وما ذكره من معنى مأخوذ من الكشف ج ٤

أحدى الكلمتين المتكررتين أو المتجانستين أو الملحقتين بالتجانس في آخر البيت  
والأخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت ، وهى : صدر المصراع الأول ،  
وحشوه ، وآخره ، وصدر المصراع الثانى وحشوه ، كما إذا قلت :

مشتهر فى علمه وحلمه	✱	وزدده وعهدده	مشتهر
فى علمه	✱	مشتهر وحلمه	مشتهر
مشتهر وحلمه	✱	مشتهر وحلمه	مشتهر
مشتهر وحلمه	✱	مشتهر وحلمه	مشتهر

والأحسن فى هذا النوع أن لا يرجع الصدر والمجزأ الى التكرار .

ومن جهات الحسن ، القلب ، كقولك : حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه ،  
وانه يسمى مقلب الكل ، أو كقوله : ( اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا <sup>(١)</sup> ) وانما يسمى

( رد المجزأ الى الصدر : )

قوله " ومن جهات الحسن " غير أسلوب الكلام فى باقى الأقسام فمنونها  
" بجهات الحسن " .

ولم يقل : ومن القسم الثانى ، أو ومنه ، فتننا فى العبارة ، وأراد " بالكلمتين  
المتكررتين " ما يتحد معناهما ، و " بالمجانستين " ما يعم أقسامهما ، و " بالمحقتين "  
ما يعم الملحوق بسبب الاشتقاق أو بشبهه ، كقوله " كما إذا قلت " أورد مثالا من عند  
نفسه مكررا لوقوع الكلمة الأخرى فى أحد مواضعها الخمسة ، وقد يناقش فى عدد انخاص  
من رد المجزأ الى الصدر ، ان لا صدارة بحشو المصراع الثانى ، والرواية فى " مشتهر "  
فتح الهاء ، من اشتهره الناس بكذا ، وقد جاء اشتهر بمعنى : وضع وظاهر ،

قوله " والأحسن فى هذا النوع أن لا يرجع الصدر والمجزأ الى التكرار " أى لا  
يكون الكلمتان مكررتين ، بل انا متجانستين أو ملحقتين بهما ، وانما كان هذا أحسن

(١) هذا من حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، وورد برواية : ( اللهم استر عورتى  
وآمن روعتى واقض عني ديني ) ، النهاية فى غريب الحديث ج ٢ ص ٢٧٧ ،  
والجامع الصغير ح ( ص ٤٥ )

مقلوب الهمس ، وإذا وقع أحد المقلوبين — قلب الكل — فى أول البيت والثانى فى آخره ، سى مقلوبا مجنبا ، وإذا وقع قلب الكل فى كلمتين أو أكثر — شمرا أو غير شمركقولك كيل مليت ، وخان اذا ناخ ، وقوله  
أى أرملا اذا عـرا \* وارج اذا المرء أسـا  
مقلوبا ستويا ،

---

#### لحصول الافادة فى صورة الاعادة ،

( القلب : )

~~~~~

قوله " ومن جهات الحسن القلب " نوعلى تسمين " قلب الكل " ، وهو :  
أن يكون حروف أحد اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها فى اللفظ الآخر " كالفتح والحتف (١) " .

وقلب الهمس ، وهو : أن يمكن ترتيب بعض حروفه فى الآخر — كالمورات :  
جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة ، والروعات : جمع روعة ، ولى الخوف ، ومثـال  
القلب المجنح أى الذى جعل كجناحين — قول الشاعر :  
لاح انوار الهدى من \* كفه فى كل حال (٢)

والمقلوب المستوى ، هو : أن يكون مجموع " كلمتين أو أكثر ، شمرا أو غيره " بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ، ففى غير الشعر نحو " قولك :  
كيل مليت ، وخان اذا ناخ (٣) " وقوله ( وربك فكبر (٤) ) وفى الشعر ( اما فى بيت (٥) )  
كقول الحريرى :

---

(١) الحتف : الموت ، ومات حتف أنفه ، أن على غرائشه من غير نتل ولا ضرب ،

(٢) البيت من ( الرمل ) ولم يمين قائله ، انظر : المطول ص ٤٤٩ ، والطراز ج ٣ ص ٩٥

(٣) يقال : تنوخ الجمل الناقة ، أبركها للسفاد ، كأناخها فاستناخت ، ولا يقال :  
ناخت ولا أناخت .

(٤) الآية ٣ سورة المدثر (٥) ما بين القوسين ساقط من " أ "



ومن جهات الحسن : الأسجاع ، ونى فى النثر كالقوافى فى الشعر ، ومن جهاته

أسى أرمد إذا عرا \* وارج إذا المرء أسا (١)

فانه إذا قلب حرفه كان الحاصل عينه ، واما فى مصراع ، كقول الآخر :  
( سرفلا كبايك القرس ) (٢) — " أنر " — أمر من : آسه أو سا — أى أعطاء — والأرمل :  
من لا زوجة له (٣) ، " عرا " أى أتى وألم بك طالبا منك مصروفا ، " وارج " أمر من رعا ،  
حفظه ، و " أسا " اما من أسوت الجرح — أى داويته — أو من أسوت بينهم — أى  
أصلحت — وقد يجمع مقصورا من أساء ، أو نميرا من أسى — بالكسر — إذا حزن  
، يقال : كبا بوجهه يكبو كهوا ، إذا سقط ،

( الأسجاع والفواصل القرآنية )

قوله " ومن جهات الحسن الأسجاع " بفتح الأسجاع (٤) ، قصد الى الكلمات التى  
فى أواخر الفقر بمنزلة القوافى فى النظم ، ولو بدل بالأسجاع السجع ، وشبهه بالتقفية  
لكان أنسب بما تقدم وما تأخر ، من ايراد المحسنات البدعية بالمعاني المصدرية  
والقافية — على المذهب الأصح — من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن يليه مع حركة  
المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن ، وقيل : ومع ذلك المتحرك أيضا ، وقيل :  
فى الكلمة الأخيرة من البيت ، وقد يطلق القافية على الروى — وهو الحرف الذى بنى  
عليه الشعر وينسب اليه — فيقال : قصيدة لامية ، أو رائية ، ولم يطلق الأسجاع على  
فواصل القرآن تأديبا ، لأن السجع فى الأصل : عذير الحمام ونحوه ،

(١) بهذا مطلع مقامه السادسة عشر ( المغربية ) وكان قد اجتمع مع خمسة آخرين  
فأخذ كل منهم يقول عبارة تنطق معكوسة كما تنطق غير معكوسة ، حتى انتهى  
القول اليه فقال ذلك ، مقامات الحريرى عن ١٥٤ وانظر : معاني التنصيص ح ٢  
س ٩١

(٢) ذكر الخطيب : أن هذا المصراع ناله عماد الدين الكاتب للفاضل ، وأجابه  
القاضى بقوله ( دام علا الصاد ) ، الايضاح ج ٢ س ٣٩٩ وانظر : خزانة الأدب  
لابن حجة س ٢٠٤ ، وحسن التوسل س ٨٦

(٣) وشارح المقامات : جعله بمعنى من نقد زاده وافتر

(٤) والسجع على ثلاثة أضرب : ١ — مطرف ، وذلك بأن تختلف الفاصلتان فى الوزن ،  
نحو : ( مالكم لا ترجون لله وقارا ) وقد خلقكم اطوارا ) الآيتان ١٣ ١٤٦ سورة نوح  
٢ — ترسيخ ، وذلك ان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن ، وكان مافى احدى القرينتين  
من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن والتقفية ، مثل : سو  
يطبع الأسجاع بجوارى لفظه ، ويقع الأسجاع بزواجر وعظه ،

٣ — متواز ، وذلك بأن يكون مافى احدى القرينتين أو أكثره وما يقابله من الأخرى  
مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا ، مثل ( فيها سرر مرفوعة ، وأكواب موضوعة )  
الآيتان ١٣ ١٤٦ سورة الفاشية ، الايضاح ح ٢ س ٣٩٤ والطول س ٤٥٣

الفواصل القرآنية ، والكلام فى ذلك ظاهر ، ومن جهات الحسن : الترصيح ، ولو أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان ، متفقة الأعجاز أو متقاربتها ، كقوله - عزاسمه - ( ان الينا اياهم . ثم ان علينا حسابهم ) وقوله ( ان الأبرار لفي نعم . وان الفجار لفي جحيم ) وكقوله ( وآتيناهما الكتاب المستبين . وهديناها الصراط المستقيم ) وأصل الحسن فى جميع ذلك : أن تكون الألفاظ توابح للمعنى - لا أن تكون المعانى لها توابح ،

( الترصيح : )

والترصيح فى اللغة : أن يجمع فى أحد جانبي العقد من اللآلىء مثلها فى الجانب الآخر ،

وفى الاصطلاح : هو أن يكون جميع ما فى احدى القرنيتين من الألفاظ أو أكثر ما فيها مساوية الأوزان ، موافقة الأعجاز ، أو مقارنة الأوزان والأعجاز لما يقابله فى القرينة الأخرى ، مثال المساواة فى الوزن والتقفية فى جميع الألفاظ ، قوله تعالى ( ان الينا اياهم . ثم ان علينا حسابهم <sup>(١)</sup> ) وقوله تعالى ( ان الأبرار لفي نعم . وان الفجار لفي جحيم <sup>(٢)</sup> ) لأن حرفى - أعنى ثم فى المثال الأول ، والواو فى الثانى - لا مقابل لهما فى القرينة الأولى ،

ومثال تساوى الوزن والمجز فى بعض الألفاظ وتقاربهما فى بعضها قولهم ( وآتيناهما <sup>(٣)</sup> ٥٠ الآية ) فان آتينا يقارب عدينا فى الوزن ، و " المستقيم <sup>(٤)</sup> " يقارب " المستبين " فى المعجز ،

( أصل الحسن فى المحسنات اللفظية )

قوله " وأصل الحسن فى جميع ذلك " أى فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية " أن تكون الألفاظ توابح للمعنى " وذلك ، بأن يترك المعانى على سجيتهما فتكسى من الألفاظ ما يلين بها ، فيحسن اللفظ والمعنى جميعا ، وإذا قلت : المعانى تابعة للألفاظ ، بأن تقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية وتجمع ذلك بقصود أعلى

(١) الآيتان ٢٥ ، ٢٦ سورة الخاشية (٢) الآيتان ١٣ ، ١٤ سورة الانطار

(٣) من الآية ١١٢ سورة الصافات (٤) من الآية ١١٨ سورة الصافات

أعنى : أن لا تكون متكلفة

جاءت الألفاظ متكلفة وتشوعت وجوه المعاني ، وكانت كمثل من خشب في غمد من ذهب ، وقد شغل بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية البديعية ، حتى خيل اليه اذا جمع عدة منها في كلامه فز بأس أن يقع مقصود ، منه في عيباء ، ويوقع سامعه من غلبه في خبط عشواء (١) ،

وقد يقال : أشار بقوله " جميع ذلك " أى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية ، فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة ، أو المقابلة - مثلا - قد تدعى ما الكلام ، وتوجب الخلل في الانتظام ، الا أن قوله " أن تكون الألفاظ توابج للمعاني " يمنع الحمل على هذا المعنى ، وكذا يمنع تفسيره لما ذكره أولا بقوله " أعنى أن لا تكون " أى الألفاظ " متكلفة "

أى ما تباها مع كلفة ومشقة ، قوله " ويورد الأسحاب لهما " أى فى فن البديع " انواعا " من المحسنات " مثل كون " جميع " الحروف " من الكلام " منقوطة " كقول الحريري :

(١) هذا مأخوذ من عبارة عبد القاهر ، أنظر : أسرار البلاغة ص ٥ ، وتتميم للفائدة رأيت أن أورد بعضا من عبارات الامام عبد القاهر ، فنراه - مثلا - يقول : " أما التجنيس فانك لا تستحسن تجانس اللفظتين الا اذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا ، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا " وبعد ايراد أمثلة يقول : " فقد تبين لك أن ما يعطى التجنيس من الفضيلة أمر لم يتم الا بنصرة المعنى ، اذ لو كان باللفظ وحده ، لما كان فيه مستحسن ، ولما وجد فيه الا معيب مستهجن ، ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع به ، وذلك ، أن المعاني لا تدبر فى كل موضع لما يجذبها التجنيس اليه ، اذ الألفاظ خدم المعاني والمعرفة فى حكمها . . فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشئ عن جهته ، وذلك مظنة من الاستكراه وفيه فتح أبواب المصيب والتعرض للشين " أسرار البلاغة ص ٤ ، ٥ ، ويذكر : " أن المارفين بجوامع الكلام لا يصرجون على هذا الفن لا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحته ، والا حيث يأمنون جناية منه عليه ، وانتقا صاله وتعويقا دونه ، وانظر الى خطب الجاحظ ، فانها تروى وتتناقل تناقل الأسماء . . الخ ح ٦ ، ثم يقول -

ويورد الأسحاب منها أنواعا ، مثل : كون الحروف منقوطة ، أو غير منقوطة ، أو البعض منقوطة والبعض غير منقوطة بالسوية .  
فلن أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت ، وتلقب كلا من ذلك بما أحببت ،

فتنتني فجنتنتني تجنى \* بتجن يفتن غب تجنسى (١)

أو غير منقوطة " كخطبته المبرورة : الحمد لله المدح الأساء ، المحمود الآلا ،  
" أو كون بعضها منقوطة وبعضها غير منقوطة " وذلك إما بأن يكون كلمة منقوطة وأخرى غير منقوطة ، كرسالته الخيفا : الكرم ثبت الله جيش سمودك يزين ، واللهم غصن الدمر جفن حسودك يشين (٣) ،

وأما بأن يكون حرف منقوطة وآخر غير منقوطة ، كرسالته الرقطا : أخلاق سيدنا تحب ، وبحقوته يلب (٤) " والخيف - بالتحريك - أن يكون إحدى العينين الفرس سودا ،  
والأخرى زرقا ، والرقط : أن يكون في الشاة نقط سود ويبس ، ولا يخفى أن النقط وعدمه راجع إلى تحسين الخط دون اللفظ ، وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات

= تابع : " وعلى الجملة فانك لا تجد تجنيسا مقبولا ، ولا سجما حسنا ، حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وسان نحوه - ومن هنا كان أحلى تجنيس وأولاه ،  
ما وقع من غير قصد من المتكلم إلى اجتلابه ، وتأليب لطلبه ، ومنه قول الشافعي - رضي الله عنه - عن النبيذ " أجمع أهل الحريين على تحريمه " أسرار البلاغة ص ٧ ، ويقول :  
" فقد تبين من هذه الجملة أن المعنى المقتضى اختصار هذا النحو بالقبول : هو أن المتكلم لم يقد المعنى نحو التجنيس والسجع بل قاده المعنى اليهما ، ولن تجد أيمن طائرا ، وأعدى إلى الاحسان من أن ترسل المعاني على سجيتهما ، وتدعها تطلب لأنفسها الألفاظ ، أسرار البلاغة ص ٩ .

- (١) هذا مطلع مقامته الحلبية ، وتجننى : اسم امرأة ، بتجن : بتيه ودلال ، يفتن : يتنوع ، من : افتن الربيل في حديثه ، جاء بالأفانين ، غب تجنى ، أي أثر جنانية ، مقامات الحريري ص ٥٢٦ ومعايد التنصيص ج ٢ ص ١٠٧ والطراز ج ١ ص ١٢٤
- (٢) مطلع مقامة الحريري السمرقندية ، مقاماته ص ٢٨٧
- (٣) هذا من مقامته السادسة ، وتعرف أيضا بالمراغية ، مقامات الحريري ص ٥٥
- (٤) بحقوته : أي بفنائها ، ويلب : من ألب بالمكان ، أقام به ، مقامات الحريري ص ٢٦٤ .

واذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكييب الكلام ، ومعرفة صياغات المعاني ، ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يغى به قوة ذكائك ، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من

ويسمى الموصل - كما فى قوله : فتتنى <sup>(١)</sup> - ، أو انفصالها ، ويسمى المقطع كقول الوطواط :

وأدرك ان زرت دار وود \* دُرّاً وَدَرّاً وَوَرْداً وَوَرْداً <sup>(٢)</sup>

ولما اختصر المصنف الكلام فى المحسنات البدعية ، وفوس استخراجها اليك تابحناء فى ذلك ، لأن مباحثها مستوفاة فى كتب آخر ، فحليك بها ان لم تقدر على استخراجها .

قوله " واذ تحققت " أى اذ قد علمت على وجه التحقيق ما ذكر فى المقدمة ، من حدى العلمين ، وبما ضبط وفصل فى الفصلين عن معاهد لما ونسائلهما ، أن علم المعاني ( وهو معرفة خواص تراكييب الكلام ، وأن علم البيان هو معرفة صياغات المعاني <sup>(٣)</sup> ) فى صور متفاوتة وتأديتها بطرق مختلفة ، وانما وحد لفظ العلم المضاف اليهما ، اشارة الى قوة الارتباط بينهما ، وكون البيان شعبه من المعاني ، وبين غاية العلمين هنا بقوله : " ليتوصل بها " أى بمعرفة ( الخواص والصياغات " الى توفية مقامات الكلام حقها " أى اعتبار ما تقتضيها من <sup>(٤)</sup> الخواص وما يناسبها من الصياغات ، مع أن الناية المذكورة فى المقدمة ، هى الاحتراز عن الخطأ فى التطبيق والمطابقة ، بناء على أن المقصود الأعلى : هو الاتيان بالصواب - أعنى

(١) انظر : حدائق السحر ص ١٦٥

(٢) دُرٌّ : اسم التمشيق ، الورد - بالفتح - ما يشم وبالكسر : الجزء ، يقال : قرأت وردى وخلاف الصدور ، بمعنى : الورد ، ولم الذين يردون الماء ، وبالضم جمع ورد - على مثال جون وجون ، ويقال : فرس ورد وأسد ورد ، وهو السدى بين الكميت والأشقر ، حاشية الشارح على المطول ص ٤٦١ ، وحدائق السحر ص ١٦٥ (٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل

(٤) فى الأصل : ارتباط (٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل

جملتها ، وشعبة فردة من دوحتها ، علمت أن تتيج تراكييب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان

وحين انتصبنا لافادته لزمنا أن لا نضن بشيء ، نحو من جملة ، وأن نستمد الله التوفيق في تكلمته ،

التوفية التي ذكرنا - والاحتراز عن الخطأ وسيلة الى تلك التوفية .

ولما كانت الوسيلة أظهر في بادي الرأي ، جعلها غاية لنا ، ثم ذكرنا عنا ما هو الحقيقة ، وقيد التوفية " بحسب ما يفي به قوة ذكائك " أي شدته ، لأن ذلك هو القدار المطلوب من تحصيل هذين المعلمين ،

٥١٨

قوله " وعندك علم " جملة حالية ، ولفظ " علم " منون ، و " أن مقام الاستدلال " فمضاه ، و " علمت " جواب " إذ قد تحققت " والمقصود : بيان أنه يجب عليه أن يشرح في تكملة علم البلاغة ، وذلك : أن من جملة " مقامات الكلام " مقام الاستدلال على المثالب التصديقية ، المتوقعة على تصورات أطرافها المحتاجة الى الحد ، فلزم " صاحب علم المعاني والبيان " معرفة الخواص الاستدلالية ، ومعرفة تأديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام .

والمنصف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه أن لا يضمن (٢) بشيء " نحو من جملة " فوجب أن يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد ، لأنه جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه هنا ،

وعند آخر ما يسره الله تعالى بحنه ولطفه من كشف فوائده هذا العلم ونظم فرائده ، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به المسترشدين ، وأن يجعله نضراً (٣) لنا يوم الدين ،

وقد وقع الفراغ من تأليفه أواسط شوال من سنة ثلاث وثمانمائة ،

وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وحسن توفيقه ، تم .

(١) في الأصل : المقدور ، وهو خطأ (٢) أي لا يبخل ، والضنين : البخيل

(٣) في " أ " ذخرا ، وهذا ، والنضرة : الحسن والروى وتقول : نضر الله وجهه .

:: فهرس الآيات القرآنية الكريمة ::

| الآيات                     | رقمها | الصفحات                 |
|----------------------------|-------|-------------------------|
| <hr/>                      |       |                         |
| (( سورة الفاتحة ))         |       |                         |
| <hr/>                      |       |                         |
| الذين أنعمت عليهم          | ٧     | ١٢٤                     |
| الحمد لله رب العالمين      | ٢-٤   | ١٩٤، ١٩٣                |
| يا لك يوم الدين            | ٤     | ١٩٥                     |
| اياك نعبد واياك نستعين     | ٥     | ٥١٥، ٣١٠، ١٩٩           |
| (( سورة البقرة ))          |       |                         |
| <hr/>                      |       |                         |
| كيف تكفرون بالله           | ٢٨    | ٥٧٧، ٥٧٦، ٦١١           |
| ولقد علموا لمن اشتراه      | ١٠٢   | ٦٨                      |
| لا ريب فيه                 | ٢     | ٤٤٢، ٤٤٣، ١٣٥، ٥٧٧      |
| أولئك على سدى من ربه       | ٥     | ٤١٧، ١٧٦، ١١٩، ١١٧، ٨١١ |
| ماذا أراد الله بهذا مثلا   | ٢٦    | ١١٨                     |
| أنهم * ذلك الكتاب          | ٢٥١   | ٤٢٦، ٣١٥، ٢٤٧، ١١٩      |
| وعلى أبصارهم غشاوة         | ٧     | ٤٢٧، ١٦٠                |
| ولكم فى القصص حياة         | ١٧٩   | ٤٥٧، ١٦٠                |
| فأذنوا بحرب من الله ورسوله | ٢٧٩   | ١٦١                     |
| الله يستمزي بهم            | ١٥    | ٤١٠، ١٦٩                |
| فويل لهم عما كتبت أيدى بهم | ٧٩    | ٣٥٦، ٢١٦، ١٦٩           |
| ففرقا كذبتم                | ٨٧    | ٢١٦، ١٦٩                |
| وقالوا لن يدخل الجنة       | ١١١   | ٩٣٧، ٤١٨، ١٧٣           |
| أنا نحن مصلحون             | ١١    | ٥٢٧، ٤١٠، ١٧٤           |
| فبدل الذين ظلموا قولا ..   | ٥٩    | ١٨٠                     |
| نسيكفيهم الله              | ١٣٧   | ٢١٧                     |
| سيقول السفهاء              | ١٤٢   | ٢١٧                     |

|                 |          |                                     |
|-----------------|----------|-------------------------------------|
| ٦٤٥٨٠٤١٧٠٢٢٩    | ٢        | هدى للمتقين                         |
| ٨٩٤             |          |                                     |
| ٢٤٤             | ١٩٧      | الحج أشهر معلومات                   |
| ٥٨٤٠٤٢٢٠٢٥٤     | ٨        | آمنّا بالله وباليوم الآخر           |
| ٦٤٠٩٠٣٥٦٠٢٥٥    | ١٤       | وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا ۖ  |
| ٤٢٨٠٤٢٢         |          |                                     |
| ٢٥٨             | ١٠٥      | يختص برحمته من يشاء                 |
| ٤٤٥٠٢٦١         | ٣٦       | ولكم في الأرض مستقر                 |
| ٦٦٩٩٠٦٩٤٠٢٦٣    | ١٩       | أو كصيب من السماء                   |
| ٧٥٢             |          |                                     |
| ٦٣٨٧٠٣٧٠٠٢٨٣    | ٤٠       | وأيّ غارهبون                        |
| ٥٩٩             |          |                                     |
| ٢٨٨             | ٢٣٤      | والذين يتوفون منكم                  |
| ٢٩٥             | ٢٢       | فلا تجعلوا لله أندادا               |
| ٢٩٧             | ٢٣٠      | وتلك حدود الله                      |
| ٣١٠             | ٤        | وبالآخرة هم يوقنون                  |
| ٣١٠             | ١٧٢      | إن كنتم آياه تعبدون                 |
| ٣١١٠٣١٠         | ١٤٣      | لتكونوا شهداء على الناس             |
| ٤٨٩٠٣٣٥         | ٢٣       | وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا |
| ٣٣٦             | ١٣٧      | فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به          |
| ٣٣٩             | ٣٤       | وإن قلنا للماشكة اسجدوا لآدم        |
| ٣٤٤             | ١٥٠٠٠١٤٤ | وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره       |
| ٣٤٤             | ٢١٥      | وماتفعلوا من خير فإن الله به عليم   |
| ٣٤٧             | ٣٨       | فأما يأتينكم مني غدي                |
| ٣٤٨             | ١٢٠      | ولكن اتبعوا أهواءهم                 |
| ٣٤٨             | ٢٠٩      | فإن زلتم من بعد ما جاءتكم البينات   |
| ٧٥٩٠٤٦٤٠٤٦٠٠٣٧١ | ٥٤       | فتوبوا إلى بارئكم                   |
| ٣٧١             | ١٠٠      | أو كلما عاهدوا عهدا                 |
| ٦٠٩٠٣٩٦٠٣٩٥     | ٨٣       | وإن أخذنا ميثاق بني إسرائيل         |



|              |     |                                    |
|--------------|-----|------------------------------------|
| ٤٠٦٤٠١       | ٢٥  | وشر الذين آمنوا                    |
| ٩٤٩٤٠٢       | ٢٤  | فان لم تخلصوا ولن تفعلوا           |
| ٨١٨٠٩٤٠٢     | ٢١  | يا أيها الناس اعبدا ربكم           |
| ٤٠٣          | ٥٧  | وأنزلنا عليكم المن والسلوى         |
| ٤٠٣          | ٦٣  | وان أخذنا ميثاقتكم                 |
| ٤٠٤          | ١٢٥ | وان جعلنا البيت مثابة للناس        |
| ٤٠٤          | ١٢٧ | وان يرفع ابراهيم القواعد بن البيت  |
| ٤٠٤          | ١٣٢ | ووصى بها ابراهيم بنيه              |
| ٤٦٢٠٤٦١٠٤٠٣  | ٦٠  | وان استسقى موسى لقومه              |
| ٤٠٥          | ١٥٥ | وشر الصابرين                       |
| ٤٠٥          | ١٥٣ | استمعينوا بالصبر والصلابة          |
| ٤١١          | ١٣  | وانذا قيل لهم آمنوا                |
| ٤١١          | ١٠  | ولهم عذاب أليم                     |
| ٥٤٢٧٠٤٢٦٠٤١٨ | ٦   | سوا عليهم أأندرتهم                 |
| ٤٣٣          |     |                                    |
| ٤١٨          | ٣   | الذين يؤمنون بالغيب                |
| ٤١٩          | ٤   | والذين يؤمنون بما أنزل اليك        |
| ٤٦٣          | ٧٣  | كذلك يحيى الله الموتى              |
| ٤٧٦          | ١٦٤ | ان فى خلق السموات والأرض           |
| ٩٣٤٠٤٧٨      | ١٣٦ | قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا    |
| ٤٧٨          | ١١٣ | وقالت النصارى ليست اليهود على شئ   |
| ٤٧٨          | ١٢٣ | واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا |
| ٥٢٨٠٥٠٩      | ١٧٣ | انما حرم عليكم الميتة              |
| ٥١١          | ٢٦  | ان الله لا يستحي                   |
| ٥٦٦          | ١٣٣ | ما تعبدون من بعدى                  |
| ٥٧٣          | ٢١١ | سل بنى اسرائيل                     |
| ٥٧٥          | ٣٢٣ | فأتوا حرثكم انى شئتم               |
| ٥٩١          | ٦٥  | كونوا قردة                         |

|                |     |                                   |
|----------------|-----|-----------------------------------|
| ٥٩١            | ١١٧ | كن فيكون                          |
| ٦١٠            | ٨٤  | واذ أخذنا ميثاقكم لاتسفكون دماءكم |
| ٦١٦            | ١٨٩ | يسألونك عن الأهلّة                |
| ٦١٧            | ٢١٥ | يسألونك ماذا ينفقون               |
| ٦٨١            | ٢٧٥ | انما البيهشمل الربى               |
| ٦٧١٢ ٦٦٩٥ ٦٦٩٣ | ١٧  | مثلهم كمثل الذى استوفد نارا       |
| ٧٨٦ ٦٧٨٥       |     |                                   |

حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط  
الأسود

|               |     |                              |
|---------------|-----|------------------------------|
| ٨٨٠ ٦٨٧٩ ٦٧٢٢ | ١٨٧ | ينقضون عهد الله              |
| ٩٢٠ ٦٨١٩ ٦٧٩٥ | ٢٧  | ختم الله على قلوبهم          |
| ٨١٢           | ٧   | مستهم البأساء والضراء        |
| ٨٤٢ ٦٨٤١      | ٢١٤ | وضربت عليهم الذلة            |
| ٨٤١           | ٦١  | فما ربحت تجارتهم             |
| ٨٥٦           | ١٦  | ولا تكونوا أول كافرين        |
| ٩٠٠           | ٤١  | صيفة الله                    |
| ٩٣٤           | ١٣٨ | فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه |
| ٩٣٤           | ١٩٤ |                              |

(( سورة آل عمران ))

|           |     |                               |
|-----------|-----|-------------------------------|
| ٢٣٨ ٦٥ ٦٠ | ٣٦  | رب انى وضعتها أنثى            |
| ٦٥        | ١٦  | اننا آمنّا                    |
| ٦٥        | ١٩٢ | انك من تدخل النار             |
| ١١٥       | ٩٥  | ملة ابراهيم حنيفا             |
| ١٢٠       | ١٩١ | ربنا ما خلقت هذا باطلا        |
| ١٨١       | ١٥٩ | فاذا عزمت فتوكل على الله      |
| ٢٢٣       | ٩٦  | ان أول بيت وضع للناس          |
| ٣١٢ ٦٣١٠  | ١٥٨ | لإلى الله تحشرون              |
| ٣٦٠       | ٥٩  | ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم |
| ٤٣٠       | ١٧٣ | وتالوا حسبنا الله ونعم الوكيل |

|             |     |                                       |
|-------------|-----|---------------------------------------|
| ٤٣٩         | ١٨  | قائما بالقسط                          |
| ٤٩٠٠٤٦٨     | ٤٤  | اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم       |
| ٤٧٣         | ٩٠  | أن الذين كفروا بعد ايمانهم            |
| ٤٧٣         | ١٥١ | بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا |
| ٤٧٦         | ١٢  | قل للذين كفروا سيغلبون                |
| ٥٠٢         | ١٤٤ | وما محمد الا رسول                     |
| ٥٧٥         | ٣٧  | أنى لك هذا                            |
| ٨١٨٠٨١٧٠٨٠٥ | ٢١  | فبشرهم بعذاب اليم                     |
| ٨٢٤         | ١٠٣ | واعصموا بحبل الله جميعا               |
| ٨٤٣         | ١٨٢ | فنبذوه وراء ظهورهم                    |
| ٨٧٥         | ٧٧  | ولا ينظر اليهم يوم النيام             |
| ٩٣٢         | ٢٦  | قل اللهم مالك الملك                   |
| ٩٣٤         | ٥٤  | ومكروا ومكر الله                      |

(( سورة النساء ))

|         |     |                                   |
|---------|-----|-----------------------------------|
| ١٢٤     | ٩٨  | الا المستضعفين من الرجال والنساء  |
| ٢٥٥     | ٨٦  | واذا حييتم بتحية                  |
| ٣١٢     | ٧٩  | وأرسلناك للناس رسولا              |
| ٣٣٢     | ٧٨  | رأى تصبهم حسنة يقولوا             |
| ٣٣٣     | ٧٣  | ولئن أصابكم فضل من الله           |
| ٣٣٣     | ٧٢  | فان أصابتكم مصيبة                 |
| ٣٣٣     | ٧١  | يا أيها الذين آمنوا خذوا حذرکم    |
| ٣٤٤     | ٧٨  | اينما تكونوا يد ركم الموت         |
| ٣٤٤     | ١٠٠ | ومن يهاجر فى سبيل الله            |
| ٥٢٦٠٥٢٥ | ١٧١ | انما الله اله واحد                |
| ٧٥٦     | ١٠  | انما يأكلون نى بطونهم نارا        |
| ٩٤٦     | ٢٢  | ولا تتكحوا مانكح آباؤكم من النساء |

(( سورة المائدة ))

|          |     |                                     |
|----------|-----|-------------------------------------|
| ١٢٤      | ٣٨  | والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما    |
| ١٤٥      | ٩٧  | البيت الحرام                        |
| ٢٦٩      | ٦١  | وإذا جازاكم قالوا آمنا              |
| ٣٣٧      | ١١٦ | أن كنتقلته فقد علمته                |
| ٥٢٨، ٣٣٧ | ١١٧ | ما قلت لهم إلا ما أمرتني به         |
| ٥٩١      | ٨٨  | وكلوا مما رزقكم                     |
| ٩٣٤      | ١١٦ | تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك |
| ٩٤٥، ٩٣٥ | ٦٤  | بل يداه مبسوطتان                    |

(( سورة الأنعام ))

|                    |     |                                  |
|--------------------|-----|----------------------------------|
| ٥٩٩، ٣٥٨، ٣٥٤، ١٠١ | ٢٧  | ولو ترى أن وقعوا على النار       |
| ٣٥٤، ١٠١           | ٣٠  | ولو ترى أن وقعوا على رؤسهم       |
| ١١٨                | ٣٢  | وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو   |
| ١٢٢                | ٨٩  | أولئك الذين آتيناكم الكتاب       |
| ١٤٧                | ٣٨  | وما من دابة في الأرض ولا طائر    |
| ٢٠٨                | ٦٤  | قل الله ينحيكم                   |
| ٢٧٥، ٢٦٢، ٢٥٩      | ٢   | وأجل مسمى عنده                   |
| ٣٢١، ٢٩٢           | ١٠٠ | وجعلوا لله شركاء الجن            |
| ٤٧١، ٣٠٤           | ١٠٧ | وما أنت عليهم بوكيل              |
| ٥٢٥، ٥١٩           | ٣٦  | انما يستجيب الذين يسمعون         |
| ٥٨٢                | ١٤٣ | قل الذكركم حرم أم الأنثيين       |
| ٥٨٤، ٥٨٧           | ١٤  | أغير الله أتخذ وليا              |
| ٥٨٢                | ٤٠  | أغير الله تدعون                  |
| ٥٨٢                | ٤١  | بل أيا تدعون                     |
| ٥٩٦                | ٩١  | ثم ذرهم في خوضهم يلعبون          |
| ٨٤٢                | ٦٨  | وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا |

(( سورة الأعراف ))

|         |     |                                                         |
|---------|-----|---------------------------------------------------------|
| ١٨١     | ١٥٨ | تَأْمِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ |
| ٢١٧     | ١٨٢ | سَنَسْتَدْرِجُهُمْ                                      |
| ٧٥٩٠٢٢٨ | ٤   | وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا                     |
| ٢٧٠٠٢٦٩ | ٩٦  | أَنْ وَلِيَ اللَّهُ                                     |
| ٢٩٥     | ١٤٣ | أَرْنِي أَنْظِرِ إِلَيْكَ                               |
| ٣٥١٠٣٣٢ | ١٣١ | فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا                   |
| ٣٣٩     | ٨٨  | لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا        |
| ٣٣٩     | ٨٩  | أَنْ عَدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ                            |
| ٣٣٩     | ٨٣  | كَانَتْ مِنَ الْفَافِرِينَ                              |
| ٣٤٤     | ١٣٢ | مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ                      |
| ٣٤٨     | ٤٤  | وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ                           |
| ٣٤٨     | ٤٨  | وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ                         |
| ٤١٠     | ٣٤  | نَازِلًا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً   |
| ٤٣٦     | ١٩٣ | سِوَاهُ عَلَيْكُمْ أَدْعُوهُمْ                          |
| ٤٣٩     | ٧٤  | وَلَا تَعْتُوا نَفْسَ الْأَرْضِ فَنَنْسِفَكُمُ          |
| ٥٢٤     | ١٨٨ | قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا                     |
| ٦٧٤     | ١٧١ | وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ |
| ٧٦٣     | ١٢  | بِمَا عَصَوْا أَنْ لَا تَسْجُدَ                         |
| ٨٤٠     | ١٥٤ | وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ عِيسَى الْفُضْبِ                   |

(( سورة الأنفال ))

|         |    |                                                           |
|---------|----|-----------------------------------------------------------|
| ٦٨      | ١٧ | وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ                              |
| ٢٢٠     | ٥٥ | أَنْ يَشْرَاكَ دُوبَابٌ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا |
| ٤٦٨٠٢٨٦ | ٨  | لِيَحِقَّ الْحَقُّ                                        |
| ٣٣٦     | ٣٢ | أَنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ                            |
| ٣٤٧     | ٥٧ | فَمَا يَتَّخِذُهُمْ فِي الْحَرْبِ                         |
| ٤٧٦٠٤٠٣ | ٣٨ | قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَهُوا                  |

|     |    |                              |
|-----|----|------------------------------|
| ٤٠٤ | ٥٠ | ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا |
| ٤٦٤ | ٦٩ | فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا   |
| ٤٦٤ | ٦٨ | لولا كتاب من الله سبق لمسكم  |
| ٤٦٥ | ١٧ | فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم  |
| ٨٥٩ | ٢  | واذا تليت عليهم آياته        |

(( سورة التوبة ))

|          |     |                                  |
|----------|-----|----------------------------------|
| ٦٨       | ١٢  | وان تكفروا ايمانهم من بعد عهدهم  |
| ٧٥       | ١٠٣ | وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم       |
| ١٦١      | ٧٢  | وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات |
| ٢٠٩      | ٦٢  | والله ورسوله احق ان يرضوه        |
| ٢٧٣      | ١٠١ | لا تعلمهم نحن نعلمهم             |
| ٢٨٩      | ٣   | ان الله يرى من المشركين          |
| ٣٦٠      | ٦   | وان احد من المشركين استجارك      |
| ٤٠٥      | ١   | برأة من الله ورسوله              |
| ٤٧٥      | ١٠٢ | واخرون اعترفوا بذنوبهم           |
| ٦١٣      | ٨٠  | استغفر لهم أولا تستغفر لهم       |
| ٦١٣      | ٥٣  | انفقوا طوعا او كرها              |
| ٨١٧، ٨٠٥ | ٣٤  | فبشرهم بعد اب اليم               |
| ٨٥٩      | ١٢٤ | ايكم زادته هذه ايمانا            |
| ٦٣٣      | ٨٢  | فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا     |

(( سورة يونس ))

|                 |    |                            |
|-----------------|----|----------------------------|
| ٥٨٤، ٥٥٨٣، ٥٢٧٥ | ٥٩ | آ الله اذن لكم             |
| ٢٩٤             | ٢٥ | والله يدعو الى دار السلام  |
| ٣٧١             | ٥١ | انتم اذا ما ونع آمنتم به   |
| ٤٧٢             | ١٨ | قل اتبئون الله بما لا يعلم |
| ٥٨٤             | ٩٩ | افأنت تكفون الناس          |

|                |    |                            |
|----------------|----|----------------------------|
| ٦٧١٢ ٦٧١٠ ٦٦٩٥ | ٢٤ | انما مثل الحياة الدنيا كما |
| ٧٨٦            |    |                            |
| ٨٣٧ ٦٧١١       | ٢٤ | فجعلنا ما حصيدا            |

(( سورة هود ))

|             |     |                                     |
|-------------|-----|-------------------------------------|
| ٢٤          | ٣٧  | ولا تخاطبني في الذين ظلموا          |
| ٢٩٨ ٦٧٠     | ٩١  | وما أنت علينا بحزير                 |
| ٢٥٥         | ٦٩  | قالوا سلاما                         |
| ٣٠٣         | ٩٢  | أرهدى أعز عليكم من الله             |
| ٣٠٣         | ٩١  | لولا رمطك لرجفناك                   |
| ٣٠٤         | ٢٩  | وما أنا بطارد الذين آمنوا           |
| ٥٢٩         | ٢٧  | وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا |
| ٥٨٣         | ٢٨  | أنلزمكموها وأنتم لها كاربعون        |
| ٧٥٩         | ٤٥  | ونادى نوح ربه                       |
| ٨٠٥         | ٨٧  | انك لأنت الحليم الرشيد              |
| ٩٢٥ ٩٢١ ٩١٩ | ٤٤  | فيل يا أرض ابلعي ماءك               |
| ٩٢٤         | ٤٢  | وهي تجري بهم في موج                 |
| ٩٤٢         | ١٠٥ | يوم يأت لا تكلم نفس                 |
| ٩٤٢         | ١٠٦ | فأما الذين شنوا                     |
| ٩٤٢         | ١٠٨ | وأما الذين سعدوا                    |
| ٩٤٢         | ١٠٨ | إلا ما شاء ربك هؤلاء غير مجذوذ      |

(( سورة يوسف ))

|         |    |                         |
|---------|----|-------------------------|
| ٧٥      | ٥٣ | وما أبرئ نفسي           |
| ٢١٠ ٦٩٠ | ١٨ | فصبر جميل               |
| ١٠٧     | ٢٣ | ورأودته التي عوفى بيتها |
| ١١٩     | ٣٢ | قالت فذلكن الذي لمتني   |
| ٤٢٨ ٦٧٤ | ٣١ | ان هذا الا ملك كريم     |

|     |    |                         |
|-----|----|-------------------------|
| ٣٣٧ | ٢٦ | ان كان قميصه قد من قبل  |
| ٤٣٩ | ٢  | انا انزلناه قرآنا عربيا |
| ٤٥٩ | ٣٦ | انى ارانى اعصر خمرا     |
| ٥٨٥ | ٩٠ | أفئك لأنت يوسف          |
| ٨٤٥ | ٨٢ | واسأل القرية            |

(( سورة الرعد ))

|         |    |                         |
|---------|----|-------------------------|
| ٣١٧٠٢٦٧ | ٢٦ | الله يسط الرزق لمن يشاء |
|---------|----|-------------------------|

(( سورة ابراهيم ))

|               |    |                                     |
|---------------|----|-------------------------------------|
| ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١ | ١٠ | ان أنتم الا بشر مثلنا               |
| ٥٢٣، ٥٢٢      | ١١ | ان نحن الا بشر مثلكم                |
| ٥٩٨           | ٣١ | قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة |
| ٨٥٩           | ٢٥ | تؤتى أكلها كل حين                   |

(( سورة الحجر ))

|               |    |                                       |
|---------------|----|---------------------------------------|
| ٨١٨، ٨١٥، ٣٥٥ | ٢  | ربما يود الذين كروا لو كانوا مسلمين   |
| ٣٧٢           | ٤  | وبا أسلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم |
| ٥٦٦           | ٥٧ | فما خطبكم                             |
| ٥٩١           | ٤٦ | ادخلوها بسلام آمنين                   |
| ٨٤٢           | ٩٤ | فباصدع بما تؤمر                       |

(( سورة النحل ))

|          |     |                       |
|----------|-----|-----------------------|
| ١١٥      | ١٢٣ | ملة ابراهيم حنيفا     |
| ١٤٥      | ٥١  | لا تتخذوا الهين اثنين |
| ٢٩٦      | ٩   | ولو شاء لهداكم أجمعين |
| ٢٩٧      | ٥٥  | فتمتعوا فسوف تعلمون   |
| ٦٨٢، ٦٨١ | ١٧  | أنمن يخلق كمن لا يخلق |



|     |     |                               |
|-----|-----|-------------------------------|
| ٧٥٨ | ٩٨  | نادا قرأت القرآن فاستعذ بالله |
| ٧٩١ | ١١٢ | فادافها الله لباس الجوع       |

(( سورة الاسراء ))

|         |     |                                 |
|---------|-----|---------------------------------|
| ١٢٠     | ٩   | ان عذا القرآن يهدى للتى هى أنوم |
| ١٨٠     | ١٠٥ | وبالحق أنزلناه                  |
| ٣٥٩٠٢٧٥ | ١٠٠ | لو أنتم تملكون                  |
| ٥٨٣     | ٤٠  | أنا عفاكم ربكم بالبنين          |
| ٥٩٢     | ٤   | لتفسدن فى الأرض مرتين           |
| ٨٣٢     | ٢٤  | واخفض لهما جناح الذل            |

(( سورة الكهف ))

|     |    |                                |
|-----|----|--------------------------------|
| ٢٥٢ | ٣٠ | ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات |
| ٣٧٢ | ٢٢ | وثامنهم كلهم                   |
| ٤٨١ | ٧٥ | ألم أقل لك انك لن تستطيع       |
| ٤٨١ | ٧٢ | ألم أقل لك انك لن تستطيع       |
| ٥٧٣ | ١٩ | قال ناكل منهم                  |
| ٩٣٢ | ١٨ | وتحسبهم أيقاظا وهم رقود        |
| ٩٣٨ | ٤٦ | المال والبنون زينة الحياة      |

(( سورة مريم ))

|                 |     |                              |
|-----------------|-----|------------------------------|
| ٨٣٤ ٥٤٨٨٠٢٤٦٠٦٠ | ٤   | رب انى وهن العظم منى         |
| ١٦١             | ٤٥  | انى أخاف أن يمسه عذاب        |
| ٤٦٨             | ٢١  | ولنجعله آية للناس            |
| ٨٣٤             | ٤   | واشتعل الرأس شيبا            |
| ٥٧٢             | ٧٣  | أى القرين خير مقاما          |
| ٥٩٦             | ٦٥٥ | فهب لى بن لادنك وليا * يرثنى |

(( سورة مائدة ))

|         |       |                                   |
|---------|-------|-----------------------------------|
| ٤٨٠٠٩٣  | ١٨٠١٧ | وما تلك بيمينك يا موسى            |
| ١٢٤     | ٦٩    | ولا يفلح الساحر حيث أتى           |
| ٣٢٥     | ٧٠    | أما برب هارون وموسى               |
| ٤٢٣     | ١٢٠   | فوسوس إليه الشيطان                |
| ٤٦٠     | ٧٨    | ففسدهم من اليم ما غشيهم           |
| ٤٩١٠٤٨٠ | ٢٥    | رب اشرح لى صدرى                   |
| ٥٧١     | ٥٠    | ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه        |
| ٧٦٣     | ٩٢    | ما منعك أن رأيتهم ضلوا الا تتبعنى |
| ٨١٨     | ٧١    | ولأصلبكنم فى جذوع النخل           |
| ٨٣٤     | ٨٨    | فأخرج لهم عجلا جسدا               |
| ٩٤٤٠٨٧٥ | ٥     | الرحمن على العرش استوى            |

(( سورة الأنبياء ))

|         |       |                                    |
|---------|-------|------------------------------------|
| ١١٨     | ٣٦    | أهذا الذى يذكر آلهمتكم             |
| ١٢٠     | ٣٠    | وجعلنا من الماء كل شىء حى          |
| ١٥٩     | ٤٦    | ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك        |
| ٢٧٦     | ٣     | وأسروا النجوى الذين ظالموا         |
| ٣٥٣     | ٢٢    | لو كان نبيهما آلهة الا الله لفسدتا |
| ٤٠٠     | ٧١    | الى الأرض التى باركنا فيها         |
| ٤٢٠     | ٥٥-٥٣ | قالوا وجدنا آبائنا لها عابدين      |
| ٤٢٠     | ٢٦    | بل عباد مكرمون                     |
| ٤٣٧     | ٥٥-٥٢ | اذ قال ابراهيم لأبيه وثومه         |
| ٥٦٤٠٥٦٣ | ٨٠    | فهل أنتم شاكرون                    |
| ٥٨١     | ٦٢    | لأنت فعلت هذا                      |
| ٥٩٧     | ٩٠    | فاستجبنا له                        |
| ٧٥٩     | ٩٥    | وحرام على قرية أهلكناها            |
| ٧٦٠     | ٦     | ما آمنت قبلهم من قرية              |

|     |    |                                 |
|-----|----|---------------------------------|
| ٨٣٢ | ١٥ | حصيدا خامدين                    |
| ٨٤١ | ١٨ | بل نغذف بالحق على البادل فيدمغه |

(( سورة الحج ))

|        |    |                            |
|--------|----|----------------------------|
| ٢٣٠٠٧٥ | ١  | ان زلزلة الساعة شى عظيم    |
| ١٧٩    | ٤٦ | فانها لا تعمى الابصار      |
| ٢٠٦    | ٧٢ | أفانبئكم بشر من ذلكم النار |
| ٣٣٥    | ٥  | وان كنتم فى ريب من البعث   |

(( سورة المؤمنون ))

|         |       |                                |
|---------|-------|--------------------------------|
| ٣٠٣٠١٢٠ | ١٠٠   | كلمة هو فاولها                 |
| ١٨٩     | ١٤    | ثم انشأناء خلفا آخر            |
| ٢٧٠     | ٥٩    | والذين هم بربهم لا يشركون      |
| ٣٢٥     | ٨٢    | قالوا أئذا متنا وكنا ترابا     |
| ٣٢٥     | ٨٣    | لقد وعدنا نحن وآباؤنا          |
| ٣٢٥     | ٢٤    | فقال الملا الذين كفروا من قومه |
| ٣٢٦     | ٣٣    | وقال الملا من قومه الذين كفروا |
| ٤٢١     | ٨٢٠٨١ | بل قالوا مثل ما نال الأولون    |
| ٥٧٣     | ١١٢   | قال كم لبثتم                   |
| ٥٧٣     | ١١٤   | قال أن لبثتم                   |
| ٥٩٩     | ٩١    | أذا لذهب كل اله بما خلق        |
| ٩٤٤     | ٢٨    | فاذا استويت أنت ومن معك        |

(( سورة النور ))

|           |       |                             |
|-----------|-------|-----------------------------|
| ٩٠        | ١     | سورة أنزلناها وفرغناها      |
| ٢١٠٠٩١٠٩٠ | ٥٣    | طاعة معروفة                 |
| ١٥٤       | ٤٥    | والله خلق كل دابة من ماء    |
| ٢٨٦       | ٣٢٠٣٦ | يسبح له فيها بالقد والاعمال |
| ٣٤٥       | ٥٢    | ومن يطع الله ورسوله         |

|     |    |                               |
|-----|----|-------------------------------|
| ٣٥١ | ٣٣ | ولا تكتبوا فتيانكم على البناء |
| ٥٩١ | ٣٣ | فكاتبوهم                      |
| ٦٦٤ | ٣٩ | أعمالهم كسراب بغيمة           |

(( سورة الفرقان ))

|          |    |                           |
|----------|----|---------------------------|
| ١١٨      | ٤١ | أخذنا الذي بعث الله رسولا |
| ٢٧٠ ٤٢٦٩ | ٣  | واتخذوا من دونه آلهة      |
| ٤٦٢      | ١٩ | فقد كذبوكم                |
| ٦٨٣      | ٤٣ | أرايت من اتخذ آلهة دواء   |
| ٨٤٣ ٨٣٨  | ٢٣ | وتدنا الى ما عملوا من عمل |
| ٨٤٠      | ١٢ | سمحوا لها تغيظا وزفيرا    |
| ٨٦٦      | ٣٤ | شرمكنا وأضل سبيلا         |

(( سورة الشعراء ))

|               |         |                                 |
|---------------|---------|---------------------------------|
| ٤٨٠ ٤٩٣       | ٧١      | نعبد أصناما فنظل لها عاكفين     |
| ١٢٥           | ٣٨      | فجمع السحرة                     |
| ١٢٥           | ٣٧      | كل سحار عليهم                   |
| ٥٦٩ ٤٣٢٦      | ٤٨      | رب موسى وهارون                  |
| ٤١٩           | ٢٢١     | عل أنبيئكم على من تنزل الشياطين |
| ٥٧٠ ٥٥٦٧ ٤٤١٩ | ٢٣-٣١   | قال فرعون وما رب العالمين       |
| ٤٢١           | ١٣٤ ١٣٢ | أمدكم بما تدعون ٠٠ الآيات       |
| ٤٦٧           | ١٥      | كلاناذها بآياتنا                |
| ٤٦٨           | ١٢      | انى أخاف أن يكذبون              |
| ٥٠٦ ٥٠٣       | ١١٣     | ان حسابهم الا على ربي           |
| ٥٠٣           | ١١٤     | وما أنا بدارء المؤمنين          |
| ٧٧٥           | ٨٨      | يوم لا ينفع مال ولا بنون        |
| ٨٤٤ ٨٤٢       | ٢٢٥     | الم تر أنهم فى كل واد يهيمون    |
| ٩٥٥           | ١٦٨     | انى لممكم من القالين            |

(( سورة النمل ))

|         |    |                              |
|---------|----|------------------------------|
| ٣٤٠٠١٨٣ | ٥٥ | أنتم يوم تجهلون              |
| ٢٢٩     | ٢٨ | اذ هب بكتابي هذا             |
| ٢٧٠     | ١٧ | فهم يوزعون                   |
| ٣٢٥     | ٦٧ | اذا كنا ترابا وآبائنا        |
| ٣٤٠     | ٩٣ | وما ربك بغافل عما تعملون     |
| ٣٩٩     | ٨  | فلما جاءها نودي أن بورك      |
| ٤٠٠     | ١٠ | واللقصاصك                    |
| ٤٣٩     | ١٩ | فتبسم ضاحكا                  |
| ٤٦٣     | ١٥ | ولقد آتينا داود وسليمان علما |
| ٥٧٢     | ٣٨ | أيكم يأتيني بعرضهما          |
| ٥٧٦     | ٢٠ | بالي لا أرى الهدى            |
| ٩٥٣     | ٢٢ | وجئت من سبأ نبيا             |

(( سورة القصص ))

|           |       |                                   |
|-----------|-------|-----------------------------------|
| ٢٧١       | ٦٦    | فصميت عليهم الأنبياء              |
| ٢٩٥       | ٢٣    | ولما ورد ما عديين                 |
| ٣٢٤       | ٢٠    | وجاء رجل من أئمة المدينة          |
| ٤٠٠       | ٣٠    | نودي من شاطئ الوادي الأيمن        |
| ٤٠١       | ٣١    | وأن ألق عصاك                      |
| ٤٠١       | ٣٠    | أن ياعوسى انى أنا الله            |
| ٤٥٠       | ٧٩    | فخرج على قومه فى زينته            |
| ٥٧٨       | ٧٤ ٦٢ | أين شركائى الذين كنتم تزعمون      |
| ٨١٨ ٥٨١ ٤ | ٨     | فالتفأعمال نرعون ليكون لهم عدا    |
| ٨٦٩       | ٣٨    | فأوتد لى يا عايمان                |
| ٩٣٨ ٩٣٧   | ٧٣    | جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه |

(( سورة العنكبوت ))

|                                         |    |                                  |
|-----------------------------------------|----|----------------------------------|
| ١١٨                                     | ٦٤ | وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو    |
| ٢٨٦                                     | ٦٣ | ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء |
| ٥٩٩٠٤٦٦                                 | ٥٦ | فاياي فاعبدون                    |
| <del>فلا ينظرون الا سحابة من دخان</del> |    |                                  |
| ٨٦٩                                     | ٣٨ | فاوند لى يا سامان                |

(( سورة الروم ))

|         |    |                                  |
|---------|----|----------------------------------|
| ١١      | ٣٠ | فطرت الله التى فطر الناس عليها   |
| ٢٩٦     | ٤٠ | تدل من شركائكم من يفعل           |
| ٤٣٧٠٣٣٠ | ٣٣ | ثم اذا اذ انهم منه رحمة          |
| ٣٣٤٠٣٣١ | ٣٦ | وان تصيبهم سيئة بما قد مت ايديهم |
| ٣٤٢     | ٣٣ | واذا مس الناس ضرر دعوا ربهم      |
| ٤٣٩     | ٥٢ | ولوا مدبرين                      |
| ٩٥٥     | ٤٣ | فأقم وجهك للدين القيم            |

(( سورة لقمان ))

|     |    |                                   |
|-----|----|-----------------------------------|
| ١٢٥ | ١٨ | لا يحب كل مختال فخور              |
| ٢٨٦ | ٢٥ | ولئن سألتهم من خلق السموات والارض |
| ٤٢٨ | ٧  | كان لم يسمعها كان فى اذنية ونرا   |
| ٤٧٥ | ١٥ | وان جاهدك على أن تشرك بى          |

(( سورة السجدة ))

|             |    |                                 |
|-------------|----|---------------------------------|
| ٣٥٨٠٣٥٤٠١٠١ | ١٢ | ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم |
|-------------|----|---------------------------------|

(( سورة الأحزاب ))

|         |    |                                       |
|---------|----|---------------------------------------|
| ٤٧٠٠٤٦٩ | ٧٢ | انا عرضنا الايمانة على السموات والارض |
|---------|----|---------------------------------------|

(( سورة سبأ ))

|             |    |                             |
|-------------|----|-----------------------------|
| ٣٥٨٠٣٥٤٠١٠١ | ٣١ | ولو ترى اذ النّالون موقوفون |
| ١٥٥         | ٧  | مثل ند لکم علی رجل ینبئکم   |
| ٣٥٠         | ٢٥ | قل لا تسألون عما أجرینا     |
| ٦٤٧ ٠ ٣٥٠   | ٢٤ | وانا او ایاکم لعلی هدی      |
| ٣٥٨         | ٣١ | رینا أبصرنا وسمعنا          |
| ٨٦٦         | ٣٣ | مکر اللیل والنهار           |

(( سورة فاطر ))

|           |    |                                |
|-----------|----|--------------------------------|
| ١٦٢       | ٤  | وان یکذبوک فقد کذبت رسل        |
| ٣٣٥       | ١٤ | ولو سمعوا ما استجابوا لکم      |
| ٣٥٨       | ٩  | والله الذی أرسل ریاحا          |
| ٤٦٠       | ١٤ | ولا ینبئک مثل خبیر             |
| ٤٦٠       | ١٣ | ما یملکون من تطمیر             |
| ٤٧١       | ٨  | أفمن زین له سوء عملہ فرآه حسنا |
| ٥٢٣       | ٢٣ | ان أنت الا نذیر                |
| ٥٣٧ ٠ ٥٢٤ | ٢٨ | انما یخشى الله من عباده العلما |
| ٥٧٩       | ٣  | فأنی توحکون                    |
| ٧١٨       | ١٢ | وما یستوی البهران نذا عذب      |

(( سورة یس ))

|                 |         |                                 |
|-----------------|---------|---------------------------------|
| ٦٤              | ١٦-١٤   | اذا أرسلنا الیهم اثنین فکذبوهما |
| ٦٥              | ٣       | انک لمن المرسلین                |
| ٥٣١ ٠ ٣٩٦ ٠ ١١٦ | ٥٣ ٠ ٢٩ | ان كانت الا صیحة واحدة          |
| ٢٠٨             | ٧٩      | قل یحییها الذی أنمأنا           |
| ٢٧٠             | ٧       | لقد حق القول علی أكثرهم         |
| ٣٢٤             | ٢٠      | وجاء من أقصى المدینة رجل        |

|          |        |                                |
|----------|--------|--------------------------------|
| ٣٤٩      | ٢٥-٢٢  | وما لى لا أعبد الذى فطرنى      |
| ٣٩٦      | ٥٥     | ان اصحاب الجنة اليوم فى شغل    |
| ٣٩٦      | ٥٤     | فالיום لا تظلم ن. من شيئاً     |
| ٣٩٧      | ٥٩     | وايتازوا اليوم أيها المجرمون   |
| ٤٢٢      | ٢١، ٢٠ | اتبعوا المرسلين                |
| ٥٠٤، ٥٠٠ | ١٥     | ان أنتم الا تكذبون             |
| ٥٢٢      | ١٥     | ما أنتم الا بشر                |
| ٨٣٥      | ٣٧     | وآية لهم الليل نسلخ منه النهار |
| ٨٣٨      | ٥٢     | من بعثنا بن مرقدا              |

(( صورة الصافات ))

|     |          |                           |
|-----|----------|---------------------------|
| ٣١٤ | ٤٧       | لافيها غول                |
| ٤٦٦ | ١٩       | فانما هى زجرة واحدة       |
| ٥٨٣ | ١٥٣      | أصدافى البنات             |
| ٩٥٩ | ١١٨، ١١٧ | وآتيناهما الكتاب المستبين |

(( سورة ص ))

|     |    |                     |
|-----|----|---------------------|
| ١٤٠ | ٦٠ | بل أنتم لامرءها بكم |
|-----|----|---------------------|

(( سورة الزمر ))

|     |    |                                   |
|-----|----|-----------------------------------|
| ٢٧٧ | ٢٣ | الله نزل أحسن الحديث كتابا        |
| ٢٨٦ | ٣٨ | ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض |
| ٣٤٢ | ٤٩ | فاذا من الانسان ضررنا             |
| ٣٤٨ | ٦٥ | لئن أشركت ليحبطن عملك             |
| ٧٥٥ | ٦  | وأنزل لكم من الانعام ثمانية أزواج |
| ٧٥٦ | ٢١ | الم تر أن الله أنزل من السماء ماء |
| ٩٤٤ | ٦٧ | والأرض جميعا قبضته                |



(( سورة غافر ))

|     |    |                              |
|-----|----|------------------------------|
| ٤٧٥ | ١٨ | ما للظالمين من حميم ولا شفيع |
| ٤٧٩ | ٧  | الذين يحملون العرش ومن حوله  |
| ٧٥٦ | ١٣ | وينزل لكم من السماء رزقا     |

(( سورة فصلت ))

|     |    |                              |
|-----|----|------------------------------|
| ٢٧٤ | ٧  | وأما شعور فهم دينهم          |
| ٣٤٢ | ٥١ | وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض |

(( سورة الشورى ))

|     |    |                                        |
|-----|----|----------------------------------------|
| ٢٨٧ | ٢  | كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله |
| ٣٤١ | ١١ | جعل لكم من أنفسكم أزواجا               |
| ٤٦٦ | ٩  | فإن الله هو الولي                      |
| ٨٤٦ | ١١ | ليس كمثله شيء                          |
| ٩٣٥ | ٤٠ | وجزاء سيئة سيئة مثلها                  |

(( سورة الزخرف ))

|          |    |                             |
|----------|----|-----------------------------|
| ١١٩      | ٧٢ | وتلك الجنة التي أوردتموها   |
| ٢٠٨      | ٩  | خلقهن العزيز الحكيم         |
| ٣٣٦      | ٨١ | قل إن كان للرحمن ولد        |
| ٣٧١، ٣٣٦ | ٥  | أفمنضرب عنكم الذكر صفحا     |
| ٥٨٤      | ٤٠ | أفأنت تسمع الصم             |
| ٥٨٤      | ٣٢ | أعني يسمعون رحمة ربك        |
| ٥٨٤      | ٣١ | وقالوا لولا أنزل هذا القرآن |
| ٨٤٤      | ١١ | فأنشرنا به بلدة ميتا        |

(( سورة الدخان ))

|     |    |                                  |
|-----|----|----------------------------------|
| ١٤١ | ٣٠ | ولقد نجينا بنى إسرائيل من العذاب |
|-----|----|----------------------------------|

من فرعون انه كان عاليا من المسرفين ٣١ ١٤٢، ١٤١  
انى لهم الذكرى ١٣ ٥٧٩  
ذق انك أنت العزيز الكريم ٤٩ ٥٩١

(( سورة الجاثية ))

ان نظن الاظنا ٣٢ ١٥٩  
(( سورة الاحقاف ))

لا يرى الا مساكنهم ٧٥ ٥٣١، ١١٦  
قل رأيتم ان كان من عند الله ١٠ ٥٩٩

(( سورة محمد ))

فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا ٢٢ ١٥٦  
اولئك الذين لعنهم الله ٢٣ ١٥٧  
حتى تضع الحرب اوزارها ٤ ٨٥٩

(( سورة الفتح ))

انا فتحنا لك فتحا مبينا ١ ٣٤٧  
ليدخل الله في رحمته من يشاء ٢٥ ٤٦٩  
يد الله فوق أيديهم ١٠ ٨٣١

(( سورة الحجرات ))

لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ٧ ٣٥٦، ١٦٩

(( سورة ق ))

وأحيينا به بلدة ميتا ١١ ٨٤٣  
فسبحه ٤٠ ٩١٣

(( سورة الذاريات ))

هل أناك حديث ضيف ابراهيم ٢٨-٢٤ ٤٢٠

|          |    |                                    |
|----------|----|------------------------------------|
| ٥٧٥      | ١٢ | أيان يوم الدين                     |
| ٧٥٦      | ٢٢ | وقى السماء رزقكم                   |
| ٨٣٥      | ٤١ | اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم       |
|          |    | (( سورة النجم ))                   |
| ٢٢٩      | ٨  | ثم دنا فتدلى                       |
| ٦٩٩      | ٩  | فكان قاب قوسين أو أدنى             |
|          |    | (( سورة القمر ))                   |
| ٤٨٨      | ١٢ | وفجرنا الأرض عيونا                 |
| ٥٨٣      | ٢٤ | أبشرا منا واحدا نتبعه              |
|          |    | (( سورة الرحمن ))                  |
| ٨٣٩      | ٣١ | سنفرغ لكم أيها الثقلان             |
| ٨٣٩      | ٢٩ | كل يوم عوفى شأن                    |
| ٩٣٥      | ٥  | الشمس والقمر بحسبان                |
| ٩٥٥      | ٥٤ | وجنى الجنتين دان                   |
|          |    | (( سورة الواقعة ))                 |
| ٩٤٩      | ٧٥ | فلا أنسم بموانع النجوم             |
| ٩٥٥      | ٨٩ | فروح وريحان                        |
|          |    | (( سورة الحديد ))                  |
| ٢٠٤      | ١٨ | ان المصدقين والمصدقات وأنزعوا الله |
| ٣٩٩      | ٣  | هو الأول والآخر                    |
| ٤٣٥      | ٤  | يعلم ما يلج فى الأرض وما يخرج منها |
| ٧٦٣ ٥٧٣٨ | ٢٩ | لئلا يعلم أغل الكتاب               |
|          |    | (( سورة المتحنة ))                 |
| ٣٢٩      | ٢  | ان ينشقوك يكونوا لكم أعداء         |

(( سورة الصف ))

|         |    |                                        |
|---------|----|----------------------------------------|
| ٤٠٦     | ١١ | تؤمنون بالله ورسوله                    |
| ٦١٠٠٤٠٦ | ١٠ | يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة |
| ٤٤٤     | ٥  | لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله    |
| ٦٩٦     | ١٤ | يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله   |

(( سورة الجمعة ))

|              |   |                         |
|--------------|---|-------------------------|
| ٧٨٦٠٧٠٠٠٠١٢٤ | ٥ | كشمل الحمار يحمل أسفارا |
|--------------|---|-------------------------|

(( سورة المنافقون ))

|         |   |                       |
|---------|---|-----------------------|
| ٤٤      | ١ | إذا جاءك المنافقون    |
| ٤٧٩٠٤٤٥ | ١ | والله يعلم أنك لرسوله |

(( سورة التحريم ))

|     |    |                   |
|-----|----|-------------------|
| ٣٣٩ | ١٢ | وكانت من الفاتنين |
|-----|----|-------------------|

(( سورة الملك ))

|     |   |                    |
|-----|---|--------------------|
| ٨٤٠ | ٨ | تكاد تميز من الغيظ |
|-----|---|--------------------|

(( سورة الحاقة ))

|     |     |                                      |
|-----|-----|--------------------------------------|
| ١٤٥ | ١٣  | نفخة واحدة                           |
| ٨٤٣ | ١١  | انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية |
| ٨٤٣ | ٦   | بريح صرصر عاتية                      |
| ٨٦٩ | ١٢١ | عيشة راضية                           |

(( سورة المصاح ))

|     |       |                      |
|-----|-------|----------------------|
| ١٣٣ | ٢١-١٩ | ان الانسان خلق هلوعا |
|-----|-------|----------------------|

(( سورة نوح ))

|     |    |                            |
|-----|----|----------------------------|
| ٤٥٩ | ٢٧ | ولا يلدوا الا فاجرا كاثارا |
|-----|----|----------------------------|

|         |                     |                           |
|---------|---------------------|---------------------------|
| ٩٥٨     | ١٣                  | ما لكم لا ترجون لله وقارا |
|         | (( سورة الزمل ))    |                           |
| ١٢٦     | ١٦                  | قمصى فرعون الرسول         |
|         | (( سورة المدثر ))   |                           |
| ٩٥٢     | ٣                   | وربك فكبير                |
|         | (( سورة الفياضة ))  |                           |
| ٥٢٥     | ٦                   | أيان يوم الفياضة          |
|         | (( سورة الانسان ))  |                           |
| ١٠١     | ١٩                  | إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا   |
| ٣٨٩     | ٢٤                  | أثما أوكهورا              |
|         | (( سورة النازعات )) |                           |
| ٥٢٥٠٥١٩ | ٤٥                  | إنما أنت منذر من يخشاها   |
|         | (( سورة التكويس ))  |                           |
| ١٦٢     | ١٤                  | علمت نفس                  |
| ٥٢٨     | ٢٦                  | فأين تذهبون               |
|         | (( سورة الانفطار )) |                           |
| ١٦٤     | ٥                   | علمت نفس                  |
| ٩٥٩٠٤٣٥ | ١٤٠١٣               | ان الأبرار لقي نعمهم      |
|         | (( سورة الانشقاق )) |                           |
| ٢٨٤     | ١                   | إذا السماء انشقت          |
| ٨١٧٠٨٠٥ | ٢٤                  | نمشرهم بعذاب اليم         |
|         | (( سورة الارق ))    |                           |
| ٨٦٩     | ٦                   | خلق من ماء بافق           |

(( سورة الفاشية ))

|     |        |                           |
|-----|--------|---------------------------|
| ٣٩٢ | ٢١-١٧  | أفلا ينظرون الى الابل ٠٠٠ |
| ٥٢٠ | ٢١     | انها أنت مذكر             |
| ٩٥٨ | ١٤، ١٣ | فيها سرر مرفوعة           |
| ٩٥٩ | ٢٦، ٢٥ | ان الينا اياهم            |

(( سورة التجر ))

|     |    |          |
|-----|----|----------|
| ٨٤٥ | ٢٢ | وجاء ربك |
|-----|----|----------|

(( سورة الشمس ))

|     |     |                  |
|-----|-----|------------------|
| ٢٩٨ | ٢٤١ | والشمس وضحاها    |
| ٥٦٦ | ٦   | والسما وما بناها |

(( سورة الليل ))

|     |      |                    |
|-----|------|--------------------|
| ٩٣٣ | ١٠-٥ | فاما من أعطى واتقى |
| ٩٣٣ | ٧    | فسنيسره لليسرى     |
| ٩٣٣ | ١٠   | فسنيسره للمسرى     |

(( سورة الضحى ))

|     |     |                       |
|-----|-----|-----------------------|
| ٢٩٨ | ٣-١ | والضحى والليل اذا سجى |
|-----|-----|-----------------------|

(( سورة الشرح ))

|     |   |                  |
|-----|---|------------------|
| ٤٨٢ | ١ | ألم نشرح لك صدرك |
|-----|---|------------------|

(( سورة الملحق ))

|     |   |               |
|-----|---|---------------|
| ٣١٧ | ١ | اقرأ باسم ربك |
|-----|---|---------------|

(( سورة الزلزلة ))

|     |   |                      |
|-----|---|----------------------|
| ٨٥٩ | ٢ | وأخرجت الأرض أنثالها |
|-----|---|----------------------|

(( سورة الفارعة ))

وما أدراك ما عية \* نار حامية  
عيشة راضية

٩٠  
٨٦٩

(( سورة العصر ))

ان الانسان لفي خسر

١٢٤  
(( سورة الكافرون ))

لكم دينكم ولي دين

٢٥٨  
(( سورة المسد ))

تبت يد ابي لهب

١٠٤  
(( سورة الاخلاص ))

قل هو الله أحد

١٢٩  
١٨٠

الله الصمد

\* \* \* \*

\* \* \*

\* \*

(( فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ))

رقم الصحيفة

الحديث

- ٦٩٢ ..... الزبير ابن عمنى وحوارى من أمتى
- ٨٠٨ ..... أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت
- ٣٦٠ ..... اطلبوا العلم ولو بالصين
- ٩٥٦ ..... اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
- ٢٤٤ ..... المؤمن عز كريم والمنافق خب كهم
- ٩٥٣ ..... المؤمنون هينون لينون
- ٨٩٩ ..... المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
- ٩٤٥ ..... أنا أفصح العرب بيد أنى من قرش
- ١٧ ..... أنت منى بمنزلة هارون من موسى
- ٨٣١ ..... الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
- ٣٥٣ ..... ان سالما شديد الحب لله عز وجل
- ٥٧ ..... انما أنا قاسم والله يعطى
- ٣٦٠ ..... أنى أباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط
- ٦٦٤ ..... اياكم وخضراء الدمن
- ٢٨٥ ..... بارك الله لك ، وبارك عليك
- ٤٠٩ ..... زعموا مطية الكذب
- ٦٠٢ ..... حضوا عليها بالنواجذ
- ٥٩٨ ..... كل ذلك لم يكن
- ٢٣ ..... كل مسر لما خلق له
- ٦٩ ..... لما التفتي الجمعان يوم بد روى كفا من الحصبا في وجوههم
- ٤٥٩ ..... من أراد الحج فليتمعجل فإنه قد تفضل الضالة
- ٤٥٩ ..... من قتل قتيلافله سلبه
- ٦٠١ ..... نحن معاشر الأنبياء لا نورث
- ٥٦٦ ..... وما المفردون يا رسول الله ؟ قال :الذاكرين الله
- ١١٨ ..... يا عجبيا لابن عمرو هذا
- ٦١٧ ..... يكون يوما في آخر الزمان يخضبون بالسواد



(( فهرس الأمثال ))

| رقم الصحيفة            | المثال                              |
|------------------------|-------------------------------------|
| ٧٦٩                    | أبخل من مادر .....                  |
| ٣٠٢                    | أتعلمنى بضرب أنا حرشته .....        |
| ٧٢٦                    | أجود من حاتم .....                  |
| ٤٢٦٠١٩٦                | أحرز نصبات السبق .....              |
| ٩٣٠                    | أعط القوس ياربها .....              |
| ٧٦٩                    | أخطب من سبحان وائل .....            |
| ٧٨٤                    | أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى .....    |
| ١٠٩                    | الشرط أملك .....                    |
| ٢٧٨٠١٩٣٠٦١٦<br>٤٥٧٠٤١٢ | أصاب المحز .....                    |
| ٧٠٧                    | أكره من معاد .....                  |
| ٧٠٩                    | ألج من الخنفساء .....               |
| ٤٥٧                    | القتل أنفى للقتل .....              |
| ٢٨٢                    | الاحظيه فلا آليه .....              |
| ٢٧٩                    | ان فى المعارف لندوحه عن الكذب ..... |
| ٤٧٢٠١١١                | بعد اللتيا والتي .....              |
| ٢٨٥٠١٠٩                | بالزنا والبنين .....                |
| ٢٣٢                    | بسلامة الأمير .....                 |
| ٧٠٣                    | بالصيف ضيعت اللين .....             |
| ٣٨٨                    | بلغ السيف الزبي .....               |
| ٣٨٨                    | جاوز الحزام الطبيين .....           |
| ٨٧                     | خير قليل فضحت نفسى .....            |
| ٧٠٣                    | دون ذلك خطر القتاد .....            |
| ٩٣٠                    | ذهبوا أيدى سبأ .....                |
| ٨٧                     | رمية من غير رام .....               |
| ٢٧٧٠١٥٨                | شر أهرذا ناب .....                  |

|             |       |                                      |
|-------------|-------|--------------------------------------|
| ٦٢٧٨٠٢٥٤٠٧١ | ..... | طبق المفصل                           |
| ٣٧٦٠٣٦٥     |       |                                      |
| ١٥٧         | ..... | لبس له جلد النمر                     |
| ٧٠٧٠٦٧٥٠٢٦٠ | ..... | لكل جديد لذة                         |
| ٩٢٧٠٣٢٣     | ..... | لله دره                              |
| ٧٠٣٠٣٦٠٠٢٨٢ | ..... | لو ذات سورا لطمتى                    |
| ١٠٩         | ..... | ليهنك الفارس                         |
| ٥٥٤         | ..... | من لم يستضى "بدمباح لم يستضى" بأصباح |
| ٤٤٤         | ..... | نجوت وأرضهم مالكا                    |
| ٦٦٤         | ..... | هم كالحلقة المفرغة                   |
| ٧١          | ..... | يضع الهنا "مواضع النقب"              |

:: فهرس أبيات الشعر ::

| أول البيت | آخره | بحره | اسم الشاعر | الصحيفة |
|-----------|------|------|------------|---------|
|-----------|------|------|------------|---------|

الهمزة

|               |            |          |                 |     |
|---------------|------------|----------|-----------------|-----|
| فغنها         | الحداء     | رجز      | بعض الأعراب     | ٧٤  |
| من البيض      | أضال       | الوافر   | أبو البرج       | ١٠١ |
| الناس         | سأ         | المنسرح  | لم يعين         | ١٢١ |
| لهدمت الحياض  | ازاء       | الوافر   | هوف بن الاحوص   | ١٨٥ |
| كان سيئة      | وما        | “        | حسان بن ثابت    | ٢٢٤ |
| وسهمه         | سأ         | الرجز    | رؤنة بن المعجاج | ٢٢٨ |
| إذا جرى       | فيه ما     | “        | بعض الأعراب     | ٤٥١ |
| يرمون بالخطب  | الرقباء    | ا        | أبوداود الأيادي | ٤٥٦ |
| أنا مصعب      | الظلماء    | الخفيف   | ابن نيس الرقيات | ٥٢٦ |
| والريح تعبت   | لجبن الماء | الكامل   | ابن خفاجة       | ٧٩٢ |
| ويصعد         | في السماء  | المتقارب | أبو تمام        | ٨٢٥ |
| لا تستغنى     | ماء بكائي  | الكامل   | “               | ٨٣٢ |
| مانوال الفمام | يوم سخاء   | الخفيف   | الوطواط         | ٩٣٨ |
| خاط           | سواء       | الرمز    | بشار بن برد     | ٩٤٦ |

حرف الباء

|            |            |               |     |
|------------|------------|---------------|-----|
| ما ان رأيت | جرب        | دريد بن الصمة | ٧١  |
| أضأت       | ثاقبة      | الدويل        | ٨٩  |
| أرى الصبر  | مذهب       | “             | ١٠٢ |
| إذا كوكب   | في الفرائب | “             | ١٢٩ |
| له حاجب    | حاجب       | “             | ١٥٩ |
| ان تسألوا  | مقروب      | البسيط        | ١٨٠ |
| تذكرت      | قد تقضيا   | الطويل        | ١٨٥ |
| ما ان ترى  | ومرهوب     | البسيط        | ١٨٦ |

|            |                |        |          |               |
|------------|----------------|--------|----------|---------------|
| ١٨٧        | علقة بن عجة    | الطويل | مشيب     | طحايك         |
| ٤٢٩        | لم يعين        | السريع | غاري     | ملكته         |
| ٤٤٦        | خالد بن يزيد   | الكامل | لا أحجب  | ولوان فوما    |
| ٤٤٧        | مسكين الدارمي  | الرميل | لأب      | أكسبه         |
| ٤٧٤        | ركاد الديبيري  | الطويل | وكالب    | سد ابديه      |
| ٤٩٥        | البحتري        | الواثر | بالمعيب  | تعيب الفانيات |
| ٥٢٩        | موسى بن جابر   | الكامل | الحاجب   | لا أشتهى      |
| ٦٥٨        | المهلبى الوزير | السريع | حاجب     | والشمس        |
| ٦٥٩<br>٧٠٩ | بشار بن برد    | الطويل | كواكب    | كان مكار      |
| ٦٩٠        | ابن المصتر     | الخفيف | الضراب   | وكان الشمس    |
| ٧٨٢        | البحتري        | الطويل | خمس سحاب | وصاعقة        |
| ٨٢٥        | ابن الرومي     | الخفيف | بالحساب  | أعلم الناس    |
| ٩١٤        | الفرزدق        | الطويل | يقاربه   | وبماثله       |
| ٩٤٧        | ذو الرمة       | البسيط | شيب      | أذاك          |

### حرف التاء

|     |                    |        |          |             |
|-----|--------------------|--------|----------|-------------|
| ٨٨  | عبد الله بن الزبير | الطويل | جلت      | سأشكر عمرا  |
| ٤١٣ | جندب بن عمار       | الكامل | وأجمت    | زعم الموادل |
| ٦١١ | كثير عزة           | الطويل | ان تغلت  | أسيثى بنا   |
| ٦٧٦ | ابن المصتر         | البسيط | اليوانيت | ولا زوردة   |
| ٧٠٢ | كثير عزة           | الطويل | وتجلت    | كما أبرنت   |
| ٨٩٠ | الشنفرى            | “      | حلت      | يببت بمنجاة |

### حرف الجيم

|     |                |        |            |            |
|-----|----------------|--------|------------|------------|
| ١٨٦ | الحارث بن حلزة | الكامل | ولم يتعرج  | طرق الخيال |
| ٦٤١ | ذو الرمة       | البسيط | الفراريج   | كان أصواتا |
| ٨٨٥ | زياد الأعجم    | الكامل | ابن الحشرج | ان الساحة  |

### حرف الحاء

|       |             |        |      |          |
|-------|-------------|--------|------|----------|
| ٨٠٦٧٦ | حجل بن نضلة | السريع | رياح | جاء شقيق |
|-------|-------------|--------|------|----------|

|           |                   |          |            |             |
|-----------|-------------------|----------|------------|-------------|
| ٢٨٧       | نهشل بن حري       | الطويل   | الطوايح    | ليك يزيد    |
| ٥٢٩       | اشجع بن عمرو      | “        | النوائح    | كان لم يمت  |
| ٦٧٨       | محمد بن وهيب      | الكامل   | يمتدح      | وبدا الصباح |
| ٨١٦       | ابن المعتر        | المديد   | المساحا    | جمع الحق    |
| حرف الخاء |                   |          |            |             |
| -----     |                   |          |            |             |
| ٦٧٤       | طرفة              | البيسيط  | طباخ       | اذا الناس   |
| حرف الدال |                   |          |            |             |
| -----     |                   |          |            |             |
| ٩٧        | الكيت             | البيسيط  | ولا ارد    | انا الذي    |
| ١٠٤       | الحرث بن هشام     | الكامل   | مزيد       | الله يعلم   |
| ١١٢       | أبو الدلاء المصري | سريع     | في لحد     | ان الذي     |
| ١١٣       | “                 | خفيف     | جماد       | والذي       |
| ١١٥       | المثلث            | البيسيط  | والوتد     | ولا يقيم    |
| ١١٦       | الحطيئة           | الدويل   | شدوا       | اوليك قوم   |
| ١٥٠       | لم يعين           | الطويل   | من جندی    | وكتفتي      |
| ١٥٧       | عبد مناف بن ربح   | البيسيط  | الشردا     | حتى اذا     |
| ١٦٤       | معلوط بن بدل      | الطويل   | يزيد       | وفى الفتى   |
| ١٨٤       | ربيعة بن عمرو     | البيسيط  | المواعيد   | بانت سعاد   |
| ١٨٧       | امرؤ القيس        | المتقارب | ولم ترق    | تداول       |
| ٢٠٧       | المتنبى           | الكامل   | المتشهد    | قالت        |
| ٢٢٧       | الشاخ             | البيسيط  | بالمود     | منه ولدت    |
| ٢٣٤       | لم يعين           | “        | الاباعد    | بنونا       |
| ٢٣٤       | الاشهب بن رميلة   | الطويل   | يا أم خالد | ان الذين    |
| ٢٧٦       | النابغة الذبياني  | البيسيط  | والسند     | والمؤمن     |
| ٢٩٧       | طرفة بن العبد     | الطويل   | محصد       | فان شئت     |
| ٢٩٧       | البحترى           | الكامل   | وزرود      | لو شئت      |
| ٣٧٠       | صنان بن عباد      | البيسيط  | الكمد      | لو كان يشكى |
| ٣٨٣       | لم يعين           | الطويل   | واحد       | اذا لم يكن  |
| ٤٤٧       | مالك بن ربيع      | الوافر   | الوعيد     | أقادوا      |

|            |                |         |          |             |
|------------|----------------|---------|----------|-------------|
| ٤٤٩        | بشار           | الطويل  | على سواد | إذا أنكرتني |
| ٥٢٦        | الخطيئة        | "       | سعد      | وتعذ لني    |
| ٥٢٦        | البحترى        | الكامل  | عداء     | لا أدعى     |
| ٦٤٢<br>٧١٠ | الصنوبرى       | الكامل  | تصعد     | كان حمر     |
| ٦٢٧        | عدى بن الرقاع  | "       | أبلادها  | عرف         |
| ٧٢١        | ارطاه بن سهية  | البيسط  | الأسد    | ان تلقنى    |
| ٨١١        | القطاى         | "       | زراد     | تقرهم       |
| ٨٩٥        | أبو تمام       | الوافر  | أبا سميد | أبين        |
| ٨٩٦        | لم يعين        | الطويل  | مؤيد     | سالت        |
| ٩١٣        | أبو تمام       | "       | وحدى     | كريم        |
| ٩١٥        | المباسم الأحنف | "       | لتجندا   | سأطلب       |
| ٩٣٩        | أديب ترك       | المقارب | الكبد    | أديان       |
| ٩٥٠        | المتبى         | الطويل  | خالد     | نهيت        |
| ٩٦٢        | الوطواط        | المقارب | ووردا    | وأدرك       |

### حرف الذال

|     |         |        |          |          |
|-----|---------|--------|----------|----------|
| ٢٦٠ | الخطيئة | الطويل | غير لذيد | لكل جديد |
|-----|---------|--------|----------|----------|

### حرف الراء

|     |                   |         |            |             |
|-----|-------------------|---------|------------|-------------|
| ٧١  | بشار بن برد       | الخفيف  | فى التبكير | بكرا        |
| ٩٩  | لم يعين           | البيسط  | وابصارا    | قد كان      |
| ١١٥ | حسان بن ثابت      | الكامل  | أغبر       | واذا تأمل   |
| ١٢١ | أبو العلاء المعرى | البيسط  | الكد ر     | والخل       |
| ١٢٩ | القتال الكلابى    | الطويل  | وأكثر      | قبائلنا سبع |
| ١٧١ | الأشعر الرقبان    | المقارب | مضر        | بحسبك       |
| ٢٢٧ | خداش بن زهير      | الطويل  | الحمر      | وتركب       |
| ٢٢٨ | المساور بن غند    | الكامل  | فيعثر      | ورأين       |
| ٢٥٩ | بكر بن النطاح     | الطويل  | من الدعر   | لعمم        |
| ٢٦٠ | الخنساء           | البيسط  | نار        | أغر أبلج    |

|                  |                |         |             |              |
|------------------|----------------|---------|-------------|--------------|
| ٤٢٦٤<br>٣٨٣      | محمد بن وهيب   | البيسط  | والقمر      | ثلاثتشرق     |
| ٤٢٩              | الأخطل         | “       | بفقدار      | وقال رائد هم |
| ٤٤٥              | المسيب بن علي  | الكامل  | لا يدري     | نصف النهار   |
| ٤٤٦              | عكرمة الميسى   | الطويل  | على قدر     | مضوا         |
| ٤٧٤              | امرؤ القيس     | “       | جرجرا       | على لاحب     |
| ٤٧٤              | عمرو بن أحمر   | السريع  | ينجحر       | لا يفزع      |
| ٥٣٩              | لا يعرف قائله  | الطويل  | والصبح مسفر | إذا لم تكن   |
| ٥٧٤              | القرزدي        | الكامل  | عشاري       | كمعة         |
| ٦٠٨              | أبو الملا      | البيسط  | على اثري    | ما سرت       |
| ٦٥٧              | ذو الرمة       | الطويل  | وكرا        | وسقط         |
| ٦٥٧              | فيسر بن الخطيم | الطويل  | نورا        | وقد لاح      |
| ٦٧٧<br>٩١٣       | لم يعين        | الرجز   | قبر         | ونهر حرب     |
| ٦٨١              | ابن ببايك      | الطويل  | فأبصرا      | وأرض         |
| ٧١٩              | عمرو بن حطان   | الكامل  | الصائر      | أسد على      |
| ٧٥٨              | بعض الاعراب    | الطويل  | طية النشر   | أكلت دما     |
| ٧٧٢<br>٨٢٧       | ابن دباطبا     | المنسرح | القمر       | لا تنجبوا    |
| ٨٢٩              | سعيد بن حميد   | الخفيف  | ندوري       | وعد البدر    |
| ٨٦١<br>٨٦٣       | أونواس         | الوائير | نظرا        | يزيدك        |
| ٨٩١              | أبو نواس       | الطويل  | حيث يصير    | نما جازه     |
| ٩١٤              | أبو تمام       | الكامل  | في القار    | ثانيه        |
| ٩٣١              | أبو صخر الهذلي | الطويل  | أمره الأمر  | أما والذي    |
| ٩٣٦              | البحترى        | الخفيف  | الواتار     | كالنسي       |
| ٩٣٦              | البحترى        | الطويل  | الهجر       | إذا ما نهى   |
| ٩٥٦              | السكاني        | الرجز   | مشتهر       | مشتهر        |
| <u>حرف الزاي</u> |                |         |             |              |
| ٦٨٨              | لم يعين        | السريع  | الخبز       | وعالم        |

حرف السين

|           |          |        |                   |            |
|-----------|----------|--------|-------------------|------------|
| نحن بنوهم | وتنافس   | الطويل | أرطاة بن سبهة     | ٩٨         |
| تنول      | المتنافس | “      | رجل من هذا لول    | ١١٨        |
| لها حلق   | هاجس     | الطويل | أبو العلاء المصري | ٢٥٩        |
| لو خير    | فارسا    | السريع | السيد الحميري     | ٥٢٩<br>٥٣٤ |
| قامت      | من نفسى  | الكامل | ابن الصيد         | ٧٧٢<br>٨٢٧ |
| وبلدة     | العيس    | الرجز  | جران العود        | ٧٦٦        |
| حملناهم   | ملابسا   | الطويل | لم يعين           | ٩٤٣        |
| أسأرأرأ   | أسأ      | الرجز  | الحريري           | ٩٥٧<br>٩٥٨ |

حرف الصاد

|             |        |        |             |     |
|-------------|--------|--------|-------------|-----|
| كلوا        | خيمص   | الواغر | لم يعين     | ٥٤١ |
| قالوا اقترح | ونميصا | الكامل | أبو الرقعمق | ٦٣٤ |

حرف الضاد

|           |        |        |                   |     |
|-----------|--------|--------|-------------------|-----|
| وند غرضت  | ماغرضا | الطويل | أبو العلاء المصري | ٤١٥ |
| وند تعوغت | عوضا   | “      | “                 | ٤٩٥ |

حرف الطاء

|       |       |        |            |     |
|-------|-------|--------|------------|-----|
| جاءوا | قط    | الرجز  | لم يعين    | ١٤٠ |
| وحرف  | النفط | الطويل | أبو العلاء | ٩٣٦ |

حرف الظاء

|      |      |        |         |            |
|------|------|--------|---------|------------|
| تقرى | ايظا | البسيط | لم يعين | ٨١٧<br>٨١٩ |
|------|------|--------|---------|------------|

حرف المعين

|          |           |        |                 |     |
|----------|-----------|--------|-----------------|-----|
| سريع     | يسرع      | الطويل | الاقيشر         | ٨٨  |
| والنفس   | تنفع      | الكامل | أبو ذؤيب الهذلي | ٩٢  |
| ان الذين | أن تصرعوا | “      | عبد بن الطبيب   | ١١٢ |



|            |                     |         |          |              |
|------------|---------------------|---------|----------|--------------|
| ١١٧        | القرزوق             | الطويل  | المجامع  | أولك         |
| ١٣٠        | الحريث              | “       | أجمعا    | إذا قال قدني |
| ١٣٢        | أوس بن حجر          | المنسرح | وقد سمعا | الألمعى      |
| ٢٦٠        | نصيب الأصغر         | الكامل  | وتتفع    | عند الملوك   |
| ٢٦٤        | لم يعين             | الطويل  | شفيح     | وليس بمن     |
| ٢٩٦        | الخرمى              | “       | أوسع     | ولو شئت      |
| ٢٩٩        | ابن الفير من الأسلت | المسرح  | أسامى    | قالت         |
| ٥٣١        | ذو الرمة            | الطويل  | الجراشع  | طوى النحر    |
| ٦٤٣<br>٧٦٦ | أبو ذؤيب الهذلي     | الكامل  | لا تتفع  | وإذا المنية  |
| ٦٤٨<br>٦٧٨ | القاضي التنوخي      | الخفيف  | ابتداع   | وكان النجوم  |
| ٦٨٠        | الملوى الأصمهاني    | الطويل  | ونوع     | كان انتضاء   |
| ٦٩٥<br>٧١٢ | لييد                | “       | بلاقع    | وما الناس    |
| ٦٩٨        | الكحلبة             | “       | أصبعا    | فأدرك        |
| ٨٥٠        | أبو النجم المجلى    | الرجز   | لم أصنع  | قد أصبحت     |
| ٩٤١        | المتنبى             | البيسط  | ومرتبع   | الدهر        |
| ٩٤١        | حسان بن ثابت        | “       | نفعوا    | نوم          |
| ٩٤١        | الزهرقان بن بدر     | “       | الريح    | نحن الكرام   |
| ٩٤٨        | الناطقة الذبياني    | الطويل  | الأنار   | لعمري        |

### حرف الثاء

|            |                |         |          |              |
|------------|----------------|---------|----------|--------------|
| ١٥٥<br>٩٤٧ | ليلى بنت أريف  | الطويل  | أبن طريف | أيا جسر      |
| ١٧٠        | الناطقة الجمدى | الوافر  | سيوف     | متى تهزز     |
| ٢٠٨        | قيس بن الخطيم  | المنسرح | مختلف    | نحن بما عدنا |
| ٤٠٨        | المساور بن سند | الوافر  | أيلاف    | زعمتم        |
| ٧٥٧        | أبو حزاب       | الرجز   | أكافا    | ان لنا       |
| ٩٣٨        | أبن حيوس       | الخفيف  | وردفا    | كيف اسلو     |

### حرف الفاف

|     |                  |          |         |            |
|-----|------------------|----------|---------|------------|
| ١٢٧ | جعفر بن عتبة     | الطويل   | موثق    | هواى       |
| ١٧٧ | ابن الراوندى     | البسيط   | مرزونا  | كم عائل    |
| ٢٩٩ | ابوالملاء المصرى | الكامل   | ونطاق   | زارت       |
| ٤١٤ | المتنبى          | والتر    | وسانا   | وما غت     |
| ٤٤٥ | سلامة بن جندل    | الطويل   | لم يعزق | ولولا جنان |
| ٤٥٠ | الاعشى           | “        | سملق    | وان امرا   |
| ٦٦٠ | ابوطالب الرقى    | الكامل   | ازرق    | وكان أجرام |
| ٦٧٨ | “                | “        | يعشق    | ولقد ذكرك  |
| ٦٩٨ | ابود واد         | الطويل   | للمعيق  | ألا من رأى |
| ٩٣٧ | ابن حيوس         | الكامل   | وريفه   | فعل المدام |
| ٩٣٩ | لم يعين          | المتقارب | خلقا    | قد اسود    |

### حرف الكاف

|     |                         |          |       |             |
|-----|-------------------------|----------|-------|-------------|
| ١١٧ | ابن الدمينه             | الدويل   | بذلك  | تمالكت      |
| ٢٣٥ | ابو تمام                | الخفيف   | كذاكا | نمواهن لم   |
| ٤٤٤ | عبدالله بن تمام السلولى | المتقارب | مالكا | فلما خشيت   |
| ٨٢٨ | بشار بن برد             | الواتر   | اللكا | أتنتى الشمس |

### حرف اللام

|     |                   |        |        |            |
|-----|-------------------|--------|--------|------------|
| ٨٨  | لم يعين           | الخفيف | طويل   | قال لى     |
| ٩١  | امرؤ القيس        | الكامل | الرحل  | الله أنجح  |
| ٩٨  | على بن جبلة       | البسيط | والخال | يا ابن     |
| ١١١ | الفرزدق           | الكامل | وأطول  | ان الذى    |
| ١١١ | عمدة بن الحبيب    | البسيط | غول    | ان التى    |
| ١٢٨ | مروان بن أبى حفصة | الطويل | اشبل   | بنو مطر    |
| ١٢٨ | حسان بن ثابت      | الكامل | المفضل | أولاد جفنة |
| ٢٣٥ | ابو تمام          | الطويل | عواسل  | لعاب       |
| ٣٩٣ | السموأل بن عاديا  | الطويل | كليل   | لنا جهل    |

|     |                      |           |            |             |
|-----|----------------------|-----------|------------|-------------|
| ٤١٢ | لم يعين              | الكامل    | لا تتجلى   | زم المواد ل |
| ٤١٤ | الوليد بن يزيد       | الهزج     | أحوال      | عرفت        |
| ٥١٣ | الفرزدق              | الطويل    | أومثلى     | أنا الذائد  |
| ٥٩٨ | ابوطالب              | الوافر    | تبالا      | محمد        |
| ٦٠٢ | ذو الرمة             | الطويل    | نصلى       | وان تعتذر   |
| ٦١٥ | حاتم الطائي          | “         | منزلى      | أنت تشتكى   |
| ٦٦٣ | امرؤ القيس           | الطويل    | البالى     | كان قلوب    |
| ٦٧٣ | المتنبى              | الوافر    | الفضال     | فان تفق     |
| ٦٩١ | ابن المعتز           | الكامل    | فاته       | اصبر        |
| ٧١٠ | امرؤ القيس           | الطويل    | اغوال      | ايقتلنى     |
| ٧٧٥ | المتنبى              | الخفيف    | شخص الجمال | نحن قوم     |
| ٨٢٦ | ابن الرومى           | المنسرح   | بد لا      | يا آل نويخت |
| ٨٣٨ | العباس بن الأحنف     | المتنارب  | جميل       | هى الشمس    |
| ٨٦٠ | ابن الهباب           | الوافر    | يضرب المثل | وصبرنى      |
| ٨٦٣ |                      |           |            |             |
| ٨٧٣ | امرؤ القيس           | الطويل    | عن تفضل    | وتضحى       |
| ٨٨١ | ابن عرفة             | الوافر    | القصيل     | وما بك      |
| ٨٨٤ | “                    | المنسرح   | الأجل      | لا أمتع     |
| ٨٩٦ | البحترى              | الكامل    | لم يتحول   | أو بما رأيت |
| ٨٩٦ | عبد الرحمن بن حسان   | المتنارب  | بنى حنبل   | إذا الله    |
| ٩٣٢ | ابود لامة            | البسيط    | بالرجل     | ما أحسن     |
| ٩٣٢ | أبو الصنابعية        | “         | بالأمل     | أعبد لنفسك  |
| ٩٤٢ | السكاكى              | “         | بالى       | فكالنار     |
| ٩٤٥ | بديع الزمان الهمذانى | الطويل    | الويل      | هو البدر    |
| ٩٥٧ | لم يعين              | الرملى    | حال        | لاح         |
|     |                      | حرف الميم |            |             |
| ٩٩  | ابن الدمينه          | الطويل    | جنوم       | وأنت التى   |
| ١٨٣ | محبوبة ابن الدمينه   | “         | يلوم       | وأنت الذى   |

|            |                |          |             |               |
|------------|----------------|----------|-------------|---------------|
| ١٠٤        | حسان بن ثابت   | الطويل   | ابن هشام    | ان كنت        |
| ١١٤        | ابن الروعي     | البسيط   | والسلم      | هذا أبو الصفر |
| ١٢٠        | حاتم الطائي    | الطويل   | مذمما       | فذلك          |
| ١٢٨        | الحريث بن وعلة | الكامل   | سهمي        | فوقى نعم      |
| ٢٦٣        | الاحوص         | الوافر   | السلام      | سلام الله     |
| ٢٦٧        | النمر بن تولب  | المتقارب | والسأسا     | اذا شاء       |
| ٢٢٦<br>٣٦٩ | الاحوص         | الوافر   | السلام      | ألا ياخذة     |
| ٤٠٧        | لم يعين        | الكامل   | تهميم       | وتظن          |
| ٤١٣        | بعض بني أسد    | “        | بيح بن براء | بكي على       |
| ٤٢٠        | لم يعين        | الطويل   | مسلم        | أقول          |
| ٤٣٤        | ابوتام         | الكامل   | كرم         | لا والذي      |
| ٥٧١        | شمر بن الحارث  | الوافر   | ظالما       | أتوا ناري     |
| ٨٢٧        | المتبى         | الطويل   | يتكلم       | ولم أر        |
| ٨٨٤        | ابن عروة       | “        | أعجم        | تراه          |
| ٨٩٥        | لم يعين        | الكامل   | كلامها      | رمزت          |
| ٨٩٦        | لم يعين        | الوافر   | عن تميم     | عني تذلو      |
| ٩٤٨        | ظرفة بن العبد  | الكامل   | تهمي        | فسقى          |
| ٩٤٩        | ابن المعتر     | الخفيف   | الانام      | ان يحيى       |

### حرف النون

|     |                         |        |           |               |
|-----|-------------------------|--------|-----------|---------------|
| ٦١  | مجنون ليلي              | الطويل | فتمكتا    | أتانى         |
| ٩٧  | بشار                    | البسيط | وللداني   | أنا البرع     |
| ٩٧  | عمرو بن كلثوم           | الوافر | لما رضىنا | ونحن التاركون |
| ١٠٧ | لم يعين                 | الرجز  | من ؟      | فالت          |
| ١٢٢ | شمر بن عمرو             | الكامل | لا يعنيني | ولقد أمر      |
| ١٨٩ | عبد الملك بن عبد الحميد | البسيط | احسان     | الناس         |
| ٢٦٤ | أبو العلاء المعري       | الوافر | دخان      | وكالنار       |
| ٣٥٨ | تأبط شعرا               | “      | بطان      | ألا من        |

|         |           |        |                      |
|---------|-----------|--------|----------------------|
| قالوا   | خرسانا    | البسيط | المباشرين الأخف ٤٦١  |
| قد علمت | الآنا     | السريع | عسرون معد يكرب ٥١٣   |
| ولاحت   | اكتان     | الوافر | ابو الملا ٨٢٩        |
| كلكم    | لو جاملنا | الرمل  | ابو الفتح البستي ٩٥٤ |
| فتتنى   | تجنى      | الخفيف | الحريري ٩٦١          |

### حرف الهاء

|             |          |          |                               |
|-------------|----------|----------|-------------------------------|
| بهمن        | كاهله    | الطويل   | ابو تمام ١٠٢                  |
| ابو مالك    | غاه      | المتقارب | المتخل الهذلي ١٠٣             |
| سيان        | عظاه     | الكامل   | دعبل الخزاعي ١٧٣              |
| أساميا      | ذكرناها  | المنسرح  | المتبى ٥١٩<br>٥٣٦             |
| فيامن       | هل له    | الطويل   | لم يعين ٥٢٧                   |
| كانا        | الرفعة   | السريع   | الفاغى التتوخى ٦٦١            |
| وان من      | فى غرسه  | “        | صالح بن عبد القدوس ٦٦٢<br>٨٣١ |
| أقبل        | فى سحابه | الرجز    | احد الرجاز ٧٥٥                |
| سحا القلب   | وروا حله | الطويل   | زهير ٧٨٩                      |
| صبحنا       | ذووها    | الوافر   | كعب بن زهير ٨١٦               |
| قلت         | سحوه     | الخفيف   | سميد بن حميد ٨٢٩              |
| لمبد العزيز | ظاهرة    | المتقارب | نصيب ٨٨٢                      |
| والمجد      | نظا به   | الكامل   | لم يعين ٨٨٨                   |
| ان الفراغ   | مفسدة    | الرجز    | ابو المتاهية ٩٣٨              |
| اذا ملك     | ذاهبة    | المتقارب | ابو الفتح ٩٥٤                 |

### حرف الياء

|      |         |          |                    |
|------|---------|----------|--------------------|
| قصدت | اليه    | الكامل   | لم يعين ١٠٥        |
| على  | حافيا   |          | فيمن الملوح ٣٣١    |
| تري  | فيليبها | البسيط   | ابو المطاع ٧٧٣     |
| أشاب | العشى   | المتقارب | الصلتان المبدى ٨٥٠ |

:: فهرس أنصاف الأبيات ::

| شطر البيت                  | بحره    | اسم الشاعر        | الصحيفة  |
|----------------------------|---------|-------------------|----------|
| وفاحما ومرسنا مسرجا        | الرجز   | المجاج            | ٧٥١، ٦٦٧ |
| وكم للوعم من حيل تروج      |         | السكاكي           | ٣٨٣      |
| فأنت أبيضهم سريال دباخ     | البيسيط | درفه بن العبد     | ٦٧٤      |
| إذا ما خبت نيرانهم تغد     | السريح  | الرزق             | ٣٤٣      |
| مواعد احبابك للفرقة غد     | المنسرح | أبو مقاتل الضرير  | ٦٠٧      |
| وكت وما ينهنهني الوعيد     | الوافر  | مالك بن رفيع      | ٧٧٠      |
| دام علا العمداد            | الرجز   | الناضي القاعل     | ٩٥٨      |
| أظبي كان أمك أم حمار       | الوافر  | خداهي بن زهير     | ٢٢٤      |
| سرفلا كبايك القرس          |         | عماد الدين الكاتب | ٩٥٨      |
| جاؤا بمذق حل رأيت الذوب قط | الرجز   | لم يعين           | ١٤٠      |
| ولا يك موقف منك الوداعا    | الوافر  | القطامي           | ٢٢٣      |
| كما دأبت بالقدن السباعا    | "       | القطامي           | ٢٢٧      |
| وان العذل سلطان مطاع       |         | السكاكي           | ٣٨٢      |
| تحية بينهم ضرب وجيع        | الوافر  | عمرو بن معد يكرب  | ٧٧٥      |
| الهي عبدك العاصي اتاك      | "       | لم يعين           | ١٨١      |
| ومنهل وردته عن منهل        | الرجز   | المجاج            | ١٦٤      |
| واذا تصربك خصاصة فتجمل     | الكامل  | بد ر بن حارثة     | ٣٢٧      |
| شاو مثل شلول شلش شول       | البيسيط | الأعشى            | ٦٦٧      |
| الحمد لله العلى الأجل      | الرجز   |                   | ٩١٢      |
| لأنت أشود في عيني من الظلم | البيسيط | المتبى            | ٦٧٤      |
| فوقعت أسألها وكيف سؤلنا    |         | ليد               | ١٩٦      |
| ان ذو لوثة لانا            | البيسيط | فريط بن أنيف      | ٢٨٤      |
| أنا الذي ستمنى أمي حيدة    | الرجز   | الامام على        | ١٨٣، ٦٩٧ |

:: فهرس أعم الأعلام ::

| الاسم              | رقم الصحيفة                          |
|--------------------|--------------------------------------|
| ابن أبي الأصبح     | ٩٣٦                                  |
| ابن الأثير         | ١٨٢ ١٠٠١ ٣١ ٤٣٤ ٤٤٧٤ ٧٨٢ ٨٩٨ ٩٠٥ ٩١٣ |
| ابن الحاجب         | ٥١٥ ٥٣٥ ٥٣٥ ٥٢٤٠                     |
| ابن رشيق           | ٣٦٣                                  |
| ابن السكيت         | ٨٩٦ ٤٤٤٥                             |
| ابن سنان الخفاجي   | ٨٧٢ ٦٦٣ ٦٥٩ ٤٦٤ ٢٢٧                  |
| ابن سيرين          | ٧٥٨                                  |
| ابن المييد         | ٨٨٨ ٦٨٨                              |
| ابو الأسود الدؤلي  | ٢٨٩                                  |
| ابو الحسن الأشعري  | ٧٢٨ ٤٤٧٣                             |
| أبو الحسين البصري  | ٥٨٨ ١٣٨ ٥٢٨                          |
| أبو سعيد السيرافي  | ٢٨٩                                  |
| أبو عبيد           | ٧٥٤                                  |
| أبو علي الفارسي    | ٦٩٨ ٥١٠ ٤٤٤٥ ٥٩٦                     |
| أبو عمرو بن العلاء | ٧٣ ٥٧٢ ٥٧١ ٤٤٩                       |
| أبو عايش الجبائي   | ٥٤٧                                  |
| أبو هريرة          | ٧٥٨                                  |
| أبو هلال العسكري   | ٨٦٣ ٥٥١ ٤٠١ ٧٠                       |
| الأخفش             | ٨١٦ ٥٨١ ٤٠٢ ١٥                       |
| الأشعري            | ٧٢٧                                  |
| الأصمعي            | ١٣٤ ٥٩٢ ٥٧٣ ٥٧٢                      |
| إمام الحرمين       | ٣٧٤                                  |
| باقل               | ٧٦٩                                  |
| الباقلي            | ٩١٢                                  |

التفتازاني (سعد الدين)

٧٩٠٧٧٠٧٣٠٦٢٠٥٦٠٥٥٠٤١٠٢٨٠١١٠٧٠٥٠  
 ٠١٤٠٠١٣٢٠١٢٩٠١١٤٠١١٠٠٩٠٩٠٠٨٠٥٠  
 ١٧٠٠١٦٨٠١٦٠٠١٥٨٠١٥٤٠١٥٣٠١٤٧٠١٤٦  
 ٢٢١٠١٩٩٠١٩٦٠١٨٩٠١٨٨٠١٨٢٠١٧٩٠١٧٢  
 ٣٠١٠٢٧٥٠٢٧٤٠٢٦٨٠٢٦٦٠٢٦٤٠٢٥٥٠٢٢٢  
 ٣٣٥٠٣٣٢٠٣٢١٠٣١٨٠٣١٤٠٣١٠٠٣٠٠٧٠٣٠٠٥  
 ٤١١٠٤٠٢٠٣٩٠٠٣٨٦٠٣٨١٠٣٥٥٠٣٤١٠٣٣٨  
 ٤٨٤٠٤٦٤٠٤٦٠٠٤٥٨٠٤٤٥٠٤٤٤٨٠٤٣٢٠٤٢٩  
 ٥٤٨٠٥٤٧٠٥٣١٠٥٢٦٠٥١٨٠٥١٠٠٥٠٤٠٥٠٣  
 ٦٢٩٠٦٢٧٠٦١٧٠٦١٣٠٦١٢٠٦٠٥٠٥٧٤٠٥٦٣  
 ٧٠١٠٧٠٠٠٦٩١٠٦٨٦٠٦٥٦٠٦٥٤٠٦٣٨٠٦٣٧  
 ٧٣٥٠٧٣٤٠٧٣٣٠٧٢٥٠٧٢٤٠٧٢٢٠٧١٩٠٧١٤  
 ٨١٣٠٨١١٠٨١٠٠٧٨٤٠٧٧٧٠٧٦٢٠٧٥٦٠٧٤٠  
 ٨٤٩٠٨٤٦٠٨٣٨٠٨٣٤٠٨٢٤٠٨٢٠٠٨١٧٠٨١٥  
 ٨٩٨٠٨٩١٠٨٩٠٠٨٨٩٠٨٨٠٠٨٧٩٠٨٦٩٠٨٥٦  
 ٩٤٣٠٩٣٢٠٩٢٦٠٩٢١٠٩١٩٠٩١٧٠٩٠٨٠٩٠٠  
 ٠٩٤٦

١٣٤

٣٦٥٠١٢

٧٨١٠٧٦٩٠٢٨٢٠١٠٥

٦١٨

٣٣٥٠٣٠٦٠٣٠٣٠٢٦٠٢١٤٠١٧٠٠١٢٠٠٦٨  
 ٦٤٣٠٦٣٤٠٥٥٨١٠٥٥٧٠٠٥٠٣٠٤٦٩٠٤٥٤٠٤٠٢  
 ٧٤٩٠٧٤٢٠٧٤٠٠٧٣٣٠٧٢٤٠٦٩٠٠٦٦٢٠٦٥٤  
 ٨٣٤٠٨٣٣٠٨٢٤٠٨٢٠٠٧٩٨٠٧٩٣٠٧٧٨٠٧٦٧  
 ٨٧٤٠٨٦٩٠٨٥٨٠٨٥٦٠٨٥٢٠٨٤٩٠٨٣٨٠٨٣٥  
 ٩٥٨٠٩٤٨٠٩٤٥٠٩٣٦٠٩٠٨٠٨٩٠٠٨٨٠٠

٧٣٠٧٢

ثعلب

الجاحظ

حاتم

الحجاج بن يوسف

الخطيب القزويني

خلف الأحمر



|                                  |                            |
|----------------------------------|----------------------------|
| ٩١١٠٥٠٨٦٣٠٥١١٠٢٣٤                | الرازى                     |
| ٥١٠٠٣٣٧                          | الزجاج                     |
| ٠٣٦٠٠٣٠٣٠٢٩٦٠٢٩٢٠٢٧٥٠٢٠٨٠١٤٧٠٦٤  | الزخشرى                    |
| ٥٨٤٠٥٦٩٠٥٦٨٠٥٢٠٠٤٩٠٠٤٦٩          |                            |
| ٤٠١                              | زيد بن على                 |
| ٧٨١٠٧٦٩                          | سحبان                      |
| ٣٣٥٠٢٠٢٠١٧٠٠١٤٧٠٣٤٠٩             | السكاكى                    |
| ٠٥٥٩٠٤٣٢٠٢٢٣٠٢٠٧٠١٦٦٠١٦٣٠٩٢٠٤٩   | سيويه                      |
| ٨١٦٠٨١٤٠٥٨٨                      |                            |
| ٤٠٩٠١٠٨٠١٠٧                      | شريح                       |
| ٩١١٠٢٣٠٥٠٩٢                      | الشريف المرتضى             |
| ٢٧٠٠٢٦٨٠٢١٠٥٠١٨٩٠١٤٦٠١٤٠٠٧٧٠٤٠٠٦ | الشيرازى (محمود بن مسعود)  |
| ٨٣٧٠٨٣٦٠٨٣٢٠٨١٧٠٤٦٤٠٤٤٥٠٣٤٤٠٣١٣  |                            |
| ٠٨٩٨                             |                            |
| ٢٩٨٠١١٨                          | عائشة رضى الله عنها        |
| ٧٢٧                              | جواد بن سليمان             |
| ٢٧٧٠٢٧٥٠٢٠٨٠١٦٣٠١٠١٢٥٠٧٢٠٥٩٠٣٠   | عبد القاهر الجرجانى        |
| ٠٥١٩٠٥٠٩٠٥٠٠٠٤٩٠٠٤٤٩٠٣٠٦٠٢٩٦٠٢٩٢ |                            |
| ٠٦٧٦٠٦٥٥٠٦٦٢٠٦٦١٠٦٥٥٠٦٤١٠٥٨٤٠٥٨١ |                            |
| ٠٨٤٣٠٨٣٦٠٧٨٩٠٧٧٣٠٧٤٦٠٧٤٥٠٧٢٢٠٦٩١ |                            |
| ٠٩٦٠٠٨٦٨٠٨٦٣٠٨٦٠٠٨٥٦             |                            |
| ٣٧٣٠٢٤٦٠١٤١                      | عبد الله بن عباس           |
| ١١٨                              | عبد الله بن عمرو بن الماعى |
| ٩٠٥٠٨٦٣٠٧٤٦٠١٨٢                  | الملوى (يحيى بن حمزة)      |
| ٢٨٩٠٢٨٨                          | على بن أبى طالب            |
| ٥١١                              | على بن عيسى الرضى          |
| ٦٦٤                              | فاطمة الانبارية            |
| ٨٤٢٠٦٦١٠١٧                       | القراء                     |

|                |                            |
|----------------|----------------------------|
| ٥٩٦٠٤٣١٠٢٨١    | الكسائى                    |
| ٦٦             | الكندى                     |
| ٦٢٠٠٦١٥        | المؤذنى                    |
| ٧٦٩            | المازنى                    |
| ٣٦٠٠٣٣٧٠١٥١٠٦٦ | المبرد                     |
| ٧٢٨            | محمد بن عبد الوهاب الجبائى |
| ٤٠٩            | المرزوقى                   |
| ١٥٧            | الميدانى                   |
| ٢٦٧            | ناصر الدين الترمذى         |
| ٩١١٠٤٤٤٠٤٣     | النظام                     |
| ٦٠٦            | هارون الرشيد               |
| ١١٣            | يحيى بن على التبريزى       |

\* \* \* \* \*

\* \*

:: فهرس أبرز الأماكن ::

| رقم الصفحة | المكان   | رقم الصفحة | المكان     | رقم الصفحة |
|------------|----------|------------|------------|------------|
| ١١١        | الاثمد   | ١٨٨        | بابل       |            |
| ٩٣٦٠٨٢٥    | البصرة   | ٥٧٣، ٥٧١   | بغداد      |            |
| ٧٥٦        | بيت رأس  | ٢٢٤        | بيت المقدس |            |
| ٣٤٨        | جرجان    | ٦٠٧        | الحدبية    |            |
| ٣٤٨        | خراسان   | ٦٠٧، ٤٦١   | خيبر       |            |
| ٤٢٤        | ديار بكر | ١٥٥        | الربلة     |            |
| ٣٣٢، ٢٢٤   | الروم    | ٣٤٨        | الشام      |            |
| ٤٧٤، ٤٠٠   | طبرستان  | ٦٠٦        |            |            |
| ٥٧٣        | عمان     | ٩٣٠        | غزة        |            |
| ٢٢٤        | الكوفة   | ١٠٨، ٦٦    | العمرة     |            |
| ٩٣٦، ٦٠٨   | مكة      | ١١٣        |            |            |
| ٢٧٦        | الموصل   | ٣٤٨، ٢٧٦   | منى        |            |
| ٦٩٨، ٢٩٨   | نيسابور  | ٥٦٦        | نجف        |            |
| ٩٣٠        | اليمن    | ٩١٧        |            |            |
|            |          | ٨٨٥        | يشراب      |            |
|            |          | ٨١٦، ٧١٠   |            |            |

:: فهرس أشهر القبائل والأيام ::

| اسم القبيلة | الصفحة | اسم القبيلة | الصفحة | اسم القبيلة | الصفحة |
|-------------|--------|-------------|--------|-------------|--------|
| الأوس       | ٨١٦    | بنو أسد     | ٤٠٢    | بنو تميم    | ٤٠٢    |
| بنو قطن     | ١٢٠    | بنو كوز     | ١٨٦    | الخزرج      | ٨١٦    |
| زيد         | ١٨٦    | سمد         | ٥٢٦    | السيد       | ١٨٦    |
| قحش         | ٤٠٨    | كلب وكلاب   | ١٢٩    | كدية        | ١٩٥    |
| مرهوب       | ١٨٦    | يوم أنف عاذ | ١٥٧    | يوم أواره   | ٤١٤    |
| يوم بعث     | ٣٠٠    | يوم خيبر    | ٩٧     |             |        |

### أهم مصادر البحث ومراجعته

- ١- ابن أبي الاصبح المدوانى بين علماء البلاغة ، د . حفى شرف . طبع مكتبة نهضة مصر ، الطبعة الأولى .
- ٢- الإتيان فى علوم القرآن ، جلال الدين السيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ م .
- ٣- الاحكام فى أصول الأحكام ، الامدى . مطبعة المعارف سنة ١٣٣٢ هـ ١٩١٤ م .
- ٤- أخبار أبى تمام ، محمد بن يحيى الصولى ، تحقيق خليل عساكر ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٥- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافى ، مخدوط بمكتبة الأزهر برقم ٢٤٣ تاريخ أباطة .
- ٦- أراجيز العرب ، السيد ترفيق البكرى ، طبع محمد حجاج سنة ١٣٤٦ هـ الطبعة الثانية .
- ٧- أسرار البلاغة ، الامام عبد القاهر الجربانى ، طبع محمد على صبيح سنة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ، الطبعة السادسة .
- ٨- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين ، تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٨ م .
- ٩- إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، طبع دار المعارف سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م ، الطبعة الثانية .
- ١٠- الأصمعيات ، اختيار الأصمى ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، طبع دار المعارف سنة ١٩٦٤ م ، الطبعة الثانية .
- ١١- إعجاز القرآن ، الباقلانى ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع دار المعارف .
- ١٢- الأعلام ، خير الدين الزركلى ، الطبعة الثانية .
- ١٣- أعلام النساء ، عمرضا كحالة ، طبع دمشق سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .
- ١٤- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطى ، مطبعة التقدم .

- ١٥- الاغثال ، أبو علي الفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم ٥٢ تفسير .
- ١٦- الأملالي ، أبو علي القالي ، المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٤ هـ ، الطبعة الأولى .  
وكذا طبع دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ .
- ١٧- أمالي المرتضى ( غرر الفوائد ودرر القوائد ) الشريف المرتضى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار إحياء الكتب العربية مصر سنة ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م .
- ١٨- أمثال الحرب ، المفضل الضبي ، طبع القسطنطينية سنة ١٢٩٩ هـ .
- ١٩- أنباء الثمر بآباء العمر ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق حسن حبشي ، طبع القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م .
- ٢٠- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري النحوي ، تحقيق محمد معني الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٤ هـ ، ١٩٤٥ م . الطبعة الأولى .
- ٢١- الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية ، طبع بيروت سنة ١٩١٤ ، ١٩٦٤ م .
- ٢٢- الايضاح ، ابن الحاجب ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ١٨٥٥ نحو .
- ٢٣- الايضاح ، أبو علي الفارسي ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ١٠٠٦ نحو .
- ٢٤- الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، تحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية ، مطبعة السنة المحمدية .
- ٢٥- البحر المحيد ، أبو حيان التوحيدي ، طبع المطبعة العربية السعودية .
- ٢٦- البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٢٧- البديع ، عبد الله بن المحترز ، تعليق اغناطيوس كرتشكوفسكي ، طبع لندن سنة ١٩٣٥ م .
- ٢٨- بديع القرآن ، ابن أبي الأصبح المصري ، تحقيق د . حفي شرف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٢ هـ ، ١٩٥٢ م .
- ٢٩- بشار بن برد ، شعره وأخباره ، جمع أحمد حسين القرني ، المكتبة العربية .

- ٣٠- بغية الايضاح ، عبد المتعال الصميدى ، مطبعة الآداب ، الطبعة السادسة .
- ٣١- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة السعادة الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٣٢- البلاغة تطور وتاريخ ، د . شوقى ضيف ، طبع دار المعارف - الطبعة الثانية .
- ٣٣- بهجة المجالس وأنس المجالس ، يوسف بن عبد الله القرطابى ، تحقيق محمد مرسى الخولى ، د . عبد القادر القط ، دايع الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٣٤- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق حسين السندوسى ، المطبعة التجارية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ ١٩٢٦ م .
- ٣٥- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، تحقيق احمد صقر ، طبع دار احياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣ هـ .
- ٣٦- التاج ، الجامع لأصول فى أحاديث الرسول ، الشيخ منصور على ناصف ، طبع دار احياء الكتب العربية سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م .
- ٣٧- تاج اللغة وصحاح العربية ، اسماعيل الجوهري ، تحقيق أحمد عدا ، مطابع دار الكتاب العربى سنة ١٩٥٦ م .
- ٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية ، جورجى زيدان ، طبع دار الهلال سنة ١٩٥٧ م .
- ٣٩- تاريخ بخارى منذ أقدم الحصور حتى الحصر الحاضر ، أرمنيوس فابري ، ترجمة احمد محمود الساداتى ، طبع شركة الاعلانات الشرقية .
- ٤٠- التبيان فى البيان ، الامام الطيى ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ٥٧٣٥ هـ بلاغة .
- ٤١- التبيان فى علم البيان المطالع على إعجاز القرآن ، ابن الزمطكانى ، تحقيق د . احمد مطلوب ، د . خديجة الحديشى ، طبع بغداد ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٤٢- تحرير التحرير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، ابن أبى الاصمعى المصرى ، تحقيق د . حنفى شرف ، طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٨٣ هـ .

- ٤٣- تفسير الطبرى ، تحقيق محمود شاكر ، أحمد شاكر ، طبع دار المعارف بمصر .
- ٤٤- تيمورلنك ، هارولد لامب ، تحريب عمر أبو النصر ، طبع بيروت ، الطبعة الأولى .
- ٤٥- الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، طبع دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٤٦- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير ، السيوطى ، طبع دار القلم سنة ١٩٦٦ م .
- ٤٧- جبهة أشعار العرب ، محمد بن أبى الخطاب القرشى ، طبع بيروت سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٤٨- حاشية الثغثاننى على الكشاف ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ٢٣٧٢٩ ب .
- ٤٩- حاشية ملاخسرو على المطول للثغثاننى ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ٣٢٢ م .
- ٥٠- حسن التوصل الى صناعة الترسى ، شهاب الدين الحلبى ، المطبعة الوديعية سنة ١٢٩٨ هـ .
- ٥١- حدائق السحر فى دقائق الشعر ، رشيد الدين الوطواط ، نقله الى العربية إبراهيم الشواربى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .
- ٥٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، مطبعة السعادة سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ٥٣- الحيوان ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع مصطفى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٢ هـ .
- ٥٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، المطبعة الأميرية ، وكذا طبع دار الكتاب العربى بتحقيق عبد السلام هارون .
- ٥٥- خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة ، المطبعة الحامرية ، مصر .
- ٥٦- الخصائص ، ابن جنى ، تحقيق محمد النجار ، طبع دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٥٧- دائرة المعارف الإسلامية ، نقلها الى العربية محمد ثابت طبع سنة ١٣٥٢ هـ .

- ٥٨- دلائل الإعجاز ، الإمام عبد القاهر الجرجاني ، تعليق أحمد مصطفى  
المرأى المطبعة الحربية ، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٥٩- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق عبد الكريم الدجيلي ، طبع العراق ،  
الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣ هـ .
- ٦٠- ديوان أبي الفتح البستي ، طبع بيروت سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٦١- ديوان أبي نواس ، طبع بيروت سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٦٢- ديوان ابن حيوس ، تحقيق خليل مردم ، طبع المجمع العلمي بدمشق ،
- ٦٣- ديوان ابن خفاجة ، طبع بيروت سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٦٤- ديوان ابن الدمينه ، صنفه ثعلب ، تحقيق أحمد راتب ، مطبعة المدني سنة  
١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٦٥- ديوان ابن الرومي ، شرح محمد شريف سليم ، مطبعة الهلال سنة ١٣٣٥ هـ  
وكذا اختيار كامل الكيلاني ، مطبعة التوفيق الأدبية .
- ٦٦- ديوان ابن المعتز ، طبع بيروت سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ٦٧- ديوان ابن شربة ، تحقيق محمد المعيب ، طبع بغداد سنة ١٣٨٩ هـ -  
١٩٦٩ م .
- ٦٨- ديوان الأعشى الكبير ( ميون بن قيس ) شرح د . محمد حسين ، المطبعة  
النموذجية سنة ١٩٥٠ م .
- ٦٩- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار المعارف  
سنة ١٣٧٢ هـ .
- ٧٠- ديوان المعاني ، أبو هلال العسكري طبع مكتبة القدس .
- ٧١- ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، طبع دمشق ، الطبعة الأولى  
سنة ١٣٦٦ هـ .
- ٧٢- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، طبع بيروت سنة ١٣٨٠ هـ  
- ١٩٦٠ م .
- ٧٣- ديوان البحترى ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، طبع دار المعارف سنة ١٩٦٤ م .
- ٧٤- ديوان بشار بن برد ، شرح محمد عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة  
سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .



- ٧٥- ديوان جبران السود النميرى ، رواية أبى سعيد السكرى ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- ٧٦- ديوان حاتم الطائي ، المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٣ هـ وطبع بيروت سنة ١٣٨٣ هـ
- ٧٧- ديوان الحطيئة ، شرح أبى الحسن السكرى ، مطبعة التقدم سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٧٨- ديوان الخنساء ، مطبعة الزيداني ، القاهرة .
- ٧٩- ديوان دعل الخزاعي ، تحقيق عبد الصاحب الرجيلي ، طبع بغداد سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ٨٠- ديوان ديك الجن ، جمع عبد المحين الملوحي ، محي الدين الدرويش ، طبع دمشق .
- ٨١- ديوان زهير بن أبى سلمى ، شرح الأعلام الشنتمري ، المكتبة التجارية .
- ٨٢- ديوان سلامة بن جندل ، نشر الأب لويس اليسوعى ، طبع بيروت سنة ١١٠٠ م
- ٨٣- ديوان السموأل بن عاديا ، طبع بيروت سنة ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
- ٨٤- ديوان شعر الأختل ، طبع بيروت سنة ١٨٩٠ م .
- ٨٥- ديوان شعر ذى الرمة ، تصحيح كارليل هنرى ، طبع كمبريدج سنة ١٣٣٧ هـ ١٩١٩ م .
- ٨٦- ديوان الشماخ ، شرح أحمد الشنقيطى ، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ
- ٨٧- ديوان دارنة بن العبد ، تحقيق على الجندى ، طبع الأنجلو المصرية ، وطبع بيروت سنة ١٣٨٠ هـ .
- ٨٨- ديوان الحباب بن الأعنق ، تحقيق عائكة الخزرجى ، طبع دار الكتب سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٨٩- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، طبع بيروت سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م
- ٩٠- ديوان المجاج ، رواية الأصمعى ، طبع دار الشروق ، بيروت سنة ١٣٧١ هـ .
- ٩١- ديوان القتال الكلابى ، تحقيق احسان عباس ، طبع دار الثقافة ، بيروت سنة ١٣٨١ هـ .
- ٩٢- ديوان القطامي ، تحقيق د . أحمد مطلوب ، ابراهيم السامرائى ، طبع بيروت سنة ١٩٦٠ م .

- ٩٣- ديوان تيس بن الخطيم ، تحقيق ناصر الدين الأسد ، طبع دار الحرسية والمدنى سنة ١٣٨١ هـ .
- ٩٤- ديوان قيس بن الملح ، شرح عبد المتعال الصميدى ، طبع مكتبة القاهرة الدابعة الثانية .
- ٩٥- ديوان المتلس ، مخطوط بدار الكتب برقم ٥٩٨ هـ . أدب
- ٩٦- ديوان منتارات شعراء العرب ، رواية هبة الله بن على بن حمزة العلوى المطبعة الحامدة بمصر سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٩٧- ديوان النابغة الذبياني ، طبع بيروت ١٣٧٦ هـ ١٩٦٠ م
- ٩٨- ديوان الهذليين ، طبع دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى سنة ١٣٦٧ هـ
- ٩٩- ديوان الوليد بن يزيد ، جمع المستشرق الايطالى ف . جبربالي ، طبع دمشق سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١٠٠- رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الغانجى بمصر سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٠١- الرسالة المرآتية ، السيد الشريف ، مخطوط بدار الكتب رقم ٢٣٠٤٩ ب
- ١٠٢- رسالة مسالك الخلافة فى مهالك الخواص ، طاش كبرى زادة ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ٢٠٨ بلاغة .
- ١٠٣- زهر الآداب ، ابراهيم القيروانى ، تحقيق على البيجاوى ، طبع دار الكتب الدابعة الأولى سنة ١٣٧٢ هـ ١٩٥٣ م .
- ١٠٤- سر الفساحة ، ابن سنان الخفاجى ، تعليق عبد المتعال الصميدى ، مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٧٢ هـ ١٩٥٣ م .
- ١٠٥- سمط اللآلى ، تحقيق عبد المنيز الميمنى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٦ م .
- ١٠٦- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار احياء الكتب العربية سنة ١٣٧٢ هـ ١٩٥٢ م .

- ١٠٧- سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م .
- ١٠٨- السنن الكبرى -- البيهقي ، طبع بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ .
- ١٠٩- السيرة النبوية ، ابن هشام ، تحقيق مصطفى السقا ، ابراهيم الابيارى وعبد الحفيظ شلى ، طبع مصطفى الحلبي ، الدابعة الثانية سنة ١٣٧٥ هـ .
- ١١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدسي سنة ١٣٥١ هـ .
- ١١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م .
- ١١٢- شرح تسميل الفوائد ، ابن مالك ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ١٠ ش
- ١١٣- شرح التلخيص ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٤٢ هـ .
- ١١٤- شرح التنوير على سقا الزند ، مطبعة الإسلام سنة ١٣٢٤ هـ .
- ١١٥- شرح ديوان حسان بن ثابت ، وضع عبد الرحمن البرقوقي ، المطبعة الرحمانية سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- ١١٦- شرح ديوان الحماسة ، الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م .
- ١١٧- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- ١١٨- شرح ديوان رؤية بن الصجاج ، مخطوط بدار الكتب ، رقم ٥١٦ أدب .
- ١١٩- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، الأعلام الشنتحي ، طبع الجزائر .
- ١٢٠- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٥ م .
- ١٢١- شرح ديوان الفرزدق ، جمع عبد الله الصاوي ، مطبعة الصاوي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٣٦ .
- ١٢٢- شرح ديوان كثير عزة ، جمعه الشيخ هنري بيري ، طبع الجزائر سنة ١٩٢٨ م .

- ١٢٣- شرح ديوان لبید بن أبی ربيعة ، تحقيق د . احسان عباس ، طبع  
الکویت سنة ١٩٦٢ .
- ١٢٤- شرح ديوان المتنبي ، عبد الرحمن البرقوقي ، مطبعة السعادة سنة  
١٩٣٨ ، الطبعة الثانية .
- ١٢٥- شرح سقط الزند ، تحقيق عبد السلام هارون وغيره ، طبع الدار القومية  
للطباعة والنشر ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م .
- ١٢٦- شرح الفوائد النياثية ، طاهر كبرى زادة ، مطبعة دار السعادة بمصر .
- ١٢٧- شرح الكافية ، الرضى ، طبع مجمع الرضى سنة ١٢٧٥ هـ .
- ١٢٨- شرح المحلقات السبع ، الزوزنى ، تحقيق محمد على حمد الله ، طبع  
دمشق سنة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م .
- ١٢٩- شرح القسم الثالث من هفتال العلوم ، سعد الدين التفتازانى ، مخطوط  
بدار الكتب ، رقم ٣٢ بلاغة .
- ١٣٠- شرح الفصل ، ابن يحيى ، دار الطباعة المنيرة ، مصر .
- ١٣١- شرح نهج البلاغة ، ابن أبى الحديد ، طبع دار احياء الكتب العربية  
١٣٧٨ هـ .
- ١٣٢- الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق احمد شاکر ، طبع دار اسيا ، الكتب  
العربية سنة ١٣٦٤ هـ . وكذا مطبعة المعاهد ١٣٦٢ م .
- ١٣٣- شعر على بن أبى جبلة ، تحقيق حسين عطوان ، طبع دار المعارف .
- ١٣٤- شعر مروان بن أبى حفصة ، تحقيق حسين عطوان ، طبع دار المعارف  
بمصر .
- ١٣٥- الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ، بهامش وفيات الأعيان طبع  
بولاق سنة ١٢٩٤ هـ .
- ١٣٦- صحيح البخارى ، بشرح الكرمانى ، المطبعة البهية ومطبعة عبد الرحمن  
محمد .
- ١٣٧- صحيح مسلم ، تحقيق محمد عبد الباقي ، طبع دار احياء الكتب العربية  
١٣٧٤ هـ .

- ١٣٨- الصناعتين ، أبو هازل العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلى  
البيجاوى طبع دار احياء الكتب العربية .
- ١٣٩- الضوء اللامع ، لأهل القرن التاسع - محمد عبد الرحمن السخاوى ، مكتبة  
القدس سنة ١٣٥٤ .
- ١٤٠- دباقات الشعراء - ابن المعتز ، تحقيق عبد الستار فراج ، أبسح دار  
المعارف ١٩٥٦ م .
- ١٤١- الطرائف الأدبية . تخرج عبد العزيز اليمنى ، طبع لجنة التأليف والترجمة  
١٩٣٧ .
- ١٤٢- الطراز ، المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، يحيى بن حمزة  
الخلوى ، مطبعة المتحف سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١٤٣- السبر وديوان المبتدأ والخبر . ابن خلدون ، المطبعة الخديوية ١٢٨٤ هـ
- ١٤٤- عجائب المقدور فى أخبار تيمور . ابن عرشاه ، مطبعة وادى النيل سنة  
١٢٨٥ هـ .
- ١٤٥- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان . الحينى ، منطوط . بدار الكتب رقم  
١٥٨٤ تاريخ .
- ١٤٦- العقد الفريد . احمد بن محمد بن عبد ربه ، تحقيق محمد سعيد الصريان  
، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ م
- ١٤٧- الحمد فى محاسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيق القيروانى ، تحقيق  
محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ١٣٨٣  
- ١٩٦٤ .
- ١٤٨- عوار الشعر . ابن طباطبا الخلوى ، تحقيق طه الحاجرى ، المكتبة التجارية  
سنة ١٩٥٦ .
- ١٤٩- عيون الأخبار . ابن قتيبة ، طبع المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٣ هـ
- ١٥٠- غاية المذالب ، شمس ديوان أبى طالب ، شرح محمد خليل الخطيب ، مطبعة  
الشعراوى ١٩٥٠ م .

- ١٥١- الغيث المسجم . فى شرح لامية الحجم صلاح الدين الصفدى ، تصحيح  
احمد السمران ، المطبعة الوطنية سنة ١٢٩٠ هـ .
- ١٥٢- الفائق فى غرب الحديث الزمخشري تصحيح على محمد البيجارى ومحمد  
أبو الفضل ابراهيم . طبع دار احياء الكتب العربية ، ٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م .
- ١٥٣- فتح البلدان ، احمد بن يحيى البلاذرى ، نشر صلاح الدين المنجد ،  
مطبعة لجنة البيان العربى .
- ١٥٤- فهرست دار الكتب المصرية .
- ١٥٥- فهرست مكتبة الأزهر الشريف .
- ١٥٦- الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، مع التعليقات السنية ، محمد بن عبد  
الحى اللكنوى . مطبعة السعادة . الدابعة الأولى سنة ١٣٢٤ هـ .
- ١٥٧- القزوينى وشرح التلخيص ، د . احمد مطلوب ، طبع بغداد سنة ١٣٨٧  
الطبعة الأولى .
- ١٥٨- الكامل فى اللغة والأدب . البهرى ، مطبعة الاستقامة .
- ١٥٩- كتاب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، محمود بن سليمان  
الشهير بالكفوى ، مغالوط بدار الكتب المصرية .
- ١٦٠- كتاب سيبويه ، المطبعة الأميرية . الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ .
- ١٦١- كتاب شعر الخنساء ، طبع بيروت سنة ١٩٥١ م .
- ١٦٢- كتاب المصاحف ، عبد الله بن أبى داود السجستانى ، تحقيق آثر جفى  
المطبعة الرحمانية ، الطبعة الأولى ١٩٥٥ - ١٣٦٦ م .
- ١٦٣- الكشف . الامام الزمخشري . مطبعة الاستقامة . الطبعة الثانية سنة  
١٣٧٣ هـ .
- ١٦٤- كشف الظنون . حاجى خليفة ، طبع وكالة المعارف ١٤٤٣ - ١٣٦٢ هـ .
- ١٦٥- لسان العرب ، جمال الدين ابن منظور ، طبع بيروت ١٩٥٥ - ١٣٧٤ هـ .
- ١٦٦- المؤلف والمختلف ، الأمدى ، تحقيق عبد الستار فراج ، طبع دار احياء  
الكتب العربية ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م .

- ١٦٧— المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ابن الأثير ، تحقيق د . بدوي  
دايانة ، د . احمد الحرفي . مطبعة الرسالة ١٣٨١ - ١٩٦٢ م .
- ١٦٨— مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . طبع دار المعارف سنة ١٩٤٨ هـ .
- ١٦٩— المجددون في الاسلام . عبد المتعال الصعيدي . طبع دار الحماي .
- ١٧٠— مجمع الأمثال ، احمد بن محمد النيسابوري ( الميداني ) المطبعة البهية .
- ١٧١— مجمع البيان في تفسير القرآن ، الفضل بن الحسن الدائري ، طبع بيروت  
سنة ١٣٧٤ .
- ١٧٢— مجموع دواوين الهذليين ، تخرج يوسف هل ، طبع المانيا سنة ١٩٣٣ هـ .
- ١٧٣— المحصول . الامام الرازي . مخطوط بمكتبة الأزهر . رقم ٢١٤٧ أصول .
- ١٧٤— المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل  
ابراهيم . طبع دار احيا الكتب العربية الدابعة الأولى .
- ١٧٥— مسألة في تحقيق الاستحارة التمثيلية ، مخطوط بدار الكتب . رقم ١٢٨  
مجاميع .
- ١٧٦— المستقصى في أمثال العرب . الزمخشري ، طبع الهند سنة ١٣٨١ هـ .
- ١٧٧— المسند ، الامام احمد بن حنبل ، تحقيق احمد شاکر ، طبع دار المعارف  
الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .
- ١٧٨— المصباح - بدر الدين بن مالك - المطبعة الخيرية سنة ١٣٤١ هـ .
- ١٧٩— المعلول على التلخيص ، الفتازاني ، مطبعة احمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ .
- ١٨٠— معاني القرآن . الفراء ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ، مطبعة دار الكتب  
١٣٧٤ هـ .
- ١٨١— معاهد التنصيص . شرح شواهد التلخيص . عبد الرحيم بن عبد الرحمن  
المباسي . المطبعة البهية سنة ١٣١٦ هـ .
- ١٨٢— معجم الأدباء . ياقوت الحموي . طبع دار احيا الكتب العربية .
- ١٨٣— معجم الفاظ القرآن الكريم ، وضع المجمع اللغوي ، طبع الهيئة المصرية  
للكتاب سنة ١٩٧٣ .

- ١٨٤- معجم البلدان • ياقوت الحموي • مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ •
- ١٨٥- معجم الشعراء - محمد بن عمران المرزباني • تحقيق عبد الستار احمد فراج • طبع دار احياء الكتب العربية ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م •
- ١٨٦- معجم المؤلفين • عمر رضا كحالة • طبع دمشق سنة ١٣٧٨ هـ •
- ١٨٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة • في موضوعات العلوم • طاش كبرى زادة • مطبعة الاستقلال سنة ١٩٦٨ م •
- ١٨٨- مفتاح العلوم • السكاكي • المطبعة الأدبية • الطبعة الأولى •
- ١٨٩- مفتاح المفتاح • قباب الدين الشيرازي • مخطوط بدار الكتب رقم ٣٤٣ ط •
- ١٩٠- المفصل - الزمخشري • مطبعة التقدم • الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ •
- ١٩١- الفضليات • تحقيق احمد شاكرو عبد السلام هارون • مطبعة المعارف سنة ١٣٦٢ هـ •
- ١٩٢- مقامات الحريري • المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٤٣ هـ ١٩٢٥ م •
- ١٩٣- المقتضب • المبرد • تحقيق د • محمد عزيمة • طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٨٦ •
- ١٩٤- الملل والنحل • محمد بن عبد الكريم الشهرستاني • تخرج محمد بن فتح الله بدران مطبعة الأزهر • الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥ - ١٣٧٥ هـ •
- ١٩٥- مناهج تجديد في النحو والبلاغة • أمين الخولي • طبع دار المعرفة سنة ١٩٦١ • تاريخ •
- ١٩٦- منهاج البلغاء وسراج الأدباء • حازم القرطاجني • تحقيق محمد حسن الخواجة • طبع تونس سنة ١٩٦٦ م •
- ١٩٧- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي • الأتابكي • مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ٦١٧ •
- ١٩٨- الموازنة بين أبي تمام والبحتري • أبو القاسم الأمدى • مطبعة السعادة • ١٣٧٨ هـ •



- ١٩٩- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة • جمال الدين بن تخرى بردى مطبعة  
دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م •
- ٢٠٠- نزعة الألباء فى طبقات الأدباء • عبد الرحمن بن محمد الأنباى طبع مصر  
سنة ١٢٩٤ هـ •
- ٢٠١- نهاية الأرب فى فنون الأدب • شهاب الدين النهوى • مطبعة دار الكتب  
المصرية سنة ١٩٣٥ م •
- ٢٠٢- نهاية الإيجاز فى دراية الأعجاز • فخر الدين الرازى • مطبعة المؤيد  
سنة ١٨٩٦ م •
- ٢٠٣- النهاية فى غريب الحديث • مجد الدين ابن الأثير • طبع دار إحياء الكتب  
العربية ١٣٨٣ هـ •
- ٢٠٤- نهج البلاغة • اختاره الشريف الرضى • دار مطابع الشعب •
- ٢٠٥- هدية الحارثيين ( أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ) اسماعيل البغدادي •  
طبع وكالة المعارف استانبول سنة ١٩٥١ م •
- ٢٠٦- همع الهوامع • السيوطى • طبع بيروت •
- ٢٠٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان • ابن خلكان • تحقيق محمد محيى الدين  
عبد الحميد • مطبعة السعادة • الطبعة الأولى سنة ١٣٦٧ هـ •
- ٢٠٨- يتيمة الدهر فى محاسن أهل مصر • الثعالى • تحقيق محمد محيى الدين  
عبد الحميد مطبعة حجازى ١٩٤٧ - ١٩٦٦ •

(( فهرس موضوعات كتاب المصباح ))

| الموضوع                                                | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------------------|------------|
| مقدمة الشارح .....                                     | ١          |
| أول كتاب المصباح للشريف الجرجاني .....                 | ١          |
| مقدمة لبيان حدى المعانى والبيان .....                  | ٥          |
| الفصل الاول فى ضبط معائد علم المعانى وأحواله .....     | ١٨         |
| تمهيد فى انقسام مقتضى الحال .....                      | ١٨         |
| الكلام عن الخبر والطلب .....                           | ٢٥         |
| تعريفات الخبر ، وبنائياتها .....                       | ٢٨         |
| استغناء الطلب عن التعريف .....                         | ٣٤         |
| النانون الأول فيما يتعلق بالخبر ومباحثه .....          | ٣٧         |
| أغراض الخبر .....                                      | ٣٩         |
| الكلام عن مقتضى الحال .....                            | ٥١         |
| للدخيل فى المعلوم أن يقلد الناشئ عليها .....           | ٥٧         |
| الفن الأول فى تفصيل اعتبارات الاسناد الخبرى .....      | ٦٠         |
| أضرب الخبر .....                                       | ٦١         |
| إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وأضره .....           | ٦٧         |
| الن الثانى فى تفصيل اعتبارات المسند اليه - مقدمة ..... | ٨٢         |
| الحالة التى تقتضى حذف المسند اليه .....                | ٨٥         |
| الحالة التى تقتضى اثبات المسند اليه .....              | ٩١         |
| الحالة التى تقتضى تعريف المسند اليه .....              | ٩٤         |
| تعريف المسند اليه بالأضرار .....                       | ٩٧         |
| تعريف المسند اليه بالعلمية .....                       | ١٠٣        |
| تعريف المسند اليه بالوصولية .....                      | ١٠٦        |
| تعريف المسند اليه بالإشارة .....                       | ١١٤        |
| تعريف المسند اليه باللام .....                         | ١٢٠        |

|     |                                             |
|-----|---------------------------------------------|
| ١٢٦ | تعريف المسند اليه بالاضافة .....            |
| ١٣١ | وصف المسند اليه .....                       |
| ١٤٢ | تأكيد المسند اليه .....                     |
| ١٤٥ | بيان المسند اليه .....                      |
| ١٤٨ | الابدال من المسند اليه .....                |
| ١٤٩ | المطف على المسند اليه .....                 |
| ١٥٢ | فصل المسند اليه .....                       |
| ١٥٣ | تذكير المسند اليه .....                     |
| ١٦٢ | تقديم المسند اليه .....                     |
| ١٧٢ | تأخير المسند اليه .....                     |
| ١٧٢ | اطلاق المسند اليه وتخصيصه حال التذكير ..... |
| ١٧٣ | قصر المسند اليه على المسند .....            |
| ١٧٦ | اخراج المسند اليه لاعلى مقتضى الظاهر .....  |
| ١٧٦ | وضع اسم الاشارت موضع المضمرة .....          |
| ١٧٨ | وضع المضمرة موضع المظهر .....               |
| ١٧٩ | وضع المظهر موضع المضمرة .....               |
| ١٨٠ | ترك الحكاية الى المظهر .....                |
| ١٨٢ | الالتفات .....                              |
| ٢٠٣ | الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند .....  |
| ٢٠٥ | ترك المسند .....                            |
| ٢١١ | ذكر المسند .....                            |
| ٢١٣ | افراد المسند .....                          |
| ٢١٥ | كون المسند فعلا .....                       |
| ٢١٨ | تفيد المسند الفعل .....                     |
| ٢٢١ | ترك تفيد الفعل .....                        |
| ٢٢١ | كون المسند اسما .....                       |
| ٢٢٢ | تذكير المسند .....                          |
| ٢٢٣ | القلب .....                                 |

|     |                                                       |
|-----|-------------------------------------------------------|
| ٢٣٠ | ..... تخصيص المسند                                    |
| ٢٣١ | ..... كون المسند اسما معرفيا                          |
| ٢٤٧ | ..... كون المسند جملة                                 |
| ٢٥٣ | ..... كون جملة المسند فعلية                           |
| ٢٥٣ | ..... كون جملة المسند اسمية                           |
| ٢٥٦ | ..... كون جملة المسند شرطية أو ظرفية                  |
| ٢٥٦ | ..... تأخير المسند                                    |
| ٢٥٧ | ..... تنديم المسند                                    |
| ٢٧٩ | ..... تنديم مثل وغير                                  |
| ٢٨١ | ..... فصل : أحوال متعلقات الفعل                       |
| ٢٨٢ | ..... ترك الفعل                                       |
| ٢٩٢ | ..... اثبات الفعل                                     |
| ٢٩٣ | ..... ترك المفعول                                     |
| ٢٩٨ | ..... اثبات المفعول                                   |
| ٢٩٩ | ..... اضرار الفاعل واطهاره                            |
| ٣٠٠ | ..... اعتبار التنديم والتأخير مع الفعل                |
| ٣٠٨ | ..... اعتبار التنديم والتأخير بين الفعل والمتعلقات    |
| ٣١٨ | ..... تنديم بعض المفعولات على بعض                     |
| ٣٢٧ | ..... حالات تنفيذ الفعل بالشروط                       |
| ٣٣٨ | ..... التفليب                                         |
|     | الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفعل والوصل ، والايجاز |
| ٣٦٣ | ..... والاطناب                                        |
| ٣٦٣ | ..... الفصل والوصل                                    |
| ٣٧٧ | ..... الحالة المقتضية للقطع                           |
| ٣٧٩ | ..... الحالة المقتضية للابدال                         |
| ٣٨٠ | ..... الحالة المقتضية لكمال الانقطاع                  |
| ٣٩٤ | ..... الحالة المقتضية للتوسط بين الكمالين             |
| ٤٣٨ | ..... الحال وحكم الواو معها                           |

|     |                                                               |
|-----|---------------------------------------------------------------|
| ٤٥٣ | ..... الحالات المنتضية لطفى الجمل ولاطيتها                    |
| ٤٥٧ | ..... أمثلة الايجاز                                           |
| ٤٧٦ | ..... أمثلة الاطناب                                           |
| ٤٨٧ | ..... باب التمييز واشتماله على اجمال وتفصيل                   |
| ٤٩٧ | ..... القصر                                                   |
| ٥٠١ | ..... طرق القصر                                               |
| ٥١٤ | ..... فروق بين طرق القصر                                      |
| ٥٢٧ | ..... القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه                  |
| ٥٤١ | ..... القانون الثانى من علم المعانى قانون الطلب - مقدمة -     |
| ٥٥٥ | ..... أبواب الطلب - الباب الاول : فى التمنى                   |
| ٥٥٧ | ..... الباب الثانى : فى الاستنهام                             |
| ٥٨٨ | ..... الباب الثالث : الامر                                    |
| ٥٩٢ | ..... الباب الرابع : فى النهى                                 |
| ٦٠٠ | ..... الباب الخامس : فى النداء                                |
| ٦٠٢ | ..... اخراج الطلب والخبر لا على مقتضى الظاهر                  |
| ٦٠٥ | ..... ايراد الخبر فى موضع الطلب                               |
| ٦١١ | ..... ايراد الطلب فى موضع الخبر                               |
| ٦١٥ | ..... الاسلوب الحكيم                                          |
| ٦٢٠ | ..... الفصل الثانى : فى علم البيان تمهيد                      |
| ٦٢٥ | ..... أنواع دلالات الكلم                                      |
| ٦٣٩ | ..... الاصل الاول من علم البيان الكلام فى التشبيه             |
| ٦٤١ | ..... النوع الاول : النظر فى طرفى التشبيه                     |
| ٦٤٤ | ..... النوع الثانى : النظر فى وجه التشبيه                     |
|     | ..... النوع الثالث : النظر فى الفرض من التشبيه - الفرض العائد |
| ٦٧١ | ..... الى المشبه                                              |
| ٦٧٧ | ..... الفرض العائد الى المشبه به                              |
| ٦٩٠ | ..... التشبيه التثلى                                          |
| ٧٠٤ | ..... النوع الرابع : النظر فى احوال التشبيه                   |

|     |                                                           |
|-----|-----------------------------------------------------------|
| ٢٠٨ | أسباب قرب التشبيه ومحدده .....                            |
| ٢١٢ | كون التشبيه مقبولا .....                                  |
| ٢١٦ | ترك الأداة أو المشبه ، والفرق بين التشبيه والاستعارة ...  |
| ٢٢٣ | مراتب التشبيه .....                                       |
| ٢٢٧ | الأصل الثانى من علم البيان فى المجاز .....                |
| ٢٢٧ | وجه دلالة الكلم على مفهوماتها ومعنى الوضع .....           |
| ٢٣٢ | الحقيقة وأقسامها .....                                    |
| ٢٣٧ | المجاز وأقسامه .....                                      |
|     | الفصل الأول : فى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة غير |
| ٢٥٠ | المفيد .....                                              |
| ٢٥٣ | الفصل الثانى : المجاز المرسل ( المفيد ) .....             |
| ٢٦٦ | الفصل الثالث : فى الاستعارة .....                         |
| ٢٧٩ | القسم الأول : فى الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع  |
| ٢٨١ | الاستعارة التهكمية أو التمليلية .....                     |
| ٢٨٣ | التمثيل على سبيل الاستعارة .....                          |
| ٢٨٧ | القسم الثانى فى الاستعارة المصرح بها التخيلية مع القطع    |
|     | القسم الثالث : فى الاستعارة المصرح بها المحتملة للتحقيق   |
| ٢٨٩ | والتخييل .....                                            |
| ٢٩٢ | القسم الرابع : فى الاستعارة بالكناية .....                |
| ٢٩٩ | القسم الخامس : فى الاستعارة الأصلية .....                 |
| ٨٠٠ | القسم السادس : فى الاستعارة التبعية .....                 |
| ٨١٨ | رد التبعية الى المكنية .....                              |
| ٨٢٢ | القسم السابع والثامن فى تجريد الاستعارة وترشيحها .....    |
| ٨٢٩ | شروط حسن الاستعارة .....                                  |
| ٨٣٣ | أقسام الاستعارة باعتبار طريقتها والجامع .....             |
|     | الفصل الرابع : فى المجاز اللغوى الراجع الى حكم الكلمة فسى |
| ٨٤٥ | الكلام .....                                              |
| ٨٤٨ | الفصل الخامس : فى المجاز العقلى .....                     |
| ٨٦٤ | الحقيقة العقلية .....                                     |

|     |                                                   |
|-----|---------------------------------------------------|
| ٨٦٧ | نظم المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية ..... |
| ٨٧٢ | الاصل الثالث من علم البيان فى الكناية .....       |
| ٨٧٦ | أقسام الكناية .....                               |
| ٨٩٤ | تفاوت الكناية الى تعريض وتلويع ورمز وإيحاء .....  |
| ٩٠١ | المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح .....    |
| ٩٠٧ | تعريف البلاغة .....                               |
| ٩١٢ | الفصاحة وأقسامها .....                            |
| ٩٣١ | علم البديع وأنواعه .....                          |
| ٩٣١ | المطابقة .....                                    |
| ٩٣٢ | المقابلة .....                                    |
| ٩٣٤ | المشكلة .....                                     |
| ٩٣٥ | مراعاة النظر .....                                |
| ٩٣٧ | المزاوجة .....                                    |
| ٩٣٧ | اللف والنشر .....                                 |
| ٩٣٨ | الجمع .....                                       |
| ٩٣٩ | التفريق .....                                     |
| ٩٣٩ | التقسيم .....                                     |
| ٩٤٠ | الجمع مع التثنية .....                            |
| ٩٤٠ | الجمع مع التثنية .....                            |
| ٩٤١ | الجمع مع التفريق والتقسيم .....                   |
| ٩٤٣ | الايهام .....                                     |
| ٩٤٥ | تأكيد المدح بما يشبه الذم .....                   |
| ٩٤٦ | التوجيه .....                                     |
| ٩٤٦ | سوق المعلوم مساق غيره .....                       |
| ٩٤٨ | الاعتراض .....                                    |
| ٩٤٩ | الاستتباع .....                                   |
| ٩٥٠ | تقليل اللفظ ولا تقليله .....                      |
| ٩٥٠ | من القسم الثانى : التجنيس .....                   |

|      |                                     |
|------|-------------------------------------|
| ٩٥٦  | رد المجزألى الصدر .....             |
| ٩٥٧  | القلب .....                         |
| ٩٥٨  | الأسجاع والفواصل القرآنية .....     |
| ٩٥٩  | القرصيع .....                       |
| ٩٥٩  | أصل الحسن فى المحسنات اللفظية ..... |
| ٩٦٤  | فهرس الآيات القرآنية الكريمة .....  |
| ٩٨٩  | فهرس الاحاديث النبوية الشريفة ..... |
| ٩٩٠  | فهرس الامثال .....                  |
| ٩٩٥  | فهرس أبيات الشعر .....              |
| ١٠٠٤ | فهرس الاعلام .....                  |
| ١٠٠٨ | فهرس الاماكن والقبائل .....         |
| ١٠٠٩ | اهم مراجع البحث .....               |
| ١٠٢٧ | فهرس الموضوعات .....                |